

# فَتْحُ الْبَارِي

## بِشْرَحِ

## صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ

"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزيّة بفهرس أبجدي بأسماء كتب صحيح البخاري

قَدْ أُصْلِحَ نَصْحًا وَتَحْقِيقًا  
وَأُثِرَ عَلَى مُقَابَلَةِ نَسْرِ الطَّبَعَةِ وَالْإِطْلَاقِ  
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارِزٍ  
الْأَسْتَاذُ بِكَلْبَةِ الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ

قَامَ بِإِعْرَاقِهِ وَصَحِّحَ وَأَثَرَهُ عَلَى طَبْعِهِ  
مُحِبُّ الدِّينِ الْخَطِيبُ

قَرَّمَ كُتُبَهُ وَأَبْرَأَهُ وَأَعَادَ يَدَهُ  
مُحَمَّدُ فَوَّازُ عَبْدُ الْبَاقِي

الجزء الرابع

دار المعرفة

بيروت - لبنان

## فهرس أسماء كتب صحيح البخاري على ترتيب حروف المعجم (\*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
(ج ١)	٥ - الغسل	(ج ١٢)	٨٦ - الحدود	(ج ٤)	٣٧ - الإجارة
(ج ١٣)	٩٢ - الفتن	(ج ٥)	٤١ - الحرث والمزارعة	(ج ١٣)	٩٣ - الأحكام
(ج ١٢)	٨٥ - الفرائض	(ج ٤)	٣٨ - الحوالة	(ج ١٣)	٩٥ - أخيار الأحاد
(ج ٦)	٥٧ - فرض الخمس	(ج ١)	٦ - الحيض	(ج ١٠)	٧٨ - الأدب
(ج ٧)	٦٢ - فضائل الصحابة	(ج ١٢)	٩٠ - الجليل	(ج ٢)	١٠ - الأذان
(ج ٩)	٦٦ - فضائل القرآن	(ج ٥)	٤٤ - الخصومات	(ج ١٢)	٨٨ - استئابة المرتدين
(ج ٤)	٢٩ - فضائل المدينة	(ج ٦)	٥٧ - الخمس	(ج ٢)	١٥ - الاستسقاء
(ج ٣)	٢٠ - فضل الصلاة	(ج ٢)	١٢ - الخوف	(ج ٥)	٤٣ - الاستقراض
(ج ١١)	٨٢ - القدر	(ج ١١)	٨٠ - الدعوات	(ج ١١)	٧٩ - الاستئذان
(ج ٢)	١٦ - الكسوف	(ج ١٢)	٨٧ - الديات	(ج ١٠)	٧٤ - الأشربة
(ج ١١)	٨٤ - كفارات الأيمان	(ج ٩)	٧٢ - الذبائح والصيد	(ج ١٠)	٧٣ - الأصاحي
(ج ٤)	٣٩ - الكفالة	(ج ١١)	٨١ - الرقاق	(ج ٩)	٧٠ - الأطعمة
(ج ١٠)	٧٧ - اللباس	(ج ٥)	٤٨ - الرهن	(ج ١٣)	٩٦ - الاعتصام بالسنة
(ج ٥)	٤٥ - اللقطة	(ج ٣)	٢٤ - الزكاة	(ج ٤)	٣٣ - الاعتكاف
(ج ٤)	٣٢ - ليلة القدر	(ج ٢)	١٧ - سجود القرآن	(ج ١٢)	٨٩ - الإكراه
(ج ٤)	٢٧ - المحصر	(ج ٤)	٣٥ - السلم	(ج ٦)	٦٠ - الأنبياء
(ج ١٠)	٧٥ - المرضى	(ج ٣)	٢٢ - السهر	(ج ١)	٢ - الإيمان
(ج ٥)	٤١ - المزارعة	(ج ٦)	٥٦ - السير	(ج ١١)	٨٣ - الأيمان والنذور
(ج ٥)	٤٢ - المساقاة	(ج ٥)	٤٢ - الشرب والمساقاة	(ج ٦)	٥٩ - بدء الخلق
(ج ٥)	٤٦ - المظالم	(ج ٥)	٤٧ - الشربة	(ج ١)	١ - بدء الوحي
(ج ٧ - ٨)	٦٤ - المغازي	(ج ٥)	٥٤ - الشروط	(ج ٤)	٣٤ - البيوع
(ج ٥)	٥٠ - المكاتب	(ج ٤)	٣٦ - الشفعة	(ج ٤)	٣١ - التراويح
(ج ٦)	٦١ - المناقب	(ج ٥)	٥٢ - الشهادات	(ج ١٢)	٩١ - التعبير
(ج ٧)	٦٣ - مناقب الأنصار	(ج ١)	٨ - الصلاة	(ج ٨)	٦٥ - تفسير القرآن
(ج ٢)	٩ - موافق الصلاة	(ج ٥)	٥٣ - الصلح	(ج ٢)	١٨ - تقصير الصلاة
(ج ١١)	٨٣ - النذور	(ج ٤)	٣٠ - الصوم	(ج ١٣)	٩٤ - التمني
(ج ٩)	٦٩ - النفقات	(ج ٩)	٧٢ - الصيد	(ج ٣)	١٩ - النهجد
(ج ٩)	٦٧ - النكاح	(ج ١٠)	٧٦ - الطب	(ج ١٣)	٩٧ - التوحيد
(ج ٥)	٥١ - الهبة	(ج ٩)	٦٨ - الطلاق	(ج ١)	٧ - التيمم
(ج ٥)	١٤ - الوتر	(ج ٥)	٤٩ - العتق	(ج ٤)	٢٨ - جزاء الصيد
(ج ١)	١ - الوحي	(ج ٩)	٧١ - العقبة	(ج ٦)	٥٨ - الجزية والموادعة
(ج ٥)	٥٥ - الوصايا	(ج ١)	٣ - العلم	(ج ٢)	١١ - الجمعة
(ج ١)	٤ - الوضوء	(ج ٣)	٢٦ - العمرة	(ج ٣)	٢٣ - الجنائز
(ج ٤)	٤٠ - الوكالة	(ج ٣)	٢١ - العمل في الصلاة	(ج ٦)	٥٦ - الجهاد والسير
		(ج ٢)	١٣ - العيدين	(ج ٣)	٢٥ - الحج

(\*) وضعنا هذا الفهرس وفق المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه. وقد وضعنا على غلاف كل مجلد أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق.

(يوسف المرعطي)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٢٧ - كتاب المحصر

وقوله تعالى [ ١٩٦ البقرة ] : ( فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَإِسْتَيْسِرَ مِنَ الْعَدَى ، وَلَا تَخْلِقُوا دُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ) . وقال عطاء : الإحصارُ من كل شيءٍ يُخْبِئُهُ

قوله ( باب المحصر وجزاء الصيد ) ثبتت السلسلة للجميع ، وذكر أبو ذر ، أبواب ، بلفظ الجمع ، وللباقين ، باب ، بالفراد . قوله ( وقول الله تعالى : فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ ) أى وتفسير المراد من قوله ( فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ ) وأما قوله ( وَلَا تَخْلِقُوا دُءُوسَكُمْ ) فسياقُ في الباب الذي يليه . وفي اقتضائه على تفسير عطاء إشارة إلى أنه اختار القول بتعميم الإحصار ، وهي مسألة اختلاف بين الصحابة وغيرهم ، فقال كثير منهم : الإحصار من كل حابس حبس الحاج من عدو ومرض وغير ذلك ، حتى أفتى ابن مسعود رجلاً لدغ بأنه محصر أخرجه ابن جرير بأسناد صحيح عنه . وقال النخعي والكوفيون : المحصر الكسر والمرض والخوف ، واحتجوا بحديث حجاج بن عمرو الذي سنذكره في آخر الباب . وأثر عطاء المشار اليه وصله عبد بن حميد عن أبي نعيم عن الثوري عن ابن جريج عنه قال في قوله تعالى ( فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَإِسْتَيْسِرَ مِنَ الْعَدَى ) ، قال : الإحصار من كل شيءٍ يحبس . وكذا رويانه في تفسير الثوري رواية أبي حذيفة عنه . وروى ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس نحوه ، ولفظه ( فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ ) قال : من أحرم بحج أو عمرة ثم حبس عن البيت بمرض يحمده أو عدو يحبسه فعليه ذبح ما استيسر من الهدى ، فإن كانت حجة الاسلام فعليه قضائها ، وإن كانت حجة بعد الفريضة فلا قضاء عليه ، وقال آخرون : لا حصر إلا بالعدو . وصح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق عن معمر ، وأخرجه الشافعي عن ابن عيينة كلاهما عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : لا حصر إلا من حبسه عدو فيحل بعمرة ، وليس عليه حج ولا عمرة ، ، وروى مالك في الموطأ ، والشافعي عنه عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه قال : من حبس دون البيت بالمرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت ، وروى مالك عن أيوب عن رجل من أهل البصرة قال : خرجت إلى مكة حتى إذا كنت بالطريق كسرت نخذي ، فأرسلت إلى مكة - وبها عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو والناس - فلم يرخص لي أحد في أن أحل ، فافت على ذلك الماء تسعة أشهر ثم حلت بعمرة ، ، وأخرجه ابن جرير من طرق وسمى الرجل يزيد بن عبد الله بن الصغير ، وبه قال مالك والشافعي وأحمد ، قال الشافعي : جعل الله على الناس إتمام الحج والعمرة ، وجعل التحلل للمحصر رخصة ، وكانت الآية في شأن منع العدو فلم نعد بالرخصة موضعها . وفي المسألة قول ثالث حكاه ابن جرير وغيره ، وهو أنه لا حصر بعد النبي ﷺ ، وروى مالك في الموطأ ، عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه ، والمحرم لا يحل حتى يطوف ، أخرجه في ( باب ما يفعل من أحصر بغير عدو ) ، وأخرج ابن جرير عن عائشة بأسناد صحيح قالت : لا أطم المحرم يحل بشيء دون البيت ، وعن ابن عباس بأسناد ضعيف قال : لا إحصار اليوم ، وروى ذلك عن عبد الله بن الزبير .

والسبب في اختلافهم في ذلك اختلافهم في تفسير الإحصار ، فالمشهور عن أكثر أهل اللغة - منهم الاخفش والكسائي والفراء وأبو عبيدة وأبو عبيد وابن السكيت وثلث وابن قتبية وغيرهم - أن الإحصار إنما يكون بالمرض ، وأما بالعدو فهو المحصر وهذا قطع النحاس ، وأثبت بعضهم أن أحصر وحصر بمعنى واحد ، يقال في جميع ما يمنع الإنسان من التصرف ، قال تعالى ﴿ للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض ﴾ ، وإنما كانوا لا يستطيعون من منع العدو إياهم ، وأما القاضى ومن تابعه لمجتهم في أن لا إحصار إلا بالعدو اتفاق أهل النقل على أن الآيات نزلت في قصة الخديبية حين صد النبي ﷺ عن البيت ، فسمى الله صد العدو إحصاراً ، وحجة الآخرين التمسك بمصوم قوله تعالى ﴿ فإن أحصرتم ﴾ . قوله ( قال أبو عبد الله : حصروا لا يأتى النساء ) هكذا ثبت هذا التفسير هنا في رواية المستمل خاصة ، ونقله الطبري عن سعيد بن جبيرة وعطاء ومجاهد ، وقد حكاه أبو عبيدة في « المجاز » ، وقال : إن له معاني أخرى فذكرها ، وهو بمعنى محصور لأنه منع ما يكون من الرجال ، وقد ورد قول بمعنى مفعول كثيراً . وكان البخاري أراد بذكر هذه الآية الإشارة إلى أن المادة واحدة ، والجامع بين معانيها المنع . والله أعلم

### ١١ - باب إذا أحصر المعتير

١٨٠٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع « أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حين خرج إلى مكة مُعتيراً في الفتنة قال : إن صُددتُ عن البيت صنعتُ كما صنعتنا مع رسول الله ﷺ . فأهل بصره ، من أجل أن رسول الله ﷺ كان أهل بصره عام الخديبية » .

١٨٠٧ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية عن نافع أن عبيد الله بن عبد الله وسلم ابن عبد الله أخبراه أنها سألت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ليأذن لآلئ الجيش بآلئ الزبير فقالا : لا يصرك أن لا تنجى العام ، وإننا نخاف أن يُحال بينك وبين البيت . فقال : خرجنا مع رسول الله ﷺ ، فحال كفار قريش دون البيت ، فنحر النبي ﷺ هذبه ، وحلق رأسه . وأشهدكم أني قد أوجبت الثمرة إن شاء الله ، أنطلق ، فإن خلت بيني وبين البيت طفت ، وإن حيل بيني وبينه فملت كما فعل النبي ﷺ وأنا معه . فأهل بالثمرة من ذى الحليفة ، ثم سار ساعة ، ثم قال : إنما شأنها واحد ، أشهدكم أني قد أوجبت حبة مع عمرى . فلم يحل منها حتى دخل يوم النحر وأهدى ، وكان يقول : لا يحل حتى يطوف طوافاً واحداً يوم يدخل مكة » .

١٨٠٨ - **حدثني** موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع « أن بعض بني عبد الله قال له :

لو أقمت بهذا

١٨٠٩ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن يحيى بن صالح حدثنا معاوية بن سلام حدثنا يحيى بن أبي كثير عن هكرمة قال : قال ابن عباس رضي الله عنهما « قد أحصر رسول الله ﷺ خلقاً رأسه ، وجامع نساءه ونحر هذبه ، حتى اعقر طاماً قابلاً » .



**قوله** ( باب إذا أحصر المتمر ) قيل غرض المصنف بهذه الترجمة الرد على من قال التحلل بالاحصار خاص بالحاج بخلاف المتمر فلا يتحلل بذلك بل يستمر على إحرامه حتى يطوف بالبيت ، لأن السنة كلها وقت للعمرة فلا يخشى فواتها بخلاف الحج ، وهو يحكى عن مالك ، واحتج له اسماعيل القاضي بما أخرجه بإسناد صحيح عن أبي قلابة قال : خرجت معتمراً ، فوفقت عن راحلتي فأنكسرت ، فأرسلت إلى ابن عباس وابن عمر فقالا : ليس لها وقت للحج يكون على إحرامه حتى يصل إلى البيت . **قوله** ( أن عبد الله بن عمر حين خرج إلى مكة معتمراً في الفتنة ) هذا السياق يشير بأنه عن نافع عن ابن عمر بنغير واسطة لكن رواية جويرية التي بعده تقتضي أن نافعاً حل ذلك عن سالم وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر عن أبيهما حيث قال فيها : عن جويرية عن نافع أن عبيد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله أخبراه أنهما كلما عبد الله بن عمر ، فذكر القصة والحديث ، هكذا قال البخاري عن عبد الله بن محمد ابن أسماء ، ووافقه الحسن بن سفيان وأبو يعلى كلاهما عن عبد الله أخرجه الاسماعيلي عنهما ، وتابعهم معاذ بن الشثي عن عبد الله بن محمد بن أسماء أخرجه البيهقي . لكن في رواية موسى بن اسماعيل عن جويرية عن نافع أن بعض بني عبد الله بن عمر قال له ، فذكر الحديث ، وظاهره أنه لنافع عن ابن عمر بنغير واسطة ، وقد عقب البخاري رواية عبد الله برواية موسى لينبه على الاختلاف في ذلك ، واقتصر في رواية موسى هنا على الإسناد ، وساقه في المغازي بتمامه . وقد رواه يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع كذلك ولفظه « أن عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله كلما عبد الله » ، فذكر الحديث أخرجه مسلم ، وقد أخرجه البخاري في المغازي عن مسدد بن يحيى مختصراً قال فيه عن نافع عن ابن عمر أنه أهل فذكر بعض الحديث ، وفي قوله عن نافع عن ابن عمر دلالة على أنه لا واسطة بين نافع وابن عمر فيه كما هو ظاهر سياق مسلم ، وأخرجه البخاري كما سيأتي بعد باب من طريق عمر بن محمد عن نافع مثل سياق يحيى عن عبيد الله سواء ، وأخرجه في المغازي من طريق فليح وفيما مضى من الحج من طريق أيوب والليث كلهم عن نافع ، وأعرض مسلم عن تخرج طريق جويرية ووافق على طريق تخرج الليث وأيوب عن عبيد الله بن عمر ، وكذا أخرجه النسائي من طريق أيوب بن موسى واسماعيل بن أمية كلهم عن نافع عن ابن عمر بنغير واسطة . والذي يترجح في نقدي أن ابني عبد الله أخبرا نافعاً بما كتبا به أباهما وأشارا عليه به من التأخير ذلك العام ، وأما بقية القصة فشاهدها نافع وبسمها من ابن عمر للملازمة إياه ، فالقصد من الحديث موصول ، وعلى تقدير أن يكون نافع لم يسمع شيئاً من ذلك من ابن عمر فقد عرف الواسطة بينهما وهي ولدا عبد الله بن عمر سالم وعبد الله وهما ثقتان لا مطعن فيهما ، ولم أر من نبه على ذلك من شراح البخاري . ووقع في رواية جويرية المذكورة عبيد الله ابن عبد الله بالصغير ، وفي رواية يحيى القطان المذكورة عبد الله بالتكثير ، وكذا في رواية عمر بن محمد عن نافع ، قال البيهقي : عبد الله - يعنى مكبراً - أصح . قلت : وليس بمستبعد أن يكون كل منهما كلم أباه في ذلك ، ولعل نافعاً حضر كلام عبد الله المكبر مع أخيه سالم ولم يحضر كلام عبيد الله الصغير مع أخيه سالم أيضاً بل أخبراه بذلك فقص عن كل ما انتهى إليه عليه . **قوله** ( معتمراً ) في الموطأ من هذا الوجه « خرج إلى مكة يريد الحج . فقال : إن صدقت ، فذكره ، ولا اختلاف فانه خرج أولاً يريد الحج فلما ذكروا له أمر الفتنة أحرم بالعمرة ثم قال : ما شأنهما إلا واخذا فاضاف إليها الحج فصار قارناً . **قوله** ( في الفتنة ) بينه في رواية جويرية فقال « ليالي نزل الجيش بابن الزبير ، وقد مضى في » باب طواف القارن ، من طريق الليث عن نافع بلفظ « حين نزل الحجاج بابن الزبير ، وسلم رواية في

يحيى القفطان المذكورة ، حين نزل الحاج لقتال ابن الزبير ، وقد تقدم في « باب من اشترى هدية من الطريق » من رواية موسى بن عقبة عن نافع ، وأراد ابن عمر الحج عام حج الحارورية ، وتقدم طريق الجمع بينه وبين رواية الباب . **قوله** ( إن صدقت عن البيت ) هذا الكلام قاله جواباً لقول من قال له : إنا نخاف أن يحال بينك وبين البيت ، كما أوضحت في الرواية التي بعد هذه . **قوله** ( كما صنعنا مع رسول الله ﷺ ) في رواية موسى بن عقبة ، فقال : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، إذن اصنع كما صنع ، زاد في رواية البيت عن نافع في « باب طواف القارن » : « كما صنع رسول الله ﷺ » ، ونحوه في رواية أيوب عن نافع في « باب طواف القارن » . **قوله** ( فأهل ) يعني ابن عمر ، والمراد أنه رفع صوته بالاهلال والتلبية ، زاد في رواية جويرية التي بعد هذه ، فقال : خرجنا مع النبي ﷺ ، لحال كغفاد قريش دون البيت ، ففحرن النبي ﷺ هديه وحلق رأسه . **قوله** ( من أجل أن النبي ﷺ كان أهل بعرة عام الحديبية ) قال النووي : معناه أنه أراد إن صدقت عن البيت وأحضرت تحملك من العمرة كما تحلل النبي ﷺ من العمرة . وقال عياض : يحتمل أن المراد أهل بعرة كما أهل النبي ﷺ بعرة ، ويحتمل أنه أراد الأمرين أي من الاهلال والاحلال وهو الأطهر . وتعبه النووي ، وليس هو بمرود . **قوله** ( بعرة ) زاد في رواية جويرية « من ذى الحليفة » وفي رواية أيوب الماضية « فأهل بالعمرة من الدار » والمراد بالدار المنزل الذي نزل به ذى الحليفة ، ويحتمل أن يحمل على الدار التي بالمدينة ويجمع بأنه أهل بالعمرة من داخل بيته ، ثم أعلن بها وأظهرها بعد أن استقر بذى الحليفة . **قوله** ( عام الحديبية ) سيأتي بيان ذلك وشرحه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى ، وأورده المصنف بعد بابين عن اسماعيل - وهو ابن أبي أويس - عن مالك فواد فيه « ثم إن عبد الله بن عمر نظر في أمره فقال : ما أمرها إلا واحد ، أي الحج والعمرة فيما يتعلق بالاحصار والاحلال ، فالتفت إلى أصحابه فذكر القصة . وبين في رواية جويرية أن ذلك وقع بعد أن سار ساعة ، وهو يؤيد الاحتمال الأول لماضي في أن المراد بالدار المنزل الذي نزل به ذى الحليفة . ووقع في رواية البيت « أشهدكم أني قد أوجبت عمرة » . ثم خرج حتى إذا كان بظاهر البيداء قال : ماشان الحج والعمرة إلا واحد ، ولو كان إيجابه العمرة من داره التي بالمدينة لكان ما بينها وبين ظاهر البيداء أكثر من ساعة . **قوله** في رواية جويرية ( فلم يحل منهما حتى دخل يوم النحر ) زاد في رواية البيت « ففحرن وحلق ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول . وهذا ظاهره أنه اكتفى بطواف القدوم عن طواف الإفاضة ، وهو مشكل . ووقع في رواية اسماعيل المذكورة « ثم طاف لها طوافاً واحداً ورأى أن ذلك مجزئ » عنه ، وقد تقدم البحث في ذلك في آخر « باب طواف القارن » . **قوله** في رواية جويرية ( أشهدكم أني قد أوجبت ) أي ألزمت نفسي ذلك ، وكأنه أراد تعليم من يريد الاقتداء به ، وإلا فالتلفظ ليس بشرط . **قوله** ( وإن حيل بيني وبينه ) أي البيت - أي منعت من الوصول إليه لأطوف - تحملك بعمل العمرة ، وهذا يبين أن المراد بقوله « ما أمرها إلا واحد » يعني الحج والعمرة في جواز التحلل منهما بالإحصار أو في إمكان الإحصار عن كل منهما ، ويؤيد الثاني قوله في رواية يحيى القفطان المذكورة بعد قوله « ما أمرها إلا واحد » إن حيل بيني وبين العمرة حيل بيني وبين الحج ، فكأنه رأى أولاً أن الإحصار عن الحج أشد من الإحصار عن العمرة لطول زمن الحج وكثرة أعماله فاختر الإهلال بالعمرة ، ثم رأى أن الإحصار بالحج يفيد التحلل عنه بعمل العمرة فقال « ما أمرها إلا واحد » . وفيه أن الصحابة كانوا يستعملون القياس ويحتجون به . وفي هذا الحديث من الفوائد أن من أحصر بالعدو بأن منعه عن المضى في نسكة

حجا كان أو عمرة جاز له التحلل بأن ينوى ذلك وينشر هديه ويحلق رأسه أو يقصر منه . وفيه جواز لإدخال الحج على العمرة وهو قول الجمهور ، لكن شرطه عند الأكثر أن يكون قبل الشروع في طواف العمرة ، وقيل إن كان قبل مضي أربعة أشواط صح وهو قول الحنفية ، وقيل بعد تمام الطواف وهو قول المالكية ، وقيل إن عبد البر أن أبا ثور شد فنع إدخال الحج على العمرة قياساً على منع إدخال العمرة على الحج . وفيه أن القارن يقتصر على طواف واحد وقد تقدم البحث فيه في باب . وفيه أن القارن يبدى ، وشذ ابن حزم فقال : لا هدى على القارن . وفيه جواز الخروج إلى النسك في الطريق المظنون خوفه إذا رجع السلامة قاله ابن عبد البر . قوله في رواية موسى بن اسماعيل ( أن بعض بني عبد الله ) قد تقدم اسمه في الرواية التي قبلها وأنه سالم بن عبد الله أو أخوه عبيد الله أو عبد الله ، ولم يظهر لي من الذي تولى مخاطبته منهم . ( تلييه ) وقع في رواية القعنبى عن مالك في أول أحاديث الباب في آخر قصة ابن عمر زيادة وحى ، وأهدى شاة ، قال ابن عبد البر : هي زيادة غير محفوظة ، لأن ابن عمر كان يفسر ما استيسر من الهدى بأنه بدنة دون بدنة أو بقرة دون بقرة فكيف يهدى شاة . قوله في حديث ابن عباس في آخر الباب ( حدثنا محمد ) كذا في جميع الروايات غير منسوب ، لجزم الحاكم بأنه محمد بن يحيى الذهلي ، وأبو مسعود بأنه محمد بن مسلم بن وارة ، وذكر الكلابة عن ابن أبي سعيد أنه أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي ، وذكر أنه رآه في أصل عتيق ، ويؤيده أن الحديث وجد من حديثه عن يحيى بن صالح المذكور ، كذلك أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق أبي حاتم ، ورواية البخاري عنه في باب الذبح فانه روى عنه البخاري . قلت : ويحتمل أن يكون هو محمد بن إسحق الصغاني فقد وجدت الحديث من روايته عن يحيى بن صالح كما سأذكره . قوله ( عن عكرمة قال فقال ابن عباس ) هكذا رأيته في جميع النسخ وهو يقتضى سبق كلام يعقوب قوله ( فقال ابن عباس ، ولم ينبه عليه أحد من شراح هذا الكتاب ولا بينه الاسماعيلي ولا أبو نعيم لانها اقتضوا من الحديث على ما أخرجه البخاري ، وقد بحثت عنه إلى أن يسر الله بالوقوف عليه ، فقرأت في ( كتاب الصحابة ، لابن السكن قال ( حدثني هارون بن عيسى حدثنا الصغاني هو محمد بن إسحق أحد شيوخ مسلم حدثنا يحيى بن صالح حدثنا معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير قال : سألت عكرمة فقال : قال عبد الله بن رافع مول أم سلمة لأنها سألت الحجاج بن عمرو الأنصاري عن حبس وهو عزم فقال : قال رسول الله ﷺ ( من عرج أو كسر أو حبس فليجزى مثله ) وهو في حل ، قال لحدثت به أبا هريرة فقال : صدق ، وحدثته ابن عباس فقال : قد أحصر رسول الله ﷺ خلق ونحر هديه وجامع نساه حتى اعتمر عاماً قابلاً ، فعرف بهذا السياق القدر الذي حذفه البخاري من هذا الحديث ، والسبب في حذفه أن الزائد ليس على شرطه لانه قد اختلف في حديث الحجاج بن عمرو على يحيى بن أبي كثير عن عكرمة مع كون عبد الله ابن رافع ليس من شرط البخاري فأخرجه أصحاب السنن وابن خزيمة والدارقطني والحاكم من طرق عن الحجاج الصواف عن يحيى عن عكرمة عن الحجاج به وقال في آخره ( قال عكرمة فأسألت أبا هريرة وابن عباس فقالا صدق ، ووقع في رواية يحيى القطان وغيره في سياقه ( سمعت الحجاج ، وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق معمر عن يحيى عن عكرمة عن عبد الله بن رافع عن الحجاج قال الترمذي : وتابع معمر على زيادة عبد الله بن رافع معاوية بن سلام ، وسمعت محمداً يعني البخاري يقول : رواية معمر ومعاوية أصح انتهى . فاقصر البخاري على ما هو من شرط كتابه ، مع أن الذي حذفه ليس بعيداً من الصحة ، فانه إن كان عكرمة سمعه من الحجاج بن عمرو فذاك ، وإلا فالواسطة بينهما

- وهو عبد الله بن رافع - قال: وإن كان البخاري لم يخرج له . وهذا الحديث احتج من قال : لا فرق بين الإحصاء بالعدد وبغيره كما تقدمت الإشارة إليه ، واستدل به على أن من نحلل بالإحصاء وجب عليه قضاء ما نحلل منه وهو ظاهر الحديث ، وقال الجمهور : لا يجب ، وبه قال الحنفية . وعن أحمد روايتان . وسيأتي البحث فيه بعد ما بين إن شاء الله تعالى

## ٢ - باب الإحصاء في الحج

١٨١٠ - **عمر بن أحمد بن محمد** أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني سالم قال : كان ابن عمر رضي الله عنهما يقول : **أليس حسبكم سنة رسول الله ﷺ** ، إن حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والزروة ثم حل من كل شيء حتى يخرج عاماً قابلاً فيمضي أو يصوم إن لم يجد هدياً . وعن عبد الله أخبرنا مسمر عن الزهري قال : حدثني سالم عن ابن عمر . . نحوه .

قوله ( باب الإحصاء في الحج ) قال ابن المنير في الحاشية : أشار البخاري إلى أن الإحصاء في عهد النبي ﷺ إنما وقع في العمرة ، فحاش العلماء الحج على ذلك ، وهو من الإلحاق بنبي الفارق وهو من أقوى الأقيسة . قلت : وهذا ينبغي على أن مراد ابن عمر بقوله سنة نبيكم ، قياس من يحصل له الإحصاء وهو حاج على من يحصل له في الاعتبار ، لأن الذي وقع للنبي ﷺ هو الإحصاء عن العمرة ، ويحتمل أن يكون ابن عمر أراد بقوله سنة نبيكم وبما بينه بعد ذلك شيئاً سمعوا من النبي ﷺ في حق من لم يحصل له ذلك وهو حاج ، والله أعلم . قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد وقد عقب المصنف هذا الحديث بأن قال : وعن عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري نحوه ، وهو معطوف على الإسناد الأول ، فكان ابن المبارك كان يحدث به تارة عن يونس وتارة عن معمر ، وليس هو بمعلق كما ادعاه بعضهم . وقد أخرجه الترمذي عن أبي كريب عن ابن المبارك عن معمر ولفظه : أنه كان يشكر الاشتراط ويقول : أليس حسبكم سنة نبيكم ، وهكذا أخرجه الدارقطني من طريق الحسن بن عرفة والاسماعيل من طريقه ومن طريق أحمد بن منيع وغيره كلهم عن ابن المبارك ، وكذا أخرجه عبد الرزاق وأحمد عنه عن معمر مقتصر على هذا القدر ، وأخرجه الاسماعيل من وجه آخر عن عبد الرزاق بتمامه ، وكذا أخرجه النسائي وأما إنكار ابن عمر الاشتراط فتأبى في رواية يونس أيضاً إلا أنه حذف في رواية البخاري هذه ، فأخرجه البيهقي من طريق السراج عن أبي كريب عن ابن المبارك عن يونس ، وأخرجه النسائي والاسماعيل من طريق ابن وهب عن يونس ، وأشار ابن عمر بانكار الاشتراط إلى ما كان يفتي به ابن عباس ، قال البيهقي : لو بلغ ابن عمر حديث ضباعة في الاشتراط لقال به ، وقد أخرجه الشافعي عن ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله ﷺ مر بضباعة بنت الزبير فقال : أما تريدن الحج ؟ قالت : أني شاكية . فقال لها : حجي واشترطي أن على حيث حبستني ، قال الشافعي : لو ثبت حديث عروة لم أعده إلى غيره ، لأنه لا يحمل عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله ﷺ . قال البيهقي :

قد ثبت هذا الحديث من أوجه عن النبي ﷺ . ثم ساقه من طريق عبد الجبار بن العلاء عن ابن عينة موصولا بذكر عائشة فيه وقال : وقد وصله عبد الجبار وهو ثقة . قال : وقد وصله أبو أسامة ومعمر كلاهما عن هشام . ثم ساقه من طريق أبي أسامة وقال : أخرجه الشيخان من طريق أبي أسامة . قلت : وطريق أبي أسامة أخرجه البخاري في كتاب النكاح ولم يخرجها في الحج بل حذف منه ذكر الاشتراط أصلا : لأنها تافهة في حديث عائشة وثقايا في حديث ابن عمر . وأما رواية معمر التي أشار إليها البيهقي فأخرجها أحمد عن عبد الرزاق ، ومسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن هشام والزهرى فرفقهما كلاهما عن عروة عن عائشة . ولقصة ضباعة شواهد منها حديث ابن عباس د أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أنت رسول الله ﷺ قالت : إني امرأة قتيلة - أى فى الضعف - وإني أريد الحج ، فما تأمرني ؟ قال : أملي بالحج ، واشترطي أن محلى حيث تحبسي . قال فادركت ، أخرجه مسلم وأصحاب السنن والبيهقي من طرق عن ابن عباس ، قال الترمذى : وفي الباب عن جابر وأسماء بنت أبي بكر . قلت : وعن ضباعة نفسها وعن سعدى بنت عوف وأسانيدها كلها قوية . وصح القول بالاشتراط عن عمر وعثمان وحلى وعمار وابن مسعود وعائشة وأم سلمة وغيرهم من الصحابة ولم يصح إنكاره عن أحد من الصحابة إلا عن ابن عمر ، وواقفه جماعة من التابعين ومن بعدهم من الحنفية والمالكية ، وحكى عياض عن الأصبلي قال : لا يثبت في الاشتراط إسناد صحيح ، قال عياض : وقد قال النسائي لا أعلم أحده عن الزهرى غير معمر ، وتعبه النووي بأن الذي قاله غلط فاحش ، لأن الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة انتهى . وقول النسائي لا يلزم منه تضعيف طريق الزهرى التي تفرد بها معمر فضلا عن بقية الطرق لأن معمر ثقة حافظ فلا يضره التفرد ، كيف وقد وجدنا رواه شواهد كثيرة . قوله ( أليس حسبكم سنة رسول الله ﷺ ) ، إن حبس أحدكم عن الحج طاف ) قال عياض : ضبطناه سنة بالنصب على الاختصاص أو على إضمار فعل ، أى تمسكوا وشبهه . وخبر حسبكم في قوله طاف بالبيت ، وبصح الرفع على أن سنة خبر حسبكم أو الفاعل بمعنى الفعل فيه ويكون ما بعدها تفسيرا للسنة . وقال السهيلي : من نصب سنة فإنه باضمار الأمر كأنه قال : الزموا سنة نبيكم ، وقد قدمت البحث فيه . قوله ( طاف بالبيت ) أى إذا أسكنه ذلك . وقد وقع في رواية عبد الرزاق د إن حبس أحدكم حابس عن البيت فإذا وصل إليه طاف به ، الحديث . والذي تحصل من الاشتراط في الحج والعمرة أقوال : أحدها مشروعيته ، ثم اختلف من قال به فقليل : واجب لظاهر الأمر . وهو قول الظاهرية . وقيل مستحب وهو قول أحد وغلط من حكى عنه إنكاره ، وقيل جائز وهو المشهور عند الشافعية وقطع به الشيخ أبو حامد . والحق أن الشافعي نص عليه في القديم وعلق القول بصحته في الجديد فصار الصحيح عنه القول به ، وبذلك جزم الترمذى عنه ، وهو أحد المواضع التي علق القول بها على صحة الحديث ، وقد جمعنا في كتاب مفرد مع الكلام على تلك الأحاديث . والذين أنكروا مشروعية الاشتراط أجابوا عن حديث ضباعة بأجوبة : منها أنه خاص بضباعة حكاه الخطابي ثم الروايان من الشافعية ، قال النووي : وهو تأويل باطل . وقيل معناه على حيث حبسني الموت إذا أدركتني الوفاة انقطع إحرامى حكاه إمام الحرمين ، وأنكره النووي وقال : إنه ظاهر الفساد . وقيل إن الشرط خاص بالتحلل من العمرة لا من الحج حكاه المحب الطبري ، وقصة ضباعة تردده كما تقدم من سياق مسلم . وقد أظن ابن حزم في التعقب على من أنكروا الاشتراط بما لا مزيد عليه ، وسيأتى الكلام على بقية حديث ضباعة في الاشتراط حيث ذكره المصنف في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى

## ٣ - باب النحر قبل الخلق في المحصر

١٨١١ - **حدثنا** محمود حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن يسور رضى الله عنه « أن رسول الله ﷺ نحر قبل أن يخلق ، وأمر أصحابه بذلك »

١٨١٢ - **حدثنا** محمد بن عبد الرحيم أخبرنا أبو بكر شجاع بن الوليد عن محمد بن محمد القمري . قال وحدثنا نافع أن عبد الله وسالمًا كلما عبد الله بن عمر رضى الله عنهما فقال « خرجنا مع النبي ﷺ من مشرين فحال كفار فربس دون البيت ، فنحر رسول الله ﷺ بذنقه وخلق رأسه »

**قوله** ( باب النحر قبل الخلق في المحصر ) ذكر فيه حديث المسور ، أن رسول الله ﷺ نحر قبل أن يخلق وأمر أصحابه بذلك ، وهذا طرف من الحديث الطويل الذي أخرجه المصنف في الشروط من الوجه المذكور هنا ولفظه في أواخر الحديث « فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله ﷺ لأصحابه قوموا فانحروا ثم اخلقوا ، فذكر بقية الحديث وفيه قول أم سلمة النبي ﷺ ، أخرج ، ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بكفة ، فخرج فنحر بذهن ودعا حاله لخلق ، وعرف بهذا أن المصنف أورد القدر المذكور هنا بالمعنى ، وأشار بقوله في الترجمة « في المحصر ، إلى أن هذا الترتيب يختص بحال من أحصر ، وقد تقدم أنه لا يجب في حال الاختيار في باب إذا رمى بعد ما أمسى أو خلق قبل أن يذبح ، ولم يتعرض المصنف لما يجب على من خلق قبل أن ينحر ، وقد روى ابن أبي شيبة عن طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : عليه دم . قال إبراهيم : وحدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر الماضي قبل بياب مختصراً وفيه « فنحر بذهن وخلق رأسه ، وقد أورده البيهقي عن طريق أبي بدر شجاع بن الوليد - وهو الذي أخرجه البخاري من طريقه بأسناده المذكور - ولفظه « أن عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله كلما عبد الله بن عمر ليالي نزل الحجاج بابن الزبير وقال : لا بضرك أن لا تصبح العام ، إنا نخاف أن يحال بينك وبين البيت . فقال : خرجنا ، فذكر مثل سياق البخاري وزاد في آخره « ثم رجع ، وكذا ساقه الاسماعيل من طريق أبي بدر إلا أنه لم يذكر القصة التي في أوله ، وساقه من طريق أخرى عن أبي بدر أيضا فقال فيها عن ابن عمر أنه قال « أن حيل بيني وبين البيت فعلت كما فعل رسول الله ﷺ وأنا معه ، فأهل بالعمرة ، الحديث . قال ابن التيمي : ذهب مالك إلى أنه لا هدى على المحصر ، والحجة عليه هذا الحديث لأنه نقل فيه حكم وسبب ، فالسبب المحصر والحكم النحر ، فافتضى الظاهر تعلق الحكم بذلك السبب . والله أعلم

٤ - **باب** من قال : ليس على المحصر بذكر . وقال روح عن شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما إنما البدل على من قنع حجه بالتلذذ ، فأما من حبسه عذراً أو غير ذلك فإنه يحل ولا يرجع ، وإن كان معه هدى وهو محصر نحره إن كان لا يستطيع أن يمشي به ، وإن استطاع أن يمشي به لم يحل حتى يبلغ المدي تحله . وقال مالك وغيره : ينحر هديه ويخلق في أي موضع كان ولا قضاء عليه ، لأن

النبي ﷺ وأصحابه بالحديبية نَحَرُوا وَحَلَقُوا وَحَلَّوْا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ الطَّوَافِ وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ الْعَدَى إِلَى الْبَيْتِ ، ثُمَّ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا أَنْ يَقْضُوا شَيْئًا وَلَا يَعُودُوا لَهُ . وَالْحَدْيِيَّةُ خَارِجٌ مِنَ الْحَرَمِ

١٨١٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ حِينَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ مُتَبَرِّجًا فِي الْفَتَنِ « إِنْ صُدِدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَأَهْلُ بُمْرَةٍ مِنْ أَجْلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَهْلَ بُمْرَةٍ عَامَ الْحَدْيِيَّةِ . ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ نَظَرَ فِي أَمْرِ فَقَالَ : مَا أَمْرُهَا إِلَّا وَاحِدٌ . فَالْقَلْتُ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : مَا أَمْرُهَا إِلَّا وَاحِدٌ ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجِبْتُ الْحِجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ . ثُمَّ طَافَ لَهَا طَوَافًا وَاحِدًا . وَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ يُجْزَى عَنْهُ ، وَاهْدَى »

قوله (باب من قال ليس على المحصر بدل) يفتح الموحدة والمهملة أى قضاء لما أحصر فيه من حج أو عمرة ، وهذا هو قول الجمهور كما تقدم قريباً . قوله (وقال روح) يعنى ابن عباد ، وهذا التعليق وصله إسحق بن راهويه فى تفسيره عن روح هذا الأسناد وهو موقوف على ابن عباس ، ومراده بالتلذذ وهو بمجمعتين الجماع . وقوله د حبه عند ، كذا للأكثر بضم المهملة وسكون المعجمة بعدها راء ، ولأبى ذر د حبه عدى ، يفتح أوله وفى آخره واو . وقوله د أو غير ذلك ، أى من مرض أو نقاد نفقة . وقد ورد عن ابن عباس نحو هذا بإسناد آخر أخرجه ابن جرير من طريق على بن أبى طلحة عنه وفيه د فان كانت حجة الاسلام فعليه قضاؤها ، وإن كانت غير الفريضة فلا قضاء عليه . وقوله د وإن استطاع أن يبعث به لم يخل حتى يبلغ الهدى محله ، هذه مسألة اختلاف بين الصحابة ومن بعدهم ، فقال الجمهور يذبح المحصر الهدى حيث يخل سواء كان فى الحل أو فى الحرم ، وقال أبو حنيفة لا يذبحه إلا فى الحرم ، وفصل آخرون كما قاله ابن عباس هنا وهو المتمد . وسبب اختلافهم فى ذلك هل نحر النبي ﷺ الهدى بالحديبية فى الحل أو فى الحرم ، وكان عطاء يقول لم ينحر يوم الحديبية إلا فى الحرم ، ووافقه ابن إسحق ، وقال غيره من أهل المغازى : إنما نحر فى الحل . وروى يعقوب بن سفيان من طريق مجمع بن يعقوب عن أبيه قال د لما حبس رسول الله ﷺ وأصحابه نَحَرُوا بِالْحَدْيِيَّةِ وَحَلَقُوا ، وبعث الله رجلاً لحملت شعورهم فألقها فى الحرم ، قال ابن عبد البر فى الاستذكار : فهذا يدل على أنهم حلَّقُوا فى الحل . قلت : ولا يخفى ما فيه ، فانه لا يلزم من كونهم ما حلَّقُوا فى الحرم لمنهم من دخوله أن لا يكونوا أرسلوا الهدى مع من نَحَرَهُ فى الحرم ، وقد ورد ذلك فى حديث ناجية بن جندب . الأسطى د قلت يارسول الله ابث معى بالهدى حتى أنحره فى الحرم ، ففعل ، أخرجه الثنائى من طريق إسرائيل عن امرأة بن زاهر عن ناجية ، وأخرجه الطحاوى من وجه آخر عن إسرائيل لكن قال د عن ناجية عن أبيه ، لكن لا يلزم من وقوع هذا وجوبه ، بل ظاهر القصة أن أكثرهم نحر فى مكانه وكانوا فى الحل وذلك دال على الجواز . وانه أعلم . قوله (وقال مالك وغيره) هو مذكور فى الموطأ ، ولفظه أنه بلغه د أن رسول الله ﷺ حل هو وأصحابه بالحديبية فنَحَرُوا الهدى وحلَّقُوا رؤوسهم وحلَّوْا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْهَدَى ، ثم لم نعلم أن رسول الله ﷺ أمر أحداً من أصحابه ولا ممن كان معه أن يقضوا شيئاً ولا أن يعودوا لشيء . وسئل مالك عن

أحصر بعدو فقال : يحل من كل شيء وينحر هديه ويحلق رأسه حيث حبس وليس عليه قضاء . وأما قول البخاري وغيره فالذي يظهر لي أنه عني به الشافعي ، لأن قوله في آخره « والحديبية خارج الحرم » هو من كلام الشافعي في « الأم » ، وعنه أن بعضها في الحل وبعضها في الحرم ، لكن إنما نحر رسول الله ﷺ في الحل استدلالاً بقوله تعالى ﴿ وَصَدُوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَكْرُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مِنْ حِلِّهِ ﴾ قال : ويحل الهدى عند أهل العلم الحرم ، وقد أخبر الله تعالى أنهم صدوم عن ذلك . قال : لغير ما أحصر ذبح وحل ، ولا قضاء عليه من قبل أن الله تعالى لم يذكر قضاء ، والذي أعقله في أخبار أهل المغازي شبيه بما ذكرت لأننا علمنا من متواطئ أحاديثهم أنه كان معه عام الحديبية رجال معروفون ، ثم اعتمر عمرة القضية فتخلف بعضهم بالمدينة من غير ضرورة في نفس ولا مال ، ولولمهم القضاء لأمرهم بأن لا يتخلفوا عنه . وقال في موضع آخر : إنما سميت عمرة القضاء والقضية للمقاضاة التي وقعت بين النبي ﷺ وبين قريش ، لا على أنهم وجب عليهم قضاء تلك العمرة انتهى . وقد روى الواقدي في المغازي من طريق الزهري ومن طريق أبي معشر وغيرهما قالوا : أمر رسول الله ﷺ أصحابه أن يعتصموا فلم يتخلف منهم إلا من قتل بغير أو مات ، وخرج معه جماعة معتزمين من لم يشهد الحديبية وكانت عدتهم الفين ، ويمكن الجمع بين هذا إن صح وبين الذي قبله بأن الأركان على طريق الاستحباب ، لأن الشافعي جازم بأن جماعة تخلفوا بغير عذر ، وقد روى الواقدي أيضا من حديث ابن عمر قال : لم تكن هذه العمرة قضاء ، ولكن كان شرطاً على قريش أن يعتصم المسلمون من قابل في الشهر الذي صدم المشركون فيه . قوله ( ثم طاف لها ) أي الحج والعمرة ، وهذا يخالف قول الكوفيين لأنه يجب لها طوافان . قوله ( ورأى أن ذلك مجزئ عنه ) كذا لا في ذر وغيره بالرفع على أنه خبر أن ، ووقع في رواية كريمة « مجزئاً » فقبل هو على لغة من ينصب بأن المبتدأ والخبر ، أو هي خبر كان المحذوفة . والذي عندي أنه من خطأ الكاتب ، فإن أصحاب الموطأ اتفقوا على روايته بالرفع على الصواب

٥ - باب قول الله تعالى [ ١٩٩ البقرة ] : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ﴾ وهو مخير ، فأما الصوم فثلاثة أيام

١٨١٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن محمد بن قيس عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال « لَمَلِكٌ آذَاكَ هَوَامٌ ؟ قال نعم يا رسول الله . فقال رسول الله ﷺ : احلق رأسك ، وضئ ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين أو انسك بشاة »

[ الحديث ١٨١٤ - أخرافه في : ١٨١٥ ، ١٨١٦ ، ١٨١٧ ، ١٨١٨ ، ٤١٥٩ ، ٤١٩٠ ، ٤١٩١ ، ٤١٩٧ ، ٤٢٦٥ ، ٥٧٠٣ ، ٦٨٠٨ ]  
قوله ( باب قول الله تعالى ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ﴾ ) وهو مخير ، فأما الصوم فثلاثة أيام ) أي باب تفسير قوله تعالى كذا ، وقوله ذر وغيره ، من كلام المصنف استفاده من « أو » المكروية ، وقد أشار إلى ذلك في أول « باب كفارات الأيمان » فقال : وقد خير النبي ﷺ كعباً في الفدية ، ويذكر عن ابن عباس وعكرمة : ما كان في القرآن « أو » فصاحبه بالخيار . وسيأتي ذكر من وصل هذه الآثار هناك ، وأقرب ما وقعت عليه من طرق حديث الباب إلى التصريح ما أخرجه أبو داود من طريق الشعبي عن ابن أبي



ليل عن كعب بن عجرة أن النبي ﷺ قال له : « إن شئت فأنسك نفسك ، وإن شئت فقصم ثلاثة أيام ، وإن شئت فأعلم ، الحديث . وفي رواية مالك في « الموطأ » عن عبد الكريم بأسناده في آخر الحديث « أى ذلك فعلت أجراً » وسيأتي البحث في ذلك إن شاء الله تعالى . وقوله « فأما الصوم » في رواية الكشمي « الصيام » ، والصيام المطلق في الآية مقيد بما ثبت في الحديث بالثلاث ، قال ابن التين وغيره : جعل الشارع هنا صوم يوم معادلاً بصاح ، وفي الفطر من رمضان عدل مد ، وكذا في الظهار والجماع في رمضان ، وفي كفارة ، البين بثلاثة أمداد وثك ، وفي ذلك أقوى دليل على أن القياس لا يدخل في الحدود والتقديرات . وقسم قوله « فأما الصوم » محذوف تقديره : وأما الصدقة فهي إطعام ستة مساكين ، وقد أفرد ذلك بترجمة . **قوله** ( عن حميد بن قيس ) في رواية أشهب عن مالك « أن حميد بن قيس حدثه » أخرجه الدارقطني في « الموطآت » . **قوله** ( مجاهد عن عبد الرحمن ) صرح سيف عن مجاهد بسامعه من عبد الرحمن وبأن كعباً حدث عبد الرحمن كما في الباب الذي يليه ، قال ابن عبد البر في رواية حميد بن قيس هذه : كذا رواه الأكثر عن مالك ، ورواه ابن وهب وابن القاسم وابن عفير عن مالك بأسقاط عبد الرحمن بين مجاهد وكعب ابن عجرة . قلت : ولما كان فيه إسنادان آخران في « الموطأ » أحدهما عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد وفي سياقه ما ليس في سياق حميد بن قيس ، وقد اختلف فيه على مالك أيضاً على العكس عما اختلف فيه على طريق حميد بن قيس ، قال الدارقطني : رواه أصحاب « الموطأ » عن مالك عن عبد الكريم عن عبد الرحمن لم يذكروا مجاهداً ، حتى قال الشافعي : إن مالكاً وهم فيه ، وأجلب ابن عبد البر بأن ابن القاسم وابن وهب في « الموطأ » وتابعهما جماعة عن مالك خارج الموطأ منهم بشر بن عمر الزهراني وعبد الرحمن بن مهدي وإبراهيم بن طهمان والوليد بن مسلم أنبتوا مجاهداً بينهما ، وهذا الجواب لا يرد على الشافعي . وطريق ابن القاسم المشار إليها عند النسائي وطريق ابن وهب عند الطبري وطريق عبد الرحمن بن مهدي عند أحمد وسائرهما عند الدارقطني في « الثرائب » . والإسناد الثالث للمالك فيه عن ~~عطاء~~ الخراساني عن رجل من أهل الكوفة عن كعب بن عجرة ، قال ابن عبد البر : يحتمل أن يكون عبد الرحمن بن أبي ليلى أو عبد الله بن معقل ، وقتل ابن عبد البر عن أحمد بن صالح المصري قال : حديث كعب بن عجرة في الفدية سنة معمول بها لم يروها من الصحابة غيره ، ولا رواها عنه إلا ابن أبي ليلى وابن معقل ، قال : وهي سنة أخذها أهل المدينة عن أهل الكوفة . قال الزهري : سألت عنها علماءنا كلهم حتى سمعت بن مسعود بن المسيب فلم يبينوا كم عدد المساكين . قلت : فيما أطلقه ابن صالح نظر ، فقد جاءت هذه السنة من رواية جماعة من الصحابة غير كعب ، منهم عبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبري والطبراني ، وأبو هريرة عند سعيد بن منصور ، وابن عمر عند الطبري ، وفضالة الأنصاري عن لا يهتم من قومه عند الطبري أيضاً . ورواه عن كعب بن عجرة غير المذكورين أبو وائل عند النسائي ، ومحمد بن كعب القرظي عند ابن ماجه ، ويحيى بن جعدة عند أحمد ، وعطاء عند الطبري . وجاء عن أبي قلاية والشعبي أيضاً عن كعب وروايتهما عند أحمد ، لكن الصواب أن بينهما واسطة وهو ابن أبي ليلى على الصحيح . وقد أورد البخاري حديث كعب هذا في أربعة أبواب متوالية ، وأورده أيضاً في المغازي والطب وكفارات الأيمان من طرق أخرى مدار الجميع على ابن أبي ليلى وابن معقل ، فيفيد إطلاق أحمد بن صالح بالصحة فإن بقية الطرق التي ذكرتها لا تخلو عن مقال إلا طريق أبي وائل ، وسأذكر ما في هذه الطرق من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( عن رسول الله ﷺ أنه قال : لملك ) في رواية أشهب المتقدم ذكرها « أن رسول الله ﷺ قال له ، وفي رواية عبد الكريم

« أنه كان مع رسول الله ﷺ وهو محرم فأذاه القمل ، وفي رواية سيف في الباب الذي يليه » وقف على رسول الله ﷺ بالحديبية ورأسى يتأفف فلا فقال : أيؤذيك هوامك . قلت : نعم . قال : فأحلق رأسك - الحديث وفيه - قال في نزول هذه الآية : فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ، زاد في رواية أبي الزبير عن مجاهد عند الطبراني أنه أهل في ذي القعدة ، وفي رواية مغيرة عن مجاهد عند الطبراني<sup>(١)</sup> أنه لقيه وهو عند الشجرة وهو محرم ، وفي رواية أيوب عن مجاهد في المغازي : أتى على النبي ﷺ وأنا أوقد تحت برمة والقمل يتناثر على رأسي ، زاد في رواية ابن عوف عن مجاهد في الكفارات فقال ادن ، فدنوت ، فقال : أيؤذيك ، وفي رواية ابن بشر عن مجاهد فيه قال : كنا مع رسول الله ﷺ بالحديبية ونحن عرمون وقد حصرنا المشركون ، وكانت لي وفرة فجعلت الهوام تساقط على وجهي ، فقال : أيؤذيك هوام رأسك ؟ قلت : نعم . فانزلت هذه الآية ، وفي رواية أبي وائل عن كعب : أحرمت فكثرت قل رأسي فبلغ ذلك النبي ﷺ فأتاني وأنا أطبخ قدرا لاصحابي ، وفي رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد بعد ما بين ، وراه وأنه ليستقط القمل على وجهه ، فقال : أيؤذيك هوامك ؟ قال : نعم ، فأمره أن يحلق ، وهم بالحديبية ولم يبين لهم أنهم يحلون ، وهم على طمع أن يدخلوا مكة ، فانزل الله الفدية . وأخرجه الطبراني من طريق عبد الله بن كثير عن مجاهد بهذه الزيادة ، ولأحمد وسعيد بن منصور في رواية أبي قلابة : قلت حتى ظننت أن كل شعرة من رأسي فيها القمل من أصلها إلى فرعها ، زاد سعيد : وكنت حسن الشعر ، وأول رواية عبد الله بن معقل بعد باب : جلست إلى كعب ابن صبرة فسألته عن الفدية فقال : نزلت في خاصة وهي لكم عامة ، حملت إلى رسول الله ﷺ والقمل يتناثر على وجهي فقال : ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى ، زاد مسلم من هذا الوجه : فسألته عن هذه الآية (فدية من صيام) الآية ، ولأحمد من وجه آخر في هذه الطريق : وقع القمل في رأسي ولحيتي حتى حاجبي وشاربي ، فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فأرسل إلى فدعاني ، فلما رأيته قال : لقد أصابك بلاء ونحن لانشعر ، ادع إلى الحجامة ، فحلقني ، ولأبي داود من طريق الحكم بن عتيبة عن ابن أبي ليلى عن كعب : أصابني هوام حتى تخوفت على بصرى ، وفي رواية أبي وائل عن كعب عند الطبري : لحك رأسي بأصبعي فانتثر منه القمل ، زاد الطبري من طريق الحكم : إن هذا لأذى ، قلت شديد يارسول الله ، واجمع بين هذا الاختلاف في قول ابن أبي ليلى عن كعب أن النبي ﷺ مر به فراه ، وفي قول عبد الله بن معقل : أن النبي ﷺ أرسل إليه فراه ، أن يقال : مر به أولا فراه على تلك الصورة فاستدعى به إليه فغاطبه وحلق رأسه بمحضرتي ، فقتل كل واحد منهما ما لم ينقله الآخر ، ويوضحه قوله في رواية ابن عوف السابقة حيث قال فيها : فقال ادن فدنوت ، فالظاهر أن هذا الاستدناء كان عقب رؤيته إياه إذ مر به وهو يوقد تحت القدر . قوله (لعلك أذاك هوامك) قال القرطبي هذا سؤال عن تحقيق العلة التي يترتب عليها الحكم ، فلما أخبره بالمشقة التي نالته خفف عنه . وه الهوام ، بتثديد الميم جمع هامة وهي ما يدب من الأخشاش ، والمراد بها ما يلزم جسد الإنسان غالبا إذا طال عهده بالتنظيف ، وقد عين في كثير من الروايات أنها القمل ، واستدل به على أن الفدية مرتبة على قتل القمل ، وتجب بذكر الحلق ، فالظاهر أن الفدية مرتبة عليه ، وهما وجهان عند الشافعية . يظهر أثر الخلاف فيما لو حلق ولم يقتل فلا - قوله (احلق رأسك وصم) قال ابن قدامة : لا نعلم خلافا في إلحاق الإزالة بالحلق سواء كان

(١) في هامش طبعة بولاق : في بعض النسخ «عند الطبراني»

بحوى أو مقص أو تودة أو غير ذلك، وأغرب ابن حزم فأخرج التنف عن ذلك فقال: يلحق جميع الإزالات بالخلق لا التنف. قوله (أو أطعم) ليس في هذه الرواية بيان قدر الإطعام، وسيأتى البحث فيه بعد باب، وهو ظاهر في التخيير بين الصوم والإطعام. وكذا قوله «أو انسك بشاة»، ووقع في رواية الكشمي «شاة»، بغير موحدة، والأول تقديره تقرب بشاة ولذلك عناه بالباء، والثاني تقديره اذبح شاة. والانسك يطلق على العبادة وعلى الذبح المخصوص، وسيأتى رواية الباب موافق للآية، وقد تقدم أن كبا قال إنما نزلت بهذا السبب، وقد قدمت في أول الباب أن رواية عبد الكريم صريحة في التخيير حيث قال «أى ذلك فعلت أجزأ»، وكذا رواية أبى داود التى فيها «إن شئت وإن شئت»، ووافقتها رواية عبد الوارث عن ابن أبى نجيم أخرجه مسند فى مسنده ومن طريقه الطبرانى، لكن رواية عبد الله بن معقل - الآتية بعد باب - تقتضى أن التخيير إنما هو بين الإطعام والصيام لمن لم يجد النسك ولفظه «قال أنجد شاة؟ قال لا. قال: فصم أو أطعم»، ولأبى داود فى رواية أخرى «أمك دم؟ قال: لا. قال: فإن شئت فصم، ونحوه الطبرانى من طريق عطاء عن كعب، ووافقه أبو الزبير عن مجاهد عند الطبرانى وزاد بعد قوله ما أجد هديا قال: فأطعم. قال: ما أجد. قال: صم، ولهذا قال أبو عروبة فى صحيحه: فيه دليل على أن من وجد نسكا لا يصوم، يعنى ولا يطعم، لكن لا أعرف من قال بذلك من العلماء إلا مارواه الطبرى وغيره عن سعيد بن جبير قال: النسك شاة، فإن لم يجد قوموا الشاة ذراهم والدرهم طعاما فتصدق به أو صام لكل نصف صاع يوما، أخرجه من طريق الأعشى عنه قال: فذكرته لابراهيم فقال: سمعت علقمة مثله. فحينئذ يحتاج إلى الجمع بين الروایتين، وقد جمع بينهما بأوجه: منها ما قال ابن عبد البر إن فيه الإشارة الى ترجيح الترتيب لا لإيجابه. ومنها ما قال النووي: ليس المراد أن الصيام أو الإطعام لا يجزئ إلا لفائدة الهدى، بل المراد أنه استخبر: هل معه هدى أو لا؟ فإن كان واجده أعله أنه غير بينه وبين الصيام والإطعام، وإن لم يجده أعله أنه غير بينهما. وحصله أنه لا يلزم من سؤاله عن وجدان الذبح تعيينه لاحتمال أنه لو أعله أنه يجده لأخبره بالتخيير بينه وبين الإطعام والصوم. ومنها ما قال غيرهما: يحتمل أن يكون النبى ﷺ لما أذن له فى حلق رأسه بسبب الأذى أفتاه بأن يكفر بالذبح على سبيل الاجتهاد منه ﷺ أو بوحى غير متلو، فلما أعله أنه لا يجد نزلت الآية بالتخيير بين الذبح والإطعام والصيام حينئذ بين الصيام والإطعام لعله بأنه لا ذبح معه، فصام لكونه لم يكن معه ما يطعمه. ويوضح ذلك رواية مسلم فى حديث عبد الله بن معقل المذكور حيث قال «أنجد شاة؟ قلت: لا. فنزلت هذه الآية (فقدية من صيام أو صدقة أو نسك) فقال: صم ثلاثة أيام أو أطعم، وفى رواية عطاء الخراسانى قال: صم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين، قال: وكان قد علم أنه ليس هدى ما أنسك به». ونحوه فى رواية محمد بن كعب القرظى عن كعب، وسيأتى الآية يشعر بتقديم الصيام على غيره، وليس ذلك لكونه أفضل فى هذا المقام من غيره، بل السرفه أن الصحابة الذين خوطبوا شفاها بذلك كن أكثرهم يقدر على الصيام أكثر مما يقدر على الذبح والإطعام. وعرف من رواية أبى الزبير أن كبا اقتدى بالصيام. ووقع فى رواية ابن إسحق ما يشعر بأنه اقتدى بالذبح لأن لفظه «صم أو أطعم أو انسك شاة. قال: خلقت رأسى ونسكت»، وروى الطبرانى من طريق ضعيفة عن عطاء عن كعب فى آخر هذا الحديث «قللت يارسول الله خرلى، قال: أطعم ستة مساكين»، وسيأتى البحث فيه فى الباب الأخير وفيه بقية مباحث هذا الحديث إن شاء الله تعالى

## ٦ - باب قول الله تعالى [ ١٩٦ البقرة ] : ﴿ أَوْ صَدَقَةٍ ﴾ وهى إطعام ستة مساكين

١٨١٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ** حَدَّثَنَا سَيْفٌ قَالَ حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى أَنَّ كَسْبَ بْنَ عُجْرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ « وَقَفَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيدِيَّةِ وَرَأَى يَتَعَافَتُ قَمَلًا ، قَالَ : يُؤْذِيكَ هَوَاتِكَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : فَاحْلِقْ رَأْسَكَ - أَوْ قَالَ : احْلِقْ - قَالَ : فِي تَزَكَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴾ ( فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ) إِلَى آخِرِهَا . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرَقٍ بَيْنَ سِتَّةٍ ، أَوْ ائْتِ بِمَا تَيْسِرُ »

**قَوْلُهُ ( بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ) ( أَوْ صَدَقَةٍ )** وهى إطعام ستة مساكين ( يشير بهذا إلى أن الصدقة فى الآية مهمة فسرتها السنة ، وبهذا قال جمهور العلماء . وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن الحسن قال : الصوم عشرة أيام ، والصدقة على عشرة مساكين . وروى الطبري عن عكرمة ونافع نحوه ، قال ابن عبد البر : لم يقل بذلك أحد من فقهاء الأمصار . **قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا سَيْفٌ )** هو ابن سليمان أو ابن أبي سليمان . **قَوْلُهُ ( يَتَعَافَتُ )** بالفاء أى يتساقط شيئاً فشيئاً . **قَوْلُهُ ( فَاحْلِقْ رَأْسَكَ أَوْ احْلِقْ )** بحذف المفعول ، وهو شك من الرازى . **قَوْلُهُ ( بِفَرَقٍ )** بفتح الفاء والزاء وقد تسكن قاله ابن فارس ، وقال الأزهري : كلام العرب بالفتح ، والمحدثون قد يسكنونه ، وآخره كاف : مكيال معروف بالمدينة وهو ستة عشر رطلاً . ووقع فى رواية ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عند أحمد وغيره « والفرق ثلاثة أصع » ، ولمسلم من طريق أبي قلابة عن ابن أبي ليلى « أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين ، وإذا ثبت أن الفرق ثلاثة أصع اقتضى أن الصاع خمسة أرباط وثلاث خلجان مثلاً ، صاع ثمانية أرباط . **قَوْلُهُ ( أَوْ نَفْسُكَ )** بما تيسر ( كذا لأبى ذر والأكثر ، وفى رواية كريمة « أو نفسك بما تيسر » بصيغة الأمر وبالموحدة وهى المناسبة لما قبلها ، وتقدير الأول أو نفسك بنفسك ، والمراد به الذبح

## ٧ - باب الإطعام فى الفدية نصف صاع

١٨١٦ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ** حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ ، قَالَ « جَلَسْتُ إِلَى كَسْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْفِدْيَةِ ، قَالَ : تَزَكَّتْ فِي خَاصَّةٍ وَهِيَ لَكُمْ عَامَةٌ . حُيِّلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمَلُ يَنْتَابِرُ عَلَى وَجْهِهِ ، قَالَ : مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى . أَوْ مَا كُنْتُ أَرَى الْجَهْدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى . تَجِدُ شَاةً ؟ قُلْتُ : لَا . فَقَالَ : فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ »

**قَوْلُهُ ( بَابُ الْإِطْعَامِ فِي الْفِدْيَةِ نِصْفَ صَاعٍ )** أى لكل مسكين من كل شئ ، يشير بذلك إلى الرد هل من فرق فى ذلك بين الفصح وغيره ، قال ابن عبد البر قال أبو حنيفة والكوفيون : نصف صاع من قمح وصاع من تمر وغيره . وعن أحمد رواية تضاهي قولهم . قال عياض : وهذا الحديث يرد عليهم . **قَوْلُهُ ( عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ )** هو ابن عبد الله ، مرفى الجنائز وأنه كوفى ثقة . ولشعبة فى هذا الحديث إسناد آخر أخرجه الطبراني من طريق

حفص بن عمر عنه عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن كعب . **قوله** ( عن عبد الله بن معقل ) في رواية أحمد « سمعت عبد الله بن معقل » أخرجه عن عفان . وعن يزر فرقهما عن شعبة حدثنا عبد الرحمن ، وهو يفتح الميم وسكون المهملة وكسر القاف هو ابن مقرن بالقاف وذن محمد لكن بكسر الراء ، لايه صحة وهو من ثقات التابعين بالكوفة ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر عن عدى بن حاتم ، مات سنة ثمان وثمانين من الهجرة ، يلتبس بعبد الله بن مغفل بالتين المعجمة وذن محمد ويحتملان في أن كلا منهما مزي ، لكن يفترقان بأن الراوى عن كعب تابعي والآخر صحابي ، وفي التابعين من اتفق مع الراوى عن كعب في اسمه واسم أبيه ثلاثة : أحدهم يروى عن عائشة وهو محارب ، والآخر يروى عن أنس في المسح على العمامة وحديثه عند أبي داود ، والثالث أصغر منهما أخرجه له ابن ماجه . **قوله** ( جلست إلى كعب بن عجرة ) زاد مسلم في روايته من طريق غندر عن شعبة وهو في المسجد ولأحمد عن يزر . وقعدت إلى كعب بن عجرة في هذا المسجد ، وزاد في رواية سليمان بن قرم عن ابن الأصباهي « يعني مسجد الكوفة » . وفيه الجلوس في المسجد ومذاكرة العلم والاعتناء بسبب النزول لما يترتب عليه من معرفة الحكم وتفسير القرآن . **قوله** ( ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى ) في رواية المستطلى والحوثي « يبلغ بك » ، وأرى الأولى بضم المعزة أى أظن ، وأرى الثانية بفتح المعزة من الرؤية ، وكذا في قوله « أو ما كنت أرى المجد بلغ بك » وهو شك من الراوى هل قال الوجع أو المجد ، والمجد بالفتح المشقة قال النوى والضم لغة في المشقة أيضا ، وكذا حكاه عياض عن ابن دريد ، وقال صاحب العين : بالضم الطاقة وبالفتح المشقة ، فيتمين الفتح هنا بخلاف لفظ المجد الماضي في حديث بدء الوحى حيث قال « حتى بلغ منى المجد » ، فانه محتمل للنعين . **قوله** ( فقلت لا ) زاد مسلم وأحمد « فزلت هذه الآية ( ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ) » قال : صوم ثلاث أيام ، الحديث . **قوله** ( لكل مسكين نصف صاع ) كروها مرتين<sup>(١)</sup> والطبراني عن أحمد بن محمد الخزاعي عن أبي الوليد شيخ البخارى فيه « لكل مسكين نصف صاع تمر » ولأحمد عن يزر عن شعبة « نصف صاع طعام » ، ولبشر بن عمر عن شعبة « نصف صاع حنطة » ورواية الحكم عن ابن أبي ليلى تقتضى أنه نصف صاع من زبيب فانه قال « يطعم فرقا من زبيب بين ستة مساكين » قال ابن حزم : لابد من ترجيح إحدى هذه الروايات لأنها قصة واحدة في مقام واحد في حق رجل واحد . قلت : المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث ، « نصف صاع من طعام » والاختلاف عليه في كونه تمرا أو حنطة لعله من تصرف الرواة ، وأما الزبيب فلم أره إلا في رواية الحكم ، وقد أخرجهما أبو داود وفي إسنادهما ابن إسحق ، وهو حجة في المغازى لا في الأحكام إذا خالف ، والمحفوظ رواية الترمذى وقع الجزم بها عند مسلم من طريق أبي قلابة كما تقدم ولم يختلف فيه على أبي قلابة . وكذا أخرجه الطبري من طريق الشعبي عن كعب ، وأحمد من طريق سليمان بن قرم عن ابن الأصباهي ، ومن طريق أشعث وداود عن الشعبي عن كعب ، وكذا في حديث عبد الله بن عمرو عند الطبراني ، وعرف بذلك قوة قول من قال لا فرق في ذلك بين التمر والحنطة وأن الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع ، وسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان ابن عيينة عن ابن أبي جريح وغيره عن مجاهد في هذا الحديث « وأطعم فرقا بين

( ١ ) في طبعة بولاق : كذا في نسخ الصرح التى يابدينا ، وليس في نسخ البخارى التى وقفنا عليها تكرار ، وفي القطاوى ماله

« زاد مسلم نصف صاع كروها مرتين .

سنة مساكين ، والفرق ثلاثة أصح . وأخرجه الطبري من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة فقال فيه : قال سفيان : والفرق ثلاثة أصح ، فأشعر بأن تفسير الفرق مدرج ، لكنه مقتضى الروايات الأخر ، ففي رواية سليمان بن قرق عن ابن الصهباني عند أحد : لكل مسكين نصف صاع ، وفي رواية يحيى بن جعدة عند أحد أيضا : أو أطعم ستة مساكين مدين مدين ، وأما ما وقع في بعض النسخ عند مسلم من رواية ذكرها عن ابن الصهباني : أو يطعم ستة مساكين لكل مسكين صاع ، فهو تحريف من دون مسلم ، والصواب ما في النسخ الصحيحة : لكل مسكينين ، بالثنية ، وكذا أخرجه مسلم في مسنده عن أبي عوانة عن ابن الصهباني على الصواب

### ٨ - باب النسك شاة

١٨١٧ - **هَذَا إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا رَوْحٌ حَدَّثَنَا شَيْبٌ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ :** حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَسْبِ بْنِ عَجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَاهُ وَأَنَّهُ يَسْقُطُ عَلَى وَجْهِهِ الْقُلُ ، قَالَ : أَبُذِّكَ هَؤُلَاءِ ؟ قَالَ : نَم . فَأَمَرَهُ أَنْ يَحْلِقَ وَهُوَ بِالْحَدْيَةِ ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُمْ أَنَّهُمْ يَحْلِقُونَ بِهَا ، وَهُمْ عَلَى طَمَعٍ أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ لِلْحَدْيَةِ ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُطْعِمَ فَرَقًا بَيْنَ سَقَةٍ ، أَوْ يُهْدِيَ شاةً ، أَوْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ »

١٨١٨ - وعن محمد بن يوسف حَدَّثَنَا وَرْقَانٌ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَسْبِ بْنِ عَجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَاهُ وَقُلُهُ يَسْقُطُ عَلَى وَجْهِهِ » مثله

قوله ( باب النسك شاة ) أى النسك المذكور في الآية حيث قال ( أو نسك ) وروى الطبري من طريق مغيرة عن مجاهد في آخر هذا الحديث « فأنزل الله ( ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ) والنسك شاة . ومن طريق محمد بن كعب القرظي عن كعب بن عمرو أن أحمق وأقدي بشاة ، قال عياض ومن تبعه تبعاً لابن عمر : كل من ذكر النسك في هذا الحديث مفسراً فأنما ذكروا شاة ، وهو أمر لا خلاف فيه بين العلماء . قلت : يعكر عليه ما أخرجه أبو داود من طريق نافع عن رجل من الأنصار عن كعب بن عجرة أنه أصابه أذى لخلق ، فأمره النبي ﷺ أن يهدي بقرة ، والطبراني من طريق عبد الوهاب بن بخت عن نافع عن ابن عمر قال « حلق كعب بن عجرة رأسه ، فأمره رسول الله ﷺ أن يفتدي ، فافتدى ببقرة ، ولعبد بن حميد من طريق أبي معشر عن نافع عن ابن عمر قال « افتدى كعب من أذى كل رأسه خلفه ببقرة قلداً وأشعرها ، ولسميد بن منصور من طريق ابن أبي ليلى عن نافع عن سليمان بن يسار « قيل لابن كعب بن عجرة : ما صنع أبوك حين أصابه الأذى في رأسه ؟ قال : ذبح بقرة ، فهداه الطرق كلها تدور على نافع ، وقد اختلف عليه في الوسيلة الذي بينه وبين كعب وقد عارضها ما هو أصح منها من أن الذي أمر به كعب وقوله في النسك إنما هو شاة . وروى سعيد بن منصور وعبد بن حميد من طريق المقرئ عن أبي هريرة « أن كعب بن عجرة ذبح شاة لأذى كان أصابه ، وهذا أصوب من الذي قبله ، واعتد ابن بطلان على رواية نافع عن سليمان بن يسار فقال : أخذ كعب بأدفع الكفارات ، ولم يخالف النبي ﷺ فيما أمره به من ذبح الشاة ، بل وافق

وزاد . ففيه أن من أتى بأيسر الأشياء لله أن يأخذ بأرفها كما فعل كعب . قلت : هو فرع ثبوت الحديث ، و  
يثبت لما قدمته . والله أعلم . قوله ( حدثنا إسحق ) هو ابن إبراهيم المعروف بابن راهويه كما جزم به أبو نعيم ،  
وروح هو ابن عبادة ، وشبل هو ابن عباد المسكي . قوله ( رآه وأنه يسقط ) كذا للأكثر ، ولابن السكن وأبو ذر  
ليسقط بزيادة لام والفاعل محذوف والمراد الفصل وثبت كذلك في بعض الروايات . ورواه ابن خزيمة عن محمد بن معمر  
عن روح بلفظ : رآه . وقوله يسقط على وجهه ، وللإسماعيلي من طريق أبي حذيفة عن شبل : رأى قلبه ينساق على  
وجهه . . قوله ( فأمره أن يحلق ) وهو بالحديبية ، ولم يتبين لهم أنهم يحلون الخ ) هذه الزيادة ذكرها الراوي لييان  
أن الحلق كان استباحة محظورة بسبب الأذى لا لقصد التحلل بالحصر وهو واضح قال ابن المنذر : يؤخذ منه أن من  
كان على رجاء من الوصول إلى البيت أن عليه أن يقيم حتى يئأس من الوصول فيحلق . واتفقا على أن من ئأس من  
الوصول وجاز له أن يحلق فتدأ على إحرامه ثم أمكنه أن يصل أن عليه أن يمضي إلى البيت ليمسك . وقال المهلب  
وغيره ما معناه : يستفاد من قوله : ولم يتبين لهم أنهم يحلون ، أن المرأة التي تعرف أو أن حيضها والمرضى الذي  
يعرف أو أن حاءه بالعادة فيهما إذا أفطرا في رمضان مثلاً في أول النهار ثم ينكشف الأمر بالحيض والحمل في ذلك  
النهار أن عليهما قضاء ذلك اليوم لأن الذي كان في علم الله أنهم يحلون بالحديبية لم يسقط عن كعب الكفارة التي وجبت  
عليه بالحلق قبل أن ينكشف الأمر لهم ، وذلك لأنه يجوز أن يتخلف ما عرفاه بالعادة فيجب القضاء عليهما لذلك .  
قوله ( فأنزل الله الفدية ) قال عياض : ظاهره أن النزول بعد الحكم . وفي رواية عبد الله بن معقل أن النزول قبل  
الحكم ، قال : فيحتمل أن يكون حكم عليه بالكفارة بوحى لا يتلى ثم نزل القرآن ببيان ذلك . قلت : وهو يؤيد  
الجمع المتقدم . قوله ( وعن محمد بن يوسف ) الظاهر أنه عطف على « حدثنا روح » فيكون إسحق قد رواه عن روح  
بأسناده ، وعن محمد بن يوسف وهو الفريابي بأسناده ، وكذا هو في تفسير إسحق ، ويحتمل أن تكون المنفعة للفريابي  
فيكون أورده عن شيخه الفريابي بالمنفعة كما يروى تارة بالتحديث ولفظ قال وغير ذلك ، وعلى هذا فيكون شيئاً  
بالتحقيق . وقد أورده الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق هاشم بن سعيد عن محمد بن يوسف الفريابي ولفظه مثل سياق  
روح في أكثره ، وكذا هو في تفسير الفريابي بهذا الأسناد . وفي حديث كعب بن عجرة من الفوائد غير ما تقدم  
أن السنة مبنية لمجمل الكتاب لاطلاق الفدية في القرآن وتقييدها بالسنة ، وتحريم حلق الرأس على المحرم ، والرخصة  
له في حلقها إذا آذاه القمل أو غيره من الأوجاع . وفيه تليف الكبير بأصحابه وعنايته بأحوالهم وتفقدته لهم ، وإذا  
رأى بعض أتباعه ضرراً سأل عنه وأرشدته إلى الخروج منه . واستنبط منه بعض المالكية إيجاب الفدية على من تمسك  
بحلق رأسه بغير عذر ، فإن إيجابها على المذنب من التنبيه بالأدنى على الأعلى ، لكن لا يلزم من ذلك التسوية بين  
المذنب وغيره ، ومن \* قال الشافعي والجمهور : لا يتخير العامد بل يلزمه الدم ، وعالف في ذلك أكثر المالكية ،  
واحتمل لم القرطبي بقوله في حديث كعب : « أو اذبح نسكاً » قال : فهذا يدل على أنه ليس بهندي . قال : فعلى هذا يجوز  
أن يذبحها حيث شاء . قلت : لا دلالة فيه إذا يلزم من تسميتها نسكاً أو نسكاً أن لا تسمى هدياً أو لا تعطى حكم  
الهدى ، وقد وقع تسميتها هدياً في الباب الأخير حيث قال : « أو تهدي شاة » وفي رواية مسلم : « وأهد هدياً » وفي  
رواية الطبري : « هل لك هدي ؟ قلت : لا أجد » فظهر أن ذلك من تصرف الرواة . ويؤيده قوله في رواية مسلم  
: « أو اذبح شاة » واستدل به على أن الفدية لا يتعين لها مكان ، وبه قال أكثر التابعين . وقال الحسن : تعين مكة .

وقال مجاهد : النكاح بمكة ومعنى ، والإطعام بمكة ، والصيام حيث شاء . وقريب منه قول السافعي وأبي حنيفة : الدم والإطعام لأهل الحرم ، والصيام حيث شاء . إذ لا منفعة فيه لأهل الحرم . وألحق بعض أصحاب أبي حنيفة وأبو بكر ابن الجهم من المالكية الإطعام بالصيام ، واستدل به على أن الحج على التراخي لأن حديث كعب دل على أن نزول قوله تعالى ( وأتموا الحج والمعرة لله ) كان بالحديبية وهي في سنة ست وفيه بحث . والله أعلم

#### ٩ - باب قول الله تعالى [ ١٩٧ البقرة ] : ﴿ فَلَا رَفَثَ ﴾

١٨١٩ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبه عن منصور عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفَثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ »

#### ١٠ - باب قول الله عز وجل [ ١٩٧ البقرة ] : ﴿ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾

١٨٢٠ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** شعبه عن منصور عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفَثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ »

**قوله** ( باب قول الله عز وجل : فلا رفث ) ذكر فيه حديث أبي هريرة « من حج البيت فلم يرفث ، وأورده من طريق شعبه عن منصور عن أبي حازم عنه . ثم قال « باب قول الله عز وجل : ولا فسوق ولا جدال في الحج ، وذكر الحديث بعينه لكن من طريق سفيان وهو الثوري عن منصور بهذا السند ، وليس بين الساقين اختلاف إلا في قوله في رواية شعبه « كما ولدته أمه » وفي رواية سفيان « كيوم ولدته أمه » . وأبو حازم المذكور في الموضعين هو سليمان مولى عزة الأشجعية ، وصرح منصور بسامعه له في رواية أبي حازم من شعبه ، فالتفت بذلك تعليل من أعله بالاختلاف على منصور ، لأن البيهقي أوردته من طريق إبراهيم بن طهمان عن منصور عن هلال بن يساف عن أبي حازم زاد فيه رجلا ، فإن كان إبراهيم حفظه فلمله حمله منصور عن هلال ثم لقي أبا حازم فسمعه منه فحدث به على الوجهين . وصرح أبو حازم بسامعه له من أبي هريرة كما تقدم في أوائل الحج من طريق شعبه أيضا عن يسار عن أبي حازم . وقوله « كما ولدته أمه » أي عاريا من الذنوب . وللتهمذلي من طريق ابن عينة عن منصور « غفر له ما تقدم من ذنبه » ، ولمسلم من رواية جرير عن منصور « من أتى هذا البيت ، وهو أعم من قوله في بقية الروايات « من حج » ، ويجوز حمل لفظ حج على ما هو أعم من الحج والمعرة فتساوى رواية « من أتى » من حيث أن الغالب أن إتيانه إنما هو للحج أو للمعرة ، وقد تقدمت بقية مباحثه في « باب فضل الحج المبرور » في أوائل كتاب الحج ، وتقدم تفسير الرفث وما ذكر مصنف في آخر حديث ابن عباس المذكور في « باب قول الله تعالى : ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » .



## ٢٨ - كتاب جزاء الصيد

١ - باب قول الله تعالى [ ٩٥ المائدة ] : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ، وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذِيحًا بِإِلْفِ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِه ، هَذَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ، وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ هَزِرُّ ذُو انْتِقَامٍ . أَمِلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِئْتَارِهِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا ذُمَّ حُرْمًا ، وَاقْتُوا اللَّهَ الْغَنَى إِلَيْهِ تُخْشَرُونَ ﴾

قوله ( باب جزاء الصيد ونحوه وقول الله تعالى لا تقتلوا الصيد ) كذا في رواية ابن ذر وأثبت قبل ذلك البسملة ، ولنحوه د باب قول الله تعالى الخ ، بحذف ما قبله . قيل السبب في نزول هذه الآية أن أبا اليسر - بفتح التحتانية والمهمله - قتل حمار وحش وهو محرم في هرة الحديدية فنزلت حكاية مقاتل في تفسيره . ولم يذكر المصنف في رواية ابن ذر في هذه الترجمة حديثا ، ولعله أشار إلى أنه لم يثبت على شرطه في جزاء الصيد حديث سرفوح . قال ابن بطال : اتفق أئمة الفتوى من أهل الحجاز والعراق وغيرهم على أن الحرم إذا قتل الصيد عدوا أو خطأ فلهية الجزاء ، وخالف أهل الظاهر وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية في الخطأ ، وتمسكوا بقوله تعالى ( متعمدا ) فإن مفهومه أن الخطيئ بخلافه ، وهو لإحدى الروایتين عن أحمد . وعكس الحسن ومجاهد فقالا لا يجب الجزاء في الخطأ دون العمد فيختص الجزاء بالخطأ والنعمة بالعمد ، وعنها يجب الجزاء على العمد أول مرة ، فإن عاد كان أعظم لآعته وعليه النعمة لا الجزاء . قال الموفق في « المغني » : لا نعلم أحدا خالف في وجوب الجزاء على العمد غيرهما . واختلفوا في الكفارة فقال الأكثر : هو غير كما هو ظاهر الآية ، وقال الثوري : يقدم المثل فإن لم يجد أطعم فإن لم يجد صام . وقال سعيد بن جبیر : إنما الطعام والصيام فيما لا يبلغ من الصيد وانفق الأكثر على تحريم أكل ما صاده المحرم . وقال الحسن والثوري وأبو ثور وطائفة : يجوز أكله ، وهو كذبيحة السارق ، وهو وجه للشافعية . وقال الأكثر أيضا : إن الحكم في ذلك ما حكم به السلف لا يتجاوز ذلك ، وما لم يحكموا فيه يستأنف فيه الحكم ، وما اختلفوا فيه يجتهد فيه . وقال الثوري : الاختيار في ذلك للحكمين في كل زمن . وقال مالك : يستأنف الحكم ، والخيار إلى المحكوم عليه ، وله أن يقول للحكمين لا تحكما على إلا بالإطعام . وقال الأكثر الواجب في الجزاء نظير الصيد من النعم . وقال أبو حنيفة : الواجب القيمة ويجوز صرفها في المثل . وقال الأكثر : في الكبير كبير وفي الصغير صغير ، وفي الصحيح صحيح وفي الكسير كسير . وخالف مالك فقال : في الكبير والصغير كبير وفي الصحيح والمعيب صحيح . واتفقوا على أن المراد بالصيد ما يجوز أكله للحلال من الحيوان الوحش وأن لاشئ " فيما يجوز قتله ، واختلفوا في المتولد ، فالحلقة الأكثر بالماكرول ، ومسائل هذا الباب وفروعه كثيرة جداً فلتقتصر على هذا القدر هنا

## ٢ - باب إذا صاد الحلال فأهدى للحرم الصيد أكله

ولم ير ابن عباس وأنس بالذبح بأساً . وهو في غير الصيد ، نحو الإبل والغنم والبقرة والدجاج والخيل يقال عدل ذلك : يثمل . فإذا كبرت عدل فهو زنة ذلك . قياما : قواما : يعدلون : يجعلون عدلا

١٨٢١ - **حديث** ما ذكر بن فضالة حدثنا هشام عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة قال « انطلق أبي عام الحديبية ، فأحرّم أصحابه ولم يحرم . وحدث النبي ﷺ أن عدواً يفرّونه ، فانطلق النبي ﷺ ، فبينما أنا مع أصحابي يضحك بعضهم إلى بعض ، ففطرت ، فإذا أنا بحمار وحش ، فحدث عليه فطنته فأثبتته ، واستعنت بهم فأبوا أن يعينوني . فأكلنا من لحمه ، ونخشينا أن نقتطع ، فطلبت النبي ﷺ أرّقع فرسى شأواً وأسهر شأواً ، فلقيت رجلاً من بني غفار في جوف الليل ، قلت : أبى تركت النبي ﷺ ؟ قال : تركته بضعين ، وهو قائل الشفيا . قلت : يا رسول الله ، إن أهلك يفرّون عليك السلام ورحمة الله ، أنهم قد خشوا أن يقتطعوا دونك ، فانتظروهم . قلت : يا رسول الله أصبت حماراً وحشاً وعندى منه فاضلة . فقال للقوم : كلوا . وهم محرمون »

[ الحديث ١٨٧١ - أطرافه في : ١٨٢٢ ، ١٨٢٣ ، ١٨٢٤ ، ٢٥٧٠ ، ٢٨٥٤ ، ٢٩١٤ ، ٤١٤٩ ، ٥٤٠٦ ، ٥٤٠٧ ، ٥٤٩٠ ، ٥٤٩١ ،

٥٤٩٢ ]

**قوله** (باب إذا صاد الحلال فأهدى للحرم الصيد أكله) كذا ثبت لابي ذر ، وسقط للباقيين لجعلوه من جملة الباب الذي قبله . **قوله** ( ولم ير ابن عباس وأنس بالذبح بأساً ، وهو في غير الصيد نحو الإبل والغنم والبقرة والدجاج والخيل ) المراد بالذبح ما يذبح المحرم ، والأمر ظاهره العموم ، لكن المصنف خصصه بما ذكر تفقها ، فإن الصحيح أن حكم ما يذبح المحرم من الصيد حكم الميتة ، وقيل يصح مع الحرمة حتى يجوز لغير المحرم أكله ، وبه قال الحسن البصري . وأثر ابن عباس وصلة عبد الرزاق من طريق عكرمة أن ابن عباس أمره أن يذبح جزورا وهو محرم ، وأما أمر أنس فوصله ابن أبي شيبة من طريق الصباح الجبلي « سألت أنس بن مالك عن المحرم يذبح ؟ قال : نعم » وقوله ( وهو ، أى المذبح الخ من كلام المصنف قاله تفقها ، وهو متفق عليه فيما عدا الخيل فإنه مخصوص بمن يبيع أكلها . **قوله** ( يقال عدل مثل ، فإذا كسرت عدل فهو زنة ذلك ) أما تفسير العدل بالفتح بالمثل والكسر بالزنة فهو قول أبي عبيدة في « المجاز » وغيره . وقال الطبري العدل في كلام العرب بالفتح هو قدر الشيء من غير جنسه ، والعدل بالكسر قدره من جنسه . قال : وذهب بعض أهل العلم بكلام العرب إلى أن العدل مصدر من قول القائل : عدلت هذا بهذا . وقال بعضهم : العدل هو القسط في الحق ، والعدل بالكسر المثل انتهى . وقد تقدم شيء من هذا في الزكاة . **قوله** ( قياما : قواما ) ، هو قول أبي عبيدة أيضا ، وقال الطبري : أصله الواو خولت عين الفعل ياء كما قالوا في الصوم صمت صياما وأصله صواما قال الشاعر : قيام دنيا وقوام دين . فردّه إلى أصله ، قال الطبري : فالعين جعل الله الكلمة بمنزلة الرئيس الذي يقرم به أمر أتباعه ، يقال فلان قيام البيت وقوامه الذي يقيم شأنهم . **قوله** ( يعدلون : يجعلون له عدلا ) هو متفق عليه بين أهل التفسير ، ومما سببه إيراد هنا ذكر لفظ العدل في قوله « أو عدل ذلك صياما ، وفي قوله « يعدلون » ، فأشار إلى أنها من مادة واحدة ، وقوله « يجعلون له عدلا ، أى مثلا ، تعالى الله عن قولهم . **قوله** ( حدثنا

هشام) هو الشتراني ، ويحيى هو ابن أبي كثير . قوله (عن عبد الله بن أبي قتادة) في رواية مطوية بن سلام عن يحيى  
 عند مسلم أخبرني عبد الله بن أبي قتادة . قوله (انطلق أبي عام الحديبية) هكذا ساقه مسلا ، وكذا أخرجه مسلم من  
 طريق معاذ بن هشام عن أبيه ، وأخرجه أحمد عن ابن علية عن هشام ، لكن أخرجه أبو داود الطيالسي عن هشام  
 عن يحيى فقال : عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أنه انطلق مع النبي ﷺ ، وفي رواية علي بن المبارك عن يحيى  
 المذكورة في الباب الذي يليه أن أباه حدثه ، وقوله بالحديبية ، أصح من رواية الواقدي من وجه آخر عن عبد الله  
 ابن أبي قتادة أن ذلك كان في عمرة القضية . قوله (فأحرم أصحابه ولم يحرم) الضمير لأبي قتادة بينه مسلم . أحرم  
 أصحابي ولم أحرم ، وفي رواية علي بن المبارك : وأنبأنا بعدو بنيفقة فتوجهنا نحوهم ، وفي هذا السياق حذف  
 بيته رواية عثمان بن موهب عن عبد الله بن أبي قتادة وهي بعد ما بين بلفظ : أن رسول الله ﷺ خرج حاجا فخرجوا  
 معه ، فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة فقال : خذوا ساحل البحر حتى نلتقي ، فأخذوا ساحل البحر ، فلما انصرفوا  
 أحرموا كلهم إلا أبا قتادة ، وسيأتي الجمع هناك بين قوله في هذه الرواية : «خرج حاجا» وبين قوله في حديث الباب  
 : «عام الحديبية» ، إن شاء الله تعالى . وبين المطلب عن أبي قتادة عن سعيد بن منصور مكان صرفهم ولفظه : «خرجنا  
 مع رسول الله ﷺ حتى إذا بلغنا الروحاء» . قوله (وحدث) بضم أوله على البناء للجھول ، وقوله «بنيفقة» أي  
 في غيبة وهو بفتح النين المصححة بعدها ياء ساكنة ثم كاف مفتوحة ثم هاء قال السكوني : هو ماء لبني غفار بين مكة  
 والمدينة ، وقال يعقوب : هو قلب لبني ثعلبة يصب فيه ماء رضوى ويصب هو في البحر . وحاصل القصة أن النبي  
 ﷺ لما خرج في عمرة الحديبية فبلغ الروحاء . وهي من ذى الحليفة على أربعة وثلاثين ميلا . أخبروه بأن عدوا  
 من المشركين بوادي غيبة يخشى منهم أن يقصدوا غرته ، فجز طائفة من أصحابه فيهم أبو قتادة إلى جهتهم ليأمن شرم  
 فلما آمنوا ذلك لحق أبو قتادة وأصحابه بالنبي ﷺ فأحرموا ، إلا هو فاستمر هو وحللا لأنه إما لم يجاوز الميقات  
 وإما لم يقصد العمرة ، وهذا يرتفع الاشكال الذي ذكره أبو بكر الأثرم قال : كنت أسمع أصحابنا يتعجبون من هذا  
 الحديث ويقولون : كيف جاز لأبي قتادة أن يجاوز الميقات وهو غير محرم ؟ ولا يدرون ما وجهه ، قال : حتى وجدته  
 في رواية من حديث أبي سعيد فيها : «خرجنا مع رسول الله ﷺ فأحرمنا» ، فلما كنا بمكان كذا إذا نحن بأبي قتادة وكان  
 النبي ﷺ بمش في وجهه ، الحديث قال : فإذا أبو قتادة إنما جاز له ذلك لأنه لم يخرج يريد مكة . قلت : وهذه  
 الرواية التي أشار إليها تقتضي أن أبا قتادة لم يخرج مع النبي ﷺ من المدينة ، وليس كذلك لما بيناه . ثم وجدت  
 في صحيح ابن حبان والبراز من طريق غياض بن عبد الله عن أبي سعيد قال : بعث رسول الله ﷺ أبا قتادة على الصدقة  
 وخرج رسول الله ﷺ وأصحابه وهم محرمون حتى نزلوا بمسفان ، فهذا سبب آخر ، ويحتمل جميعها . والذي يظهر أن  
 أبا قتادة إنما أخر الإحرام لأنه لم يتحقق أنه يدخل مكة فسأغ له التأخير ، وقد استدلل بقصة أبي قتادة على جواز  
 دخول الحرم بغير إحرام لمن لم يردحما ولا عمرة ، وقيل كانت هذه القصة قبل أن يؤقت النبي ﷺ المواقيت .  
 وأما قول غياض ومن تبعه : إن أبا قتادة لم يكن خرج مع النبي ﷺ من المدينة وإنما بعثه أهل المدينة إلى النبي  
 ﷺ يعلمونه أن بعض العرب قصدوا الإغارة على المدينة ، فهو ضعيف مخالف لما ثبت في هذه الطريق الصحيحة  
 طريق عثمان بن موهب الآتية بعد ما بين كما أشرت إليها قبل . قوله (فبينما أبي مع أصحابه يصحك بعضهم إلى بعض)  
 في رواية علي بن المبارك : «فبصر أصحابي بمجار وحش لجلل بعضهم يصحك إلى بعض» ، زاد في رواية أبي حازم

« وأحبوا الوأني أبصرته ، هكذا في جميع الطرق والروايات ، ووقع في رواية العذري في مسلم و لجل بعضهم يضحك إلى ، فحدثت الياء من الی ، قال عياض : وهو خطأ وتصحيح ، وإنما سقط عليه لفظه « بعض » ، ثم احتج لضعفها بأنهم لو ضحكوا إليه لكانت أكبر إشارة وقد قال لم النبي ﷺ : هل منكم أحد أمره أو أشار إليه ؟ قالوا لا . وإذا دل المحرم الحلال على الصيد لم يأكل منه اتفاقا ، وإنما اختلفوا في وجوب الجراء انتهى . وتعبه الثوري بأنه لا يمكن رد هذه الرواية لصحتها وصحة الرواية الأخرى ، وليس في واحدة منهما دلالة ولا إشارة ، فان مجرد الضحك ليس فيه إشارة ، قال بعض العلماء : وإنما ضحكوا تعجبا من عروض الصيد لم ولا قدرة لم عليه . قلت : قوله فان مجرد الضحك ليس فيه إشارة صحيح ، ولكن لا يكفي في رد دعوى القاضي ، فان قوله « يضحك بعضهم إلى بعض » هو مجرد ضحك ، وقوله « يضحك بعضهم إلى » فيه مزيد أمر على مجرد الضحك ، والفرق بين الموضعين أنهم اشتبكوا في رؤيته فاستووا في ضحك بعضهم إلى بعض ، وأبو قتادة لم يكن رآه فيكون ضحك بعضهم إليه بشئ سبب باعثه على التفتن إلى رؤيته ، ويؤيد ما قال القاضي ما وقع في رواية أبي النضر عن مولى أبي قتادة كما سيأتي في الصيد بلفظ إذ رأيت الناس مقدوفين شئ . فذهبت أنظر فإذا هو حار وحش ، قلت : ما هذا ؟ فقالوا : لا ندري فقلت : هو حار وحش . فقالوا : هو ما رأيت ، ووقع في حديث أبي سعيد عند البزار والطحاوي وابن حبان في هذه القصة « وجاء أبو قتادة وهو حل فنكسوا رءوسهم كراهية أن يحدروا أبصارهم له فيفطن فيراه » اهـ . فكيف يظن بهم مع ذلك أنهم ضحكوا إليه ؟ فتبين أن الصواب ما قال القاضي . وفي قول الشيخ قد صحت الرواية نظر ، لأن الاختلاف في إثبات هذه اللفظة وحذفها لم يقع في طريقتين مختلفتين ، وإنما وقع في سياق إسناد واحد مما عند مسلم ، فكان مع من أثبت لفظ « بعض » زيادة علم سالمة من الإشكال فهي مقدمة ، وبين محمد بن جعفر في روايته عن أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة كما سيأتي في الهبة أن قصة صيده للحمار كانت بعد أن اجتمعوا بالنبي ﷺ وأصحابه ونزلوا في بعض المنازل ولفظه « كنت يوما جالسا مع رجال من أصحاب النبي ﷺ في منزل في طريق مكة ورسول الله ﷺ نازل أمامنا والقوم محرمون وأنا غير محرم ، وبين في هذه الرواية السبب الموجب لرؤيتهم إياه دون أبي قتادة بقوله « فابصروا حمارا وحشيا وأنا مشغول أخصف نعلی ، فلم يؤذوني به ، وأحبوا الوأني أبصرته ، والتفت فأبصرته » . ووقع في حديث أبي سعيد المذكور أن ذلك وقع وهم بمسغان وفيه نظر ، والصحيح ما سيأتي بعد باب من طريق صالح بن كيسان عن أبي محمد مولى أبي قتادة عنه قال « كنا مع النبي ﷺ بالقاحه ، ومنا المحرم وغير محرم ، فرأيت أصحابي يترامون شربا فنظرت فإذا حار وحش ، الحديث ، والقاحه بقاف ومهملة خفيفة بعد الألف موضع قريب من السقيا كما سيأتي . قوله ( فنظرت ) هذا فيه التفتات ، فان السياق الماضی يقتضى أن يقول فنظر لقوله « قبينا أبي مع أصحابه ، فالتقدير : قال أبي فنظرت ، وهذا يؤيد الرواية الموصولة . قوله ( فإذا أنا بحمار وحش ) قد تقدم أن رؤيته له كانت متأخرة عن رؤية أصحابه ، وصرح بذلك فضيل بن سليمان في روايته عن أبي حازم كما سيأتي في الجهاد ولفظه « فرأوا حمارا وحشيا قبل أن يراه أبو قتادة ، فلما رأوه تركوه حتى رآه فركب » . قوله ( حملت عليه ) في رواية محمد بن جعفر . فقصت إلى الفرس فأسرجه ثم ركبت ونسيت السوط والريح . فقلت لهم : ناولوني السوط والريح ، فقالوا : لا والله لا نعينك عليه بشئ ، فغضبت فزلت فأخذتهما ثم ركبت ، وفي رواية فضيل بن سليمان « فركب فرسا له يقال له الجراة فسألهم أن يناولوه سوطه فأبوا فقتلوه » وفي رواية أبي النضر « وكنت نسيت سوطي فقلت لهم : ناولوني

سوطي ، فقالوا لا تميتك عليه ، فنزل فأخذته ، ووقع عند النسائي من طريق شعبة عن عثمان بن موهب ، وعند ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن ربيع ، وأخرج مسلم اسنادهما كلاهما عن أبي قتادة ، فأختلس من بعضهم سوطا ، والرواية الأولى أقوى ، ويمكن أن يجمع بينهما بأنه رأى في سوط نفسه قصيرا فأخذ سوط غيره ، واحتاج إلى اختلاسه لأنه لو طلبه منه اختياراً لامتنع . **قوله** ( قطعته فأثبتته ) بالمثلثة ثم الموحدة ثم المثناة أي جعلته ثابتا في مكانه لا حراك به ، وفي رواية أبي حازم ، فددت على الحار فمقرته ثم جئت به وقد مات ، وفي رواية أبي النضر « حتى عقرته فأثبتت اليهم فقلت لهم : قوموا فاحتملوا ، فقالوا لا نمسه ، فحملته حتى جثمت به » . **قوله** ( فأكلنا من لحمه ) في رواية فضيل عن أبي حازم ، فأكلوا فندموا ، وفي رواية محمد بن جعفر عن أبي حازم « فوقموا يأكلون منه ، ثم انهم شكوا في أكلهم لرباه وهم حرم فرحنا وخبأت العضد ممي » ، وفي رواية مالك عن أبي النضر « فأكل منه بعضهم وأني بعضهم » ، وفي حديث أبي سعيد « فجللوا يشوون منه » ، وفي رواية المطلب عن أبي قتادة عند سعيد بن منصور « فظللنا نأكل منه ما شئنا طيبخا وشواء ثم تزودنا منه » . **قوله** ( وخشي أن تقتطع ) أي نصير مقطوعين عن النبي ﷺ منفصلين عنه لكونه سبقهم ، وكذا قوله بعد هذا « وخشوا أن يقتطعوا دونك » ، وبين ذلك رواية علي بن المبارك عن يحيى عند أبي عوانة بلفظ « وخشي أن يقتطعنا العدو » . وفيها عند المصنف « وأنهم خشوا أن يقتطعهم العدو دونك » ، وهذا يشعر بأن سبب إسراع أبي قتادة لإدراك النبي ﷺ خشية على أصحابه أن ينالهم بعض أعدائهم ، وفي رواية أبي النضر الآتية في الصيد « فإني بعضهم أن يأكل ، فقلت أنا أستوقف لكم النبي ﷺ فأدركته فحدثته الحديث » ، ففي هذا أن سبب إدراكه أن يستفتيه عن قصة أكل الحار ، ويمكن الجمع بأن يكون ذلك بسبب الأمرين . **قوله** ( أرفع ) بالتخفيف والتشديد أي أكلفه السير ، « وشأرا » بالشين المعجمة بعدها همزة ساكنة أي تارة ، والمراد أنه ركضه تارة ويسير بسهولة أخرى . **قوله** ( فليقت رجلان من بني غفار ) لم أقف على اسمه . **قوله** ( تركته بتمهن » وهو قائل السقيا ) السقيا بضم المهملة وإسكان التاف بعدها تحتانية مقصورة : قرية جامعة بين مكة والمدينة ، وتمهن بكسر المثناة وبفتحةا بعدها عين مهملة ساكنة ثم هاء مكسورة ثم نون ، ورواية الأكثر بالكسر وبه قيدها البكري في معجم البلاد ، ووقع عند الكشميهني بكسر أوله وثالثه ، ولغيره بفتحةا ، وحكى أبو ذؤاد المروزي أنه سمعها من العرب بذلك المسكان بفتح الهاء ، ومنهم من يضم التاء ويفتح العين ويكسر الهاء ، قيل وهو من تغييراتهم والصواب الأول ، وأغرب أبو موسى المديني فضبطه بضم أوله وثانيه وبتشديد الهاء قال : ومنهم من يكسر التاء ، وأصحاب الحديث يسكنون العين ، ووقع في رواية الإسماعيلي بدعهن بالبدال المهمة بدل المثناة . **قوله** « قائل » قال النووي : روى بوجهين أحصهما وأشهرهما همزة بين الألف واللام من القبلولة أي تركته في الليل بتمهن وعزمه أن يقبل بالسقيا ، فعنى قوله وهو قائل أي سيقيل . والوجه الثاني أنه قابل بالباء الموحدة وهو غريب وكأنه تصحيف ، فإن صح فعناه أن تعين موضع مقابل السقيا ، فعلى الأول الضمير في قوله « وهو » للنبي ﷺ ، وعلى الثاني الضمير للوضع وهو تعين ، ولا شك أن الأول أصوب وأكثر فائدة . وأغرب القرطبي فقال : **قوله** « وهو قائل » اسم فاعل من القول أو من القائمة ، والأول هو المراد هنا . والسقيا مفعول بفعل مضمر ، وكأنه كان بتمهن وهو يقول لأصحابه أقصدوا السقيا . ووقع عند الإسماعيلي من طريق ابن علي عن هشام « وهو قائم بالسقيا » ، فأبدل اللام في قائل ميما وزاد الباء في السقيا ، قال الإسماعيلي : الصحيح قائل باللام . قلت : وزيادة الباء توحي الاحتمال الأخير المذكور .

**قوله (قلت)** في السياق حذف تقديره : فسرت فأدركته فقلت ، ويوضح رواية علي بن المبارك في الباب الذي يليه بلفظ « فلحقت برسول الله ﷺ حتى أتيتُه فقلت : يا رسول الله » . **قوله** ( أن أهلك يقرءون عليك السلام ) المراد بالأهل هنا الأصحاب بدليل رواية مسلم وأحمد وغيرهما من هذا الوجه بلفظ « ان أصحابك » . **قوله** ( فانتظروني ) بصيغة فعل الأمر من الانتظار ، زاد مسلم من هذا الوجه « فانتظروني » بصيغة الفعل الماضي منه ، ومثله لأحمد عن ابن عليه ، وفي رواية علي بن المبارك « فانتظروني ففعل » . **قوله** ( أصبت حمار وحش وعندي منه فاضلة ) كذا للأكثر بضاد معجمة أى فضلة ، قال الخطابي : قطعة فضلت منه فهي فاضلة أى باقية . **قوله** ( فقال للقوم كلوا ) سياق الكلام عليه وعلى ما في الحديث من القوائد بعد ما بين

### ٣ - باب إذا رأى الحرمون صيداً فضحكوا ففطن الحلال

١٨٢٢ - **حدثنا** سعيد بن الزبير **حدثنا** علي بن المبارك عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة أن أباه حدثه قال « انطلقنا مع النبي ﷺ عام الحديبية ، فأحرمت أصحابه ولم أحرمت ، فأنبأنا بعدوا ببيعة ، فخرجنا نحوهم ، فبصر أصحابي بحمار وحش ، فجعل بعضهم يضحك إلى بعض ، فنظرت فرأيت ، فحملت عليه الفرس ، فطعنته فأثبته ، فاستغفرتهم فأتوا أن يبيعوني ، فأكلنا منه . ثم لحقت برسول الله ﷺ وحشينا أن تقطع ، أرفع فرسي شأوا وأخبر عليه شأوا . فلقيت رجلاً من بني غفار في جوف الليل فقلت له : أين تركت رسول الله ﷺ ؟ فقال : تركته بمنع ، وهو قاتل الشيا . فاحجيت برسول الله ﷺ حتى أتيت ، فقلت يا رسول الله إن أصحابك أرسلوا يقرءون عليك السلام ورحمة الله وبركاته ، وإنهم قد خشوا أن ينقطعهم العدو دونك ، فانتظروهم ، ففعل . فقلت : يا رسول الله إنا اصعدنا حمار وحش ، وإن عندنا فاضلة . فقال رسول الله ﷺ لأصحابه : كلوا ، وهم محرمون »

**قوله** ( باب إذا رأى الحرمون صيداً فضحكوا ففطن الحلال ) أى لا يكون ذلك منهم إشارة له إلى الصيد فيحل لهم أكل الصيد ، ويجوز كسر الطاء من فطن وفتحها . **قوله** ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير . **قوله** ( رأينا ) بضم أوله أى أخبرنا . **قوله** ( فبصر ) بفتح الموحدة وضم المهملة ، وفي رواية الكشميني « فنظر » ، بنون وطاء مشالة ، وعلى هذا فدخل الباء في قوله « بحمار وحش » ، مشكل إلا أن يقال ضمن نظر معنى بصر ، أو الباء بمعنى إلى على مذهب من يقول إنها تقاوب . **قوله** ( إنا اصعدنا ) بتشديد المهملة والبدال للأكثر بالادغام وأصله اصعدنا فأبدلت الطاء مثابة ثم أدغمت ، ولبعضهم بتخفيف الصاد وسكون الدال أى أثمرنا من الاصاد وهو الاثارة ، ولبعضهم « صدنا » بغير ألف

### ٤ - باب لا يمين الحرم الحلال في قتل الصيد

١٨٢٣ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** سفيان **حدثنا** صالح بن كيسان عن أبي محمد نافع مولى أبي قتادة

سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقَاحَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى ثَلَاثٍ ع

وَحِشًا عَلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقَاحَةِ ، وَمِنَّا الْخُرْمُ وَمِنَّا الْغُرْمُ الْخُرْمُ » ، فَرَأَيْتُ أَصْحَابِي يَتَرَاءَوْنَ شَيْئًا ، فَنَظَرْتُ فَأَذا حِمَارٌ وَحِشٌ - يَعْنِي وَقَعَ سَوْطُهُ - فَقَالُوا لَا نَعْنِيكَ عَلَيْهِ بَشَى ، إِنَّا مَحْرُمُونَ ، فَتَنَاوَلْتُهُ فَأَخَذْتُهُ ، ثُمَّ أَتَيْتُ الْحِمَارَ مِنْ وَرَاءِ أَكْبَى لَمَقَرَتُهُ ، فَأَتَيْتُ بِهِ أَصْحَابِي ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : كُلُوا ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا تَأْكُلُوا . فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ أَمَاتَنَا فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : كُلُّوهُ حَلَالٌ » . قَالَ لَنَا عَمْرُو : اذْهَبُوا إِلَى صَالِحٍ فَتَلَوْهُ عَنْ هَذَا وَغَيْرِهِ . وَقَدِمَ عَلَيْنَا هَاهُنَا

**قوله** ( باب لا يعين المحرم الحلال في قتل الصيد ) أى بفعل ولا قول ، قيل أراد بهذه الترجمة الرد على من فرق من أهل الرأى بين الإعانة التى لا يتم الصيد إلا بها فتحرم ، وبين الإعانة التى يتم الصيد بدونها فلا تحرم . **قوله** ( حدثنا عبد الله ) هو ابن محمد الجمعى المسندى ، وسفيان هو ابن عيينة . **قوله** ( عن صالح ) فى رواية كريمة وغيرها « حدثنا صالح » . **قوله** ( بالقاحه ) بالفاء والمهمله : واد على نحو ميل من السقيا الى جهة المدينة ، ويقال لواديا وادى العباديد . وقد بين المصنف فى الطريق الأول أنها من المدينة على ثلاث أى ثلاث مراحل ، قال عياض : رواه الناس بالفاء إلا القابسى فضبطوه عنه بالفاء ، وهو تصحيف . قلت : ووقع عند الجوزقى من طريق عبد الرحمن بن بشر عن سفيان « بالصفاح » بدل القاحه ، والصفاح بكسر الميم بعدها فاء وآخره مهملة وهو تصحيف فان الصفاح موضع بالروحاء ، وبين الروحاء وبين السقيا مسافة طويلة . وقد تقدم أن الروحاء هو المكان الذى ذهب أبو قتادة وأصحابه منه الى جهة البحر ثم التقوا بالقاحه وبها وقع له الصيد المذكور ، وكأنه تأخر هو ورفقته للراحة أو غيرها وتقدمهم النبي ﷺ الى السقيا حتى لحقوه . **قوله** ( وحدثنا على بن عبد الله ) هو ابن المدينى ، هكذا حول المصنف الإسناد الى رواية على للتصريح فيه عن سفيان بقوله « حدثنا صالح بن كيسان » ، وقد اعتبرته فوجدته ساقى المتن على لفظ على خاصة ، وهذه عادة المصنف غالبا إذا تحول الى إسناد ساقى المتن على لفظ الثانى . **قوله** ( عن أبي محمد ) هو نافع مولى أبي قتادة الذى روى عنه أبو النضر ، وسيأتى فى كتاب الصيد من طريق مالك وغيره عنه ، ووقع عند مسلم عن ابن عمر عن سفيان عن صالح « سمعت أبا محمد مولى أبي قتادة » ، وكذا وقع هنا فى رواية كريمة ، ولأحمد من طريق سعد بن إبراهيم « سمعت رجلا كان يقال له مولى أبي قتادة ولم يكن مولى ، أى لأبي قتادة . وفى رواية ابن إسحق عن عبد الله بن أبي سلبه أن نافع مولى بنى غفار ، فتحصل من ذلك أنه لم يكن مولى لأبي قتادة حقيقة ، وقد صرح بذلك ابن حبان فقال : هو مولى عقيلة بنت طلق الغفارية ، وكان يقال له مولى أبي قتادة نسب اليه ولم يكن مولا . قلت : فيحتمل أنه نسب اليه لكونه كان زوج مولاته ، أو للزومه إياه أو نحو ذلك ، كما وقع لمقسم مولى ابن عباس وغيره والله أعلم . **قوله** ( يترأون ) يتفاعلون من الرؤية . **قوله** ( فإذا حمار وحش يعنى وقع سوطه فقالوا لا نعينك ) كذا وقع هنا والشك فيه من البخارى ، فقد رواه أبو عوانة عن أبي داود الحمرانى عن على بن المدينى بلفظ « فإذا حمار وحش ، فركبت فرسى وأخذت الريح والسوط ، فسقط منى السوط فقلت : ناولونى ،

قَالُوا: لَيْسَ نَصِيكَ عَلَيْهِ بَشَى. ، لَنَا حَرْمُونَ ، وَفِي قَوْلِهِمْ لَنَا حَرْمُونَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا قَدْ عَلِمُوا أَنَّهُ يَحْرِمُ عَلَى الْحَرَمِ الْإِعَاةَ عَلَى قَتْلِ الصَّيْدِ . قَوْلُهُ ( قَتَادَةُ ) ( زَادَ أَبُو حَوَاةٌ <sup>(١)</sup> ) بَشَى . ، وَهَذَا يَنْدَفِعُ إِشْكَالَ مَنْ قَالَ ذَكَرَ التَّنَاوُلَ بَعْدَ الْأَخْذِ تَكَرَّارًا ، أَوْ مَعْنَاهُ تَكَلَّفُ الْأَخْذِ فَأَخَذَتْهُ . قَوْلُهُ ( مِنْ وَرَاءِ أَكْفَةٍ ) بِفَتْحَاتِ هِيَ التَّلُّ مِنْ حَجَرٍ وَاحِدٍ ، وَقَدْ قَدَّمَ ذِكْرَهَا فِي الْأَسْتِفَاءِ . قَوْلُهُ ( قَتَالَ بَعْضُهُمْ كُلَّوًا ) قَدْ قَدَّمَ مِنْ عِدَّةٍ أَوْجَهَ أَنَّهُمْ أَكَلُوا ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ أَكَلُوا أَوَّلَ مَا أَنَامَ بِهِ ، ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِمُ التَّلَكُ كَمَا فِي لَفْظِ عُمَانَ بْنِ مُوَهَّبٍ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ ، فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا ثُمَّ قَتَلْنَا : أَنَا كُلٌّ مِنْ لَحْمٍ صَيْدٍ وَنَحْنُ حَرْمُونَ ، وَأَصْرَحَ مِنْ ذَلِكَ رِوَايَةُ أَبِي حَازِمٍ فِي الْهَبَةِ بِلَفْظِ : ثُمَّ جِئْتُ بِهِ فَوَقَعُوا فِيهِ يَأْكُلُونَ ، ثُمَّ لَئِنْ شَكُرُوا فِي أَكْلِهِمْ لَيَأْهُوَ وَمِنْ حَرَمٍ ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ : لَجَعَلُوا يَشْرُونَ مِنْهُ ثُمَّ قَالُوا : رَسُولُ اللَّهِ بَيْنَ أَظْهُرِنَا ، وَكَانَ تَقْدِمُهُمْ فَلَحِقُوهُ فَسَأَلُوهُ . قَوْلُهُ ( وَهُوَ أَمَانَةٌ ) بَفَتْحِ أَوَّلِهِ . قَوْلُهُ ( قَتَالَ كُلُّهُ حِلَالًا ) كَذَا وَقَعَ بِحَذْفِ الْمَبْتَدَأِ ، وَبَيْنَ ذَلِكَ أَبُو حَوَاةٌ قَتَالَ « كُلُّهُ فَهُوَ حِلَالٌ » ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ قَتَالَ « هُوَ حِلَالٌ فَكُلُّهُ » . قَوْلُهُ ( قَالَ لَنَا عَمْرُو ) أَيْ ابْنُ دِينَارٍ ، وَصَرَحَ بِهِ أَبُو حَوَاةٌ فِي رِوَايَتِهِ ، وَالْقَائِلُ سَفْيَانُ ، وَالْفَرَضُ بِذَلِكَ تَأْكِيدُ ضَبْطِهِ لَهُ وَسَمَاعِهِ لَهُ مِنْ صَالِحٍ وَهُوَ ابْنُ كَيْسَانَ ، وَقَوْلُهُ « هُنَا » يَعْنِي مَكَّةَ . وَالْحَاصِلُ أَنَّ صَالِحَ بْنَ كَيْسَانَ كَانَ مَدِينًا فَقَدِمَ مَكَّةَ فَقِيلَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَصْحَابُهُ عَلَيْهِ لِيَسْمَعُوا مِنْهُ . وَقَرَأْتُ بِحُطٍّ بَعْضُ مَنْ تَكَلَّمَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ مَا نَصَّهُ : فِي قَوْلِ سَفْيَانَ « قَالَ لَنَا عَمْرُو » ، إِشْكَالًا ، فَإِنَّ سَفْيَانَ رَوَى ذَلِكَ عَنْ صَالِحٍ فَكَيْفَ يَقُولُ لَهُ عَمْرُو وَلَمَّا مَعَهُ أَذْهَبُوا إِلَى صَالِحٍ ؟ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ تَأْكِيدًا فِي تَجْدِيدِ سَمَاعِ سَفْيَانَ ذَلِكَ مِنْهُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ سَفْيَانَ حَدَّثَ بِذَلِكَ عَنْ صَالِحٍ فِي حَالِ حَيَاتِهِ أَتَمَّتْ . وَهُوَ احْتِمَالٌ بَعِيدٌ جَدًّا . وَزَعَمَ أَنَّ عَمْرُو بْنَ دِينَارٍ قَالَ لَهُ ذَلِكَ حِينَ قَدِمَ سَمَاءً الْكُوفَةَ ، قَالَ : وَكَأَنَّهُ سَمِعَ سَفْيَانَ يَحْدِثُ بِهِ عَنْ صَالِحٍ فَصَدَّقَهُ وَأَكَّدَهُ بِمَا قَالَ . وَقَوْلُهُ أَذْهَبُوا إِلَيْهِ أَيْ إِلَى صَالِحٍ بِالْمَدِينَةِ ه . وَهَذَا أَبَعَدَ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَمَا سَمِعَهُ سَفْيَانَ مِنْ صَالِحٍ إِلَّا بِمَكَّةَ ، وَلَمْ يَقْدَمْ عَمْرُو الْكُوفَةَ وَلَمَّا قَالَ ذَلِكَ لِسَفْيَانَ وَحَمَّا بِمَكَّةَ ، وَبِمَا حَدَّثَ بِهِ سَفْيَانَ لَمَّا لَمْ يَلَمْ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ صَالِحٍ وَعَمْرُو بِمَدَنَةِ طُؤَيْلَةَ ، وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ قَالَ لَنَا عَمْرُو أَذْهَبُوا إلَى كَيْفِيَّةِ تَحْمِلِهِ لَهُ مِنْ صَالِحٍ وَأَنَّهُ بِدَلَالَةِ عَمْرُو . وَاللَّهُ أَعْلَمُ

#### ٥ - بَابُ لَا يُشِيرُ الْحَرِمُ إِلَى الصَّيْدِ لِكَيْ يَصْطَادَهُ الْحِلَالُ

١٨٢٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو حَوَاةٌ حَدَّثَنَا عُمَانُ - هُوَ ابْنُ مُوَهَّبٍ - قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ حَاجًّا فَخَرَجُوا مَعَهُ ، فَصَرَفَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ قَتَالَ : خَذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى نَلْتَقَى ، فَأَخَذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا أُحْزَمُوا كُلُّهُمْ إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْزَمِ . فَبَيْنَا مَ يَسِيرُونَ إِذْ رَأَوْا حُرَّ وَحْشٍ ، فَحَمَلَ أَبُو قَتَادَةَ عَلَى الْحُرِّ قَسَمَ مِنْهَا اثْنَانِ ، فَزَكُوا فَأَكَلُوا مِنْ



لِجِهَا وَقَالُوا : أَنَا كُلُّ لَحْمٍ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ ؟ فَخَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنَ لَحْمِ الْأَتَانِ ، فَلَمْ أَتُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالُوا :  
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا كُنَّا أَحْرَمْنَا ، وَقَدْ كَانَ أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمْ ، فَأَرَانَا نُحْرِمُ وَحَشْرٌ ، فَخَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ فَصَرَّ مِنْهَا  
أَتَانًا ، فَزَرَلْنَا فَأَكَلْنَا مِنْ لِحْمِهَا ، ثُمَّ قُلْنَا : أَنَا كُلُّ لَحْمٍ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ ؟ فَخَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لِحْمِهَا . قَالَ : مِنْكُمْ  
أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ قَالُوا : لَا ، قَالَ : فَكَلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لِحْمِهَا »

قوله (باب لا يثير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال) أشار المصنف إلى تحريم ذلك ، ولم يتعرض لوجوب  
الجزاء في ذلك ، وهي مسألة خلاف : فاتفقوا - كما تقدم - على تحريم الإشارة إلى الصيد ليصطاد ، وعلى سائر وجوه  
الدلالات على المحرم ، لكن قيده أبو حنيفة بما إذا لم يمكن الاصطياد بدونه ، واختلفوا في وجوب الجزاء على  
المحرم إذا دل الحلال على الصيد بإشارة أو غيرها أو أعان عليه ، فقال الكوفيون وأحمد وإسحق : يعرض المحرم  
ذلك ، وقال مالك والشافعي : لا ضمان عليه كما لو دل الحلال حلالا على قتل صيد في الحرم . قالوا : ولا حجة في  
حديث الباب ، لأن السؤال عن الإعانة والإشارة إنما وقع ليبين لهم هل يحمل لحم أكله أو لا ؟ ولم يتعرض لذكر  
الجزاء . واحتج الموفق بأنه قول علي وابن عباس ولا نعلم لها مخالفا من الصحابة . وأجيب بأنه اختلف فيه على  
ابن عباس ، وفي ثبوته عن علي نظر ، ولأن القاتل انفرد بقتله باختياره مع انفصال الدال عنه فصار كمن دل محرما  
أو صائما على امرأة فوطئها فإنه يأتهم بالدلالة ولا يلزمه كفارة ولا يفتقر بذلك . قوله (حدثنا عثمان هو ابن موهب)  
بفتح الهاء وموهب جده ، وهو عثمان بن عبد الله التيمي مدني تابعي ثقة ، روى هنا عن تابعي أكبر منه قليلا .  
قوله (خرج حابجا) قال الاسماعيلي : هذا غلط ، فإن القصة كانت في عمرة ، وأما الخروج إلى الحج فكان في خلق  
كثير وكان كلهم على الجادة لا على ساحل البحر . ولعل الراوي أراد خرج محرما فغير عن الاحرام بالحج غلطا .  
قلت : لا غلط في ذلك ، بل هو من المجاز السائغ . وأيضا فالحج في الأصل قصد البيت فكأنه قال خرج قاصدا للبيت ،  
ولهذا يقال للعمرة الحج الأصغر . ثم وجدت الحديث من رواية محمد بن أبي بكر المقدي عن أبي عوانة بلفظ «خرج  
حابجا أو معتمرا» أخرجه البيهقي ، فتبين أن الشك فيه من أبي عوانة ، وقد جزم يحيى بن أبي كثير بأن ذلك كان في  
عمرة الحديبية وهذا هو المعتمد . قوله (إلا أبا قتادة) كذا للكشيميني ، ولغيره «إلا أبو قتادة» بالرفع ، ووقع  
بالنصب عند مسلم وغيره من هذا الوجه ، قال ابن مالك في «التوضيح» : حتى المستثنى بالا من كلام تام موجب أن  
ينصب مفردا كان أو مكملا معناه بما بعده ، فالفرد نحو قوله تعالى (الأيام يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين)  
والمكمل نحو (إنا لننجوهم أجمعين) ، إلا أمرأته قدونا أنها لمن النابرين ) ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين  
في هذا النوع إلا النصب ، وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء مع ثبوت الخبر ومع حذفه ، فمن أمثلة الثابت الخبر  
قول أبي قتادة «أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم» ، فلا بمعنى لكن ، وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره ، ونظيره  
من كتاب الله تعالى (ولا يلتفت منكم أحد ، إلا امرأته لأنه مصيها ما أصابهم) فإنه لا يصح أن يجعل امرأته بدلا  
من أحد لأنها لم تسر معهم فيتضمنها ضمير المخاطبين . وتكلف بعضهم بأنه وإن لم يسر بها لكنها شعرت بالعذاب  
فتبتهم ثم التفت فلهكت . قال : وهذا على تقدير صحته لا يوجب دخولها في المخاطبين ، ومن أمثلة المحذوف الخبر

قوله عليه السلام : كل أمتي معافى إلا المجاهرون ، أى لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون ، ومنه من كتاب الله تعالى قوله تعالى ( فسرّوا منه إلا قليل منهم ) أى لكن قليل منهم لم يشرّوا . قال : وللكوفيين في هذا الثاني مذهب آخر وهو أن يجعلوا ، إلا ، حرف عطف وما بعدها معطوف على ما قبلها . اهـ . وفي نسبة الكلام المذكور لابن أبي قتادة دون أبي قتادة نظر ، فإن سياق الحديث ظاهر في أن قوله قول أبي قتادة حيث قال : ان أباه أخبره أن رسول الله عليه السلام خرج حاجا فخرجوا معه ، فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة - إلى أن قال - أحرموا كلهم إلا أبو قتادة . وقول أبي قتادة فيهم أبو قتادة ، من باب التجريد ، وكذا قوله ، إلا أبو قتادة ، ولا حاجة إلى جملة من قول ابنه لأنه يستلزم أن يكون الحديث مرسلًا . ومن توجيه الرواية المذكورة وهي قوله إلا أبو قتادة أن يكون على مذهب من يقول على بن أبو طالب . قوله ( لحمل أبو قتادة على الحر فمقر منها أمانا ) في هذا السياق زيادة على جميع الروايات لأنها متفقة على أفراد الحار بالرواية ، وأفادت هذه الرواية أنه من جملة الحر وأن المقول كان أمانا أى أمتي ، فملى هذا في إطلاق الحار عليها يجوز . قوله ( لحملنا ما بقي من لحم الأتان ) وفي رواية أبي حازم الآتية للصف في الهبة ، فرحنا وغيبات العصد معي ، وفيه دممك منه شيء ؟ فتأولته العصد فأكلها حتى تمرقها ، وله في الجهاد قال دمننا رجله ، فأخذها فأكلها ، وفي رواية المطلب : قد رفنا لك الذراع ، فأكل منها . . قوله ( قال أمانكم أحد أمره أن يجعل عليها أو أشار إليها ؟ قالوا لا ) وفي رواية مسلم : هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء ، وله من طريق شعبة عن عثمان : هل أشرتم أو اعتنم أو اصطدمت ، ولاني عوانة من هذا الوجه : أشرتم أو اصطدمت أو قتلتم . . قوله ( قال فكلوا ما بقي من لحمها ) صيغة الأمر هنا للإباحة لا للوجوب ، لأنها وقعت جوابا عن سؤالهم عن الجواز لا عن الوجوب ، فوقعت الصيغة على مقتضى السؤال ، ولم يذكر في هذه الرواية أنه عليه السلام أكل من لحمها ، وذكره في روايتي أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة كما تراه ولم يذكر ذلك أحد من الرواة عن عبد الله بن أبي قتادة غيره ، ووافقه صالح بن حسان عند أحمد وأبي داود الطيالسي وأبي عوانة ولفظه : فقال كلوا وأطعموني ، وكذا لم يذكرها أحد من الرواة عن أبي قتادة نفسه إلا المطلب عن سعيد بن منصور ، ووقع لنا من رواية أبي محمد وعطاء بن يسار وأبي صالح كما سيأتي في الصيد ، ومن رواية أبي سلة بن عبد الرحمن عند إسحق ، ومن رواية عبادة ابن تميم وسعد بن إبراهيم عند أحمد ، وفرد معمر عن يحيى بن أبي كثير بزيادة مضادة لروايتي أبي حازم كما أخرجه إسحق وابن خزيمة والدارقطني من طريقه وقال في آخره : فذكرت شأنه لرسول الله عليه السلام وقلت : إنما اصطدته لك ، فأمر أصحابه فأكلوه ، ولم يأكل منه حين أخبرته أني اصطدته له ، قال ابن خزيمة وأبو بكر النيسابوري والدارقطني والجوزقي : نفرد هذه الزيادة معمر ، قال ابن خزيمة : إن كانت هذه الزيادة محفوظة احتمل أن يكون عليه السلام أكل من لحم ذلك الحمار قبل أن يعلمه أبو قتادة أنه اصطاده من أجله ، فلما أحله امتنع إياه ، وفيه نظر لأنه لو كان حراما ما أقر النبي عليه السلام على الأكل منه إلى أن أحله أبو قتادة بأنه صاده لأجله ، ويحتمل أن يكون ذلك لبيان الجواز ، فإن الذي يحرم على المحرم إنما هو الذي يعلم أنه صيد من أجله ، وأما إذا أتى بلحم لا يدرى اللحم صيد أو لا لحمله على أصل الإباحة فأكل منه لم يكن ذلك حراما على الآكل . وعندى بعد ذلك فيه وقفة ، فإن الروايات المتقدمة ظاهرة في أن الذي تأخر هو العصد ، وأنه عليه السلام أكلها حتى تمرقها أى لم يبق منها إلا العظم ، ووقع عند البخاري

في الهبة ، حتى نفدها ، أى فرغها ، فأى شئ يبقى منها حينئذ حتى يأمر أصحابه بأكله . لكن رواية أبي محمد الآتية في الصيد : أبى معكم شئ منه ؟ قلت : نعم . قال : كلوا ، فهو طعمة أطعمكموها الله ، فأشعر بأنه بقى منها غير العصد والله أعلم . وسيأتى البحث فى حكم ما يصيده الحلال بالنسبة إلى المحرم فى الباب الذى يليه إن شاء الله تعالى . وفى حديث أبي قتادة من الفوائد أن تنهى المحرم أن يقع من الحلال الصيد لئلا كل المحرم منه لا يفتح فى إحرامه ، وأن الحلال إذا صاد لنفسه جاز للحرم الأكل من صيده ، وهذا يقوى من حل الصيد فى قوله تعالى ( وحرم عليكم صيد البر ) على الاصطيد ، وفيه الاستيهاب من الاصدقاء وقبول الهدية من الصديق . وقال عياض : عندى أن النبي ﷺ طلب من أبي قتادة ذلك تطييباً لقلب من أكل منه بياناً للجواز بالقول والفعل لإزالة الشبهة التى حصلت لهم ، وفيه تسمية الفرس ، وألحق المصنف به الحمار فترجم له فى الجهاد ، وقال ابن العربى : قالوا تجوز التسمية لما لا يعقل ، وإن كان لا يتغلغل له ولا يجب إذا نودى ، مع أن بعض الحيوانات ربما أذن على ذلك بحيث يصير يمين اسمه إذا دعى به . وفيه إمساك نصيب الرفيق الغائب ممن يتعين احترامه أو ترجى بركته أو يتوقع منه ظهور حكم تلك المسئلة بخصوصها . وفيه تفريق الإمام أصحابه للصلحة ، واستعمال الطليعة فى الغزو ، وتبليغ السلام عن قرب وعن بعد ، وليس فيه دلالة على جواز ترك رد السلام ممن بلغه لأنه يحتمل أن يكون وقع وليس فى الخبر ما ينفيه . وفيه أن عقر الصيد ذكاته ، وجواز الاجتهاد فى زمن النبي ﷺ . قال ابن العربى : هو اجتهاد بالقرب من النبي ﷺ لا فى حضرته . وفيه العمل بما أدى إليه الاجتهاد ولو تضاد الاجتهادان ولا يعاب واحد منهما على ذلك لقوله فلم يعب ذلك علينا ، وكان الآكل تملك بأصل الإباحة ، والممتنع نظر إلى الأمر الطارىء . وفيه الرجوع الى النص عند تعارض الأدلة ، وكفض الفرس فى الاصطيد ، والتصيد فى الأماكن الوعرة ، والاستانة بالفارس ، وحل الزاد فى السفر ، والرفق بالأصحاب والرفقاء فى السير ، واستعمال الكناية فى الفعل كما تستعمل فى القول لأنهم استعملوا الضحك فى موضع الإشارة لما اعتقدوه من أن الإشارة لا تحل . وفيه جواز سوق الفرس للحاجة والرفق به مع ذلك لقوله وأسير شأوا ، ونزول المسافر وقت القاذلة ، وفيه ذكر الحكم مع الحكمة فى قوله ، إنما هى طعمة أطعمكموها الله ، ( نكلة ) لا يجوز للحرم قتل الصيد إلا إن صال عليه فقتله دفعا فيجوز ، ولا ضمان عليه . والله أعلم

## ٦ - باب إذا أهدى للحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل

١٨٢٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن الصعب بن جثامة الألبى أنه أهدى رسول الله ﷺ حماراً وحشياً وهو بالأبواء - أو بؤدان - فردّه عليه ، فلما رأى ما فى وجهه قال : إن لم تردّه عليك إلا أنا حرم ،

[ الحديث ١٨٢٥ - طرقه فى : ٢٥٧٣ ، ٢٥٩٦ ]

قوله ( باب إذا أهدى ) أى الحلال ( للحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل ) كذا قيده فى الترجمة بكونه حياً ، وفيه إشارة إلى أن الرواية التى تدل على أنه كان مذنباً موهمة ، وسأبين ما فى ذلك إن شاء الله تعالى . قوله ( عن ابن شهاب ) ( الخ ) لم يختلف على مالك فى سياقه معناه وأنه من مسند الصعب إلا ما وقع فى د موطأ ابن وهب ، فانه قال فى روايته عن ابن عباس ، أن الصعب بن جثامة أهدى ، لجملة من مسند ابن عباس ، نبه على ذلك الدارقطنى فى الموطآت ،

وكذا أخرجه مسلم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : أهدى الصعب ، والمحفوظ في حديث مالك الأول ، وسأيت للمصنف في الهبة من طريق شعيب عن الزهري قال : أخبرني عبيد الله أن ابن عباس أخبره أنه سمع الصعب - وكان من أصحاب النبي ﷺ - يخبر أنه أهدى ، والصعب بفتح الصاد وسكون العين المهملتين بعدها موحدة ، وأبوه جثامة بفتح الجيم وثقليل المثناة وهو من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة ، وكان ابن أخت أبي سفيان ابن حرب ، أمه زينب بنت حرب بن أمية ، وكان النبي ﷺ أخى بينه وبين عوف بن مالك . قوله ( حمارا وحشيا ) لم تختلف الرواة عن مالك في ذلك ، وتابعه عامة الرواة عن الزهري ، وخالفهم ابن عيينة عن الزهري فقال : لحم حمار وحش ، أخرجه مسلم ، لكن بين الخبيدي صاحب سفيان أنه كان يقول في هذا الحديث : حمار وحش ، ثم صار يقول : لحم حمار وحش ، فدل على اضطرابه فيه ، وقد توبع على قوله : لحم حمار وحش ، من أوجه فيها مقال ، منها ما أخرجه الطبراني من طريق عمرو بن دينار عن الزهري لكن إسناده ضعيف ، وقال إسحق في مسنده : أخبرنا الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو بن علقمة عن الزهري فقال : لحم حمار ، وقد خالفه خالد الراسطي عن محمد بن عمرو فقال : حمار وحش ، كالأكثر ، وأخرجه الطبراني من طريق ابن إسحق عن الزهري فقال : رجل حمار وحش ، وابن إسحق حسن الحديث إلا أنه لا يحتاج به إذا خولف ، ويدل على وهم من قال فيه عن الزهري ذلك ابن جرير قال : قلت للزهري الحمار عقير ؟ قال لا أدري ، أخرجه ابن خزيمة وابن عوانة في صحيحهما ، وقد جاء عن ابن عباس من وجه آخر أن الذي أهداه الصعب لحم حمار فأخرجه مسلم من طريق الحاكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : أهدى الصعب إلى النبي ﷺ رجل حمار ، وفي رواية عنده : عجز حمار وحش بقطر دما ، وأخرجه أيضا من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد قال تارة : حمار وحش ، وتارة : شق حمار ، وبقي ذلك ما أخرجه مسلم أيضا من طريق طاوس عن ابن عباس قال : قدم زيد بن أرقم ، فقال له عبد الله بن عباس يستذكره : كيف أخبرتني عن لحم صيد أهدى لرسول الله ﷺ وهو حرام ؟ قال : أهدى له عضو من لحم صيد فرده وقال : إنا لا نأكله ، إنا حرم ، وأخرجه أبو داود وابن حبان من طريق عطاء عن ابن عباس أنه قال : يازيد بن أرقم ، هل علمت أن رسول الله ﷺ ، فذكره . واتفقت الروايات كلها على ( أنه رده عليه ) ، إلا ما رواه ابن وهب والبيهقي من طريقه بإسناد حسن من طريق عمرو بن أمية : أن الصعب أهدى للنبي ﷺ عجز حمار وحش وهو بالجحفة فأكل منه وأكل القوم ، قال البيهقي : إن كان هذا محفوظا فلمله رد الحمار وقبل اللحم ، قلت وفي هذا الجع نظر لما بينته ، فإن كانت الطرق كلها محفوظة فلمله رده حيا لكونه صيد لأجله ورد اللحم تارة لذلك وقبله تارة أخرى حيث علم أنه لم يصد لأجله ، وقد قال الشافعي في ( الأم ) : إن كان الصعب أهدى له حمارا حيا فليس للحرم أن يذبح حمار وحش حي ، وإن كان أهدى له لحما فقد يحتمل أن يكون علم أنه صيد له . ونقل الترمذي عن الشافعي أنه رده لظنه أنه صيد من أجله فتركه على وجه التنزه . ويحتمل أن يحمل القول المذكور في حديث عمرو بن أمية على وقت آخر وهو حال رجوعه ﷺ من مكة ، ويؤيده أنه جازم فيه بوقوع ذلك بالجحفة وفي غيرها من الروايات بالابواء أو بordan ، وقال القرطبي : يحتمل أن يكون الصعب أحضر الحمار مذبوحا ثم قطع منه عضوا بحضرة النبي ﷺ فقدمه له ، فن قال أهدى حمارا أراد بهامه مذبوحا لا حيا ، ومن قال لحم حمار أراد ما قدمه للنبي ﷺ ، قال : ويحتمل أن يكون من قال حمارا أطلق وأراد بعضه مجازا ، قال ويحتمل أنه أهداه له حيا فلما رده عليه ذكاه وأتاه بعض منه ظانا أنه إنما

رده عليه لمضى يختص بجملته ، فأعله بامتناعه أن حكم الجزء من الصيد حكم الكل ، قال : واملج مهما أمكن أولى  
من توهيم بعض الروايات . وقال النووي : ترجم البخارى يكون الحمار حيا ، وليس في سياق الحديث تصريح بذلك ،  
وكذا نقلوا هذا التأويل عن مالك ، وهو باطل لأن الروايات التى ذكرها مسلم صريحة فى أنه مذبح انتهى . وإذا  
تأملت ما تقدم لم يحسن إطلاقه بطلان التأويل المذكور ولا سجا فى رواية الزهرى التى هى عدة هذا الباب ، وقد  
قال الشافعى فى الأم : حديث مالك أن الصبأ أهذى حمرا أثبت من حديث من روى أنه أهذى لحم حمار ، وقال  
الترمذى : روى بعض أصحاب الزهرى فى حديث الصبأ «لحم حمار وحش» ، وهو غير محفوظ . قوله (بالإبواء)  
بفتح الهزة وسكون الموحدة وبالد : جبل من عمل الفرع بضم الفاء والراء بعدها مهمل ، قيل سمي الإبواء لوبائه  
على القلب ، وقيل لأن السيول تقبوه أى تحله . قوله (أو بودان) شك من الراوى ، وهو بفتح الواو وتشديد  
الدال وآخرها نون موضع بقرب الجحفة ، وقد سبق فى حديث عمرو بن أمية أنه كان بالجحفة ، وودان أقرب الى  
الجحفة من الإبواء فإن من الإبواء الى الجحفة للآقى من المدينة ثلاثة وعشرين ميلا ، ومن ودان الى الجحفة ثمانية  
أميال ، وبالشك جزم أكثر الرواة ، وجزم ابن إسحق وصالح بن كيسان عن الزهرى بودان ، وجزم معمر وعبد  
الرحمن بن إسحق ومحمد بن عمرو بالإبواء ، والذي يظهر لى أن الشك فيه من ابن عباس لأن الطبرانى أخرجه الحديث  
من طريق عطاء عنه على الشك أيضا . قوله (فلما رأى ما فى وجهه) فى رواية شعيب «فلما عرف فى وجهى رده  
هديق» ، وفى رواية الليث عن الزهرى عند الترمذى «فلما رأى ما فى وجهه من الكراهية» ، وكذا لابن خزيمة من  
طريق ابن جريج المذكورة . قوله (لأن لم ترده عليك) فى رواية شعيب وابن جريج «ليس بنا رد عليك» ، وفى  
رواية عبد الرحمن بن إسحق عن الزهرى عند الطبرانى «لأن لم ترده عليك كراهية له ولكننا حرم» ، قال عياض :  
ضبطناه فى الروايات «لم ترده» ، بفتح الدال ، وأبى ذلك المحققون من أهل العربية وقالوا : الصواب أنه بضم الدال  
لأن المضاعف من المجزوم يراعى فيه الواو التى توجهها له ضمة الهاء بعدها ، قال : وليس الفتح بملط بل ذكره ثعلب  
فى الفصيح . نعم تقبوه عليه بأنه ضعيف ، وأوهم ضيعه أنه فصيح ، وأجازوا أيضا الكسر وهو أضعف الأوجه .  
قلت : وقع فى رواية الكشميهنى بفتح الإدغام «لم ترده» ، بضم الأولى وسكون الثانية ولا إشكال فيه . قوله (لأن  
أنا حرم) زاد صالح بن كيسان عند النسائى «لأننا كل الصيد» ، وفى رواية سعيه عن ابن عباس «لولا أنا محرمون  
لقبلناه منك» . واستدل بهذا الحديث على تحريم الأكل من لحم الصيد على المحرم مطلقا لأنه اقتصر فى التعليل على  
كونه محرما فدل على أنه سبب الاستناع خاصة . وهو قول على وابن عباس وابن عمر والليث والثورى وإسحق  
لحديث الصبأ هذا ، ولما أخرجه أبو داود وغيره من حديث على «أنه قال لناس من أشجع : أتعلون أن رسول  
الله ﷺ أهذى له رجل حمار وحش وهو محرم فأبى أن يأكله» قالوا : نعم ، لكن يعارض هذا الظاهر ما أخرجه  
مسلم أيضا من حديث طلحة أنه «أهذى له لحم طير وهو محرم ، فوقف من أكله» قال : أكلناه مع رسول الله ﷺ ،  
وحديث أبى قتادة المذكور فى الباب قبله وحديث عمير بن سلمة «أن الهزى أهذى للنبي ﷺ غليظا وهو محرم ، فأمر  
أبا بكر أن يقسمه بين الرقاق» ، أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره ، وبالجواز مطلقا قال  
الكوفيون وطائفة من السلف ، وجمع الجمهور بين ما اختلف من ذلك بأن أحاديث القبول محمولة على ما يصيده  
الحلال لنفسه ثم يهدى منه للمحرم ، وأحاديث الرد محمولة على ما صاده الحلال لأجل المحرم . قالوا والسبب فى الاقتصاد

على الإحرام عند الاعتذار الصعب أن الصيد لا يحرم على المرء إذا صيد له إلا إذا كان محرماً ، فبين الشرط الأصلي وسكت عما عداه فلم يدل على نفيه ، وقد بينه في الأحاديث الأخر . ويؤيد هذا الجلع حديث جابر مرفوعاً « صيد البر لكم حلال ما لم تصيده أو يصاد لكم » أخرجه الترمذى والنسائى وابن خزيمة . قلت : وقد تقدم أن عند النسائى من رواية صالح بن كيسان « أنا حرم لا نأكل الصيد ، فبين العلتين جميعاً ، وجاء عن مالك تفصيل آخر بين ما صيد للحرم قبل إحرامه يجوز له الأكل منه أو بعد إحرامه فلا ، وعن عثمان التفصيل بين ما يصاد لأجله من المحرمين فيمتنع عليه ولا يمتنع على محرم آخر . وقال ابن المنير في الحاشية : حديث الصعب يشك على مالك لأنه يقول : ما صيد من أجل المحرم يحرم على المحرم وعلى غير المحرم ، فيمكن أن يقال قوله « فرده عليه » لا يستلزم أنه أباح له أكله ، بل يجوز أن يكون أمره بإرساله إن كان حياً وطرحه إن كان مذبوحاً فإن السكوت عن الحكم لا يدل على الحكم بضده ، وتعقب بأنه وقت البيان فلو لم يجر له الانتفاع به لم يرد عليه أصلاً إذ لا اختصاص له به . وفى حديث الصعب الحكم بالعلامة لقوله « فلما رأى ما فى وجهى » . وفيه جواز رد الهدية لعله ، وترجم له المصنف « من رد الهدية لعله ، وفيه الاعتذار عن رد الهدية تطليها لقلب المهدي ، وأن الهبة لا تدخل فى الملك إلا بالقبول ، وأن قدرته على تملكها لا تصيره مالكا لها ، وأن على المحرم أن يرسل ما فى يده من الصيد الممتنع عليه اصطياًه »

### ٧ - باب ما يقتل المحرم من الدواب

١٨٢٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « خمس من الدواب ليس على المحرم فى قتلها جناح » وعن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال . . . [ الحديث ١٨٢٦ - طرقة فى : ٣٣١٥ ]

١٨٢٧ - **حدثنا** مسدد حدثنا أبو عوانة عن زيد بن جبير قال : سمعت ابن عمر رضى الله عنهما يقول « حدثتني إحدى نساء النبي ﷺ عن النبي ﷺ : يقتل المحرم . . » [ الحديث ١٨٢٧ - طرقة فى : ١٨٢٨ ]

١٨٢٨ - **حدثنا** أصبغ قال أخبرني عبد الله بن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سالم قال : قال عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قالت حفصة قال رسول الله ﷺ « خمس من الدواب لا حرج على من قتلها : الغراب والحيدة والفأرة والغرب والكلب العقور »

١٨٢٩ - **حدثنا** يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ قال « خمس من الدواب كلن قاتل قاتل قاتل قاتل : الغراب والحيدة والغرب والفأرة والكلب العقور » [ الحديث ١٨٢٩ - طرقة فى : ٣٣١٤ ]

١٨٣٠ - **حَدَّثَنَا** عُرْبُنُ بْنُ مُفَضَّلٍ عَنْ أَبِي غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ عَنْ الْأَسَدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « بَيْنَا نَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَارٍ بَيْنِي إِذْ نَزَلَ عَلَيْهِ (وَالْمُرْتَلَاتِ) وَإِنَّهُ لَيَتْلُوهَا وَإِنِّي لَأَتَلَّهَا مِنْ فِيهِ وَإِنْ قَاءَ لَرَطَبٌ بِهَا ، إِذْ وَثَبْتُ عَلَيْهَا حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : اقْتُلُوهَا . فَابْتَدَرْنَاَهَا فَذَهَبَتْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مُوتِ شَرٌّ كَمْ كَأَوْ قِيمِ شَرُّهَا »  
[ الحديث ١٨٣٠ - أطرافه في : ٣٣١٧ ، ٤٩٣٠ ، ٤٩٣١ ، ٤٩٣٤ ]

١٨٣١ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلزَّرْغِ : قُوبِيقُ ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ أَمْرًا بَقَلَهُ »  
الحديث ١٨٣١ - طرفه في : ٣٣٠٦ ]

**قوله** ( باب ما يقتل المحرم من الدواب ) أى بما لا يجب عليه فيه الجزاء ، وذكر المصنف فيه ثلاثة أحاديث : الأول منها اختلف فيه على ابن عمر ، فساقه المصنف على الاختلاف كما سأبينه . **قوله** ( خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح ) كذا أورده مختصراً وأحال به على طريق سالم ، وهو فى الموطأ وتماهه ، والغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور . **قوله** ( وعن عبد الله بن دينار ) هو معطوف على الطريق الأول ، وهو فى الموطأ كذلك عن نافع عن ابن عمر ، وعن عبد الله بن دينار عن ابن عمر . وقد أورده المصنف فى بدء الخلق عن القسبي عن مالك وساق لفظه مثله سواء ، وكذا أخرجه مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار ، وأخرجه أحمد من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار فقال « الحية » بدل العقرب . **قوله** ( عن زيد بن جبير ) هو الطائى الكوفى ، ليس له فى الصحيح رواية عن غير ابن عمر ، ولاله فيه إلا هذا الحديث وآخر تقدم فى المواقيت ، وقد خالف نافعاً وعبد الله بن دينار فى إدخال الواسطة بين ابن عمر وبين النبي ﷺ فى هذا الحديث ، ووافق سالمًا ، إلا أن زيدا أحبهما وسالما سماها . **قوله** ( حدثني إحدى نسوة النبي ﷺ عن النبي ﷺ قال يقتل المحرم ) كذا ساق منه هذا القندر وأحال به على الطريق التى بعده ، وفيه إشارة منه الى تفسير المهمة فيه بأنها المساة فى الرواية الأخرى ، فقد وصله أبو نعيم فى المستخرج من طريق أبي خليفة عن مسدد بإسناد البخارى ، وبقيته كرواية حفصة إلا أن فيه تقدماً وتأخيراً فى بعض الأسماء . وأخرجه مسلم عن شيبان عن أبي عوانة فزاد فيه أشياء ولفظه « سأل رجل ابن عمر ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم ؟ فقال : حدثني إحدى نسوة النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال يقتل المحرم ، الكلب العقور والفأرة والعقرب والحدأة والغراب والحية ، قال وفى الصلاة أيضاً ، فلم يقتل فى أوله خمسا وزاد الحية ، وزاد فى آخره ذكر الصلاة لئنه بذلك على جواز قتل المذكورات فى جميع الأحوال ، وسأذكر البحث فى ذلك ، ولم أر هذه الزيادة فى غير هذه الطريق ، فقد أخرجه مسلم من طريق زهير بن معاوية والإسماعيلي من طريق إسرائيل كلاهما عن زيد بن جبير بدونها . **قوله** ( عن يونس ) هو ابن يزيد . **قوله** ( عن سالم ) فى رواية مسلم « أخبرني سالم » أخرجه عن حرملة عن ابن وهب . **قوله** ( قال عبد الله ) فى رواية مسلم « قال لى عبد الله » وفى رواية الإسماعيلي عن سالم عن أبيه أخرجه من طريق إبراهيم بن المنذر عن ابن وهب . **قوله** ( قالت حفصة ) فى رواية الإسماعيلي وعن حفصة ، وهذا والذي قبله قد يوم أن عبد الله بن عمر ما سمع هذا الحديث من النبي ﷺ ، ولكن وقع فى بعض

طرق نافع عنه « سمعت النبي ﷺ » أخرجه مسلم من طريق ابن جريج قال « أخبرني نافع » وقال مسلم بعده : لم يقل أحد عن نافع عن ابن عمر سمعت إلا ابن جريج ، وتابعه محمد بن إسحق ، ثم ساقه من طريق ابن إسحق عن نافع كذلك ، فالظاهر أن ابن عمر سمعه من أخته حفصة عن النبي ﷺ وسمعه أيضا من النبي ﷺ يحدث به حين سئل عنه ، فقد وقع عند أحد من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « نادى رجل » ، ولأن عوانة في المستخرج من هذا الوجه « أن أعرابيا نادى رسول الله ﷺ ما تقتل من الدواب إذا أحرمتها » والظاهر أن المهمة في رواية زيد بن جبير هي حفصة ، ويحتمل أن تكون عائشة ، وقد رواه ابن عيينة عن ابن شهاب فأسقط حفصة من الاسناد والصواب إثباتها في رواية سالم والله أعلم . الحديث الثاني حديث عائشة في المعنى . قوله ( أخبرني يونس ) هو ابن يزيد أيضا ، وظاهر بهذا أن لابن وهب عنه عن الزهري فيه إسنادين : سالم عن أبيه عن حفصة وعروة عن عائشة ، وقد كان ابن عيينة ينكر طريق الزهري عن عروة ، قال الحيدني عن سفيان « حدثنا والله الزهري لم يذكر عروة » . قلت : وطريق معمر إرويه عن الزهري عن عروة عن عائشة ، فقال « حدثنا والله الزهري لم يذكر عروة » . قلت : وطريق معمر المشار إليها أوردها المصنف في بدء الخلق من طريق يزيد بن زريع عنه ، ورواها النسائي من طريق عبد الرزاق قال عبد الرزاق : ذكر بعض أصحابنا أن معمرًا كان يذكره عن الزهري عن سالم عن أبيه ، وعن عروة عن عائشة ، وطريق الزهري عن عروة رواها أيضا شعيب بن أبي حمزة عند أحمد وأبان بن صالح عند النسائي ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . وقد تابع الزهري عن عروة هشام بن عروة أخرجه مسلم أيضا . قوله ( خمس ) التقييد بالخنس وإن كان مفهومه اختصاص المذكورات بذلك لكنه مفهوم عدد ، وليس بحجة عند الأكثر . وعلى تقدير اعتباره فيحتمل أن يكون قاله ﷺ أولا ثم بين بعد ذلك أن غير الخنس يشترك معها في الحكم ، فقد ورد في بعض طرق عائشة بلفظ « أربع » وفي بعض طرقها بلفظ « ست » ، فأما طريق أربع فأخرجها مسلم من طريق القاسم عنها فأسقط العقب ، وأما طريق ست فأخرجها أبو عوانة في « المستخرج » ، من طريق المخاريب عن هشام عن أبيه عنها فأثبتها وزاد الحية ، ويشهد لها طريق شيبان التي تقدمت من عند مسلم وإن كانت خالية عن العدد ، وأغرب عياض فقال : وفي غير كتاب مسلم ذكر الألفي فصارت سبعا . وتعقب بأن الألفي داخلة في معنى الحية . والحديث الذي ذكرت فيه أخرجه أبو عوانة في « المستخرج » ، من طريق ابن عون عن نافع في آخر حديث الباب قال : قلت لنافع فالألفي ؟ قال ومن يشك في الألفي ؟ ١٤ هـ . وقد وقع في حديث أبي سعيد عند أبي داود نحو رواية شيبان وزاد السبع العادي فصارت سبعا . وفي حديث أبي هريرة عند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة ذكر الذئب والقر على الخنس المشهورة فتصير هذا الاعتبار تسعا ، لكن أفاد ابن خزيمة عن الذهلي أن ذكر الذئب والقر من تفسير الراوى للكلب العقور . ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ قال « يقتل المحرم الحية والذئب » ، ورجاله ثقات ، وأخرج أحد من طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر قال « أمر رسول الله ﷺ بقتل الذئب للمحرم » ، وحجاج ضعيف ، وخالفه مدعي عن وبرة فرواه موقوفا أخرجه ابن أبي شيبة ، فهذا جميع ما وثقت عليه في الأحاديث المرفوعة زيادة على الخنس المشهورة ، ولا يخلو شيء من ذلك من مقال والله أعلم . قوله ( من الدواب ) بتشديد الواحدة ، جمع دابة وهو ما دب من الحيوان . وقد أخرج بعضهم منها الطير لقوله تعالى ( وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه )



الآية ، وهذا الحديث يرد عليه ، فانه ذكر في الدواب الجنس الغراب والحدأة ، ويدل على دخول الطير أيضا عموم قوله تعالى ﴿ وما من دابة في الارض الا على الله رزقها ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ وكأين من دابة لا تعلم رزقها ﴾ الآية ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم في صفة بدء الخلق « وخلق الدواب يوم الخميس ، ولم يفرط الطير بذكر . وقد تصرف أهل العرف في الدابة ، ففهم من يخصها بالخمار ، ومنهم من يخصها بالفرس ، وقائمة ذلك تظهر في الحلف . قوله ( كلن فاسق يقتلن ) ، قيل فاسق صفة لكل ، وفي يقتلن ضمير راجع الى معنى كل . ووقع في دواية مسلم من هذا الوجه « كلها فواسق » ، وفي رواية معمر التي في بدء الخلق « خمس فواسق » ، قال النووي : هو باضافة خمس لا بتوحيده ، وجوز ابن دقيق العيد الوجهين وأشار الى ترجيح الثاني فانه قال : رواية الاضافة تشير بالتخصيص فيها لغيرها في الحكم من طريق المفهوم ، ورواية التثنية تقتضي وصف الجنس بالنسق من جهة المعنى فيشعر بأن الحكم المرتب على ذلك وهو القتل معلل بما جعل وصفاً وهو النسق فيدخل فيه كل فاسق من الدواب ، ويؤيده رواية يونس التي في حديثه الباب . قال النووي وغيره : تسمية هذه الجنس فواسق تسمية صحيحة جارية على وفق اللغة ، فان أصل الفسق لغة الخروج ، ومنه فسقت الرطبة إذا خرجت عن قشرها ، وقوله تعالى ﴿ فسق عن أمره ﴾ أى خرج ، وسعى الرجل فاسقا لخروجه عن طاعة ربه فهو خروج مخصوص ، وزعم ابن الاصراري أنه لا يعرف في كلام الجاهلية ولا شعرهم فاسق ، يعنى بالمعنى الشرعى . وأما المعنى في وصف الدواب المذكورة بالنسق فقيل : لخروجها عن حكم غيرها من الحيوان في تحريم قتلها ، وقيل في حل أكله لقوله تعالى ﴿ أو فسقا أهل لغير الله به ﴾ وقوله ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لنسق ﴾ وقيل : لخروجها عن حكم غيرها بالإيذاء والإفساد وهدم الانتفاع ، ومن ثم اختلف أهل الفتوى : فمن قال بالأول الحق بالجنس كل ما جاز قتلها للحلال في الحرم وفي الحل ، ومن قال بالثاني الحق ما لا يؤكل إلا ما نهى عن قتلها وهذا قد يباحم الأول ، ومن قال بالثالث يخص الإلحاق بما يحصل منه الإفساد . ووقع في حديث أبي سعيد عند ابن ماجه : قيل له لم قيل الفأرة فويسقة ؟ فقال : لأن النبي ﷺ استيقظ لها وقد أخذت الفتيلة لتحرق بها البيت . فهذا يومى الى أن سبب تسمية الجنس بذلك ليكون فعلها يشبه فعل الفساق ، وهو يرحم القول الاخير . والله أعلم . قوله ( يقتلن في الحرم ) تقدم في رواية نافع بلفظ « ليس على المحرم في قتلن جناح » ، وعرف بذلك أن لا إثم في قتلها على المحرم ولا في الحرم ، ويؤخذ منه جواز ذلك للحلال ، وفي الحل من باب الأولى . وقد وقع ذكر الحل صريحا عند مسلم من طريق معمر عن الزهري عن عروة بلفظ « يقتلن في الحل والحرم » ، ويعرف حكم الحلال بكونه لم يعم به مانع وهو الاحرام فهو بالجواز أولى ، ثم انه ليس في نفي الجناح - وكذا المخرج في طريق سالم - دلالة على أوجعية الفعل على الترك ، لكن ورد في طريق زيد بن جبير عند مسلم بلفظ « أمر » ، وكذا في طريق معمر ، ولأبي عروانة من طريق ابن نمير عن هشام عن أبيه بلفظ « ليقتل المحرم » ، وظاهر الأمر الوجوب ، ويحتمل التنبه والاباحة ، وروى البراء من طريق أبي رافع قال « بينا رسول الله ﷺ في صلاته إذ ضرب شيئا ، فاذا هي عقر بقتلها ، وأمر بقتل العقر والحية والفأرة والحدأة المحرم ، لكن هذا الأمر ورد بعد الحظر لعموم نهى المحرم عن القتل فلا يكون للوجوب ولا للتنبه ، ويؤيد ذلك رواية اليك عن نافع بلفظ « أذن » أخرجه مسلم والنسائي عن قتبية عنه ، لكن لم يسق مسلم لفظه . وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود وغيره « خمس قتلن حلال البحر » . قوله ( الغراب ) زاد في رواية سعيد بن المسيب

عن عائشة عند مسلم « الأبقع » وهو الذى فى ظهره أو بطنه يباح ، وأخذ بهذا القيد بعض أصحاب الحديث كما حكاه ابن المنذر وغيره ، ثم وجدت ابن خزيمة قد صرح باختياره ، وهو قضية حمل المطلق على المقيد . وأجاب ابن بطال بأن هذه الزيادة لا تصح لأنها من رواية قتادة عن سعيد ، وهو مدلس وقد شذ بذلك ، وقال ابن عبد البر : لا تثبت هذه الزيادة . وقال ابن قدامة : الروايات المطلقة أصح . وفى جميع هذا التحليل نظر ، أما دعوى التدليس فردودة بأن شعبة لا يروى عن شيوخه المدلسين إلا ما هو مسموع لهم وهذا من رواية شعبة ، بل صرح النسائى فى روايته من طريق النضر بن شميل عن شعبة بسباع قتادة . وأما نفي الثبوت فردود بأخراج مسلم . وأما الترجيح فليس من شرط قبول الزيادة بل الزيادة مقبولة من الثقة الحافظ وهو كذلك هنا . نعم قال ابن قدامة : يلتحق بالأبقع ما شاركه فى الإيذاء وتحريم الأكل . وقد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذى يأكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع ويقال له الراغ ، وأفتوا بجواز أكله ، فبقى ما عداه من الغربان ملتحقاً بالأبقع . ومنها الغداف على الصحيح فى « الروضة » بخلاف تصحيح الرافعى ، وسعى ابن قدامة الغداف غراب البين ، والمعروف عند أهل اللغة أنه الأبقع ، قيل سعى غراب البين لأنه بان عن نوح لما أرسله من السفينة ليكشف خبر الأرض ، فلقى جيفة فوقع عليها ولم يرجع إلى نوح ، وكان أهل الجاهلية يتشاءمون به فكانوا إذا نعب مرتين قالوا : آذن بشر ، وإذا نعب ثلاثاً قالوا : آذن بحير ، فأبطل الإسلام ذلك ، وكان ابن عباس إذا سمع الغراب قال : اللهم لا طير إلا طيرك ولا خير إلا خيرك ولا إله غيرك . وقال صاحب الهداية : المراد بالغراب فى الحديث الغداف والأبقع لانهما يأكلان الجيف ، وأما غراب الزرع فلا . وكذا استثناء ابن قدامة ، وما أظن فيه خلافاً ، وعليه يعمل ما جاء فى حديث أبى سعيد عند أبى داود أن صح حيث قال فيه « ويرى الغراب ولا يقتله » . وروى ابن المنذر وغيره نحوه عن على وبجاءه ، قال ابن المنذر : أباح كل من يحفظ عنه العلم قتل الغراب فى الإحرام إلا ما جاء عن عطاء قال فى محرم كسر قرن غراب فقال : إن أدماء فعلية الجواز . وقال الخطابى : لم يتابع أحد عطاء على هذا انتهى . ويحتمل أن يكون مراده غراب الزرع . وعند المالكية اختلاف آخر فى الغراب والحداة هل يتقيد جواز قتلها بأن يبتدأ بالأذى ، وهل يختص ذلك بكبارها ؟ والمشهور عنهم - كما قال ابن شأس - لا فرق وفاقاً للجمهور . ومن أنواع الغربان الأدهم ، وهو الذى فى رجليه أو فى جناحيه أو بطنه يباح أو حرمة ، وله ذكر فى قصة حضر عبد المطلب لوزنم ، وحكمه حكم الأبقع . ومنها العمق وهو قدس الحامة على شكل الغراب ، قيل سعى بذلك لأنه يعق فراخه فيتركها بلا طعم ، وبهذا يظهر أنه نوع من الغربان ، والعرب يتشاءم به أيضاً . ووقع فى فتاوى قاضىخان الحنفى : من خرج لسفر فسمع صوت العمق فرجع كفر ، وحكمه حكم الأبقع على الصحيح ، وقيل حكم غراب الزرع . وقال أحمد : إن أكل الجيف وإلا فلا بأس به . قوله ( والحداة ) بكسر أوله وفتح ثانيه بعدها همزة بغير مد . وحكى صاحب « المحكم » المد فيه ندورا ، ووقع فى رواية الكشميهنى فى حديث عائشة « الحداة » بزيادة هاء بلفظ الواحدة وليست للتأنيث بل هى كالهاء فى القرعة ، وحكى الأزهري فيها « حدوة » بواو بدل الهمزة ، وسيأتى فى بدء الخلق من حديثها بلفظ « الحدايا » بضم أوله وتشديد التحتانية مقصور ، ومثله لمسلم فى رواية هشام بن عروة عن أبيه قال : قال قاسم ابن ثابت : الوجه فيه الهمزة ، وكأنه سهل ثم أدغم ، وقيل هى لفظة حجازية ، وغيرهم يقول « حدية » وقد تقدم ذكرها فى الكلام على الغراب . ومن خواص الحداة أنها تقف فى الطيران ، ويقال إنها لا تحتلظ إلا من جهة

اليمن ، وقد مضى لها ذكر في الصلاة في قصة صاحبة الوشاح . ( تنبيه ) : يلتبس بالحدأة الحدأة بفتح أوله : فأس له رأسان . قوله ( والعقرب ) هذا اللفظ الذكر والأنثى ، وقد يقال عقربة وعقرباء ، وليس منها العقربان بل هي دويبة طويلة كثيرة القوائم ، قال صاحب المحكم ، ويقال إن عينها في ظهرها وإنها لا تضر ميتا ولا ناعما حتى يتحرك . ويقال لدغته العقرب بالعين المعجمة ولسنته بالمهملتين . وقد تقدم اختلاف الرواة في ذكر الحية بدلها في حديث الباب ومن جمعهما ، والذي يظهر لي أنه عليه السلام نه بأحدهما على الأخرى عند الاختصار وبين حكمهما معا حيث جمع ، قال ابن المنذر : لا نعلمهم اختلفوا في جواز قتل العقرب . وقال نافع لما قيل له : فالحية ؟ قال : لا يختلف فيها . وفي رواية : ومن يشك فيها ؟ ونعقبه ابن عبد البر بما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق شعبة أنه سأل الحكم وحادا فقالا : لا يقتل المحرم الحية ولا العقرب . قال : ومن حجتكما أنهما من هوام الأرض فيلزم من أباح قتلها للحرم مثل ذلك في سائر الهوام ، وهذا اعتلال لا معنى له ، نعم عند المالكية خلاف في قتل صغير الحية والعقرب التي لا يتمكن من الأذى . قوله ( والفار ) بهمة ساكنة ويجوز فيها التسميل ، ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للحرم إلا ما حكى عن إبراهيم النخعي فانه قال : فيها جزاء إذا قتلها المحرم أخرجه ابن المنذر ، وقال : هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم . وروى البيهقي بأسناد صحيح عن حماد بن زيد قال لما ذكروا له هذا القول : ما كان بالكوفة أخش ردا للآثار من إبراهيم النخعي لقلة ما سمع منها ، ولا أحسن اتباعا لها من الشعبي لكثرة ما سمع . وقل ابن شأس عن المالكية خلافا في جواز قتل الصغير منها الذي لا يتمكن من الأذى . والفار أنواع : منها الجرذ بالجيم بوزن حر ، والخلد بضم المعجمة وسكون اللام ، وفأرة الابل ، وفأرة المسك ، وفأرة النبط ، وحكمها في تحريم الأكل وجواز القتل سواء ، وسيأتي في الأدب إطلاق الفويسقة عليها من حديث جابر ، وتقدم سبب تسميتها بذلك من حديث أبي سعيد . وقيل إنما سميت بذلك لأنها قطعت حبال سفينة نوح وإذ أعلم . قوله ( والسكب العقور ) السكب معروف والآث كلبه والجمع أكلب وكلاب وكليب بالفتح ، كأعبد وعباد وعبيد . وفي السكب بهيمية وسبجية كأنه مركب . وفيه منافع للحراسة والصيد كما سيأتي في بابه . وفيه من اقتفاء الأثر وشم الرائحة والحراسة وخفة النوم والتودد وقبول التعليم ما ليس لغيره . وقيل إن أول من اتخذ الحراسة نوح عليه السلام . وقد سبق البحث في نجاسته في كتاب الطهارة ، ويأتي في بدء الخلق جملة من خصاله . واختلف العلماء في المراد به هنا ، وهل لوصفه بكونه عقورا مفهوم أو لا ؟ فروى سعيد بن منصور بأسناد حسن عن أبي هريرة قال : السكب العقور الأسد . وعن سفيان عن زيد بن أسلم أنهم سألوه عن السكب العقور فقال : وأي كلب أعقر من الحية ؟ وقال زفر : المراد بالسكب العقور هنا الذئب خاصة . وقال مالك في الموطأ : كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأغافهم مثل الأسد والثور والفهد والذئب هو العقور . وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان ، وهو قول الجمهور . وقال أبو حنيفة : المراد بالسكب هنا السكب خاصة ، ولا يلتحق به في هذا الحكم سوى الذئب . واحتج أبو عبيد الجمهور بقوله عليه السلام اللهم سلط عليه كلبا من كلابك ، قتله الأسد ، وهو حديث حسن أخرجه الحاكم من طريق أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه ، واحتج بقوله تعالى ( وما علمت من الجوارح مكليين ) فاشتقها من اسم السكب ، فلهذا قيل لكل جارح عقور . واحتج الطحاوي للحنفية بأن العلماء انفقوا على تحريم قتل البازي والصقر وهما من سباع الطير فدل ذلك على اختصاص التحريم بالفراب والحدأة ، وكذلك يختص التحريم بالسكب وما شاركه في صفته وهو الذئب .

وتعقب برد الاتفاق ، فان مخالفهم أجازوا قتل كل ما عدا واقترس ، فيدخل فيه الصقر وغيره ، بل معظمهم قال : يلتحق بالخنس كل ما نهى عن أكله إلا ما نهى عن قتله . واختلف العلماء في غير العقور لما لم يؤسر باقتنائه ، فصرح بتحريم قتله القاضيان حسين والماوردي وغيرهما ، ووقع في « الأم » ، الشافعي الجواز ، واختلف كلام النووي فقال في البيع من « شرح المذهب » : لا خلاف بين أصحابنا في أنه محترم لا يجوز قتله ، وقال في التيسيم والنصب : إنه غير محترم ، وقال في الحج : يكره قتله كراهة تنزيه . وهذا اختلاف شديد ، وعلى كراهة قتله اقتصر الرافعي وتبعه في « الروضة » ، وزاد : أنها كراهة تنزيه والله أعلم . وذهب الجمهور كما تقدم إلى إلحاق غير الخنس بها في هذا الحكم ، إلا أنهم اختلفوا في المعنى فقيل : لكونها مؤذية فيجوز قتل كل مؤذ ، وهذا قضية مذهب مالك . وقيل : لكونها مما لا يؤكل ، فعلى هذا كل ما يجوز قتله لا فدية على المحرم فيه ، وهذا قضية مذهب الشافعي . وقد قسم هو وأصحابه الحيوان بالنسبة للحرم إلى ثلاثة أقسام : قسم يستحب للخنس وما في معناها مما يؤذى ، وقسم يجوز كسائر ما لا يؤكل منه وهو قهتان : ما يحصل منه نفع وضرر فيباح لما فيه من منفعة الاصطيد ولا يكره لما فيه من العدوان ، وقسم ليس فيه نفع ولا ضرر فيكره قتله ولا يحرم . والقسم الثالث ما أبيح أكله أو نهى عن قتله فلا يجوز فيه الجزاء إذا قتله المحرم . وخالف الحنفية فاقصروا على الخنس إلا أنهم ألحقوا بها الحية لثبوت الخبر ، والذئب لمشاركته السكب في السكبية ، وألحقوا بذلك من ابتدأ بالعدوان والأذى من غيرها ، وتعقب بظهور المعنى في الخنس وهو الأذى الطبيعي والعدوان المركب ، والمعنى إذا ظهر في المنصوص عليه تمدى الحكم إلى كل ما وجد فيه ذلك المعنى ، كما وافقوا عليه في مسائل الربا . قال ابن دقيق العيد : والتعدي بمعنى الأذى إلى كل مؤذ قوي بالاضافة إلى تصرف أهل القياس ، فإنه ظاهر من جهة الإيماء بالتعليل بالفسق وهو الخروج عن الحد ، وأما التعليل بحرمة الأكل ففيه إبطال لما دل عليه إيماء النص من التعليل بالفسق انتهى . وقال غيره : هو راجع إلى تفسير الفسق ، فنفسه بأنه الخروج عن بقية الحيوان بالأذى علل به ، ومن قال بجواز القتل وتحريم الأكل علل به ، وقال من علل بالأذى : أنواع الأذى مختلفة ، وكأنه نبه بالمقرب على ما يشاركها في الأذى بالبيع ونحوه من ذوات السموم كالحية والزئبر ، وبالفأرة على ما يشاركها في الأذى بالنقب والقرض كابن عرس ، وبالغراب والحدأة على ما يشاركها بالاختطاف كالصقر ، وبالسكب العقور على ما يشاركه في الأذى بالعدوان والعقر كالأسد والفهد ، وقال : من علل بتحريم الأكل وجواز القتل إنما اقتصر على الخنس لكثرة ملاستها للناس بحيث يتم أذاها ، والتخصيص بالغلبة لا مفهوم له . ( تكملة ) : نقل الرافعي عن الإمام أن هذه الفواسق لا ملك فيها لأحد ولا اختصاص ، ولا يجب ردها على صاحبها ، ولم يذكر مثل ذلك في غير الخنس بما يلتحق بها في المعنى ، فليتأمل . واستدل به على جواز قتل من لجأ إلى الحرم ممن وجب عليه القتل لأن إباحة قتل هذه الأشياء دليل بالفسق والقتال فاسق فيقتل بل هو أولى ، لأن فسق المذكورات طبيعي ، والمسكف إذا ارتكب الفسق هاتك حرمة نفسه فهو أولى بأقامة مقتضى الفسق عليه . وأشار ابن دقيق العيد إلى أنه بحث قابل للزواج ، وسيأتي بسط القول فيه في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . ( الحديث الثالث ) حديث ابن مسعود . قوله ( حدثني إبراهيم ) هو ابن يزيد النخعي ، والأسود هو النخعي خاله ، وعبد الله هو ابن مسعود . وقد اختلف على الأعشى في إسناد هذا الحديث كما سيأتي بيانه في بدء الحلق . قوله ( في غار بغي ) وقع عند الاسماعيلي من طريق ابن نمير عن حفص بن غياث أن ذلك كان ليلة عرفة ، وبذلك يتم

الاحتجاج به على مقصود الباب من جواز قتل الحية للحرم ، كادل قوله « بنى » على أن ذلك كان في الحرم ، وعرف بذلك الرد على من قال ليس في حديث عبد الله ما يدل على أنه أمر بقتل الحية في حال الإحرام ، لاحتمال أن يكون ذلك بعد طواف الافاضة ، وقد رواه مسلم وابن خزيمة واللفظ له عن أبي كريب عن حفص بن غياث مختصراً وانظروا ، إن النبي ﷺ أمر محرماً بقتل حية في الحرم بنى ، ووقع في رواية أبي الوقت عقب حديث الباب : قال أبو عبد الله وهو المصنف : إنما أردنا بهذا أن متى من الحرم ، وأنهم لم يروا بقتل الحية - يعنى فيه - بأساً . ووقع هذا الكلام عند أبي ذر في آخر الباب ، وعنه عقب حديث ابن مسعود . قوله ( رطبة ) أى لم يحف ريقه بها . قوله ( كما وقيت شرها ) بالنصب لأنه مفعول ثان ، وكذلك قوله « وقيت شرى » أى إن الله سلمها منكم كما سلمكم منها ، وهو من مجاز المقابلة . قال ابن المنذر : أجمع من يحفظ عنه من أهل العلم على أن للحرم قتل الحية ، وتعقب بما تقدم عن الحكم وحده وما عند المالكية من استثناء ما صغر منها بحيث لا يتمكن من الأذى . ( الحديث الرابع ) : قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس . قوله ( قال الوزغ فويسق ) اللام بمعنى عن ، والمعنى أنه سمى فويسقا ، وهو تغيير تخفيف مبالغة في الهم . قوله ( ولم اسمه أمر بقتله ) هو مقول عن عائشة والصغير النبي ﷺ ، وقضية تسميته إياه فويسقا أن يكون قتله مباحا ، وكونها لم تسمعه لا يدل على منع ذلك فقد سمعه غيرها كما سيأتى في بدء الخلق عن سعد بن أبي وقاص وغيره ، وقتل ابن عبد البر الاتفاق على جواز قتله في الحل والحرم ، لكن قتل ابن عبد الحكم وغيره عن مالك : لا يقتل الحرم الوزغ ، زاد ابن القاسم : وإن قتله يتصدق ، لأنه ليس من الخس المأمور بقتلها . وروى ابن أبي شيبة أن عطاء سئل عن قتل الوزغ في الحرم فقال : إذا ذاك فلا بأس بقتله . وهذا يضمهم توقف قتله على أذاه

## ٨ - باب لا يُمضدُ شجرُ الحرم

وقال ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ « لا يُمضدُ شوكه »

١٨٣٢ - **حَرْشُ فَتَيَّةٍ** حدثنا الليث عن سعيد بن أبي سعيد القبري عن أبي شريح الصدوي أنه قال لعمر بن سعيد وهو يبعث البعوث إلى مكة « ائذن لي أيتها الأمير أحدثك قولاً قام به رسول الله ﷺ فنسب من يوم الفتح ، فسمعتُه أذنأى ووعاد قلبى وأبصرته عينأى حين تكلم به ، إنه حيد الله وأثنى عليه ثم قال : إن مكة حرمة الله ولم يحرمها الناس ، فلا يجزى لاسرى يؤمن بالله واليوم الآخر أن يفسك بها دماً ، ولا يمضد بها شجرة . فان أحد ترخص لقتال رسول الله ﷺ فقولوا له : إن الله أذن لرسوله ﷺ ولم يأذن لكم ، وإنما أذن لي سنة من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس ، وليلعن الشاهد الغائب . فقيل لأبي شريح : ما قال لك حمزة ؟ قال : أنا أعلم بذلك منك يا أبا شريح ، إن الحرم لا يعيذ عاصياً ، ولا فاراً بدم ، ولا فاراً بجزية » ثم بة : بلة

**قوله** (باب لا يعضد شجر الحرم) يضم أوله وفتح الصاد المعجمة أى لا يقطع . **قوله** (وقال ابن عباس عن النبي ﷺ لا يعضد شوك) سيأتي موصولا بعد باب ويأتي البحث فيه هناك . **قوله** (عن سعيد) في رواية عبد الله بن يوسف عن الثيث حدثني سعيد كما تقدم في العلم . **قوله** (عن أبي شريح العدوي) كذا وقع هنا ، وفيه نظر لأنه خزاعي من بني كعب بن ربيعة بن لحي بطن من خزاعة ، ولهذا يقال له السكبي أيضا ، وليس هو من بني عدى ، لا عدى قريش ولا عدى مضر ، فلعله كان حليفا لبني عدى بن كعب من قريش ، وقيل في خزاعة بطن يقال لم بنو عدى ، وقد وقع في رواية ابن أبي ذئب عن سعيد وسمعت أبا شريح ، أخرجه أحمد ، واختلف في اسمه فالمشهور أنه خويلد بن عمرو وقيل ابن صخر وقيل هاني بن عمرو وقيل عبد الرحمن وقيل كعب وقيل عمرو بن خويلد وقيل مطر ، أسلم قبل الفتح ، وحمل بعض أولية قومه ، وسكن المدينة ومات بها سنة ثمان وستين ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديثين آخرين . **قوله** (لعمر بن سعيد) أى ابن أبي العاص بن سعيد بن العاص بن أمية المعروف بالاشدق ، وقد تقدم ذلك مع شرح بعض الحديث في باب تبليخ العلم ، من كتاب العلم . ووقع عند أحد من طريق ابن إسحق عن سعيد المقبري زيادة في أوله توضح المقصود وهي لما بعث عمرو بن سعيد إلى مكة بعث لغزو ابن الزبير أنما أبو شريح فكلمه وأخبره بما سمع من رسول الله ﷺ ، ثم خرج إلى نادى قومه فجلس فيه ، فقام إليه فجلست معه فحدث قومه قال : قلت له يا هذا إنا كنا مع رسول الله ﷺ حين افتتح مكة ، فلما كان الغد من يوم الفتح علت خزاعة على رجل من هذيل فقتلوه وهو مشرك ، فقام فينا رسول الله ﷺ خطيبا ، فذكر الحديث . وأخرج أحمد أيضا من طريق الزهري عن مسلم بن يزيد الليثي عن أبي شريح الخزاعي أنه سمعه يقول «اذن لنا رسول الله ﷺ يوم الفتح في قتال بني بكر حتى أصبنا منهم ثأرا وهو بمكة ، ثم أمر رسول الله ﷺ بوضع السيف ، فلقى الغد رط منا رجلا من هذيل في الحرم يريد رسول الله ﷺ وقد كان وترهم في الجاهلية وكانوا يطلبونه فقتلوه ، فلما بلغ ذلك رسول الله ﷺ غضب غضبا شديدا ما رأيت غضبا غضبا أشد منه ، فلما صلى قام فألقى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد فإن الله حرم مكة ، انتهى . وقد ذكر أبو هريرة في حديثه هذه القصة مختصرة وتقدم الكلام عليها في باب كتابة العلم ، من كتاب العلم ، وذكرنا أن عمرو بن سعيد كان أميراً على المدينة من قبل يزيد بن معاوية وأنه جهز إلى مكة جيشا لغزو عبد الله بن الزبير بمكة ، وقد ذكر الطبري القصة عن مشايخه فقالوا : كان قدوم عمرو بن سعيد واليا على المدينة من قبل يزيد بن معاوية في ذي القعدة سنة ستين ، وقيل قدمها في رمضان منها وهي السنة التي ولي فيها يزيد الخلافة ، فامتنع ابن الزبير من بيعته وأقام بمكة ، فجهز إليه عمرو بن سعيد جيشا وأمر عليهم عمرو بن الزبير وكان معاديا لآخيه عبد الله ، وكان عمرو بن سعيد قد ولاء شرطته ثم أرسله إلى قتال أخيه ، فجاء مروان إلى عمرو بن سعيد فنهأ فامتنع ، وجاء أبو شريح فذكر القصة ، فلما نزل الجيش ذا طوى خرج إليهم جماعة من أهل مكة فمزموهم وأسر عمرو بن الزبير فسجنه أخوه بسجن عارم ، وكان عمرو بن الزبير قد ضرب جماعة من أهل المدينة عن اتهم بالميل إلى أخيه فأقادم عبد الله منه حتى مات عمرو من ذلك الضرب . (تنبيه) : وقع في السيرة لابن إسحق ومناذى الراقدى أن المراجعة المذكورة وقعت بين أبي شريح وبين عمرو بن الزبير ، فإن كان محفوفاً احتمل أن يكون أبو شريح راجع الباحث والمبعوث . والله أعلم . **قوله** (وهو يبعث البعوث) هي جمع بعث بمعنى مبعوث وهو من تسمية المفعول بالمصدر والمراد به الجيش المجهز للقتال . **قوله** (الذين)

أصله أثبتن بهزتين قلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . **قوله** (أيها الأمير) الأصل فيه يا أيها الأمير لخفض حرف النداء ، ويستفاد منه حسن اللطف في مخاطبة السلطان ليكون أدعى لقبولهم النصيحة وأن السلطان لا يخاطب إلا بعد استئذانه ولا سيما إذا كان في أمر يعترض به عليه ، فترك ذلك والغلظة له قد يكون سببا لاثابة نفسه ومماندة من يخاطبه ، وسيأتى في الحدود قول والد العسيف «واثنى لى» . **قوله** (قام به) صفة للقول ، والمقول هو حمد الله تعالى الخ . وقوله «الفد» بالنصب أى ثانى يوم الفتح وقد تقدم بيانه . **قوله** (سمعت أذناى الخ) فيه إشارة الى بيان حفظه له من جميع الوجوه ، فقوله «سمعت» أى حملته عنده بنيران واسطة ، وذكر الأذنين للتأكيد ، وقوله «ووعاء قلبى» تحقيق لفهمه وتلبته ، وقوله «وأبصرته عيناى» زيادة في تحقيق ذلك وأن سماعه منه ليس اعتيادا على الصوت فقط بل مع المشاهدة ، وقوله «حين تكلم به» أى بالقول المذكور ، ويؤخذ من قوله «ووعاء قلبى» أن العقل على القلب . **قوله** (انه حمد الله) هو بيان لقوله تكلم ، ويؤخذ منه استحباب الثناء بين يدى تعليم العلم وتبيين الاحكام والخطبة في الامور المهمة . وقد تقدم من رواية ابن إسحق أنه قال فيها «أما بعد» . **قوله** (ان الله حرم مكة) أى حكم بتحريمها وقضاء ، وظاهره أن حكم الله تعالى في مكة أن لا يقاتل أهلها ويؤمن من استجار بها ولا يتعرض له ، وهو أحد أقوال المفسرين في قوله تعالى (ومن دخله كان آمنا) وقوله (أو لم يروا أنا جعلنا حرما آمنا) ، وسيأتى بعد باب في حديث ابن عباس بلفظ «هذا بلد حرمه الله يوم خلق السماوات والارض» ، ولا معارضة بين هذا وبين قوله الآتى في الجهاد وغيره من حديث أنس «ان إبراهيم حرم مكة» لان المعنى أن إبراهيم حرم مكة بأمر الله تعالى لا باجتهاده ، أو أن الله قضى يوم خلق السماوات والارض أن إبراهيم سيحرم مكة ، أو المعنى أن إبراهيم أول من أظهر تحريمها بين الناس ، وكانت قبل ذلك عند الله حراما ، أو أول من أظهره بعد الطوفان ، وقال القرطبي : معناه أن الله حرم مكة ابتداء من غير سبب ينسب لاحد ولا لاحد فيه مدخل ، قال : ولاجل هذا أكد المعنى بقوله «ولم يحرمها الناس» والمراد بقوله «ولم يحرمها الناس» أن تحريمها ثابت بالشرع لا مدخل للعقل فيه ، أو المراد أنها من محرمات الله فيجب امتثال ذلك ، وليس من محرمات الناس يعنى في الجاهلية كما حرموا أشياء من عند أنفسهم فلا يسوغ الاجتهاد في تركه . وقيل معناه أن حرمتها مستمرة من أول الخلق ، وليس مما اختصت به شريعة النبي ﷺ . **قوله** (فلا يحل الخ) فيه تنبيه على الامتثال لأن من آمن بالله لزمته طاعته ، ومن آمن باليوم الآخر لزمه امتثال ما أمر به واجتناب ما نهى عنه خوف الحساب عليه ، وقد تعلق به من قال : إن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة ، والصحيح عند الأكثر خلافه ، وجوابهم بأن المؤمن هو الذى يتقاد للاحكام وينزجر عن المحرمات لجمال الكلام معه ، وليس فيه نفي ذلك عن غيره . وقال ابن دقيق العيد : الذى أراه أنه من خطاب التهييج ، نحو قوله تعالى (وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين) فالمعنى أن استحلال هذا المنهى عنه لا يليق بمن يؤمن بالله واليوم الآخر بل ينافيه ، فهذا هو المقتضى لذكر هذا الوصف ، ولو قيل لا يحل لاحد مطلقا لم يحصل منه هذا الغرض وإن أفاد التحريم . **قوله** (أن يسفك بها دما) تقدم ضبطه في العلم ، واستدل به على تحريم القتل والقتال بمكة ، وسيأتى البحث فيه بعد باب في الكلام على حديث ابن عباس . **قوله** (ولا يعضد بها شجرة) أى لا يقطع ، قال ابن الجوزى : أصحاب الحديث يقولون «يعضد» بضم الصاد ، وقال لنا ابن الخشاب هو بكسرهما ، والمعضد بكسر أوله الآلة التى يقطع بها ، قال الخليل : المعضد الممتن من السيف في قطع الشجر ، وقال

الطبرى : أصله من عضد الرجل إذا أصابه بسوء في عضده ، ووقع في رواية لعمر بن شبة بلفظ « لا يعضد » ، بالحاء المعجمة بدل العين المهملة ، وهو راجع الى معناه فإن أصل الخضد الكسر ويستعمل في القطع ، قال القرطبي : خص الفقهاء الشجر المنهى عن قطعه بما ينبت الله تعالى من غير صنع آدمى ، فأما ما نبت بمعالجة آدمى فاختلف فيه والجمهور على الجواز ، وقال الشافعى : فى الجميع الجزاء ، ورجحه ابن قدامة . واختلفوا فى جزاء ما قطع من النوع الأول فقال مالك : لا جزاء فيه بل يأثم ، وقال عطاء : يستغفر ، وقال أبو حنيفة : يؤخذ بقيمة هدى . وقال الشافعى : فى العظيمة بقرة وفيها دونها شاة . واحتج الطبرى بالقياس على جزاء الصيد ، وتعبه ابن القصار بأنه كان يلزمه أن يحمل الجزاء على المحرم إذا قطع شيئاً من شجر الحل ولا قاتل به . وقال ابن العرى : انفقوا على تحريم قطع شجر الحرم ، إلا أن الشافعى أجاز قطع السواك من فروع الشجرة ، كذا نقله أبو ثور عنه ، وأجاز أيضاً أخذ الورق والثر إذا كان لا يضرها ولا يهلكها وبهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما ، وأجازوا قطع الشوك لكونه يؤذى بطبعه فأشبهه الفواسق ، ومنعه الجمهور كما سيأتى فى حديث ابن عباس بعد باب بلفظ « ولا يعضد شوكه » ، وصححه المتولى من الشافعية ، وأجابوا بأن القياس المذكور فى مقابلة النص . فلا يعتبر به ، حتى ولو لم يرد النص على تحريم الشوك لكان فى تحريم قطع الشجر دليل على تحريم قطع الشوك لأن غالب شجر الحرم كذلك ، ولقيام الفارق أيضاً فإن الفواسق المذكورة تقصد بالأذى بخلاف الشجر ، قال ابن قدامة : ولا بأس بالاتفافع بما أنكر من الأغصان واقطع من الشجر بغير صنع آدمى ولا بما يسقط من الورق نص عليه أحد ولا نعلم فيه خلافاً . قوله ( فإن أحد ) هو فاعل بفعل مضر يفسره ما بعده ، وقوله « ترخص » مشتق من الرخصة ، وفى رواية ابن أبى ذئب عند أحمد « فإن ترخص مترخص فقال : أحلت رسول الله ﷺ ، فإن الله أحلها لى ولم يحلها للناس ، وفى مرسل عطاء بن يزيد عند مسدد بن منصور « فلا يستن فى أحد فيقول قتل فيها رسول الله ﷺ » . قوله ( وإنما اذن لى ) بفتح أوله وانعاعل الله ، ويروى بضمه على البناء للمفعول . قوله ( ساعة من نهار ) تقدم فى العلم أن مقدارها ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر ، ولفظ الحديث عند أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « لما فتحت مكة قال : كفوا السلاح ، إلا خزاعة عن بنى بكر . فاذن لهم حتى صلى العصر ، ثم قال : كفوا السلاح ، فلقى رجل من خزاعة رجلاً من بنى بكر من غد بالمزدلفة فقتله ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقام خطيباً فقال ، ورايته مسنداً ظهره الى الكعبة ، فذكر الحديث . ويستفاد منه أن قتل من أذن النبي ﷺ فى قتله - كإن خطئ - وقع فى الوقت الذى أبيح للنبي ﷺ فيه القتال ، خلافاً لمن حمل قوله « ساعة من النهار » على ظاهره فاحتاج الى الجواب عن قصة ابن خطئ . قوله ( وقد عادت حرمتها ) أى الحكم الذى فى مقابلة لإباحة القتال المستفادة من لفظ الإذن . وقوله ( اليوم ) المراد به الزمن الحاضر ، وقد بين غايته فى رواية ابن أبى ذئب المذكورة بقوله « ثم هى حرام الى يوم القيامة » . وكذا فى حديث ابن عباس الآتى بعد باب بقوله « فهى حرام بحرمة الله الى يوم القيامة » . قوله ( فليبلغ الشاهد الغائب ) قال ابن جرير : فيه دليل على جواز قبول خبر الواحد . لأنه معلوم أن كل من شهد الخطبة قد لزمه الإبلاغ ، وأنه لم يأمرهم بإبلاغ الغائب عنهم إلا وهو لازم له فرض العمل بما أبلغه كالذى لزم السامع سواء ، وإلا لم يكن للأمر بالتبليغ فائدة . قوله ( فضيل لآبى شريح ) لم أعرف اسم القائل ، وظاهر رواية ابن إسحق أنه بعض قومه من خزاعة . قوله ( لا يعيد ) بالذال المعجمة أى لا يحير ولا يصم . قوله ( ولا فاراً ) بالفاء وتثنية الراء أى هارباً ، والمراد



من وجب عليه حد القتل قهرب الى مكة مستجيها بالحرم ، وهي مسألة خلاف بين العلماء ، وأقرب عمرو بن سعيد في سياقه الحكم ساق الدليل وفي تخصيصه العموم بلا مستند . قوله ( بخربة ) تقدم تفسيره في العلم ، وأشار ابن العربي الى ضبطه بكسر أوله وبالزاي بدل الراء والتحتانية بدل الموحدة جملة من الخزي ، والمعنى صحيح لكن لا تساعد عليه الرواية . وأغرب الكرماني لما حكى هذا الوجه فأبدل الحاء المعجمة جيم جملة من الجزية ، وذكر الجزية وكذا الدم بعد ذكر العصيان من الخاص بعد العام . قوله ( خربة بلية ) هو تفسير من الراوى ، والظاهر أنه المصنف ، فقد وقع في المغازي في آخره « قال أبو عبد الله : الخربة البلية » ، وسبق في العلم في آخره « يعنى السرقة » ، وهو أحد ما قيل في تأويلها ، وأصلها سرقة الابل ثم استعملت في كل سرقة . وعن الخليل : الخربة الفساد في الابل ، وقيل العيب ، وقيل بضم أوله العودة وقيل الفساد ، وبفتحها الفعلة الواحدة من الخرابة وهي السرقة . وقد وهم من عد كلام عمرو بن سعيد هذا حديثا واحتج بما تضمنه كلامه ، قال ابن حزم : لأكرامه لطيم الشيطان يكون أعلم من صاحب رسول الله ﷺ . وأغرب ابن بطلال فزعم أن سكوت أبي شريح عن جواب عمرو بن سعيد دال على أنه رجع اليه في التفصيل المذكور ، ويكر عليه ما وقع في رواية أحمد أنه قال في آخره : قال أبو شريح فقلت لعمرو قد كنت شاهدا وكنت غائبا وقد أمرنا أن يبلغ شاهدنا غائبا ، وقد بلغتك . فهذا يشعر بأنه لم يوافقه ، وإنما ترك مشافقته لمجزئه عنه لما كان فيه من قوة الشوك . وقال ابن بطلال أيضا : ليس قول عمرو جوابا لابي شريح ، لأنه لم يختلف معه في أن من أصاب حدا في غير الحرم ثم لجأ اليه أنه يجوز إقامة الحد عليه في الحرم ، فإن أبا شريح أنكر بعث عمرو الجيش الى مكة ونصب الحرب عليها فأحسن في استدلاله بالحديث ، وساد عمرو عن جوابه وأجابته عن غير سؤاله . وتعميق الطيبي بأنه لم يجد في جوابه ، وإنما أجاب بما يقتضى القول بالموجب كأنه قال له : صح سماحك وحفظك ، لكن المعنى المراد من الحديث الذى ذكرته خلاف ما فهمته منه ، فإن ذلك الترخص كان بسبب الفتح وليس بسبب قتل من استحق القتل خارج الحرم ثم استجار بالحرم ، والذي أنا فيه من القليل الثانى . قلت : لكنها دعوى من عمرو بغير دليل ، لأن ابن الزبير لم يجب عليه حد فقام بالحرم فرادا منه حتى يصح جواب عمرو ، نعم كان عمرو يرى وجوب طاعة يزيد الذى استنابه ، وكان يزيد أمر ابن الزبير أن يبايع له بالخلافة ويحضر اليه في جامعة يعنى مظلولا فامتنع ابن الزبير وعاد بالحرم فكان يقال له بذلك عائد الله ، وكان عمرو يعتقد أنه عاصر بامتناعه من امتثال أمر يزيد ولهذا صدر كلامه بقوله « ان الحرم لا يعيد عاصيا » ، ثم ذكر بقية ما ذكر استطرادا ، فهذه شبهة عمرو وهي واهية . وهذه المسألة التى وقع فيها الاختلاف بين أبي شريح وعمرو فيها اختلاف بين العلماء أيضا كما سيأتى بعد باب في الكلام على حديث ابن عباس . وفي حديث أبي شريح من الفوائد غير ما تقدم جواز إخبار المرء عن نفسه بما يقتضى فقهه وضبطه لما سمعه ونحو ذلك ، وإنكار العالم على الحاكم ما ينفره من أمر الدين والموعظة بلطف وتدرج ، والاقصاى فى الإنكار على اللسان اذا لم يستطع باليد ، ووقوع التأكيد فى الكلام البلغ ، وجواز المجادلة فى الأمور الدينية ، وجواز النسخ ، وأن مسائل الاجتهاد لا يكون فيها مجتهد حجة على مجتهد . وفيه الخروج عن عهدة التبليغ والصبر على المسكارة لمن لا يستطيع بدلا من ذلك ، وتمسك به من قال : ان مكة فتحت عنوة . قال النووي : تأول من قال فتحت صلحا بأن القتال كان جائزا له لو فعله لكن لم يحتج اليه ، وتعقب بأنه خلاف الواقع ، وسيأتى البحث فيه فى المغازي . وقد تقدمت تسمية القاتل والمقتول فى قصة أبي شريح فى الكلام على

## ٩ - باب لا يُنْفَرُ صَيْدُ الْحَرَمِ

١٨٣٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ ، فَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي ، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ ، لَا يُخْتَلَى خِلَاؤها ، وَلَا يُصَيَّدُ شَجَرُهَا ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا ، وَلَا تُنْتَظَرُ لِمَتَطَّهَا إِلَّا لِمُعَرَّفٍ . وَقَالَ الْعَبَّاسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخِرَ لِصَاعَتِنَا وَقُبُورِنَا . فَقَالَ : إِلَّا الْإِذْخِرَ »

وعن خالدٍ عن عكرمة قال : هل تدري ما « لا يُنْفَرُ صَيْدُهَا » ؟ هو أن يُنَحِّيَهُ مِنَ الظِّلِّ يَنْزِلُ مَكَانَهُ **قوله** ( باب لا ينفر صيد الحرم ) بضم أوله وتشديد الفاء المفتوحة ، قيل هو كناية عن الاصطياد ، وقيل هو على ظاهره كما سيأتي ، قال النووي : يحرم التنفير - وهو الإزعاج - عن موضعه ، فإن نقره عصي سواء تلف أو لا ، فإن تلف في تفارقه قبل سكونه ضمن وإلا فلا . قال العلماء : يستفاد من النهي عن التنفير تحريم الإتلاف بالأولى . **قوله** ( حدثنا عبد الوهاب ) هو الثقي ، وخالد هو الخذاء . **قوله** ( أن الله حرم مكة فلم تحل لأحد بعدى ) في رواية الكشميني : فلا تحل ، وهو أليق بقصد الأمر الآتي ، وقد ذكره في الباب الذي بعده بلفظ : وإن لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ، وهو عند المصنف في أوائل البيع من طريق خالد الحلجاني عن خالد الخذاء بلفظ : فلم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدى ، ومثله لأحمد من طريق وهيب عن خالد ، قال ابن بطلال : المراد بقوله : ولا تحل لأحد بعدى ، الإخبار عن الحكم في ذلك لا الإخبار بما سيقع لوقوع خلاف ذلك في الشاهد كما وقع من الحجاج وغيره انتهى . وعصمه أنه خبر بمعنى النهي ، بخلاف قوله : فلم تحل لأحد قبلي ، فإنه خبر محض ، أو معنى قوله : ولا تحل لأحد بعدى ، أي لا يحلها الله بعدى ، لأن النسخ ينقطع بعده لكونه غاتم النبيين . **قوله** ( وعن خالد ) هو بالإسناد المذکور ، وسيأتي في أوائل البيوع بأوضح مما هنا . **قوله** ( هل تدري ما لا ينفر صيدها الخ ) قيل نه عكرمة بذلك على المنع من الإتلاف وسائر أنواع الأذى تنبها بالأدنى على الأعلى ، وقد خالف عكرمة عطاء ومجاهد فقالا : لا بأس بطرده ما لم يفض إلى قتله ، أخرجه ابن أبي شيبة . وروى ابن أبي شيبة أيضا من طريق الحكم عن شيخ من أهل مكة أن حاماً كان على البيت فذوق على يد عمر ، فأشار عمر بيده فطار فوقع على بعض بيوت مكة ، فجاءت حية فأكلته ، لحكم عمر على نفسه بشاة . وروى من طريق أخرى عن عثمان نحوه

## ١٠ - باب لا يحل القتال بمكة

وقال أبو شريح رضى الله عنه عن النبي ﷺ : لا يَسْفِكُ بِهَا دَمًا

١٨٣٤ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ افْتَتَحَ مَكَّةَ : لَا هِجْرَةَ ، وَلَسِكِنْ جِهَادٌ وَبَنَةٌ ، وَإِذَا اسْتَفْرِغْتُمْ فَأَتَرُوا ،

فَإِنَّ هَذَا بَلَدٌ حَرَّمَ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ، وَهُوَ حَرَامٌ بِجُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ، فَهُوَ حَرَامٌ بِجُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، لَا يُعْصَدُ شَوْكُهُ ، وَلَا يُفْرَغُ صَيْدُهُ ، وَلَا يَنْقَطُ لِقَطْعَتِهِ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا ، وَلَا يُغْتَنَى خِلَافُهَا . قَالَ الْعَبَّاسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخِرَ ، فَأَنَّهُ لَقَيْنَاهُمْ وَلِيبُونَهُمْ . قَالَ : قَالَ إِلَّا الْإِذْخِرَ .

قوله ( باب لا يحل القتال بمكة ) هكذا ترجم بلفظ القتال ، وهو الواقع في حديث الباب ، ووقع عند مسلم في رواية كذلك ، وفي أخرى بلفظ القتل ، بدل القتال ، وللعلماء في كل منهما اختلاف سنذكره . قوله ( وقال أبو شريح الخ ) تقدم موصولا قبل باب ، ووجه الاستدلال به بتحريم القتال من جهة أن القتال يفضي إلى القتل ، فقد ورد تحريم سفك الدم بها بلفظ النكرة في سياق النفي فيعم . قوله ( عن مجاهد عن طاوس ) كذا رواه منصور موصولا ، وخالفه الأعمش فرواه عن مجاهد عن النبي ﷺ مرسلًا أخرجه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عنه ، وأخرجه أيضا عن سفيان عن داود بن شاذان عن مجاهد مرسلًا ، ومنصور ثقة حافظ فالحكم لوصله . قوله ( يوم افتتح مكة ) هو ظرف للقول المذكور . قوله ( لا هجرة ) أي بعد الفتح ، وأفصح بذلك في رواية علي بن المديني عن جرير في كتاب الجهاد . قوله ( ولكن جهاد ونية ) المعنى أن وجوب الهجرة من مكة انقطع بفتحها إذ صارت دار إسلام ، ولكن بقي وجوب الجهاد على حاله عند الاحتياج إليه ، وفسره بقوله ، فإذا استغفرتم فأنفروا ، أي إذا دعيتم إلى الفرو فأجيئوا ، قال الطبري : قوله ( ولكن جهاد ، عطف على مدخول لا هجرة ، أي الهجرة إما فرارا من الكفار وإما إلى الجهاد وإما إلى نحو طلب العلم ، وقد انقطعت الأولى فاغتنموا الأخيرة ، وتضمن الحديث بشارة من النبي ﷺ بأن مكة تستمر دار إسلام ، وسيأتي البحث في ذلك مستوفى في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى . قوله ( فإن هذا بلد حرم ) الفاء جواب شرط محذوف تقديره إذا علمت ذلك فاعلموا أن هذا بلد حرام ، وكان وجه المناسبة أنه لما كان نصب القتال عليه حراما كان التنفير يقع منه لا إليه ، ولما روى مسلم هذا الحديث عن إسحق عن جرير فصل الكلام الأول من الثاني بقوله ، وقال يوم الفتح إن الله حرم الخ ، فجعله حديثا آخر مستقلا ، وهو مقتضى صنيع من اقتصر على الكلام الأول كعمل بن المديني عن جرير كما سيأتي في الجهاد . قوله ( حرمة الله ) سبق مشروحا في حديث أبي شريح ، ووقع في رواية غير الكشميني « حرم الله ، بحذف الهاء . قوله ( وهو حرام بحرمة الله ) أي بتحريمه ، وقيل الحرمة الحق أي حرام بالحق المانع من تحليله ، واستدل به على تحريم القتل والقتال بالحرم ، فأما القتل فنقل بعضهم الاتفاق على جواز إقامة حد القتل فيها على من أوقفه فيها ، وخص الخلاف بمن قتل في الحل ثم لجأ إلى الحرم ، ومن نقل الإجماع على ذلك ابن الجوزي ، واحتج بعضهم بقتل ابن خطل بها ، ولا حجة فيه لأن ذلك كان في الوقت الذي أحلت فيه للنبي ﷺ كما تقدم ، وزعم ابن حزم أن مقتضى قول ابن عمر وابن عباس وغيرهما لا يجوز القتل فيها مطلقا ، ونقل التفصيل عن مجاهد وعطاء . وقال أبو حنيفة : لا يقتل في الحرم حتى يخرج إلى الحل باختياره ، لكن لا يجالس ولا يكلم ، ويوعظ ويذكر حتى يخرج . وقال أبو يوسف : يخرج مضطرا إلى الحل ، وفعله ابن الزبير ، وروى ابن أبي شيبة من طريق طاوس عن ابن عباس « من أصاب حدا ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبيع ، وعن مالك والشافعي : يجوز إقامة الحد مطلقا فيها ، لأن العاصي هناك حرمة نفسه فأبطل

ما جعل الله له من الأمن ، وأما القتال فقال الماوردي : من خصائص مكة أن لا يحارب أهلها ، فلو بغوا على أهل العدل فإن أمكن ردمه بغير قتال لم يجر ، وإن لم يمكن إلا بالقتال فقال الجمهور يقاتلون لأن قتال البغاة من حقوق الله تعالى فلا يجوز إصاعتها . وقال آخرون : لا يجوز قتالهم بل يضيق عليهم إلى أن يرجعوا إلى الطاعة ، قال النووي : والأول نص عليه الشافعي ، وأجلب أحبابه عن الحديث بحمله على تحريم نصب القتال بما يعم أذاه كالمجنين ، بخلاف ما لو تحصن الكفار في بلد فانه يجوز قتالهم على كل وجه . وهن الشافعي قول آخر بالتحريم اختاره القفال وجزم به في شرح التلخيص ، وقال به جماعة من علماء الشافعية والمالكية ، قال الطبري : من أتى حدا في الحل واستجار بالحرم فللإمام الجأزه إلى الخروج منه ، وليس للإمام أن ينصب عليه الحرب بل يحاصره ويضيق عليه حتى يذعن للطاعة ، لقوله عليه السلام : « وإنما أحلت لي ساعة من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس » ، فلم أنها لا تحمل لأحد بعده بالمعنى الذي حلت له به وهو عاربة أهلها والقتل فيها . ومال ابن العربي إلى هذا ، وقال ابن المنير : قد أكد النبي التحريم بقوله « حرمة الله » ثم قال « فهو حرام بحرمة الله » ثم قال « ولم تحمل لي إلا ساعة من نهار » وكان إذا أراد التأكيد ذكر الشيء ثلاثا ، قال فهذا نص لا يحتمل التأويل . وقال القرطبي : ظاهر الحديث يقتضي تخصيصه عليه السلام بالقتال لاعتدائه عما أيسح له من ذلك مع أن أهل مكة كانوا اذ ذاك مستحقين للقتال والقتل لصدمهم عن المسجد الحرام وإخراجهم أهله منه وكفرهم ، وهذا الذي فهمه أبو شريح كما تقدم ، وقال به غير واحد من أهل العلم . وقال ابن دقيق العيد : يتأكد القول بالتحريم بأن الحديث دال على أن المأذون للنبي عليه السلام فيه لم يؤذن لغيره فيه ، والذي وقع له إنما هو مطلق القتال لا القتال الخاص بما يعم كلنجنين فكيف يسوغ التأويل المذكور ؟ وأيضا فسياق الحديث يدل على أن التحريم لإظهار حرمة البقعة بتحريم سفك الدماء فيها ، وذلك لا يختص بما يستأصل ، واستدل به على اشتراط الإحرام على من دخل الحرم ، قال القرطبي : معنى قوله حرمة الله أي يحرم على غير المحرم دخوله حتى يحرم ، ويجرى هذا مجرى قوله تعالى ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ أي وطؤهن ، و ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ أي أكلها ، فصرف الاستعمال يدل على تعيين المخدوف ، قال : وقد دل على صحة هذا المعنى اعتدائه عن دخوله مكة غير محرم مقارنا بقوله « لم تحمل لي إلا ساعة من نهار » الحديث . قال : وبهذا أخذ مالك والشافعي في أحد قوليهما ومن تبعهما في ذلك فقالوا : لا يجوز لأحد أن يدخل مكة إلا محرما ، إلا إذا كان ممن يكثر التكرار . قلت : وسيأتي بسط القول في ذلك بعد سبعة أبواب . قوله ( وأنه لا يحل القتال ) الهاء في « انه » ضمير الشأن ، ووقع في رواية الكشميني « لم يحل » بلفظ لم بدل لا وهي أشبه لقوله قبلي . قوله ( لا يعضد شوكة ) تقدم البحث فيه في حديث أبي شريح . قوله ( ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها ) سياق البحث فيه في كتاب اللقطة إن شاء الله تعالى . قوله ( ولا يختل خلاها ) بالهاء المعجمة ، والحلا مقصور ، وذكر ابن التين أنه وقع في رواية القابسي بالمد وهو الرطب من الثبات واختلاؤه قطعه واحتشاشه ، واستدل به على تحريم رعيه لكونه أشد من الاحتشاش ، وبه قال مالك والكوفيون واختاره الطبري . وقال الشافعي : لا بأس بالرعي لمصلحة البهائم وهو عمل الناس ، بخلاف الاحتشاش فانه المنهى عنه فلا يتعدى ذلك إلى غيره . وفي تخصيص التحريم بالرطب إشارة إلى جواز رعي اليابس واختلاؤه ، وهو أصح الوجهين للشافعية لأن الثبت اليابس كالصيد الميت ، قال ابن قدامة : لكن في استثناء الإذخر إشارة إلى تحريم اليابس من الحشيش ، ويدل عليه أن في بعض طرق حديث أبي هريرة « ولا يحش حشيشها » قال وأجمعوا على إباحة أخذ

ما استتبه الناس في الحرم من بقل وزرع ومشوم فلا بأس برعيه واختلافه . قوله ( فقال العباس ) أى ابن عبد المطلب كما وقع مينا في الغازي من وجه آخر . قوله ( إلا الإذخر ) يجوز فيه الرفع والنصب ، أما الرفع فعلى البدل ما قبله ، وأما النصب فلكونه استثناء واقعا بعد النفي . وقال ابن مالك : اختار النصب لكون الاستثناء وقع متراخيا عن المستثنى منه فبعدت المشاكلة بالبدلية ، ولكون الاستثناء أيضا عرض في آخر الكلام ولم يكن مقصودا . والاذخر نبت معروف عند أهل مكة طيب الريح له أصل مندق وقضبان دقاق ينبت في السهل والحزن ، وبالمغرب صنف منه فيما قاله ابن الطيار ، قال : والذي بمكة أجوده ، وأهل مكة يسقفون به البيوت بين الخشب ويسبون به الخلل بين اللبانات في القيور ويستعملونه بدلا من الخلفاء في الوقود ، ولهذا قال العباس : فانه لقينهم ، وهو يصح القاف وسكون التحتانية بعدها نون أى الحداد . وقال الطبري : القين عند العرب كل ذى صناعة يعالجها بنفسه . ووقع في رواية الغازي : فانه لا بد منه للقين والبيوت ، وفي الرواية التي في الباب قبله : فانه لصاغتنا وقبورنا ، ووقع في مرسل مجاهد عند عمر بن شبة الجمع بين الثلاثة ، ووقع عنده أيضا : فقال العباس : يا رسول الله ، إن أهل مكة لا صبر لهم عن الإذخر لقينهم وبيوتهم ، وهذا يدل على أن الاستثناء في حديث الباب لم يرد به أن يستثنى هو وإنما أراد به أن يلقن النبي ﷺ الاستثناء ، وقوله ﷺ في جوابه : ( إلا الإذخر ) هو استثناء بعض من كل لدخول الإذخر في عموم ما يحتمل . واستدل به على جواز النسخ قبل الفعل وليس بواضح ، وعلى جواز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه ، ومنهجه الجمهور اشتراط الاتصال إما لفظا وإما حكما لجواز الفصل بالنفس مثلا ، وقد اشتر عن ابن عباس الجواز مطلقا ، ويمكن أن يحتج به بظاهر هذه القصة . وأجابوا عن ذلك بأن هذا الاستثناء في حكم المتصل لاحتمال أن يكون ﷺ أراد أن يقول إلا الإذخر فشفه العباس بكلامه فوصل كلامه بكلام نفسه فقال : ( إلا الإذخر ، وقد قال ابن مالك : يجوز الفصل مع إضمار الاستثناء متصلا بالمستثنى منه ، واختلفوا هل كان قوله ﷺ : ( إلا الإذخر ، باجتهاد أو وحى ؟ وقيل كان أنه فوض له الحكم في هذه المسألة مطلقا ، وقيل أوحى إليه قبل ذلك أنه إن طلب أحد استثناء شيء من ذلك فأجب سؤاله ، وقال الطبري : سأل العباس أن يستثنى الإذخر لأنه احتل عنده أن يكون المراد بتحريم مكة تحريم القتال دون ما ذكر من تحريم الاختلاء فانه من تحريم الرسول باجتهاده فسأله أن يسأله استثناء الإذخر ، وهذا مبنى على أن الرسول كان له أن يجتهد في الأحكام ، وليس ما قاله بلازم بل في تقريره ﷺ للعباس على ذلك دليل على جواز تخصيص العام ، وحكى ابن بطال عن المهلب أن الاستثناء هنا الضرورة كتحليل أكل الميتة عند الضرورة ، وقد بين العباس ذلك بأن الإذخر لا يغني لاهل مكة عنه . وتعقبه ابن المنير بأن الذي يباح للضرورة يشترط حصولها فيه ، فلو كان الإذخر مثل الميتة لاستنع استعماله لإفمين تحققت ضرورته إليه ، والاجماع على أنه مباح مطلقا بفريق الضرورة انتهى . ويحتمل أن يكون مراد المهلب بأن أصل إباحته كانت للضرورة وسببها ، لا أنه يريد أنه مقيد بها ، قال ابن المنير : والحق أن سؤال العباس كان على معنى الضراعة ، وترخيص النبي ﷺ كان تليفا عن الله إما بطريق الإلهام أو بطريق الوحي ، ومن ادعى أن نزول الوحي يحتاج إلى أمد متعقد وهم . وفي الحديث بيان خصوصية النبي ﷺ بما ذكر في الحديث ، وجواز مراجعة العالم في المصالح الشرعية ، والمبادأة إلى ذلك في الجامع والمشاهد ، وعظيم منزلة العباس عند النبي ﷺ ، وعنايته بأمر مكة لكونه كان بها أصلا ومنشؤه ، وفيه رفع وجوب الهجرة عن مكة إلى المدينة ، وإبقاء حكمها من بلاد الكفر إلى يوم القيامة ،

وأن الجهاد يشترط أن يقصد به الاخلاص ووجوب النفير مع الأئمة

١١ - باب الحجامة للمحرم . وكوى ابن عمر ابنه وهو محرم . ويتداوى ما لم يكن فيه طيب

١٨٣٥ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ** حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ قَالَ عَمْرُو : أَوَّلُ شَيْءٍ سَمِعْتُ عَطَاءً يَقُولُ « سَمِعْتُ

ابن عباس رضي الله عنهما يقول : احتجبت رسول الله ﷺ وهو محرم » . ثم سمعته يقول « حدثني طاووس عن

ابن عباس » قلت : لعله سمعه منها

[ الحديث ١٨٣٥ - أطرافه ل : ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ٢١٠٣ ، ٢٢٧٨ ، ٢٢٧٩ ، ٥٦٩١ ، ٥٦٩٤ ، ٥٦٩٥ ، ٥٦٩٦ ، ٥٧٠٠ ، ٥٧٠١ ]

١٨٣٦ - **حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ تَخْلِيدٍ** حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ خَلْفَةَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ

عَنِ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ يَلْبَسُ جَمَلٍ فِي وَسْطِ رَأْسِهِ »

[ الحديث ١٨٣٦ - طرفه ل : ٥٦٩٨ ]

قوله (باب الحجامة للمحرم) أي هل يمنع منها أو تنباح له مطلقا أو للضرورة ؟ والمراد في ذلك كله المحجوم لا الحاجم . قوله (وكوى ابن عمر ابنه وهو محرم) هذا الابن اسمه واقد ؛ وصل ذلك سعيد بن منصور من طريق مجاهد قال ؛ أصاب واقد بن عبد الله بن عمر برسام في الطريق وهو متوجه الى مكة فكواه ابن عمر ، فأبان أن ذلك كان للضرورة . قوله (ويتداوى ما لم يكن فيه طيب) هذا من تمة الترجمة ، وليس في أثر ابن عمر كما ترى . وأما قول الكرماني : فاعل (يتداوى) إما المحرم وإما ابن عمر فكلما من لم يقف على أثر ابن عمر ، وقد سبق في أوائل الحج في (باب الطيب عند الاحرام) قول ابن عباس (ويتداوى بما يأكل) وهو موافق لهذا ، والجامع بين هذا وبين الحجامة عموم التداوى . وروى الطبري من طريق الحسن قال ؛ أن أصاب المحرم شجة فلا بأس بأن يأخذ ما حارها من الشعر ثم يداويها بما ليس فيه طيب . . قوله (قال لنا عمرو أول شيء) أي أول مرة ، في رواية الخيدى عن سفيان ؛ حدثنا عمرو وهو ابن دينار ، أخرجه أبو نعيم وأبو هوانة من طريقه . قوله (ثم سمعته) هو مقول سفيان والضمير لعمرو ، وكذا قوله ؛ قلت لعله سمعه ، وقد بين ذلك الخيدى عن سفيان فقال ؛ حدثنا بهذا الحديث عمرو مرتين فذكره ، لكن قال ؛ فلا أدري أسمعه منهما أو كانت إحدى الروايتين وهما ، زاد أبو هوانة ؛ قال سفيان ؛ ذكر لي أنه سمعه منهما جميعا . وأخرجه ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عن ابن عيينة نحو رواية علي بن عبد الله وقال في آخره ؛ فظننت أنه رواه عنهما جميعا . وقد أخرجه الاسماهيلي من طريق سليمان بن أيوب عن سفيان قال ؛ حدثنا عمرو عن عطاء فذكره . قال ؛ ثم حدثنا عمرو عن طاووس به ، قلت لعمرو ؛ إنما كنت حدثنا عن عطاء ، قال ؛ اسكت يا صبي ، لم أغلط ، كلاهما حدثني . قلت ؛ فإن كان هذا محفوظا فلعل سفيان تردد في كون عمرو سمعه منهما لما خشى من كون ذلك صدر منه حالة الغضب ، على أنه قد حدث به لجمعهما . قال أحمد في مسنده ؛ حدثنا سفيان قال قال عمرو أولا لحفظناه ؛ قال طاووس عن ابن عباس فذكره ، فقال أحمد ؛ وقد حدثنا به سفيان فقال ؛ قال عمرو عن عطاء وطاووس عن ابن عباس . قلت ؛ وكذا جميعهما عن سفيان مسند عند المصنف في الطب ؛ وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو خيثمة وإسحق بن راهويه عند مسلم ، وقيية عند الترمذي والنسائي . وتابع سفيان على روايته

له عن عمرو ولكن عن طاوس وحده ذكر ابن إسحق أخرجه أحمد وأبو عوانة وابن خزيمة والحاكم ، وله أصل عن عطاء أيضا أخرجه أحمد والنسائي من طريق الليث عن أبي الزبير ، ومن طريق ابن جريج كلاهما عنه . ( تنبيه ) : زعم الكرماني أن مراد البخاري بالسياق المذكور أن عمرا حدث به سفيان أولا عن عطاء عن ابن عباس بغير واسطة ، ثم حدثه به ثانيا عن عطاء بواسطة طاوس . قلت : وهو كلام من لم يقف على طريق مسند الليث في الكتاب الذي شرح فيه فضلا عن بقية الطرق التي ذكرناها ، ولا تعرف مع ذلك لعطاء عن طاوس رواية أصلا . والله المستعان . قوله ( وهو محرم ) زاد ابن جريج عن عطاء « صائم » ( بلحى جل ) وزاد ذكريا « على رأسه ، وستاقى رواية عكرمة في الصوم ، وهذه الزيادات موافقة لحديث ابن بجمينة ثاني حديثي الباب دون ذكر الصيام . قوله ( عن علقمة بن أبي علقمة ) في رواية النسائي من طريق محمد بن خالد عن سليمان « أخبرني علقمة ، واسم أبي علقمة بلال ، وهو مدني تابعي صغير سمع أبا ، وهو علقمة بن أم علقمة واسمها مرجانة ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث . قوله ( عن عبد الرحمن الأعرج عن ابن بجمينة ) في رواية المصنف في الطب عن اسماعيل - وهو ابن أبي أويس - عن سليمان عن علقمة أنه سمع عبد الرحمن الأعرج أنه سمع عبد الله بن بجمينة . قوله ( بلحى جل ) بفتح اللام وحكى كسرهما وسكون المهملة وفتح الجيم والميم : موضع بطريق مكة . وقد وقع ميبنا في رواية اسماعيل المذكورة « بلحى جل من طريق مكة ، ذكر البكري في معجمه في رسم العقيق قال : « هي بشر جل التي ورد ذكرها في حديث أبي جهم ، يعنى الماشى في التيميم . وقال غيره : هي عقبة المجفعة على سبعة أميال من السقيا . ووقع في رواية أبي ذر « بلحى جل ، بضممة التننية ، ولغيره بالافراد . ووم من ظنه فكى الجمل الحيوان المعروف وأنه كان آله الحجم ، وجزم الحامزى وغيره بأن ذلك كانت في حجة الوداع ، وسيأتى البحث في أنه هل كان صائما في كتاب الصيام . قوله ( في وسط ) بفتح المهملة أى متوسطة ، وهو ما فوق الياقوت فيما بين أعلى القرنين ، قال الليث : كانت هذه الحجامة في فأس الرأس ، وأما التي في أعلاه فلا لأنها ربما أعمت ، وسيأتى تحقيق ذلك في كتاب الطب ان شاء الله تعالى . قال النووي : إذا أراد المحرم الحجامة لغير حاجة فإن تضمنت قطع شعر فهو حرام لقطع الشعر ، وإن لم تتضمنه جازت عند الجمهور ، وكرها مالكة . وعن الحسن فيها الفدية وإن لم يقطع شعرا . وإن كان لضرورة جاز قطع الشعر وتجب الفدية . وخص أهل الظاهر الفدية بشعر الرأس . وقال الداودي : إذا أمكن مسك المحاجم بغير حلق لم يحز الحلق . واستكمل بهذا الحديث على جواز الفصد ويط الجرح والدمل وقطع العرق وقلع الضرس وغير ذلك من وجوه التداوى اذا لم يكن في ذلك ارتكاب ما نهى عنه المحرم من تناول الطيب وقطع الشعر ، ولا فدية عليه في شئ . من ذلك . والله أعلم

### ١٢ - باب تزويج المخرم

١٨٣٧ - حدثنا أبو الغيرة عبد القدوس بن الحجاج حدثنا الأزاعي حدثني عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما « ان النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم »

[ الحديث ١٨٣٧ - أطرافه في : ٤٢٥٨ ، ٤٢٥٩ ، ٥١١٤ ]

قوله ( باب تزويج المحرم ) أورد فيه حديث ابن عباس في تزويج ميمونة ، وظاهر صميمه أنه لم يثبت عنده

النهى عن ذلك ، ولا أن ذلك من الخصائص ، وقد ترجم في التكاثر ، باب نكاح المحرم ، ولم يرد على إيراد هذا الحديث ، ومراده بالنكاح التزويج للاجماع على إفساد الحج والعمرة بالجماع . وقد اختلف في تزويج ميمونة ، فالشهور عن ابن عباس أن النبي ﷺ تزوجها وهو محرم ، وصح نحوه عن عائشة وأبي هريرة ، وجاء عن ميمونة نفسها أنه كان حلالا ، وعن أبي رافع مثله وأنه كان الرسول إليها ، وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في « باب عمرة القضاء » من كتاب المفازي إن شاء الله تعالى . واختلف العلماء في هذه المسألة ، فالجمهور على المنع لحديث عثمان « لا ينكح المحرم ولا ينكح » أخرجه مسلم ، وأجابوا عن حديث ميمونة بأنه اختلف في الواقعة كيف كانت ولا تقوم بها الحجة ، ولأنها تحتل الخصوصية ، فكان الحديث في النهي عن ذلك أولى بأن يؤخذ به . وقال عطاء وعكرمة وأهل الكوفة : يجوز للحر أن يتزوج كما يجوز له أن يشتري الجارية للوطء ، وتعقب بأنه قياس في معارضة السنة فلا يمتز به . وأما تأويلهم حديث عثمان بأن المراد به الوطء فتعقب بالتصريح فيه بقوله « ولا ينكح » بضم أوله ، وبقوله فيه « ولا يخطب »

### ١٣ - باب ما يُنبه من الطيب للمُحَرَّم والمُحَرِّمة

وقالت عائشة رضي الله عنها : لا تلبس المحرمة ثوبا بورس أو زعفران

١٨٣٨ - **حديث** عبد الله بن يزيد حدثنا الليث حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « قام رجل فقال : يا رسول الله ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام ؟ فقال النبي ﷺ : لا تلبسوا القميص ولا السراويلات ولا الثياب ولا البرانس ، إلا أن يكون أحد لست له نملان فليلبس الخفين وليقطع أسفل من الكعبين . ولا تلبسوا شيئا منه زعفران ولا الورس . ولا تنقب المرأة للمحرمة ، ولا تلبس القفازين . تأبى موسى بن عتبة وإسماعيل بن إبراهيم بن عتبة وجويرية وابن إسحاق في الثياب والقفازين . وقال عبيد الله : ولا ورس . وكان يقول : لا تنقب للمحرمة ولا تلبس القفازين . وقال مالك من نافع عن ابن عمر : لا تنقب للمحرمة . وتأبى ليث بن أبي سليم

١٨٣٩ - **حديث** قتيبة حدثنا جرير عن منصور عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : وقصت برجل محرم ناقته فقتلته ، فأتى به رسول الله ﷺ فقال : اغسلوه وكفونوه ولا تغطوا رأسه ولا تقربوه طيبا ، فإنه يبعث يهل »

قوله ( باب ما ينهى ) أى عنه ( من الطيب للمحرمة ) أى أنها في ذلك سواء ، ولم يختلف العلماء في ذلك ، وإنما اختلفوا في أشياء هل تعد طيبا أو لا ، والحكمة في منع المحرم من الطيب أنه من دواعي الجماع ومقدماته التي تفسد الاحرام ، وبأنه ينافي حال المحرم فإن المحرم أشعث أغبر . قوله ( وقالت عائشة : لا تلبس المحرمة ثوبا بورس أو زعفران ) وصله البيهقي من طريق معاذ عن عائشة قالت : « المحرمة تلبس من الثياب ما شاءت



إلا ثوباً منه درس أو زعفران ، ولا تبرقع ولا تلم ، وتسلل الثوب على وجهها إن شئت ، وقد تقدم في أوائل الباب أن المرأة كالرجل في منح الطيب إجماعاً . وروى أحمد وأبو داود والحاكم أصل حديث الباب من طريق ابن إسحق حديثي نافع عن ابن عمر بلفظ : أنه سمع رسول الله ﷺ ينهى النساء عن إعرامهن عن القفازين والثقاب وما من الورس والزعفران من الثياب ، وتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب ، ثم أورد المصنف حديث ابن عمر : « لم رجل فقال : يا رسول الله ماذا تأمرنا أن نلبس ؟ الحديث ، وقد تقدم في أوائل الحج مع سائر مباحثه في باب ما يلبس المحرم من الثياب ، وزاد فيه هنا : ولا تنتقب المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين ، وذكر الاختلاف في رفع هذه الزيادة ووقفها ، وسأبين ما في ذلك إن شاء الله تعالى . قوله ( تابعه موسى بن عتبة ) وصله النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عنه عن نافع في آخر الزيادة المذكورة قبل . قوله ( وإسماعيل بن إبراهيم ) أي ابن عتبة ، وهو ابن أخى موسى المذكور قبله ، وقد روينا من طريقه موصولاً في « فوائد علي بن محمد المصري » من رواية السلي عن الثعني عن ابن يشران عنه عن يوسف بن يزيد عن يعقوب بن أبي عباد عن إسماعيل عن نافع به . قوله ( وجورية ) أي ابن أسماء ، وصله أبو يعلى عن عبد الله بن محمد بن أسماء عنه عن نافع وفيه الزيادة . قوله ( وابن إسحق ) وصله أحمد وغيره كما تقدم في أول الباب . قوله ( في الثقاب والقفازين ) أي في ذكرهما في الحديث المرفوع . والقفاز يضم القاف وتشديد الفاء وبعد الألف زاي : ما تلبس المرأة في يدها فيغسل أصابعها وكفها عند مآثاته الشيء كغزل ونحوه ، وهو ليد كلف للرجل . والثقاب الحمار الذي يشد على الأتق أو تحته الحاجر ، وظاهر اختصاص ذلك بالمرأة ، ولكن الرجل في القفاز مثلاً لكونه في معنى الخف فإن كلاهما محيط بجزء من البدن ، وأما الثقاب فلا يحرم على الرجل من جهة الأحرام لأنه لا يحرم عليه تنظية وجهه على الراجح كما سيأتي الكلام عليه في حديث ابن عباس في هذا الباب . قوله ( وقال عبيد الله ) يعني ابن عمر العمري ( ولا درس ) وكان يقول : لا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين ، يعني أن عبيد الله المذكور خالف المذكورين قبل في رواية هذا الحديث عن نافع فوافقه على رفعه إلى قوله : زعفران ولا درس ، وفصل بقية الحديث لجعله من قول ابن عمر . وهذا التعليق عن عبيد الله وصله إسحق بن راهويه في مسنده عن محمد بن بشر وحامد بن مسعدة وابن خزيمة من طريق بشر بن المفضل ثلاثتهم عن عبيد الله بن عمر عن نافع فساق الحديث إلى قوله : ولا درس ، قال : وكان عبد الله - يعني ابن عمر - يقول : « ولا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين » ، ورواه يحيى القطان عند النسائي وحفص بن غياث عند الدارقطني كلاهما عن عبيد الله فاقصر على المتفق على رفعه . قوله ( وقال مالك الخ ) هو في « الموطأ » كما قال ، والغرض أن مالكاً اقتصر على الموقوف فقط ، وفي ذلك تقوية لرواية عبيد الله وظهر الإدراج في رواية غيره . وقد استشكل ابن دقيق العيد الحكم بالإدراج في هذا الحديث لورود النهي عن الثقاب والقفاز مفرداً مرفوعاً وللابتداء بالنهي عنهما في رواية ابن إسحق المرفوعة المقدم ذكرها وقال في « الاقتراح » : « دعوى الإدراج في أول المتن ضعيفة . وأجيب بأن الثقات إذا اختلفوا وكان مع أحدهم زيادة قدمت ولا سيما إن كان حافظاً ولا سيما إن كان أحفظ ، والأمر هنا كذلك فإن عبيد الله بن عمر في نافع أحفظ من جميع من خالفه وقد فصل المرفوع من الموقوف ، وأما الذي اقتصر على الموقوف فرفعه قد شد بذلك وهو ضعيف ، وأما الذي ابتدأ في المرفوع بالموقوف فانه من التصرف في الرواية بالمعنى ، وكأنه رأى أشياء متعاطفة تقدم وأخر لجواز ذلك عنده : ومع الذي فصل زيادة علم فهو أولى ، أشار إليه

ذلك شيخنا في «شرح الترمذي» . وقال الكرماني : «فإن قلت فلم قال بلفظ «قال» ، وثانيا بلفظ «كان يقول» ؟ قلت : لعله قال ذلك مرة وهذا كان يقوله دائما مكررا ، والفرق بين الرويين إما من جهة حذف المرأة وإما من جهة أن الأول بلفظ «لا تنقب» من التفعّل والثاني من الاتّعال ، وإما من جهة أن الثاني يضم الباء على سبيل النفي لا غير والاول بالضم والكسر نغيا ونهيا ، انتهى كلامه ولا يخفى تكلفه . قوله (وتابعه ليث بن أبي سليم) أي تابع مالكاً في وقفه ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من طريق فضيل بن غزوان عن نافع موقوفاً على ابن عمر . ومعنى قوله «ولا تنقب» أي لا تستر وجهها كما تقدم . واختلف العلماء في ذلك فمنهم الجمهور وأجازوه الخفية وهو رواية عند الشافعية والمالكية ، ولم يختلفوا في منعها من ستر وجهها وكفها بما سوى الثياب والتفازين . قوله (مسه ورس الخ) مفهومه جواز ما ليس فيه ورس ولا زعفران ، لكن ألحق العلماء بذلك أنواع الطيب للاشتراك في الحكم واختلفوا في المصبوغ بغير الزعفران والورد وقد تقدم ذلك ، والورد نبات بائين قاله جماعة وجزم بذلك ابن العربي وغيره ، وقال ابن السبطار في مفرداته : الورد يؤتى به من اليمن والحند والصين ، وليس نبات بل يشبه زهر العصفور ، ونبتة شيء يشبه البنفسج ، ويقال إن الكرمك عروقه . قوله (عن منصور) هو ابن المعتمر ، والحكم هو ابن عتيبة . قوله (وقعت) بفتح القاف والصاد المهمة تقدم تفسيره في «باب كفن المحرم» ، ويأتي في «باب المحرم يموت بعرقه» بيان اختلاف في هذه اللفظة ، والمراد هنا قوله «ولا تتركه طيباً» وهي بتشديد الزاء ، وسيأتي قريباً بلفظ «ولا تحتطوه» وهو من الخنوط بالمهمة والتون وهو الطيب الذي يصنع لليت . وقوله (يبيت مليباً<sup>(١)</sup>) أي على هيئته التي مات عليها . واستدل بذلك على بقاء إحرامه خلافاً للمالكية والخنفية ، وقد تمسكوا من هذا الحديث بلفظة اختلفت في ثبوتها وهي قوله «ولا تخمروا وجهه» فقالوا : لا يجوز للحرم تغطية وجهه ، مع أنهم لا يقولون بظاهر هذا الحديث فيمن مات محرماً ، وأما الجمهور فأخذوا بظاهر الحديث وقالوا : إن في ثبوت ذكر الوجه مقالاً ، وتردد ابن المنذر في صحته ؛ وقال البيهقي : ذكر الوجه غريب وهو وهم من بعض رواته ، وفي كل ذلك نظر فإن الحديث ظاهر الصحة ولفظه عند مسلم من طريق إسرائيل عن منصور وأبي الزبير كلاهما عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس فذكر الحديث قال منصور «ولا تغطوا وجهه» ، وقال أبو الزبير «ولا تكشفوا وجهه» ، وأخرجه النسائي من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبيرة بلفظ «ولا تخمروا وجهه ولا رأسه» ، وأخرجه مسلم أيضاً من حديث شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبيرة بلفظ «ولا يمس طيباً خارج رأسه» ، قال شعبة : ثم حدثني به بعد ذلك فقال «خارج رأسه ووجهه» انتهى . وهذه الرواية تتعلق بالتطيب لا بالكشف والتغطية ، وشعبة أحفظ من كل من روى هذا الحديث ، فلعل بعض رواته انتقل ذهنه من التطيب إلى التغطية . وقال أهل الظاهر : يجوز للحرم الحى تغطية وجهه ولا يجوز للحرم الذي يموت عملاً بالظاهر في الموضعين . وقال آخرون : هي واقعة عين لا عموم فيها لأنه علل ذلك بقوله «لأنه يبيت يوم القيامة مليباً» وهذا الأمر لا يتحقق وجوده في غيره فيكون خاصاً بذلك الرجل ؛ ولو استمر بقاؤه على إحرامه لأمر بقضاء مناسكه ، وسيأتي ترجمة المصنف بنى ذلك . وقال أبو الحسن بن القصار : لو أريد تعميم هذا الحكم في كل محرم لقال «فإن المحرم» كما جاء «إن الشهيد يبيت

(١) لفظ الخن : يبيت جهل .

وجرحه يشب دما ، وأجيب بأن الحديث ظاهر في أن العلة في الأمر المذكور كونه كان في نفسك وهي عامة في كل عرم ، والأصل أن كل ما ثبت لواحد في زمن النبي ﷺ ثبت لغيره حتى يتضح التخصيص . واختلف في الصائم يموت هل يطل صومه بالموت حتى يجب قضاء صوم ذلك اليوم عنه أو لا يطل ؟ وقال النووي : يتأول هذا الحديث على أن النبي من تغطية وجهه ليس ليكون المحرم لا يجوز تغطية وجهه بل هو صيانة للرأس ، فانهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطي رأسه . وروى سعيد بن منصور من طريق عطاء قال : يغطي المحرم من وجهه ما دون الحاجبين أي من أعل ، وفي رواية : ما دون عينيه . وكأنه أراد مزيد الاحتياط لكشف الرأس والله أعلم . ( تكملة ) : كان وقوح المحرم المذكور عند الصخرات من حرقة . وفي الحديث إطلاق الواقف على الزاكن ، واستحباب دوام التلبية في الاحرام ، وأنها لا تنقطع بالتوجه لمرقة ، وجواز غسل المحرم بالسدر ونحوه مما لا يعد طيبا . وحكى المزي عن الشافعي أنه استدلى على جواز قطع سدر المحرم بهذا الحديث لقوله فيه : واغسلوه بما وسدر ، والله أعلم . ( تنبيه ) : لم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تسمية المحرم المذكور ، وقد وهم بعض المتأخرين فزعم أن اسمه واقد بن عبد الله وعزاه لابن قتيبة في ترجمة حر من كتاب المغازي ، وسبب الوم أن ابن قتيبة لما ذكر ترجمة حر ذكر أولاده ومنهم عبد الله بن حر ، ثم ذكر أولاد عبد الله بن حر فذكر فيهم واقد بن عبد الله بن حر فقال : وقع عن عميره وهو محرم فهلك ، فظن هذا المتأخر أن لواقد بن عبد الله بن حر محبة وأنه صاحب القصة التي وقعت في زمن النبي ﷺ ، وليس كما ظن فإن واقد المذكور لا محبة له فإن أمه صفية بنت أبي هبيل إنما تزوجها أبوه في خلافة أبيه حر واختلف في صحته ، وذكرها العجلي وغيره في التابعين ، ووجدت في الصحابة واقد بن عبد الله آخر لكن لم أر في شيء من الاخبار أنه وقع عن عميره فهلك ، بل ذكر غير واحد منهم ابن سعد أنه مات في خلافة حر ، فبطل تخصيص المبهم بأنه واقد بن عبد الله من كل وجه

١٤ - باب الاغتسال للمحرم . وقال ابن عباس رضي الله عنه : يَدْخُلُ الْمُحْرِمُ الْحُلُمَ

وَلَمْ يَرِ ابْنُ عَمْرٍو وَعَائِشَةُ بِالْحُلْمِ بَأْسًا

١٨٤٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَالْيُسُورَ بْنَ خَزْمَةَ اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاهِ ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ : يَنْفِلُ الْحَرَمُ رَأْسَهُ ، وَقَالَ الْيُسُورُ : لَا يَنْفِلُ الْحَرَمُ رَأْسَهُ . فَأَرْسَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ فَوَجَدْتُهُ يَنْفِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ وَهُوَ يُسْتَرُّ بِشَوْبٍ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، قَالَ : مَنْ هَذَا ؟ قُلْتُ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْبَلٍ ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ أَسْأَلُكَ : كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْفِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ ؟ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ فَقَطَّاعَهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسُهُ ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَسُبُّ عَلَيْهِ : اصْبُبْ . فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهَا وَأَدْبَرَ . وَقَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَنْفِلُ

قوله ( باب الاغتسال للمحرم ) أي ترفها وتنظفا وتطهرا من الجنابة ، قال ابن المنذر : أجمعوا على أن للمحرم

أن يقتل من الجنابة ، واختلفوا فيها عدا ذلك . وكان المصنف أشار إلى ما روى عن مالك أنه كره للمحرم أن يغطي رأسه في الماء ، وروى في الموطأ ، عن نافع أن ابن عمر كان لا يفسل رأسه وهو محرم إلا من احتلام .

**قوله** ( وقال ابن عباس يدخل المحرم الحمام ) وصله الدارقطني والبيهقي من طريق أبيوب عن عكرمة عنه قال : المحرم يدخل الحمام ، وينزع خصره ، وإذا انكسر ظفروه طرحه ويقول : أميطوا عنكم الذي قال الله لا يصنع بأذاكم شيئاً . وروى البيهقي من وجه آخر عن ابن عباس أنه دخل حماماً بالجحفة وهو محرم وقال : إن الله لا يبعأ بأوساخكم شيئاً . وروى ابن أبي شيبة كراهة ذلك عن الحسن وعطاء . **قوله** ( ولم ير ابن عمر وعائشة بالملك بأساً ) أما أثر ابن عمر فوصله البيهقي من طريق أبي جعفر قال : رأيت ابن عمر يحك رأسه وهو محرم ، فقطعت له فإذا هو يحك بأطراف أنامله ، وأما أثر عائشة فوصله مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه واسمها مرجانة سمعت عائشة تسأل عن المحرم أيحك جسده ؟ قال نعم وليشدد . وقالت عائشة : لو ربطت يداي ولم أجد إلا أن أحك برجلي لحككت ، أ .

ومناسبة أثر ابن عمر وعائشة للترجمة بمجامع ما بين الفصل والحك من إزالة الأذى . **قوله** ( عن زيد بن أسلم عن إبراهيم ) كذا في جميع الموطآت ، وأغرب يحيى بن يحيى الاندلسي فأدخل بين زيد وإبراهيم نافعاً ، قال ابن عبد البر وذلك معدود من خطئه . **قوله** ( عن إبراهيم ) في رواية ابن عيينة عن زيد : أخبرني إبراهيم ، أخرجه أحد واضعي الحديث في مسانيدهم عنه ، وفي رواية ابن جريج عند أحمد عن زيد بن أسلم : أن إبراهيم بن عبد الله بن حنين مولى ابن عباس أخبره ، كذا قال مولى ابن عباس ، وقد اختلف في ذلك والمشهور أن حنينا كان مولى للعباس ووجه له النبي ﷺ فأولاده موال له . **قوله** ( أن ابن عباس ) في رواية ابن جريج عند أبي عوانة كنت مع ابن عباس والمسور . **قوله** ( بالابواء ) أي وهما نازلان بها ، وفي رواية ابن عيينة ، بالعرج ، وهو بفتح أوله وإسكان ثانيه : قرية جامعة قريبة من الأبواء . **قوله** ( إلى أبي أيوب ) زاد ابن جريج فقال : قل له يقرأ عليك السلام ابن أخيك عبد الله بن عباس ويسألك . **قوله** ( بين القرنين ) أي قرني البئر ، وكذا هو لبعض رواة الموطأ ، وكذا في رواية ابن عيينة ، وهما العمودان - أي العمودان - المنتصبان لاجل عود البكرة . **قوله** ( أرساني إليك عبد الله بن عباس يسألك كيف كان الخ ) قال ابن عبد البر : الظاهر أن ابن عباس كان غنده في ذلك نص عن النبي ﷺ أخذه عن أبي أيوب أو غيره ، ولهذا قال عبد الله بن حنين لابي أيوب : يسألك كيف كان يفسل رأسه ؟ ولم يقل هل كان يفسل رأسه أو لا على حسب ما وقع فيه اختلاف بين المسور وابن عباس . قلت : ويحتمل أن يكون عبد الله بن حنين تصرف في السؤال لفظيته ، كأنه لما قال له سل هل يقتل المحرم أو لا ؟ جاء فوجده يقتل ، فهم من ذلك أنه يقتل ، فأحب أن لا يرجع إلا بفائدة فسأله عن كيفية الفسل ، وكأنه خص الرأس بالسؤال لأنها موضع الإشكال في هذه المسألة لأنها محل الشعر الذي يخشى انتفائه بخلاف بقية البدن غالباً . **قوله** ( فطأطأ ) أي أزاله عن رأسه ، وفي رواية ابن عيينة : جمع نياحه إلى صدره حتى نظرت إليه ، وفي رواية ابن جريج : حتى رأيت رأسه ووجهه ، .

**قوله** ( لا نساء ) لم أقف على اسمه ، ثم قال أي أبو أيوب ، وهكذا رأيت - أي النبي ﷺ - بفعل ، زاد ابن عيينة : فرجعت إليهما فأخبرتنيهما ، فقال المسور لابن عباس : لا أماريك أبداً ، أي لا أجداك . وأصل المراء استخراج ما عند الإنسان ، يقال أمرى فلان فلاناً إذا استخرج ما عنده قاله ابن الأنباري ، وأطلق ذلك في المجادلة لأن كلا من المتجادلين يستخرج ما عند الآخر من الحججة . وفي هذا الحديث من الفوائد مناظرة الصحابة في الأحكام ،

ورجعهم الى التصور ، وقولهم لخبر الواحد ولو كان تابعا ، وأن قول بعضهم ليس بحجة على بعض ، قال ابن عبد البر : لو كان معنى الاعتماد في قوله عليه السلام أصحاب كالنجوم ، يراه به الفتوى لما احتاج ابن عباس الى إقامة البينة على دعواه بل كان يقول للسور أنا نجم وأنت نجم فبأينا اقتدينا من بعدنا كفاه ، ولكن معناه كما قال المزني وغيره من أهل النظر أنه في النقل ، لأن جميعهم عدول . وفيه احترام للفاضل بفضله ، وانصاف الصحابة ببعضهم بعضا ، وفيه استتار الفاسل عند الفضل ، والاستعانة في الطهارة ، وجواز الكلام والسلام حالة الطهارة ، وجواز غسل المحرم وتشريه شعره بالماء . ولكنه يده اذا أمن تناثره ، واستدل به القرطبي على وجوب الدلك في الفسل قال : لأن الفسل لو كان يتم بدونه لكان المحرم أحن بأن يجوز له تركه ، ولا يخفى ما فيه . واستدل به على أن تخليل شعر البعية في الوضوء باق على استحبابه ، خلافا لمن قال يكره كالتلوين من الشافعية خشية انتناف الشعر ، لأن في الحديث « ثم حرك رأسه يده ، ولا فرق بين شعر الرأس والبعية إلا أن يقال إن شعر الرأس أصلب ، والتحقيق أنه خلاف الاول في حق بعض دون بعض قاله السبكي الكبير . والله أعلم

### ١٥ - باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين

١٨٤١ - **حدثنا أبو الوليد** حدثنا شعبه قال أخبرني عمرو بن دينار سمعت جابر بن زيد سمعت ابن عباس رضي الله عنهما قال « سمعت النبي ﷺ يخطب برفات : من لم يجد النعلين فليلبس الخفين ، ومن لم يجد إزارا فليلبس سراويل للمحرم »

١٨٤٢ - **حدثنا أحمد بن يونس** حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا ابن شهاب عن سالم عن عبد الله رضي الله عنه « سئل رسول الله ﷺ : ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال : لا يلبس القميص ولا الثمام ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوبا منه زعفران ولا ورس ، وإن لم يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين »

**قوله** ( باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين ) أى هل يشترط قطعهما أولا ؟ وأورد فيه حديث ابن عمر في ذلك وحديث ابن عباس ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب ما لا يلبس المحرم من الثياب » ووقع في رواية أبي زيد المروزي د عن سالم بن عبد الله بن عمر سئل رسول الله ﷺ : قال الجاني : الصواب ما رواه ابن السكن وغيره فقالوا د عن سالم عن ابن عمر ، قلت : تصحفت د عن ، فصارت ابن . وقوله في حديث ابن عباس د ومن لم يجد إزارا فليلبس السراويل للمحرم ، أى هذا الحكم للمحرم لا للحلال ، فلا يتوقف جواز لبسه السراويل على فقد الأزار ، قال القرطبي : أخذ بظاهر هذا الحديث أحد فأجاز لبس الخف والسراويل للمحرم الذي لا يجد النعلين والإزار على حالهما . واشترط الجمهور قطع الخف وفتن السراويل فلو لبس شيئا منهما على حاله لزمته الفسدة ، والدليل لم قوله في حديث ابن عمر د وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ، فيحمل المطلق على المقيد ويلحق النظر بالنظر لاستوائهما في الحكم . وقال ابن قدامة : الاولى قطعهما عملا بالحديث الصحيح وخروجا من الخلاف انتهى .

والأصح عند الشافعية والأكثر جواز لبس السراويل بغير فتق كقول أحمد، واشترط الفتق محمد بن الحسن وإمام الحرمين وطائفة، ومن أبي حنيفة منع السراويل للحرم مطلقاً، ومثله عن مالك وكان حديث ابن عباس لم يبلغه، ففى الموطأ أنه سئل عنه فقال: لم أسمع بهذا الحديث، وقال الرازى من الحنفية: يجوز لبسه وعليه الفدية كما قاله أصحابهم فى الحنفين، ومن أجاز لبس السراويل على حاله فبده بأن لا يكون فى حالة لو فتقه لكان إزاراً لأنه فى تلك الحالة يكون واجداً للإزار.

### ١٦ - باب إذا لم يجد الإزار فللبس السراويل

١٨٤٣ - **حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِرَفَاتٍ قَالَ «مَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَجِدِ الثَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الثَّعْلَيْنِ»

**قوله** (باب إذا لم يجد الإزار فللبس السراويل) أورد فيه حديث ابن عباس وقد تقدم البحث فيه فى الباب الذى قبله، وجزم المصنف بالحكم فى هذه المسألة دون التى قبلها لقوة دليلها وتصريح المخالف بأن الحديث لم يبلغه فيتهين على من بلغه العمل به.

### ١٧ - باب لبس السلاح للمُعَرِّم

وقال عكرمة إذا خشي العدو لبس السلاح واقتدى. ولم يتابع عليه فى الفدية.

١٨٤٤ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ

فِي ذِي الْقَعْدَةِ، فَأَبَى أَهْلُ مَكَّةَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ حَتَّى قَاضَاهُمْ: لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ سِلَاحاً إِلَّا فِي الْغِرَابِ»

**قوله** (باب لبس السلاح للمُعَرِّم) أى إذا احتاج الى ذلك. **قوله** (وقال عكرمة إذا خشي العدو لبس السلاح واقتدى) أى وجهت عليه الفدية، ولم أقف على أثر عكرمة هذا موصولاً. وقوله «لم يتابع عليه فى الفدية» يقتضى أنه توبع على جواز لبس السلاح عند الخشية وخولف فى وجوب الفدية، وقد نقل ابن المنذر عن الحسن أنه كره أن يقتل المحرم السيف. وقد تقدم فى العيدين قول ابن عمر للحجاج «أنت أمرت بحمل السلاح فى الحرم» وقوله له «وأدخلت السلاح فى الحرم ولم يكن السلاح يدخل فيه» وفى رواية «أمرت بحمل السلاح فى يوم لا يحمل فيه حمله» وتقدم الكلام على ذلك مستوفى فى «باب من كره حمل السلاح فى العيد» وذكر من روى ذلك مرفوعاً. ثم أورد المصنف فى الباب حديث البراء فى عمرة القضاء مختصراً، وسيأتى بتامه فى كتاب الصالح عن عبيد الله بن موسى بإسناده هذا، ووم المزى فى «الأنوار» فزعم أن البخارى أخرجه فى الحج بطوله وليس كذلك.

### ١٨ - باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام ودخول ابن عمر

وإنما أمر النبي ﷺ بالإحلال لمن أراد الحج والعمرة. ولم يذكره للحطابين وغيرهم.

١٨٤٥ - **حديثنا** مُسْنَمٌ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلِأَهْلِ نَجْدِ قَرْنِ الْغَزَلِ ، وَلِأَهْلِ الْبَيْتِ يَسْلَمُ ، مِنْ لَهْنٍ وَلِسْلٍ »  
 آتٍ أَنَّى عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فِيمَنْ حَيْثُ أَتَى ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ »

١٨٤٦ - **حديثنا** حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِيهِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
 « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْخِزْفُ ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنَّ ابْنَ خَطْلٍ مَقْلُوقٌ بِأَسْطَرِ الْكِسْبَةِ ، فَقَالَ : اقْتُلُوهُ »

[الحديث ١٨٤٦ - أطرافه في : ٣٠٤٤ ، ٤٢٨٦ ، ٥٨٠٨ ]

قوله ( باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام ) هو من عطف الخاص على العام ، لأن المراد بمكة هنا البلد فيكون الحرم أعم . قوله ( ودخل ابن عمر ) وصلى ماله في « الموطأ » عن نافع قال : أقبل عبد الله بن عمر من مكة حتى إذا كان بقديد - يعنى بضم القاف - جاءه خبر عن الفتنة ، فرجع فدخل مكة بغير إحرام . قوله ( ولما أمر النبي ﷺ بالاهلال لمن أراد الحج والعمرة ولم يذكر الخطابين وغيرهم ) هو من كلام المصنف ، وحاصله أنه خص الإحرام بمن أراد الحج والعمرة ، واستدل بمفهوم قوله في حديث ابن عباس « ومن أراد الحج والعمرة ، ففهموه أن المتردد الى مكة - لغير قصد الحج والعمرة - لا يلزمه الإحرام ، وقد اختلف العلماء في هذا فالشهور من مذهب الشافعي عدم الوجوب مطلقا ، وفي قول يجب مطلقا ، وفيمن يشكر دخوله خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوب ، والمشهور عن الائمة الثلاثة الوجوب ، وفي رواية عن كل منهم لا يجب ، وهو قول ابن عمر والزهرى والحسن وأهل الظاهر ، وجزم الحنابلة باستثناء ذوى الحاجات المتكررة ، واستثنى الحنفية من كان داخل الميقات ، وزعم ابن عبد البر أن أكثر الصحابة والتابعين على القول بالوجوب . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت ، والثاني حديث أنس في المغفر وقد اشترى عن الزهرى عنه ، ووقع لى من رواية يزيد الرقاشي عن أنس في « فوائد أبي الحسن الفراء الموصلى » . وفي الاستناد الى يزيد مع ضعفه ضعف ، وقيل إن ماله كما تقدم به عن الزهرى ، ومن جزم بذلك ابن الصلاح في « علوم الحديث » له في الكلام على الشاذ ، وتعقبه شيخنا الحافظ أبو الفضل العراقي بأنه ورد من طريق ابن أخى الزهرى وأبى أويس ومعمر والأوزاعي وقال : إن رواية ابن أخى الزهرى عند البزار ورواية أبى أويس عند ابن سعد وابن عدى وأن رواية معمّر ذكرها ابن عدى وأن رواية الأوزاعي ذكرها المزني ولم يذكر شيخنا من أخرجهما روايتهما ، وقد وجدت رواية معمّر في « فوائد ابن القري » ورواية الأوزاعي في « فوائد تمام » . ثم نقل شيخنا عن ابن مسدى أن ابن العربى قال حين قيل له لم يروه إلا مالك : قد رويته من ثلاثة عشر طريقا غير طريق مالك ، وأنه وعد بأخراج ذلك ولم يخرج شيئا ، وأطال ابن مسدى في هذه القصة وأنشد فيها شعرا ، وحاصلها أنهم اتهموا ابن العربى في ذلك ونفسوه الى المجازفة . ثم شرع ابن مسدى يقدح في أصل القصة ولم يصب في ذلك ، فراوى القصة عدل متقن ، والذين اتهموا

ابن العربي في ذلك هم الذين أخطوا ثقة اطلاقهم ، وكأنه جعل عليهم بأخراج ذلك لما ظهر له من انكارهم وتمتيم ، وقد تلبت طرفة حتى وقتت على أكثر من العدد الذي ذكره ابن العربي وقد احدث فوجده من رواية اثني عشر نقسا غير الأربعة التي ذكرها شيخنا وهم : عقيل في « معجم ابن جميع » ، ويونس بن يزيد في « الارشاد » ، للخليل ؛ وابن أبي حفص في « الرواة عن مالك للخطيب » ، وابن عيينة في « مسند أبي يعلى » ، وأسامة بن زيد في « تاريخ نيسابور » ، وابن أبي ذئب في « الحلية » ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي الموالي في « أفراد الدارقطني » ، وعبد الرحمن ومحمد ابنا هبة العزيز الانصاريان في « فوائد عبد الله بن إسحق الخراساني » ، وابن إسحق في « مسند مالك لابن هدي » ، وبحر السقاء ذكره جعفر الاندلسي في « تخرجه للجزى بالجيم والزاي » ، وصالح بن أبي الاخير ذكره أبو ذر المروزي عقب حديث يحيى بن قزعة عن مالك والمخرج عند البخاري في المغازي ، فتبين بذلك أن إطلاق ابن الصلاح متعقب ، وأن قول ابن العربي صحيح ، وأن كلام من اتهمه مردود ، ولكن ليس في طرفة شيء على شرط الصحيح إلا طريق مالك ، وأقربها رواية ابن أخي الزهري فقد أخرجهما النسائي في « مسند مالك » وأبو حوارة في صحيحه ، وتلها رواية أبي أويس أخرجهما أبو حوارة أيضا وقالوا إنه كان رفيق مالك في السباح عن الزهري ، فيحصل قول من قال افرد به مالك أي بشرط الصحة - وقول من قال توبيع أي في الجملة - وعبارة الترمذي سالمة من الاعتراض فاته قال بعد تخرجه : حسن صحيح غريب لا يعرف كثير أحد رواه غير مالك عن الزهري ، قوله « كثير » يشير الى أنه توبيع في الجملة . قوله (عن أنس) في رواية أبي أويس عند ابن سعد « أن أنس بن مالك حدثه » . قوله (عام الفتح وعلى رأسه المغفر) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الفاء : زود ينسج من الدروع على قدر الرأس ، وقيل هو رفرق البيضة قاله في « المحكم » . وفي « المشارق » هو ما يجعل من فضل دروع الحديد على الرأس مثل القلنسوة ، وفي رواية زيد بن الحباب عن مالك « يوم الفتح وعليه مغفر من حديد » أخرجه الدارقطني في « الغرائب » ، والحاكم في « الاكلیل » ، وكذا هو في رواية أبي أويس . قوله ( فلما نزع جاده رجل ) لم أقف على اسمه ، إلا أنه يحتمل أن يكون هو الذي باشر قتله ، وقد جزم الفاكهي في « شرح الصعدة » بأن الذي جاء بذلك هو أبو برزة الاسلمي ، وكأنه لما رجح عنده أنه هو الذي قتله رأى أنه هو الذي جاء بخبره بقصته ، ويوشح قوله في رواية يحيى بن قزعة في المغازي « فقال قتله » بصيغة الإفراد . على أنه اختلف في اسم قاتله ، ففي حديث سعيد بن يربوع عند الدارقطني والحاكم أنه عليه السلام قال « أربعة لا أؤمنهم لا في حل ولا حرم : الحوثر بن قعيد بالنون والقاف مصغر ، وهلال بن خطل ، ومقيس بن صباية ، وعبد الله بن أبي سرح - قال - فأما هلال بن خطل فقتله الزبير » الحديث . وفي حديث سعيد بن أبي وقاص عند البزار والحاكم والبيهقي في « الدلائل » نحوه لكن قال « أربعة نفر وامرأتين فقال اقتلوهم وإن وجدوهم متلفين بأستار الكعبة » فذكرهم لكن قال عبد الله بن خطل بدل هلال ، وقال عكرمة بدل الحوثر ، ولم يسم المرأتين وقال « فأما عبد الله بن خطل فأدرك وهو متعلق بأستار الكعبة فاستبق اليه سعيد بن حريث وعمار ابن ياسر فسبق سعيد عمارا وكان أشب الرجلين فقتله » الحديث . وفي زيادات يونس بن بكير في المغازي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه ، وروى ابن أبي شيبة والبيهقي في « الدلائل » من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن أنس « أن رسول الله ﷺ الناس يوم فتح مكة إلا أربعة من الناس : عبد العزى بن خطل ، ومقيس ابن صباية الكنانى ، وعبد الله بن أبي سرح ، وأم سارة . فأما عبد العزى بن خطل فقتل وهو متعلق بأستار



الكعبة ، وروى ابن أبي شيبة من طريق أبي عثمان النهدي ، ان أبا برزة الأسدي قتل ابن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة ، وإسناده صحيح مع إرساله ، وله شاهد عند ابن المبارك في « البر والصلة » ، من حديث أبي برزة نفسه ، ورواه أحد من وجه آخر ، وهو أصح ما ورد في تعيين قاتله وبه جزم البلاذري وغيره من أهل العلم بالاخبار ، وتحمل بقية الروايات على أنهم ابتدروا قتله فكان المباشر له منهم أبو برزة ، ويحتمل أن يكون غيره شاركه فيه ، فقد جرم ابن هشام في السيرة بأن سعيد بن حريث وأبا برزة الأسدي اشتركا في قتله ، ومنهم من سعى قاتله سعيد بن ذؤيب ، وحكى المحب الطبري أن الزبير بن العوام هو الذي قتل ابن خطل ، وروى الحاكم من طريق أبي محضر عن يوسف بن يعقوب عن السائب بن يزيد قال : فأخذ عبد الله بن خطل من تحت أستار الكعبة فقتل بين المقام وزمزم ، وقد جمع الواقدي عن شيوخه أسماء من لم يؤمن يوم الفتح وأمر بقتله عشرة أنفس : ستة رجال وأربع نسوة . والسبب في قتل ابن خطل وعدم دخوله في قوله : من دخل المسجد فهو آمن ، ما روى ابن إسحق في المغازي وحدثني عبد الله بن أبي بكر وغيره أن رسول الله ﷺ حين دخل مكة قال : لا يقتل أحد إلا من قاتل ، إلا نقرأ سمعنا فقال : اقلتم وان وجدتموه تحت أستار الكعبة ، منهم عبد الله بن خطل وعبد الله بن سعد ، وإنما أمر بقتل ابن خطل لأنه كان مسلما فيمنه رسول الله ﷺ مصداقا بهت معه رجلا من الأنصار وكان معه مولى يخدمه وكان مسلما ، فزله منزلا ، فأمر المولى أن يذبح نيسا ويضع له طعاما ، فنام واستيقظ ولم يصنع له شيئا ، فعدا عليه فقتله ثم ارتد مشركا ، وكانت له قبتان تغنيان بهما رسول الله ﷺ . وروى النساكني من طريق ابن جريج قال قال مولى ابن عباس : بهت رسول الله ﷺ رجلا من الأنصار ورجلا من مزينة وابن خطل وقال : أطعنا الانصاري حتى ترجما ، فقتل ابن خطل الانصاري وهرب المزني . وكان من أهدر النبي ﷺ دمه يوم الفتح . ومن نفر الذين كانت أهدر دمهم النبي ﷺ قبل الفتح غير من تقدم ذكره هبار بن الأسود وعكرمة بن أبي جهل وكعب بن زهير ووحشي بن حرب وأسيد بن إلياس بن أبي ذؤيب وقينتا ابن خطل وهند بنت عتبة . والنجع بين ما اختلف فيه من اسمه أنه كان يسمى عبد العزى فلما أسلم سعى عبد الله ، وأما من قال ملال فالتبس عليه بأخيه اسمه ملال ، بين ذلك السكبي في النسب ، وقيل هو عبد الله بن ملال بن خطل ، وقيل غالب بن عبد الله بن خطل ، واسم خطل عبد مناف من بني تميم بن فهر بن غالب . وهذا الحديث ظاهره أنه ﷺ لما دخل مكة يوم الفتح لم يكن محرما ، وقد صرح بذلك مالك وأوى الحديث كما ذكره المصنف في المغازي عن يحيى بن قزعة عن مالك عقب هذا الحديث ، قال مالك : ولم يكن النبي ﷺ فيما نرى - والله أعلم - يومئذ محرما . وقول مالك هذا رواه عبد الرحمن بن مهدي عن مالك جازما به أخرجه الدارقطني في « الفرائد » ، ووقع في « الروايات » من رواية أبي مصعب وغيره قال مالك : قال ابن شهاب ولم يكن رسول الله ﷺ يومئذ محرما ، وهذا مرسل ، ويشهد له ما رواه مسلم من حديث جابر بلفظ : دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير لإحرام ، وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن طاوس قال : لم يدخل النبي ﷺ مكة إلا محرما إلا يوم فتح مكة ، وزعم الحاكم في « الاكلیل » أن بين حديث أنس في المغفر وبين حديث جابر في العمامة السوداء معارضة ، وتقويه باحتمال أن يكون أول دخوله كان على رأسه المغفر ثم أزاله وليس العمامة بعد ذلك : فحكى كل منهما ما رآه ، ويؤيده أن في حديث عمرو بن حريث : انه خطب الناس وعليه عمامة سوداء . أخرجه مسلم أيضا ، وكانت الخطبة عند باب الكعبة وذلك بعد تمام الدخول ، وهذا الجمع ليعاض . وقال غيره : يجمع بأن

العمامة السوداء كانت ملفوفة فوق المغفر أو كانت تحت المغفر وقاية لرأسه من صدل الحديد ، فأراد أنس يذكر المغفر كونه دخل متهيئا للحرب ، وأراد جابر بذكر العمامة كونه دخل غير محرم ، وبهذا يندفع إشكال من قال : لا دلالة في الحديث على جواز دخول مكة بغير إحرام لاحتمال أن يكون رسول الله ﷺ كان محرما ولكنه غطي رأسه لعذر ، فقد اندفع ذلك بتصريح جابر بأنه لم يكن محرما ، لكن فيه إشكال من وجه آخر لأنه ﷺ كان متأهبا للقتال ومن كان كذلك جاز له الدخول بغير إحرام عند الشافعية وإن كان عياض نقل الاتفاق على مقابله ، وأما من قال من الشافعية كابن القاص : دخول مكة بغير إحرام من خصائص النبي ﷺ ففيه نظر ، لأن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل ، لكن زعم الطحاوي أن دليل ذلك قوله ﷺ في حديث أبي شريح وغيره أنها لم تحل له إلا ساعة من نهار ، وأن المراد بذلك جواز دخولها له بغير إحرام لا تحريم القتل والقتال فيها لأنهم أجمعوا على أن المشركين لو غلبوا والعباد بالله تعالى على مكة حل للسليين قتالهم وقتلهم فيها ، وقد عكس استدلاله النووي فقال : في الحديث دلالة على أن مكة تبقى دار إسلام الى يوم القيامة ، فبطل ما صوره الطحاوي . وفي دعواه الاجماع نظر فان الخلاف ثابت كما تقدم ، وقد حكاه القفال والماوردي وغيرهما ، واستدل بحديث الباب على أنه ﷺ فتح مكة عنوة ، وأجاب النووي بأنه ﷺ كان صالحهم ، لكن لما لم يأمن غدرهم دخل متأهبا ، وهذا جواب قوى إلا أن الشأن في ثبوت كونه صالحهم فإنه لا يعرف في شيء من الأخبار صريحا كما سيأتي إيضاحه في الكلام على فتح مكة من المغازي إن شاء الله تعالى . واستدل بقصة ابن خطل على جواز إقامة الحدود والنصاص في حرم مكة ، قال ابن عبد البر : كان قتل ابن خطل قودا من قتله المسلم . وقال السبيلي : فيه أن الكعبة لا تعبد عاصيا ولا تمنع من إقامة حد واجب . وقال النووي : تأوله من قال لا يقتل فيها على أنه ﷺ قتله في الساعة التي أبيحت له ، وأجاب عنه أصحابنا بأنها إنما أبيحت له ساعة الدخول حتى استولى عليها وأذن أهلها ، وإنما قتل ابن خطل بعد ذلك انتهى . وتعقب بما تقدم في الكلام على حديث أبي شريح أن المراد بالساعة التي أحلص له ما بين أول النهار ودخول وقت العصر ، وقتل ابن خطل كان قبل ذلك قطعاً لأنه قيد في الحديث بأنه كان عند نزع المغفر وذلك عند استقراره بمكة ، وقد قال ابن خزيمة : المراد بقوله في حديث ابن عباس « ما أحل الله لأحد فيه القتل غيري » أي قتل النفر الذين قتلوا يومئذ ابن خطل ومن ذكر معه ، قال : وكان الله قد أباح له القتال والقتل مما في تلك الساعة ، وقتل ابن خطل وغيره بعد تقضى القتال . واستدل به على جواز قتل الذي إذا سب رسول الله ﷺ ، وفيه نظر كما قاله ابن عبد البر لأن ابن خطل كان حربيا ولم يدخله رسول الله ﷺ في أمانه لأهل مكة بل استثناه مع من استثنى وخرج أمره بقتله مع أمانه لغيره غرجا واحدا ، فلا دلالة فيه لما ذكره انتهى . ويمكن أن يتصلك به في جواز قتل من فعل ذلك بغير استئابة من غير تعقيد بكونه ذميا ، لكن ابن خطل عمل بموجبات القتل فلم يتحتم أن سبب قتله السب ، واستدل به على جواز قتل الأسير حربا لأن القنطرة على ابن خطل صيرته كالأسير في يد الإمام وهو غير فيه بين القتل وغيره ، لكن قال الخطابي إنه ﷺ قتله بما جناه في الإسلام . وقال ابن عبد البر : قتله قودا من دم المسلم الذي غدر به وقتله ثم ارتد كما تقدم . واستدل به على جواز قتل الأسير من غير أن يعرض عليه الإسلام ، ترجم بذلك أبو داود . وفيه مشروعية لبس المغفر وغيره من آلات السلاح حال الحرف من العدو وأنه لا ينافي التوكل ، وقد تقدم في « باب متى يحل العتمر » من أبواب العمرة من حديث عبد الله بن أبي أوفى « اعتمر رسول الله ﷺ فلما دخل مكة طاف وطفنا معه ومعه من يستره من أهل مكة أن يرميه

أحد ، الحديث ، وإنما احتاج الى ذلك لأنه كان حينئذ محرماً غشى الصحابة أن يرميه بعض سفهاء المشركين بشيء يؤذيه فكانوا حوله يسترون رأسه ويحفظونه من ذلك . وفيه جواز رفع أخبار أهل الفساد الى ولاية الأمر ، ولا يكون ذلك من النية المحرمة ولا النية

### ١٩ - باب إذا أحرَمَ جاهِلًا وعليه قِيسٌ

وقال عطاء : إذا تَطَيَّبَ أو لَبَسَ جاهِلًا أو ناسيًا فلا كفارة عليه

١٨٤٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا هَنَاقٌ حَدَّثَنَا عَطَاءٌ قَالَ حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ « كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَنَاءَ رَجُلٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ فِيهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ أَوْ نَحْوِهَا ، كَانَ عَمْرُؤُ يَقُولُ لِي : « نَحْبُ إِذَا زَلَّ عَلَيْهِ الرَّحَى أَنْ تَرَاهُ ؟ فَزَلَّ عَلَيْهِ ، ثُمَّ سَمِعْتِي عَنْهُ ، فَقَالَ : اصْنَعْ فِي عَمْرِيكَ مَا تَصْنَعُ فِي حَبِّكَ »

١٨٤٨ - وَعَضَّ رَجُلٌ يَدَ رَجُلٍ - بِعَنَى فَاَنْزَعَ ثَلَاثَةَ - فَأَبْطَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ

[ الحديث ١٨٤٨ - أطرافه في : ٢٢٦٥ ، ٢٢٦٣ ، ٤٤١٧ ، ٦٨٩٣ ]

قوله ( باب إذا أحرَمَ جاهِلًا وعليه قِيسٌ ) أى هل يلزمه فدية أو لا ؟ وإنما لم يحرم بالحكم لأن حديث الباب لا تصرح فيه بإسقاط الفدية ، ومن ثم استظهر المصنف للراجع بقول عطاء راوى الحديث كأنه يشير الى أنه لو كانت الفدية واجبة لما خفيت عن عطاء وهو راوى الحديث ، قال ابن بطال وغيره : وجه الدلالة منه أنه لو لزمته الفدية لبيها ﷺ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، وفرق مالك - فِيمَنْ تَطَيَّبَ أو ليس ناسيًا - بين من يادر فزع وغسل وبين من تبادى ، والشافعى أشد موافقة للحديث لأن السائل في حديث الباب كان غير عارف بالحكم وقد تبادى ومع ذلك لم يؤمر بالفدية ، وقول مالك فيه احتياط ، وأما قول الكوفيين والمزنى مخالف هذا الحديث . وأجلب ابن المنذر في الحاشية بأن الوقت الذى أحرَمَ فيه الرجل في المجبة كان قبل نزول الحكم ولهذا انتظر النبي ﷺ الوحي ، قال : ولا خلاف أن التكليف لا يتوجه على المكلف قبل نزول الحكم فلماذا لم يؤمر الرجل بفدية مما مضى . بخلاف من لبس الآن جاهلًا فانه جهل حكمًا استقر وقصر في علم ما كان عليه أن يتعمله لكونه مكلفًا به وقد تمكن من عمله . قوله ( وقال عطاء الخ ) ذكره ابن المنذر في الأوسط ووصله الطبراني في الكبير ، وأما حديث يعلى فقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب غسل الخلوف » ، في أوائل الحج . قوله في الاسناد ( صفوان بن يعلى بن أمية قال كنت مع النبي ﷺ ) هذا وقع في رواية أبي ذر وهو ضعيف ، والصواب ما ثبت في رواية غيره « صفوان بن يعلى عن أبيه » ، تصحفت « عن » فصارت ابن و « أبيه » فصارت أمية ، أو سقط من السند عن أبيه ، وليست لصفوان حجة ولا رواية . قوله ( وعض رجل يد رجل ) هذا حديث آخر وسيأتى مبسوطا مع الكلام عليه في أبواب الدية إن شاء الله تعالى

### ٢٠ - باب المحرَّم يموتُ بغيره ، ولم يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُؤَدَّى عَنْهُ بَقِيَةُ الْحَجِّ

١٨٤٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ

عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « بَيْنَا رَجُلٌ وَقِفَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بَعْرَةً إِذْ وَقَعَ عَنْ راحِلَتِهِ فَوَقَصَتْهُ - أَوْ قَالَ فَأَقَصَتْهُ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : اغْلِوْهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ - أَوْ قَالَ ثَوْبِيَّةٍ - وَلَا تُحْنَطَوْهُ وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلْبِي »

١٨٥٠ - **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أُثُوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « بَيْنَا رَجُلٌ وَقِفَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بَعْرَةً إِذْ وَقَعَ عَنْ راحِلَتِهِ فَوَقَصَتْهُ - أَوْ قَالَ فَأَقَصَتْهُ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : اغْلِوْهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ ، وَلَا تَمْشَوْهُ طَبِيبًا ، وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ ، وَلَا تُحْنَطَوْهُ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا »

قوله ( باب المحرم يموت بعرة ولم يأمر النبي ﷺ أن يؤدي عنه بقية الحج ) يعني لم ينفل ذلك . وذكر فيه حديث ابن عباس في الرجل المحرم الذي وقع عن بعيره بعرة فات ، وقد تقدم التنبيه عليه في ( باب ما ينهى عن الطيب للمحرم ، وأورده المصنف من حديث حماد بن زيد عن عمرو بن دينار وعن أيوب فرقهما كلاهما عن سعيد ابن جبير ، ووقع في رواية عمرو « فوقصته » أو قال فأقصصته ، وفي رواية أيوب « فوقصته » أو قال فأوقصته ، وكلاهما بمعنى ، وزاد في رواية أيوب « ولا تمشوه طيبا ، والباقي سواء . وقد وقع عند مسلم من رواية اسماعيل بن عليه في هذا الحديث عن أيوب قال « نبئت عن سعيد بن جبير ، فأنه أعلم

### ٢١ - باب سنة المحرم إذا مات

١٨٥١ - **حَدَّثَنَا** يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَات ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اغْلِوْهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبِيَّةٍ ، وَلَا تَمْشَوْهُ بِطَبِيبٍ ، وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا » ، قوله ( باب سنة المحرم إذا مات ) ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور من وجه آخر « عن سعيد بن جبير ، وقد سبق

### ٢٢ - باب الحج والنذور عن الميت ، والرجل المجحج عن المرأة

١٨٥٢ - **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُبَيْنَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ : إِنَّ أُمَّي نَذَرَتْ أَنْ تَحْجَّ فَلَمْ تَحْجَّ حَتَّى مَاتَتْ ، أَفَأَحْجُّ عَنْهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى امْرَأَتِكَ ذَنْبٌ أَ كُنْتَ قَاضِيَتَهُ ؟ أَقْضُوا اللَّهَ ، فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ »

قوله ( باب الحج والتذور عن الميت ) كذا ثبت للأكثر بلفظ الجمع ، وفي رواية النسفي « التذر » بالافراد . قوله ( والرجل يحج عن المرأة ) يعني أن حديث الباب يستدل به على الحكمين ، وفيه على الحكم الثاني نظر ، لان لفظ الحديث « ان امرأة سألت عن نذر كان على أبيها » فكان حق الترجمة أن يقول والمرأة تحج عن الرجل ، وأجاب ابن بطلان بأن النبي ﷺ خاطب المرأة بخطاب دخل فيه الرجال والنساء وهو قوله « أقضوا الله » قال : ولا خلاف في جواز حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل ، ولم يخالف في جواز حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل إلا الحسن بن صالح انتهى . والذي يظهر لي أن البخاري أشار بالترجمة الى رواية شعبة عن أبي بشر في هذا الحديث فانه قال فيها « أتى رجل النبي ﷺ فقال : ان أختي نذرت أن تحج ، الحديث وفيه « فاقض الله فهو أحق بالقضاء » أخرجه المصنف في كتاب التذور ، وكذا أخرجه أحمد والنسائي من طريق شعبة . قوله ( ان امرأة من جينة ) لم أقف على اسمها ولا على اسم أبيها ، لكن روى ابن وهب عن عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه « ان غايثة أو غايثة أتت النبي ﷺ فقالت : إن أمي ماتت وعليها نذر أن تمشي الى الكعبة ، فقال اقض عنها » أخرجه ابن منده في حرف الغين المراجعة من الصحابيات ، وتردد هل هي بتقديم المثناة التحتانية على المثناة أو بالعكس ، وجزم ابن طاهر في المهمات بأنه اسم الجينية المذكورة في حديث الباب . وقد روى النسائي وابن خزيمة وأحمد من طريق موسى بن سلة الهذلي عن ابن عباس قال « أمرت امرأة سنان بن عبد الله الجهني أن يسأل رسول الله ﷺ عن أمها توفيت ولم تحج ، الحديث لفظ أحمد ، ووقع عند النسائي « سنان بن سلة » والاول أصح ، وهذا لا يفسر به المهم في حديث الباب أن المرأة سألت بنفسها وفي هذا أن زوجها سأل لها ، ويمكن الجمع بأن يكون نسبة السؤال اليها مجازية وإنما الذي تولى لها السؤال زوجها ، وغايته أنه في هذه الرواية لم يصرح بأن الحجة المسئول عنها كانت نذرا ، وأما ما روى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس عن سنان بن عبد الله الجهني أن عمته حدثته أنها أتت النبي ﷺ فقالت : ان أمي توفيت وعليها مشي الى الكعبة نذرا الحديث ، فان كان محفوظا حمل على واقعتين بأن تكون امرأة سألت على لسانه عن حجة أمها المفروضة ، وبأن تكون عمته سألت بنفسها عن حجة أمها المنذورة ، ويفسر من في حديث الباب بأنها عمه سنان واسمها غايثة كما تقدم ، ولم تسم المرأة ولا العمه ولا أم واحدة منهما . قوله ( ان أمي نذرت أن تحج ) كذا رواه أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس من رواية أبي عروبة عنه ، وسيأتي في التذور من طريق شعبة عن أبي بشر بلفظ « أتى رجل النبي ﷺ فقال له ان أختي نذرت أن تحج وأنها ماتت » فان كان محفوظا احتمل أن يكون كل من الأخ سأل عن أخته والبنت سألت عن أمها ، وسيأتي في العمام من طريق أخرى عن سعيد بن جبير بلفظ « قالت امرأة إن أمي ماتت وعليها صوم شهر » وسيأتي بسط القول فيه هناك . وزعم بعض المخالفين أنه اضطراب يعمل به الحديث ، وأبس كما قال ، فانه محمول على أن المرأة سألت عن كل من الصوم والحج ، ويدل عليه ما رواه مسلم عن بريدة « ان امرأة قالت : يا رسول الله إني قصدت على أمي بحجارية رانها ماتت ، قال : وجب أجرك وردها عليك الميراث . قالت : انه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها ؟ قال : صومي عنها . قالت إنها لم تحج أفأحج عنها ؟ قال : حجى عنها » . والسؤال عن قصة الحج من حديث ابن عباس أصل آخر أخرجه النسائي من طريق سليمان بن يسار عنه ، وله شاهد من حديث أنس عند البزار والطبراني والدارقطني ، واستدل به على صحة نذر الحج بمن لم يحج فاذا حج أجزأه عن حجة الاسلام عند الجمهور وعليه الحج عن

التذر ، وقيل يجرى عن التذر ثم يمح حجة الاسلام ، وقيل يجرى عنها . قوله ( قال ثم حصى عنها ) في رواية موسى بن سلة ، أنجزى عنها أن أحج عنها ؟ قال نعم . . قوله ( أرايت الخ ) فيه شروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب الى سرعة فهمه ، وفيه تفهيم ما اختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه . وفيه أنه يستحب للفق التنبية على وجه الدليل اذا ترتب على ذلك مصلحة وهو أطيب لنفس المستفتى وأدعى لادعائه . وفيه أن وفاة الدين المالى عن الميت كان معلوما عندهم مقررا ولهذا حسن الإلحاق به . وفيه إجزاء الحج عن الميت ، وفيه اختلاف : فروى سعيد بن منصور وغيره عن ابن عمر بإسناد صحيح لا يمح أحج أحد عن أحد ، ونحوه عن مالك والليث ، وعن مالك أيضا إن أوصى بذلك فليمح عنه وإلا فلا ، وسيأتى البحث في ذلك في الباب الذى يليه . قوله ( أكنت قاضيته ) كذا لاكثر بضمير يعود على الدين ، وللكشمي قاضية بوزن قاعة على حذف المفعول . وفيه أن من مات وعليه حج وجب على وليه أن يجهز من يمح عنه من رأس ماله كما أن عليه قضاء ديونه ، فقد أجمعوا على أن دين الآدمى من رأس المال فكذلك ما شبه به في القضاء ، ويلتحق بالحج كل حق ثبت في ذمته من كفارة أو نذر أو زكاة أو غير ذلك ، وفي قوله دافقه أحق بالوفاء ، دليل على أنه مقدم على دين الآدمى ، وهو أحد أقوال الشافعى ، وقيل بالعكس ، وقيل هما سواء ، قال الطيبي : في الحديث إشعار بأن المسئول عنه خلف مالا فأخبره النبي ﷺ أن حق الله مقدم على حق المباد وأوجب عليه الحج عنه والجامع على المالية . قلت : ولم يتحم في الجواب المذكور أن يكون خلف مالا كما زعم ، لأن قوله د أكنت قاضيته ، أمم من أن يكون المراد ما خلفه أو تبرعا

### ٢٣ - باب الحج عن لا يستطيع الثبوت على الراحة

١٨٥٣ - حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل بن عباس رضي الله عنهم أن امرأة . . ح

١٨٥٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة حدثنا ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « جاءت امرأة من خثعم عام حجة الوداع قالت : يا رسول الله إن فریضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يستوى على الرحلة ، فهل يقضى عنه أحج عنه ؟ قال : نعم »

قوله ( باب الحج عن لا يستطيع الثبوت على الراحة ) أى من الأحياء ، خلافا لما لك في ذلك ولمن قال لا يمح أحد عن أحد مطلقا كابن عمر . ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على أنه لا يجوز أن يستيب من يقصد على الحج بنفسه في الحج الواجب ، وأما النفل فيجوز عند أبي حنيفة خلافا للشافعى ، وعن أحمد روايتان . قوله ( عن ابن شهاب عن سليمان ) في رواية الترمذى من طريق روح عن ابن جريج ، أخبرني ابن شهاب حدثني سليمان بن يسار . . قوله ( عن ابن عباس ) في رواية شبيب الآتية في الاستئذان عن ابن شهاب ، أخبرني سليمان ، أخبرني عبد الله بن عباس . . قوله ( عن الفضل بن عباس ) كذا قال ابن جريج وتابعه معمر ، وخالفهما مالك وأكثر الرواة عن الزهرى فلم يقولوا فيه عن الفضل ، وروى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه ، عن ابن عباس أخبرني

حسين بن عوف الخثعمي قال : قلت يا رسول الله ان أبي أدركه الحج ولا يستطيع أن يحج ، الحديث ، قال الترمذي : سألت محمداً يعني البخاري عن هذا فقال : أصح شيء ما روى ابن عباس عن الفضل ، قال : فيحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل ومن غيره ثم رواه بغير واسطة . وإنما رجع البخاري الرواية عن الفضل لأنه كان ردف النبي ﷺ حينئذ ، وكان ابن عباس قد تقدم من مزدلفة إلى منى مع الضعفة كما سيأتي بعد باب ، وقد سبق في باب التلبية والتكبير ، من طريق عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ أردف الفضل فأخبر الفضل أنه لم يزل يلي حتى رمى الجرة ، فكان الفضل حدث أخاه بما شاهده في تلك الحالة . ويحتمل أن يكون سؤال الخثعمية وقع بعد رمي جرة العقبة لحضره ابن عباس فنقله تارة عن أخيه لكونه صاحب القصة وتارة عما شاهده ، ويؤيد ذلك ما وقع عند الترمذي وأحمد وابنه عبد الله والطبري من حديث علي بما يدل على أن السؤال المذكور وقع عند المنحر بعد الفراغ من الرمي وأن العباس كان شاهداً ، ولفظ أحمد عندهم من طريق عبيد الله بن أبي رافع عن علي قال : وقف رسول الله ﷺ برفة فقال : هذه عرفة وهو الموقف ، فذكر الحديث وفيه : ثم أتى الجرة فرماها ، ثم أتى المنحر فقال : هذا المنحر وكل منى منحر ، واستفتته ، وفي رواية عبد الله ، ثم جاءت جارية شابة من خشم فقالت : ان أبي شيخ كبير قد أدركته فريضة الله في الحج ، أفجزى أن أصح عنه ؟ قال : حجي عن أبيك . قال ولوى عن الفضل فقال العباس : يا رسول الله لويت عن أبي عمك ، قال : رأيت شاباً وشابة فلم آمن عليهما الشيطان ، وظاهر هذا أن العباس كان حاضراً لذلك ، فلا مانع أن يكون ابنه عبد الله أيضاً كان معه . ( تنبيه ) لم يسق المصنف لفظ رواية ابن جريج ، بل تحول إلى إسناد عبد العزيز بن أبي سلمة وساق الحديث على لفظه كما دلت ، وبقية حديث ابن جريج ، ان امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : ان أبي أدركه الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يركب البعير ، أفأصح عنه ؟ قال : حجي عنه ، أخرجه أبو مسلم الكشي عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه ، والطبراني عن أبي مسلم كذلك ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن جريج فقال : ان امرأة من خشم قالت : يا رسول الله ان أبي شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج ، الحديث . قوله ( عام حجة الوداع ) في رواية شعيب الآتية في الاستئذنان « يوم النحر ، وللنساء من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب « غداة جمع » وسيأتي بقية الكلام عليه في الباب الذي بعده

## ٢٤ - باب حج المرأة عن الرجل

١٨٥٥ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن زهراء عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال « كان الفضل رديف النبي ﷺ ، فجاءت امرأة من خشم ، فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه ، فجعل النبي ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشيء الآخر ، فقالت : إن فريضة الله أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحلة ، أفأحج عنه ؟ قال : نعم . وذلك في حجة الوداع »

قوله ( باب حج المرأة عن الرجل ) تقدم نقل الخلاف فيه قبل باب . قوله ( كان الفضل ) يعني ابن عباس ، وهو أخو عبد الله وكان أكبر ولد العباس وبه كانت يكفى . قوله ( رديف ) زاد شعيب « على حجر راحلته » . قوله ( لجاءته امرأة من خشم ) بفتح المعجمة وسكون المثناة قبيلة مشهورة . قوله ( لجعل الفضل ينظر إليها ) في

رواية شعيب ، وكان الفضل رجلا وضيقا - أى جميلا - وأقبلت امرأة من خشم وضيق فطفت الفضل ينظر إليها وأعجبها حسنها . قوله ( يصرف وجه الفضل ) فى رواية شعيب ، فالتفت النبي ﷺ والفضل ينظر إليها فأخلف بيده فأخذ بذقن الفضل فدفع وجهه عن النظر إليها ، وهذا هو المراد بقوله فى حديث على « فلوى عنق الفضل » ووقع فى رواية الطبرى فى حديث على « وكان الفضل غلاما جميلا » ، فإذا جاءت الجارية من هذا الشق صرف رسول الله ﷺ وجهه الفضل الى الشق الآخر ، فإذا جاءت الى الشق الآخر صرف وجهه عنه - وقال فى آخره - رأيت غلاما حدثا وجارية حدثة تخشيت أن يدخل بينهما الشيطان » . قوله ( ان فريضة الله أدركت أبى شيخا كبيرا ) فى رواية عبد العزيز وشعيب « ان فريضة الله على عباده فى الحج » وفى رواية النسائي من طريق يحيى بن أبى إسحق عن سليمان بن يسار « ان أبى أدركه الحج » ، واتفقت الروايات كلها عن ابن شهاب على أن السائلة كانت امرأة وأنها سألت عن أبيها ، وخالفه يحيى بن أبى إسحق عن سليمان فاتفق الرواة عنه على أن السائل رجل ، ثم اختلفوا عليه فى إسناده ومثته ، أما إسناده فقال هشيم عنه « عن سليمان عن عبد الله بن عباس » ، وقال محمد بن سيرين عنه « عن سليمان عن الفضل » ، أخرجهما النسائي ، وقال ابن عليه عنه « عن سليمان حدثني أحد ابني العباس إما الفضل وإما عبد الله » ، أخرجه أحد . وأما المتن فقال هشيم « ان رجلا سأل فقال : ان أبى مات » ، وقال ابن سيرين « لجاء رجل فقال : ان أبى عجز كبيرة » ، وقال ابن عليه « لجاء رجل فقال : ان أبى أو أبى » ، وخالف الجميع معمر بن يحيى بن أبى إسحق فقال فى روايته « ان امرأة سألت عن أمها » ، وهذا الاختلاف كله عن سليمان بن يسار ، فأجبنا أن ننظر فى سياق غيره فإذا كريب قد رواه عن ابن عباس عن حصين بن عوف الخثعمي قال « قلت يا رسول الله ان أبى أدركه الحج » ، وإذا عطاه الخراساني قد روى « عن أبى الغوث بن حصين الخثعمي أنه استفتى النبي ﷺ عن حجة كانت على أبيه » ، أخرجهما ابن ماجه ، والرواية الاولى أقوى إسنادا ، وهذا يوافق رواية هشيم فى أن السائل عن ذلك رجل سأل عن أبيه . وبواقفه ما روى الطبراني من طريق عبد الله بن شداد عن الفضل بن عباس « ان رجلا قال : يا رسول الله ان أبى شيخ كبير » ، وبواقفهما مرسل الحسن عند ابن خزيمة فإنه أخرجه من طريق عوف عن الحسن قال « بلغنى أن رسول الله ﷺ أتاه رجل فقال ان أبى شيخ كبير أدرك الاسلام لم يبع » الحديث ، ثم ساقه من طريق عوف عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة قال مثله إلا أنه قال ان السائل سأل عن أمه . قلت : وهذا يوافق رواية ابن سيرين أيضا عن يحيى بن أبى إسحق كما تقدم . والذي يظهر لى من مجموع هذه الطرق أن السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت أيضا والمستول عنه أبو الرجل وأمهم جميعا . ويقرب ذلك ما رواه أبو بلي باسناد قوى من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال « كنت ردفت النبي ﷺ وأعرابى معه بنت له حسناء فجعل الأعرابى يعرضها لرسول الله ﷺ وجاء أن يتزوجها » ، وجعلت التفت إليها ، وبأخذ النبي ﷺ برأسى فيلويه ، فكان يلى حتى رمى بحجرة العقبة ، فعلى هذا فقول الشابة ان أبى لعلمها أرادت به جدتها لان أباهما كان معها وكانه أمرها أن تسأل النبي ﷺ ليسمع كلامها وبإرها جاء أن يتزوجها ، فلما لم يرضها سأل أبوها عن أبيه ، ولا مانع أن يسأل أيضا عن أمه . وتحصل من هذه الروايات أن اسم الرجل حصين بن عوف الخثعمي . وأما ما وقع فى الرواية الاخرى أنه أبو الغوث بن حصين فان إسناده ضعيف ولعله كان فيه عن أبى الغوث حصين فزيد فى الرواية ابن أو أن أبا الغوث أيضا كان مع أبيه حصين فسأل كما سأل أبوه وأخته والله أعلم . ووقع السؤال هذه المسألة من شخص آخر وهو



أبو رزين - بفتح الزاء وكسر الزاي - العقيلي بالتصغير واسمه لقيط بن عامر ، ففي السنن وصحيح ابن خزيمة وغيرهما من حديثه أنه قال : يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ، قال : حج عن أبيك واعتمر ، وهذه قصة أخرى ، ومن وجد بينها وبين حديث التميمي فقد أبعد وتكلف . **قوله** ( شيخا كبيرا لا يثبت على الراحة ) قال الطيبي : شيخا ، حال ولا يثبت صفة له ، ويحتمل أن يكون حالا أيضا ويكون من الأحوال المتداخلة ، والمعنى أنه وجب عليه الحج بأن أسلم وهو بهذه الصفة . وقوله ( لا يثبت ) وقع في رواية عبد العزيز وشعيب ( لا يستطيع أن يستوى ) وفي رواية ابن عينة ( لا يستمسك على الرحل ) وفي رواية يحيى بن أبي إسحق من الزيادة ( وإن شدته خشيت أن يموت ) وكذا في مرسل الحسن وحديث أبي هريرة عند ابن خزيمة بلفظ ( وإن شدته بالجبل على الراحة خشيت أن أقتله ) وهذا يفهم منه أن من قدر على غير هذين الأمرين من الثبوت على الراحة أو الأمن عليه من الأذى لو ربط لم يرخص له في الحج عنه كمن يتدر على عمل موطأ كالخفة . **قوله** ( أفأحج عنه ) أي أيجوز لي أن أؤوب عنه فأحج عنه ، لأن ما بعد الفاء الداخلة عليها الهزمة معطوف على مقدر ، وفي رواية عبد العزيز وشعيب ( فهل يقضى عنه ) وفي حديث علي ( هل يجرى عنه ) . **قوله** ( قال نعم ) في حديث أبي هريرة فقال ( أحجج عن أبيك ) . وفي هذا الحديث من الفوائد جواز الحج عن الغير ، واستدل الكوفيون بعمومه على جواز صحة حج من لم يحج نيابة عن غيره ، وخالفهم الجمهور بخصوه بمن حج عن نفسه ، واستدلوا بما في السنن وصحيح ابن خزيمة وغيره من حديث ابن عباس أيضا ( أن النبي ﷺ رأى رجلا يلبي عن شربة فقال : أحججت عن نفسك ؟ فقال : لا . قال : هذه عن نفسك ثم أحجج عن شربة ، واستدل به على أن الاستطاعة تكون بالغير كما تكون بالنفس ، وعكس بعض المالكية فقال : من لم يستطع بنفسه لم يلاقه الوجوب ، وأجابوا عن حديث الباب بأن ذلك وقع من السائل على جهة التبرع وليس في شيء من طرقه تصريح بالوجوب ، وبأنها عبادة بدنية فلا تصح النيابة فيها كالصلاة ، وقد نقل الطبري وغيره الإجماع على أن النيابة لا تدخل في الصلاة ، قالوا ولأن العبادات فرضت على جهة الابتلاء ، وهو لا يوجد في العبادات البدنية إلا بتعاب البدن فيه يظهر الانقياد أو النفور ، بخلاف الزكاة فإن الابتلاء فيها بنقص المال ، وهو حاصل بالنفس والغير . وأجيب بأن قياس الحج على الصلاة لا يصح ، لأن عبادة الحج مالية بدنية معا فلا يترجح إلحاقها بالصلاة على إلحاقها بالزكاة ، ولهذا قال المازري : من غلب حكم البدن في الحج ألحقه بالصلاة ، ومن غلب حكم المال ألحقه بالصدقة . وقد أجاز المالكية الحج عن الغير إذا أوصى به ولم يجوزوا ذلك في الصلاة ، وبأن حصر الابتلاء في المباشرة ممنوع لأنه يوجد في الأمر من بذل المال في الأجرة ، وقال عياض : لا حجة للبخالف في حديث الباب لأن قوله ( إن فريضة الله على عباده الخ ) معناه أن إلزام الله عباده بالحج الذي وقع بشرط الاستطاعة صافٍ أبي بصفة من لا يستطيع فهل أحجج عنه ؟ أي هل يجوز لي ذلك ، أو هل فيه أجر ومنفعة ؟ فقال : نعم . وتعقب بأن في بعض طرقه التصريح بالسؤال عن الأجزاء فيتم الاستدلال ، وتقدم في بعض طرق مسلم ( إن أبي عليه فريضة الله في الحج ) ، ولأحد في رواية ( والحج مكتوب عليه ) ، وادعى بعضهم أن هذه القصة مختصة بالخصمية كما اختص سالم مولى أبي حذيفة بجواز إرضاع الكبير حكاه ابن عبد البر ، وتعقب بأن الأصل عدم الخصوصية ، واحتج بعضهم لذلك بما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب ( الواضحة ) باسنادين مرسلين فزاد في الحديث ( حج عنه ، وليس لأحد بعده ) ولا حجة فيه لضعف الاسنادين مع إرسالها . وقد عارضه قوله في حديث

الجهنمية الماضي في الباب ، انقصوا الله فأنه أحق بالوفاء ، وادعى آخرون منهم أن ذلك خاص بالابن يحج عن أبيه ، ولا ينبغي أنه وجود . وقال القرطبي : رأى مالك أن ظاهر حديث الخثعمية مخالف لظاهر القرآن فوجع ظاهر القرآن ، ولا شك في ترجيحه من جهة تواتره ومن جهة أن القول المذكور قول امرأة ظننت ظنا ، قال : ولا يقال قد أجابها النبي ﷺ على سؤالها ، ولو كان ظنها غلطاً لبينه لها ، لأننا نقول إنما أجابها عن قولها ، فأفحج عنه ؟ قال حجبي عنه ، لما رأى من حرصها على إيصال الخير والثواب لابیها . وتعقب بأن في تقرير النبي ﷺ لها على ذلك حجة ظاهرة ، وأما ما رواه عبد الرزاق من حديث ابن عباس فزاد في الحديث : حجج عن أبيك فإن لم يزد خيراً لم يزد شراً ، فقد جزم الحفاظ بأنها رواية شاذة ، وعلى تقدير صحتها فلا حجة فيها للمخالف . ومن فروع المسألة أن لا فرق بين من استقر الوجوب في ذمته قبل العصب أو طرأ عليه خلافاً للحنفية ، وللجمهور ظاهر قصة الخثعمية وأن من حجج عن غيره وقع الحجج عن المستنقب ، خلافاً لمحمد بن الحسن فقال : يقع عن المباشر وللحجج عنه أجر النفقة . واختلّفوا فيما أذاعوا في المعصوب فقال الجمهور : لا يجوز لأنه تبين أنه لم يكن ميثوساً منه . وقال أحمد وإسحق : لا تلزمه الإعادة لتلافي بعضي إلى إيجاب حجبتين . واتفق من أجاز النياحة في الحجج على أنها لا تجزئ في الفرض إلا عن موت أو عصب ، فلا يدخل المريض لأنه يرجى برؤه ولا المجنون لأنه ترجى إفاقته ولا المحبوس لأنه يرجى خلاصه ولا الفقير لأنه يمكن استغناؤه والله أعلم . وفي الحديث من الفرائد أيضاً جواز الارتداف ، وسيأتى مبسوطاً قبيل كتاب الأدب ، وارتداف المرأة مع الرجل ، وتواضع النبي ﷺ ومزلة الفضل بن عباس منه ، وبيان ما ركب في الأدب من الشهوة وجبلت طباعه عليه من النظر إلى الصور الحسنة . وفيه منع النظر إلى الاجنبيات وغض البصر ، قال عياض : وزعم بعضهم أنه غير واجب إلا عند خشية الفتنة ، قال : وعندى أن قلعه ﷺ إذ غطى وجه الفضل أبلغ من القول . ثم قال : لعل الفضل لم ينظر فظنرا ينكر بل خشي عليه أن يشول إلى ذلك أو كان قبل زول الأمر بادئاً الجلايب . ويؤخذ منه التفريق بين الرجال والنساء خشية الفتنة ، وجواز كلام المرأة وسماع صوتها للأجانب عند الضرورة كالاستفتاء عن العلم والتراffic في الحكم والمعاملة . وفيه أن أحرام المرأة ونجسها فيجوز لها كشفه في الأحرار ، وروى أحمد وابن خزيمة من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال للفضل حين غطى وجهه يوم عرفة هذا يوم من ملك فيه سمعه وبصره ولسانه غفر له . وفي هذا الحديث أيضاً النياحة في السؤال عن العلم حتى من المرأة عن الرجل ، وأن المرأة تصح بغير محرم ، وأن المحرم ليس من السبيل المشترك في الحج ، لكن الذي تقدم من أنها كانت مع أبيها قد يرد على ذلك . وفيه بر الوالدين والاعتناء بأمرهما والقيام بمصالحهما من قضاء دين وخدمة ونفقة وغير ذلك من أمور الدين والدنيا . واستدل به على أن العمرة غير واجبة لكون الخثعمية لم تذكرها ، ولا حجة فيه لأن مجرد ترك السؤال لا يدل على عدم الوجوب لاستفادة ذلك من حكم الحج ، ولا احتمال أن يكون أبوها قد اعتمر قبل الحج ، على أن السؤال عن الحج والعمرة قد وقع في حديث أبي وزين كما تقدم . وقال ابن العربي : حديث الخثعمية أصل متفق على صحته في الحج خارج عن القاعدة المستقرة في الشريعة من أن ليس للإنسان إلا ماسعى رقفاً من الله في استدراك ما فرط فيه المرء بولده وماله ، وتعقب بأنه يمكن أن يدخل في عموم السعي ، وبأن عموم السعي في الآية مخصوص اتفاقاً

## ٢٥ - باب حج الصبيان

١٨٥٦ - **حديث** أبو الثعمان حدثنا حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي يزيد قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول « بئسنى - أو قدمنى - النبي ﷺ في القتل من جمع بليلاً »

١٨٥٧ - **حديث** إسحاق حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن أخي ابن شهاب عن عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال « أقبلت - وقد ناهزت الحلم - أسير على أتان لي ، ورسول الله ﷺ قائم يصلي عني ، حتى سرت بين يدي بعض الصف الأول ، ثم نزلت عنها فرست ، فصفت مع الناس وراء رسول الله ﷺ » . وقال يونس عن ابن شهاب « بئسنى في حجة الوداع »

١٨٥٨ - **حديث** عبد الرحمن بن يونس حدثنا حاتم بن إسماعيل عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد قال : حج بي مع رسول الله ﷺ وأنا ابن سبع سنين »

١٨٥٩ - **حديث** عمرو بن زرارة أخبرنا القاسم بن مالك عن أبي سعيد بن عبد الرحمن قال سمعت عمر بن عبد العزيز يقول للسائب بن يزيد وكان قد حج به في قتل النبي ﷺ »

[ الحديث ١٨٥٩ - طراه في : ٦٧١٢ ، ٧٣٠ ]

قوله (باب حج الصبيان) أي مشروعيته ، وكان الحديث الصريح فيه ليس على شرط المصنف ، وهو ما رواه مسلم من طريق كريب عن ابن عباس قال « رفعت امرأة صلياً لها فقالت : يا رسول الله ألهذا حج ؟ قال : نعم ، ولك أجر » ، قال ابن بطال : أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ ، إلا أنه إذا حج به كان له تقوياً عند الجمهور . وقال أبو حنيفة : لا يصح إحرامه ولا يلزمه شيء بفعل شيء من محظورات الإحرام ، وإنما يصح به على جهة التدريب ، وشذ بعضهم فقال : إذا حج الصبي أجزأه ذلك عن حجة الاسلام ، لظاهر قوله « نعم » في جواب « ألهذا حج » . وقال الطحاوي : لا حجة فيه لذلك ، بل فيه حجة على من زعم أنه لا حج له ، لأن ابن عباس راوى الحديث قال : أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى ، ثم ساقه باسناد صحيح . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : ( أحدها ) حديث ابن عباس قال : بعثنى النبي ﷺ في القتل - بفتح المثناة والقاف ويجوز إسكانها أي الأئمة - وقد تقدم السلام عليه في « باب من قدم ضففة أهله » . ووجه الدلالة منه هنا أن ابن عباس كان دون البلوغ ، ولهذا التكلفة أردقه المصنف بحديثه الآخر المصريح فيه بأنه كان حينئذ قد قارب الاحتلام . ثم بين بالطريق الملقطة أن ذلك وقع في حجة الوداع ، وقد تقدم السلام عليه في « باب متى يصح سماع الصغير » من كتاب العلم ، وفي « باب سرية المصل » من كتاب الصلاة ، وقوله فيه « حدثنا إسحق » ، نسب الأصل وابن السكن « ابن منصور » ، وقد أخرجه « إسحق بن راهويه » في مسنده عن يعقوب أيضاً ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج ، لكن يرجح كونه « ابن منصور » أن ابن راهويه لا يعبر عن مشايخه إلا بصيغة « أخبرنا » . ورواية يونس الملقطة وصلها مسلم من طريق ابن وهب عنه ولفظه « أنه أقبل يسير على حمار ورسول الله ﷺ يصلي عني في حجة الوداع »

الحديث وهو الثاني . الحديث الثالث : قوله (عن محمد بن يوسف) في رواية الإسماعيلي وحدثنا محمد بن يوسف وهو الكندي ، حفيد شيخه السائب وقيل سبطه وقيل ابن أخيه عبد الله بن يزيد ، والسائب بن يزيد أى ابن سعيد بن ثمامة بن الأسود الكندي حليف بنى عبد شمس ويعرف بابن أخت النضر والنضر رجل حضرمي . قوله ( حج بي ) كذا الأكثر بضم أوله على البناء لما لم يسم فاعله ، وقال ابن سعد عن الواقدي عن حاتم « حجبت بي أمي » وللقا كهي من وجه آخر عن محمد بن يوسف عن السائب « حج بي أبي » ويجمع بينهما بأنه كان مع أبويه ، زاد الترمذي عن قتيبة عن حاتم « في حجة الوداع » . قوله ( عن الجميد ) بالجيم مصفرا ، والقاسم بن مالك هو المزي . قوله ( سمعت عمر بن عبد العزيز يقول للسائب بن يزيد وكان السائب قد حج به في ثقل النبي ﷺ ) لم يذكر مقول عمر ولا جواب السائب ، وكأنه كان قد سأله عن قدر المد ، فسيأتى في الكفارات عن عثمان بن أبي شيبة عن القاسم بن مالك بهذا الاستاد « كان الصاع على عهد رسول الله ﷺ مدا وثلاثا » ، فزيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز ، زاد الإسماعيلي من هذا الوجه « قال السائب وقد حج بي في ثقل النبي ﷺ وأنا غلام » ، وقال الكرماني : اللام في قوله السائب للتعليل أى سمعت عمر يقول لأجل السائب ، والمقول « وكان السائب الخ » كذا قال ولا يخفى بعده ، وسيأتى للسائب ترجمة في الكلام على غاتم النبوة إن شاء الله تعالى

## ٢٦ - باب حج النساء

١٨٦٠ - وقال لي أحمد بن محمد : حدثنا إبراهيم عن أبيه عن جده « أذن عمر رضي الله عنه لأزواج النبي ﷺ في آخر حجة حجها ، فبث معهم عثمان وعبد الرحمن بن عوف »

١٨٦١ - حدثنا سديد : حدثنا عبد الواحد حدثنا حبيب بن أبي حمزة قال : حدثنا عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت « قلت يا رسول الله ألا نفرز ونجاهد معكم ؟ فقال : لكن أحسن الجهاد وأجله الحج مبرور . قالت عائشة : فلا أذع الحج بعد إذ سمعت هذا من رسول الله ﷺ »

١٨٦٢ - حدثنا أبو الثمان حدثنا حماد بن زيد عن عمرو عن أبي معية مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « لا تسافر المرأة إلا مع ذي تحرّم ، ولا يدخل عليها رجل إلا ومعه تحرّم . فقال رجل : يا رسول الله إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا ، وإسرائي تريد الحج ، فقال : أخرج معها »

[ الحديث ١٨٦٢ - المطاوعة في : ٣٠٠٦ ، ٣٠١١ ، ٥٣٣ ]

١٨٦٣ - حدثنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن زريع أخبرنا حبيب المسلم عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « لما رجع النبي ﷺ من حجته قال لأُمّ مَيَّان الأنصارية : ما منعك من الحج ؟ قالت : أبو فلان - توفي زوجي - كان له ناضحان حج على أحدهما ، والآخر يسقي أرضا لنا . قال : فإن مرة في رمضان تنقي

سبعة مئة ٥ رواه ابن جريج عن عطاء سمعت ابن عباس عن النبي ﷺ . وقال عبيد الله عن عبد الكريم عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ

١٨٦٤ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عبد الملك بن عبيد عن قرعة مولى زياد قال سمعت أبا سعيد - وقد فرأى مع النبي ﷺ ثنتي عشرة غزوة - قال : أُرِيتُ سَمْعَتَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - أَوْ قَالَ يُحَدِّثُنِي عَنْ النَّبِيِّ ﷺ - فَأَعْجَبَنِي وَأَتَذَنَّنِي : أَنْ لَا تُسَافِرَ امْرَأَةٌ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ لَيْسَ مَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو نَحْرَمَ . وَلَا صَوْمَ يَوْمَيْنِ : الْفَطْرُ وَالْأَنْصَحُ . وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاتَيْنِ : بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَتَرَبَّصَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ . وَلَا تُشَدُّ الرِّجَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِي ، وَمَسْجِدِ الْأَنْصَحِ

قوله (باب حج النساء) أى هل يشترط فيه قدر زائد على حج الرجال أولا؟ ثم أورد المصنف فيه عدة أحاديث ، الاول : قوله (وقال لى أحمد بن محمد حدثنا إبراهيم عن أبيه عن جده قال أذن عمر) أى ابن الخطاب (لازواج النبي ﷺ في آخر حجة حبها فبعث معها عثمان بن عفان وعبد الرحمن) كذا أورد مختصرا ، ولم يستخرجه الاشماعلى ولا أبو نعيم ، ونقل الحميدى عن البرقاني أن إبراهيم هو ابن عبد الرحمن بن عوف ، قال الحميدى : وفيه نظر ، ولم يذكره أبو مسعود انتهى . والحديث معروف ، وقد ساقه ابن سعد والبيهقى مطولا ، وجعل منطوقه تنظير الحميدى راجعا الى نسبة إبراهيم فقال : مراد البرقاني بإبراهيم جد إبراهيم الميم فى رواية البخارى ، فظن الحميدى أنه عين إبراهيم الاول ، وليس كذلك بل هو جده لأنه إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف . وقوله (وقال لى أحمد بن محمد ، أى ابن الوليد الأزرق ، وقوله «أذن عمر» ظاهره أنه من رواية إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن عمر ومن ذكر معه ، وإدراكه لذلك ممكن لأن عمره إذ ذاك كان أكثر من عشر سنين ، وقد أثبت سماعه من عمر يعقوب بن أبى شبة وغيره ، لكن روى ابن سعد هذا الحديث عن الواقدي عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده عن عبد الرحمن بن عوف قال «أرسلنى عمر ، لكن الواقدي لا يحتج به فقد رواه البيهقى من طريق عبدان وابن سعد أيضا عن الوليد بن عطاء بن الأغر المكي كلاهما عن إبراهيم بن سعد مثل ما قال الأزرق ، ويحتمل أن يكون إبراهيم حفظ أصل القصة وحمل تفاصيلها عن أبيه فلا تتخالف الروايتان ، ولعل هذا هو النكتة فى اقتصار البخارى على أصل القصة دون بقية . قوله (وعبد الرحمن) زاد عبدان «عبد الرحمن بن عوف . وكان عثمان ينادى : ألا لا يدنو أحد منهن ولا ينظر إليهن ، وهن فى الموداج على الابل ، فاذا رلن أنزلن يصدر الشعب فلم يصعد إليهن أحد ، ونزل عبد الرحمن وعثمان بذنب الشعب . وفى رواية لابن سعد «كان عثمان يسير أمامهن وعبد الرحمن خلفهن ، وفى رواية له «وعلى هوداجهن الطيالة الخضر ، فى إنساده الواقدي ، وروى ابن سعد أيضا باسناد صحيح من طريق أبى إسحق السيمعى قال «رأيت نساء النبي ﷺ حججن فى هوداج عليها الطيالة زمن المغيرة . أى ابن شعبة ، والظاهر أنه أراد بذلك زمن ولاية المغيرة على الكوفة لمعاوية ، وكان ذلك سنة خمسين أو قبلها . ولا بن سعد أيضا من حديث أم معبد الخزاعية قالت «رأيت عثمان وعبد الرحمن فى خلافة عمر حجا بنساء النبي ﷺ فزلى بقديد ، فدخلت عليهن وعثمان ، وله من حديث عائشة «انهن استأذن عثمان فى الحج فقال : أنا أحج بكن ،

الحج بنا جميعا إلا زينب كانت مانت ، ولألا سودة فانها لم تخرج من بيتها بعد النبي ﷺ ، وروى أبو داود وأحمد من طريق واقد بن أبي واقد الليث عن أبيه ، أن النبي ﷺ قال لفسائه في حجة الوداع : هذه ثم ظهور المحصر ، زاد ابن سعد من حديث أبي هريرة ، فكأن نساء النبي ﷺ يحججن ، إلا سودة وزينب فقالا : لا نحر كنا ذابة بعد رسول الله ﷺ ، وإسناد حديث أبي واقد صحيح . وأغرب المهلب فزعم أنه من وضع الرافضة لقصد ذم أم المؤمنين عائشة في خروجها الى العراق للإصلاح بين الناس في قصة وقعة الجمل ، وهو إقدام منه على رد الأحاديث الصحيحة بغير دليل ، والعند عن عائشة أنها تأولت الحديث المذكور كما تأوله غيرها من صراحباتها على أن المراد بذلك أنه لا يجب عليهن غير تلك الحجة ، وتأييد ذلك عندها بقوله ﷺ : لكن أفضل الجهاد الحج والعمرة ، ومن ثم عقبه المصنف بهذا الحديث في هذا الباب ، وكأن عمر رضى الله عنه كان متوقفا في ذلك ثم ظهر له الجواز فأذن لمن ، وتبعه على ذلك من ذكر من الصحابة ومن في عصره من غير تكثير . وروى ابن سعد من مرسل أبي جعفر الباقر قال : منع عمر أزواج النبي ﷺ الحج والعمرة ، ومن طريق أم درة عن عائشة قالت : منعت عمر الحج والعمرة ، حتى إذا كان آخر عام فأذن لنا ، وهو موافق لحديث الباب ، وفيه زيادة على ما في مرسل أبي جعفر ، وهو محمول على ما ذكرناه . واستدل به على جواز حج المرأة بغير محرم ، وسيأتي البحث فيه في الكلام على الحديث الثالث . ( تسكلة ) : روى عمر بن شبة هذا الحديث عن سليمان بن داود الهاشمي عن إبراهيم بن سعد بإسناد آخر فقال : عن الزهري عن إبراهيم ابن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن أم كلثوم بنت أبي بكر عن عائشة أن عمر أذن لأزواج النبي ﷺ لحججن في آخر حجة حنينا عمر ، فلما ارتحل عمر من الحصة من آخر الليل أقبل رجل فسلم وقال : أين كان أمير المؤمنين ينزل ؟ فقال له قائل وأنا أسمع : هذا كان منزله . فأناخ في منزل عمر ، ثم رفع عقيرته يتنقى :

عليك سلام من أمير وباركت يد الله في ذاك الأيام المرق

الآيات . قالت عائشة : فقلت لهم اعلوا لي علم هذا الرجل ، فذهبوا فلم يروا أحدا ، فكانت عائشة تقول : اني لاحسبه من الجن . الحديث الثاني : قوله ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد . قوله ( عن عائشة ) في رواية زائدة عن حبيب عند الاسماعيلي : حدثتني عائشة . قوله ( ألا ننزرو أو نجاهد ) هذا شك من الراوى ، وهو مسدد شيخ البخارى ، وقد رواه أبو كامل عن أبي عوانة شيخ مسدد بلفظ : ألا ننزرو معكم ، أخرجه الاسماعيلي ، وأغرب الكرماني فقال : ليس الغزو والجهاد بمعنى واحد ، فان الغزو القصد الى القتال ، والجهاد بذل النفس في القتال . قال : أو ذكر الثاني تأكيدا للاول ا هـ . وكأنه ظن أن الآلف تتعلق بنزرو فشرح على أن الجهاد معطوف على الغزو بالواو ، أو جعل د أو ، بمعنى الواو . وقد أخرجه النسائي من طريق جرير عن حبيب بلفظ : ألا نخرج فنجاهد معكم ، ولابن خزيمة من طريق زائدة عن حبيب مثله وزاد : فانا نجد الجهاد أفضل الأعمال ، والاسماعيلي من طريق أبي بكر بن عياش عن حبيب : لو جاهدنا معكم ، قال : لا جهاد ، ولكن حج مبرور ، وقد تقدم في أوائل الحج من طريق خالد عن حبيب بلفظ : نرى الجهاد أفضل العمل ، فظهر أن التباين بين اللفظين من الرواة فيقوى أن د أو ، لشك . قوله ( لكن أحسن الجهاد ) تقدم نقل الخلاف في توجيهه في أوائل الحج وهل هو بلفظ الاستثناء أو بلفظ خطاب النسوة . قوله ( الحج حج مبرور ) في رواية جرير : حج البيت حج مبرور ، وسيأتي في الجهاد من وجه آخر عن عائشة بنعت طلحة بلفظ : استأذنه نسائه في الجهاد فقال : يكفيكن الحج ، ولابن ماجه من طريق محمد بن فضيل عن

حبيب « قلت يا رسول الله على النساء جهاد ؟ قال : نعم ، جهاد لا قتال فيه ، الحج والعمرة ، قال ابن بطال : ذم بعض من ينقص عائشة في قصة الجبل أن قوله تعالى ( وقرن في بيوتكن ) يقتضى تحريم السفر عليهن ، قال : وهذا الحديث يرد عليهم ، لأنه قال « لكن أفضل الجهاد » ، فدل على أن لمن جهادا غير الحج والحج أفضل منه اهـ . ويحتمل أن يكون المراد بقوله « لا » ، في جواب قولهن « ألا نخرج فجاهد معك » ، أى ليس ذلك واجبا عليكن كما وجب على الرجال ، ولم يرد بذلك تحريمه عليهن ، فقد ثبت في حديث أم عطية أنهن كن يخرجن فيداوين الجرعى ، وفهمت عائشة ومن وافقها من هذا الترغيب في الحج لإباحة تكريره لمن كما أيسر للرجال تكرير الجهاد ، ونخص به عموم قوله « هذه ثم ظهور المحصر » وقوله تعالى ( وقرن في بيوتكن ) وكأن هر كان متوقفا في ذلك ثم ظهر له قوة دليلها فافن لمن في آخر خلافته ، ثم كان عثمان بعده يحج بهن في خلافته أيضا . وقد وقف بعضهم عند ظاهر النهى كما تقدم . وقال البيهقي : في حديث عائشة هذا دليل على أن المراد بحديث أبى واقد وجوب الحج مرة واحدة كالرجال ، لا المنع من الزيادة . وفيه دليل على أن الامر بالقرار في البيوت ليس على سبيل الوجوب . واستدل بحديث عائشة هذا على جواز حج المرأة مع من تثق به ولو لم يكن زوجها ولا محرما كما سيأتى البحث فيه في الذى يليه . الحديث الثالث : **قوله** ( عن عمرو ) هو ابن دينار . **قوله** ( عن أبى معبد ) كذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج وابن عيينة كلاهما عن عمرو بن عبد الله ، ولعمرو بهذا الاسناد حديث آخر أخرجه عبد الرزاق وغيره عن ابن عيينة عنه عن عكرمة قال « جاء رجل الى المدينة فقال له رسول الله ﷺ : أين زولت ؟ قال : على قلاية . قال : أهلفت عليها بابك ؟ مرتين . لا تصبح امرأة إلا ومها ذو محرم . ورواه عبد الرزاق أيضا عن ابن جريج عن عمرو . أخرجه عكرمة أو أبو معبد عن ابن عباس . قلت : والمخفوط في هذا مرسل عكرمة ، وفي الآخر رواية أبى معبد عن ابن عباس . **قوله** ( لا تسافر المرأة ) كذا أطلق السفر وقيدته في حديث أبى سعيد الآتى في الباب فقال « مسيرة يومين » ، ومضى في الصلاة حديث أبى هريرة مقيدا بمسيرة يوم وليلة ، وعنه روايات أخرى ، وحديث ابن عمر فيه مقيدا بثلاثة أيام ، وعنه روايات أخرى أيضا ، وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالمطلق لاختلاف التقييدات . وقال النووي : ليس المراد من التحديد ظاهره ، بل كل ما يسمى سفرا فالمرأة منبهة عنه إلا بالمحرم ، وإنما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بفهمه . وقال ابن المنير : وقع الاختلاف في مواطن تحجب السائلين . وقال المنذرى : يحتمل أن يقال إن اليوم المفرد والليلة المفردة بمعنى اليوم والليلة ، يعنى فمن أطلق يوما أراد بليلته أو ليلة أراد بيومها وأن يكون عند جمعها أشار الى مدة الذهاب والرجوع ، وعند إفرادها أشار الى قدر ما تقضى فيه الحاجة . قال : ويحتمل أن يكون هذا كله تمثيلا لأوائل الأعداد . فالיום أول العدد والاثنتان أول التكثير والثلاث أول الجمع ، وكأنه أشار الى أن مثل هذا في قلة الزمن لا يحل فيه السفر فكيف بما زاد . ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث قبل ذكر ما دونها فيؤخذ بأقل ما ورد في ذلك وأقله الرواية التى فيها ذكر البريد ، فعلى هذا يتناول السفر طويل السير وقصره ، ولا يتوقف استئاع سير المرأة على مسافة القصر خلافا للحنفية ، وحجتهم أن المنع المقيد بالثلاث متحقق وما عداها مشكوك فيه فيؤخذ بالمتيقن ، ونوقض بأن الرواية المطلقة شاملة لكل سفر فينبغى الأخذ بها وطرح ما عداها فانه مشكوك فيه ، ومن قواعد الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص ، وترك حمل المطلق على المقيد ، وقد خالفوا ذلك هنا ، والاختلاف إنما وقع في الأحاديث التى وقع فيها التقييد ، بخلاف حديث الباب فانه لم يختلف على ابن عباس فيه . وفرق سفيان

الثوري بين المسافة البعيدة فنبها دون القرية ، وتمسك أحمد بمعوم الحديث فقال : إذا لم تجد زوجاً أو محرماً لا يجب عليها الحج ، هذا هو المشهور عنه . وعنه رواية أخرى كقول مالك وهو تخصيص الحديث بغير سفر الفريضة ، قالوا : وهو مخصوص بالاجماع ، قال البخاري لم يختلفوا في أنه ليس للراءة السفر في غير الفرض إلا مع زوج أو محرم إلا كافر أسلمت في دار الحرب أو أسيرة تخلصت . وزاد غيره أو امرأة انقطعت من الرفقة فوجدتها رجل مأون فانه يجوز له أن يصحبها حتى يبلغها الرفقة ، قالوا : وإذا كان محومه مخصوصاً بالاتفاق فليخص منه حجة الفريضة . وأجلب صاحب المعنى ، بانه سفر الضرورة فلا يقاس عليه حالة الاختيار ، ولأنها تدفع ضرراً متيقناً بتحمل ضرر متوهم ولا كذلك السفر للحج . وقد روى الدارقطني وصححه أبو عوانة حديث الباب من طريق ابن جريج عن عمرو ابن دينار بلفظ لا تحجبن امرأة إلا ومعه ذو محرم ، فنص في نفس الحديث على منع الحج فكيف يخص من بقية الأسفار ؟ والمشهور عند الشافعية اشتراط الزوج أو المحرم أو النسوة الثقات ، وفي قول تكتفي امرأة واحدة ثقة . وفي قول قله الكرايسي وصححه في المذهب تسافر وحدها إذا كان الطريق آمناً ، وهذا كله في الواجب من حج أو عمرة . وأغرب الثقال فطرده في الأسفار كلها ، واستحسنه الروياني قال : إلا أنه خلاف النص . قلت : وهو يكره على نفي الاختلاف الذي نقله البخاري آنفاً . واختلفوا هل المحرم وما ذكر معه شرط في وجوب الحج عليها أو شرط في التمكن فلا يمنع الوجوب والاستقرار في الدمة ؟ وعبارة أبي الطيب الطبري منهم : الشرائط التي يجب بها الحج على الرجل يجب بها على المرأة ، فإذا أرادت أن تؤديه فلا يجوز لهم إلا مع محرم أو زوج أو نسوة ثقات . ومن الأدلة على جواز سفر المرأة مع النسوة الثقات إذا أمن الطريق أول أحاديث الباب ، لاتفاق عمر وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وفساء التي عليها السلام على ذلك وعدم نكير غيرهم من الصحابة عليهن في ذلك ، ومن أبي ذلك من أمهات المؤمنين فأنما أباهن جهة خاصة كما تقدم لا من جهة توقف السفر على المحرم ، ولعل هذا هو النكتة في إيراد البخاري الحديثين أحدهما عقب الآخر ، ولم يختلفوا أن النساء كلهن في ذلك سواء إلا ما نقل عن أبي الوليد الباجي أنه خصه بغير المعجوز التي لا تشتهى ، وكأنه نقله من الخلاف المشهور في شهود المرأة صلاة الجماعة ، قال ابن دقيق العيد : الذي قاله الباجي تخصيص المعوم بالنظر الى المعنى ، يعني مع مراعاة الأمر الاغلب . وتعقبوه بأن لكل ساقطة لاقطة ، والمتعقب راعى الأمر النادر وهو الاحتياط ، قال : والمتعقب على الباجي يرى جواز سفر المرأة في الأمن وحدها فقد نظر أيضاً الى المعنى ، يعني فليس له أن ينكر على الباجي ، وأشار بذلك الى الوجه المتقدم والاصح خلافه ، وقد احتج له بحديث عدى بن حاتم مرفوعاً ويشك أن تخرج الطمينة من الخيرة تؤم البيت لا زوج معها ، الحديث ، وهو في البخاري . وتعقب بأنه يدل على وجود ذلك لا على جوازه ، وأجيب بأنه خبر في سياق المدح ورفع منار الاسلام فيحمل على الجواز . ومن المستطرف ان المشهور من مذهب من لم يشترط المحرم أن الحج على التراخي ، ومن مذهب من يشترطه أنه حج على الفور ، وكان المناسب لهذا قول هذا وبالعكس . وأما ما قال النووي في شرح حديث جبريل في بيان الايمان والاسلام عند قوله أن تله الامه ربها : فليس فيه دلالة على إباحة بيع أمهات الاولاد ولا منع بيعهن ، خلافاً لمن استدلل به في كل منهما ، لأنه ليس في كل شيء . أخبر النبي عليه السلام بأنه سقيم يكون محرماً ولا جائزاً انتهى . وهو كما قال ، لكن القرينة المذكورة تقوى الاستدلال به على الجواز . قال ابن دقيق العيد : هذه المسألة تتعلق بالعامين اذا تعارضا ، فان قوله تعالى (وقه على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً) عام في



الرجال والنساء ، فقتضاه أن الاستطاعة على السفر إذا وجدت وجب الحج على الجميع ، وقوله ﷺ لا تصافر المرأة إلا مع محرم ، عام في كل سفر فيدخل فيه الحج ، فمن أخرجه عنه خص الحديث بعموم الآية ، ومن أدخله فيه خص الآية بعموم الحديث فيحتاج إلى الترجيح من خارج ، وقد رجح المذهب الثاني بعموم قوله ﷺ لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، وليس ذلك بجديد لكونه عاما في المساجد فيخرج عنه المسجد الذي يحتاج إلى السفر بحديث النهي . قوله ( إلا مع ذي محرم ) أى فيحل ، ولم يصرح بذكر الزوج ، وسيأتى في حديث أبى سعيد في هذا الباب بلفظ ليس معها زوجها أو ذو محرم منها ، وضابط المحرم عند العلماء من حرم عليه نكاحها على التأييد بسبب مباح لحرمتها ، فخرج بالتأييد أخت الزوجة وعمتها وبالمباح أم الموطوءة بشبهة وبنتها وبجهرتها الملاعنة ، واستثنى أحد من حرمت على التأييد مسلمة لها أب كتاتى فقال : لا يكون محرما لها لأنه لا يؤمن أن يفتتها عن دينها إذا خلا بها . ومن قال إن عبد المرأة محرم لها يحتاج أن يزيد في هذا الضابط ما يدخله ، وقد روى سعيد بن منصور من حديث ابن عمر مرفوعا «سفر المرأة مع عبدها ضيعة» لكن في إسناده ضعف ، وقد احتج به أحد وغيره ، وينبغى لمن أجاز ذلك أن يقيده بما إذا كانا في قافلة بخلاف ما إذا كانا وحدهما فلا لهذا الحديث . وفي آخر حديث ابن عباس هذا ما يشير بأن الزوج يدخل في مسمى المحرم ، فانه لما استثنى المحرم فقال القائل ان امرأتى حاجة فكأنه فهم حال الزوج في المحرم ، ولم يرد عليه ما فهمه بل قيل له «اخرج معها» . واستثنى بعض العلماء ابن الزوج فكره السفر معه لغلبة الفساد في الناس ، قال ابن دقيق العيد : هذه الكراهية عن مالك ، فان كانت للتحريم ففيه بعد تخافة الحديث ، وان كانت للترزية فيتوقف على أن لفظ «لا يحل» هل يتناول المكروه الكراهة التنزيهية . قوله ( ولا يدخل عليها رجل إلا معها محرم ) فيه منع الخلوة بالاجنية وهو اجماع ، لكن اختلفوا هل يقوم غير المحرم مقامه في هذا كالتسوة الثقات ؟ والصحيح الجواز لضعف التهمة به . وقال القفال : لا بد من المحرم ، وكذا في النسوة الثقات في سفر الحج لا بد من أن يكون مع إحداهن محرم . ويؤيده نص الشافعى أنه لا يجوز للرجل أن يصل بفساء مفردات إلا أن تكون إحداهن محرما له . قوله ( فقال رجل يا رسول الله إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا ) لم أقف على اسم الرجل ولا امرأته ولا على تعيين الغزوة المذكورة ، وسيأتى في الجهاد بلفظ « انى اكتسبت في غزوة كذا » أى كتبت نفسى في أسماء من عين لتلك الغزاة ، قال ابن المنير : الظاهر أن ذلك كان في حجة الوداع فيؤخذ منه أن الحج على التراخي إذ لو كان على الفور لما تأخر الرجل مع رفيقه الذين عينوا في تلك الغزاة . كذا قال ، وليس ما ذكره بلازم لاحتمال أن يكونوا قد حجوا قبل ذلك مع من حج في سنة تسع مع أبى بكر الصديق ، أو أن الجهاد قد تعين على المذكورين بتعيين الامام ، كما لو نزل عذر يقوم فانه يتعين عليهم الجهاد ويتأخر الحج اتفاقا . قوله ( اخرج معها ) أخذ بظااهر بعض أهل العلم فأوجب على الزوج السفر مع امرأته إذا لم يكن لها غيره ، وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية ، والمشهور أنه لا يلزمه كالولى في الحج عن المريض فلو امتنع إلا بأجرة لزمها لأنه من سبيلها فصار في حقها كالمؤنة ، واستدل به على أنه ليس للزوج منع امرأته من حج الفرض ، وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية ، والأصح عندهم أن له متعها لكون الحج على التراخي . وأما ما رواه الدارقطنى من طريق إبراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر مرفوعا في امرأة لها زوج ولها مال ولا يأذن لها في الحج فليس لها أن تطلق إلا بأذن زوجها ، فأجيب عنه بأنه محمول على حج التطوع حملا بالحديثين ، ونقل ابن المنذر الاجماع على أن الرجل منع

زوجته من الخروج في الاسفار كلها ، وإنما اختلفوا فيما كان واجبا ، واستنبط منه ابن حزم جواز سفر المرأة بغير زوج ولا محرم لكونه عليه السلام لم يأمر بردها ولا غاب سفرها ، وتعقب بأنه لو لم يكن ذلك شرطا لما أمر زوجها بالسفر معها وتركه الغزو الذي كتب فيه ، ولا سيما وقد رواه سعيد بن منصور عن حماد بن زيد بلفظه وقال رجل : يا رسول الله انى نذرت أن أخرج في جيش كذا وكذا ، فلو لم يكن شرطا ما رخص له في ترك النذر ، قال النووي : وفي الحديث تقديم الامم فالامم من الامور المتعارضة ، فانه لما عرض له الغزو والحج رجح الحج لان امراته لا يقوم غيره مقامه في السفر معها بخلاف الغزو والله أعلم . الحديث الرابع : وله طريقان موصول ومعلق وآخر معلق . قوله ( حدثنا حبيب المعلم ) هو ابن أبي قريبة بقاء وموحدة ، واسم أبي قريبة زيد وقيل زائدة ، وهو فهد حبيب بن أبي عمرة المذكور في ثانی احاديث الباب . قوله ( قالت أبو فلان تمنى زوجها ) وقد تقدم أنه أبو سنان ، وتقدم الحديث مشروحا في باب عمرة في رمضان . قوله ( رواه ابن جريج عن عطاء الخ ) أراد تقوية طريق حبيب بمتابعة ابن جريج له عن عطاء ، واستفيد منه تصريح عطاء بسماحه له من ابن عباس ، وقد تقدمت طريق ابن جريج موصولة في الباب المشار اليه . قوله ( وقال عبيد الله ) بالتصغير وهو ابن عمرو الرقي ( عن عبد الكريم ) وهو ابن مالك الجزري ( عن عطاء عن جابر ) ، وأراد البخاري بهذا بيان الاختلاف فيه على عطاء . وقد تقدم في « باب عمرة في رمضان » أن ابن أبي ليلى ويعقوب بن عطاء واقفا حبيبا وابن جريج ، قتيبن شذوذ رواية عبد الكريم ، وشذ معلق الجزري أيضا فقال « عن عطاء عن أم سليم ، وصنيع البخاري يقتضي ترجيح رواية ابن جريج ويؤيى الى أن رواية عبد الكريم ليست مطروحة لاحتمال أن يكون لعطاء فيه شيخان ، ويؤيد ذلك أن رواية عبد الكريم خالية عن القصة مقتصرة على المتن وهو قوله « عمرة في رمضان تعدل حجة » كذلك وصله أحمد وابن ماجه من طريق عبيد الله بن عمرو والله أعلم . الحديث الخامس : حديث أبي سعيد ، تقدم الكلام عليه في « باب الصلاة في مسجد مكة والمدنية » وأنه مشتمل على أربعة أحكام أحدها سفر المرأة ، وقد تقدم البحث فيه في هذا الباب ، ثانيا منع صوم الفطر والاضحى وسبأ في الصيام ، ثالثا منع الصلاة بعد الصبح والعصر وقد تقدم في « أواخر الصلاة » رابعا منع شد الرجل الى غير المساجد الثلاثة وقد تقدم في « أواخر الصلاة » أيضا . قوله ( أو قال يحدثن ) وقع عند الكشميهنى بلفظه « أو قال أخذتهن ، بالخاء والذال المعجمتين أى حملتهن عنه . قوله ( وآتقن ) بفتح التوئين وسكون القاف بوزن أعجبني ، ومعناه أى التكلت ، يقال آتقن الشيء بالمد أى أعجبني ، وذكر الاعجاب بعده من التأكيد . قوله ( أو ذو محرم ) كذا للاكثر ، وفي بعض النسخ عن أبي ذر « أو ذو محرم محرم » ، الاول بفتح اوله وثالثه وسكون ثانيه والثاني بوزن محمد أى عليها

## ٢٧ - باب من نذر المشي الى الكعبة

١٨٦٥ - **حدثنا** ابن سلام أخبرنا الفزاري عن حميد الطويل قال حدثني ثابت عن أنس رضي الله عنه « أن النبي عليه السلام رأى شيعا يهذى بين ابنه قال : ما مال هذا ؟ قولا : نذر أن يمسي . قال : إن الله عن تعذيب هذا نفسه لفتى . وأمره أن يركب »

[ الحديث ١٨٦٥ - طريقه في : ٦٧٠ ]

١٨٦٦ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال : أخبرني سعيد

ابن أبي أيوب أن يزيد بن أبي حبيب أخبره أن أبا الخير حدثه عن عتبة بن عامر قال : نذرت أخفى أن تمشي إلى بيت الله ، وأمرتني أن أستغني لما النبي ﷺ ، فاستغنيته ، فقال ﷺ : لا تفتش ولا تتركب . قال : وكان أبو الخير لا يفارق عتبة

**حدثنا أبو عامر** عن **ابن جريج** عن **يحيى بن أبيوب** عن **يزيد** عن **أبي الخير** عن **عتبة** . . فذكر الحديث قوله ( باب من نذر المشي إلى الكعبة ) أي وغيرها من الأماكن المظنطة هل يجب عليه الوفاء بذلك أو لا ؟ وإذا وجب فتذكر قادرا أو عاجزا ماذا يلزمه ؟ وفي كل ذلك اختلاف بين أهل العلم سيأتي أيضا . في كتاب التذكرة ان شاء الله تعالى . قوله ( أخبرنا الفزاري ) هو مروان بن معاوية كما جزم به أصحاب الأطراف والمستخرجون ، وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن مروان هذا بهذا الاسناد ، وقال ابن حزم : هو أبو إسحق الفزاري أو مروان . قوله ( حدثني ثابت ) هكذا قال أكثر الرواة عن حميد ، وهذا الحديث بما صرح حميد فيه بالواسطة بينه وبين أنس ، وقد حذفه في وقت آخر فأخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري والترمذي من طريق ابن أبي عدي كلاما عن حميد عن أنس ، وكذا أخرجه أحمد عن ابن أبي عدي ويزيد بن هارون جميعا عن حميد بلا واسطة ، ويقال إن غالب رواية حميد عن أنس بواسطة ، لكن قد أخرج البخاري من حديث حميد عن أنس أشياء كثيرة بغير واسطة مع الاعتناء ببيان سماعه لها من أنس ، وقد وافق عمران القطان عن حميد الجماعة على إدخال ثابت بينه وبين أنس . لكن خالفهم في المتن أخرجه الترمذي من طريقه بلفظه : نذرت امرأة أن تمشي إلى بيت الله ، فسل النبي ﷺ عن ذلك فقال : ان أفع لعني عن مشيها ، مروها فلتركب . قوله ( رأى شيخا يهادي ) بضم أوله من الهاداة ، وهو أن يمشي معتمدا على غيره . والترمذي من طريق خالد بن الحارث عن حميد وبتهادي ، بفتح أوله ثم مشاة . قوله ( بين ابنيه ) لم أقف على اسم هذا الشيخ ولا على اسم ابنيه ، وقرأت بخط منطوي : الرجل الذي يهادي ، قال الخطيب : هو أبو إسرائيل ، كذا قال وتبعه ابن الملقن . وليس ذلك في كتاب الخطيب وإنما أورده من حديث مالك . عن حميد بن قيس وثور أنهما أخبراه أن رسول الله ﷺ رأى رجلا قائما في الشمس فقال : ما بال هذا ؟ قالوا : نذر أن لا يستظل ولا يتكلم ويصوم ، الحديث . قال الخطيب : هذا الرجل هو أبو إسرائيل ، ثم ساق حديث عكرمة عن ابن عباس ، ان النبي ﷺ كان يحط بיום الجمعة فرأى رجلا يقال له أبو إسرائيل فقال : ما باله ؟ قالوا : نذر أن يصوم ويقوم في الشمس ولا يتكلم ، الحديث . وهذا الحديث سيأتي في الإيمان والنذور من حديث ابن عباس ، والمخيرة بينه وبين حديث أنس ظاهرة من عدة أوجه ، فيحتاج من وحد بين التستين إلى مستند واقع المستمان . قوله ( قال ما بال هذا ؟ قالوا : نذر أن يمشي ) في حديث أبي هريرة عند مسلم أن الذي أوجب النبي ﷺ عن سؤاله ولدا الرجل ولفظه : فقال ما شأن هذا الرجل ؟ قال ابناه ، يا رسول الله كانت عليه نذرة . قوله ( أمره ) في رواية الكشميبي ، وأمره ، بزيادة واو . قوله ( أن يركب ) زاد أحمد عن الأنصاري عن حميد فركب ، وإنما لم يأمره بالوفاء بالتندر إما لأن الحج راكبا أفضل من الحج ماشيا فنذر المشي يقتضي التزام ترك الأتسل فلا يجب الوفاء به ، أو لكونه يحجز عن الوفاء بتنذره وهذا هو الاظهر . قوله ( عن حبة بن عامر ) هو الجهني كذا وقع عند أحمد ومسلم وغيرهما في هذا الحديث من هذا الوجه . قوله ( نذرت أخفى ) قال المنذري وابن القسطلاني

والقطب الحلبي ومن تبعهم : هي أم حبان بنت عامر ، وهي بكسر المهملة وتشديد الموحدة ، ونسبوا ذلك لابن مأكولا فومورا فان ابن مأكولا إنما نقله عن ابن سعد ، وابن سعد إنما ذكر في طبقات النساء أم حبان بنت عامر بن نابی بنون وموحدة ابن زيد بن حرام مهملتين الانصارية قال : وهي أخت عقبة بن عامر بن نابی شهد بدرًا ، وهي زوج حرام بن عيص ، وكان ذكر قبل عقبة بن عامر بن نابی الانصاري وأنه شهد بدرًا ولا رواية له ، وهذا كله مغاير للجني فان له رواية كثيرة ولم يشهد بدرًا وليس أنصاريًا ، فعلى هذا لم يعرف اسم أخت عقبة بن عامر الجني ، وقد كنت تبعت في المقدمة من ذكرت ثم رجعت الآن عن ذلك وبالله التوفيق . قوله ( أن تمشي الى بيت الله ) زاد مسلم من طريق عبد الله بن عياش بإياه التحاتية والمعجمة عن يزيد « حافية » ، ولأحمد وأصحاب السنن من طريق عبد الله بن مالك عن عقبة بن عامر الجني « ان أخته نذرت أن تمشي حافية غير مختصرة » ، وزاد الطبري من طريق إسحق بن سالم عن عقبة بن عامر « وهي امرأة ثقيلة والمشي يشق عليها » ، ولأبي داود من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس « ان عقبة بن عامر سأل النبي ﷺ فقال إن أخته نذرت أن تمشي الى البيت ، وشكًا اليه ضعفا ، .

**قوله** ( فقال ﷺ : لنمش ولتركب ) في رواية عبد الله بن مالك « مرها فلتختصر وتركب ولتصم ثلاثة أيام » . وروى مسلم عقب هذا الحديث حديث عبد الرحمن بن شماس « وهو بكسر المعجمة وتخفيف الميم بعدها مهملة عن أبي الخير عن عقبة بن عامر رفته « كفارة النذر كفارة النبيين ، ولعله مختصر من هذا الحديث ، فان الأمر بصيام ثلاثة أيام هو أحد أوجه كفارة النبيين ، لكن وقع في رواية عكرمة المذكورة « قال فتركب ولتهد بدنة ، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب النذر إن شاء الله تعالى . قوله ( قال وكان أبو الخير لا يفارق عقبة ) هو مقول يزيد بن أبي حبيب الراوي عن أبي الخير ، والمراد بذلك بيان سماع أبي الخير له من عقبة . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف .

**قوله** ( عن ابن جريج عن يحيى بن أيوب ) كذا رواه أبو عاصم ، ووافقه روح بن عباد عند مسلم والاسماعيلي جعلا شيخ ابن جريج في هذا الحديث هو يحيى بن أيوب ، وخالفهما هشام بن يوسف لجعل شيخ ابن جريج فيه سعيد بن أبي أيوب ، ورجح الأول الاسماعيلي لانفاق أبي عاصم وروح على خلاف ما قال هشام ، لكن يعكر عليه أن عبد الرزاق وافق هشامًا وهو عند أحمد ومسلم ، ووافقهما محمد بن بكر عن ابن جريج وحجاج بن محمد عند النسائي ، فهؤلاء أربعة حفاظ ورووه عن ابن جريج عن سعيد بن أبي أيوب ، فان كان الترجيح هنا بالأكثريه فروايتهم أولى . والذي ظهر لي من منيع صاحب الصحيح أن لابن جريج فيه شيخين ، وقد عبر مغلطاي وتبعه الشيخ سراج الدين عن كلام الاسماعيلي ما لا يفهم منه المراد ، والله أعلم . ( غاتمة ) : اشتملت أبواب المحصر وجزاء الصيد وما مع ذلك الى هنا على أحد وستين حديثًا ، المعلق منها ثلاثة عشر حديثًا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وثلاثون حديثًا والخالف ثلاث عشرة حديثًا ، ووافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر في الثقاب والثفاز موقوفًا ومرفوعًا ، وحديث ابن عباس « احتجم وهو محرم » ، وحديثه التي نذرت أن تصح عن أمها ، وحديث السائب بن يزيد أنه حج به ، وحديث جابر « عمرة في رمضان » . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين اثنا عشر أثرًا .

وبالله المستعان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٢٩ - كتاب فضائل المدينة

### ١ - باب حرَم المدينة

١٨٦٧ - **حديث** أبو الثَّعْبَانِ حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنَا عاصِمٌ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَحْوَلُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَنْ كَذَا إِلَى كَذَا ، لَا يُقَطِّعُ شَجَرُهَا ، وَلَا يُخْدَتُ فِيهَا حَدَثٌ . مَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا فَلَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ »

[ المحدث ١٨٦٧ - طرقة في : ٣٣٠٦ ]

١٨٦٨ - **حديث** أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي الْقَتَّابِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ ، فَأَمَرَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ فَقَالَ : يَا بَنِي النَّجَّارِ ثَامِنُونِي . فَقَالُوا : لَا نَطَّابُ مُنَّمَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ . فَأَمَرَ بِقُبُورِ الشُّمْرِكِينَ فَنُفِثَتْ ، ثُمَّ بِالْخَرْبِ فُسُوِثَتْ ، وَبِالنَّخْلِ فُقَطِّعَتْ ، فَصَفَّوْا النَّخْلَ قِبَلَ الْمَسْجِدِ »

١٨٦٩ - **حديث** إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ شُبَّانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « حَرَّمَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْ الْمَدِينَةِ عَلَى لِسَانِي . قَالَ : وَاتَى النَّبِيُّ ﷺ بَنِي حَارِثَةَ فَقَالَ : أَرَأَيْكُمْ يَا بَنِي حَارِثَةَ قَدْ خَرَجْتُمْ مِنَ الْحَرَمِ . ثُمَّ التَّقَتْ فَقَالَ : بَلْ أَنْتُمْ فِيهِ »

[ المحدث ١٨٦٩ - طرقة في : ١٨٧٢ ]

١٨٧٠ - **حديث** عُمَرُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ طَائِرٍ إِلَى كَذَا ، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحْدِثًا فَلَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ . وَقَالَ : ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَلَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ . وَمَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بَغِيرَ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : عَدْلٌ فِدَايَا

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم . فضائل المدينة . باب حرم المدينة ) كذا لا بد من الخوى ، وسقط الباقي سوى قوله « باب حرم المدينة ، وفي رواية أبي علي الصبوي « باب ما جاء في حرم المدينة » . والمدينة علم على البلدة الحروقة التي هاجر إليها النبي ﷺ ودُفِنَ بها ، قال الله تعالى ( يَقُولُونَ لَنْ رَجِعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ ) فإذا أطلقت تبادر إلى الفهم أنها المراد ، وإذا أريد غيرها بلفظ المدينة فلا بد من قيد ، فهي كالنجم للثريا ، وكان اسمها قبل ذلك يثرب ،

قال الله تعالى (واذا قلت طائفة منهم يا أهل يثرب) ويثرب اسم لموضع منها سميت كلها به ، قيل سميت يثرب بن قاتية من ولد ارم بن سام بن نوح لانه أول من نزلها حكا أبو عبيد البكري وقيل غير ذلك ، ثم سماها النبي ﷺ طيبة وطابة كما سيأتي في باب مفرد ، وكان سكانها العالقي ، ثم نزلها طائفة من بني اسرائيل قيل أرسلهم موسى عليه السلام كما أخرجه الزبير بن بكار في أخبار المدينة بسند ضعيف ، ثم نزلها الاوس والخزرج لما تفرق أهل سبأ بسبب سيل العرم ، وسيأتي لإيضاح ذلك في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى . ثم ذكر المصنف هنا أربعة أحاديث ، الاول حديث أنس : **قوله** (عن أنس) في رواية عبد الواحد عن عاصم وقلت لأنس ، وسيأتي في الاعتصام ، وليزيد بن هارون عن عاصم سألت أنسا ، أخرجه مسلم . **قوله** (المدينة حرم من كذا الى كذا) هكذا جاء مبهما ، وسيأتي في حديث علي رابع أحاديث الباب ما بين عائر الى كذا ، فعين الاول وهو بمهمة وزن فاعل ، وذكره في الجزية وغيرها بلفظ «عير» ، بسكون التحتانية ، وهو جبل بالمدينة كما سنوضحه . وانفتحت روايات البخاري كلها على إيهام الثاني . ووقع عند مسلم «ال ثور» ، فقيل إن البخاري أجهمه عمدا لما وقع عنده أنه وهم ، وقال صاحب «المشارك» و«المطالع» : أكثر رواة البخاري ذكروا عيرا ، وأما ثور فنههم من كفى عنه بكذا ومنهم من ترك مكانه بياضا ، والاصل في هذا التوقف قول مصعب الزبيري : ليس بالمدينة عير ولا ثور . وأنت غيرة عيرا وواقفه على إنكار ثور ، قال أبو عبيد : قوله «ما بين عير الى ثور» ، هذه رواية أهل العراق ، وأما أهل المدينة فلا يعرفون جبلا عندهم يقال له ثور وإنما ثور بمكة ، ونرى أن أصل الحديث «ما بين عير الى أحد» . قلت : وقد وقع ذلك في حديث عبد الله بن سلام عند أحمد والطبراني ، وقال عياض : لا معنى لانكار عير بالمدينة فانه معروف ، وقد جاء ذكره في أشعارهم ، وأنشد أبو عبيد البكري في ذلك عدة شواهد ، منها قول الاحوص المدني الشاعر المشهور :

فقلت لعمر و تلك يا عمرو ناره تشب قفا عير فهل أنت ناظر

وقال ابن السيد في «المثلث» : عير اسم جبل بقرب المدينة معروف . وروى الزبير في «أخبار المدينة» عن عيسى ابن موسى قال : قال سعيد بن عمرو لبشر بن السائب أتدري لم سكننا العقبة ؟ قال لا . قال لأننا قتلنا منكم قتيلًا في الجاهلية فأخرجنا إليها . فقال : وددت لو أنكم قتلتم منا آخر وسكنتم وراء عير . يعني جبلا . كذا في نفس الخبر . وقد سلك العلماء في إنكار مصعب الزبيري لعير وثور مسالك : ما منها تقدم ، ومنها قول ابن قدامة يحتمل أن يكون المراد مقدار ما بين عير وثور لا أنهما بعينهما في المدينة ، أو سمى النبي ﷺ الجبلين اللذين بطرفي المدينة عيرا وثورا ارتجالا . وحكى ابن الأثير كلام أبي عبيد مختصرا ثم قال : وقيل إن عيرا جبل بمكة ، فيكون المراد أحرّم من المدينة مقدار ما بين عير وثور بمكة على حذف المضاف ووصف المصدر المحذوف . وقال النورى : يحتمل أن يكون ثور كان اسم جبل هناك إما أحد وإما غيره . وقال المحب الطبري في «الاحكام» بعد حكاية كلام أبي عبيد ومن تبعه : قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصري أن هذا أحد عن يساره جانبا الى ورائه جبل صغير يقال له ثور ، وأخبر أنه تكرر سؤاله عنه لطوائف من العرب - أى العارفين بتلك الارض وما فيها من الجبال - فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور ، وتواردوا على ذلك . قال فقلنا أن ذكر ثور في الحديث صحيح ، وأن عدم علم أكابر العلماء به لعدم شهرته وهدم بحضرتهم عنه . قال وهذه قائمة جميلة انتهى . وقرأت بخط شيخ شيخنا القبط الحلبي في شرحه :

حكى لنا شيخنا الإمام أبو محمد عبد السلام بن مزدوح البصري أنه خرج رسولاً إلى العراق فلما رجع إلى المدينة كان معه دليل وكان يذكر له الأماكن والجبال ، قال : فلما وصلنا إلى أحد إذا بقربه جبل صغير ، فسألته عنه فقال : هذا يسمى ثورا . قال فعلت صحة الرواية . قلت : وكان هذا كان مبدأ سؤاله عن ذلك . وذكر شيخنا أبو بكر بن حسين المرائي نزيل المدينة في مختصره لأخبار المدينة أن خلف أهل المدينة يقولون عن سلفهم أن خلف أحد من جهة الشمال جبلا صغيرا إلى الحرة يتدوير يسمى ثورا ، قال وقد تحققته بالمشاهدة . وأما قول ابن التين أن البخاري أبهم اسم الجبل عمدا لأنه غلط فهو غلط منه ، بل لمهامه من بعض رواته ، فقد أخرجه في الجزية فسماه ، والله أعلم . وما يدل على أن المراد بقوله في حديث أنس من كذا إلى كذا جبلان ما وقع عند مسلم من طريق اسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو عن أنس مرفوعا ، اللهم أني أحرم ما بين جبليها ، لكن عند المصنف في الجهاد وغيره من طريق محمد بن جعفر ويعقوب بن عبد الرحمن ومالك كلهم عن عمرو بلفظ : ما بين لابتها ، وكذا في حديث أبي هريرة ثلث أحاديث الباب ، وسيأتي بعد أبواب من وجه آخر ، وكذا في حديث رافع بن خديج وأبي سعيد وسعد وجابر وكلها عند مسلم ، وكذا رواه أحد من حديث عبادة الزرق والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن عوف والطبراني من حديث أبي اليسر وأبي حسين وكعب بن مالك كلهم بلفظ : ما بين لابتها ، واللاتان جمع لابة بتخفيف الموحدة وهي الحرة وهي الحجارة السود ، وقد تكرر ذكرها في الحديث . ووقع في حديث جابر عند أحد ، وأما أحرم المدينة ما بين حرتيها ، فادعى بعض الحنفية أن الحديث مضطرب لأنه وقع في رواية ما بين جبليها وفي رواية ما بين لابتها وفي رواية مازميا ، وتعقب بأن الجمع بينهما واضح وبمثل هذا لا ترد الأحاديث الصحيحة ، فإن الجمع لو تعذر أمكن الترجيح ، ولا شك أن رواية ما بين لابتها ، أرجح لتوارد الرواة عليها ، ورواية جبليها لا تنافيها فيكون عند كل لابة جبل ، أو لابتها من جهة الجنوب والشمال وجبليها من جهة الشرق والغرب ، وتسمية الجبلين في روايه أخرى لا تنضر ، وأما رواية مازميا ، فهي في بعض طرق حديث أبي سعيد ، والمأزم بكسر الراء المضيق بين الجبلين وقد يطلق على الجبل نفسه . واحتج الطحاوي بحديث أنس في قصة أبي عمير ما فعل النغير قال : لو كان صيدها حراما ما جاز حبس الطير ، وأجيب باحتمال أن يكون من صيد الحل ، قال أحمد : من صاد من الحل ثم أدخله المدينة لم يلزمه إرساله لحديث أبي عمير ، وهذا قول الجمهور . لكن لا يرد ذلك على الحنفية ، لأن صيد الحل عندهم إذا دخل الحرم كان له حكم الحرم ، ويحتمل أن تكون قصة أبي عمير كانت قبيل التحريم ، واحتج بعضهم بحديث أنس في قصة قطع النخل لبناء المسجد ، ولو كان قطع شجرها حراما ما فعله عليه السلام . وتعقب بأن ذلك كان في أول الهجرة كما سيأتي وانحفا في أول المغازي ، وحديث تحريم المدينة كان بعد رجوعه عليه السلام من خيبر كما سيأتي في حديث عمرو بن أبي عمرو عن أنس في الجهاد وفي غزوة أحد من المغازي وانحفا ، وقال الطحاوي : يحتمل أن يكون سبب النهي عن صيد المدينة وقطع شجرها كون الهجرة كانت إليها فكان بقاء الصيد والشجر مما يزيد في زيتها ويدعو إلى ألفتها كما روى ابن عمر ، أن النبي عليه السلام نهى عن هدم أطام المدينة ، فأنها من زينة المدينة فلما انقطعت الهجرة زال ذلك ، وما قاله ليس بواضح لأن النسخ لا يثبت إلا بدليل ، وقد ثبت على الفتوى بتحريمها سعد وزيد بن ثابت وأبو سعيد وغيرهم كما أخرجه مسلم ، وقال ابن قدامة : يحرم صيد المدينة وقطع شجرها وبه قال مالك وإشفاق وأكثر أهل العلم ، وقال أبو حنيفة : لا يحرم ، ثم من فعل ما حرم عليه شيئا أثم ولا جزاء عليه في

رواية لأحمد ، وهو قول مالك والشافعي والجديد وأكثر أهل العلم ، وفي رواية لأحمد وهو قول الشافعي في القديم وابن أبي ذئب واختاره ابن المنذر وابن نافع من أصحاب مالك ، وقال القاضي عبد الرهاب أنه الأقيس واختاره جماعة بعدهم فيه الجزاء وهو كما في حرم مكة ، وقيل الجزاء في حرم المدينة أخذ السلب لحديث صححه مسلم عن سعد بن أبي وقاص ، وفي رواية لابن داود من وجد أحدا يصيد في حرم المدينة فليسلبه ، قال القاضي عياض : لم يقل بهذا بعد الصحابة إلا الشافعي في القديم . قلت : واختاره جماعة معه وبعده لصحة الخبر فيه ، ولمن قال به اختلاف في كفيته ومصرفه ، والذي دل عليه منيع سعد عند مسلم وغيره أنه كسلب القتل وأنه للسلب لكنه لا يخمس ، وأغرب بعض الحنفية فادعى الإجماع على ترك الأخذ بحديث السلب ، ثم استدل بذلك على نسخ أحاديث تحريم المدينة ، ودعوى الإجماع مردودة فبطل ما ترتب عليها . قال ابن عبد البر : لو صح حديث سعد لم يكن في نسخ أخذ السلب ما يسقط الأحاديث الصحيحة . ويجوز أخذ العلف لحديث أبي سعيد في مسلم ولا يحيط فيها شجرة إلا لعلف ، ولابن داود من طريق أبي حسان عن علي نحوه ، وقال المهلب : في حديث أنس دلالة على أن المنهى عنه في الحديث الماضي مقصور على القطع الذي يحصل به الفساد ، فاما من يقصد الإصلاح كمن يفرس بستانا مثلا فلا يتمتع عليه قطع ما كان بملك الأرض من شجر يضر بقاؤه ، قال : وقيل بل فيه دلالة على أن المنهى إنما يتوجه إلى ما أنبت الله من الشجر مما لا صنع للأدى فيه ، كما حمل عليه المنهى عن قطع شجر مكة . وعلى هذا يحمل قطعه بالتلويح النخل وجعله قبله المسجد ولا يلزم منه النسخ المذكور . قوله ( لا يقطع شجرها ) في رواية يزيد بن هارون « لا يقطع شجرها » وفي حديث جابر عند مسلم « لا يقطع عظامها ولا يصاد صيدها » ونحوه عنده عن سعد . قوله ( من أحدث فيها حدثا ) زاد شعبة وحماد بن سلمة عن عاصم عند أبي عوانة « أو أوى محدثا » وهذه الزيادة صحيحة إلا أن عاصم لا يسمعا من أنس كما سيأتى بيان ذلك في كتاب الاعتصام . قوله ( فليعه لعنة الله ) فيه جواز لعن أهل المعاصي والفساد ، لكن لا دلالة فيه على لعن الفاسق المعين . وفيه أن المحدث والمؤوى للمحدث في الإثم سواء ، والمراد بالمحدث والمحدث الظلم والظالم على ما قيل ، أو ما هو أعم من ذلك . قال عياض : واستدل بهذا على أن الحديث في المدينة من الكبائر ، والمراد بلعنة الملائكة والناس المبالغة في الابتعاد عن رحمة الله . قال : والمراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على ذنبه في أول الأمر ، وليس هو كلعن الكافر . الحديث الثاني حديث أنس في بناء المسجد ، أورد منه طرفا ، وقد مضى في الصلاة ، وسيأتى بتامه في أول المغازي إن شاء الله تعالى ، وقد بينت المراد بإبراده هنا في الكلام على الحديث الأول وهو أن ذلك كان قبل التحريم والله أعلم . الحديث الثالث : قوله ( حدثنا اسماعيل بن عبد الله ) هو ابن أبي أويس ، وأخوه اسمه عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال وقد سمع اسماعيل منه وروى كثيرا عن أخيه عنه ، والاسناد كله «دينون» . قوله ( عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ) قال الاسماعيلي : رواه جماعة عن عبيد الله هكذا ، وقال عبيد بن سليمان : عن عبيد الله عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة زاد فيه « عن أبيه » . قوله ( حرم ما بين لابتى المدينة ) كذا للأكثر بضم أول حرم على البناء لما لم يسم فاعله ، وفي رواية المستمل « حرم » بفتحين على أنه خير مقدم وما بين لابتى المدينة المبتدأ ، ويؤيد الأول ما رواه أحمد عن محمد بن عبيد عن عبيد الله بن عمر في هذا الحديث بلفظ « أن الله عز وجل حرم على أساني ما بين لابتى المدينة » ونحوه للاسماعيلي من طريق أنس بن عياض عن عبيد الله ، وقد تقدم القول في اللابتين في الحديث الأول ، وزاد مسلم في بعض طرقه « وجعل اثني عشر ميلا



حول المدينة حمى ، وروى أبو داود من حديث عدى بن زيد قال : سمى رسول الله ﷺ كل ناحية من المدينة بريدا بريدا ، لا يخط شجره ولا يعضد إلا ما يساق به الجبل . . قوله ( وأتى النبي ﷺ بنى حارثة ) في رواية الاسماعيل « ثم جاء بنى حارثة وهم في سدة الحرة ، أى في الجانب المرتفع منها ، وبنو حارثة بمهمله ومثله بطن مشهور من الاوس ، وهو حارثة بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس ، وكان بنو حارثة في الجاهلية وبنو عبد الاشهل في دار واحدة ، ثم وقعت بينهم الحرب فانهمزت بنو حارثة الى خيبر فسكنوها ، ثم اصطالحوا فرجع بنو حارثة فلم ينزلوا في دار بنى عبد الاشهل وسكنوا في دارهم هذه وهى غربى مشهد حرة . قوله ( بل أنتم فيه ) زاد الاسماعيل : بل أنتم فيه . اعادها تأكيدا . وفي هذا الحديث جواز الجزم بما يغلب على الظن ، وإذا تبين أن اليقين على خلافه رجح عنه . الحديث الرابع : قوله ( حدثنا به الحسن ) هو ابن مهدى ، وسفيان هو الثوري . قوله ( عن أبيه ) هو يزيد بن شريك بن طارق التيمي ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين كوفيون في نسق ، وهذه رواية أكثر أصحاب الامش عنده ، وخالفهم شعبة فرواه عن الامش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن علي أخرجه أحد والنسائي ، قال الدارقطني في العلل : . والصواب رواية الثوري ومن تبعه . قوله ( ما عندنا شيء ) أى مكتوب ، وإلا فكان عندهم أشياء من السنة سوى الكتاب ، أو المنقوشة اختصوا به عن الناس . وسبب قول علي هذا يظهر مما أخرجه أحمد من طريق قتادة عن أبي حسان الاعمش « ان عليا كان يأمر بالامر فيقال له : قد فعلناه ، فيقول : صدق الله ورسوله ، فقال له الاشر : ان هذا الذى تقول أموشى عهده اليك رسول الله ﷺ ؟ قال : ما عهد الى شيئا خاصة دون الناس ، إلا شيئا سمعته منه فخر في صحيفة في قراب سيفي ، فلم يزالوا به حتى أخرج الصحيفة فاذا فيها ، فذكر الحديث وزاد فيه « المؤمنون تسكافا دماؤهم » . قوله ( ما عندهم أدانهم ) وهم يد علي من سواهم . ألا لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده ، وقال فيه « إن إبراهيم » . وإنى أحرم ما بين حربتها وحامها كله ، لا يحتل خلاها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تلتقط لقطتها ، ولا يقطع من شاة إلا أن يلف رجل بغيره ، ولا يحمل فيها السلاح لقتال ، والباقي نحوه . وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن قتادة عن أبي حسان عن الاشر عن علي ، ولأحمد وأبي داود والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة « عن قتادة عن الحسن عن قيس بن عباد قال : انطلقت أنا والاشر الى علي فقلنا : هل عهد اليك رسول الله ﷺ شيئا لم يهده الى الناس عامة ؟ قال : لا ، إلا ما في كتابي هذا . قال وكتاب في قراب سيفه ، فاذا فيه : المؤمنون تسكافا دماؤهم ، فذكر مثل ما تقدم الى قوله في عهده « من أحدث حدثا - الى قوله - أجمعين » ولم يذكر بقية الحديث . ولمسلم من طريق أبي الفضل « كسبه عند علي فأناه رجل فقال : ما كان النبي ﷺ يسر اليك ؟ ففضب ثم قال : ما كان يسر الى شيئا يكتسه عن الناس ، غير أنه حدثني بكلمات أربع ، وفي رواية له « ما خصنا بشيء لم ييم به الناس كافة إلا ما كان في قراب سيفي هذا ، فأخرج صحيفة مكتوبا فيها : لعن الله من ذبح لعن الله ، ولعن الله من سرق منار الارض ، ولعن الله من لعن والبه ، ولعن الله من آوى محدثا ، وقد تقدم في كتاب العلم من طريق أبي جحيفة « قلت لعلي : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب الله ، أو فهم أعطيه رجل مسلم ، أو ما في هذه الصحيفة . قال قلت : وما في هذه الصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكاك الأسير ، ولا يقتل مسلم بكافر . » والجمع بين هذه الأخبار أن الصحيفة المذكورة كانت مشتملة على مجموع ما ذكر ، فنقل كل راو بعضها ، وأتمها سياقاً لطريق أبي حسان كما ترى والله أعلم . قوله ( المدينة حرم )

كذا أورده مختصرا ، وسيأتى فى الجزية بزيادة فى أوله قال فيها « الجراحات وأسنان الابل ، . **قوله** ( من أحدث فيها حدثا ) يقيد به مطلق ما تقدم فى رواية قيس بن عباد ، وأن ذلك يختص بالمدينة لفضلها وشرها . **قوله** ( لا يقبل منه صرف ولا عدل ) بفتح أولها ، واختلف فى تفسيرهما فعمد الجمهور الصرف الفريضة والعدل النافلة . ورواه ابن خزيمة بإسناد صحيح عن الثوري ، وعن الحسن البصري بالعكس ، وعن الاصمعي الصرف التوبة والعدل الفدية ، وعن يونس مثله لكن قال : الصرف الاكتساب ، وعن أبي عبيدة مثله لكن قال : العدل الحيلة وقبل المثل ، وقيل الصرف الدية والعدل الزيادة عليها ، وقيل بالعكس ، وحكى صاحب المحكم ، الصرف الوزن والعدل الكيل ، وقيل الصرف القيمة والعدل الاستقامة ، وقيل الصرف الدية والعدل البديل ، وقيل الصرف الشفاعة والعدل الفدية لأنها تعادل الدية وبهذا الأخير جزم البيضاوى ، وقيل الصرف الرشوة والعدل الكفيل قاله أبان بن ثعلب وأشد : لا تقبل الصرف وهاتوا عدلا . حصلنا على أكثر من عشرة أقوال ، وقد وقع فى آخر الحديث فى رواية المستمل **قال** أبو عبد الله : عدل فداء ، وهذا موافق لتفسير الاصمعي والله أعلم . قال عياض : معناه لا يقبل قبول رضا وإن قبل قبول جزاء ، وقيل يكون القول هنا بمعنى تكفير الذنب بهما ، وقد يكون معنى الفدية أنه لا يجد يوم القيامة فدى يفتديه به بخلاف غيره من المذنبين بأن يفديه من النار يهودى أو نصرانى كما رواه مسلم من حديث أبى موسى الأشعرى . وفى الحديث رد لما تدعيه الشيعة بأنه كان عند على وآل بيته من النبى ﷺ أمور كثيرة أعلم بها سرا تشتمل على كثير من قواعد الدين وأمور الامارة . وفيه جواز كتابة العلم . **قوله** ( ذمة المسلمين واحدة ) أى أمانهم صحيح فإذا أمن الكافر واحد منهم حرم على غيره التعرض له . وللامان شروط مبروفة . وقال البيضاوى : الذمة العهد ، سمى بها لأنه يذم متعاطيا على اضعائها وقوله يسمى بها (١) أى يتولاها ويذهب ويحى . والمعنى أن ذمة المسلمين سواء صدرت من واحد أو أكثر شريف أو ضيع ، فإذا أمن أحد من المسلمين كافرا وأعطاه ذمة لم يكن لاحد نقضه ، فيستوى فى ذلك الرجل والمرأة والحرة والعبد ، لأن المسلمين كنفس واحدة ، وسيأتى البحث فى ذلك فى كتاب الجزية والموادعة . وقوله « فن أخضر » بالخاء المعجمة والفاء أى تقضى العهد ، يقال خفرت به خير ألف أمتة ، وأخفرت به نقضت عهده . **قوله** ( ومن يتولى قوما بغير إذن مواليه ) لم يحصل الإذن شرطا لجواز الادعاء ، وإنما هو لتأكيد التحريم ، لأنه إذا استأذنهم فى ذلك منعه وحالوا بينه وبين ذلك قاله الخطاين وغيره ، ويحتمل أن يكون كفى بذلك عن بيعة ، فإذا وقع بيعة جاز له الالتئام الى مولاة الثانى وهو غير مولاة الاول ، أو المراد موالاة الحلف فإذا أراد الانتقال عنه لا يتقبل إلا بأذن . وقال البيضاوى : الظاهر أنه أراد به ولاء المتق لطفه على قوله « من ادعى الى غير أبيه » والجمع بينهما بالوعيد ، فإن المتق من حيث أنه حلقة كحلقة النسب ، فإذا نسب الى غير من هو له كان كالدهى الذى تبرأ عنه هو منه وألحق نفسه بغيره فيستحق به الدعاء عليه بالطرده والابعاد عن الرحمة . ثم أجاب عن الإذن بغيره ما تقدم وقال : ليس هو للتقييد ، وإنما هو للتنبيه على ما هو المانع ، وهو إبطال حق مواليه ، فأورد الكلام على ما هو الغالب . وسيأتى البحث فى ذلك فى كتاب الفرائض أن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : رتب المصنف أحاديث الباب ترتيبا حسنا ، ففى حديث أنس التصريح بكون المدينة حرما ، وفى حديثه الثانى تخصيص النبى

( ١ ) فى هامش طبعة بولائى : وقوله « يسمى بها الخ » لعله وقعت له نسخة نصها « ذمة المسلمين واحدة يسمى بها أديانهم فن أخضر الخ »

عن قطع الشجر بما لا يفيته الآدميون ، وفي حديث أبي هريرة بيان ما أجل من حد حرماً في حديث أنس حيث قال كذا وكذا ، فبين في هذا أنه ما بين الحرتين ، وفي حديث علي زيادة تأكيد التحريم وبيان حد الحرم أيضاً

## ٢ - باب فضل المدينة وأنها تنفي الناس

١٨٧١ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال : سمعت أبا الجاهليّ سعيد بن يسار يقول سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « أَسْرَتْ بَقْرَةَ تَأْكُلُ الْقَرْيَ » ، يقولون : يَثْرِبُ ، وهي المدينة ، تنفي الناس كما ينفي الكبيرُ خَبَثَ الحَلِيدِ »

قوله ( باب فضل المدينة وأنها تنفي الناس ) أى الشراذم منهم ، وراعى في الترجمة لفظ الحديث ، وقرينة إرادة الشراذم من الناس ظاهرة من التشبيه الواقع في الحديث ، والمراد بالنفي الإخراج ، ولو كانت الرواية تنفي بالقاف لحل لفظ الناس على عمومها . وقد ترجم المصنف بعد أبواب « المدينة تنفي الخبث » . قوله ( عن يحيى بن سعيد ) هو الانصاري وشيخه أبو الجاهليّ بضم المهملة وبالموحدين الأولى خفيفة ، والاسناد كله مدينون إلا شيخ البخاري ، قال ابن عبد البر : اتفق الرواة عن مالك على إسنادِهِ إِلَّا إِسْحَقَ بْنَ عِيسَى الطَّبَّاعِ فَقَالَ « عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، بَدَلَ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ ، وَهُوَ خَطَأٌ . قُلْتُ : وَتَابَعَهُ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ خَالِدِ السَّامِيِّ عَنْ مَالِكٍ ، وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي ذُرَائِبِ مَالِكٍ ، وَقَالَ هَذَا وَهْمٌ وَالصَّوَابُ عَنْ يَحْيَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ . قَوْلُهُ ( أَمَرْتُ بِقَرِيَّةٍ ) أَيْ أَمَرْتُ رَبِّي بِالْهَجْرَةِ إِلَيْهَا أَوْ سَكْنَهَا فَالْأَوَّلُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ قَالَهُ بِمَكَّةَ ، وَالثَّانِي عَلَى أَنَّهُ قَالَهُ بِالْمَدِينَةِ . قَوْلُهُ ( تَأْكُلُ الْقَرْيَ ) أَيْ تَقْلِبُهَا ، وَكَتَبْتُ بِالْأَكْلِ عَنْ الْغَلْبَةِ لِأَنَّ الْأَكْلَ غَالِبٌ عَلَى الْمَأْكُولِ . وَوَقَعَ فِي مَوْطَأِ ابْنِ وَهْبٍ : قُلْتُ : لِمَالِكٍ مَا تَأْكُلُ الْقَرْيَ ؟ قَالَ : تَنْتَقِصُ الْقَرْيَ . وَبَسَطَهُ ابْنُ بَطَّالٍ فَقَالَ : مَعْنَاهُ يَفْتَحُ أَهْلُهَا الْقَرْيَ فَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَهُمْ وَيَسْبُونَ ذُرَائِعَهُمْ ، قَالَ : وَهَذَا مِنْ فَصِيحِ الْكَلَامِ ، فَقَوْلُ الْعَرَبِ : أَكَلْنَا بَلَدًا كَذَا إِذَا ظَهَرُوا عَلَيْهَا . وَسَبَقَهُ الْخَطَّابِيُّ إِلَى مَعْنَى ذَلِكَ أَيْضًا . وَقَالَ النَّوَوِيُّ : ذَكَرُوا فِي مَعْنَاهُ وَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا هَذَا وَالْآخَرُ أَنَّ أَكْلَهَا وَمِيرَتَهَا مِنَ الْقَرْيِ الْمَفْتُوحَةِ وَالْيَا تَسَاقُ غَنَائِمُهَا . وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي الْحَاشِيَةِ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِأَكْلِهَا الْقَرْيَ غَلْبَةً فَضْلُهَا عَلَى فَضْلِ غَيْرِهَا ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْفَضَائِلَ تَضْمَحِلُ فِي جَنْبِ عَظِيمِ فَضْلِهَا حَتَّى تَكَادُ تَكُونُ عَدَمًا . قُلْتُ : وَالَّذِي ذَكَرَهُ احْتِمَالًا ذَكَرَهُ الْفَاهِي عَبْدُ الْوَهَّابِ فَقَالَ : لَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ تَأْكُلُ الْقَرْيَ إِلَّا رُجُوحُ فَضْلِهَا عَلَيْهَا وَزِيَادَتُهَا عَلَى غَيْرِهَا ، كَذَا قَالَ ، وَدَعَوِي الْحَصَرِ مُرَدُّوهُ لِمَا مَضَى ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ : وَقَدْ سَمِعْتُ مَكَّةَ أُمَّ الْقَرْيِ ، قَالَ : وَالْمَذْكُورُ بِالْمَدِينَةِ أَيْلُغُ مِنْهُ لِأَنَّ الْأُمُومَةَ لَا تَنْسَجِي إِذَا وَجِدَتْ مَا هِيَ لَهُ أُمٌّ ، لَكِنْ يَكُونُ حَقُّ الْأُمِّ أَظْهَرَ وَفَضْلُهَا أَكْثَرَ . قَوْلُهُ ( يَقُولُونَ يَثْرِبُ ) هِيَ الْمَدِينَةُ ( أَيْ أَنَّ بَعْضَ الْمُنَافِقِينَ يَسْمِيهَا يَثْرِبَ ، وَاسْمُهَا الَّذِي يَلِيقُ بِهَا الْمَدِينَةُ . وَفَهْمُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ مِنْ هَذَا كَرَاهَةِ تَسْمِيَةِ الْمَدِينَةِ يَثْرِبَ وَقَالُوا : مَا وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ إِنَّمَا هُوَ حِكَايَةٌ عَنْ قَوْلِ غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ . وَرَوَى أَحَدُ مِنْ حَدِيثِ الْإِبْرَاءِ ابْنِ عَازِبٍ رَفَعَهُ « مَنْ سَمَى الْمَدِينَةَ يَثْرِبَ فَلَيْسَتْ بِفَرْدٍ » ، هِيَ طَابَةُ هِيَ طَابَةُ ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ شَبَّةٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُقَالَ لِلْمَدِينَةِ يَثْرِبَ ، وَلِهَذَا قَالَ عِيسَى بْنُ دِينَارٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ : مَنْ سَمَى الْمَدِينَةَ يَثْرِبَ كَتَبَتْ عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ ، قَالَ : وَسَبَبُ هَذِهِ الْكَرَاهَةِ لِأَنَّ يَثْرِبَ لِمَا مِنَ التَّثْرِبِ الَّذِي هُوَ التَّوْبِيخُ وَالْمَلَامَةُ ، أَوْ مِنَ الثَّرِبِ وَهُوَ التَّهَادُ ، وَكِلَاهُمَا مُسْتَقْبَحٌ ، وَكَانَ ﷺ يَحِبُّ الْأَسْمَ الْحَسَنَ وَكَرِهَ الْأَسْمَ الْقَبِيحَ . وَذَكَرَ أَبُو إِسْحَقَ

الزجاج في مختصره وأبو عبيد البكري في «معجم ما استمعهم» أنها سميت يثرب باسم يثرب بن قاتية بن هلال بن عيل بن عيص بن إدم بن سام بن نوح لأنه أول من سكنها بعد العرب ، ونزل أخوه خيبر خيبر فسميت به ، وسقط بعض الاسماء من كلام البكري . قوله ( تنفي الناس ) قال عياض : وكان هذا مختص بزمته لأنه لم يكن يصبر على الهجرة والمقام معه إلا ما نبت إيمانه . وقال الثوري : ليس هذا بظاهر ، لأن عند مسلم لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها كما ينفي الكير خبث الحديد ، وهذا والله أعلم زمن الدجال انتهى . ويحتمل أن يكون المراد كلا من الزميين ، وكان الأمر في حياته عليه السلام كذلك للسبب المذكور ، ويؤيده قصة الأعرابي الآتية بعد أبواب فانه عليه السلام ذكر هذا الحديث معللا به خروج الأعرابي وسؤاله الإقالة عن البيعة ، ثم يكون ذلك أيضا في آخر الزمان عندما ينزل بها الدجال فترجف بأهلها فلا يبقى منافق ولا كافر إلا أخرج إليه كما سيأتي بعد أبواب أيضا ، وأما ما بين ذلك فلا . قوله ( كما ينفي الكير ) بكسر الكاف وسكون التحتانية ، وفيه لغة أخرى كور بضم الكاف ، والمشهور بين الناس أنه الزق الذي ينفخ فيه لكن أكثر أهل اللغة على أن المراد بالكير حانوت الحداد والصانع ، قال ابن التين : وقيل الكير هو الزق والحانوت هو الكور ، وقال صاحب «المحكم» : الكير الزق الذي ينفخ فيه الحداد . ويؤيد الأول ما رواه عمر بن شبة في «أخبار المدينة» بإسناده إلى أبي مودود قال : رأى عمر بن الخطاب كير حداد في السوق فضر به برجله حتى هدمه . والخبث بفتح المعجمة والموحدة بعدها مثلثة أى وصحه الذي تخرجه النار ، والمراد أنها لا تترك فيها من في قلبه دغل ، بل تميزه عن القلوب الصادقة وتخرجه كما يميز الحداد ردى الحديد من جيده . ونسبة التمييز للكير لكونه السبب الأكبر في اشتعال النار التي يقع التمييز بها . واستدل بهذا الحديث على أن المدينة أفضل البلاد ، قال المهلب : لأن المدينة هي التي أدخلت مكة وغيرها من القرى في الإسلام فصار الجميع في صحائف أهلها ، ولأنها تنفي الخبث . وأجيب عن الأول بأن أهل المدينة الذين فتحوا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للقرينين ولا يلزم من ذلك تفضيل أحدى البقيتين ، وعن الثاني بأن ذلك إنما هو في خاص من الناس ومن الزمان بدليل قوله تعالى ﴿ ومن أهل المدينة مردوا على النفاق ﴾ والمنافق خبيث بلا شك ، وقد خرج من المدينة بعد النبي عليه السلام معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود وطائفة ثم على طلحة والزبير وعمار وآخرون وهم من أطيب الخلق ، فدل على أن المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت ، قال ابن حزم : لو فتحت بلد من بلد قُتبت بذلك الفضل للاولى لزم أن تكون البصرة أفضل من خراسان وبمستان وغيرها مما فتح من جهة البصرة وليس كذلك ، وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الاعتصام

### ٣ - باب المدينة طابة

١٨٧٢ - حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان قال حدثني عمرو بن يحيى عن عباس بن سهل بن سعد عن أبي حميد رضي الله عنه «أقبلنا مع النبي عليه السلام من تبوك حتى أشرقنا على المدينة فقال : هذه طابة»  
قوله ( باب المدينة طابة ) أى من أسمائها إذ ليس في الحديث أنها لا تسمى بغير ذلك ، وذكر فيه طرفا من حديث أبي حميد الساعدي وقد مضى مطولا في أواخر الزكاة ، ووقع في بعض طرق طابة وفي بعضها طيبة ، وروى مسلم من حديث جابر بن سمرة مرفوعا «أن الله سمي المدينة طابة» ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن

سماك بلفظ « كانوا يسمون المدينة يثرب » ، فسماها النبي ﷺ طابة ، وأخرجها أبو عوانة ، والطاب والطيب لثتان بمعنى ، واشتقاقهما من الشيء الطيب ، وقيل لطهارة تربتها ، وقيل لطيبها لساكنها ، وقيل من طيب العيش بها ، وقال بعض أهل العلم : وفي طيب ترابها وهوائها دليل شاهد على صحة هذه التسمية ، لأن من أقام بها يجد من تربتها وحيطانها رائحة طيبة لا تكاد توجد في غيرها . وقرأت بخط أبي علي الصدفي في هامش نسخته من صحيح البخاري بخطه : قال الحافظ أمر المدينة في طيب ترابها وهوائها يحمده من أقام بها ، ويحمد لطيبها أقوى رائحة ، ويتضاعف طيبها فيها عن غيرها من البلاد ، وكذلك العود وسائر أنواع الطيب . وللمدينة أسماء غير ما ذكر : منها ما رواه عمر بن شبة في « أخبار المدينة » من رواية زيد بن أسلم قال : قال النبي ﷺ : « للمدينة عشرة أسماء : هي المدينة وطابة وطيبة والمطيبة والمسكنة والدار وجارة ومجورة ومنيرة ويثرب » ، ومن طريق محمد بن أبي يحيى قال : « لم أزل أسمع أن للمدينة عشرة أسماء هي : المدينة وطيبة وطابة والمطيبة والمسكنة والمدري والجارة والمجورة والمحبة والمحبوكة » ورواه الزبير في « أخبار المدينة » من طريق ابن أبي يحيى مثله وزاد « والقاصعة » ، ومن طريق أبي سهل بن مالك عن كعب الأحبار قال : نجد في كتاب الله الذي أنزل على موسى : أن الله قال للمدينة يا طيبة يا طابة ويا مسكنة لا تقبلي الكنوز ، أرفع أجاجيرك على القرى . وروى الزبير في « أخبار المدينة » من حديث عبد الله بن جعفر قال : سمي الله المدينة الدار والايان . ومن طريق عبد العزيز الدراودي قال : بلغني أن لها أربعين اسما

#### ٤ - باب لا بَئِي الْمَدِينَةِ

١٨٧٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ « لَوْ رَأَيْتُ الطَّبَّاءَ تَرْتَعُ بِالْمَدِينَةِ تَرْتَعُ مَا ذَعَرْتُهَا » ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا بَيْنَ لَا بَئِيهَا حَرَامٌ »

قوله ( باب لا بئى المدينة ) ذكر فيه حديث أبي هريرة « لو رأيت الأطباء ترتع - أى تسعى أو ترتعى - بالمدينة ما ذعرتها ، أى ما قصدت أخذها فاختفتها بذلك ، وكفى بذلك عن عدم صيدها . واستدل أبو هريرة بقوله ﷺ « ما بين لا بئىها - أى المدينة - حرام » ، لأن المراد بذلك المدينة لأنها بين لا بئتين شرقية وغربية ، ولها لا بئتان أيضا من الجانبين الآخرين إلا أنهما يرجعان إلى الأولين لاتصالهما بهما . والحاصل أن جميع دورها كلها داخل ذلك ، وقد تقدم شرح الحديث في الباب الأول . وقوله « ترتع » أى ترتعى وقيل تنبسط ، وقوله « ذعرت » أى ذعرت هذا إشارة إلى قوله في الحديث الماضي « لا ينفر صيدها » ، ونقل ابن خزيمة الاتفاق على أن الأجزاء في صيد المدينة بخلاف صيد مكة

#### ٥ - باب مَنْ رَغِبَ عَنِ الْمَدِينَةِ

١٨٧٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « تَتَرَكُونُ الْمَدِينَةَ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ ، لَا يَنْشَأُهَا إِلَّا الْقَوَافِ »

٢ - ١٧ ج ٤ • فتح الباري

- يُرِيدُ عَوَاتِي السَّبَاحِ وَالطَّيْرَ - وَآخِرُهُ مِّنْ مُحَشَّرِ رَاعِيَانِ مِنْ مَّرْيَنَةَ يُرِيدَانِ الْمَدِينَةَ يَنْعِمَانِ بِنَعْمَتِهَا فَيَجِدَانِهَا وَخَشَا، حَتَّى إِذَا بَلَغَا نَذِيَّةَ الْوَدَاعِ خَرَا عَلَى وُجُوهِمَا »

١٨٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ شُعْبَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « تَفْتَحُ الْيَمِينَ » ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يُبْشُونَ ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَّهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ . وَتَفْتَحُ الشَّامُ ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يُبْشُونَ ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَّهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ . وَتَفْتَحُ الرِّاقُ ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يُبْشُونَ ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَّهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ »

**قوله** (باب من رغب عن المدينة) أى فهو مذموم ، أو باب حكم من رغب عنها . **قوله** (تركون المدينة) كذا للأكثر بناء الخطاب ، والمراد بذلك غير المخاطبين ، لكنهم من أهل البلد أو من نسل المخاطبين أو من نوعهم ، وروى « يتركون » بفتح التاء وجهه القرطبي . **قوله** (على خير ما كانت) أى على أحسن حال كانت عليه من قبل ، قال القرطبي تبعا ليعاض : وقد وجد ذلك حيث صادت معدن الخلافة ومقصد الناس وملجأهم ، وحملت إليها خيرات الأرض وصارت من أعمر البلاد ، فلما انتقلت الخلافة عنها إلى الشام ثم إلى العراق وغلبت عليها الأعراب تعاورتها الفتن وغلطت من أهلها فقصدتها عوаты الطير والسباع . والعوаты جمع عافية وهى التى تطلب أقاتها ، ويقال للذكر عاف ، قال ابن الجوزى : اجتمع فى العوаты شيآن أحدهما أنها طالبة لأقاتها من قولك عفوت فلانا عفوه فأما عاف والجمع عفاة أى أتيت أطلب معروفه ، والثانى من العفاء وهو الموضع الخالى الذى لا أنيس به فان الطير والوحش تقصده لأمنها على نفسها فيه . وقال النووي : المختار أن هذا الترك يكون فى آخر الزمان عند قيام الساعة ، ويؤيده قصة الراعيين فقد وقع عند مسلم بلفظ « ثم يحشر راعيان » وفى البخارى أنها آخر من يحشر . قلت : ويؤيده ما روى مالك عن ابن حماس بمهملتين وتخفيف عن عمه عن أبى هريرة رفعه « لتترك المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الذئب ليعوى على بعض سوارى المسجد أو على المنبر ، قالوا : فلن تكون ثمرها ؟ قال : للعوаты الطير والسباع ، أخرجه ممن بن عيسى فى الموطأ ، عن مالك ورواه جماعة من الثقات خارج الموطأ ، ويشهد له أيضا ما روى أحمد والحاكم وغيرهما من حديث مجين بن الادرج الاسلمى قال « بعثنى النبی ﷺ لحاجة ، ثم لقينى وأنا خارج من بعض طرق المدينة فأخذ يبدى حتى أتينا أحدا ، ثم أقبل على المدينة فقال : ويل أمها قرية يوم يدها أهلها كأنهم ما يكون . قلت يارسول الله من يأكل ثمرها ؟ قال عافية الطير والسباع . » . وروى عمر بن شبة بأسناد صحيح عن عوف بن مالك قال « دخل رسول الله ﷺ المسجد ثم نظر لينا فقال : أما والله ليندعها أهلها منذلة أو بعين عاملا للعوаты ، أتدرون ما العوаты ؟ الطير والسباع . » . قلت : وهذا لم يقع قطعا . وقال المهلب : فى هذا الحديث أن المدينة تسكن إلى يوم القيامة وإن خلت فى بعض الأوقات تقصد الراعيين بنعمتهما إلى المدينة . **قوله** (وآخر من يحشر راعيان من مرينة) هذا يحتمل أن يكون حديثا آخر مستقلا لا تعلق له بالذى قبله ، ويحتمل أن يكون من تمة الحديث الذى قبله ، وعلى هذين الاحتمالين يترتب الاختلاف الذى حكيتنه عن القرطبي والنووي ، والثانى أظهر

كما قال النووي . قوله ( ينقان ) بكسر المهملة بعدها قاف ، التمييق زجر الغنم ، يقال نطق ينطق بكسر العين وفتحها نصيحا ونقافا ونقافا ونقافا إذا صاح بالغنم ، وأغرب الداردي فقال : معناه يطلب الكلا ، وكأنه فسرهُ بالمقصود من الزجر لأنه يجرها عن المرعى الويل الى المرعى الوسيم . قوله ( فيجدانها وحوشا ) أو يجدانها ذات وحش ، أو يجدان أهلها قد صاروا وحوشا ، وهذا على أن الرواية بفتح الواء أى يجدانها خالية وفي رواية مسلم « فيجدانها وحشا ، أى خالية ليس بها أحد ، والوحش من الأرض الحلاء ، أو كثيرة الوحش لما دخلت من سكانها . قال النووي : الصحيح أن معناه يجدانها ذات وحوش ، قال : وقد يكون وحشا بمعنى وحوش ، وأصل الوحش كل شيء توحش من الحيوان وجمعه وحوش ، وقد يعبر بواحدة عن جمعه . وحكى عن ابن المربوط أن معناه أن غنم الراعيين المذكورين تصير وحوشا إما بأن تنقلب ذاتها وإما أن توحش وتفر منها ، وعلى هذا فالضمير في يجدانها يعود على الغنم والظاهر خلافه ، قال النووي : الصواب الأول . وقال القرطبي : القدرة سالحة لذلك انتهى . ويؤيده أن في بقية الحديث أنها يخران على وجوههما إذا وصلا الى ثنية الوداع ، وذلك قبل دخولها المدينة بلا شك ، فيدل على أنها وجدت التوحش المذكور قبل دخول المدينة فيقوى أن الضمير يعود على غنمها وكان ذلك من علامات قيام الساعة . ويوضح هذا رواية عمر بن شبة في « أخبار المدينة » من طريق عطاء بن السائب عن رجل من أشجع عن أبي هريرة موقوفا قال « آخر من يحشر رجلا رجلا من مزينة وآخر من جهينة ، فيقولان : أين الناس ؟ فيأتیان المدينة فلا يريان إلا الثعالب ، فينزل اليهما ملكان فيسحبانها على وجوههما حتى يطعساها بالناس ، . قوله « وآخر من يحشر » في رواية مسلم من طريق عقيل عن الزهري « ثم يخرج راعيان من مزينة يريدان المدينة ، لم يذكر في الحديث حشرهما ، وإنما ذكر مقدمته ، لأن الحشر إنما يقع بعد الموت ، فذكر سبب موتها والحشر يعقبه . وقوله على هذا « خرا » على وجوههما ، أى سقطا ميتين ، أو المراد بقوله خرا على وجوههما أى سقطا بمن أسقطهما ، وهو الملك كما تقدم في رواية عمر بن شبة . وفي رواية للعسلي . « انهما كانا ينزلان بجبل ورقان » ، وله من حديث حذيفة بن أسيد « انهما يفقدان الناس فيقولان : نطلق الى بني فلان ، فيأتيانهم فلا يجدان أحدا فيقولان : نطلق الى المدينة ، فينطلقان فلا يجدان بها أحدا ، فينطلقان الى البقيع فلا يريان إلا السباع والثعالب ، وهذا يوضح أحد الاحتمالات المتقدمة ، وقد روى ابن حبان من طريق عروة عن أبي هريرة رفعه « آخر قرية في الاسلام خرابا المدينة » ، وهو يناسب كون آخر من يحشر يكون منها . ( تليه ) : أنكر ابن عمر على أبي هريرة تمبيره في هذا الحديث بقوله « خير ما كانت » ، وقال : ان الصواب أعر ما كانت ، أخرج ذلك عمر بن شبة في « أخبار المدينة » من طريق مساحق بن عمرو أنه كان جالسا عند ابن عمر دجالا أبو هريرة فقال له : لم ترد على حديثي ؟ فوالله لقد كنت أنا وأنت في بيت حين قال النبي ﷺ يخرج منها أهلها خير ما كنت . فقال ابن عمر : أجل ولكن لم يقل خير ما كانت ، إنما قال أعر ما كانت ، ولو قال خير ما كانت لكان ذلك وهو حق وأصحابه ، فقال أبو هريرة : صدقت والذي نفسي بيده . . وروى مسلم من حديث حذيفة أنه لما سأل النبي ﷺ عن يخرج أهل المدينة من المدينة ، ولهم بن شبة من حديث أبي هريرة « قيل يا أبا هريرة من يخرجهم ؟ قال أمراء السوء » . الحديث الثاني : قوله ( عن أبيه ) هو عروة بن الزبير ، وعبد الله بن الزبير أخوه . وفي الاستناد صحابي عن صحابي وتابعي عن تابعي لأن هشاما قد لقي بعض الصحابة . قوله ( عن سفيان بن أبي زهير ) كذا للاكثر ورواه

حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه كذلك وقال في آخره : قال عروة ثم لقيت سفيان بن أبي زهير عند موته فأخبرني بهذا الحديث ، وذكر علي بن المديني أنه اختلف فيه على هشام اختلافاً آخر : فقال وهيب وجماعة كما قال مالك ، وقال ابن حبان عن هشام بسنده : عن سفيان بن العوث ، وقال أبو معاوية عن هشام بسنده : عن سفيان بن عبد الله الثقي قلت : قد رواه الحميدي عن سفيان على الصواب ، ورواه أبو خيثمة عن جرير فقال : سفيان بن أبي قلابة ، كأنه عرف خطأ جرير فكفى عنه ، واسم أبي زهير القرد بفتح القاف وكسر الراء بعدها مهملة وقيل نخير ، وهو الشنوق من أزد شنوءة بفتح الميمية وضم النون وبعد الواو همزة مفتوحة وفي النسب كذلك ، وقيل بفتح النون بعدها همزة مكسورة بلا واو ، وشنوءة هو عبد الله بن كعب بن مالك بن نضر بن الأزد ، وسمى شنوءة لشأن كان بينه وبين قومه . **قوله** ( فتفتح العين ) قال ابن عبد البر وغيره : افتتحت العين في أيام النبي ﷺ وفي أيام أبي بكر ، وافتتحت الشام بعدها ، وال عراق بعدها . وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، فقد وقع على وفق ما أخبر به النبي ﷺ وعلى ترتيبه ، ووقع تفرق الناس في البلاد لما فيها من السعة والرخاء ، ولو صبروا على الإقامة بالمدينة لكان خيراً لهم . وفي هذا الحديث فضل المدينة على البلاد المذكورة ، وهو أمر يجمع عليه . وفيه دليل على أن بعض البقاع أفضل من بعض ، ولم يختلف العلماء في أن للمدينة فضلاً على غيرها ، وإنما اختلفوا في الأفضلية بينها وبين مكة . **قوله** ( يبسون ) بفتح أوله وضم الموحدة وبكسرهما من بس يبس ، قال ابن عبد البر : في رواية يحيى بن يحيى بكسر الموحدة ، وقيل إن ابن القاسم رواه بضمها قال أبو عبيد : معناه يسوقون دوابهم ، والبس سوق الأبل تقول بس بس عند السوق وإرادة السرعة . وقال الداودي : معناه يزجرون دوابهم فيبدسون ما يطؤونه من الأرض من شدة السير فيصير غباراً ، قال تعالى ﴿ وبست الجبال بساً ﴾ أي سالت سبلاً ، وقيل معناه سارت سيرا ، وقال ابن القاسم : البس المبالغة في الفت ومنه قيل للدقيق المصنوع بالدهن ببس ، وأنكر ذلك النووي وقال إنه ضعيف أو باطل ، قال ابن عبد البر : وقيل معنى يبسون يسألون عن البلاد ويستقرمون أخبارها ليسيروا إليها ، قال : وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة . وقيل معناه يزيتون لأهلهم البلاد التي تفتح ويدعونهم إلى سكناها فيتحملون بسبب ذلك من المدينة راحلين إليها ، ويشهد لهذا حديث أبي هريرة عند مسلم : يأتي على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقريبه : هلم إلى الرخاء ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ، وعلى هذا فالذين يتحملون غير الذين يبسون ، كأن الذي حضر الفتح أعجبه حسن البلد ورغائها فدعا قريبه إلى الحجى إليها لذلك فيتحمل المدعو بأهله وأتباعه . قال ابن عبد البر : وروى يبسون بضم أوله وكسر ثانيه من الرباعي من أبس إيساساً ومعناه يزيتون لأهلهم البلد التي يقصدونها ، وأصل الإيساس التي تحلب حتى تدر بالبن ، وهو أن يجري يده على وجهها وصفحة عنقها كأنه يزبن لها ذلك ويحسها لها ، وإلى هذا ذهب ابن وهب ، وكذا رواه ابن حبيب عن مطرف عن مالك يبسون من الرباعي وفسره بنحو ما ذكرنا ، وأنكر الأول غاية الإنكار . وقال النووي : الصواب أن معناه الإخبار عن خروج من المدينة متحملاً بأهله بأساً في سيره مسرعاً إلى الرخاء والأمصاء المفتحة . قلت : ويؤيده رواية ابن خزيمة عن طريق أبي معاوية عن هشام عن عروة في هذا الحديث بلفظ : « فتفتح الشام » فيخرج الناس من المدينة إليها يبسون ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ، ويوضح ذلك ما روى أحمد من حديث جابر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « ليأتين على أهل المدينة زمان ينطلق الناس منها إلى الأرباب يلتمسون الرخاء فيجدون رخاء ، ثم يأتون فيتحملون بأهلهم إلى الرخاء ، والمدينة خير لهم



لو كانوا يطلون ، وفي إسناده ابن أبيه ولا بأس به في المتابعات ، وهو يوضح ما قلناه والله أعلم . وروى أحد في أول حديث سفيان هذا قصة أخرجهما من طريق بشر بن سعيد أنه سمع في مجلس الليثيين يذكرون : أن سفيان بن أبي زهير أخبرهم أن فرسه بيت بالعقيق وهو في بعت بعثهم رسول الله ﷺ ، فرجع اليه يستحمه ، فخرج معه يبتغي له بعيرا فلم يجده إلا عند جهم بن حذيفة الندوي ، فسامه له ، فقال له أبو جهم : لا أبيعك يا رسول الله ، ولكن خذه فأحمل عليه شئت . ثم خرج حتى إذا بلغ بئر إهاب قال : يوشك البليان أن يأتي هذا المكان ، ويوشك الشام أن يفتح ، فيأتيه رجال من أهل هذا البلد فيعجبهم ريعه ورعاؤه ، والمدينة خير لهم ، الحديث . قوله ( لو كانوا يعلون ) أي بفضلها من الصلاة في المسجد النبوي وثواب الإقامة فيها وغير ذلك ، ويحتمل أن يكون دلو ، بمعنى ليت فلا يحتاج الى تقدير ، وعلى الوجهين ففيه تجميل لمن فارقه وآثر غيرها ، قالوا والمراد به الخارجون من المدينة رغبة عنها كارهين لها ، وأما من خرج حاجة أو تجارة أو جهاد أو نحو ذلك فليس بداخل في معنى الحديث . قال الطيبي : الذي يقتضيه هذا المقام أن ينزل ما لا يعلون منزلة اللازم لتتقن عنهم المعرفة بالكلية ، ولو ذهب مع ذلك الى التني لكان أبلغ ، لأن التني طلب ما لا يمكن حصوله أى ليتهم كانوا من أهل العلم تغليظا وتشديدا . وقال البيضاوي : المعنى أنه يفتح العين فيعجب قوما بلادها وعيش أهلها فيحلمهم ذلك على المهاجرة اليها بأنفسهم وأهليهم حتى يخرجوا من المدينة ، والحال أن الإقامة في المدينة خير لهم لأنها حرم الرسول وجواره ومهبط الوحي ومنزل البركات ، لو كانوا يعلون ما في الإقامة بها من الفوائد الدنيوية بالعوائد الأخروية التي يستحضر دونها ما يجدون من الحظوظ الفائدة العاجلة بسبب الإقامة في غيرها . وقواه الطيبي لتذكير قوم ووصفهم بكونهم يبسون ، ثم توكيده بقوله ( لو كانوا يعلون ) ، لأنه يشعر بأنهم ممن ركن الى الحظوظ الدنيوية والحطام الفاني وأعرضوا عن الإقامة في جوار الرسول ، ولذلك كرر قوما ووصفه في كل قرينة بقوله يبسون استحضارا لتلك الهيئة السيئة . والله أعلم

### ٦ - باب الإيمان يأرز الى المدينة

١٨٧٦ - **حدثنا إبراهيم بن المنذر** حدثنا أنس بن عياض قال حدثني عبيد الله عن خبيب بن عبيد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « **إن الإيمان ليأرز الى المدينة كما تأرز الحية الى جحرها** »

**قوله** ( باب الإيمان يأرز ) بفتح أوله وسكون الهززة وكسر الراء وقد تضم بعدها ذاي ، وحكى ابن التين عن بعضهم فتح الراء وقال ان الكسر هو الصواب ، وحكى أبو الحسن بن سراج ضم الراء ، وحكى القاسي الفتح ومعناه ينضم ويجتمع . **قوله** ( حدثني عبيد الله ) هو ابن عمر العمرى . **قوله** ( عن خبيب ) بالجمع مصغرا وكذا رواه أكثر أصحاب عبيد الله ، وخبيب هو خال عبيد الله المذكور ، وقد روى عنه بهذا الاسناد عدة أحاديث . وفي رواية يحيى بن سليم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أخرجه ابن حبان والبراد ، وقال البراد إن يحيى بن سليم أخطأ فيه ، وهو كما قال ، وهو ضعيف في عبيد الله بن عمر . **قوله** ( عن حفص بن عاصم ) أى ابن عمر بن الخطاب . **قوله** ( كما تأرز الحية الى جحرها ) أى أنها كانت تنشر من جحرها في طلب ما تعيش به فإذا راعها شيء رجعت الى جحرها كذلك الإيمان انتشر في المدينة ، وكل مؤمن له من نفسه سائق الى المدينة لمحبة في النبي ﷺ ، فيشمل ذلك جميع

الآزمة لأنه في زمن النبي ﷺ تعلم منه ، وفي زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم للاقتداء بهديهم ، ومن بعد ذلك لزيارة قبره ﷺ والصلاة في مسجده (١) والتبرك بمشاهدة آثاره وآثار أصحابه . وقال الداودي : كان هذا في حياة النبي ﷺ والقرن الذي كان منهم والذين يلونهم والذين يلونهم خاصة . وقال القرطبي : فيه تنبيه على صحة مذهب أهل المدينة وسلامتهم من البدع وأن علمهم حجة كأرواء مالك اه . وهذا إن سلم اختص بمصر النبي ﷺ والخلفاء الراشدين ، وأما بعد ظهور الفتن وانتشار الصحابة في البلاد ولا سيما في أواخر المائة الثانية وهلم جرا فهو بالمشاهدة بخلاف ذلك

### ٧ - باب إثم من كاذب أهل المدينة

١٨٧٧ - **عُرِثَ** حُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ عَنْ جُمَيْدٍ عَنْ عَائِشَةَ - هِيَ بِنْتُ سَعْدٍ - قَالَتْ : سَمِعْتُ سَعْدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ « لَا يَكِيدُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَحَدٌ إِلَّا أَنْعَاعُ كَأَنَّ نَمْعًا لِلْمَاءِ فِي الْمَاءِ »

**قوله** (باب إثم من كاذب أهل المدينة) أي أراد بأهلها سوءا ، والكيد المكر والحيلة في المساءة . **قوله** (أخبرنا الفضل) هو ابن موسى ، والجعيد هو ابن عبد الرحمن ، وعائشة بنت سعد أي ابن أبي وقاص . (قالت سمعت سعدا) تعني أباه . **قوله** (الأنعاع) أي ذاب ، وفي رواية مسلم من طريق أبي عبد الله القراط عن أبي هريرة وسعد جميعا فذكر حديثا فيه « من أراد أهلها بسوء أذابه الله كما يذوب الملح في الماء » ، وفي هذه الطريق تعقب على القطب الحلبي حيث زعم أن هذا الحديث من أفراد البخاري ، نعم في أفراد مسلم من طريق عامر بن سعد عن أبيه في أثناء حديث « ولا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذوب الرصاص ، أو ذوب الملح في الماء » قال عياض : هذه الزيادة تدفع إشكال الأحاديث الأخر ، وتوضح أن هذا حكمه في الآخرة . ويحتمل أن يكون المراد من أرادها في حياة النبي ﷺ بسوء اضمحل أمره كما يضمحل الرصاص في النار ، فيكون في اللفظ تقديم وتأخير ، ويؤيده قوله « أو ذوب الملح في الماء » ، ويحتمل أن يكون المراد من أرادها في الدنيا بسوء وأنه لا يهل بل يذهب سلطانه عن قرب كما وقع لمسلم بن عقبة وغيره فانه عوجل عن قرب وكذلك الذي أرسله ، قال ويحتمل أن يكون المراد من كاذبا اغتيايلا وطلبا لغرتنا في غفلة فلا يتم له أمر ، بخلاف من أتى ذلك جهارا كما استباحها مسلم بن عقبة وغيره . وروى النسائي من حديث السائب بن خلاد رفعه « من أخاف أهل المدينة ظلما لم أخافه الله وكانت عليه لعنة الله ، الحديث ، ولا بن حبان نحوه من حديث جابر

### ٨ - باب أعلام المدينة

١٨٧٨ - **عُرِثَ** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرَّةُ سَمِعْتُ أَسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَطْمٍ مِنْ أَطْلَامِ الْمَدِينَةِ قَالَ : هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى ؟ إِنْ لَأَرَى مَوَاقِعَ النَّتَنِ خِلَالَ بُيُوتِكُمْ كَوَاقِعَ النَّطْرِ » تَابَعَهُ مَقْمَرٌ وَسُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ هِزْلُ هَرَمِي [ الحديث ١٨٧٨ - أطرافه في : ٧٤٦٧ ، ٣٥٩٧ ، ٧٠٦٠ ]

(١) كاف الوجه تقدم الصلاة في المسجد ليوافق كلامه النصوص

**قوله** (باب آغام المدينة) بالجمع أطم بضمين وهي الحصون التي تنفي بالحجارة ، وقيل هو كل بيت مربع مسطح ، والآطام جمع قلة وجمع الكثرة أطوم ، والواحدة أطمه كما كنه . وقد ذكر الزبير بن بكار في أخبار المدينة ، ما كان بها من الآطام قبل حلول الأوس والخزرج بها ، ثم ما كانت بها بعد حلولهم وأطال في ذلك . **قوله** (أشرف) أى نظر من مكان مرتفع . **قوله** (مواقع) أى مواضع السقوط ، و(خلال) أى نواحيها ، شبه سقوط الفتن وكثرتها بالمدينة بسقوط القطر في الكثرة والعموم ، وهذا من علامات النبوة لإخياره بما سيكون ، وقد ظهر مصداق ذلك من قتل عثمان وهلم جرا ولا سيما يوم الحرة ، والرؤية المذكورة يحتمل أن تكون بمعنى العلم أو رؤية العين بأن تكون الفتن مثلت له حتى رآها ، كما مثلت له الجنة والنار في القبلة حتى رآهما وهو يصلى . **قوله** (تابعه مصر وسليمان بن كثير) أما رواية مصر فوصلها المؤلف في الفتن ، وأما متابعة سليمان بن كثير فوصلها المؤلف في «بر الوالدین» له خارج الصحيح ، وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الفتن

### ٩ - باب لا يدخل الدجال المدينة

١٨٧٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال **حدثني** إبراهيم بن سعيد عن أبيه عن جدّه عن أبي بكره رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال ، لها يومئذ سبعة أبواب على كل باب تسلكان »

[ الحديث ١٨٧٩ - طرقه في : ٧١٢٥ ، ٧١٢٦ ]

١٨٨٠ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال **حدثني** مالك عن نعيم بن عبد الله الجعفي عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « على أقاب المدينة ملائكة ، لا يدخلها الطاعون ولا الدجال »

[ الحديث ١٨٨٠ - طرقه في : ٧٣٣١ ، ٧٣٣٢ ]

١٨٨١ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر **حدثنا** الوليد **حدثنا** أبو عمرو **حدثنا** إسحاق **حدثني** أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « ليس من بلد إلا سيطرته الدجال ، إلا مكة والمدينة ، ليس له من قبابها قب إلا عليه الملائكة صافين يحرسونها . ثم ترجف المدينة بأهلها ثلاث رجفات ، فيخرج الله كل كافر ومنافق »

[ الحديث ١٨٨١ - طرقه في : ٧١٢٤ ، ٧١٣٤ ، ٧٤٧٣ ]

١٨٨٢ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني حميد بن عبد الله بن عتبة أن أبا سعيد الخدري رضى الله عنه قال « **حدثنا** رسول الله ﷺ حديثاً طويلاً عن الدجال ، فكان فيما **حدثنا** به أن قال : يأتي الدجال - وهو محرّم - عليه أن يدخل قباب المدينة - بعض الشباخ التي بالمدينة ، فيخرج إليه يومئذ رجل هو خير الناس - أو من خير الناس - فيقول : أشهد أنك الدجال الذي **حدثنا** عنك رسول الله ﷺ حديثه . فيقول الدجال : أرايت إن قتلت هذا ثم أخيتته هل تشكرون في الأمر ؟

فَيَقُولُونَ : لَا . فَيَقْتُلُهُ ثُمَّ يُحْيِيهِ ، فَيَقُولُ حِينَ يُحْيِيهِ : وَاللَّهِ مَا كُنْتُ قَطُّ أَشَدَّ بَصِيرَةً مِّنِّي الْيَوْمَ . فَيَقُولُ الدَّجَالُ : أَقْدَهُ فَلَا أَسْلُطُ عَلَيْهِ »

[ الحديث ١٨٨٢ - طرئه في : ٧١٢٢ ]

**قَوْلُهُ** ( باب لا يدخل الدجال المدينة ) أورد فيه أربعة أحاديث : الاول حديث أبي بكره ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الفتن . **قَوْلُهُ** ( عن جده ) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف . **قَوْلُهُ** ( على كل باب ) في رواية الكشميهني ه لكل باب . الثاني حديث أبي هريرة : **قَوْلُهُ** ( على أنقاب المدينة ) جمع نقب بفتح النون والقاف بعدها موحدة ، ووقع في حديث أنس وأبي سعيد اللذين بعده على نقابها ، جمع نقب بالسكون وهما بمعنى ، قال ابن وهب : المراد بها المداخل ، وقيل الأبواب . وأصل النقب الطريق بين الجبلين ، وقيل : الانقاب الطرق التي يسلكها الناس ، ومنه قوله تعالى ( فنقبوا في البلاد ) . **قَوْلُهُ** ( لا يدخلها الطاعون ولا الدجال ) سيأتى في الطب بيان من زاد في هذا الحديث مكة . الثالث حديث أنس : **قَوْلُهُ** ( حدثنا أبو عمرو ) هو الأوزاعي وإليه هو ابن عبد الله بن أبي طلحة . **قَوْلُهُ** ( ليس من بلد إلا سيطره الدجال ) هو على ظاهره وعمومه عند الجمهور ، وشذ ابن حزم فقال : المراد إلا يدخله بعثه وجنوده ، وكأنه استبعد إمكان دخول الدجال جميع البلاد لقصر مدته ، وغفل عما ثبت في صحيح مسلم أن بعض أيامه يكون قدر السنة . **قَوْلُهُ** ( ثم ترجف المدينة ) أى يحصل لها زلزلة بعد أخرى ثم ثالثة حتى يخرج منها من ليس مخلصا في إيمانها ويبقى بها المؤمن الخالص فلا يسلط عليه الدجال . ولا يعارض هذا ما في حديث أبي بكره الماضي أنه لا يدخل المدينة رعب الدجال ، لأن المراد بالرعب ما يحدث من الفرع من ذكره والخوف من عتوه ، لا الرجفة التي تقع بالزلزلة لاخراج من ليس بمخلص . وحل بعض العلماء الحديث الذي فيه أنها تنفي الخبث على هذه الحالة دون غيرها ، وقد تقدم أن الصحيح في معناه أنه خاص بناس وبزمان ، فلا مانع أن يكون هذا الزمان هو المراد ، ولا يلزم من كونه مرادا نفي غيره . الحديث الرابع حديث أبي سعيد : **قَوْلُهُ** ( بعض السباخ ) بكسر الميم وبالموحدة الخفيفة وآخره معجمة ، وسيأتى الكلام عليه أيضا في الفتن . وحاصل ما في هذه الأحاديث لإعلامه ﷺ أن الدجال لا يدخل المدينة ولا الرعب منه كما مضى

### ١٠ - باب المدينة تنفي الخبث

١٨٨٣ - **حَرْشُ** عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسَكِّدِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَبَايَعَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَجَاءَ مِنَ التَّنْدِ تَحْمُومًا فَقَالَ : أَقِلْنِي ، فَأَبَى - ثَلَاثَ مِرَارٍ - فَقَالَ : لِلْمَدِينَةِ كَالْكَبِيرِ تَنَفَّى خَبَثُهَا ، وَيَنْصَعُ طَيِّبُهَا »

[ الحديث ١٨٨٣ - أطرافه في : ٧٢٠٩ ، ٧٢١١ ، ٧٢١٦ ، ٧٢٢٢ ]

١٨٨٤ - **حَرْشُ** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ عِمْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ : سَمِعْتُ زَيْدَ ابْنَ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « لَمَّا خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَحُدٍ رَجَعَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ، فَقَالَتْ فِرْقَةٌ : قَتَلْتُمْ ، وَقَالَتْ فِرْقَةٌ : لَا قَتَلْتُمْ ، فَزَلَّتْ [ النساء ٨٨ ] : ( فَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٌ ) وقال النبي ﷺ : إِنَّمَا تَنَفَّى

الرجال كما تنفى النار حيث الحديث

[ الحديث ١٨٨٤ - طرفاه في : ٤٠٠٠ ، ٤٠٨٩ ]

**قوله** (باب) بالتونين (المدينة تنفى الحب) أى باخراجه وإظهاره . قوله (حدثنا عمرو بن عباس) بالموحدة والمهمله ، وعبد الرحمن هو ابن مهدي ، وسفيان هو الثوري . **قوله** (عن جابر) وقع في الأحكام من وجه آخر عن ابن المنكدر قال سمعت جابرا . . **قوله** (جاء أعرابي) لم أقف على اسمه ، إلا أن الزعشري ذكر في ربيع الأبرار ، أنه قيس بن أبي حازم ، وهو مشكل لأنه تابعي كبير مشهور صرحوا بأنه هاجر فوجد النبي ﷺ قد مات ، فإن كان محفوظا فلهلله آخر وافق اسمه واسم أبيه . وفي «الذيل» لابن موسى في الصحابة قيس بن أبي حازم المنقري ، فيحتمل أن يكون هو هذا . **قوله** (فبايعه على الاسلام ، لجاء من الغد محمدا فقال أقلني) ظاهره أنه سأل الإقالة من الاسلام وبه جزم عياض ، وقال غيره إنما استقاله من الهجرة وإلا لكان قتله على الردة ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى . **قوله** (ثلاث مرار) يتعلق بأقلني ويقال ما (١) . **قوله** (تنفى خبيها) تقدم الكلام عليه في أوائل المدينة . **قوله** (وتنصع) بفتح أوله وسكون النون وبالمهملتين من النصوع وهو الخلوص ، والمعنى أنها إذا نفت الحب تميز الطيب واستقر فيها ، وأما قوله (طيبها) فضبطه الأكثر بالنصب على المفعولية ، وفي رواية الكشميني بالتحانية أوله ورفع طيبها على الفاعلية وطيبها للجميع بالتشديد ، وضبطه القزاذ بكسر أوله والتخفيف ثم استشكله فقال : لم أر للنصوع في الطيب ذكرا ، وإنما الكلام يتضوع بالضاد المعجمة وزيادة الواو الثقيلة ، قال : ويروي «وتنصع» بمجمعتين ، وأغرب الزعشري في «الفاقي» فضبطه بموحدة وضاد معجمة وعين وقال : هو من أبضعه بضاعة إذا دفعا اليه ، يعنى أن المدينة تعطى طيبها لمن سكنها . وتعبه الصغاني بأنه خالف جميع الرواة في ذلك . وقال ابن الأثير : المشهور بالنون والصاد المهمله . **قوله** (عن عبد الله بن يزيد) هو الخطمي ، وفي الأسناد صحابيان أنصاريان في نسق واحد . **قوله** (وجع ناس من أصحابه) هم عبد الله بن أبي ومن تبعه ، وسيأتي الكلام عليه في تفسير سورة النساء ، والغرض منه هنا بيان ابتداء قوله «تنفى الرجال» وأنه كان في أحد . **قوله** (الرجال) كذا للأكثر وللکشميني الدجال بالدال وتشديد الجيم وهو تصحيف ، ووقع في غزوة أحد «تنفى الذنوب» وفي تفسير النساء «تنفى الحب» وأخرجه في هذه المواضع كلها من طريق شعبة ، وقد أخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق غندر عن شعبة باللفظ الذي أخرجه في التفسير من طريق غندر ، وغندر أثبت الناس في شعبة ، وروايته توافق رواية حديث جابر الذي قبله حيث قال فيه «تنفى خبيها» وكذا أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ «تخرج الحب» ومعنى في أول فضائل المدينة من وجه آخر عن أبي هريرة «تنفى الناس» والرواية التي هنا بلفظ «تنفى الرجال» لا تنافي الرواية بلفظ الحب بل هي مفسرة للرواية المشهورة ، بخلاف «تنفى الذنوب» ، ويحتمل أن يكون فيه حذف تقديره أهل الذنوب فيلزم مع باقي الروايات

**باب** \* ١٨٨٥ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبِي سَمِعْتُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ «الْهَمُّ أَجْعَلُ بِالْمَدِينَةِ ضِيقٌ مَا جَعَلَتْ بِمَكَّةَ مِنَ الْبَرَكَةِ»**

(١) في هامش طبعة بولاق : كذا في النسخ التي بأيدينا . وفي المصطلح : تنازعه النملان قبله وها قوله «فقال» وقوله «فأبى» وفي الأظهر

تَابِعَةُ عَثَانَ بْنِ عَمْرِو بْنِ يُونُسَ

١٨٨٩ - **روى** ثَابِتُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

كَانَ إِذَا قَدَّمَ مِنْ سَفَرٍ فَنَظَرَ إِلَى جُدُرَاتِ الْمَدِينَةِ أَوْضَعَ رَأْسَهُ وَحَلَّقَهُ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى دَابَّةٍ حَرَّكَهَا ، مِنْ حُبِّهَا »

**قوله** (باب) كذا للأكثر بلا حرجة ، وسقط من رواية أبي ذؤفان شكل ، وعلى تقدير نبوته فلا بد له من تعلق بالذي قبله لأنه بمنزلة الفصل من الباب . وقد أورد فيه حديثين لأنس ، ووجه تعلق الأول منهما بترجمة نفي الحديث أن قضية الدعاء بتضخيم البركة تكثيرها تقليل ما يضادها فيناسب ذلك نفي الحديث ، ووجه تعلق الثاني أن قضية حب الرسول للمدينة أن تكون بالغة في طيب ذاتها وأهلها فيناسب ذلك أيضا ، وقد تقدم الكلام على الثاني في أواخر أبواب العمرة ، وأما الأول فقوله فيه «حدثنا أبي» هو جرير بن حازم ، ويونس هو ابن يزيد . **قوله** (اجعل بالمدينة ضغني ما جعلت بمكة من البركة) أي من بركة الدنيا بقرينة قوله في الحديث الآخر « اللهم بارك لنا في صاعنا » ، ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك ، لكن يستثنى من ذلك ما خرج بدليل ، كتضخيم الصلاة بمكة على المدينة ، واستدل به عن تفضيل المدينة على مكة وهو ظاهر من هذه الجهة ، لكن لا يلزم من حصول أفضلية المفضول في شيء من الأشياء ثبوت الأفضلية له على الإطلاق . وأما من ناقض ذلك بأنه يلزم أن يكون الشام واليمن أفضل من مكة لقوله في الحديث الآخر « اللهم بارك لنا في شامنا » ، وأعادها ثلاثا فقد تعقب بأن التأكيد لا يستلزم التكثير المصرح به في حديث الباب . وقال ابن حزم : لا حجة في حديث الباب لهم لأن تكثير البركة بها لا يستلزم الفضل في أمور الآخرة . ورد عياض بأن البركة أعم من أن تكون في أمور الدين أو الدنيا ، لأنها بمعنى الغناء والزيادة ، فاما في الأمور الدينية فلها يتعلق بها من حق الله تعالى من الزكاة والكفارات ولا سيما في وقوع البركة في الصاع والماء . وقال النووي : الظاهر أن البركة حصلت في نفس المكييل بحيث يكفي المدفيا من لا يكفيه في غيرها ، وهذا أمر محسوس عند من سكنها . وقال القرطبي : إذا وجدت البركة فيها في وقت حصلت لإجابة الدعوة ولا يستلزم دوامها في كل حين ولكل شخص . والله أعلم . **قوله** (تابه عثان بن عمرو عن يونس) أي تابع جرير بن حازم في روايته لهذا الحديث عن يونس بن يزيد عن الزهري عثان بن عمرو بن فارس فرواه عن يونس بن يزيد ، ورواية عثان بن عمرو موصولة في «كتاب علل حديث الزهري» جمع محمد بن يحيى الذهلي ، كذا وجدته بخط بعض المصنفين ولم أقف عليه في كتاب الذهلي ، وقد ضاع مخرجه على الإسماعيلي فأخرجه من طريق عبد الله بن وهب ومن طريق شبيب بن سعيد وعاطقة من طريق عنبية بن خالد كلهم عن يونس بن يزيد ، وساق رواية وهب بن جرير فقال «حدثنا أبو يعلى حدثنا زهير أبو خيثمة وقاسم بن أبي شيبه كلاهما عن وهب بن جرير» ، وصرح في رواية زهير عن وهب بسباع جرير له من يونس ، ثم قال قاسم بن أبي شيبه : ليس من شرط هذا الكتاب . ونقل مغلطاي كلام الإسماعيلي هذا وتبعه شيخنا ابن الملقن وقال في آخره : قال الإسماعيلي أبو شيبه ليس من شرط هذا الكتاب ، وهو سهو كأنه أراد أن يكتب قاسم بن أبي شيبه فقال وأبو شيبه . ثم قال مغلطاي : وقال الإسماعيلي «قال الحسن» أن أنس أن رسول الله ﷺ قال ، فذكره وقال : يعني المدينة اه . وهذا نظر من لم يطلع على حقيقة الحال فيه ، إذ الإسماعيلي ذكر رواية الحسن عن أنس لهذا الحديث متابعة لرواية يونس عن الزهري عن أنس ، كما ذكر رواية ابن وهب وشبيب بن سعيد متابعة لجرير بن حازم عن يونس ، وليس كذلك وإنما أورد الإسماعيلي طريق شبيب بن

سعيد فقال : أخبرني الحسن يعني ابن سفيان حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا أحمد بن شبيب بن سعيد حدثنا أبي عن يونس عن الزهري ، ثم تحول الاسماعيل الى طريق ابن وهب ، قال ابن وهب : حدثنا يونس عن ابن شهاب حدثني أنس ، وساق الحديث على لفظه ثم قال بعد فراغه : وقال الحسن عن أنس ، ومراذه أن رواية ابن وهب فيها تصريح ابن شهاب وهو الزهري أن أنسا حدثه ، بخلاف رواية شبيب بن سعيد التي أخرجها من طريق الحسن بن سفيان فانه قال فيها : عن أنس

### ١١ - باب كراهية النبي ﷺ أن تُمرى المدينة

١٨٨٧ - **حدثنا** ابن سلام أخبرنا الفزاري عن محمد الطويل عن أنس رضي الله عنه قال « أراد بنو سُلَمة أن يتحولوا الى قرب المسجد ، فكره رسول الله ﷺ أن تُمرى المدينة وقال : يا بني سُلَمة ألا تحسبون آثاركم ؟ فاقاموا »

**قوله** ( باب كراهية النبي ﷺ أن تُمرى المدينة ) ذكر فيه حديث أنس في قصة بني سُلَمة وقد تقدم الكلام عليه في « باب احتساب الآثار » في أوائل صلاة الجمعة . ( تنبيه ) ترجم البخاري بالتعليق ، فترجم في الصلاة باحتساب الآثار لقوله ﷺ « مكانكم تكتب لكم آثاركم » وترجم هنا بما تروى لقول الراوي « فكره النبي ﷺ أن تُمرى المدينة » وكأنه ﷺ اقتصر في غاطبتهم على التلميل المتعلق بهم لكونه أدعى لهم الى الموافقة . **قوله** فيه ( ألا تحسبون ) كذا للكثر ، وفي رواية « ألا تحسبوا » وحذف تون الرفع في مثل هذا لغة مشهورة

### ١٢ - باب

١٨٨٨ - **حدثنا** مُسَدَّد عن يحيى عن عبيد الله بن عمر قال : حدثني خبيب بن عبيد الرحمن عن حفص ابن عاصم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة ، ومنبري على حوضي »

١٨٨٩ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : لما قدم رسول الله ﷺ للمدينة وُفِّك أبو بكر وبلال ، فكان أبو بكر إذا أخذته الحُمى يقول :

كل امرئ مصبوح في أهله والموت أدنى من شراك نعله  
وكان بلال إذا أُلغى عنه الحُمى يرفع حَقيرته يقول :

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة  
بوادٍ وحولي إذ خِرَّ وجليل

وهل أريدن يوما سيادة مجترة  
وهل يبذون لي شامة وطفيل

وقال : اللهم العن شعبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة وأممية بن خلف ، كما أخرجونا من أرضنا الى أرض الوباء . ثم قال رسول الله ﷺ : اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد . اللهم بارك لنا في صاعنا وفي مدنا ، وصحبتنا لنا ، وأهل حناها الى الجحفة . قالت : وقدِمنا المدينة وهي أوبأ أرض الله ، قالت : فكان بطحان يجرى

نَجَلًا . تَعْنِي مَاءَ آجِنَا »

[ الحديث ١٨٨٩ - أطرافه في : ٣٩٢٦ ، ٥٦٥٤ ، ٥٦٧٧ ، ٦٣٧٢ ]

١٨٩٠ - حَدَّثَنَا بِحْيُ بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ ، وَاجْعَلْ مَوْتِي فِي بَلَدِ رَسُولِكَ ﷺ . وَقَالَ ابْنُ زُرَيْجٍ عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ عُمَرَ . نَحْوَهُ . وَقَالَ هِشَامٌ عَنْ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَفْصَةَ : سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

**قوله** ( باب ) كذا في جميع النسخ بلا ترجمة ، وهو مشتمل على حديثين وأثر ، ولكل منهما تعلق بالترجمة التي قبله : الحديث « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة » فيه إشارة إلى الترغيب في سكني المدينة ، وحديث عائشة في قصة وعك أبي بكر وبلال فيه دعاؤه ﷺ للمدينة بقوله « اللهم صحها » وفي ذلك إشارة إلى الترغيب في سكناها أيضا ، وأثر عمر في دعائه بأن تكون وفاته بها ظاهر في ذلك ، وفي كل ذلك مناسبة لكرامته ﷺ أن تسمى المدينة أى تصير خالية ، فأما الحديث الأول في المنبر فقوله « ما بين بيتي ومنبري » كذا للأكثر ، ووقع في رواية ابن عساكر وحده قبرى بدل « بيتي » وهو خطأ ، فقد تقدم هذا الحديث في كتاب الصلاة قبيل الجنازات بهذا الاسناد بلفظ « بيتي » وكذلك هو في مسند مسدد شيخ البخاري فيه ، ثم وقع في حديث سعد بن أبي وقاص عند البزار بسند رجاله ثقات وعند الطبراني من حديث ابن عمر بلفظ القبر ، فعلى هذا المراد بالبيت في قوله بيتي أحد بيوتها لأكملها وهو بيت عائشة الذي صار فيه قبره ، وقد ورد الحديث بلفظ « ما بين المنبر وبيت عائشة روضة من رياض الجنة » أخرجه الطبراني في الأوسط . **قوله** ( روضة من رياض الجنة ) أى كروضة من رياض الجنة في نزول الرحمة وحصول السعادة بما يحصل من ملازمة خلق الذكر لا سيما في عهده ﷺ فيكون تشبيها بغير أداة ، أو المعنى أن العبادة فيها تؤدي إلى الجنة فيكون مجازا ، أو هو على ظاهره وأن المراد أنه روضة حقيقة بأن ينتقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة إلى الجنة . هذا حصل ما أوله العلماء في هذا الحديث ، وهى على ترتيبها هذا في القوة ، وأما قوله « ومنبري على حوض » أى ينقل يوم القيامة فينصب على الحوض ، وقال الأكثر المراد منبره بعينه الذي قال هذه المقالة وهو فوقه ، وقيل المراد المنبر الذى يوضع له يوم القيامة ، والأول أظهر . ويؤيده حديث أبي سعيد المتقدم وقد رواه الطبراني في الكبير ، من حديث أبي واقد الليثي رفعه « أن قوائم منبري رواق في الجنة » ، وقيل معناه أن قصد منبره والحضور عنده الملازمة الأعمال الصالحة يورث صاحبه إلى الحوض ويقتضى شربه منه والله أعلم . ونقل ابن زبالة أن ذراع ما بين المنبر والبيت الذى فيه القبر الآن ثلاث وخمسون ذراعا وقيل أربع وخمسون وسدس وقيل خمسون إلا ثلثي ذراع وهو الآن كذلك فكأنه قصص لما أدخل من الحجرة في الجدار ، واستدل به على أن المدينة أفضل من مكة لأنه أثبت أن الأرض التي بين البيت والمنبر من الجنة وقد قال في الحديث الآخر « لقاب قوس أحدكم في الجنة خير من الدنيا وما فيها » ، وتعقب ابن حزم بأن قوله أنها من الجنة مجاز إذ لو كانت حقيقة لكانت كما وصف الله الجنة ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ﴾ وإنما المراد أن الصلاة فيها تؤدي إلى الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من أيام الجنة ، وكما قال ﷺ « الجنة تحت ظلال السيوف » ، قال : ثم لو ثبت أنه على الحقيقة لما كان الفضل إلا لتلك البقعة خاصة ، فإن قيل إن ما قرب منها أفضل مما بعد لهم أن يقولوا إن الجحفة أفضل من مكة ولا غائل به . وأما حديث عائشة فقوله « وعك »



بعض أوله أى أصابه الوباء وهو الحمى ، وقيل مضى الحمى ، وسيأتى شرح هذا الحديث مستوفى فى كتاب المغازى أول الهجرة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( قالت ) يعنى عائشة ، والقائل عروة فهو متصل . **قوله** ( وهى أوبأ ) بالمرز يوزن أفضل من الوباء . والوباء مقصور بهمز ويغير همز هو المرض العام ، ولا يمرض قدمهم عليها وهى بهذه الصفة نهب **قوله** عن القدوم على الطاعون ، لأن ذلك كان قبل النهى ، أو أن النهى يقتصر بالطاعون ونحوه من الموت الذريع لا المرض ولو عم . **قوله** ( قالت فكان بطحان ) يعنى وادى ، المدينة وقولها ( يجرى نجلا ، تنفى ماء آجنا ) هو من تفسير الراوى عنها ، وغرضها بذلك بيان السبب فى كثرة الوباء بالمدينة ، لأن الماء الذى هذه صفته يحدث عنده المرض ، وقيل النجل الزر بنون وزاى ، يقال استنجل الوادى إذا ظهر زروزه . و « نجلا » بفتح التون وسكون الجيم وقد تفتح حكاك ابن التين ، وقال ابن فارس : النجل بفتحين سمة العين وليس هو المراد هنا ، وقال ابن السكيت : النجل العين حين تظهر وينبع عين الماء . وقال الحربى نجلا أى واسعا ، ومنه عين نجلاء أى واسعة ، وقيل هو القدير الذى لا يزال فيه الماء . **قوله** ( تنفى ماء آجنا ) بفتح الهمة وكسر الجيم بعدها نون أى متغيرا ، قال عياض : هو خطأ من فسر المراد هنا الماء المتغير . قلت : وليس كما قال فإن عائشة قالت ذلك فى مقام التعليل لكون المدينة كانت وبيته ، ولا شك أن النجل إذا قسر بكونه الماء الحاصل من الزر فهو بصد أن يتغير وإذا تغير كان استعماله ما يحدث الوباء فى العادة . وأما أثر عمر فذكر ابن سعد سبب دعائه بذلك ، وهو ما أخرجه بإسناد صحيح عن عوف بن مالك أنه رأى رؤيا فيها أن عمر شهيد مستشهد ، فقال لما قصها عليه أتى لى بالشهادة وأما بين ظهرانى جزيرة العرب لست أغزو والناس حولى ثم قال : على يأتى بها الله إن شاء . **قوله** ( وقال ابن ذريع عن روح بن القاسم ) وصله الأسماهيل عن إبراهيم بن هاشم عن أمية بن بسطام عن يزيد بن ذريع به ولفظه « من حفصة قالت : سمعت عمر يقول : اللهم قتلنا فى سبيلك وفاة بيلد نيلك . قالت فقلت : وإنى يكون هذا ؟ قال : يأتى به الله إذا شاء . » **قوله** ( وقال هشام ) بن سعد ( عن زيد عن أبيه ) أسلم ، وصله ابن سعد عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عنه ولفظه « من حفصة أنها سمعت أباها يقول ، فذكر مثله ، وفى آخره « إن الله يأتى بأمره إن شاء » وأراد البخارى هذين التعليقين بيان الاختلاف فيه على زيد بن أسلم ، فاتفق هشام بن سعد وسعيد بن أبى هلال على أنه « من زيد عن أبيه أسلم عن عمر » وقد تابعهما حفص بن ميسرة عن زيد عند عمر بن شبة ، وانفرد روح بن القاسم عن زيد بقوله « عن أمه » وقد رواه ابن سعد « عن معن بن عيسى عن مالك عن زيد بن أسلم أن عمر ، فذكره مرسل ، وللحديث طريق أخرى أخرجه البخارى فى تاريخه من طريق « محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الفارى » عن جده عن أبيه محمد عن أبيه عبد الله أنه سمع عمر يقول ذلك ، وطريق أخرى أخرجه عمر بن شبة من طريق « عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر » استنادها صحيح ، ومن وجه آخر منقطع وزاد « فكان الناس يتعجبون من ذلك ولا يدرون ما وجهه حتى طعن أبو لؤلؤة عمر رضى الله عنه . » ( تنبيه ) : تقدم ما يتعلق بفضل الصلاة فى المسجد النبوى ومسجد قباء والمسجد الأقصى فى أبواب فى أواخر كتاب الصلاة . ( غائبة ) : اشتمل ذكر المدينة على ستة وعشرين حديثا ، المعلق منها أربعة ، والمكرر منها فيه وفيما مضى تسعة ، والخالص سبعة عشر ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبى هريرة فى ذكر بنى حارثة ، وحديث أبى بكره فى ذكر الدجال . وفيه من الآثار أثر واحد وهو أثر عمر الذى ختم به فأخرجه موصولا ومعلقا ، وفيه إشارة الى حسن الختام ، فسأل الله تعالى أن يحتم لنا بالحسن ، وأن يعين على ختم هذا الشرح ، ويرفعنا به الى الملأ الاعلى ، إنه على كل شيء قدير

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٣٠ - كتاب الصوم

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الصوم ) كذا للاكثر ، وفي رواية النسفي « كتاب الصيام ، وثبتت البسملة للجميع ، والصوم والصيام في اللغة الإمساك ، وفي الشرع إمساك مخصوص في زمن مخصوص عن شيء . مخصوص بشرائط مخصوصة . وقال صاحب « المحكم » : الصوم ترك الطعام والشراب والشكاح والكلام ، يقال صام صوما وصياما ورجل صائم وصوم . وقال الراغب : الصوم في الأصل الإمساك عن الفعل ، ولذلك قيل للفرس الممسك عن السير صام ، وفي الشرع إمساك المكلف بالنية عن تناول المأكل والمشرب والاستمنا والامتناع من الفجر الى المغرب

١ - باب وجوب صوم رمضان ، وقول الله تعالى [ ١٨٣ البقرة ] :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لِمَ تَقْنَتُونَ ﴾

١٨٩١ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** إسماعيل بن جعفر عن أبي شهيل عن أبيه عن طلحة بن عبيد الله « أن أعرابياً جاء الى رسول الله ﷺ فامرؤ الرأس فقال : يا رسول الله ، أخبرني ماذا فرض الله على من الصلاة ؟ فقال : الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئاً . فقال : أخبرني بما فرض الله على من الصيام ؟ فقال : شهر رمضان إلا أن تطوع شيئاً . فقال : أخبرني ما فرض الله على من الزكاة ؟ قال فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام . قال : والذي أكرمك بالحق ، لا أتطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله على شيئاً . فقال رسول الله ﷺ : أفلح إن صدق . أو دخل الجنة إن صدق »

١٨٩٢ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** إسماعيل عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « صام النبي ﷺ عاشوراء وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان ترك . وكان عبداً لله لا يصومه إلا أن يوافي صومه » [ الحديث ١٨٩٢ - طرفه في : ٢٠٠٠ ، ٤٥٠١ ]

١٨٩٣ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** الليث عن يزيد بن أبي حبيب أن عراك بن مالك **حدثه** أن عروة أخبره عن عائشة رضي الله عنها « أن قرئاً كانت تصوم يوم عاشوراء في الجاهلية ، ثم أمر رسول الله ﷺ بصيامه حتى فرض رمضان ، وقال رسول الله ﷺ : من شاء فليصمه ، ومن شاء أفطره »

**قوله** (باب وجوب صوم رمضان) كذا الأكثر ، والنسفي « باب وجوب رمضان وفضله ، وقد ذكر أبو الخير الطالقاني في كتابه « حقاير الصلص » لرمضان بين اسمها ، وذكر بعض الصوفية أن آدم عليه السلام لما أكل من

العجزة ثم تاب تأخر قبول توبته عما بنى في جسده من تلك الأكلة ثلاثين يوما ، فلما صفا جسده منها تيب عليه ففرض على ذريته صيام ثلاثين يوما ، وهذا يحتاج الى ثبوت السند فيه الى من يقبل قوله في ذلك ، وهيئات وجدان ذلك . قوله ( وقول الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام ) الآية ) أشار بذلك الى مبدأ فرض الصيام ، وكأنه لم يثبت عنده على شرطه فيه شيء فأورد ما يشير الى المراد ، فانه ذكر فيه ثلاثة أحاديث : حديث طلحة الدال على أنه لا فرض إلا رمضان . وحديث ابن عمر وعائشة المتضمن الأمر بصيام عاشوراء . وكان المصنف أشار الى أن الأمر في روايتهما محمول على الندب بدليل حصر الفرض في رمضان وهو ظاهر الآية ، لأنه تعالى قال ( كتب عليكم الصيام ) ثم بينه فقال ( شهر رمضان ) وقد اختلف السلف هل فرض على الناس صيام قبل رمضان أو لا ؟ فالجمهور - وهو المشهور عند الشافعية - أنه لم يجب قط صوم قبل صوم رمضان ، وفي وجه وهو قول الحنفية أول ما فرض صيام عاشوراء ، فلما نزل رمضان نسخ . فن أدلة الشافعية حديث معاوية مرفوعا ، لم يكتب الله عليكم صيامه ، وسيأتي في أواخر الصيام ، ومن أدلة الحنفية ظاهر حديثي ابن عمر وعائشة المذكورين في هذا الباب بلفظ الأمر ، وحديث الربيع بنت معوذ الآتي وهو أيضا عند مسلم ، من أصبح صائما فليتم صومه . قاله : فلم نزل فصومه ونصوم صيانتا وهم صغار ، الحديث . وحديث مسلمة مرفوعا ، من أكل فليصم بقية يومه ، ومن لم يكن أكل فليصم ، الحديث . وبنوا على هذا الخلاف هل يشترط في صحة الصوم الواجب نية من الليل أو لا ؟ وسيأتي البحث فيه بعد عشرين بابا . وقد تقدم الكلام على حديث طلحة في كتاب الايمان ، وقوله فيه « عن أبيه ، هو مالك ابن أبي عامر جد مالك بن أنس الامام ، وقوله « عن طلحة ، قال الدياطلي : في سماعه من طلحة نظر ، وتعقب بأنه ثبت سماعه من عمر فكيف يكون في سماعه من طلحة نظر ؟ وقد تقدم في كتاب الايمان في هذا الحديث ما يدل على أنه سمع منها جميعا ، وسيأتي الكلام على حديثي ابن عمر وعائشة في أواخر الصيام إن شاء الله تعالى

## ٢ - باب فضل الصوم

١٨٩٤ - **عمر بن عبد الله بن مسعدة** عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « الصَّيَّامُ جَنَّةٌ ، فلا يَرَفَثُ ولا يَجْمَلُ . وإن امرؤ قاتله أو شاتته فليقل : إني صائمٌ - مرتين - والذي نفسي بيده لخلوفُ فم الصائم أطيبُ عند الله من ريح المسك ، يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجل . الصَّيَّامُ لي وأنا أجزي به ، والحسنةُ بمِثْرِ أمثالها »

[ الحديث ١٨٩٤ - أطرافه في : ١٩٠٤ ، ٥٩٢٧ ، ٧٤٩٧ ، ٧٥٣٨ ]

قوله ( باب فضل الصوم ) ذكر فيه حديث أبي هريرة من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عنه ، وهو يشتمل على حديثين أفردهما مالك في الموطأ ، فن أوله الى قوله « الصيام جنة » حديث ومن ثم الى آخره حديث ، وجمعهما عنه هكذا القسبي ، وعنه رواه البخاري هنا . ووقع عن غير القسبي من رواية الموطأ زيادة في آخر الثاني وهي بعد قوله « وأنا أجزي به والحسنة بمِثْرِ أمثالها ، زادوا الى سبعة ضعف ، إلا الصيام فهو لي وأنا أجزي به ، وقد أخرج البخاري هذا الحديث بعد أبواب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة وبين في أوله أنه من قول الله

عن وجه كما سألته . **قوله** ( الصيام جنة ) زاد سعيد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد ، جنة من النار ، وللنسائي من حديث عائشة مثله ، وله من حديث عثمان بن أبي العاص ، الصيام جنة بجنة أحدكم من القتال ، ولاحد من طريق أبي يوسف عن أبي هريرة « جنة وحسن حصين من النار ، وله من حديث أبي هيبنة بن الجراح « الصيام جنة ما لم يخرقها ، زاد الدارمي « بالغيبة » وبذلك ترجم له هو وأبو داود ، والجنة بضم الجيم الوقاية والستر . وقد تبين بهذه الروايات متعلق هذا السر وأنه من النار ، وبهذا جزم ابن عبد البر . وأما صاحب « النهاية » فقال : معنى كونه جنة أى يقي صاحبه ما يؤذيه من الشهوات ، وقال القرطبي : جنة أى ستره يعنى بحسب مشروعته ، فينبغى للصائم أن يصونه بما يفسده وينقص ثوابه ، واليه الإشارة بقوله « فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث الخ » ، ويصح أن يراد أنه ستره بحسب فائدته وهو إضعاف شهوات النفس ، واليه الإشارة بقوله « يدع شهوته الخ » ، ويصح أن يراد أنه ستره بحسب ما يحصل من الثواب وتضعيف الحسنات . وقال عياض في « الاكل » : « معناه ستره من الآثام أو من النار أو من جميع ذلك » ، وبالأخير جزم النووي . وقال ابن العربي : إنما كان الصوم جنة من النار لأنه إمساك عن الشهوات ، والنار محفوفة بالشهوات . فالخلاص أنه إذا كف نفسه عن الشهوات في الدنيا كان ذلك ساترا له من النار في الآخرة . وفي زيادة أبي عبيدة بن الجراح إشارة الى أن الغيبة تضر بالصيام ، وقد حكى عن عائشة ، وبه قال الأوزاعي : ان الغيبة تقطر الصائم وتوجب عليه قضاء ذلك اليوم . وأفرط ابن حزم فقال : يبطله كل مصيبة من متعمد لها ذكر لصومه سواء كانت فعلا أو قولا ، لعموم قوله « فلا يرفث ولا يجهل » ، ولقوله في الحديث الآتي بعد أبواب « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه » ، والجمهور وإن حملوا النهي على التحريم إلا أنهم خصوا الفطر بالأكل والشرب والجماع ، وأشار ابن عبد البر الى ترجيح الصيام على غيره من العبادات فقال : حسبك بكون الصيام جنة من النار فضلا . وروى النسائي بسند صحيح عن أبي أمامة قال « قلت يا رسول الله مرني بأمر أخذه عنك ، قال : عليك بالصوم فإنه لا مثل له » ، وفي رواية « لا عدله » ، والمشهور عند الجمهور ترجيح الصلاة . **قوله** ( فلا يرفث ) أى الصائم ، كذا وقع مختصرا ، وفي الموطأ « الصيام جنة » ، فإذا كان أحدكم صائما فلا يرفث الخ » ، ويرفث بالضم والكسر ويجوز في ماضيه التثنية ، والمراد بالرفث هنا وهو بفتح الراء والفاء ثم المثلثة الكلام الفاحش ، وهو يطلق على هذا وعلى الجماع وعلى مقدماته وعلى ذكره مع النساء أو مطلقا ، ويحتمل أن يكون لما هو أعم منها . **قوله** ( ولا يجهل ) أى لا يفعل شيئا من أفعال أهل الجهل كالصياح والسفه ونحو ذلك . ولسعيد بن منصور من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه « فلا يرفث ولا يجادل » ، قال القرطبي : لا يفهم من هذا أن غير يوم الصوم يباح فيه ما ذكر ، وإنما المراد أن المنع من ذلك يتأكد بالصوم . **قوله** ( وان امرؤ ) بتخفيف الون ( قاتله أو شاتمه ) ، وفي رواية صالح « فان سابه أحد أو قاتله » ، ولأبي قره من طريق سهيل عن أبيه « وإن شتمه إنسان فلا يكلمه » ونحوه في رواية هشام عن أبي هريرة عند أحمد ، ولسعيد بن منصور من طريق سهيل « فان سابه أحد أو أمراه » ، أى جادله ؛ ولان خزيمة من طريق مجلان مولى المشمعل عن أبي هريرة « فان سابه أحد فقل لى صائم وان كنت قائما فاجلس » ، ولاحد والترمذي من طريق ابن المسيب عن أبي هريرة « فان جهل على أحدكم جاهل وهو صائم » ، وللنسائي من حديث عائشة « وان امرؤ جهل عليه فلا يشتمه ولا يسبه » ، واتفق الروايات كلها على أنه يقول « انى صائم » ، ففهم من ذكرها مرتين ومنهم من اقتصر على واحدة . وقد استشكل ظاهره بأن

المفاعلة تقتضى وقوع الفعل من الجانبين والصائم لا تصدر منه الأفعال التى رتب عليها الجواب خصصاً للمفاعلة ، والجواب عن ذلك أن المراد بالمفاعلة التهيؤ لها أى إن تهيأ أحد لمقاتلته أو مشاتمته فليقل لى صائم ، فانه إذا قال ذلك أمكن أن يكف عنه ، فان أصردفه بالأخف فالأخف كالأصائل ، هذا فيمن يروم مقاتلته حقيقة ، فان كان المراد بقوله « قاتله » شاتمته لان القتال يطلق على اللعن واللعن من جملة السب - ويؤيده ما ذكرت من الالفاظ المختلفة فان حاصلها يرجع الى الشتم - فالمراد من الحديث أنه لا يعامله بمثل عمله بل يقتصر على قوله « انى صائم » ، واختلف في المراد بقوله « فليقل لى صائم » هل يخاطب بها الذى يكلمه بذلك أو يقولها فى نفسه ؟ وبالتالى جزم المتولى وقوله الرافعى عن الآفة ، ورجح النووى الأول فى « الأذكار » ، وقال فى « شرح المذهب » ، كل منهما حسن ، والقول باللسان أقوى ولو جمعهما لكان حسناً ، ولهذا التردد أنى البخارى فى ترجمته كما سيأتى بعد أبواب بالاستفهام فقال « باب هل يقول لى صائم إذا شتم » ، وقال الرويانى : ان كان رمضان فليقل بلسانه ، وان كان غيره فليقل فى نفسه . وادعى ابن العربى أن موضع الخلاف فى التطوع ، وأما فى الفرض فيقول بلسانه قطعاً ، وأما تكرير قوله « انى صائم » ، فليتأكد الانزجار منه أو من يخاطبه بذلك . ونقل الزركشى أن المراد بقوله « فليقل لى صائم مرتين » ، يقول مرة بقلبه ومرة بلسانه ، فيستفيد بقوله بقلبه كفى لسانه عن خصمه وبقوله بلسانه كفى خصمه عنه . وتعب بأن القول حقيقة باللسان ، وأجيب بأنه لا يمنع المجاز ، وقوله « قاتله » ، يمكن حله على ظاهره ويمكن أن يراد بالقتل لعن يرجع الى معنى الشتم ، ولا يمكن حمل قاتله وشاتمته على المفاعلة لان الصائم مأور بأن يكف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك منه ؟ ولما المعنى إذا جاءه متعرضاً لمقاتلته أو مشاتمته كأن يبدأه بقتل أو شتم اقتضت العادة أن يكافئه عليه . فالمراد بالمفاعلة لإرادة غير الصائم ذلك من الصائم ، وقد تطلق المفاعلة على التهيؤ لها ولو وقع الفعل من واحد ، وقد تقع المفاعلة بفعل الواحد كما يقال لواحد عالج الأمر وعافاه الله ، وأبعد من حله على ظاهره فقال المراد إذا بدرت من الصائم مقابلة الشتم بشتم على مقتضى الطبع فليزجر عن ذلك ويقول لى صائم . وما يعمده قوله فى الرواية الماضية « فان شتمه شتمه » ، والله أعلم . وفائدة قوله « انى صائم » ، أنه يمكن أن يكف عنه بذلك ، فان أصردفه بالأخف فالأخف كالأصائل ، هذا فيمن يروم مقاتلته حقيقة ، فان كان المراد بقوله « قاتله » شاتمته فالمراد من الحديث أنه لا يعامله بمثل عمله بل يقتصر على قوله لى صائم . قوله ( والذى نفسى بيده ) أقسم على ذلك تأكيذاً . قوله ( الخوف ) بضم المعجمة واللام وسكون الواو بعدها فاء ، قال عياض : هذه الرواية الصحيحة ، وبعض الشيوخ يقول بفتح الحاء ، قال الخطاينى : وهو خطأ ، وحكى القابسى الوجهمين ، وبالغ النووى فى « شرح المذهب » ، فقال لا يجوز فتح الحاء ، واحتج غيره لذلك بأن المصادر التى جاءت على فعمل - بفتح أوله - قليلة ذكرها سيبويه وغيره وليس هذا منها ، وانفقوا على أن المراد به تغير رائحة فم الصائم بسبب الصيام . قوله ( فم الصائم ) فيه رد على من قال لا تثبت الميم فى الفم عند الاضافة إلا فى ضرورة الشعر لشبوته فى هذا الحديث الصحيح وغيره . قوله ( أطيب عند الله من ريح المسك ) يختلف فى كون الخوف أطيب عند الله من ريح المسك - مع أنه سبحانه وتعالى منزّه عن استعطابة الروائح ، إذ ذاك من صفات الحيوان ، ومع أنه يعلم الشيء على ما هو عليه - على أوجه قال المازرى : هو مجاز لأنه جرت العادة بتقريب الروائح الطيبة مثلاً عسفير ذلك للصوم لتقريبه من الله ، فالمعنى أنه أطيب عند الله من ريح المسك عندكم أى يقرب إليه أكثر من تقرب المسك إليكم ، وإلى ذلك أشار ابن عبد البر ، وقيل المراد أن ذلك فى حق الملائكة

وأنهم يستطيون ربح الخلوف أكثر مما تستطيون ربح المسك ، وقيل المعنى أن حكم الخلوف والمسك عند الله على حد ما هو عندكم ، وهو قريب من الاول . وقيل المراد أن الله تعالى يجزيه في الآخرة فتكون نسكته أطيب من ربح المسك كما يأتي المسكوم وربح جرحه تفوح مسكا . وقيل المراد أن صاحبه ينال من الثواب ما هو أفضل من ربح المسك لا سيما بالإضافة الى الخلوف حكاهما عياض . وقال الداودي وجماعة : المعنى أن الخلوف أكثر ثوابا من المسك المتدوب اليه في الجمع وبجالس الذكر ، ورجح النووي هذا الأخير ، وحاصله حل معنى الطيب على القبول والرضا ، لحصلنا على ستة أوجه . وقد نقل القاضي حسين في تعليقه أن للطاعات يوم القيامة ريحا تفوح ، قال فرائحة الصيام فيها بين العبادات كالمسك ، ويؤيد الثلاثة الأخيرة قوله في رواية مسلم وأحمد والنسائي من طريق عطاء عن أبي صالح ، أطيب عند الله يوم القيامة ، وأخرج أحمد هذه الزيادة من حديث بشير بن الحصاصية ، وقد ترجم ابن حبان بذلك في صحيحه ثم قال : ذكر البيان بأن ذلك قد يكون في الدنيا ، ثم أخرج الرواية التي فيها : ثم الصائم حين يخلف من الطعام ، وهي عنده وعند أحد من طريق الأعمش عن أبي صالح ، ويمكن أن يحمل قوله : حين يخلف ، على أنه ظرف لوجود الخلوف المشهود له بالطيب فيكون سببا للطيب في الحال الثاني فيوافق الرواية الاولى وهي قوله : يوم القيامة ، لكن يؤيد ظاهره وأن المراد به في الدنيا ما روى الحسن بن سفيان في مسنده والبيهقي في الشعب من حديث جابر في أثناء حديث مرفوع في فضل هذه الامة في رمضان ، وأما الثانية : فإن خلوف أفواههم حين يمسون أطيب عند الله من ربح المسك ، قال المنذرى إسناده مقارب ، وهذه المسألة إحدى المسائل التي تنازع فيها ابن عبد السلام وابن الصلاح ، فذهب ابن عبد السلام الى أن ذلك في الآخرة كما في دم الشهيد واستدل بالرواية التي فيها : يوم القيامة ، وذهب ابن الصلاح الى أن ذلك في الدنيا واستدل بما تقدم وأن جمهور العلماء ذهبوا الى ذلك ، فقال الخطابي : طيبه عند الله رضا به وثناؤه عليه ، وقال ابن عبد البر : أركب عند الله وأقرب اليه ، وقال البغوي : معناه الثناء على الصائم والرضا بفعله ، وبنحو ذلك قال القدوري من الحنفية والداودي وابن العربي من المالكية وأبو عثمان الصابوني وأبو بكر بن السمعاني وغيرهم من الشافعية ، جزموا كلهم بأنه عبارة عن الرضا والقبول ، وأما ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فلأنه يوم الجزاء وفيه يظهر رجحان الخلوف في الميزان على المسك المستعمل لدفع الرائحة الكريهة طلبا لرضا الله تعالى حيث يؤمر باجتنابها ، فقيدته بيوم القيامة في رواية وأطلق في باقي الروايات نظرا الى أن أصل أفضليته ثابت في الدارين ، وهو كقوله ( ان ربحهم يومئذ خير ) وهو خير بهم في كل يوم انتهى . ويترتب على هذا الخلاف المشهور في كرامة إزالة هذا الخلوف بالسواك ، وسيأتي البحث فيه بعد بضعة وعشرين بابا حيث ترجم له المصنف ان شاء الله تعالى ، ويؤخذ من قوله : أطيب من ربح المسك ، أن الخلوف أعظم من دم الشهادة لأن دم الشهيد شبه بربحه وريحه المسك ، والخلوف وصف بأنه أطيب ، ولا يلزم من ذلك ان يكون الصيام أفضل من الشهادة لما لا يخفى ، ولعل سبب ذلك النظر الى أصل كل منهما فان أصل الخلوف طاهر وأصل الدم بخلافه فكان ما أصله طاهر أطيب ريحا . قوله ( يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلي ) هكذا وقع هنا ، ووقع في الموطأ : وإنما يذر شهوته الخ ، ولم يصرح بنسبته الى الله لعلم به وعدم الاشكال فيه . وقد روى أحمد هذا الحديث عن إسحق بن الطباع عن مالك فقال بعد قوله من ربح المسك : يقول الله عز وجل : إنما يذر شهوته الخ ، وكذلك رواه سعيد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد فقال في أول الحديث : يقول الله عز وجل :

كل عمل ابن آدم هو له ، إلا الصيام فهو لى وأنا أجزي به ، وإنما يذكر ابن آدم شهرته وطعامه من أجل ، الحديث ، وسياق قريباً من طريق صطاء عن أبي صالح بلفظ « قال الله عز وجل : كل عمل ابن آدم له ، الحديث ، ويأتى فى التوحيد من طريق الأعشى عن أبي صالح بلفظ « يقول الله عز وجل : الصوم لى وأنا أجزي به » ، الحديث ، وقد يفهم من الإتيان بصيغة المحصر فى قوله « وإنما يذكر الخ ، التنبيه على الجهة التى بها يستحق الصائم ذلك وهو الإخلاص الخاص به ، حتى لو كان ترك المذكورات لغرض آخر كالتخمة لا يحصل للصائم الفضل المذكور ، لكن المدار فى هذه الأشياء على الداعى القوى الذى يدور معه الفعل وجوداً وعدماً ، ولا شك أن من لم يعرض فى خاطره شهوة شئ من الأشياء طول نهاره الى أن أفطر ليس هو فى الفضل كمن عرض له ذلك لمجاهد نفسه فى تركه ، والمراد بالشهوة فى الحديث شهوة الجوع لعطشها على الطعام والشراب ، ويحتمل أن يكون من العام بعد الخاص . ووقع فى رواية الموطأ بتقديم الشهوة عليها فيكون من الخاص بعد العام ، ومثله حديث أبي صالح فى التوحيد ، وكذا جمهور الرواة عن أبي هريرة ، وفى رواية ابن خزيمة من طريق سهيل عن أبي صالح عن أبيه « يدع الطعام والشراب من أجل ، ويدع لذته من أجل ، وفى رواية أبي قرعة من هذا الوجه « يدع امرأته وشهوته وطعامه وشرابه من أجل ، وأصرح من ذلك ما وقع عند الحافظ سمرية فى فوائده من طريق المسيب بن رافع عن أبي صالح « يترك شهوته من الطعام والشراب والجماع من أجل ، قوله (الصيام لى وأنا أجزي به) كذا وقع بغير أداة عطف ولا غيرها ، وفى الموطأ « فالصيام ، بزيادة الفاء وهى للسببية أى سبب كونه لى أنه يترك شهوته لأجل . ووقع فى رواية مفيدة عن أبي الزناد عند سعيد بن منصور « كل عمل ابن آدم له ، إلا الصيام فإنه لى وأنا أجزي به ، ومثله فى رواية عطاء عن أبي صالح الآتية ، وقد اختلف العلماء فى المراد بقوله تعالى « الصيام لى وأنا أجزي به » مع أن الأعمال كلها له وهو الذى يجزى بها على أقوال : أحدها أن الصوم لا يقع فيه الرياء كما يقع فى غيره حكاه المازرى ونقله عياض عن أبي عبيد ، ولفظ أبي عبيد فى غريبه : قد علمنا أن أعمال البر كلها لله وهو الذى يجزى بها ، فترى والله أعلم أنه إنما خص الصيام لأنه ليس يظهر من ابن آدم بفعله وإنما هو شئ فى القلب . ويؤيد هذا التأويل قوله يؤيد هذا « ليس فى الصيام رياء » حدثني شبابة عن عقيل عن الزهرى فذكره معنى مرسل قال : وذلك لأن الأعمال لا تكون إلا بالحركات ، إلا الصوم فإنما هو بالنية التى تخفى عن الناس ، هذا وجه الحديث عندى انتهى . وقد روى الحديث المذكور البيهقى فى « الشعب » من طريق عقيل ، وأورده من وجه آخر عن الزهرى موصولاً عن أبي سلمة عن أبي هريرة وإسناده ضعيف ولفظه « الصيام لا رياء فيه ، قال الله عز وجل : هو لى وأنا أجزي به ، وهذا لو صح لكان قاطعاً للنزاع . وقال القرطبي : لما كانت الأعمال يدخلها الرياء والصوم لا يطلع عليه بمجرد فعله إلا الله فأضافه الله الى نفسه ، ولهذا قال فى الحديث « يدع شهوته من أجل ، وقال ابن الجوزى : جميع العبادات تظهر بفعلها وقل أن يسلم ما يظهر من شوب ، بخلاف الصوم . وارتضى هذا الجواب المازرى وقرره القرطبي بأن أعمال بنى آدم لما كانت يمكن دخول الرياء فيها أضيفت اليهم ، بخلاف الصوم فإن حال المسك شبعاً مثل حال المسك تقريباً يعنى فى الصورة الظاهرة . قلت : معنى التنى فى قوله « لا رياء فى الصوم » أنه لا يدخله الرياء بفعله ، وإن كان قد يدخله الرياء بالقول كمن يصوم ثم يخبر بأنه صائم فقد يدخله الرياء من هذه الحثيثة ، فدخل الرياء فى الصوم وإنما يقع من جهة الاخبار ، بخلاف بقية الأعمال فإن الرياء قد يدخلها بمجرد فعلها . وقد حاول بعض الأئمة إلحاق شئ من العبادات البدنية بالصوم فقال : ان الذكر بلا إله إلا

الله يمكن أن لا يدخله الزيادة ، لأنه بحركة اللسان خاصة دون غيره من أعضاء الفم ، فيمكن الذكر أن يقولها بحضرة الناس ولا يشعرون منه بذلك . ثانياً أن المراد بقوله « وأنا أجزي به » ، أى أنفرد . بعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسنة . وأما غيره من العبادات فقد اطلع عليها بعض الناس . قال القرطبي : معناه أن الأعمال قد كشفت مقادير ثوابها للناس وأنها تضاعف من عشرة الى سبعمائة الى ما شاء الله ، إلا الصيام فإن الله يثيب عليه بغير تقدير . ويشهد لهذا السياق الرواية الأخرى بمعنى رواية الموطأ ، وكذلك رواية الأعمش عن أبي صالح حيث قال « كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنه بعشر أمثالها الى سبعمائة ضعف الى ما شاء الله » ، قال الله إلا الصوم فإنه الى وأنا أجزي به ، أى أجازي عليه جزاء كثيراً من غير تعيين لمقداره ، وهذا كقوله تعالى ﴿ إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب ﴾ انتهى ، والصابرون الصائمون في أكثر الأقوال . قلت : وسبق الى هذا أبو حنيفة في غريبه فقال : بلغني عن ابن عيينة أنه قال ذلك ، واستدل له بأن الصوم هو الصبر لأن الصائم يصبر نفسه عن الشهوات ، وقد قال الله تعالى ﴿ إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب ﴾ انتهى . ويشهد له رواية المسيب بن رافع عن أبي صالح عند سمويه « الى سبعمائة ضعف ، إلا الصوم فإنه لا يدرى أحد ما فيه » ، ويشهد له أيضاً ما رواه ابن وهب في جامعه عن عمر بن محمد بن زيد ابن عبد الله بن عمر عن جده زيد مرسل ، ووصله الطبراني والبيهقي في « الشعب » من طريق أخرى عن عمر بن محمد عن عبد الله بن مينا عن ابن عمر مرفوعاً ، والأعمال عند الله سبع ، الحديث ، وفيه « وعمل لا يعلم ثواب عامله إلا الله » ، ثم قال : وأما العمل الذي لا يعلم ثواب عامله إلا الله فالصيام ، ثم قال القرطبي : هذا القول ظاهر الحسن ، قال : غير أنه تقدم ويأتى في غير ما حديث أن صوم اليوم بعشرة أيام ، وهى نص في إظهار التضعيف ، فبعد هذا الجواب بل بطل . قلت : لا يلزم من الذى ذكر بطلانه ، بل المراد بما أورده أن صيام اليوم الواحد يكتب بعشرة أيام ، وأما مقدار ثواب ذلك فلا يعلمه إلا الله تعالى . ويؤيده أيضاً العرف المستفاد من قوله « وأنا أجزي به » ، لأن الكريم إذا قال أنا أتولى الإعطاء بنفسى كان فى ذلك إشارة الى تعظيم ذلك العطاء وتفخيمه . ثالثاً معنى قوله « الصوم لي » ، أى أنه أحب العبادات الى والمقدم عندى ، وقد تقدم قول ابن عبد البر : كفى بقوله « الصوم لي » فضلاً للصيام على سائر العبادات . وروى النسائي وغيره من حديث أبي أمامة مرفوعاً « عليك بالصوم فإنه لا مثل له » ، لكن يعبر على هذا الحديث الصحيح « وعلوا أن خير أعمالكم الصلاة » . رابعها الإضافة إضافة تشريف وتعظيم كما يقال بيت الله وإن كانت البيوت كلها لله ، قال الزين بن المنير : التخصيص فى موضع التعميم فى مثل هذا السياق لا يفهم منه إلا التعظيم والتشريف . خامسها أن الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله ، فلما تقرب الصائم اليه بما يوافق صفاته أضافه اليه . وقال القرطبي : معناه أن أعمال العباد مناسبة لأحوالهم إلا الصيام فإنه مناسب لصفة من صفات الحق ، كأنه يقول إن الصائم يتقرب إلى بامر هو متعلق بصفة من صفاتى . سادسها أن المعنى كذلك ، لكن بالنسبة الى الملائكة لان ذلك من صفاتهم . سابعا أنه خالص لله وليس للعبد فيه حظ ، قاله الخطابي ، هكذا نقله عياض وغيره ، فإن أراد بالحظ ما يحصل من الثناء عليه لأجل العبادة رجع الى المعنى الأول ، وقد أفصح بذلك ابن الجوزى فقال : المعنى ليس لنفس الصائم فيه حظ بخلاف غيره فإن له فيه حظاً لثناء الناس عليه لعبادته . ثامنها سبب الإضافة الى الله أن الصيام لم يعبد به غير الله ، بخلاف الصلاة والصدقة والطواف ونحو ذلك . واعترض على هذا بما يقع من عباد النجوم وأصحاب الهياكل والاستخدامات ، فأنهم يتعبدون لها بالصيام . وأجيب



بأنهم لا يعتقدون إلهية الكواكب ، وإنما يعتقدون أنها فعالة بأنفسها ، وهذا الجواب عندى ليس بباطل ، لأنهم طائفتان : أحدهما كانت تمتد لإلهية الكواكب وهم من كان قبل ظهور الاسلام ، واستمر منهم من استمر على كفره . والآخرى من دخل منهم في الاسلام واستمر على تعظيم الكواكب وهم الذين أشير اليهم . ناسمها أن جميع العبادات توفى منها نظام العباد إلا الصيام ، روى ذلك البيهقي من طريق إسحق بن أيوب بن حسان الواسطي عن أبيه عن ابن عيينة قال : إذا كان يوم القيامة يحاسب الله عبده ويؤدى ما عليه من المظالم من عله حتى لا يبق له إلا الصوم ، فيتحمل الله ما بقى عليه من المظالم ويدخله بالصوم الجنة ، قال القرطبي : قد كنت استجسنت هذا الجواب الى أن فكرت في حديث المقاصة فوجدت فيه ذكر الصوم في جملة الاعمال حيث قال : المفلس الذى يأتي يوم القيامة بصلاة وصدقة وصيام ، ويأتى وقد شتم هذا وضرب هذا وأكل مال هذا ، الحديث وفيه : فيؤخذ لهذا من حسناته ولهذا من حسناته ، فإذا قنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من سيئاتهم فطرحت عليه ، ثم طرح في النار ، فظاهره أن الصيام مشترك مع بقية الاعمال في ذلك . قلت : ان ثبت قول ابن عيينة أمكن تخصيص الصيام من ذلك ، فقد يستدل له بما رواه أحد من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رفعه ، وكل العمل كفارة إلا الصوم ، الصوم لى وأنا أجزي به ، وكذا رواه أبو دارود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن محمد بن زياد ولفظه : قال ربكم تبارك وتعالى : كل العمل كفارة إلا الصوم ، ورواه قاسم بن أصبغ من طريق أخرى عن شعبة بلفظ : كل ما يعمل ابن آدم كفارة له إلا الصوم ، وقد أخرجه المصنف في التوحيد عن آدم عن شعبة بلفظ يرويه : «عن ابن بكيم قال : لكل عمل كفارة والصوم لى وأنا أجزي به ، لحذف الاستثناء ، وكذا رواه أحمد عن غندر عن شعبة لكن قال : كل العمل كفارة ، وهذا يخالف رواية آدم لأن معناها إن لكل عمل من المعاصي كفارة من الطاعات ، ومعنى رواية غندر كل عمل من الطاعات كفارة للمعاصي ، وقد بين الاسماعيلى الاختلاف فيه في ذلك على شعبة ، وأخرجه من طريق غندر بذكر الاستثناء فاختلف فيه أيضا على غندر ، والاستثناء المذكور يشهد لما ذهب اليه ابن عيينة ، لكنه وان كان صحيح السند فإنه يعارضه حديث حذيفة وفتنة الرجل في أهله وماله وولده يكفرها الصلاة والصيام والصدقة ، ولعل هذا هو السر في تعقيب البخارى لحديث الباب بباب الصوم كفارة وأورد فيه حديث حذيفة ، وسأذكر وجه الجمع بينهما في الكلام على الباب الذى يليه ان شاء الله تعالى . عاشرها أن الصوم لا يظهر فتكسبه الحفظة كما تكتب سائر الاعمال ، واستند قائله الى حديث واه جدا أورده ابن العربى في «المسلسلات» ولفظه : قال الله الاخلاص سر من سرى استودعته قلب من أحب لا يطلع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده ، ويكنى في رد هذا القول الحديث الصحيح في كتابة الحسنه لمن هم بها وإن لم يعملها . فهذا ما وقفت عليه من الاجوبة ، وقد بلغت أن بعض العلماء بلغوا الى أكثر من هذا وهو الطالقاني في «حظائر القدس» له ولم أقف عليه ، واتفقوا على أن المراد بالصيام هنا صيام من سلم صيامه من المعاصي قولاً وفعلًا . ونقل ابن العربى عن بعض الزهاد أنه مخصوص بصيام خواص الخواص فقال : ان الصوم على أربعة أنواع صيام العوام وهو الصوم عن الاكل والشرب والجماع ، وصيام خواص العوام وهو هذا مع اجتناب المحرمات من قول أو فعل ، وصيام الخواص وهو الصوم عن غير ذكر الله وعبادته ، وصيام خواص الخواص وهو الصوم عن غير الله فلا فطر لم الى يوم القيامة . وهذا مقام عال لكن في حصر المراد من الحديث في هذا النوع فطر لا يحصى . وأقرب الاجوبة التى ذكرتها الى الصواب الاول والثاني ويقرب منهما الثامن والتاسع . وقال البيضاوى في

السكلام على رواية الأعمش عن أبي صالح التي ينتهيا قيل : لما أراد بالعمل الحسنات وضمم الحسنات في الخير موضع الضمير الراجع إلى مبتدأ ، وقوله « إلا الصيام » مستثنى من كلام غير محكي دل عليه ما قبله ، والمعنى أن الحسنات يضاعف جزاؤها من عشرة أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصوم فلا يضاعف إلى هذا القدر بل ثوابه لا يقدر قدره ولا يحصى إلا الله تعالى ، ولذلك يقول الله جزاءه بنفسه ولا يكله إلى غيره . قال : والسبب في اختصاص الصوم بهذه المزية أمران : أحدهما أن سائر العبادات بما يطلع العباد عليه ، والصوم سر بين العبد وبين الله تعالى يفعله خالسا وبعامله به طالبا لرضاء ، وإلى ذلك الإشارة بقوله « فانه لى » . والآخر أن سائر الحسنات راجعة إلى صرف المال أو استعمال البدن ، والصوم يتضمن كسر النفس وتعريض البدن للنقصان ، وفيه الصبر على معضن الجوع والعطش وترك الشهوات ، وإلى ذلك أشار بقوله « يدع شهوته من أجل » ، قال الطيبي : وبيان هذا أن قوله « يدع شهوته الخ » جملة مستأنفة وقعت موقع البيان لموجب الحكم المذكور ، وأما قول البيضاوى : ان الاستثناء من كلام غير محكى ، ففيه نظر ، فقد يقال : هو مستثنى من كل عمل وهو مروي عن الله لقوله في أثناء الحديث « قال الله تعالى ، ولما لم يذكره في صدر السكلام أوردته في أثانته بيانا ، وفائدته تفخيم شأن السكلام وأنه ﷺ لا ينطق عن الهوى . قوله ( والحسنة بعشر أمثالها ) كذا وقع مختصرا عند البخارى ، وقد قدمت البيان بأنه وقع في « الموطأ » ، وقد رواه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق القمى شيخ البخارى فيه فقال بعد قوله وأنا أجرى به « كل حسنة يعملها ابن آدم بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف ، إلا الصيام فانه لى وأنا أجرى به » ، فأعاد قوله « وأنا أجرى به » في آخر السكلام تأكيذا ، وفيه إشارة إلى الوجه الثانى . ووقع في رواية أبي صالح عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث « لأصائم فرحتان يفرحهما » الحديث ، وسيأتى السكلام عليه بعد ستة أبواب إن شاء الله تعالى

### ٣ - باب الصوم كفارة

١٨٩٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** جامع عن أبي وائل عن حذيفة قال « قال عمر رضي الله عنه : من يحفظ حديثا عن النبي ﷺ في الفتن ؟ قال حذيفة : أنا سمعته يقول : فتنة الرجل في أهله وماله وجاره تسكفها الصلاة والصيام والصدقة . قال : ليس أسأل عن ذيه ، إنما أسأل عن التي تموج كما يوج البحر . قال : وإن دون ذلك بابا مقلقا . قال : فيفتح أو يسكسر ؟ قال : يسكسر . قال : ذاك أجدر أن لا يفتق إلى يوم القيامة . فقلنا أمرؤني : سلّه ، أكان عمر يعلم من الباب ؟ فسأله فقال : نعم ، كما يعلم أن دون غد البيلة »

قوله ( باب الصوم كفارة ) كذا لأبى ذر والجمهور بتكوين باب ، أى الصوم يقع كفارة للذنوب ، ورأيت هنا بخط القطب في شرحه « باب كفارة الصوم » أى باب تكفير الصوم للذنوب . وقد تقدم في أثناء الصلاة « باب الصلاة كفارة » ، وللمستمل « باب تكفير الصلاة » وأورد فيه حديث الباب بعينه من وجه آخر عن أبي وائل ، وقد تقدم طرف من السكلام على الحديث ويأتى شرحه مستوفى في علامات النبوة إن شاء الله تعالى ، وفيه ما ترجم له لكن أطلق في الترجمة والخبر مقيد بفتنة المال وما ذكر معه ، فقد يقال لا يعارض الحديث السابق في الباب قبله

وهو كون الأعمال كفارة إلا الصوم لأنه يحمل في الالبات على كفارة شيء مخصوص وفي النبي على كفارة شيء آخر ، وقد حمله المصنف في موضع آخر على تكفير مطلق الخطيئة فقال في الزكاة باب الصدقة تكفر الخطيئة ، ثم أورد هذا الحديث بعينه ، ويؤيد الاطلاق ما ثبت عند مسلم من حديث أبي هريرة أيضا مرفوعا ، الصلوات الخمس ورمضان الى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر ، وقد تقدم البحث فيه في الصلاة . ولابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعا ، من صام رمضان وعرف حدوده كفر ما قبله ، ولمسلم من حديث أبي قتادة ، ان صيام عرفة يكفر سنتين وصيام عاشوراء يكفر سنة ، وعلى هذا ف قوله ، كل العمل كفارة إلا الصيام ، يحصل أن يكون المراد إلا الصيام فانه كفارة وزيادة ثواب على الكفارة ، ويكون المراد بالصيام الذي هذا شأنه ما وقع غالبا سالما من الرياء والشوائب كما تقدم شرحه . والله أعلم

#### ٤ - باب الريان للصائمين

١٨٩٦ - **حدثنا** خالد بن مخلد **حدثنا** سليمان بن بلال قال **حدثني** أبو حازم عن سهل رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إن في الجنة بابا يقال له الريان ، يدخل منه الصائمون يوم القيامة لا يدخل منه أحد غيرهم ، يقال : أين الصائمون ؟ فيقومون ، لا يدخل منه أحد غيرهم ، فاذا دخلوا أغلق ، فلم يدخل منه أحد » [ الحديث ١٨٩٦ - طرقة في : ٣٢٥٧ ]

١٨٩٧ - **حدثنا** إبراهيم بن المذني قال **حدثني** معن قال **حدثني** مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبيد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « من أتق زوجين في سبيل الله نودي من أبواب الجنة : يا عبد الله هذا خير ، فمن كان من أهل الصلاة دعي من باب الصلاة ، ومن كان من أهل الجهاد دعي من باب الجهاد ، ومن كان من أهل الصيام دعي من باب الريان ، ومن كان من أهل الصدقة دعي من باب الصدقة . فقال أبو بكر رضي الله عنه : بأبي أنت وأمي يا رسول الله ، ما على من دعي من تلك الأبواب من ضرورة ، فهل يدعى أحد من تلك الأبواب كلها ؟ قال : نعم ، وأرجو أن تكون منهم » [ الحديث ١٨٩٧ - أطرافه في : ٢٨٤١ ، ٣٢١٦ ، ٣٦٦٦ ]

قوله ( باب ) بالتحسين ( الريان ) بفتح الراء وتشديد التحتانية وزن فلان من الرى : اسم علم على باب من أبواب الجنة يختص بدخول الصائمين منه ، وهو عما وقعت المناسبة فيه بين لفظه ومعناه ، لأنه مشتق من الرى وهو مناسب لحال الصائمين ، وسواء أن من دخله لم يظما . قال القرطبي : اكتفى بذكر الرى عن الشيع لأنه يدل عليه من حيث أنه يستلزمه ، قلت أو لكونه أشق على الصائم من الجوع . **قوله** ( حدثني أبو حازم ) هو ابن دينار ، وسهل هو ابن سعد الساعدي . **قوله** ( ان في الجنة بابا ) قال الزين بن المنير : انما قال في الجنة ولم يقل للجنة ليشرح بأن في الباب المذكور من النعم والراحة في الجنة فيكون أبلغ في التشويق إليه . قلت : وقد جاء الحديث من وجه

آخر بلفظ «ان الجنة ثمانية أبواب» ، منها باب يسمى الريان لا يدخله الا الصائمون ، أخرجه هكذا الجوزقي من طريق أبي غسان عن أبي حازم ، وهو البخاري من هذا الوجه في بدء الخلق ، لكن قال «في الجنة ثمانية أبواب» . **قوله** «فاذا دخلوا أغلق فلم يدخل منه أحد» كرر نفي دخول غيرهم منه تأكيداً ، وأما قوله «فلم يدخل» فهو معطوف على «أغلق» ، أى لم يدخل منه غير من دخل . ووقع عند مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد شيخ البخاري فيه «فاذا دخل آخرهم أغلق» ، هكذا في بعض النسخ من مسلم ، وفي الكثير منها «فاذا دخل أولهم أغلق» ، قال عياض وغيره : هو وهم ، والصواب آخرهم . قلت : وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده وأبو نعيم في مستخرجيه مما من طريقه ، وكذا أخرجه الاسماعيلي والجوزقي من طرق عن خالد بن مخلد ، وكذا أخرجه النسائي وابن خزيمة من طريق سعيد بن عبد الرحمن وغيره وزاد فيه «من دخل شرب ومن شرب لا يظلم أبداً» ، ولترمذي من طريق هشام بن سعد عن أبي حازم نحوه وزاد «ومن دخله لم يظلم أبداً» ونحوه للنسائي والاسماعيلي من طريق عبد العزيز بن حازم عن أبيه لكنه وقفه ، وهو مرفوع قطعاً لأن مثله لا مجال للرأى فيه . **قوله** (عن حميد بن عبد الرحمن) في رواية شعيب عن الزهري الآتية في فضل أبي بكر «أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف» ، **قوله** (عن أبي هريرة) قال ابن عبد البر : اتفق الرواة عن مالك على وصله ، إلا يحيى بن بكير وعبد الله بن يوسف فانهما أرسلاه ، ولم يقع عند القعني أصلاً . قلت : هذا أخرجه الدارقطني في «الموطآت» ، من طريق يحيى بن بكير موصولاً فلهذا اختلف عليه فيه ، وأخرجه أيضاً من طريق القعني فلهذا حدث به خارج الموطأ . **قوله** (من أنفق زوجين في سبيل الله) زاد اسماعيل القاضي عن أبي مصعب عن مالك «من ماله» ، واختلف في المراد بقوله «في سبيل الله» ، فقيل أراد الجهاد ، وقيل ما هو أهم منه ، والمراد بالزوجين إتيان شيتين من أى صنف من أصناف المال من نوع واحد كما سيأتي إيضاحه . وقوله (هذا خير) ليس اسم التفضيل ، بل ألمعنى هذا خير من الخيرات ، والتسوية فيه للتعظيم وبه تظهر الفائدة . **قوله** (ومن كان من أهل الصيام دعى من باب الريان) في رواية محمد بن عمرو عن الزهري عند أحمد «لكل أهل عمل باب يدعون منه بذلك العمل» ، فلهذا الصيام باب يدعون منه يقال له الريان ، وهذا صريح في مقصود الترجمة ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في فضائل أبي بكر إن شاء الله تعالى

## ٥ - باب هل يُقالُ رَمَضَانُ أو شهرُ رمضانَ ، ومَنْ رأى كَلَّهُ واسمًا

وقال النبي ﷺ «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ» وقال «لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ»

١٨٩٨ - **حديث** قتيبة حدثنا إسماعيل بن جعفر عن أبي سميل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «إذا جاء رمضان فُتحت أبواب الجنة»

[الحديث ١٨٩٨ - طرقة في : ١٨٩٩ ، ٣٢٧٧]

١٨٩٩ - **حديث** يحيى بن بكير قال حدثني ثابت عن عثيل عن ابن شهاب قال أخبرني ابن أبي أسير مولى التميميين أن أباه حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ «إذا دخل شهر رمضان فَتَحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ ، وَغُلِّمَتْ أَبْوَابُ حَمَمٍ ، وَسُلِّسَتْ الشُّبَّاطِينُ»

١٩٠٠ - حَرَّشَ يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطِرُوا . فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ » . وقال غيره عن اللَّيْثِ : حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ وَيُونُسُ « لَهْلَالِ رَمَضَانَ » [ الحديث ١٩٠٠ - طرفاه في : ١٩٠٦ ، ١٩٠٧ ]

**قوله** (باب هل يقال) كذا للأكثر على البناء للجھول ، وللرخصى والمستملى هل يقول ، أى الانسان . **قوله** (ومن رأى كله واسمعا) أى جائزا بالاضافة وبغير الاضافة ، وللكشميني ومن رآه ، بزيادة الضمير . وأشار البخارى بهذه الترجمة الى حديث ضعيف رواه أبو معشر نجيح المدني عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة مرفوعا « لا تقولوا رمضان ، فان رمضان اسم من أسماء الله ، ولكن قولوا شهر رمضان ، أخرجه ابن عدى فى الكامل وضعفه بأبى معشر ، قال البيهقى : قد روى عن أبى معشر عن محمد بن كعب وهو أشبه ، وروى عن مجاهد والحسن من طريقين ضعيفين ، وقد احتج البخارى لجواز ذلك بعدة أحاديث انتهى . وقد ترجم النسائى لذلك أيضا فقال « باب الرخصة فى أن يقال لشهر رمضان رمضان ، ثم أورد حديث أبى بكره مرفوعا « لا يقولن أحدكم صمت رمضان ولا فته كله ، وحديث ابن عباس « مرة فى رمضان تعدل حجة » ، وقد يتمسك بالتقيد بالشهر بورود القرآن به حيث قال « شهر رمضان » مع احتمال أن يكون حذف لفظ شهر من الأحاديث من تصرف الرواة ، وكان هذا هو السر فى عدم جزم المصنف بالحكم ، ونقل عن أصحاب مالك الكراهية ، وعن ابن الأبقاني منهم وكثير من الشافعية أن كان هناك قرينة تصرفه الى الشهر فلا يكره ، والجمهور على الجواز . واختلف فى تسمية هذا الشهر رمضان فقيل : لانه ترمض فيه الذنوب أى تحرق لان الرمضاء شدة الحر ، وقيل وافق ابتداء الصوم فيه زمنا حارا والله أعلم . **قوله** (وقال النبي ﷺ : من صام رمضان ، وقال : لا تقدموا رمضان ) أما الحديث الاول فوصله فى الباب الذى يليه وفيه تمامه ، وأما الثانى فوصله بعد ذلك من طريق هشام عن يحيى عن أبى سلمة عن أبى هريرة بلفظ « لا يتقدم أحدكم ، وأخرجه مسلم من طريق على بن المبارك عن يحيى بلفظ « لا تقدموا رمضان » . **قوله** (عن أبى سهيل) هو نافع بن مالك بن أبى عامر بن عمرو بن الحارث بن أبى غنيان - بالغين المعجمة والتحتانية - الأصبحي ، عم مالك بن أنس بن مالك ، وأبوه تابعي كبير أدرك عمر . **قوله** (إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة) كذا أخرجه مختصرا ، وقد أخرجه مسلم والنسائى من هذا الوجه بتمامه مثل رواية الزهري الثانية ، والظاهر أن البخارى جمع المتن بإسنادين وذكر موضع المنابرة وهو « أبواب الجنة » فى رواية اسماعيل بن جعفر ، وأبواب السماء ، فى رواية الزهري . **قوله** (حدثني ابن أبى أنس) هو أبو سهيل نافع بن أبى أنس مالك بن أبى عامر شيخ اسماعيل بن جعفر ، وهو من صفار شيوخ الزهري بحيث أدركه تلامذة الزهري وهو أصغر منهم كل اسماعيل بن جعفر . وهذا الإسناد يمد من رواية الأقران ، وقد تأخر أبو سهيل فى الوفاة عن الزهري . وقد بين النسائى أن مراد الزهري بابن أبى أنس نافع هذا فأخرج من وجه آخر عن عقيل عن ابن شهاب « أخبرني أبو سهيل عن أبيه ، وأخرجه من طريق صالح عن ابن شهاب فقال « أخبرني نافع بن أبى أنس ، وروى هذا الحديث مضمرا عن الزهري فأرسله وحذف من بينه وبين أبى هريرة ، ورواه ابن إسحاق عن الزهري عن أويس بن أبى أويس عديل بنى تيم عن أنس ، قال النسائى وهو خطأ .

قوله (مولي التميميين) أي مولى بنى نيم ، والمراد منهم آل طلحة بن عبيد الله أحد العشرة ، وكان أبو عامر والد مالك قد قدم مكة فقطنها وحالف عثمان بن عبيد الله أخا طلحة فنسب إليه ، وكان مالك الفقيه يقول : لسنا موالى آل تيم ، إنما نحن عرب من أصبح ، ولكن جدى حالفهم . قوله (وسلسلت الشياطين) قال الحليمي : يحتمل أن يكون المراد من الشياطين مسترقو السمع منهم ، وأن تسلسلهم يقع في ليالى رمضان دون أيامه ، لأنهم كانوا منعوا في زمن نزول القرآن من استراق السمع فزيدوا التسلسل مبالغة في الحفظ ، ويحتمل أن يكون المراد أن الشياطين لا يخلصون من افتتان المسلمين إلى ما يخلصون إليه في غيره لاشتغالهم بالاصيام الذى فيه قمع الشهوات وبقرأة القرآن والذكر ، وقال غيره : المراد بالشياطين بعضهم وهم المردة منهم ، وترجم لذلك ابن خزيمة في صحيحه وأورد ما أخرجه هو والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ : إذا كان أول ليلة من شهر رمضان صفدت الشياطين ومردة الجن ، وأخرجوه للناسى من طريق أبي قلابة عن أبي هريرة بلفظ : وتفل فيه مردة الشياطين ، زاد أبو صالح في روايته : وغلقت أبواب النار فلم يفتح منها باب ، وفتحت أبواب الجنة فلم يغلق منها باب ، ونادى مناد : يا باغي الخير أقبل ويا باغي الشر أقصر ، والله عتقا من النار وذلك كل ليلة ، لفظ ابن خزيمة ، وقوله : صفدت ، بالمهمل المضمومة بعدها فاء ثقيلة مكسورة أى شددت بالاصفاد وهى الاغلال وهو بمعنى سلسلت ، ونحوه للبيهقى من حديث ابن مسعود وقال فيه : فتحت أبواب الجنة فلم يغلق منها باب الشهر كله ، قال عياض : يحتمل أنه على ظاهره وحقيقته وأن ذلك كله علامة للملائكة لدخول الشهر وتظيم حرمة ولنجع الشياطين من أذى المؤمنين ، ويحتمل أن يكون إشارة إلى كثرة الثواب والعفو ، وأن الشياطين يقلل لغاؤهم فيصرون كالمصفيدين . قال : ويؤيد هذا الاحتمال الثانى قوله في رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم : فتحت أبواب الرحمة ، قال : ويحتمل أن يكون فتح أبواب الجنة عبارة عما يفتحه الله لعباده من الطاعات وذلك أسباب لدخول الجنة ، وغلق أبواب النار عبارة عن صرف الهم عن المعاصى الآيلة بأصحابها إلى النار ، وتصفيد الشياطين عبارة عن تعجيزهم عن الإغواء وتزيين الشهوات ، قال الزين بن المنير : والأول أوجه ، ولا ضرورة تدعو إلى صرف اللفظ عن ظاهره . وأما الرواية التى فيها : أبواب الرحمة وأبواب السماء ، فمن تصرف الرواة ، والأصل أبواب الجنة بدليل ما يقابله وهو غلق أبواب النار ، واستدل به على أن الجنة فى السماء لإقامة هذا مقام هذه فى الرواية وفيه نظر . وجزم التوربشتى شارح المصابيح بالاحتمال الأخير وعبارته : فتح أبواب السماء كناية عن نزول الرحمة وإزالة الغلق عن مساعد أعمال العباد تارة ببذل التوفيق وأخرى بحسن القبول ، وغلق أبواب جهنم كناية عن تزهة أنفس الصوام عن رجس الفواحش والتخلص من البواعث عن المعاصى بقمع الشهوات . وقال الطيبي : فائدة فتح أبواب السماء توقيف الملائكة على استحاد فعل الصائمين وأنه من الله بمنزلة عظيمة ، وفيه إذا علم المكلف ذلك بأخبار الصادق ما يزيد فى نشاطه ويتلقاه بأريحية . وقال القرطبي بعد أن رجح حمله على ظاهره : فإن قيل كيف نرى الشرور والمعاصى واقعة فى رمضان كثيرا فلو صفدت الشياطين لم يقع ذلك ؟ فالجواب أنها إنما تقل عن الصائمين الصوم الذى حوفظ على شروطه وروعت آدابه ، أو المصنفد بعض الشياطين وهم المردة لا كلهم كما تقدم فى بعض الروايات ، أو المقصود تقليل الشرور فيه وهذا أمر محسوس فإن وقوع ذلك فيه أقل من غيره ، اذ لا يلزم من تصفيدهم جميعهم أن لا يقع شر ولا معصية لأن لذلك أسبابا غير الشياطين كالفحش والخبيثة والعادات التبيحة والشياطين الانسية . وقال غيره : فى تصفيده الشياطين فى رمضان إشارة

الى رفع عن المكلف كأنه يقال له قد كفت الشياطين عنك فلا تمتل بهم في ترك الطاعة ولا فعل المعصية . قوله ( اذا رأيتموه ) أى الهلال وسيأتى التصریح بذلك بعد خمسة أبواب مع الكلام على الحكم ، وكذا هو مصرح بذكر الهلال فيه في الرواية الملقفة ، وإنما أراد المصنف بإبراده في هذا الباب ثبوت ذكر رمضان بغير لفظ شهر ، ولم يقع ذلك في الرواية الموصولة وإنما وقع في الرواية الملقفة . قوله ( وقال غيره عن الليث الخ ) المراد بالغير المذكور أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث ، كذا أخرجه الاسماعيلى من طريقه قال « حدثنى الليث حدثنى عقيل عن ابن شهاب ، فذكره بلفظ « سمعت رسول الله ﷺ يقول لعل رمضان اذا رأيتموه فصوموا » الحديث . ووقع مثله في غير رواية الزهري قال عبد الرزاق « أنبأنا معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ لعل رمضان اذا رأيتموه فصوموا » الحديث ، وسيأتى بيان اختلاف ألفاظ هذا الحديث حيث ذكرته إن شاء الله تعالى

## ٦ - باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً ونيةً

وقالت عائشة رضى الله عنها عن النبي ﷺ « يُمْشُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ »

١٩٠١ - **حدثنا مسلم بن إبراهيم** حدثنا هشامٌ حدثنا يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ، وَمَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »

**قوله** ( باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً ونية ) قال الزين بن المنير : حذف الجواب لإيجازاً واعتقاداً على ما في الحديث ، وعطف قوله نية على قوله احتساباً لأن الصوم إنما يكون لأجل التقرب الى الله ، والثنية شرط في وقوعه قربة . قال : والاولى أن يكون منصوباً على الحال . وقال غيره : انتصب على أنه مفعول له أو تمييز أو حال بأن يكون المصدر في معنى اسم الفاعل أى مؤمناً محتسباً ، والمراد بالإيمان الاعتقاد بحق فرضية صومه ، وباحتساب طلب الثواب من الله تعالى . وقال الخطابي : احتساباً أى عزيمة ، وهو أن يصومه على معنى الرغبة في ثوابه طيبة نفسه بذلك غير مستثقل لصيامه ولا مستطيل ليامه . **قوله** ( وقالت عائشة عن النبي ﷺ : يمشون على نيّاتهم ) هذا طرف من حديث وصله المصنف في أوائل البيوع من طريق نافع بن حمر عن أبي سلمة ، وهو أن يصومه على معنى الرغبة في ثوابه طيبة نفسه بذلك غير مستثقل لصيامه ولا مستطيل ليامه . **قوله** ( حدثنا يحيى ) هو ابن أبي كثير . **قوله** ( عن أبي سلمة ) هو ابن عبد الرحمن ، ووقع في رواية معاذ بن هشام عن أبيه عند مسلم ، وحدثني أبو سلمة ، ونحوه في رواية شيبان عن يحيى عند أحمد . **قوله** ( من قام ليلة القدر ) يأتى الكلام عليه في الباب المعقود لها في أواخر الصيام . **قوله** ( ومن صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ) زاد أحمد من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة ، وما تأخر ، وقد رواه أحمد أيضاً عن يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو بدون هذه الزيادة ، ومن طريق يحيى بن سعيد عن أبي سلمة بدونها أيضاً ، ووقعت هذه الزيادة أيضاً في رواية الزهري عن أبي سلمة أخرجهما النسائي عن قتبية عن سفيان عنه ، وتأبيه

حامد بن يحيى عن سفيان أخرجه ابن عبد البر في «القييد» واستنكره، وليس بمنكر، فقد تابعه قتيبة كما ترى، وهشام بن عمار وهو في الجزء الثاني عشر من فوائده، والحسين بن الحسن المروزي أخرجه في كتاب الصيام له، ويوسف بن يعقوب النجاشي أخرجه أبو بكر بن المقرئ في فوائده كلهم عن سفيان، والمشهور عن الزهري بدونها. وقد وقعت هذه الزيادة أيضا في حديث عبادة بن الصامت عند الإمام أحمد من وجهين وإسناده حسن. وقد استوعبت الكلام على طريقه في «كتاب الخصال المكفرة»، للذنوب المقدمة والمؤخرة، وهذا محصله. وقوله «من ذنبه» اسم جنس مضاف فيتناول جميع الذنوب، إلا أنه مخصوص عند الجمهور، وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الرضوء وفي أوائل كتاب المواقيت، قال الكرماني: وكلية «من» إما متعلقة بقوله «غفر» أى غفر من ذنبه ما تقدم فهو منصوب المحل، أو هي مبنية لما تقدم وهو مفعول لما لم يسم فاعله فيكون مرفوع المحل.

### ٧ - باب أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان

١٩٠٢ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** إبراهيم بن سعيد **أخبرنا** ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة أن ابن عباس رضى الله عنهما قال «كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل»، وكان جبريل عليه السلام يلقاه كل ليلة في رمضان حتى ينسلخ، يعرض عليه النبي ﷺ القرآن، فاذا لقى جبريل عليه السلام كان أجود بالخير من الريح المرسلة»

**قوله** (باب أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان) أورد فيه حديث ابن عباس «كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير»، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في بدء الوحي، قال الزين بن المنير: وجه التشبيه بين أجوديته ﷺ بالخير وبين أجودية الريح المرسلة أن المراد بالريح ريح الرحمة التي يرسلها الله تعالى لانزال الغيث الصام الذي يكون سببا لاصابة الأرض الميتة وغير الميتة، أى فيقيم غيره وبره من هو بصفة الفقر والحاجة ومن هو بصفة الغنى والكرامة أكثر مما يقيم الغيث الناشئة عن الريح المرسلة ﷺ

### ٨ - باب من لم يدع قول الزور والعمل به في الصوم

١٩٠٣ - **حدثنا** آدم بن أبي إياس **حدثنا** ابن أبي ذئب **حدثنا** سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه»

[الحديث ١٩٠٣ - طرفه في: ٦٠٥٧]

**قوله** (باب من لم يدع) أى يترك (قول الزور والعمل به) زاد في نسخة الصغاني وفي الصوم، قال الزين بن المنير: حذف الجواب لأنه لو نص على ما في الخبر لطالت الترجمة، أو لو عبر عنه بحكم معين لوقع في عهده فكان الایجاز ما صنع. **قوله** (حدثنا سعيد المقبري عن أبيه) كذا في أكثر الروايات عن ابن أبي ذئب، وقد رواه ابن وهب عن ابن أبي ذئب فاختلف عليه: رواه الربيع عنه مثل الجماعة، ورواه ابن السراج عنه فلم يقل «عن أبيه»



أخرجها النسائي، وأخرجه الاسماعيلى من طريق حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب بأسقاطه أيضا، واختلاف فيه على ابن المبارك فأخرجه ابن حبان من طريقه بالإسقاط، وأخرجه النسائي وابن ماجه وابن خزيمة بانيابته، وذكر الدارقطني أن يزيد بن هارون ويونس بن يحيى روياه عن ابن أبي ذئب بالإسقاط أيضا، وقد أخرجه أحمد عن يزيد فقال فيه «عن أبيه»، والذي يظهر أن ابن أبي ذئب كان تارة لا يقول عن أبيه وفى أكثر الاحوال يقولها، وقد رواه أبو قتادة الحراني عن ابن أبي ذئب بإسناد آخر فقال «عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة عن أبي هريرة، وهو شاذ والمحفوظ الاول. قوله (قول الزور والعمل به) زاد المصنف في الأدب عن أحمد بن يونس عن ابن أبي ذئب والجهميل، وكذا لأحمد عن حجاج وي زيد بن هارون كلاهما عن ابن أبي ذئب، وفى رواية ابن وهب والجهميل في الصوم، ولابن ماجه من طريق ابن المبارك «من لم يدع قول الزور والعمل به، جعل الضمير في «به» يعود على الجهميل، والاول جملة يعود على قول الزور والمعنى متقارب، ولما روى الترمذى حديث أبي هريرة هذا قال: وفى الباب عن أنس. قلت: وحديث أنس أخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ «من لم يدع الحنا والكذب، ورجاله ثقات، والمراد بقول الزور الكذب، والجهميل السفه، والعمل به أى بمقتضاه كما تقدم. قوله (فليس لله حاجة فى أن يدع طعامه وشرابه) قال ابن بطال: ليس معناه أن يؤمر بأن يدع صيامه، وإنما معناه التحذير من قول الزور وما ذكر معه، وهو مثل قوله «من باع الخمر فليقتصص الخنازير، أى بذبحها، ولم يأمره بذبحها ولكن على التحذير والتعظيم لا يعم بائع الخمر. وأما قوله «فليس لله حاجة» فلا مفهوم له، فإن الله لا يحتاج الى شيء، وإنما معناه فليس لله إرادة فى صيامه فوضع الحاجة موضع الإرادة، وقد سبق أبو عمر بن عبد البر الى شيء من ذلك، قال ابن المنير فى الحاشية: بل هو كناية عن عدم القبول كما يقول المنصب لمن رد عليه شيئا طلبه منه فلم يقم به: لا حاجة لى بكذا، فالمراد رد الصوم المتلبس بالزور وقبول الصوم السالم منه، وقريب من هذا قوله تعالى (إن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم) فإن معناه لن يصيب رضاه الذى ينشأ عنه القبول. وقال ابن العربي: مقتضى هذا الحديث أن من فعل ما ذكر لا يثاب على «يامه»، ومعناه أن ثواب الصيام لا يقوم فى الموازنة بالثم الزور وما ذكر معه. وقال البيضاوى: ليس المقصود من «شرعية الصوم نفس المجرع والعطش، بل ما يتبعه من كسر الشهوات وتطويع النفس الامارة للنفس المطمئنة، فإذا لم يحصل ذلك لا ينظر الله اليه نظر القبول، فقوله «ليس لله حاجة» مجاز عن عدم القبول، فتنفى السبب وأراد المسبب والله أعلم. واستدل به على أن هذه الأفعال تنقص الصوم، وتعقب بأنها صفات تكسر باجتناّب الكبائر. وأجاب السبكي الكبير بأن فى حديث الباب والذى مضى فى أول الصوم دلالة قوية للأول، لأن الرفق والصخب وقول الزور والعمل به مما علم النهى عنه مطلقا والصوم مأمور به مطلقا، فلو كانت هذه الأمور إذا حصلت فيه لم يتأثر بها لم يكن لذكرها فيه مشروطة فيه معنى يفهمه، فلما ذكرت فى هذين الحديثين نهيتا على أمرين: أحدهما زيادة قبحها فى الصوم على غيرها، والثانى البحث على سلامة الصوم عنها، وأن سلامته منها صفة كال فيه، وقوة الكلام تقتضى أن يقبح ذلك لأجل الصوم، فقتضى ذلك أن الصوم يكمل بالسلامة عنها، قال: فإذا لم يسلم عنها نقص. ثم قال: ولا شك أن التكليف قد ترد بأشياء. وينبئ بها على أخرى بطريق الإشارة، وليس المقصود من الصوم العدم المحض كما فى المنيات لأنه يشترط له النية بالاجماع، ولعل القصد به فى الأصل الإمساك عن جميع المخالفات، لكن لما كان ذلك يشق خفف الله

وأمر بالامساك عن المفطرات ، ونبه الناظر بذلك على الامساك عن المخالفات ، وأرشد الى ذلك ما تضمنته أحاديث المبين عن الله مراده ، فيكون اجتناب المفطرات واجبا واجتناب ما عداها من المخالفات من المسكلات والله أعلم . وقال شيخنا في شرح الترمذى : لما أخرج الترمذى هذا الحديث ترجم ما جاء في التشديد في النية للصائم ، وهو مشكل لأن النية ليست قول الزور ولا العمل به ، لأنها أن يذكر غيره بما يكره ، وقول الزور هو الكذب ، وقد وافق الترمذى بقية أصحاب السنن فترجوا بالنية وذكروا هذا الحديث ، وكأنهم فهموا من ذكر قول الزور والعمل به الأمر بحفظ النطق ، ويمكن أن يكون فيه إشارة الى الزيادة التي وردت في بعض طرقه وهي الجهل فانه يصح إطلاقه على جميع المعاصي . وأما قوله « والعمل به » فيعود على الزور ، ويحتمل أن يعود أيضا على الجهل أى والعمل بكل منهما . ( تنبيه ) : قوله « فليس لله » وقع عند البيهقي في « الشعب » من طريق يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب « فليس به » بموحدة وهاء ضمير ، فان لم يكن تحريفا فالضمير للصائم

### ٩ - باب هل يقول إني صائم إذا شتم

١٩٠٤ - حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف عن ابن جريج قال أخبرني عطالة عن أبي صالح الزيات أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « قال الله : كل عمل ابن آدم له ، إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به ، والصيام جنة ، وإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصمتب ، فان سابه أحد أو قاتله فليقلل إني امرؤ صائم . والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك . للصائم فرحتان يفرحهما : إذا أفطر فرح ، وإذا أتى ربه فرح بصومه »

قوله ( باب هل يقول إني صائم إذا شتم ) أورد فيه حديث أبي هريرة ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل ستة أبواب . قوله فيه ( ولا يصمتب ) كذا للأكثر بالمهملة الساكنة بعدها خاء معجمة ، وبعضهم بالسين بدل الصاد وهو بمعنى ، والصمتب الخصام والصياح ، وقد تقدم أن المراد بالنهي عن ذلك تأكيد حالة الصوم ، وإلا فغير الصائم منهى عن ذلك أيضا . قوله ( لخلوف ) كذا للأكثر ، والكشميشي دلخلف ، بخذف الواو كأنها صيغة جمع ، ويروى في غير البخاري بلفظ « لخلفة » على الوحيدة كثر وتمرة . قوله ( للصائم فرحتان يفرحهما : إذا أفطر فرح ) زاد مسلم « بفطره » ، وقوله « يفرحهما » أصله يفرح بهما بخذف الجار ووصل الضمير كقوله صام رمضان أي فيه ، قال القرطبي : معناه فرح بزوال جوعه وعطشه حيث أصبح له الفطر ، وهذا الفرح طبيعي وهو السابق للفهم ، وقيل إن فرحه بفطره إنما هو من حيث أنه تمام صومه وخاتمة عبادته وتخفيف من ربه ومعونة على مستقبل صومه . قلت : ولا مانع من الخل على ما هو أم ما ذكر ، ففرح كل أحد بحسبه باختلاف مقامات الناس في ذلك ، ففهم من يكون فرحه مباحا وهو الطبيعي ، ومنهم من يكون مستحبا وهو من يكون سببه شيء ما ذكره . قوله ( وإذا أتى ربه فرح بصومه ) أي بجزائه وثوابه . وقيل الفرح الذي عند لقاء ربه إما لسروده بربه أو بثواب ربه على الاحتمالين . قلت : والثاني أظهر إذ لا ينحصر الأول في الصوم بل يفرح حينئذ بقبول صومه وترتب الجزاء الوافر عليه

## ١٠ - باب الصوم لَمَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْمَرَّةَ

١٩٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حَلْفَةَ قَالَ « بَيْنَا أَنَا أُمْسِي مَعَ هَبْدٍ اللَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ، فَإِنَّهُ أَغْنَىٰ لِلْبَصَرِ ، وَأَحْسَنُ لِلْفَرْجِ . وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ »  
[ الحديث ١٩٠٥ - طرفاه في : ٥٠٦٥ ، ٥٠٦٦ ]

قوله (باب الصوم لمن خاف على نفسه العزبة) بضم المهملة وسكون الزاي بعدها موحدة ، كذا لا يذ ، ولغيره العزوبة ، بزيادة واو ، والمراد بالخوف من العزوبة ما ينشأ عنها من إرادة الوقوع في العنت . ثم أورد المصنف فيه حديث ابن مسعود المشهور ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح أن شاء الله تعالى ، والمراد منه هنا قوله فيه . ومن لم يستطع ، أي لم يجد أهبة النكاح . قوله (فعليه بالصوم فإنه له وجاء) بكسر الواو وبهم ومد وهو رض الحصىتين ، وقيل رض عروقها ، ومن يفعل به ذلك تنقطع شهوته ، ومقتضاه أن الصوم قانع لشهوة النكاح . واستشكل بأن الصوم يزيد في تهيج الحرارة وذلك مما يثير الشهوة ، لكن ذلك إنما يقع في مبدأ الأمر فإذا تمادى عليه واعتاده سكن ذلك . والله أعلم

## ١١ - باب قول النبي ﷺ « إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا »

وقال صلى الله عليه وسلم عن عمار « من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ﷺ »

١٩٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ هَبْدٍ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ : لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ ، وَلَا تَفْطَرُوا حَتَّى تَرَوْهُ ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ »  
١٩٠٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ هَبْدٍ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ هَبْدٍ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعَشْرُونَ لَيْلَةً ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْلُوا الْمِدَّةَ ثَلَاثِينَ »

١٩٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ جَبَلَةَ بْنِ سُجَيْمٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ مَرْزُوقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا ، وَخَدَسَ الْإِبْهَامَ فِي الثَّلَاثَةِ »  
[ الحديث ١٩٠٨ - طرفاه في : ١٩١٣ ، ٥٣٠٢ ]

١٩٠٩ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ - أَوْ قَالَ : قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ - « صُومُوا لِزُؤَيْتِهِ وَأَفْطَرُوا لِزُؤَيْتِهِ ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ »

١٩١٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَهْبَانَ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

عن أمّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آتَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا ، فَلَمَّا مَضَى تِسْعَةُ عَشْرُونَ يَوْمًا غَدَا - أَوْرَاحَ - فَقِيلَ لَهُ : إِنَّكَ خَلَفْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ شَهْرًا فَقَالَ : إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةً وَعَشْرِينَ يَوْمًا » [المحدث : ١٩١٠ - طرحة : ٥٢٠٢]

١٩١١ - حَرْشَانُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بُلَالٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « آتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ ، وَكَانَتْ انْفَسَكَتْ رِجْلُهُ ، فَأَقَامَ فِي مَثَرِيَّةٍ تِسْعًا وَعَشْرِينَ لَيْلَةً ثُمَّ نَزَلَ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ آتَيْتَ شَهْرًا ، فَقَالَ : إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ »

قوله ( باب قول النبي ﷺ : إذا رأيتم الهلال فصوموا ) هذه الترجمة لفظ مسلم من رواية إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة ، وقد سبق للصنف في أول الصيام من طريق ابن شهاب عن سالم عن أبيه بلفظ « إذا رأيتموه » وذكر البخاري في الباب أحاديث تدل على نفي صوم يوم الشك رتبها ترتيبا حسنا : فصدرها بمحدث عمار المصريح بمعيان من صامه ، ثم بحديث ابن عمر من وجهين أحدهما بلفظ « فإن غم عليكم فاقدروا له » ، والآخر بلفظ « فأكلوا العدة ثلاثين » ، وقصد بذلك بيان المراد من قوله فاقدروا له ، ثم استظهر بحديث ابن عمر أيضا « الشهر هكذا وهكذا » وحسب الإبهام في الثالثة ، ثم ذكر شاهدا من حديث أبي هريرة لحديث ابن عمر مصرحا بأن عدة الثلاثين للمأمور بها تكون من شعبان ، ثم ذكر شاهدا لحديث ابن عمر في كون الشهر تسعا وعشرين من حديث أم سلمة مصرحا فيه بأن الشهر تسع وعشرون ، ومن حديث أنس كذلك ، وسأ تكلم عليها حديثا حديثا إن شاء الله تعالى . قوله ( وقال صلة عن عمار الخ ) أما صلة فهو بكسر الميملة وتخفيف اللام المفتوحة ابن زفر برأى وفاء وزن عمر كوفي عيسى بموحدة ومهمله من كبار التابعين وفضلائهم ، وهم ابن حزم فزعم أنه صلة بن أشيم ، والمعروف أنه ابن زفر ، وكذا وقع مصرحا به عند جمع من وصل هذا الحديث ، وقد وصله أبو داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق عمرو بن قيس عن أبي إسحق عنه ولفظه عندهم « كنا عند عمار بن ياسر فأتى بشاة مصلية فقال : كلوا . ففتحنى بعض القوم فقال إني صائم ، فقال عمار : من صام يوم الشك ، وفي رواية ابن خزيمة وغيره « من صام اليوم الذي يشك فيه » ، وله متابع باسناد حسن أخرجه ابن أبي شيبة من طريق منصور عن ربيع « أن عمارا وناسا معه أتوهم يسألونهم في اليوم الذي يشك فيه ، فاعترضهم رجل ، فقال له عمار تعال فكل فقال : إني صائم ، فقال له عمار : إن كنت تؤمن بالله واليوم الآخر فتعال وكل ، ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن منصور عن ربيع عن رجل عن عمار ، وله شاهد من وجه آخر أخرجه إسحق بن راهويه من رواية سماك عن عكرمة . ومنهم من وصله بذكر ابن عباس فيه . قوله ( فقد عصى أبا القاسم ﷺ ) استدل به على تحريم صوم يوم الشك لأن الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه فيسكون من قبيل المرفوع ، قال ابن عبد البر : هو مسند عندهم لا يختلفون في ذلك . وغما فهم الجوهري المالكى فقال : هو موقوف . والجواب أنه موقوف لفظا مرفوع حكاه قال الطيبي : إنما أتى بالموصول ولم يقل يوم الشك مبالغة في أن صوم يوم فيه أدنى شك سبب لمصيان صاحب الشرع فكيف بمن صام يوما الشك فيه قائم ثابت ، ونحوه قوله تعالى ( ولا تركنوا إلى الذين ظلموا ) أي الذين أونس منهم أدنى ظلم ، فكيف بالظلم المستمر عليه . قلت : وهم علمت أنه وقع في كثير من الطرق بلفظ « يوم الشك » وقوله « أبا القاسم » قبل فائدة تخصيص ذكر هذه الكنية الإشارة إلى أنه هو الذي يقسم بين عباد الله أحكامه زمانا ومكانا وغير ذلك ،

وأما حديث ابن عمر فاتفق الرواة عن مالك عن نافع فيه على قوله « فاقدروا له » وجاء من وجه آخر عن نافع بلفظ « فاقدروا ثلاثين » كذلك أخرجه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع ، وهكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع ، قال عبد الرزاق : وأخرجنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع به وقال « فعدوا ثلاثين » واتفق الرواة عن مالك عن عبد الله بن دينار أيضا فيه على قوله « فاقدروا له » وكذلك رواه الزعفراني وغيره عن الشافعي ، وكذا رواه إسحق الحربي وغيره في « الموطأ » عن القعني ، وأخرجه الربيع بن سليمان والمزني عن الشافعي فقال فيه كما قاله البخاري هنا عن القعني « فان غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين » قال البيهقي في « المعرفة » ان كانت رواية الشافعي والقعني من هذين الوجهين مخضوطة فيكون مالك قد رواه على الوجهين . قلت : ومع غرابة هذا اللفظ من هذا الوجه فله متابعات : منها ما رواه الشافعي أيضا من طريق سالم عن ابن عمر بتعيين الثلاثين ، ومنها ما رواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر بلفظ « فان غم عليكم فكملا ثلاثين » وله شواهد من حديث حذيفة عند ابن خزيمة ، وأبي هريرة وابن عباس عند أبي داود والنسائي وغيرهما ، وعن أبي بكرة وطلق ابن علي عند البيهقي ، وأخرجه من طرق أخرى عنهم وعن غيرهم . قوله ( لا تصوموا حتى تروا الهلال ) ظاهره ايجاب الصوم حين الرؤية متى وجدت ليلا أو نهارا لكنه محمول على صوم اليوم المستقبل ، وبعض العلماء فرق بين ما قبل الزوال أو بعده ، وخالف الشيعة الاجماع فأوجبوه مطلقا ، وهو ظاهر في النهي عن ابتداء صوم رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة الغيم وغيرها ، ولو وقع الاقتصار على هذه الجملة لكني ذلك لمن تمسك به ، لكن اللفظ الذي رواه أكثر الرواة أوقع للبخالف شبهة وهو قوله « فان غم عليكم فاقدروا له » ، فاحتمل أن يكون المراد التفرقة بين حكم الصحو والغيم ، فيسكون التعليق على الرؤية متعلقا بالصحو ، وأما الغيم فله حكم آخر . ويحتمل أن لا تفرقة ويكون الثاني مؤكدا للاول ، وإلى الاول ذهب أكثر الحنابلة ، وإلى الثاني ذهب الجمهور فقالوا : المراد بقوله « فاقدروا له » أي انظروا في أول الشهر واحسبوا تمام الثلاثين ، ويرجع هذا التأويل الروايات الأخر المصراحة بالمراد وهي ما تقدم من قوله « فأكلوا العدة ثلاثين » ونحوها . وأولى ما أفسر الحديث بالحديث ، وقد وقع الاختلاف في حديث أبي هريرة في هذه الزيادة أيضا فرواها البخاري كما ترى بلفظ « فأكلوا عدة شعبان ثلاثين » وهذا أصرح ما ورد في ذلك ، وقد قيل ان آدم شيخه انفرد بذلك فان أكثر الرواة عن شعبة قالوا فيه « فعدوا ثلاثين » أشار إلى ذلك الاسماعيلي وهو عند مسلم وغيره ، قال فيجوز أن يكون آدم أوردته على ما وقع عنده من تفسير الخبر . قلت : الذي ظنه الاسماعيلي صحيح ، فقد رواه البيهقي من طريق إبراهيم بن يزيد عن آدم بلفظ « فان غم عليكم فعدوا ثلاثين يوما » يعني عدوا شعبان ثلاثين ، فوقع للبخاري إدراج التفسير في نفس الخبر . ويؤيده رواية أبي سلة عن أبي هريرة بلفظ « لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين » فانه يشعر بأن المأمور بعبده هو شعبان ، وقد رواه مسلم من طريق الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد بلفظ « فأكلوا العدة » وهو يتناول كل شهر فدخل فيه شعبان ، وروى الدارقطني وصححه وابن خزيمة في صحيحه من حديث عائشة « كان رسول الله ﷺ يتحفظ من شعبان مالا يتحفظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان » فان غم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام » وأخرجه أبو داود وغيره أيضا . وروى أبو داود والنسائي وابن خزيمة من طريق ربيعي عن حذيفة مرفوعا « لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة » ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة » وقيل الصواب فيه عن ربيعي عن رجل

من الصحابة مهم ، ولا يقدح ذلك في صحته . قال ابن الجوزي في « التحقيق » : لأحد في هذه المسألة - وهي ما إذا حال دون مطلع الهلال غيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان - ثلاثة أقوال : أحدها يجب صومه على أنه من رمضان . ثانيها لا يجوز فرضاً ولا نقلاً مطلقاً ، بل قضاء وكفارة ونذراً ونقلًا يوافق عادة ، وبه قال الشافعي ، وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك . ثالثها المرجع إلى رأى الإمام في الصوم والقطر . واحتج الأول بأنه موافق لرأى الصحابي راوى الحديث ، قال أحمد : حدثنا إسماعيل حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر فذكر الحديث بلفظ « فاقدروا له » ، قال نافع : فكان ابن عمر إذا مضى من شعبان تسع وعشرون يبيت من ينظر ، فإن رأى فذاك ، وإن لم ير ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتر أصبح مفطراً ، وإن حال أصبح صائماً . وأما ما روى الثوري في جامعه عن عبد العزيز بن حكيم سمعت ابن عمر يقول : لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذي يشك فيه ، فالجواب بينهما أنه في الصورة التي أوجب فيها الصوم لا يسمى يوم شك ، وهذا هو المشهور عن أحمد أنه خص يوم الشك بما إذا تقاعد الناس عن رؤية الهلال أو شهد برويته من لا يقبل الحاكم شهادته ، فاما إذا حال دون منظره شيء فلا يسمى شكاً . واختار كثير من المحققين من أصحابه الثاني ، قال ابن عبد الهادي في تنقيحه : الذي دلت عليه الأحاديث - وهو مقتضى القواعد - أنه أي شهر غم أكل ثلاثين سواء في ذلك شعبان ورمضان وغيرهما ، فعلى هذا قوله « فأكلوا العدة » يرجع إلى المجتنبين وهو قوله « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا العدة » أي غم عليكم في صومكم أو فطركم ، وبقية الأحاديث تدل عليه فاللام في قوله « فأكلوا العدة » للشهر أي عدة الشهر ، ولم يخص بذلك شهر بالأكمال إذا غم ، فلا فرق بين شعبان وغيره في ذلك ، إذ لو كان شعبان غير مراد بهذا الإكمال لبينه فلا تكون رواية من روى « فأكلوا عدة شعبان » مخالفة لمن قال « فأكلوا العدة » بل مبينة لها . ويؤيد ذلك قوله في الرواية الأخرى « فان حال بينكم وبينه سحاب فأكلوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا » أخرجه أحد أصحاب السنن وابن خزيمة وأبو يعلى من حديث ابن عباس هكذا ، ورواه الطيالسي من هذا الوجه بلفظ « ولا تستقبلوا رمضان بصوم يوم من شعبان » وروى النسائي من طريق محمد بن حنين عن ابن عباس بلفظ « فان غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين » . **قوله** ( فاقدروا له ) تقدم أن العلماء فيه تأويلين ، وذهب آخرون إلى تأويل ثالث قالوا : معناه فاقدروه بحساب المنازل ، قاله أبو العباس بن سريج من الشافعية ومطرف بن عبد الله من التابعين وابن قتيبة من المحدثين ، قال ابن عبد البر : لا يصح عن مطرف ، وأما ابن قتيبة فليس هو ممن يرجع عليه في مثل هذا . قال : ونقل ابن خزيمة مندد عن الشافعي مسألة ابن سريج والمعروف عن الشافعي ما عليه الجمهور ، ونقل ابن العربي عن ابن سريج أن قوله « فاقدروا له » خطاب لمن خصه الله بهذا العلم ، وأن قوله « فأكلوا العدة » خطاب للامة . قال ابن العربي : فصار وجوب رمضان عنده مختلف الحال يجب على قوم بحساب الشمس والقمر وعلى آخرين بحساب العدد ، قال : وهذا بعيد عن التبلاؤ . وقال ابن الصلاح : معرفة منازل القمر هي معرفة سير الأهلة ، وأما معرفة الحساب فأمر دقيق يختص بمعرفة الآحاد ، قال : فمعرفة منازل القمر تدرك بأمر محسوس يدركه من يراقب النجوم ، وهذا هو الذي أراده ابن سريج وقال به في حق الصارف بها في خاصة نفسه . ونقل الزوياني عنه أنه لم يقل بوجوب ذلك عليه وإنما قال بجوازه ، وهو اختيار الفقهاء وأبي الطيب ، وأما أبو إسحق في المذهب ، فنقل عن ابن سريج لزوم الصوم في هذه الصورة فتعددت الآراء في هذه المسألة بالنسبة إلى خصوص

النظر في الحساب والمنازل : أحدها الجواز ولا يحزى عن الفرض ، ثانيها يجوز ويحزى ، ثالثها يجوز للحاسب ويجزئه لا للنجم ، رابعها يجوز لها وأغيرها تقلد الحاسب دون المنجم ، خامسها يجوز لها ولغيرها مطلقا . وقال ابن الصباغ : أما بالحساب فلا يلزمه بلا خلاف بين أصحابنا . قلت : ونقل ابن المنذر قبله الإجماع على ذلك فقال في الأشراف : صوم يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال مع الصحو لا يجب بالإجماع الأمة ، وقد صح عن أكثر الصحابة والتابعين كراهته ، هكذا أطلق ولم يفصل بين حاسب وغيره ، فمن فرق بينهم كان محجوجا بالإجماع قبله ، وسيأتي بقية البحث في ذلك بعد باب . قوله ( الشهر تسع وعشرون ) ظاهره حصر الشهر في تسع وعشرين مع أنه لا ينحصر فيه بل قد يكون ثلاثين ، والجواب أن المعنى أن الشهر يكون تسعة وعشرين أو اللام للمهد والمراد شهر بعينه أو هو محمول على الأكثر الأغلب لقول ابن مسعود « ما سمعنا مع النبي ﷺ تسعا وعشرين أكثر مما سمعنا ثلاثين » أخرجه أبو داود والترمذي ، ومثله عن عائشة عند أحمد بإسناد جيد ، ويؤيد الأول قوله في حديث أم سلمة في الباب أن الشهر يكون تسعة وعشرين يوما ، وقال ابن العربي : قوله « الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا الخ » معناه حصره من جهة أحد طرفيه ، أي أنه يكون تسعا وعشرين وهو أقله ، ويكون ثلاثين وهو أكثره ، فلا تأخذوا أنفسكم بصوم الأكثر احتياطا ، ولا تقتصروا على الأقل تخفيفا ، ولكن اجعلوا عبادتكم مرتبطة ابتداء وانتهاء باستتلاله . قوله ( فلا تصوموا حتى تروه ) ليس المراد تعليق الصوم بالرؤية في حق كل أحد ، بل المراد بذلك رؤية بعضهم وهو من ثبت به ذلك ، إما واحد على رأى الجمهور أو اثنان على رأى آخرين . ووافق الحنفية على الأول إلا أنهم خصوا ذلك بما إذا كان في السماء علة من غيم وغيره ، وإلا متى كان صحو لم يقبل إلا من جمع كثير يقع العلم بخبرهم . وقد تمسك بتعليق الصوم بالرؤية من ذهب إلى إلزام أهل البلد برؤية أهل بلد غيرها ، ومن لم يذهب إلى ذلك قال لأن قوله « حتى تروه » خطاب لأناس مخصوصين فلا يلزم غيرهم ، ولكنه مصرّف عن ظاهره فلا يتوقف الحال على رؤية كل واحد فلا يقيّد بالبلد . وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب : أحدها لأهل كل بلد رؤيتهم ، وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يشهد له ، وحكاه ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم وإسحق ، وحكاه الترمذي عن أهل العلم ولم يحك سواه ، وحكاه الماوردي وجها للشافعية . ثانيها مقابله إذا رؤى ببليدة لزم أهل البلاد كلها ، وهو المشهور عند المالكية ، لكن حكى ابن عبد البر الإجماع على خلافه ، وقال : أجمعوا على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلاد نكراسان والاندلس ، قال القرطبي : قد قال شيوخنا إذا كانت رؤية الهلال ظاهرة قاطعة بموضع ثم نقل إلى غيرهم بشهادة اثنين لزمهم الصوم . وقال ابن الماجشون : لا يلزمهم بالشهادة إلا لأهل البلد الذي ثبتت فيه الشهادة إلا أن يثبت عند الإمام الأعظم فيلزم الناس كلهم لأن البلاد في حقه كالبلد الواحد اذ حكمه نافذ في الجميع . وقال بعض الشافعية : إن تقاربت البلاد كان الحكم واحدا وإن تباعدت فوجهان : لا يجب عند الأكثر ، واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب وحكاه البغوي عن الشافعي . وفي ضبط البعد أوجه : أحدها اختلاف المطالع قطع به العراقيون والصيدلاني وصححه النووي في « الروضة » و « شرح المذهب » . ثانيها مسافة القصر قطع به الإمام والبغوي وصححه الرافعي في « الصغير » والنووي في « شرح مسلم » . ثالثا اختلاف الأقاليم . رابعها حكاه السرخسي فقال : يلزم كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض دون غيرهم . خامسها قول ابن الماجشون المتقدم واستدل به على وجوب الصوم والفطر على من رأى الهلال وحده وإن لم يثبت بقوله ، وهو قول الأئمة

الأربعة في الصوم ، واختلفوا في الفطر فقال الشافعي : يفطر ويغنيه ، وقال الأكثر : يستمر صائما احتياطا .  
 قوله ( فان غم عليكم ) بضم المعجمة وتشديد الميم أى حال بينكم وبينه غم ، يقال غممت الشيء اذا غطيته ، ووقع في حديث أبي هريرة من طريق المستمل ، فان غم ، ومن طريق الكشميني ، أغمى ، ومن رواية السرخسي ، دغى ، بفتح الدغين المعجمة وتخفيف الموحدة وأغمى وغم وغمى بتشديد الميم وتخفيفها فهو مغموم ، الكل بمعنى ، وأما غي فأخوذ من الغباوة وهى عدم الفطنة وهى استعارة لخباء الهلال ، وتقل ابن العربي أنه روى دغى ، بالعين المهملة من المعى قال وهو بمعنى لأنه ذهاب البصر عن المشاهدات أو ذهاب البصيرة عن المعقولات . قوله في طريق ابن عمر الثالثة ( الشهر هكذا وهكذا وخمس الإهام في الثالثة ) كذا الأكثر بالمعجمة والتون أى قبض ، والانخناص الاقتباس قاله الخطابي . وفى رواية الكشميني ، وحبس ، بالحاء المهملة ثم الموحدة أى منع . قوله ( عن يحيى بن عبد الله بن صبيح ) بمهمله وفاء وزن زيدى ، وهو اسم بلفظ النسبة . ووقع في رواية حجاج عن ابن جريج ، أخبرني يحيى ، أخرجه مسلم ، وكذا صرح بالأخبار في بقية الاسناد ، وسأق الكلام على حديث أم سلية هذا مستوفى في كتاب الطلاق . قوله ( عن حميد عن أنس ) سأق في الطلاق من وجه آخر عن سليمان عن حميد أنه سمع أنسا .  
 قوله ( تسعا وعشرين ) كذا الأكثر وللمحوى والمستمل ، تسعة وعشرين ، وسأق بقية الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى

## ١٢ - باب شهرها عيد لا ينقصان

قال أبو عبد الله قال إسحاق : وإن كان ناقصاً فهو تمام . وقال محمد : لا يجتمعان كلاهما ناقص

١٩١٢ - حدثنا مسدد حدثنا معتمر قال سمعت إسحاق عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه عن النبي ﷺ . وحدثني مسدد حدثنا معتمر عن خالد الحذاء قال أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه عن أبيه عن النبي ﷺ أنه قال « شهران لا ينقصان ، شهر عید ، رمضان وذو الحجة »

قوله ( باب شهرها عيد لا ينقصان ) هكذا ترجم ببعض لفظ الحديث ، وهذا القدر لفظ طريق لحديث الباب عند الترمذي من رواية بشر بن المفضل عن خالد الحذاء . قوله ( حدثنا مسدد حدثنا معتمر ) فساق الاسناد ثم قال « وحدثني مسدد قال حدثنا معتمر ، فساقه بإسناد آخر لمسدد وساق المتن على لفظ الرواية الثانية ، وكأن النكتة في كونه لم يجمع الاسنادين معا مع أنهما لم يتغايرا إلا في شيخ معتمر أن مسددا حدثه به مرة ومعه غيره عن معتمر عن إسحق ، وحدثه به مرة أخرى إما وهو وحده وإما بقرائه عليه عن معتمر عن خالد ، ولمسدد فيه شيخ آخر أخرجه أبو داود عنه عن يزيد بن زريع عن خالد وهو محفوظ عن خالد الحذاء من طرق . وأما قول قاسم في الدلائل ، : سمعت موسى بن هارون يحدث بهذا الحديث عن العباس بن الوليد عن يزيد بن زريع مرفوعا ، قال مرسى وأنا أهاب رفعه ، فان لم يحمل على أن يزيد بن زريع كان دجما وفقه وإلا فليس لمهابة رفعه معنى . وأما لفظ إسحق العدوي فأخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريق أبي خليفة وأبى مسلم الكجى جميعا عن مسدد بهذا الاسناد بلفظ ، لا ينقص رمضان ولا ينقص ذو الحجة ، وأشار الاسماعيلي أيضا الى أن هذا اللفظ لاصح العدوي ، لكن أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن محمد بن يحيى عن مسدد بلفظ « شهر عيدا لا ينقصان ، كما هو لفظ الترجمة ، وكان



هذا هو الهر في اقتصار البخارى على سياق المتن على لفظ عالد دون إسحق لكونه لم يختلف في سياقه عليه ، وقد اختلف العلماء في معنى هذا الحديث : ففهم من حله على ظاهره فقال لا يكون رمضان ولا ذو الحجة أبدا إلا ثلاثين ، وهذا قول مردود معاند للوجود المشاهد ، ويكفى في رده قوله عليه السلام وصوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا السدة ، فانه لو كان رمضان أبدا ثلاثين لم يحتاج الى هذا . ومنهم من تأول له معنى لا تقا . وقال أبو الحسن كان إسحق بن راهويه يقول : لا ينقصان في الفضيلة ان كانا تسعة وعشرين أو ثلاثين انتهى . وقيل لا ينقصان معا ، إن جاء أحدهما تسعا وعشرين جاء الآخر ثلاثين ولا بد . وقيل لا ينقصان في ثواب العمل فيهما ، وهذان القولان مشهوران عن السلف وقد ثبتا منقولين في أكثر الروايات في البخارى ، وسقط ذلك في رواية أبي ذر وفي رواية النسفي وغيره عقب الترجمة قبل سياق الحديث ، قال إسحق : وإن كان ناقصا فهو تمام ، وقال محمد : لا يجتمعان كلاهما ناقص . وإسحق هذا هو ابن راهويه ، ومحمد هو البخارى المصنف . ووقع عند الترمذى نقل القولين عن إسحق ابن راهويه وأحمد بن حنبل ، وكان البخارى اختار مقالة أحمد بجرم بها أو توراد عليها . قال الترمذى قال أحمد : معناه لا ينقصان معا في سنة واحدة انتهى . ثم وجدت في نسخة الصغاني ما فسه عقب الحديث : قال أبو عبد الله قال إسحق تسعة وعشرون يوما تام ، وقال أحمد بن حنبل إن نقص رمضان تم ذو الحجة ، وإن نقص ذو الحجة تم رمضان . وقال إسحق : معناه وإن كان تسعا وعشرين فهو تمام غير نقصان . قال : وعلى منذهب إسحق يجوز أن ينقصا معا في سنة واحدة . وروى الحاكم في تاريخه بأسناد صحيح أن إسحق بن ابراهيم سئل عن ذلك فقال : انكم ترون العدد ثلاثين فاذا كان تسعا وعشرين ترونه نقصانا وليس ذلك بنقصان . ووافق أحمد على اختياره أبو بكر أحمد بن عمرو البزار فأورم مغايطا أنه مراد الترمذى بقوله وقال أحمد ، وليس كذلك ، وإنما ذكره قاسم في الدلائل ، عن البزار فقال : سمعت البزار يقول معناه لا ينقصان جميعا في سنة واحدة . قال : ويدل عليه رواية زيد بن عتيبة عن سمرة بن جندب مرفوعا د شهرا عيد لا يكونان ثمانية وخمسين يوما ، وادعى مغلاطى أيضا أن المراد بإسحق إسحق بن سويد العدوى راوى الحديث ، ولم يأت على ذلك بحجة وذكر ابن حبان لهذا الحديث معنيين : أحدهما ما قاله إسحق ، والآخر أن المراد أنهما في الفضل سواء لقوله في الحديث الآخر د ما من أيام العمل فيها أفضل من عشر ذى الحجة ، وذكر القرطبي أن فيه خمسة أقوال فذكر نحو ما تقدم وزاد أن معناه لا ينقصان في عام بعينه وهو العام الذى قال فيه عليه السلام تلك المقالة . وهذا حكاية ابن بزيعة ومن قبله أبو الوليد بن رشد ونقله المحب الطبري عن أبي بكر بن فورك ، وقيل : المعنى لا ينقصان في الأحكام ، وبهذا جزم البيهقي وقبة الطحاوى فقال : معنى لا ينقصان أن الأحكام فيهما وإن كانا تسعة وعشرين متكاملة غير ناقصة عن حكمهما إذا كانا ثلاثين . وقيل معناه لا ينقصان في نفس الأمر لكن ربما خال دون رؤية الهلال مانع ، وهذا أشار اليه ابن حبان أيضا ، ولا يخفى بعده . وقيل معناه لا ينقصان معا في سنة واحدة على طريق الأكثر الأغلب وإن ندر وقوع ذلك ، وهذا أعدل مما تقدم لأنه ربما وجد وقوعهما ووقوع كل منهما تسعة وعشرين ، قال الطحاوى : الأخذ بظاهره أو حله على نقص أحدهما يدفعه العيان لأننا قد وجدناهما ينقصان معا في أعوام . وقال الزين بن المنير : لا يخلو شيء من هذه الأقوال عن الاعتراض ، وأقربها أن المراد ان النقص الحسى باعتبار العدد ينجر بأن كلا منهما شهر عيد عظيم فلا ينبغي وصفهما بالنقصان ، بخلاف غيرهما من الشهور . وحاصله يرجع الى تأييد قول إسحق . وقال البيهقي في المعرفة ، اما خصهما بالذكر لتعلق حكم الصوم والحج بهما ،

فيه جزم الثوري وقال : إنه الصواب المعتبر . والمعنى أن كل ما ورد عنهما من الفضائل والأحكام حاصل سواء كان رمضان ثلاثين أو تسعا وعشرين ، سواء صادف الوقوف اليوم التاسع أو غيره . ولا يخفى أن محل ذلك ما إذا لم يحصل تقصير في ابتغاء الهلال ، وفائدة الحديث رفع ما يقع في القلوب من شك لمن صام تسعا وعشرين أو وقف في غير يوم عرفة . وقد استشكل بعض العلماء إمكان الوقوف في الثامن اجتهادا ، وليس مشكلا لأنه ربما ثبتت الرؤية بشاهدين أن أول ذي الحجة الخميس مثلا فوقفوا يوم الجمعة ، ثم تبين أنهما شهدا زورا . وقال الطيبي : ظاهر سياق الحديث بيان اختصاص الشهرين بمزية ليست في غيرهما من الشهور ، وليس المراد أن ثواب الطاعة في غيرهما ينقص ، وإنما المراد رفع الحرج عما عسى أن يقع فيه خطأ في الحكم لاختصاصهما بالعديد وجواز احتال وقوع الخطأ فيهما ، ومن ثم قال « شهرا عيد ، بعد قوله « شهران لا ينقصان » ولم يقتصر على قوله رمضان وذو الحجة انتهى . وفي الحديث حجة لمن قال إن الثواب ليس مرتبا على وجود المشقة دائما ، بل لله أن يتفضل بالحقائق الناقصة بالتام في الثواب . واستدل به بعضهم لما لا في اكتفائه لرمضان بنية واحدة قال : لأنه جعل الشهر بمجملته عبادة واحدة فاكتمى له بالنية ، وهذا الحديث يقتضى أن التسوية في الثواب بين الشهر الذي يكون تسعا وعشرين وبين الشهر الذي يكون ثلاثين إنما هو بالنظر إلى جعل الثواب متعلقا بالشهر من حيث الجملة لا من حيث تفصيل الأيام . وأما ما ذكره البزار من رواية زيد بن عتبة عن سمرة بن جندب فاستاده ضعيف ، وقد أخرجه الدارقطني في « الأفراد » والطبراني من هذا الوجه بلفظ « لا يتم شهران ستين يوما » وقال أبو الوليد بن رشد : إن ثبت فعناه لا يكونان ثمانية وخمسين في الأجر والثواب وروى الطبراني حديث الباب من طريق هشيم عن خالد الحذاء بسنده هذا بلفظ « كل شهر حرام لا ينقص ثلاثون يوما وثلاثون ليلة » وهذا بهذا اللفظ شاذ ، والمحفوظ عن خالد ما تقدم ، وهو الذي توارد عليه الحفاظ من أصحابه كعشبة وحاد بن زيد ويزيد بن زريع وبشر بن المفضل وغيرهم . وقد ذكر الطحاوي أن عبد الرحمن بن إسماعيل روى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي بكرة بهذا اللفظ ، قال الطحاوي : وعبد الرحمن بن إسماعيل لا يقاوم خالد الحذاء في الحفظ . قلت : فعلى هذا فقد دخل لهشيم حديث في حديث ، لأن اللفظ الذي أورده عن خالد هو لفظ عبد الرحمن . وقال ابن رشد : إن صح فعناه أيضا في الأجر والثواب . قوله ( رمضان وذو الحجة ) أطلق على رمضان أنه شهر عيد لقربه من العيد ، أو لكونه هلال العيد ربما رؤى في اليوم الأخير من رمضان قاله الأثرم ، والاول أولى . ونظيره قوله ﷺ « المغرب وتر النهار » أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر ، وصلاة المغرب لميلسة جهرية ، وأطلق كونها وتر النهار لقربها منه . وفيه إشارة إلى أن وقتها يقع أول ما تغرب الشمس . ( تنبيه ) ليس لإسماعيل بن سويد - وهو ابن هبيرة البصري العدوي عدى مضر ، وهو تابعي صغير روى هنا عن تابعي كبير - في البخاري سوى هذا الحديث الواحد . وقد أخرجه مقرونا بخالد الحذاء وقد روى بالنصب ، وذكره ابن العربي في الضعفاء بهذا السبب

### ١٣ - باب قول النبي ﷺ « لا تكتب ولا تحسب »

١٩١٣ - عرش آدم حدثنا شعبة حدثنا الأسود بن قيس حدثنا سعيد بن عمرو أنه سَمِعَ ابنَ عمرَ رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال « إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا . يَفْنَى مَرَّةً تِسْعَةً وَعَشْرِينَ وَمَرَّةً ثَلَاثِينَ »

**قوله** (باب قول النبي ﷺ لا تكتب ولا تحسب) بالنون فيها، والمراد أهل الاسلام الذين بحضرته عند تلك المقالة، وهو محمول على أكثرهم أو المراد نفسه ﷺ. **قوله** (الاسود بن قيس) هو الكوفي تابعي صغير، وشيخه سعيد بن عمرو أو ابن سعيد بن العاص، مدني سكن دمشق ثم الكوفة تابعي شهير، سمع عائشة وأباه ريرة وجماعة من الصحابة، ففي الاسناد تابعي عن تابعي كالذي قبله. **قوله** (لانا) أي العرب، وقيل أراد نفسه. وقوله (أمية) بلفظ النسب إلى الأم فقيل أراد أمة العرب لأنها لا تكتب، أو منسوب إلى الامهات أي أنهم على أصل ولادة أمهم، أو منسوب إلى الأم لأن المرأة هذه صفتها غالباً، وقيل منسوبون إلى أم القرى وقوله (لا تكتب ولا تحسب) تفسير لكونهم كذلك، وقيل للعرب أميون لأن الكتابة كانت فيهم عزيزة قال الله تعالى ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم﴾ ولا يرد على ذلك أنه كان فيهم من يكتب ويحسب لأن الكتابة كانت فيهم قليلة نادرة، والمراد بالحساب هنا حساب النجوم وتسييرها، ولم يكونوا يعرفون من ذلك أيضاً لا النور اليسير، فعلق الحكم بالصوم وغيره بالرؤية لرفع الحرج عنهم في معاناة حساب التسيير واستمر الحكم في الصوم ولو حدث بعدهم من يعرف ذلك، بل ظاهر السياق يشعر بنبي تعليق الحكم بالحساب أصلاً، ويوضحه قوله في الحديث الماضي «فإن غم عليكم فأكلوا عدة ثلاثين» ولم يقل فسلوا أهل الحساب، والحكمة فيه كون العدد عند الانغماء يستوى فيه المكلفون فيرتفع الاختلاف والنزاع عنهم، وقد ذهب قوم إلى الرجوع إلى أهل التسيير في ذلك وهم الروافض، ونقل عن بعض الفقهاء موافقتهم، قال الباجي: واجماع السلف الصالح حجة عليهم. وقال ابن بزيه: وهو مذهب باطل فقد نهت الشريعة عن الخوض في علم النجوم لأنها حدىس وتخمين ليس فيها قطع ولا ظن غالب، مع أنه لو ارتبط الأمر بها لضاق إذ لا يعرفها إلا القليل. **قوله** (الشهر هكذا وهكذا، يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين) هكذا ذكره آدم شيخ البخاري مختصراً، وفيه اختصار عما رواه غندر عن شعبة أخرجه مسلم عن ابن المنذر وغيره عنه بلفظ «الشهر هكذا وهكذا وعقد الإبهام في الثالثة، والشهر هكذا وهكذا» يعني تمام الثلاثين، أي أشار أولاً بأصابع يديه العشر جميعاً مرتين وقبض الإبهام في المرة الثالثة وهذا المعبر عنه بقوله تسع وعشرون، وأشار مرة أخرى بهما ثلاث مرات وهو المعبر عنه بقوله ثلاثون، وفي رواية جيلة بن سحيم عن ابن عمر في الباب الماضي «الشهر هكذا وهكذا وخمس الإبهام في الثالثة». ووقع من هذا الوجه عند مسلم بلفظ «الشهر هكذا وهكذا وصفق بيديه مرتين بكل أصابعه وقبض في الصفة الثالثة لإبهام اليمنى أو اليسرى»، وروى أحمد وابن أبي شيبه واللفظ له من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن ابن عمر رفعه «الشهر تسع وعشرون ثم طبق بين كفيه مرتين وطبق الثالثة فقبض الإبهام، قال فقالت عائشة: يغفر الله لابن عبد الرحمن، إنما هجر النبي ﷺ نساء شهره فزل لتسع وعشرين، فقيل له فقال: إن الشهر يكون تسعاً وعشرين وشهر ثلاثون. قال ابن بطال: في الحديث رفع لمراعاة النجوم بقوانين التعديل، وإنما المعول رؤية الأهلة وقد نهينا عن التكلف. ولا شك أن في مراعاة ما غمض حتى لا يدرك إلا بالظنون غاية التكلف. وفي الحديث مستند لمن رأى الحكم بالاشارة، قلت وبيئاً في كتاب الطلاق

#### ١٤ - **باب** لا يُتَقَدَّمُ رَمَضَانُ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ

١٩١٤ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** هشام **حدثنا** يحيى بن أبي كنهده عن أبي سلمة عن أبي هريرة

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لَا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمَهُ فَلْيَصُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ »

**قوله** (باب لا يتقدم) بضم أوله وفتح ثانيه ويجوز فتحهما أى المكلف . **قوله** (لا يتقدم رمضان بصوم يوم أو يومين) أى لا يتقدم رمضان بصوم يوم يعد منه بقصد الاحتياط له فإن صومه مرتبط بالرؤية فلا حاجة إلى التكلف ، واكتفى في الترجمة عن ذلك لتصریح الخبر به . **قوله** (هشام) هو الدستوائى . **قوله** (عن أبى سلة عن أبى هريرة) فى رواية خالد بن الحارث عن هشام عند الاسماعيلي وحدثنى أبو سلة حدثنى أبو هريرة ، ونحوه لأبى عوانة من طريق معاوية بن سلام عن يحيى . **(قوله)** (لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم) فى رواية أبى داود عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخارى فيه « لا تقدموا صوم رمضان بصوم » وفى رواية خالد بن الحارث المذكورة « لا تقدموا بين يدي رمضان بصوم » ولأحمد عن روح عن هشام « لا تقدموا قبل رمضان بصوم » ، وللترمذى من طريق على بن المبارك عن يحيى « لا تقدموا شهر رمضان بصيام قبله . **قوله** (الا أن يكون رجلاً) كان تامة ، أى إلا أن يوجد رجل . **قوله** (يصوم صوماً) وفى رواية الكشميهنى « صومه فليصم ذلك اليوم » وفى رواية معمر عن يحيى عند أحمد « لا رجل كان يصوم صياماً فيأتى ذلك على صيامه » ونحوه لأبى عوانة من طريق أبوب عن يحيى ، وفى رواية أحمد عن روح « لا رجل كان يصوم صياماً فليصمه به » ، وللترمذى وأحمد من طريق محمد بن عمرو عن أبى سلة « إلا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه أحدكم » ، قال العلماء : معنى الحديث لاستقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان ، قال الترمذى لما أخرجه : العمل على هذا عند أهل العلم ، كرهوا أن يتعجل الرجل بصيام قبل دخول رمضان لمعنى رمضان اهـ . والحكمة فيه التقوى بالنظر لرمضان ليدخل فيه بقوة ونشاط ، وهذا فيه نظر لأن مقتضى الحديث أنه لو تقدمه بصيام ثلاثة أيام أو أربعة جاز ، وسنذكر ما فيه قريباً ، وقيل الحكمة فيه خشية اختلاط النفل بالفرض ، وفيه نظر أيضاً لأنه يجوز لمن له عادة كما فى الحديث ، وقيل لأن الحكم على بالرؤية فمن تقدمه يوم أو يومين فقد حاول الطعن فى ذلك الحكم وهذا هو المعتمد ، ومعنى الاستثناء أن من كان له ورد فقد أذن له فيه لأنه اعتاده وألفه وترك المؤلف شديد وليس ذلك من استقبال رمضان فى شيء ، ويلتحق بذلك القضاء والنذر لوجوبهما قال بعض العلماء : يستثنى القضاء والنذر بالأدلة القطعية على وجوب الوفاء بهما فلا يبطل انقطاعي بالظن ، وفى الحديث ود على من يرى تقديم الصوم على الرؤية كالأفضة ، ورد على من قال بجواز صوم النفل المطلق ، وأبعد من قال : المراد بالنية التقدم بنية رمضان ، واستدل بلفظ التقدم لأن التقدم على الشيء بالشئ . إنما يتحقق إذا كان من جنسه ، فعلى هذا يجوز الصيام بنية النفل المطلق ، لكن السياق يأبى هذا التأويل ويدفعه . وفيه بيان لمعنى قوله فى الحديث الماضى « صوموا لرؤيته » ، فإن اللام فيه للتأقبت لا للتعليل ، قال ابن دقيق العيد : ومع كونها بمحولة على التأقبت فلا بد من ارتكاب مجاز لأن وقت الرؤية - وهو الليل - لا يكون محل الصوم . وتمقبة الفاكهى بان المراد بقوله « صوموا » انووا الصيام ، والليل كله ظرف للنية . قلت : فوقع فى المجاز الذى فر منه ، لأن النوى ليس صائماً حقيقة بدليل أنه يجوز له الأكل والشرب بعد النية إلى أن يطلع الفجر ، وفيه منع انشاء الصوم قبل رمضان إذا كان لأجل الاحتياط ، فإن زاد على ذلك ففهموه المجاز ، وقيل يمتد للنسج لما قبل ذلك وبه قطع كثير من الشافعية ، وأجابوا عن الحديث بان المراد منه

التقديم بالصوم حيث وجد منع ، وإنما اقتصر على يوم أو يومين لأنه الغالب بمن يقصد ذلك . وقالوا أمد المنع من أول السادس عشر من شعبان لحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً ، إذا انتصف شعبان فلا تصوموا ، أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره . وقال الرويانى من الشافعية : يحرم التقدم بيوم أو يومين لحديث الباب ، ويكره التقدم من نصف شعبان للحديث الآخر . وقال جمهور العلماء : يجوز الصوم تطوعاً بمعد النصف من شعبان وضعفوا الحديث الوارد فيه . وقال أحمد وابن معين إنه منكر ، وقد استدلل البيهقي بحديث الباب على ضعفه فقال : الرخصة في ذلك بما هو أصح من حديث العلاء ، وكذا صنع قبله الطحاوى . واستظهر بحديث ثابت عن أنس مرفوعاً ، أفضل الصيام بعد رمضان شعبان ، لكن إسناده ضعيف ، واستظهر أيضاً بحديث عمران ابن حصين ، أن رسول الله ﷺ قال لرجل : هل صمت من سرر شعبان شيئاً ؟ قال : لا . قال : فإذا أفطرت من رمضان فصم يومين ، ثم جمع بين الحديثين بأن حديث العلاء محمول على من يضعفه الصوم ، وحديث الباب مخصوص بمن يحتاط بزعمه لرمضان . وهو جمع حسن . والله أعلم

### ١٥ - باب قول الله جل ذكره [ ١٨٧ البقرة ] :

﴿ أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ، هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ، عَلَّمَ اللَّهُ أَنْتُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ ، فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾

١٩١٥ - **حديث** عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء رضى الله عنه قال : « كان أصحاب محمد ﷺ إذا كان الرجل صائماً خَضَرَ الإفطار فنام قبل أن يَفِطْرَ لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يُمِيسَ . وإن فَيَسَ بنَ صِرْمَةَ الأنصارى كان صائماً ، فلما خَضَرَ الإفطار أتى امرأته فقال لها : أعندي طعام ؟ قالت : لا ، ولكن أنطلق فاطلبُ لك ، وكان يومه يعمل ، فنلبته عيناؤه ، فجاءته امرأته ، فلما رآته قالت غيبة لك ، فلما انتصف النهار غشي عليه ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فنزلت هذه الآية ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ ففرحوا بها فرحاً شديداً ، ونزلت ﴿ وَكُفُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾

[ الحديث ١٩١٥ - طرفه ١ : ٤٥٠٨ ]

**قوله** ( باب قول الله عز وجل : أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم - إلى قوله - ما كتب الله لكم ) كذا في رواية أبي ذر ، وساق غيره الآية كلها ، والمراد بهذه الترجمة بيان ما كان الحال عليه قبل نزول هذه الآية . ولما كانت هذه الآية منزلة على أسباب تتعلق بالصيام عجل بها المصنف . وقد تعرض لها في التفسير أيضاً كما سيأتى . ويؤخذ من حاصل ما استقر عليه الحال من سبب نزولها ابتداء مشروعية السجود وهو المقصود في هذا المكان لأنه جعل هذه الترجمة مقدمة لأبواب السجود . **قوله** ( عن أبي إسحق ) هو السبيعي ، وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحق المذكور ، وقد رواه الإسماعيلي من طريق يوسف بن موسى وغيره عن عبيد الله بن موسى شيخ البخارى فيه

عن إسرائيل وزهير هو ابن معاوية كلاهما عن أبي إسحق عن البراء زاد فيه ذكر زهير وساقه على لفظ إسرائيل ، وقد رواه الدارمي وعبيد بن حميد في مسندهما عن عبيد الله بن موسى فلم يذكر زهيراً ، وقد أخرجه النسائي من وجه آخر عن زهير به . قوله ( كان أصحاب محمد ﷺ ) أى في أول اقتراض الصيام ، وبين ذلك ابن جرير في روايته من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى مرسلًا . قوله ( فقام قبل أن يفطر الخ ) في رواية زهير : كان إذا نام قبل أن يتمشى لم يحل له أن يأكل شيئاً ولا يشرب ليله ويومه حتى تغرب الشمس ، ولأبي الشيخ من طريق ذكرى بن أبي زائدة عن أبي إسحق : كان المسلمون إذا أفطروا يأكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا فإذا ناموا لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلى مثلها ، فانفقت الروايات في حديث البراء على أن المنع من ذلك كان مقيداً بالنوم ، وهذا هو المشهور في حديث غيره ، وقيد المنع من ذلك في حديث ابن عباس بصلاة العتمة أخرجه أبو داود بلفظه : كان الناس على عهد رسول الله ﷺ إذا صلوا العتمة حرم عليهم الطعام والشراب والنساء وصاموا إلى القابلة ، ونحوه في حديث أبي هريرة كما سأذكره قريباً ، وهذا أخص من حديث البراء من وجه آخر ، ويحتمل أن يكون ذكر صلاة العشاء لكون ما بعدها مظنة النوم غالباً ، والتقيد في الحقيقة لأنها هو بالنوم كما في سائر الأحاديث ، وبين السدى وغيره أن ذلك الحكم كان على وفق ما كتب على أهل الكتاب كما أخرجه ابن جرير من طريق السدى ولفظه : كتب على النصارى الصيام ، وكتب عليهم أن لا يأكلوا ولا يشربوا ولا يبتكحوا بعد النوم ، وكتب على المسلمين ألا مثل ذلك حتى أقبل رجل من الأنصار ، فذكر القصة . ومن طريق إبراهيم التيمي : كان المسلمون في أول الإسلام يفعلون كما يفعل أهل الكتاب : إذا نام أحدهم لم يطعم حتى القابلة ، ويؤيد هذا ما أخرجه مسلم من حديث عمرو ابن العاص مرفوعاً : فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر . قوله ( وان قيس بن صرمة ) بكسر الصاد المهملة وسكون الراء هكذا سمى في هذه الرواية ، ولم يختلف على إسرائيل فيه إلا في رواية أبي أحمد الزبيري عنه فإنه قال : صرمة بن قيس ، أخرجه أبو داود ، ولأبي نعيم في المعرفة ، من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس مثله ، قال وكذا رواه أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس ، ووقع عند أحمد والنسائي من طريق زهير عن أبي إسحق : أنه د أبو قيس بن عمرو ، وفي حديث السدى المذكور : حتى أقبل رجل من الأنصار يقال له أبو قيس بن صرمة . ولابن جرير من طريق ابن إسحق عن محمد بن يحيى بن حبان يفتح المهملة وبالموحدة الثقيلة مرسلًا : صرمة بن أبي أنس ، ولغير ابن جرير من هذا الوجه : صرمة بن قيس ، كما قال أبو أحمد الزبيري ، وللهذه في الزهرات ، من مرسل القاسم بن محمد : صرمة بن أنس ، ولابن جرير من مرسل عبد الرحمن بن أبي ليلى : صرمة ابن مالك ، والجمع بين هذه الروايات أنه أبو قيس صرمة بن أبي أنس قيس بن مالك بن صدى بن عامر بن غنم بن عدى بن النجار ، كذا نسب ابن عبد البر وغيره ، فمن قال قيس بن صرمة قلبه كما جزم الداودي والسهيلي وغيرهما بأنه وقع مقلوباً في رواية حديث الباب ، ومن قال صرمة بن مالك نسبته إلى جده ، ومن قال صرمة بن أنس حذف أداة الكنية من أبيه ، ومن قال أبو قيس بن عمرو أصاب كنيته وأخطأ في اسم أبيه ، وكذا من قال أبو قيس بن صرمة ، وكأنه أراد أن يقول أبو قيس صرمة فزاد فيه ابن ، وقصد محضهم فرويناه في : جزء إبراهيم بن أبي ثابت ، من طريق عطاء عن أبي هريرة قال : كان المسلمون إذا صلوا العشاء حرم عليهم الطعام والشراب والنساء ، وأن ضمرة بن أنس الأنصاري غلبته عينه ، الحديث ، وقد استدرك ابن الأثير في الصحابة ضمرة بن أنس في حرف

الضاد المعجمة على من تقدمه ، وهو تصحيف وتحريف ولم يتنبه له والصواب صرمة بن أبي أنس كما تقدم ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب . وصرمة بن أبي أنس مشهور في الصحابة يكنى أبا قيس ، قال ابن إسحق فيما أخرجه السراج في تاريخه من طريقه بإسناده إلى عويم بن ساعدة قال : قال صرمة بن أبي أنس وهو يذكر النبي ﷺ :

نوى في قریش بطش عشرة حجة يذكر لو يلقي صديقاً مؤانبا

الآيات . قال ابن إسحق : وصرمة هذا هو الذي نزل فيه ﴿ واكلوا واشربوا ﴾ الآية . قال : وحدثني محمد بن جعفر بن الزبير قال : كان أبو قيس عن فارق الأوثان في الجاهلية ، فلما قدم النبي ﷺ المدينة أسلم وهو شيخ كبير ، وهو القائل : يقول أبو قيس وأصبح غاديا ألا ما استطعتم من وصاتي فافعلوا

الآيات . قوله ( فقال لما أعندك ) بكسر الكاف ( طعام ؟ قالت لا ، ولكن أنطلق أطلب لك ) ظاهره أنه لم يحيى معه بشئ ، لكن في مرسل السدي أنه أتاها بتمر فقال : استبدلي به طحيناً واجعليه سحينا ، فإن التمر أحرق جوفى . وفيه : لعلى أكله سحنا ، وأنها استبدلته له وصنعتة . وفي مرسل ابن أبي ليلى : فقال لأهله أطعموني ، فقالت : حتى أجعل لك شيتا سحينا . ووصله أبو داود من طريق ابن أبي ليلى فقال : حدثنا أصحاب محمد ، فذكره مختصرا . قوله ( وكان يومه ) بالنصب ( يعمل ) أى في أرضه ، وصرح بها أبو داود في روايته . وفي مرسل السدي ( كان يعمل في حيطان المدينة بالأجرة ، فعلى هذا فقله ) في أرضه ، إضافة اختصاص . قوله ( فغلبته عيناه ) أى نام ، وللكشميتى د عينه ، بالإنفراد . قوله ( فقالت خيبة لك ) بالنصب وهو مفعول مطلق مخذوف العامل ، وقيل إذا كان بغير لام يجب نصبه وإلا جاز . والخبية الحرمان يقال غاب يخيب إذا لم يئل ما طلب . قوله ( فلما انتصف النهار غشي عليه ) في رواية أحد ( فأصبح صائما ، فلما انتصف النهار ، وفي رواية أبي داود : فلم ينتصف النهار حتى غشى عليه ، فيحمل الأول على أن الغشى وقع في آخر النصف الأول من النهار ، وفي رواية زهير عن أبي إسحق : فلم يطعم شيئا وبات حتى أصبح صائما حتى انتصف النهار فغشى عليه ، وفي مرسل السدي : فأيقظته ، ففكره أن يعصى الله وأبى أن يأكل ، وفي مرسل محمد بن يحيى : فقالت له كل ، فقال إني قد نمت . فقالت لم تتم . فأبى فأصبح جائعا مجهدا . . قوله ( فذكر ذلك للنبي ﷺ ) زاد في رواية زكريا عند أبي الشيخ : وأتى عمر امرأته وقد نامت فذكر ذلك للنبي ﷺ ، قوله ( فنزلت هذه الآية ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ﴾ ) ففرحوا بها فرحا شديدا ونزلت ﴿ واكلوا واشربوا ﴾ كذا في هذه الرواية وشرح الكرماني على ظاهرها فقال : لما صار الرفث وهو الجماع هنا حلالا بعد أن كان حراما كان الأكل والشرب بطريق الأولى ، فلهذا فرحوا بنزولها وفهموا منها الرخصة ، هذا وجه مطابقة ذلك لقصة أبي قيس ، قال : ثم لما كان حللها بطريق المفهوم نزل بعد ذلك ﴿ واكلوا واشربوا ﴾ ليعلم بالمنطوق تسهيل الأمر عليهم صريحا ، ثم قال : أو المراد من الآية هي بتامها . قلت : وهذا هو المعتمد : وبه جزم السهيلي وقال : إن الآية بتامها نزلت في الأمرين معا وقدم ما يتعلق بعمر لفضله . قلت : وقد وقع في رواية أبي داود فنزلت ﴿ أحل لكم ليلة الصيام ﴾ إلى قوله ﴿ من الفجر ﴾ فهذا بين أن محل قوله ﴿ ففرحوا بها ﴾ بعد قوله ﴿ الحيط الأسود ﴾ ووقع ذلك صريحا في رواية زكريا بن أبي زائدة ولفظه : فنزلت ﴿ أحل لكم ﴾ إلى قوله ﴿ من الفجر ﴾ ففرح المسلمون بذلك ، وسيأتى بيان قصة عمر في تفسير سورة البقرة مع بقية تفسير الآية المذكورة إن شاء الله تعالى

١٦ - **باب** قول الله تعالى [ ١٨٧ البقرة ] : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ، ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ فيه من البراء عن النبي ﷺ  
 ١٩١٦ - **حدثنا** حجاج بن منهال **حدثنا** هشيم قال أخبرني حصين بن عبد الرحمن عن الشعبي عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال « لما نزلت ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ عُدْتُ إِلَى عِيقِ اسْوَدَ وَإِلَى عِيقِ أَيْبَضَ فَيُطْلَعُهَا تَحْتَ وَسَادَتِي ، فَجِئْتُ أَنْظُرُ فِي اللَّيْلِ فَلَا يَسْتَبِينُ لِي . فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ : إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ »  
 [ الحديث ١٩١٦ - طريقه في : ٤٥٠٩ ، ٤٥١٠ ]

١٩١٧ - **حدثنا** سعيد بن أبي مرزيم **حدثنا** ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد **حدثني** سعيد بن أبي مرزيم **حدثنا** أبو عثمان محمد بن مطرف قال **حدثني** أبو حازم عن سهل بن سعد قال « أنزلت ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ وَلَمْ يَنْزَلِ ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ فَكَانَ رِجَالٌ إِذَا أَرَادُوا الصَّوْمَ رَبطَ أَحَدُهُمْ فِي رِجْلِهِ الْخَيْطَ الْأَبْيَضَ وَالْخَيْطَ الْأَسْوَدَ ، وَلَمْ يَزَلْ يَأْكُلُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ رُؤْيُهَا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ بَعْدُ ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ فَعَلِمُوا أَنَّهُ إِنَّمَا بَعْنَى اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ »  
 [ الحديث ١٩١٧ - طريقه في : ٤٥١١ ]

**قوله** ( باب قول الله عز وجل : وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ) ساقى الى قوله ( الى الليل ) وهذه الترجمة سبقت لبيان انتهاء وقت الاكل وغيره الذي أبيض بعد أن كان ممنوعا ، واستفيد من حديث سهل الذي في هذا الباب أن ذكر نزول الآية في حديث البراء أريد به معظمها وهو أن قوله ( من الفجر ) تأخر نزوله عن بقية الآية مع أنه ليس في حديث البراء التصريح بأن قوله ( من الفجر ) نزل أولا فان رواية حديث الباب فيها الى قوله ( الخيط الاسود ) ورواية أبي داود وأبي الشيخ فيها الى قوله ( من الفجر ) فيحمل الثاني على أن قوله ( من الفجر ) لم يدخل في الفاية . **قوله** ( فيه البراء عن النبي ﷺ ) يريد الحديث الذي مضى قبله وهو موصول كما تقدم . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : الاول **قوله** ( أخبرني حصين ) ، روى الطحاوي من طريق اسماعيل بن سالم عن هشيم أبنانا حصين ومجاهد ، وكذا أخرجه الترمذي عن أحمد بن منيع عن هشيم الا أنه فرقهما . **قوله** ( عن عدي بن حاتم ) في رواية الترمذي . أخرجه الترمذي عن أحمد بن منيع ، وكذا أخرجه ابن خزيمة عن أحمد بن منيع ، وهكذا أورده أبو عوانة من طريق أبي عبيد عن هشيم عن حصين . **قوله** ( لما نزلت حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود عمدت إلخ ) ظاهره أن عبدًا كان حاضرا لما نزلت هذه الآية ، وهو يقتضي تقدم إسلامه ، وليس كذلك لان نزول فرض الصوم كان متقدما في أوائل الهجرة ، وإسلام عدي كان في التاسعة أو العاشرة كما ذكره ابن إسحق وغيره من أهل المغازي ، فلما أن يقال إن الآية التي في حديث الباب تأخر نزولها عن نزول فرض الصوم وهو بعيد جدا ، ولما أن يقول قول عدي هذا على أن المراد بقوله « لما نزلت » أي لما نلت على إسلامي ، أو لما بلغني نزول الآية



أو في السياق حذف تقديره لما نزلت الآية ثم قدمت فأصلها وتعلت الشرائع حدثت ، وقد روى أحمد حديثه من طريق مجاهد بلفظ : علمني رسول الله ﷺ الصلاة والصيام فقال : صل كذا وصم كذا ، فإذا غابت الشمس فكل حتى يتبين لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود . قال : فأخذت خيطين ، الحديث . قوله ( إلى عقال ) بكسر الهمزة أي جبل وفي رواية مجاهد : فأخذت خيطين من شعر . . قوله ( لجلعت أنظر في الليل فلا يستبين لي ) في رواية مجاهد : فلا أستبين الأبيض من الأسود . . قوله ( فقال إنما ذلك ) زاد أبو عبيد : أن وسادك إذا لمريض ، وكذا لأحمد بن منيع ، والإسماعيلي عن يوسف القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم : قال فضحك وقال : إن كان وسادك إذا لمريضا ، وهذه الزيادة أو ردها المصنف في تفسير البقرة من طريق أبي عروة عن حصين وزاد : إن كان الخيط الأبيض والأسود تحت وسادتك ، وفي رواية أبي إدريس عن حصين عند مسلم : إن وسادك لمريض طويل ، وللصنف في التفسير من طريق جرير عن مطرف عن الشعبي : إنك لمريض القفا ، ولأبي عروة عن طريق إبراهيم بن طهمان عن مطرف : فضحك وقال : لا يعرف القفا ، قال الخطابي في : المعالم ، في قوله : إن وسادك لمريض ، قولان : أحدهما يريد أن نومك لكثير ، وكنت بالوسادة عن النوم لأن النائم يتوسد ، أو أراد أن ليك لطويل إذا كنت لا تمسك عن الأكل حتى يتبين لك العقال ، والقول الآخر أنه كنى بالوسادة عن الموضع الذي يضمه من رأسه وعنقه على الوسادة إذا نام ، والعرب تقول فلان عريض القفا إذا كان فيه غباوة وغفلة ، وقد روى في هذا الحديث من طريق أخرى : إنك عريض القفا ، وجزم الزحشرى بالتأويل الثاني فقال : إنما عرض النبي ﷺ قفا عدى لأنه غفل عن البيان ، وعرض القفا عما يستدل به على قلة الفطنة ، وانشد في ذلك شعرا ، وقد أنكر ذلك كثير منهم القرطبي فقال : حله بعض الناس على الذم له على ذلك التهم وكانهم فهموا أنه نسب إلى الجهل والجفاء وعدم الفقه ، وعصنوا ذلك بقوله : إنك عريض القفا ، وليس الأمر على ما قالوه لأن من حل اللفظ على حقيقته السانية التي هي الأصل إن لم يتبين له دليل التجوز لم يستحق ذما ولا ينسب إلى جهل ، وإنما عني والله أعلم أن وسادك إن كان يغطي الخيطين اللذين أراد الله فهو إذا عريض واسع ، ولهذا قال في أمر ذلك : إنما ذلك سواد الليل وياض النهار ، فكأنه قال : فكيف يدخلان تحت وسادتك ؟ وقوله : إنك لمريض القفا ، أي إن الوساد الذي يغطي الليل والنهار لا يرقد عليه إلا قفا عريض للناسية . قلت : وترجم عليه ابن حبان : ذكر البيان بأن العرب تتفاوت لغاتها ، وأشار بذلك إلى أن عدليا لم يكن يعرف في لنته أن سواد الليل وياض النهار يعبر عنهما بالخيط الأسود والخيط الأبيض ، وساق هذا الحديث ، قال ابن المنير في الحاشية : في حديث عدى جواز التوسيع بالكلام النادر الذي يسير فيصير مثلاً بشرط صحة القصد ووجود الشرط عند أمن الغلو في ذلك فإنه مزية القدم لإلحاقه عصمه الله تعالى . الحديث الثاني : قوله ( حدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه ، وحدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا أبو غسان حدثني أبو حازم ) كذا أخرجه البخاري عن سعيد عن شيخين له ، وأعاده في التفسير عن سعيد عن أبي غسان وحده ، وظهر من سياق أن اللفظ هنا لأبي غسان . وقد أخرجه ابن خزيمة عن النخعي عن سعيد عن شيخه وبين أبو نعيم في المستخرج أن لفظهما واحد . وقد أخرجه مسلم وابن أبي حاتم وأبو عروة والطحاوي في آخرين من طريق سعيد عن أبي غسان وحده . قوله ( فكان رجال ) لم أقف على تسمية أحد منهم ، ولا يحسن أن يفسر بعضهم بعدى بن حاتم لأن قصة عدى متأخرة عن ذلك كما سبق ويأتي . قوله ( ربط أحدهم في رجله ) في رواية

فصلى بن سليمان عن أبي حازم عند مسلم لما نزلت هذه الآية جعل الرجل يأخذ خيطاً أبيض وخيطاً أسود فيضعهما تحت وسادته فينظر متى يستينهما ، ولا منافاة بينهما لاحتمال أن يكون بعضهم فعل هذا وبعضهم فعل هذا ، أو يكونوا يجعلونهما تحت الوسادة إلى السحر فيربطونهما حينئذ في أرجلهم ليشاهدوها . قوله ( حتى يتبين ) كذا للأكثر بالتشديد ، والكشيمى ( حتى يستين ) بفتح أوله وسكون المهملة والتخفيف . قوله ( وزيتهما ) كذا لابن ذر ، وفي رواية النسفي ( وزيهما ) بكسر أوله وسكون المهملة وضم التحتانية ، وسلم من هذا الوجه « زيهما » بكسر الزاى وتشديد التحتانية ، قال صاحب « المطالع » ضبطت هذه اللفظة على ثلاثة أوجه ثالثها بفتح الراء وقد تكسر بعدها همزة مكسورة ثم تحتانية مشددة ، قال عياض : ولا وجه له إلا بضرب من التأويل ، وكأنه رأى معنى مرئى ، والمعروف أن الرئى التابع من الجن فيحتمل أن يكون من هذا الأصل إترائى له معه من الانس . قوله ( فأنزل الله بعد : من الفجر ) قال القرطبي : حديث عدى يقتضى أن قوله ( من الفجر ) نزل متصلاً بقوله ( من الخيط الأسود ) بخلاف حديث سهل فإنه ظاهر في أن قوله ( من الفجر ) نزل بعد ذلك لرفع ما وقع لهم من الإشكال ، قال : وقد قيل إنه كان بين نزولها عام كامل ، قال : فاما عدى لحمل الخيط على حقيقته وفهم من قوله ( من الفجر ) من أجل الفجر ففعل ما فعل ، قال : واجمع بينهما أن حديث عدى متأخر عن حديث سهل ، فكان عدى لم يبلغه ما جرى في حديث سهل ، وإنما سمع الآية بمجرد قفهما على ما وقع له فبين له النبي ﷺ أن المراد بقوله ( من الفجر ) أن يفصل أحد الخيطين عن الآخر ، وأن قوله ( من الفجر ) متعلق بقوله « يتبين » ، قال : ويحتمل أن تكون القصتان في حالة واحدة وأن بعض الرواة - يعنى في قصة عدى - تلا الآية تامة كما ثبت في القرآن وإن كان حال النزول إنما نزلت مفردة كما ثبت في حديث سهل . قلت : وهذا الثاني ضعيف لأن قصة عدى متأخرة لتأخر إسلامه كما قدمته ، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق أبي أسامة عن مجاهد في حديث عدى « أن النبي ﷺ قال له لما أخبره بما صنع : يا ابن حاتم ألم أقل لك من الفجر » وللطبراني من وجه آخر عن مجاهد وغيره « فقال عدى : يا رسول الله كل شيء أوصيتني قد حفظته غير الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، لأنى بت البارحة معي خيطان أنظر إلى هذا وإلى هذا ، قال : إنما هو الذي في السماء » فتبين أن قصة عدى مفارقة لقصة سهل ، فأما من ذكر في حديث سهل حملوا الخيط على ظاهره ، فلما نزل ( من الفجر ) علموا المراد فذلك قال سهل في حديثه « ففعلوا إنما يعنى الليل والنهار » وأما عدى فكأنه لم يكن في لغة قومه استعارة الخيط للصبح ، وحمل قوله ( من الفجر ) على السببية فظن أن الغاية تنتهى إلى أن يظهر تمييز أحد الخيطين من الآخر بضياء الفجر ، أو نسي قوله ( من الفجر ) حتى ذكره بها النبي ﷺ ، وهذه الاستعارة معروفة عند بعض العرب ، قال الشاعر :

ولما تبعت لنا سدة ولاح من الصبح خيط أنارا

قوله ( ففعلوا ) إنما يعنى الليل والنهار ) في رواية الكشيمى « ففعلوا أنه يعنى ، وقد وقع في حديث عدى « سواد الليل وبياض النهار ، ومعنى الآية حتى يظهر بياض النهار من سواد الليل ، وهذا البيان يحصل بطول الفجر الصادق ففيه دلالة على أن ما بعد الفجر من النهار . وقال أبو عبيد : المراد بالخيط الأسود الليل وبالخيط الأبيض الفجر الصادق ، والخيط اللون ، وقيل المراد بالأبيض أول ما يبدو من الفجر المعترض في الأفق كالخيط الممدود ، وبالأسود ما يعتمد معه من غيب الليل شبيهاً بالخيط قاله الزخشرى . قال : وقوله ( من الفجر ) بيان للخيط الأبيض ،

واكتفى به من بيان الحيط الأسود لأن بيان أحدهما بيان للآخر ، قال : ويجوز أن تكون « من » للتبويض لأنه بعض الفجر ، وقد أخرجه قوله ( من الفجر ) من الاستعارة إلى التشبيه ، كما أن قولهم رأيت أسدا مجاز فإذا زدت فيه من فلان رجعت تشبيها . ثم قال : كيف جاز تأخير البيان وهو يشبه البعث لأنه قبل نزول ( من الفجر ) لا يفهم منه إلا الحقيقة وهي غير مرادة ، ثم أجاب بأن من لا يجوز - وهم أكثر الفقهاء والمتكلمين - لم يصح عندهم حديث سهل ، وأما من يجوز فيقول ليس بعيب لأن المخاطب يستفيد منه وجوب الخطاب ويعزم على فعله إذا استوضح المراد به انتهى . ونقله نبي التجريز عن الأكثر فيه نظر كما سيأتي ، وجوابه عنهم بعدم صحة الحديث مردود ولم يقل به أحد من الفريقين لأنه لما اتفق الشيخان على صحته ونقلته الأمة بالقبول ، ومسألة تأخير البيان مشهورة في كتب الأصول ، وفيها خلاف بين العلماء من المتكلمين وغيرهم ، وقد حكى ابن السمعاني في أصل المسألة هن الشافعية أربعة أوجه : الجواز مطلقا عن ابن سريج والاصطخري وابن أبي هريرة وابن خيران ، والمنع مطلقا عن أبي إسحق المروزي والقاضي أبي حامد والصيرفي ، ثالثها جواز تأخير بيان الجمل دون العام ، رابعها حكمه وكلامها عن بعض الشافعية . وقال ابن الحاجب : تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع إلا عند مجوز تسكين مالا يطاق ، يعني وهم الأشاعرة فيجوزونه وأكثرهم يقولون لم يقع . قال شارحه : والخطاب المحتاج إلى البيان ضربان : أحدهما ماله ظاهر وقد استعمل في خلافه ، والثاني مالا ظاهر له فقال طائفة من الحنفية والمالكية وأكثر الشافعية : يجوز تأخيرها عن وقت الخطاب ، واختاره الفخر الرازي وابن الحاجب وغيرهم ، ومال بعض الحنفية والحنابلة كلهم إلى امتناعه ، وقال الكرخي : يمتنع في غير الجمل ، وإذا قرر ذلك فقد قال النووي تبعا لعضاض : وإنما حمل الحيط الأبيض والأسود على ظاهرهما بعض من لا فقه عنده من الأعراب كالرجال الذين حكى عنهم سهل وبعض من لم يكن في لغته استعمال الحيط في الصبح كعدي ، وادعى الطحاوي والداودي أنه من باب النسخ وأن الحكم كان أولا على ظاهره المفهوم من الحيطين ، واستدل على ذلك بما نقل عن حذيفة وغيره من جواز الأكل إلى الإسفار ، قال : ثم نسخ بعد ذلك بقوله تعالى ( من الفجر ) . قلت : ويؤيد ما قاله ما رواه عبد الرزاق بإسناد رجاله ثقات « ان بلالا أتى النبي ﷺ وهو يتسبح فقال : الصلاة يا رسول الله ، قد والله أصبحت ، فقال : يرحم الله بلالا ، لولا بلال لرجوننا أن يرخص لنا حتى نطلع الشمس ، ويستفاد من هذا الحديث - كما قال عياض - وجوب التوقف عن الألفاظ المشتركة وطلب بيان المراد منها وأنها لا تحمل على أظهر وجوها وأكثر استعمالها إلا عند عدم البيان . وقال ابن بركة في شرح الاحكام : ليس هذا من باب تأخير بيان الجملات ، لأن الصحابة عملوا أولا على ما سبق إلى أفهامهم بمقتضى اللسان فعلى هذا فهو من باب تأخير ماله ظاهر أريد به خلاف ظاهره . قلت : وكلامه يقتضي أن جميع الصحابة فعلوا ما نقله سهل بن سعد ، وفيه نظر ، واستدل بالآية والحديث على أن غاية الأكل والشرب طلوع الفجر فلو طلع الفجر وهو يأكل أو يشرب فنزع ثم صومه ، وفيه اختلاف بين العلماء . ولو أكل ظانا أن الفجر لم يطلع لم يفسد صومه عند الجمهور لأن الآية دللت على الإباحة إلى أن يحصل التبين ، وقد روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عباس قال « أحل الله لك الأكل والشرب ما شككت ، ولا بن أبي شيبه عن أبي بكر وعمر نحوه ، وروى ابن أبي شيبه من طريق أبي الضحى قال « سأل رجل ابن عباس عن السحور ، فقال له رجل من جلسائه : كل حتى لا تشك ، فقال ابن عباس : ان هذا لا يقول شيئا كل ما شككت حتى لا تشك ، قال ابن المنذر : وإلى هذا القول صار أكثر العلماء .

وقال مالك يقضى . وقال ابن بريدة في شرح الأحكام : اختلفوا هل يحرم الأكل بطول الفجر أو بتيثنه عند الناظر تمسكا بظاهر الآية ، واختلفوا هل يجب لإسائك جزء قبل طلوع الفجر أم لا بناء على الاختلاف المشهور في مقدمة الواجب ، وسند ذكر بقية هذا البحث في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى

## ١٧ - باب قول النبي ﷺ « لا يمتنعكم من سحورك أذان بلال »

١٩١٨ ، ١٩١٩ - **عمر بن عبد الله بن إسماعيل** عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ، والقاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها « أن بلالا كان يؤذن بليل ، فقال رسول الله ﷺ : كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » . قال القاسم : ولم يكن بين أذانها إلا أن يرقى ذا وينزل ذا

**قوله** (باب قول النبي ﷺ لا يمتنعكم) كذا للأكثر ، وللمكثفين « لا يمتنعكم ، بسكون العين بغير تأكيد ، قال ابن بطال : لم يصح عند البخاري لفظ الترجمة ، فاستخرج معناه من حديث عائشة . وقد روى لفظ الترجمة وكيع من حديث سمرة مرفوعا « لا يمتنعكم من سحورك أذان بلال ولا الفجر المستطيل ، ولكن الفجر المستطير في الأفق » ، وقال الترمذي : هو حديث حسن . وحديث سمرة عند مسلم أيضا لكن لم يتعين في مراد البخاري ، فإنه قد صح أيضا على شرطه حديث ابن مسعود بلفظ « لا يمتنع أحدكم أذان بلال من سحوره فإنه يؤذن بليل ليرجع فأنتم » ، الحديث ، وقد تقدم في أبواب الأذان في « باب الأذان قبل الفجر » وأخرج عنه حديث عبيد الله بن عمر عن شيخه القاسم ونافع كما أخرجه هنا ، فالظاهر أنه مراده بما ذكره في هذه الترجمة ، وقد تقدم الكلام على حديث عبيد الله بن عمر هناك . وفي حديث سمرة الذي أخرجه مسلم بيان لما أجهم في حديث ابن مسعود ، وذلك أن في حديث ابن مسعود « وليس الفجر أن يقول - ورفعه بأصابعه إلى فوق وطأطأ إلى أسفل - حتى يقول هكذا » وفي حديث سمرة عند مسلم « لا يفرنكم من سحورك أذان بلال ولا بياض الأفق المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا ، يعني معترضا . وفي رواية « ولا هذا البياض حتى يستطير » وقد تقدم لفظ رواية الترمذي ، وله من حديث طلق بن علي « كلوا واشربوا ولا يهدنكم الساطع المصعد ، وكلوا واشربوا حتى يعترض لكم الأحمر » وقوله « يهدنكم ، بكسر الهاء أى يزغبنكم فتمتنعوا به عن السحور فإنه الفجر الكاذب ، يقال هدته أهده إذا زغبته ، وأصل الهيد بالكسر الحركة . ولأن أبي شيبة عن ثوبان مرفوعا « الفجر لجران : فأما الذي كأنه ذنب السرحان فإنه لا يحل شيئا ولا يحرمه ، ولكن المستطير ، أى هو الذى يحرم الطعام ويحل الصلاة ، وهذا موافق للآية الماضية في الباب قبله . وذهب جماعة من الصحابة - وقال به الأعمش من التابعين وصاحبه أبو بكر بن عياش - إلى جواز السحور إلى أن يتضح الفجر ، فروى سعيد بن منصور عن أبي الاحوص عن عاصم عن زر عن حذيفة قال « تسحرنا مع رسول الله ﷺ هو والله النهار غير أن الشمس لم تطلع » وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن عاصم نحوه ، وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق ذلك عن حذيفة من طرق صحيحة ، وروى سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن المنذر من طرق عن أبي بكر أنه أمر بفتح الباب حتى لا يرى الفجر ، وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن علي أنه صلى الصبح ثم قال : الآن حين تبين الخيط

الابيض من الحيط الاسود ، قال ابن المنذر : وذهب بعضهم إلى أن المراد بتبين بياض النهار من سواد الليل أن ينتشر البياض في الطرق والسكك والبيوت ، ثم حكى ما تقدم عن أبي بكر وغيره . وروى بإسناد صحيح عن سالم ابن عبيد الاشعبي - وله حجة - أن أبا بكر قال له : اخرج فانظر هل طلع الفجر ؟ قال فنظرت ثم أتيت قلت : قد ابيض وسطع ، ثم قال : اخرج فانظر هل طلع ؟ فنظرت قلت : قد اعترض ، فقال : الآن أبلغني شرابي ، وروى من طريق وكيع عن الاعمش أنه قال : لولا الشهوة لصليت الغداة ثم تسحرت ، قال إسحق : هؤلاء رأوا جواز الأكل والصلاة بعد طلوع الفجر المعترض حتى يتبين بياض النهار من سواد الليل ، قال إسحق : وبالقول الأول أقول ، لكن لا أظن على من تأول الرخصة كالقول الثاني ولا أرى عليه قضاء ولا كفارة . قلت : وفي هذا تعقب على الموفق وغيره حيث اتفقوا الاجماع على خلاف ما ذهب إليه الاعمش والله أعلم . قوله ( عن ابن عمر والقاسم بن محمد ) بالجر عطفًا على نافع لا على ابن عمر ، لأن عبيد الله بن عمر رواه عن نافع عن ابن عمر وعن القاسم عن عائشة ، وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت

## ١٨ - باب تعجيل السحور

١٩٢٠ - حدثنا محمد بن عبيد الله حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه أبي حازم عن سهل بن سعد رضی الله عنه قال « كنت أنسحر في أهلي ، ثم تكون سرعتي أن أدرك السجود مع رسول الله ﷺ »

قوله ( باب تعجيل السحور ) أى الإسراع بالأكل لإشارة إلى أن السحور كان يقع قرب طلوع الفجر . وروى مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه دكنا تنصرف - أى من صلاة الليل - فتستعجل بالطعام مخافة الفجر ، قال ابن بطال ولو ترجم له بباب تأخير السحور لكان حسنًا ، وتعقبه مغلطاي بأنه وجد في نسخة أخرى من البخاري « باب تأخير السحور » ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري التي وقعت لنا . وقال الزين بن المنير : التعجيل من الأمور النسبية ، فإن نسب إلى أول الوقت كان معناه التقديم وإن نسب إلى آخره كان معناه التأخير ، وإنما سماه البخاري تعجيلًا لإشارة منه إلى أن الصحابي كان يسابق بسجوده الفجر عند خوف طلوعه وخوف قوات الصلاة بمقدار ذهابه إلى المسجد . قوله ( عن أبيه أبي حازم ) أشار الإسماعيلي إلى أن عبد العزيز بن أبي حازم لم يسمعه من أبيه ، فأخرج من طريق مصعب الزبيري عن أبي حازم عن عبد الله بن عامر الأسلمي عن أبي حازم عن سهل ، ثم رواه من طريق أخرى عن عبد الله بن عامر عن أبي حازم . وعبد الله بن عامر هو الأسلمي فيه ضعف ، وأشار الإسماعيلي إلى تعليل الحديث بذلك . ومصعب بن عبد الله الزبيري لا يقوم الحفاظ الذي رواه عن عبد العزيز عن أبيه بغير واسطة فزيادته شاذة ، ويحتمل أن يكون عبد العزيز سمع من عبد الله بن عامر فيه عن أبيه زيادة لم تكن فيما سمعه من أبيه فذلك حدث به تارة عن أبيه بلا واسطة وتارة بالواسطة . وقد أخرجه البخاري في المواقيت من وجه آخر عن أبي حازم فبطل التعليل برواية عبد العزيز بن أبي حازم والله أعلم . قوله ( ثم تكون سرعتي ) في رواية سليمان بن بلال « ثم تكون سرعة بي » وسرعة بالضم على أن كان تامة ولفظ « بي » متعلق بسرعة أو ليست تامة و « بي » الخبر أو قوله « أن أدرك » ، ويجوز النصب على أنها خبر كان والاسم ضمير يرجع إلى ما يدل عليه لفظ السرعة . قوله ( أن أدرك السحور ) كذا في رواية الكشمي ، وللنسي والجهمود « أن أدرك السجود » وهو

الصواب ، ويؤيده أن في الرواية المتقدمة في المواقيت ، أن أدرك صلاة الفجر ، وفي رواية الإسماعيلي صلاة الصبح ، وفي رواية أخرى صلاة الغداة ، قال عياض : مراد سهل بن سعد أن غاية إسراره أن يحوره لقربه من طلوع الفجر كان بحيث لا يكاد أن يدرك صلاة الصبح مع رسول الله ﷺ ولشدة تغليب رسول الله ﷺ بالصبح ، وقال ابن المنير في الحاشية : المراد أنهم كانوا يزاحمون بالسحور الفجر فيختصرون فيه ويستعجلون خوف الفوات . ( تنبيه ) قال المزى : ذكر خلف أن البخاري أخرج هذا الحديث في الصوم عن محمد بن عبيد الله وقتيبة كلاهما عن عبد العزيز ، قال : ولم نجده في الصحيح ولا ذكره أبو مسعود ، قلت : ورأيست هنا بخط القطب ومغلطاي د محمد ابن عبيد ، بغير إضافة ، وهو غلط والصواب د محمد بن عبيد الله ، وهو أبو ثابت المدني مشهور من كبار شيوخ البخاري

### ١٩ - باب قدر كم بين السحور وصلاة الفجر

١٩٢١ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن أنس عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال « تسحرنا مع النبي ﷺ ، ثم قام إلى الصلاة . قلت : كم كان بين الأذان والسحور ؟ قال : قدر خمسين آية »

قوله ( باب قدر كم بين السحور وصلاة الفجر ) أى انتهاء السحور وابتداء الصلاة ، لأن المراد تقدير الزمان الذي ترك فيه الأكل ، والمراد بفعل الصلاة أول الشروع فيها قاله الزين بن المنير . قوله ( حدثنا هشام ) هو الاستوثاق . قوله ( عن أنس ) سبق في المواقيت من طريق سميد عن قتادة قال : قلت لأنس ، . قوله ( قلت كم ) هو مقول أنس ، والمقول له زيد بن ثابت ، وقد تقدم بيان ذلك في المواقيت وأن قتادة أيضا سأل أنسا عن ذلك ، ورواه أحمد أيضا عن يزيد بن هارون عن همام وفيه أن أنسا قال : قلت لزيد ، . قوله ( قال قدر خمسين آية ) أى متوسطة لا طويلة ولا قصيرة لا سريعة ولا بطيئة ، وقدر بالرفع على أنه خبر المبتدأ ، ويجوز النصب على أنه خبر كان المقدرة في جواب زيد لا في سؤال أنس لثلاث تصير كان واسما من قائل والخبر من آخر . قال المهلب وغيره : فيه تقدير الأوقات بأعمال البدن ، وكانت العرب تقدر الأوقات بالأعمال كقولهم : قدر حلب شاة ، وقدر نحر جزور فعلى زيد بن ثابت عن ذلك إلى التقدير بالقراءة إشارة إلى أن ذلك الوقت كان وقت العبادة بالتلاوة ، ولو كانوا يقدرون بغير العمل لقال مثلا قدر درجة أو ثلث خمس ساعة . وقال ابن أبي جرة : فيه إشارة إلى أن أوقاتهم كانت مستمرة بالعبادة . وفيه تأخير السحور لكونه أبلغ في المقصود ، قال ابن أبي جرة : كان ﷺ ينظر ما هو الأرق بامته فيفعله لأنه لو لم يتسحر لا تبعوه فيشقى على بعضهم ، ولو تسحر في جوف الليل لثقى أيضا على بعضهم ممن يغلب عليه النوم فقد يفرض إلى ترك الصبح أو يحتاج إلى الجاهدة بالسهر . وقال : فيه أيضا تقوية على الصيام لعموم الاحتياج إلى الطعام ولو ترك لثقى على بعضهم ولا سيما من كان صفراويا فقد يفشى عليه فيفرض إلى الإفطار في رمضان . قال : وفي الحديث تأنيس الفاضل أمحابه بالمؤاكلة ، وجواز المشى بالليل للحاجة ، لأن زيد بن ثابت ما كان يبيت مع النبي ﷺ . وفيه الاجتماع على السحور ، وفيه حسن الأدب في العبارة لقوله د تسحرنا مع رسول الله ﷺ ، ولم يقل نحن ورسول الله ﷺ لما يشعر لفظ المعية بالتبعية . وقال القرطبي : فيه دلالة على أن الفراغ من السحور كان قبل طلوع

الفجر ، فهو معارض لقول حذيفة ، هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع ، انتهى ، والجواب أن لا مطاردة بل تحيل على اختلاف الحال ، فليس في رواية واحد منهما ما يشعر بالمواظبة ، فتكون قصة حذيفة سابقة ، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق باسناد هذا الحديث في المواقيت وكونه من مسند زيد بن ثابت أو من مسند أنس

٢٠ - باب بركة السحور من غير إيجاب ، لأن النبي ﷺ وأصحابه واصلوا ولم يذكر السحور  
١٩٢٢ - حديث موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع عن عبد الله رضى الله عنه « أن النبي ﷺ واصل ، فواصل الناس ، فشق عليهم ، فنهام ، قالوا : إنك تواصل ، قال : لست كهيئتكم ، إني أظل أطعم وأسقي »

[ الحديث ١٩٢٢ - طرفة في : ١٩٦٢ ]

١٩٢٣ - حديث آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال سمعت أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « تسحروا ، فإن في السحور بركة »

قوله ( باب بركة السحور من غير إيجاب لأن النبي ﷺ وأصحابه واصلوا ولم يذكر السحور ) بضم ، يذكر ، على البناء للسحور ، وللكشمي والنسفي « ولم يذكر سحور » قال الزين بن المنير : الاستدلال على الحكم إنما يفترق إليه إذا ثبت الاختلاف أو كان متوقفا ، والسحور إنما هو أكل للشهوة وحفظ القوة ، لكن لما جاء الأمر به احتاج أن يبين أنه ليس على ظاهره من الإيجاب ، وكذا انتهى عن الوصال يستلزم الأمر بالأكل قبل طلوع الفجر انتهى . وتعقب بأن انتهى عن الوصال إنما هو أمر بالفصل بين الصوم والفطر ، فهو أعم من الأكل آخر الليل فلا يمتنع السحور ، وقد نقل ابن المنذر الإجماع على ندية السحور ، وقال ابن بطال : في هذه الترجمة غفلة من البخارى لأنه قد أخرج بعد هذا حديث أبي سعيد « أيكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر » لجعل غاية الوصال السحر وهو وقت السحور ، قال : والمفسر يقضى على الجمل انتهى . وقد تلقاه جماعة بعده بالتسليم ، وتعقبه ابن المنير في الحاشية بأن البخارى لم يترجم على عدم مشروعية السحور وإنما ترجم على عدم إيجابه . وأخذ من الوصال أن السحور ليس بواجب ، وحيث نهام النبي ﷺ عن الوصال لم يكن على سبيل تحريم الوصال وإنما هو نهى إرشاد لتعليله إياه بالاشفاق عليهم ، وليس في ذلك إيجاب للسحور ، ولما ثبت أن النهى عن الوصال الكراهة فصد نهى الكراهة الاستحباب فثبت استحباب السحور ، كذا قال ، ومسألة الوصال محتلف فيها ، والراجح عند الشافعية التحريم . والذي يظهر أن البخارى أراد بقوله « لأن النبي ﷺ وأصحابه واصلوا الخ » الإشارة إلى حديث أبي هريرة الآتي بعد خمسة وعشرين بابا فيه بعد النهى عن الوصال أنه « واصل بهم يوما ثم يوما ، ثم رأوا الهلال فقال : لو تأخر لزدتكم » فدل ذلك على أن السحور ليس بحتم ، إذ لو كان حتما ما واصل بهم فإن الوصال يستلزم ترك السحور سواء قلنا الوصال حرام أو لا ، وسيأتي الكلام على اختلاف العلماء في حكم الوصال وعلى حديث ابن عمر أيضا في الباب المشار إليه إن شاء الله تعالى . وقوله « أظل » بفتح الهجمة والطاء القائمة المعجمة مضارع ظلت إذا عملت بالنهار ، وسيأتي هناك بلفظ « أبيت » وهو دال على أن استعمال أظل هنا ليس مقيدا بالنهار . وقوله في حديث أنس ( تسحروا

قَالَ فِي السَّحُورِ بَرَكَةٌ هُوَ يَفْتَحُ السَّيْنَ وَيَضْمُنُهَا ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَرَكَةِ الْإِجْرَ وَالتَّوَابَ فَيُنَاسِبُ الصَّوْمَ لِأَنَّهُ مُصَدَّقٌ بِمَعْنَى التَّسْمِيَةِ ، أَوْ الْبَرَكَةِ لِكَوْنِهِ يَقْوَى عَلَى الصَّوْمِ وَيَنْشِطُ لَهُ وَيَخَفُفُ الْمَشَقَّةَ فِيهِ فَيُنَاسِبُ الْفَتْحَ لِأَنَّهُ مَا يَتَسَحَّرُ بِهِ ، وَقِيلَ الْبَرَكَةُ مَا يَتَضَمَّنُ مِنَ الْاسْتِيقَاطِ وَالنَّهَارِ فِي السَّحْرِ ، وَالْأَوَّلَى أَنَّ الْبَرَكَةَ فِي السَّحُورِ تَحْصُلُ بِمَهَاتٍ مُتَعَدَّةٍ ، وَهِيَ اتِّبَاعُ السَّنَةِ ، وَمُخَالَفَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَالتَّقْوَى بِهِ عَلَى الْعِبَادَةِ ، وَالزِّيَادَةُ فِي النَّشَاطِ ، وَمُدَافَعَةُ سُوءِ الْخَلْقِ الَّذِي يَثِيرُهُ الْجُوعُ ، وَالتَّسَبُّبُ بِالصَّدَقَةِ عَلَى مَنْ يَسْأَلُ إِذْ ذَاكَ أَوْ يَجْتَمِعُ مَعَهُ عَلَى الْإِكْلِ ، وَالتَّسَبُّبُ لِلذِّكْرِ وَالنَّهَارِ وَقَدْ مَظَنَّةُ الْإِجَابَةِ ، وَتَدَارُكُ نِيَةِ الصَّوْمِ لِمَنْ أَغْفَلَهَا قَبْلَ أَنْ يَنَامَ . قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ : هَذِهِ الْبَرَكَةُ يَجُوزُ أَنْ تَعُودَ إِلَى الْأُمُورِ الْآخَرِيَّةِ فَإِنَّ أَقَامَةَ السَّنَةِ يَرْجِبُ الْإِجْرَ وَزِيَادَتَهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَعُودَ إِلَى الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ كَقُوَّةِ الْبَدَنِ عَلَى الصَّوْمِ وَتَيْسِيرِهِ مِنْ غَيْرِ إِضْرَارٍ بِالصَّائِمِ . قَالَ : وَمَا يَعْطِلُ بِهِ اسْتِحْبَابُ السَّحُورِ الْمُخَالَفَةَ لِأَهْلِ الْكِتَابِ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَنْهُمْ ، وَهَذَا أَحَدُ الْوُجُوهِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِلزِّيَادَةِ فِي الْأَجُورِ الْآخَرِيَّةِ . وَقَالَ أَيْضًا : وَقَعَ لِلتَّصَوُّفِ فِي مَسْأَلَةِ السَّحُورِ كَلَامٌ مِنْ جِهَةِ اعْتِبَارِ حِكْمَةِ الصَّوْمِ وَهِيَ كَسْرُ شَهْوَةِ الْبَطْنِ وَالْفَرْجِ ، وَالسَّحُورُ قَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ . قَالَ : وَالصَّوَابُ أَنْ يَقَالَ مَا زَادَ فِي الْمَقْدَارِ حَتَّى تَتَعَمَّقَ هَذِهِ الْحِكْمَةُ بِالسَّكِيَّةِ فَلَيْسَ بِمُسْتَحَبٍّ كَالَّذِي يَضْمَنُهُ الْمُتَرَفُّونَ مِنَ التَّائِقِ فِي الْمَأْكَلِ وَكَثْرَةِ الِاسْتِعْدَادِ لَهَا ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ تَحْتَلِفُ مَرَاتِبُهُ . ( تَكْمِيلٌ ) يَحْصُلُ السَّحُورُ بِأَقْلٍ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْمَرْءُ مِنْ مَا كُوِلَ وَمَشْرُوبٍ ، وَقَدْ أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ بَلَفْظَ « السَّحُورُ بَرَكَةٌ فَلَا تَدْعُوهُ وَلَوْ أَنَّ يَجْرِعَ أَحَدُكُمْ جُرْعَةً مِنْ مَاءٍ ، فَإِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَصْلَوْنَ عَلَى الْمُتَسَحِّرِينَ » ، وَلِسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى مَرْسَلَةً « تَسَحَّرُوا وَلَوْ بِلِقْمَةٍ »

## ٢١ - بَابُ إِذَا نَوَى بِالنَّهَارِ صَوْمًا

رَوَّاهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ : كَانَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُولُ : عِنْدَكُمْ طَعَامٌ ؟ فَإِنْ قُلْنَا لَا ، قَالَ : فَإِنِّي صَائِمٌ يَوْمِي هَذَا

وَقَوْلُهُ أَبُو طَلْحَةَ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَحُذَيْفَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

١٩٢٤ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

بَعَثَ رَجُلًا يُنَادِي فِي النَّاسِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ : إِنْ مَنْ أَكَلَ فَلْيَتَيْمَّمْ أَوْ فَايْتَمَّمْ ، وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلَا يَأْكُلْ »

[ الْحَدِيثُ ١٩٢٤ - طَرَفَاهُ فِي : ٢٠٠٧ ، ٧٦٦٥ ]

قَوْلُهُ ( بَابُ إِذَا نَوَى بِالنَّهَارِ صَوْمًا ) أَيْ هَلْ يَصِحُّ مُطْلَقًا أَوْ لَا ؟ وَالْعَلَاءُ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ : فَفَهْمٌ مِنْ فَرْقِ بَيْنِ الْفَرَسِ وَالنَّفْلِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّ جَوَازَ النِّفْلِ بِمَا قَبْلَ الزَّوَالِ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ . قَوْلُهُ ( وَرَوَّاهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ ) كَانَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُولُ : عِنْدَكُمْ طَعَامٌ ؟ فَإِنْ قُلْنَا لَا قَالَ : فَإِنِّي صَائِمٌ يَوْمِي هَذَا ( وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ ) قَالَتْ كَانَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَغْدُوْنَا أحيانًا نَحْنُ فَيَسْأَلُ الْغَدَاءَ ، فَرَبَّمَا لَمْ يَوْافِقْهُ عِنْدُنَا فَيَقُولُ : إِذَا أَنَا صَائِمٌ ، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ وَعَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ ، وَعَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ « أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ كَانَ إِذَا أَصْبَحَ سَأَلَ أَهْلَهُ الْغَدَاءَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَالَ : أَنَا صَائِمٌ » ، وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ « كَانَ يَأْتِي أَهْلَهُ حِينَ يَنْتَصِفُ النَّهَارُ ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ ، وَمِنْ طَرِيقِ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أُمِّ



الرداء عن أبي الدرداء أنه كان ربما دعا بالعداء فلا يجده ، فيفرض عليه الصوم ذلك اليوم . . قوله ( وقمعه أبو طلحة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة ) أما أثر أبي طلحة فوصله عبد الرزاق من طريق قتادة وابن أبي شيبه من طريق حميد كلاهما عن أنس ، ولفظ قتادة « ان أبا طلحة كان يأتي أهله فيقول : هل من غدا ؟ فان قالوا لا صام يومه ذلك ، قال قتادة : وكان معاذ بن جبل يفعله ، ولفظ حميد نحوه وزاد « وان كان عندهم أفطر ، ولم يذكر قصة معاذ . وأما أثر أبي هريرة فوصله البيهقي من طريق ابن أبي ذئب عن حمزة <sup>(١)</sup> عن يحيى عن سعيد بن المسيب قال « رأيت أبا هريرة يطوف بالسوق ، ثم يأتي أهله فيقول : عندكم شيء ؟ فان قالوا لا قال : فأنا صائم ، ورواه عبد الرزاق بسند آخر فيه انقطاع أن أبا هريرة وأبا طلحة فذكر معناه . وأما أثر ابن عباس فوصله الطحاوي من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس أنه « كان يصبح حتى يظهر ثم يقول : والله لقد أصبحت وما أريد الصوم ، وما أكلت من طعام ولا شراب منذ اليوم ، ولأصوم من يومى هذا ، وأما أثر حذيفة فوصله عبد الرزاق وابن أبي شيبه من طريق سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي قال : قال حذيفة « من بدا له الصيام بعد ما تزل الشمس فليصم ، وفي رواية ابن أبي شيبه « ان حذيفة بدا له في الصوم بعد ما زالت الشمس فصام ، وقد جاء نحوه ما ذكرنا عن أبي الدرداء مرفوعا من حديث عائشة أخرجه مسلم وأصحاب السنن من طريق طلحة بن يحيى بن طلحة عن عمته عائشة بنت طلحة ، وفي رواية له « حدثتني عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت : دخل علي رسول الله ﷺ ذات يوم فقال : هل عندكم شيء ؟ قلنا لا ، قال : فأتى إذا صائم . . الحديث ، « ورواه النسائي والطيالسي من طريق سماك عن عكرمة عن عائشة نحوه ولم يسم النسائي عكرمة . قال النووي : في هذا الحديث دليل للجمهور في أن صوم النافلة يجوز بنية في النهار قبل زوال الشمس ، وتأوله الآخرون على أن سؤاله « هل عندكم شيء . ، لكونه كان نوى الصوم من الليل ثم ضعف عنه وأراد الفطر لذلك ، قال : وهو تأويل فاسد وتكلف بعيد . وقال ابن المنذر : اختلفوا فيمن أصبح يريد الإفطار ، ثم بدا له أن يصوم تطوعا ، فقالت طائفة : له أن يصوم متى بدا له ، فذكر عن تقدم ، وزاد ابن مسعود وأبا أيوب وغيرهما ، وساق ذلك بأسانيد الهيم ، قال : وبه قال الشافعي وأحمد ، قال : وقال ابن عمر « لا يصوم تطوعا حتى يجمع من الليل أو يتسحر ، وقال مالك في النافلة « لا يصوم إلا أن يبيت ، إلا إن كان يسرد الصوم فلا يحتاج الى التبييت ، وقال أهل الرأي : من أصبح مفطرا ثم بدا له أن يصوم قبل منتصف النهار أجزأه ، وإن بدا له ذلك بعد الزوال لم يجزه . قلت : وهذا هو الأصح عند الشافعية ، والذي نقله ابن المنذر عن الشافعي من الجواز مطلقا سواء كان قبل الزوال أو بعده هو أحد القولين للشافعي ، والذي نص عليه في معظم كتبه التفرقة ، والمعروف عن مالك والليث وابن أبي ذئب أنه لا يصح صيام التطوع إلا بنية من الليل . قوله ( عن سلمة بن الأكوع ) في رواية يحيى وهو القطان « عن يزيد بن أبي عبيد حدثنا سلمة بن الأكوع ، كما ساق في خبر الواحد . قوله ( ان النبي ﷺ بعث رجلا ينادي في الناس ) في رواية يحيى « قال لرجل من أسلم أذن في قومك ، واسم هذا الرجل هند بن أسماء بن حارثة الأسلمي له ولديه ولعمه هند بن حارثة صحبة ، أخرج حديثه أحمد وابن أبي خزيمة من طريق ابن إسحق « حدثني عبد الله بن أبي بكر عن حبيب بن هند بن أسماء الأسلمي عن أبيه قال : بعثني النبي ﷺ

( ١ ) في طبعة بولاق : قوله « من حمزة » في نسخة « من عمر بن نجيح ، وفي أخرى « عن عثمان بن نجيح »

الى قوسى من أسلم فقال : مر قومك أن يصوموا هذا اليوم يوم عاشوراء ، فمن وجدته منهم قد أكل في أول يومه فليصم  
 آخره ، وروى أحمد أيضا من طريق عبد الرحمن بن حرملة عن يحيى بن هند قال : وكان هند من أصحاب الحديث وأخوه  
 الذى بعثه رسول الله ﷺ بأمر قومه بالصيام يوم عاشوراء ، قال : حدثني يحيى بن هند عن أسماء بن حارثة أن رسول  
 الله ﷺ بعثه فقال : مر قومك بصيام هذا اليوم ، قال : رأيت إن وجدتهم قد طعموا ؟ قال : فليتموا آخر يومهم ،  
 قلت : فيحتمل أن يكون كل من أسماء وولده هند أرسلنا بذلك ، ويحتمل أن يكون أطلق في الرواية الأولى على الجد  
 اسم الأب فيكون الحديث من رواية حبيب بن هند عن جده أسماء فتشدد الروايتان والله أعلم . واستدل بحديث سلة  
 هذا على صحة الصيام لمن لم ينوه من الليل سواء كان رمضان أو غيره لانه ﷺ أمر بالصوم في أثناء النهار فدل على أن  
 النية لا تشترط من الليل ، وأجيب بأن ذلك يتوقف على أن صيام عاشوراء كان واجبا ، والذى يترجح من أقوال  
 العلماء أنه لم يكن فرضا ، وعلى تقدير أنه كان فرضا فقد نسخ بلاربيب ، فنسخ حكمه وشرائطه ، بدليل قوله ( ومن  
 أكل فليتم ) ، ومن لا يشترط النية من الليل لا يحيز صيام من أكل من النهار ، وصرح ابن حبيب من المالكية بأن  
 ترك التثبيت لصوم عاشوراء من خصائص عاشوراء ، وعلى تقدير أن حكمه باق فالأمر بالامساك لا يستلزم الاجزاء  
 فيحتمل أن يكون أمر بالامساك لحزمة الوقت كما يؤمر من قدم من سفر في رمضان نهارا وكما يؤمر من أفطر يوم  
 الشك ثم رأى الهلال ، وكل ذلك لا ينافي أمرهم بالقضاء ، بل ورد ذلك صريحا في حديث أخرجه أبو داود والنسائي  
 من طريق قتادة عن عبد الرحمن بن سلة عن عمه أن أسلم أتت النبي ﷺ فقال : صمت يومكم هذا ؟ قالوا : لا . قال :  
 فاتموا بقية يومكم واقضوه ، وعلى تقدير أن لا يثبت هذا الحديث في الأمر بالقضاء فلا يمتنع ترك القضاء ، لأن من لم  
 يدرك اليوم بكاله لا يلزمه القضاء كمن بلغ أو أسلم في أثناء النهار . واحتج الجمهور لا بشرائط النية في الصوم من الليل بما  
 أخرجه أصحاب السنن من حديث عبد الله بن عمر عن أخته حفصة أن النبي ﷺ قال « من لم يبيت الصيام من الليل فلا  
 صيام له ، لفظ النسائي ، ولابن داود والترمذي » من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له ، واختلف في رفعه ووقفه ،  
 ورجح الترمذي والنسائي الموقوف بعد أن أطب النسائي في تخرجه طرفة ، وحكى الترمذي في « العلل » عن البخاري  
 ترجيح وقفه . وعمل بظاهر الاسناد جماعة من الأئمة فصحبوا الحديث المذكور ، منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم  
 وابن حزم ، وروى له الدارقطني طريقا آخر وقال رجالها ثقات ، وأبعد من خصه من الحنفية بصيام القضاء والنذر ،  
 وأبعد من ذلك تفرقة الطحاوي بين صوم الفرض اذا كان في يوم بعينه كما عاشوراء فتجزئ النية في النهار ، او لا في  
 يوم بعينه كرمضان فلا تجزئ الا بنية من الليل ، وبين صوم التطوع فيجزئ في الليل وفي النهار . وقد تعقبه إمام  
 الحرمين بأنه كلام غث لا أصل له . وقال ابن قدامة : تعتبر النية في رمضان لكل يوم في قول الجمهور ، وعن أحمد أنه  
 يجزئ نية واحدة لجميع الشهر ، وهو كقول مالك واسحق ، وقال زفر<sup>(١)</sup> يصح صوم رمضان في حق القيم الصحيح  
 بغير نية وبه قال عطاء ومجاهد ، واحتج زفر بأنه لا يصح فيه غير صوم رمضان لتعيينه فلا يفتقر الى نية لأن الزمن  
 معيار له فلا يتصور في يوم واحد إلا صوم واحد . وقال أبو بكر الرازي : يلزم قائل هذا أن يصح صوم المغنى  
 عليه في رمضان إذا لم يأكل ولم يشرب لوجود الامساك بغير نية ، قال : فان التزمه كان مستثنى . وقال غيره : يلزمه  
 أن من أخر الصلاة حتى لم يبق من وقتها الا قدرها فصلى حينئذ قطعوا أنه يجزئه عن الفرض . واستدل ابن حزم

(١) في طبعة بولاق : بهامش بنى النسخ ، والقي قاله الكرخي كما في شرح الهداية خلافة ، فانه نقل أن منذهب روم مثل مالك .

بحديث سلة على أن من ثبت له هلال رمضان بالنهار جاز له استدراك النية حينئذ ويجزئه وبناء على أن عاشوراء كان فرضاً أولاً ، وقد أمروا أن يسكوا في أثناء النهار قال : وحكم الفرض لا يتغير ، ولا يخفى ما يرد عليه مما قدمناه ، والحق بذلك من نسي أن ينوي من الليل لاستواء حكم الجاهل والناسي

### ٢٢ - باب الصائم يُصْبِحُ جنباً

١٩٢٥ ، ١٩٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ مُثَنَّى مَوْلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ « كُنْتُ أَنَا وَأَبِي حِينَ دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ ح

حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّ أَبَاهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ مَرْوَانَ أَنَّ عَائِشَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ أَخْبَرَتَاهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ ، ثُمَّ يَتَقَسَّلُ وَيَصُومُ . وَقَالَ مَرْوَانُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ : أَقْدِمُ بِاللَّهِ لَتَقْرَعََنَّ بِهَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، وَمَرْوَانُ يَوْمِئِذٍ عَلَى الْمَدِينَةِ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : فَسَكَرَهُ ذَلِكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ . ثُمَّ قَدَّرْنَا أَنْ نَجْتَمِعَ بَذِي الْحَلِيفَةِ - وَكَانَتْ لَأَبِي هُرَيْرَةَ هُنَالِكَ أَرْضٌ - فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِأَبِي هُرَيْرَةَ : إِنِّي ذَاكَ لَكَ أَمْرًا ، وَلَوْ لَا مَرْوَانُ أَقَامَ عَلَى فِيهِ لَمْ أَذْكُرْهُ لَكَ . فَذَكَرَ قَوْلَ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ ، فَقَالَ : كَذَلِكَ حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ عُثَيْبٍ وَهْنُ أَعْلَمُ . » . وَقَالَ ثُمَامٌ وَابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُ بِالْفَطْرِ » وَالْأَوَّلُ اسْتَدْرَاجٌ

[ الحديث ١٩٢٥ - طرقة في : ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ]

[ الحديث ١٩٢٦ - طرقة في : ١٩٣٢ ]

قوله ( باب الصائم يُصْبِحُ جنباً ) أى هل يصح صومه أو لا ؟ وهل يفرق بين العاصم والناسي أو بين الفرض والتطوع ؟ وفي كل ذلك خلاف السلف ، والجمهور على الجواز مطلقاً . والله أعلم . قوله ( كنت أنا وأبي حتى دخلنا على عائشة وأم سلة ) كذا أورده البخاري من رواية مالك مختصراً ، وعقبه بطريق الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن فأوهم أن سياقهما واحد ، ولكنه ساق لفظ مالك بعد ما بين وليس فيه ذكر مروان ولا قصة أبي هريرة ، نعم قد أخرجه مالك في « الموطأ » ، عن سمي مطولاً ، ولما لك فيه شيخ آخر أخرجه في الموطأ عن عبد ربه بن سعيد عن أبي بكر بن عبد الرحمن مختصراً وأخرجه مسلم من هذا الوجه أيضاً ، وأخرجه مسلم أيضاً من رواية ابن جريج عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه أمم منه ، وله طرق أخرى كثيرة أطلس النساء في تخريجها وفي بيان اختلاف نقلها ، وما ذكر محصل فوائدها إن شاء الله تعالى . قوله في رواية شعيب ( أن أباه عبد الرحمن أخبر مروان ) أى ابن الحكم ، وإخبار عبد الرحمن بما ذكر لمروان كان بعد أن أرسله مروان إلى عائشة وأم سلة ، بين ذلك في « الموطأ » وهو عند مسلم أيضاً من طريقه ولفظه « كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم ، فقال مروان : أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبين إلى أمي المؤمنين عائشة وأم سلة فلنسلأكما عن ذلك ، قال أبو بكر : فذهب عبد الرحمن وذهبت معه

حتى دخلنا على عائشة ، فساق القصة ، وبين النسائي في رواية له أن عبد الرحمن بن الحارث إنما سمعه من ذكوان مولى عائشة عنها ومن نافع مولى أم سلمة عنها . فأخرج من طريق عبد ربه بن سعيد عن أبي عياض عن عبد الرحمن بن الحارث قال « أرسلني مروان الى عائشة ، فأتيته فلقيت غلامها ذكوان فأرسلته اليها ، فسألها عن ذلك فقالت ، فذكر الحديث مرفوعا قال « فأتيته مروان فحدثته بذلك فأرسلني الى أم سلمة ، فأتيته فلقيت غلامها نافعا فأرسلته اليها فسألها عن ذلك ، فذكر مثله ، وفي إسناده نظر لأن أبا عياض مجهول ، فان كان محفوظا فيجمع بأن كلا من الغلامين كان واسطة بين عبد الرحمن وبين كل منهما في السؤال كما في هذه الرواية ، وسمع عبد الرحمن وابنه أبو بكر كلاهما من وواء الحجاب كما في رواية المنصف وغيره ، وسأذكره من رواية أبي حازم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عند النسائي ففيه « وان عبد الرحمن جاء الى عائشة فسلم على الباب فقالت عائشة : يا عبد الرحمن ، الحديث . **قوله** ( كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم ) في رواية مالك المشار اليها « كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ، وفي رواية يونس عن ابن شهاب عن عروة وأبي بكر بن عبد الرحمن عن عائشة « كان يدركه الفجر في رمضان جنباً من غير حلم ، وستأتي بعد بابين ، والنسائي من طريق عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عنها « كان يصبح جنباً من غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم ، وله من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال « قال مروان لعبد الرحمن بن الحارث : اذهب الى أم سلمة فسلها ، فقالت كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً مني فيصوم ويأمرني بالصيام ، قال القرطبي : في هذا فائدتان ، احدهما أنه كان يجامع في رمضان ويؤخر الفسل الى بعد طلوع الفجر بيانا للجواز ، والثاني أن ذلك كان من جماع لا من احتلام لأنه كان لا يحتمل اذ الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه . وقال غيره : في قولها « من غير احتلام ، إشارة الى جواز الاحتلام عليه ، ولألسنا كان للاستثناء معنى ، ورد بأن الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه ، وأجيب بأن الاحتلام يطلق على الانزال وقد وقع الانزال بغير رؤية شيء في المنام ، وأرادت بالتقييد بالجماع المبالغة في الرد على من زعم أن فاعل ذلك عبدا يفطر ، واذا كان فاعل ذلك عبدا لا يفطر فالذي ينسئ الاغتسال أو يتام عنه أولى بذلك . قال ابن دقيق العيد : لما كان الاحتلام يأتي للبرء على غير اختياره فقد يتمسك به من يرخص لغير المتعمد الجماع ، فبين في هذا الحديث أن ذلك كان من جماع لازالة هذا الاحتمال . **قوله** ( وقال مروان لعبد الرحمن بن الحارث أقسم بالله ) في رواية النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن أبي بكر بن عبد الرحمن « فقال مروان لعبد الرحمن : اني أبا هريرة لحدثه بهذا ، فقال : انه لجاردي ، وإنه لأكره أن استقبله بما يكره . فقال : أعزم عليك لتلقيته ، ومن طريق عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه « فقال عبد الرحمن لمروان : غفر الله لك ، إنه لي صديق ، ولا أحب أن أرد عليه قوله ، وبين ابن جريج في روايته عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه سبب ذلك ففيه « عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال : سمعت أبا هريرة يقول في قصصه : ومن أدركه الفجر جنباً فلا يصم . قال فذكرته لعبد الرحمن ، فانطلق وانطلقت معه حتى دخلنا على مروان ، فذكر القصة ، أخرجه عبد الرزاق عنه ومن طريقه مسلم والنسائي وغيرهما ، وفي رواية مالك عن سمى عن أبي بكر « أن أبا هريرة قال : من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم ، والنسائي من طريق المقرئ « كان أبو هريرة يفتي الناس أنه من أصبح جنباً فلا يصوم ذلك اليوم ، وله من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أنه سمع أبا هريرة يقول « من احتلم من الليل أو واقع أهله ثم أدركه الفجر ولم يغتسل فلا يصم ، ومن طريق أبي قلابة عن

عبد الرحمن بن الحارث ، أن أبا هريرة كان يقول : من أصبح جنباً فليطفر ، فاتفقت هذه الروايات على أنه كان يفتي بذلك ، وسيأتي بيان من روى ذلك عنه مرفوعاً في آخر الكلام على هذا الحديث . **قوله** ( لتفرعن ) كذا للأكثر بإلقاء الواو من الفروع وهو الخوف أى تخيفنه بهذه القصة التى تخالف قنواه ، وللكشميني د لتفرعن ، بفتح قنائه وراء مفتوحة أى تفرح بهذه القصة سمعه ، يقال قرعت بكذا سمع فلان إذا أعلنت به علماً صريحاً . **قوله** ( مروان يومئذ على المدينة ) أى أمير من جهة معاوية . **قوله** ( فكره ذلك عبد الرحمن ) قد بينا سبب كراهته ، قيل ويحتمل أن يكون كره أيضاً أن يخالف مروان لكونه كان أميراً واجب الطاعة فى المعروف ، وبين أبو حازم عن عبد الملك بن أبى بكر عن أبيه سبب تشديد مروان فى ذلك ، فعند النساءى من هذا الوجه قال د كنت عند مروان مع عبد الرحمن ، فذكروا قول أبى هريرة فقال : اذهب فاسأل أزواج النبی ﷺ ، قال فذهبت إلى عائشة فقالت : يا عبد الرحمن ، أما لكم فى رسول الله أسوة حسنة ، فذكرت الحديث د ثم أتينا أم سلمة كذلك ، ثم أتينا مروان فاشتد عليه اختلافهم تخوفاً أن يكون أبو هريرة يحدث بذلك عن رسول الله ﷺ ، فقال مروان لعبد الرحمن : عزمت عليك لما أتيت حديثه . **قوله** ( ثم قدر لنا أن نجتمع ببنى الحليفة ) أى المكان المعروف وهو ميقات أهل المدينة ، وقوله ( وكان لأبى هريرة هناك أرض ) فيه رفع توم من بطن أنها اجتمعا فى سفر ، وظاهره أنها اجتمعا من غير قصد ، لكن فى رواية مالك المذكورة د فقال مروان لعبد الرحمن : أقسمت عليك لتركن دابتي فانها بالباب فلنذهبن إلى أبى هريرة فانه بأرضه بالعقيق ، فلتخبرنه . قال فركب عبد الرحمن وركبت معه ، فهذا ظاهر فى أنه قصد أبا هريرة لذلك ، فيحمل قوله د ثم قدر لنا أن نجتمع معه ، على المعنى الأعم من التقدير لاعلى معنى الاتفاق ، ولا تخالف بين قوله د ببنى الحليفة ، وبين قوله د بأرضه بالعقيق ، لاحتمال أن يكونا قصدها إلى العقيق فلم يجدها ثم وجداه ببنى الحليفة . وكان له أيضاً بها أرض . ووقع فى رواية معمر عن الزهري عن أبى بكر د فقال مروان عزمت عليك لما ذهبتا إلى أبى هريرة ، قال فلتقينا أبا هريرة عند باب المسجد ، والظاهر أن المراد بالمسجد هنا مسجد أبى هريرة بالعقيق لا المسجد النبوى جمعا بين الروایتين ، أو يجمع بأنهما التقيا بالعقيق فذكر له عبد الرحمن القصة بمجمل أو لم يذكرها بل شرع فيها ثم لم ينتهأه ذكر تفصيلها وسماع جواب أبى هريرة إلا بعد أن رجعا إلى المدينة وأراد دخول المسجد النبوى . **قوله** ( انى ذا كر لك ) فى رواية الكشميني د انى أذكر ، بصيغة المضارعة . **قوله** ( لم أذكره لك ) فى رواية الكشميني د لم أذكر ذلك ، وفيه حسن الأدب مع الأكابر وتقديم الاعتذار قبل تبليغ ما يظن المبلغ أن المبلغ يكرهه . **قوله** ( فذكر قول عائشة وأم سلمة فقال كذلك حديثي الفضل ) ظاهره أن الذى حدثه به الفضل مثل الذى ذكره له عبد الرحمن عن عائشة وأم سلمة ، وليس كذلك لما قدمناه من مخالفة قول أبى هريرة لقول عائشة وأم سلمة ، والسبب فى هذا الإيهام أن رواية شعيب فى حديث الباب لم يذكر فى أولها كلام أبى هريرة كما قدمناه فلذلك أشكل أمر الإشارة بقوله كذلك . ووقع كلام أبى هريرة فى رواية معمر وفى رواية ابن جريج كما قدمناه فلذلك قال فى آخره د سمعت ذلك - أى القول الذى كنت أقوله - من الفضل ، وفى رواية مالك عن سمي د فقال أبو هريرة لا علم لى بذلك ، وفى رواية معمر عن ابن شهاب د فتلون وجه أبى هريرة ثم قال : هكذا حدثني الفضل . **قوله** ( وهو أعلم ) أى بما روى والعمدة عليه فى ذلك لاعلى . ووقع فى رواية النسبى عن البخارى د ومن أعلم ، أى أزواج النبی ﷺ ، وكذا فى رواية معمر ، وفى رواية ابن جريج د فقال أبو هريرة أما قالتا ؟ قال : نعم قال : هما أعلم ، وهذا يرجح رواية النسبى ، وللنساءى من طريق عمر بن أبى

بكر بن عبد الرحمن عن أبيه - هي - أي عائشة - أكل رسول الله ﷺ منا ، وزاد ابن جريج في روايته د فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك ، وكذلك وقع في رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عند النسائي أنه رجع ، وروى ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رجع عن قتاده : من أصبح جنباً فلا صوم له ، وللنسائي من طريق عكرمة بن خالد ويعلى بن عقبة وعراك بن مالك كلهم عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن أبا هريرة أحال بذلك على الفضل بن عباس ، لكن عنده من طريق عمر بن أبي بكر عن أبيه د أن أبا هريرة قال في هذه القصة إنما كان أسامة ابن زيد حدثني ، فيحمل على أنه كان عنده عن كل منهما . ويؤيده رواية أخرى عند النسائي من طريق أخرى عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه قال فيها د إنما حدثني فلان وفلان ، وفي رواية مالك المذكورة د أخبرني عن عبد ، والظاهر أن هذا من تصرف الرواة ، منهم من أهتم الرجلين ومنهم من اقتصر على أحدهما تارة مبهما وتارة مفسراً ، ومنهم من لم يذكر عن أبي هريرة أحداً ، وهو عند النسائي أيضاً من طريق أبي قلابة عن عبد الرحمن بن الحارث فني آخره د فقال أبو هريرة : هكذا كنت أحسب . قوله (وقال ممام وابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة : كان النبي ﷺ يأمر بالفطر والاول أسند ) أما رواية ممام فوصلها أحمد وابن حبان من طريق معمر عنه بلفظ د قال ﷺ : إذا نودى للصلاة صلاة الصبح وأحدكم جنب فلا يصم حينئذ ، وأما رواية ابن عبد الله بن عمر فوصلها عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب عن ابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة به ، وقد اختلف على الزهري في اسمه فقال شعيب عنه د أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عمر قال لي أبو هريرة : كان رسول الله ﷺ يأمرنا بالفطر إذا أصبح الرجل جنباً ، أخرجه النسائي والطبراني في مسند الشاميين ، وقال عقيل عنه د عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر به ، فاختلف على الإهرى هل هو عبد الله مكبراً أو عبيد الله مصغراً ، وأما قول المصنف ، والاول أسند فاستشكله ابن التين قال : لأن أسناد الخبر رفعه فكانه قال : إن الطريق الأولى أوضح رفعاً ، قال : لكن الشيخ أبو الحسن قال : معناه أن الاول أظهر اتصالاً . قلت : والذي يظهر لي أن مراد البخاري أن الرواية الأولى أقوى إسناداً ، وهي من حيث الرجحان كذلك لأن حديث عائشة وأم سلمة في ذلك جا آعنها من طرق كثيرة جداً بمعنى واحد حتى قال ابن عبد البر انه صح وتواتر ، وأما أبو هريرة فأكثر الروايات عنه أنه كان يقني به ، وجاء عنه من طريق هذين أنه كان يرفعه الى النبي ﷺ . وكذلك وقع في رواية معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبيد الرحمن د سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ ، فذكره ، أخرجه عبد الرزاق ، وللنسائي من طريق عكرمة بن خالد عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال : بلغ مروان أن أبا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ فذكره ، وله من طريق المقبري قال بثت عائشة الى ابني هريرة لاحتحدث بهذا عن رسول الله ﷺ ، ولأحد من طريق عبد الله بن عمرو الفاري د سمعت أبا هريرة يقول : ورب هذا البيت ما أنا قلت من أدرك الصبح وهو جنب فلا يصم ، محمد ورب السكبة قاله ؛ لكن بين أبو هريرة كما مضى أنه لم يسمع ذلك من النبي ﷺ وإنما سمعه بواسطة الفضل وأسامة ، وكأنه كان لشدة وثوقه بخبرهما يخلف على ذلك . وأما ما أخرجه ابن عبد البر من رواية عطاء بن ميناء عن أبي هريرة أنه قال د كنت حدثتكم من أصبح جنباً ففطر ، وإن ذلك من كيس أبي هريرة ، فلا يصح ذلك عن أبي هريرة لأنه من رواية عمر بن قيس وهو معروك . نعم قد رجع أبو هريرة عن الفتوى بذلك إما لرجحان رواية أبي المؤمنين في جواز ذلك صريحاً على رواية غيرهما مع ما في رواية غيرهما من الاحتمال ، إذ يمكن أن يحمل الأمر بذلك على الاستحباب في غير الفرض ، وكذا النهي عن صوم ذلك اليوم ، وإما

لا اعتقاده أن يكون خبر أبي المؤمنين ناسخاً لخبر غيرهما . وقد بقي على مثالة أبي هريرة هذه بعض التابعين كما نقله الترمذى ، ثم ارتفع ذلك الخلاف واستقر الاجماع على خلافه كما جزم به النووي . وأما ابن دقيق العيد فقال : صار ذلك إجماعاً أو كالاتفاق لكن من الآخذين بحديث أبي هريرة من فرق بين من تعدد الجنابة وبين من احتلم كما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه وكذا حكاه ابن المنذر عن طاوس أيضاً . قال ابن بطال : وهو أحد قول أبي هريرة . قلت : ولم يصح عنه ، فقد أخرج ذلك ابن المنذر من طريق أبي المهزم وهو ضعيف عن أبي هريرة ، ومنهم من قال : يتم صومه ذلك اليوم ويقضيه حكاه ابن المنذر عن الحسن البصرى وسالم بن عبد الله بن عمر . قلت : وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أنه سأل عطاء عن ذلك فقال اختلف أبو هريرة وعائشة فأرى أن يتم صومه ويقضى اهـ ، وكأنه لم يثبت عنده وجوب أبي هريرة عن ذلك ، وليس ما ذكره سريحا في إيجاب القضاء . ونقل بعض المتأخرين عن الحسن بن صالح بن حي إيجاب القضاء أيضا ، والذي نقله الطحاوى عنه استحبابه ، ونقل ابن عبد البر عنه وعن النخعي لإيجاب القضاء في الفرض والإجزاء في التطوع ، ووقع لابن بطال وابن التين والنوى والفاكهى وغير واحد في نقل هذه المذاهب مغايرات في نسبتها لقائلها والمعتمد ما حرره . ونقل الماوردى أن هذا الاختلاف كله إنما هو في حق الجنب ، وأما المحتلم فأجمعوا على أنه يجزئه ، وهذا النقل معترض بما رواه النسائي بإسناد صحيح عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر أنه احتلم ليلا في رمضان فاستيقظ قبل أن يطلع الفجر ثم نام قبل أن يغتسل فلم يستيقظ حتى أصبح قال فاستقيمت أبا هريرة فقال أفطر ، وله من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أنه سمع أبا هريرة يقول : من احتلم من الليل أو واقع أهله ثم أدركه الفجر ولم يغتسل فلا يصم ، وهذا صريح في عدم التفرقة . وحمل القائلون بفساد صيام الجنب حديث عائشة على أنه من الخصائص النبوية ، أشار إلى ذلك الطحاوى بقوله : وقال آخرون يكون حكم النبي ﷺ على ما ذكرت عائشة وحكم الناس على ما حكى أبو هريرة . وأجاب الجمهور بأن الخصائص لا تثبت إلا بدليل ، وبأنه قد ورد صريحا ما يدل على عدمها ، وترجم بذلك ابن حبان في صحيحه حيث قال : ذكر البيان بأن هذا الفعل لم يكن المصطفى خصوصا به ، ثم أورد ما أخرجه هو ومسلم والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من طريق أبي يونس مولى عائشة عن عائشة : أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ يستفتيه وهو تسمع من وراء الباب فقال : يا رسول الله تدريكى الصلاة - أى صلاة الصبح - وأنا جنب ، أفأصوم ؟ فقال النبي ﷺ : وأنا تدريكى الصلاة وأنا جنب فأصوم . فقال : لست مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال : والله لئن لا رجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقى ، وذكر ابن خزيمة أن بعض العلماء توهم أن أبا هريرة غلط في هذا الحديث ثم رد عليه بأنه لم يغلط بل أحال على رواية صادق ، إلا أن الخبر منسوخ ، لأن الله تعالى عند ابتداء فرض الصيام كان منعه في ليل الصوم من الأكل والشرب والجماع بعد النوم قال فيحتمل أن يكون خبر الفضل كان حينئذ ثم أباح الله ذلك كله إلى طلوع الفجر فكان للمجامع أن يستمر إلى طلوعه فيلزم أن يقع اغتساله بعد طلوع الفجر ، فدل على أن حديث عائشة ناسخ لحديث الفضل ولم يبلغ الفضل ولا أبا هريرة الناسخ فاستمر أبو هريرة على الفتيا به ، ثم رجع عنه بعد ذلك لما بلغه . قلت : ويقويه أن في حديث عائشة هذا الأخير ما يشعر بأن ذلك كان بعد الحديبية لقوله فيها : قد غفر الله لك ما تقدم وما تأخر ، وأشار إلى آية الفتح وهي إنما نزلت عام الحديبية سنة ست ، وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية ، وإلى دعوى النسخ فيه ذهب ابن المنذر والحطاب وغير واحد ، وقرره ابن دقيق العيد بأن قوله تعالى ﴿ أحل لكم ليلة الصيام

الوقت الى ناسئكم يقتضى اباحة الوطء في ليلة الصوم ، ومن جعلتها الوقت المقارن لطلوع الفجر فيلزم اباحة الجماع فيه ومن ضرورته أن يصبح فاعل ذلك جنباً ولا يفسد صومه فان اباحة التدبيل للشيء اباحة لذلك الشيء . قلت : وهذا أولى من سلوك الترجيح بين الخبرين كما تقدم من قول البخارى « والاول أسند » وكذا قال بعضهم : ان حديث عائشة أرجح لموافقة أم سلمة لها على ذلك ، ورواية اثنين تقدم على رواية واحد ، ولا سيما وهما زوجتان وهما أهل بذلك من الرجال ، ولأن روايتهما توافق المنقول وهو ما تقدم من مدلول الآية ، والمقول وهو أن الغسل شيء واجب بالانزال ، وليس في فعله شيء يحرم على صائمه ، فقد يحتمل بالنهار فيجب عليه الغسل ولا يحرم عليه بل يتم صومه إجماعاً ، فكذلك اذا احتلم ليلاً بل هو من باب الاولى ، وإنما يمنع الصائم من تعمد الجماع نهاراً . وهو شبيه بمن يمنع من التطيب وهو محرم لكن لو تطيب وهو حلال ثم أحرم فبقي عليه لونه أو ريحه لم يحرم ذلك عليه . وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الامر في حديث أبى هريرة أمر ارشاد الى الأفضل ، فان الأفضل أن يغتسل قبل الفجر فلو خالف جاز ، ويجعل حديث عائشة على بيان الجواز ونقل النووي هذا عن أصحاب الشافعى ، وفيه نظر ، فان الذى نقله البيهقى وغيره عن نص الشافعى سلوك الترجيح وعن ابن المنذر وغيره سلوك النسخ ، ويعكر على حمله على الارشاد التصريح في كثير من طرق حديث أبى هريرة بالأمر بالفطر وبأنهى عن الصيام فكيف يصح الحمل المذكور اذا وقع ذلك في رمضان . وقيل هو محمول على من أدركه مجامعا فاستدام بعد طلوعه عالماً بذلك . ويعكر عليه ما رواه النسائي من طريق أبى حازم عن عبد الملك بن أبى بكر بن عبد الرحمن عن أبيه « أن أبا هريرة كان يقول : من احتلم وعلم باحتلامه ولم يغتسل حتى أصبح فلا يصوم » ، وحكى ابن التين عن بعضهم أنه سقط « لا » من حديث الفضل ، وكان في الاصل « من أصبح جنباً في رمضان فلا يفطر ، فلا سقط « لا » ، صار « فلا يفطر » ، وهذا بعيد بل باطل ، لانه يستلزم عدم الوثوق بكثير من الاحاديث وأنها بطلت مثل هذا الاحتمال ، وكان قائله ما وقف على شيء من طرق هذا الحديث إلا على اللفظ المذكور . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم دخول العلماء على الامراء . ومذاكرتهم اياهم بالعلم . وفيه فضيلة لمرؤان بن الحكم لما يدل عليه الحديث من اهتمامه بالعلم ومسائل الدين . وفيه الاستثبات في النقل والرجوع في المعاني الى الأعلام ، فان الشيء اذا نوزع فيه رد الى من عنده علمه . وترجيح مروى النساء فيما لهن عليه الاطلاع دون الرجال على مروى الرجال كدكسه . وأن المباشر للأمر أعلم به من المخبر عنه . والانتفاء بالنبي ﷺ في أفعاله ما لم يقم دليل الخصوصية ، وأن الفضول إذا سمع من الأفضل خلاف ما عنده من العلم أن يبحث عنه حتى يقف على وجهه ، وأن الحجية عند الاختلاف في المنصير الى الكتاب والسنة . وفيه الحجية بخبر الواحد وأن المرأة فيه كالرجل . وفيه فضيلة لأبى هريرة لا عترافه بالحق ورجوعه اليه . وفيه استعمال السلف من الصحابة والتابعين الإرسال عن العدول من غير تكثير بينهم لأن أبا هريرة اعترف بأنه لم يسمع هذا الحديث من النبي ﷺ مع أنه كان يمكنه أن يرويه عنه بلا واسطة وإنما بينها لما وقع من الاختلاف . وفيه الادب مع العلماء ، والمبادرة لامتنال أمر ذى الأمر اذا كان طاعة . ولو كان فيه مشقة على المأمور . ( تكميل ) : في معنى الجنب الحائض والنفساء اذا انقطع دمها ليلاً ثم طلع الفجر قبل اغتسالها ، قال النووي في شرح مسلم : مذهب العلماء كافة صحة صومها الا ما حكى عن بعض السلف بما لا يعلم صح عنه أولاً ، وكأنه أشار بذلك الى ما حكاه في شرح المذهب عن الاوزاعى ، لكن حكاه ابن عبيد البر عن الحسن بن صالح أيضاً ، وحكى ابن دقيق العيد أن في المسألة في



ملصق مالك قولين ، وحكاة القرطبي عن محمد بن مسلمة من أصحابهم ووصف قوله بالثغوذ ، وحكى ابن عبد البر عن عبد الملك بن الماجشون أنها إذا أخرت غسلها حتى طلع الفجر فيومها يوم فطر لأنها في بعضه غير ظاهرة ، قال : وليس كالأذى يصبح جنباً لأن الاحتلام لا ينقض الصوم والميض ينقضه

٢٣ - باب المباشرة للصائم . وقالت عائشة رضي الله عنها : يحرم عليه فرجها

١٩٢٧ - حدثنا سليمان بن حرب قال عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي ﷺ يقبل ويباشر وهو صائم ، وكان أملككم لإربه »

وقال : قال ابن عباس ( مآرب ) : حاجة . قال طاووس ( أولى الإربية ) : الأحنى لا حاجة له في النساء . وقال جابر بن زيد : إن نظر فأنى يؤم صومه

[ الحديث ١٩٢٧ - طرفه في : ١٩٢٨ ]

قوله ( باب المباشرة للصائم ) أى بيان حكمها وأصل المباشرة التقاء البشريتين ويستعمل في الجماع سواء أوج أو لم يوج . وليس الجماع مراداً بهذه الترجمة . قوله ( وقالت عائشة رضي الله عنها يحرم عليه فرجها ) وصله الطحاوى من طريق أبي مرة مولى عقيل عن حكيم بن عقال قال سألت عائشة ما يحرم على من أمرأتى وأنا صائم ؟ قالت فرجها ، استأذنه إلى حكيم صحيح ، ويؤدى معناه أيضاً ما رواه عبد الرزاق بسناد صحيح عن مسروق « سألت عائشة ما يحل للرجل من امرأته صائماً ؟ قالت كل شئ إلا الجماع » . قوله ( حدثنا سليمان بن حرب عن شعبة ) كذا الأكثر ، ووقع لكشمه بنى عن سعيد بمهمة وآخره دال ، وهو غلط فأحسن فليس في شيوخ سليمان بن حرب أحد اسمه سعيد حدثه عن الحكم ، والحكم المذكور هو ابن عتيبة ، وإبراهيم هو النخعي . وقد وقع عند الاسماعيل عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب عن شعبة على الصواب ، لكن وقع عنده عن إبراهيم « ان علقمة وشرح بن أوطاة وجلان من التبع كانوا عند عائشة ، فقال أحدهما لصاحبه سلها عن القبلة للصائم ، قال : ما كنت لأدرك عند أم المؤمنين ، فقالت كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ويباشر وهو صائم ، وكان أملككم لإربه ، قال الاسماعيل : رواه غندر وابن أبي هدى وغير واحد عن شعبة فقالوا « عن علقمة » وحدث به البخارى عن سليمان بن حرب عن شعبة فقال « عن الأسود ، وفيه نظر ، وصرح أبو اسحق بن حزة فيما ذكره أبو نعيم في المستخرج ، عنه بأنه خطأ . قلت : وليس ذلك من البخارى ، فقد أخرجه البيهقي من طريق محمد بن عبد الله بن معبد عن سليمان بن حرب كما قال البخارى ، وكان سليمان بن حرب حدث به على الوجهين ، فان كان حفظه عن شعبة فلعن شعبة حدث به على الوجهين ، وإلا فأكثر أصحاب شعبة لم يقولوا فيه من هذا الوجه عن الأسود ، وإنما اختلفوا : ففهم من قال كرواية يوسف المتقدمة وصورتها الإرسال ، وكذا أخرجه النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة . ومنهم من قال عن إبراهيم عن علقمة وشرح . وقد ترجم للنسائي في سننه الاختلاف فيه على إبراهيم ، والاختلاف على الحكم وعلى الاعمش وعلى منصور وعلى عبد الله بن عون كلهم عن إبراهيم ، وأورده من طريق إسرائيل عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال « خرج نفر من النخع فيهم رجل يدعى شريحا لحدث أن عائشة قالت ، فذكر الحديث ،

قال فقال له رجل : لقد سمعت أن أضرب رأسك بالقوس ، فقال قولوا له فليكيف عنى حتى تأتي أم المؤمنين ؛ فلما أتوها قالوا لعلمة : سلها ، فقال : ما كنت لأرقت عندها اليوم ، فسمعتة فقالت ، فذكر الحديث ، ثم سافه من طريق عبيدة عن منصور فجعل شريحا هو المنكر وأبهم الذى حدث بذلك عن عائشة ، ثم استوعب النساءى طريقه ، وعرف منها أن الحديث كان عند إبراهيم عن علقمة والاسود ومسروق جميعا فلعله كان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، وتارة يجمع وتارة يفرق ، وقد قال الدارقطنى بعد ذكر الاختلاف فيه على إبراهيم : كلها صحاح وعرف من طريق إسرائيل سبب تحديث عائشة بذلك واستندوا كما على من حدث عنها به على الإطلاق بقولها : ولكنك كان أملككم لإربه ، فأشارت بذلك الى أن الاباحة لمن يكون مالسا لنفسه دون من لا يأمن من الوقوع فيها يحرم . وفي رواية حماد عند النسائي قال الاسود قلت لعائشة أياش صائم ؟ قالت : لا . قلت أليس كان رسول الله ﷺ يياشر وهو صائم ؟ قالت : انه كان أملككم لإربه ، وظاهر هذا أنها اعتقدت خصوصية النبي ﷺ بذلك ، قاله القرطبي . قال : وهو اجتهد منها . وقول أم سلمة - بمعنى الآتى ذكره - أولى أن يؤخذ به لانه نص في الواقعة . فلت : قد ثبت عن عائشة صريحا لإباحة ذلك كما تقدم ، فيجمع بين هذا وبين قولها المتقدم انه « يحل له كل شئ » إلا الجماع ، بحمل النهى هنا على كراهة التنزيه فانها لا تنافي لإباحة . وقد روينا في كتاب الصيام ليويسف القاضي من طريق حماد ابن سلمة عن حماد بلفظ « سألت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها ، وكان هذا هو السر في تصدير البخارى بالآثر الأول عنها لأنه يفسر مرادها بالنفي المذكور في طريق حماد وغيره والله أعلم . ويدل على أنها لا ترى بتحريمها ولا بكونها من الخصائص مارواه مالك في الموطأ ، عن أبي النضر « ان عائشة بنت طلحة أخبرته أنها كانت عند عائشة فدخل عليها زوجها وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر فقالت له عائشة : ما يمنعك أن تدنو من أهلكت قتلاهما وتقبلها ؟ قال أقبلها وأنا صائم ؟ قالت نعم » . قوله ( كان يقبل ويياشر وهو صائم ) التقييل . أخصص من المباشرة ، فهو من ذكر العام بعد الخاص ، وقد رواه عمرو بن ميمون عن عائشة بلفظ « كان يقبل في شهر الصوم » أخرجه مسلم والنسائي ، وفي رواية لمسلم « يقبل في رمضان وهو صائم » ، فأشارت بذلك الى عدم التفرقة بين صوم الفرض والنفل . وقد اختلف في القبلة والمباشرة للصائم : فكرهها قوم مطلقا وهو مشهور عند المالكية ، وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن ابن عمر « انه كان يكره القبلة والمباشرة » ، ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمها ، واحتجوا بقوله تعالى ﴿ فَأَلَّا يَبْأُثْرَهُنَّ ﴾ الآية ، فمنع من المباشرة في هذه الآية نهارا ، والجواب عن ذلك أن النبي ﷺ هو المبين عن الله تعالى ، وقد أباح المباشرة نهارا فدل على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا مادونه من قبلة ونحوها والله اعلم ، وعن أفنى بافطار من قبل وهو صائم عبد الله بن شبرمة أحد فقهاء الكوفة ، ونقله الطحاوي عن قوم لم يسمهم وأوزم ابن حزم أهل القياس ان يلحقوا الصيام بالحج في منع المباشرة ومعدمت النكاح للاتفاق على إبطالها بالجماع ، وأباح القبلة قوم مطلقا وهو المنقول صحيحا عن أبي هريرة وبه قال سعيد وسعد بن أبي وقاص وطائفة ، بل بالغ بعض أهل الظاهر فاستحبها ، وفرق آخرون بين الشاب والشيوخ فكرهها للشباب وأباحها للشيوخ وهو مشهور عن ابن عباس أخرجه مالك وسعيد ابن منصور وغيرهما ، وجاء فيه حديثان مرفوعان فيهما ضعف أخرجهما أبو داود من حديث أبي هريرة والآخر أحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وفرق آخرون بين من يملك نفسه ومن لا يملك كما أشارت اليه عائشة وكما تقدم ذلك في مباشرة الخائض في كتاب الحيض . وقال الترمذى : ورأى بعض أهل العلم أن

قصاصم إذا ملك نفسه أن يقبل والا فلا يسلم له صومه ، وهو قول صفيان والثاقفي ، ويدل على ذلك ما رواه مسلم من طريق عمر بن أبي سلمة وهو ربيب النبي ﷺ أنه دنا رسول الله ﷺ وأقبل الصائم ؟ فقال : سل هذه - لام سلمة - فأخبرته أن رسول الله ﷺ يضع ذلك ، قال : بأرسل الله قد غفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، قال : أما والله إنني لأنتقم الله وأعصاه له ، فدل ذلك على أن الشاب والشيخ سواء ، لأن عمر حينئذ كان شابا ، ولعله كان أول ما بلغ وفيه دلالة على أنه ليس من الخصائص ، وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن عطاء بن يسار عن رجل من الأنصار أنه قبل امرأته وهو صائم ، فأمر امرأته أن تسأل النبي ﷺ عن ذلك ، فسأله فقال إنني أقبل ذلك ، فقال زوجها : يرضى الله نتيجه فيما يشاء ، فرجعت فقال : أنا أعلمكم بحدود الله وأتاكم ، وأخرجه مالك ، لكنه أرسله قال : عن عطاء أن رجلا ، فذكر نحوه مطولا . واختلف فيما إذا باشر أو قبل أو نظر فأنزل أو أمذى ، فقال الكوفيون والثاقفي : يقضى إذا أنزل في غير النظر ، ولا قضاء في الامضاء . وقال مالك ولم يحق : يقضى في كل ذلك ويكفر ، إلا في الامضاء فيقضى فقط . واحتج له بأن الأنزال أقصا ما يطلب بالجماع من الالتذاذ في كل ذلك . ونصب بأن الأحكام خلقت بالجماع ولو لم يكن أنزال فافترقا . وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك وجوب القضاء فيمن باشر أو قبل فأنظف ولم يذ ولا أنزل ، وأنكره غيره عن مالك . وأبلغ من ذلك ما روى عبد الرزاق عن حذيفة من تأمل خلق امرأته وهو صائم بطل صومه ، لكن إسناده ضعيف . وقال ابن قدامة : إن قبل فأنزل أفطر بلا خلاف . كذا قال وفيه نظر ، فقد حكى ابن حزم أنه لا يفطر ولو أنزل ، وقوى ذلك وذهب إليه . وسأذكر في الباب الذي يليه زيادة في هذه المسألة إن شاء الله تعالى . قوله ( لأربه ) بفتح الهمزة والراء وبالموحدة أى حاجته ، وروى بكسر الهمزة وسكون الراء أى عضوه ، والأول أشهر ، وإلى ترجيعه أشار البخاري بما أورده من التفسير . قوله ( وقال ابن عباس : مأرب حاجة ) مأرب يسكون الهمزة وفتح الراء ، وهذا وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( ولي فيها مأرب أخرى ) قال : حاجة أخرى . كذا فيه ، وهو تفسير الجمع بالواحد ، فلهذا كان فيها حاجلت أو حوائج فقد أخرجه أيضا من طريق عكرمة عنه بلفظ : مأرب أخرى ، قال : حوائج أخرى ، قوله ( وقال طاوس ) غير أولى الأربة ) لاحق لاحاجة له في النساء ) وصله عبد الرزاق في تفسيره عن ممر عن ابن طاوس عن أبيه في قوله ( غير أولى الأربة ) قال : هو لاحق الذي ليس له في النساء حاجة . وقد وقع لنا هذا الأثر بطولي في جزء محمد بن يحيى الذهلي ، المروى من طريق السلفي ، وقد تقدم في الحيز بيان الاختلاف في قوله « لأربه » ورأيت بخط منطلي في شرحه منا قال : وقال ابن عباس - أى في تفسير أولى الأربة - المقصد ، وقال ابن جبير المعتوه ، وقال عكرمة المنين ، ولم أذكر في شيء من نسخ البخاري . وإنما أوقف في ذلك أن القطب لا يخرج أثر طاوس قال بعده « وعن ابن عباس المأمدة الخ » ولم يرد القطب أن البخاري ذكر ذلك ، وإنما أورده القطب من قبل نفسه من كلام أهل التفسير . قوله ( وقال جابر بن زيد : إن نظر فأمذى يتم صومه ) وصله ابن أبي شيبة من طريق عمر بن هرم « سئل جابر بن زيد عن رجل نظر إلى امرأته في رمضان فأمذى من شهوتها هل يفطر ؟ قال : لا ، ويتم صومه ، وقد تقدم نقل الخلاف فيه قريبا . ( تنبيه : وقع هذا الأثر في رواية أبي ذر وحده هنا ، ووقع في رواية الباقرين في أول الباب الذي بعده ، وذكره ابن بطلان في الباين معا ، ومناسبتة الباين من جهة التفرقة بين من يقع منه الأنزال باختياره وبين من يقع منه بغير اختياره كما سيأتي بسط القول فيه إن

## ٢٤ - باب القبلية للصائم

١٩٢٨ - **حدثنا محمد بن النُّثَيِّ** حدثنا **يحيى** عن **هشام** قال أخبرني **أبي** عن **عائشة** عن **النبي ﷺ** **ح** و**حدثنا عبد الله بن مسلمة** عن **مالك** عن **هشام** عن **أبيه** عن **عائشة** رضى الله عنها قالت « إن كان رسول الله ﷺ يَفْعَلُ بعضَ أزواجه وهو صائم، ثم ضحك »

١٩٢٩ - **حدثنا مسدد** حدثنا **يحيى** عن **هشام بن أبي عبد الله** حدثنا **يحيى بن أبي كثير** عن **أبي سلمة** عن **زينب** ابنة أم سلمة عن أمها رضى الله عنها قالت « بينا أنا مع رسول الله ﷺ في الخيلة إذ حضت، فانسألت فأخذت ثياب حيصي، فقال: مالك، أنفست؟ قلت نعم. فدخلت معه في الخيلة. وكانت هي ورسول الله ﷺ يَفْعَلَانِ من إياه واحد، وكان يُقبَلُ وهو صائم »

قوله (باب القبلية للصائم) أى بيان حكمها. قوله (حدثني يحيى) هو القطان، وهشام هو ابن عروة، وقد أحال المصنف بالمتن على طريق مالك عن هشام وليس بين لفظها مخالفة، فقد أخرجه النسائي من طريق يحيى القطان بلفظ « كان يقبل بعض أزواجه وهو صائم، وزاد الاسماعيل من طريق عمرو بن علي بن يحيى قال هشام « قال لى لم أر القبلية تدعو الى خير، ورواه سعيد بن منصور عن يعقوب بن عبد الرحمن عن هشام بلفظ « كان يقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم ضحك، فقال عروة لم أر القبلية تدعو الى خير، وكذا ذكره مالك في « الموطأ، عن هشام عتب الحديث، لكن لم يقل فيه ثم ضحك، وقوله ثم ضحك يحتمل ضحكها التعجب من خالف في هذا، وقيل تعجبت من نفسها اذ تحدث بمثل هذا عما يستحي من ذكر النساء مثله للرجال، ولكنها الجأها الضرورة في تبليغ العلم الى ذكر ذلك، وقد يكون الضحك خجلاً لإخبارها عن نفسها بذلك، أو تنبهاً على أنها صاحبة القصة ليكون أبلغ في الثقة بها، أو سروراً بمكانها من النبي ﷺ وبمزلتها منه وعجبه لها. وقد روى ابن أبي شعبة عن شريك عن هشام في هذا الحديث « فضحك، فقلنا أنها هي، وروى النسائي من طريق طلحة بن عبد الله التيمي عن عائشة قالت « أهوى الى النبي صلى الله عليه وسلم ليقبني فقلت لى صائمة، فقال وأنا صائم، قبلي، وهذا يؤيد ما قدمناه أن النظر في ذلك ان لا يتأثر بالمباشرة والتفصيل، لا للفرقة بين الشاب والشيخ، لأن عائشة كانت شابة، نعم لما كان الشاب مظنة لهيجان الشهوة فرق من فرق. وقال المازري: ينبغي أن يعتبر حال القبل فان أثارته القبلية الإيزال حرمت عليه لأن الإيزال يمنع منه الصائم فكذلك ما أدى اليه، وان كان عنها المقتضى فى رأى القضاء منه قال يحرم فى حقه، ومن رأى أن القضاء قال بكرة، وان لم تؤد القبلية الى شيء فلا معنى للنسج منها إلا على القول بسد الذريعة. قال: ومن بديع ماروى في ذلك قوله ﷺ للسائل عنها « رأيت لو تمحضت، فأشار الى قمته بديع، وذلك أن المضمضة لا تنقض الصوم وهى أول الشرب ومفتاحه، كما أن القبلية من دواعي الجماع ومفتاحه، والشرب يفسد الصوم كما يفسد الجماع، وكما ثبت عندهم أن أوائل الشرب لا يفسد الصيام فكذلك أوائل الجماع اهـ. والحديث الذى أشار اليه أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عمر، قال النسائي منكر، وصححه ابن خزيمة وابن

حياناً والحاكم وقد سبق الكلام على حديث أم سلمة في كتاب الحيض ، والغرض منه هنا قولها : وكان يقبلها وهو صائم ، وقد ذكرنا شاهده من رواية عمر بن أبي سلمة في الباب الذي قبله . وقال النووي : القيلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته لكن الأولى له تركها ، وأما من حركت شهوته فهي حرام في حقه على الأصح وقيل مكروهة ، وروى ابن وهب عن مالك إباحتها في النفل دون الغرض ، قال النووي : ولا خلاف أنها لا تبطل الصوم إلا إن أنزل بها . ( تقييده ) روى أبو داود وحده من طريق مصدع بن يحيى عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبلها ويمص لسانها واستاده ضعيف ، ولو صح فهو محمول على من لم يتلعب ريقه الذي خالط ريقها . والله أعلم

٢٥ - باب اغتسال الصائم . وبطلان ابن عمر رضي الله عنهما ثوباً فالتقى عليه وهو صائم

ودخل الثمعي الحثام وهو صائم . وقال ابن عباس : لا بأس أن يتطعم الصدر أو الشئ

وقال الحسن : لا بأس بالضمضة والنبز والاصام . وقال ابن مسعود : إذا كان صوم أحدكم فليصنع ديناً مترجلاً

وقال أنس : إن لي أئزناً أقصم في وأنا صائم . ويذكر عن النبي ﷺ أنه استاك وهو صائم

وقال ابن عمر : يستاك أول النهار وآخره . ولا يعلم ريقه . وقال عطاء : إن ازدرد ريقه لا أقول يقطر

وقال ابن سيرين : لا بأس بالسواك الرطب . قيل : له طعم . قال : ولله له طعم وأنت تهمض به

ولم ير أنس والحسن وإبراهيم بالكحل للصائم بأساً

١٩٣٠ - حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب حدثنا يونس عن ابن شهاب عن عروة وأبي بكر

قالت عائشة رضي الله عنها « كان النبي ﷺ يدركه التجرب جنباً في رمضان من غير حلم فيغتسل ويصوم »

١٩٣١ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن سفيان مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن

هشام بن المغيرة أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن « كنت أنا وأبي ، فذهبت معي حتى دخلنا على عائشة رضي

الله عنها قالت : أشهد على رسول الله ﷺ إن كان ليصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصومه »

١٩٣٢ - ثم دخلنا على أم سلمة فقالت مثل ذلك

قوله (باب اغتسال الصائم) أي بيان جوازه ، قال الزين بن المنير : أطلق الاغتسال ليشمل الاغتسال المسنونة

والواجبة والمباحة ، وكأنه يشير إلى ضعف ما روى عن علي من النهي عن دخول الصائم الحمام أخرجه عبد الرزاق وفي

إسناده ضعف ، واعتده الحنفية فكروا الاغتسال للصائم . قوله (وبطلان ابن عمر ثوباً فالتقى عليه وهو صائم) في رواية

الكشميني « فالتقاء » وهذا وصله المصنف في التاريخ وابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي عثمان أنه رأى ابن عمر

يفعل ذلك ، ومناسبتة الترجمة من جهة أن بلل الثوب إذا طالت إقامته على الجسد حتى جف ينزل ذلك منزلة الدلك

بالماء ، وأراد البخاري بأثر ابن عمر هذا معارضة ما جاء عن إبراهيم النخعي بأقوى منه ، فإن وكيعا روى عن الحسن بن صالح عن مغيرة عنه أنه كان يكره للصائم بل الثياب . قوله ( ودخل الشعبي الحمام وهو صائم ) وصله ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن أبي إسحق قال : رأيت الشعبي يدخل الحمام وهو صائم ، ومناسبته للترجمة ظاهرة . قوله ( وقال ابن عباس لا بأس أن يتطعم القدر ) بكسر الفاء أى طعام القدر أو الشئ ، وصله ابن أبي شيبة من طريق عكرمة عنه بلفظ لا بأس أن يتطاعم القدر ، ورويناه في « الجمديات » من هذا الوجه بلفظ لا بأس أن يتطاعم الصائم بالثئ ، يعنى المرقه ونحوها . ومناسبته للترجمة من طريق الفصوى ، لانه اذا لم يتاف الصوم إدخال الطعام في الفم وتطعمه وتقريبه من الازدراء لم ينافه إيصاله الماء الى بشرة الجسد من باب الاولى . قوله ( وقال الحسن : لا بأس بالمضمنة والتبرد للصائم ) وصله عبد الرزاق بمعناه ، ووقع بعضه في حديث مرفوع أخرجه مالك وأبو داود من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال « رأيت النبي ﷺ بالمرج يصب الماء على رأسه - وهو صائم - من العطش أو من الحر ، ومناسبته للترجمة ظاهرة ، وسيأتى الكلام على ما يتعلق بالمضمنة في الباب الذى بعده . قوله ( وقال ابن مسعود إذا كان يوم صوم أحدكم فليصبغ دهننا مترجلا ) قال الزين بن المنير : مناسبته للترجمة من جهة أن الأدهان من الليل يقتضى استحباب أثره في النهار ، وهو مما يربط الدماغ ويقوى النفس فهو أبلغ من الاستعاذة ببرد الاغتسال لحظة من النهار ثم يذهب أثره . قلت : وله مناسبة أخرى ، وذلك أن المانع من الاغتسال لعله سلك به مسلك استحباب التقشف في الصيام كما ورد مثله في الحج ، والأدهان والرجل في مخالفة التقشف كالإغتيال . وقال ابن المنير الكبير : أراد البخاري الرد على من كره الاغتسال للصائم لأنه إن كرهه خشية وصول الماء حلقه فاعلة باطلة بالمضمنة والسواك وبذوق القدر ونحو ذلك ، وإن كرهه للرفاهية فقد استحجب السلف للصائم الترفه والتجمل بالرجل والأدهان والكحل ونحو ذلك فذلك ساق هذه الآثار في هذه الترجمة . قوله ( وقال أنس : إن لي أذن أتقحم فيه وأنا صائم ) الأذن بفتح الحمة وسكون الموحدة وفتح الزاى بعدها نون : حجر منقور شبه الخوض ، وهى كلمة فارسية ولذلك لم يصرفه . وأتقحم فيه أى أدخل . وهذا الأثر وصله قاسم بن ثابت في « غريب الحديث » له من طريق عيسى بن طهمان سمعت أنس بن مالك يقول « إن لي أذن إذا وجدت الحر تقحمت فيه وأنا صائم ، وكان الأذن كان ملكن ماء فكان أنس إذا وجد الحر دخل فيه يتبرد بذلك . قوله ( وقال ابن عمر : يستاك أول النهار وآخره ) وصله ابن أبي شيبة عنه بمعناه ولفظه « كان ابن عمر يستاك إذا أراد أن يروح الى الظهر وهو صائم ، ومناسبته للترجمة قريبة مما تقدم في أثر ابن عباس في تطعم القدر . ووقع في نسخة الصغاني بعد قوله وآخره « ولا يبلع ريقه » . قوله ( وقال ابن سيرين : لا بأس بالسواك الرطب ، قيل له طعم ، قال : والماء له طعم وأنت تهمضم به ) وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي حزمة المازنى قال « رأى ابن سيرين رجلا فقال : ما ترى في السواك للصائم ؟ قال لا بأس به . قال : إنه جريد وله طعم ، قال فذكر مثله . قوله ( ولم ير أنس والحسن وإبراهيم بالكحل للصائم بأسا ) أما أنس فروى أبو داود في السنن من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس أنه كان يكتحل وهو صائم ، ورواه الترمذى من طريق أبي عاتكة عن أنس مرفوعا وضعفه ، وأما الحسن فوصله عبد الرزاق بإسناد صحيح عنه قال « لا بأس بالكحل للصائم » . وأما إبراهيم فاختلف عنه : فروى سعيد بن منصور عن جرير عن القعقاع بن يزيد « سألت إبراهيم أيكتحل الصائم ؟ قال نعم . قلت أجد طعم الصبر في حلقى ، قال ليس بشئ » ،

وروى أبو داود من طريق يحيى بن عيسى عن الأعمش قال : ما رأيت أحدا من أصحابنا يكره الكحل للصائم ، وكان إبراهيم يرخس أن يكتحل الصائم بالصبر ، وروى ابن أبي شيبة عن حفص عن الأعمش عن إبراهيم قال : لا بأس بالكحل للصائم ما لم يجد طعمه ، ثم أورد المصنف حديث عائشة : أن النبي ﷺ كان يغتسل بعد الفجر ويصوم ، وأورده أيضا من حديث أم سلمة وهو مطابق لما ترجم له ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل بابين بحمد الله تعالى

### ٣٦ - باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا

وقال عطاء : إن استندرت فدخل الماء في حلقه لا بأس إن لم يملك

وقال الحسن : إن دخل حلقه الله باب فلا شيء عليه . وقال الحسن ومجاهد : إن جامع ناسيا فلا شيء عليه

١٩٣٣ - حدثنا عبدان أخبرنا يزيد بن زريع حدثنا هشام حدثنا ابن سيرين عن أبي هريرة رضي

الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه »

[المحدث ١٩٣٣ - طرقة في : ٦٦٦٩]

**قوله** ( باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا ) أى هل يجب عليه القضاء أو لا ؟ وهى مسألة خلاف مشهورة ، فذهب الجمهور الى عدم الوجوب ، وعن مالك يبطل صومه ويجب عليه القضاء ، قال عياض هذا هو المشهور عنه وهو قول شيخه ربيع وجميع أصحاب مالك ، لكن فرقوا بين الغرض والنفل . وقال الداودى : لعل مالكا لم يبلغه الحديث ، أو أوله على رفع الائم . **قوله** ( وقال عطاء : إن استندرت فدخل الماء في حلقه لا بأس إن لم يملك ) أى دفع الماء بان غلبه ، فإن ملك دفع الماء فلم يدفعه حتى دخل حلقه أفطر . ووقع في رواية أبي ذر والنسفي ولا بأس ، لم يملك ، باسقاط دان ، وهى على هذا جملة مستأنفة كالتعليل لقوله ولا بأس ، وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء إنسان يستندرت فدخل الماء في حلقه . قال لا بأس بذلك ، قال عبد الرزاق : وقاله معمر عن قتادة . وقال ابن أبي شيبة حدثنا مخلد عن ابن أبي جريج : إن انسانا قال لعطاء : أمضض فيدخل الماء في حلقى ، قال : لا بأس ، لم يملك ، وهذا يقوى رواية أبي ذر والنسفي . **قوله** وقال الحسن : إن دخل الذباب في حلقه فلا شيء عليه ) وصله ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي نعيم عن مجاهد عن ابن عباس في الرجل يدخل في حلقه الذباب وهو صائم قال لا يفطر ، وعن وكيع عن الربيع عن الحسن قال لا يفطر ، ومناسبة هذين الأثرين للترجمة من جهة أن المغلوب بدخول الماء حلقه أو الذباب لا اختيار له في ذلك كالتناسي ، قال ابن المنير في الحاشية : أدخل المغلوب في ترجمة الناسي لاجتماعها في ترك العمد وسلب الاختيار . ونقل ابن المنذر الاتفاق على أن من دخل في حلقه الذباب وهو صائم أن لاشئ عليه ، لكن نقل غيره عن أشهب أنه قال : أحب إلى أن يقضى حكاة ابن التين . وقال الزين بن المنير : دخول الذباب أقصد بالغلبة وعدم الاختيار من دخول الماء لأن الذباب يدخل بنفسه بخلاف الاستسقاء والمضمضة فانما تنشأ عن تسببه ، وفرق إبراهيم بين من كان ذاكرة لصومه حال المضمضة فأوجب عليه القضاء دون الناسي ، وعن الشعبي إن كان لصلاة فلا قضاء والا قضي . **قوله** ( وقال

الحسن ومجاهد : إن جامع ناسيا فلا شيء عليه ( هذان الأثران وصلهما عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن جريج عن ابن أبي نجیح عن مجاهد قال : لو طمى رجل امرأته وهو صائم ناسيا في رمضان لم يكن عليه فيه شيء ، وعن الثوري عن رجل عن الحسن قال : هو بمنزلة من أكل أو شرب ناسيا ، وظهر بأثر الحسن هذا مناسبة ذكر هذا الأثر للترجمة ، وروى أيضا عن ابن جريج أنه سأل عطاء عن رجل أصاب امرأته ناسيا في رمضان ، قال لا ينسى ، هذا كله عليه القضاء ، وتابع عطاء على ذلك الأوزاعي والليث ومالك وأحمد وهو أحد الوجهين للشافعية ، وفرق هؤلاء كلهم بين الأكل والجماع . وعن أحمد في المشهور عنه : تجب عليه الكفارة أيضا ، وحجتهم قصور حالة الجماع ناسيا عن حالة الأكل ، والحق به بعض الشافعية من أكل كثيرا لتدور نسيان ذلك ، قال ابن دقيق العيد : ذهب مالك إلى إيجاب القضاء على من أكل أو شرب ناسيا وهو القياس ، فإن الصوم قد فات ركنه وهو من باب المأمورات ، والقاعدة أن النسيان لا يؤثر في المأمورات ، قال : وعدة من لم يوجب القضاء حديث أبي هريرة لأنه أمر بالإتمام ، وسمى الذي يتم صوما ، وظاهره حمله على الحقيقة الشرعية فيتمسك به حتى يدل دليل على أن المراد بالصوم هنا حقيقة التولية . وكأنه يشير بهذا إلى قول ابن القصار : إن معنى قوله « فليتم صومه » أي الذي كان دخل فيه وليس فيه نفي القضاء . قال وقوله « فأنما أطعمه الله وسقاه » بما يستدل به على صحة الصوم لاشعاره بأن الفعل الصادر منه مسلوب الإضافة إليه فلما كان أفطر لأضيف الحكم إليه ، قال : وتعليق الحكم بالأكل والشرب للغالب لأن نسيان الجماع نادر بالنسبة إليهما ، وذكر الغالب لا يقتضى مفهوما ، وقد اختلف فيه القائلون بأن أكل الناسي لا يوجب قضاء ، واختلف القائلون بالافساد هل يوجب مع القضاء الكفارة أو لا مع اتفاقهم على أن أكل الناسي لا يجزئها ، ومدار كل ذلك على قصور حالة الجماع ناسيا عن حالة الأكل ، ومن أراد إلحاق الجماع بالمنصوص عليه فأنما طريقه القياس والقياس مع وجود الفارق متعذر ، إلا إن بين الناس أن الوصف الفارق ملغى . وأجاب بعض الشافعية بأن عدم وجوب القضاء عن الجماع مأخوذ من عموم قوله في بعض طرق الحديث « من أفطر في شهر رمضان ، لأن الفطر أعم من أن يكون بأكل أو شرب أو جماع ، وإنما خص الأكل والشرب بالذكر في الطريق الأخرى لكونها أغلب وقوعا ولعدم الاستغناء عنهما غالبا . قوله ( هشام ) هو المستثنى . قوله ( إذا نسي فأكل ) في رواية مسلم من طريق إسماعيل عن هشام « من نسي وهو صائم فأكل ، وللصنف في النذر من طريق عوف عن ابن سيرين ، من أكل ناسيا وهو صائم ، ولا يابى داود من طريق حبيب بن الشهيد وأيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة « جاء رجل فقال : يا رسول الله إنى أكلت وشربت ناسيا وأنا صائم ، وهذا الرجل هو أبو هريرة راوى الحديث أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف قوله ( فليتم صومه ) في رواية الترمذى من طريق قتادة عن ابن سيرين « فلا يفطر » . قوله ( فأنما أطعمه الله وسقاه ) في رواية الترمذى « فأنما هو رزق رزقه الله ، والدارقطني من طريق ابن عليه عن هشام « فأنما هو رزق ساقه الله تعالى إليه ، قال ابن العربي : تمسك جميع فقهاء الامصار بظاهر هذا الحديث ، وتطلع مالك إلى المسألة من طريقها فأشرف عليه ، لأن الفطر ضد الصوم والامساك ركن الصوم فأشبه ما لو نسي ركعة من الصلاة . قال : وقد روى الدارقطني فيه « لا قضاء عليك » فتأوله علماؤنا على أن معناه لا قضاء عليك الآن وهذا نصف ، وإنما أقول ليته صح فتابعه وتقول به ، إلا على أصل مالك أن خبر الواحد إذا جاء بخلاف القواعد لم يعمل به ، فلما جاء الحديث الأول الموافق للقاعدة في رفع الائم عملنا به ، وأما الثاني فلا يوافقها فلم نعمل به . وقال القرطبي احتج به



من أسقط القضاء ، وأجيب بأنه لم يتعرض فيه للقضاء فيحمل على سقوط المؤاخذه ، لأن المطلوب صيام يوم لا حرم فيه ، لكن روى الدارقطني فيه سقوط القضاء وهو نص لا يقبل الاحتمال ، لكن الثابت في صحته ، فإن صح وجب الأخذ به وسقط القضاء . هـ . وأجاب بعض المالكية بحمل الحديث على صوم التطوع كما حكاه ابن التين عن ابن شهاب ، وكذا قال ابن القصار ، واعتل بأنه لم يقع في الحديث تعيين رمضان فيحمل على التطوع ، وقال المهلب وغيره : لم يذكر في الحديث إثبات القضاء فيحمل على سقوط الكفارة عنه وإثبات عذره ورفع الإثم عنه وبقاء نيته التي يبتها هـ . والجواب عن ذلك كله بما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظه « من أفطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة » فعين رمضان وصرح باسقاط القضاء ، قال الدارقطني : تفرد به محمد بن مرزوق عن الأنصاري ، وتعقب بأن ابن خزيمة أخرجه أيضا عن إبراهيم بن محمد الباهلي وبأن الحاكم أخرجه من طريق أبي حاتم الرازي كلاهما عن الأنصاري فهو المنفرد به كما قال البيهقي وهو نقلة ، والمراد أنه انفرد بذكر اسقاط القضاء فقط لا بتعيين رمضان ، فإن النسائي أخرجه الحديث من طريق علي بن بكار عن محمد بن عمرو ولفظه « في الرجل يأكل في شهر رمضان ناسيا فقال : الله أطعمه وسقاه ، وقد ورد اسقاط القضاء من وجه آخر عن أبي هريرة أخرجه الدارقطني من رواية محمد بن عيسى بن الطباع عن ابن علية عن هشام عن ابن سيرين ولفظه « فأنما هو رزق ساقه الله إليه ولا قضاء عليه » ، وقال بعد تحريجه : هذا اسناد صحيح وكلهم ثقات . قلت : لكن الحديث عند مسلم وغيره من طريق ابن علية وليس فيه هذه الزيادة . وروى الدارقطني أيضا إسقاط القضاء من رواية أبي رافع وأبي سعيد المقبري والوليد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار كلهم عن أبي هريرة ، وأخرج أيضا من حديث أبي سعيد رفعه « من أكل في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه » ، وإسناده وإن كان ضعيفا لكنه صالح للتأبعة ، فأقل درجات الحديث بهذه الزيادة أن يكون حسنا فيصالح للاحتجاج به ، وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة ، ويمتنع أيضا بأنه قد أفتى به جماعة من الصحابة من غير مخالفة لهم منهم - كما قاله ابن المنذر وابن حزم وغيرهما - علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر ، ثم هو موافق لقوله تعالى ﴿ ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ﴾ فالنسيان ليس من كسب القلب ، وموافق للقياس في إبطال الصلوة بعد الأكل لا بنسيانه فكذلك الصيام ، وأما القياس الذي ذكره ابن العربي فهو في مقابلة النص فلا يقبل ، ورد للحديث مع صحته بكونه خبر واحد خالف القاعدة ليس بمسلم ، لأنه قاعدة مستقلة بالصيام فن عارضه بالقياس على الصلوة أدخل قاعدة في قاعدة ، ولو فتح باب رد الأحاديث الصحيحه بمثل هذا لما بقي من الحديث إلا القليل ، وفي الحديث لطف الله بعباده والتبشير عليهم ورفع المشقة والخرج عنهم ، وقد روى أحمد هذا الحديث سببا فأخرج من طريق أم حكيم بنت دينار عن مولاتها أم اسحق أنها « كانت عند النبي ﷺ ، فأتى بقصعة من ثريد فأكلت معه ، ثم تذكرت أنها كانت صائمة ، فقال لها ذو اليمين : الآن بعد ما شبعتم ؟ فقال لها النبي ﷺ : أتى صومك فأنما هو رزق ساقه الله إليك ، وفي هذا رد على من فرق بين قليل الأكل وكثيره . ومن المستطرفات ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار : أن إنسانا جاء إلى ابن هريرة فقال أصبحت صائما فنسيت قطعمت ، قال لا بأس . قال : ثم دخلت على إنسان فنسيت وطعمت وشربت ، قال : لا بأس الله أطعمك وسقاك . ثم قال : دخلت على آخر فنسيت قطعمت ، فقال أبو هريرة : أنت إنسان لم تتعود الصيام

## ٢٧ - باب سواك الرطب واليابس قصاصم

وَيَذْكُرُ عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ مَا لَا أَحْصِي وَلَا أَعُدُّ»

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وَضُوءٍ»

وَرَوَى نَحْوَهُ عَنْ جَابِرٍ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَمْ يَخْصُ الصَّائِمَ مِنْ غَيْرِهِ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «السَّوَاكُ مَطَهْرَةٌ لِلْفَمِ ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ» . وَقَالَ عَطَاءٌ وَقَتَادَةُ : يَبْتَلِغُ رِقَبَهُ

١٩٣٤ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ مُحْرَانَ

«وَأَيْتُ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوْضُأً : فَأَقْرَعَ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ تَمَضَّمْ وَاسْتَنْتَرَ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمَرْفِقِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى إِلَى الْمَرْفِقِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا ، ثُمَّ الْيُسْرَى ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوْضُأً نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ تَوْضَأَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ يَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا يَحْدِثُ نَفْسُهُ فِيهِمَا بَشْيَءَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»

**قوله** (باب سواك الرطب واليابس للصائم) كذا الأكثر وهو كقولهم مسجد الجامع ، ووقع في رواية السكشمي «باب السواك الرطب واليابس» ، وأشار بهذه الترجمة إلى الرد على من كره للصائم الاستياك بالسواك الرطب كاللحية والشعبي ، وقد تقدم قبل باب قياس ابن سيرين السواك الرطب على الماء الذي يتمضمض به ، ومنه تظهر النسبة في إيراد حديث عثمان في صفة الوضوء في هذا الباب فإن فيه أنه يتمضمض واستشقى وقال فيه «من تَوْضَأَ وضوئي هذا ، ولم يفرق بين صائم ومفطر ، ويتأيد ذلك بما ذكر في حديث أبي هريرة في الباب . **قوله** (ويذكر عن عامر بن ربيعة قال : رأيت النبي ﷺ يستاك وهو صائم ما لا أحصى أو أعد) وصله أحمد وأبو داود والترمذي من طريق عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه ، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه وقال كنت لا أخرج حديث عاصم ، ثم نظرت فإذا شعبة والثوري قد روايا عنه ، وروى يحيى وعبد الرحمن عن الثوري عنه ، وروى مالك عنه خبراً في غير الموطأ . قلت : وضعفه ابن معين والذهلي والبخاري وغير واحد ، ومناسبتة للترجمة لشعاره بملزمة السواك ولم يخص رطباً من يابس ، وهذا على طريقة المصنف في أن المطلق يسلك به مسلك العموم ، أو أن العام في الأشخاص عام في الأحوال ، وقد أشار إلى ذلك بقوله في أواخر الترجمة المذكورة ، ولم يخص صائماً من غيره ، أي ولم يخص أيضاً رطباً من يابس ، وبهذا التقرير تظهر مناسبة جميع ما أورده في هذا الباب للترجمة والجامع لذلك كله قوله في حديث أبي هريرة لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء ، فإنه يقتضي إباحته في كل وقت وعلى كل حال ، قال ابن المنير في الحاشية : أخذ البخاري شرعية السواك للصائم بالدليل الخاص ، ثم انتزعه من الأدلة العامة التي تناولت أحوال تناول السواك وأحوال ما يستاك به ، ثم انتزع ذلك من أعم من السواك وهو المضمضة إذ هي أبلغ من السواك الرطب . **قوله** (وقالت عائشة عن النبي ﷺ : السواك مطهرة للفم مرضاة للرب) وصله أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن

أبي بكر الصديق عن أبيه عنها ورواه عن عبد الرحمن هذا يزيد بن زريع والداود وسليمان بن بلال وغير واحد ، وغالفهم حماد بن سلمة فرواه عن عبد الرحمن بن أبي عتيق عن أبيه عن أبي بكر الصديق أخرجه أبو يعلى والسراج في مسندهما عن عبد الأهل بن حماد عن حماد بن سلمة ، قال أبو يعلى في روايته قال عبد الأعلى : هذا خطأ إنما هو عن عائشة . قوله ( وقال عطاء وقائدة يبتلع ريقه ) كذا للأكثر وللمستعمل يلع بغير مشاة ، والحموى يتبلع بتقديم المثناة بعدما موحدة ثم مشددة ، فأما قول عطاء فوصله سعيد بن منصور وسيأتي في الباب الذي بعده ، وأما أثر قتادة فوصله عبد بن حميد في التفسير عن عبد الرزاق عن معمر عنه نحوه ، ومناسبتة للترجمة من جهة أن أقصى ما يخشى من السواك الرطب أن يتحلل منه في الفم شيء وذلك الشيء كاه المضمضة فإذا قذفه من فيه لا يضره بعد ذلك أن يبتلع ريقه . قوله ( وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء ) وصله النسائي من طريق بشر بن عمر عن مالك عن ابن شهاب عن حميد عن أبي هريرة بهذا اللفظ ، ووقع لنا بعلو في دجزة الذهلي ، وأخرجه ابن خزيمة من طريق روح بن عباد عن مالك بلفظ لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء ، والحديث في الصحيحين بغير هذا اللفظ من غير هذا الوجه ، وقد أخرجه النسائي أيضا من طريق عبد الرحمن السراج عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ : لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك مع كل وضوء . قوله ( ويروى نحوه عن جابر وزيد بن خالد عن النبي ﷺ ) أما حديث جابر فوصله أبو نعيم في كتاب السواك من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عنه بلفظ : مع كل صلاة سواك ، وعبد الله يختلف فيه ، ووصله ابن عدى من وجه آخر عن جابر بلفظ : لجعلت السواك عليهم عزيمة ، وإسناده ضعيف ، وأما حديث زيد بن خالد فوصله أصحاب السنن وأحمد من طريق محمد بن إسماعيل عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عنه بلفظ : عند كل صلاة . وحكى الترمذي عن البخاري أنه سأله عن رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ورواية محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد فقال : رواية محمد بن إبراهيم أصح ، قال الترمذي : كلا الحديثين صحيح عندي . قلت : وجه البخاري طريق محمد بن إبراهيم لأميرين : أحدهما أن فيه قصة وهي قول أبي سلمة فكان زيد بن خالد يضع السواك منه موضع القلم من أذن الكاتب فكلما قام إلى الصلاة استاك ، ثانيهما أنه توبع فأخرج الإمام أحمد من طريق يحيى ابن أبي كثير حدثنا أبو سلمة عن زيد بن خالد فذكر نحوه . ( تنبيه ) وقع في روايه غير أبي ذر في سياق هذه الآثار والأسانيد تقديم وتأخير والمحط به فيه يسير ، ثم أورد المصنف في الباب حديث عثمان في صفة الوضوء وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الوضوء وفي أوائل الصلاة وذكرت ما يتعلق بمناسبتة للترجمة قبل

٢٨ - باب قول النبي ﷺ « إِذَا تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْعِرِهِ الْمَاءَ » ولم يميز بين الصائم وغيره

وقال الحسن : لا بأس بالسَّمُوطِ للصائم إن لم يصل إلى حلقه ويكتحل

وقال عطاء : إن تَمَضَّمَصْ ثُمَّ أَفْرَغْ مَا فِيهِ مِنَ الْمَاءِ لَا يَضُرُّهُ إِنْ لَمْ يَزِدْ رَدِّ رَيْقَهُ ، وماذا بقي في فيه ؟

ولا يَضَعُ الْعِلَاقَ ، فَإِنْ أَزْدَرَدَ رَيْقَ الْعِلَاقِ لَا أَقُولُ إِنَّهُ يُفْطَرُ وَلَكِنْ يُنْهَى عَنْهُ

فَإِنْ اسْتَنْزَلَ فَدَخَلَ الْمَاءَ حَلَقَهُ لَا بَأْسَ ، لَمْ يَلِكْ

**قوله** (باب قول النبي ﷺ : إذا توضأ فليستنشق بمنخره الماء) هذا الحديث بهذا اللفظ من الأصول التي لم يوصلها البخاري ، وقد أخرجه مسلم من طريق همام عن أبي هريرة ، ورويناه في مصنف عبد الرزاق وفي نسخة همام من طريق الطبراني عن إسحق عنه عن معمر عن همام ولفظه : إذا توضأ أحدكم فليستنشق بمنخره الماء ثم ليستنشر ، وقول المصنف : ولم يميز الصائم من غيره ، قاله تفقها ، وهو كذلك في أصل الاستنشاق ، لكن ورد تمييز الصائم من غيره في المبالغة في ذلك كما رواه أصحاب السنن وصححه بن خزيمة وغيره من طريق عاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه أن النبي ﷺ قال له : بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائما ، وكان المصنف أشار بإيراد أثر الحسن عقبه إلى هذا التفصيل **قوله** (وقال الحسن لا بأس بالسعوط للصائم إن لم يصل الماء إلى حلقه ) وصله ابن أبي شبة نحوه ، وقال الكوفيون والأوزاعي وإسحق : يجب القضاء على من استعط . وقال مالك والشافعي : لا يجب إلا إن وصل الماء إلى حلقه . وقوله : ويكتحل ، هو من قول الحسن أيضا وقد تقدم ذكره قبل بابين . **قوله** (وقال عطاء الخ) وصله سعيد بن منصور عن ابن المبارك عن ابن جريج : قلت لعطاء الصائم يعضض ثم يزدرد ريقه وهو صائم ؟ قال : لا يضره ، وماذا بقي في فيه ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج ، ووقع في أصل البخاري ، وما بقي في فيه ، قال ابن بطال : ظاهره لإباحة الأزدراد لما بقي في الفم من ماء المضمضة ، وليس كذلك لأن عبد الرزاق رواه بلفظ : وماذا بقي في فيه ، وكان ذا سقط من رواية البخاري انتهى . واما على ظاهر ما أورده البخاري موصولة ، وعلى ما وقع من رواية ابن جريج استفهامية ، وكأنه قال : وأى شيء يبقى في فيه بعد أن يمج الماء إلا أثر الماء ، فاذا بلع ريقه لا يضره . وقوله في الأصل : لا يضره ، وقع في رواية المستمل ولا يضره ، بزيادة تحتائية والمعنى واحد . **قوله** (ولا يعضض العلك الخ) في رواية المستمل : ويعضض العلك ، والاول أولى فكذلك أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لعطاء يعضض الصائم العلك ؟ قال لا . قلت إنه يمج ريق العلك ولا يزدرده ولا يعضه قال (١) . وقلت له : أيتسوك الصائم ؟ قال نعم . قلت له أيزدرد ريقه ؟ قال لا . قلت ففعل أضره ؟ قال لا ، ولكن ينهى عن ذلك ، وقد تقدم الخلاف في المضمضة في باب من أكل ناسيا ، قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه لا شيء على الصائم فيما يتلعه مما يجري مع الريق مما بين أسنانه مما لا يقدر على إخراجه ، وكان أبو حنيفة يقول : إذا كان بين أسنانه لحم فأكله متعمدا فلا قضاء عليه . وخالفه الجمهور لأنه معدود من الأكل . ورخص في مضغ العلك أكثر العلماء إن كان لا يتحلب منه شيء ، فإن تحلب منه شيء فازدرده فالجمهور على أنه يفطر انتهى . والعلك بكسر المهملة وسكون اللام بعدها كاف : كل ما يعضض ويبقى في الفم كالصطكي واللبان ، فإن كان يتحلب منه شيء في الفم فيدخل الجوف فهو مفطر ، والا فهو مجفف ومعتش فيكره من هذه الحيثية

### ٣٩ - باب إذا جامع في رمضان

وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ « مَنْ أَطْفَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ وَلَا مَرَضٍ لَمْ يَقْضِهِ صِيَامُ الدَّهْرِ وَإِنْ صَامَهُ » وَهَذَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَالشَّعْبِيُّ وَابْنُ جَبْرِ وَإِبْرَاهِيمُ وَقَتَادَةُ وَحَمَّادٌ : يَقْضَى

(١) لعله : قال لا

يوماً مكافئاً

١٩٣٥ - **حدثنا** عبد الله بن منير **سمع** يزيد بن هارون **حدثنا** يحيى هو ابن سعيد أن عبد الرحمن بن القاسم أخبره عن محمد بن جعفر بن الزبير بن القوام بن خويلد عن عبد بن عبد الله بن الزبير أخبره أنه سمع عائشة رضي الله عنها تقول « إن رجلاً أتى النبي ﷺ قال إنه احترق ، قال : ما لك ؟ قال : أصبت أهل في رمضان . فأتى النبي ﷺ بمكتل يدعى المرق ، فقال : أين احترق ؟ قال : أنا . قال . تصدق بهذا »

[ الحديث ١٩٣٥ - طرته في : ٦٨٧٢ ]

**قوله** ( باب اذا جامع في رمضان ) أى عامدا عالما وجبت عليه الكفارة . **قوله** ويذكر عن أبي هريرة رفعه : من أفطر يوما من رمضان من غير عذر ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وإن صامه ( وصله أصحاب السنن الأربعة ومصحح ابن خزيمة من طريق سفيان الثوري وشعبة كلاهما عن حبيب بن أبي ثابت عن عمارة بن عمير عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة نحوه ، وفي رواية شعبة ، في غير رخصة رخصها الله تعالى له لم يقض عنه وإن صام الدهر كله ، قال الترمذي سألت محمدا - يعني البخاري - عن هذا الحديث فقال : أبو المطوس اسمه يزيد بن المطوس لا أعرف له غير هذا الحديث ، وقال البخاري في التاريخ أيضا : تفرد أبو المطوس بهذا الحديث ولا أدري سمع أبوه من أبي هريرة أم لا . قلت : واختلف فيه على حبيب بن أبي ثابت اختلافا كثيرا لحصلت فيه ثلاث علل : الاضطراب والجهل بحال أبي المطوس والشك في سماع أبيه من أبي هريرة ، وهذه الثالثة تختص بطريقة البخاري في اشتراط اللقاء ، وذكر ابن حزم من طريق العلاد بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مثله موقوفا قال ابن بطال : أشار بهذا الحديث الى إيجاب الكفارة على من أفطر بأكل أو شرب قياسا على الجماع ، والجامع بينهما انتهاك حرمة الشهر بما يفسد الصوم عدا . وقرر ذلك الزين بن المنير بأنه ترجم بالجماع لأنه الذي ورد فيه الحديث المسند ، وإنما ذكر آثار الإفطار ليفهم أن الإفطار بالاكل والجماع بمعنى واحد انتهى . والذي يظهر لي أن البخاري أشار بالآثار التي ذكرها الى أن إيجاب القضاء يختلف فيه بين السلف ، وأن الفطر بالجماع لا بد فيه من الكفارة ، وأشار بمحدث أبي هريرة الى أنه لا يصح لكونه لم يحزم به عنه . وعلى تقدير صحة فظاظهر يقوى قول من ذهب الى عدم القضاء في الفطر بالاكل بل يبقى ذلك في ذمته زيادة في عقوبته لأن مشروعية القضاء تقتضي رفع الائم ، لكن لا يلزم من عدم القضاء عدم الكفارة فيما ورد فيه الأمر بها وهو الجماع ، والفرق بين الانتهاك بالجماع والاكل ظاهر فلا يصح القياس المذكور ، قال ابن المنير في الحاشية ما عاصله : إن معنى قوله في الحديث : لم يقض عنه صيام الدهر ، أى لا سبيل الى استدراك كمال فضيلة الأداء بالقضاء ، أى في وصفه الخاص ، وإن كان يقضى عنه في وصفه العام فلا يلزم من ذلك امداد القضاء بالكلية انتهى . ولا يخفى تكلفه ، وسياق أثر ابن مسعود الآتي يرد هذا التأويل ، وقد سوى بينهما البخاري . **قوله** ( وبه قال ابن مسعود ) أى بما دل عليه حديث أبي هريرة ، وأثر ابن مسعود وصله البيهقي ورويناه غالبا في « جزء هلال الحفار » من طريق منصور عن واصل عن المغيرة بن عبد الله الشكري قال : « حدثت أن عبد الله بن مسعود قال : من أفطر يوما من رمضان من غير علة لم يحرمه صيام الدهر حتى يلقي الله ، فإن شاء غفر له وإن شاء عذبه ، وصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة من وجه آخر عن واصل عن المغيرة عن فلان بن

الحارث عن ابن مسعود ، ووصله الطبراني والبيهقي أيضا من وجه آخر عن عرجة قال قال عبد الله بن مسعود : من أفطر يوما في رمضان متعمدا من غير علة ثم قضى طول الدهر لم يقبل منه ، وبهذا الإسناد عن علي مثله ، وذكر ابن حزم من طريق ابن المبارك بإسناده فيه انقطاع أن أبا بكر الصديق قال لعمر بن الخطاب فيما أوصاه به : من صام شهر رمضان في غيره لم يقبل منه ولو صام الدهر أجمع ، . قوله ( وقال سعيد بن المسيب والشعبي وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وقتادة وحاد : يقضى يوما مكانه ) أما سعيد بن المسيب فوصله مسدد وغيره عنه في قصة الجامع قال : يقضى يوما مكانه ويستغفر الله ، ولم أر عنه التصريح بذلك في الفطر بالأكل ، بل روى ابن أبي شيبة من طريق حاتم قال : كتب أبو قلابة إلى سعيد بن المسيب يسأله عن رجل أفطر يوما من رمضان متعمدا ، قال : يصوم شهرا . قلت : فيومين ؟ قال صيام شهر . قال فعددت أياما قال : صيام شهر ، قال ابن عبد البر كأنه ذهب إلى وجوب التتابع في رمضان ، فإذا تخلله فطر يوم عمدا بطل التتابع ووجب استئناف صيام شهر كنزومه صوم شهر متتابع بنذر أو غيره . وقال غيره يحتمل أنه أراد عن كل يوم شهر ، فقوله : فيومين قال صيام شهر ، أي عن كل يوم ، والأول أظهر . وروى البزار والدارقطني مقتضى هذا الاحتمال مرفوعا عن أنس وإسناده ضعيف . وأما الشعبي فقال سعيد بن منصور : حدثنا هشيم حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي في رجل أفطر يوما في رمضان عامدا قال : يصوم يوما مكانه ويستغفر الله عز وجل ، . وأما سعيد بن جبير فوصله ابن أبي شيبة من طريق يعلى بن حكيم عنه فذكر مثله . وأما إبراهيم النخعي فقال سعيد بن منصور : حدثنا هشيم ، وقال ابن أبي شيبة : حدثنا شريك كلاهما عن مغيرة عن إبراهيم فذكر مثله . وأما قتادة فذكره عبد الرزاق عن معمر عن الحسن وقتادة في قصة الجامع في رمضان . وأما حماد وهو ابن أبي سليمان فذكره عبد الرزاق عن أبي حنيفة عنه . قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن سعيد الأنصاري وفي إسناده هذا أربعة من التابعين في نسق كلهم من أهل المدينة : يحيى وعبد الرحمن تابعيان صغيران من طبقة واحدة ، وفوقهما قليلا محمد بن جعفر ، وأما ابن عمه عباد فمن أواسط التابعين . قوله ( إن رجلا ) قيل هو سلمة ابن صخر البياضي ولا يصح ذلك كما سيأتي . قوله ( أنه احترق ) سيأتي في حديث أبي هريرة أنه عبر بقوله (هلكك) ورواية الاحتراق تفسر رواية الهلاك ، وكأنه لما اعتقد أن مرتكب الإثم يعذب بالنار أطلق على نفسه أنه احترق لذلك ، وقد أثبت النبي ﷺ له هذا الوصف فقال : ( إن المحترق ، إشارة إلى أنه لو أصر على ذلك لاستحق ذلك ، وفيه دلالة على أنه كان عامدا كما سيأتي . قوله ( تصدق بهذا ) هكذا وقع مختصرا ، وأورده مسلم وأبو داود من طريق عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم وفيه : قال أصبت أهلي ، قال تصدق ، قال والله مالي شيء ، قال اجلس مجلس ، فأقبل رجل يسوق حمارا عليه طعام ، فقال ابن المحرق آفأ ؟ قام الرجل ، فقال تصدق بهذا ، فقال أعل غيرنا ؟ فوالله إنا لجياع ، قال كلوه ، وقد استدل به لما لك حيث جزم في كفارة الجوع في رمضان بالألحاح دون غيره من الصيام والعتق ، ولا حجة فيه لأن القصة واحدة وقد حفظها أبو هريرة وقصها على وجهها وأوردتها عائشة مختصرة ، أشار إلى هذا الجواب الطحاوي ، والظاهر أن الاختصار من بعض الرواة ، فقد رواه عبد الرحمن بن الحارث عن محمد بن جعفر بن الزبير بهذا الإسناد مفسرا وأفظه : كان النبي ﷺ جالسا في ظل قارح - يعني بالغاء والمهلة - لجاء رجل من بني يثاعة فقال : احترقت ، وقفت بأمرأتى في رمضان ، قال أعتق رقبة ، قال لا أجد لها ، قال أطعم ستم مسكينا ، قال ليس عندي ، فذكر الحديث أخرجه أبو داود ولم يست لفظه ، وسأله ابن خزيمة في

صحيحه والبخارى في تاريخه ومن طريقه البيهقي ، ولم يقع في هذه الرواية أيضا ذكر صيام شهرين ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . ( تنبيه ) اختلفت الرواية عن مالك في ذلك ، فالشهور ما تقدم ، وعنه يكفر في الأكل بالتحخير وفي الجماع بالإطعام فقط ، وعنه التحخير مطلقا ، وقيل يراعى زمان الخصب والجذب ، وقيل يعتبر حالة المكفر ، وقيل غير ذلك

### ٣٠ - باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء ففصد عليه فليتكفر

١٩٣٦ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني محمد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : « بينا نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل فقال : يا رسول الله هلكت ، قال : مالك ؟ قال : وقعت على امرأتي وأنا صائم . فقال رسول الله ﷺ : هل تجد رقبة تفتتها ؟ قال لا . قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال لا . قال : فهل تجد إطعام ستين مسكينا ؟ قال لا . قال فكذلك النبي ﷺ ، فبينما نحن على ذلك أتى النبي ﷺ بقرق فيها تمر - والقرق : للسكتل - قال : أين السائل ؟ فقال أنا . قال : خذ هذا ففصد به . فقال الرجل : على أفقر مني يا رسول الله ؟ فوالله ما بين لابتيها - يريد الحرة - أهل بيت أفقر من أهل بيتي . فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه ثم قال : أطعنه أهلك »

[ الحديث ١٩٣٦ - أطرافه في : ١٩٣٧ ، ٢٦٠٠ ، ٥٣٦٨ ، ٦٠٨٧ ، ٦١٦٤ ، ٦٧٠٩ ، ٦٧١٠ ، ٦٧١١ ، ٦٨٢١ ]

قوله ( باب إذا جامع في رمضان ) أي عامدا عالما ( ولم يكن له شيء ) يعنى أو يطعم ولا يستطيع الصيام ( ففصد عليه ) أي بقدر ما يجزيه ( فليتكفر ) أي به لأنه صار واجدا ، وفيه إشارة إلى أن الإحصار لا يسقط الكفارة عن النية . قوله ( أخبرني محمد بن عبد الرحمن ) أي ابن عوف ، هكذا توارد عليه أصحاب الزهري ، وقد جمعت منهم في جزء مفرد لطرق هذا الحديث أكثر من أربعين نقسا : منهم ابن عيينة والليث ومعمر ومنصور عند الشيخين ، والأوزاعي وشعيب وأبراهيم بن سعد عند البخارى ومالك ، وابن جريج عند مسلم ، ويحيى بن سعيد وعراك بن مالك عند النسائي ، وعبد الجبار بن عمر عند أبي عوامة ، والجوزقي وعبد الرحمن بن مسافر عند الطحاوى ، وعقيل عند ابن خزيمة ، وابن أبي حفصة عند أحمد ، ويونس وحجاج بن أرطاة وصالح بن أبي الأخضر عند الدارقطني ، ومحمد بن اسحق عند الزار ، وسأذكر ما عند كل منهم من زيادة فائدة إن شاء الله تعالى . وخالفهم هشام بن سعد فرواه عن الزهري عن أبي سلفة عن أبي هريرة أخرجه أبو داود وغيره ، قال الزار وابن خزيمة وأبو عوامة : أخطأ فيه هشام بن سعد . قلت : وقد تابعه عبد الوهاب بن عطاء عن محمد بن أبي حفصة ، فرواه عن الزهري أخرجه الدارقطني في « السلسل » ، والمخفوف عن ابن أبي حفصة كالجماعة . كذلك أخرجه أحمد وغيره من طريق روح بن عباد عنه ، ويحتمل أن يكون الحديث عند الزهري عنهما ، فقد جمعهما عنه صالح بن أبي الأخضر أخرجه الدارقطني في « العلل » من طريقه ، وسيأتى في الباب الذى بعده حكاية خلاف آخر فيه على منصور وكذلك في الكفارات حكاية خلاف فيه على سفيان بن عيينة إن شاء الله تعالى . قوله ( أن أبا هريرة قال ) في رواية ابن جريج عند مسلم وعقيل عند ابن خزيمة وابن أبي أويس عند الدارقطني التصريح بالتحديث بين حميد

وأبى هريرة . قوله ( بينما نحن جلوس ) أصلها « بين » وقد ترد بغير « ما » فتشيع الفتحة ، ومن خاصة « بينا » أنها تتلقى باذو بإذا حيث تجيء للفتحة ، بخلاف بينا فلا تتلقى بواحدة منهما ، وقد وردا في هذا الحديث كذلك . قوله ( عند النبي ﷺ ) فيه حسن الادب في التعبير لما تشعر العندية بالتعظيم ، بخلاف ما لو قال مع ، لكن في رواية الكشميهني « مع النبي ﷺ » . قوله ( إذا جاءه رجل ) لم أقف على تسميته ، إلا أن عبد الغني في البيهات - و تبعه ابن بشكوال - جزم بأنه سلمان أو سلمة بن صخر البياضي ، واستند الى ما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره من طريق سليمان ابن يسار « عن سلمة بن صخر أنه ظاهر من امرأته في رمضان وأنه وطئها فقال له النبي ﷺ : حرر رقبة » قلت ما أملك رقبة غيرها وضرب صفحة رقبته ، قال فهم شهرين متتابعين ، قال وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام ؟ قال فأطعم ستين مسكينا ، قال والذي بعثك بالحق ما لنا طعام ، قال فأنطلق الى صاحب صدقة بني زريق فليدفعها اليك ، والظاهر أنها وافقتان فإن في قصة الجماع في حديث الباب أنه كان صائما كما سيأتي ، وفي قصة سلمة بن صخر أن ذلك كان ليلا فافترقا ، ولا يلزم من اجتماعهما في كونهما من بني بياضة وفي صفة الكفارة وكونها مرتبة وفي كون كل منهما كان لا يقدر على شيء من خصائصها اتحاد القصتين ، وسنذكر أيضا ما يؤيد المغايرة بينهما . وأخرج ابن عبد البر في ترجمة عطاء الخراساني من « التمهيد » من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن الرجل الذي وقع على امرأته في رمضان في عهد النبي ﷺ هو سليمان بن صخر ، قال ابن عبد البر : أظن هذا وهما ، لأن المحفوظ أنه ظاهر من امرأته ووقع عليها في الليل لا أن ذلك كان منه بالناهار . هـ . ويحتمل أن يكون قوله في الرواية المذكورة « وقع على امرأته في رمضان » أي ليلا بعد أن ظاهر فلا يكون وهما ولا يلزم الاتحاد ، ووقع في مباحث العام من « شرح ابن الحاجب » ما يوم أن هذا الرجل هو أبو بردة بن يسار وهو وم يظهر من تأمل بقية كلامه . قوله ( فقال يارسول الله ) زاد عبد الجبار بن عمر عن الزهري « جاء رجل وهو ينتف شعره ويدق صدره ويقول هلك الأبعد » ، ولمحمد بن أبي حفصة « بلطم وجهه » ، ولحجاج بن أرطاة « يدعو ويله » ، وفي مرسل ابن المسيب عند الدارقطني « ويحیی على رأسه التراب » ، واستدل بهذا على جواز هذا الفعل والقول بمن وقعت له معصية ، ويفرق بذلك بين مصيبة الدين والدنيا فيجوز في مصيبة الدين لما يشعر به الحال من شدة الندم وصحة الإقلاع ، ويحتمل أن تكون هذه الواقعة قبل النهي عن اطعام الحدود وحلق الشعر عند المعصية . قوله ( فقال هلك ) في رواية منصور في الباب الذي يليه « فقال إن الآخر هلك » ، والآخر همزة مفتوحة وخاء معجمة مكسورة بغير مد هو الأبعد ، وقيل الغائب ، وقيل الأزدل . قوله ( هلك ) في حديث عائشة كما تقدم « احترقت » ، وفي رواية ابن أبي حفصة « ما أداني إلا قد هلك » ، واستدل به على أنه كان عامدا لأن الهلاك والاحتراق مجاز عن العصيان المؤدى الى ذلك ، فكأنه جعل المتوقع كالواقع ، وبالفعل عنه بلفظ الماضي ، وإذا تقرر ذلك فليس فيه حجة على وجوب الكفارة على الناس وهو مشهور قول مالك والجمهور ، وعن أحمد وبعض المالكية يجب على الناس ، وتسكوا بترك استفساره عن جماعة هل كان عن عمد أو نسيان ، وترك الاستفصال في الفعل ينزل منزلة العموم في القول كما اشتهر ، والجواب أنه قد تبين حاله بقوله هلك واحترقت فدل على أنه كلن عامدا عارفا بالتحريم ، وأيضا فدخول النسيان في الجماع في نهار رمضان في غاية البعد ، واستدل بهذا على أن من ارتكب معصية لاحد فيها وجاء مستغنيا أنه لا يضر ، لأن النبي ﷺ لم يعاقبه مع اعترافه بالمعصية ، وقد ترجم لذلك البخاري في الحدود وأشار الى هذه القصة ، وتوجيهه أن يجيئه مستغنيا



يقتضي الندم والتوبة ، والتعزير إنما جعل للاستصلاح ولا استصلاح مع الصلاح ، وأيضا فلو حوqb المستفي لكان سببا لترك الاستفتاء وهي مفسدة فافتضى ذلك أن لا يعاقب ، هكذا قرره الشيخ تقي الدين ، لكن وقع في « شرح السنة للبغوي » أن من جامع متعمدا في رمضان فسد صومه وعليه القضاء والكفارة ويعزوز على سوء صنعه ، وهو محمول على من لم يقع منه ما وقع من صاحب هذه القصة من الندم والتوبة ، وبناء بعض المالكية على الخلاف في تعزير شاهد الزور . **قوله** ( قال مالك ) ؟ بفتح اللام استفهام عن حاله ، وفي رواية حقل « ويحك ما شأنك ؟ » ولابن أبي خضعة « وما الذي أهلكك ؟ » ولعمرو « ماذا ؟ » وفي رواية الأوزاعي « ويحك ما صنعت » ؟ أخرجه المصنف في الأدب وترجم « باب ما جاء في قول الرجل ويحك ويحك » ثم قال عقبه « تابعه يونس عن الزهري ، يعني في قوله « ويحك » وقال عبد الرحمن بن خالد عن الزهري « ويحك » . قلت : وسأذكر من وصلها هناك إن شاء الله تعالى . وقد تابع ابن خالد في قوله « ويحك » صالح بن أبي الأخضر ، وتابع الأوزاعي في قوله « ويحك » حقل وابن إسحق وحجاج بن أرطاة فهو أرجح وهو اللائق بالمقام ، فإن ويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب والمقام يقتضي الاول . **قوله** ( وقصة على امرأتى ) وفي رواية ابن إسحق « أصبت أهلى » ، وفي حديث عائشة « وطئت امرأتى » ، ووقع في رواية مالك وابن جريج وغيرهما كاسيأتى بيانه بعد قليل في الكلام على الترتيب والتخير في أول الحديث « إن رجلا أفطر في رمضان ، فأمره النبي ﷺ ، الحديث واستدل به على إيجاب الكفارة على من أفسد صيامه مطلقا بأى شيء كان وهو قول المالكية ، وقد تقدم نقل الخلاف فيه ، والجمهور حملوا قوله « أفطر » هنا على المقيد في الرواية الأخرى وهو قوله « وقمت على أهلى » ، وكأنه قال أفطر بجماع ، وهو أولى من دعوى القرطبي وغيره تعدد القصة . واحتج من أوجب الكفارة مطلقا بقياس الآكل على الجماع بجامع ما بينهما ، وسيأتى بيان الترجيح بين الروایتين في الكلام على الترتيب . وقد وقع في حديث عائشة نظير ما وقع في حديث أبي هريرة فمظم الروايات فيها « وطئت » ، ونحو ذلك ، وفي رواية ساق مسلم أساندها وساق أبو عوانة في مستخرجه متنها أنه قال « أفطرت في رمضان » ، والقصة واحدة ومخرجها متحد فيحمل على أنه أراد أفطرت في رمضان بجماع ، وقد وقع في مرسل ابن المسيب عند سعيد بن منصور « أصبت امرأتى ظهرا في رمضان » ، وتعيين رمضان معمول بمفهومه ، وللفرق في وجوب كفارة الجماع في الصوم بين رمضان وغيره من الواجبات كالنذر ، وفي كلام أبي عوانة في صحيحه إشارة الى وجوب ذلك على من وقع منه في رمضان نهارا سواء كان الصوم واجبا عليه أو غير واجب . **قوله** ( وأنا سائم ) جملة حالية من قوله « وقمت » فيؤخذ منه أنه لا يشترط في إطلاق اسم المشتق بقاء المعنى المشتق منه حقيقة لاستحالة كونه سائما مجامعا في حالة واحدة ، فقل هذا قوله « وطئت » أى شرعت في الوطء أو أراد جامعته بعد إذ أنا سائم ، ووقع في رواية عبد الجبار بن عمر « وقمت على أهلى اليوم وذلك في رمضان » . **قوله** ( هل تجد رقية تمتنها ) في رواية منصور « أتجد ماتحور رقية » ، وفي رواية ابن أبي خضعة « أتستطيع أن تعتق رقية » ، وفي رواية إبراهيم بن سعد والأوزاعي فقال « أعتق رقية » ، زاد في رواية مجاهد عن أبي هريرة فقال « بشئنا صنعت أعتق رقية » . **قوله** ( قال لا ) في رواية ابن مسافر « فقال لا والله يا رسول الله » ، وفي رواية ابن إسحق « ليس عندي » ، وفي حديث ابن عمر « فقال والذي بعثك بالحق ما ملكك رقية قط » ، واستدل باطلاق الرقية على جواز إخراج الرقية الكافرة كقول الحنفية ، وهو يبنى على أن السبب إذا اختلف



الحديث الثابت ، غير أن بعض المحققين من أصحابه حمل هذا اللفظ وتأوله على الاستحباب في تقديم الطعام على غيره من الخصال ، ووجهوا ترجيح الطعام على غيره بأن الله ذكره في القرآن رخصة للقادر ثم نسخ هذا الحكم ، ولا يلزم منه نسخ الفضيلة في ترجيح الاطعام أيضا لاختيار الله في حق المفطر بالعذر ، وكذا أخبر بأنه في حق من أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر ، وللمناسبة لإيجاب الإطعام لجذب فوات الصيام الذي هو إمساك عن الطعام ، ولشمول نفعه للمساكين ، وكل هذه الوجوه لا تقاوم ماورد في الحديث من تقديم العتق على الصيام ثم الاطعام سواء قلنا الكفارة على الترتيب أو التخيير فإن هذه البداءة إن لم تقتض وجوب الترتيب فلا أقل من أن تقتضى استحبابه . واحتجوا أيضا بأن حديث عائشة لم يقع فيه سوى الإطعام ، وقد تقدم الجواب عن ذلك قبل ، وأنه ورد فيه من وجه آخر ذكر العتق أيضا . ومن المالكية من وافق على هذا الاستحباب ، ومنهم من قال إن الكفارة تختلف باختلاف الأوقات : ففي وقت الشدة يكون بالإطعام وفي غيرها يكون بالعتق أو الصوم ونقلوه عن محقق المتأخرين ، ومنهم من قال : الإنظار بالجماع يكفر بالخصال الثلاث ، وبغيره لا يكفر إلا بالإطعام وهو قول أبي مصعب ، وقال ابن جرير الطبري : هو غير بين العتق والصوم ولا يطعم إلا عند العجز عنهما ، وفي الحديث أنه لا مدخل لغير هذه الخصال الثلاث في الكفارة . وجاء عن بعض المتقدمين إهداء البدنة عند تعذر الرقبة ، وربما أيد بعضهم بالخاق لإفساد الصيام بافساد الحج ، وورد ذكر البدنة في مرسل سعيد بن المسيب عند مالك في «الموطأ» ، عن عطاء الخراساني عنه ، وهو مع إرساله قدره سعيد بن المسيب وكذب من نقله عنه كما روى سعيد بن منصور عن ابن علية عن خالد الحذاء عن القاسم بن عاصم ، قلت لسعيد بن المسيب ما حديث حدثناه عطاء الخراساني عنك في الذي وقع على امرأته في رمضان أنه يعتق رقبة أو يهدي بدنة ؟ فقال : كذب ، فذكر الحديث ، وهكذا رواه الليث عن عمرو بن الحارث عن أيوب عن القاسم بن عاصم ، وتابعه همام عن قتادة عن سعيد ، وذكر ابن عبد البر أن عطاء لم ينفرد بذلك فقد ورد من طريق مجاهد عن أبي هريرة موصولا ، ثم ساقه بأسناده لكنه من رواية ليث بن أبي سليم عن مجاهد ، وليس ضعيف وقد اضطرب في روايته سندا ومتنا فلا حاجة فيه . وفي الحديث أيضا أن الكفارة بالخصال الثلاث على الترتيب المذكور ، قال ابن العربي : لأن النبي ﷺ نقله من أمر بعد عدمه لأمر آخر وليس هذا شأن التخيير ، ونازع عياض في ظهور دلالة الترتيب في السؤال عن ذلك فقال : أن مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التخيير ، وقرره ابن المنير في الحاشية بأن شخصا لو حث فاستفتى فقال له المفتي : أعتق رقبة فقال لا أجد ، فقال صم ثلاثة أيام الخ ، لم يكن مخالفا لحقيقة التخيير ، بل يحمل على أن إرشاده إلى العتق لسكونه أقرب لتبجيل الكفارة . وقال البيضاوي : ترتيب الثاني بالفاء على فقد الأول ثم الثالث بالفاء على فقد الثاني يدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فينزل منزلة الشرط للحكم ، وصلك الجمهور في ذلك مسلك الترجيع بأن الذين رووا الترتيب عن الزهري أكثر ممن روى التخيير ، وتعبه ابن التين بأن الذين رووا الترتيب ابن عينة ومعر والأوزاعي ، والذين رووا التخيير مالك وابن جريج وفليح بن سليمان وعمرو بن عثمان المخزومي ، وهو كما قال في الثاني دون الأول ، فالذين رووا الترتيب في البخاري الذي نحن في شرحه أيضا إبراهيم بن سعد والليث بن سعد وشعيب بن أبي حمزة ومنصور ، ورواية هذين في هذا الباب الذي نشرحه وفي الذي يليه ، فكيف غفل ابن التين عن ذلك وهو ينظر فيه ؟ بل روى الترتيب عن الزهري كذلك تمام ثلاثين نفسا أو أزيد ، ورجح الترتيب أيضا بأن راويه حكى لفظ القصة

على وجهها منه ذبحة علم من صورة الواقعة ، وراوى التخيير حكى لفظ راوى الحديث فدل على أنه من تصرف بعض الرواة إما قصد الاختصار أو لغير ذلك . ويترجح الترتيب أيضا بأنه أحوط لان الأخذ به مجرى سواء قلنا بالتخيير أو لا بخلاف العكس ، وجمع بعضهم بين الروايتين كللهل والقرطبي باخل على التمدد وهو بعيد لأن القصة واحدة واخرج متحد والأصل عدم التمدد ، وبعضهم حل الترتيب على الأولوية والتخيير على الجواز ، وعكسه بعضهم فقال « أو » في الرواية الأخرى ليست للتخيير وإنما هي للتفسير والتقدير ، أمر رجلا أن يعتق رقبة أو يصوم إن عجز عن الصقي أو يطعم أن عجز عنها . وذكر الطحاوى أن سبب إتيان بعض الرواة بالتخيير أن الزهري راوى الحديث قال في آخر حديثه « فصار الكفارة الى عتق رقبة أو صيام شهرين أو إطعام ، قال فرواه بعضهم مختصرا مقتصرا على ما ذكر الزهري أنه آل اليه الأمر ، قال وقد قص عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري القصة على وجهها ثم ساه من طريقه مثل حديث الباب الى قوله « أطعمه أهلك » قال فصار الكفارة الى عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا . قلت : وكذلك رواه الدارقطني في « العلل » من طريق صالح بن أبي الاخير عن الزهري وقال في آخره « فصار سنة عتق رقبة أو صيام شهرين أو إطعام ستين مسكينا » . قوله ( فكك عند النبي ﷺ ) كذا هنا بالميم والكاف المفتوحة ، ويجوز ضمها والثاء المثناة ، وفي رواية أبي نعيم في « المستخرج » من وجهين عن أبي الثمان « فكك » بالمهمله والكاف المفتوحة والمثناة ، وكذا في رواية ابن مسافر وابن أبي الاخير ، وفي رواية ابن عينة « فقال له النبي ﷺ اجلس مجلس » . قوله ( فبينما نحن على ذلك ) في رواية ابن عينة « فبينما هو جالس كذلك » قال بعضهم يحتمل أن يكون سبب أمره له بالجلوس انتظار ما يوحى اليه في حقه ، ويحتمل أنه كان عرف أنه سيؤتى بشئ يعينه به ، ويحتمل أن يكون أسقط عنه الكفارة بالعجز . وهذا الثالث ليس بقوى لأنها لو سقطت ما عادت عليه حيث أمره بها بعد إعطائه إياه المكمل . قوله ( أقي النبي ﷺ ) كذا الأكثر بضم أوله على البناء للجهول وهو جواب « بينا » في هذه الرواية . وأما رواية ابن عينة المشار إليها فقال فيها « إذ أتى » لأنه قال فيها « فبينما هو جالس » وقد تقدم تقرير ذلك ، والآتي المذكور لم يسم لكن وقع في رواية معمر كما سيأتي في الكفارات « فجاء رجل من الأنصار » وعند الدارقطني من طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب مرسل « فأتى رجل من ثقيف » فان لم يحمل على أنه كان حليفا للأنصار أو إطلاق الأنصار بالمعنى الأعم وإلا فرواية الصحيح أصح ، ووقع في رواية ابن إسحق « فجاء رجل يصدقته بمحملها » وفي مرسل الحسن عند سعيد ابن منصور « بتمر من تمر الصدقة » . قوله ( بمرق ) بفتح المهملة والراء بعدها قاف ، قال ابن التين كذا لاكثر الرواة ، وفي رواية أبي الحسن يعني القابسي بأسكان الراء قال عياض والصواب الفتح ، وقال ابن التين أنكر بعضهم الإسكان لأن الذى بالإسكان هو العظم الذى عليه اللحم . قلت : ان كان الإنكار من جهة الاشتراك مع العظم فليُنكر الفتح لأنه يشترك مع الماء الذى يتحلل من الجسد ، نعم الراجح من حيث الرواية الفتح ومن حيث اللغة أيضا إلا أن الإسكان ليس بمنكر بل أثبت بعض أهل اللغة كالقزاز . قوله ( والعرق المكمل ) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح المثناة بعدها لام ، زاد ابن عينة عند الاسماعيلي وابن خزيمة : المكمل الضخم ، قال الاخفش : سمي المكمل عرقا لأنه يضر عرقا فلعرق جمع عرقا كملق وعلقة ، والعرقة الضفيرة من الخوص . وقوله والعرق المكمل تفسير من أحد رواته ، وظاهر هذه الرواية أنه الصحابي ، لكن في رواية ابن عينة ما يشعر بأنه الزهري ، وفي

رواية منصور في الباب الذي يلي هذا ، فأتى برق فيه تمر وهو الزبيل ، وفي رواية ابن أبي حفصة ، فأتى بزبيل وهو المكتل ، والزبيل بفتح الزاي وتخفيف الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم لام بوزن رغيف هو المكتل ، قال ابن دريد يسمى زبيلا لخل الزبل فيه ، وفيه لغة أخرى زنبيل بكسر الزاي أوله وزيادة نون ساكنة وقد تدغم النون فتشدد الباء مع بقاء وزنه ، وجمعه على اللغات الثلاث زناويل ، ووقع في بعض طرق عائشة عند مسلم « لجاءه عرقان ، والمشهور في غيرها عرق ورجحه البيهقي ، وجمع غيره بينها بتعدد الواقعة ، وهو جمع لارتضاء لاتحاد مخرج الحديث والاصل عدم التعدد ، والذي يظهر أن التمر كان قدر عرق لكنه كان في عرقين في حال التحصيل على الدابة ليكون أسهل في الحمل ، فيحتمل أن الآتي به لما وصل وأفرغ أحدهما في الآخر ، فمن قال عرقان أراد ابتداء الحال ومن قال عرق أراد ما آل اليه والله أعلم . قوله ( أين السائل ) ؟ زاد ابن مسافر « آتانا ، أطلق عليه ذلك لأن كلامه متضمن للسؤال فإن مراده هلكتك فما ينبغي وما يخلصني مثلا ، وفي حديث عائشة « أين المحترق آتانا ؟ » وقد تقدم توجيهه ، ولم يعين في هذه الرواية مقدار ما في المكتل من التمر بل ولا في شيء من طرق الصحيحين في حديث أبي هريرة ، ووقع في رواية ابن أبي حفصة « فيه خمسة عشر صاعا » وفي رواية مؤمل عن سفيان « فيه خمسة عشر أو نحو ذلك » وفي رواية مهران بن أبي عمر عن الثوري عن ابن خزيمة « فيه خمسة عشر أو عشرون ، وكذا هو عند مالك وعبد الرزاق في مرسل سعيد بن المسيب ، وفي مرسله عند الدارقطني الجزم بعشرين صاعا ، ووقع في حديث عائشة عند ابن خزيمة « فأتى برق فيه عشرون صاعا » قال البيهقي قوله عشرون صاعا بلاغ بلغ محمد بن جعفر يعني بعض رواته ، وقد بين ذلك محمد بن إسحق عنه فذكر الحديث وقال في آخره : قال محمد بن جعفر حدثت بعد أنه كان عشرين صاعا من تمر . قلت : ووقع في مرسل عطاء بن أبي رباح وغيره عند مسدد « فأمر له ببعضه ، وهذا يجمع الروايات ، فمن قال إنه كان عشرين أراد أصل ما كان فيه ، ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع به الكفاية ، وبين ذلك حديث علي عند الدارقطني « تطعم ستين مسكينا لكل مسكين مد » وفيه « فأتى بخمسة عشر صاعا فقال أطعمه ستين مسكينا » وكذا في رواية حجاج عن الزهري عند الدارقطني في حديث أبي هريرة ، وفيه رد على الكوفيين في قولهم إن واجبه من القمح ثلاثون صاعا ومن غيره ستون صاعا ، ولقول عطاء : إن أظفر بالأكل أطعم عشرين صاعا ، وعلى أشهب في قوله لو غداهم أو عشاهم كني تصدق الإطعام ، ولقول الحسن يطعم أربعين مسكينا عشرين صاعا أو بالجماع أطعم خمسة عشر ، وفيه رد على الجوهرى حيث قال في الصحاح المكتل يشبه الزبيل يسع خمسة عشر صاعا لأنه لا حصر في ذلك ، وروى عن مالك أنه قال يسع خمسة عشر أو عشرين ولعله قال ذلك في هذه القصة الخاصة فيوافق رواية مهران والا فالظاهر أنه لا حصر في ذلك والله أعلم . وأما ما وقع في رواية عطاء ومجاهد عن أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط أنه « أتى بمكتل فيه عشرون صاعا فقال تصدق بهذا » وقال قبل ذلك تصدق بعشرين صاعا أو بتسع عشرة أو بأحدى وعشرين فلا حجة فيه لما فيه من التلك ، ولأنه من رواية ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وقد اضطرب فيه ، وفي الاسناد اليه مع ذلك من لا يحتاج به . ووقع في بعض طرق حديث عائشة عند مسلم « لجاءه عرقان فيهما طعام » ووجهه إن كان محفوظا ما تقدم قريبا والله أعلم . قوله (خذ هذا فتصدق به) كذا للاكثر ومنهم من ذكره بمثنى ، وزاد ابن إسحق « فتصدق به عن نفسك » ويؤيده رواية منصور في الباب الذي يليه بلفظ « أطعم هذا عنك » ونحوه في مرسل سعيد بن المسيب من رواية داود بن أبي هند عنه عند الدارقطني ،

وعنده من طريق أبيه عن مجاهد عن أبي هريرة ، ونحن نتصدق به عنك ، واستدل بإفراده بذلك على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوءة ، وكذا قوله في المراجعة ، هل تستطيع ، وهل تجد ، وغير ذلك ، وهو الأصح من قول الشافعية وبه قال الأوزاعي ، وقال الجمهور وأبو ثور وإن النذر يجب الكفارة على المرأة أيضا على اختلاف وتفاصيل لهم في الحرية والأمة والمطوعة والمكرهة وهل هي عليها أو على الرجل عنها ، واستدل الشافعية بسكوته عليه الصلاة والسلام عن إعلام المرأة بوجوب الكفارة مع الحاجة ، وأجيب بمنع وجود الحاجة إذ ذاك لأنها لم تعترف ولم تسأل واعتراف الزوج عليها لا يوجب عليها حكما ما لم تعترف ، وبأنها قضية حال فالسكوت عنها لا يدل على الحكم لاحتمال أن تكون المرأة لم تكن صائمة لعذر من الأعذار . ثم إن بيان الحكم للرجل بيان في حقها لا اشتراكهما في تحريم الفطر وانتهاك حرمة الصوم كما لم يأمره بالفصل . والتنصيص على الحكم في حق بعض المسكفين كاف عن ذكره في حق الباقيين ، ويحتمل أن يكون سبب السكوت عن حكم المرأة ما عرفه من كلام زوجها بأنها لا قدرة لها على شيء ، وقال القرطبي اختلفوا في الكفارة هل هي على الرجل وحده على نفسه فقط أو عليه وعليها أو عليه كفارتان منه وعليها أو عليه عن نفسه وعليها عنها ، وليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لأنه سياتى عن المرأة فيؤخذ حكمها من دليل آخر مع احتمال أن يكون سبب السكوت أنها كانت غير صائمة ، واستدل بعضهم بقوله في بعض طرق هذا الحديث « هلكت وأهلك ، وهي زيادة فيها مقال ، فقال ابن الجوزي : في قوله وأهلك تنبيه على أنه أكرهها ولو لا ذلك لم يكن مهلكا لها ، قلت : ولا يلزم من ذلك تعدد الكفارة بل لا يلزم من قوله وأهلك إيجاب الكفارة عليها ، بل يحتمل أن يريد بقوله هلكت أئمت وأهلك أي كنت سببا في تأئيم من طاعتني فوافقتها إذ لا ريب في حصول الائتم على المطوعة ولا يلزم من ذلك اثبات الكفارة ولا نفيها ، أو المعنى هلكت أي حيث وقعت في شيء لا أقدر على كفارته ، وأهلك أي نفسي بفعل الذي جر على الائتم ، وهذا كله بعد ثبوت الزيادة المذكورة ، وقد ذكر البيهقي أن للحاكم في بطلانها ثلاثة أجزاء ، وحصل القول فيها أنها وردت من طريق الأوزاعي ومن طريق ابن عينة ، أما الأوزاعي فتفرد بها محمد بن المسيب عن عبد السلام بن عبد الحميد عن عمر بن عبد الواحد والوليد بن مسلم وعن محمد بن عتبة عن علقمة عن أبيه ثلاثتهم عن الأوزاعي قال البيهقي رواه جميع أصحاب الأوزاعي بدونها وكذلك جميع الرواة عن الوليد وعتبة وعمر ، ومحمد بن المسيب كان حافظا مكثرا إلا أنه كان في آخر أمره عحي فلعل هذه اللفظة أدخلت عليه ، وقد رواه أبو علي النيسابوري عنه بدونها ، ويدل على بطلانها ما رواه العباس بن الوليد عن أبيه قال : سئل الأوزاعي عن رجل جامع امرأته في رمضان قال : عليها كفارة واحدة إلا الصيام ، قيل له فإن استكرهها ؟ قال عليه الصيام وحده . وأما ابن عينة فتفرد بها أبو ثور عن معلى بن منصور عنه ، قال الخطابي : المعلى ليس بذلك الحافظ . وتعقبه ابن الجوزي بأنه لا يعرف أحدا ملحقا في المعلى ، وغفل عن قول الإمام أحمد إنه كان يعطى كل يوم في حديثين أو ثلاثة ، فلعله حدث من حفظه بهذا فهو ، وقد قال الحاكم : وقت على « كتاب الصيام للمعلى » بخط موثق به وليس هذه اللفظة فيه ، وزعم ابن الجوزي أن الدارقطني أخرجه من طريق عقيل أيضا ، وهو غلط منه فإن الدارقطني لم يخرج طريق عقيل في « الدين » وقد ساقه في « العلل » بالاستناد الذي ذكره عنه ابن الجوزي بدونها . ( تنبيه ) القائل بوجوب كفارة واحدة على الزوج عنه وعن موطوءته يقول يعتبر حالهما فإن كانا من أهل البقي أجرات ربة ، وإن كانا من أهل الإطعام أطعم ما سبق ، وإن كانا من أهل الصيام صاما

جميعا ، فان اختلف حالهما ففيه تفريع محله كتب الفروع . قوله ( فقال الرجل هللى أفقر منى ) أى أتصدق به على شخص أفقر منى ؟ وهذا يشمر بأنه فهم الاذن له فى التصديق على من يتصف بالفقر ، وقد بين ابن عمر فى حديثه ذلك فزاد فيه دلى من أدقمه ؟ قال لى أفقر من تعلم ، أخرجه الزرار والطبرانى فى ( الأوسط ) ، وفى رواية لإبراهيم بن سعد ، وأعلى أفقر من أهلى ، ؟ ولابن مسافر ، أعلى أهل بيت أفقر منى ، ؟ وللأوزاعى ، أعلى غير أهلى ، ؟ ولمنصور ، أعلى أحوج منا ، ولابن إسحق ، وهل الصدقة لإلى وعلى ، ؟ قوله ( فوالله ما بين لابتها ) تثنية لابة وقد تقدم شرحها فى أواخر كتاب الحج والضمير للمدينة ، وقوله د يريد الحرين ، من كلام بعض رواته ، زاد فى رواية ابن عينة وميمر ، والذى بشك بالحق ، ووقع فى حديث ابن عمر المذكور ، ما بين حرتهما ، وفى رواية الأوزاعى الآتية فى الأدب ، والذى نفسى بيده ما بين طبى المدينة ، تثنية طنب - وهو بضم الطاء المهمله بعدها نون - والطنب أحد أطناب الخيمة فاستعاره للطرف . قوله ( أهل بيت أفقر من أهل بيتى ) زاد يونس ، منى ومن أهل بيتى ، وفى رواية لإبراهيم بن سعد ، أفقر منا ، وأفقر بالنصب على أنها خبر ما النافية ، ويجوز الرفع على لغة تميم ، وفى رواية عقيل ، ما أحد أحق به من أهلى ، ما أحد أحوج إليه منى ، وفى أحق وأحوج ما فى أفقر . وفى مرسل سعيد من رواية داود عنه ، وافته ما لميالى من طعام ، وفى حديث عائشة عند ابن خزيمة ، ما لنا عشاء ليلة . . . قوله ( فضحك النبى ﷺ حتى بدت أنيابها ) فى رواية ابن إسحق حتى بدت نواجذه ، ولابن قرة فى ( السنن ) ، عن ابن جريج ، حتى بدت أنيابه ، ولعلها تصحيف من أنيابه فان الثنايا تبين بالتبسم غالبا وظاهر السياق إرادة الزيادة على التبسم ، وبحصل ما ورد فى صفته ﷺ أن ضحكه كان تبسما على غالب أحواله ، وقيل كان لا يضحك إلا فى أمر يتعلق بالآخرة فان كان فى أمر الدنيا لم يرد على التبسم ، قيل وهذه القضية تكبر عليه وليس كذلك فقد قيل إن سبب ضحكه ﷺ كان من تباين حال الرجل حيث جاء خائفا على نفسه راغبا فى فداها مهما أمكنه ، فلما وجد الرخصة طمع فى أن يأكل ما أعطيه من الكفارة ، وقيل ضحك من حال الرجل فى مقاطع كلامه وحسن تأتبه وتلطفه فى الخطاب وحسن توسله فى توصله إلى مقصوده . قوله ( ثم قال أطعمه أهلك ) تابعة لميمر وابن أبى حفصة ، وفى رواية لابن عينة فى الكفارات ، د أطعمه عيالك ، ولإبراهيم بن سعد ، فأنتم إذا ، وقدم على ذلك ذكر الضحك ، ولابن قرة عن ابن جريج ، ثم قال كله ، ونحوه ليحيى ابن سعيد وعراك ، وجمع بينهما ابن إسحق ولفظه ، دخنها وكلها وأنفقها على عيالك ، ونحوه فى رواية عبد الجبار وحجاج وهشام بن سعد كلهم عن الزهرى ، ولابن خزيمة فى حديث عائشة ، د عده عليك وعلى أهلك ، وقال ابن دقيق العيد : تباينت فى هذه القصة المذاهب فقيل إنه دل على سقوط الكفارة بالإعسار المقارن لوجوبها لأن الكفارة لا تصرف إلى النفس ولا إلى الميالى ، ولم يبين النبى ﷺ استقرارها فى ذمته إلى حين يساره ، وهو أحد قولى الشافعية وحزم به عيسى بن دينار من المالكية ، وقال الأوزاعى : يستغفر الله ولا يسعد . ويتأيد ذلك بصدقة الفطر حيث تسقط بالإعسار المقارن لسبب وجوبها وهو هلال الفطر ، لكن الفرق بينهما أن صدقة الفطر لها أمد تنتهى إليه ، وكفارة الجناح لا أمد لها فتستقر فى الذمة ، وليس فى الخبر ما يدل على إسقاطها بل فيه ما يدل على استمرارها على العاجز ، وقال الجمهور : لا تسقط الكفارة بالإعسار ، والذى اذن له فى التصرف فيه ليس على سبيل الكفارة . ثم اختلفوا فقال الزهرى : هو خاص بهذا الرجل ، وإلى هذا نحا إمام الحرمين ، ورد بأن الأصل عدم الخصوصية . وقال بعضهم : هو منسوخ ، ولم يبين قائله ناسخه ، وقيل : المراد بالأهل الذين أمر بصرفها إليهم

من لا تلزمه نفقته من أقاربه ، وهو قول بعض الشافعية ، وضعف بالرواية الاخرى التي فيها عيالك ، وبالرواية المهرجة بالإذن له في الاكل من ذلك ، وقيل لما كان عاجزا عن نفقة أهله جاز له أن يصرف الكفارة لهم ، وهذا هو ظاهر الحديث ، وهو الذي حمل أصحاب الأقوال الماضية على ما قالوه بأن المرء لا يأكل من كفارة نفسه . قال الشيخ تقي الدين : وأقوى من ذلك أن يحصل الإحطاء لا على جهة الكفارة بل على جهة التصديق عليه وعلى أهله بتلك الصدقة لما ظهر من حاجتهم ، وأما الكفارة فلم تسقط بذلك ، ولكن ليس استقرارها في ذمته ماخوذا من هذا الحديث . وأما ما اعتلوا به من تأخير البيان فلا دلالة فيه ، لأن العلم بالوجوب قد تقدم ، ولم يرد في الحديث ما يدل على الإسقاط لأنه لما أخبره بعجزه ثم أمره بإخراج العرق دل على أن لاسقوط غن العاجز ، ولعله أخر البيان إلى وقت الحاجة وهو القدرة اهـ . وقد ورد ما يدل على إسقاط الكفارة أو على إجرائها عنه بانقافه إياها على حاله وهو قوله في حديث علي ؑ وكله أنت وعيالك فقد كفر الله عنك ، ولكنه حديث ضعيف لا يحتاج بما انفرد به ، والحق أنه لما قال له ﷺ خذ هذا قصدت به لم يقبضه بل اعتذر بأنه أخرج إليه من غيره فاذن له حيثنذ في أكله ، فلو كان قبضه للملك ملكا مشروطا بصفة وهو إخراجها عنه في كفارته فينبغي على الخلاف المشهور في التليك المقيد بشرط ، لكنه لما لم يقبضه لم يملكه ، فلما اذن له ﷺ في إطعامه لأهله وأكله منه كان تملكيا مطلقا بالنسبة إليه وإلى أهله وأخذهم إياه بصفة الفقر المشروحة ، وقد تقدم أنه كان من مال الصدقة ، وتصرف النبي ﷺ فيه تصرف الامام في إخراج مال الصدقة ، واحتمل أنه كان تملكيا بالشرط الاول ومن ثم نشأ الإشكال ، والاول أظهر فلا يكون فيه إسقاط ولا أكل المرء من كفارة نفسه ولا إنقافه على من تلزمه نفقته من كفارة نفسه . وأما ترجمة البخاري الباب الذي يليه باب الجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة إذا كانوا عاوين ، فليس فيه تصريح بما تضمنه حكم الترجمة . وإنما أشار إلى الاحتمالين المذكورين بآتيانه بصيغة الاستفهام والله أعلم . واستدل به على جواز إعطاء الصدقة جميعها في صنف واحد ، وفيه نظر لأنه لم يتعين أن ذلك القدر هو جميع ما يجب على ذلك الرجل الذي أحضر التمر ، وعلى سقوط قضاء اليوم الذي أفسده الجامع اكتفاء بالكفارة ، إذ لم يقع التصريح في الصحيحين بقضائه وهو عكس في مذهب الشافعي ، وعن الاوزاعي يقضى ان كفر بفير الصوم وهو وجه الشافعية أيضا ، قال ابن العربي : إسقاط القضاء لا يشبه منصب الشافعي إذ لا كلام في القضاء لكونه أفسد العبادة وأما الكفارة فأنما هي لما اقترف من الإثم ، قال : وأما كلام الاوزاعي فليس بشيء . قلت : وقد ورد الامر بالقضاء في هذا الحديث في رواية أبي أويس وعبد الجبار وهشام بن سعد كلهم عن الزهري ، وأخرجه البيهقي من طريق إبراهيم بن سعد عن الليث عن الزهري ، وحديث إبراهيم بن سعد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذه الزيادة ، وحديث الليث عن الزهري في الصحيحين بدونها ، ووقعت الزيادة أيضا في مرسل سعيد بن المسيب ونافع بن جبير والحسن ومحمد بن كعب ، وبمجموع هذه الطرق تعرف أن لهذه الزيادة أصلا ، ويؤخذ من قوله د صم يوما ، عدم اشتراط الفورية للتكثير في قوله د يوما . وفي الحديث من الفوائد - غير ما تقدم - السؤال عن حكم ما يفعله المرء مخالفا للشرع ، والتحدث بذلك لمصلحة معرفة الحكم ، واستعمال الكناية فيما يستقيم ظهوره بصريح لفظه لقوله واقعت أو أصبت ، على أنه قد ورد في بعض طرقه - كما تقدم - وطئت ، والذي يظهر أنه من تصرف الرواة . وفيه الإرفق بالمعلم والتلطف في التعليم والتأنيب على الدين ، والندم على المعصية ، واستثمار الخوف . وفيه الجلوس في المسجد لغير



الصلاة من المصالح الدينية كتنشر العلم ، وفيه جواز الضحك عند وجود سببه ، وإخبار الرجل بما يقع منه مع أهله للحاجة . وفيه الحلف لتأكيد الكلام ، وقبول قول المكلف مما لا يطلع عليه إلا من قبله لقوله في جواب قوله أقرر منا أطعمه أهلك ويحتمل أن يكون هناك قرينة لصدقه . وفيه التعاون على العبادة والسعى في إخلاص المسلم وإعطا الواحد فوق حاجته الزائدة ، وإعطاء الكفارة أهل بيت واحد ، وأن المضطر إلى ما بيده لا يجب عليه أن يعطيه أو بعضه لمضطر آخر

### ٣١ - باب المجاميع في رمضان هل يطعم أهل من الكفارة إذا كانوا محاربين ؟

١٩٣٧ - **حَرْشَانِ** عَثَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : إِنَّ الْأَخْرَجَ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ . قَالَ : أَتُحِبُّ مَا تُحَرِّمُ رَقَبَةً ؟ قَالَ لَا . قَالَ : فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ؟ قَالَ لَا . قَالَ : أَتُفْجِدُ مَا تُطْعِمُ بِهِ سِتِينَ مِسْكِينًا ؟ قَالَ لَا . قَالَ : فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِمَرْقٍ فِيهِ عَمْرٌ - وَهُوَ الزَّيْلُ - قَالَ : أَطْعِمَ هَذَا عَنكَ ، قَالَ : عَلَى أَخْوَجَ مَنَّا ؟ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَخْرَجُ مَنَّا . قَالَ : فَأَطْعِمَهُ أَهْلَكَ »

قوله (باب المجاميع في رمضان هل يطعم أهل من الكفارة إذا كانوا محاربين) ؟ يعني أم لا ؟ ولا منافاة بين هذه الترجمة والتي قبلها ، لأن التي قبلها أدنت بان الإحصار بالكفارة لا يسقطها عن الذمة لقوله فيها : إذا جامع ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر ، والثانية ترددت هل المأذون له بالتصرف فيه نفس الكفارة أم ؟ وعلى هذا يتنزل لفظ الترجمة . قوله (عن منصور) هو ابن المعتمر . قوله (عن الزهري عن حميد) كذا للأكثر من أصحاب منصور عنه ، وكذا رواه مؤمل بن إسماعيل عن الثوري عن منصور ، وغالفة مهران بن أبي عمر فرواه عن الثوري بهذا الإسناد فقال د عن سعيد بن المسيب ، بدل حميد بن عبد الرحمن أخرجه ابن خزيمة ، وهو قول شاذ والمحموظ الأول . قوله (ان الآخر) بهزة غير مدودة بعدها خاء معجمة مكسورة ، تقدم في أوائل الباب الذي قبله ، وحكى ابن القوطية فيه مد الهمة . قوله (أتجد ما تحرر رقبة) ؟ بالنسب على البدل من لفظ « ما » وهي مفعول بتجد ، ومثله قوله « أتجد ما تطعم ستين مسكينا » وقد تقدم باقي الكلام عليه مستوفى في الذي قبله ، وقد اعتنى به بعض المتأخرين ممن أدركه شيخنا فتكلم عليه في مجلدين جمع فيها ألف فائدة وفائدة ، وعصه إن شاء الله تعالى فيما لحصته مع زيادات كثيرة عليه ، فله الحمد على ما أنعم

### ٣٢ - باب المجاعة والقيء للصائم

وقال لي يحيى بن صالح حدثنا معاوية بن سلام حدثنا يحيى عن عمر بن الحكم بن ثوبان سمع أبا هريرة رضى الله عنه : إذا قاء فلا يفطر ، إنما يخرج ولا يورج . وبذكر عن أبي هريرة أنه يفطر ، والأول أصح . وقال ابن عباس وعكرمة : الصوم مما دخل وليس مما خرج . وكان ابن عمر رضى الله عنهما يتحدث به وهو

صائم، ثم تركه، فكان يحتجهم بالليل. واحتجهم أبو موسى ليلاً. ويذكر عن سعد بن زيد بن أرقم وأُمّ سلمة أنهم احتجوا صياماً. وقال بكير عن أمّ علقمة: كنّا نحتجهم عند عائشة فلا تنهى. ويروى عن الحسن بن غير واحد مرفوعاً: «أفطر الحاجم والمحجوم». وقال لي عياش: حدثنا عبد الأعلى حدثنا يونس عن الحسن بن مثله، قيل له: عن النبي ﷺ؟ قال: نعم. ثم قال: الله أعلم.

١٩٣٨ - **حدثنا** مَعْلَى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَاخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ»

١٩٣٩ - **حدثنا** أَبُو مَعْنَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «اخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ»

١٩٤٠ - **حدثنا** آدَمُ بْنُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ نَابِتَةَ الْبُنَّانِيَّ قَالَتْ «سُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَكُنْتُمْ تَكْرَهُونَ الْحِجَامَةَ لِلصَّائِمِ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا مِنْ أَجْلِ الضَّعْفِ» وَزَادَ شُعْبَةُ: «حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ»

**قوله** (باب الحجامة والنبي للصائم) أى هل يفسدان مما أو أحدهما الصوم أو لا؟ قال الزين بن المنير: جمع بين النبي والحجامة مع تفايرهما، وعادته تقريظ التراجم إذا نظمها خبر واحد فضلاً عن خبرين، وإنما صنع ذلك لاتحاد مأخذهما لأنها إخراج والإخراج لا يقتضى الإفطار، وقد أوما ابن عباس إلى ذلك كما سيأتى البحث فيه، ولم يذكر المصنف حكم ذلك، ولكن إirاده للأثار المذكورة يشعر بأنه يرى عدم الإفطار بهما، ولذلك عقب حديث «أفطر الحاجم والمحجوم» بحديث «أنه ﷺ احتجهم وهو صائم»، وقد اختلف السلف في المسألتين: أما النبي فنهب الجمهور إلى التفرقة بين من سبقه فلا يفطر وبين من تعمدته فيفطر، ونقل ابن المنذر الإجماع على بطلان الصوم بتعمد النبي. لكن نقل ابن بطلان عن ابن عباس وابن مسعود لا يفطر مطلقاً وهى إحدى الروايتين عن مالك، واستدل الأبهري بإسقاط القضاء عن تقياً عمداً بأنه لا كفارة عليه على الأصح عندهم قال فلو وجب القضاء لوجب الكفارة، وعكس بعضهم فقال هذا يدل على اختصاص الكفارة بالجماع دون غيره من المفطرات، وارتكب عطاء والأوزاعي وأبو ثور فقالوا يقضى ويكفر، ونقل ابن المنذر أيضاً الإجماع على ترك القضاء على من ذرعه النبي. ولم يعتمد إلا في إحدى الروايتين عن الحسن. وأما الحجامة فالجمهور أيضاً على عدم الفطر بها مطلقاً، وعن علي وعطاء والأوزاعي وأحمد وإسحق وأبي ثور يفطر الحاجم والمحجوم، وأوجبوا عليهما القضاء. وشذ عطاء فأوجب الكفارة أيضاً، وقال بقول أحمد من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وأبو الوليد النيسابورى وابن حبان. ونقل الترمذى عن الزعفرانى أن الشافعى علق القول على صحة الحديث، وبذلك قال الداودى من المالكية، وحجة الفريقين قد ذكرها المصنف في هذا الباب، وسنذكر البحث في ذلك في آخر الباب إن شاء الله تعالى. **قوله** (وقال

لى يحيى بن صالح) هكذا وقع في جميع النسخ من الصحيح، وعادة البخارى الإتيان بهذه الصيغة في الموقوفات إذا أسندها. وقوله في الإسناد حدثنا يحيى، هو ابن أبي كثير. قوله (إذا قام فلا يفطر، وإنما يخرج ولا يبول) كذا للأكثر، وللكميين أنه يخرج ولا يبول، قال ابن المنير في الحاشية يؤخذ من هذا الحديث أن الصحابة كانوا يؤولون الظاهر بالائتساف من حيث الجملة، وتقض غيره هذا الحصر بالمثني فإنه إنما يخرج، وهو موجب للقضاء والكسافرة. قوله (ويذكر عن أبي هريرة أنه يفطر، والاول أصح) كأنه يشير بذلك إلى ما رواه هو في «التاريخ الكبير»، قال: قال لى مسدد عن عيسى بن يونس حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رفعه قال «من ذرعه الله وهو صائم فليس عليه القضاء، وإن استقاء فليقض»، قال البخارى: لم يصح، وإنما يروى عن عبد الله بن سعيد المقرئ عن أبيه عن أبي هريرة وعبد الله ضعيف جدا. ورواه الداريمى من طريق عيسى بن يونس، ونقل عن عيسى أنه قال: زعم أهل البصرة أن هشاماً وهم فيه. وقال أبو داود سمعت أحمد يقول: ليس من ذا شيء. ورواه أصحاب السنن الأربعة والحاكم من طريق عيسى بن يونس به وقال الترمذى غريب لا نعرفه إلا من رواية عيسى بن يونس عن هشام. وسألت محمداً عنه فقال: لا أراه محفوظاً انتهى. وقد أخرجه ابن ماجه والحاكم من طريق حفص ابن غياث أيضاً عن هشام قال: وقد روى من غير وجه عن أبي هريرة ولا يصح استناذه ولكن العمل عليه عند أهل العلم. قلت: ويمكن الجمع بين قول أبي هريرة «إذا قام فلا يفطر»، وبين قوله «أنه يفطر»، بما فصل في حديثه هذا المرفوع، فيحتمل قوله أنه تعمد الله واستدعى به، وبهذا أيضاً يتأول قوله في حديث أبي الدرداء الذى أخرجه أصحاب السنن مصححاً أن النبي ﷺ قال فأفطر أى استقاء عداً، وهو أولى من تأويل من أوله بأن المعنى قام فضعف فأفطر والله أعلم بحكاية الترمذى عن بعض أهل العلم. وقال الطحاوى: ليس في الحديث أن الله فطره، وإنما فيه أنه قام فأفطر بعد ذلك. وتعبه ابن المنير بأن الحكم إذا عقب بالقاء دل على أنه العلة كقولهم سها ففسد. قوله (وقال ابن عباس وعكرمة الصوم بما دخل، وليس بما خرج) أما قول ابن عباس فوصله ابن أبي شيبة عن وكيع عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس في الحجامة للصائم قال: الفطر بما دخل وليس بما خرج، والوضوء بما خرج وليس بما دخل، يردى من طريق إبراهيم النخعي أنه سئل عن ذلك فقال «قال عبد الله يعنى ابن مسعود فذكر مثله، وإبراهيم لم يلق ابن مسعود وإنما أخذ عن كبار أصحابه، وأما قول عكرمة فوصله ابن أبي شيبة عن هشام عن حصين عن عكرمة مثله. قوله (وكان ابن عمر يحتجم وهو صائم ثم تركه فكان يحتجم بالليل) وصله مالك في «الموطأ»، عن نافع عن ابن عمر «أنه احتجم وهو صائم، ثم ترك ذلك، وكان إذا صام لم يحتجم حتى يفطر ورويناه في نسخة أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس عن الزهري «كان ابن عمر يحتجم وهو صائم في رمضان وغيره، ثم تركه لأجل الضعف، هكذا وجدته منقطعاً، ووصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه، وكان ابن عمر كثير الاحتياط، فكان ترك الحجامة نهاراً لذلك. قوله (واحتجم أبو موسى ليلاً) وصله ابن أبي شيبة من طريق حميد الطويل «عن بكر بن عبد الله المزنى عن أبي العالمة قال: دخلت على أبي موسى وهو أمير البصرة مسياً فوجدته يأكل تمرأ وكأخا وقد احتجم، فقلت له ألا تحتجم نهاراً؟ قال: أنا أمرت أن أهرق دى وأنا صائم،؟ ورواه النسائي والحاكم من طريق مطر الوراق «عن بكر أن أبا ذر قال: دخلت على أبي موسى وهو يحتجم ليلاً فقلت: ألا كان هذا نهاراً؟ فقال: أنا أمرت أن أهرق دى وأنا صائم، وقد سمعت رسول الله

**يقول** : أفطر الحاجم والمحجوم ، قال الحاكم سمعت أبا علي النيسابوري يقول : قلت لعبدان الأهوازي يصح في أفطر الحاجم والمحجوم ، شيء ؟ قال سمعت عباسا العنبري يقول سمعت علي بن المديني يقول : قد صح حديث أبي رافع عن أبي موسى . قلت : إلا أن مطرا خواف في رفعه فأنه أعلم . **قوله** ( ويذكر عن سعد وزيد بن أرقم وأم سلة أنهم اجتمعوا صياما ) هكذا أخرجه بصيغة التريض ، والسبب في ذلك يظهر بالتخريج ، فأما أثر سعد وهو ابن أبي وقاص فوصله مالك في « الموطأ » عن ابن شهاب ، أن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر كانا يجتمعان وهما صائمان ، وهذا منقطع عن سعد ، لكن ذكره ابن عبد البر من وجه آخر عن عامر بن سعد عن أبيه ، وأما أثر زيد بن أرقم فوصله عبد الرزاق ، عن الثوري عن يونس بن عبد الله الجرمي عن دينار قال : حجمت زيد بن أرقم وهو صائم ، ودينار هو الحاجم مولى جرم بفتح الجيم لا يعرف إلا في هذا الأثر . وقال أبو الفتح الأزدى لا يصح حديثه . وأما أثر أم سلة فوصله ابن أبي شيبة من طريق الثوري أيضا ، عن فرات عن مولى أم سلة أنه رأى أم سلة تحتجم وهي صائمة ، وفرات هو ابن عبد الرحمن ثقة لكن مولى أم سلة مجهول الحال . قال ابن المنذر : ومن رخص في الحجامة للصائم أنس وأبو سعيد والحسين بن علي وغيرهم من الصحابة والتابعين ، ثم ساق ذلك بأسانيد . **قوله** ( وقال بكير عن أم علقمة : كنا تحتجم عند عائشة فلا تنهى ) أما بكير فهو ابن عبد الله بن الأشج ، وأما أم علقمة فاسمها مرجانة . وقد وصله البخاري في تاريخه من طريق غزمية بن بكير عن أبيه عن أم علقمة قالت : كنا تحتجم عند عائشة ونحن صيام وبنو أخي عائشة فلا تنهانا ، **قوله** ( ويروى عن الحسن بن علي عن غير واحد مرفوعا : أفطر الحاجم والمحجوم ) وصله النسائي من طرق عن أبي حرة عن الحسن بن علي ، وقال علي بن المديني : روى يونس عن الحسن حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » ، عن أبي هريرة ، ورواه الإمامة عن الحسن بن ثوبان ، ورواه عطاء ابن السائب عن الحسن بن معقل بن يسار ، ورواه مطر عن الحسن بن علي ، ورواه أشعث عن الحسن بن أسامة ، زاد الدارقطني في « العلل » ، أنه اختلف على عطاء بن السائب في الصحابي فقيل : معقل بن يسار المزني ، وقيل معقل ابن سنان الأشجعي ، وروى عن عاصم عن الحسن بن معقل بن يسار أيضا ، وقيل عن مطر عن الحسن بن معاذ . واختلف على قتادة عن الحسن بن علي ، وقيل أبو هريرة . قلت : واختلف على يونس أيضا كما سأذكره قال وقال أبو حرة « عن الحسن بن علي عن غير واحد عن النبي ﷺ » ، قال فان كان حفظه صححت الأقوال كلها . قلت : لم ينفرده أبو حرة كما سأبينه . **قوله** ( وقال لي عياش ) بتحتانية ومعجمة ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى . **قوله** ( حدثنا يونس ) هو ابن عبيد ( عن الحسن ) مثله أي « أفطر الحاجم والمحجوم » . **قوله** ( قيل له : عن النبي ﷺ ) قال نعم . ثم قال : الله أعلم ( وهذا متابع لأبي حرة عن الحسن ، وقد أخرجه البخاري في تاريخه والبيهقي أيضا من طريقه قال حدثني عياش فذكره ، ورواه عن ابن المديني في « العلل » ، والبيهقي أيضا من طريقه قال حدثنا المعتز هو ابن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن بن علي عن غير واحد ، ورواية يونس عن الحسن بن أبي هريرة عند النسائي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن يونس ، وأخرجه من طريق بشر بن المفضل عن يونس عن الحسن قوله ، وذكره الدارقطني من طريق عبيد الله بن تمام عن يونس عن الحسن بن علي ، والاختلاف على الحسن في هذا الحديث واضح لكن نقل الترمذي في « العلل الكبير » عن البخاري أنه قال : يحتمل أن يكون سمعه عن غير واحد . وكذا قال الدارقطني في « العلل » ، أن كان قول الحسن عن غير واحد من الصحابة محفوظا صححت الأقوال

كلها . قلت : يريد بذلك انتفاء الاضطراب ، والا فالحسن لم يسمح من أكثر المذكورين . ثم الظاهر من السياق أن الحسن كان يشك في رفقته وكأنه حصل له بعد الجرم تردد ، وحل الكرماني جزمه على وثوقه بخبر من أخبره به ، وتردده لكونه خبر واحد فلا يفيد اليقين ، وهو حل في غاية البعد . ونقل الترمذي أيضا عن البخاري أنه قال : ليس في هذا الباب أصح من حديث شداد وثوبان ، قلت : فكيف بما فيهما من الاختلاف ؟ يعني عن أبي قلابة ، قال : كلاهما عندي صحيح لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان ، وعن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد روى الحديثين جميعا ، يعني فانتفى الاضطراب وتعين الجمع بذلك . وكذا قال عثمان الدارمي : صحيح حديث أفطر الحاجم والمحجوم من طريق ثوبان وشداد قال : وسمعت أحمد يذكر ذلك ، وقال المروزي : قلت لأحمد إن يحيى بن معين قال ليس فيه شيء . ثبت ، فقال : هذا مجازفة . وقال ابن خزيمة : صحيح الحديثان جميعا ، وكذا قال ابن حبان والحاكم ، وأغضب النسائي في تحريج طرق هذا المتن وبيان الاختلاف فيه فأجاد وأفاد . وقال أحمد : أصح شيء في باب « أفطر الحاجم والمحجوم » حديث رافع بن خديج . قلت : يريد ما أخرجه هو والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم من طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع ، لكن عارض أحمد يحيى بن معين في هذا فقال : حديث رافع أضعفها ، وقال البخاري : هو غير محفوظ ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : هو عندي باطل ، وقال الترمذي : سألت إسحق بن منصور عنه فأبى أن يحدثني به عن عبد الرزاق وقال : هو غلط ، قلت ما علته ؟ قال : روى هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير بهذا الاسناد حديث « مهر البغي خبيث » وروى عن يحيى عن أبي قلابة أن أبا أسماء حدثه أن ثوبان أخبره به ، فهذا هو المحفوظ عن يحيى ، فكانه دخل لمعمر حديث في حديث والله أعلم . وقال الشافعي في اختلاف الحديث ، بعد أن أخرج حديث شداد ولفظه « كنا مع رسول الله ﷺ في زمان الفتح فرأى رجلا يحتجم ثمان عشرة خلت من رمضان فقال وهو أخذ يبدى : أفطر الحاجم والمحجوم ، ثم ساق حديث ابن عباس أنه ﷺ احتجم وهو صائم قال : وحديث ابن عباس أمثلها إسنادا ، فإن توفى أحد الحجامه كان أحب إليّ احتياطا ، والقياس مع حديث ابن عباس ، والذي أحفظ عن الصحابة والتابعين وعامة أهل العلم أنه لا يفطر أحد بالحجامة . قلت : وكان هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث ابن عباس عقب حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » وحكى الترمذي عن الزعفراني أن الشافعي على القول بأن الحجامة تفطر على صحة الحديث ، قال الترمذي : كان الشافعي يقول ذلك ببغداد وأما بمصر قال إلى الرخصة والله أعلم . وأول بعضهم حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » أن المراد به أنهما سيفطران كقوله تعالى ﴿ إني أراني أعصر خمرا ﴾ أى ما يؤل إليه ، ولا يخفى تكلف هذا التأويل ، وبقره ما قال البغوي في « شرح السنة » : معنى قوله « أفطر الحاجم والمحجوم » أى تعرضا للافطار ، أما الحاجم فلا أنه لا يأمن وصول شيء من الدم إلى جوفه عند المص ، وأما المحجوم فلا أنه لا يأمن ضعف قوته بخروج الدم فيؤل أمره إلى أن يفطر ، وقيل معنى أفطرا فعلا مكروها وهو الحجامة فصارا كأنهما غير متلبسين بالعادة ، وسأذكر بقية كلامهم في الحديث الذى يليه . قوله (ان الذى ﷺ احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم) هكذا أخرجه من طريق وهيب عن عكرمة عن ابن عباس ، وتابعه عبد الوارث عن أيوب وموصلا كما سيأتى في الطب ، ورواه ابن علية ومعمر عن أيوب عن عكرمة مرسلا واختلف على حماد بن زيد في وصله وإرساله ، وقد بين ذلك النسائي ، وقال منها : سألت أحمد عن هذا الحديث فقال

ليس فيه « صائم » إنما هو « وهو محرم » ، ثم ساقه من طرق عن ابن عباس لكن ليس فيها طريق أيوب هذه ، والحديث صحيح لا مزية فيه . قال ابن عبد البر وغيره : فيه دليل على أن حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » منسوخ لأنه جاء في بعض طرقه أن ذلك كان في حجة الوداع ، وسبق إلى ذلك الشافعي ، واعترض ابن خزيمة بأن في هذا الحديث أنه كان صائما محرما ، قال ولم يكن قط محرما مقبلا ببلده إنما كان محرما وهو مسافر ، والمسافر إن كان نائوبا للصوم فغني عليه بعض النهار وهو صائم أبيع له الأكل والشرب على الصحيح ، فإذا جاز له ذلك جاز له أن يحتجم وهو مسافر ، قال : فليس في خبر ابن عباس ما يدل على إفطار المحجوم فضلا عن الحاجم اه . وتعقب بأن الحديث ما ورد هكذا إلا لفائدة ، فالظاهر أنه وجدت منه الحجامة وهو صائم لم يتحلل من صومه واستمر . وقال ابن خزيمة أيضا : جاء بعضهم بأعجوبة فزعم أنه عليه السلام إنما قال « أفطر الحاجم والمحجوم » لأنهما كانا يفتانان ، قال فإذا قيل له فالغيبه تغفل الصائم ؟ قال لا ، قال فعلى هذا لا يخرج من مخالفة الحديث بلا شبهة انتهى . وقد أخرج الحديث المشار إليه الطحاوي وعثمان الدارمي والبيهقي في « المعرفة » وغيرهم من طريق يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الأشعث عن ثوبان ، ومنهم من أرسله ، ويزيد بن ربيعة متروك وحكم على بن المديني بأنه حديث باطل . وقال ابن حزم : صح حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » ، بلاربيب ، لكن وجدنا من حديث أبي سعيد « أرخص النبي عليه السلام في الحجامة للصائم » ، وإسناده صحيح فوجب الأخذ به لأن الرخصة إنما تكون بعد العزيمة ، فدل على نسخ الفطر بالحجامة سواء كان حاجما أو معجوما انتهى . والحديث المذكور أخرجه النسائي وابن خزيمة والدارقطني ورجاله ثقات ، ولعلكن اختلف في رفعه ووقفه ، وله شاهد من حديث أنس أخرجه الدارقطني ولفظه « أول ما كرهت الحجامة للصائم أن يجعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم ، فر به رسول الله عليه السلام فقال : أفطر هذان . ثم رخص النبي عليه السلام بعد في الحجامة للصائم . وكان أنس يحتجم وهو صائم » ، ورواته كلهم من رجال البخاري ، إلا أن في المتن ما ينكر لأن فيه أن ذلك كان في الفتح ، وجعفر كان قتل قبل ذلك . ومن أحسن ما ورد في ذلك ما رواه عبد الرزاق وأبو داود من طريق عبد الرحمن بن عابس عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من أصحاب رسول الله عليه السلام قال « نهى النبي عن الحجامة للصائم وعن المواصلة ولم يحرمها إبقاء على أصحابه » ، إسناده صحيح والجهالة بالأصحاب لا تعذر ، وقوله « إبقاء على أصحابه » يتعلق بقوله نهى ، وقد رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري بإسناده هذا ولفظه « عن أصحاب محمد عليه السلام قالوا إنما نهى النبي عليه السلام عن الحجامة للصائم وكرهها للضعيف » ، أي لثلاث يضعف . قوله ( سمعت ثابتا البنان قال : سئل أنس بن مالك ) كذا في أكثر أصول البخاري « سئل » بضم أوله على البناء للجهول ، وفي رواية أبي الوقت « سأل أنسا » وهذا غلط فإن شعبة ما حضر سؤال ثابت لأنس ، وقد سقط منه رجل بين شعبة وثابت فرواه الاسماعيلي وأبو نعيم والبيهقي من طريق جعفر بن محمد القلانسي وأبي قرصافة محمد بن عبد الوهاب وإبراهيم بن الحسين بن دريد كلهم عن آدم بن أبي إياس شيخ البخاري فيه فقال « عن شعبة عن حميد قال سمعت ثابتا وهو يسأل أنس بن مالك » ، فذكر الحديث ، وأشار الاسماعيلي والبيهقي إلى أن الرواية التي وقعت للبخاري خطأ وأنه سقط منه حميد ، قال الاسماعيلي : وكذلك رواه علي بن سهل عن أبي النضر عن شعبة عن حميد . قوله ( وزاد شعبة حديثنا شعبة على عهد النبي عليه السلام ) هذا يدھر بأن رواية شعبة موافقة لرواية آدم في الإسناد والمتن إلا أن شعبة زاد فيه ما يؤكد رفعه . وقد أخرج ابن منده في « غرائب شعبة » ، طريق شعبة فقال « حديثنا محمد بن أحمد بن حاتم حديثنا عبد

الله بن روح حدثنا شيابة حدثنا شعبة عن قتادة عن أبي المتوكل عن أبي سعيد، وبه «عن شيابة عن شعبة عن حميد عن أنس، نحوه وهذا يؤكد صحة ما اعترض به الاسماعيل ومن تبعه ويشعر بأن الخلط فيه من غير البخارى، إذ لو كان إسناد شيابة عنده مخالفا لإسناد آدم لبيته وهو واضح لا خفاء به، والله أعلم بالصواب

### ٣٣ - باب الصوم في السفر والإفطار

١٩٤١ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن أبي اسحاق الشيباني **سمع** ابن أبي أوفى **رضي** الله عنه **قال** «كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فقال لرجل **انزل فاجدح لي**، قال: يا رسول الله الشمس، قال: **انزل فاجدح لي**، قال يا رسول الله الشمس، قال: **انزل فاجدح لي**، فنزل فاجدح له فشرب، ثم رمى بيده هاتما قال: إذا رأيتم الليل أقبل من ها هنا فقد أفطر الصائم»

تابعه جرير وأبو بكر بن عياش الشيباني عن ابن أبي أوفى قال «كنت مع النبي ﷺ في سفر»  
[الحديث ١٩٤١ - أطرافه في: ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٨، ١٩٩٧هـ]

١٩٤٢ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن هشام قال **حدثني** أبي عن عائشة «أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال: يا رسول الله إني أسرد الصوم»  
[الحديث ١٩٤٢ - طريقه في: ١٩٤٣هـ]

١٩٤٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة **رضي** الله عنها **زوج** النبي ﷺ «أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال للنبي ﷺ: «أصوم في السفر؟ - وكان كثير الصيام - فقال: «إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر»

**قوله** (باب الصوم في السفر والإفطار) أى لإباحة ذلك وتغيير المكلف فيه سواء كان رمضان أو غيره، وسأذكر بيان الاختلاف في ذلك بعد باب، وذكر المؤلف في الباب حديث عبد الله بن أبي أوفى وسيأتى الكلام عليه بعد أبواب وموضع الدلالة منه ما يشعر به سياقه من مراجعة الرجل له يكون الشمس لم تغرب في جواب طلبه لما يشير به، فهو ظاهر في أنه كان **ﷺ** صائما، وقد ذكره في «باب متى يحل فطر الصائم»، وفي غيره بلفظ صريح في ذلك حيث قال «كنا مع رسول الله ﷺ وهو صائم»، **قوله** (الشمس يا رسول الله) بالرفع، ويجوز النصب وتوجيهها ظاهر. **قوله** (تابعه جرير وأبو بكر بن عياش عن الشيباني) يعنى تابعا لسفيان وهو ابن عيينة، والشيباني هو أبو إسحق شيخهم فيه، ومتابعة جرير وصلها المؤلف في العلق، ومتابعة أبي بكر ستأتى موصولة بعد قليل في «باب تعجيل الإفطار»، وتابعهم غير من ذكر كما سيأتى ولفظهم متقارب، والمراد المتابعة في أصل الحديث. **قوله** (حدثنا يحيى) هو القطان، وهشام هو ابن عروة. **قوله** (أن حمزة بن عمرو الأسلمي) هكذا رواه الحفاظ عن هشام، وقال عبد الرحمن بن سليمان عند النسائي والدارودي عند الطبراني ويحيى بن عبد الله بن سالم عند الدارقطني ثلاثهم عن هشام عن أبيه عن عائشة عن حمزة بن عمرو جعلوه من مسند حمزة والمحفوظ أنه من مسند عائشة، ويحتمل أن

يكون هؤلاء لم يقصدوا بقولهم « عن حزة » الرواية عنه وإنما أرادوا الإخبار عن حكايته بالتقدير عن عائشة عن قصة حزة أنه سأل ، لكن قد صح بجيء الحديث من رواية حزة ، فأخرجه مسلم من طريق أبي الأسود عن عروة عن أبي مرواح عن حزة ، وكذلك رواه محمد بن إبراهيم التيمي عن عروة ولكنه أسقط أبا مرواح والصواب لإبائه ، وهو محمول على أن لعروة فيه طريقين : سمعه من عائشة ، وسمعه من أبي مرواح عن حزة . قوله ( أسرد الصوم ) أى أتابعه ، واستدل به على أن لا كراهية في صيام الدهر ، ولا دلالة فيه لأن التابع يصدق بدون صوم الدهر ، فإن ثبت النهى عن صوم الدهر لم يعارضه هذا الإذن بالسرد ، بل الجمع بينهما واضح . قوله ( أأصوم في السفر الخ ) قال ابن دقيق العيد : ليس فيه تصريح بأنه صوم رمضان فلا يكون فيه حجة على من منع صيام رمضان في السفر . قلت : وهو كما قال بالنسبة إلى سياق حديث الباب ، لكن في رواية أبي مرواح التي ذكرتها عند مسلم أنه قال « يا رسول الله أجدني قوة على الصيام في السفر فهل على جناح ؟ » فقال رسول الله ﷺ : « هي رخصة من الله ، فمن أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه ، وهذا يشعر بأنه سأل عن صيام الفريضة ، وذلك أن الرخصة إنما تطلق في مقابلة ما هو واجب . وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم من طريق محمد بن حزة ابن عمرو عن أبيه أنه قال « يا رسول الله إني صاحب ظهر أعالجه أسافر عليه وأكرهه ، وإنه ربما صادفني هذا الشهر - يعني رمضان - وأنا أجد القوة ، وأجدني أن أصوم أهون على من أن أخره فيكون ديننا على ، فقال : أى ذلك شئت يا حزمة ،

### ٣٤ - باب إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر

١٩٤٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة في رمضان فصام ، حتى بلغ الكديد أفطر ، فأفطر الناس » . قال أبو عبد الله : والكديد ما بين عسفان وقديد

[ الحديث ١٩٤٤ - أطرافه في : ١٩٤٨ ، ٢٩٥٣ ، ٤٢٧٥ ، ٤٢٧٦ ، ٤٢٧٧ ، ٤٢٧٨ ، ٤٢٩٥ ]

**قوله** ( باب إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر ) أى هل يباح له الفطر في السفر أو لا ، وكأنه أشار إلى تضعيف ما روى عن علي ، وإلى رد ما روى عن غيره في ذلك ، قال ابن المنذر : روى عن علي بإسناد ضعيف ، وقال به عبيدة بن عمرو وأبو مجلز وغيرهما ونقله النووي عن أبي مجلز وحده ، ووقع في بعض الشروح أبو عبيدة وهو وهم ، قالوا : إن من استهل عليه رمضان في الحضر ثم سافر بعد ذلك فليس له أن يفطر لقوله تعالى ﴿ فن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾ قال وقال أكثر أهل العلم لا فرق بينه وبين من استهل رمضان في السفر ، ثم ساق ابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عمر قال : قوله تعالى ﴿ فن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾ نسخها قوله تعالى ﴿ ومن كان مريضاً أو على سفر ﴾ الآية . ثم احتج للجمهور بحديث ابن عباس المذكور في هذا الباب . قوله ( خرج إلى مكة ) كان ذلك في غزوة الفتح كما سيأتي . قوله ( فلما بلغ الكديد ) بفتح الكاف وكسر الدال المهمة مكان معروف ووقع تفسيره في نفس الحديث بأنه بين عسفان وقديد ، يعنى بضم القاف على التصغير . ووقع في رواية المستمل وحده نسبة هذا التفسير للبخاري ، لكن سياق في المغازي موصو لا من وجه آخر في نفس الحديث ، وسيأتي قريباً عن ابن عباس من وجه



آخر « حتى بلغ عصفان ، بدل الكديد ، وفيه جاز القرب لأن الكديد أقرب إلى المدينة من عصفان ، وبين الكديد ومكة مرحلتان ، قال البكري : هو بين أبح - بفتحين وجم - وعصفان وهو ماء عليه نخل كثير . ووقع عند مسلم في حديث جابر « فلما بلغ كراع الغميم » هو بضم الكاف والغميم بفتح الميمعة وهو اسم واد أمام عصفان ، قال عياض : اختلفت الروايات في الموضع الذي أفطر ﷺ فيه ، والكل في قصة واحدة وكلها متقاربة والجميع من عمل عصفان اه ، وسيأتي في المغازي من طريق معمر عن الزهري سياق هذا الحديث أوضح من رواية مالك ، ولفظ رواية معمر « خرج النبي ﷺ في رمضان من المدينة ومعه عشرة آلاف من المسلمين ، وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمه المدينة فصار ومن معه من المسلمين يصوم ويصومون حتى بلغ الكديد فأفطر وأفطروا ، قال الزهري : وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من أمره ﷺ ، وهذه الزيادة التي في آخره من قول الزهري ، وقعت مدرجة عند مسلم من طريق الليث عن الزهري ولفظه « حتى بلغ الكديد أفطر ، قال وكان صحابة رسول الله ﷺ يتبعون الأحاديث فالأحدث من أمره ، وأخرجه من طريق سفيان عن الزهري قال مثله ، قال سفيان : لا أدري من قول من هو ، ثم أخرجه من طريق معمر ومن طريق يونس كلاهما عن الزهري ، وبيننا أنه من قول الزهري ، وبذلك جزم البخاري في الجهاد ، وظاهره أن الزهري ذهب إلى أن الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك كما سيأتي قريباً ، وأخرج البخاري في المغازي أيضاً من طريق خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال « خرج النبي ﷺ في رمضان والناس صائم ومفطر ، فلما استوى على راحلته دعا بئانه من لبن أو ماء فوضعه على راحلته ثم نظر الناس ، زاد في رواية أخرى من طريق طاوس عن ابن عباس « ثم دعا بئانه فشرب نهاراً ليراه الناس » وأخرجه الطحاوي من طريق أبي الأسود عن عكرمة أوضح من سياق خالد ولفظه « فلما بلغ الكديد بلغه أن الناس يشق عليهم الصيام ، فدعا بقدر من لبن فأمسكه بيده حتى رآه الناس وهو على راحلته ثم شرب فأفطر ، فنأوله رجلاً إلى جنبه فشرب ، وسلم من طريق الدراودي عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر في هذا الحديث « فقيل له إن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما ينظرون فيما فعلت ، فدعا بقدر من ماء بعد العصر ، وله من وجه آخر عن جعفر « ثم شرب فقيل له بعد ذلك إن بعض الناس قد صام فقال : أولئك العصاة ، واستدل بهذا الحديث على تحمّل الفطر في السفر ، ولا دلالة فيه كما سيأتي . واستدل به على أن للسافر أن يفطر في أثناء النهار ولو استهل رمضان في الحضر والحديث نص في الجواز إذ لا خلاف أنه ﷺ استهل رمضان في عام غزوة الفتح وهو بالمدينة ثم سافر في أثناءه . ووقع في رواية ابن إسحاق في المغازي عن الزهري في حديث الباب أنه خرج لعشر مضين من رمضان ، ووقع في مسلم من حديث أبي سعيد اختلاف من الرواة في ضبط ذلك ، والذي اتفق عليه أهل السير أنه خرج في عاشر رمضان ودخل مكة للتعش عشرة ليلة خلت منه ، واستدل به على أن للبر أن يفطر ولو نوى الصيام من الليل وأصبح صائماً فله أن يفطر في أثناء النهار وهو قول الجمهور وقطع به أكثر الشافعية ، وفي وجه ليس له أن يفطر وكان مستنداً قائله ما وقع في البويطي من تعليق القول به على صحة حديث ابن عباس هذا ، وهذا كله فيما لو نوى الصوم في السفر ، فأما لو نوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في أثناء النهار فهل له أن يفطر في ذلك النهار ؟ منه الجمهور ، وقال أحمد وإسحق بالجمهور ، واختاره المزني محتجاً بهذا الحديث ، فقيل له قال كذلك ، ظناً منه أنه ﷺ أفطر في اليوم الذي خرج فيه من المدينة ، وليس كذلك فإن بين المدينة والكديد عدة أيام . وقد وقع في البويطي مثل ما وقع عند

المزني فسلم المزني ، وأبلغ من ذلك ما رواه ابن أبي شيببة والبيهقي عن أنس أنه كان إذا أراد السفر يفطر في الحضر قبل أن يركب . ثم لا فرق عند المجيزين في الفطر بكل مفطر ، وفرق أحد في المشهور عنه بين الفطر بالجماع وغيره فنفه في الجماع ، قال فلو جامع فعليه الكفارة إلا إن أفطر بغير الجماع قبل الجماع ، واعترض بعض المانعين في أصل المسألة فقال : ليس في الحديث دلالة على أنه ﷺ نوى الصيام في ليلة اليوم الذي أفطر فيه ، فيحتمل أن يكون نوى أن يصبح مفطرا ثم أظهر الإفطار ليفطر الناس ، لكن سياق الأحاديث ظاهر في أنه كان أصبح صائما ثم أفطر . وقد روى ابن خزيمة وغيره من طريق أبي سلة عن أبي هريرة قال دكنا مع النبي ﷺ بمر الظهران ، فأتى بطعام فقال لا يبي بكر وعمر : ادنوا فكلوا ، فقالوا إنا صائمون ، فقال اعملوا لصاحبكم ادخلوا لصاحبكم ادنوا فكلوا ، قال ابن خزيمة : فيه دليل على أن للصائم في السفر الفطر بعد مضى بعض النهار . ( تنبيه ) قال القابسي : هذا الحديث من مراسلات الصحابة لأن ابن عباس كان في هذه السفرة مقيما مع أبويه بمكة فلم يشاهد هذه القصة ، فكانه سمعها من غيره من الصحابة

٣٥ - باب \* ١٩٤٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** يحيى بن حمزة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر أن إسماعيل بن عبيد الله **حدثه** عن أم الدرداء عن أبي الدرداء رضى الله عنه قال « خرجنا مع النبي ﷺ في بعض أسفارهم في يوم حار حتى يضع الرجل يده على رأسه من شدة الحر وما فينا صائم ، إلا ما كان من النبي ﷺ وابن رواحة »

**قوله** ( باب ) كذا للأكثر بغير ترجمة ، وسقط من رواية النسب ، وعلى الحالين لا بد أن يكون الحديث أبي الدرداء المذكور فيه تلقى بالترجمة ، ووجه ما وقع من إفتقار أصحاب النبي ﷺ في رمضان في السفر بمحض منه ، ولم ينكر عليهم فدل على الجواز ، وعلى رد قول من قال : من سافر في شهر رمضان امتنع عليه الفطر . **قوله** ( عن أم الدرداء ) في رواية أبي داود من طريق سعيد بن عبد العزيز عن إسماعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر الدمشقي **حدثني** أم الدرداء ، والاسناد كله شاميون سوى شيخ البخاري وقد دخل الشام ، وأم الدرداء هي الصغرى التابعة . **قوله** ( خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره ) في رواية مسلم من طريق سعيد بن عبد العزيز أيضا **خرجنا** مع رسول الله ﷺ في شهر رمضان في حر شديد ، الحديث ، وبهذه الزيادة يتم المراد من الاستدلال ، ويتوجه الرد بها على أبي محمد بن حزم في دعمه أن حديث أبي الدرداء هذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون ذلك الصوم تطوعا ، وقد كنت ظننت أن هذه السفرة غزوة الفتح لما رأيت في المطابع ، من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن عن رجل من الصحابة قال : رأيت رسول الله ﷺ بالرج في الحر وهو يصب على رأسه الماء - وهو صائم - من العطش ومن الحر ، فلما بلغ الكديد أفطر ، فانه يدل على أن غزوة الفتح كانت في أيام شدة الحر ، وقد اتفقت الروايتان على أن كلا من السفرتين كان في رمضان ، لكنني رجعت عن ذلك وعرفت أنه ليس بصواب لأن عبد الله بن رواحة استشهد بمؤنة قبل غزوة الفتح بلا خلاف وإن كانتا جميعا في سنة واحدة ، وقد استثناء أبو الدرداء في هذه السفرة مع النبي ﷺ فصح أنها كانت سفرة أخرى . وأيضا فإن في سياق أحاديث غزوة الفتح أن الذين استمروا من الصحابة صائما كانوا جماعة ، وفي هذا أنه عبد الله بن رواحة وحده . وأخرج الترمذي من

حديث عمر بن الخطاب مع النبي ﷺ في رمضان يوم بدو يوم الفتح ، الحديث ، ولا يصح حمله أيضا على بدر لان أبا العرداء لم يكن حينئذ أسلم ، وفي الحديث دليل على أن لا كراهية في الصوم في السفر لمن قوى عليه ولم يصبه منه مشقة شديدة

٣٦ - باب قول النبي ﷺ لَنْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ واشتد الحر : ليس من ألبس الصوم في السفر

١٩٤٦ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا محمد بن عبد الرحمن الأنصاري قال سمعت محمد بن عمرو بن الحسن بن علي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال : كان رسول الله ﷺ في سفر فرأى زحاما ورجلا قد ظلل عليه فقال : ما هذا ؟ فقالوا صائم ، فقال : ليس من ألبس الصوم في السفر ،

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ لَنْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ واشتد الحر : ليس من ألبس الصوم في السفر ) أشار بهذه الترجمة إلى أن سبب قوله ﷺ « ليس من ألبس الصوم في السفر » ما ذكر من المشقة ، وأن من روى الحديث مجردا فقد اختصر القصة ، وبما أشار إليه من اعتبار شدة المشقة يجمع بين حديث الباب والذي قبله ، فالخلاص أن الصوم لمن قوى عليه أفضل من الفطر ، والفطر لمن شق عليه الصوم أو أعرض عن قبول الرخصة أفضل من الصوم ، وأن من لم يتحقق المشقة يخير بين الصوم والفطر . وقد اختلف السلف في هذه المسألة فقالت طائفة : لا يجرى الصوم في السفر عن الغرض ، بل من صام في السفر وجب عليه قضاؤه في الحضر لظاهر قوله تعالى ( فعدة من أيام أخر ) ولقوله ﷺ « ليس من ألبس الصوم في السفر » ومقابلة البر الاثم ، وإذا كان آثما بصومه لم يجزئه وهذا قول بعض أهل الظاهر ، وحكى عن عمر وابن عمر وأبي هريرة والزهري وإبراهيم النخعي وغيرهم ، واحتجوا بقوله تعالى ( فمن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ) قالوا ظاهره فعليه عدة أو قالوا يجب عدة ، وتأوله الجمهور بأن التقدير فأفطر فعدة ، ومقابل هذا القول قول من قال إن الصوم في السفر لا يجوز إلا لمن خاف على نفسه الهلاك أو المشقة الشديدة حكاها الطبري عن قوم ، وذهب أكثر العلماء ومنهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن الصوم أفضل لمن قوى عليه ولم يشق عليه ، وقال كثير منهم الفطر أفضل عملا بالرخصة وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحق ، وقال آخرون هو غير مطلقا ، وقال آخرون أفضلهما أيسرهما لقوله تعالى ( يريد الله بكم اليسر ) فإن كان الفطر أيسر عليه فهو أفضل في حقه ، وإن كان الصيام أيسر كمن يسهل عليه حينئذ ويشق عليه قضاؤه بعد ذلك فالصوم في حقه أفضل وهو قول عمر بن عبد العزيز واختاره ابن المنذر ، والذي يرجح قول الجمهور ، ولكن قد يكون الفطر أفضل لمن اشتد عليه الصوم وتضرر به ، وكذلك من ظن به الأعراض عن قبول الرخصة كما تقدم نظيره في المسح على الخفين ، وسيأتي نظيره في تعجيل الإفطار ، وقد روى أحمد من طريق أبي طعمة قال قال رجل لابن عمر : اني أقوى على الصوم في السفر ، فقال له ابن عمر : من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الإثم مثل جبال عرفة ، وهذا يحمل على من رغب عن الرخصة لقوله ﷺ « من رغب عن سنتي فليس مني » ، وكذلك من خاف على نفسه العجب أو الرياء إذا صام في السفر فقد يسكون الفطر أفضل له ، وقد أشار إلى ذلك ابن عمر ، فروى الطبري من طريق مجاهد قال : إذا سافرت فلا تصم ، فانك إن تصم قال أصحابك : اكفوا الصائم ، ارفعوا للصائم ، وقموا بأمرك ، وقالوا فلان صائم ، فلا تزال كذلك حتى يذهب أجرك . ومن طريق مجاهد أيضا عن جنادة بن أمية عن أبي ذر نحو ذلك ، وسيأتي

في الجهاد من طريق مؤرق عن أنس نحو هذا مرفوعاً حيث قال ﷺ للفطرين حيث خدموا الصيام ذهب المفطرون اليوم بالأجر، واحتج من منع الصوم أيضاً بما وقع في الحديث الماضي أن ذلك كان آخر الأمرين، وأن الصحابة كانوا يأخذون بالآخر فالآخر من فعله، وزعموا أن صومه ﷺ في السفر منسوخ، وتعقب أولاً بما تقدم من أن هذه الزيادة مدرجة من قول الزهري، وبأنه استند إلى ظاهر الخبر من أنه ﷺ أفطر بعد أن صام ونسب من صام إلى الصبيان، ولا حجة في شيء من ذلك لأن مسلماً أخرج من حديث أبي سعيد أنه ﷺ صام بعد هذه القصة في السفر ولفظه «سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ونحن صيام، فنزلنا منزلاً، فقال النبي ﷺ: إنكم قد دونتم من عدوكم والنظر أقوى لكم فأفطروا، فكانت رخصة فنا من صام ومنا من أفطر، فنزلنا منزلاً فقال رسول الله ﷺ: إنكم مصبحو عدوكم فالفطر أقوى لكم فأفطروا، فكانت عزيمة فأفطرتنا. ثم لقد رأيتنا نصوم مع رسول الله ﷺ بعد ذلك في السفر، وهذا الحديث نص في المسألة، ومنه يؤخذ الجواب عن نسبته ﷺ للصائمين إلى الصبيان لأنه عزم عليهم غالفوا، وهو شاهد لما قلناه من أن الفطر أفضل لمن شق عليه الصوم، ويتأكد ذلك إذا كان يحتاج إلى الفطر للتعوي به على لقاء العدو، وروى الطبري في تهذيبه من طريق خيشمة سألت أنس بن مالك عن الصوم في السفر فقال: لقد أمرت غلامي أن يصوم، قال قلت له فآين هذه الآية (فعدة من أيام أخر) قال: إنما نزلت ونحن نرتحل جياها ونزل على غير شيع، وأما اليوم فترتحل شباعاً ونزل على شيع، فأشار أنس إلى الصفة التي يكون فيها الفطر أفضل من الصوم. وأما الحديث المشهور «الصائم في السفر كالْمفطر في الحضر» فقد أخرجه ابن ماجه مرفوعاً من حديث ابن عمر بسند ضعيف، وأخرجه الطبري من طريق أبي سلة عن عائشة سرفوعاً أيضاً وفيه ابن لطيعة وهو ضعيف، ورواه الأثرم من طريق أبي سلة عن أبيه مرفوعاً والمحمول عن أبي سلة عن أبيه موقوفاً كذلك أخرجه النسائي وابن المنذر، ومع وقفه فهو منقطع لأن أبي سلة لم يسمع من أبيه، وعلى تقدير صحته فهو محمول على ما تقدم أولاً حيث يكون الفطر أولى من الصوم والله أعلم. وأما الجواب عن قوله ﷺ «ليس من البر الصيام في السفر» فسلوك المجيزين فيه طرقات: فقال بعضهم قد خرج على سبب فيقصر عليه وعلى من كان في مثل حاله، وإلى هذا جنح البخاري في ترجمته، ولذا قال الطبري بعد أن ساق نحو حديث الباب من رواية كعب بن عاصم الأشعري ولفظه «سافرنا مع رسول الله ﷺ ونحن في حر شديد، فإذا رجل من القوم قد دخل تحت ظل شجرة وهو مضطجع كضجة الوجد، فقال رسول الله ﷺ: ما صاحبكم، أي وجع به؟ فقالوا ليس به وجع، ولكنه صائم وقد اشتد عليه الحر، فقال النبي ﷺ حينئذ ليس البر أن تصوموا في السفر، عليكم برخصة الله التي رخص لكم، فكان قوله ﷺ ذلك لمن كان في مثل ذلك الحال. وقال ابن دقيق العيد: أخذ من هذه القصة أن كراهة الصوم في السفر تنحصر بمن هو في مثل هذه الحالة بمن يجهد الصوم ويشق عليه أو يؤدي به إلى ترك ما هو أولى من الصوم من وجوه القرب، فينزل قوله «ليس من البر الصوم في السفر» على مثل هذه الحالة. قال: والماتعون في السفر يقولون إن اللفظ عام، والعبارة بمومه لا بخصوص السبب، قال: وينبغي أن يتنبه للفرق بين دلالة السبب والسياق والقرائن على تخصيص العام وعلى مراد المتكلم، وبين مجرد ورود العام على سبب، فإن بين العاميين فرقاً واضحاً، ومن أجزأهما مجرى واحداً لم يصب، فإن مجرد ورود العام على سبب لا يقتضي التخصيص به كنزول آية السركة في قصة سرقه رداء صفوان، وأما السياق والقرائن الدالة على مراد المتكلم فهي المرشدة لبيان المجملات وتعيين

المجملات كما في حديث الباب . وقال ابن المنير في الحاشية : هذه القصة تشعر بأن من اتفق له مثل ما اتفق لذلك الرجل أنه يساويه في الحكم ؛ وأما من سلم من ذلك ونحوه فهو في جواز الصوم على أصله والله أعلم . وحمل الناصي نفي البر المذكور في الحديث على من أبي قول الرخصة فقال : معنى قوله « ليس من البر » أن يبلغ رجل هذا بنفسه في غريضة صوم ولا نافلة ، وقد أرخص الله تعالى له أن يفطر وهو صحيح ، قال ويحتمل أن يكون معناه ليس من البر المفروض الذي من خالفه أثم ، وجزم ابن خزيمة وغيره بالمعنى الأول ، وقال الطحاوي : المراد بالبر هنا البر الكامل الذي هو أعلى مراتب البر ، وليس المراد به إخراج الصوم في السفر عن أن يكون برا لأن الانقطاع قد يكون أبر من الصوم إذا كان للتعوى على لقاء العدو مثلا ، قال : وهو نظير قوله ﷺ « ليس المسكين بالطواف » الحديث ، فانه لم يرد إخراجهم من أسباب المسكنة كلها ، وإنما أراد أن المسكين الكامل المسكنة الذي لا يجد غنى يفتنيه ويستحي أن يسأل ولا يفتن له . قوله ( حدثنا محمد بن عبد الرحمن الأنصاري ) عند مسلم من طريق غندر عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن يعني ابن سعد ، ولأبي داود عن أبي الوليد عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن يعني ابن سعد بن زرارة . قوله ( سمعت محمد بن عمرو الخ ) أدخل محمد بن عبد الرحمن بن سعد بينه وبين جابر محمد بن عمرو ابن الحسن في رواية شعبة عنه ، واختلف في حديثه على يحيى بن أبي كثير فأخرجه النسائي من طريق شعيب بن إسحق عن الأوزاعي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن حدثني جابر بن عبد الله فذكره ، قال النسائي : هذا خطأ ، ثم ساقه من طريق الثوري عن الأوزاعي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن حدثني من سمع جابرا ، ومن طريق علي بن المبارك عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن رجل عن جابر ثم قال : ذكر تسمية هذا الرجل المهمل ، فساق طريق شعبة ثم قال هذا هو الصحيح ، يعني إدخال رجل بين محمد بن عبد الرحمن وجابر ، وتعبه المزى فقال ظن النسائي أن محمد بن عبد الرحمن شيخ شعبة في هذا الحديث هو محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى بن أبي كثير فيه ، وليس كذلك لأن شيخ يحيى هو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وشيخ شعبة هو ابن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة اهـ . والذي يرجح في نظري أن الصواب مع النسائي ، لأن مسلما لما روى الحديث من طريق أبي داود عن شعبة قال في آخره : قال شعبة كان يلقي هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير أنه كان يزيد في هذا الإسناد في هذا الحديث « عليكم برخصة الله التي رخص لكم ، فلما سألته لم يحفظه اهـ . والضمير في سألت يرجع إلى محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى لأن شعبة لم يلق يحيى فدل على أن شعبة أخبر أنه كان يبلغه عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو عن جابر في هذا الحديث زيادة ، ولأنه لما لقي محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى سأله عنها فلم يحفظها . وأما ما وقع في رواية الأوزاعي عن يحيى أنه نسب محمد بن عبد الرحمن فقال فيه ابن ثوبان فهو الذي اعتمده المزى ، لكن جزم أبو حاتم كما نقله عنه ابنه في « العلل » بأن من قال فيه عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان فقد وهم ، وإنما هو ابن عبد الرحمن بن سعد اهـ . وقد اختلف فيه مع ذلك على الأوزاعي ، وجل الرواة عن يحيى بن أبي كثير لم يزدوا على محمد بن عبد الرحمن ، لا يذكرون جده ولا جده جده والله أعلم . قوله ( كان رسول الله ﷺ في سفر ) تبين من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أنها غزوة الفتح ، ولا بن خزيمة من طريق حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر « سافرنا مع النبي ﷺ في رمضان ، فذكر نحوه . قوله ( ورجلا قد ظلل عليه ) في رواية حماد المذكورة « فشق على رجل الصوم فجعلت براحلته تهم به تحت الشجرة ، فأخبر النبي ﷺ بذلك فأمره أن يفطر » الحديث ولم أقف على اسم هذا الرجل ، فتح الباري ٢ - ٢٤٦ ج ٤

ولولا ما قدمته من أن عبد الله بن رواحة استشهد قبل غزوة الفتح لأمكن أن يفسر به لقول أبي الدرداء إنه لم يكن من الصحابة في تلك السفرة صائما غيره ، وزعم مغطاي أنه أبو إسرائيل وعزا ذلك لمبهات الخطيب ، ولم يقل الخطيب ذلك في هذه القصة وإنما أورد حديث مالك عن حميد بن قيس وغيره « أن النبي ﷺ رأى رجلا قائما في الشمس فقالوا نذر أن لا يستظل ولا يتكلم ولا يجلس ويصوم » الحديث ، ثم قال : هذا الرجل هو أبو إسرائيل القرشي العامري ، ثم ساق بإسناده إلى أيوب عن عكرمة عن ابن عباس « كان رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة فنظر إلى رجل من قريش يقال له أبو إسرائيل فقالوا : نذر أن يصوم ويقوم في الشمس » الحديث فلم يزد الخطيب على هذا ، وبين النصين مغايرات ظاهرة أظهرها أنه كان في الحضر في المسجد وصاحب القصة في حديث جابر ركن في السفر تحت ظلال الشجر والله أعلم . وفي الحديث استحباب التمسك بالرخصة عند الحاجة إليها ، وكراهة تركها على وجه التشديد والتنطع . ( تنبيه ) : أوم كلام صاحب العملة ، أن قوله ﷺ « عليكم برخصة الله التي رخص لكم » مما أخرجه مسلم بشرطه ، وليس كذلك وإنما هي بقية في الحديث لم يوصل إسنادها كما تقدم بيانه ، نعم وقعت عند النسائي موصولة في حديث يحيى بن أبي كثير بسنده ، وعند الطبراني من حديث كعب بن عاصم الأشمري كما تقدم

### ٣٧ - باب لم يعب أصحاب النبي ﷺ بعضهم بعضا في الصوم والإفطار

١٩٤٧ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ** عَنْ **مَالِكٍ** عَنْ **عُجَيْدِ الطُّوَيْلِيِّ** عَنْ **أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ** قَالَ « كُنَّا نَسَافِرُ

مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمْ يَعْيبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمَفْطَرِ ، وَلَا الْمَفْطَرُ عَلَى الصَّائِمِ »

**قوله** باب لم يعب أصحاب النبي ﷺ بعضهم بعضا في الصوم والإفطار ( أي في الأسفار ، وأشار بهذا إلى تأكيد ما اعتمدته من تأويل الحديث الذي قبله ، وأنه محمول على من بلغ حالة يجهد بها ، وأن من لم يبلغ ذلك لا يعاب عليه الصيام ولا الفطر . **قوله** ( عن أنس ) في رواية أبي خالد عند مسلم عن حميد التصريح بالأخبار بين حميد وأنس ، ولفظه عن حميد « خرجت فصمت فقالوا لي أحد ، فقلت إن أنسا أخبرني أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يسافرون فلا يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم » ، قال حميد فلقيت ابن أبي مليكة فأخبرني عن عائشة مثله . **قوله** كنا نسافر مع النبي ﷺ ) في حديث أبي سعيد عند مسلم « كنا نغزو مع رسول الله ﷺ فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ، يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن ، ومن وجد ضعفا فافطر أن ذلك حسن ، وهذا التفصيل هو المعتمد ، وهو نص رافع للزاع كما تقدم والله أعلم . ( تنبيه ) : نقل ابن عبد البر عن محمد بن وضاح أن مالكا تفرد بسياق هذا الحديث على هذا اللفظ ، وتعبه بأن أبا اسحق الفزاري وأبا ضمرة وعبد الوهاب الثقفي وغيرهم رووه عن حميد مثل مالك

### ٣٨ - باب من أفطر في السفر ليراه الناس

١٩٤٨ - **حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ** حَدَّثَنَا **أَبُو عَوَانَةَ** عَنْ **مَنْصُورٍ** عَنْ **مُجَاهِدٍ** عَنْ **طَاوُسٍ** عَنْ **ابْنِ**

**عَبَّاسٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الدِّيَةِ إِلَى مَكَّةَ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ عُسْفَانَ ، ثُمَّ دَعَا بِمَا فَرَّقَهُ إِلَى يَدِهِ لِيرَاهُ النَّاسُ فَأَفْطَرَ حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ ، فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ : قَدْ صَامَ

رسول الله ﷺ وأفطر، فمن شاء صام ومن شاء أفطر»

قوله (باب من أفطر في السفر ليراه الناس) أي إذا كان من يقتدى به، وأشار بذلك إلى أن أفضلية الفطر لا تختص بمن أجهده الصوم أو خشي العجب والرياء أو ظن به الرغبة من الرخصة، بل يلحق بذلك من يقتدى به لاتباعه من وقع له شيء من الأمور الثلاثة ويكون الفطر في حقه في تلك الحالة أفضل لفضيلة البيان. قوله (من مجاهد عن طاوس عن ابن عباس) كذا عنده من طريق أبي هوانة عن منصور عن مجاهد، وكذا أخرجه من طريق جرير عن منصور في المغازي، وأخرجه النسائي من طريق شعبة عن منصور فلم يذكر طاوساً في الإسناد، وكذا أخرجه من طريق الحكم عن مجاهد عن ابن عباس، فيحتمل أن يكون مجاهد أخذ عن طاوس عن ابن عباس ثم لقي ابن عباس لحمله عنه، أو سمعه من ابن عباس وثبت فيه طاوس، وقد تقدم نظير ذلك في حديث ابن عباس في قصة الجريرين على القبرين في الطهارة. قوله (فرقمه إلى يده) كذا في الأصول التي وقفت عليها من البخاري، وهو مشكل لأن الرقع إنما يكون باليد، وأجاب السكراني بأن المعنى يحتمل أن يكون رقمه إلى أقصى طول يده، أي انتهى الرقع إلى أقصى غايته. قلت: وقد وقع عند أبي داود عن مسدد عن أبي حنيفة بالاسناد المذكور في البخاري «فرقمه إلى يده» وهذا أوضح، ولعل الكلمة تصحفت، وقد تقدم ما يؤيد ذلك في سياق ألفاظ الرواة لهذا الحديث عن ابن عباس وغيره مع بقية مباحث المتن. قوله (ليراه الناس) كذا للأكثر، والناس بالرفع على الفاعلية، وفي رواية المستمل «ليريه» بضم أوله وكسر الراء، وفتح التحتانية والناس بالنصب على المفعولية، ويحتمل أن يكون الناس كتب «ليراه الناس» بالياء فلا يكون بين الروايتين اختلاف. قوله (فكان ابن عباس يقول الخ) فهم ابن عباس من فعله ﷺ ذلك أنه لبيان الجواز لا للأولوية، وقد تقدم في حديث أبي سعيد وجابر عند مسلم ما يوضح المراد. والله أعلم

### ٣٩- باب [١٨٤ البقرة]: «وعلى الذين يطيقونه فدية»

قال ابن عمر وسئل عن الأكرع: تسختها شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان، فمن شهد منكم الشهر فليصمه، ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر، يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتسليوا العدة ولتسكبروا الله على ما هداكم، ولعلكم تشكرون [البقرة: ١٨٥]

وقال ابن كثير حدثنا الأعمش حدثنا عمرو بن مرة حدثنا ابن أبي ليلى حدثنا أصحاب محمد ﷺ «نزل رمضان فشق عليهم، فكان من أطعم كل يوم مسكيناً ترك الصوم بمن يطيعه، ورخص لهم في ذلك، فستحبها» (وأن تصوموا خير لكم) فأمرُوا بالصوم

١٩٤٩ - حدثنا عباس بن عبد الأعلى حدثنا عبيد الله بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما «قرأ

﴿ فِدْيَةُ طَعَامٍ مَسَاكِينَ ﴾ قَالَ : هِيَ مَذْخُوعَةٌ ،

[ الحديث ١٩٤٩ - طريقه في ٤٥٠٦ ]

قوله ( باب قوله تعالى ) وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ) قال ابن عمر وسلي بن الأكوع : فسختها ( شهر رمضان الذي أنزل فيه - إلى قوله - على ما هذاكم ولعلكم تذكرون ) أما حديث ابن عمر فوصله في آخر الباب عن عياش وهو بتحتانية ومعجمة ، وقد أخرجه عنه أيضا في التفسير وزاد أنه ابن الوليد وهو الرقام ، وشيخه عبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى البصري السامى بالمهمله ، ولكن لم يعين الناسخ ، وقد أخرجه الطبري من طريق عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر بلفظ : نسخت هذه الآية ( وعلى الذين يطيقونه ) التي بعدها ( فن شهد منكم الشهر فليصمه ) وعلى هذا قوله في الترجمة : وفي حديث سلبه فسختها شهر رمضان ، أى الآية التي أولها ( شهر رمضان ) لاشتغالها على موضع النسخ وقوله تعالى ( فن شهد منكم الشهر فليصمه ) ، وأما حديث سلبه فوصله في تفسير البقرة بلفظ لما نزلت ( وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ) كان من أراد أن يفطر أفطر واقنتى حتى نزلت الآية التي بعدها فسختها - قوله ( وقال ابن تيمر الخ ) وصله أبو نعيم في المستخرج والبيهقي من طريقه ، ولفظ البيهقي قدم النبي ﷺ المدينة ولا عهد لهم بالصيام ، فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل ( شهر رمضان ) فاستكثروا ذلك وشق عليهم ، فكان من أطعم مسكينا كل يوم ترك الصيام ممن يطيقه ورخص لهم في ذلك ، ثم نسخه ( وأن تصوموا خير لكم ) فامروا بالصيام ، وهذا الحديث أخرجه أبو داود من طريق شعبة والمسعودي عن الأعمش مطولا في الأذان والقبلة والصيام ، واختلف في إسناده اختلافا كثيرا ، وطريق ابن تيمر هذه أرجحها ، وإذا قرر أن الإططار والإطعام كان رخصة ثم نسخ لزم أن يصير الصيام حقا واجبا فكيف مع الله تعالى ( وأن تصوموا خير لكم ) والخيرية لا تدل على الوجوب بل المشاركة في أصل الخير ؟ أجاب الكرمانى بأن المعنى فالصوم خير من التطوع بالفدية ، والتطوع بها كان سنة ، والخير من السنة لا يكون إلا واجبا أى لا يكون شىء خيرا من السنة إلا الواجب ، كذا قال ولا يخفى بعده وتكلفه . ودعوى الوجوب في خصوص الصيام في هذه الآية ليست بظاهرة ، بل هو واجب غير ، من شاء صام ومن شاء أفطر وأطعم ، فنصت الآية على أن الصوم أفضل ، وكون بعض الواجب الخیر أفضل من بعض لا إشكال فيه ، واتفقت هذه الأخبار على أن قوله ( وعلى الذين يطيقونه فدية ) منسوخ ، وخالف في ذلك ابن عباس فذهب إلى أنها محكمة لكنها مخصوصة بالشخص الكبير ونحوه ، وسأأتى بيان ذلك والبحث فيه في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف من تفسير البقرة

٥ - باب متى يقضى قضاء رمضان ؟

وقال ابن عباس : لا بأس أن يُفَرَّقَ ، يقول الله تعالى [ البقرة ١٨٥ ] : ﴿ فِدْيَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ، وقال سعيد بن المسيب في صوم العشر : لا يصلح حتى يبدأ رمضان . وقال إبراهيم : إذا قرط حتى جاء رمضان آخر يصومها ، ولم ير عليه إطاماً . ويذكر عن أبي هريرة مرسلاً ، وابن عباس أنه يطعم ، ولم يذكر الله



تعالى الإطعام ، إنما قال ﴿فِعْدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ .

١٩٥٠ - **حدثنا أحمد بن يونس** حدثنا **زهير بن يحيى** عن **أبي سلمة** قال : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول : « كان يكون على الصوم من رمضان فما استطاع أن أفضيه إلا في شعبان » قال يحيى : الشغل من النبي أو بالنبي ﷺ

**قوله** ( باب متى يقضى قضاء رمضان ) ؟ أى متى تصام الأيام التى تقضى عن فوات رمضان ؟ وليس المراد قضاء القضاء على ما هو ظاهر اللفظ ، ومراد الاستفهام هل يتعين قضاؤه متتابعاً أو يجوز متفرقاً ؟ وهل يتعين على الفور أو يجوز على التراخي ؟ قال **الزبير بن المنير** : جعل المصنف الترجمة استفهاماً لتعارض الأدلة ، لأن ظاهر قوله تعالى ﴿فِعْدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ يقتضى التفريق لصعد أيام آخر ، سواء كانت متتابعة أو متفرقة ، والقياس يقتضى التسامح إلحاقاً لصفة القضاء بصفة الأداء . وظاهر صنيع عائشة يقتضى إشارتها المبادرة إلى القضاء لولا ما منها من الشغل ، فيشعر بأن من كان يغير عند لا ينبغي له التأخير . قلت : ظاهر صنيع البخارى يقتضى جواز التراخي والتفريق لما أودعه فى الترجمة من الآثار كعادته وهو قول الجمهور ، ونقل ابن المنذر وغيره عن **علي وعائشة** وجوب التسامح وهو قول بعض أهل الظاهر ، وروى **عبد الرزاق** بسنده عن **ابن عمر** قال : يقضيه تباعاً . وعن عائشة : نزلت ﴿فِعْدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ متتابعات ، فسدقت متتابعات . وفى الموطأ ، أنها قراءة **أبي بن كعب** ، وهذا إن صح يشعر بعدم وجوب التسامح فكأنه كان أولاً واجباً ثم نسخ ، ولا يختلف المجيزون للتفريق أن التسامح أولى . **قوله** ( وقال **ابن عباس** : لا بأس أن يفرق لقول الله تعالى : فِعْدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ) وصله **مالك** عن **الزهري** : أن **ابن عباس** وأبا هريرة اختلفا فى قضاء رمضان ، فقال أحدهما يفرق وقال الآخر لا يفرق . هكذا أخرجه منقطعاً مبهماً ، وصله **عبد الرزاق** معيناً عن **معمر** عن **الزهري** عن **عبيد الله بن عبد الله** عن **ابن عباس** فيمن عليه قضاء من رمضان قال : يقضيه مفرقاً ، قال الله تعالى ﴿فِعْدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ، وأخرجه **الدارقطنى** من وجه آخر عن **معمر** بسنده قال : سمعته كيف شئت . ورويناه فى فوائده **أحمد بن شبيب** ، من روايته عن أبيه عن **يونس** عن **الزهري** بلفظ : لا يضر كيف قضيتها إنما هى عدة من أيام أخر فأحصه . وقال **عبد الرزاق** عن **ابن جريج** عن **عطاء** أن **ابن عباس** وأبا هريرة قالوا : فرقه إذا أحصيته . وروى **ابن أبي شيبة** من وجه آخر عن **أبي هريرة** نحو قول **ابن عمر** ، وكأنه اختلف فيه عن **أبي هريرة** . وروى **ابن أبي شيبة** أيضاً من طريق **معاذ بن جبل** : إذا أحصى العلة فليصم كيف شاء . ومن طريق **أبي عبيدة بن الجراح** و**رافع بن خديج** نحوه ، وروى **سعيد بن منصور** عن **أنس** نحوه . **قوله** ( وقال **سعيد بن المسيب** فى صوم العشر لا يصلح حتى يبدأ برمضان ) وصله **ابن أبي شيبة** عنه نحوه ولفظه : لا بأس أن يقضى رمضان فى العشر ، وظاهر قوله جواز التطوع بالصوم لمن عليه دين من رمضان ، إلا أن الأولى له أن يصوم الدين أولاً لقوله : لا يصلح ، فانه ظاهر فى الإرشاد إلى البداية بالأهم والأكد ، وقد روى **عبد الرزاق** عن **أبي هريرة** أن رجلاً قال له إن على أياما من رمضان أفأصوم العشر تطوعاً ؟ قال : لا ، ابدأ بحق الله ثم تطوع ما شئت . وعن عائشة نحوه . وروى **ابن المنذر** عن **علي** أنه نهى عن قضاء رمضان فى عشر ذى الحجة وإسناده ضعيف ، قال وروى بإسناد صحيح نحوه عن **الحسن** و**الزهري** وليس مع أحد منهم حجة على ذلك ، وروى **ابن أبي شيبة** بإسناد صحيح عن عمر أنه كان يستحب ذلك .

**قوله** (وقال إبراهيم) أي التخي (إذا فرط حتى جاء رمضان آخر يصومهما ، ولم ير عليه إطعاماً) وقع في رواية الكشميني «حتى جاز» ، بزاي بدل الهزة من الجواز ، وفي نسخة «حان» ، بمهملة ونون من الحين ، وصله سعيد ابن منصور من طريق يونس عن الحسن ، ومن طريق الحارث العكلي عن إبراهيم ، قال : إذا تابع عليه رمضانان صامهما فإن صح بينهما فلم يقض الأول فبئسما صنع فليستغفر الله وليصم . **قوله** (ويذكر عن أبي هريرة مرسلًا ، وعن ابن عباس أنه يطعم) أما أثر أبي هريرة فوجدته عنه من طرق موصولا ، فأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء عن أبي هريرة قال : أي إنسان مرض في رمضان ثم صح فلم يقضه حتى أدركه رمضان آخر فليصم الذي حدث ثم يقض الآخر ويطعم مع كل يوم مسكينا . قلت لعطاء : كم بلغك يطعم ؟ قال مدا زعوا ، وأخرجه عبد الرزاق أيضا عن معمر عن أبي اسحق عن مجاهد عن أبي هريرة نحوه وقال فيه «وأطعم عن كل يوم نصف صاع من قح» ، وأخرجه الدارقطني من طريق مطرف عن أبي اسحق نحوه ، ومن طريق رتبة وهو ابن مصقلة قال «دعهم عطاء أنه سمع أبا هريرة يقول في المريض يمرض ولا يصوم رمضان ثم يترك حتى يدركه رمضان آخر قال : يصوم الذي حضره ثم يصوم الآخر ويطعم لكل يوم مسكينا ، ومن طريق ابن جريج وقيس بن سعد عن عطاء نحوه . وأما قول ابن عباس فوصله سعيد بن منصور عن هشيم والدارقطني من طريق ابن عيينة كلاهما عن يونس «عن أبي اسحق عن مجاهد عن ابن عباس قال : من فرط في صيام رمضان حتى أدركه رمضان آخر فليصم هذا الذي أدركه ثم ليصم ما فات» ويطعم مع كل يوم مسكينا ، وأخرجه عبد الرزاق من طريق جعفر بن برقان ، وسعيد بن منصور من طريق حجاج ، والبيهقي من طريق شعبة عن الحكم ، كلهم عن ميمون بن مهران عن ابن عباس نحوه . **قوله** (ولم يذكر الله تعالى الإطعام ، وإنما قال : فعدة من أيام أخر) هذا من كلام المصنف قاله تنقها ، وظن الزين بن النير أنه بقية كلام إبراهيم النخعي ، وليس كما ظن فإنه مفصول من كلامه بأثر أبي هريرة وابن عباس ، لكن إنما يقوى ما احتج به إذا لم يصح في السنة دليل الإطعام إذ لا يلزم من عدم ذكره في الكتاب أن لا يثبت بالسنة ، ولم يثبت فيه شيء مرفوع وإنما جاء فيه عن جماعة من الصحابة منهم من ذكر ومنهم عمر عند عبد الرزاق ، ونقل الطحاوي عن يحيى بن أكثم قال : وجدته عن ستة من الصحابة لا أعلم لهم فيه مخالفا انتهى . وهو قول الجمهور ، وخالف في ذلك إبراهيم النخعي وأبو حنيفة وأصحابه ، ومال الطحاوي إلى قول الجمهور في ذلك ، وعين قال بالإطعام ابن عمر لكنه بالغ في ذلك فقال يطعم ولا يصوم ، فروى عبد الرزاق وابن المنذر وغيرهما من طرق صحيحة عن نافع عن ابن عمر قال «من تأبمه رمضان وهو مريض لم يصح بينهما قضى الآخر منهما بصيام وقضى الأول منهما بإطعام مد من حنطة كل يوم ولم يصم» ، لفظ عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع ، قال الطحاوي تفرد ابن عمر بذلك . قلت : لكن عند عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد قال : بلغني مثل ذلك عن عمر ، لكن المشهور عن عمر خلافة ، فروى عبد الرزاق أيضا من طريق عوف بن مالك سمعت عمر يقول «من صام يوما من غير رمضان وأطعم مسكينا فأنما يعدلان يوما من رمضان» ، ونقله ابن المنذر عن ابن عباس وعن قتادة ، وانفرد ابن وهب بقوله : من أفطر يوما فضاء رمضان وجب عليه لكل يوم صوم يومين . **قوله** (حدثنا زهير) هو ابن معاوية الجمعي أبو خيثمة . **قوله** (عن يحيى) هو ابن سعيد الأنصاري ، وروى الكرماني تبعا لابن التين فقال : هو يحيى بن أبي كثير ، وغفل عما أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه فقال في نفس السند «عن يحيى بن سعيد ويحيى بن سعيد هذا هو الأنصاري» ، وذهل مغلطاي

فقتل عن الحافظ الضياء أنه التقطان ، وليس كما قال ، فإن الضياء حكى قول من قال إنه يحيى بن أبي كثير ثم رده وجرم بأنه يحيى بن سعيد ولم يقل التقطان ، ولا جائز أن يكون التقطان لأنه لم يدرك أباً سلة ، وليست لزهر بن معاوية عنه رواية وإنما هو يروى عن زهير . قوله ( عن أبي سلة ) في رواية الاسماعيلي من طريق أبي خالد عن يحيى بن سعيد « سمعت أباً سلة ، . قوله ( فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان ) استدلل به على أن عائشة كانت لا تقطع بشيء من الصيام إلا في عشر ذي الحجة ولا في عاشوراء . ولا غير ذلك ، وهو مبني على أنها كانت لا ترى جواز صيام التطوع لمن عليه دين من رمضان ، ومن أين لقائه ذلك ؟ قوله ( قال يحيى ) أى الراوى المذكور بالسند المذكور إليه فهو موصول . قوله ( الشغل من النبي أو بالنبي ﷺ ) هو خبر مبتدأ محذوف تقديره : المانع لها الشغل ، أو هو مبتدأ محذوف الخبر تقديره الشغل هو المانع لها . وفي قوله « قال يحيى » هذا تفصيل لكلام عائشة من كلام غيرها ، ووقع في رواية مسلم المذكورة مدرجاً لم يقل فيه قال يحيى فصار كأنه من كلام عائشة أو من روى عنها ، وكذا أخرجه أبو عوانة من وجه آخر عن زهير ، وأخرجه مسلم من طريق سليمان بن بلال عن يحيى مدرجاً أيضاً ، ولفظه « وذلك لمكان رسول الله ﷺ » ، وأخرجه من طريق ابن جريج عن يحيى فبين إدراجها ولفظه « فظننت أن ذلك لمكانها من رسول الله ﷺ » ، يحيى يقوله ، وأخرجه أبو داود من طريق مالك ، والنسائي من طريق يحيى التقطان ، وسعيد بن منصور عن ابن شهاب وسفيان ، والاسماعيلي من طريق أبي خالد كلهم عن يحيى بدون الزيادة ، وأخرجه مسلم من طريق محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلة بدون الزيادة لكن فيه ما يشعر بها فإنه قال فيه ما معناه : فما أستطيع قضاءها مع رسول الله ﷺ ، ويحتمل أن يكون المراد بالمعية الزمان أى أن ذلك كان خاصاً بزمانه . ولترمذى وابن خزيمة من طريق عبد الله الهيثمي عن عائشة « ما قضيت شيئاً عما يكون على من رمضان إلا في شعبان حتى قبض رسول الله ﷺ » ، وما يدل على صفة الزيادة أنه ﷺ كان يقسم لنسائه فيعدل وكان يدنو من المرأة في غير نوبتها فيقبل ويلبس من غير جراح ، فليس في شغلها بشيء من ذلك ما يمنع الصوم ، اللهم إلا أن يقال إنها كانت لا تصوم إلا بأذنه ولم يكن يأذن لاحتمال احتياجه إليها فاذا ضاق الوقت اذن لها ، وكان هو ﷺ يكسر الصوم في شعبان كما سيأتى بعد أبواب فلذلك كانت لا يتهيأ لها القضاء إلا في شعبان ، وفي الحديث دلالة على جواز تأخير قضاء رمضان مطلقاً سواء كان لعذر أو لغير عذر لأن الزيادة كما بيناه مدرجة فلو لم تكن مرفوعة لكان الجواز مقيداً بالضرورة لأن الحديث حكم الرفع لأن الظاهر اطلاع النبي ﷺ على ذلك مع توفر دواعي أزواجه على السؤال منه عن أمر الشرع فلو لا أن ذلك كان جائزاً لم تواظب عائشة عليه ، ويؤخذ من حرصها على ذلك في شعبان أنه لا يجوز تأخير القضاء حتى يدخل رمضان آخر . وأما الاطعام فليس فيه ما يثبت ولا ينفيه وقد تقدم البحث فيه

#### ٤١ - باب الحائض تترك الصوم والصلاة

وقال أبو الزناد : إن السنن وجوه الحق ثلثان كثير على خلاف الرأى ، فما تجدد المسلمون بدأ من اتباعها ، من ذلك أن الحائض تقضى الصيام ولا تقضى الصلاة

١٩٥١ - حدثنا ابن أبي مريم حدثنا محمد بن جعفر قال حدثني زيد عن عياض عن أبي سعيد رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « أليس إذا حاضت لم تصل ولم تمم ؟ فذلك نقصان دينها »

**قوله (باب الحائض ترك الصوم والصلاة)** قال الزين بن المنير ما حصله: إن الترجمة لم تتضمن حكم الاعتناء لتطابق حديث الباب فإنه ليس فيه تعرض لذلك، قال وأما تغييره بالترك فللاشارة إلى أنه يمكن حسا، وإنما تركه اختصارا لمنع الشرع لها من مباشرته. **قوله (وقال أبو الزناد الخ)** قال الزين بن المنير: نظر أبو الزناد إلى الحيض فوجد ما نأمن من هاتين العبادتين، وما سلب الاهلية استحالة أن يتوجه به خطاب الاقتضاء، وما يمنع صحة الفعل يمنع الوجوب، فذلك استبعد الفرق بين الصلاة والصوم فأحال بذلك على اتباع السنة والتباعد المحض، وقد تقدم في كتاب الحيض سؤال معاذة من عائشة عن الفرق المذكور وأنكرت عليها عائشة السؤال وخشيت عليها أن تكون تلفتته من الخواارج الذين جرت عادتهم باعتراض السنن بأرائهم، ولم تردا على الحوالة على النص، وكأنها قالت لها: دعى السؤال عن العلة إلى ما هو أهم من معرفتها وهو الانقياد إلى الشارع. وقد تكلم بعض الفقهاء في الفرق المذكور، واعتمد كثير منهم على أن الحكمة فيه أن الصلاة تتكرر فيشق قضاؤها بخلاف الصوم الذي لا يقع في السنة إلا مرة، واختار إمام الحرمين أن المتبع في ذلك هو النص وأن كل شيء ذكروه من الفرق ضعيف والله أعلم. وزعم المهلب أن السبب في منع الحائض من الصوم أن خروج الدم يحدث ضعفا في النفس غالبا فاستعمل هذا الغالب في جميع الأحوال، فلما كان الضعف يبيح الفطر ويوجب القضاء كان كذلك الحيض، ولا يخفى ضعف هذا المأخذ، فإن المريض لو تحامل فصام صح صومه بخلاف الحائض، وأن المستحاضة في زف الدم أشد من الحائض وقد أبيح لها الصوم. وقول أبي الزناد إن السنن لثلاثي كثيرا على خلاف الرأي كأنه يشير إلى قول علي: لو كان الدين بالرأي لكان باطن الخف أحق بالمسح من أعلاه أخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني ورجال اسناده ثقات، ونظائر ذلك في الشرعيات كثير. وبما يفرق فيه بين الصوم والصلاة في حق الحائض أنها لو طهرت قبل الفجر ونوت صح صومها في قول الجمهور ولا يتوقف على الفصل، بخلاف الصلاة. ثم أورد المصنف طرقا من حديث أبي سعيد المناسي في كتاب الحيض مقتصر على قوله «أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم»، وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عمر بلفظ «تمسك الليالي ما تصل وتقطر في رمضان فهذا نقصان الدين» الحديث

٤٢ - **باب من مات وعليه صوم**. وقال الحسن: «إن صام عنه ثلاثون رجلا يوما واحدا جاز»

١٩٥٢ - **حدثنا محمد بن خالد** حدثنا محمد بن موسى بن أعين حدثنا أبي عن عمرو بن الحارث عن **عبيد الله بن أبي جعفر** أن **محمد بن جعفر** حدثه عن **عروة** عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال «من مات وعليه صيام صام عنه وليه»

تابعه ابن وهب عن عمرو. ورواه يحيى بن أيوب عن ابن أبي جعفر

١٩٥٣ - **حدثنا محمد بن عبد الرزيم** حدثنا معاوية بن عمرو حدثنا زائدة عن الأعمش عن مسلم التميمي عن **سعيد بن جبيرة** عن **ابن عباس** رضي الله عنهما قال «جاء رجل إلى النبي ﷺ قال: يا رسول الله، إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأفطير عنها؟ قال: نعم، فدين الله أحق أن يقضى». قال سليمان:

قَالَ الْحَكَمُ وَصَلَهُ وَنَحْنُ جَمِيعًا جُلُوسٌ حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ ، قَالَ سَمِعْنَا مُجَاهِدًا يَذْكُرُ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي خَالِدٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ الْحَكَمِ ، وَمُسْلِمُ الْبَيْهَقِيِّ وَسَلَّمَ بِهِ حَكِيمٌ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « قَالَتْ امْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ : إِنَّ أَخِي مَاتَ » . وَقَالَ يَحْيَى وَأَبُو مُوَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « قَالَتْ امْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ : إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ » . وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ حُرَيْرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْبَسَةَ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « قَالَتْ امْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ : إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ تَنْذِيرٌ » . وَقَالَ أَبُو حَرِيرَةَ حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « قَالَتْ امْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ : مَاتَتْ أُمَّي وَعَلَيْهَا صَوْمٌ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا »

قوله ( باب من مات وعليه صوم ) أى هل يشرع قضاءه عنه أم لا ؟ ولذا شرع هل يختص بصيام دون صيام أو يميم كل صيام ؟ وهل يتمين الصوم أو يجرى الاطعام ؟ وهل يختص الولي بذلك أو يصح منه ومن غيره ؟ والخلاف في ذلك مشهور للعلاء كما سنبينه . قوله ( وقال الحسن ان صام عنه ثلاثون رجلا يوما واحدا جاز ) في رواية الكشميني في يوم واحد ، والمراد من مات وعليه صيام شهر . وهذا الاثر وصله الدارقطني في كتاب النجى من طريق عبد الله بن المبارك عن سعيد بن طامر وهو الضبي عن أشعث عن الحسن فيمن مات وعليه صوم ثلاثين يوما لجمع له ثلاثون رجلا فصاموا عنه يوما واحدا أجرا عنه ، قال النووي في « شرح المذهب » : هذه المسألة لم أر فيها تفرقا في المذهب ، وقياس المذهب الاجزاء . قلت : لكن الجواز مقيد بصوم لم يجب فيه التسامح لفقد التسامح في الصورة المذكورة . قوله ( حدثنا محمد بن خالد ) أى ابن خلي بمجمعة وذن على كما جزم به أبو نعيم في « المستخرج » ، وجزم الجوزقي بأنه الذهلي فانه أخرجه عن أبي حامد بن الشرقى عنه وقال : أخرجه البخارى عن محمد ابن يحيى وبذلك جزم الكلاباذي ، وصنيع المزى يوافقه وهو الراجح ، وعلى هذا فقد نسب البخارى هنا إلى جده أبيه لأنه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد ، وشيخه محمد بن موسى بن أعين أدركه البخارى لكنه لم يرو عنه إلا بواسطة وكأنه لم يلقه ، وعمر بن الحارث هو المصرى . قوله ( من مات ) عام في المكلفين لقربة « وعليه صيام ، وقوله « صام عنه وليه » خبر بمعنى الأمر تقديره فليصم عنه وليه ، وليس هذا الامر للوجوب عند الجمهور ، وبالنسبة لإمام الحرمين ومن تبعه فادعوا الإجماع على ذلك ، وفيه نظر لأن بعض أهل الظاهر أوجب له فله لم يعتد بخلافهم على قاعدته . وقد اختلف السلف في هذه المسألة : فأجاز الصيام عن الميت أصحاب الحديث ، وعلق الشافعى في القديم القول به على صحة الحديث كما نقله البيهقي في « المبرقة » وهو قول أبي ثور وجماعة من محدثي الشافعية ، وقال البيهقي في « الخلافيات » : هذه المسألة ثابتة لا أعلم خلافا بين أهل الحديث ولا تقلدوني . وقال الشافعى في الجديد ومالك وأبو حنيفة قال : كل ما قلت وصح عن النبي ﷺ خلافة قلنا بالحديث ولا تقلدوني . وقال الشافعى في الجديد ومالك وأبو حنيفة لا يصام عن الميت . وقال الليث وأحمد وإسحق وأبو عبيد : لا يصام عنه إلا التذرع حلالا للموم الذي في حديث عائشة على المقيد في حديث ابن عباس ، وليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما ، لحديث ابن عباس صورة مستقلة سأل عنها من وقعت له ، وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة ، وقد وقعت الإشارة في حديث ابن عباس إلى نحو هذا من وجهين : ٢٠٥ ج ٢ • فتح الباري

العموم حيث قيل في آخره « فدين الله أحق أن يقضى » . وأما رمضان فيطعم عنه ، فأما المالكية فاجابوا عن حديث الباب بدعوى عمل أهل المدينة كما دعتهم ، وادعى القرطبي تبعاً لعباس أن الحديث مضطرب ، وهذا لا يتأتى إلا في حديث ابن عباس ثاني حديثي الباب ، وليس الاضطراب فيه مسلماً كما سيأتي ، وأما حديث عائشة فلا اضطراب فيه . واحتج القرطبي بزيادة ابن لهيعة المذكورة لأنها تدل على عدم الوجوب ، وتعقب بأن معظم المجيزين لم يوجبوه كما تقدم وإنما قالوا يتخير الولي بين الصيام والإطعام ، وأجاب الماوردي عن الجديد بأن المراد بقوله « صام عنه » وليه أي فعل عنه وليه ما يقوم مقام الصوم وهو الإطعام ، قال وهو نظير قوله « التراب وضوء المسلم إذا لم يجد الماء » قال فسمى البديل باسم المبدل فكذلك هنا ، وتعقب بأنه صرف اللفظ عن ظاهره بغير دليل . وأما الخنفية فاعتلوا لعدم القول بهذين الحديثين بما روى عن عائشة أنها « سئلت عن امرأة ماتت وعليها صوم ، قالت : يطعم عنها » . وعن عائشة قالت « لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم » أخرجه البيهقي ، وبما روى عن ابن عباس « قال في رجل مات وعليه رمضان قال يطعم عنه ثلاثون مسكيناً أخرجه عبد الرزاق ، وروى النسائي عن ابن عباس قال « لا يصوم أحد عن أحد ، قالوا فلما أفتى ابن عباس وعائشة بخلاف ما روياه دل ذلك على أن العمل على خلاف ما روياه . وهذه قاعدة لهم معروفة ، إلا أن الأثر المذكور عن عائشة وعن ابن عباس فيها مقال ، وليس فيها ما يمنع الصيام إلا الأثر الذي عن عائشة وهو ضعيف جداً ، والراجح أن المتعبّر ما روياه لا مآراً لاحتمال أن يخالف ذلك لاجتهاد ومستنده فيه لم يتحقق ولا يلزم من ذلك ضعف الحديث عنده ، وإذا تحققت صحة الحديث لم يترك المحقق للظنون ، والمسألة مشهورة في الأصول . واختلف المجيزون في المراد بقوله « وليه » فقيل كل قريب ، وقيل الوارث خاصة ، وقيل عصبته ، والاول أرجح ، والثاني قريب ، ويرد الثالث قصة المرأة التي سألت عن نذر أمها . واختلفوا أيضاً هل يختص ذلك بالموت ؟ لأن الأصل عدم النيابة في العبادة البدنية ، ولأنها عبادة لا تدخلها النيابة في الحياة فيكذلك في الموت إلا ما ورد فيه الدليل فيقتصر على ما ورد فيه وينبغي الباقي على الأصل وهذا هو الراجح ، وقيل يختص بالولي فلو أمر أجنبياً بأن يصوم عنه أجزاء كما في الحج ، وقيل يصح استقلال الأجنبي بذلك وذكر الولي لكونه الغالب ، وظاهر صنيع البخاري اختيار هذا الأخير . وبه جزم أبو الطيب الطبري وقواه بتشبيهه <sup>بالحج</sup> ذلك بالدين والدين لا يختص بالقریب . قوله ( تابعه ابن وهب عن عمرو ) يعني ابن الحارث المذكور بسنده ، وهذه المتابعة وصلها مسلم وأبو داود وغيرهما بلفظه . قوله ( ورواه يحيى بن أيوب ) يعني المصري عن عبيد الله بن أبي جعفر بسنده المذكور ، وروايته هذه عند أبي عوانة والدارقطني من طريق عمرو بن الربيع وابن خزيمة من طريق سعيد بن أبي سريم كلاهما عن يحيى بن أيوب وألفاظهم متوافقة ، ورواه البزار من طريق ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر فزاد في آخر المتن « أن شاء » . قوله ( حدثنا محمد بن عبد الرحيم ) هو الحافظ المعروف بصاحقه ، ومعاوية بن عمرو هو الأزدي ويعرف بابن الكرماني من قدامه شيخ البخاري حدث عنه بغير واسطة في أواخر كتاب الجمعة وحدث عنه هنا وفي الجهاد وفي الصلاة بواسطة . وكان طلب معاوية المذكور للحديث وهو كبير وإلا فلو كان طلبه وهو على قدر سنة لكان من أعلى شيوخ البخاري ، وزائدة شيخه هو ابن قدامة الثقفي مشهور قديمي البخاري جماعة من أصحابه . قوله ( عن مسلم البطين ) بفتح الموحدة وكسر المهملة ثم تحتانية ساكنة ثم نون ، وسيأتي أن الحديث جاء من رواية شعبة عن الأعمش عن مسلم المذكور ، وشعبة لا يحدث عن شيخه الذين ربما دلسوا إلا بما تحقق أنهم سمعوه . قوله

( جاء رجل ) في رواية غير زائدة جاءت امرأة ، وقد تقدم القول في تسميتها في كتاب الحج . قوله ( جاء رجل ) لم أقف على اسمه ، وافق من عدا زائدة وعبيد بن القاسم على أن السائل امرأة ، وزاد أبو حريز في روايته أنها خثعمية . قوله ( أن أمي ) خالف أبو حامد جميع من رواه فقال : أن أختي ، واختلف على أبي بشر عن سعيد بن جبير فقال هشيم عنه : ذات قرابة لها ، وقال شعبة عنه : أن أختها ، أخرجهما أحمد ، وقال حماد عنه : ذات قرابة لها إما أختها وإما ابنتها ، وهذا يشعر بأن التردد فيه من سعيد بن جبير . قوله ( وعليها صوم شهر ) هكذا في أكثر الروايات ، وفي رواية أبي حريز : خمسة عشر يوما ، وفي رواية أبي خالد : شهرين متتابعين ، وروايته تقتضي أن لا يكون الذي عليها صوم شهر رمضان بخلاف رواية غيره فانها محتملة إلا رواية زيد بن أبي أنيسة فقال : أن عليها صوم نذر ، وهذا واضح في أنه غير رمضان ، وبين أبو بشر في روايته سبب النذر فروى أحمد من طريق شعبة عن أبي بشر : أن امرأة ركبت البحر فندرت أن تصوم شهرا فانت قبل أن تصوم ، فأتها أختها التي <sup>تتبع</sup> ، الحديث ورواه أيضا عن هشيم عن أبي بشر نحوه ، وأخرجه البيهقي من حديث حماد بن سلمة . وقد ادعى بعضهم أن هذا الحديث اضطرب فيه الرواة عن سعيد بن جبير ، فمنهم من قال : إن السائل امرأة ، ومنهم من قال : رجل ، ومنهم من قال : أن السؤال وقع عن نذر ، فمنهم من فسره بالصوم ومنهم من فسره بالحج لما تقدم في أواخر الحج . والذي يظهر أنهما قصتان ، ويؤيده أن السائلة في نذر الصوم خثعمية كما في رواية أبي حريز المعلقة ، والسائلة عن نذر الحج جهنية كما تقدم في موضعه . وقد قدمنا في أواخر الحج أن مسلما روى من حديث بريدة أن امرأة سألت عن الحج وعن الصوم معا . وأما الاختلاف في كون السائل رجلا أو امرأة والمسؤل عنه أختا أو أما فلا يقدح في موضع الاستدلال من الحديث لأن الغرض منه مشروعية الصوم أو الحج عن الميت ولا اضطراب في ذلك ، وقد تقدمت الإشارة إلى كيفية الجمع بين مختلف الروايات فيه عن الأعمش وغيره والله أعلم . قوله ( فدين الله أحق أن يقضى ) تقدمت مباحثه في أواخر الحج قبيل : فضل المدينة ، مستوفى . قوله ( قال سليمان ) هو الأعمش ، يعني بالإسناد المذكور أولا إليه . قوله ( فقال الحكم ) أي ابن عتيبة ، وسلبه أي ابن كهيل ، والحاصل أن الأعمش سمع هذا الحديث من ثلاثة أنفس في مجلس واحد من مسلم البطين : أولا عن سعيد بن جبير ، ثم من الحكم وسلبه عن مجاهد . وقد خالف زائدة في ذلك أبو خالد الأحمر كما سيأتي . قوله ( ويذكر عن أبي خالد حدثنا الأعمش الخ ) محصله أن أبا خالد جمع بين شيوخ الأعمش الثلاثة ، لحدث به عنه عنهم عن شيوخ ثلاثة . وظاهره أنه عند كل منهم عن كل منهم . ويحتمل أن يكون أراد به اللف والنشر بغير ترتيب ، فيكون شيخ الحكم عطاء ، وشيخ البطين سعيد بن جبير ، وشيخ سلمة مجاهد ، ويؤيده أن النسائي أخرجه من طريق عبد الرحمن بن مغراء عن الأعمش مفصلا هكذا ، وهو مما يقوى رواية أبي خالد . وقد وصلها مسلم لكن لم يسق المتن بل أحال به على رواية زائدة ، وهو معترض لأن بينهما مخالفة سيأتي بيانها . وصلها أيضا الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة والدارقطني من طريق أبي خالد . قوله ( وقال يحيى ) أي ابن سعيد . ( وأبو معاوية عن الأعمش الخ ) وافقا زائدة على أن شيخ مسلم البطين فيه سعيد بن جبير ، وكذلك رواه شعبة وعبيد الله بن نعيم وعبيد بن القاسم وعبيدة بن حميد وآخرون عن الأعمش وطرقهم عند النسائي وأحمد وغيرهما . قوله ( وقال عبيد الله بن عمرو ) أي الرقي ( عن زيد بن أبي أنيسة الخ ) هذا يخالف رواية عبد الرحمن بن مغراء من حيث أن شيخ الحكم فيها عطاء وفي

هذه شيخه سعيد ، ويحتمل أن يكون سمعه من كل منهما ، وطريق عبيد الله هذه وصلها مسلم أيضا . قوله ( وقال أبو حريز ) بالهجمة والراء والزاي ، وهو عبد الله بن الحسين قاضي سجستان ، وطريقه هذه وصلها ابن خزيمة والحسن بن سفيان ومن جهة البيهقي

٤٣ - باب متى يميل فطر الصائم ؟ وأفطر أبو سعيد الخدري حين غاب قرص الشمس  
١٩٥٤ - حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا هشام بن عروة قال سمعت أبي يقول سمعت عاصم بن عمر بن الخطاب عن أبيه رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا أقبل الليل من هاهنا ، وأدبر النهار من هاهنا ، وغربت الشمس ، فقد أفطر الصائم »

١٩٥٥ - حدثنا إسحاق الواسطي حدثنا خالد بن الشيباني عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال « كنّا مع رسول الله ﷺ في سفر وهو صائم ، فلما كابت الشمس قال لبعض القوم : يا فلان قم فاجدح لنا ، فقال : يا رسول الله لو أمست ، قال : انزل فاجدح لنا ، قال : يا رسول الله فلو أمست ، قال : انزل فاجدح لنا ، قال : إن عليك نهارا ، قال : انزل فاجدح لنا . فنزل فجدح لهم ، فشرب النبي ﷺ ثم قال : إذا رأيتم الليل قد أقبل من هاهنا فقد أفطر الصائم »

قوله ( باب متى يميل فطر الصائم ) غرض هذه الترجمة الإشارة إلى أنه هل يجب إمساك جزء من الليل لتحقيق معنى النهار أم لا ؟ وظاهر منيعة يقتضي ترجيح الثاني لذكره لأثر أبي سعيد في الترجمة ، لكن عمله إذا ما حصل تحقق غروب الشمس . قوله ( وأفطر أبو سعيد الخدري حين غاب قرص الشمس ) وصله سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق عبد الواحد بن أيمن عن أبيه قال « دخلنا على أبي سعيد فأفطر ونحن نرى أن الشمس لم تغرب » ووجه الدلالة منه أن أبا سعيد لما تحقق غروب الشمس لم يطلب مزيدا على ذلك ولا التفت الى موافقة من عنده على ذلك ، فلو كان يجب عنده إمساك جزء من الليل لاشتراك الجميع في معرفة ذلك والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث عمر ، قوله ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة ، والاسناد كله حجازيون : الحميدي وسفيان مكيان ، والباقر مدينيون . وفيه رواية الأبناء عن الآباء ، ورواية تابعي صغير عن تابعي كبير هشام بن أبيه ، وصحابي صغير عن صحابي كبير عاصم عن أبيه ، وكان مولد عاصم في عهد النبي ﷺ لكن لم يسمع منه شيئا . قوله ( قال رسول الله ﷺ ) في رواية ابن خزيمة من طريق أبي معاوية عن هشام « قال لي . قوله ( إذا أقبل الليل من ههنا ) أي من جهة الشرق كما في الحديث الذي يليه ، والمراد به وجود الظلة حسا ، وذكر في هذا الحديث ثلاثة أمور ، لأنها وإن كانت متلازمة في الأصل لكنها قد تكون في الظاهر غير متلازمة ، فقد بطن إقبال الليل من جهة الشرق ولا يكون إقباله حقيقة بل لوجود أمر يغطي ضوء الشمس وكذلك إيدار النهار فن ثم قيد بقوله « وغربت الشمس » إشارة إلى اشتراط تحقق الإقبال والإيدار ، وأنها بواسطة غروب الشمس لا بسبب آخر ، ولم يذكر ذلك في الحديث الثاني فيحتمل أن ينزل على حالين : أما حيث ذكرها في حال الغيم مثلا وأما حيث لم يذكرها في



حال الصحر، ويحتمل أن يكونا في حالة واحدة وحفظ أحد الراويين ما لم يحفظ الآخر، وإنما ذكر الإقبال والإدبار معا لإمكان وجود أحدهما مع عدم تحقق الغروب قاله القاضي عياض . وقال شيخنا في « شرح الترمذى » :  
الظاهر الاكتفاء بأحد الثلاثة لأنه يعرف اقتضاء النهار بأحدهما، ويؤيده الاقتصاص في رواية ابن أبي أوفى  
على إقبال الليل . **قوله** ( فقد أفطر الصائم ) أى دخل في وقت الفطر كما يقال أعيد إذا أقام بنجد وأنهم إذا  
أقام بهامة . ويحتمل أن يكون معناه فقد صار مفطرا في الحكم لكون الليل ليس ظرعا للصيام الشرعى ،  
وقد رد ابن خزيمة هذا الاحتمال وأوما إلى ترجيح الأول فقال : قوله « فقد أفطر الصائم » لفظ خبر ومعناه  
الامر أى فليفطر الصائم ، ولو كان المراد فقد صار مفطرا كان فطر جميع الصوم واحدا ولم يكن للترغيب في  
تعجيل الإفطار معنى اه . وقد يجاب بأن المراد فعل الإفطار حسا ليوافق الأمر الشرعى ، ولا شك أن الأول  
أرجح ، ولو كان الثانى معتمدا لكان من حلف أن لا يفطر فصار قد دخل الليل حنت بمجرد دخوله ولو لم يتناول  
شيئا ، ويمكن الاتصال من ذلك بأن الأيمان مبنية على العرف ، وبذلك أقر الشيخ أبو إسحق الشيرازى في مثل هذه  
الواقعة بعينها ، ومثل هذا لو قال إن أفطرت فانت طالقة فصادف يوم العيد لم تطلق حتى يتناول ما يفطر به ، وقد  
ارتكب بعضهم الخطأ فقال يحنت ، ويرجع الأول أيضا رواية شعبة أيضا بلفظ « فقد حل الإفطار » وكذا  
أخرج أبو عروبة عن طريق الثوري عن الشيبانى ، وسيأتى لذلك مزيد بيان في « باب الوصال » بعد ثلاثة  
أبواب . الحديث الثانى حديث ابن أبي أوفى ، **قوله** ( حدثنا خالد ) هو ابن عبد الله الراسي والديانى هو أبو  
إسحق . **قوله** ( عن عبد الله بن أبي أوفى ) سيأتى في الباب الذى يليه من وجه آخر عن أبي إسحق « سمعت ابن أبي  
أوفى » . **قوله** ( كنا مع النبي ﷺ في سفر ) هذا السفر يشبه أن يكون سفر غزوة الفتح ، ويؤيده رواية هشيم عن  
الديانى عند مسلم بلفظ « كنا مع رسول الله ﷺ في سفر في شهر رمضان » وقد تقدم أن سفره في رمضان منحصر  
في غزوة بدر وغزوة الفتح ، فإن ثبت فلم يشهد ابن أبي أوفى بدرا فتعينت غزوة الفتح . **قوله** ( فلما غابت الشمس )  
في رواية الباب الذى يليه « فلما غربت الشمس » ، وهى تقييد معنى أزيد من معنى غابت . **قوله** ( قال لبعض القوم  
يا فلان ) في رواية شعبة عن الشيبانى عند أحمد « فلما صاحب شرا به شراب فقال لو أمسيت » وسأذكر من سواه في  
الباب الذى يليه . **قوله** ( فاجدح ) بالجيم ثم الحاء المهملة ، والجدح تحريك السويق ونحوه بالما . يعود يقال له المجدح  
بفتح الرأس ، وزعم الداودى أن معنى قوله اجدح لى أى احلب ، وغلطوه في ذلك . **قوله** ( ان عليك نهارا )  
يحتمل أن يكون المذكور كان يرى كثرة الضوء من شدة الصحو فيظن أن الشمس لم تقرب ويقول لعلها غطاهما شيء .  
من جبل ونحوه ، أو كان هناك غيم فلم يتحقق غروب الشمس ، وأما قول الراوى « وغربت الشمس » فاختار منه  
بما في نفس الأمر والافتقار لتحقيق الصحابى أن الشمس غربت مانوقف لأنه حيثئذ يكون معاندا ، وإنما توقف  
احتياطا واستكشافا عن حكم المسألة ، قال الزين بن المنير : يؤخذ من هذا جواز الاستفسار عن الظواهر  
لاحتمال أن لا يكون المراد إمرارها على ظاهرها ، وكأنه أخذ ذلك من تقريره ﷺ الصحابى على ترك المبادرة الى  
الامتنال . وفي الحديث أيضا استحباب تعجيل الفطر ، وأنه لا يجب إسساك جزء من الليل مطلقا ، بل متى تحقق  
غروب الشمس حل الفطر . وفيه تذكير العالم بما يخشى أن يكون نسيه وترك المراجعة له بعد ثلاث . وقد اختصت  
الروايات عن الشيبانى في ذلك فأكثر ما وقع فيها أن المراجعة وقعت ثلاثا وفى بعضها مرتين وفى بعضها مرة

واحدة ، وهو محمول على أن بعض الرواة اختصر القصة ، ورواية خالد المذكورة في هذا الباب أهمهم سياقا وهو حافظ لزيادته مقبولة ، وقد جاء أنه عليه السلام كان لا يراجع بعد ثلاث ، وهو عند أحمد من حديث عبد الله بن أبي حنبل في حديث أوله « كان يهودى عليه دين » . وفي حديث الباب من الفوائد بيان وقت الصوم وأن الضروب متى تحقق كفى ، وفيه إجماع إلى الزجر عن متابعة أهل الكتاب فانهم يؤخرون الفطر عن الضروب . وفيه أن الأمر الشرعى أبلغ من الحسى ، وأن العقل لا يقضى على الشرع . وفيه البيان بذكر اللازم والمألزم بهما لزيادة الإيضاح

٤٤ - باب يَفْطِرُ بِمَا تَيْسَرُ مِنَ الْمَاءِ أَوْ فَيْرِهِ

١٩٥٦ - **حدثنا** مُسَدَّدٌ **حدثنا** عَبْدُ الْوَاحِدِ **حدثنا** الشَّيْبَانِيُّ **سُليمان** قال سمعتُ عبدَ الله بنَ أبي أوفى رضى الله عنه قال « سِرْنَا مع رسول الله ﷺ وهو صائمٌ ، فلما غَرَبَتِ الشمسُ قال انزِلْ فاجدَحْ لنا ، قال : يا رسولَ الله لو أُمِيتَ ، قال انزِلْ فاجدَحْ لنا ، قال : يا رسولَ الله إنَّ عليكَ نهاراً ، قال : انزِلْ فاجدَحْ لنا ، فَنَزَلَ فَجَدَحَ ، ثم قال : إذا رأيتمُ اللَّيْلَ أَقْبِلَ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ . وأشارَ بِإصْبَعِهِ قَبْلَ الْمَشْرِقِ »

قوله ( باب يَفْطِرُ بِمَا تَيْسَرُ مِنَ الْمَاءِ أَوْ فَيْرِهِ ) أى سواء كان وحده أو مغلطاً ، وفي رواية أبي ذر عن غير الكشميضى ، بالماء ، وذكر فيه حديث ابن أبي أوفى وهو ظاهر فيما ترجم له . ولعله أشار إلى أن الأمر في قوله « من وجد تمراً فليفطر عليه ومن لا فليفطر على الماء » ليس على الوجوب ، وهو حديث أخرجه الحاكم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس مرفوعاً ومحمّد الترمذى وابن حبان من حديث سليمان بن عامر ، وقد شدّ ابن حزم فأوجب الفطر على التمر ولا فطر الماء . قوله ( سِرْنَا مع رسول الله ﷺ وهو صائمٌ فلما غَرَبَتِ الشمسُ قال : انزِلْ فاجدَحْ لنا ) لم يسم المأمور بذلك ، وقد أخرجه أبو داود عن مسدد شيخ البخارى فيه قسمه ولفظه « فقال يا بلال انزل الخ ، وأخرجه الاسماعيلى وأبو زعيم من طرق عن عبد الواحد وهو ابن زياد شيخ مسدد فيه فانفتحت رواياتهم على قوله « يا فلان » فلعلها تصحفت ، وأمل هذا هو السر في حذف البخارى لها ، وقد سبق الحديث في الباب الذى قبله من رواية خالد عن الشيبانى بلفظ « يا فلان » وذكرنا أن في حديث عمر عند ابن خزيمة « قال قال لى النبي ﷺ إذا أقبل الليل الخ ، فيحتمل أن يكون المخاطب بذلك عمر فان الحديث واحد ، فلما كان عمر هو المقول له « إذا أقبل الليل الخ ، احتمل أن يكون هو المقول له أولاً « اجدح » لكن يؤيد كونه بلالاً قوله في رواية شعبة المذكورة قبل « فدعا صاحب شرايه ، فان بلالاً هو المعروف بخدمة النبي ﷺ »

#### ٤٥ - باب تمجيد الإفطار

١٩٥٧ - **حدثنا** عبدُ الله بنُ يوسفَ أخبرنا مالكٌ عن أبي حازمٍ عن سهلٍ بنِ سعدٍ أن رسولَ الله ﷺ قال « لا يزالُ الناسُ بِبحرٍ ما عَجَلُوا الفِطْرَ »

١٩٥٨ - **حدثنا** أحمدُ بنُ يونسَ **حدثنا** أبو بكرٍ عن سليمانَ عن ابنِ أبي أوفى رضى الله عنه قال

« كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَقِيرٍ ، فَعَمَّامٌ سَقَى أَمْسَى ، قَالَ لِرَجُلٍ . انْزِلْ فَاجِدْ حَتَّى لِي ، قَالَ : لَوْ انتَظَرْتُ حَتَّى تَمْسَى ، قَالَ : انْزِلْ فَاجِدْ حَتَّى لِي ، إِذَا رَأَيْتَ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا قَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ »

**قوله** ( باب تعجيل الإفطار ) قال ابن عبد البر : أحاديث تعجيل الإفطار وتأخير السحور صحاح متواترة . وهذا عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح من عمرو بن ميمون الأودي قال : كان أصحاب محمد ﷺ أمرح الناس إفطارا وأبطأهم سحورا . **قوله** ( عن أبي حازم ) هو ابن دينار . **قوله** ( لا يزال الناس بخير ) في حديث أبي هريرة : لا يزال الدين ظاهرا ، وظهور الدين مستلزم لدوام الخير . **قوله** ( ما عجلوا الفطر ) زاد أبو ذر في حديثه : وأخروا السحور ، أخرجه أحمد ، وما ، ظرفية ، أي مدة فعلهم ذلك امتثالا للسنة واقفين عند حدها غير متطلعين بمقوله ما يغير قواعدها ، زاد أبو هريرة في حديثه : لأن اليهود والنصارى يؤخرون ، أخرجه أبو داود وابن خزيمة وغيرهما ، وتأخير أهل الكتاب له أمد وهو ظهور النجم . وقد روى ابن حبان والحاكم من حديث سهل أيضا بلفظه : لا تزال أمتي على سنتي ما لم تنتظر بفطرها النجوم ، وفيه بيان العلة في ذلك ، قال المهبلي : والحكمة في ذلك أن لا يزداد في النهار من الليل ، ولأنه أرقق بالصائم وأقوى له على البقاء ، واتفق العلماء على أن محل ذلك إذا تحقق غروب الشمس بالزوية أو بإخبار عدلين ، وكذا حدل واحد في الأرجح ، قال ابن دقيق العيد : في هذا الحديث رد على الشيعة في تأخيرهم الفطر إلى ظهور النجوم ، ولعل هذا هو السبب في وجود الخبر بتعجيل الفطر لأن الذي يؤخره يدخل في فعل خلاف السنة اله . وما تقدم من الزيادة عند أبي داود أولى بأن يكون سبب هذا الحديث ، فإن الشيعة لم يكونوا موجودين عند تحديثه ﷺ بذلك ، قال الشافعي في الأم ، تعجيل الفطر مستحب ، ولا يكره تأخيرها إلا لمن تعده ورأى الفضل فيه ، ومقتضاه أن التأخير لا يكره مطلقا ، وهو كذلك إذ لا يلزم من كون الشيء مستحبا أن يكون نقيضه مكروها مطلقا ، واستدل به بعض المالكية على عدم استحباب ستة شوال ثلاثين الجاهل أنها ملتصقة برمضان ، وهو ضعيف ولا يخفى الفرق . ( تنبيه ) : من البدع المنكرة ما أحدث في هذا الزمان من إيقاع الأذان الثاني قبل الفجر بنحو ثلث ساعة في رمضان ، وإطفاء المصابيح التي جعلت علامة لتحريم الأكل والشرب على من يريد الصيام زعما من أحده أنه للاحتياط في البقاء ولا يعلم بذلك إلا آحاد الناس ، وقد جرم ذلك إلى أن صاروا لا يؤذنون إلا بعد الغروب بدرجة لتمكين الوقت زعموا ، فأخروا الفطر وعجلوا السحور وخالفوا السنة ، فذلك قل عنهم الخير وكثير فيهم الشر ، واهل المستعان . **قوله** ( حدثنا أبو بكر ) هو ابن عياش عن سليمان هو أبو إسحق الشيباني ، وقد تقدم الكلام على حديث ابن أبي أوفى قريبا

٤٦ - **باب** إذا أفطر في رمضان ، ثم طلعت الشمس

١٩٥٩ - حدثني عبد الله بن أبي شيبه حدثنا أبو أسامة عن هشام بن هروة عن فاطمة عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت « أفطرتنا على عهد النبي ﷺ يوم غيم ثم طلعت الشمس ، قيل لهشام : فأمرنا بالقضاء ؟ قال : بئذ من قضاء ؟ وقال ميمون سمعت هشاما يقول : لا أدري أقضوا أم لا »

**قوله** ( باب إذا أفطر في رمضان ) أي ظانا غروب الشمس ( ثم طلعت الشمس ) أي هل يجب عليه قضاء ذلك

اليوم أو لا . وهي مسألة خلافية ، واختلف قول عمر فيها كما سيأتي ، والمراد بالطلوع الظهور ، وكأنه راعى لفظ الخبر في ذلك . وأيضاً فإنه يشر بأن قرص الشمس كله ظهر مرتفعاً ، ولو صبر بظهور لم يقد ذلك . قوله (عن هشام ابن عروة) في رواية أبي داود من وجه آخر عن أبي أسامة وحدثنا هشام بن عروة ، . قوله (عن فاطمة) زاد أبو داود ، بنت المنذر ، وهي ابنة عم هشام وزوجته ، وأسماء جدتها جميعاً . قوله (يوم غيم) كذا الأكثر فيه بنصب يوم على الظرفية ، وفي رواية أبي داود وابن خزيمة « في يوم غيم » . قوله (قيل لهشام) في رواية أبي داود ، قال أبو أسامة قلت لهشام ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه وأحمد في مسنده عن أبي أسامة . قوله (بد من قضاء) هو استفهام انكار محذوف الأداة والمعنى لابد من قضاء ، ووقع في رواية أبي ذر « لابد من القضاء » . قوله (وقال معمر سمعت هشاماً يقول لا أدري أقضوا أم لا) هذا التعليق وصله عبد بن حميد قال « أخبرنا معمر سمعت هشام بن عروة ، فذكر الحديث وفي آخره « فقال انسان لهشام أقضوا أم لا ؟ فقال لا أدري ، وظاهر هذه الرواية تعارض التي قبلها ، لكن يجمع بأن جزءه بالقضاء محمول على أنه استند فيه إلى دليل آخر ، وأما حديث أسماء فلا يحفظ فيه إثبات القضاء ولا نفيه ، وقد اختلف في هذه المسألة فذهب الجمهور إلى إيجاب القضاء ، واختلف عن عمر فروى ابن أبي شيبة وغيره من طريق زيد بن وهب عنه ترك القضاء ، ولفظ معمر عن الأعشى عن زيد « فقال عمر : لم نقض والله ما يجانفنا الاثم » ، وروى مالك من وجه آخر عن عمر أنه قال لما أفطر ثم طلع الشمس « الخطب يسير وقد اجتهدنا » وزاد عبد الرزاق في روايته من هذا الوجه « نقضى يوماً ، وله من طريق علي بن حنظلة عن أبيه نحوه ، ورواه سعيد بن منصور وفيه « فقال من أفطر منكم فليصم يوماً مكانه » ، وروى سعيد بن منصور من طريق أخرى عن عمر نحوه . وجاء ترك القضاء عن مجاهد والحسن وبه قال إسحق وأحمد في رواية واختاره ابن خزيمة فقال قول هشام لابد من القضاء لم يسنده ولم يثبت عن أبي عليهم قضاء ، ويرجح الأول أنه لو غم هلال رمضان فاصبحوا مفطرين ثم تبين أن ذلك اليوم من رمضان فالقضاء واجب بالاتفاق فكذلك هذا . وقال ابن التين : لم يرجب مالك القضاء إذا كان في صوم نذر ، قال ابن المنير في الحاشية : في هذا الحديث أن المسكافين إنما خطبوا بالظاهر ، فإذا اجتهدوا فخطبوا فلا حرج عليهم في ذلك

#### ٤٧ - باب صوم الصبيان

وقال عمر رضي الله عنه لئن شوان في رمضان : وذاك ، وصبياننا صيام . ففصر به

١٩٦٠ - حدثنا مسددٌ حدثنا بشر بن الفضل عن خالد بن ذكوان عن الربيع بنت مَعُوذٍ

قالت « أرسل النبي ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار : من أصبح مفطراً فليصم بقية يومه ، ومن أصبح صائماً فليصم . قالت : فكنا نصومه بعد ونصوم صبياننا ونجعل لهم اللعبة من التين . فإذا بكى أحدكم على

الطعام أعطيناه ذلك حتى يكون عند الإفطار »

قوله (باب صوم الصبيان) أي هل يشرع أم لا ؟ والجمهور على أنه لا يجب على من دون البلوغ ، واستحب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري وقال به الشافعي أنهم يؤمرون به لتمرين عليه إذا أطافوه ، وحده أصحابه بالسبع والعشر كالصلاة ، رحمه الله إسحق بائني عشرة سنة ، وأحمد في رواية بعشر سنين ، وقال الأوزاعي :

إذا أطاق صوم ثلاثة أيام تباعا لا ينعطف فيهن حمل على الصوم ، والأول قول الجمهور ، والمشهور عن المالكية أنه لا يشرع في حق الصبيان ، ولقد تطفأ المصنف في التعقب عليهم بإيراد أثر عمر في صدر الترجمة لأن أقصى ما يستعملونه في معارضة الأحاديث دعوى عمل أهل المدينة على خلافها ولا عمل يستند إليه أقوى من العمل في عهد عمر مع شدة تحريره وفوق الصحابة في زمانه ، وقد قال للذي أفطر في رمضان موخلاً : « كيف تقطر وصبياننا صيام » ، وأغرب ابن الماجشون من المالكية فقال : إذا أطاق الصبيان الصيام أزموه . فان أفطروا لغير عند قطيعهم القضاء . قوله ( وقال عمر لنشوان الخ ) أي لانسان نشوان ، وهو بفتح النون وسكون المعجمة كسكران وزنا ومعنى وجمعه نشاوى كسكاري ، قال ابن خالويه : سكر الرجل واتشى وتعل وزنف بمعنى ، وقال صاحب « المحكم » : نشى الرجل واتشى وتنشى كله سكر ، ووقع عند ابن التين النشوان السكران سكرأ خفيفاً . وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور والبغوي في « المجلديات » من طريق عبد الله بن المهذيل ، ان عمر بن الخطاب أتى برجل شرب الخمر في رمضان ، فلما دنا منه جعل يقول : للتخمين والغم ، وفي رواية البغوي : فلما رفع اليه عثر فقال عمر : على وجهك ويحك ، وصبياننا صيام . ثم أمر به فضرب ثمانين سوطاً ، ثم سيره الى الشام ، وفي رواية البغوي : فضربه الحد ، وكان اذا غضب على انسان سيره الى الشام ، فسيره الى الشام . قوله ( عن خالد بن ذكوان ) هو أبو الحسين المدني نزيل البصرة ، وهو تابعي صغير ، وليس له من الصحابة سماع من سوى الربيع بن أنس معوذ وهي من صفار الصحابة ، ولم يخرج البخاري من حديثه عن غيرها . قوله ( عن الربيع ) في رواية مسلم من وجه آخر عن خالد : سألت الربيع ، وهي بتشديد الياء مصغراً وأبوها بكسر الواو والتشديد بوزن مسلم ، وهو ابن عوف ويعرف بابن عفران ، يأتي ذكره في وقعة بدر من المغازي إن شاء الله تعالى . قوله ( أرسل النبي ﷺ غداة عاشوراء الى قرى الانصار ) زاد مسلم : التي حول المدينة ، وقد تقدم تسمية الرسول بذلك في « باب اذا نوى بالثهار صوما » . قوله ( صبياننا ) زاد مسلم : الصغار ونذهب بهم الى المسجد . قوله ( من المهن ) أي الصوف ، وقد فسر المصنف في رواية المستطلى في آخر الحديث ، وقيل المهن الصوف المصبوغ . قوله ( أعطيناه ذلك حتى يكون عند الإفطار ) هكذا رواه ابن خزيمة وابن حبان ، ووقع في رواية مسلم : أعطيناه إياه عند الإفطار ، وهو مشكل ، ورواية البخاري توضح أنه سقط منه شيء ، وقد رواه مسلم من وجه آخر عن خالد بن ذكوان فقال فيه : فاذا سألونا الطعام أعطيناهم القصة عليهم حتى يشعروا صومهم ، وهو يوضح صحة رواية البخاري . ووقع لمسلم شك في تقييده الصبيان بالصغار ، وهو ثابت في صحيح ابن خزيمة ، وغيره ، وتقييده بالصغار لا يخرج الكبار بل يدخلهم من باب الأولى ، وأبلغ من ذلك ما جاء في حديث ربيعة بن رباح وكسر الراء وكسر الزاي أن النبي ﷺ كان يأمر مرضعته في عاشوراء ورضعاء فاطمة فيقتل في أفواههم ، ويأمر أمهاتهم أن لا يرضعن الى الليل ، أخرجه ابن خزيمة وتوقف في صحته ، وأسناده لا بأس به ، واستدل بهذا الحديث على أن عاشوراء كان فرضاً قبل أن يفرض رمضان ، وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في أول كتاب الصيام ، وسيأتي الكلام على صيام عاشوراء بعد عشرين باباً ، وفي الحديث حجة على مشروعية تمرين الصبيان على الصيام كما تقدم لأن من كان في مثل السن الذي ذكر في هذا الحديث فهو غير مكلف ، وإنما صنع لهم ذلك للتمرين ، وأغرب القرطبي فقال : لعلي النبي ﷺ لم يعلم بذلك ، وبعد أن يكون أمر بذلك لأنه تعذيب صغير بمبادأة غير متكررة في السنة ، وما قدمناه من حديث ربيعة يرد عليه ، مع أن الصحيح عند أهل الحديث وأهل الأصول أن الصحابة إذا قال قلنا كذا في عهد

رسول الله ﷺ كان حكمه الرفع لأن الظاهر اطلاعاه ﷺ على ذلك ، وتقريرهم عليه مع توفر دواصيمهم على سؤالهم لياه من الاحكام ، مع أن هذا مما لا مجال للاجتهاد فيه فافعلوه إلا بتوقيف ، والله أعلم

٤٨ - **باب الوصال** ، ومن قال لبس في الليل صياماً ، لقوله عز وجل ﴿ ثُمَّ آتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ ونهى النبي ﷺ عنه رحمة لهم وإبقاء عليهم ، وما يكره من التعمق

١٩٦١ - **حديث** مسدد قال حدثني يحيى عن شعبة قال حدثني قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لا تؤاوصوا ، قالوا : إنك تؤاصل ، قال : لست كأحد منكم ، إني أطلعكم وأسقي . أو إني أبيت أطلعكم وأسقي ،

[ الحديث ١٩٦١ - طرقة في : ٧٢٤١ ]

١٩٦٢ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : « نهى رسول الله ﷺ عن الوصال ، قالوا : إنك تؤاصل ، قال : إني لست بمثلكم ، إني أطلعكم وأسقي »

١٩٦٣ - **حديث** عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثني ابن الهادي عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول « لا تؤاوصوا ، فأيسم إذا أراد أن يؤاصل فليؤاصل حتى السحر ، قالوا : فانك تؤاصل يا رسول الله ، قال : إني لست كم يبتسكم ، إني أبيت لي ، أطلعكم وأسقي يسقين » [ الحديث ١٩٦٣ - طرقة في : ١٩٦٧ ]

١٩٦٤ - **حديث** عثمان بن أبي شيبة وعبد الله بن عمار عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « نهى رسول الله ﷺ عن الوصال رحمة لهم ، فقالوا : إنك تؤاصل ، قال : إني لست كم يبتسكم ، إني أطلعكم وأسقي يسقين » . قال أبو عبد الله : لم يذكر عثمان رحمة لهم »

**قوله ( باب الوصال )** هو الترك في ليالي الصيام لما يفطر بالنهار بالقصد ، فيخرج من أسلك اتفاقاً . ويدخل من أسلك جميع الليل أو بعضه ، ولم يحزم المصنف بحكمه لشبهة الاختلاف فيه . **قوله ( ومن )** قال ليس في الليل صيام لقوله عز وجل : ﴿ ثُمَّ آتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ كأنه يشير إلى حديث أبي سعيد الخير ، وهو حديث ذكره الترمذي في الجامع ، ووصله في العلل المفرد ، وأخرجه ابن السكن وغيره في « الصحابة » والدولابي وغيره في « الكشي » ، كلهم من طريق أبي فروة الزهراوي عن معقل الكندي عن عباد بن نسي عنه ولفظ الماتن مرفوعاً ، إن الله لم يكتب الصيام بالليل ، فن صام فقد نهي ، ولا أجر له ، قال ابن منده : غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وقال الترمذي : سألت البخاري عنه فقال : ما أرى عبادة سمع من أبي سعيد الخير ، وفي المعنى حديث يشير إلى الخصاصة وقد أخرجه أحمد والطبراني وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن أبي حاتم في تفسيرهما بإسناد صحيح إلى ليلى امرأة بشير بن الخصاصة قالت « أردت أن أصوم يومين مواصلة فنهني بشير وقال : إن النبي ﷺ نهى عن هذا وقال :

بفعل ذلك النصارى ، ولكن صوموا كما أمركم الله تعالى ، أمموا الصيام إلى الليل فإذا كان الليل فأفطروا ، لفظ ابن أبي حاتم ، وروى هو وابن أبي شبة عن طريق أبي المالحة التابعى أنه سئل عن الوصال في الصيام فقال : قال الله تعالى ( ثم أمموا الصيام إلى الليل ) فإذا جاء الليل فهو مفطر . وروى الطبراني في الأوسط عن طريق علي بن أبي طلحة عن عبد الملك عن أبي ذر رفته قال « لا صيام بعد الليل » أى بعد دخول الليل ذكره في أثناء حديث ، وجسد الملك ماهرته فلا يصح ، وإن كان بقية رجاله ثقات ومعارضه أصح منه كما سأذكره ، ولو صححت هذه الأحاديث لم يكن للوصال معنى أصلاً ولا كان في فعله قرينة ، وهذا خلاف ما يقتضيه الأحاديث الصحيحة من فعل النبي ﷺ ، وإن كان الراجح أنه من خصائصه . **قوله** ( ونهى النبي ﷺ ) أى أصحابه ( عنه ) أى عن الوصال ( رحمة لهم وإبقاء عليهم ) ، وهذا الحديث قد وصله المصنف في آخر الباب من حديث عائشة بلفظ **نهى النبي ﷺ** عن الوصال رحمة لهم ، وأما قوله **وإبقاء عليهم** ، فكأنه أشار إلى ما أخرجه أبو داود وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من الصحابة قال **نهى النبي ﷺ** عن الحجامة والمواصلة ولم يجرهما إبقاء على أصحابه ، وإسناده صحيح كما تقدم التنبيه عليه في باب الحجامة للصائم ، وهو يمارض حديث أبي ذر المذكور قبل . **قوله** ( وما يكره من التمتع ) هذا من كلام المصنف معطوف على قوله « الوصال » أى باب ذكر الوصال وذكر ما يكره من التمتع ، والتحقق البالغة في تكلف ما لم يكلف به ، وعرق الوادى فقره ، كأنه يشير إلى ما أخرجه في كتاب التنى من طريق ثابت عن أنس في قصة الوصال فقال **ﷺ** لو مد بي الشهر لوصلت ، وصالحا يدع الممتعون تعمقهم ، وسأني في الباب الذى بعده في آخر حديث أبي هريرة « اكفوا من العمل ما تطيقون » . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث أنس من طريق قتادة عنه ، ويحيى المذكور في الاسناد هو القطان . **قوله** ( لا تواصلوا ) في رواية ابن خزيمة من طريق أبي سعيد مولى بى هاشم عن شعبة هذا الاسناد لإياكم والوصال ، واحمد من طريق همام عن قتادة **نهى النبي ﷺ** عن الوصال . **قوله** ( قالوا إنك تواصل ) كذا في أكثر الأحاديث ، وفي رواية أبي هريرة الآتية في أول الباب الذى يليه « فقال رجل من المسلمين » وكأن القائل واحد ونسب القول إلى الجميع لرضاهم به ، ولم أقف على تصمية القائل في شيء من الطرق . **قوله** ( لست كاحد منكم ) في رواية الكشميهنى « كأحدكم » وفي حديث ابن عمر « لست مثلكم » وفي حديث أبي سعيد « لست كهبتكم » وفي حديث أبي زرعة عن أبي هريرة عند مسلم « لستم في ذلك مثلى » ونحوه في مرسل الحسن عند سعيد بن منصور ، وفي حديث أبي هريرة في الباب بعده « وأياكم مثلى » وهذا الاستهزاء يفيد التوبيخ المشعر بالاستعجاب ، وقوله « مثلى » أى على صفتى أو منزلى من ربي . **قوله** ( أنى أطعم وأسقى ) ، أو إلى أيدي أطعم وأسقى ) هذا الشك من شعبة ، وقد رواه أحمد عن جزي عنه بلفظ « أنى أظلم » أو قال - إلى أيدي ، وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ « إن ربي يطعمنى ويسقينى » أخرجه الترمذى ، وقد رواه ثابت عن أنس كما سيأتى في باب التنى ، بلفظ « أنى أظلم يطعمنى ربي ويسقينى » وبين في روايته سبب الحديث وهو أنه **ﷺ** واصل في آخر الشهر فواصل ناس من أصحابه ، فبلغه ذلك . وسأني نحوه في الكلام على حديث ابن عمر . ثانياً الأحاديث حديث ابن عمر ، أخرجه من طريق مالك عن نافع عنه . **قوله** ( نهى رسول الله ﷺ عن الوصال ) تقدم في باب بركة السجود من غير إيجاب ، من طريق جويرية عن نافع ذكر السبب أيضاً ولفظه « أن النبي ﷺ واصل فواصل الناس ، فشق عليهم ، فنهاهم ، وكذا رواه أبو قرعة عن موسى بن عقبة عن نافع ، وأخرجه

سلم من طريق ابن نعيم عن عبيد الله بن عمر عن نافع مثله وزاد « في رمضان ، لكن لم يقل فشق عليهم . قوله ( أني أطمع وأسقي ) في رواية جويرية المذكورة « أني أظل أطمع وأسقي » . ثالثا حديث أبي سعيد وسيأتي بعد باب ، وفيه « فأياكم أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر » . رابعا حديث عائشة ، قوله فيه ( عبدة ) هو ابن سلمان . قوله ( رحمة لهم ) فيه إشارة الى بيان السبب أيضا ، ويؤيد ذلك ذكر المشقة في الرواية التي قبلها . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ( لم يذكر عثمان ) أي ابن أبي شبة شيخه في الحديث المذكور قوله ( رحمة لهم ) فدل على أنها من رواية محمد بن سلام وحده ، قد أخرجه مسلم عن إسحق بن راهويه وعثمان بن أبي شبة جميعا وفيه « رحمة لهم » ولم يبين أنها ليست في رواية عثمان ، وقد أخرجه أبو يعلى والحسن بن سفيان في مسندهما عن عثمان وليس فيه « رحمة لهم » ، وأخرجه الاسماعيلي عنهما كذلك ، وأخرجه الجوزقي من طريق محمد بن حاتم عن عثمان وفيه « رحمة لهم » فيحتمل أن يكون عثمان كان تارة يذكرها وتارة يحذفها ، وقد رواها الاسماعيلي عن جعفر القرياني عن عثمان لجعل ذلك من قول النبي ﷺ ولفظه « قالوا إنك تواصل » قال : إنما هي رحمة رحمكم بها إني لست كهيتكم » الحديث . واستدل بمجموع هذه الأحاديث على أن الوصال من خصائصه ﷺ ، وعلى أن غيره ممنوع منه إلا ما وقع فيه الترخيص من الإذن فيه إلى السحر ، ثم اختلف في المنع المذكور : فقيل على سبيل التحريم وقيل على سبيل الكراهة ، وقيل يحرم على من شق عليه ويباح لمن لم يشق عليه ، وقد اختلف السلف في ذلك فنقل التفصيل عن عبد الله بن الزبير ، ودوى ابن أبي شبة بإسناد صحيح عنه أنه كان يواصل خمسة عشر يوما ، وذهب إليه من الصحابة أيضا أخت أبي سعيد ومن التابعين عبد الرحمن بن أبي نعم وطاهر بن عبد الله بن الزبير وإبراهيم بن زيد التيمي وأبو الجوزاء كما نقله أبو نعيم في ترجمته في « الحلية » وغيرهم ورواه الطبري وغيره ، ومن حجته مأسا في الباب الذي بعده أنه ﷺ وأصل بأصحابه ﷺ ، فلو كان النهي التحريم لما أقرهم على فعله ، فلم أنه أراد بالنهاي الرحمة لهم والتخفيف عنهم كما صرح به عائشة في حديثها ، وهذا مثل ما نهاهم عن قيام الليل خشية أن يفرض عليهم ولم ينكر على من بلغه أنه فعله ممن لم يشق عليه ، وسيأتي فظير ذلك في صيام الدهر ، فمن لم يشق عليه ولم يقصد موافقة أهل الكتاب ولا رغب عن السنة في تعجيل الفطر لم يمنع من الوصال . وذهب الأكثرون إلى تحريم الوصال ، وعن الشافعية في ذلك وجهان : التحريم والكراهة ، هكذا اقتصر عليه النووي ، وقد نص الشافعي في « الام » على أنه محظور ، وأغرب القرطبي فنقل التحريم عن بعض أهل الظاهر على شك منه في ذلك ، ولا معنى لشكه فقد صرح ابن حزم بتحريمه وصححه ابن العربي من المالكية ، وذهب أحمد وإسحق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية الى جواز الوصال الى السحر لحديث أبي سعيد المذكور ، وهذا الوصال لا يترتب عليه شيء مما يترتب على غيره إلا أنه في الحقيقة بمنزلة عثائه إلا أنه يؤخره لأن الصائم له في اليوم واليلة أكلة فاذا أكلها السحر كان قد تقبها من أول الليل إلى آخره وكان أخف لجسمه في قيام الليل ، ولا يخفى أن محل ذلك ما لم يشق على الصائم وإلا فلا يكون قربة ، وانفصل أكثر الشافعية عن ذلك بأن الامساك إلى السحر ليس وصالا بل الوصال أن يمسك في الليل جميعه كما يمسك في النهار ، وإنما أطلق على الإمساك إلى السحر وصالا لمشابهة الوصال في الصورة ، ويحتاج إلى ثبوت الدعوى بأن الوصال إنما هو حقيقة في إمساك جميع الليل ، وقد ورد « أن النبي ﷺ كان يواصل من سحر إلى سحر » أخرجه أحمد وعبد الرزاق من حديث علي ، والطبراني من حديث جابر ، وأخرجه سعيد بن منصور مرسل من طريق ابن أبي نعيم عن أبيه ومن طريق أبي



قلاية ، وأخرجه عبد الرزاق من طريق عطاء ، واحتجوا بالتحريم بقوله في الحديث المتقدم « إذا أُقبل القليل من هنا وأدبر النهار من هنا فقد أفطر الصائم » ، إذ لم يجعل الليل عللاً لسوى الفطر فالصوم فيه مخالفة لوضعه **حكيوم** الفطر ، وأجابوا أيضاً بأن قوله « رحمة لهم » لا يمنع التحريم فإن من رحمة لهم أن حرّمه عليهم ، وأما مواصلته بهم بعد نهيهم فلم يكن تقييداً بل تقريراً بل تقريراً وتسكيلاً ، فاحتل منهم ذلك لأجل مصلحة النهي في تأكيد زجرهم ، لأنهم إذا باشروه ظهرت لهم حكمة النهي وكان ذلك أدعى إلى قلوبهم لما يترتب عليهم من الملل في العبادة والتقصير فيما هو أهم منه وأرجح من وظائف الصلاة والقراءة وغير ذلك ، والجوع الشديد ينافي ذلك ، وقد صرح بأن الوصال يحتص به لقوله « لست في ذلك مثلكم » ، وقوله « لست كهيئتكم » ، هذا مع ما انضم إلى ذلك من استحباب تعجيل الفطر كما تقدم في بابهِ . قلت : ويدل على أنه ليس بمحرم حديث أبي داود الذي قدمت التنبيه عليه في أوائل الباب ، فإن الصحابي صرح فيه بأنه **عليه السلام** لم يحرم الوصال ، وروى البزار والطبراني من حديث سمرة « نهى النبي **عليه السلام** عن الوصال ، وليس بالعزيمة ، وأما ما رواه الطبراني في « الأوسط » من حديث أبي ذر « أن جرير بن علقمة قال للنبي **عليه السلام** : إن الله قد قبل وصالك ولا يحل لأحد بعدك ، فليس لإسناده بصحيح فلا حجة فيه ، ومن أدلة الجواز إقدام الصحابة على الوصال بعد النهي فدل على أنهم فهموا أن النهي للتنزيه لا للتحريم ، وإلا لما أقدموا عليه ، ويؤيد أنه ليس بمحرم أيضاً أنه **عليه السلام** في حديث بشير بن الخصاصة الذي ذكرته في أول الباب سوى في علة النهي بين الوصال وبين تأخير الفطر حيث قال في كل منهما إنه فعل أهل الكتاب ، ولم يقل أحد بتحريم تأخير الفطر سوى بعض من لا يفتيه به من أهل الظاهر ، ومن حيث المعنى فافيه من فطم النفس وشهواتها وقها عن ملذوذاتها فلهاذا استمر على القول بجوازه مطلقاً أو مقيداً من تقدم ذكره والله أعلم . وفي أحاديث الباب من الفوائد استواء المكلفين في الأحكام ، وأن كل حكم ثبت في حق النبي **عليه السلام** ثبت في حق أمته إلا ما استثنى بدليل ، وفيه جواز معارضة المفتي فيما أفتى به إذا كان بخلاف حاله ولم يعلم المستفتى بسر المخالفة ، وفيه الاستكشاف عن حكمة النهي ، وفيه ثبوت خصائصه **عليه السلام** وأن عموم قوله تعالى ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ مخصوص ، وفيه أن الصحابة كانوا يرجعون إلى فعله المعلوم صفته ويبادرون إلى الاتساع به إلا فيما نهاهم عنه ، وفيه أن خصائصه لا يتأسى به في جميعها ، وقد توقف في ذلك إمام الحرمين ، وقال أبو شامة ليس لأحد التشبه به في المباح كالزيادة على أربع نساء ، ويستحب التنزه عن المحرم عليه والتشبه به في الواجب عليه كالأضحية ، وأما المستحب فلم يتعرض له ، والوصال منه فيحتمل أن يقال إن لم ينه عنه لم يمنع الاتساع به فيه والله أعلم . وفيه بيان قدرة الله تعالى على إيجاد المسببات العاديات من غير سبب ظاهر كإساقى البحث فيه في الباب الذي بعده

#### ٤٩ - باب التنكيل لمن أكَفَر الوصال . رواه أنس عن النبي **عليه السلام**

١٩٦٥ - **عنه** أبو اليان أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضى الله عنه قال : « نهى رسول الله **عليه السلام** عن الوصال في الصوم ، فقال له رجل من المسلمين : إنك تواصل يا رسول الله . قال وأيسمكم مثلي ؟ إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني . فلما أتوا أن يفتنوا عن الوصال

وأصل بهم يوماً ثم يوماً ، ثم رأوا الهلال ، فقال : لو تأخرَ لَزِدْتُمْ . كالتسكيل لهم حينَ أبوا أن يَنْتهبوا .

[ الحديث ١٩٦٥ - أطرافه في : ١٩٦٦ ، ٦٨٥١ ، ٧٧٤٢ ، ٧٢٩٩ ]

١٩٦٦ - **حَدَّثَنَا يَحْيَى** حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ رِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِيَّاكُمْ وَالْوَصَالَ ، مَرَّتَيْنِ . قِيلَ : إِنَّكَ تُوَصِّلُ . قَالَ : إِنِّي أَبَيْتُ يُطْعِمَنِي رَبِّي وَبَسْتَيْنِ ، فَأَكْلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطْعِفُونَ »

**قوله** ( باب التسكيل لمن أكثر الوصال ) التقييد بأكثر قد يفهم منه أن من قلل منه لا تكال عليه ، لأن التقليل منه مظنة لعدم المشقة ، لكن لا يلزم من عدم التسكيل ثبوت الجواز . **قوله** ( رواه أنس عن النبي ﷺ ) وصله في كتاب التمني من طريق حميد عن ثابت عنه كما تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله . **قوله** ( أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن ) هكذا رواه شعيب عن الزهري ، وتابعه عقيل عن الزهري كما سيأتي في باب التخيير ، ومعمر كما سيأتي في كتاب التمني ، ويونس عند مسلم وآخرون . وخالفهم عبد الرحمن بن خالد بن مسافر فرواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة علقه المصنف في المحاربين وفي التمني ، وليس اختلافاً ضاراً فقد أخرجه الدارقطني في « العلل » ، من طريق عبد الرحمن بن خالد هذا عن الزهري عنهما جميعاً ، وكذلك رواه عبد الرحمن بن نمر عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة جميعاً عن أبي هريرة ، وأخرجه الإسماعيلي ، وكذلك ذكر الدارقطني أن الزبيدي تابع ابن عمر على الجمع بينهما . **قوله** ( فقال له رجل ) كذا للأكثر ، وفي رواية عقيل المذكورة ، فقال له رجل . **قوله** ( عن الوصال ) في رواية الكشمي « من الوصال » . **قوله** ( وأصل بهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الهلال ) ظاهره أن قدر المواصلة بهم كانت يومين وقد صرح بذلك في رواية معمر المشار إليها . **قوله** ( لو تأخر ) أي الشهر ( لزدتكم ) استدلل به على جواز قول « لو » ، وحمل النهي الوارد في ذلك على ما لا يتعلق بالأمور الشرعية كما سيأتي بيانه في كتاب التمني في أواخر الكتاب إن شاء الله تعالى . والمراد بقوله « لو تأخر لزدتكم » أي في الوصال إلى أن تسجروا عنه فتسألوا التخفيف عنكم بتركه ، وهذا كما أشار عليهم أن يرجعوا من حصار الطائف فلم يعجبهم ، فأمرهم بمباكرة القتال من الغد فأصابهم جراح وشدة وأحبوا الرجوع فأصبح راجعاً بهم فأعجبهم ذلك ، وسيأتي ذكره موضحاً في كتاب المغازی إن شاء الله تعالى . **قوله** ( كالتسكيل لهم ) في رواية معمر « كالتسكيل لهم » ووقع فيها عند المستطلي « كالتكر » بالراء وسكون النون من الإنكار ، وللمحوى « كالتسكي » بفتح التاء ساكنة قبلها كاف مكسورة خفيفة من النكابة ، والاول هو الذي تضافرت به الروايات خارج هذا الكتاب ، والتسكيل المعاقبة . **قوله** ( حدثنا يحيى ) كذا الأكثر غير منسوب ، ولا بد في حديثنا يحيى بن موسى . **قوله** ( إياكم والوصال مرتين ) في رواية أحمد عن عبد الرزاق بهذا الاسناد إياكم والوصال ، إياكم والوصال ، فقد عُلِّيَ أن قوله مرتين اختصار من البخاري أو شيخه . وأخرجه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة كما قال أحمد ، ورواه ابن أبي شيبة من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة بلفظ « إياكم والوصال ثلاث مرات » ولإسناده صحيح ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه بدون قوله « ثلاث مرات » . **قوله** ( اني أبيت يطعمني ربي ويسقين ) كذا في الطريقتين عن أبي هريرة في هذا الباب وقد تقدم في الباب الذي قبله من رواية في حديث أنس بلفظ « أظل » ، وكذا في حديث عائشة عند الإسماعيلي ، وهي

محمولة على مطلق الكون لاعلى حقيقة اللفظ لأن المتحدث عنه هو الامساك ليل لا نهارا ، وأكثر الروايات إنما هي « أبيت » ، وكان بعض الرواة عبر عنها بأظلم نظرا إلى اشتراكهما في مطلق الكون ، يقولون كثيرا أضي فلان كذا مثلا ولا يريدون تخصيص ذلك بوقت الضحى ، ومنه قوله تعالى ( وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا ) فان المراد به مطلق الوقت ولا اختصاص لذلك بنهار دون ليل ، وقد رواه أحمد وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة كلهم عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « انى أظلم عند ربي فيطعمني ويسقيني » ، وكذلك رواه أحمد أيضا عن ابن نمير ، وأبو نعيم في « المستخرج » ، من طريق إبراهيم بن سعيد عن ابن نمير عن الأعمش ، وأخرجه أبو عوانة عن علي بن حرب عن أبي معاوية كذلك ، وأخرجه هو وابن خزيمة من طريق عبيدة بن حميد عن الأعمش كذلك ، ووقع لاسلم فيه شيء غريب فانه أخرجه عن ابن نمير عن أبيه فقال بمثل حديث عمارة عن أبي زرعة ولفظ عمارة المذكور عنده « انى أبيت بطعمني ربي ويسقيني » ، وقد عرفت أن رواية ابن نمير عند أحمد فيها « عند ربي » وليس ذلك في شيء من الطرق عن أبي هريرة إلا في رواية أبي صالح ، ولم ينفرد بها الأعمش فقد أخرجهما أحمد أيضا من طريق عاصم بن أبي النجود عن أبي صالح ، ووقعت في حديث غير أبي هريرة ، وأخرجهما الاسماعيلي في حديث عائشة أيضا عن الحسن بن سفيان عن عثمان بن أبي شيبة بسنده الماضي في الباب الذي قبل هذا بلفظ « أظلم عند الله بطعمني ويسقيني » ، وعن عمران بن موسى عن عثمان بلفظ « عند ربي » ، ووقعت أيضا كذلك عند سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من مرسل الحسن بلفظ « انى أبيت عند ربي » واختلف في معنى قوله « يطعمني ويسقيني » ، فقيل هو على حقيقته وانه يُطْعَمُ كان يؤتى بطعام وشراب من عند الله كرامة له في ليالي صيامه ، وتعبه ابن بطال ومن تبعه بأنه لو كان كذلك لم يكن مواصلا ، وبأن قوله « يظلم » يدل على وقوع ذلك بالناهار فلو كان الاكل والشرب حقيقة لم يكن صائما ، وأجيب بأن الراجح من الروايات لفظ « أبيت » دون أظلم ، وعلى تقدير الثبوت فليس حمل الطعام والشراب على الجواز بأولى له من حمل لفظ أظلم على المجاز ، وعلى التناول فلا يضر شيء من ذلك لأن ما يؤتى به الرسول على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا يجري عليه أحكام المكلفين فيه كما غسل صدره ﷺ في طست الذهب . مع أن استعمال أواني الذهب والفضة حرام . وقال ابن المنير في الحاشية : الذي يفطر شرعا إنما هو الطعام المعتاد . وأما الخارق للعادة كالخضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى ، وليس تعامله من جنس الاعمال وإنما هو من جنس الثواب كأكل أهل الجنة في الجنة . والكرامة لا تبطل العبادة . وقال غيره : لا مانع من حمل الطعام والشراب على حقيقتهما ، ولا يلزم شيء مما تقدم ذكره ، بل الرواية الصحيحة « أبيت » ، وأكله وشربه في الليل مما يؤتى به من الجنة لا يقطع وصاله خصوصية له بذلك ، فكأنه قال لما قيل له : إنك تواصل ، فقال : إنى لست في ذلك كهيئةكم أى على صفتكم في أن من أكل منكم أو شرب انقطع وصاله ، بل إنما يطعمني ربي ويسقيني ، ولا تنقطع بذلك مواصلي ، فطعامى وشرابى على غير طعامكم وشرابكم صورة ومعنى . وقال الزين بن المنير : هو محمول على أن أكله وشربه في تلك الحالة كحال النائم الذي يحصل له الشبع والى بالأكل والشرب ويستمر له ذلك حتى يستيقظ ولا يبطل بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص أجره . وحاصله أنه يحمل ذلك على حالة استنائه ﷺ في أحواله الشريفة حتى لا يؤثر فيه حينئذ شيء من الأحوال البشرية . وقال الجمهور : قوله يطعمني ويسقيني مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة ، فكأنه قال يعطينى قوة الأكل والشارب ، ويفيض على ما يسد مسد الطعام والشراب ويقوى

على أنواع الطاعة من غير ضعف في القوة ولا كلال في الاحساس ، أو المعنى ان الله يخلق فيه من الشبع والري ما يغنيه عن الطعام والشراب فلا يحس بجوع ولا عطش ، والفرق بينه وبين الأول أنه على الأول يعطى القوة من غير هيج ولا رى مع الجوع والظمأ ، وعلى الثاني يعطى القوة مع الشبع والرى ، ورجع الأول بأن الثاني يناقض حال الصائم ويفوت المقصود من الصيام والوصول ، لأن الجوع هو روح هذه العبادة بخصوصها . قال القرطبي : ويمنعه أيضا النظر إلى حاله عليه السلام ، فإنه كان يجوع أكثر مما يشبع ويربط على بطنه الحجارة من الجوع . قلت : وتمسك ابن حبان بظاهر الحال فاستدل بهذا الحديث على تضعيف الأحاديث الواردة بأنه عليه السلام كان يجوع ويشد الحجر على بطنه من الجوع ، قال : لأن الله تعالى كان يعلم رسوله ويسقيه إذا واصل فكيف يتركه جائعا حتى يحتاج إلى شد الحجر على بطنه ؟ ثم قال : وماذا ينفي الحجر من الجوع ؟ ثم ادعى أن ذلك تضعيف من رواه وإنما هي الحجر بالزأى جمع حجرة . وقد أكثر الناس من الرد عليه في جميع ذلك ، وأبلغ ما رد عليه به أنه أخرج في صحيحه من حديث ابن عباس قال : خرج النبي عليه السلام بالهاجرة فرأى أبا بكر وعمر فقال : ما أخرجكما ؟ قالا : ما أخرجنا إلا الجوع ، فقال : وأنا والذي نفسى بيده ما أخرجنى إلا الجوع ، الحديث . فهذا الحديث يرد ما تمسك به . وأما قوله وما ينفي الحجر من الجوع ؟ لجوابه أنه يقيم الصلب لأن البطن إذا خلا ربما ضعف صاحبه عن القيام لا ثناء بطنه عليه ، فإذا ربط عليه الحجر اشتد وقوى صاحبه على القيام ، حتى قال بعض من وقع له ذلك : كنت أظن الرجلين يحملان البطن ، فإذا البطن يحمل الرجلين . ويحتمل أن يكون المراد بقوله يطمنى ويسقين ، أى يشغلنى بالتفكير في عظمتها والقمل بمشاهدتها والتفنى بمعارفه وقررة العين بجمته والاستغراق في مناجاته والاقبال عليه عن الطعام والشراب . وإلى هذا جنح ابن القيم وقال : قد يكون هذا الغذاء أعظم من غذاء الاجساد ، ومن له أدنى ذوق وتجربة يعلم استثناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني ولا سيما الفرح السرور بمطلوبه ، الذى قوت عينه بحبويه . قوله ( اكفوا ) يسكون الكاف وضم اللام <sup>(١)</sup> أى احموا المشقة في ذلك ، يقال كلف بكذا إذا ولعت به ، وحكى عياض أن بعضهم قاله بهزة قطع وكسر اللام قال : ولا يصح لفة . قوله ( بما تطيقون ) في رواية أحمد « بما لكم به طاقه ، وكذا مسلم من طريق أبو الزناد عن الاعرج

#### ٥٠ - باب الوصال إلى السحر

١٩٦٧ - **حديث** إبراهيم بن حنبل عن ابن أبي حازم عن زيد عن عبد الله بن حنبل عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه سمع رسول الله عليه السلام يقول « لا تؤاصلوا ، فأيسكم أراد أن يؤاصل فليؤاصل حتى السحر ، قال : فانك تؤاصل بارسول الله ، قال : لست كيهنيتكم ، إلى آيت لي مظمم يطمنى وساق يسقين »

**قوله** ( باب الوصال إلى السحر ) أى جوازه ، وقد تقدم أنه قول أحمد وطائفة من أصحاب الحديث ، وتقدم توجيهه ، وأن من الشافعية من قال إنه ليس بوصال حقيقة . **قوله** ( حديث ابن أبي حازم ) هو عبد العزيز ، وشيخه زيد

( ١ ) في مختار الصحاح : كلف بكفا أى أوله به ، وبابه طرب

هو ابن عبد الله بن المهدي شيخ الليث في الباب الذي قبله في هذا الحديث بعينه ، وعبد الله بن خباب بمجمة ومحدثين .  
الاولى مثقلة مدني من موالى الانصار لم أر له رواية إلا عن أبي سعيد الخدري ، وقد أخرج له المصنف سبعة أحاديث  
هذا ثانيها ، وتوقف الجوزقي في معرفة حاله ، ووثقه أبو حاتم الرازي وغيره ، وقد وافقه على رواية حديث  
الوصال عن أبي سعيد بشر بن حرب أخرجه عبد الرزاق من طريقه . ( تنبيه ) : وقع عند ابن خزيمة في حديث  
أبي صالح عن أبي هريرة من طريق عبيدة بن حميد عن الأعمش عنه تقييد وصال النبي ﷺ بأنه إلى السحر ، ولفظه  
« كان رسول الله ﷺ يواصل إلى السحر ، ففعل بعض أصحابه ذلك فنهاه ، فقال : يا رسول الله إنك تفعل ذلك » ،  
الحديث . وظاهره يعارض حديث أبي سعيد هذا ، فإن مقتضى حديث أبي صالح النهي عن الوصال إلى السحر وصريح  
حديث أبي سعيد الإذن بالوصال إلى السحر ، والمحفوظ في حديث أبي صالح إطلاق النهي عن الوصال بغیر تقييد  
بالسحر ، ولذلك اتفق عليه جميع الرواة عن أبي هريرة ، فرواية عبيدة بن حميد هذه شاذة ، وقد خالفه أبو معاوية  
وهو أصح أصحاب الأعمش فلم يذكر ذلك أخرجه أحمد وغيره عن أبي معاوية ، وتابعه عبد الله بن نمير عن الأعمش  
كما تقدم ، وعلى تقدير أن تكون رواية عبيدة بن حميد محفوفة فقد أشار ابن خزيمة إلى الجمع بينهما بأنه يحتمل أن  
يكون نهى ﷺ عن الوصال أولا مطلقا سواء جميع الليل أو بعضه ، وعلى هذا يحمل حديث أبي صالح ، ثم خص  
النهي بجميع الليل فأباح الوصال إلى السحر ، وعلى هذا يحمل حديث أبي سعيد ، أو يحمل النهي في حديث أبي  
صالح على كراهة التنزيه ، والنهي في حديث أبي سعيد على ما فوق السحر على كراهة التحريم . والله أعلم

## ٥١ - باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع ، ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفى له

١٩٩٨ - حديث محمد بن بشار حدثنا جعفر بن عون حدثنا أبو العباس عن عون بن أبي جحيفة  
عن أبيه قال « أتى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء ، فزار سلمان أبا الدرداء ، فرأى أم الدرداء  
متبذلة فقال لها : ما شأنك ؟ قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا . فجاء أبو الدرداء فصنع له  
طعاما فقال له : كل ، قال : فإني صائم ، قال : ما أنا بأكلم حتى تأكل . قال فأكل ، فلما كان الليل ذهب  
أبو الدرداء يقوم ، قال : نم ، فنام . ثم ذهب يقوم ، فقال : نم . فلما كان من آخر الليل قال سلمان : قم  
الآن ، فصليا . فقال له سلمان : إن ربك عليك حقا ، ولنفسك عليك حقا ، ولأهلك عليك حقا ، فأعط سكر  
ذي حق حقه . فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له ، فقال له النبي ﷺ : صدق سلمان »

[ الحديث ١٩٩٨ - طرقة في ٩١٣٩ ]

قوله ( باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفى له ) ذكر فيه حديث ابن أبي  
جحيفة في قصة أبي الدرداء وسلمان ، فأما ذكر القسم فلم يقع في الطريق التي ساقها كسأيلته ، وأما القضاء فلم أقف  
عليه في شيء من طرقه إلا أن الأصل عدمه وقد أقره الشارح ، ولو كان القضاء واجبا لبيته له مع حاجته إلى البيان ،  
وكأنه يشير إلى حديث أبي سعيد قال « صنعت للنبي ﷺ طعاما ، فلما وضع قال رجل : أنا صائم ، فقال رسول الله

عليه السلام : هناك أخوك وتكلف لك ، أفطر وصم مكانه إن شئت ، رواه اسماعيل ابن أبي أويس عن أبيه عن ابن المنكدر عنه وإسناده حسن أخرجه البيهقي ، وهو دال على عدم الإيجاب ، وقوله ، إذا كان أوفق له ، قد يفهم أنه يرى أن الجواز وعدم القضاء لمن كان معذوراً بفطره لا من تعمله بغير سبب . ( تنبيه : ) قوله « أوفق له » يروى بالواو الساكنة ، وبالراء بدل الواو ، والمعنى صحيح فهما . قوله ( حدثنا أبو العباس ) بهمليتين مصغر ، اسمه عتبة ، ولم أر هذا الحديث إلا من روايته عن عون بن أبي جحيفة ، ولا رأيت له رواياً عنه إلا جعفر بن عون ، وإلى قفردهما بذلك أشار البزار . قوله ( أخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء ) ذكر أصحاب المغازي أن المواخاة بين الصحابة وقعت مرتين : الأولى قبل الهجرة بين المهاجرين خاصة على المواسة والمناصرة ، فكان من ذلك أخوة زيد بن حارثة وحزرة بن عبد المطلب . ثم أخى النبي ﷺ بين المهاجرين والانصار بعد أن هاجر وذلك بعد قدومه المدينة ، وسيأتي في أول كتاب البيع حديث عبد الرحمن بن عوف « لما قدمنا المدينة أخى النبي ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع » وذكر الواقدي أن ذلك كان بعد قدومه ﷺ بخمسة أشهر والمسجد بيني ، وقد سمى ابن إسحق منهم جماعة منهم أبو ذر والمزني عمرو ، فأبو ذر مهاجري والمزني أنصاري . وأنكره الواقدي لأن أبا ذر ما كان قدم المدينة بعد ، وإنما قدمها بعد سنة ثلاث . وذكر ابن إسحق أيضاً الأخوة بين سلمان وأبي الدرداء كالذي هنا ، وتمتبه الواقدي أيضاً فيما حكاه ابن سعد أن سلمان إنما أسلم بعد وقعة أحد وأول مشاهدته الخندق ، والجواب عن ذلك كله أن التاريخ المذكور للهجرة الثانية هو ابتداء الأخوة ، ثم كان النبي ﷺ يؤاخي بين من يأتي بعد ذلك وهم جراً ، وليس باللائم أن تكون المواخاة وقعت دفعة واحدة حتى يرد هذا التعقب ، فصح ما قاله ابن إسحق وأيده هذا الخبر الذي في الصحيح وأردف الإشكال بهذا التقرير والله الخد . واعترض الواقدي من جهة أخرى فروى عن الزهري أنه كان ينسكل مواخاة وقعت بعد بدر يقول : قطعت بدر الموارث . قلت : وهذا لا يدفع المواخاة من أصلها ، وإنما يدفع المواخاة المخصوصة التي كانت عقدت بينهم ليتوارثوا بها ، فلا يلزم من نسخ التوارث المذكور أن لا تقع المواخاة بعد ذلك على المواسة ونحو ذلك . وقد جاء ذكر المواخاة بين سلمان وأبي الدرداء من طرق صحيحة غير هذه ، وذكر البغوي في « معجم الصحابة » من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال « أخى النبي ﷺ بين أبي الدرداء وسلمان » فذكر قصة لما غير المذكورة هنا ، وروى ابن سعد من طريق حميد بن هلال قال « أخى بين سلمان وأبي الدرداء فزل سلمان الصكوفة ونزل أبو الدرداء الشام » ورجاله ثقات . قوله ( فزار سلمان أبا الدرداء ) يعني في عهد النبي ﷺ . فوجد أبا الدرداء غائباً . قوله ( متبذلة ) بفتح المثناة والموحدة وتشديد الدال المعجمة المسكورة أى لابس ثياب البذلة بكسر الموحدة وسكون الدال وهى المنة وزناً ومعنى ، والمراد أنها تاركة للباس ثياب الزينة . ولكشمينى بفتح الدال ، بتقديم الموحدة والتخفيف وزن مفتلة والمعنى واحد . وفي ترجمة سلمان من « الحلية لابن نعيم » بإسناد آخر إلى أم الدرداء عن أبي الدرداء أن سلمان دخل عليه فرأى امرأته رثة الهيئة فذكر القصة مختصرة . وأم الدرداء هذه هى خيرة بفتح المعجمة وسكون التحتانية بنت أبي حنيفة الأسلية صحابية بنت صحابي ، وحديثها عن النبي ﷺ في مسند أحمد وغيره ، وماتت أم الدرداء هذه قبل أبي الدرداء . ولأبي الدرداء أيضاً امرأة أخرى يقال لها أم الدرداء تاهية اسمها هجيمة طاشت بعده دهرًا وروت عنه ، وقد تقدم ذكرها في كتاب الصلاة . قوله ( فقال لها ماشأنك ) ؟ زاد الترمذي في روايته عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه « يا أم الدرداء

أمتبذلة . . قوله ( ليس له حاجة في الدنيا ) في رواية الدارقطني من وجه آخر عن جعفر بن عون ، في نساء الدنيا ، وزاد فيه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى عن جعفر بن عون ، بصوم النهار ويقوم الليل . . قوله ( لجاء أبو الدرداء فضع له ) زاد الترمذي ، فحرب سلمان وقرب إليه طعاماً . قوله ( فقال له كل ، قال فاني صائم ) كذا في رواية أبي خذ ، والقائل كل ، هو سلمان والمقول له أبو الدرداء وهو المنجب باني صائم ، وفي رواية الترمذي ، فقال كل فاني صائم ، وعلى هذا فالقائل أبو الدرداء والمقول له سلمان وكلاهما محتمل ، والحاصل أن سلمان وهو الضيف أبي أن يأكل من طعام أبي الدرداء حتى يأكل معه ، وغرضه أن يصرفه عن رأيه فيما يصنعه من جهد نفسه في العبادة وغير ذلك مما شكته إليه امرأته . قوله ( قال ما أنا بأكل حتى تأكل ) في رواية البزار عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه ، فقال أقسمت عليك لتفطرن ، وكذا رواه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى ، والدارقطني من طريق علي بن مسلم وغيره والطبراني من طريق أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة والعباس بن عبد العظيم ، وابن حبان من طريق أبي خزيمة كلهم عن جعفر بن عون به ، فكان محمد بن بشار لم يذكر هذه الجملة لما حدث به البخاري ، وبلغ البخاري ذلك من غيره فاستعمل هذه الزيادة في الترجمة مشيراً إلى صحتها وإن لم تقع في روايته ، وقد أعاده البخاري في كتاب الادب عن محمد ابن بشار بهذا الاسناد ولم يذكرها أيضاً ، وأغنى بذلك عن قول بعض الشراح كان المنير : إن القسم في هذا السياق مقدر قبل لفظ « ما أنا بأكل ، كما قد في قوله تعالى : وإن منكم إلا واردها ، وترجم المصنف في الادب « باب صنع الطعام والتكلف للضيف ، وأشار بذلك إلى حديث يروى عن سلمان في النهي عن التكلف للضيف أخرجه أحمد وغيره بسند لين ، والجمع بينهما أنه يقرب لضيفه ماعنده ولا يتكلف ما ليس عنده ، فإن لم يكن عنده شيء فيسوخ حينئذ التكلف بالطبخ ونحوه . قوله ( فلما كان الليل ) أي في أوله ، وفي رواية ابن خزيمة وغيره « ثم بات عنده . . قوله ( يقوم فقال ثم ) في رواية الترمذي وغيره ، فقال له سلمان ثم ، زاد ابن سعد من وجه آخر مرسل ، فقال له أبو الدرداء أتمنئ أن أصوم لربي وأصل لربي . . قوله ( فلما كان في آخر الليل ) أي عند السحر ، وكذا هو في رواية ابن خزيمة ، وعند الترمذي ، فلما كان عند الصبح ، والدارقطني ، فلما كان في وجه الصبح . . قوله ( فصليا ) في رواية الطبراني ، فقاما فتوضأ ثم ركعا ثم خرجا إلى الصلاة . . قوله ( ولأهلك عليك حقاً ) زاد الترمذي وابن خزيمة « ولضيفك عليك حقاً ، زاد الدارقطني ، فقم وأطهر ، وصل ونم ، واثبت أهلك . . قوله ( فأق النبي ﷺ ) في رواية الترمذي ، فأتيا ، بالثنية ، وفي رواية الدارقطني ، ثم خرجا إلى الصلاة ، فدنا أبو الدرداء ليخبر النبي ﷺ بالنبي قال له سلمان ، فقال له : يا أبا الدرداء إن لجسدك عليك حقاً ، مثل ما قال سلمان ، ففي هذه الرواية أن النبي ﷺ أشار إليهما بأنه علم بطريق الوحي ما دار بينهما ، وليس ذلك في رواية محمد بن بشار ، فيحتمل الجمع بين الأمرين أنه كاشفهما بذلك أولاً ثم أعلمه أبو الدرداء على صورة الحال فقال له : صدق سلمان . وروى هذا الحديث الطبراني من وجه آخر عن محمد بن سيرين مرسلين البلية التي بات سلمان فيها عند أبي الدرداء ولنظفه قال ، كان أبو الدرداء يحيى ليلة الجمعة ويصوم يومها ، فأثاه سلمان ، فذكر القصة مختصرة وزاد في آخرها ، فقال النبي ﷺ : عويمر ، سلمان أفته منك ، انتهى ، وعويمر اسم أبي الدرداء . وفي رواية أبي نعيم المذكورة آنفاً ، فقال النبي ﷺ : لقد أوقى سلمان من العلم ، وفي رواية ابن سعد المذكورة لقد أشبع سلمان علماً . . وفي هذا الحديث من الفوائد مشروعية المواظبة في الله ، وزيادة الإخوان والمبيت عندهم ، وجواز مخاطبة الاجنبية الحاجة ، والسؤال عما يترتب

عليه المصلحة وإن كان في الظاهر لا يتعلق بالسائل ، وفيه النصح للسلم وتنبه من أغفل ، وفيه فضل قيام آخر الليل ، وفيه مشروعية زين المرأة لزوجها ، وثبوت حق المرأة على الزوج في حسن العشرة ، وقد يؤخذ منه ثبوت حقها في الوطء لقوله « ولأهلك عليك حقاً » ثم قال « واثبت أهلك » وقرره النبي ﷺ على ذلك . وفيه جواز النهي عن المستحبات إذا خشى أن ذلك يفضي إلى السأمة والملل وتقويت الحقوق المطلوبة الواجبة أو لئلا يندوبه الراجح فعلها على فعل المستحب المذكور ، وإنما الوعيد الوارد على من نهى صلياً عن الصلاة مخصوص بمن نهى ظلاً وعدواناً . وفيه كراهية الحل على النفس في العبادة ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في الكلام على حديث عبد الله بن عمرو بن العاص . وفيه جواز الفطر من صوم التطوع كما ترجم له المصنف ، وهو قول الجمهور ولم يجعلوا عليه قضاء إلا أنه يستحب له ذلك ، وروى عبد الرزاق عن ابن عباس أنه ضرب لذلك مثلاً لكن ذهب بمال ليتصدق به ثم رجع ولم يتصدق به أو تصدق ببعضه وأمسك بعضه ، ومن حجته حديث أم هانئ « أنها دخلت على النبي ﷺ وهي سائمة فعدا بشراب فشرب ، ثم ناولها فشربت ، ثم سأله عن ذلك فقال : أكنت تقضين يوماً من رمضان ؟ قالت لا . قال : فلا بأس » وفي رواية « إن كان من قضاء فصوى مكانه ، وإن كلن تطوعاً فإن شئت فاقضه وإن شئت فلا تقضه » أخرجه أحد الترمذى والنسائي ، وله شاهد من حديث أبي سعيد تقدم ذكره في أول الباب . وعن مالك الجواز وعدم القضاء بعذر ، والمنع وأثبات القضاء بغير عذر . وعن أبي حنيفة يلزمه القضاء مطلقاً ذكره الطحاوى وغيره وشبهه بمن أفسد حج التطوع فإن عليه قضاء اتفاقاً ، وتعقب بأن الحج امتياز بأحكام لا يقاس غيره عليه فيها ، فمن ذلك أن الحج يؤمر مفسده بالمضي في فاسده والصيام لا يؤمر مفسده بالمضي فيه فافترقا ، ولأنه قياس في مقابلة النص فلا يعتبر به ، وأغرب ابن عبد البر فقل الإجماع على عدم وجوب القضاء عن أفسد صومه بعذر ، واحتج من أوجب القضاء بما روى الترمذى والنسائي من طريق جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت « كنت أنا وحفصة صائمتين ، فمرض لنا طعام اشتبهناه فأكلنا منه ، فجاء رسول الله ﷺ فبدرتني إليه حفصة وكانت ببيت أبيها فقالت : يا رسول الله ، فذكرت ذلك فقال « اقضيا يوماً آخر مكانه » قال الترمذى : رواه ابن أبي حفصة وصالح بن أبي الأخضر عن الزهري مثل هذا ، ورواه مالك ومعمر وزياد بن سعد وابن عينة وغيرهم من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسل وهو أصح لأن ابن جريج ذكر أنه سأل الزهري عنه فقال : لم أسمع من عروة في هذا شيئاً ، ولكن سمعت من ناس عن بعض من سأل عائشة ، فذكره ثم أسنده كذلك ، وقال النسائي : هذا خطأ ؛ وقال ابن عينة في روايته : سئل الزهري عنه أهو عن عروة ؟ فقال لا . وقال الحلال : اتفق الثقات على إرساله ، وشذ من وصله . وتوارد الحفاظ على الحكم بضعف حديث عائشة هذا . وقد رواه من لا يوثق به عن مالك موصولاً ذكره الدارقطني في « غرائب مالك » ، وبين مالك في روايته فقال : إن صيامهما كان تطوعاً . وله من طريق أخرى عند أبي داود من طريق زميل عن عروة عن عائشة ، وضعفه أحمد والبخاري والنسائي بجمالة حال زميل ، وعلى تقدير أن يكون محفوظاً فقد صح عن عائشة أنه ﷺ كان يفطر من صوم التطوع كما تقدمت الإشارة إليه في « باب من نوى بالنهار صوماً » وزاد فيه بعضهم « فأكل ثم قال : لكن أصوم يوماً مكانه » وقد ضعف النسائي هذه الزيادة وحكم بخطها ، وعلى تقدير الصحة فيجمع بينهما بمحمل الأمر بالقضاء على التنبه ، وأما قول القرطبي : يحجب عن حديث أبي حنيفة بأن إفتار أبي الدرداء كلن اتهم سلبان ولعذر الضيافة ، فيتوقف على أن هذا العذر



من الأعداء التي تبيح الإفطار، وقد قتل ابن التين من مذهب مالك أنه لا يفطر لضعيف نزل به ولا لمن حلف عليه بالطلاق والعناق، وكذا لو حلف هو بالله ليفطرن كفر ولا يفطر، وسيأتي بعد أبواب من حديث أنس، أن النبي ﷺ لما زار أم سليم لم يفطر، وكان صائماً طوعاً، وقد أنصف ابن التين في الحاشية فقال: ليس في تحريم الأكل في صورة الغل من غير عذر إلا الأدلة العامة كقوله تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم) إلا أن الخاص يقدم على العام كحديث سلمان، وقول المهلب إن أبا الدرداء أفطر متأولاً ويجهداً فيكون معذوراً فلا قضاء عليه لا ينطبق على مذهب مالك، فلو أفطر أحد بمثل عذر أبي الدرداء عنده لوجب عليه القضاء. ثم إن النبي ﷺ صوب فعل أبي الدرداء فترقى من مذهب الصحابي إلى نص الرسول ﷺ، وقد قال ابن عبد البر: ومن احتج في هذا بقوله تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم) فهو جامل بأقوال أهل العلم، فإن الأكثر على أن المراد بذلك النهي عن الرياء كأنه قال لا تبطلوا أعمالكم بالرياء بل أخصوها به. وقال آخرون: لا تبطلوا أعمالكم بارتكاب الكبائر. ولو كان المراد بذلك النهي عن إبطال مالم يفرضه الله عليه ولا أوجب على نفسه بنذر وغيره لامتنع عليه الإفطار إلا بما يبيح الفطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك والله أعلم. (تنبية): هذه الترجمة التي فرغنا منها الآن أول أبواب التطوع، بدأ المصنف منها بحكم صوم التطوع هل يلزم تمامه بالدخول فيه أم لا؟ ثم أورد بقية أبوابه على ما اختاره من الترتيب

## ٥٢ - باب صوم شعبان

١٩٦٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي النضر عن أبي سلفة عن عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول لا يفطر، ويفطر حتى نقول لا يصوم، وما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر إلا رمضان، وما رأيته أكثر صياماً منه في شعبان» [المحدث ١٩٦٩ - طرقه في: ١٩٧٠ و ٦٤٦٥]

١٩٧٠ - حدثنا معاذ بن فضالة حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلفة أن عائشة رضي الله عنها حدثته قالت «لم يكن النبي ﷺ يصوم شهراً أكثر من شعبان، وكان يصوم شعبان كله، وكان يقول: خذوا من العمل ما تطيقون، فإن الله لا يملأ حتى تملؤا. وأحب الصلاة إلى النبي ﷺ ما دووم عليه وإن قل. وكان إذا صلى صلاة داووم عليها»

قوله (باب صوم شعبان) أي استحبابه، وكأنه لم يصرح بذلك لما في عمومته من التخصيص وفي مطلقه من التقييد كإسقاطي بيانه. وسمى شعبان لتشبههم في طلب المياه أوفى الغارات بعد أن يخرج شهر رجب الحرام، وهذا أولى من الذي قبله، وقيل فيه غير ذلك. قوله (عن أبي النضر) هو سالم المدني زاد مسلم «مولى عمر بن عبيد الله» وفي رواية ابن وهب عند النسائي والدارقطني في «الغرائب» عن مالك عن أبي النضر أنه حدثهم. قوله (عن عائشة) في رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلفة أن عائشة حدثته، وهو في ثاني حديثي الباب. وقوله فيه «عن يحيى عن أبي سلفة» في رواية مسلم «عن يحيى بن أبي كثير» وانفق أبو النضر ويحيى ووافهما محمد بن إبراهيم وزيد بن أبي عتاب عند

النسائي ومحمد بن عمرو عند الترمذي على روايتهم لإياه عن أبي سلمة عن عائشة ، وغالهم يحيى بن سعيد وسالم بن أبي الجعد فروياه عن أبي سلمة عن أم سلمة أخرجهما النسائي ، وقال الترمذي عقب طريق سالم بن أبي الجعد : هذا اسناد صحيح ، ويحتمل أن يكون أبو سلمة رواه عن كل من عائشة وأم سلمة . قلت : ويؤيده أن محمد بن إبراهيم التيمي رواه عن أبي سلمة عن عائشة تارة وعن أم سلمة تارة أخرى أخرجهما النسائي . قوله ( أكثر صياما ) كذا لاكثر الرواة بالنصب ، وحكى السهيلي أنه روى بالخفض ، وهو وهم ولعل بعضهم كتب صياما بغير ألف على رأى من يقف على المنسوب بغير ألف فتوهم مخفوضا ، أو أن بعض الرواة ظن أنه مضاف لأن صيغة أفضل تضاف كثيرا فتوهمها مضافة ، وذلك لا يصح هنا قطعا . وقوله « أكثر » بالنصب وهو ثاني مفعول رأيت ، وقوله « في شعبان » يتعلق بصياما والمعنى كان يصوم في شعبان وغيره ، وكان صيامه في شعبان تطوعا أكثر من صيامه فيما سواه . قوله ( من شعبان ) زاد في حديث يحيى بن أبي كثير ، فإنه كان يصوم شعبان كله ، زاد ابن أبي ليبد عن أبي سلمة عن عائشة عند مسلم « كان يصوم شعبان إلا قليلا » ورواه الشافعي من هذا الوجه بلفظ « بل كان يصوم الخ » وهذا يبين أن المراد بقوله في حديث أم سلمة عند أبي داود وغيره « أنه كان لا يصوم من السنة شهرا تاما إلا شعبان يصله برمضان » أى كان يصوم معظمه ، ونقل الترمذي عن ابن المبارك أنه قال : جائز في كلام العرب إذا صام أكثر الشهر أن يقول صام الشهر كله ، ويقال قام فلان - ليلة أجمع ولعله قد تشبى واشتغل ببعض أمره ، قال الترمذي : كأن ابن المبارك جمع بين الحديثين بذلك ، وحاصله أن الرواية الأولى مفسرة للثانية تخصص لها وأن المراد بالكل الأكثر وهو مجاز قليل الاستعمال ، واستبعده الطبري قال : لأن الكل تأكيد لارادة الشمول ودفع التجوز ، فتفسيره بالبعض مناف له ، قال : فيحصل على أنه كان يصوم شعبان كله تارة ويصوم معظمه أخرى لثلاثتهم أنه واجب كله كرمضان ، وقيل المراد بقوله ذلك ، أنه كان يصوم من أوله تارة ومن آخره أخرى ومن أثنائه طورا فلا يخفى شيئا منه من صيام ولا يخص بعضه بصيام دون بعض . وقال الزين بن المنير : إما أن يحمل قول عائشة على المبالغة والمراد الأكبر وإما أن يجمع بأن قولها الثاني متأخر عن قولها الاول فأكبرت عن أول أمره أنه كان يصوم أكثر شعبان وأخبرت ثانيا عن آخر أمره أنه كان يصومه كله اهـ . ولا يخفى تسكفه ، والاول هو الصواب ، ويؤيده رواية عبد الله بن شقيق عن عائشة عند مسلم وسعد بن هشام عنها عند النسائي ولفظه « ولا صام شهرا كاملا قط منذ قدم المدينة غير رمضان » وهو مثل حديث ابن عباس المذكورة في الباب الذي بعد هذا . واختلف في الحكمة في إكثاره ﷺ من صوم شعبان فقيل : كان يشتغل عن صوم الثلاثة أيام من كل شهر لسفر أو غيره فتجتمع فيقضيه في شعبان ، أشار الى ذلك ابن بطال ، وفيه حديث ضعيف أخرجه الطبراني في الاوسط من طريق ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن أبيه عن عائشة « كان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، فرجما آخر ذلك حتى يجتمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان » وابن أبي ليلى ضعيف وحديث الباب والذي بعده دال على ضعف ما رواه ، وقيل كان يصنع ذلك لتعظيم رمضان ، وورد فيه حديث آخر أخرجه الترمذي من طريق صدقة بن موسى عن ثابت عن أنس قال « سئل النبي ﷺ أى الصوم أفضل بعد رمضان قال شعبان لتعظيم رمضان » قال الترمذي حديث غريب ، وصدقة عندهم ليس بذلك القوى . قلت : ويعارضه ما رواه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا « أفضل الصوم بعد رمضان صوم المحرم » . وقيل الحكمة في إكثاره من الصيام في شعبان دون غيره أن نساه كن يقضين ما عليهن من رمضان في شعبان

وهذا عكس ما تقدم في الحكمة في كونهن كن يؤخرن قضاء رمضان إلى شعبان لأنه ورد فيه أن ذلك لكونهن كن يشتغلن معه ﷺ عن الصوم ، وقيل الحكمة في ذلك أنه يعقبه رمضان وصومه مفترض ، وكان يكثر من الصوم في شعبان قدر ما يصوم في شهرين غيره لما يفوته من التطوع بذلك في أيام رمضان ، والاولى في ذلك ما جاء في حديث أصح مما مضى أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة عن أسامة بن زيد قال « قلت يا رسول الله لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان ، قال : ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان ، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم » ونحوه من حديث عائشة عند أبي يعلى لكن قال فيه « إن الله يكتب كل نفس ميتة تلك السنة ، فأحب أن يأتيني أجلي وأنا صائم » ولا تعارض بين هذا وبين ما تقدم من الأحاديث في النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم أو يومين ، وكذا ما جاء من النهي عن صوم نصف شعبان الثاني ، فإن الجمع بينهما ظاهر بأن يحمل النهي على من لم يدخل تلك الأيام في صيام اعتاده . وفي الحديث دليل على فضل الصوم في شعبان ، وأجاب النووي عن كونه لم يكثر من الصوم في المحرم مع قوله إن أفضل الصيام ما يقع فيه بأنه يحتمل أن يكون ما علم ذلك إلا في آخر عمره فلم يتمكن من كثرة الصوم في المحرم ، أو اتفق له فيه من الأعذار بالسفر والمرض مثلاً ما منعه من كثرة الصوم فيه . وقد تقدم الكلام على قوله « لا يعمل الله حتى تملوا » وعلى بقية الحديث في « باب أحب الدين إلى الله أدومه » وهو في آخر كتاب الإيمان ، ومناسبة ذلك للحديث الإشارة إلى أن صيامه ﷺ لا ينبغي أن يتأسى به فيه إلا من أطلق ما كان يطيق ، وأن من أجهد نفسه في شيء من العبادة خشي عليه أن يمل فيفضي إلى حركة ، والمداومة على العبادة وإن قلت أولى من جهد النفس في كثرتها إذا انقطعت ، فالقليل الدائم أفضل من الكثير المنقطع غالباً ، وقد تقدم السلام على مداومته ﷺ على صلاة التطوع في بابها

### ٥٣ - باب ما يذكر من صوم النبي ﷺ وإنطاريه

١٩٧١ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو حنيفة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « ما صام النبي ﷺ شهراً كاملاً قط غير رمضان ، ويصوم حتى يقول القائل : لا والله لا يفطر ، ويفطر حتى يقول القائل : لا والله لا يصوم »

١٩٧٢ - حدثني عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن حميد أنه سمع أنساً رضي الله عنه يقول « كان رسول الله ﷺ يفطر من الشهر حتى نطق أن لا يصوم منه ، ويصوم حتى نطق أن لا يفطر منه شيئاً ، وكان لا تشاء تراه من الليل مصلياً إلا رأيته ، ولا نائم إلا رأيته » . وقال سليمان عن حميد أنه سأل أنساً في الصوم ح

١٩٧٣ - حدثني محمد أخبرنا أبو خالد الأحمر أخبرنا حميد قال سألت أنساً رضي الله عنه عن صيام النبي ﷺ فقال « ما كنت أحب أن أراه من الشهر صائماً إلا رأيته ، ولا مفطراً إلا رأيته ، ولا من الليل

قَاتِمًا لِأَرَأَيْتَهُ ، وَلَا نَأْتِمًا إِلَّا رَأَيْتَهُ ، وَلَا مَسْتَحْزَةً وَلَا حَرِيرَةً لَّيْنٍ مِنْ كَفِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا تَمِيتُ  
مِسْكَةً وَلَا عَمِيرَةً أَطْيَبَ رَاحَةً مِنْ رَاحَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »

**قوله** (باب ما يذكر من صوم النبي ﷺ) أى التطوع (ولفظاره) أى فى خلل صيامه . قال الزين بن المنير :  
لم يصف المصنف الترجمة التى قبل هذه للنبي ﷺ وأطلقها ليفهم الترغيب للامة فى الاقتداء به فى إكثار الصوم فى  
شعبان ، وقصد بهذه شرح حال النبي ﷺ فى ذلك . ثم ذكر البخارى فى الباب حديثين : الأول حديث ابن عباس .  
**قوله** (عن أبى بشر) هو جعفر بن أبى وحشية . **قوله** (عن سعيد بن جبير) فى رواية شعبة عن أبى بشر . حدثنى  
سعيد بن جبير ، أخرجه أبو داود الطيالسى فى مسنده عنه ، ولمسلم من طريق عثمان بن حكيم . سألت سعيد بن جبير  
عن صيام رجب فقال : سمعت ابن عباس . . **قوله** (ما صام النبي ﷺ شهرا كاملا قط غير رمضان) فى رواية شعبة  
هند مسلم . ما صام شهرا متتابعاً ، وفى رواية أبى داود الطيالسى . شهرا تاما منذ قدم المدينة غير رمضان . . **قوله**  
(ويصوم) فى رواية مسلم من الطريق التى أخرجها البخارى . وكان يصوم . . **قوله** (حتى يقول القائل لا والله لا يفطر)  
فى رواية شعبة . حتى يقولوا ما يريد أن يفطر . . الحديث الثانى حديث أنس : **قوله** (حدثنى محمد بن جعفر) أى  
ابن أبى كثير المدنى ، وحيد هو الطويل . **قوله** (حتى نطق) بنون الجمع وبالتحتانية على البناء للجھول ، ويجوز  
بالمثناة على المخاطبة ، ويؤيده قوله بعد ذلك . لا رأيت ، فانه روى بالضم والفتح معا . **قوله** (أن لا يصوم) (بفتح  
الهمزة ويجوز فى يصوم النصب والرفع . **قوله** (حدثنى محمد) كذا الأكثر ولأبى ذر . هو ابن سنان . . **قوله** (وقال  
سليمان عن حيد انه سأل أنسا فى الصوم) كنت أظن أن سليمان هذا هو ابن بلال لكن لم أراه بعد التبصير التام من  
حديثه فظهر لى أنه سليمان بن حبان أبو خالد الأحمر ، وقد وصل المصنف حديثه عقب هذا وفيه . سألت أنسا  
عن صيام النبي ﷺ ، فذكر الحديث أتم من طريق محمد بن جعفر ، لكن تقدم بعض هذا الحديث فى الصلاة وقال  
فيه . تابعه سليمان وأبو خالد الأحمر . فهذا يدل على التعدد ، ويحتمل أن تكون الواو مزيدة كما تقدمت الإشارة  
إليه . **قوله** (ما كنت أحب أن أراه من الشهر صائما إلا رأيت) يعنى أن حاله فى التطوع بالصيام والقيام كان  
يختلف ، فكان تارة يقوم من أول الليل وتارة فى وسطه وتارة من آخره ، كما كان يصوم تارة من أول الشهر وتارة  
من وسطه وتارة من آخره ، فكان من أراد أن يراه فى وقت من أوقات الليل قائما أو فى وقت من أوقات الشهر  
صائما فراقبه المرة بعد المرة فلا بد أن يصادفه قائم أو صام على وفق ما أراد أن يراه ، هذا معنى الخبر ، وليس المراد أنه  
كان يسرد الصوم ولا أنه كان يستوعب الليل قياما . ولا يشكل على هذا قول عائشة فى الباب قبله . وكان إذا صلى  
صلاة داوم عليها ، وقوله فى الرواية الأخرى الآتية بعد أبواب . كان عمله ديمة ، لأن المراد بذلك ما اتخذ راتبا  
لامطلق النافلة ، فهذا وجه الجمع بين الحديثين وإلا فظاهرهما التماض والله أعلم . **قوله** (ولا مسست) بكسر المهملة  
الأولى على الإفصح ، وكذا شمت بكسر الميم الأولى وفتحها لغة حكاها القراء ، ويقال فى مضارعه أشمه وأمهه  
بالفتح فهما على الإفصح وبالضم على اللغة المذكورة . **قوله** (من راحة) كذا الأكثر وللكتشىبى . من دج  
رسول الله ﷺ . . وفيه أنه ﷺ كان على أكل الصفات خلقا وخلقاً فهو كل الكال وجل الجلال وجلة الجلال عليه  
أفضل الصلاة والسلام ، وسيأتى شرح ما تضمنه هذا الحديث فى «باب صفة النبي ﷺ» فى أوائل السيرة النبوية

إن شاء الله تعالى مستوفى . وفي حديث الباب استحباب التنفل بالصوم في كل شهر ، وأن صوم النفل المطلق لا يختص بزمان إلا ما نهى عنه ، وأنه ﷺ لم يصم الدهر ولا قام الليل كله ، وكأنه ترك ذلك لئلا يقتدى به فيشق على الأمة ، وإن كان قد أعطى من القوة ما لو التزم ذلك لاقتدر عليه ، لكنه سلك من العبادة الطريقة الوسطى : فصام وأفطر ، وقام ونام ، وأشار إلى ذلك المذهب . وفي حديث ابن عباس الحلف على الشيء ، وإن لم يكن هناك من ينكره مبالغة في تأكيدهم في نفس السامع

#### ٥٤ - باب حق الضيف في الصوم

١٩٧٤ - **حَرْشُ** إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَلَىُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، يَعْنِي « إِنْ زَوْرَكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَإِنْ زَوَّجَكَ عَلَيْكَ حَقًّا . فَقُلْتُ : وَمَا صَوْمُ دَاوُدَ ؟ قَالَ : نِصْفُ الدَّهْرِ »

قوله ( باب حق الضيف في الصوم ) قال الزين بن المنير : لو قال حق الضيف في الفطر لكان أوضح لكنه كان لا يفهم منه تعيين الصوم فيحتاج أن يقول من الصوم . وكان ما ترجم به أخصر وأوجز . قوله ( حدثنا إسحق ) قال أبو علي الجبائي لم ينسب لإسحق هذا عند أحد منهم . قلت : لكن جزم أبو نعيم في المستخرج ، بأنه ابن راهويه لأنه أخرجه من مسنده ثم قال : أخرجه البخاري عن إسحق ، ويؤيده أن ابن راهويه لا يقول في الرواية عن شيوخي إلا صيغة الأخبار وكذلك هو هنا ، وهارون بن إسماعيل شيخه هو الخزاز كان تاجرا صدوقا ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر في الاعتكاف كلاهما من روايته عن علي بن المبارك ، وقد أخرج كلا من الحديثين من غير طريقه ، ويحيى هو ابن أبي كثير . قوله ( دخل على رسول الله ﷺ ) فذكر الحديث ( هكذا أورده مختصرا وفسر البخاري المراد منه بقوله « يعني أن لزورك عليك حقا ، إلى آخر ما ذكر من الحديث ، وهو على طريقة البخاري في جواز اختصار الحديث ، وقد أورده في الباب الذي يليه من طريق الأوزاعي ، وأورده في الأدب من طريق حسين المعلم كلاهما عن يحيى بن أبي كثير ، وأورده قريبا من طريق الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب ، ومن طريق أبي العباس الأعمى من وجهين ، ومن طريق مجاهد وأبي الميخائيل كلهم عن عبد الله بن عمرو بن العاص بالحديث مطولا ومختصرا ، ورواه جماعة من الكوفيين والبصريين والشاميين عن عبد الله بن عمرو مطولا ومختصرا ، فهم من اقتصر على قصة الصلاة ومنهم من اقتصر على قصة الصيام ومنهم من ساق القصة كلها ، ولم أره من رواية أحد من المصريين عنه مع كثرة روايته عنه ، وسأذكر الكلام عليه في الباب الذي يليه ، وأتبعه على ما في رواية كل منهم من فائدة زائدة سوى ما تقدم شرحه في أبواب التهجيد ، وسيأتي ما يتعلق بحق الضيف في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى وهو المستعان

#### ٥٥ - باب حق الجسم في الصوم

١٩٧٥ - **حَرْشُ** ابْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ حَدَّثَنِي

أبو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُرَيْرٍ بْنُ الْمَاصِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَاعَبْدَ اللَّهِ ، أَلَمْ أُخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ ؟ قُلْتُ : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : فَلَا تَفْعَلْ ، مُنْ وَأَنْطَرِ ، وَفُمْ وَتَمْ ، فَإِنَّ لَجَسَدَكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَإِنَّ لَعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَإِنَّ لَزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَإِنَّ لَزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا . وَإِنَّ مَحْسَبَتَكَ أَنْ تَصُومَ كُلَّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَثْمَالِهَا ، فَإِذَا ذَاكَ صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ . فَشَدَدْتُ فُشْدُودَ عَلَى . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَجِدُ قُوَّةً ، قَالَ : فَعُمْ صِيَامُ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا تَزِدْ عَلَيْهِ . قُلْتُ : وَمَا كَانَ صِيَامُ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؟ قَالَ : نِصْفَ الدَّهْرِ . فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ بَعْدَ مَا كَبَّرَ : يَا لَيْتَنِي قَبِلْتُ رُخْصَةَ النَّبِيِّ ﷺ »

**قوله** (باب حق الجسم في الصوم) أي على المتطوع ، والمراد بالحق هنا المطلوب ، أهم من أن يكون واجبا أو مندوبا ، فاما الواجب فيختص بما إذا خاف التلف وليس مرادا هنا . **قوله** (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك . **قوله** (ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل) زاد مسلم من رواية عكرمة بن عمار عن يحيى ، فقلت بلى يا بني الله ، ولم أورد بذلك إلا الخير ، وفي الباب الذي يليه ، وأخبر رسول الله ﷺ أني أقول والله لأصومن النهار ولأقوم من الليل ما هشت ، ولئن سألني من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة قال ، قال لي عبد الله بن عمرو : يا ابن أخي إني قد كنت أجمعت على أن أجتهد اجتهدا شديدا ، حتى قلت : لأصومن الدهر ولأقرآن القرآن في كل ليلة ، ويأتني في فضائل القرآن ، من طريق مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال ، أنكحني أبي امرأة ذات حسب وكان يتعاهدها ، فسالها عن يعملها فقالت : نعم الرجل من رجل ، لم يبطأ لنا فراشا ولم يفتش لنا كنفنا منذ أتينا . فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال لي : القنى ، فلقيته بعد ، فذكر الحديث ، زاد النسائي وابن خزيمة وسعيد بن منصور من طريق أخرى عن مجاهد ، فوقع عليّ أني فقال زوجتك امرأة فعضلتها وفعلت وفعلت وفعلت ، قال فلم التفت إلى ذلك لما كانت لي من القوة ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : القنى به ، فأتيته معه ، ولأحمد من هذا الوجه ، ثم انطلق إلى النبي ﷺ فشكاني ، وسيأتي بعد أبواب من طريق أبي الميخ عن عبد الله بن عمرو قال ، ذكر للنبي ﷺ صومي ، فدخل علي ، فالتفت له وسادة ، ويأتي بعد باب من طريق أبي العباس عن عبد الله بن عمرو ، بلغ النبي ﷺ أني أسرد الصوم وأصل الليل ، فلما أرسل لي ولما لقيته ، ويجمع بينهما بأن يكون عمرو توجه بابنه إلى النبي ﷺ فكلمه من غير أن يستوعب ما يريد من ذلك ، ثم أتاه إلى بيته زيادة في التأكيد . **قوله** (فلا تفعل) زاد بعد بابين ، فأنك إذا فعلت ذلك هجمت له العين ، الحديث ، وقد تقدم تفسيره في كتاب التهج ، وزاد في رواية ابن خزيمة من طريق حصين عن مجاهد ، أن لكل عامل شرة ، وهو بكسر المعجمة وتشديد الراء ، ولكل شرة فترة ، فمن كانت فترة إلى سق قد اعتدى ، ومن كانت فترة إلى غير ذلك فقد ملك . **قوله** (وان لعينيك عليك حقا) في رواية الكشمغيني ، لعينك ، بالانفراد . **قوله** (وان لزورك) يفتح الزاى وسكون الواو أى لضعيفك ، والزور مصدر . وضع موضع الاسم كصوم في موضع صائم ونوم في موضع نائم ، ويقال للواحد والجمع والذكور والانثى زور ، قال ابن التين ، ويحتمل أن يكون زور جمع زائر كركب جمع راكب وتجر جمع تاجر ، زاد مسلم من طريق حسين المعلم عن يحيى ، وان لولدك عليك حقا ، وزاد

النسائي من طريق أبي اسحاق عن يحيى ، وانه عسى أن يطول بك عمر ، وفيه إشارة إلى ما وقع لعبد الله بن عمرو بعد ذلك من الكبر والضعف كما سيأتي . قوله ( وان بحسبك ) باسكان السين المهملة أى كافيك والباء زائدة ، ويأتى فى الأدب من طريق حسين المعلم عن يحيى بلفظ «وان من حسبك» . قوله ( ان تصوم من كل شهر ) فى رواية الكميتنى «فى كل شهر» . قوله ( فاذن ذلك ) هو بتدوين اذن ، وهى التى يجاب بها «ان» وكذا «لو» صريحا أو تقديرًا ، وان هنا مقدرة كأنه قال : ان سمعتها فاذن ذلك صوم الدهر ، وروى غير تدوين وهى للمفاجأة وفى توجيهها هنا تكلف . قوله ( اني أجد قوة » قال فصم حيام نبى الله داود) فى هذه الرواية اختصار ، فان فى رواية حسين المذكورة «فصم من كل جمعة ثلاثة أيام» , ويأتى فى الباب بعده «فصم يوما وأفطر يومين» وفى رواية أبى المليس «يكفيكم من كل شهر ثلاثة أيام» , قلت يارسول الله ، قال خمساً ، قلت يارسول الله ، قال سبعة ، قلت يارسول الله ، قال تسعاً ، قلت يارسول الله ، قال إحدى عشرة . واستدل به عياض على تقديم الوترعلى جميع الأمور، وفيه نظر لما فى رواية مسلم من طريق أبى عياض عن عبد الله بن عمرو «صم يوماً بمعنى من كل عشرة أيام ولك أجر مائتى» , قال لاني أطيق أكثر من ذلك، قال صم يوماً معنى من كل عشرة أيام لك أجر مائة ، قال اني أطيق أكثر من ذلك، قال صم أربعة أيام ولك أجر مائتين ، قال اني أطيق أكثر من ذلك ، قال صم صوم داود ، وهذا يقتضى أنه أمره بصيام ثلاثة أيام من كل شهر ثم بستة ثم بتسعة ثم بانث عشر ثم بخمس عشر ، فالظاهر أنه أمره بالاعتقاد على ثلاثة أيام من كل شهر فلما قال إنه يطبق أكثر من ذلك زاد بالتدرج إلى أن وصله إلى خمسة عشر يوماً فذكر بعض الرواة عنه ما لم يذكره الآخر ، ويدل على ذلك رواية عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن أبى داود « فلم يزال يناقضي وأناقصه ، ووقع للنسائي في رواية محمد بن إبراهيم عن أبى سلمة «صم الاثنين والخيس من كل جمعة» وهو فرد من أفراد ماتقدم ذكره . وقد استشكل قوله «صم من كل عشرة أيام يوماً» ولك أجر مائتي» مع قوله «صم من كل عشرة أيام يوماً» ولك أجر مائتي الخ» لأنه يقتضى الزيادة فى العمل والنقص من الأجر ، وبذلك ترجم له النسائي ، وأجب بأن المراد لك أجر مائتي بالنسبة الى التضعيف ، قال عياض : قال بعضهم معنى «صم يوماً ولك أجر مائتي» ، أى من العشرة ؛ وقوله «صم يومين ولك أجر مائتي» ، أى من العشرين ، وفى الثلاثة مائتي من الشهر ، وحمله على ذلك استعداد كثرة العمل وقلة الأجر ، وتعبه عياض بأن الأجر إنما اتحد فى كل ذلك لأنه كان نيته أن يصوم جميع الشهور فلما منع عليه من ذلك إبقاء عليه لما ذكر بقى أجر نيته على حاله سواء صام منه قليلاً أو كثيراً كما تأوله فى حديث «نية المؤمن خير من عمله» ، أى إن أجره فى نيته أكثر من أجر عمله لا امتداد نيته بما لا يقدر على عمله انتهى . والحديث المذكور ضعيف ، وهو فى «مسند الشهاب» والتأويل المذكور لأبأس به ، ويحتمل أيضاً إجراء الحديث على ظاهره ، والسبب فيه أنه كلما ازداد من الصوم ازداد من المشقة الحاصلة بسببه المتقتضية لتغويت بعض الأجر الحاصل من العبادات التي قد يفوتها مشقة الصوم فنقص الأجر باعتبار ذلك ، على أن قوله فى نفس الخبر «صم أربعة أيام ولك أجر مائتي» يدل على الأول ، فإنه يلزم منه - على سياق التأويل المذكور - أن يكون التقدير : ولك أجر أربعين ، وقد قيده فى نفس الحديث بالشهر والشهر لا يكون أربعين ، وكذلك قوله فى رواية أخرى للنسائي من طريق ابن أبى ربيعة عن عبد الله بن عمرو بلفظ «صم من كل عشرة أيام يوماً ولك أجر تلك التسعة» ثم قال فيه «من كل تسعة أيام يوماً ولك أجر تلك الثمانية» ثم قال «من





صيام داود ، يقتضى ثبوت الأفضلية مطلقا ، ورواه الترمذى من وجه آخر عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو بلفظ « أفضل الصيام صيام داود » ، وكذلك رواه مسلم من طريق أبي عياض عن عبد الله ، ومقتضاه أن تكون الزيادة على ذلك من الصوم مفضولة ، وسأذكر بسط ذلك في الباب الذى بعده إن شاء الله تعالى

## ٥٧ - باب حق الأهل في الصوم ، رواه أبو جحيفة عن النبي ﷺ

١٩٧٧ - حدثنا عمرو بن عيسى أخبرنا أبو عاصم عن ابن جريج سمعت عطاء أن أبا العباس الشاعر أخبره أنه سمع عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما يقول « بلغ النبي ﷺ أنى أسرد الصوم ، وأصل الليل فأما أرسل إلى وإما ليقه فقال : ألم أخبر أنك تصوم ولا تفطر ، وتصلى ؟ فسمعت وأفطر وقم ونم ، فان لم يذكرك عليك حظا وإن لنفسك وأهلك عليك حظا . قال : إني لأقوى لذلك . قال : فسمعت صيام داود عليه السلام قال : وكيف ؟ قال : كان يصوم يوما ويفطر يوما ولا يفطر إذا لاقى . قال : من لى بهذا يابى الله » قال عطاء :

لا أدري كيف ذكر صيام الأبد ، قال النبي ﷺ « لا صام من صام الأبد » مرتين

قوله ( باب حق الأهل في الصوم رواه أبو جحيفة عن النبي ﷺ ) يعنى حديث أبي جحيفة في قصة سلمان وأبي الدرداء التى تقدمت قبل خمسة أبواب ، وفيها قول سلمان لأبي الدرداء « وان لأهلك عليك حقا ، وأقره النبي ﷺ على ذلك ، وقد تقدم الكلام عليه قبل . قوله ( حدثنا عمرو بن علي ) الفلاس ، وأبو عاصم هو الضحاك بن مخلد النبيل وهو من شيوخ البخارى الذين أكثر عنهم ، وربما روى عنه بواسطة ما فاته منه كما في هذا الموضع ، وكأنه اختار النزول من طريقه هذه لوقوع التصريح فيها بسامع ابن جريج له من عطاء وهو ابن أبي رباح ، وأبو العباس يأتي القول فيه بعد باب . قوله ( بلغ النبي ﷺ أنى أسرد الصوم ) سبقت تسمية الذى بلغ النبي ﷺ ذلك وأنه عمرو ابن العاص والد عبد الله . قوله ( وتصلى ) في رواية مسلم من وجه آخر عن ابن جريج « وتصلى الليل فلا تفعل » . قوله ( فان لم يذكرك عليك حظا ) في رواية السرخسى والكشميني « لعينك ، بالافراد . قوله ( عليك حظا ) كذا فيه في الموضعين بالظاء المعجمة ، وكذا لمسلم ، وعند الاسماعيل « حقا ، بالقاف ، وعنده وعند مسلم من الزيادة « وصم من كل عشرة أيام يوما ولك أجر التسعة . قوله ( انى لأقوى لذلك ) أى لسرد الصيام دائما ، وفي رواية مسلم « وانى أجدرنى أقوى من ذلك يابى الله » . قوله ( قال وكيف ) في رواية مسلم « وكيف كان داود يصوم يابى الله » . قوله ( ولا يفطر إذا لاقى ) زاد النسائي من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة « وإذا وعد لم يخلف ، ولم أرهما من غير هذا الوجه ، ولها مناسبة بالمقام وإشارة إلى أن سبب التهيؤ خيبة أن يعجز عن الذى يلزمه فيكون كمن وعد فأخلف ، كما أن في قوله « ولا يفطر إذا لاقى » إشارة إلى حكمة صوم يوم ، قال الخطابي : حصل قصة هبة الله بن عمرو أن الله تعالى لم يتعبد عبده بالصوم خاصة ، بل تعبد به بأشواع من العبادات ، فلو استفرغ جهده لقصر في غيره ، فالأولى الاقتصاد فيه ليستبقى بعض القوة لغيره ، وقد أشير الى ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام في داود عليه السلام « وكان لا يفطر إذا لاقى لانه كان يتقوى بالفطر لأجل الجهاد » . قوله ( قال عطاء ) أى بالاسناد المذكور . قوله ( لا أدري كيف ذكر صيام الأبد الخ ) أى إن عطاء لم يحفظ كيف جاء ذكر صيام الأبد في هذه القصة ، إلا أنه حفظ أن فيها أنه

ﷺ قال : لا صام من صام الابد ، وقد روى أحمد والنسائي هذه الجملة وحدها من طريق عطاء ، وسأني بعد باب بانظر . لا صام من صام الدهر . قوله ( لا صام من صام الابد مرتين ) في رواية مسلم . قال عطاء : فلا أدري كيف ذكر صيام الابد ، فقال النبي ﷺ : لا صام من صام الابد لا صام من صام الابد ، واستدل بهذا على كراهية صوم الدهر ، قال ابن التين استدل على كراهته من هذه القصة من أوجه : نهي ﷺ عن الزيادة ، وأمره بأن يصوم ويفطر وقوله : لا أفضل من ذلك ، ودعاؤه على من صام الابد . وقيل معنى قوله : لا صام ، النبي أي ما صام كقوله تعالى ﴿ فلا صدق ولا صلي ﴾ وقوله في حديث أبي قتادة عند مسلم وقد سئل عن صوم الدهر : لا صام ولا أفطر ، أو : ما صام وما أفطر ، وفي رواية الترمذي : لم يصم ولم يفطر ، وهو شك من أحد رواته ومقتضاه أنهما بمعنى واحد ، والمعنى بالنبي أنه لم يحصل أجر الصوم لمخالفته ، ولم يفطر لانه أمسك . وإلى كراهية صوم الدهر مطلقا ذهب إسحق وأهل الظاهر ، وهي رواية عن أحمد . وشذ ابن حزم فقال يحرم ، وروى ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عن ابن عمرو الشيباني قال : بلغ عمر أبت رجلا يصوم الدهر ، فاتاه فعلاه بالدارة وجعل يقول : كل يادهرى ، ومن طريق أبي إسحق أن عبد الرحمن بن أبي نعيم كان يصوم الدهر فقال عمرو بن ميمون : لو رأى هذا أصحاب محمد لرجوه . واحتجوا أيضا بحديث أبي موسى رفعه : من صام الدهر ضيقت عليه جهنم ، وعقد بيده ، أخرجه أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان : وظاهره أنها تضيق عليه حصرا له فيها لتعديده على نفسه وحمله عليها ورغبته عن سنة نبيه ﷺ واعتقاده أن غير سنته أفضل منها ، وهذا يقتضي الوعيد الشديد فيكون حراما . وإلى الكراهة مطلقا ذهب ابن العربي من المالكية فقال : قوله لا صام من صام الابد إن كان معناه الدعاء فيأويح من أصابه دعاء النبي ﷺ ، وإن كان معناه الخبر فيأويح من أخبر عنه النبي ﷺ أنه لم يصم ، وإذا لم يصم شرعا لم يكتب له الثواب لوجوب صدق قوله ﷺ لانه نفي عنه الصوم ، وقد نفي عنه الفضل كما تقدم ، فكيف يطلب الفضل فيما نفاه النبي ﷺ ، وذهب آخرون إلى جواز صيام الدهر وحملوا أخبار النهي على من صامه حقيقة فانه يدخل فيه ما حرم صومه كالعبد وهذا اختيار ابن المنذر وطائفة ، وروى عن عائشة نحوه ، وفيه نظر لانه ﷺ قد قال جوابا لمن سأله عن صوم الدهر : لا صام ولا أفطر ، وهو يؤذن بأنه ما أجر ولا أثم . ومن صام الأيام المحرمة لا يقال فيه ذلك لانه عند من أجاز صوم الدهر إلا الأيام المحرمة يكون قد فعل مستحبا وحراما ، وأيضا فإن أيام التحريم مستثناة بالشرع غير قابلة للصوم شرعا فهي بمنزلة الليل وأيام الحيض فلم تدخل في السؤال عند من علم تحريمها ، ولا يصلح الجواب بقوله : لا صام ولا أفطر ، لمن لم يعلم تحريمها . وذهب آخرون إلى استحباب صيام الدهر لمن قوى عليه ولم يفوت فيه حقا ، وإلى ذلك ذهب الجهر ، قال السبكي : أطلق أصحابنا كراهية صوم الدهر لمن فوت حقا ، ولم يوضحوا هل المراد الحق الواجب أو المندوب ، ويتجه أن يقال إن علم أنه يفوت حقا واجبا حرم ، وإن علم أنه يفوت حقا مندوبا أولى من الصيام كره ، وإن كان يقوم مقامه فلا ، وإلى ذلك أشار ابن خزيمة فترجمه ذكر العلة التي بها زجر النبي ﷺ عن صوم الدهر ، وساق الحديث الذي فيه : إذا فعلت ذلك هجمت عينك ونفقت نفسك ، ومن حجبتهم حديث حمزة بن عمرو الذي مضى فان في بعض طرقه عند مسلم : انه قال يا رسول الله إني أسرد الصوم ، لحملوا قوله ﷺ لعبد الله بن عمرو : لا أفضل من ذلك ، أي في حقله فيلتحق به من في معناه بمن يدخل فيه على نفسه مشقة أو يفوت حقا ، ولذلك لم ينه حمزة بن عمرو عن السرد فلو كان السرد بمنزلة لبينه له لأن تأخير البيان

عن وقت الحاجة لا يجوز قالة النووي ، وتعقب بأن سؤال حزمة إنما كان عن الصوم في السفر لاعتصام الصوم الدهر ، ولا يلزم من سرد الصيام الصوم الدهر فقد قال أسامة بن زيد « إن النبي ﷺ كان يسرد الصوم فيقال لا يفطر ، أخرجه أحد ، ومن المعلوم أن النبي ﷺ لم يكن يصوم الدهر فلا يلزم من ذكر السرد صيام الدهر ، وأجابوا عن حديث أبي موسى المتقدم ذكره بأن معناه ضيق عليه فلا يدخلها ، فعلى هذا تكون « على » بمعنى عن أى ضيق عنه ، وهذا التأويل حكاه الأثرم عن مسدد . وحكى رده عن أحد ، وقال ابن خزيمة سألت المزني عن هذا الحديث فقال : يشبه أن يكون معناه ضيق عنه فلا يدخلها ، ولا يشبه أن يكون على ظاهره لأن من ازداد الله عملا وطاعة ازداد عند الله رفعة وعلته كرامة ، ورجع هذا التأويل جماعة منهم الغزالي فقالوا : له مناسبة من جهة أن الصائم لما ضيق على نفسه مسائل الشبوات بالصوم ضيق الله عليه النار فلا يبق له فيها مكان لأنه ضيق طرفها بالعبادة ، وتعقب بأنه ليس كل عمل صالح إذا ازداد العبد منه ازداد من الله تقربا . بل رب عمل صالح إذا ازداد منه ازداد بعدا كالصلاة في الأوقات المكروهة . والاولى إجراء الحديث على ظاهره وحله على من فوت حقا واجبا بذلك فانه يتوجه اليه الوعيد ، ولا يخالف القاعدة التي أشار اليها المزني ، ومن حجتهم أيضا قوله ﷺ في بعض طرق حديث الباب كما تقدم في الطريقتين الماضيتين ، فان الحسنة بعشرة أمثالها ، وذلك مثل صيام الدهر ، وقوله فيما رواه مسلم « من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال فكأنما صام الدهر » قالوا فدل ذلك على أن صوم الدهر أفضل مما يشبه به وأنه أمر مطلوب ، وتعقب بأن التشبيه في الأمر المقدر لا يقتضى جوازه فضلا عن استحبابه . وإنما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلاثمائة وستين يوما ، ومن المعلوم أن المكلف لا يجوز له صيام جميع السنة فلا يدل التشبيه على أفضلية المشبه به من كل وجه ، واختلف المجيزون لصوم الدهر بالشرط المتقدم هل هو أفضل أو صيام يوم وإفطار يوم أفضل ، فصرح جماعة من العلماء بأن صوم الدهر أفضل لانه أكثر عملا فيكون أكثر أجرا . وما كان أكثر أجرا كان أكثر ثوابا ، وبذلك جزم الغزالي أولا وقيد بشرط أن لا يصوم الأيام المني عنها ، وأن لا يرغب عن السنة بأن يجعل الصوم حجرا على نفسه ، فاذا أمن من ذلك فالصوم من أفضل الاعمال ، فالاستكثار منه زيادة في الفضل . وتعقبه ابن دقيق العيد بأن الاعمال متعارضة المصالح والمفاسد ، ومقدار كل منها في الحث والمنع غير متحقق ، فزيادة الأجر بزيادة العمل في شيء يعارضه اقتضاء المادة التقصير في حقوق أخسرى يعارضها العمل المذكور ، ومقدار الفئات من ذلك مع مقدار الحاصل غير متحقق ، فالاولى التفويض الى حكم الشارع ولما دل عليه ظاهر قوله « لا أفضل من ذلك » وقوله « انه أحب الصيام الى الله تعالى » . وزعم جماعة منهم المتولي من الشافعية الى أن صيام داود أفضل ، وهو ظاهر الحديث بل صريحه ، ويترجح من حيث المعنى أيضا بأن صيام الدهر قد يفوت بعض الحقوق كما تقدم ، وبأن من اعتاده فانه لا يكاد يشق عليه بل تضعف شهوته عن الأكل وتقل حاجته الى الطعام والشراب نهارا ويألف تناوله في الليل بحيث يتجدد له طبع زائد ، بخلاف من يصوم يوما ويفطر يوما فانه يتقل من فطر الى صوم ومن صوم الى فطر ، وقد نقل الترمذي عن بعض أهل العلم أنه أشق الصيام ، ويأمن مع ذلك غالبا من تفويت الحقوق كما تقدمت الإشارة اليه فيما تقدم قريبا في حق داود عليه السلام ، ولا يفر إذا لاقى لأن من أسباب الفرار ضعف الجسد ولا شك أن سرد الصوم ينهكه ، وعلى ذلك يجعل قول ابن مسعود فيما رواه سعيد ابن منصور باسناد صحيح عنه أنه قيل له إنك لتقل الصيام ، فقال : إني أخاف أن يضمنني عن القراءة والقراءة

أحب إلى من الصيام ، نعم إن فرض أن شخصا لا يفوته شيء من الاعمال الصالحة بالصيام أصلا ولا يفوت حقا من الحقوق التي خوطب بها لم يبعد أن يكون في حقه أرجح ، وإلى ذلك أشار ابن خزيمة فترجمه الدليل على أن صيام داود إنما كان أعدل الصيام وأحب إلى الله لأن فاعله يؤدي حق نفسه وأهله وزاوجه أيام فطره بخلاف من يتابع الصوم ، وهذا يصح بأن من لا يتضرر في نفسه ولا يفوت حقا أن يكون أرجح ، وعلى هذا فيختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال : فمن يقتضى حاله الإكثار من الصوم أكثر منه ، ومن يقتضى حاله الإكثار من الإفطار أكثر منه ، ومن يقتضى حاله المزج فعله ، حتى أن الشخص الواحد قد تختلف عليه الأحوال في ذلك ، وإلى ذلك أشار الغزالي أخيرا . والله أعلم بالصواب

### ٥٨ - باب صوم يوم وإفطار يوم

١٩٧٨ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** حذثنا شعبه عن مغيرة قال سمعت مجاهدا عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « صُمُّ من الشهر ثلاثة أيام ، قال : أطيعُ أكثر من ذلك ، فما زال حتى قال : صُمُّ يوما وأفطر يوما ، فقال اقرأ القرآن في كل شهر ، قال : إني أطيعُ أكثر ، فما زال حتى قال : في ثلاث »

قوله ( باب صوم يوم وإفطار يوم ) ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو من طريق شعبه عن مغيرة عن مجاهد عنه مختصرا ، وقد أخرجه في فضائل القرآن ، من طريق أبي عوانة عن مغيرة مطولا ، وسيأتي الكلام عليه فيما يتعلق بقراءة القرآن هناك ، وقد تقدم الكلام على فوائد الزيادة المتعلقة بالصيام قريبا

### ٥٩ - باب صوم داود عليه السلام

١٩٧٩ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبه **حدثنا** حبيب بن أبي ثابت قال سمعت أبا العباس المسكي - وكان شاعرا ، وكان لا يتهم في حديثه - قال : سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال : قال لي النبي ﷺ « إنك لتصوم الدهر وتقوم الليل ، قلت نعم ، قال إنك إذا فعلت ذلك هبمت له العين ونفيت له النفس ، لا صام من صام الدهر ، صوم ثلاثة أيام صوم الدهر كله . قلت : فإني أطيع أكثر من ذلك ، قال : فممن صوم داود عليه السلام : كان يصوم يوما ويفطر يوما ، ولا يفر إذا لاقى »

١٩٨٠ - **حدثنا** إسماعيل بن شاهين **الواسطي** **حدثنا** خالد بن عبد الله عن خالد **الأنباري** عن أبي قلابة قال أخبرني أبو الليث قال : دخلت مع أبيك علي عبد الله بن عمرو فحدثنا أن رسول الله ﷺ ذكر له صومي ، فدخل علي ، فألقيت له وسادة من أدم حشوها ليف ، فجلس على الأرض وصارت الوسادة بيني وبينه ، فقال : أما يسكت بك من كل شهر ثلاثة أيام ؟ قال قلت : يا رسول الله ... قال : نعم . قلت : يا رسول

الله... قال: سَبْعًا. قُلْتُ: يا رسول الله... قال: تِسْعًا. قُلْتُ: يا رسول الله... قال: إحدى عشرة. ثم قال النبي ﷺ: لا صومَ فوقَ صومِ داودَ عليه السلام: شطرَ الدهرِ، صُمُّ يومًا وأفطرَ يومًا.

**قوله** (باب صوم داود عليه السلام) أورد فيه حديث عبد الله بن عمرو بن وجين، وقد قدمت محصل قوائدها المتعلقة بالصيام. قال الزين بن المنير: أفرد ترجمة صوم يوم وإفطار يوم بالذكر للتنبيه على أفضليته، وأفرد صيام داود عليه السلام بالذكر للإشارة إلى الاقتداء به في ذلك. **قوله** في الطريق الأولى (وكان شاعرا وكان لا يهتم في حديثه) فيه إشارة إلى أن الشاعر يصدد أن يهتم في حديثه لما تقتضيه صناعته من سلوك المبالغة في الإطراء وغيره، فأخير الراوى عنه أنه مع كونه شاعرا كان غير متهم في حديثه، وقوله في حديثه، يحتمل مرويه من الحديث النبوى ويحتمل فيما هو أعم من ذلك، والثاني أليق وإلا لكان مرغوبا عنه، والواقع أنه حجة عند كل من أخرج الصحيح، وأصح بتوثيقه أحد وابن معين وآخرون، وليس له مع ذلك في البخارى سوى هذا الحديث وحديثين أحدهما في الجهاد والآخر في المغازى وأعادهما معا في الأدب، وقد تقدم حديث الباب في التهجد من وجه آخر. **قوله** (ونفقت) بكسر الفاء أى تعبت وكلت، ووقع في رواية النسب «نفثت» بالثلثة بدل الفاء وقد استغربها ابن التين فقال: لا أعرف معناها. قلت: وكأنها أبدلت من الفاء فاتها تبدل منها كثيرا، وفي رواية الكشميى بدلا «ونفكت» أى هزلت وضعفت. **قوله** (صوم ثلاثة أيام) أى من كل شهر (صوم الدهر كله) أى بالتضعيف كما تقدم صريحا. **قوله** في الطريق الثانية (أخبرني أبو المليلح) هو عامر وقيل زيد وقيل زياد بن أسامة بن عير الهذلي، لأبيه صبرة، وليس لأبي المليلح في البخارى سوى هذا الحديث، وأعادته في الاستئذان، وآخر تقدم في المواقيت في موضعين من روايته عن بريدة. **قوله** (دخلت مع أبيك) وقع في الاستئذان مع أبيك زيد، وهو والد أبي قلابة عبد الله بن زيد بن عمرو - وقيل عامر - الجرمي. **قوله** (فإذا أرسلت ولما لقيته) شك من بعض رواته، وغلط من قال إنه شك من عبد الله بن عمرو، لما تقدم من أنه ﷺ قصدته إلى بيته فدل على أن لقاءه أيام كان عن قصد منه إليه. **قوله** (لجلس على الأرض وصارت الوسادة بيني وبينه) فيه بيان ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع وترك الاستئثار على مجلسه، وفي كون الوسادة من آدم حشوها ليف بيان ما كان عليه الصحابة في غالب أحوالهم في عهده ﷺ من الضيق، إذ لو كان عنده أشرف منها لأكرم بها نبيه ﷺ. **قوله** (خمس) في رواية الكشميى «خمس» وكذا في البواقى، فمن قال خمسة أراد الأيام ومن قال خمساً أراد الليالي وفيه تجوز. **قوله** (قال إحدى عشرة) زاد في رواية عمرو بن عون «قلت يا رسول الله». **قوله** (شطر الدهر) بالرفع على القطع، ويجوز النصب على إضمار فعل، والجزم على البدل من صوم داود. **قوله** (صم يوما وأفطر يوما) في رواية عمرو بن عون «صيام يوم وإفطار يوم» ويجوز فيه الحركات أيضا، وفي قصة عبد الله بن عمرو هذه من الفوائد غير ما تقدم هنا وفي أبواب التهجد بيان رفق رسول الله ﷺ بأمتة وشفقته عليهم وإرشاده لإياهم إلى ما يصلحهم وحسن إياهم على ما يطيقون الدوام عليه، ونهيمهم عن التعمق في العبادة لما يخشى من إفضائه إلى الملل المفضى إلى الترك أو ترك البعض، وقد ذم الله تعالى قوما لازموا العبادة ثم فطروا فيها. وفيه التنبه إلى الدوام على ماوظف الله الإنسان على نفسه من العبادة. وفيه جواز الصم الإخبار عن الأعمال الصالحة والأرواد ومحاسن الأعمال، ولا يخفى أن عمل ذلك عند أمن الرياء. وفيه جواز الصم

على التزام العبادة ، وقادته الاستعانة باليمين على النشاط لها ، وأن ذلك لا يخل بصحة النية والاخلاص فيها ، وأن  
اليمين على ذلك لا يلحقها بالتلذذ الذي يجب الوفاء به ، وفيه جواز الحلف من غير استحلاف ، وأن النفل المطلق  
لا ينبغي تحميده ، بل يختلف الحال باختلاف الاشخاص والأوقات والأحوال . وفيه جواز التفدية بالأب والام ،  
وفيه الإشارة إلى الاقتداء بالانبياء عليهم الصلاة والسلام في أنواع العبادات ، وفيه أن طاعة الوالد لا تجب في ترك  
العبادة ولهذا احتاج عمرو إلى شكوى ولده عبد الله ، ولم ينكر عليه النبي ﷺ ترك طاعته لآبيه . وفيه زيادة  
الفاضل للفضول في بيته ، وإكرام الضيف بالقاء الفرش ونحوها نعمة ، وتواضع الزائر بجلوسه دون ما يفرش له ،  
وأن لا يخرج عليه في ذلك إذا كان على سبيل التواضع والإكرام للزور

## ٦٠ - باب صيام البيض : ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة

١٩٨١ - **عَدْنُ** أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو عَنَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أوصاني خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثِ : صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَرَكْعَتِي الصُّبْحِيِّ ، وَأَنْ أُوتِرَ  
قَبْلَ أَنْ أَنَامَ »

**قوله** ( باب صيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة ) كذا للاكثر وللشمس في « صيام أيام البيض  
ثلاث عشرة الخ » قيل المراد بالبيض الليالي وهي التي يكون فيها القمر من أول الليل إلى آخره ، حتى قال الجواليقي :  
من قال الأيام البيض فجعل البيض صفة الأيام فقد أخطأ ، وفيه نظر لأن اليوم الكامل هو النهار بليته ، وليس في  
الشهر يوم أبيض كله إلا هذه الأيام لأن ليالها أبيض ونهارها أبيض فصح قول « الأيام البيض » على الوصف .  
وحكى ابن بزة في تسميتها أيضا أقوالا أخر مستندة إلى أقوال واهية ، قال الاسماعيل وابن بطال وغيرهما : ليس  
في الحديث الذي أورده البخاري في هذا الباب ما يطابق الترجمة ، لأن الحديث مطلق في ثلاثة أيام من كل شهر والبيض  
مقيدة بما ذكر ، وأجيب بأن البخاري جرى على عادته في الإيحاء إلى ما ورد في بعض طرق الحديث ، وهو ما رواه  
أحمد والنسائي وصححه ابن حبان من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة قال « جاء أعرابي إلى النبي ﷺ بأرنب  
قد شواه ، فأمرهم أن يأكلوا وأمسك الأعرابي ، فقال : ما منعك أن تأكل ؟ فقال : إني أصوم ثلاثة أيام من كل  
شهر ، قال : إن كنت صائما فصم الفر ، أي البيض ، وهذا الحديث اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافا كثيرا  
بينه الدارقطني ، وفي بعض طرقه عند النسائي « إن كنت صائما فصم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة ،  
وجاء تقييدها أيضا في حديث قتادة بن ملحان - ويقال ابن مهال - عند أصحاب السنن بلفظ « كان رسول الله ﷺ  
يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وقال : هي كهيئة الدهر ، وللنسائي من حديث  
جرير مرفوعا « صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر : أيام البيض صبيحة ثلاث عشرة ، الحديث وإسناده  
صحيح ، وكان البخاري أشار بالترجمة إلى أن وصية أبي هريرة بذلك لا تختص به ، وأما ما رواه أصحاب السنن  
وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود « أن النبي ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من غرة كل شهر ، وما روى أبو  
داود والنسائي من حديث حفصة « كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والخمس والأثنين من  
الجمعة الأخرى ، فقد جمع بينهما وما قباهما البيهقي بما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ يصوم

من كل شهر ثلاثة أيام ما يبالي من أى الشهر صام ، قال فكل من رآه فعل نوعا ذكره ، وعائشة رأت جميع ذلك وغيره فأطلقت . والذي يظهر أن الذى أمر به وحث عليه ووصى به أولى من غيره ، وأما هو ففعله كان يعرض له ما يشغله عن مراعاة ذلك ، أو كان يفعل ذلك ليبان الجواز ، وكل ذلك فى حقه أفضل ، وترجع البيض بكونها وسط الشهر ووسط الشيء أعدله ، ولأن الكسوف غالبا يقع فيها ، وقد ورد الأمر بمزيد العبادة إذا وقع فإذا اتفق الكسوف صادف الذى يعتاد صيام البيض صائما فيتحيا له أن يجمع بين أنواع العبادات من الصيام والصلاة والصدقة ، بخلاف من لم يصمها فإنه لا يتأتى له استدراك صيامها ، ولا عند من يجوز صيام التطوع بغير نية من الليل إلا أن صادف الكسوف من أول النهار ، ورجح بعضهم صيام الثلاثة فى أول الشهر لأن المرء لا يدري ما يعرض له من الموانع ، وقال بعضهم : يصوم من أول كل عشرة أيام يوما ، وله وجه فى النظر ، ونقل ذلك عن أبى الدرداء ، وهو يوافق ما تقدم فى رواية النسائي فى حديث عبد الله بن عمرو ، وصم من كل عشرة أيام يوما ، وروى الترمذى من طريق خيشمة عن عائشة ، أنه ﷺ كان يصوم من الشهر السبت والاحد والاثنين ، ومن الآخر الثلاثاء والاربعاء والخميس ، وروى موقفا وهو أشبه ، وكان الغرض به أن يستوعب غالب أيام الاسبوع بالصيام ، واختار إبراهيم النخعي أن يصومها آخر الشهر ليكون كفارة لما مضى ، وسيأتى ما يؤيده فى الكلام على حديث عمران بن حصين فى الأمر بصيام سراد الشهر ، وقال الرويانى صيام ثلاثة أيام من كل شهر مستحب ، فإن اتفقت أيام البيض كان أحب . وفى كلام غير واحد من العلماء أيضا أن استحباب صيام البيض غير استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر . قوله (حدثنا أبو معمر) هو عبد الله بن عمرو ، والاسناد كله بصريون وأبو عثمان هو النهدي ، وقد روى عن أبى هريرة جماعة كل منهم أبو عثمان ، لكن لم يقع فى البخارى حديث موصول من رواية أبى عثمان عن أبى هريرة إلا من رواية النهدي ، وليس له عند البخارى سوى هذا وآخر فى الألفية ، ووقع عند مسلم عن شيبان عن عبد الوارث بهذا الاسناد فقال فيه «حدثني أبو عثمان النهدي» ، وتقدم هذا الحديث فى أبواب التطوع من طريق أخرى عن أبى عثمان النهدي ، وقد تقدم الكلام هناك على بقية فوائده ، وما لم يتقدم منها ما نبه عليه أبو محمد بن أبى جرة فى قول أبى هريرة «أوصانى خليل» ، قال فى أفرادده بهذه الوصية ، إشارة إلى أن القدر الموصى به هو اللائق بحاله ، وفى قوله «خليل» ، إشارة إلى موافقته له فى إيثار الاشتغال بالعبادة على الاشتغال بالدنيا لأن أباه هريرة صبر على الجوع فى ملازمته للنبي ﷺ كما سيأتى فى أوائل البيوع من حديثه حيث قال «أما إخواني فكان يشغلهم الصنف بالأسواق ، وكنت أزم رسول الله ﷺ ، فبأية حال النبي ﷺ فى إثاره الفقر على الفنى والعبودية على الملك ، قال : ويؤخذ منه الافتخار بصحبة الأكابر إذا كان ذلك على معنى التحدث بالنعمة والشكر لله ، لا على وجه المباهاة والله أعلم . وقال شيخنا فى «شرح الترمذى» : «حاصل الخلاف فى تعيين البيض تسعة أقوال : أحدها لاتنين بل يكره تعيينها وهذا عن مالك . الثانى أول ثلاثة من الشهر قاله الحسن البصرى . الثالث أولها الثانى عشر . الرابع أولها الثالث عشر . الخامس أولها أول سبت من أول الشهر ثم من أول الثلاثاء من الشهر الذى يليه وهكذا وهو عن عائشة . السادس أول خميس ثم اثنين ثم خميس . السابع أول اثنين ثم خميس ثم اثنين . الثامن أول يوم والمأثر والعشرون عن أبى الدرداء . التاسع أول كل عشر عن ابن شعبان المالكي . قلت :بقى قول آخر وهو آخر ثلاثة من الشهر عن النخعي فتمت عشرة

## ٦١ - باب من زار قوما فلم يفطر عندهم

١٩٨٢ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** قَالَ حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُمِّ سَلِيمٍ ، فَأَتَتْهُ بِتَمْرٍ وَسَمْنٍ ، قَالَ : أَعِيدُوا سَمْتَكُمْ فِي صِفَائِهِ وَتَمَرَكُمْ فِي وَعَائِهِ فَانِي صَائِمٌ . ثُمَّ قَامَ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ الْبَيْتِ فَصَلَّى غَيْرَ الْمَكْتُوبَةِ ، فَذَعَا لَأُمِّ سَلِيمٍ وَأَهْلِ بَيْتِهَا . فَقَالَتْ أُمُّ سَلِيمٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي مَخُوبَةً ، قَالَ : مَا هِيَ ؟ قَالَتْ : خَادِمُكَ أَنَسٌ . فَأَتَكَ خَيْرَ آخِرَةٍ وَلَا دُنْيَا إِلَّا دَعَا لِي بِهِ : اللَّهُمَّ ارْزُقْهُ مَالًا وَوَلَدًا ، وَبَارِكْ لَهُ . فَانِي لَمَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ مَالًا . وَحَدَّثَنِي ابْنَتِي أُمَيَّةُ أَنَّهُ دُفِنَ رُغْلَتِي مَقْدَمَ الْحَبَاجِ الْبَصْرَةِ بِضَعِّ عِشْرُونَ وَمِائَةً »

قال ابن أبي سريم أخبرنا يحيى بن أيوب قال حدثني حميد سمع أنسا رضي الله عنه عن النبي ﷺ

[ الحديث ١٩٨٢ - أطرافه في : ٦٣٣٤ ، ٦٣٤٤ ، ٦٣٧٨ ، ٦٣٨٠ ]

قوله ( باب من زار قوما فلم يفطر عندهم ) أى فى التطوع ، هذه الترجمة تقابل الترجمة الماضية وهى من أقسم على أخيه ليفطر فى التطوع ، وموقعها أن لا يظن أن فطر المرء من صيام التطوع لتطبيب خاطر أخيه حتم عليه ، بل المرجع فى ذلك الى من علم من حاله من كل منهما أنه يشق عليه الصيام ، ففى عرف أن ذلك لا يشق عليه كان الأولى أن يستمر على صومه . **قوله** ( حدثنى خالد هو ابن الحارث ) كذا فى الأصل ، ويبان اسم أبيه من المصنف ، كان شيخه قال حدثنا خالد فقط فاراد بالبيان رفع الإبهام لاشتراك من يسمى خالدا فى الرواية عن حميد بن يحيى بن محمد بن المثنى أن يروى عنه ، ولم يطرد للمصنف هذا فإنه كثيرا ما يقع له ولشايعه مثل هذا الإبهام ولا يعتنى ببيانها . ورجال إسناده هذا الحديث كلهم بصريون . **قوله** ( دخل النبي ﷺ على أم سليم ) هى والدة أنس المذكور ، ووقع لاحمد من طريق حماد بن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ دخل على أم حرام ، وهى خالة أنس ، لكن فى بقية الحديث ما يدل على أنهما معا كانتا بجمعتين . **قوله** ( فأته بتمر وسمن ) أى على سبيل الضيافة ، وفى قوله دأعيدوا سمنتكم فى سقائه ، ما يشعر بأنه كان ذائبا ، وليس بلازم . **قوله** ( ثم قام إلى ناحية من البيت فصلى غير المكتوبة ) فى رواية أحمد عن ابن أبي عدى عن حميد ، فصلى ركعتين وصلينا معه ، وكان هذه القصة غير القصة الماضية فى أبواب الصلاة التى صلى فيها على الحضر وأقام أنسا خلفه وأم سليم من ورائه ، لكن وقع عند أحمد فى رواية ثابت المذكورة - وهو لمسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت - نحوه ، ثم صلى ركعتين تطوعا فأقام أم حرام وأم سليم خلفنا وأقامنى عن يمينه ، ويحتمل التعدد لأن القصة الماضية لا ذكر فيها لأم حرام ، ويدل على التعدد أيضا أنه هنا لم يأكل وهناك أكل . **قوله** ( ان لى مخوبية ) بتشديد الصاد وبتخفيفها تصغير خاصة ، وهو بما اقتدر فيه التفاء الساكنين . وقوله د خادمك أنس ، هو عطف بيان أو بدل والخبر محذوف تقديره أطلب منك الدعاء له . ووقع فى رواية ثابت المذكورة عند أحمد د ان لى مخوبية خويدمك أنس ادع الله له . **قوله** ( خير آخرة ) أى خيرا من خيرات الآخرة . **قوله** ( إلا دعا لى به : اللهم ارزقه مالا ) كذا فى الأصل ، وعند أحمد من رواية هبيدة بن حميد عن حميد ، إلا دعا لى



به ، وكان من قوله : اللهم ، الخ . **قوله** ( وبارك له ) في رواية الكشمشيني « وبارك له فيه ، وقوله فيه ، بالانفراد نظرا إلى اللفظ ، ولأحد فهم ، نظرا إلى المعنى ، ويأتى في الدعوات من طريق قتادة عن أنس « وبارك له فيها أعطيته » وفي رواية ثابت عند مسلم « فدعا لي بكل خير » ، وكان آخر ما دعا لي أن قال : اللهم أكبر ماله وولده وبارك له فيه ، ولم يقع في هذه الرواية التصريح بما دعا له من خير الآخرة لأن المال والولد من خير الدنيا ، وكان بعض الرواة اختصره . ووقع لمسلم في رواية الجعد بن أنس « فدعا لي بثلاث دعوات قد رأيت منها اثنتين في الدنيا وأنا أرجو الثالثة في الآخرة ، ولم يبينها ، وهي المغفرة كما بينها سنان بن ربيعة بن زيادة ، وذلك فيما رواه ابن سعد بأسناد صحيح عنه عن أنس قال « اللهم أكبر ماله وولده وأصل حمره واغفر ذنبه » . **قوله** ( فاني لمن أكثر الانصار مالا ) زاد أحد في رواية ابن أبي عدي « وذكر أنه لا يملك ذهباً ولا فضة غير خاتمه » ، يعني أن ماله كان من غير التقدين ، وفي رواية ثابت عند أحمد « قال أنس : وما أصبح رجل من الأنصار أكثر مني مالا ، قال : يا ثابت وما أملك صفراء ولا بياضا إلا خاتمي ، ولترمزني من طريق أبي خلدة « قال أبو العالية : كان لأنس بستان يحمل في السنة مرتين ، وكان فيه ريحان يجي منه ريح المسك ، ولابن نعيم في « الحلية » من طريق حفصة بنت سيرين عن أنس قال « وإن أرضي لشعر في السنة مرتين ، وما في البلد شيء يشمر مرتين غيرها » . **قوله** ( وحدثني ابني أمينة ) بالنون تصغير أمينة ( أنه دفن لصلبي ) أي من ولده دون أسباطه وأحفاده . **قوله** ( مقدم الحجاج البصرة ) بالنصب على نزع الخافض أي من أول ما مات لي من الأولاد إلى أن قدمها الحجاج . ووقع ذلك صريحا في رواية ابن أبي عدي المذكورة ولفظه « وذكر أن ابنته الكبرى أمينة أخبرته أنه دفن لصلبه إلى مقدم الحجاج ، وكان قدوم الحجاج البصرة سنة خمس وسبعين وحرر أنس حينئذ نيف وثمانون سنة ، وقد عاش أنس بعد ذلك إلى سنة ثلاث ويقال اثنتين ويقال إحدى وتسعين وقد قلب المائة . **قوله** ( بضع وعشرون ومائة ) في رواية ابن أبي عدي « نيف على عشرين ومائة » ، وفي رواية الأنصاري عن حيد عند البيهقي في الدلائل « تسع وعشرون ومائة » ، وهو عند الخطيب في رواية الآباء عن الأبناء من هذا الوجه بلفظ « ثلاث وعشرون ومائة » ، وفي رواية حفصة بنت سيرين « ولقد دفنت من صلبى سوى ولد ولدى خمسة وعشرين ومائة » ، وفي « الحلية » أيضا من طريق عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال « دفنت مائة لاسقطا ولا ولد ولد » ، ولعل هذا الاختلاف سبب العدول إلى البضع والتيف ، وفي ذكر هذا دلالة على كثرة ما جاءه من الولد فإن هذا القدر هو الذي مات منهم ، وأما الذين بقوا في رواية إسحق بن أبي طلحة عن أنس عند مسلم « وإن ولدى وولد ولدى ليتعادون على نحو المائة » . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز التصغير على معنى التلطف لا التحقير ، وتحفة الزائر بما حضر بغير تكلف ، وجواز رد الهدية إذا لم يشق ذلك على المهدى ، وأن أخذ من رد عليه ذلك له ليس من العود في الهبة . وفيه حفظ الطعام وترك التضييق فيه ، وجبر خاطر الزور إذا لم يؤكل عنده بالدعاء له ، ومشروعية الدعاء عقب الصلاة ، وتقديم الصلاة أمام طلب الحاجة ، والدعاء بخير الدنيا والآخرة ، والدعاء بكثرة المال والولد وأن ذلك لا ينافي الخير الأخروي ، وأن فضل الثقل من الدنيا يختلف باختلاف الأشخاص . وفيه زيارة الإمام ببعض رعيته ، ودخول بيت الرجل في غيبته لأنه لم يقل في طرق هذه القصة إن أبا طلحة كان حاضرا . وفيه إثارة الولد على النفس ، وحسن التلطف في السؤال ، وأن كثرة الموت في الأولاد لا ينافي إجابة الدعاء بطلب كثرتهم ولا طلب البركة فهم لما يحصل من المصيبة بموتهم والصبر على ذلك من الثواب . وفيه التحدث بنهم

الله تعالى ، وبمعجزات النبي ﷺ لما في إجابة دعوته من الأمر النادر وهو اجتماع كثرة المال مع كثرة الولد ، وكون بستان المدعوله صار يشمر مرتين في السنة دون غيره . وفيه التأريخ بالامر الشهير ، ولا يتوقف ذلك على صلاح المؤرخ به ، وفيه جواز ذكر البضع فيما زاد على عقد العشر خلافاً لمن قصره على ما قبل العشرين . قوله ( قال ابن أبي مريم ) هو سعيد ، وفائدة ذكر هذه الطريق بيان سماع حميد لهذا الحديث من أنس لما اشتهر من أن حميدا كان ربما دلس عن أنس ، ووقع في رواية كريمة والأصيل في هذا الموضع ، حدثنا ابن أبي مريم ، فيكون موصولا

### ٦٢ - باب الصوم من آخر الشهر

١٩٨٣ - **عُرْشَانُ الصَّلَاتُ** بنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ عَنْ غِيلَانَ ، وَحَدَّثَنَا أَبُو الزَّهْمَانِ حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا غِيلَانُ بْنُ جَبْرِ عَنْ مُطَرَفٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَأَلَهُ - أَوْ سَأَلَ رَجُلًا وَعِمْرَانُ يَسْمَعُ - فَقَالَ يَا فُلَانُ أَمَا صُمْتَ سَرَرَ هَذَا الشَّهْرِ ؟ قَالَ أَظُنُّهُ قَالَ يَعْنِي رَمَضَانَ ، قَالَ الرَّجُلُ : لَا ، يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : فَإِذَا أَفْطَرْتَ فَصُمْ يَوْمَيْنِ ، لَمْ يَقُلْ الصَّلَاتُ : أَظُنُّهُ يَعْنِي رَمَضَانَ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : وَقَالَ ثَابِتٌ عَنْ مُطَرَفٍ عَنْ عِمْرَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « مِنْ سَرَرَ شَعْبَانَ »

**قوله** ( باب الصوم من آخر الشهر ) قال الزين بن المنير : أطلق الشهر ، وإن كان الذي يتحرر من الحديث أن المراد به شهر مقيد وهو شعبان إشارة منه إلى أن ذلك لا يختص بشعبان ، بل يؤخذ من الحديث الدنب إلى صيام أو آخر كل شهر ليكون عادة للسكف فلا يعارضه النهي عن تقديم رمضان يوم أو يومين لقوله فيه « إلا رجل كان يصوم صوما قليصه » . **قوله** ( حدثنا الصلت بن محمد ) يفتح الصاد المهمة وسكون اللام بعدها مشاة ، بصرى مشهور ، وأضاف إليه رواية أبي النعمان وهو عادم لما وقع فيها من تصريح مهدي بالتحديث من غيلان ، والإسناد كله بصريون . **قوله** ( عن مطرف ) هو ابن عبد الله بن الشنير . **قوله** ( أنه سأل أو سأل رجلا وعمران يسمع ) هذا شك من مطرف فإن ثابتاً رواه عنه بنحوه على الشك أيضاً أخرجه مسلم ، وأخرجه من وجهين آخرين عن مطرف بدون شك على الإبهام ، أنه قال لرجل ، زاد أبو عوانة في مستخرجه ، ومن أصحابه ، ورواه أحمد من طريق سليمان التيمي به ، قال لعمران ، بغير شك . **قوله** ( يا فُلَان ) كذا للأكثر ، وفي نسخة من رواية أبي ذر ، يا أبا فُلَان ، بأداة الكسنية . **قوله** ( أما صمت سرر هذا الشهر ) في رواية مسلم عن شيبان عن مهدي ، سره ، بضم المهمة وتشديد الزاء بعدها هاء ، قال النووي تبعاً لابن قريول : كذا هو في جميع النسخ انتهى . والذي رأيته في رواية أبي بكر ابن ياسر الجياني ومن خطه نقلت ، سرر هذا الشهر ، كباقي الروايات ، وفي رواية ثابت المذكورة ، دأمت من سرر شعبان شيئاً ؟ قال لا . **قوله** ( قال أظنه قال يعني رمضان ) هذا الظن من أبي النعمان ، لتصريح البخاري في آخره بأن ذلك لم يقع في رواية أبي الصلت ، وكان ذلك وقع من أبي النعمان لما حدث به البخاري ، ولما فقد رواه الجوزقي من طريق أحمد بن يوسف السلي عن أبي النعمان بدون ذلك وهو الصواب ، ونقل الحميدي عن البخاري أنه قال : إن شعبان أصح ، وقيل إن ذلك ثابت في بعض الروايات في الصحيح ، وقال الخطابي : ذكر رمضان هنا وهم لأن رمضان يتعين صوم جميعه وكذا قال الداودي وابن الجوزي ، ورواه مسلم أيضاً من طريق ابن أخي مطرف عن

مطرف بلفظ « هل صحت من سرر هذا الشهر شيئا »، يعنى شعبان، ولم يقع ذلك في رواية هذبة ولا عبد الله بن محمد بن أسماء ولا فطر بن حاد ولا عفا ولا عبد الصمد ولا غيرهم عند أحمد ومسلم والاسماعيل وغيرهم ولا في باقي الروايات عند مسلم، ويحتمل أن يكون قوله رمضان في قوله « يعنى رمضان » ظرا لقول الصادر منه ﷺ لا إصيام الخاطب بذلك، فيوافق رواية الجري عن مطرف أن فيها عند مسلم « فقال له فإذا أفطرت من رمضان فصم يومين مكانه » .  
**قوله** ( وقال ثابت الخ ) وصله أحمد ومسلم من طريق حماد بن سلمة عنه كذلك، ووقع في نسخة الصفاني من الزيادة هنا « قال أبو عبد الله : وشعبان أصح » . والسر بفتح السين المهملة ويجوز كسرهما وضمتها جمع سره ويقال أيضا سرار بفتح أوله وكسره ، ورجع الفراء الفتح ، وهو من الاستمرار ، قال أبو عبيد والجمهور : المراد بالسر هنا آخر الشهر ، سميت بذلك لاستمرار القمر فيها وهي ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين وثلاثين . وتقل أبو داود عن الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز أن سرره أوله ، وتقل الخطابي عن الأوزاعي كالجمهور ، وقيل السر وسط الشهر حكاه أبو داود أيضا ووجهه بعضهم ، ووجهه بأن السر جمع سره وسرة الشيء وسطه ، وبؤيته اللتب إلى صيام البيض وهي وسط الشهر وأنه لم يرد في صيام آخر الشهر نذب ، بل ورد فيه نهى خاص وهو آخر شعبان لمن صامه لأجل رمضان ، ووجهه النووي بأن مسلما أفرد الرواية التي فيها سره هذا الشهر عن بقية الروايات وأردف بها الروايات التي فيها الحض على صيام البيض وهي وسط الشهر كما تقدم ، لكن لم أره في جميع طرق الحديث باللفظ الذي ذكره وهو « سره » بل هو عند أحمد من وجهين بلفظ « سرار » ، وأخرجه من طرق عن سليمان التيمي في بعضها سرر وفي بعضها سرار ، وهذا يدل على أن المراد آخر الشهر ، قال الخطابي قال بعض أهل العلم : سؤاله ﷺ عن ذلك سؤال زجر وإنكار ، لأنه قد نهى أن يستقبل الشهر يوم أو يومين ، وتمقب بأنه لو أنكر ذلك لم يأمره بقضاء ذلك ، وأجاب الخطابي باحتال أن يكون الرجل أوجها على نفسه فذلك أمره بالقواف . وأن يقضى ذلك في شوال انتهى . وقال ابن المنير في الحاشية : قوله سؤال لإنكار فيه تكلف ، ويدفع في صدره قول المسئول « لا يا رسول الله » ، فلو كان سؤال إنكار لكان ﷺ قد أنكر عليه أنه صام والفرض أن الرجل لم يصم فكيف ينكر عليه فعل ما لم يفعله ؟ ويحتمل أن يكون الرجل كانت له عادة بصيام آخر الشهر فلما سمع نهيه ﷺ أن يتقدم أحد رمضان بصوم يوم أو يومين ولم يبلغه الاستثناء ترك صيام ما كان اعتاده من ذلك فأمره بقضائها لتستمر محافظته على ما وظف على نفسه من العبادة ، لأن أحب العمل إلى الله تعالى ما داوم عليه صاحبه كما تقدم . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون هذا كلاما جرى من النبي ﷺ جوابا لسؤال لم ينقل إلينا . ولا يخفى ضعف هذا المأخذ . وقال آخرون : فيه دليل على أن النهي عن تقدم رمضان بيوم أو يومين إنما هو لمن يقصد به التحري لأجل رمضان وأما من لم يقصد ذلك فلا يتناول النهي ولو لم يكن اعتاده ، وهو خلاف ظاهر حديث النهي لأنه لم يستثن منه إلا من كانت له عادة ، وأشار القرطبي إلى أن الحامل لمن حل سرر الشهر على غير ظاهره وهو آخر الشهر القرار من المعارضة لنهيه ﷺ عن تقدم رمضان بيوم أو يومين وقال : الجمع بين الحديثين ممكن بحمل النهي على من ليست له عادة بذلك وحمل الأمر على من له عادة حملا للخطاب بذلك على ملازمة عادة التحري حتى لا يقطع ، قال : وفيه إشادة إلى فضيلة الصوم في شعبان وأن صوم يوم منه يعدل صوم يومين في غيره أخذنا من قوله في الحديث « فصم يومين مكانه »، يعنى مكان اليوم الذي فوته من صيام شعبان . قلت : وهذا لا يتم إلا إن كانت عادة الخطاب بذلك أن

يصوم من شعبان يوما واحدا ، وإلا فقله ، هل صمت من سرر هذا الشهر شيئا ، أعم من أن يكون عادته صيام يومه من أو أكثر ، نعم وقح في سنن أبي مسلم الكجى « فسم مكان ذلك اليوم يومين » وفي الحديث مشروعية قضاء التطوع ، وقد يؤخذ منه قضاء الفرض بطريق الأولى خلافا لمن منع ذلك

### ٦٣ - باب صوم يوم الجمعة ، وإذا أصبح صائما يوم الجمعة فعليه أن يفطر

١٩٨٤ - **حدثنا** أبو عاصم عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شيبه عن محمد بن عبد الله قال : « سألت جابرا رضى الله عنه : أتسمى النبي ﷺ من صوم يوم الجمعة ؟ قال : نعم » . زاد غير أبي عاصم : « يعنى أن يفرد بصومه »

١٩٨٥ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ يقول « لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا يوما قبله أو بعده »

١٩٨٦ - **حدثنا** سدد حدثنا يحيى عن شعبة . ج . و **حدثني** محمد حدثنا غندر حدثنا شعبة عن قتادة عن أبي أيوب عن جويرية بنت الحارث رضى الله عنها أن النبي ﷺ دخل عليها يوم الجمعة وهي صائئة فقال : « صمت أمس ؟ قالت : لا . قال : تريد أن تصومي غدا ؟ قالت : لا . قال : فأطرى » وقال حماد بن الجعد سمع قتادة حدثني أبو أيوب « أن جويرية حدثته فأمرها فأفطرت »

**قوله** ( باب صوم يوم الجمعة ، وإذا أصبح صائما يوم الجمعة فعليه أن يفطر ) كذا في أكثر الروايات ، ووقع في رواية أبي ذر وأبى الوقت زيادة هنا وهي « يعنى إذا لم يصم قبله ولا يريد أن يصوم بعده ، وهذه الزيادة تشبه أن تكون من الفريق أو من دونه فانها لم تقع في رواية النسفي عن البخارى ، ويعد أن يعبر البخارى عما يقوله بلفظ « يعنى » ، ولو كان ذلك من كلامه لقال : أعنى ، بل كان يستغنى عنها أصلا ورأسا ، وهذا التفسير لا بد من حل لإطلاق الترجمة عليه لأنه مستفاد من حديث جويرية آخر أحاديث الباب ، إذ في الباب ثلاثة أحاديث : أولها حديث جابر وهو مطلق والتقييد فيه تفسير من أحد رواته كما سنبينه ، وثانيها حديث أبي هريرة وهو ظاهر في التقييد ، وثالثها حديث جويرية وهو أظهرها في ذلك . **قوله** ( عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شيبه ) أى ابن عثمان ابن أبي طلحة الحجى ، في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج « أخبرني عبد الحميد » أخرجه أحمد عنه ومسلم من طريقه ، وكذا أخرجه أبو قرة في السنن عن ابن جريج ، والنسائي من طريق حجاج بن محمد عنه ، وكان ابن جريج ربما رواه عن محمد بن عباد نفسه ولم يذكر عبد الحميد ، كذلك رواه يحيى بن سعيد القطان وحفص بن غياث أخرجه النسائي من طريقهما وكذا الاسماعيلي وزاد فضيل بن سليمان ، وأخرجه النسائي أيضا من طريق النضر بن شميل كلهم عن ابن جريج وأوما الاسماعيلي إلى أن في رواية البخارى عن أبي عاصم نظرا فانه قال : رواه البخارى عن أبي عاصم ، فذكر اسناده قال : وقد رويناه من طريق أبي عاصم كما قال يحيى ، ثم ساقه كذلك . قال : وقد رواه أبو سعد الصغاني عن ابن جريج كما ساقه البخارى عن أبي عاصم وأبو سعد ليس ك هؤلاء يعنى القطان ومن تابعه . قلت : ولم

يصب الاسماعيل في ذلك فان رواية البخارى مستقيمة ، وقد وافقه على الزيادة الدارمي في مسنده وأبو مسلم الكشي في سننه فأخرجاه عن أبي عاصم كما قال البخارى ، وكذلك رواه أبو موسى كما أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب الصيام له عنه عن أبي عاصم ، وكذلك أخرجه الجوزي من طريق محمد بن عقيل بن خويلد عن أبي عاصم كذلك وابن جرير كان ربما دلس ولهذا قال البيهقي : أن يحيى بن سعيد قصر في إسناده ، لكن وقع عند النسائي من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جرير ، أخرني محمد بن عباد ، فيحمل على أنه سمعه من عبد الحميد عن محمد ثم لقي محمدا فسمعه منه ، أو سمع من محمد واستثبت فيه من عبد الحميد فكان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، ولعل السر في ذلك أنه كان عند أحدهما في المتن ما ليس عند الآخر كما سطره إن شاء الله تعالى ، ولم ينفرد أبو سعد بمتابعة أبي عاصم على ذكر عبد الحميد كما يوجهه كلام الاسماعيل بل تابعهما عبد الرزاق وأبو قرة وحجاج بن محمد كما قدمت ذكره ، وعبد الحميد أكثر عددا عن رواه عنه باسقاطه ، وعبد الحميد المذكور تابعي صغير روى عن عمته صفية بنت شيبة وهي من صفار الصحابة ووثقه ابن معين وغيره ، وليس له في البخارى سوى ثلاثة أحاديث هذا وآخر في بدء الخلق وآخر في الادب . قوله (عن محمد بن عباد) في رواية عبد الرزاق عن ابن جرير عن عبد الحميد أن محمد بن عباد أخبره ، ورجال هذا الاسناد مكيون إلا شيخ البخارى فهو بصرى والصحابي فهو مدني وقد أقاما بمكة زمانا . قوله (سألت جابرا) في رواية عبد الرزاق المذكورة وكذا في رواية ابن عيينة عن عبد الحميد عند مسلم وأحمد وغيرهما ، سألت جابر بن عبد الله وهو يطوف بالبيت ، وزادوا أيضا في آخره قال : نعم ورب هذا البيت ، وفي رواية النسائي « ورب الكعبة » وعزاها صاحب « العدة » لمسلم فوم . وفيه جواز الحلف من غير استخلاف لتأكيد الأمر ، وإضافة الربوبية الى المخلوقات المعظمة تنويعا بتمثيلها ، وفيه الاكتفاء في الجواب بنعم من غير ذكر الأمر المفسر بها . قوله ( زاد غير أبي عاصم يعني أن ينفرد بصومه ) وفي رواية الكشي « أن ينفرد بصوم » ، والمعير المشار اليه جزم البيهقي بأنه يحيى بن سعيد القطان ، وهو كما قال لكن لم يمتين ، فقد أخرجه النسائي بالزيادة من طريقه ومن طريق النضر بن شميل وحفص بن غياث . ولفظ يحيى « سمعت رسول الله ﷺ ينهى أن ينفرد يوم الجمعة بصوم » قال : أي ورب الكعبة ، ولفظ حفص « نهى رسول الله ﷺ عن صيام يوم الجمعة مفردا » ولفظ النضر « أن جابرا سئل عن صوم يوم الجمعة فقال : نهى رسول الله ﷺ أن يفرد » . قوله في حديث أبي هريرة ( لا يصوم أحدكم ) كذا للاكثر وهو بلفظ التثنية والمراد به النهي ، وفي رواية الكشي « لا يصوم » بلفظ النهي المؤكد . قوله ( إلا يوما قبله أو بعده ) تقديره إلا أن يصوم يوما قبله لأن يوما لا يصح استنائه من يوم الجمعة ، وقال الكرماني : يجوز أن يكون منصوبا بترفع الخافض تقديره إلا بيوم قبله وتكون الباء للمصاحبة ، وفي رواية الاسماعيل من طريق محمد بن اشكاب عن عمر بن حفص شيخ البخارى فيه « إلا أن تصوموا قبله أو بعده » ولمسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش « لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوما قبله أو يصوم بعده » والنسائي من هذا الوجه « إلا أن يصوم قبله يوما أو يصوم بعده يوما » ، ولمسلم من طريق هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة « لا تحضروا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ، ولا تحضروا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام ، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم » ورواه أحمد من طريق عوف عن ابن سيرين بلفظ « نهى أن يفرد يوم الجمعة بصوم » ، وله من طريق أبي الأبريزاد الحارثي « أن رجلا قال لابي هريرة : أنت الذي تنهى الناس عن صوم يوم الجمعة ؟ قال ها ورب الكعبة ثلاثا ، لقد سمعت محمدا ﷺ يقول : لا يصوم

أحدكم يوم الجمعة وحده إلا في أيام معه ، وله من طريق ليلي امرأة بشير بن الخصاصة أنه سأل النبي ﷺ فقال ولا نصم يوم الجمعة إلا في أيام هو أحدها ، وهذه الأحاديث تقيد النهي المطلق في حديث جابر وتؤيد الزيادة التي تقدمت من تقييد الإطلاق بالأفراد ، ويؤخذ من الاستثناء جوازه لمن صام قبله أو بعده أو اتفق وقوعه في أيام له عادة يصومها كن يصوم أيام البيض أو من له عادة يصوم يوم معين كيوم عرفة فوافق يوم الجمعة ، ويؤخذ منه جواز صومه لمن نذر يوم قدوم زيد مثلاً أو يوم شفاء فلان . الحديث الثالث : **قوله** ( وحدثني محمد حدثنا غندر ) لم ينسب محمد المذكور في شيء من الطرق ، والذي يظهر أنه بNDAR محمد بن بشار وبذلك جزم أبو نعيم في « المستخرج » بعد أن أخرجه من طريقه ومن طريق محمد بن المثنى جميعاً عن غندر . **قوله** ( عن أبي أيوب ) في رواية يوسف القاضي في الصيام له من طريق خالد بن الحارث عن شعبة عن قتادة « سمعت أبا أيوب ، ووافقه همام عن قتادة أخرجه أبو داود وقال في روايته « عن أبي أيوب العتيكي ، وهو بفتح المهملة والمثناة نسبة إلى بطن من الازد ، ويقال له أيضا المراضى بفتح الميم والراء ثم بالفتح المعجمة ، ورواه الطحاوي من طريق شعبة وهمام وحماد بن سلة جميعاً عن قتادة ، وليس لجويرية زوج النبي ﷺ في البخاري من روايتها سوى هذا الحديث ، وله شاهد من حديث جندب بن أبي أمية عند النسائي بإسناد صحيح بمعنى حديث جويرية ، واتفق شعبة وهمام عن قتادة على هذا الإسناد ، وغالفها سعيد بن أبي عروبة فقال عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو بن العاص « ان النبي ﷺ دخل على جويرية ، فذكره أخرجه النسائي وصححه ابن حبان ، والراجح طريق شعبة لمتابعة همام وحماد بن سلة له وكذا حماد ابن الجعد كما سيأتي ، ويحتمل أن تكون طريق سعيد محفوظة أيضاً فان معمرارواه عن قتادة عن سعيد بن المسيب أيضاً لكن أرسله . **قوله** ( أنطري ) زاد أبو نعيم في روايته « لذاً » . **قوله** ( وقال حماد بن الجعد الخ ) وصله أبو القاسم البغوي في « جمع حديث هدية بن خالد » قال « حدثنا هدية حدثنا حماد بن الجعد سئل قتادة عن صيام النبي ﷺ فقال حدثني أبو أيوب ، فذكره وقال في آخره « فأمرها فأفطرت » وحماد بن الجعد فيه لين ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضوع . واستدل بأحاديث الباب على منع أفراد يوم الجمعة بالصيام ، ونقله أبو الطيب الطبري عن أحمد وابن المنذر وبعض الشافعية ، وكأنه أخذه من قول ابن المنذر : ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة كما ثبت عن صوم يوم العيد ، وزاد يوم الجمعة الأمر بفطر من أراد أفراداً بالصوم فهذا قد يشعر بأنه يرى بتحريمه . وقال أبو جعفر الطبري : يفرق بين العيد والجمعة بأن الاجماع منعقد على تحريم صوم يوم العيد ولو صام قبله أو بعده ، بخلاف يوم الجمعة فالاجماع منعقد على جواز صومه لمن صام قبله أو بعده . ونقل ابن المنذر وابن حزم منع صومه عن علي وأبي هريرة وسلمان وأبي ذر ، قال ابن حزم : لانهم لم يخالفوا من الصحابة . وذهب الجمهور إلى أن النهي فيه للتنزيه ، وعن مالك وأبي حنيفة لا يكره ، قال مالك : لم أسمع أحداً من يقتدى به بنهي عنه ، قال الداودي : لعل النهي ما بلغ مالكا . وزعم عياض أن كلام مالك يؤخذ منه النهي عن أفراد لأنه كره أن ينحصر يوم من الأيام بالعبادة فيكون له في المسألة روايتان . وعاب ابن العربي قول عبد الوهاب منهم : يوم لا يكره صومه مع غيره فلا يكره وحده ، لكونه قياساً مع وجود النص . واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود « كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ، وقلنا كان يفطر يوم الجمعة ، حسنه الترمذي ، وليس فيه حجة لأنه يحتمل ان يريد كان لا يعتمد فطره إذا وقع في الايام التي كان يصومها ، ولا يضاد ذلك كراهة أفراد بالصوم جمعا بين الحديثين ، ومنهم من عنه من الخصائص ،

وليس يجيد لأنها لا تثبت بالاحتمال . والمشهور عند الشافعية وجهان : أحدهما ونقله المزني عن الشافعي أنه لا يكره إلا لمن أضاعفه صومه عن العبادة التي تقع فيه من الصلاة والدعاء والذكر ، والثاني وهو الذي صححه المتأخرون كقول الجمهور واختلف في سبب النهي عن إفراده على أقوال : أحدهما لكونه يوم عيد والعيد لا يصام ، واستشكل ذلك مع الإذن بصيامه مع غيره . وأجاب ابن القيم وغيره بأن شبهه بالعيد لا يستلزم استواءه معه من كل جهة ، ومن صام معه غيره انتفت عنه صورة التحرى بالصوم . ثانياً لئلا يضعف عن العبادة وهذا اختاره النووي ، وقد عقب ببقاء المعنى المذكور مع صوم غيره معه ، وأجاب بأنه يحصل بفضيلة اليوم الذي قبله أو بعده جبر ما يحصل يوم صومه من قنور أو تقصير ، وفيه نظر فإن الجبران لا ينحصر في الصوم بل يحصل بجميع أفعال الخير فيلزم منه جواز إفراده لمن عمل فيه خيراً كثيراً يقوم مقام صيام يوم قبله أو بعده كمن اعتق فيه رقبة مثلاً ولا قاتل بذلك . وأيضاً فكان النهي يختص بمن يخشى عليه الضعف لامن يتحقق القوة ، ويمكن الجواب عن هذا بأن المظنة أقيمت مقام المثنة كما في جواز الفطر في السفر لمن لم يشق عليه . ثالثاً خوف المبالغة في تعظيمه فيتمتت به كما اقتنت اليهود بالسبت ، وهو منتقض بثبوت تعظيمه بغير الصيام ، وأيضاً فاليهود لا يعظمون السبت بالصيام فلو كان الملحوظ ترك موافقتهم لتحتّم صومه لأنهم لا يصومونه . وقد روى أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث أم سلمة أن النبي ﷺ كان يصوم من الأيام السبت والأحد وكان يقول : إنهما يوماء عيد للشركين فأحب أن أخالفهم . رابعاً خوف اعتقاد وجوبه ، وهو منتقض بصوم الاثنين والخميس ، وسيأتي ذكر ما ورد فيهما في الباب الذي يليه . خامساً خشية أن يفرض عليهم كما خشي ﷺ من قيامهم الليل ذلك ، قال المذهب : وهو منتقض بإجازة صومه مع غيره ، وبأنه لو كان كذلك لجاز بعده ﷺ لارتفاع السبب ، لكن المذهب حمله على ذلك اعتقاده عدم الكراهة على ظاهر مذهبه . سادساً مخالفة النصارى لأنه يجب عليهم صومه ونحن مأمورون بمخالفتهم نقله القمولى وهو ضعيف . وأقوى الأقوال وأولاهها بالصواب أولها ، وورد فيه صريحاً حديثان : أحدهما رواه الحاكم وغيره من طريق عامر بن لدين عن أبي هريرة مرفوعاً يوم الجمعة يوم عيد ، فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم ، إلا أن تصوموا قبله أو بعده . والثاني رواه ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي وقال « من كان منكم متطوعاً من الشهر فليصم يوم الخميس ، ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر » .

#### ٦٤ - باب هل يختص شيئاً من الأيام ؟

١٩٨٧ - حدثنا مسدد بن حماد ثنا يحيى بن علفان عن منصور بن إبراهيم عن علفة « قلت لعائشة رضي الله عنها : هل كان رسول الله ﷺ يختص من الأيام شيئاً ؟ قالت : لا ، كان عمله ديمة ، وأنتم يطيقون ما كان رسول الله ﷺ يطيق ؟ »

[ الحديث ١٩٨٧ - طرفه ق : ٦٤٦٦ ]

قوله ( باب هل يختص ) بفتح أوله أى المكلف ( شيئاً من الأيام ) وفي رواية النسفي « يختص شيء » ، بضم أول يختص على البناء للجھول شيء من الأيام ، قال الزين بن المنير وغيره لم يحزم بالحكم لأن ظاهر الحديث إدامته ﷺ العبادة ومواظبته على وظائفها ، ويعارضه ما صح عن عائشة نفسها مما يقتضى نفي المداومة ، وهو ما أخرجه مسلم

من طريق أبي سلة ومن طريق عبد الله بن شقيق جميعا عن عائشة أنها «سئلت عن صيام رسول الله ﷺ فقالت: كان يصوم حتى تقول قد صام ويفطر حتى تقول قد أفطر» ، وتقدم نحوه قريبا في البخارى من حديث ابن عباس وغيره ، فابقى الترجمة على الاستفهام ليرجع أحد الخبرين أو يدين الجمع بينهما ، ويمكن الجمع بينهما بأن قولها «كان عمله ديمة» معناه أن اختلاف حاله في الاكثار من الصوم ثم من الفطر كان مستداما مستمرا ، وبأنه ﷺ كان يوظف على نفسه العبادة فرما شغله عن بعضها شاغل فيقضيها على التوالى فيشتبه الحال على من يرى ذلك ، فقول عائشة «كان عمله ديمة» منزل على التوظيف ، وقولها «كان لا تشاء أن تراه صائما إلا رأيته» منزل على الحال الثانى ، وقد تقدم نحوه هذا في «باب ما يذكر من صوم النبي ﷺ» ، وقيل معناه أنه كان لا يقصد نقلا ابتداء في يوم بعينه فيصومه ، بل إذا صام يوما بعينه كالخمس مثلا داوم على صومه . قوله (حدثنا يحيى) هو القطان وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن المعتمر وإبراهيم هو النخعي وعلقمة خاله . وهذا الاسناد ما يعد من أصح الاسانيد . قوله (هل كان يختص من الأيام شيئا) قالت لا قال ابن التين : استدلل به بعضهم على كراهة تحرى صيام يوم من الأسبوع ، وأجاب الزين بن المنير بأن السائل في حديث عائشة إنما سأل عن تخصيص يوم من الأيام من حيث كونها أياما ، وأما ما ورد تخصيصه من الأيام بالصيام فاما خصص لأمر لا يشاركه فيه بقية الأيام كرم عرقه ويوم عاشوراء وأيام البيض وجميع ما عين لمعنى خاص ، وإنما سأل عن تخصيص يوم لكونه مثلا يوم السبت ، ويشكل على هذا الجواب صوم الاثنين والخمس فقد وردت فيهما أحاديث وكأنها لم تصح على شرط البخارى فلهذا أبقى الترجمة على الاستفهام ، فان ثبت فيهما ما يقتضى تخصيصهما استثنى من عموم قول عائشة لا . قلت : ورد في صيام يوم الاثنين والخمس عدة أحاديث صحيحة ، منها حديث عائشة أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى وصححه ابن حبان من طريق ربيعة الجاشى عنها ولفظه «ان النبي ﷺ كان يتحرى صيام الاثنين والخمس» وحديث أسامة «رأيت رسول الله ﷺ يصوم يوم الاثنين والخمس» فسألته فقال : إن الأعمال تعرض يوم الاثنين والخمس ، فأحب أن يرفع على وأنا صائم» أخرجه النسائى وأبو داود وصححه ابن خزيمة ، فعلى هذا فالجواب عن الاشكال أن يقال : لعل المراد بالأيام المسئول عنها الأيام الثلاثة من كل شهر ، فكأن السائل لما سمع أنه ﷺ «كان يصوم ثلاثة أيام» ورغب في أنها تكون أيام البيض سأل عائشة : هل كان يخصها بالبيض ؟ فقالت لا ، كان عمله ديمة ، تعنى لو جعلها البيض لتعينت وداوم عليها ، لأنه كان يجب أن يكون عمله دائما ، لكن أراد التوسعة بعدم تعيينها فكان لا يبالي من أى الشهر صامها كما تقدمت الإشارة اليه في «باب صيام البيض» وإن مسلما روى من حديث عائشة أنه ﷺ «كان يصوم من كل شهر ثلاثة أيام» وما يبالي من أى الشهر صام ، وقد أورد ابن حبان حديث الباب وحديث عائشة في صيام الاثنين والخمس وحديثها «كان يصوم حتى تقول لا يفطر» وأشار الى أن بينهما تعارضا ولم يفصح عن كيفية الجمع بينهما ، وقد فتح الله بذلك بفضل . قوله (يختص) في رواية جرير عن منصور في الرقاق «يخص» بنبر مشاء . قوله (ديمة) بكسر أوله وسكون التحتانية أى دائما ، قال أهل اللغة : الديمة مطر يدوم أياما ، ثم أطلقت على كل شىء . يستمر . قوله (وأيكم يطيق) في رواية جرير «يستطيع» في الموضعين والمعنى متقارب

٦٥ - باب صوم يوم عرفة

١٩٨٨ - حدثنا محمد بن يحيى عن مالك قال : حدثني سالم قال حدثني محمد بن مولى أم الفضل أن



أم الفضل حذثة . ح . وحدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن عمير مولى عبد الله بن عباس عن أم الفضل بنت الحارث « أن ناساً تماروا عندها يوم عرفة في صوم النبي ﷺ ، فقال بعضهم : هو صائم ، وقال بعضهم : ليس بصائم . فأرسلت إليه بدح لتي وهو واقف على بعير فشربه »

١٩٨٩ - حدثنا يحيى بن سليمان أخبرني ابن وهب - أو قرئ عليه - قال أخبرني عمرو عن بكير عن كريب عن ميمونة رضى الله عنها « أن الناس شكوا في صيام النبي ﷺ يوم عرفة ، فأرسلت إليه بجلاب وهو واقف في الموقف ، فشرب منه والناس ينظرون »

**قوله** ( باب صوم يوم عرفة ) أى ما حكمه ؟ وكأنه لم تثبت الأحاديث الواردة في الترغيب في صومه على شرطه وأصحها حديث أبي قتادة « أنه يكفر سنة آتية وسنة ماضية ، أخرجه مسلم وغيره ، والجمع بينه وبين حديث الباب أن يحمل على غير الحاج أو على من لم يضعفه صيامه عن الذكر والدعاء المطلوب للحاج كما سيأتى تفصيل ذلك .

**قوله** ( حدثني سالم ) هو أبو النضر المذكور في الطريق الثانية وهو بكريته أشهر ، وربما جاء باسمه وكنيته معا فيقال حدثنا سالم أبو النضر ، وإنما ساق البخارى الطريق الأولى مع نزولها لما فيها من التصريح بالتحديث في المواضع التي وقعت بالنعنة في الطريق الثانية مع علوها ، وما أكثر ما يحرص البخارى على ذلك في هذا الكتاب .

**قوله** ( عمير مولى أم الفضل ) هو عمير مولى ابن عباس ، فن قال مولى أم الفضل قباعتار أصله ومن قال مولى ابن عباس قباعتار ما آل إليه حاله ، لأن أم الفضل هى والدته ابن عباس وقد انتقل الى ابن عباس ولام موالى أمه ، وليس لعمير في البخارى سوى هذا الحديث ، وقد أخرجه أيضا في الحج في موضعين وفى الأثرية فى ثلاثة مواضع ، وحديث آخر تقدم في التيسيم . **قوله** ( أن ناسا تماروا ) أى اختلفوا ، ووقع عند الدارقطنى فى « الموطآت » من طريق أبي نوح عن مالك « اختلف ناس من أصحاب رسول الله ﷺ ، **قوله** ( فى صوم النبي ﷺ ) هذا يشعر بأن صوم يوم عرفة كان معروفا عندهم معتادا لهم فى الحضر ، وكان من جزم بأنه صائم استند الى ما ألفه من العبادة ، ومن جزم بأنه غير صائم قامت عنده قرينة كونه مسافرا ، وقد عرف نهيه عن صوم الفرض فى السفر فضلا عن النفل . **قوله** ( فأرسلت ) سيأتى فى الحديث الذى يليه أن ميمونة بنت الحارث هى التى أرسلت ، فيحتمل التعدد ، ويحتمل أنها معا أرسلتا فنسب ذلك الى كل منهما لانهما كانتا أخنتين فتكون ميمونة أرسلت بسؤال أم الفضل لها فى ذلك لكشف الحال فى ذلك ويحتمل العكس ، وسيأتى الإشارة إلى تعيين كون ميمونة هى التى باشرت الإرسال . ولم يسم الرسول فى طرق حديث أم الفضل ، لكن روى النسائي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول بذلك ، ويقوى ذلك أنه كان ممن جاء عنه أنه أرسل إما أمه وإما خالته . **قوله** ( وهو واقف على بعيره ) زاد أبو نعيم فى « المستخرج » من طريق يحيى بن سعيد عن مالك « وهو يخطب الناس بعرفة ، وللصنف فى الأثرية من طريق عبد العزيز بن أبي سلة عن أبي النضر « وهو واقف عشية عرفة ، ولأحمد والنسائي من طريق عبد الله بن عباس عن أمه أم الفضل « أن رسول الله ﷺ أفطر بعرفة » . **قوله** ( فشربه ) زاد فى حديث



صيامهما : يومُ فطر كم من صيامكم ، واليوم الآخرُ نأكلون فيه من نسككم »  
[ الحديث ١٩٩٠ طرقة - ق : ٥٥٧١ ]

قال أبو عبد الله : قال ابنُ عُيَيْنَةَ مَنْ قَالَ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ قَدْ أَصَابَ ، وَمَنْ قَالَ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَدْ أَصَابَ

١٩٩١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَالنَّجْرِ ، وَعَنِ الصَّوْمِ ، وَأَنْ يَتَعَتَّى الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ »  
١٩٩٢ - وعن صلاةٍ بعدَ الصُّبْحِ والعصرِ

قوله ( باب صوم يوم الفطر ) أى ما حكمه ؟ قال الزين بن المنير : لعله أشار الى الخلاف فيمن نذر صوم يوم فوافق يوم العيد هل ينقذ نذره أم لا ؟ وسأذكر ما قيل في ذلك إن شاء الله تعالى . قوله ( مولى ابن أزهري ) فى رواية الكشميني ، مولى بنى أزهري ، وكذا فى رواية مسلم ، وسيأتى ذكره فى آخر الكلام على الحديث . قوله ( شهدت العيد ) زاد يونس عن الزهري فى روايته الآتية فى الأصاحي ، يوم الاضحي . قوله ( هذان ) فيه التغليب ، وذلك أن الحاضر يشار اليه بهذا والغائب يشار اليه بذلك فلما أن جمعهما اللفظ قال هذان ، تغليبا للحاضر على الغائب . قوله ( يوم فطركم ) برفع يوم إما على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره أحدهما ، أو على البدل من قوله ( يومان ) وفى رواية يونس المذكورة ، أما أحدهما فيوم فطركم ، قيل وفائدة وصف اليومين الإشارة إلى العلة فى وجوب فطرهما وهو الفصل من الصوم وإظهار تمامه وحده بفطر ما بعده ، والآخى لأجل النسك المتقرب بذبحه ليؤكل منه ، ولو شرع صومه لم يكن لمشروعية الذبح فيه معنى فعبء عن علة التحريم بالأكل من النسك لأنه يستلزم النحر ويزيد فائدة التنبيه على التعليل ، والمراد بالنسك هنا الذبيحة المتقرب بها قطعاً ، قيل ويستنبط من هذه العلة تعين السلام للفصل من الصلاة . وفى الحديث تحريم صوم يومى العيد سواء النذر والكفارة والتطوع والقضاء والتمتع وهو بالإجماع ، واختلفوا فيمن قدم فصام يوم عيد : فعن أبي حنيفة ينقذ ، وخالفه الجمهور ، فلو نذر صوم يوم قدوم زيد فقدّم يوم العيد فالأكثر لا ينقذ النذر ، وعن الحنفية ينقذ ويلزمه القضاء ، وفى رواية يلزمه الإطعام ، وعن الأوزاعي يقضى إلا إن نوى استثناء العيد ، وعن مالك فى رواية يقضى إن نوى القضاء وإلا فلا ، وسيأتى فى الباب الذى يليه عن ابن عمر أنه توقف فى الجواب عن هذه المسألة ، وأصل الخلاف فى هذه المسألة أن النهى هل يقتضى صحة المنهى عنه ؟ قال الأكثر : لا ، وعن محمد بن الحسن نعم ، واحتج بأنه لا يقال للأعشى لا يصير لانه تحصيل الحاصل ، فدل على أن صوم يوم العيد ممكن ، وإذا أمكن ثبت الصحة . وأجيب أن الإمكان المذكور عقلى . والزراع فى الشرعى ، والمنهى عنه شرعاً غير ممكن فعله شرعاً . ومن حجج المانعين أن النفل المطلق إذا نهى عن فعله لم ينقذ لأن المنهى مطلوب الترك سواء كان للتحريم أو للتزبه ، والنفل مطلوب الفعل فلا يجتمع الضدان . والفرق بينه وبين الأمر ذى الوجهين كالصلاة فى الدار المفصولة أن النهى عن الإقامة فى المنسوب ليست لذات الصلاة بل للإقامة وطلب الفعل لذات العبادة ، بخلاف صوم يوم النحر مثلاً فإن النهى فيه لذات الصوم فافترقا . والله أعلم . قوله ( قال أبو

عبد الله ( هو المصنف ) قال ابن عيينة : من قال مولى ابن أزهري فقد أصاب ، ومن قال مولى عبد الرحمن بن عوف فقد أصاب ) انتهى . وكلام ابن عيينة هذا حكاية عنه على بن المديني في « العلل » ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده عن ابن عيينة عن الزهري فقال : « عن أبي عبيد مولى ابن أزهري » ، وأخرجه الحميدي في مسنده عن ابن عيينة « حدثني الزهري سمعت أبا عبيد » ، فذكر الحديث ولم يصفه بشيء ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري فقال : « عن أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف » ، وكذا قال جويرية وسعيد الزبيري ومكي بن إبراهيم عن مالك حكاية أبو عمر وذكر أن ابن عيينة أيضا كان يقول فيه كذلك ، وقال ابن التين : وجه كون القولين صوابا ما روى أنهما اشتركا في ولاته ، وقيل يحمل أحدهما على الحقيقة والآخر على المجاز ، وسبب المجاز لما بأنه كان يكثر ملازمة أحدهما إما لحديثه أو للاحذ عنه أو لانتقاله من ملك أحدهما إلى ملك الآخر ، وجزم الزبير بن بكار بأنه كان مولى عبد الرحمن بن عوف ، فعلى هذا فنسبته إلى ابن أزهري المجازية ولعلها بسبب انقطاعه إليه بعد موت عبد الرحمن بن عوف ، واسم ابن أزهري أيضا عبد الرحمن وهو ابن عم عبد الرحمن بن عوف وقيل ابن أخيه ، وقد تقدم له ذكر في الصلاة في حديث كريب عن أم سلمة ، ويأتي في أواخر المغازي . قوله ( عن عمرو بن يحيى ) هو المازني . قوله ( وعن الصماء ) بفتح الهاء وتشديد الميم والمد . قوله ( وإن يجتبي الرجل في الثوب الواحد ) زاد الاسماعيل من طريق خالد الطحان عن عمرو بن يحيى « لا يوازي فرجه بشيء » ، ومن طريق عبد العزيز بن المختار عن عمرو « ليس بين فرجه وبين السماء شيء » ، وقد سبق الكلام عليه في « باب ما يستمر من العودة » في أوائل الصلاة ، وسبق الكلام على بقية الحديث في المواقيت

### ٦٧ - باب صَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ

١٩٩٣ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَاءَ قَالَ سَمِعْتُ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « يُنْهَى عَنْ صِيَامَيْنِ وَيَجْتَنَبُ الْقَطْرَ وَالنَّحْرَ ، وَالْمَلَأَسَةَ وَالنَّابِذَةَ »

١٩٩٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُعَاذٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ « جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ مَعْمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ : رَجُلٌ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا قَالَ : أَظُنُّهُ قَالَ الْاِثْنَيْنِ فَوَافَقَ ذَلِكَ يَوْمَ هَيْدٍ ، فَقَالَ ابْنُ عَمْرٍ : أَمَرَ اللَّهُ بِوَفَاءِ النَّذْرِ ، وَنَهَى النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَوْمِ هَذَا الْيَوْمِ »

[ الحديث ١٩٩٤ - طرفاه في : ٦٧٠٥ ، ٦٧٠٦ ]

١٩٩٥ - حَدَّثَنَا حُجْبَاعُ بْنُ مَنِهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُجَرِّدٍ قَالَ سَمِعْتُ قُرْعَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ قُرْعَةً قَالَ : سَمِعْتُ أَرْبَعًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَجِبَنِي ، قَالَ : لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةَ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ إِلَّا وَمَتَازُ وَجْهَا أَوْ ذُو نَحْرَمَ ، وَلَا صَوْمَ فِي يَوْمَيْنِ :

الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ؛ وَلَا بَعْدَ الْمَصْرِحِ حَتَّى تَتَرَبَّعَ، وَلَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَمَسْجِدِي هَذَا»

قوله (باب صوم يوم النحر) في رواية الكشميني «باب الصوم»، والقول فيه كالقول في الذي قبله. قوله (أخبرنا هشام) هو ابن يوسف. قوله (ينهى) كذا هنا بضم أوله على البناء للجول، ووقع هذا الحديث هنا مختصرا، وسيأتي الكلام على تفسير الملازمة والمنازمة في البيوع أن شاء الله تعالى. قوله (حدثنا معاذ) هو ابن معاذ الصنعبي، وابن عون هو عبد الله، والاسناد بصريون، وزيد بن جبير بالجيم والموحدة مصغرا أى ابن حبة بالمهملة والتحتانية الثقيلة. قوله (جاء رجل إلى ابن عمر) لم أقف على اسمه، ووقع عند أحمد عن هشيم عن يونس بن عبيد عن زيد بن جبير «رأيت رجلا جاء إلى ابن عمر»، فذكره. وأخرج ابن حبان من طريق كريمة بنت سيرين أنها سألت ابن عمر فقالت «جعلت على نفسي أن أصوم كل يوم أربعاء واليوم يوم الأربعاء وهو يوم النحر، فقال: أمر الله بوفاء النذر، الحديث، وله عن اسماعيل عن يونس بسنده «سأل رجل ابن عمر وهو يمشي يمشي». قوله (أظنه قال الاثنين) ولمسلم من طريق وكيع عن ابن عون «نذرت أن أصوم يوما، ولم يعينه، وعند اسماعيل من طريق التضر بن شميلة عن ابن عون «نذر أن يصوم كل اثنين أو خميس، ومثله لأبي عوانة من طريق شعبة عن يونس بن عبيد عن زيد لكن لم يقل «أو خميس»، وفي رواية يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عند المصنف في النذر «أن أصوم كل ثلاثاء وأربعاء، ومثله للدارقطني من رواية هشيم المذكورة لكن لم يذكر الثلاثاء، والجوزقي من طريق أبي قتبية عن شعبة عن يونس «أنه نذر أن يصوم كل جمعة، ونحوه لأبي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة. قوله (فوافق ذلك يوم عيد) لم يفسر العيد في هذه الرواية، ومقتضى إدخاله هذا الحديث في ترجمة صوم يوم النحر أن يكون المستول عنه يوم النحر، وهو مصرح به في رواية يزيد بن زريع المذكورة ولفظه «فوافق يوم النحر»، ومثله في رواية أحمد عن اسماعيل بن علي عن يونس، وفي رواية وكيع «فوافق يوم أضحى أو فطر». وللصنف في النذور من طريق حكيم عن أبي حرة عن ابن عمر مثله، وهو محتمل أن يكون للشك أو التقسيم. قوله (أمر الله بوفاء النذر الخ، قال الخطابي: تورع ابن عمر عن قطع الفتيا فيه، وأما فقهاء الأمصار فاختلفوا. قلت: وقد تقدم شرح اختلافهم قبل، وتقدم عن ابن عمر قريب من هذا في كتاب الحج في «باب متى يحل المعتمر، وأمره في التورع عن بيت الحكم ولا سيما عند تعارض الأدلة مشهور. وقال الزين بن المنير: يحتمل أن يكون ابن عمر أراد أن كلام الداليلين يعمل به فيصوم يوما مكان يوم النذر ويترك الصوم يوم العيد فيكون فيه سلف لمن قال بوجوب القضاء. وزعم أخوه ابن المنير في الحاشية أن ابن عمر نهى على أن الوفاء بالنذر عام والمنع من صوم العيد خاص، فكأنه أنهم أنهى عنه بعض الخاص على العام، وتعبه أخوه بأن النهي عن صوم يوم العيد أيضا عموم للبخاطين ولكل عيد فلا يكون من حمل الخاص على العام، ويحتمل أن يكون ابن عمر أشار إلى قاعدة أخرى وهي أن الأمر والنهي إذا التقيا في محل واحد أيهما يقدم؟ والراجح يقدم النهي فكأنه قال لا تصم. وقال أبو عبد الملك: توقف ابن عمر يشعر بأن النهي عن صيامه ليس لعينه. وقال الداودي: المفهوم من كلام ابن عمر تقديم النهي لأنه قد روى أمر من نذر أن يمشي في الحج بالركوب فلو كان يجب الوفاء به لم يأمره بالركوب. قوله (سمعت قرعة) بفتح القاف

والزأى هو ابن يحيى ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي سعيد مرفوعاً : أما سفر المرأة في الحج ، وأما الصلاة بعد الصبح والعصر في المواقيت ، وأما شد الرجال في أواخر الصلاة ، وأما الصوم وهو الغرض من إيراد هذا الحديث هنا فقد تقدم حكمه . واستدل به على جواز صيام أيام التشريق للاقتصار فيه على ذكر يومى الفطر والنحر خاصة ، وسيأتى البحث في ذلك في الباب الذى يليه

### ٦٨ - باب صيام أيام التشريق

١٩٩٦ - قال أبو عبد الله : قال لى محمد بن المثنى حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرنى أبى وكانت عائشة رضى الله عنها تصوم أيام منى ، وكان أبوه يصومها

١٩٩٧ ، ١٩٩٨ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة سمعت عبد الله بن عيسى عن الزهري عن عروة عن عائشة ، وعن سالم عن ابن عمر رضى الله عنهم ، قال « لم يُرخَّص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجز الهدي »

١٩٩٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « الصيام إن تمتع بالدمرة إلى الحج إلى يوم عرفة ، فإن لم يجز هدياً ولم يصم صام أيام منى » . وعن ابن شهاب عن عروة عن عائشة مثله . وتابعه إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب

**قوله** ( باب صيام أيام التشريق ) أى الأيام التى بعد يوم النحر ، وقد اختلف في كونها يومين أو ثلاثة ، وسميت أيام التشريق لأن لحوم الأضاحى تشرق فيها أى تنشر في الشمس ، وقيل لأن الهدى لا ينحر حتى تشرق الشمس ، وقيل لأن صلاة العيد تقع عند شروق الشمس ، وقيل التشريق التكبير دبر كل صلاة ، وهل تلتحق بيوم النحر في ترك الصيام كما تلتحق به في النحر وغيره من أعمال الحج أو يجوز صيامها مطلقاً أو للتمتع خاصة أو له ولبن هو في معناه ؟ وفي كل ذلك اختلاف للعلماء ، والراجح عند البخارى جوازها للتمتع ، فانه ذكر في الباب حديث عائشة وابن عمر في جواز ذلك ولم يورد غيره ، وقد روى ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام وأبى طلحة من الصحابة الجواز مطلقاً ، وعن على وعبد الله بن عمرو بن العاص المنع مطلقاً وهو المشهور عن الشافعى وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمير في آخرين منه إلا للتمتع الذى لا يجز الهدي ، وهو قول مالك والشافعى في القديم ، وعن الأوزاعى وغيره يصومها أيضاً المحصر والمأمن ، وحجة من منع حديث نبينة الهذلى عند مسلم مرفوعاً « أيام التشريق أيام أكل وشرب ، وله من حديث مكب بن مالك « أيام منى أكل وشرب ، ومنها حديث عمرو بن العاص أنه قال لابنه عبد الله في أيام التشريق « إنها الأيام التى نهى رسول الله ﷺ عن صومهن وأمر بفطرنهن » أخرجه أبو داود وابن المنذر وصححه ابن خزيمة والحاكم . **قوله** ( قال لى محمد بن المثنى ) كأنه لم يصرح فيه بالتحديث لكونه موقوفاً على عائشة كما عرف من عاداته بالاستقراء ، ويحيى المذكور فى الاستناد هو القطان وهشام هو ابن عروة . **قوله** ( أيام منى ) في رواية المستملد « أيام التشريق بمعنى » . **قوله** ( وكان أبوه يصومها ) هو كلام القطان ، والضمير

لشام بن عروة ، وفاعل يصومها هو عروة ، والضمير فيه لأيام التشريق . ووقع في رواية كريمة : وكان أبوها ، وعلى هذا فالضمير لعائشة وفاعل يصومها هو أبو بكر الصديق . **قوله** ( سمعت عبد الله بن عيسى ) ، رواية الكشمقني ابن أبي ليلى وأبو ليلى جد أبيه فهو عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وهو ابن أخي محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى الفقيه المشهور ، وكان عبد الله أسن من عهده محمد وكان يقال إنه أفضل من عهده ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في أحاديث الأنبياء من روايته عن جده عبد الرحمن عن كعب بن عجرة . **قوله** ( عن الزهري ) في رواية الدارقطني من طريق النضر بن شميل عن شعبة عن عبد الله بن عيسى ، سمعت الزهري . **قوله** ( وعن سالم ) هو من رواية الزهري عن سالم فهو موصول . **قوله** ( قال لم يرخص ) كذا واه الحفاظ من أصحاب شعبة يضم أوله على البناء لغير معين ، ووقع في رواية يحيى بن سلام عن شعبة عند الدارقطني واللفظ له والطحاوي ، ورخص رسول الله ﷺ للمتمتع إذا لم يجد الهدى أن يصوم أيام التشريق ، وقال ابن يحيى بن سلام ليس بالقوى ، ولم يذكر طريق عائشة ، وأخرجه من وجه آخر ضعيف عن الزهري عن عروة عن عائشة ، وإذا لم تصح هذه الطرق المصروفة بالرفع بقى الأمر على الاحتمال ، وقد اختلف علماء الحديث في قول الصحابي « أمرنا بكذا » ونهينا عن كذا ، هل له حكم الرفع على أقوال ثالثها إن أضافه إلى عهد النبي ﷺ فله حكم الرفع وإلا فلا ، واختلف الترجيح فيما إذا لم يضافه ، ويلتحق به « رخص لنا في كذا وعزم علينا أن لا تفعل كذا » كل في الحكم سواء ، فمن يقول إن له حكم الرفع فغاية ما وقع في رواية يحيى بن سلام أنه روى بالمعنى ، لكن قال الطحاوي إن قول ابن عمر وعائشة « لم يرخص » أخذاه من عموم قوله تعالى ( فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج ) لأن قوله ( في الحج ) يعم ما قبل يوم النحر وما بعده فيدخل أيام التشريق ، فعلى هذا فليس بمرفوع بل هو بطريق الاستنباط منهما عما فهماه من عموم الآية ، وقد ثبت نسيه ﷺ عن صوم أيام التشريق وهو عام في حق المتمتع وغيره ، وعلى هذا فقد تعارض عموم الآية المشعر بالأذن وعموم الحديث المشعر بالنهاي ، وفي تخصيص عموم المتواتر بعموم الأحاديث كان الحديث مرفوعا فكيف وفي كونه مرفوعا نظر ؟ فعلى هذا يترجح القول بالجواز ، ولأن هذا جنح البخاري . والله أعلم . **قوله** في طريق عبد الله بن عيسى ( إلا أن لم يجد الهدى ) في رواية أبي عوادة عن عبد الله بن عيسى عند الطحاوي « لا للمتمتع أو محصر » . **قوله** في رواية مالك ( فإن لم يجد ) في رواية الخوي « فمن لم يجد » ، وكذا هو في « المدخل » . **قوله** ( وتابعه إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب ) رصده الشافعي قال « أخبرني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة في المتمتع إذا لم يجد هديا لم يصم قبل عرفة فليصم أيام منى » ، وعن سالم عن أبيه مثله ، ووصله الطحاوي من وجه آخر عن ابن شهاب بالاسنادين بلفظ « أنها كانتا يرخصان للمتمتع » ، فذكر مثله لكن قال « أيام التشريق » وهذا يرجح كونه موقوفا لنسبة الترخيص إليهما ، فإنه يقوى أحد الاحتمالين في رواية عبد الله بن عيسى حيث قال فيها « لم يرخص » وأهم الفاعل فاحتمل أن يكون مرادهما من له الشرع فيكون مرفوعا أو من له مقام الفتوى في الجلة فيحتمل الوقف ، وقد صرح يحيى بن سلام بنسبة ذلك إلى النبي ﷺ وإبراهيم ابن سعد بنسبة ذلك إلى ابن عمر وعائشة ، ويحيى ضعيف وإبراهيم من الحفاظ فكانت روايته أرجح ، ويقويه رواية مالك وهو من حفاظ أصحاب الزهري فإنه مجزوم عنه بكونه موقوفا والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على أن أيام التشريق ثلاثة غير يوم عيد الأضحي لأن يوم العيد لا يصام بالاتفاق وصيام أيام التشريق هي المختلف في

جوازها ، والمستدل بالجماد أخذته من عموم الآية كما تقدم فافتحى ذلك أنها ثلاثة لأنه القدر الذي تضمنته الآية . والله أعلم

### ٦٩ - باب صيام يوم عاشوراء

٢٠٠٠ - **حدثنا** أبو عاصم عن محمد بن محمد عن سالم عن أبيه رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « يوم

عاشوراء إن شاء صام »

٢٠٠١ - **حدثنا** أبو النعمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضى

الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ أمر بصيام يوم عاشوراء ، فلما فرض رمضان كان من شاء صام

ومن شاء أفطر »

٢٠٠٢ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها

قالت « كان يوم عاشوراء يصومه قريش في الجاهلية . وكان رسول الله ﷺ يصومه في الجاهلية ، فلما قدم

المدينة صامته وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان ترك يوم عاشوراء ، فمن شاء صامه ومن شاء تركه »

٢٠٠٣ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية

ابن أبي سفيان رضى الله عنها يوم عاشوراء عام حج على النبي يقول « يا أهل المدينة ، أين علماكم ؟ سمعت

رسول الله ﷺ يقول : هذا يوم عاشوراء ، ولم يكتب الله عليكم صيامه ، وأنا صائم ، فمن شاء فليصم ومن

شاء فليفطر »

٢٠٠٤ - **حدثنا** أبو ميمون حدثنا عبد الوارث عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه عن

ابن عباس رضى الله عنهما قال « قدم النبي ﷺ للمدينة فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال : ما هذا

قالوا : هذا يوم صالح ، هذا يوم نجى الله بنى إسرائيل من عدوهم فصامه موسى ، قال : فانا أحق بموسى

منكم ، فصامه وأمر بصيامه »

[ الحديث ٢٠٠٤ - أطراعه في : ٣٩٩٧ ، ٣٩٩٨ ، ٤٦٨٠ ، ٤٧٣٧ ]

٢٠٠٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا أبو أسامة عن أبي حميس عن قيس بن مسلم عن طارق بن

شهاب عن أبي موسى رضى الله عنه قال « كان يوم عاشوراء تَعُدُّهُ اليهود عيداً ، قال النبي ﷺ :

فصوموه أنتم »

[ الحديث ٢٠٠٥ - طراعه في : ٣٩٤٢ ]



٢٠٠٦ - **حدثنا** عبيد الله بن موسى عن ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « ما رأيت النبي ﷺ يتحرى صيام يوم فضله على غيره إلا هذا اليوم يوم عاشوراء ، وهذا الشهر يعني شهر رمضان »

٢٠٠٧ - **حدثنا** المسكين بن إبراهيم حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال « أمر النبي ﷺ رجلاً من أشلم أن أذن في الباس أن من كان أكل فليصم بقية يومه ، ومن لم يسكن أكل فليصم ، فان اليوم يوم عاشوراء »

قوله ( باب صيام يوم عاشوراء ) أى ما حكمه . وعاشوراء بالمد على المشهور ، وحكى فيه القصر ، وزعم ابن دريد أنه اسم اسلاوى وأنه لا يعرف في الجاهلية ، ورد ذلك عليه ابن دحية بأن ابن الأعرابي حكى أنه سمع في كلامهم غابوراء ، ويقول عائشة إن أهل الجاهلية كانوا يصومونه انتهى . وهذا الأخير لا دلالة فيه على رد ما قال ابن دريد . واختلف أهل النسخ في تعيينه فقال الأكثر هو اليوم العاشر ، قال القرطبي عاشوراء معدول عن عاشرة للبالغة والتعظيم ، وهو في الأصل صفة الليلة العاشرة لأنه مأخوذ من العشر الذى هو اسم العقد واليوم مضاف إليها ، فاذا قيل يوم عاشوراء فكأنه قيل يوم الليلة العاشرة ، إلا أنهم لما عدلوا به عن الصفة غلبت عليه الاسمية فاستغفروا عن الموصوف فخذفوا الليلة فصار هذا اللفظ علماً على اليوم العاشر ، وذكر أبو منصور الجواليقي أنه لم يسمع فاعولاً إلا هذا وضاروراء وساروراء ودالولاً من الضار والसार والدال ، وعلى هذا فيوم عاشوراء هو العاشر وهذا قول الخليل وغيره : وقال الزين بن المنير : الأكثر على أن عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم ، وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية ، وقيل هو اليوم التاسع فعلى الأول فالיום مضاف ليلته الماضية ، وعلى الثاني هو مضاف ليلته الآتية ، وقيل إنما سمي يوم التاسع عاشوراء أخذاً من أورد الأبل كانوا إذا رعو الأبل ثمانية أيام ثم أوردوها في التاسع قالوا وردنا عشرا بكسر العين ، وكذلك إلى الثلاثة ، وروى مسلم من طريق الحكم بن الأعرج « انتهيت إلى ابن عباس وهو متوسد رداءه فقلت : أخبرني عن يوم عاشوراء ، قال : إذا رأيت هلال المحرم فاعند وأصبح يوم التاسع صائماً ، قلت أهكذا كان النبي ﷺ يصومه ؟ قال نعم ، وهذا ظاهره أن يوم عاشوراء هو اليوم التاسع ، لكن قال الزين بن المنير : قوله إذا أصبحت من تاسعه فاصبح يشعر بأنه أراد العاشر لأنه لا يصبح صائماً بعد أن أصبح من تاسعه إلا إذا نوى الصوم من الليلة المقبلة وهو الليلة العاشرة . قلت : ويقوى هذا الاحتمال ما رواه مسلم أيضاً من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال « لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع فأت قبل ذلك ، فإنه ظاهره في أنه ﷺ كان يصوم العاشر وهم يصوم التاسع فأت قبل ذلك ، ثم ما هم به من صوم التاسع يحتمل معناه أنه لا يقتصر عليه . بل يضيفه إلى اليوم العاشر إما احتياطاً له وإما مخالفة لليهود والنصارى وهو الأرجح وبه يشعر بعض روايات مسلم ، ولاحد من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود ، صوموا يوماً قبله أو يوماً بعده وهذا كان في آخر الأمر ، وقد كان ﷺ يجب موافقة

أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشئ. ولا سيما إذا كان فيما يخالف فيه أهل الأوثان، فلما فتحت مكة واشترى أمر الإسلام أحب مخالفة أهل الكتاب أيضا كما ثبت في الصحيح، فهذا من ذلك، فوافقهم أولا وقال: نحن أحق بموسى منكم، ثم أحب مخالفتهم فامر بأن يضاف إليه يوم قبله ويوم بعده خلافا لهم، ويؤيده رواية الترمذي من طريق أخرى بلفظه «أمرنا رسول الله ﷺ بصيام عاشوراء يوم المأثر» وقال بعض أهل العلم: قوله ﷺ في صحيح مسلم «لئن هضمت إلى قاتل لاصومن التاسع» يحتمل أمرين، أحدهما أنه أراد نقل المأثر إلى التاسع، والثاني أراد أن يضيفه إليه في الصوم، فلما توفي ﷺ قبل بيان ذلك كان الاحتياط صوم اليومين، وعلى هذا فصيام عاشوراء على ثلاث مراقب: إذا نأها أن يصام وحده، وفوقه أن يصام التاسع معه، وفوقه أن يصام التاسع والحادي عشر والله أعلم.

ثم بدأ المصنف بالأخبار الدالة على أنه ليس بواجب، ثم بالأخبار الدالة على الترغيب في صيامه. أخذت الأول حديث ابن عمر «أورده من رواية عمر بن محمد أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر عن عم أبيه سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه» وقد أخرجه مسلم عن أحمد بن عثمان التوفلي عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه وصرح بالتحديث في جميع إسناده. قوله (قال النبي ﷺ يوم عاشوراء إن شاء صام) كذا وقع في جميع النسخ من البخاري مختصرا، وعند ابن خزيمة في صحيحه عن أبي موسى عن أبي عاصم بلفظه «أن اليوم يوم عاشوراء فن شاء فليصمه ومن شاء فليفطره» وعند الإسماعيلي قال «يوم عاشوراء من شاء صامه ومن شاء أفطره» وفي رواية مسلم «ذكر عند رسول الله ﷺ يوم عاشوراء فقال: كان يوم يصومه أهل الجاهلية، فن شاء صامه ومن شاء تركه» قد تقدم في أول كتاب الصيام من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر بلفظه «صام النبي ﷺ عاشوراء وأمر بصيامه، فلما فرض رمضان ترك» فيحمل حديث سالم على ثاني الحال التي أشار إليها نافع في روايته، ويجمع بين الحديثين بذلك. الحديث الثاني حديث عائشة من طريقين: الأول طريق الزهري قال أخبرني عروة، وهو موافق لرواية نافع المذكورة. والثانية من رواية هشام عن أبيه مثله وفيها زيادة «أن أهل الجاهلية كانوا يصومونه وأن النبي ﷺ كان يصومه في الجاهلية» أي قبل أن يهاجر إلى المدينة، وأفادت تعيين الوقت الذي وقع فيه الأمر بصيام عاشوراء وقد كان أول قدمه المدينة، ولا شك أن قدمه كان في ربيع الأول حينئذ كان الأمر بذلك في أول السنة الثانية، وفي السنة الثانية فرض شهر رمضان فقل هذا لم يقع الأمر بصيام عاشوراء إلا في سنة واحدة ثم فوض الأمر في صومه إلى رأى المتطوع، فعلى تقدير صحة قول من يدعي أنه كان قد فرض فقد نسخ فرضه بهذه الأحاديث الصحيحة، ونقل عياض أن بعض السلف كان يرى بقاء فرضية عاشوراء لكن انقرض القائلون بذلك، ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه الآن ليس بفرض والإجماع على أنه مستحب، وكارن ابن عمر يكره قصده بالصوم ثم انقرض القول بذلك، وأما صيام قريش لعاشوراء فلمسلم تلقاه من الشرع السالف ولهذا كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة فيه وغير ذلك، ثم رأيت في المجلس الثالث من «مجالس الباغندي الكبير» عن عكرمة أنه سئل عن ذلك فقال: أذنبت قريش ذنبا في الجاهلية فظلم في صدورهم فقبل لهم: صوموا عاشوراء يكفر ذلك، هذا أو مضاه. الحديث الثالث حديث معاوية من طريق ابن شهاب عن حيد بن عبد الرحمن أي ابن عوف عنه، هكذا رواه مالك واتباعه وبنو صالح بن كيسان وابن عينة وغيرهم، وقال الأوزاعي «عن الزهري عن أبي سلية بن عبد الرحمن» وقال التلعثماني راشد «عن الزهري عن السائب بن يزيد» كلاهما عن معاوية، والمحفوظ رواية الزهري عن حيد بن عبد الرحمن قاله النسائي وغيره، ووقع

عند مسلم في رواية يونس عن الزهري ، أخبرني حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية ، **قوله** (عام حج على المنبر) زاد يونس « بالمدينة » وقال في روايته « في قدمه قدسها » ، وكأنه تأخر بمكة أو المدينة في حجته إلى يوم عاشوراء ، وذكر أبو جعفر الطبري أن أول حجة حجها معاوية بعد أن استخلف كانت في سنة أربع وأربعين ، وآخر حجة حجها سنة سبع وخمسين والذي يظهر أن المراد بها في هذا الحديث الحجة الأخيرة . **قوله** ( أين علفاكم ) ؟ في سياق هذه القصة إشعار بأن معاوية لم ير لهم اهتماما بصيام عاشوراء ، فلذلك سأل عن علمائهم ، أو بلغه عن يكره صيامه أو يوجب . **قوله** ( ولم يكتب الله عليكم صيامه الخ ) هو كله من كلام النبي ﷺ كما بينه النسائي في روايته ، وقد استدلل به على أنه لم يكن فرضاً قط ، ولا دلالة فيه لاحتلال أن يريد : ولم يكتب الله عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان ، وغايته أنه عام خص بالدلالة الدالة على تقدم وجوبه ، أو المراد أنه لم يدخل في قوله تعالى ﴿ كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ﴾ ثم فسره بأنه شهر رمضان ، ولا يناقض هذا الأمر السابق بصيامه الذي صار مندوخا ، ويؤيد ذلك أن معاوية إنما حجب النبي ﷺ من سنة الفتح ، والذين شهدوا أمره بصيام عاشوراء والنداء بذلك شهوده في السنة الأولى أوائل العام الثاني ، ويؤخذ من مجموع الأحاديث أنه كان واجبا لثبوت الأمر بصومه ثم تأكد الأمر بذلك ثم زيادة التأكيد بالنداء العام ثم زيادته بأمر من أكل بالامساك ثم زيادته بأمر الامهات أن لا يرضعن فيه الأطفال ويقول ابن مسعود الثابت في مسلم « لما فرض رمضان ترك عاشوراء » مع العلم بأنه ماترك استحبابه بل هو باق ، فدل على أن المتروك وجوبه . وأما قول بعضهم المتروك تأكد استحبابه والباقي مطلق استحبابه فلا يخفى ضعفه ، بل تأكد استحبابه باق ولا سيما مع استمرار الاهتمام به حتى في عام وفاته ﷺ حيث يقول « إن عشت لاصومن التاسع والعاشر » ، وترغيبه في صومه وأنه يكفر سنة ، وأى تأكيد أبلغ من هذا ؟ الحديث الرابع حديث ابن عباس في سبب صيام عاشوراء . **قوله** ( عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه ) وقع في رواية ابن ماجه من وجه آخر « عن أيوب عن سعيد بن جبير » ، والمحفوظ أنه عند أيوب بواسطة وكذلك أخرجه مسلم . **قوله** ( قدم النبي ﷺ المدينة فرأى اليهود تصوم ) في رواية مسلم « فوجد اليهود صياما » . **قوله** ( فقال ما هذا ) في رواية مسلم « فقال لهم ما هذا » ، وللصنف في تفسير طه من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير فسألهم . **قوله** ( هذا يوم صالح ، هذا يوم نجى الله بني إسرائيل من عدوم ) في رواية مسلم « هذا يوم عظيم أنجى الله فيه موسى وقومه وغرق فرعون وقومه » . **قوله** ( فصامه موسى ) زاد مسلم في روايته « شكر الله تعالى فحنن فصومه » ، وللصنف في الهجرة في رواية أبي بشر « ونحن نصومه تعظياله » ، ولأحد من طريق شيبيل بن عوف عن أبي هريرة نحوه وزاد فيه « وهو اليوم الذي استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شكر » ، وقد استشكل ظاهر الخبر لاقضائه أنه ﷺ حين قدومه المدينة وجد اليهود صياما يوم عاشوراء ، وإنما قدم المدينة في ربيع الأول ، والجواب عن ذلك أن المراد أن أول علمه بذلك وسؤاله عنه كان بعد أن قدم المدينة لا أنه قبل أن يقدمها علم ذلك ، وغايته أن في الكلام حذف تقديره قدم النبي ﷺ المدينة فاقام الى يوم عاشوراء فوجد اليهود فيه صياما ، ويحتمل أن يكون أولئك اليهود كانوا يحسبون يوم عاشوراء بحساب السنين الشمسية فصادف يوم عاشوراء بحسابهم اليوم الذي قدم فيه ﷺ المدينة ، وهذا التأويل لما يترجح به أولوية المسلمين وأحققتهم بموسى عليه الصلاة والسلام لإضلالهم اليوم المذكور وهداية الله للمسلمين له ، ولكن سياق الأحاديث تدفع هذا التأويل ، والاعتداد على التأويل الأول . ثم وجدت في

« المعجم الكبير » ، الطبراني ما يؤيد الاحتمال المذكور أولا ، وهو ما أخرجه في ترجمة زيد بن ثابت من طريق أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال « ليس يوم عاشوراء باليوم الذي يقول الناس ، إنما كان يوم تسر فيه الكعبة ، وكان يدور في السنة ، وكانوا يأتون فلانا اليهودي - يعني ليحسب لهم - فلما مات أتوا زيد بن ثابت فسألوه ، وسنده حسن ، قال شيخنا الهيتمي في زوائد المسانيد : لا أدري ما معنى هذا . قلت : ظفرت بمعناه في كتاب « الآثار القديمة لابي الريحان البيروني » ، فذكر ما حاصله : ان جملة اليهود يعتمدون في صيامهم وأعيادهم حساب النجوم ، فالسنة عندهم شمسية لاهلالية . قلت : فمن ثم احتاجوا إلى من يعرف الحساب ليعتمدوا عليه في ذلك . **قوله** ( وأمر بصيامه ) المصنف في تفسير يونس من طريق أبي بشر أيضا ، فقال لاصحابه أنتم أحق بموسى منهم فصوموا ، واستشكل رجوعه اليهم في ذلك ، وأجاب المازري باحتمال أن يكون أوحى إليه بصدقهم أو تواتر عنده الخبر بذلك ، زاد عياض أو أخبره به من أسلم منهم كابن سلام ، ثم قال : ليس في الخبر أنه ابتداء الأمر بصيامه ، بل في حديث عائشة التصريح بأنه كان يصومه قبل ذلك ، فغاية ما في القصة أنه لم يحدث له يقول اليهود تجديد حكم ، وإنما هي صفة حال وجواب سؤال ، ولم تختلف الروايات عن ابن عباس في ذلك ، ولا مخالفة بينه وبين حديث عائشة ، ان أهل الجاهلية كانوا يصومونه ، كما تقدم لإلا مانع من توارد الفريقين على صيامه مع اختلاف السبب في ذلك ، قال القرطبي : لعل قريشا كانوا يستندون في صومه إلى شرح من مضى كإبراهيم ، وصوم رسول الله ﷺ يحتمل أن يكون بحكم الموافقة لهم كما في الحج ، أو أذن الله له في صيامه على أنه فعل خير ، فلما هاجر ووجد اليهود يصومونه وسألهم وصامه وأمر بصيامه احتمل ذلك أن يكون ذلك استقلافا لليهود كما استألفهم باستقبال قبلتهم ، ويحتمل غير ذلك . وعلى كل حال فلم يصمه اقتداء بهم فإنه كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في الوقت الذي يجب فيه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينه عنه . وقد أخرج مسلم من طريق أبي غطفان - بفتح المعجمة ثم المهملة بعدها فاء - ابن طريف بمهمة وزن عظيم سمعت ابن عباس يقول : صام رسول الله ﷺ عاشوراء وأمر بصيامه ، قالوا انه يوم تعظمه اليهود والنصارى ، الحديث . واستشكل بان التعليل بنجاة موسى وغرق فرعون يختص بموسى واليهود ، وأجيب باحتمال أن يكون عيسى كان يصومه وهو لما ينسخ من شريعة موسى لان كثيرا منها ما نسخ بشريعة عيسى لقوله تعالى ( ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم ) ويقال إن أكثر الأحكام الفرعية إنما تلتفها النصارى من التوراة . وقد أخرج أحمد من وجه آخر عن ابن عباس زيادة في سبب صيام اليهود له وحاصلها أن السفينة استوت على الجودي فيه فصامه نوح وموسى شكرا ، وقد تقدمت الإشارة لذلك قريبا ، وكان ذكر موسى دون غيره هنا لمشاركته لنوح في النجاة وغرق أعدائهما . الحديث الخامس : حديث أبي موسى وهو الأشعري قال « كان يوم عاشوراء تعده اليهود عيدا ، فقال النبي ﷺ : فصوموه أتم ، وفي رواية مسلم « كان يوم عاشوراء تعظمه اليهود تتخذة عيدا ، فظاهره أن الباعث على الأمر بصومه محبة مخالفة لليهود حتى يصام ما يفطرون فيه لان يوم العيد لا يصام ، وحديث ابن عباس يدل على أن الباعث على صيامه موافقتهم على السبب وهو شكر الله تعالى على نجاته موسى . لكن لا يلزم من تعظيمهم له واعتقادهم بأنه عيد أنهم كانوا لا يصومونه فاعلمهم كان من جملة تعظيمهم في شرعهم أن يصوموه ، وقد ورد ذلك صريحا في حديث أبي موسى هذا فيما أخرجه المصنف في الهجرة بلفظه « وإذا أناس من اليهود يعظمون عاشوراء ويصومونه ، ولمسلم من وجه آخر عن قيس بن مسلم بإسناده قال « كان أهل خيبر يصومون يوم عاشوراء يتخذونه عيدا ويلبسون نساءهم فيه حلهم وشارتهم ، وهو بالشين المعجمة

أى هيتهم الحسنة ، وقوله « هذا يوم » الإشارة إلى نوع اليوم لا إلى شخصه ، ومثله قوله تعالى ﴿ ولا تقربا هذه الحجرة ﴾ فيما ذكره الفخر الرازي في تفسيره . الحديث السادس حديث ابن عباس أيضا من طريق ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد ، وقد رواه أحمد عن ابن عيينة قال « أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد منذ سبعين سنة » . قوله ( ما رأيت الخ ) هذا يقتضى أن يوم عاشوراء أفضل الأيام للصائم بعد رمضان ، لكن ابن عباس أسند ذلك إلى عليه فليس فيه ما يرد علم غيره ، وقد روى مسلم من حديث أبي قتادة مرفوعا « ان صوم عاشوراء يكفر سنة » ، وان صيام يوم عرفة يكفر سنتين ، وظاهره أن صيام يوم عرفة أفضل من صيام يوم عاشوراء ، وقد قيل في الحكمة في ذلك إن يوم عاشوراء منسوب إلى موسى عليه السلام ويوم عرفة منسوب إلى النبي ﷺ فلذلك كان أفضل . قوله ( يتحرى ) أى يقصد . قوله ( وهذا الشهر يعنى شهر رمضان ) كذا ثبت في جميع الروايات وكذا هو عند مسلم وغيره ، وكان ابن عباس اقتصر على قوله « وهذا الشهر » وأشار بذلك إلى شئ مذكور كأنه تقدم ذكر رمضان وذكر عاشوراء . أو كانت المقالة في أحد الزمانين وذكر الآخر فلهذا قال الراوى عنه : يعنى رمضان . أو أخذه الراوى من جهة المحصر في أن لا شهر يصام إلا رمضان لما تقدم له عن ابن عباس أنه كان يقول « لم أر رسول الله ﷺ صام شهرا كاملا إلا رمضان ، وإنما جمع ابن عباس بين عاشوراء ورمضان . وان كان أحدهما واجبا والآخر مندوبا . لاشتراكهما في حصول الثواب ، لأن معنى « يتحرى » أى يقصد صومه لتحقيق ثوابه والرجبة فيه . الحديث السابع حديث سلة ابن الأكوع في الأمر بصوم عاشوراء ، وقد تقدم في أثناء الصيام في « باب اذا نوى بالهار صوما » وأخرجه عاليا أيضا ثلاثا وقد تقدم الكلام عليه هناك ، واستدل به على إجزاء الصوم بغير نية لمن طرأ عليه العلم بوجود صوم ذلك اليوم كمن ثبت عنده في أثناء النهار أنه من رمضان فانه يتم صومه ويجزئه ، وقد تقدم البحث في ذلك والرد على من ذهب إليه ، وأن عند أبي داود وغيره أمر من كان أكل بقضاء ذلك اليوم مع الأمر بامساكه . والله أعلم ( حاشية ) : اشتمل كتاب الصيام من أوله إلى هنا على مائة وسبعة وخمسين حديثا . المعلق منها ستة وثلاثون حديثا والبقية موصولة ، والمكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وستون حديثا ، والخالص تسعة وثمانون حديثا ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة « من لم يدع قول الزور » وحديث عمار في صوم يوم الشك ، وحديث أنس « آلى من نسائه » وحديث أبي هريرة في الأمر بفطر الجنب ، وحديث عامر بن ربيعة في السواك ، وحديث عائشة « السواك مطهرة للقم » وحديث أبي هريرة « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء » ، فالذى أخرجه مسلم بلفظ « عند كل صلاة » وحديث جابر فيه ، وحديث زيد بن خالد فيه ، وحديث أبي هريرة « من أفطر في رمضان » وحديث الحسن عن غير واحد « أفطر الحاجم والمحجوم » وجميع ذلك سوى الأول معلقات ، وحديث ابن عباس « احتجم وهو صائم » وحديث أنس في كراهة الحجامة للصائم ، وحديث ابن عمر في نسخ ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ ، وحديث سلة بن الأكوع في ذلك ، وحديث ابن أبي ليلى عن الصحابي في تحويل الصيام ، وحديث أبي هريرة في التفریط ، وحديث النهي عن الوصال لإبقاء عليهم ، وهذه الثلاثة معلقات ، وحديث أبي سعيد في النهي عن الوصال ، وحديث أبي جحيفة في قصة سلمان وأبي الدرداء ، وحديث أنس في الدخول على أم سليم ، وحديث جويرية في صوم يوم الجمعة ، وحديث ابن عمر في نذر صوم يوم العيد ، وحديثه في صيام أيام التشريق ، وحديث عائشة في ذلك على شك في رفقهما . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستون أمرا أكثرها معلق واليسير منها موصول . والله أعلم

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٢١ - كتاب صلاة التراويح

(كتاب صلاة التراويح) . كذا في رواية المستمل وحده ، وسقط هو والبسلة من رواية غيره ، والتراويح جمع ترويقة وهي المرة الواحدة من الراحة كنسليمة من السلام . سميت الصلاة في الجماعة في ليالي رمضان التراويح لأنهم أول ما اجتمعوا عليها كانوا يستريحون بين كل تسليمتين ، وقد عقد محمد بن نصر في « قيام الليل » ، بابين لمن استحب التطوع لنفسه بين كل ترويختين ولمن كره ذلك ، وحكى فيه عن يحيى بن بكير عن الليث أنهم كانوا يستريحون قدر ما يصلي الرجل كذا كذا ركعة

## ١ - باب فضل من قام رمضان

٢٠٠٨ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة إن أبا هريرة رضي الله عنه قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول رمضان : من قامه إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه »

٢٠٠٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبيد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » قال ابن شهاب فتوفي رسول الله ﷺ والناس على ذلك ، ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر رضي الله عنهما »

٢٠١٠ - وعن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال « خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط . فقال عمر : إني أرى لو جمعت هؤلاء على قاري واحد لكان أمثل . ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب . ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم ، قال عمر : نعم البدعة هذه ، والتي يتامون عنها أفضل من التي يقومون - يريد آخر الليل - وكان الناس يقومون أوله »

٢٠١١ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ « أن رسول الله ﷺ صلى ، وذلك في رمضان »

٢٠١٢ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني عروة أن عائشة

رضي الله عنها أخبرته أن رسول الله ﷺ خرج ليلة من جوف الليل فمضى في المسجد، وصل رجال بصلاته، فأصبح الناس فتحدّثوا، فاجتمع أكثرهم منهم، فمضى فصلوا معه، فأصبح الناس فتحدّثوا فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة، فخرج رسول الله ﷺ فمضى بصلاته، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح، فلما قضى الفجر أقول على الناس فتشهد ثم قال: أما بعد فإنه لم يخف على مكانكم. ولكي تخشيت أن تفرض عليكم فتعزوا عنها. فمضى رسول الله ﷺ والأمر على ذلك»

٢٠١٣ - **حديث** إسماعيل قال حدثني مالك عن سعيد بن زبير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه «سأل عائشة رضي الله عنها: كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان؟ قالت: ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة، يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي ثلاثا. قلت: يا رسول الله أتنام قبل أن نوتر؟ قال: يا عائشة، إن عيني نمامان، ولا ينأى قلبي»

**قوله** (باب فضل من قام رمضان) أي قام لياليه مصليا، والمراد من قيام الليل ما يحصل به مطلق القيام كما قدمناه في التهجّد سواء، وذكر النووي أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح، يعني أنه يحصل بها المطلوب من القيام لا أن قيام رمضان لا يكون إلا بها، وأغرب السكراني فقال: اتفقوا على أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح. **قوله** (عن ابن شهاب) في رواية ابن القاسم عند النسائي «عن مالك حدثني ابن شهاب». **قوله** (أخبرني أبو سلمة) كذا رواه عقيل وتابعه يونس وشبيب وابن أبي ذئب ومعر وغيرهم، وخالفه مالك فقال «عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن» بدل أبي سلمة، وقد صحح الطريقان عند البخاري فأخرجهما على الولا، وقد أخرجه النسائي من طريق جويرية بن أسماء عن مالك عن الزهري عنهما جميعا. وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه وصحح الطريقين، وحكى أن أبا همام رواه عن ابن عيينة عن الزهري يخالف الجماعة فقال «عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة»، وخالفه أصحاب سفيان فقالوا «عن أبي سلمة»، وقد رواه النسائي من طريق سعيد بن أبي هلال عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب مرسلًا. **قوله** (يقول لرمضان) أي لفضل رمضان أو لأجل رمضان، ويحتمل أن تكون اللام بمعنى عن أي يقول عن رمضان. **قوله** (إيمانًا) أي تصديقا بوعده الله بالثواب عليه (واحتمابا) أي طلبا للأجر لا لقصده آخر من رياء أو نحوه. **قوله** (غفر له) ظاهره يتناول الصغائر والكبائر، وبه جزم ابن المنذر. وقال النووي: المعروف أنه يختص بالصغائر، وبه جزم إمام الحرمين وعزاه عياض لأهل السنة، قال بعضهم: ويجوز أن يخفف من الكبائر إذا لم يصادف صغيرة. **قوله** (ما تقدم من ذنبه) زاد قتيبة عن سفيان عند النسائي «وما تأخر»، وكذا زادها حامد بن يحيى عند قاسم بن أصبغ والحسين بن الحسن الروزي في «كتاب الصيام»، له وهشام ابن عمار في الجزء الثاني عشر من فوائده، ويوسف بن يعقوب النجاشي في فوائده كلهم عن ابن عيينة. ووردت هذه الزيادة من طريق أبي سلمة من وجه آخر أخرجهما أحمد من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعن ثابت عن الحسن كلاهما عن النبي ﷺ، ووقعت هذه الزيادة من رواية مالك نفسه أخرجهما

أبو عبد الله الجرجاني في أماليه من طريق بحر بن نصر عن ابن وهب عن مالك ويونس عن الزهري ولم يتابع بحر ابن نصر على ذلك أحد من أصحاب ابن وهب ولا من أصحاب مالك ولا يونس سوى ما قدمناه ، وقد ورد في غفران ما تقدم وما تأخر من الذنوب عدة أحاديث جمعها في كتاب مفرد ، وقد استشكلت هذه الزيادة من حيث أن المغفرة تستدعي سبق شيء يغفر والمتأخر من الذنوب لم يأت فكيف يغفر ، والجواب عن ذلك يأتي في قوله عليه السلام حكاية عن الله عز وجل أنه قال في أهل بدر : اعملوا ما كنتم قد غفرت لكم ، وحصل الجواب أنه قيل إنه كناية عن حفظهم من الكبائر فلا تقح منهم كبيرة بعد ذلك ، وقيل إن معناه أن ذنوبهم تقح مغفورة ، وهذا أجاب جماعة منهم الماوردي في الكلام على حديث صيام عرفة وأنه يكفر ستين سنة ماضية وسنة آتية . **قوله** ( قال ابن شهاب قنوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس ) في رواية الكشميني ، والأمر ، ( على ذلك ) أى على ترك الجماعة في التراويح . ولاحد من رواية ابن أبي ذئب عن الزهري في هذا الحديث ، ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع الناس على القيام ، وقد أدرج بعضهم قول ابن شهاب في نفس الخبر أخرجه الترمذي من طريق معمر عن ابن شهاب ، وأما ما رواه ابن وهب عن أبي هريرة : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد فقال : ما هذا ؟ قيل : ناس يصلي بهم أبي عليه السلام » فقال : أصابوا ونعم ما صنعوا ، ذكره ابن عبد البر ، وفيه مسلم بن خالد وهو ضعيف ، والمحموظ أن عمر هو الذي جمع الناس على أبي بن كعب . **قوله** ( وعن ابن شهاب ) هو موصول بالاسناد المذكور أيضا ، وهو في « الموطأ » بالاسنادين ، لكن فرقهما حديثين ، وقد أدرج بعض الرواة قصة عمر في الاسناد الأول أخرجه إسحق في مسنده عن عبد الله بن الحارث المخزومي عن يونس عن الزهري فزاد بعد قوله وصدر امرئ خلافة عمر « حتى جمعهم عمر على أبي بن كعب فقام بهم في رمضان ، فكان ذلك أول اجتماع الناس على قارىء واحد في رمضان » وجرم الزهري في « علل حديث الزهري » بأنه وهم من عبد الله بن الحارث والمحموظ رواية مالك ومن تابعه ، وإن صحة عمر عند ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد وهو بغير إضافة ، لا عن أبي سلمة . **قوله** ( أوزاع ) يسكون الواو بعدها زاي أى جماعة متفرقون ، وقوله في الرواية « متفرقون » تأكيد لفظي ، وقوله « يصل الرجل لنفسه » بيان لما أجل أولا وحاصله أن بعضهم كان يصل منفردا وبعضهم يصل جماعة ، قيل يؤخذ منه جواز الاتمام بالمصل وان لم ينو الإمامة . **قوله** ( أمثل ) قال ابن التين وغيره استنبط عمر ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وسلم من صلى معه في تلك الليالي ، وإن كان كره ذلك لم فاعما كرهه خشية أن يفرض عليهم ، وكان هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث عائشة عقب حديث عمر ، فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم حصل الأمن من ذلك ، ورجع عند عمر ذلك لما في الاختلاف من افتراق الكلمة ، ولأن الاجتماع على واحد أنشط لكثير من المصلين ، وإلى قول عمر جنح الجمهور ، وعن مالك في إحدى الروايتين وأبي يوسف وبعض الشافعية الصلاة في البيوت أفضل عملا بعموم قوله صلى الله عليه وسلم « أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » وهو حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة ، وبالغ الطحاوي فقال : إن صلاة التراويح في الجماعة واجبة على الكفاية ، وقال ابن بطال : قيام رمضان سنة لأن عمر إنما أخذه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما تركه النبي صلى الله عليه وسلم خشية الافتراض . وعند الشافعية في أصل المسألة ثلاثة أوجه : ثالثها من كان يحفظ القرآن ولا يخاف من الكسل ولا تختل الجماعة في المسجد بتخلفه فصلاته في الجماعة والبيت سواء ، فن قد بعض ذلك فصلاته في الجماعة أفضل . **قوله** ( لجمعهم على أبي بن كعب ) أى جملة لم إماما وكأنه اختاره عملا بقوله صلى الله عليه وسلم



« يؤمهم أقرؤهم لكتاب الله ، وسيأتي في تفسير البقرة قول عمر « أقرؤنا أبي » ، وروى سعيد بن منصور من طريق عروة « ان عمر جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي بالرجال ، وكان تميم الداري يصلي بالنساء ، ورواه محمد بن نصر في « كتاب قيام الليل » له من هذا الوجه فقال « سليمان بن أبي حشمة ، بدل تميم الداري ، ولعل ذلك كان في وقتين . قوله ( غفر ليلة والناس يصلون بصلاة قائمهم )<sup>(١)</sup> أي إمامهم المذكور ، وفيه إشعار بأن عمر كان لا يواطب على الصلاة معهم وكأنه كان يرى أن الصلاة في بيته ولا سيما في آخر الليل أفضل ، وقد روى محمد بن نصر في « قيام الليل » من طريق طاوس عن ابن عباس قال « كنت عند عمر في المسجد ، فسمع هيئة الناس فقال : ما هذا ؟ قيل : خرجوا من المسجد ، وذلك في رمضان ، فقال : ما بقي من الليل أحب إلى مما مضى ، ومن طريق عكرمة عن ابن عباس نحوه من قوله . قوله ( قال عمر نعم البدعة ) في بعض الروايات « نعمت البدعة » بزيادة تاء ، والبدعة أصلها ما أحدث على غير مثال سابق ، وتطلق في الشرع في مقابل السنة فتكون مذمومة ، والتحقيق أنها إن كانت مما تندرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة وإن كانت مما تندرج تحت مستقبح في الشرع فهي مستقبة وإلا فهي من قسم المباح وقد تنقسم إلى الأحكام الخمسة . قوله ( والتي ينامون عنها أفضل ) هذا تصريح منه بأن الصلاة في آخر الليل أفضل من أوله ، لكن ليس فيه أن الصلاة في قيام الليل فرادى أفضل من التجميع . ( تكميل ) : لم يقع في هذه الرواية عدد الركعات التي كان يصلي بها أبي بن كعب ، وقد اختلف في ذلك في « الموطأ » ، عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أنها إحدى عشرة ، ورواه سعيد بن منصور من وجه آخر وزاد فيه « وكانوا يقرؤن بالمائتين ويقومون على المعصى من طول القيام » ، ورواه محمد بن نصر المروزي من طريق محمد بن إسحق عن محمد بن يوسف فقال ثلاث عشرة ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال إحدى وعشرين ، وروى مالك من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عشرين ركعة وهذا محمول على غير الوتر ، وعن يزيد بن رومان قال « كان الناس يقومون في زمان عمر بثلاث وعشرين » ، وروى محمد بن نصر من طريق عطاء قال « أدركتهم في رمضان يصلون عشرين ركعة وثلاث ركعات الوتر » ، واجمع بين هذه الروايات يمكن باختلاف الأحوال ، ويحتمل أن ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتخفيفها بحيث يطيل القراءة تقل الركعات وبالعكس وبذلك جزم الداودي وغيره ، والعدد الأول موافق لحديث عائشة المذكور بعد هذا الحديث في الباب ، والثاني قريب منه ، والاختلاف فيما زاد عن العشرين راجع إلى الاختلاف في الوتر وكأنه كان تارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث ، وروى محمد بن نصر من طريق داود بن قيس قال « أدركت الناس في إمارة أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز - يعني بالمدينة - يقومون بست وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث » ، وقال مالك هو الأمر القديم عندنا . وعن الزعفراني عن الشافعي « رأيت الناس يقومون بالمدينة بتسع وثلاثين وبمكة بثلاث وعشرين ، وليس في شيء من ذلك حقيق » ، وعنه قال : إن أطالوا القيام وأقلوا السجود لحسن ، وإن أكثروا السجود وأخفروا القراءة لحسن ، والأول أحب إلى . وقال الترمذي : أكثر ما قيل فيه أنها تصل إحدى وأربعين ركعة يعني بالوتر ، كذا قال . وقد نقل ابن عبد البر عن الأسود بن يزيد : تصل أربعين ويوتر بسبع ، وقيل ثمان وثلاثين ذكره محمد بن نصر عن ابن أيمن عن مالك ، وهذا يمكن رده إلى الأول بانضمام ثلاث الوتر ، لكن صرح في روايته بأنه يوتر بواحدة ، فتسكون أربعين إلا واحدة ، قال مالك : وعلى هذا العمل

(١) هذه الرواية تختلف من رواية المتن ، ورواية المتن هي التي شرح عليها الفصلائي

منذ بضع ومائة سنة ، وعن مالك ست وأربعين وثلاث الوتر وهذا هو المشهور عنه ، وقد رواه ابن وهب عن العمري عن نافع قال : لم أدرك الناس إلا وهم يصلون تسعا وثلاثين يوترون منها بثلاث ، وعن زرارة بن أوفى أنه كان يصل بهم بالبصرة أربعاً وثلاثين ويوتر ، وعن سعيد بن جبير أربعاً وعشرين وقيل ست عشرة غير الوتر روى عن أبي جازة عند محمد بن نصر ، وأخرج من طريق محمد بن إسحق حدثني محمد بن يوسف عن جده السائب بن يزيد قال : كنا نصلّي زمن عمر في رمضان ثلاث عشرة ، قال ابن إسحق وهذا أثبت ما سمعت في ذلك ، وهو موافق لحديث عائشة في صلاة النبي ﷺ من الليل والله أعلم . قوله ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس . قوله ( ان رسول الله ﷺ صلى وذلك في رمضان ) هكذا أورده مقتصرًا على شيء من أوله وشيء من آخره ، وقد أورده تامًا في أبواب التهجد بلفظ « ان رسول الله ﷺ صلى ذات ليلة في المسجد فصلى بإصلاته ناس ، فذكر الحديث إلى قوله « خشيت أن تفرض عليكم ، وذلك في رمضان وقد تقدم شرحه مستوفى هناك . قوله ( خشيت أن تفرض عليكم ) قال ابن المنير في الحاشية : يؤخذ منه أن الشروع ملزم لاذ لا تظهر مناسبة بين كونهم يفعلون ذلك ويفرض عليهم إلا ذلك انتهى ، وفيه نظر لأنه يحتمل أن يكون السبب في ذلك الظهور اقتدارهم على ذلك من غير تكلف فيفرض عليهم . قوله في آخر طريق عقيل ( فتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك ) هذه الزيادة من قول الزهري كما بينته في الكلام على الحديث الاول . قوله ( ما كان يزيد في رمضان إلخ ) تقدم الكلام عليه مستوفى في أبواب التهجد ، وأما ما رواه ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس « كان رسول الله ﷺ يصل في رمضان عشرين ركعة والوتر ، فأسناده ضعيف ، وقد عارضه حديث عائشة هذا الذي في الصحيحين مع كونها أعلم بحال النبي ﷺ ليلاً من غيرها . والله أعلم

## بَابُ فَضْلِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ

### ٣٢ - كتاب فضل ليلة القدر

#### ١ - باب فضل ليلة القدر

وقال الله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ . لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ . تَنْزِيلُ الْمَلَكِ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ . سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾

قال ابن عيينة : ما كان في القرآن ﴿وما أدراك﴾ فقد أعلمه ، وما قال ﴿وما يدريك﴾ فإنه لم يُعلم

٢٠١٤ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال : حفظناه وإيماناً حفظ من الزهري عن أبي سلمة عن

أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ، ومن قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » . تابعه سليمان بن كثير عن الزهري

قوله ( باب فضل ليلة القدر ، وقال الله تعالى ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر وما أدراك ما ليلة القدر﴾ إلى آخر السورة ) ثبت في رواية أبي ذر قبل الباب بسلسلة ، وفي رواية غيره « وقول الله عز وجل ، أي وتفسير قول الله ، وساق في رواية كريمة السورة كلها . ومناسبة ذلك للترجمة من جهة أن نزول القرآن في زمان بعينه يقتضي فضل ذلك الزمان ، والضمير في قوله ﴿إنا أنزلناه﴾ للقرآن لقوله تعالى ( شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ) وما تضمنته السورة من فضل ليلة القدر تنزل الملائكة فيها ، وسيأتي في التفسير ذكر الاختلاف في سبب نزولها وغير ذلك من

تفسيرها . واختلف في المراد بالقدر الذي أضيفت إليه الليلة ف قيل : المراد به التعظيم كقوله تعالى ﴿وما قدرُوا الله حق قدره﴾ والمعنى أنها ذات قدر لنزول القرآن فيها ، أو لما يقع فيها من نزول الملائكة ، أو لما ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة ، أو أن الذي يحيطها يصير ذا قدر . وقيل القدر هنا التضيق كقوله تعالى ﴿ومن قدر عليه رزقه﴾ ومعنى التضيق فيها إخفاؤها عن العلم بتعيينها ، أو لأن الأرض تضيق فيها عن الملائكة . وقيل القدر هنا بمعنى القدر

بفتح الدال الذي هو مؤاخى القضاء ، والمعنى أنه يقدر فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى ﴿فها يفرق كل أمر حكيم﴾ وبه صدر النورى كلامه فقال : قال العلماء سميت ليلة القدر لما تكتب فيها الملائكة من الأقدار لقوله تعالى ﴿فها يفرق كل أمر حكيم﴾ ورواه عبد الرزاق وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهد وعكرمة وقادة وغيرهم ،

وقال التوربشتي : لما جاء القدر بسكون الدال ، وإن كان الشائع في القدر الذي هو مؤاخى القضاء فتح الدال ليعلم أنه لم يرد به ذلك وإنما أريد به تفصيل ما جرى به القضاء وإظهاره وتحديد به تلك السنة لتحصيل ما يلقي اليهم فيها مقدارا بمقدار . قوله ( قال ابن عيينة إلخ ) وصله محمد بن يحيى بن أبي عمر في كتاب الإيمان ، له من رواية أبي حاتم الرازي

عنه قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، فذكره بلفظ كل شيء في القرآن وما أدراك فقد أخبره به ، وكل شيء فيه وما يدرك فلم يخبره به انتهى . وعزاه مغلطاً فيما قرأت بخطه لتفسير ابن عيينة رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه ، وقد راجعت منه نسخة بخط الحافظ الضياء فلم أجده فيه ، ومقصود ابن عيينة أنه ﷺ كان يعرف تعيين ليلة القدر ، وقد تعقب

هذا الخبر بقوله تعالى (لعله يركى) فانها نزلت في ابن أم مكتوم ، وقد علم ﷺ بحاله وأنه عن تركي ونفعته الذكري . **قوله** ( حفظناه من الزهري أيما حفظ ) برفع أى وما زائدة وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره حفظ ومن الزهري متعلق بحفظناه ، وروى بنصب أيما على أنه مفعول مطلق لحفظ المقدر ، **قوله** ( من صام رمضان ) تقدم في الباب قبله من رواية مالك عن الزهري بسنده بلفظ « قام ، بذل صام ، وتقدم الكلام عليه ، وزاد ابن عيينة في روايته هنا « ومن قام ليلة القدر الخ » . **قوله** ( تابعه سليمان بن كثير عن الزهري ) وصله الذهلي في « الزهریات » وقد تقدم شرحه في الباب قبله ، وسنذكر بقية الكلام على ليلة القدر قريبا

## ٢ - باب التماس ليلة القدر في السبع الأواخر

٢٠١٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما « ان رجلا من أصحاب النبي ﷺ أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر ، فقال رسول الله ﷺ : أرى رؤياكم قد توأمت في السبع الأواخر ، فمن كان متحريها فليتحريها في السبع الأواخر »

٢٠١٦ - **حدثنا** حماد بن فضالة حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة قال : سألت أبا سعيد - وكان لي صديقا - فقال « اعتكفنا مع النبي ﷺ العشر الأوسط من رمضان ، فخرج صبيحة عشرين لخطبتنا وقال : إني أريت ليلة القدر ثم أنسيتها ، أو نسيتها . فالتسوها في العشر الأواخر في الوتر ، وإني رأيت أني أسجد في ماء وطين ، فمن كان اغتسكف معي فليزجج . فرجعنا ، وما نرى في السماء قزعة ، فجاءت سحابة فطرت حتى سالت سفم المسجد ، وكان من جريد النخل ، وأقيمت الصلاة ، فرأيت رسول الله ﷺ يتجعد في الماء والطين ، حتى رأيت أثر الطين في جبهته »

**قوله** ( باب التماس ليلة القدر في السبع الأواخر ) في رواية السكسميني « التسوا » بصيغة الامر . وهذه الترجمة والتي بعدها - وهى تحرى ليلة القدر - معقودتان لبيان ليلة القدر ، وقد اختلف الناس فيها على مذاهب كثيرة سأذكرها مفصلة بعد الفراغ من شرح أحاديث البابين . **قوله** ( أن رجلا من أصحاب النبي ﷺ ) لم أقف على تسمية أحد من هؤلاء . **قوله** ( أروا ليلة القدر ) أروا بضم أوله على البناء للجهول أى قيل لهم في المنام إنها في السبع الأواخر ، والظاهر أن المراد به أواخر الشهر ، وقيل المراد به السبع التى أولها ليلة الثانى والعشرين وآخرها ليلة الثامن والعشرين ، فعل الأول لاندخل ليلة إحدى وعشرين ولا ثلاث وعشرين ، وعلى الثانى تدخل الثانية فقط ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين ، وقد رواه المصنف في التعبير من طريق الزهري عن سالم عن أبيه « ان ناسا أروا ليلة القدر في السبع الأواخر ، وان ناسا أروا أنها في العشر الأواخر . فقال النبي ﷺ : التسوها في السبع الأواخر ، وكأنه ﷺ نظر الى المتفق عليه من الروایتين فأمر به ، وقد رواه أحمد عن ابن عيينة عن الزهري بلفظ « رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا وكذا ، فقال النبي ﷺ : التسوها في العشر البواقى في الوتر منها » ورواه أحمد من حديث علي مرفوعا « إن غلبتم فلا تغلبوا في السبع البواقى ، ولمسلم عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر بلفظ « من

كان يلتبسها فيلتبسها في العشر الأواخر ، ولمسلم من طريق عقبة بن حريث عن ابن عمر ، التمسوها في العشر الأواخر ، فان ضعف أحدهم أو عجز فلا يفلن على السبع البواق ، وهذا السياق يرجع الاحتمال الأول من تفسير السبع . قوله ( أرى ) بفتحين أى أعلم ، والمراد أبصر مجازاً . قوله ( رؤياكم ) قال عياض كذا جاء بأفراد الرؤيا ، والمراد مراتبكم لأنها لم تكن رؤيا واحدة وإنما أراد الجنس ، وقال ابن التين : كذا روى بتوحيد الرؤيا ، وهو جائز لأنها مصدر ، قال : وأفسح منه رؤاكم جمع رؤيا ليكون جمعا في مقابلة جمع . قوله ( تواطأت ) بالهمزة أى توافقت وزنا ومعنى ، وقال ابن التين : روى بغير همز والصواب بالهمز ، وأصله أن يظا الرجل بـ رجله مكان وظه صاحبه . وفي هذا الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجواز الاستناد اليها في الاستدلال على الأمور الوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد الشرعية ، وسنذكر بسط القول في أحكام الرؤيا في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى . قوله ( حدثنا هشام ) هو الدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير ، ويأتى في الاعتكاف من طريق علي بن المبارك عن يحيى . سمعت أبا سلة . قوله ( سألت أبا سعيد وكان لى صديقا فقال اعتكفنا ) لم يذكر المسئول عنه في هذه الطريق ، وفي رواية على المذكورة ( سألت أبا سعيد : هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر ليلة القدر ؟ فقال : نعم ، فذكر الحديث . ولمسلم من طريق معمر عن يحيى : تذكرنا ليلة القدر في نفر من قريش ، فانبت أبا سعيد ، فذكره ، وفي رواية همام عن يحيى في « باب السجود في الماء والطين » من صفة الصلاة « انطلقت الى أبي سعيد فقلت : ألا تخرج بنا الى النخل فتحدث ؟ فخرج ، فقلت : حدثني ما سمعت من النبي ﷺ في ليلة القدر ، فأفاد بيان سبب السؤال ، وفيه تأنيس الطالب للشيخ في طلب الاختلاء به ليتمكن مما يريد من مسأله . قوله ( اعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الأوسط ) هكذا وقع في أكثر الروايات ، والمراد بالعشر الليالي وكان من حقها أن توصف بلفظ التأنيث لكن وصفت بالذكر على إزادة الوقت أو الزمان أو التقدير الثلث كأنه قال : الليالي العشر التي هي الثلث الأوسط من الشهر ، ووقع في « الموطن » العشر الأوسط بضم الواو والسين جمع وسطى ويرى بفتح السين مثل كبر وكبرى ، ودواء الباجى في « الموطن » باسكانها على أنه جمع واسط كباذل وبزل وهذا يوافق رواية الأوسط ، ووقع في رواية محمد بن إبراهيم في الباب الذي يليه « كان يجاور العشر التي في وسط الشهر » وفي رواية مالك الآتية في أول الاعتكاف « كان يعتكف ، والاعتكاف مجاورة مخصوصة ، ولمسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد « اعتكف العشر الأوسط من رمضان يلتبس ليلة القدر قبل أن تبان له ، فلما انقضت أمر بالبناء فقوض ، ثم أئبنت له أنها في العشر الأواخر فأمر بالبناء فأعيد ، وزاد في رواية عمارة بن غزية عن محمد بن إبراهيم أنه « اعتكف العشر الأول ثم اعتكف العشر الأوسط ثم اعتكف العشر الأواخر » ، ومثله في رواية همام المذكورة وزاد فيها « ان جبريل أتاه في المرتين فقال له : ان الذى تطلب أمامك ، وهو بفتح الهمزة والميم أى قدامك ، قال الطيبي : وصف الأول والأوسط بالمفرد والآخر بالجمع لإشارة إلى تصوير ليلة القدر في كل ليلة من ليالي العشر الأخير دون الأولين . قوله ( فخرج صبيحة عشرين غطبتنا ) في رواية مالك المذكورة « حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين وحى الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه ، وظاهره يخالف رواية الباب ، ومقتضاه أن خطبته وقعت في أول اليوم الحادى والعشرين ، وعلى هذا يكون أول ليالي اعتكافه الأخير ليلة اثننتين وعشرين ، وهو مغاير لقوله في آخر الحديث « فأبصرت عيناى رسول الله ﷺ وعلى جبهته أثر الماء والطين من صبح إحدى وعشرين » ، فانه ظاهر في أن الخطبة

كانت في صبح اليوم العشرين ، ووقوع المطر كان في ليلة إحدى وعشرين وهو الموافق لبقية الطرق ، وعلى هذا فكان قوله في رواية مالك المذكورة ، وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها ، أى من الصبح الذي قبلها ، ويكون في إضافة الصبح إليها تجوز . وقد أطال ابن دحية في تقرير أن الليلة تضاف لليوم الذي قبلها ، ورد على من منع ذلك ولكن لم يوافق على ذلك فقال ابن حزم : رواية ابن أبي حازم والدرأودي - يعني رواية حديث الباب - مستقيمة ورواية مالك مشكلة ، وأشار إلى تأويلها بنحو مما ذكرته . ويؤيده أن في رواية الباب الذي يليه ، وإذا كان حين يمس من عشرين ليلة تمضي ويستقبل إحدى وعشرين رجوع إلى مسكنه ، وهذا في غاية الإيضاح ، وأفاد ابن عسجد البر في الاستدراك ، أن الرواة عن مالك اختلفوا عليه في لفظ الحديث فقال بعد ذكر الحديث : هكذا رواه يحيى ابن يحيى ويحيى بن بكير والثاقبي عن مالك ، يخرج في صبيحتها من اعتكافه ، ورواه ابن القاسم وابن وهب والثعني وجماعة عن مالك فقالوا ، وهي الليلة التي يخرج فيها من اعتكافه ، قال : وقد روى ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك فقال من اعتكف أول الشهر أو وسطه فانه يخرج إذا غابت الشمس من آخر يوم من اعتكافه ، ومن اعتكف في آخر الشهر فلا ينصرف إلى بيته حتى يشهد العيد ، قال ابن عبد البر : ولا خلاف في الأول ، وإنما الخلاف فيمن اعتكف العشر الأخير هل يخرج إذا غابت الشمس أو لا يخرج حتى يصبح ؟ قال : وأظن الروم دخل من وقت خروج المعتكف . قلت : وهو بعيد لما قرره هو من بيان محل الاختلاف . وقد وجه شيخنا الامام البلقيني رواية الباب بأن معنى قوله ، حتى إذا كانت ليلة إحدى وعشرين ، أى حتى إذا كان المستقبل من الليالي ليلة إحدى وعشرين ، وقوله ، وهي الليلة التي يخرج ، الضمير يعود على الليلة الماضية ، ويؤيد هذا قوله ، من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الآخر ، لأنه لا يتم ذلك إلا بإدخال الليلة الأولى . **قوله** ( أدبت ) بضم أوله على البناء لغير معين ، وهي من الرؤيا أى أعلمت بها ، أو من الرؤية أى أبصرتها ، وإنما أرى علامتها وهو السجود في الماء والطين كما وقع في رواية همام المشار إليها بلفظ ، حتى رأيت أمر الماء والطين على جهة رسول الله ﷺ تصديق رؤياه . **قوله** ( ثم أنسيتها أو نسيتها ) شك من الراوى هل أنساء غيره إياها أو نسها هو من غير واسطة ، ومنهم من ضبط نسيتها بضم أوله والتشديد فهو بمعنى أنسيتها والمراد أنه أنسى علم تمييزها في تلك السنة ، وسياً في سبب النسيان في هذه القصة في حديث عبادة بن الصامت بعد باب . **قوله** ( أنى أسجد ) في رواية الكشميني ، أن أسجد . **قوله** ( فن كان اعتكف معي فليرجع ) في رواية همام المذكورة ، من اعتكف مع النبي ، وفيه التفات . **قوله** ( قرحة ) بفتح القاف والزاي أى قطعة من سحب رقيقة . **قوله** ( فطرت ) بفتح طين ، في الباب الذي يليه من وجه آخر ، فاستهل الساء فأطمرت . **قوله** ( حتى سال سقف المسجد ) في رواية مالك ، فوكف المسجد ، أى قطر الماء من سقفة ، وكان على عريش أى مثل العريش وإلا فالعريش هو نفس سقفه ، والمراد أنه كان مظلاً بالجريد والحوص ، ولم يكن بحكم البناء بحيث يكن من المطر الكثير . **قوله** ( يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته ) وفي رواية مالك ، على جبهته أثر الماء والطين ، وفي رواية ابن أبي حازم في الباب الذي يليه ، انصرف من الصبح ووجهه ممتلئ طيناً وماء ، وهذا يشعر بأن قوله ، أثر الماء والطين ، لم يرد به محض الأثر وهو ما يبق بعد إزالة العين ، وقد مضى البحث في ذلك في صفة الصلاة . وفي حديث أبي سعيد من الفوائد ترك مسح جبهة المصل ، والسجود على الحائط ، وحله الجمهور على الأثر الخفيف لكن يمكن عليه قوله في بعض طرقه ، ووجهه ممتلئ طيناً وماء ، وأجاب النووي

بأن الامتلاء المذكور لا يستلزم ستر جميع الجبهة، وفيه جواز السجود في الطين، وقد تقدم أكثر ذلك في أبواب الصلاة. وفيه الأمر بطلب الأولى والإرشاد إلى تحصيل الأفضل، وأن النسيان جائز على النبي ﷺ ولا تنقص عليه في ذلك لاسيما فيما لم يؤذن له في تلبينه، وقد يكون في ذلك مصلحة تتعلق بالتشريع كما في السهو في الصلاة، أو بالاجتهاد في العبادة كما في هذه القصة، لأن ليلة القدر لو عينت في ليلة بعينها حصل الانتصار عليها ففاتت العبادة في غيرها، وكان هذا هو المراد بقوله «عسى أن يكون خيرا لكم»، كما سيأتي في حديث عبادة. وفيه استعمال رمضان بدون شهر، واستحباب الاعتكاف فيه، وترجيح اعتكاف العشر الأخير، وأن من الرؤيا ما يقع تعبيره مطابقا، وترتب الاحكام على رؤيا الأنبياء. وفي أول قصة أبي سلبه مع أبي سعيد المشي في طلب العلم، وإثارة المواضع الخالية للسؤال، وإجابة السائل لذلك واجتناب المشقة في الاستفاضة، وابتداء الطالب بالسؤال، وتقديم الخطبة على التعليم وتقریب البعيد في الطاعة وتسهيل المشقة فيها بحسن النطق والتنديج بها، قيل ويستنبط منه جواز تغيير مادة البناء من الأوقاف بما هو أقوى منها وأنفع.

### ٣ - باب تحرم ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر. فيه عبادة

٢٠١٧ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** إسماعيل بن جعفر **حدثنا** أبو سفيان عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال «**تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْوَتْرِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ**»

[الحديث ٢٠١٧ - طرفاه في: ٢٠١٩، ٢٠٢٠]

٢٠١٨ - **حدثنا** إبراهيم بن حمزة قال **حدثني** ابن أبي حازم والدرأوري عن يزيد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه «**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَاوِرُ فِي رَمَضَانَ الْعَشْرَ الَّذِي فِي وَسْطِ الشَّهْرِ، فَإِذَا كَانَ حِينَ يُعْمَى مِنْ عَشْرِينَ لَيْلَةً سَتَفَى وَيَسْتَقْبِلُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ رَجَعَ إِلَى مَسْكَنِهِ وَرَجَعَ مَنْ كَانَ يُجَاوِرُ مَعَهُ، وَأَنَّهُ أَقَامَ فِي شَهْرِ جَاوَرَ فِيهِ اللَّيْلَةَ الَّتِي كَانَ يَرْجِعُ فِيهَا، فَاخْطَبَ النَّاسَ فَأَمَرَهُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: كُنْتُ أَجَاوِرُ هَذِهِ الْعَشْرَ، ثُمَّ قَدْ بَدَأَ أَنْ أَجَاوِرَ هَذِهِ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ، فَإِنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِيَ فَلَمْ تَنْبُتْ فِي مَعْتَكِفِهِ، وَقَدْ أُرِيتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ ثُمَّ أَنْسَبْتُهَا، فَابْتَغَوْهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، وَابْتَغَوْهَا فِي كُلِّ وَتْرٍ، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أُسْجِدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ. فَاسْتَبْهَأْتُ السَّاءَ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ فَأَمْطَرَتْ، فَوَكَفَ الْمَسْجِدُ فِي مَصْلِيِّ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، فَبَصُرْتُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَظَرْتُ إِلَيْهِ انْصَرَفَ مِنَ الصُّبْحِ وَوَجْهُهُ مُمْتَلِئٌ طِينًا وَمَاءً»**

٢٠١٩ - **حدثنا** محمد بن المثنى **حدثنا** يحيى بن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال «**التَّيَسُّوْا...**»

٢٠٢٠ - **وحدثني** محمد أخبرنا عدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت «**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَاوِرُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ وَيَقُولُ: تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ**»

٢٠٢١ - **حَدَّثَنَا** موسى بن إسماعيل **حَدَّثَنَا** وَهَّابٌ **حَدَّثَنَا** أَيُّوبٌ عَنْ **عِكْرَمَةَ** عَنْ **ابْنِ عَبَّاسٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «التَّيْسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ تَاسِعَةٌ تَبْقَى» ، فِي سَابِعَةٍ تَبْقَى ، فِي خَامِسَةٍ تَبْقَى »

[ المحدث ٢٠٢١ - طرقة في ٢٠٢٢ ]

٢٠٢٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْوَاحِدِ **حَدَّثَنَا** عاصمٌ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَعِكْرَمَةَ ، قَالَ قَالَ **ابْنُ عَبَّاسٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « هِيَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ ، فِي تِسْعٍ يَمْضِينَ أَوْ فِي سِتٍّ يَبْقَيْنَ تَابِعَةُ عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ . وَعَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ **ابْنِ عَبَّاسٍ** «التَّيْسُوهَا فِي أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ» يَعْنِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ »

**قوله** ( باب تحرى ليلة القدر في الوتر من العشر الاواخر ) في هذه الترجمة إشارة إلى رجحان كون ليلة القدر منحصرة في رمضان ثم في العشر الاخير منه ثم في أوتاره لا في ليلة منه بيمينها ، وهذا هو الذي يدل عليه مجموع الاخبار الواردة فيها . وقد ورد ليلة القدر علامات أكثرها لا تظهر إلا بعد أن تمضي ، منها في صحيح مسلم عن أبي بن كعب « أن الشمس تطلع في صبيحتها لا شعاع لها » وفي رواية لأحمد من حديثه « مثل الطست » ونحوه لأحمد من طريق أبي عون عن ابن مسعود وزاد « صافية » ومن حديث ابن عباس نحوه ، ولابن خزيمة من حديثه مرفوعا « ليلة القدر طلقة لاحارة ولا باردة ، تصيح الشمس يومها حراء ضعيفة » ولأحمد من حديث عبادة بن الصامت مرفوعا « إنها صافية بلجة كان فيها قرا ساطعا ، ساكنة صاحبة لاحر فيها ولا بارد ، ولا يحل للكوكب يرى به فيها ، ومن أماراتها أن الشمس في صبيحتها تخرج مستوية ليس لها شعاع مثل القمر ليلة البدر ولا يحل للشيطان أن يخرج معها يومئذ ، ولابن أبي شيبة من حديث ابن مسعود أيضا « ان الشمس تطلع كل يوم بين قرني شيطان ، إلا صبيحة ليلة القدر ، وله من حديث جابر بن سمرة مرفوعا « ليلة القدر ليلة مطر وريح ، ولابن خزيمة من حديث جابر مرفوعا في ليلة القدر « وهي ليلة طلقة بالجة لاحارة ولا باردة ، تنفض كواكبها ولا يخرج شيطانها حتى يضيء فجرها ، ومن طريق قتادة عن أبي ميمونة عن أبي هريرة مرفوعا « وان الملائكة تلك الليلة أكثر في الارض من عدد الحصى » وروى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد « لا يرسل فيها شيطان ، ولا يتحدث فيها داء ، ومن طريق الضحاك « يقبل الله التوبة فيها من كل نائب ، وتفتح فيها أبواب السماء » ، وهي من غروب الشمس إلى طلوعها ، وذكر الطبري عن قوم أن الاشجار في تلك الليلة تسقط إلى الأرض ثم تعود الى منابتها . وأن كل شيء يسجد فيها . وروى البيهقي في فضائل الاوقات ، من طريق الاروازي عن عبدة بن أبي لابة أنه سمع يقول ان المياه المالحة تعذب تلك الليلة ، وروى ابن عبد البر من طريق زهرة بن معبد نحوه . **قوله** ( فيه عبادة ) أي يدخل في هذا الباب حديث عبادة بن الصامت ، وأشار إلى ما أخرجه في الباب الذي يليه بلفظ « التسوها في التاسعة والسابعة والخامسة » ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث عائشة أورده من وجهين وفصل بينهما بحديث أبي سعيد ، فالوجه الاول : **قوله** ( أبو سهيل عن أبيه ) هو نافع بن مالك بن أبي طامر الاصبحي ، وليس لابييه في الصحيح عن عائشة غير هذا



الحديث ، والوجه الثاني : قوله ( حدثنا يحيى ) هو القطان ( عن هشام ) هو ابن عروة ، ووقع في رواية يوسف القاضي في كتاب الصيام ، حدثنا محمد بن أبي بكر المدي حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا هشام أخرجه أبو نعيم من طريقه ومن طريق مسند أحمد عن يحيى أيضا ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق ابن نجويه عن أحمد فادخل بين يحيى وهشام شعبة وهو غريب ، وقد أخرجه الاسماعيلي من وجهين عن يحيى عن هشام بغير واسطة مصرحا فيه بالتحديث بينهما . **قوله** ( كان يحاور ) أى يعتكف ، وقوله ( العشر التى فى وسط الشهر ) حذف الطرف في رواية الكشميهنى ، وقوله ( يمين ) في رواية الكشميهنى « تمضى » بالثناة وحذف النون . **قوله** ( فليثبت ) كذا للاكثر من الثبات وفي رواية « فليثب » من اللبث ومعناها متقارب . **قوله** ( فابتغوها ) بالغين المعجمة وتقديم الموحدة . الحديث الثالث حديث ابن عباس أورده من أوجه . **قوله** ( فبصرت ) بفتح الموحدة وضم المهملة ، وذكر العين بعد البصرتا كيد كقوله أخذت يدي ، وإنما يقال ذلك في أمر مستغرب لإظهار التعجب من حصوله . **قوله** ( التمسوا ) كذا اقتصر على هذه اللفظة من الخبر وكأنه أhal بقيته على الطريق التى بعدها وهى طريق عبدة عن هشام ولفظه « تحمروا ليلة القدر فى العشر الأواخر من رمضان » وهو مشعر بأنهما متفقان إلا فى هذه اللفظة فقال يحيى « التمسوا » وقال عبدة « تحمروا » وعلى ذلك اعتمد المزى وغيره من أصحاب الاطراف فترجوا لرواية يحيى كذلك ، ولكن لفظ يحيى عند أحمد وسائر من ذكرت قبل « كان رسول الله ﷺ يعتكف فى العشر الأواخر ويقول : التمسوها فى العشر الأواخر » ، يعنى ليلة القدر ، وبين اللفظين من التغاير ما لا يخفى . **قوله** ( حدثني محمد أخبرنا عبدة ) محمد هو ابن سلام كما جزم به أبو نعيم فى « المستخرج » ، ويحتمل أن يكون هو محمد بن المنثى فيكون الحديث عنده عن يحيى وعبدة معا فساه البخارى عنه على لفظ أحدهما ، ولم يقع فى شيء من طرق هشام فى هذا الحديث التقييد بالوتر ، وكان البخارى أشار بادخاله فى الترجمة إلى أن مطلقه يحمل على القيد فى رواية أبي سهيل . الحديث الثانى حديث أبي سعيد ، وقد سبق الكلام عليه فى الباب الذى قبله . **قوله** ( التمسوها ) كذا فيه باضمار المفعول والمراد به ليلة القدر ، وهو مفسر بما بعده ، وسياق أن تقدم قبل ذلك كلام يحسن معه عود الضمير وإنما وقع فى هذه الرواية اختصار . **قوله** ( ليلة القدر ) بالنصب على البدل من الضمير فى قوله « التمسوها » ويجوز الرفع . **قوله** فى الطريق الثانية ( عبد الواحد ) هو ابن زياد ، وعاصم هو الأحول . **قوله** ( عن أبي مجلز وعكرمة ) قال ابن عباس قال رسول الله ﷺ ( كذا أخرجه مختصرا وقد أخرجه أحمد عن عفان والاسماعيلي من طريق محمد بن عتبة كلاهما عن عبد الواحد فزاد فى أوله قصة وهى « قال عمر : من يعلم ليلة القدر ؟ فقال ابن عباس : قال رسول الله ﷺ » ، فذكره ، وبهذا يظهر عود الضمير المهم فى رواية الباب ، وقد توقفت الاسماعيلي فى اتصال هذا الحديث لأن عكرمة وأبا مجلز ما أدركا عمر فا حضرا القصة المذكورة ، والجواب أن الغرض منه أنهما أخذوا ذلك عن ابن عباس ، فقد رواه معمر عن عاصم عن عكرمة عن ابن عباس ، وسياقه أبسط من هذا كما سنذكره ، وإن كان موصولا عن ابن عباس فهو المقصود بالأصالة فلا يضر الإرسال فى قصة عمر فانها مذكورة على طريق التبع أن لو سلمنا أنها مرسله . **قوله** ( فى تسع يمين أو فى سبع يمين ) كذا للاكثر بتقديم السين فى الثانى وتأخيرها فى الاول وبلفظ المضى فى الاول والبقاء فى الثانى ، وللكشميهنى بلفظ المضى فيها ، وفى رواية الاسماعيلي بتقديم السين فى الموضعين ، وقد اعترض على تحريكه هذا الحديث من وجه آخر فإن المرفوع منه قد رواه عبد الرزاق موقوفا

فروى عن معمر عن قتادة وعاصم أنهما سمعا عكرمة يقول : قال ابن عباس : دعا عمر أصحاب رسول الله ﷺ فسألهم عن ليلة القدر ، فأجمعوا على أنها في العشر الآواخر ، قال ابن عباس : قتلت لعمر إني لأعلم - أو أظن - أي ليلة هي ، قال عمر : أي ليلة هي ؟ قلت : سابعة تمضي أو سابعة تبقى من العشر الآواخر ، فقال : من أين علمت ذلك ؟ قلت خلق الله سبع سموات وسبع أرضين وسبعة أيام والدهر يدور في سبع والانساف خلق من سبع ويأكل من سبع ويسجد على سبع والطواف والجار وأشياء ذكرها ، فقال عمر : لقد فطنت لأمر ما فطنتا له ، فقل هذا فقد اختلف في رفع هذه الجلبة ووقفها فرجع عند البخاري المرفوع فأخرجه وأعرض عن الموقوف ، وللوقوف عن عمر طريق أخرى أخرجهما لإسحق بن راهويه في مسنده والحاكم من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس وأوله : أن عمر كان إذا دعا الأشياخ من الصحابة قال لابن عباس : لاتسكلم حتى يتكلموا ، فقال ذات يوم : ان رسول الله ﷺ قال : اتسوا ليلة القدر في العشر الآواخر وترا ، أي الوتر هي ؟ فقال رجل برأيه تاسعة سابعة خامسة ثالثة ، فقال لي : مالك لاتسكلم يا ابن عباس ؟ قلت : اتسكلم برأى ، قال : عن رأيك أسألك ، قلت ، فذكر نحوه وفي آخره : فقال عمر أعجزتم أن تكونوا مثل هذا الغلام الذي ما استوت شؤن رأسه ، ورواه محمد بن نصر في « قيام الليل » من هذا الوجه وزاد فيه : وان الله جعل النسب في سبع والصح في سبع ، ثم تلا ( حرمت عليكم أمهاتكم ) ، وفي رواية الحاكم « اني لأرى القول كما قلت » . قوله ( تابعه عبد الوهاب عن أيوب ) هكذا وقعت هذه المتابعة عند الأكثر من رواية الفربري هنا ، وعند النسفي عقب طريق وهيب « عن أيوب » وهو الصواب وأصلها ابن عساكر في نسخته كذلك ، وقد وصله أحمد وابن أبي عز في مسنديهما عن عبد الوهاب وهو ابن عبد المجيد الثقفي عن أيوب متابعا لهيب : وإسناده ولفظه ، وأخرجه محمد بن نصر في « قيام الليل » عن إسحق بن راهويه عن عبد الوهاب مثله وزاد في آخره « أو آخر ليلة » . قوله ( وعن خالد عن عكرمة عن ابن عباس : اتسوا في أربع وعشرين ) ظاهره أنه من رواية عبد الوهاب عن خالد أيضا ، لكن جزم المزى بأن طريق خالد هذه معقولة ، والذي أظن أنها موصولة بالاسناد الأول وإنما حذفها أصحاب المسندات لكونها موقوفة ، وقد روى أحمد من طريق سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال « أتيت وأنا نائم فقبل لي الليلة ليلة القدر ، فقتمت وأنا ناعس فتعلقت ببعض أطناب رسول الله ﷺ فإذا هو يصلي ، قال فتنظرت في تلك الليلة فإذا هي ليلة أربع وعشرين ، وقد استشكل هذا مع قوله في الطريق الأخرى أنها في وتر ، وأجيب بأن الجمع ممكن بين الروايتين أن يحمل ماورد مما ظاهره الشفع أن يكون باعتبار الابتداء بالعدد من آخر الشهر فتكون ليلة الرابع والعشرين هي السابعة ، ويحتمل أن يكون مراد ابن عباس بقوله في أربع وعشرين أي أول ما يرجى من السبع البواقي فيوافق ما تقدم من التماسها في السبع البواقي ، وزعم بعض الشراح أن قوله « تاسعة تبقى » يلزم منه أن تكون ليلة اثنين وعشرين إن كان الشهر ثلاثين ولا تكون ليلة إحدى وعشرين إلا إن كان ذلك الشهر تسعا وعشرين ، وما ادعاه من الحصر مردود لانه ينبغي على المراد بقوله « تبقى » هل هو تبقى باليلة المذكورة أو خارجا عنها فبناه على الاول ، ويجوز بناؤه على الثاني فيكون على عكس ما ذكر ، والذي يظهر أن في التعبير بذلك الإشارة إلى الاحتمالين ، فان كان الشهر مثلا ثلاثين فالتسع معناها غير الليلة ، وإن كان تسعا وعشرين فالتسع بانضمامها والله أعلم . وقد اختلف العلماء في ليلة القدر اختلافا كثيرا . وتحصل لنا من مذاهم في ذلك أكثر من أربعين قولاً كما وقع لنا نظير ذلك في ساعة الجمعة ، وقد اشتركنا في إخفاء كل منهما ليضع الجدل في

طلبها : القول الاول أنها وقعت أصلاً وأساساً حكاة المتولى في التمسع عن الروافض والفاكها في شرح العمدة عن الحنفية وكأنه خطأ منه . والذي حكاة السروجي أنه قول الشيعة ، وقد روى عبد الرزاق من طريق داود بن أبي عاصم عن عبد الله بن يحيى ، قلت لابي هريرة : زعموا أن ليلة القدر وقعت ، قال : كذب من قال ذلك ، ومن طريق عبد الله بن شريك قال : ذكر الحاجب ليلة القدر فكانه أنكرها ، فأراد زبني عيش أن يحصبه فتمه قومه . الثاني أنها خاصة بسنة واحدة وقعت في زمن رسول الله ﷺ حكاة الفاكها أيضاً . الثالث أنها خاصة بهذه الأمة ولم تكن في الأمم قبلهم ، جزم به ابن حبيب وغيره من المالكية ونقله عن الجمهور وحكاة صاحب «العدة» عن الشافعية ووجهه ، وهو معترض بحديث أبي ذر عند النساء حيث قال فيه : قلت يا رسول الله أتكون مع الأنبياء فإذا ماتوا رفعت ؟ قال : لا بل هي نافية ، وعندهم قول مالك في «الموطأ» ، بلغني أن رسول الله ﷺ تقاصر أعمار أمته عن أعمار الأمم الماضية فأعطاه الله ليلة القدر ، وهذا يحتمل التأويل فلا يدفع التصريح في حديث أبي ذر . الرابع أنها ممكنة في جميع السنة ، وهو قول مشهور عن الحنفية حكاة قاضيان وأبو بكر الرازي منهم ، وروى مثله عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وغيرهم ، وزيف المذهب هذا القول وقال : لعل صاحبه بناء على دوران الزمان لتقصان الأهلة ، وهو فاسد لأن ذلك لم يعتبر في صيام رمضان فلا يعتبر في غيره حتى تنقل ليلة القدر عن رمضان اهـ . وماخذ ابن مسعود كما ثبت في صحيح مسلم عن أبي بن كعب أنه أراد أن لا يتكل الناس . الخامس أنها عتمة برمضان ممكنة في جميع لياليه ، وهو قول ابن عمر رواه ابن أبي شيبه بإسناد صحيح عنه ، وروى مرفوعاً عنه أخرجه أبو داود ، وفي «شرح الهداية» الجزم به عن أبي حنيفة وقال به ابن المنذر والمحاملي وبعض الشافعية ووجهه السبكي في «شرح المنهاج» ، وحكاة ابن الحاجب رواية ، وقال السروجي في «شرح الهداية» قول أبي حنيفة إنها تنقل في جميع رمضان وقال أصحابها إنها في ليلة معينة منه مبهمة ، وكذا قال النسفي في «المنظومة» :

وليلة القدر بكل الشهر دائرة وعينها قادر اهـ

وهذا القول حكاة ابن العربي عن قوم وهو السادس . السابع أنها أول ليلة من رمضان حكى عن أبي رزين العقيلي الصحابي ، وروى ابن أبي عاصم من حديث أنس قال : ليلة القدر أول ليلة من رمضان ، قال ابن أبي عاصم لا نعلم أحداً قال ذلك غيره . الثامن أنها ليلة النصف من رمضان حكاة شيخنا سراج الدين ابن الملقن في «شرح العمدة» والذي رأيت في «المفهم» للقرطبي حكاية قول أنها ليلة النصف من شعبان ، وكذا نقله السروجي عن صاحب «الطراز» فإن كانا محفوظين فهو القول التاسع ، ثم رأيت في «شرح السروجي» عن «المحيط» أنها في النصف الأخير . العاشر أنها ليلة سبع عشرة من رمضان ، روى ابن أبي شيبه والطبراني من حديث زيد بن أرقم قال : ما أشك ولا أمتري أنها ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة أنزل القرآن ، وأخرجه أبو داود عن ابن مسعود أيضاً . القول الحادي عشر أنها مبهمة في العشر الأوسط حكاة النووي وعزاه الطبري لثمان بن أبي العاص والحسن البصري وقال به بعض الشافعية . القول الثاني عشر أنها ليلة ثمان عشرة قرأته بخط القطب الحلبي في شرحه وذكره ابن الجوزي في مشكله . القول الثالث عشر أنها ليلة تسع عشرة رواه عبد الرزاق عن علي ، وعزاه الطبري لزيد بن ثابت وابن مسعود ، ووصله الطحاوي عن ابن مسعود . القول الرابع عشر أنها أول ليلة من العشر الأخير واليه مال الشافعية وجزم به جماعة من الباقية ، ولكن قال السبكي أنه ليس يجوز ما به عندهم لأنفاقهم على عدم حدث من علق يوم العشرين عتق عبده في

ليلة القدر أنه لا يمتنع تلك الليلة بل بانقضاء الشهر على الصحيح بناء على أنها في العشر الأخير وقيل بانقضاء السنة بناء على أنها لا تختص بالعشر الأخير بل هي في رمضان . القول الخامس عشر مثل الذي قبله إلا أنه إن كان الشهر تاماً فهي ليلة العشرين وإن كان ناقصاً فهي ليلة إحدى وعشرين وهكذا في جميع الشهر وهو قول ابن حزم وزعم أنه يجمع بين الأخبار بذلك ، ويدل له ما رواه أحمد والطحاوي من حديث عبد الله بن أنيس قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : التمسوها الليلة ، قال وكانت تلك الليلة ليلة ثلاث وعشرين ، فقال رجل : هذه أولى بثان بقين ، قال بل أولى بسبع بقين فإن هذا الشهر لا يتم . القول السادس عشر أنها ليلة اثنين وعشرين وسياً في حكايته بعد ، وروى أحمد من حديث عبد الله بن أنيس أنه سأل رسول الله ﷺ عن ليلة القدر وذلك صحيحة لإحدى وعشرين فقال : كم الليلة ؟ قلت : ليلة اثنين وعشرين ، فقال : هي الليلة أو القابلة . القول السابع عشر أنها ليلة ثلاث وعشرين رواه مسلم عن عبد الله بن أنيس مرفوعاً ، أدرك ليلة القدر ثم نسيها ، فذكر مثل حديث أبي سعيد لكنه قال فيه : ليلة ثلاث وعشرين بدل لإحدى وعشرين ، وعنه قال : قلت يا رسول الله إن لي بادية أكون فيها ، فرأى بليلة القدر ، قال : أنزل ليلة ثلاث وعشرين ، وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن معاوية قال : ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين ، ورواه إسحق في مسنده من طريق أبي حازم عن رجل من بني يثاعة له حجة مرفوعاً ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : من كان متحرراً فليتحررها ليلة سابعة ، وكان أيوب يقتل ليلة ثلاث وعشرين ويمس الطيب ، وعن ابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس : أنه كان يوقظ أهله ليلة ثلاث وعشرين ، وروى عبد الرزاق من طريق يونس بن سيف سمع سعيد بن المسيب يقول : اسمع قول القوم على أنها ليلة ثلاث وعشرين ، ومن طريق إبراهيم عن الأسود عن عائشة ، ومن طريق مكحول أنه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين . القول الثامن عشر أنها ليلة أربع وعشرين كما تقدم من حديث ابن عباس في هذا الباب ، وروى الطيالسي من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً : ليلة القدر ليلة أربع وعشرين ، وروى ذلك عن ابن مسعود والشعبي والحسن وقائدة ، وحجتهم حديث واثلة أن القرآن نزل لأربع وعشرين من رمضان ، وروى أحمد من طريق ابن طيمعة عن يزيد بن أبي الخير الصنابحي عن بلال مرفوعاً : التمسوا ليلة القدر ليلة أربع وعشرين ، وقد أخطأ ابن لهيعة في رفعه فقد رواه عمرو بن الحارث عن يزيد بهذا الإسناد موقوفاً بغير لفظه كما سيأتي في أواخر المغازي بلفظ : ليلة القدر أول السبع من العشر الاواخر . القول التاسع عشر أنها ليلة خمس وعشرين حكاه ابن العربي في العارضة ، وعزاه ابن الجوزي في المشكل ، لأن بكراً . القول العشرون أنها ليلة ست وعشرين وهو قول لم أره صريحاً إلا أن عياضاً قال : ما من ليلة من ليالي العشر الاخير الا وقد قيل إنها فيه . القول الحادي والعشرون أنها ليلة سبع وعشرين وهو المجادة من مذهب أحمد ورواية عن أبي حنيفة وبه جزم أبي بن كعب وحلف عليه كما أخرجه مسلم ، وروى مسلم أيضاً من طريق أبي حازم عن أبي هريرة قال : تذاكرنا ليلة القدر فقال ﷺ : أيكم يذكر حين طلع القمر كأنه شق جفنة ؟ قال أبو الحسن الفارسي : أي ليلة سبع وعشرين فإن القمر يطلع فيها بتلك الصفة . وروى الطبراني من حديث ابن مسعود : سئل رسول الله ﷺ عن ليلة القدر فقال : أيكم يذكر ليلة الصباوات ؟ قلت : أنا ، وذلك ليلة سبع وعشرين ، ورواه ابن أبي شيبة عن عمر وحديفة وناس من الصحابة ، وفي الباب عن ابن عمر عند مسلم : رأى رجل ليلة القدر ليلة سبع وعشرين ، ولاحد من حديثه مرفوعاً : ليلة القدر ليلة سبع وعشرين ،

ولابن المنذر من كان متحريرا فليتحرها ليلة سبع وعشرين، وعن جابر بن سمرة نحوه أخرجه الطبراني في أوسطه، وعن معاوية نحوه أخرجه أبو داود وحكاه صاحب الحلية، من الشافعية عن أكثر العلماء، وقد تقدم استنباط ابن عباس عند عمر فيه وموافقه له، وزعم ابن قدامة ان ابن عباس استنبط ذلك من عدد كلمات السورة وقد وافق قوله فيها هي سبع كلمة بعد العشرين، وهذا نقله ابن حزم عن بعض المالكية وبالغ في انكاره نقله ابن عطية في تفسيره وقال: إنه من ملح التفسير وليس من متين العلم. واستنبط بعضهم ذلك في جهة أخرى فقال: ليلة القدر تسعة أحرف وقد أعيدت في السورة ثلاث مرات فذلك سبع وعشرون. وقال صاحب الكافي من الحنفية وكذا المحيط: من قال لزوجته أنت طالق ليلة القدر طلقت ليلة سبع وعشرين لأن العامة تعتقد أنها ليلة القدر. القول الثاني والعشرون أنها ليلة ثمان وعشرين وقد تقدم توجيهه قبل بقول. القول الثالث والعشرون أنها ليلة تسع وعشرين حكاه ابن العربي. القول الرابع والعشرون أنها ليلة ثلاثين حكاه عياض السروجي في شرح الهداية ورواه محمد ابن نصر والطبري عن معاوية وأحمد من طريق أبي سبرة عن أبي هريرة. القول الخامس والعشرون أنها في أواخر العشر الأخير وعليه يدل حديث عائشة وغيرها في هذا الباب، وهو أرجح الأقوال وصار إليه أبو ثور والزنبي وابن خزيمة وجماعة من علماء المذاهب. القول السادس والعشرون مثله بزيادة الليلة الأخيرة رواه الترمذي من حديث أبي بكره وأحمد من حديث عبادة بن الصامت. القول السابع والعشرون تنتقل في العشر الأخير كله قاله أبو قلابة ونص عليه مالك والثوري وأحمد وأحق وزعم الماوردي أنه متفق عليه؛ وكأنه أخذه من حديث ابن عباس أن الصحابة اتفقوا على أنها في العشر الأخير ثم اختلفوا في تعيينها منه كما تقدم، ويؤيد كونها في العشر الأخير حديث أبي سعيد الصحيح أن جبريل قال للنبي ﷺ لما اعتسكف العشر الأوسط ان الذي تطلب أمامك، وقد تقدم ذكره قريبا، وتقدم ذكر اعتسكافه ﷺ في العشر الأخير في طلب ليلة القدر واعتسكاف أزواجه بعده والاجتهاد فيه كما في الباب الذي بعده، واختلف القائلون به ففهم من قال هي فيه محتملة على حد سواء نقله الرافعي عن مالك وضعفه ابن الحاجب، ومنهم من قال بعض لياليه أرجى من بعض فقال الشافعي: أرجاه ليلة إحدى وعشرين وهو القول الثامن والعشرون، وقيل أرجاه ليلة ثلاث وعشرين وهو القول التاسع والعشرون، وقيل أرجاه ليلة سبع وعشرين وهو القول الثلاثون. القول الحادي والثلاثون أنها تنتقل في السبع الأواخر، وقد تقدم بيان المراد منه في حديث ابن عمر: هل المراد ليالي السبع من آخر الشهر أو آخر سبعة تعد من الشهر؟ ويخرج من ذلك القول الثاني والثلاثون. القول الثالث والثلاثون أنها تنتقل في النصف الأخير ذكره صاحب المحيط عن أبي يوسف ومحمد، وحكاه إمام الحرمين عن صاحب التريب. القول الرابع والثلاثون أنها ليلة ست عشرة أو سبع عشرة رواه الحارث بن أبي أسامة من حديث عبد الله بن الزبير. القول الخامس والثلاثون أنها ليلة سبع عشرة أو تسع عشرة أو إحدى وعشرين رواه سعيد بن منصور من حديث أنس باسناد ضعيف. القول السادس والثلاثون أنها في أول ليلة من رمضان أو آخر ليلة رواه ابن أبي عاصم من حديث أنس باسناد ضعيف. القول السابع والثلاثون أنها أول ليلة أو تاسع ليلة أو سابع عشرة أو إحدى وعشرين أو آخر ليلة رواه ابن مردويه في تفسيره عن أنس باسناد ضعيف. القول الثامن والثلاثون أنها ليلة تسع عشرة أو إحدى عشرة أو ثلاث وعشرين رواه أبو داود من حديث ابن مسعود باسناد فيه مقال، وفي الرزاق من حديث علي باسناد منقطع، وسعيد بن منصور من حديث عائشة باسناد

منقطع أيضا . القول التاسع والثلاثون ليلة ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين وهو مأخوذ من حديث ابن عباس في الباب حيث قال « سبع يبقين أو سبع يمضين ، ولاحد من حديث الثمان بن بشير « سابعة تمضي أو سابعة تبقى » قال الثمان : فيمن يقول ليلة سبع وعشرين وأنتم تقولون ليلة ثلاث وعشرين . القول الأربعون ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين كما سيأتي في الباب الذي بعده من حديث عباد بن الصامت ، ولأبي داود من حديثه بلفظ « تاسعة تبقى سابعة تبقى خامسة تبقى » قال مالك في « المدونة » قوله تاسعة تبقى ليلة إحدى وعشرين الخ . القول الحادي والأربعون أنها منحصرة في السبع الأواخر من رمضان لحديث ابن عمر في الباب الذي قبله . القول الثاني والأربعون أنها ليلة اثنتين وعشرين أو ثلاث وعشرين لحديث عبد الله بن أنيس عند أحمد . القول الثالث والأربعون أنها في أشفاح العشر الوسط والعشر الأخير قرأته بخط منطاي . القول الرابع والأربعون أنها ليلة الثالثة من العشر الأخير أو الخامسة منه رواه أحمد من حديث معاذ بن جبل ، والفرق بينه وبين ما تقدم أن الثالثة تحتمل ليلة ثلاث وعشرين وتحتمل ليلة سبع وعشرين فتنتحل إلى أنها ليلة ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين أو سبع وعشرين وبهذا يتغاير هذا القول مما مضى . القول الخامس والأربعون أنها في سبع أو ثمان من أول النصف الثاني روى الطحاوي من طريق عطية بن عبد الله بن أنيس عن أبيه أنه « سأل النبي ﷺ عن ليلة القدر فقال : تحرها في النصف الأخير ، ثم عاذه فقال : إلى ثلاث وعشرين ، قال : وكان عبد الله يحكي ليلة ست عشرة إلى ليلة ثلاث وعشرين ثم يقصر » . القول السادس والأربعون أنها في أول ليلة أو آخر ليلة أو الوتر من الليل أخرجه أبو داود في كتاب « المراسيل » عن مسلم بن إبراهيم عن أبي خزيمة عن أبي العباس « أن أعرابيا أتى النبي ﷺ وهو يصلي فقال له : متى ليلة القدر ؟ فقال أطلبوها في أول ليلة وآخر ليلة والوتر من الليل ، وهذا مرسل رجاله ثقات . وجميع هذه الأقوال التي حكيناها بعد الثالث فلم جرا متفقة على إمكان حصولها والحك على التماسها . وقال ابن العربي : الصحيح أنها لا تعلم ، وهذا يصلح أن يكون قولاً آخر ، وأنكر هذا القول النسوي وقال : قد تظاهرت الأحاديث بإمكان العلم بها وأخير به جماعة من الصالحين فلا معنى لانكار ذلك . ونقل الطحاوي عن أبي يوسف قولاً جواز فيه أنه يرى أنها ليلة أربع وعشرين أو سبع وعشرين ، فإن ثبت ذلك عنه فهو قول آخر . هذا آخر ما وقفت عليه من الأقوال وبعضها يمكن رده إلى بعض ، وإن كان ظاهرها التنابر ، وأرجحها كلها أنها في وتر من العشر الأخير وأنها تنتقل كما يفهم من أحاديث هذا الباب ، وأرجحها أوتار العشر ، وأرجى أوتار العشر عند الشافعية ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين على ما في حديث أبي سعيد وعبد الله بن أنيس ، وأرجحها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين ، وقد تقدمت أدلة ذلك . قال العلماء : الحكمة في إخفاء ليلة القدر ليحصل الاجتهاد في التماسها ، بخلاف ما لو عينت لها ليلة لاقتصر عليها كما تقدم نحوه في ساعة الجمعة ، وهذه الحكمة مطردة عند من يقول إنها في جميع السنة وفي جميع رمضان أو في جميع العشر الأخير أو في أوتارها خاصة ، إلا أن الأول ثم الثاني أليق به . واختلفوا هل لها علامة تظهر لمن وقفت له أم لا ؟ ف قيل : يرى كل شيء ساجدا ، وقيل الانوار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة ، وقيل يسمع سلاما أو خطابا من الملائكة ، وقيل علامتها استجابة دعاء من وقفت له ، واختار الطبري أن جميع ذلك غير لازم وأنه لا يشترط لحصولها رؤية شيء ولا سماعه . واختلفوا أيضا هل يحصل الثواب المرتب عليها لمن اتفق له أنه قامها وإن لم يظهر له شيء ، أو يتوقف ذلك على كشفها ؟ وإلى الأول ذهب الطبري والمهلب وابن

العربي وجماعة ، وإلى الثاني ذهب الأكثر ، ويدل له ما وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ « من يتم ليلة القدر فيوافقها ، وفي حديث عبادة عند أحمد » من قامها إيماناً واحتساباً ثم وقت له ، قال النووي معنى يوافقها أي يعلم أنها ليلة القدر فيوافقها ، ويحتمل أن يكون المراد يوافقها في نفس الأمر وإن لم يعلم هو ذلك . وفي حديث زر بن حبیش عن ابن مسعود قال « من يتم الحول يصيب ليلة القدر » وهو محتمل للقولين أيضا . وقال النووي أيضا في حديث « من قام رمضان ، وفي حديث « من قام ليلة القدر » : مضاه من قامه ولو لم يوافق ليلة القدر حصل له ذلك ، ومن قام ليلة القدر فوافقها حصل له ، وهو جلي على ما اختاره من تفسير الموافقة بالعلم بها ، وهو الذي يترجح في نظري ، ولا أفكر حصول الثواب الجزيل لمن قام لا بغناء ليلة القدر وإن لم يعلم بها ولو لم توفي له ، وإنما الكلام على حصول الثواب للمؤمن الموعود به ، وفرعوا على القول باشتراط العلم بها أنه يختص بها شخص دون شخص فيكشف لوأحد ولا يكشف لآخر ولو كانا معا في بيت واحد . وقال الطبري : في إخفاء ليلة القدر دليل على كذب من زعم أنه يظهر في تلك الليلة للمؤمن ما لا يظهر في سائر السنة ، إذ لو كان ذلك حقا لم يخف على كل من قام ليالي السنة فضلا عن ليالي رمضان . وتعبه ابن المنير في الحاشية بأنه لا ينبغي إطلاق القول بالكذب لذلك بل يجوز أن يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء الله من عبادته فيختص بها قوم دون قوم ، والتي يعني لم يحصر العلامة ولم ينف الكرامة ، وقد كانت العلامة في السنة التي حكاها أبو سعيد نزول المطر ، ونحن نرى كثيرا من السنين ينقض رمضان دون مطر مع اعتقادنا أنه لا يخلو رمضان من ليلة القدر ، قال : ومع ذلك فلا نعتقد أن ليلة القدر لا يراها إلا من رأى الخوارق ، بل فضل الله واسع ودب قائم تلك الليلة لم يحصل منها إلا على العبادة من غير رؤية خارق ، وآخر رأى الخارق من غير عبادة ، والذي حصل على العبادة أفضل ، والعبرة إنما هي بالاستقامة فانها تستحيل أن تكون الاكرامة ، بخلاف الخارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنة والله أعلم ، وفي هذه الأحاديث رد لقول أبي الحسن الحولي المغربي أنه اعتبر ليلة القدر فلم تفته طول عمره وأنها تكون دائما ليلة الأحد ، فان كان أول الشهر ليلة الأحد كانت ليلة تسع وعشرين وهلم جرا ، ولزم من ذلك أن تكون في إيلتين من العشر الوسط لضرورة أن أو تار العشر خمسة . وعارضه بعض من تأخر عنه فقال إنما تكون دائما ليلة الجمعة وذكر نحو قول أبي الحسن ، وكلاهما لا أصل له ، بل هو مخالف لإجماع الصحابة في عهد عمر كما تقدم ، وهذا كاف في الرد وبالله التوفيق . ( تنبيه ) : وقمت هنا في نسخة الصغاني زيادة سأذكرها في آخر الباب الذي يلي هذا بعد باب آخر إن شاء الله تعالى

#### ٤ - باب رفع معرفة ليلة القدر لتلاحي الناس

٢٠٢٣ - حدثني محمد بن المنثري حدثني خالد بن الحارث حدثنا محمد بن حاتم أنس بن عباد بن الصامت قال « خرج النبي ﷺ ليخبرنا بليلة القدر ، فتلاحي رجلان من المسلمين فقال : خرجت لأخبركم بليلة القدر ، فتلاحي فلان وفلان فرقت ، وعسى أن يكون خيرا لكم ، فالتبسوا في التسمية والسابعة والخامسة »

قوله ( باب رفع معرفة ليلة القدر لتلاحي الناس ) أي بسبب تلاحي الناس ، وقيد الرفع بمعرفة إشارة إلى أنها

لم ترفع أصلا ورواها . قال الزين بن المنير : يستفاد هذا التقييد من قوله « اتسوها » بعد إخبارهم بأنها رفعت ، ومن كون أن وقوع التلاحي في تلك الليلة لا يستلزم وقوعه فيها بعد ذلك ، ومن قوله « فمسي أن يكون خيرا » ، فإن وجه الحرية من جهة أن خفاءها يستدعي قيام كل الشهر أو العشر بخلاف ما لو بقيت معرفة تعيينها . قوله (عن أنس عن عبادة بن الصامت) كذا رواه أكثر أصحاب حميد عن أنس ، ورواه مالك فقال « عن حميد عن أنس قال : خرج علينا ، ولم يقل « عن عبادة » ، قال ابن عبد البر : والصواب اثبات عبادة وأن الحديث من مسنده . قوله (قتلاحي) بالمهملة أي وقعت بينهما ملاحة ، وهي الخاصة والمنازعة والمشاقة ، والاسم اللحا بالكسر والمد ، وفي رواية أبي نضرة عن أبي سعيد عند مسلم « لجأ رجلان يتخصمان معهما الشيطان » ونحوه في حديث الثقلان عند ابن إسحق وزاد أنه اتفهما عند سدة المسجد لحجز بينهما ، فاتفقت هذه الأحاديث على سبب النسيان . وروى مسلم أيضا من طريق أبي سلة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « أريت ليلة القدر ، ثم أيقظني بعض أهلي فنيستها ، وهذا سبب آخر ، فاما أن يجعل على التعدد بأن تكون الرؤيا في حديث أبي هريرة مناما فيكون سبب النسيان الإيقاظ ، وأن تكون الرؤية في حديث غيره في اليقظة فيكون سبب النسيان ما ذكر من الخاصة ، أو يجعل على اتحاد القصة ويكون النسيان وقع مرتين عن سيدين ، ويحتمل أن يكون المعنى أيقظني بعض أهلي فسمعت تلاحي الرجلين ففقت لاحجز بينهما فنيستها للاشتغال بهما ، وقد روى عبد الرزاق من مرسل سعيد بن المسيب أنه ﷺ قال « ألا أخبركم بليلة القدر ؟ قالوا : بلى . فسكت ساعة ثم قال : لقد قلت لكم وأنا أعلمها ثم أنسيها ، فلم يذكر سبب النسيان ، وهو ما يقوى الحمل على التعدد . قوله (رجلان) قيل هما عبد الله بن أبي حنيفة وكعب بن مالك ذكره ابن دحية ولم يذكر له مستندا . قوله (لاخبركم بليلة القدر) أي بتعيين ليلة القدر . قوله (فرقت) أي من قولي ، فنيست تعيينها للاشتغال . بالمختصين ، وقيل : المعنى فرقت بركتها في تلك السنة ، وقيل التاء في رفعت للملائكة لاليلة ، وقال الطبري قال بعضهم رفعت أي معرفتها ، والحامل له على ذلك أن رفعا مسبوق بوقوعها فإذا وقعت لم يكن لرفعها معنى ، قال ويمكن أن يقال المراد برفعها أنها شرعت أن تقع فلما تخصا رفعت بعد ، فنزل الشروع منزلة الوقوع ، وإذا تقرر أن الذي ارتفع علم تعيينها تلك السنة فهل أعلم النبي ﷺ بعد ذلك بتعيينها ؟ فيه احتمال ، وقد تقدم قول ابن عيينة في أول الكلام على ليلة القدر أنه أعلم ، وروى محمد بن نصر من طريق واهب المغافري أنه سأل زينب بنت أم سلمة : هل كان رسول الله ﷺ يعلم ليلة القدر ؟ فقالت : لا ، أو علمها لما أقام الناس غيرها هـ . وهذا قاله احتجلا وليس بلازم ، لاحتمال أن يكون التعدد وقع بذلك أيضا فيحصل الاجتهاد في جميع العشر كما تقدم . واستنبط السبكي الكثير في « الحلييات » من هذه القصة استحباب كتبت ليلة القدر لمن رآها ، قال : ووجه الدلالة أن الله قدر لنبيه أنه لم يخبر بها ، والخبر كله فيما قدر له فيستحب اتباعه في ذلك ، وذكر في « شرح المنهاج » ، ذلك عن « الحاوي » ، قال : والحكمة فيه أنها كرامة والكرامة ينبغي كتابتها بلا خلاف بين أهل الطريق من جهة رؤية النفس فلا يأمن السلب ، ومن جهة أن لا يأمن الرياء ، ومن جهة الأدب فلا يشاغل عن الشكر لله بالنظر إليها وذكرها للناس ، ومن جهة أنه لا يأمن الحسد فيوقع غيره في الحذور ، ويستأنس له بقول يعقوب عليه السلام (يأبى لا تقتصص رؤياك على إخوتك) الآية . قوله (فالتسوها في التاسعة والسابعة والخامسة) يحتمل أن يريد بالتاسعة تاسع ليلة من العشر الأخير فتكون ليلة تسع وعشرين ، ويحتمل أن يريد بها تاسع ليلة تبقى من الشهر فتكون ليلة إحدى



أو اثنين بحسب تمام الشهر ونقصانه ، ويرجح الأول قوله في رواية اسماعيل بن جعفر عن حميد المازنية في كتابه الايمان بلفظ « اتسوما في التسع والسبع والخمس ، أى في تسع وعشرين وسبع وعشرين وخمس وعشرين ، وفي رواية لاحد « في تسعة تبقى ، والله أعلم

### ٥ - باب العمل في التشريق الأخير من رمضان

٢٠٢٤ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي يَمْفُورٍ عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ شَدَّ مِزْرَهُ ، وَأَخْبَأَ إِلَهُ ، وَأَيَّظَّ أَهْلَهُ »

**قوله** ( باب العمل في العشر الاواخر من رمضان ) وفي رواية المستمل ( في رمضان ) . **قوله** ( عن أبي ينفور ) بفتح التحتانية وسكون المهملة وضم الفاء ، ولاحد عن سفيان عن أبي عبيد بن نسطاس وهو أبو ينفور المذكور واسمه عبد الرحمن ، وهو كوفي تابعي صغير ، ولم أبو ينفور آخر تابعي كبير اسمه وقدان . **قوله** ( اذا دخل العشر ) أى الأخير ، وصرح به في حديث على عند ابن أبي شيبة والبيهقي من طريق عاصم بن خزيمة عنه . **قوله** ( شد مزره ) أى اعتزل النساء ، وبذلك جزم عبد الرزاق عن الثوري ، واستشهد بقول الشاهر :

قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم عن النساء ولو باتت بأطهار

وذكر ابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عياش نحوه ، وقال الخطابي يحتمل أن يريد به الجدة في العبادة كما يقال شددت لهذا الامر متردى أى تصمرت له ، ويحتمل أن يراد التشمير والاعتزال معا ، ويحتمل أن يراد الحقيقة والمجاز كمن يقول طويل النجاد لطويل القامة وهو طويل النجاد حقيقة ، فيكون المراد شد مزره حقيقة فلم يحله واعتزل النساء وشمر للعبادة . قلت : وقد وقع في رواية عاصم بن خزيمة المذكورة شد مزره واعتزل النساء ، فلفظه بالواو فيتعوى الاحتمال الأول . **قوله** ( وأحيى ليله ) أى سهره فاحياه بالطاعة وأحيى نفسه بسهره فيه لأن النوم أخو الموت وأضافه إلى الليل اتساعا لأن القائم اذا حي باليقظة أحيى ليله بحياته ، وهو نحو قوله « لا تجملوا بيوتكم قبورا ، أى لا تناموا فتكونوا كالاموات فتكون بيوتكم كاتقبور . **قوله** ( وأيقظ أهله ) أى للصلاة ودوى الترمذى ومحمد بن نصر من حديث زينب بنت أم سلمة « لم يكن النبي ﷺ إذا بقي من رمضان عشرة أيام يدع أحدا من أهله يطيق القيام إلا أقامه ، قال القرطبي : ذهب بعضهم إلى أن اعتزاله النساء كان بالاعتكاف ، وفيه نظر لقوله فيه « وأيقظ أهله ، فانه يشعر بأنه كان معهم في البيت فلما كان معتكفا لكان في المسجد ولم يكن معه أحد ، وفيه نظر فقد تقدم حديث « اعتكفت مع النبي ﷺ امرأة من أزواجه ، وعلى تقدير أنه لم يعتكف أحد منهم فيحتمل أن يوقفن من موضعه وأن يوقفن عند ما يدخل البيت لحاجته . ( نبيه ) : وقع في نسخة الصنفاني قبل هذا الباب في آخر « باب نحري ليلة القدر ، مانسه « قال أبو عبد الله قال أبو نعم : كان هبيرة مع المختار يجهز على القتلى ، قال أبو عبد الله فلم أخرج حديث هبيرة عن عليّ ، لهذا ، ولم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله لأن عامة حديثه مضطرب انتهى ، واراد بحديث هبيرة ما أخرجه أحمد والترمذى من طريق أبي إسحق السبيعي عن هبيرة بن يريم وهو بفتح الياء المثناة من تحت بوزن عظيم عن عليّ « ان النبي ﷺ كان يوقظ أهله في العشر الاخير من رمضان ، وأخرجه أحمد وابن أبي

شعبة وأبو يعلى من طرق متعددة عن أبي إسحق ، وقال الترمذى حسن صحيح وأراد بحديث الحسن بن عبيد الله ما أخرجه مسلم والترمذى أيضا والنسائى وابن ماجه من رواية عبد الواحد بن زياد عنه عن ابراهيم النخعى عن الأسود بن يزيد عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد في غيرها ، قال الترمذى بعد ترجمته : حسن غريب . وأما قول أبي نعيم في هبيرة فعناه أنه كان بمن أمان المختار - وهو ابن أبي عبيد الثقفى - لما غلب على الكوفة في خلافة عبد الله بن الزبير ودعا إلى الطلب بدم الحسين بن على فأطاعه أهل الكوفة ممن كان يوالى أهل البيت ، فقتل المختار في الحرب وغيرها ممن اتهم بقتل الحسين خلائق كثيرة ، وكان من وثق هبيرة لم يؤثر ذلك فيه عنده قدما لأنه كان متأولا ولذلك صحح الترمذى حديثه ، وعن وثق هبيرة (١) ومعنى قوله : يجهز ، وهو يضم أوله وجيم وزاى : يكل القتل . وأما الحسن بن عبيد الله فهو كوفى نفعى قدم بحى القطان عليه الحسن بن عمرو وقال ابن معين : ثقة صالح ، ووثقه أبو حاتم والنسائى وغيرهما . وقال الدارقطنى : ليس بقوى ولا يقاس بالاعمش انتهى ، وقد تفرد بهذا الحديث عن ابراهيم وتفرد به عبد الواحد بن زياد عن الحسن ولذلك استغربه الترمذى ، وأما مسلم فصحيح حديثه لشواهده على عاداته ، وتجنب حديث على للمعنى الذى ذكره البخارى أو غيره ، واستغنى البخارى عن الحديثين بما أخرجه في هذا الباب من طريق مسروق عن عائشة ، وعلى هذا فحل الكلام المذكور أن يكون عقب حديث مسروق في هذا الباب لاقبله وكان ذلك من بعض النساخ والله أعلم . وفي الحديث الحرص على مداومة القيام في العشر الاخير إشارة إلى الحث على تجويد الخاتمة ، ختم الله لنا بخير آمين

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ٣٣ - كتاب الاعتكاف

**قوله** ( أبواب الاعتكاف ) كذا للاستعمل ، وسقط لغيره إلا النسبي فإنه قال « كتاب » ، وثبت له البسمة مقدمة ، وللستعمل مؤخرة . والاعتكاف لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه ، وشرعا المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة ، وليس بواجب إجماعا إلا على من نذره ، وكذا من شرع فيه فقطعه عامدا عند قوم . واختلف في اشتراط الصوم له كما سيأتى في باب مفرد ، وانفرد سويد بن غفلة باشتراط الطهارة له

#### ١ - باب الاعتكاف في العشر الأواخر ، والاعتكاف في المساجد كلها

لقوله تعالى : [ البقرة ١٨٧ ] ﴿ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ، تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا ، كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾

٢٠٢٥ - **حديث** إسماعيل بن عبد الله قال حدثني ابن وهب عن يونس أن فافعا أخبره عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان »

٢٠٢٦ - **حديث** عبد الله بن يوسف حدثنا الثابت عن عقيب عن ابن شعيب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ « أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله تعالى ، ثم اعتكف أزواجه من بعده »

٢٠٢٧ - **حديث** إسماعيل قال حدثني مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ كان يعتكف في العشر الأوسط من رمضان ، فاعتكف عاما ، حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين - وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه - قال : من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر ، فقد أريت هذم الليلة ثم أنسيتها ، وقد رأيتني أسجد في ماء وطين من صبيحتها ، فالتبسوها في العشر الأواخر ، والتبسوها في كل يوم . فطهرت السماء تلك الليلة ، وكان المسجد على عريش ، فوكت المسجد ، فبصرت عيناى رسول الله ﷺ على جبهته أثر الماء والطين من صبح إحدى وعشرين »

**قوله** ( باب الاعتكاف في العشر الأواخر ، والاعتكاف في المساجد كلها ) أى مشروطة المسجد له من غير تخصيص بمسجد دون مسجد . **قوله** ( لقوله تعالى ) ﴿ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ ( الآية ) ووجه

الدلالة من الآية أنه لو صح في غير المسجد لم يختص بتحريم المباشرة به ، لأن الإجماع منافي للاعتكاف بالإجماع ، فلم يذكر المساجد أن المراد أن الاعتكاف لا يكون إلا فيها . وقيل ابن المنذر الإجماع على أن المراد بالمباشرة في الآية الإجماع ، وروى الطبري وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الآية : كانوا إذا اعتكفوا أخرج رجل لحاجته فليزله من كل مكان ، وأجاز الحنفية للرأفة أن تعتكف في مسجد بينها وهو المكان المعد للصلاة فيه ، وفيه قول للشافعي قديم ، وفي وجه لأصحابه وللبالكية يجوز للرجال والنساء لأن الطلوع في البيوت أفضل ، وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الصلوات ، وخصه أبو يوسف بالواجب منه وأما النقل في كل مسجد ، وقال الجمهور بعمومه من كل مسجد إلا أن تلزمه الجملة فاستحب له الشافعي في الجامع ، وشرطه مالك لأن الاعتكاف عندهما ينقطع بالجمعة ، ويجب بالشروع عند مالك ، وخصه طائفة من السلف كالزهري بالجامع مطلقا وأما إليه الشافعي في القديم ، وخصه حذيفة بن اليمان بالمساجد الثلاثة ، وعطاء بمسجد مكة والمدينة وابن المسيب بمسجد المدينة ، وانفقوا على أنه لا حد لأكثره واختلفوا في أقله فمن شرط فيه الصيام قال أقله يوم ، ومنهم من قال يصح مع شرط الصيام في ذون اليوم حكماء ابن قدامة ، وعن مالك يشترط عشرة أيام ، وعنه يوم أو يومان ، ومن لم يشترط الصوم قالوا أقله ما يطلق عليه اسم لبث ولا يشترط القعود ، وقيل يكفي المرور مع النية كوقوف عرفة ، وروى عبد الرزاق عن يعلى بن أمية الصحابي : أني لأمكث في المسجد الساعة وما أمكث إلا لا اعتكف ، ، واتفقوا على فساد الإجماع حتى قال الحسن والزهري : من جامع فيه لزمته الكفارة ، وعن مجاهد : يتصدق بدينارين ، واختلفوا في غير الجامع : ففي المباشرة أقوال ثالثا أن أنزل بطل والأفلا . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر : كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه وزاد ، قال نافع وقد أراني عبد الله بن عمر المكان الذي كان رسول الله ﷺ يعتكف فيه من المسجد ، وزاد ابن ماجه من وجه آخر عن نافع : أن ابن عمر كان إذا اعتكف طرح له فراشه وراء أسطوانة التوبة . ثانيا حديث عائشة مثل حديث ابن عمر وزاد حتى توفاه الله ، ثم اعتكف أزواجه من بعده ، ، فيؤخذ من الأول اشتراط المسجد له ، ومن الثاني أنه لم ينسخ وليس من الخصائص . وأما قول ابن نافع عن مالك : فكرت في الاعتكاف وترك الصحابة له مع شدة اتباعهم للأثر فوقع في نفسي أنه كالوصال ، وأراهم تركوه لشدة ولم يبلغني عن أحد من السلف أنه اعتكف إلا عن أبي بكر ابن عبد الرحمن أنه وكأنه أراد صفة مخصوصة ، وإلا فقد حكينا عن غير واحد من الصحابة ، ومن كلام مالك أخذ بعض أصحابه أن الاعتكاف جائز ، وأنكر ذلك عليهم ابن العربي وقال : لأنه سنة مؤكدة ، وكذا قال ابن بطال : في مواظبة النبي ﷺ ما يدل على تأكيده ، وقال أبو داود عن أحمد : لا أعلم عن أحد من العلماء خلافا أنه مسنون . قوله ( عن ابن شهاب ) زاد مصر فيه : عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، وخالفه الليث عن الزهري فقال : عن عروة عن عائشة موصولا وعن سعيد مرسلا . ثالثا حديث أبي سعيد ، وقد تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله

### باب الحائض تَرْجُلُ رَأْسَ الْمُعْتَكِفِ

٢٠٢٨ - حدثنا محمد بن المثنى حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها قالت

« كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصْنِي إِلَى رَأْسِهِ وَهُوَ مُجَاوِرٌ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجَلُهُ وَأَنَا حَاضِرٌ »

**قوله** (باب الحائض ترجل رأس المتكف) أي تمشله وتدنه . **قوله** (يصني إلى) يضم أوله أي يميل . **قوله** (وهو مجاور) في رواية أحمد والنسائي كان يأتي في وهو متكف في المسجد فيتكف على باب حجر قاعسل وأسه وسأره في المسجد ، وقد تقدمت فوائده في كتاب الحيض ، ويؤخذ منه أن المجاورة والاعتكاف واحد ، وفرق بينهما مالك . وفي الحديث جواز التطيب والتطيب والغسل والحلق والتزير إلخافا بالرجل ، والمجهور على أنه لا يكره فيه إلا ما يكره في المسجد ، وعن مالك تركه فيه الصنائع والحرف حتى طلب العلم . وفي الحديث استخدام الرجل امرأته برضاها ، وفي إخراج رأسه دالة على اشتراط المسجد للاعتكاف ، وعلى أن من أخرج بعض بدنه من مكان حلف أن لا يخرج منه لم يحن حتى يخرج رجله ويعتمد عليها

### ٣ - باب لا يدخل البيت إلا للحاجة

٢٠٢٩ - **حديث** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا كَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ بَنَيْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَتْ « وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَدْخُلُ رَأْسَهُ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجَلُهُ ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا الْحَاجَةَ إِذَا كَانَ مُتَكِفًا »

[ الحديث ٢٠٢٩ - أطرافه في : ٢٠٢٣ ، ٢٠٢٤ ، ٢٠٢٥ ، ٢٠٢٥ ]

**قوله** (باب لا يدخل) أي المتكف (البيت إلا للحاجة) كأنه أطلق على وفق الحديث . **قوله** (عن عروة) أي ابن الزبير (وعمرة) كذا في رواية الليث جمع بينهما ، ورواه يونس عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة وحده ، ورواه مالك عنه عن عروة عن حمزة ، قال أبو داود وغيره لم يتابع عليه ، وذكر البخاري أن عبيد الله بن عمر تابع مالكاً ، وذكر الدارقطني أن أبا أويس رواه كذلك عن الزهري ، وافقوا على أن الصواب قول الليث وأن الباقيين اختصروا منه ذكر حمزة ، وأن ذكر حمزة في رواية مالك من المزيدي متصل الأسانيد . وقد رواه بعضهم عن مالك فوافق الليث أخرجه النسائي أيضاً ، وله أصل من حديث عروة عن عائشة كما سيأتي من طريق هشام عن أبيه وهو عند النسائي من طريق تميم بن مسنن عن عروة . **قوله** (وكان لا يدخل البيت إلا للحاجة) زاد مسلم إلا للحاجة الإنسان وفسرها الزهري بالبول والغائط ، وقد افقوا على استثنائهما ، واختلفوا في غيرهما من الحاجات كالأكل والشرب ، ولو خرج لها فمريضاً غادج المسجد لم يبطل . ويتحقق بهما التيمم والفصل لمن احتاج إليه ، ووقع عند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن إسحق عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : السنة على المتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج حاجة إلا لا بد منه ، قال أبو داود غير عبد الرحمن لا يقول فيه البتة ، وجرم الدارقطني بأن التمس الذي من حديث عائشة قولها لا يخرج إلا للحاجة ، وما عدها من دونها ، وروينا عن علي بن الحسن البصري أن شهد المتكف جنازة أو عاد مريضاً أو خرج للجمعة بطل اعتكافه ، وبه قال الكوفيون وابن المنذر في الجمعة ، وقاله الثوري والثياقي واتفقوا إن شرط شيئاً من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يبطل اعتكافه بضمه وهو رواية عن أحمد

## ٤ - باب غسل المعتكف

٢٠٣٠ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُبَايِشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ»**

٢٠٣١ - **«وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فَأَغْسَلَهُ وَأَنَا حَائِضٌ»**

**قَوْلُهُ (باب غسل المعتكف)** ذكر فيه حديث عائشة أيضا ، وقد تقدمت مباحثه في كتاب الحيض . **قَوْلُهُ فِيهِ (فَأَغْسَلَهُ)** زاد النسائي من رواية حماد عن إبراهيم «فَأَغْسَلَهُ بِخُطْمِي»

## ٥ - باب الاعتكاف ليلا

٢٠٣٢ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، قَالَ : أَوْفِ بِنَذْرِكَ»**

[ الحديث ٢٠٣٢ - أطرافه في : ٢٠٤٣ ، ٣١٤٤ ، ٤٣٦٠ ، ٦٦٦٧ ]

**قَوْلُهُ (باب الاعتكاف ليلا)** أى بغير نهار . **قَوْلُهُ (حدثنا مسدد حدثني يحيى بن سعيد)** وهو القطان ، كذا رواه مسدد من مسند ابن عمر ، ووافقه المقدسي وغيره عند مسلم وغيره ، وخالفهم يعقوب بن إبراهيم عن يحيى فقال «عن ابن عمر عن عمر» أخرجه النسائي ، وكذا أخرجه أبو داود عن أحد لكنته في المسند كما قال مسدد فاته أعلم ، فاختلف فيه على عبيد الله بن عمر عن نافع وعلى أيوب عن نافع ، وسيأتي في ذلك مزيد بيان في فرض الخس وفي غزوة حنين . **قَوْلُهُ (ان عمر سأل)** لم يذكر مكان السؤال ، وسيأتي في النذر من وجه آخر أن ذلك كان بالجمرة لما رجعوا من حنين ، ويستفاد منه الرد على من زعم أن اعتكاف عمر كان قبل المنع من الصيام في الليل لأن غزوة حنين متأخرة عن ذلك . **قَوْلُهُ (كنت نذرت في الجاهلية)** زاد حفص بن غياث عن عبيد الله عند مسلم «فلما أسلمت سألت» وفيه رد على من زعم أن المراد بالجاهلية ما قبل فتح مكة وأنه إنما نذر في الاسلام ، وأصرح من ذلك ما أخرجه الدارقطني من طريق سعيد بن بشر عن عبيد الله بلفظ «نذر عمر أن يعتكف في الشرك» . **قَوْلُهُ (أن أعتكف ليلة)** استدلل به على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن الليل ليس ظرفا للصوم فلو كان شرطاً لأمره النبي ﷺ به ، ونعقب بأن في رواية شعبة عن عبيد الله عند مسلم «يوما» بدل ليلة لجمع ابن حبان وغيره بين الروایتين بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة ، فن أطلق ليلة أراد بيومها ومن أطلق يوما أراد بليته ، وقد ورد الأمر بالصوم في رواية عمرو بن دينار عن ابن عمر صريحا لكن إسناده ضعيف ، وقد زاد فيها «أن النبي ﷺ قال له اعتكف وصم» أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الله بن يزيد وهو ضعيف ، وذكر ابن عدى والدارقطني أنه تفرد بذلك عن عمرو بن دينار ورواية من روى يوما شاذة ، وقد وقع في رواية سليمان بن بلال الآتية بعد أبواب «فاعتكف ليلة» فدل على أنه لم يزد على نذره شيئا وأن الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا يفترق له

حد ميم . قوله ( في المسجد الحرام ) زاد عمرو بن دينار في روايته « عند الكعبة » ، وقد ترجم البخاري لهذا الحديث بعد أبواب « من لم ير عليه إذا اعتكف صوما » ، وترجمة هذا الباب مستلزمة الثانية لأن الاعتكاف إذا ساء ليلا بغير نهار استلزم محته بغير صيام من غير عكس ، وباشتراط الصيام قال ابن عمر وابن عباس أخرجه عبد الرزاق عنهما بإسناد صحيح ، وعن عائشة نحوه وبه قال مالك والأوزاعي والحنفية ، واختلف عن أحمد وإسحق ، واحتج عياض بأنه عليه السلام لم يعتكف إلا بصوم ، وفيه نظر ، لما في الباب الذي بعده أنه اعتكف في شوال كما سنده ، واحتج بعض المالكية بأن الله تعالى ذكر الاعتكاف أثر الصوم فقال ( ثم اتموا الصيام إلى الليل ولا تبأشروهن وأنتم عاكفون ) وتعقب بأنه ليس فيها ما يدل على تلازمهما ولا لكان لأصوم إلا باعتكاف ولا قائل به ، وسنده ببقية فوائد حديث عمر في كتاب التذوق أن شاء الله تعالى . وفي الحديث أيضا رد على من قال أقل الاعتكاف عشرة أيام أو أكثر من يوم ، وقد تقدم نقله في أول الاعتكاف ، وتظهر فائدة الخلاف فيمن نذر اعتكافا مهما . والله أعلم

## ٦ - باب اعتكاف النساء

٢٠٣٣ - حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد حدثنا يحيى عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي عليه السلام يعتكف في العشر الأواخر من رمضان ، فمكنت أضرب له خباء فيصلي الصبح ثم يدخله . فاستأذنت حفصة عائشة أن تضرب خباء ، فأذنت لها فضربت خباء . فلما رآته زينب بنت جحش ضربت خباء آخر ، فلما أصبح النبي عليه السلام رأى الأخبية فقال : ما هذا ؟ فأخبر ، فقال النبي عليه السلام : ألبس زنون بهن ؟ ففرك الاعتكاف ذلك الشهر ، ثم اعتكف عشر من شوال »

قوله ( باب اعتكاف النساء ) أى ماحكه وقد أطلق الشافعي كراهته لمن في المسجد ، الذي تصلى فيه الجماعة ، واحتج بحديث الباب فانه دال على كراهة الاعتكاف للمرأة إلا في مسجد بيتها لأنها تتعرض لكثرة من رآها ، وقال ابن عبد البر لولا أن ابن عيينة زاد في الحديث - أى حديث الباب - أنه استأذن النبي عليه السلام في الاعتكاف لقطعت بأن اعتكاف المرأة في مسجد الجماعة غير جائز انتهى . وشرط الحنفية لصحة اعتكاف المرأة أن تكون في مسجد بيتها ، وفي رواية لم أن لها الاعتكاف في المسجد مع زوجها وبه قال أحمد . قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن سعيد الانصاري ، ونسبه خلف بن هشام في روايته عن حماد بن زيد عند الاسماعيلي . قوله ( عن عمرة ) في رواية الأوزاعي الآتية في أواخر الاعتكاف عن يحيى بن سعيد « حدثني عمرة بنت عبد الرحمن » . قوله ( عن عائشة ) في رواية أبي عوانة من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد عن عمرة « حدثني عائشة » . قوله ( كان النبي عليه السلام يعتكف في العشر الأواخر من رمضان فمكنت أضرب له خباء ) أى بكسر المعجمة ثم موحدة ، وقوله « فيصلي الصبح ثم يدخله » وفي رواية ابن فضيل عن يحيى بن سعيد الآتية في باب الاعتكاف في شوال « كان يعتكف في كل رمضان ، فإذا صلى الغداة دخل ، واستدل بهذا على أن مبدأ الاعتكاف من أول النهار ، وسيأتي نقل الخلاف فيه . قوله ( فاستأذنت حفصة

عائشة أن تضرب خباء) في رواية الأوزاعي المذكورة فاستأذنت عائشة فأذن لها ، وسألت حفصة عائشة أن تستأذن لها ففعلت ، وفي رواية ابن فضيل المذكورة « فاستأذنت عائشة أن تعتكف فأذن لها فضربت قبة ، فسمعت بها حفصة فضربت قبة ، زاد في رواية عمرو بن الحارث « لتعتكف معه ، وهذا يشعر بأنها فعلت ذلك بغير إذن ، لكن رواية ابن عيينة عند النسائي « ثم استأذنته حفصة فأذن لها ، وقد ظهر من رواية حماد والأوزاعي أن ذلك كان على لسان عائشة . **قوله** ( قلنا رأته زينب بنت جحش ضربت خباء آخر ) وفي رواية ابن فضيل « وسمعت بها زينب فضربت قبة أخرى ، وفي رواية عمرو بن الحارث « قلنا رأته زينب ضربت محمنا وكانت امرأة غيورا ، ولم أقف في شيء من الطرق أن زينب استأذنت ، وكأن هذا هو أحد ما بعث على الإنكار الآتي . **قوله** ( قلنا أصبح النبي ﷺ رأى الأخبية ) في رواية مالك التي بعد هذه « فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه إذا أخبية ، وفي رواية ابن فضيل « فلما انصرف من الغداة أبصر أربع قباب ، يعني قبة له وثلاثا للثلاثة ، وفي رواية الأوزاعي « وكان رسول الله ﷺ إذا صلى انصرف إلى بناءه الذي بنى له ليعتكف فيه ، ووقع في رواية أبي معاوية عند مسلم وأبي داود « فمرت زينب بجبابها فضرب ، وأمر غيرها من أزواج النبي ﷺ بجبابها فضرب ، وهذا يقتضي تعمير الأزواج بذلك وليس كذلك ، وقد فسرت الأزواج في الروايات الأخرى بعائشة وحفصة وزينب فقط ، وبين ذلك قوله في هذه الرواية « أربع قباب ، وفي رواية ابن عيينة عند النسائي « فلما صلى الصبح إذا هو بأربعة أبنية ، قال : لمن هذه ؟ قالوا لعائشة وحفصة وزينب . **قوله** ( آلبر ) بهمة استفهام ممدودة وبغير مد ، « وآلبر ، بالنصب ، وقوله « ترون بين ، بضم أوله أى تظنون ، وفي رواية مالك « آلبر تقولون **هـ** ، أى تظنون ، والقول يطلق على الظن قال الأعشى :

أما الوحيل قدون بعد غد فتي تقول الدار تجمعنا

أى تظن ، ووقع في رواية الأوزاعي « آلبر أردن بهذا ، وفي رواية ابن عيينة « آلبر تقولون يردن بهذا ، والخطاب للحاضرين من الرجال وغيرهم ، وفي رواية ابن فضيل « ما حملن على هذا ، آلبر ؟ انزعوها فلا أراها ، فزعزت ، وما استفامية ، وآلبر في هذه الرواية مرفوع ، وقوله فلا أراها زعم ابن التين أن الصواب حذف الالف من أراها قال : لأنه مجزوم بالنهي وليس كما قال . **قوله** ( فترك الاعتكاف ) في رواية أبي معاوية « فامر بجبابه فقوض ، وهو بضم القاف وتشديد الواو المكسورة بعدها ضاد معجمة أى تقض ، وكأنه ﷺ خشي أن يكون الحامل لمن على ذلك المباهاة والتنافس الناشئ عن الغيرة حرصا على القرب منه خاصة فيخرج الاعتكاف عن موضوعه أولا أذن لعائشة وحفصة أولا كان ذلك خفيها بالنسبة إلى ما يفضى إليه الأمر من توارد بقية النسوة على ذلك فيمضي المسجد على المصلين ، أو بالنسبة إلى أن اجتماع النسوة عنده يصير كالجالس في بيته ، وربما شغلته عن التخلي لما قصد من العبادة فيموت مقصود الاعتكاف . **قوله** ( فترك الاعتكاف ذلك الشهر ، ثم اعتكف عشرا من شوال ) في رواية الأوزاعي « فرجع فلما أن اعتكف ، وفي رواية ابن فضيل « فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر الشهر من شوال ، وفي رواية أبي معاوية « فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في العشر الأول من شوال ، ويصح بينه وبين رواية ابن فضيل بأن المراد بقوله « آخر العشر من شوال » انتهاء اعتكافه ، قال الاسماعيلي : فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم ، لأن أول شوال هو يوم الفطر وصومه حرام ، وقال غيره : في اعتكافه في شوال



دليل على أن التوافل المتأفة إذا قامت قضى استحبابا ، واستدل به المالكية على وجوب قضاء العمل لمن شرع فيه ثم أبطله ، ولا دلالة فيه لما سياتي . وقال ابن المنذر وغيره : في الحديث أن المرأة لا تعتكف حتى تستأذن زوجها وأنها إذا اعتكفت بغير إذنه كان له أن يخرجها ، وإن كان بأذنه فلا أن يرجع فيمنعها . وعن أهل الرأي إذا أذن لها الزوج ثم منعها أمم بذلك وامتنعت ، وعن مالك ليس له ذلك ، وهذا الحديث حجة عليهم ، وفيه جواز ضرب الأخبية في المسجد ، وأن الأفضل للنساء أن لا يعتكفن في المسجد ، وفيه جواز الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه ، وأنه لا يلزم بالثنية ولا بالثروع فيه ، ويستنبط منه سائر التطوعات خلافا لمن قال بالزوم ، وفيه أن أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح وهو قول الأوزاعي والليث والثوري ، وقال الأئمة الأربعة وطائفة : يدخل قبيل غروب الشمس ، وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل ، ولكن إنما تخلى بنفسه في المكان الذي أعده لنفسه بعد صلاة الصبح ، وهذا الجواب يشكل على من منع الخروج من العبادة بعد الدخول فيها وأجاب عن هذا الحديث بأنه عليه السلام لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وإنما م به ثم عرض له المانع المذكور فتركه ، فعلى هذا فاللازم أحد الأمرين إما أن يكون شرع في الاعتكاف فيدخل على جواز الخروج منه ، وإما أن لا يكون شرع فيدخل على أن أول وقته بعد صلاة الصبح . وفيه أن المسجد شرط للاعتكاف لأن النساء شرع لهن الاحتجاب في البيوت فلو لم يكن المسجد شرطا ما وقع ما ذكر من الإذن والمنع ولا كتفى لهن بالاعتكاف في مساجد بيوتهن : وقال إبراهيم بن علية : في قوله « آليبر تردن » دلالة على أنه ليس لهن الاعتكاف في المسجد ، إذ مفهومه أنه ليس ببر لهن ، وما قاله ليس بواضح ، وفيه شؤم الغيرة لأنها ناشئة عن الحسد المفضي إلى ترك الأفضل لأجله ، وفيه ترك الأفضل إذا كان فيه مصلحة ، وأن من خشي على عمله الرباء جاز له تركه وقطعه ، وفيه أن الاعتكاف لا يجب بالثنية ، وأما قضاؤه عليه السلام له فعلى طريق الاستحباب لانه كان إذا عمل عملا أثبته ولهذا لم ينقل أن نساء اعتكفن معه في شوال ، وفيه أن المرأة إذا اعتكفت في المسجد استحباب لها أن تجعل لها ما يسترها ، ويشتترط أن تكون إقامتها في موضع لا يضيق على المصلين . وفي الحديث بيان مرتبة عائشة في كون حفصة لم تستأذن إلا بواسطتها ، ويحتمل أن يكون سبب ذلك كونه كان تلك الليلة في بيت عائشة

### ٧ - باب الأخبية في المسجد

٢٠٣٤ - عن عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها « أن النبي عليه السلام أراد أن يعتكف ، فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف إذا أخبية : خباء عائشة ، وخباء حفصة ، وخباء زينب . فقال آليبر تقولون بهن ؟ ثم انصرف فلم يعتكف ، حتى اعتكف عشرين من شوال »

قوله ( باب الأخبية في المسجد ) ذكر فيه الحديث الماضي في الباب قبله مختصرا من طريق مالك عن يحيى بن سعيد فوقع في أكثر الروايات عن عمرة عن عائشة ، وسقط قوله عن عائشة في رواية النسفي والكشميهني وكذا هو في الموطآت كلها ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن يوسف شيخ البخاري فيه مرسل أيضا ،

وجزم بأن البخاري أخرجه عن عبد الله بن يوسف موصولا ، قال الترمذي : رواه مالك وغير واحد عن يحيى مرسل . وقال الدارقطني : تابع مالك على إرساله عبد الوهاب الثقفي ورواه الياس عن يحيى موصولا ، وقال الاسماعيل : تابع مالك أنس بن عياض وحاد بن زيد على اختلاف عنه انتهى . وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن نافع عن مالك موصولا ، حصلنا على جماعة وصلوه ، وقد تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله

### ٨ - باب هل يخرج المعتكف لحوائجه الى باب المسجد ؟

٢٠٣٥ - حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب بن الزهري قال أخبرني علي بن الحسين رضي الله عنهما « أن صفية زوج النبي ﷺ أخبرته أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تزوره في اعتكافه في المسجد في العشر الأخير من رمضان ، فحدثت عنده ساعة ثم قامت ثقل قلب فقام النبي ﷺ معها يلقبها ، حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة مر رجلان من الأنصار فلما على رسول الله ﷺ ، فقال لها النبي ﷺ : على رسلك ، إنما هي صفية بنت حنيفة . فقالا : سبحان الله يا رسول الله ، وكبر عليهما ، قال النبي ﷺ : إن الشيطان يبلغ من ابن آدم مبلغ الدم ، وإن خبيت أن يقذف في قلبه شيئا »

[ الحديث ٢٠٣٥ - أطرافه في : ٢٠٣٨ ، ٢٠٣٩ ، ٢١٠١ ، ٢٢٨١ ، ٦٢١٩ ، ٧١٧١ ]

**قوله** ( باب هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد ) أورد هذه الترجمة على الاستفهام لاحتمال القضية مترجم له ، لكن تقييده ذلك بباب المسجد لا يتأتى فيه الخلاف حتى يتوقف عن بت الحكم فيه ، وإنما الخلاف في الاشتغال في المسجد بغير العبادة . **قوله** ( أن صفية زوج النبي ﷺ أخبرته ) عند ابن حبان في رواية عبد الرحمن ابن اسحق عن الزهري عن علي بن الحسين وحدثني صفية ، وهي صفية بنت حنيفة ومختاتية مصفرا ابن أخطب ، كان أبوها رئيس خبير وكانت تكفي أم يحيى ، وسيأتي شرح تزويجها في المغازي إن شاء الله تعالى . وفي تصريح علي بن الحسين بأنها حدثته رد على من زعم أنها ماتت سنة ست وثلاثين أو قبل ذلك ، لأن عليا إنما ولد بعد ذلك سنة أربعين أو نحوها ، والصحيح أنها ماتت سنة خمس وقليل بعدها ، وكان علي بن الحسين حين سمع منها صغيرا ، وقد اختلفت الرواة عن الزهري في وصل هذا الحديث ، وسيأتي تفصيل ذلك في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، واعتمد المصنف الطريق الموصولة وحمل الطريق الرسالة على أنها عند علي عن صفية فلم يجعلها علة للوصل كما صنع في طريق مالك في الباب قبله . **قوله** ( أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تزوره في اعتكافه ) وفي رواية معمر المصنف في صفة ابليس فأتيته أذوره ليلا ، وفي رواية هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري « كان النبي ﷺ في المسجد وعنده أزواجه فرحن ، وقال لصفية : لا تصلي حتى أنصرف مملك ، والذي يظهر أن اختصاص صفية بذلك لكون مجيئها تأخر عن رفقتها فأمرها بتأخير الترجه ليحصل لها التساوى في مدة جلوسهن عنده ، أو أن بيوت رفقتها كانت أقرب من منزلها فخشي النبي ﷺ عليها ، أو كان مشغولا فأمرها بالتأخير ليفرخ من شغلها وييسرها ، وروى عبد الرزاق من

طريق مروان بن سعيد بن المعل ، أن النبي ﷺ كان معتكفا في المسجد فاجتمع اليه لساؤه ثم تفرق ، فقال لصفيه أقبلوا إلى بيتك ، فذهب معها حتى أدخلها بيتها وفي رواية هشام المذكورة : وكان بيتها في دار أسامة ، زاد في رواية عبد الرزاق عن معمر : وكان مسكنها في دار أسامة بن زيد ، أي الدار التي صارت بعد ذلك لأسامة بن زيد لأن أسامة إذا كان لم يكن له دار مستقلة بحيث تسكن فيها صفيه ، وكانت بيوت أزواج النبي ﷺ حوالى أبواب المسجد وهذا يتبين صحة ترجمة المصنف . قوله ( فتحدثت عنده ساعة ) زاد ابن أبي عتيق عن الزهري كما سيأتي في الأدب « ساعة من العشاء » . قوله ( ثم قامت تنقلب ) أي ترد إلى بيتها ( فقام معها يلقها ) بفتح أوله وسكون القاف أي يردّها إلى منزلها . قوله ( حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة ) في رواية ابن أبي عتيق : والذي عند مسكن أم سلمة ، والمراد بهذا بيان المكان الذي لقيه الرجلان فيه لانيان مكان بيت صفيه . قوله ( مروجلان من الأنصار ) لم أقف على تسميتهما في شيء من كتب الحديث ، إلا أن ابن العطار في « شرح العمدة » زعم أنهما أسيد بن حضير وعباد بن بشر ولم يذكر لذلك مستندا ، ووقع في رواية سفيان الآتية بعد ثلاثة أبواب « فأبصره رجل من الأنصار بالافراد » ، وقال ابن التين إنه وهم ثم قال : يحتمل تعدد القصة ، قلت : والاصل عنده بل هو محمول على أن أحدهما كان تبعا للآخر أو خص أحدهما بخطاب المشافهة دون الآخر ، ويحتمل أن يكون الزهري كان يشك فيه فيقول تارة رجل وتارة رجلان ، فقد رواه سعيد بن منصور عن هشيم عن الزهري « لقيه رجل أو رجلان ، بالشك » ، وليس لقوله رجل مفهوما ، نعم رواه مسلم من وجه آخر من حديث أنس بالإفراد ، ووجه ما قدمته من أن أحدهما كان تبعا للآخر بحيث أفرد ذكر الأصل وحيث نفي ذكر الصورة . قوله ( فسلبا على رسول الله ﷺ ) في رواية معمر « فنظرا إلى النبي ﷺ ثم أجازا » أي مضيا يقال جاز وأجاز بمعنى ، ويقال جاز الموضع إذا سار فيه وأجازه إذا قطعه وخلفه ، وفي رواية ابن أبي عتيق « ثم نقذا » وهو بالقاء والمعجمة أي خلفاه ، وفي رواية معمر « فلما رأيا النبي ﷺ اسرعا » أي في المشي ، وفي رواية عبد الرحمن بن إسحق عن الزهري عند ابن حبان « فلما رأياه استحميا فرجما » فأفاد سبب رجوعهما وكانهما لو استمرا ذاهبين إلى مقصدهما ماردما بل لما رأى أنهما تركا مقصدهما ورجعا ردهما . قوله ( على رسلكا ) بكسر الراء ويجوز فتحها أي على هيتكا في المشي فليس هنا شيء تكرهاته ، وفيه شيء محذوف تقديره أمشيا على هيتكا ، وفي رواية معمر « فقال لها النبي ﷺ تماليا » وهو بفتح اللام قال الداودي أي قفا ، وأنكره ابن التين وقد أخرجه عن معناه بغير دليل ، وفي رواية سفيان ، فلما أبصره دعاه فقال تعال . قوله ( اتما هي صفيه بنت حي ) في رواية سفيان « هذه صفيه » . قوله ( فقالا سبحان الله يا رسول الله وكبر عليهما ) زاد النسائي من طريق بشر بن شبيب عن أبيه ذلك ، ومثله في رواية ابن مسافر الآتية في الخس ، وكذا للإساعلي من وجه آخر عن أبي الجان شيخ البخاري فيه ، وفي رواية ابن أبي عتيق عند المصنف في الأدب « وكبر عليهما ما قال » وله من طريق عبد الأعلى عن معمر « فكبر ذلك عليهما » وفي رواية هشيم « فقال يا رسول الله هل نظرت بك إلا خيرا » .

**قوله** ( أن الشيطان يبلغ من ابن آدم مبلغ القدم ) كذا في رواية ابن مسافر وابن أبي عتيق ، وفي رواية معمر « يجرى من الإنسان يجرى الدم » ، وكذا لابن ماجه من طريق عثمان بن عمر التيمي عن الزهري ، زاد عبد الأعلى فقال « أنى خفت أن تقنا ظنا ، أن الشيطان يجرى » ، الخ وفي رواية عبد الرحمن بن إسحق « ما أقول لك هذا أن تكونا ظلتان شرا ، ولكن قد علمت أن الشيطان يجرى من ابن آدم يجرى الدم » . قوله ( ابن آدم ) المراد جنس أولاد آدم فيدخل

فيه الرجل والنساء كقولہ (بابي آدم) وقولہ (بابي اسرائيل) بلفظ الذكر إلا أن السرف عممه فأدخل فيه النساء .  
**قوله** (وإن خفيت أن يقذف في قلبك شيئاً) كذا في رواية ابن مسافر ؛ وفي رواية معمر «سوءاً» أو قال شيئاً ،  
وهذا مسلم وأبي داود وأحمد من حديث معمر «شراً» بمجوعة وراءه بدل سوءاً ، وفي رواية هشيم «إني خفت أن  
يدخل عليّ شيئاً» والحاصل من هذه الروايات أن النبي ﷺ لم ينسبها إلى أنهما يقذفان به سوءاً لما تقرر عنده من  
صدق إمامتهما ، ولكن عشي عليهما أن يوسوس لها الشيطان ذلك لأنهما غير معصومين فقد يفضي بهما ذلك إلى الهلاك  
فيأمر إلى إعلامهما حسماً للمادة وتعليلاً لمن بعدهما إذا وقع له مثل ذلك كما قاله الشافعي رحمه الله تعالى ، فقد روى  
الحاكم أن الشافعي كان في مجلس ابن عيينة فسأله عن هذا الحديث فقال الشافعي : إنما قال لها ذلك لأنه خاف عليهما  
الكفر إن غلبته الشهمة فيأمر إلى إعلامهما نصيحة لها قبل أن يقذف الشيطان في نفوسهما شيئاً يمكن به . قلت :  
وهو بين من الطرق التي أسلفتها ، وغفل البزار فطن في حديث صفية هذا واستبعد وقوعه ولم يأت بطائل ، والله  
الموفق . وقوله «يدلح» أو «يجرى» قيل هو على ظاهره وإن الله تعالى أقنعه على ذلك ، وقيل هو على سبيل  
الاستعارة من كثرة إغرائه ، وكأنه لا يفارق كالم فاشتركا في شدة الاتصال وعدم المفارقة . وفي الحديث من الفوائد  
جواز اشتغال المعتكف بالأمور المباحة من تشييع زائره والقيام معه والحديث مع غيره ، وإباحة خلوة المعتكف  
بالزوجة ، وزيارة المرأة للمعتكف ، وبيان شفقتي ﷺ على أمته وإرشادهم إلى ما يدفع عنهم الإثم . وفيه التحرز  
من التعرض لسوء الظن والاحتفاظ من كيد الشيطان والاعتذار ، قال ابن دقيق العيد : وهذا متأكد في حق العلماء  
ومن يقتدى به فلا يجوز لهم أن يفعلوا فعلاً يوجب سوء الظن بهم وإن كان لهم فيه مخلص لأن ذلك سبب إلى إبطال  
الانتفاع بهم لهم ، ومن ثم قال بعض العلماء : ينهى للحاكم أن يبين للمحكوم عليه وجه الحكم إذا كان خافياً نفياً  
للشبهة . ومن هنا يظهر خطأ من يظهر مظاهر السوء ويعتذر بأنه يحرج بذلك على نفسه ، وقد عظم البلاد بهذا  
الصنف والله أعلم . وفيه إضافة بيوت أزواج النبي ﷺ للبن ، وفيه جواز خروج المرأة ليلاً ، وفيه قول «سبحان  
الله» عند التعجب ، وقد وقعت في الحديث التعظيم الأمر ونهويه وللحياء من ذكره كما في حديث أم سليم ، واستدل  
به لأبي يوسف وعمر بن جواز تمادي المعتكف إذا خرج من مكان اعتكافه لحاجته وأقام زمناً يسيراً زائداً عن  
الحاجة ما لم يستغرق أكثر اليوم ، ولا دلالة فيه لأنه لم يثبت أن منزل صفية كان بينه وبين المسجد فاصل زائد ، وقد  
حد بعضهم السير بنصف يوم وليس في الخبر ما يدل عليه

#### ٩ - باب الاعتكاف . وخروج النبي ﷺ صبيحة عشرين

٢٠٣٦ - **عنه** عبد الله بن منير سمع هارون بن إسماعيل حدثنا علي بن المبارك قال حدثني يحيى  
ابن أبي كثير قال سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن قال «سألت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قلت : هل سمعت  
رسول الله ﷺ يذكر ليلة القدر؟ قال : نعم ، اعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الأوسط من رمضان ، قال  
فخرجنا صبيحة عشرين ، قال فخطبنا رسول الله ﷺ صبيحة عشرين فقال : إني أريت ليلة القدر ، وإنني نسيته ،  
فالتبسوها في العشر الأواخر في وتر ، فإني رأيت أني أسجد في ماء وطين ، ومن كان اعتكف مع رسول الله ﷺ

فَلْيَرْجِعْ. فَرَجَعَ النَّاسُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَا نَزَى فِي السَّمَاءِ قَزَعَةً، قَالَ لِحَبَابَتِ سَجَابَةِ فُطِرَتْ، وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَمَسَّجِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّيْنِ وَالْمَاءِ، حَتَّى رَأَيْتُ الطَّيْنَ فِي أُرْدَنْتِهِ وَجِبْهَتِهِ»

**قوله** (باب الاعتكاف وخروج النبي ﷺ صبيحة عشرين) أورد فيه حديث أبي سعيد، وقد تقدم الكلام عليه قريباً، وكأنه أراد بالترجمة تأويل ما وقع في حديث مالك من قوله «فلما كانت ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من اعتكافه صبيحتها»، وقد تقدم توجيه ذلك وأن المراد بقوله صبيحتها الصبيحة التي قبلها، قال ابن بطال: هو مثل قوله تعالى ﴿لَمْ يَلْبِسُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحًى﴾ فأضاف الضحى إلى العشيّة وهو قبلها، وكل شيء متصل بشيء فهو مضاف إليه سواء كان قبله أو بعده. **قوله** (أريت) بضم أوله وكسر الراء، وفي رواية الكشمي «رأيت» بتقديم الراء وقدها. **قوله** (نسيها) بفتح النون وللکشمي بضمها وتثني السين. **قوله** (رأيت أني أجد) في رواية الكشمي «رأيت أن أجد» قال القفال: معناه أنه رأى من يقول له في النوم ليلة القدر ليلة كذا وكذا وعلامتها كذا وكذا، وليس معناه أنه رأى ليلة القدر نفسها ثم نسيها لأن مثل ذلك لا ينسى. قلت: وقد تقدم للمصنف أن جبريل هو المخبر له بذلك

#### ١٠ - باب اعتكاف المستحاضة

٢٠٣٧ - **حدثنا** يزيد بن زريع عن خالد عن عكرمة عن عائشة رضي الله عنها قالت «اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة مستحاضة من أزواجه، فكانت ترى الحرة والصفرة، فرُبما وضعتنا الطست تحتها وهي نعل»

**قوله** (باب اعتكاف المستحاضة) أورد فيه حديث عائشة (اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة مستحاضة من أزواجه) وقد تقدم الكلام عليه في كتاب الحيض، وفي هذا اللفظ رد لقول من قال يحمل على أن قوله امرأة من نسائه أي من النساء اللواتي هن به تعلق، لأنه لم ينقل أن امرأة من أزواجه ﷺ استحاضت، وتقدم ذكر المستحاضة في عبده والخلاف فيهن، ويستدرك هنا أن تسمية هذه الزوجة وقع في رواية سعيد بن منصور عن اسماعيل وهو ابن عليّ حدثنا خالد، وهو الخذاء الذي أخرجه المصنف من طريقه فذكر الحديث وزاد فيه «قال وحدثنا به خالد مرة أخرى عن عكرمة أن أم سلة كانت عاكفة وهي مستحاضة، فأفاد بذلك معرفة عينها وازداد بذلك عدد المستحاضات. والله أعلم

#### ١١ - باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه

٢٠٣٨ - **حدثنا** سعيد بن عفير قال حدثني الأيثم قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن علي بن حسين رضي الله عنهما أن صفية زوج النبي ﷺ أخبرته

وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهري عن علي بن حسين «كان

النبي ﷺ في المسجد وعنده أزواجه ، فرُحَنَ ، فقال لصفيّة بنت حُجَيٍّ : لا تَجْعَلِي حَتَّى أَنْصَرَفَ مَعَكَ ، وَكَانَ يَبْتَئِيهَا فِي دَارِ أَسَامَةَ ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَهَا ، فَلَقِيَهُ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَنظَرَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ أَجَازَا ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ : تَعَالِي ، إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُجَيٍّ ، فَقَالَا : سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ الْإِنْسَانِ مَجْرَى الدَّمِ ، وَإِنِّي كَشَيْتُ أَنْ يُلْقَى فِي أَنْفُسِكَا شَيْئًا ۝

**قوله** (باب زيارة المرأة زوجها في احتكافه) ذكر فيه حديث صفيّة من وجهين عن الزهري : أحدهما من طريق عبد الرحمن بن خالد بن مسافر وهي موصولة ، والآخرى طريق هشام بن يوسف عن معمر وهي مرسلّة ، وساقه هنا على لفظ معمر ، وأعاده بالاسناد المذكور هنا من طريق ابن مسافر في فرض الجنس على لفظه ، وقد بينت ما فيه من الفوائد قريباً . **قوله** (في أنفسكما) هو مثل قوله في الرواية الأخرى « في قلبكما ، وإضافة لفظ الجع الى المتى كثير مسموع كقوله تعالى ( فقد صغت قلوبكما )

## ١٢ - باب هل يذُرُّ الْمُتَكْفِفُ عَنْ نَفْسِهِ ؟

٢٠٣٩ - **حَرْشُ** إسماعيل بن عبد الله قال أخبرني أخى عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن الزهري عن علي بن الحسين رضي الله عنهما أن صفيّة أخبرته **ح**

**وحَرْشُ** علي بن عبد الله حدثنا سُفْيَانُ قال سمعتُ الزهري يُخْبِرُ عن علي بن حسين أن صفيّة رضي الله عنها أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُتَكْفِفٌ ، فَلَمَّا رَجَعَتْ مَشَى مَعَهَا ، فَأَبْصَرَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَلَمَّا أَبْصَرَهُ دَعَاهُ فَقَالَ : تَعَالِ ، هِيَ صَفِيَّةُ - وَرَبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ : هَذِهِ صَفِيَّةُ - فَأَنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ . قُلْتُ لِسُفْيَانَ : أُمْتَهُ لَيْلَا ؟ قَالَ : وَهَلْ هُوَ إِلَّا لَيْلَا ؟ ۝

**قوله** (باب هل يذُرُّ) يفتح أوله وسكون الدال بعدها راء ثم همزة مضمومة أى يدفع ، وقوله (عن نفسه) أى بالقول والفعل . وقد دل الحديث على الدفع بالقول فيلحق به الفعل ، وليس المتكفف بأشد في ذلك من المصلّي . ثم أورد المصنف فيه حديث صفيّة أيضاً من وجهين عن الزهري : أحدهما طريق ابن أبي عتيق وهي موصولة ، وإسماعيل بن عبد الله شيخه هو ابن أبي أويس ، وأخوه أبو بكر ، وسليمان هو ابن بلال ، والاسناد كله مدنيون . والآخرى طريق سُفْيَانَ وهي مرسلّة ، وساقه على لفظ سُفْيَانَ ، وأعاده بالاسناد المذكور هنا من طريق ابن أبي عتيق في الأدب على لفظه ، وقد بينت ما فيه أيضاً . **قوله** (قلت لسفيان) وهو ابن عيينة ، القائل هو علي بن عبد الله بن المديني شيخ البخاري . وقوله (وَهَلْ هُوَ إِلَّا لَيْلَا) أى وهل ومع الإتيان إلا في الليل ؟ وليس المراد نفي إمكانه بل نفي وقوعه ، وقد وقع عند التسانى من طريق عبد الله بن المبارك عن سُفْيَانَ بن عيينة في نفس الحديث « أن صفيّة أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ ذات ليلة ۝

## ١٣ - باب من خرج من اعتكاف عند الصبح

٢٠٤٠ - حدثنا عبد الرحمن بن بشر حدثنا سفيان عن ابن جريج عن سليمان الأحول خال ابن أبي نجيح عن أبي سلمة عن أبي سعيد ح. قال سفيان وحدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي سعيد . قال وأظن أن ابن أبي ليلى حدثنا عن أبي سلمة عن أبي سعيد رضي الله عنه قال « اعتكفنا مع رسول الله ﷺ السَّحَرِ الاوسط ، فلما كان صبيحة عشرين نزلنا متاعنا ، فأتانا رسول الله ﷺ فقال : من كان اعتكف فليخرج إلى مَتَكْفِهِ ، فإني رأيت هذِهِ اللَّيْلَةَ ، ورأيتني أسجدُ في ماءٍ وطِينٍ . فلما رجع إلى مُتَكْفِهِ قال وما حَاجَتِ السَّمَاءُ فُطْرُنَا ، فوالذي بَسمُهُ بالحق لقد حَاجَتِ السَّمَاءُ من آخِرِ ذَلِكَ اليَوْمِ ، وكان للمسجد عَرِشًا فلقد رأيتُ عليَّ أَنفَهُ وأرَبْتَهُ أَرَمَ الماء والطِين »

**قوله** ( باب من خرج من اعتكافه عند الصبح ) ذكر فيه حديث أبي سعيد أيضا وقد تقدم الكلام عليه مستوفى وهو محمول على أنه أراد اعتكاف الليالي دون الأيام ، وسيل من أراد ذلك أن يدخل قبيل غروب الشمس ويخرج بعد طلوع الفجر ، فإن أراد اعتكاف الأيام خاصة فيدخل مع طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس ، فإن أراد اعتكاف الأيام والليالي معا فيدخل قبل غروب الشمس ويخرج بعد غروب الشمس أيضا . وقد وقع في حديث الباب « فلما كان صبيحة عشرين نزلنا متاعنا ، وهو مشعر بأنهم اعتكفوا الليالي دون الأيام ، وحله الملب على نقل أظفارهم وما يحتاجون إليه من آلة الأكل والشرب والنوم ، لإذ لا حاجة لهم بها في ذلك اليوم ، فإذا كان المساء خرجوا خفافا . ولذلك قال « نزلنا متاعنا ، ولم يقل خرجنا . وقد تقدم في « باب تحرى ليلة القدر » من وجه آخر ، فإذا كان حين يمسي من عشرين ليلة ويستقبل إحدى وعشرين رجوع ، وبذلك يجمع بين الطريقتين فإن القصة واحدة والحديث واحد وهو حديث أبي سعيد . **قوله** ( حدثنا عبد الرحمن بن بشر ) كذا للأكثر وليس في رواية الأصيل وكرامة قوله « ابن بشر ، وذكره النسفي وحده تعليقاً فقال « وعبد الرحمن حدثنا سفيان ، وهو ابن عيينة . **قوله** ( عن ابن جريج ) في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان « حدثنا ابن جريج ، . **قوله** ( عن سليمان ) زاد الحميدي ابن أبي مسلم . **قوله** ( وحدثنا محمد بن عمرو ) القائل هو سفيان وهو ابن عيينة وهو القائل أيضا « وأظن أن ابن أبي ليلى حدثنا ، والحاصل أن لسفيان فيه ثلاثة أشياء حدثوه به عن أبي سلمة ، وقد أخرجه أحمد عن سفيان قال « وحدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة وابن أبي ليلى عن أبي سلمة سمعت أبا سعيد ، ولم يقل « وأظن ، ومحمد بن عمرو هو ابن علقمة الليثي ولم يخرج له البخاري الا مقرونا

## ١٤ - باب الاعتكاف في شوال

٢٠٤١ - حدثنا محمد بن سلام حدثنا محمد بن فضيل بن غزوان عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ يَتَكَبَّرُ في كل رمضان ، فإذا صلى

لِلْعِدَّةِ دَخَلَ مَكَانَهُ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ . قَالَ فَاسْتَأْذَنَتْهُ عَائِشَةُ أَنْ تَعْتَكِفَ ، فَأَذِنَ لَهَا فَضَرَبَتْ فِيهِ قُبَّةً ، فَسَمِعَتْ بِهَا حَفْصَةُ فَضَرَبَتْ قُبَّةً ، وَسَمِعَتْ زَيْنَبُ بِهَا فَضَرَبَتْ قُبَّةً أُخْرَى . فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ التَّذَاوُعِ أَبْصَرَ أَرْبَعَ قِبَابٍ ، قَالَ : مَا هَذَا ؟ فَأَخْبَرَ خَبْرَهُمْ ، قَالَ : مَا حَمَلْنَهُ عَلَى هَذَا ؟ آلَيْكُمْ ؟ أَنْزَعُوهَا فَلَا أَرَاهَا ، فَزِعَتْ ، فَلَمْ يَتَّكِفْ فِي رَمَضَانَ حَتَّى اعْتَكَفَ فِي آخِرِ الْعَشْرِ مِنْ شَوَالٍ .

**قوله** ( باب الاعتكاف في شوال ) ذكر فيه حديث عمرة عن عائشة ، وقد تقدم السلام عليه مستوفى في « باب اعتكاف النساء » . **قوله** ( حدثنا أحمد ) في رواية كريمة « هو ابن سلام » . **قوله** ( فاذا صلى العدة دخل مكانه ) في رواية الكشميني « حل » ، بمهمله وتشديد

### ١٥ - باب من لم ير عليه إذا اعتكف صوما

٢٠٤٢ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله عن أخيه عن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر عن حماد بن الحظائب رضي الله عنه أنه قال « يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ، فقال له النبي ﷺ : أَوْفِ نَذْرَكَ . فَاعْتَكَفَ لَيْلَةً »

**قوله** ( باب من لم ير عليه إذا اعتكف صوما ) ذكر فيه قصة عمر في نذره اعتكاف ليلة ، وقد تقدمت مباحثه في « باب الاعتكاف ليلا » ،

### ١٦ - باب إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم

٢٠٤٣ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر « أن عمر رضي الله عنه نذر في الجاهلية أن يعتكف في المسجد الحرام - قال : أَرَأَيْتَ قَالَ لَيْلَةً - فقال له رسول الله ﷺ : أَوْفِ بِنَذْرِكَ »

**قوله** ( باب إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم ) أي هل يلزمه الوفاء بذلك أم لا ؟ ذكر فيه قصة عمر أيضا وترجم له في أبواب النذر ، وإذا نذر أو حلف لا يكلم انسانا في الجاهلية ثم أسلم ، وكأنه ألحق اليمين بالنذر لا اشتراكهما في التعليق ، وفيه إشارة إلى أن النذر واليمين ينقذ في الكفر حتى يجب الوفاء بهما على من أسلم ، وستأتي مباحثه في كتاب النذر إن شاء الله تعالى . **قوله** ( قال أَرَأَيْتَ لَيْلَةً ) بضم أوله أي أظنه ، والقائل ذلك هو عبيد شمع البخاري أو البخاري نفسه ، فقد رواه الاسماعيلي وغيره من طريق أخرى عن أبي أسامة بغير شك

### ١٧ - باب الاعتكاف في الشهر الأوسط من رمضان

٢٠٤٤ - **حدثنا** عبد الله بن أبي شعبة حدثنا أبو بكر عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ يَتَّكِفُ فِي كُلِّ رَمَضَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ اعْتَكَفَ



عشرين يوماً»

[ الحديث ٢٠٤٤ - طرقة في : ٤٩٨ ]

**قوله** ( باب الاعتكاف في العشر الأوسط من رمضان ) كأنه أشار بذلك إلى أن الاعتكاف لا يختص بالعشر الأخير وإن كان الاعتكاف فيه أفضل . **قوله** ( حدثنا أبو بكر ) هو ابن عياش ، وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان ابن عاصم ، والاسناد إلى أبي صالح كوفيون . **قوله** ( يعتكف في كل رمضان عشرة أيام ) في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عياش عند النسائي . يعتكف العشر الأواخر من رمضان ، قال ابن بطال : مواظبته عليه السلام على الاعتكاف تدل على أنه من السنن المؤكدة ، وقد روى ابن المنذر عن ابن شهاب أنه كان يقول : عجبا للسنين ، تركوا الاعتكاف ، والنبي عليه السلام لم يتركه منذ دخل المدينة حتى قبضه الله عليه . وقد تقدم قول مالك أنه لم يعلم أن أحدا من السلف اعتكف إلا أبا بكر بن عبد الرحمن ، وإن تركهم لذلك لما فيه من الشدة . **قوله** ( فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين ) قيل السبب في ذلك أنه عليه السلام علم باقتضاء أجله فأراد أن يستكثر من أعمال الخير ليبين لامته الاجتهاد في العمل إذا بلغوا أقصى العمل ليلقوا الله على خير أحوالهم ، وقيل السبب فيه أن جبريل كان يعارضه بالقرآن في كل رمضان مرة ، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه به مرتين فلذلك اعتكف قدر ما كان يعتكف مرتين . ويؤيده أن عند ابن ماجه عن هناد عن أبي بكر بن عياش في آخر حديث الباب متصلا به : وكان يعرض عليه القرآن في كل عام مرة ، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه عليه مرتين . وقال ابن العربي : يحتمل أن يكون سبب ذلك أنه لما ترك الاعتكاف في العشر الأخير بسبب ما وقع من أزواجه واعتكف بدله عشرين من شوال اعتكف في العام الذي يليه عشرين ليحقق قضاء العشر في رمضان الح . وأقوى من ذلك أنه إنما اعتكف في ذلك العام عشرين لانه كان العام الذي قبله مسافرا ، ويدل لذلك ما أخرجه النسائي واللفظ له وأبو داود وصححه ابن حبان وغيره من حديث أبي بن كعب . إن النبي عليه السلام كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان ، فساfera عاما فلم يعتكف ، فلما كان العام المقبل اعتكف عشرين ، ويحتمل تعدد هذه القصة بتعدد السبب فيكون مرة بسبب ترك الاعتكاف لعذر السفر ومرة بسبب عرض القرآن مرتين . وأما مطابقة الحديث للترجمة فإن الظاهر بإطلاق العشرين أنها متوالية فيتمين لذلك العشر الأوسط وأنه حل المطلق في هذه الرواية على المقيد في الروايات الأخرى

## ١٨ - باب من أراد أن يعتكف ثم بدا له أن يخرج

٢٠٤٥ - **حدثنا** محمد بن قنبل أبو الحسن أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن سعيد قال حدثني حمزة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها « أن رسول الله ﷺ ذكر أن يعتكف العشر الأواخر من رمضان ، فاستأذنته عائشة فأذن لها ، وسألت حفصة عائشة أن تستأذن لها ففعلت ، فلما رأت ذلك زينب بنت جحش أمرت ببناء فبني لها . قالت : وكان رسول الله ﷺ إذا صلى انصرف إلى بنائه ، فأبصر الأنبياء فقال : ما هذا ؟ قالوا : بناء عائشة وحفصة وزينب . فقال رسول الله ﷺ « آلبه أردن بهذا ؟ ما أنا بمعتكف . فرجع . فلما افطر اعتكف عشرا من شوال »

قوله (باب من أراد أن يعتكف ثم بدله أن يخرج) أورد فيه حديث عمرة عن عائشة ، وقد تقدمت مباحثه ، وفيه إشارة إلى الجزم بأنه لم يدخل في الاعتكاف ثم خرج منه ، بل تركه قبل الدخول فيه ، وهو ظاهر السياق خلافاً لما عالف فيه

### ١٩ - باب المعتكف يُدْخِلُ رَأْسَهُ الْبَيْتَ لِلْفُضْلِ

٢٠٤٦ - **عُرْوَةُ** عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُسُفَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّهَا كَانَتْ تُرَجِّلُ النَّبِيَّ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فِي الْمَسْجِدِ وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا يُقَالُ لَهَا رَأْسُهُ»

قوله (باب المعتكف يدخل رأسه البيت للفصل) أورد فيه حديث عائشة من طريق معمر عن الزهري عن عروة عنها ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الاعتكاف . (تنبيه) : الرأس مذكر اتفاقاً وهم من أنه من الفقهاء وغيرهم

(خاتمة) اشتملت أحاديث التراويح و ليلة القدر والاعتكاف من الأحاديث المرفوعة على تسعة و ثلاثين حديثاً ، المعلق منها حديثان ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثون حديثاً ، والخالص منها تسعة أحاديث وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عباس في ليلة القدر وحديث أبي هريرة في اعتكاف عشرين ليلة ، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أثر عمر في جمع الناس على أبي بن كعب في التراويح وهو موصول ، وأثر الزهري في ذلك ، وأثر ابن عيينة في ليلة القدر ، وأثر ابن عباس في التماس ليلة القدر ليلة أربع وعشرين . والله أعلم

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٣٤ - كتاب البيوع

وقول الله تعالى [ ٢٧٥ البقرة ] : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾

وقوله [ ٢٨٢ البقرة ] : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ﴾

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب البيوع . وقول الله تعالى ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) ) وقوله ( إلا أن تكون تجارة حاضرة تدبرونها بينكم ) كذا للأكثر ، ولم يذكر النسق ولا أبو ذر الآيتين . والبيوع جمع بيع ، وجمع لاختلاف أنواعه . والبيع نقل ملك إلى الغير بشئ ، والشراء قبوله ، ويطلق كل منهما على الآخر . وأجمع المسلمون على جواز البيع والحكمة تقتضيه لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه غالباً وصاحبه قد لا يبيذه له في تشريع البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج ، والآية الأولى أصل في جواز البيع ، وللعلماء فيها أقوال أصحها أنه عام مخصوص ، فإن اللفظ لفظ عموم يتناول كل بيع فيقتضي إباحة الجميع ، لكن قد منع الشارع بيعاً أخرى وحرماً فهو عام في الإباحة مخصوص بما لا يدل الدليل على منعه . وقيل عام أريد به الخصوص ، وقيل يحمل بينته السنة ، وكل هذه الأقوال تقتضي أن المفرد المحلى بالآلف واللام يعم . والقول الرابع أن اللام في البيع للمهد وأنها نزلت بعد أن أباح الشارع بيعاً وحرماً بيعاً فأريد بقوله ( وأحل الله البيع ) أي الذي أحله الشارع من قبل . ومباحث الشافعي وغيره تدل على أن البيوع الفاسدة تسمى بيعاً وإن كانت لا يقع بها الحنف لبناء الأيمان على العرف والآية الأخرى تدل على إباحة التجارة في البيوع الحالية وأولها في البيوع المؤجلة

١ - **باب** ما جاء في قول الله عز وجل [ الجملة ١٠ - ١١ ] : ﴿ فَأَذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ، وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ . وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ، قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الْآهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ ، وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ وقوله [ ٢٩ النساء ] : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾

٢٠٤٧ - **حدثنا** أبو البان قال حدثنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضى الله عنه قال « إنكم تقولون : إن أبا هريرة يُكثِرُ الحديث عن رسول الله ﷺ ، وتقولون : ما بال المهاجرين والأنصار لا يُحدثون عن رسول الله ﷺ بمثل حديث أبي هريرة ؟ وإن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصق بالأسواق وكنت أُلْزِمُ رسول الله ﷺ على ملء بطنى ، فأشهد إذا غابوا ، وأحفظ إذا نسوا . وكان يشغل إخواني من الأنصار عمل أموالهم ، وكنت امرأة مسكيناً من مساكين الصفقة أعي حين ينسون ، وقد قال رسول الله ﷺ في حديثٍ يُحدثُهُ : إنه لن يبسط أحدُ نوكه حتى أفقر مقلتي هذِهِ

نَمْ يَجْعُ إِلَيْهِ نَوْبَهُ إِلَّا وَجَّيْ مَا أَقُولُ، فَبَسَطْتُ يَمِينَهُ عَلَيَّ، حَتَّى إِذَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَتَهُ جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي، فَأَنْشَيْتُ مِنْ مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِلْكَ مِنْ شَيْءٍ.

٢٠٤٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «لَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ أَخْبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنِي وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ، فَقَالَ سَعْدُ ابْنُ الرَّبِيعِ: إِنِّي أَكْثَرُ الْأَنْصَارِ مَالًا، فَأَنْصَحُ لَكَ نِصْفَ مَالِي، وَانْظُرْ أَيُّ زَوْجَتِي هَوَيْتَ تَزَلَّتْ لَكَ عَنْهَا، فَإِذَا حَلَّتْ تَزَوَّجْتُهَا. قَالَ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لِاحَاجَةٌ لِي فِي ذَلِكَ، هَلْ مِنْ سُوقٍ فِيهِ تِجَارَةٌ؟ قَالَ سُوقُ قَيْنِقَاعٍ. قَالَ فَقَدَا إِلَيْهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَأَتَى بِأَرْطَاقٍ وَسَمْنٍ. قَالَ ثُمَّ تَابَعَ الْغَدُوءَ، فَلَا بَيْتَ أَنْ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَلَيْهِ أُرْصُفَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: زَوَّجْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَمَنْ؟ قَالَ: امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ. قَالَ: كَمْ شَفَعْتَ؟ قَالَ زِنَةَ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ - أَوْ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ - فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: أَوْلَمْ وَلَوْ بِشَاةٍ»

[ الحديث ٢٠٤٨ - طرقة في: ٣٧٨٠ ]

٢٠٤٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «لَقَدْ مَّ عَدُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ لِلْمَدِينَةِ، فَأَخْبَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ، وَكَانَ سَعْدٌ ذَا غِنَى، فَقَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَفَأَمْسَكَ مَالِي نِصْفَيْنِ وَأَزْوَجُكَ. قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ، دُونِي عَلَى الشُّوقِ، فَا رَجِعْ حَتَّى اسْتَفْضَلَ أَقْفًا وَسَمْنًا، فَأَتَى بِهِ أَهْلَ مَتَزِلِهِ. فَكُنْثْنَا بِرَأْسِهَا - أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ - فَبَاءَ عَلَيْهِ وَصَّرَ مِنْ صُفْرَةٍ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: مَنَّهُمْ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ. قَالَ: مَا شَفَعْتَ لَهَا؟ قَالَ: نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ - أَوْ وَزَنَ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ - قَالَ أَوْلَمْ وَلَوْ بِشَاةٍ»

[ الحديث ٢٠٤٩ - أطرافه في: ٢٢٩٣، ٣٧٨١، ٣٩٣٧، ٥٠٧٢، ٥١٨٤، ٥١٥٣، ٥١٥٥، ٥١٦٧، ٦٠٨٢، ٦٢٨٦ ]

٢٠٥٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ «كَانَتْ مُكَاطَا وَحِجَّةً وَذُو الْجَازِ أَسْوَاقًا لِلْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ فَسَكَنَهُمْ تَأْتَمُّوا فِيهِ، فَزَلَّتْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ» فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ. قَرَأَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ»

قوله (باب ما جاء في قول الله عز وجل ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشَرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾) إِلَى آخِرِ السُّورَةِ) كَذَا لَا يَنْدُ، وَلِلنَّسَبِ وَالْآيَتَيْنِ، أَيْ إِلَى آخِرِ الْآيَتَيْنِ، وَسَاقَ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ الْآيَتَيْنِ بِتَمَامِهِمَا. قوله (وَقَوْلُهُ) لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) وَالْآيَةُ الْأُولَى يُوْخَذُ مِنْهَا مَعْرِضِيَّةُ الْبَيْعِ مِنْ طَرِيقِ عُمُومِ ابْتِغَاءِ الْفَضْلِ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ التِّجَارَةَ وَأَنْوَاعَ التَّكْسِبِ، وَاخْتَلَفَ فِي الْأَمْرِ الْمَذْكُورِ فَلَا أَكْثَرَ عَلَى أَنَّهُ لِلْإِبَاحَةِ، وَنَكَبَتْهَا مَخَالِفَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي مَنْعِ ذَلِكَ يَوْمَ السَّبْتِ فَلَمْ يَحْظَرْ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَقَالَ

الفاروقى الشارح : هو على الاباحة ان له كفاف ولمن لا يطبق التكسب ، وعلى الوجوب لتقاد الذى لاشئ عنده  
 لثلا يحتاج الى السؤال وهو محرم عليه مع القدرة على التكسب ، وسيأتى بقية تفسير الآيتين في تفسير الجمعة . وأغرب  
 بعض الشراح فقال : ان الآيات المذكورة ظاهرة في إباحة التجارة إلا الأخيرة فهي الى النهى عنها أقرب ، معنى قوله  
 ( واذا رأوا تجارة أو هوا الخ ) ثم أجاب بان التجارة المذكورة مقيدة بالصفة المذكورة ، فمن ثم أشير الى ذمها ،  
 فلم يخلت عن المعارض لم تدم . والذى يظهر أن مراد البخارى بهذه الترجمة قوله ( وابتغوا من فضل الله ) وأما  
 ذكر التجارة فيها فقد أفرد بترجمة تأتي بعد ثمانية أبواب ، والآية الثانية فيها تقييد التجارة المباحة بالتراضى . وقوله  
 ( أموالكم ) أى مال كل انسان لا يصرفه في محرم ، أو المعنى لا يأخذ بعضكم مال بعض . وقوله ( إلا أن  
 تكون ) الاستثناء منقطع انفاقا والتقدير لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، لكن إن حصلت بينكم تجارة  
 وتراضيت بها فليس بباطل ، وروى أبو داود من حديث أبي سعيد مرفوعا : إنما البيع عن تراض ، وهو طرف  
 من حديث طويل ، وروى الطبري من مرسل أى قلابه أن النبي ﷺ قال : لا يفتقر يمان إلا عن رضا ، ورجاله  
 ثقات ، ومن طريق أبي زرعة بن عمرو أنه كان إذا بايع رجلا يقول له : خيرنى . ثم يقول : قال أبو هريرة قال  
 رسول الله ﷺ : لا يفتقر اثنان - يعنى في البيع - إلا عن رضا ، وأخرجه أبو داود أيضا ، وسيأتى الكلام في الخيار  
 قريبا إن شاء الله تعالى . ومن طريق سعيد عن قتادة أنه تلا هذه الآية فقال : التجارة رزق من رزق الله لمن طلبها  
 بصدقها . ثم ذكر البخارى في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث أبي هريرة . قوله ( أخبرنى سعيد بن المسيب  
 وأبو سلمة ) كذا في رواية شعيب ، وقد تقدم في أواخر كتاب العلم من طريق مالك عن الزهري فقال : عن  
 الأخرج ، وهو صحيح عن الزهري عن كل منهم ، وطريقه عن الأعرج مختصرة ، وسيأتى في الاعتصام من طريق  
 سفيان عن الزهري أمم منه وقد تقدمت مباحث الحديث هناك . والمقصود منه قول أبي هريرة : ان إخوانى من  
 المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالاسواق ، والصفق بفتح المهملة - وقع في رواية القابسي بالسين وسكون الفاء بعدها  
 قاف - والمراد به التباع ، وسميت البيعة صفقة لانهم اعتادوا عند لزوم البيع ضرب كف أحدهما بكف الآخر إشارة  
 إلى أن الأملك تضاف الى الأيدى ، فكان يد كل واحد استقرت على ما صار له . ووجه الدلالة منه وقوع ذلك  
 في زمن النبي ﷺ وإطلاعه عليه وتقريره له . قوله ( على ملء بطنى ) أى مقتنعا بالقوت أى فلم تكن له غيبة عنه .  
 قوله ( نمرة ) بفتح النون وكسر الميم أى كساء ملونا ، وقال ثعلب : هى ثوب مخطط ، وقال الفزاز : دراعة تلبس  
 فيها سواد وبياض . وقد تقدمت بقية مباحثه في أواخر كتاب العلم ، لأنه ساق هذا السلام الأخير هناك من وجه  
 آخر عن أبي هريرة ، ويأتى شيء من ذلك في كتاب الاعتصام . الحديث الثانى حديث عبد الرحمن بن عوف ، قوله  
 ( عن جده ) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف . قوله ( قال : قال عبد الرحمن بن عوف ) في رواية أبي نعيم في  
 « المستخرج » من طريق يحيى الخاني عن إبراهيم بن سعد بسنده عن عبد الرحمن بن عوف فهو من مسند عبد الرحمن ،  
 وقد أخرجه المنصف في « فضائل الأنصار » عن إسماعيل بن عبد الله وهو ابن أبي أويس عن إبراهيم بن سعد فقال  
 « عن أبيه عن جده قال : لما قدموا المدينة آخى الخ » فهو من هذه الطريق مرسل ، وقد تبين لى بالطريق التى في هذا  
 الباب أنه موصول . قوله ( آخى ) تقدم في الصيام بيان وقت المؤاخاة في قصة سلمان وأبي الدرداء . قوله ( سعد  
 م - ٢٧ ج ٤ \* فتح الباري

ابن الربيع) سأذكر ترجمته في فضائل الانصار . قوله ( نزلت لك عنها ) أى طلقها لاجلك ، و دخلت ، أى انقضت عنها . وسيأتى الكلام على هذا الحديث مستوفى في « الويلة » من كتاب النكاح إن شاء الله تعالى ، قال ابن التين : كان هذا القول من سعد قبل أن يسأل النبي ﷺ الانصار أن يكتفوا المهاجرين العمل ويعطوهم نصف الثمرة . قوله ( قينقاع ) بفتح القاف وسكون التحتانية وضم النون بعدها قاف : قبيلة من اليهود نسب السوق اليهم ، وذكر ابن التين أنه ضبط قينقاع بكسر النون في أكثر نسخ القابسي وهو صواب أيضاً ، وقد حكى فتحها أيضاً ، صرف قينقاع على إرادة الحى ، وتركه على إرادة القبيلة . قوله ( تابع الغدو ) أى داوم الغناب الى السوق للتجارة . الحديث الثالث حديث أنس في قصة عبد الرحمن بن عوف المذكورة . وقد أورد المصنف من طرق عن حميد وعن ثابت وعن عبد العزيز بن صهيب كلهم عن أنس ، وليس فى شيء منها أن أنسا حمله عن عبد الرحمن إلا ما وقع فى رواية لمسلم والنسائي عن طريق عبد العزيز عن أنس فقال : عن عبد الرحمن بن عوف قال : رأى رسول الله ﷺ وعلى ، فذكر الحديث . ووقع عند الدارقطني من طريق مالك عن حميد عن أنس عن عبد الرحمن بن عوف أيضاً وذكر أن روح بن عباد تفرد به عن مالك ، والمخفوظ عنه كما رواه الجماعة ، وسيأتى الكلام على حديث أنس وبيان فوائده طرقه واختلافها فى « الويلة » ، إن شاء الله تعالى . والغرض من إيراد هذين الحديثين اشتغال بعض الصحابة بالتجارة فى زمن النبي ﷺ وتقريره على ذلك ، وفيه أن الكسب من التجارة ونحوها أولى من الكسب من الهبة ونحوها . الحديث الرابع حديث ابن عباس فى ذكر أسواق الجاهلية وتقريرها فى الاسلام ، وقد تقدم الكلام عليه فى أثناء كتاب الحج ، وقوله فيه ( وكان الاسلام ) أى وجه الاسلام ، فكان هنا تامة ، و « تأتموا » أى طرخوا الاثم ، والمعنى تركوا التجارة فى الحج حذرا من الاثم ، وقراءة ابن عباس « فى مواسم الحج » معدودة من الشاذ الذى صح إسناده وهو حجة وليس بقرآن

## ٢ - باب الحلال بين ، والحرام بين ، وبينهما مشتهيات

٢٠٥١ - **حدثني** محمد بن المنثري **حدثني** ابن أبي عدي عن ابن عون عن الشعبي قال سمعت النعمان بن بشير رضى الله عنه يقول سمعت النبي ﷺ . **وحدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** ابن عيينة **حدثنا** أبو فروة عن الشعبي قال سمعت النعمان بن بشير عن النبي ﷺ . **وحدثني** عبد الله بن محمد **حدثنا** ابن عيينة عن أبي فروة قال سمعت الشعبي سمعت النعمان بن بشير رضى الله عنهما عن النبي ﷺ . **وحدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن أبي فروة عن الشعبي عن النعمان بن بشير سمعت رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « الحلال بين ، والحرام بين ، وبينهما أمور مشتهية . فمن ترك ما شبه عليه من الإثم كان لما استبان أتركه ، ومن اجتراه على ما يشك فيه من الإثم أو شك أن يوافق ما استبان . والمعاصي حى الله ، من يرتع حول الحى يؤشك أن يواقع »

**قوله** ( باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتهيات ) ذكر فيه حديث النعمان بن بشير بلفظ الترجمة وزيادة ،

فأورده من طريقين عن الشعبي عنه ، والثانية من طريقين عن أبي فروة عن الشعبي ، فأورده أولاً من طريق عبد الله بن عون عن الشعبي ثم من طريق ابن عيينة عن أبي فروة عن الشعبي صرح تارة بالتحديث لابن عيينة عن أبي فروة وثانياً بالتصريح بسماع أبي فروة من الشعبي ، وقد أخرجه الحيندي في مسنده عن ابن عيينة فصرح فيه بتحديث أبي فروة له وسماع أبي فروة من الشعبي وسماع الشعبي من الثعلبي وسماع الثعلبي من أبي فروة وسأفه على لفظه كما صرح بذلك أبو نعيم في المستخرج ، ثم سأفه المصنف من طريق سفيان وهو الثوري عن أبي فروة وسأفه على لفظه كما صرح بذلك أبو نعيم في المستخرج ، وأما لفظ ابن عيينة فقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والاسماعيلي في طريقه ولفظه د حلال بين وحرام بين ومشتبهات بين ذلك ، فذكره وفي آخره د ولكل ملك حي وحي الله في الأرض معاصيه ، وأما لفظ ابن عون فأخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما بلفظ د ان الحلال بين وان الحرام بين وبينهما أمور مشتبهات - وأحياناً يقول مشتبهة - وسأضرب لكم في ذلك مثلاً : ان الله حي حي ، وإن حي الله محرم ، وأنه من يربح حول الحى يوشك أن يخاطه ، وأنه من يخاط الرية يوشك أن يجسر . وأبو فروة المذكور هو الأكبر واسمه عروة بن الحارث الحمداني الكوفي ، ولهم أبو فروة الأصغر الجعفي الكوفي واسمه مسلم بن سالم ماله في البخاري سوى حديث واحد في أحاديث الانبياء . قوله ( قال النبي ﷺ ) في الرواية الأولى د سمعت النبي ﷺ ، وقد قدمت في الايمان الرد على من نفي سماعه من النبي ﷺ . قوله ( الحلال بين والحرام بين الخ ) فيه تقسيم الاحكام الى ثلاثة اشياء ، وهو صحيح لان الشيء إما أن ينص على طلبه مع الوعيد على تركه ، أو ينص على تركه مع الوعيد على فعله ، أو لا ينص على واحد منهما . فالاول الحلال البين ، والثاني الحرام البين . فعنى قوله د الحلال بين ، أى لا يحتاج إلى بيانه ويشترك في معرفته كل أحد ، والثالث مشتبه لخفائه فلا يندى هل هو حلال أو حرام ، وما كان هذا سبيله ينبغي اجتنابه لانه إن كان في نفس الأمر حراماً فقد برى من متبها وإن كان حلالاً فقد أجر على تركها بهذا القصد لان الاصل في الاشياء يختلف فيه حظاً وإباحة ، والاولان قد يردان جميعاً فان علم المتأخر منهما لهما فمهما لم يكن من حين القسم الثالث ، وسأذكر ما فسرت به الشبهة بعد هذا الباب ، والمراد أنها مشتبهة على بعض الناس بدليل قوله عليه السلام د لا يعلمها كثير من الناس ، وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى هذا الحديث مستوفى في د باب فضل من استبرأ لدينه وعرضه ، من كتاب الايمان ، وقد توارد أكثر الأئمة المخرجين له على إirاده في كتاب البيوع لان الشبهة في المعاملات تقع فيها كثيراً ، وله تعلق أيضاً بالنسكاح وبالصيد والذبايح والاطعمة والاشربة وغير ذلك مما لا يخفى والله المستعان . وفيه دليل على جواز الجرح والتعديل قاله البغوي في د شرح السنة ، واستنبط منه بعضهم منع إطلاق الحلال والحرام على ما لا نص فيه لانه من جملة ما لم يستبين ، لكن قوله ﷺ د لا يعلمها كثير من الناس ، يشعر بأن منهم من يعلمها . وقوله في هذه الطريق د استبان ، أى ظهر تحريره . وقوله د أو شك ، أى قرب لان متاعى الشبهات قد يصادف الحرام وان لم يتعمده أو يقع فيه لاعتباطه التساهل

### ٣ - باب تفسير المشتبهات

وقال حسان بن أبي سنان : ما رأيت شيئاً أهون من الورع ، دغ ما يربكك إلى ما لا يربكك  
 ٢٠٥٢ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حنيفة حدثنا

عبد الله بن أبي مُسيكة عن عتبة بن الحارث رضى الله عنه « أن امرأة سوداء جاءت فزعمت أنها أرضعتها ، فذكر للنبي ﷺ ، فأعرض عنه وتبسم النبي ﷺ قال : كيف وقد قيل ؟ وقد كانت تحت ابنة أبي إهاب التميمي »

٢٠٥٣ - حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها قالت « كان عتبة بن أبي وقاص عهده إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمة منى فاقبضه . قالت : فلما كان عام الفتح أخذ سعد بن أبي وقاص وقال : ابن أخى ، قد عهد إلى فيه . فقام عبد بن زمة فقال : أخى ، وابن وليدة أبى ولده على فراشه . فتساقا إلى رسول الله ﷺ ، فقال سعد : يا رسول الله ، ابن أخى ، كان قد عهد إلى فيه . فقال عبد بن زمة : أخى ، وابن وليدة أبى ، ولده على فراشه . فقال النبي ﷺ : هو لك يا عبد بن زمة . ثم قال النبي ﷺ : الولد للفراش وللماهر الحجر . ثم قال لِسودة بنت زمة زوج النبي ﷺ . احتجى منه يأسودة ، لما رأى من شبهه بعتة ، فأراها حتى لقي الله »

[ الحديث ٢٠٥٣ - أطرفة في : ٢٧١٨ ، ٢٤٢١ ، ٢٥٢٣ ، ٢٧٤٥ ، ٤٣٠٣ ، ٦٧٤٩ ، ٦٧٦٥ ، ٦٨١٧ ، ٧١٨٢ ]

٢٠٥٤ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة قال أخبرني عبد الله بن أبي السقر عن الشعبي عن عدى بن حاتم رضى الله عنه قال « سألت رسول الله ﷺ عن المراض ، فقال : إذا أصاب بحد فكل ، وإذا أصاب بغيره فقل فلان تأكل ، فانه وقيد . قلت : يا رسول الله أرسل كلبي وأسمي ، فأجد معه على الصيد كلبا آخر لم أسم عليه ، ولا أدرى أيهما أخذ . قال : لا تأكل ، إنما سميت على كلبك ولم أسم على الآخر »

قوله ( باب تفسير المشبات ) بتشديد الموحدة ، وللنسخ بضمين مخففا بغير ميم ، ولابن عساكر بضم الميم وزيادة تاء لما تقدم في حديث النعمان بن بشير « أن الشبات لا يعلها كثير من الناس » واقضى ذلك أن بعض الناس يعلها ، أراد المصنف أن يعرف الطريق إلى معرفتها لتجنب . فذكر أولا ما يضبطها ، ثم أو رد أحاديث يؤخذ منها مراتب ما يجب اجتنابه منها ، ثم ثنى بباب فيه بيان ما يستحب منها ، ثم تلك بباب فيه بيان ما يكره . وشرح ذلك أن الشيء إما أن يكون أصله التحريم أو الإباحة أو يشك فيه ، فالاول كالصيد فانه يحرم أكله قبل ذكاته فإذا شك فيها لم يزل عن التحريم إلا بيقين ، وإليه الإشارة بحديث عدى بن حاتم . والثاني كالطهارة إذا حصلت لارتفاع إلا بيقين الحديث وإليه الإشارة بحديث عبد الله بن زيد في الباب الثالث ، ومن أمثلته من له زوجة وعبد وشك هل طلق أو أعتق فلا عبرة بذلك وهما على ملكه . والثالث ما لا يتحقق أصله ويتردد بين الحظر والإباحة فالاول تركه ، وإليه الإشارة بحديث الترة الساقطة في الباب الثاني . قوله ( وقال حسان بن أبي سنان ) هو البصرى أحد العبادي زمن التابعين ، وليس له في البخارى سوى هذا الموضع ، وقد وصله أحد في الزهد ، وأبو نعيم في الحلية ، عنه بلفظ « إذا شككت في شيء فتركه ، ولابن نعيم من وجه آخر اجتمع يونس بن عبيد وحسان بن أبي سنان فقال



يونس ملأجئت شيئاً أشد علي من الورع ، قال حسان ما ملأجت شيئاً أهون علي منه ، قال : كيف ؟ قال حسان : تركت ما يرييني إلى ما لا يرييني فاسترحت . قال بعض العلماء : تسكلم حسان علي قدر مقامه ، وترك الذي أشار اليه أشد علي كثير من الناس من تحمل كثير من المشاق الفعلية . وقد ورد قوله دح ما يريك إلى ما لا يريك ، مرفوعاً أخرجه الترمذي والنسائي وأحمد وابن حبان والحاكم من حديث الحسن بن علي . وفي الباب عن أنس عند أحمد من حديث ابن عمر عند الطبراني في الصغير ، ومن حديث أبي هريرة ورواه بن الاسقع ومن قول ابن عمر أيضاً وابن مسعود وغيرهما . **قوله** ( يريك ) بفتح أوله ويجوز الضم يقال رابه يرييه بالفتح وأرابه يرييه بالضم ربية وهي الشك والتردد ، والمعنى إذا شككت في شيء فدعه ، وترك ما يشك فيه أصل عظيم في الورع . وقد روى الترمذي من حديث عطية السعدي مرفوعاً لا يبلغ البعد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذراً بما به البأس ، وقد تقدمت الإشارة اليه في كتاب الايمان ، قال الخطابي كل ما شككت فيه فالورع اجتنابه . ثم هو علي ثلاثة أقسام : واجب ومستحب ومكروه ، فالواجب اجتناب ما يستلزم ارتكاب المحرم ، والمندوب اجتناب معاملة من أكثر ماله حرام ، والمكروه اجتناب الرخص المشروعة علي سبيل التنقطع . الحديث الاول حديث عتبة بن الحارث في الرضاع ، ووجه الدلالة منه قوله : كيف وقد قيل ، ؟ فانه يشعر بأن أمره بفرار امرأته إنما كان لأجل قول المرأة إنها أرضعتها ، فاحتمل أن يكون صحيحاً فيتركب الحرام ، فأمره بفرارها احتياطاً علي قول الأكثر ، وقيل بل قيل شهادة المرأة وحدها علي ذلك ، وستأتي مباحثه في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمة ، وستأتي مباحثه في كتاب الفرائض ، ووجه الدلالة منه قوله **ﷺ** : احتجني منه ياسودة ، مع حكمه بأنه أخوها لأبها ، لكن لما رأى الشبه البين فيه من غير زمة أمر سودة بالاحتجاب منه احتياطاً في قول الأكثر ، وأعرض الداودي فقال : ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء ، وأجاب ابن التين بأن وجهه أن المشبهات ما أشبهت الخلل من وجه والحرام من وجه ، وبيانه من هذه القصة أن إلحاقه بزمة يقتضي أن لا تحتجب منه سودة والشبه بعتبة يقتضي أن تحتجب . وقال ابن القصار : إنما حجب سودة منه لأن الزوج أن يمنع زوجته من أخها وغيره من أقاربها . وقال غيره : بل وجب ذلك لفظاً أمر الحجاب في حق أزواج النبي **ﷺ** ، ولو اتفق مثل ذلك لغيره لم يجب الاحتجاب كما وقع في حق الأعرابي الذي قال له : لعله نزع عرق . . الحديث الثالث حديث عدي بن حاتم في الصيد ، ووجه الدلالة منه قوله : إنما سميت علي كلبك ولم تسم علي الآخر ، فبين له وجه المنع وهو ترك التسمية ، وأبعد من استدلل به علي سد الذرائع

#### ٤ - باب ما يَنْزَرُهُ مِنَ الشُّبُهَاتِ

٢٠٥٥ - **حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ** عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ طَلْحَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « **مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ** بِبُحَيْرَةٍ مَسْقُومَةٍ فَقَالَ : لَوْلَا أَنْ تَكُونُ صَدَقَةً لَأَكَلْتُهَا »

وقال **هَمَّامٌ** عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ **ﷺ** قَالَ « **أَجِدُ تَمْرَةً سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي** »

[ الحديث ٢٠٥٥ - طرفه في : ٢٤٣١ ]

**قوله** ( باب ما ينزره ) بضم أوله أي يجنب ( من الشبهات ) . وللكشمهيني ديكره ، بدل ينزره . **قوله** ( حدثنا

سفيان) هو الثوري ومنصور هو ابن المعتز وطلحة هو ابن مطرف، والاسناد كله كوفيون إلا الصباحي فانه سكن البصرة وقد دخل الكوفة مراراً، وصرح يحيى القطان بالتحديث بين منصور وسفيان كما سيأتي في القطة. قوله (مسقولة) كذا للكثر، وفي رواية كريمة «مسقطة» بضم أوله وفتح القاف، قال ابن التيمي قوله «مسقولة» كلمة غريبة لان المشهور أن سقط لازم والعرب قد تذكر الفاعل بلفظ المفعول، واستشهد له الخطابي بقوله تعالى (كان وعده ماتياً) أي آتياً وقال ابن التين: مسقولة بمعنى ساقطة كقوله حجاباً مستوراً أي ساتراً. وقال ابن مالك في الشواهد: قوله مسقولة بمعنى مسقطة ولا فعل له، ونظيره مرفوق بمعنى مرق أي مسترق عن ابن جني، قال: وكما جاء مفعول ولا فعل له جاء فعل ولا مفعول له كقراءة النخعي (عمرأ وصموا) بضم أولها ولم يحمي مصموم اكتفاء بأصم. قلت: وقد أخرجه الاسماعيل من وجه آخر عن قبيصة شيخ البخاري فيه فقال «بشرة» ولم يقل مسقولة ولا مسقطة. وأخرجه أبو نعم من وجهين آخرين عن قبيصة شيخ البخاري فيه فقال «بشرة» ولم يقل مسقولة ولا مسقطة. قوله (وقال ممام الخ) وصله في القطة بتمامه ولفظه «اني لا تقلب إلى أهل التمرة ساقطة على فراشي فأرفضها لأكلها ثم أخشى أن تكون صدقة فألقها». قلت: ولم يستحضر الكرماني لفظ رواية ممام فقال: تمام الحديث غير مذكور، وهو لولا أن تكون صدقة لأكلها. قلت: والنسكتة في ذكره هنا فيه من تعيين المحل الذي رأى فيه التمرة وهو فراشه عليه السلام، ومع ذلك لم يأكلها وذلك أبلغ في الورع. قال المذهب: لعله عليه السلام كان يقسم الصدقة ثم يرجع إلى أهله فيعلق بثوبه من تمر الصدقة شيء فيقع في فراشه، وإلا فالفرق بين هذا وبين أكله من اللحم الذي تصدق به على بريرة. قلت: ولم ينحصر وجود شيء من تمر الصدقة في غير بيته حتى يحتاج إلى هذا التأويل، بل يحتمل أن يكون ذلك التمر حمل إلى بعض من يستحق الصدقة من هو في بيته وتأخر تسليم ذلك له، أو حمل إلى بيته قسمه فبقيت منه بقية. وقد روى أحد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال «تصور النبي عليه السلام ذات ليلة، فقيل له ما أسهرك؟ قال إني وجدت تمر ساقطة فأكلتها، ثم ذكرت تمر اكان عندنا من تمر الصدقة فأأدري أمن ذلك كانت التمرة أو من تمر أهل، فذلك أسهرني، وهو يحول على التعدد وأنه لما اتفق له أكل التمرة كما في هذا الحديث وأقلقه ذلك صار بعد ذلك إذا وجد مثلها بما يدخل التردد تركه احتياطاً، ويحتمل أن يكون في حالة أكله إياها كان في مقام التشريع وفي حال تركه كان في خاصة نفسه. وقال المذهب: إنما تركها عليه السلام توذعاً وليس بواجب، لأن الأصل أن كل شيء في بيت الانسان على الإباحة حتى يقوم دليل على التحريم، وفيه تحريم قليل الصدقة على النبي عليه السلام، ويؤخذ منه تحريم كثيرها من باب أولى

### هـ - باب من لم ير الوساوس ونحوها من الشبهات

٢٠٥٦ - حدثنا أبو نعيم حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عباد بن نعيم عن عمه قال «شككتني إلى النبي عليه السلام الرجل يجحد في الصلاة شيئاً أقطع الصلاة؟ قال: لا، حتى يسمع صوتاً أو يجحد ربحاً»  
وقال ابن أبي حنيفة عن الزهري: لاؤمؤء إلا فيما وجدت الرّيح أو سمعت الصوت

٢٠٥٧ - حدثنا أحمد بن المقدام العجلي حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي حدثنا هشام بن عروة

عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أن قوما قالوا يا رسول الله إن قوما يأتوننا بالحم لا نذري أذ كروا اسم الله عليه أم لا ؟ فقال رسول الله ﷺ : سموا الله عليه وكوه »

[ الحديث ٢٠٥٧ - طرقة في : ٥٥٠٧ ، ٧٣٩٨ ]

**قوله** ( باب من لم ير الواسوس ونحوها من الشهات ) في رواية الكشميني من المشبهات بيم وتشليل ، وفي نسخة بمشاة بدل التشليل والكل بمعنى مشكلات ، وهذه الترجمة معقودة لبيان ما يكره من التطيع في الورع ، قال التزالي : الورع أقسام ، ورع الصديقين وهو ترك ما لا يتناول بغيرة القوة على العبادة ، ورع المتقين وهو ترك ما لا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجر إلى الحرام ، ورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق إليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع ، فإن لم يكن فهو ورع الموسوسين ، قال : وروا ذلك ورع الشهود وهو ترك ما يسقط الشهادة ، أي أهم من أن يكون ذلك المتروك حراما أم لا انتهى . وغرض المصنف هنا بيان ورع الموسوسين كمن يتمتع من أكل الصيد خشية أن يكون الصيد كارب لأنسان ثم أفلت منه ، وكمن يترك شراء ما يحتاج إليه من مجهول لا يدرى أماله حلال أم حرام وليست هناك علامة تدل على الثاني ، وكمن يترك تناول الشيء لخبر ورد فيه متفق على ضعفه وعدم الاحتجاج به ويكون دليل اباحته قويا وتأويله يتمتع أو مستبعد . ثم ذكر فيه حديثين : الاول قوله ( عن الزهري ) في رواية الحميدي ، عن سفيان حدثنا الزهري ، **قوله** ( عن عباد بن تميم عن عمه ) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني ، وفي رواية الحميدي المذكورة « أخبرني سعيد هو ابن المسيب وعباد بن تميم عن عبد الله بن زيد ، وقد تقدم في الطهارة عن أبي نعيم عن سفيان ، وسياقه يشعر بأن طريق سعيد مرسل وطريق عباد موصولة ، ولم يتعرض المزني لتمييز ذلك في « الأثراني » . **قوله** ( وقال ابن أبي حفصة ) هو محمد وكنيته أبو سلة واسم والد أبي حفصة ميسرة وهو بصري نزل الجزيرة ، وظن الكرماني أن محمدا هذا وسالما بن أبي حفصة وعمارة بن أبي حفصة إخوة لجزم بذلك هنا فوهم فيه وهما فاحشا ، فإن والد سالم لا يعرف اسمه وهو كوفي ووالد عمارة اسمه ثابت بالنون ثم موحدة ثم مشاة ، وهو بصري أيضا ، لكن ميسرة مولى ثابت عربي ، وسالم بن أبي حفصة من طبقة أعلى من طبقة الاثنين . **قوله** ( لا وضوء الخ ) وصل أحمد أثر ابن أبي حفصة المذكور من طرق ، ووقع لنا بملوفى « مسند أبي العباس السراج » ، ولفظه « عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه مرفوعا ، باللفظ الملق ، ومشي بعض الشراح على ظاهر قول البخاري عن الزهري « لا وضوء الخ » لجزم بأن هذا المتن من كلام الزهري ، وليس كما ظن لما ذكره عن مسند أحمد والسراج ، وقد جرت عادة البخاري بهذا الاختصار كثيرا ، والتقدير : عن الزهري بهذا السند إلى النبي ﷺ قال لا وضوء الحديث . وأقرب أمثلة ذلك ماضي في الصوم في « باب إذا أفطر في رمضان ثم طلعت الشمس » فإنه أورد حديث الباب من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة عن فاطمة عن أسماء قالت « أفطرتنا على عهد النبي ﷺ ثم طلعت الشمس ، قيل لهشام : أمروا بالقضاء ؟ قال : وبه من قضاء » ، قال البخاري « وقال معمر سمعت هشاما لا أدري أقضوا أم لا ، فهذا أيضا فيه حذف تقديره سمعت هشاما عن معمر عن هشام <sup>(١)</sup> بالسند والماتن ، وقال في آخره « فقال انسان لهشام : أقضوا أم لا ؟ قال : لا أدري ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر كذلك ، وأوردته

(١) في هامش طبعه بولاني : مكنا في الذبح

من مسند عبد بن حميد ، عاليا ، عن عبد الرزاق عن معمر سمعت هشاما عن فاطمة عن أسماء ، فذكرت الحديث ، قال ، فقال إنسان لهشام أقضوا أم لا ؟ قال لا أدري ، . ( تنبيه ) : اختصر ابن أبي حفصة هذا المتن اختصارا مجحفا ، فان لفظه يعم ما إذا وقع الشك داخل الصلاة وخارجها ، ورواية غيره من أثبات أصحاب الزهري تقتضي تخصيص ذلك بمن كان داخل الصلاة ، ووجهه أن خروج الرجح من المصل هو الذي يقع له غالبا بخلاف غيره من التواقض فانه لا يهجم عليه إلا نادرا ، وليس المراد حصر نقض الوضوء بوجود الرجح . الثاني حديث عائشة في التسمية على الذبيحة ، وقد استدلل به على أن التسمية ليست شرطا لصحة الذبح ، وقد استدلل به على أن التسمية ليست شرطا في جواز الأكل من الذبيحة ، وسيأتي تقريره والجواب عما أورد عليه وسائر مباحثه في كتاب الذبائح مستوفى إن شاء الله تعالى ، وهو أصل في تحمين الظن بالمسلم وأن أموره محمولة على الكمال ولا سيما أهل ذلك العصر

## ٦ - باب قول الله عز وجل [ ١١ - الجمعة ] : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾

٢٠٥٨ - **عنه** طائفي بن غنم حدثنا زائدة عن حصين بن سالم قال حدثني جابر رضي الله عنه قال : « بَيْنَمَا نَحْنُ مُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، إِذَا أَقْبَلَتْ مِنَ الشَّامِ عِيرٌ تَحْمِلُ طَعَامًا ، فَاتَّقَفُوا إِلَيْهَا حَتَّى مَا بَقِيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا ، فَتَرَكْتُ ﴾ ( وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها )

**قوله** ( باب قول الله عز وجل : وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها ) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أن التجارة وإن كانت مباحة باعتبار كونها من المكاسب الحلال فانها قد تنم إذا قدمت على ما يجب تقديمه عليها . وقد أورد في الباب حديث جابر في قصة انفضاض الناس عن النبي ﷺ وهو يخطب ، ومضى الكلام عليه مبسوطا في كتاب الجمعة ، ويأتي بعضه في تفسير سورة الجمعة أن شاء الله تعالى

## ٧ - باب من لم يبال من حيث كسب المال

٢٠٥٩ - **عنه** آدم حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُبَالَى لَهُمْ مَا أَخَذَ مِنْهُ أَمِنْ الْحَلَالِ أَمْ مِنَ الْحَرَامِ »

[ الحديث ٢٠٥٩ - طرفة في : ٢٠٨٣ ]

**قوله** ( باب من لم يبال من حيث كسب المال ) في هذه الترجمة إشارة إلى ذم ترك التحري في المكاسب . **قوله** ( يأتى على الناس زمان ) في رواية أحمد عن يزيد عن ابن أبي ذئب بسنده « لِيَأْتِينَ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ ، وَالنَّسَاءُ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ » يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ مَا يُبَالَى لِلرَّجُلِ مِنْ أَيْنَ أَصَابَ الْمَالُ مِنْ حَلٍّ أَوْ حَرَامٍ ، وَهَذَا أَوْرَدَهُ النَّسَاءُ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَهُوَ الْمَرْيُوفُ فِي الْأَطْرَافِ ، فَظَنُّ أَنْ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ فَتَرْجَمَ بِهِ النَّسَاءُ مَعَ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ هَذِهِ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ ، وَلَيْسَ كَمَا ظَنَّ فَإِنَّهُ لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا مِنَ النَّسَائِيِّ إِلَّا عَنِ الشَّعْبِيِّ لَا عَنْ سَعِيدٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَذْكُورُ عَنْهُ أَظْهَرَ ابْنَ أَبِي لَيْلَى لَا ابْنَ أَبِي ذُئْبٍ ، لِأَنِّي لَا أَعْرِفُ لِابْنِ أَبِي ذُئْبٍ رِوَايَةً عَنِ الشَّعْبِيِّ ، وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ : أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِهَذَا تَحْذِيرًا مِنْ

قصة المال، وهو من بعض دلائل نبوته لإخباره بالأمور التي لم تكن في زمنه. ووجه الذم من جهة التسوية بين الأمرين، وإلا فاختد المال من الحلال ليس مذموماً من حيث هو، والله أعلم

### ٨ - باب التجارة في البر وغيره

وقوله عز وجل [٣٧ النور]: ﴿رَجُلٌ لَا تُلَهُمُ تِجَارَةً وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾<sup>١</sup>  
وقال قتادة: كان القوم يتبايعون ويتجرون، ولستكنهم إذا باعهم حقاً من حقوق الله لم تلهمهم تجارة ولا يبيع عن ذكر الله حتى يؤذوه إلى الله

٢٠٦٠، ٢٠٦١ - حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار عن أبي النضر قال  
«كنت أتيخبر في الصرف، فسألت زيدا بن أرقم رضي الله عنه فقال: قال النبي ﷺ

وحدثني الفضل بن يعقوب حدثنا الحجاج بن محمد قال ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار وعاصم بن  
مصعب أنهما سمعا أبا النضر يقول «سألت البراء بن عازب وزيدا بن أرقم عن الصرف فقالا: كنا تاجرين على  
عهد رسول الله ﷺ، فسألنا رسول الله ﷺ عن الصرف فقال: إن كان يبدأ بيد فلا بأس، وإن كان نسيئاً  
فلا يصلح»

[الحديث ٢٠٦٠ - أطرافه في: ٢١٨٠، ٢٤٩٧، ٣٩٣٩]

[الحديث ٢٠٦١ - أطرافه في: ٢١٨١، ٢٤٩٨، ٣٩٤٠]

قوله (باب التجارة في البر وغيره) لم يقع في رواية الأكثر قوله «وغيره» وثبت عند الاسماعيلي وكرمة.  
واختلف في ضبط البر فالأكثر على أنه بالزاي، وليس في الحديث ما يدل عليه بخصوصه بل بطريق عموم المكاسب  
المباحة. وصوب ابن عساكر أنه بالراء وهو أليق بمؤاخاة الترجمة التي بعد هذه بياض وهو «التجارة في البحر» وكذا  
ضبطها الدمياطي، وقرأت بخط القطب الحلبي ما يدل على أنها مضبوطة عند ابن بطل وغيره بضم الموحدة وبالراء،  
قال وليس في الباب ما يقتضي تعيينه من بين أنواع التجارة اهـ. وقد أخطأ من زعم أنه بالراء تصحيف إذ ليس في  
الآية ولا الحديث ولا الآثار الثلاثي أوردها في الباب ما يرجح أحد اللفظين. قوله (وقوله عز وجل رجال لا تلهمهم تجارة  
ولا بيع عن ذكر الله) أي وتفسير ذلك، وقد روى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أن المعنى لا تلهمهم عن الصلاة  
المكتوبة، وتحمله به قوم في مدح ترك التجارات وليس بواضح. قوله (وقال قتادة: كان القوم يتبايعون الخ) لم  
أقف عليه موصولاً عنه، وقد وقع لي من كلام ابن عمر أخرجه عبد الرزاق عنه أنه كان في السوق فاقامت الصلاة  
فاغلقوا حوانيتهم ودخلوا المسجد فقال ابن عمر «فيهم نزلت» فذكر الآية. وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود  
نحوه، وفي «الحلية» عن سفيان الثوري: كانوا يتبايعون ولا يدعون الصلوات المكتوبات في الجماعة. ثم أورد  
المصنف حديث زيد بن أرقم والبراء بن عازب في الصرف، وسيأتي الكلام عليه في «باب بيع الورق بالنهب نسيئة»  
بعد نيف وستين باباً وموضع الترجمة منه قوله فيه «وكانا تاجرين على عهد رسول الله ﷺ»، وقد خفي ذلك على

القطب قرأت بخطه : لم يذكر أحد من الشراح مناسبة الترجمة لهذا الحديث فينظر . ( تنبيه ) : أبو المنهال المذكور في هذا الإسناد غير أبي المنهال صاحب أبي برزة الأسلى في حديث الواقيت ، واسم هذا عبد الرحمن بن مطعم واسم صاحب أبي برزة سيار بن سلامة . وأخرج البخاري الطريق الثانية بزول رجل لاجل زيادة طامر بن مصعب مع عمرو بن دينار في رواية ابن جريج عنهما عن أبي المنهال المذكور ، وعمار بن مصعب ليس له في البخاري سوى هذا الموضع الواحد . **قوله** ( نسبياً ) بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها همزة ، والكشيميني نساء بفتح النون والمهملة ومدة

### ٩ - باب الخروج في التجارة

وقول الله عز وجل [ ١٠ الجمعة ] : ( فَانْشُرُوا فِي الْأَرْضِ وَاِنتَبِهُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ )

٢٠٦٢ - **حدثني** محمد بن سليم أخبرنا محمد بن يزيد أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء عن عبيد بن عمير أن أبا موسى الأشعري استأذن على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلم يؤذن له - وكأنه كان مشغولاً - فرجع أبو موسى . فخرج عمر فقال : ألم اسمع صوت عبد الله بن قيس ؟ ائذناؤه . قيل : قد رجع . فدعاه . فقال كننا نؤمر بذلك . فقال : تأتيني على ذلك بالبيعة . فانطلق إلى مجالس الأنصار فسألهم ، فقالوا : لا يشهد لك على هذا إلا أصغرنا أبو سعيد الخدري . فذهب بأبي سعيد الخدري ، فقال عمر : أخفى على هذا من أمر رسول الله ﷺ ؟ ألتأني الصفق بالأسواق . يعني الخروج إلى التجارة »

[ الحديث ٢٠٦٢ - طرفاه في : ٦٢٤٥ ، ٦٢٥٣ ]

**قوله** ( باب الخروج في التجارة . وقول الله عز وجل : فانشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله ) قال ابن بطال هو إباحة بعد حظر كقوله تعالى ( وإذا حلتم فاصطادوا ) وقال ابن المنير في الحاشية : غرض البخاري لإجازة الحركات في التجارة ولو كانت بعيدة خلافا لمن يتنطع ولا يحضر السوق كما سيأتي في مكانه إن شاء الله تعالى . **قوله** ( أن أبا موسى استأذن على عمر فلم يؤذن له ) زاد بشر بن سعيد عن أبي سعيد كما سيأتي في الاستئذان ، وأنه استأذن ثلاثاً . **قوله** ( فقال كننا نؤمر بذلك ) في الرواية المذكورة أنه قال قال رسول الله ﷺ : إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع . **قوله** ( فذهب بأبي سعيد ) في الرواية المذكورة ، فأخبرت عمر عن النبي ﷺ بذلك ، وفيه الدلالة على أن قول الصحابي كننا نؤمر بكذا ، محمول على الرقع ، ويقوى ذلك إذا ساقه مساق الاستدلال ، وفيه أن الصحابي الكبير القدر الشديد الزوم لرسول الله ﷺ قد يخفى عليه بعض أمره ويسمعه من هو دونه ، وادعى بعضهم أنه يستفاد منه أن عمر كان لا يقبل الخبر من شخص واحد ، وليس كذلك لأن في بعض طرقه أن عمر قال : اني أحببت أن أثبت . وستأتي فوائده مستوفاة في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . وقد قيل عمر خبر الضحاك بن سفيان وحده في الدية وغير ذلك . **قوله** ( فقال عمر أخفى على هذا من أمر رسول الله ﷺ ) ؟

المساقاة الصفق بالاسواق ؛ يعنى الخروج الى التجارة ( كذا في الأصل ، وأطلق عمر على الاشتغال بالتجارة لخوا لأنها ألحته عن طول ملازمته النبي ﷺ حتى سمع غيره منه ما لم يسمعه ، ولم يقصد عمر ترك أصل الملازمة وهي أمر نسي ، وكان احتياج عمر الى الخروج للسوق من أجل الكسب لعياله والتعفف عن الناس ، وأما أبو هريرة فكان وحده فلذلك أكثر ملازمته ، وملازمة عمر للنبي ﷺ لا تخفى كما سيأتى في ترجمته في المناقب . والله مطلقا ما يطهر سواء كان حراما أو حلالا ، وفي الشرع ما يحرم فقط

١٠ - باب التجارة في البحر . وقال مطرٌ : لا بأسَ به ، وما ذَكَرَهُ اللهُ في القرآن إلا بحقِّ

ثم تلا [ ١٤ النحل ] : ﴿ وَرَأَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾ وَالتَّفْكَ الشَّفْنُ ، الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ مَوَاجِرٌ وَقَالَ مُجَاهِدٌ : تَمْتَحِرُ السَّفْنُ الرِّيحَ ، وَلَا تَمْتَحِرُ الرِّيحُ مِنَ السَّفْنِ إِلَّا التَّفْكَ الْعِظَامُ

٢٠٦٣ - وقال الليثُ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رِيْمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنْ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ « أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ خَرَجَ فِي الْبَحْرِ قَضَى حَاجَتَهُ » وساق الحديث حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بِهِ

قوله (باب التجارة في البحر) أى إباحة ركوب البحر للتجارة ، وفي بعض النسخ « وغيره » ، فإن ثبت قوى قول من قرأ « البر » ، فيما سبق بباب بضم أوله أو بالزأى . قوله ( وقال مطر الخ ) هو مطر الوراق البصرى مشهور في التابعين ، ووقع في رواية الحموى وحده . وقال مطرف ، وهو تصحيف ، وبأنه الوراق وصفه المزى والقطب وآخرون ، وقال الكرماني : الظاهر أنه ابن الفضل المروزي شيخ البخاري ، وكان ظهور ذلك له من حيث إن الذين أفردوا رجال البخاري كالكلاباذي لم يذكروا فيهم الوراق المذكور لأنهم لم يستوعبوا من علق لهم ، وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن شاذب عن مطر الوراق أنه كان لا يرى بركوب البحر بأسا ويقول : ما ذكره الله تعالى في القرآن إلا بحق ، ووجه حل مطر ذلك على الإباحة أنها سيقف في مقام الاستئذان ، وتضمن ذلك الرد على من منع ركوب البحر ، وسيأتى بسط ذلك في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى . قوله ( الفلك السفن الواحد والجمع سواء ) هو قول أكثر أهل اللغة ، ويدل عليه قوله تعالى ﴿ فِي الْفُلْكَ الْمَشْحُونِ ﴾ وقوله ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكَ وَجَرَّجْنَاهُمْ ﴾ فذكره في الأفراد والجمع بلفظ واحد ، وقيل إن الفلك بالضم والاسكان جمع فلك بفتحين مثل أسد وأسد ، وقال صاحب « المحكم » السفينة فصيحة بمعنى فاعلة سميت سفينة لأنها تسفن وجه الماء أى تفسره ، والجمع سفن وسفائن وسفين . قوله ( وقال مجاهد الخ ) وصله الغرياني في تفسيره ، وكذلك عبد بن حيد من وجه آخر ، قال عياض : ضبطه الأكثر بنصب السفن وعكسه الاصيلي ، والصواب الاول عند بعضهم بناء على أن الريح الفاعل وهي التي تصرف السفينة في الأقبال والادبار ، وضبط الاصيلي صواب وهو ظاهر القرآن إذ جعل الفعل للسفينة فقال ﴿ مَوَاجِرَ فِيهِ ﴾ وقوله « تَمْتَحِرُ » بفتح المعجمة أى تنشق يقال غرت السفينة إذا شقت المساء بصوت ، وقيل انخر الصوت نفسه ، وكان مجاهدا أراد أن شق السفينة للبحر بصوت أتما هو بواسطة الريح ، ومعنى قوله « ولا تَمْتَحِرُ الخ » أن الصوت لا يحصل إلا من كبار السفن ، أو لا يحصل من الصغار غالبا . قوله ( وقال

الآية ( الخ ) هو طرف من حديث ساقه بتمامه في كتاب الكفالة كما سيأتي ، وسنذكر الكلام عليه ثم ، ووجه تعلقه بالترجمة ظاهر من جهة أن شرح من قبلنا شرح لنا إذا لم يرد في شرعنا ما ينسخه ، ولا سيما إذا ذكره عليه السلام مقررًا له أو في سياق الشئ على فاعله أو ما أشبه ذلك ، ويحتمل أن يكون مراد المصنف بإيراد هذا أن ركوب البحر لم يزل متعارفًا مألوفاً من قديم الزمان ، فيجمل على أصل الإباحة حتى يرد دليل على المنع . قوله في آخره ( حدثني عبد الله بن صالح حدثنا الليث ) فيه التصريح بوصل المعلق المذكور ، ولم يقع ذلك في أكثر الروايات في الصحيح ، ولا ذكره أبو ذر إلا في هذا الموضع ، وكذا وقع في رواية أبي الوقت

### ١١ - باب ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا ﴾ [ ١١ - الجمعة ]

وقوله جلَّ ذكره [ ٢٧ النور ] : ﴿ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾

وقال قتادة : كَانَ الْقَوْمُ يَتَجَرَّونَ ، وَلَسَكُنْتُمْ كَانُوا إِذَا نَابَهُمْ حَقٌّ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ لَمْ تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ حَتَّى يُؤَدُّوهَ إِلَى اللَّهِ

٢٠٦٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَلْدِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَقْبَلْتُ عَيْرٌ وَنَحْنُ نَعْلِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ ، فَانْفَضَّ النَّاسُ إِلَّا اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا ، فَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴾ ( وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا )

قوله ( باب ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا ﴾ ) وقوله ( لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ) وقال قتادة : كَانَ الْقَوْمُ يَتَجَرَّونَ ( كذا وقع جميع ذلك معاً في رواية المستعلى ) وسقط لغيره إلا النسبي فإنه ذكرهما هنا وحذفهما عما مضى ، وكذا وقع مكرراً في نسخة الصغاني ، وهذا يؤيد ما تقدم من النقل عن أبي ذر الهروي أن أصل البخاري كان عند الفربري وكانت فيه إلحاقات في الهوامش وغيرها ، وكان من ينسخ الكتاب يضع الملحق في الموضع الذي يظنه لائقاً به . فمن ثم وقع الاختلاف في التقديم والتأخير ، ويزاد هنا أن بعضهم احتاط فكتب الملحق في الموضعين فنشأ عنه التكرار ، وقد تكلف بعض الشراح في توجيهه بأن قال : ذكر الآية هنا لمنطوقها وهو الذم ، وذكرها هناك لمفهومها وهو تخصيص وقتها بحالة غير المتلبسين بالصلاة وسماع الخطبة ، وقد تقدم الكلام على ذلك مستوى

### ١٢ - باب قول الله تعالى [ ٢٦٧ البقرة ] : ﴿ أَنْفَقُوا مِنْ بَطْنِيَّاتٍ مَا كَسَبْتُمْ ﴾

٢٠٦٥ - حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَأُمِّلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامٍ يَبْتَغِيهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ ، وَلَزَّوَجَهَا بِمَا كَسَبَ ، وَلِغَارِزٍ مِثْلُ ذَلِكَ ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا »



٢٠٦٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا عَنْ غَيْرِ أَمْرِهَا فَلَهَا نِصْفُ أَجْرِهِ »  
[ الحديث ٢٠٦٦ - أطرافه في : ١٩٩٢ ، ١٩٩٥ ، ٥٣٦٠ ]

**قوله** ( باب قوله : أنفقوا من طيبات ما كسبتم ) أى تفسيره . وحكى ابن بطلان أنه وقع في الأصل « كرا » بدل أنفقوا وقال إنه غلط ١ هـ . وكذا رأيت في رواية النسب ، وقد ساق الآية في كتاب الزكاة على الصواب ، وقد تقدم الثقل عن مجاهد أنه قال في تفسيرهما : أن المراد بها التجارة . ثم ذكر البخارى حديث عائشة مرفوعا « إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا ، الْحَدِيثُ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوًى فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ . ثُمَّ أورد حديث أبي هريرة في ذلك بلفظ « إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا عَنْ غَيْرِ أَمْرِهَا فَلَهَا نِصْفُ أَجْرِهِ » وفيه رد على من عساه فها أذن لها في ذلك ، والأولى أن يحمل على ما إذا أنفقت من الذى يخصها به إذا تصدقت به بغير استئذانه فإنه يصدق كونه من كسبه فيزجر عليه ، وكونه بغير أمره يحتمل أن يكون أذن لها بطريق الإجمال لكن المنى ما كان بطريق التفصيل ولا بد من الحل على أحد هذين المعنيين والأخيث كان من ماله بغير إذنه لا إجمالا ولا تفصيلا فهى مأذورة بذلك لا مأجورة ، وقد ورد فيه حديث عن ابن عمر عند الطيالسى وغيره . وأما قوله في حديث أبي هريرة « فَلَهَا نِصْفُ أَجْرِهِ » فهو محمول على ما إذا لم يكن هناك من يعينها على تنفيذ الصدقة ، بخلاف حديث عائشة ففيه أن للخدام مثل ذلك ، أو المعنى بالنصف في حديث أبي هريرة أن أجره وأجرها إذا جمعا كان لها النصف من ذلك فللكل منهما أجر كامل وهما اثنان فكأنهما نصفان

### ١٣ - بَابُ مَنْ أَحَبَّ الْبَسْطَ فِي الرِّزْقِ

٢٠٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ الْكُرْمَانِيُّ حَدَّثَنَا حَسَنٌ حَدَّثَنَا يُونُسُ قَالَ قَالَ مُحَمَّدُ هُوَ الزُّهْرِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ أَوْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَذَيْصِلْ رِجْلَهُ »  
[ الحديث ٢٠٦٧ - طرفه في : ٩٨٦ هـ ]

**قوله** ( باب من أحب البسط ) أى التوسع ( في الرزق ) وجواب « من » مخذوف تقديره ما في الحديث وهو « فليصل رحمه » . ويستفاد منه جواز هذه المحبة خلافا لمن كرهاها مطلقا . **قوله** ( حدثنا محمد بن أبي يعقوب ) اسم أبيه إسحق بن منصور ، وقيل إن مصورا اسم أبيه ، وقيل إن أبا يعقوب جده الكرمانى بكسر الكاف ، وذكر الكرمانى الشارح أن النووى ضبطها بفتح الكاف وتعقبه ، وسلف النووى في ذلك أبو سعيد بن السمعانى وهو أعلم الناس بذلك ، فعمل الصواب فيها في الأصل الفتح ، ثم كثر استعمالها بالكسر تغييرا من العامة ، وقد نزل محمد المذكور البصرة ، ووفقه ابن معين وغيره ، ولم يعرف أبو حاتم الرازى حاله ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في تفسير المائدة وآخر في أوائل الأحكام ، والثلاثة إسنادها واحد إلى الزهرى ، وشيخه حسان هو ابن إبراهيم الكرمانى ويونس هو ابن يزيد . **قوله** ( قال محمد هو الزهرى ) كذا في الاصل ، وفي رواية أبي نعيم

من وجه آخر عن حسان عن يونس بن يزيد عن الزهري . قوله ( عن أنس ) يأتي في الأدب من وجه آخر عن الزهري أخبرني أنس . قوله ( وينسأ ) بضم أوله وسكون النون بعدها مهملة ثم همزة أى يؤخر له ، والاثم هنا بقية العمر قال زهير :

والمرء ما عاش ممدود له أمل لا يتهى الطرف حتى ينتهى الاثر

وسمى في الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . قال العلماء : معنى البسط في الرزق البركة فيه ، وفي العمر حصول القوة في الجسد ، لأن صلة آثاره صدقة والصدقة تربي المال وتزيد فيه فينمو بها ويزكو ، لأن رزق الانسان يكتب وهو في بطن أمه فلذلك احتيج إلى هذا التأويل ، أو المعنى أنه يكتب مقيدا بشرط كأن يقال إن وصل رحمه فله كذا وإلا فكذا ، أو المعنى بقاء ذكره الجليل بعد الموت . وأغرب الحكميم الترمذي فقال : المراد بذلك قلة البقاء في البرزخ . وقال ابن قتيبة : يحتمل أن يكتب أجل العيد مائة سنة وتزكياته عشرين فإن وصل رحمه زاد التزكية . وقال غيره : المكتوب عند الملك الموكل به غير المعلوم عند الله عز وجل ، فالاول يدخل فيه التغير . وتوجهه أن المعاملات على الظواهر والمعلوم الباطن خفي لا يعلق عليه الحكم ، فذلك الظاهر الذي اطلع عليه الملك هو الذي يدخله الزيادة والنقص والمحور والاثبات ، والحكمة فيه ابلاغ ذلك الى المكلف ليعلم فضل البر وشؤم القطيعة ، وسمي في ذكر هذه المسألة مبسوطا في كتاب القدر ، ويأتي الكلام على إشار الغنى على الفقر في كتاب الوقا إن شاء الله تعالى

## ١٤ - باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة

٢٠٦٨ - حدثنا معلى بن أسيد حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش قال « ذكرنا عند إبراهيم الرهن في السلم فقال : حدثني الاسود عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ اشترى طعاما من يهودي إلى أجل ورهته درهما من حديد »

[ الحديث ٢٠٦٨ - أطرافه في : ٢٠٩٦ ، ٢٢٠٠ ، ٢٢٥١ ، ٢٢٥٢ ، ٢٣٨٦ ، ٢٤٠٩ ، ٢٥١٤ ، ٢٩١٦ ، ٤٤٦٧ ]

٢٠٦٩ - حدثنا مسلم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن أنس ح

وحدثني محمد بن عبد الله بن حوشب حدثنا أسباط أبو اليسع البصري حدثنا هشام الدستوائي عن قتادة « عن أنس رضي الله عنه أنه مضى إلى النبي ﷺ بحزب شعير وإهالة سنجة ، ولقد رهن النبي ﷺ درهما له بالمدينة عند يهودي وأخذ منه شعيرا لاهله . ولقد سمعته يقول : ما أسمى عند آل محمد ﷺ صاع بر ولا صاع حب ، وإن عنده تسع نسوة »

[ الحديث ٢٠٦٩ - طرفه في : ٢٥٠٨ ]

قوله ( باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة ) بكسر المهملة والمدة أى بالأجل ، قال ابن بطال : الشراء بالنسيئة جائز بالاجماع . قلت : لعل المصنف تخيل أن أحدا يتخيل أنه ﷺ لا يشتري بالنسيئة لأنها دين فاراد دفع ذلك التخيل ، وأورد المصنف فيه حديث عائشة وأنس في أنه ﷺ اشترى شعيرا إلى أجل ورهن عليه درهما ، وسمي في الكلام عليها

مستوفى في أول الرهن أن شاء الله تعالى . قوله في طريق عائشة ( ذكرنا عند إبراهيم ) هو التخصي ، وقوله ( الرهن في السلم ) أى السلف ، ولم يرد به السلم العرفي . وقوله في حديث أنس ( حدثنا مسلم ) هو ابن إبراهيم . وقوله في الطريق الثانية ( أسباط ) هو بفتح الهمة وسكون المهملة بعدها موحدة . وقوله ( أبو اليسع ) بفتح الهمزة والتخفيف وهو بصري ، وكذا بقية رجال الإسناد ، وليس لأسباط في البخارى سوى هذا الموضع ، وقد قيل إن اسم أبيه عبد الواحد ، وقد سافه المصنف هنا على لفظ أبي اليسع ، وسافه في الرهن على لفظ مسلم بن إبراهيم ، والتسكئة في جمعهما هنا مع أن طريق مسلم أعلى مراعاة للغالب من عادته أن لا يذكر الحديث الواحد في موضعين باسناد واحد ، ولأن أبا اليسع المذكور فيه مقال فاحتاج أن يقرنه بمن يعضده . وقوله فيه ( ولقد سمعته يقول ) هو كلام أنس ، والضمير في سمعته لابي اليسع ، أى قال ذلك لما رهن الدرع عند اليهودى مظهرا للسبب في شرائه الى أجل ، وذهل من زعم أنه كلام قتادة وجعل الضمير في سمعته لأنس ، لأنه إخراج السياق عن ظاهره بغير دليل ، والله أعلم

### ١٥ - باب كسب الرجل وعمله بيده

٢٠٧٠ - **حدثني** إسماعيل بن عبد الله **حدثني** علي بن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضى الله عنها قالت « لما استخلف أبو بكر الصديق قال : لقد علم قومي أن حرقني لم تكن نصي من مؤنة أهل ، وشفت بأمر المسلمين ، فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال وأحترف للمسلمين فيه »

٢٠٧١ - **حدثنا** محمد **حدثنا** عبد الله بن يزيد **حدثنا** سعيد قال **حدثني** أبو الأسود عن عروة قال : قالت عائشة رضى الله عنها « كان أصحاب رسول الله ﷺ عيال أنفسهم ، فكان يكون لهم أرواح ، فقيل لهم لو اغتسأتم . رواه هشام عن أبيه عن عائشة »

٢٠٧٢ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا عيسى بن يونس عن ثور عن خالد بن معدان عن المقدم رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده ، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده »

٢٠٧٣ - **حدثنا** يحيى بن موسى **حدثنا** عبد الرزاق أخبرنا معمر عن هشام بن منبه **حدثنا** أبو هريرة عن رسول الله ﷺ « أن داود النبي عليه السلام كان لا يأكل إلا من عمل يده »

[ المحدث ٢٠٧٣ - طرفاه في : ٣٤١٧ ، ٤٧١٣ ]

٢٠٧٤ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى عبد

الرحمن بن عوف أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « لَأَنْ يَحْطَبَ أَحَدُكُمْ حُرْمَةً عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا فِيمَطِّعُهُ أَوْ يَمْنَعَهُ »

٢٠٧٥ - **عَدِشًا بِعَمِي بْنِ مُوسَى حَدَّثَنَا وَرَكِيعٌ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُروَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْأَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :** قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ أَحْبَلَهُ ... »

**قوله** (باب كسب الرجل وعمله بيده) عطف العمل باليد على الكسب من عطف الخاص على العام ، لان الكسب أعم من أن يكون عملا باليد أو بغيرها . وقد اختلف العلماء في أفضل المكاسب . قال الماوردي : أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة ، والأشبه بمذهب الشافعي أن أطيبها التجارة ، قال : والارجح عندي أن أطيبها الزراعة لانها أقرب الى التوكل . وتعبه النوى بمحذات المقام الذى في هذا الباب وأن الصواب أن أطيب الكسب ما كان بعمل اليد ، قال : فان كان زراعا فهو أطيب المكاسب لما يشتمل عليه من كونه عمل اليد ، ولما فيه من التوكل ، ولما فيه من النفع العام الأدنى للدواب ، ولأنه لا بد فيه في العادة أن يוכל منه بغير عوض . قلت : وفوق ذلك من عمل اليد ما يكتسب من أموال الكفار بالجهاد وهو مكسب النبي ﷺ وأصحابه وهو أشرف المكاسب لما فيه من إعلاء كلمة الله تعالى وخذلان كلمة أعدائه والنفع الاخرى ، قال : ومن لم يعمل بيده فالزراعة في حقه أفضل لما ذكرنا . قلت : وهو مبنى على ما بحث فيه من النفع المتعدى ، ولم ينحصر النفع المتعدى في الزراعة بل كل ما يعمل باليد فنفعه متعدد لما فيه من تهية أسباب ما يحتاج الناس اليه . والحق أن ذلك يختلف المراتب ، وقد يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، والمعلم عند الله تعالى . قال ابن المنذر : إنما يفضل عمل اليد سائر المكاسب إذا نصح العامل ، كما جاء مصرحا به في حديث أبي هريرة . قلت : ومن شرطه أن لا يتعد أن الرزق من الكسب بل من الله تعالى بهذه الوساطة ، ومن فضل العمل باليد الشغل بالأمر المباح عن البطالة واللغو وكسر النفس بذلك والتعفف عن ذلة السؤال والحاجة الى الغير ، ثم أورد المصنف في الباب أحاديث أولها في التجارة ، والثاني في الزراعة ، والثالث وما بعده في الصناعة ، الحديث الاول : **قوله** (حدثني اسماعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أيس . **قوله** (لقد علم قومي) أى قريش والمسلمون . **قوله** (حرفني) بكسر المهملة وسكون الراء بعدها فاء أى جهة اكتسابي ، والحرفة جهة الاكتساب والتصرف في المعاش ، وأشار بذلك الى أنه كان كسوبا لمؤنته ومؤنة عياله بالتجارة من غير عجز ، تمهيدا على سبيل الاعتذار عما يأخذه من مال المسلمين إذا احتاج اليه . **قوله** (وشطنت) جملة حالية أى ان القيام بأموال الخلافة شغله عن الاحتراف ، وقد روى ابن سعد وابن المنذر باسناد صحيح عن مسروق عن عائشة قالت : لما مرض أبو بكر مرضه الذى مات فيه قال : انظروا ما زاد في مالي منذ دخلت الإمارة فأبعثوا به إلى الخليفة بعدى . قالت : فلما مات نظرنا فإذا عبد نوبى كان يحمل صليانه ، وناضح كأن يسقى بستانا له ، فبشنا بهما الى عمر فقال : رحمة الله على أبي بكر ، لقد أتعب من بعده ، وأخرج ابن سعد من طريق القاسم بن محمد عن عائشة نحوه وزاد : ان الخادم كان صيغلا يعمل سيوف المسلمين ويخمد آل أبي بكر ، ومن طريق ثابت عن أنس نحوه وفيه : وقد كنت حريصا على أن أوفر مال المسلمين ، وقد كنت أصيب من اللحم واللبن ، وفيه : وما كان عنده دينار ولا درهم ، ما كان الا خادم ولقحة وعطب . **قوله** (آل أبي بكر) أى هو نفسه ومن تلزمه نفقته . وقيل أراد نفسه بدليل قوله « احترف »

شرحه مستوفى ، والفرض منه هنا قوله « كانوا عمال أنقصهم » وقوله يكون لهم أرواح ، جمع ربح لأن أصل ربح روح يفتح الراء <sup>(١)</sup> وسكون الواو ويقال في جمعه أيضا أرباح بقلة . الحديث الثالث والرابع : قوله ( عن نور ) هو ابن يزيد السامى لا ابن زيد المدني . قوله ( عن المقدام ) هو ابن معدى كرب السكندى من صفار الصحابة ، مات سنة بضعة وثمانين بمصر ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في الاطعمة . قوله ( ما أكل أحد ) زاد الاسماعيلى « من بنى آدم » . قوله ( طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده ) في رواية الاسماعيلى « خير ، بالرفع وهو جائز ، وفي رواية له من « كد يديه » ، وللمراد بالخيرية ما يستلزم العمل باليد من الثنى عن الناس . ولابن ماجه من طريق عمر بن سعد عن خالد بن معدان عنه « ما كسب الرجل أطيب من عمل يده » ، ولابن المنذر من هذا الوجه « ما أكل رجل طعاما قط أحل من عمل يده » ، وفي فوائده هشام بن عمار عن بقية حدثى عمر بن سعد بهذا الاسناد مثل حديث الباب وزاد « من بات كاللا من عمله بات مغفورا له » ، وللنسائى من حديث عائشة « ان أطيب ما أكل الرجل من كسبه » ، وفي الباب من حديث سعيد بن عمير عن عمه عند الحاكم ، ومن حديث رافع بن خديج عند أحمد ، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبى داود . قوله ( وان داود الخ ) في رواية الاسماعيلى بحذف الواو ، وفي روايته « من كسب يده » . قوله ( لا يأكل إلا من عمل يده ) وهو صريح في الحصر بخلاف الذى قبله ، وحديث أبى هريرة هذا طرف من حديث ثبأتى في ترجمة داود من أحاديث الانبياء ؛ ووقع في المستدرک عن ابن عباس بسندواه « كان داود ذرادا ، وكان آدم حرانا ، وكان نوح نجارا ، وكان إدريس خياطا ، وكان موسى راعيا » ، وفي الحديث فضل العمل باليد ، وتقديم ما يباشره الشخص بنفسه على ما يباشره بغيره ، والحكمة في تخصيص داود بالذكر أن اقتضاه في أكله على ما يعمله بيده لم يكن من الحاجة لانه كان خليفة في الأرض كما قال الله تعالى ، وانما ابتغى الأكل من طريق الأنفل ، ولهذا أورد النبي ﷺ قصته في مقام الاحتجاج بها على ما قدمه من أن خير الكسب عمل اليد ، وهذا بعد تقرير أن شرع من قبلنا شرع لنا ، ولا سببا إذا ورد في شرعنا مدحه وتحسينه مع عموم قوله تعالى ( فبهذا هم اقتدوا ) وفي الحديث أن التكسب لا يقدر في التوكل ، وأن ذكر الشيء بدليله أوقع في نفس سامعه . الحديث الخامس والسادس : قوله ( لأن يحتطب أحدهم ) تقدم الكلام عليه في « باب الاستعفاف عن المسألة » ، وأخرجه هناك من طريق الأعرج عن أبى هريرة ، وبعد أبواب من طريق أبى صالح عنه ، وهنا من طريق أبى عبيد مولى عبد الرحمن ابن عوف . وهو مولى ابن أزهري . وقد تقدم الكلام على ترجمته في أواخر الصيام ، وحديث الزبير بن العوام في ذلك أوردته هنا مختصرا وساقه في « باب الاستعفاف من الزكاة » ، بتامه وتقدم الكلام عليه هناك ، وقوله « أحبله » بفتح أوله وضم الواحدة جمع جبل مثل فلس وأفلس

#### ١٦ - باب السهوارة والساحة في الشراء والبيع . ومن طلب حقا فليطأله في عفاف

٢٠٧٦ - **هَذَا شَأْنُ عَلِيٍّ بْنِ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانٍ عُمَدُ بْنُ مُطَرِّفٍ قَالَ حَدَّثَنِي عُمَدُ بْنُ الْمُسَكِّدِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ ، وَإِذَا اشْتَرَى ، وَإِذَا اقْتَضَى »**

حكاه الطيبي . قال : ويدل عليه نفي الكلام لأنه أسند الاحتراف الى ضمير المتكلم عاطفا له على « فسيأكل » فلو كان المراد الأهل لتنافر انتهى . وجزم البيضاوى بأن قوله « آل أبي بكر » عدول عن المتكلم الى الغيبة على طريق الالتفات ، قال وقيل : أراد نفسه ، والأول مقصم لقوله « وأحترف » وليس بشيء ، بل المعنى أتى كنت أكتسب لهم ما يأكلونه والآن أكتسب للسليين . قال الطيبي : فائدة الالتفات أنه جرد من نفسه شخصا كوابا لمؤنة الأهل بالتجارة فامتنع لشغله بأمر السليين عن الاكتساب ، وفيه إشعار بالعلمة وأن من اتصف بالشغل المذكور حقيق أن يأكل هو وعياله من بيت المال ، وخص الأكل من بين الاحتياجات لكونه أهمها ومعظمها . قال ابن التين : وفيه دليل على أن للعالم أن يأخذ من عرض المال الذي يعمل فيه قدر حاجته إذا لم يكن فوقه إمام يقطع له أجره معلومة ، وسبقه الى ذلك الخطابي . قلت : لكن في قصة أبي بكر أن القدر الذي كان يتناوله فرض له باتفاق من الصحابة ، فروى ابن سعد بإسناد مرسل رجاله ثقات قال « لما استخلف أبو بكر أصبح غاديا الى السوق على رأسه أنواب يتجر بها ، فلقبه عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح فقال : كيف تصنع هذا وقد وليت أمر المسلمين ؟ قال : فن أن أطمع عيالي ؟ قالوا : نفرض لك ، ففرضوا له كل يوم شطر شاة . **قوله** (وأحترف) في رواية الكشميىن «ويحترف» قال ابن الأثير : أراد باحترافه للسليين نظره في أمورهم وتمييز مكاسبهم وأرزاقهم ، وكذا قال البيضاوى : المعنى أكتسب للسليين في أموالهم بالسعى في مصالحهم ونظم أحوالهم . وقال غيره : يقال أحترف الرجل إذا جازى على خير أو شر . وقال المذهب : قوله أحترف لم أى اتجر لهم في مالهم حتى يعود عليهم من ربحه بقدر ما آكل أو أكثر وليس بواجب على الإمام أن يتجر في مال المسلمين بقدر مؤنته إلا أن يطوع بذلك كما تطوع أبو بكر . قلت : والتوجيه الذى ذكره ابن الأثير أوجه ، لأن أبا بكر بين السبب في ترك الاحتراف وهو الاشتغال بالإمامة ، ففى يتفرغ للاحتراف لغيره ؟ إذ لو كان يمكنه الاحتراف لاحتراف لنفسه كما كان ، إلا أن يحصل على أنه كان يعطى المال لمن يتجر فيه ويجعل ربحه للسليين ، وقد روى الإسماعيل في حديث الباب من طريق معمر عن الزهرى « فلما استخلف عمر أكل هو وأهله من المال - أى مال المسلمين - واحترف في مال نفسه » (تبيين) : حديث أبي بكر هذا وإن كان ظاهره الوقت لكنه بما اقتضاه من أنه قبل أن يستخلف كان يحترف لتحصيل مؤنة أهله يصير مرفوعا لأنه يصير كقول الصحابي : كنا نفعل كذا على عهد النبي ﷺ ، وقد روى ابن ماجه وغيره من حديث أم سلة « أن أبا بكر خرج تاجرا الى بصرى في عهد النبي ﷺ ، وتقدم في حديث أبي هريرة في أول البيوع « أن اخوانى من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالاسواق ، ويأتى حديث عائشة « أن الصحابة كانوا أعمال أنفسهم ، وهذا هو السر في إيراد البخارى له عقب حديثها عن أبي بكر . الحديث الثانى : **قوله** (حدثنا محمد حدثنا عبد الله بن يزيد) كذا نبه في جميع الروايات إلا رواية أبي على بن شبيب عن الفريرى عن البخارى « حدثنا عبد الله بن يزيد ، فمحمد على هذا هو المصنف وعبد الله بن يزيد هو المقرئ ، وقد أكثر عنه البخارى ، وربما روى عنه بواسطة ، وسعيد هو ابن أبي أيوب ، وأبو الأسود هو النوفلى المعروف بـ « يقيم عروة » ، وجزم الحاكم بأن محمدا هنا هو الذهلى . **قوله** (رواه همام) يعنى ابن يحيى (عن هشام) يعنى ابن عروة . وهذا التعليق وصله أبو نعيم في « المستخرج » من طريق هدية عنه بلفظ « كان القوم خدام أنفسهم ، وكانوا يروحون الى الجبل فأمروا أن يفتسوا » وهذا اللفظ رواه قريش بن أنس عن هشام عند ابن خزيمة والبراد ، وقد تقدم هذا الحديث من وجه عن عروة ومن وجه آخر عن عروة ، وتقدم

**قوله** ( باب السهولة والساحة في الشراء والبيع ) يحتمل أن يكون من باب ألف والنشر مرتبا أو غير مرتب ، ويحتمل كل منهما لكل منهما ، إذ السهولة والساحة متقاربان في المعنى فمطف أحدهما على الآخر من التأكيد اللفظي وهو ظاهر حديث الباب ، والمراد بالساحة ترك المضاجرة ونحوها لا المكايسة في ذلك . **قوله** ( ومن طلب حقا فليطلبه في عفاف ) أى مما لا يميل ، أشار بهذا القدر الى ما أخرجه الترمذى وابن ماجه وابن حبان من حديث نافع عن ابن عمر وعائشة مرفوعا ، من طلب حقا فليطلبه في عفاف واف أو غير واف ، **قوله** . ( حدثنا على بن عياش ) بالتحناية والمعجمة . **قوله** ( رحم الله رجلا ) يحتمل الدعاء ويحتمل الخبر ، وبالأول جزم ابن حبيب المالكي وابن بطال ورجحه الداودي ، ويؤيد الثاني ما رواه الترمذى من طريق زيد بن عطاء بن السائب عن ابن المنكدر في هذا الحديث بلفظ « غفر الله لرجل كان قبلكم كان سهلا اذا باع ، الحديث ، وهذا يشعر بأنه قصد رجلا بعينه في حديث الباب ، قال الكرماني : ظاهره الإخبار لكن قرينة الاستقبال المستفاد من « إذا » تجعله دعاء وتقديره رحم الله رجلا يكون كذلك ، وقد استفاد العموم من تقييده بالشرط . **قوله** ( سمحا ) يسكون الميم وبالمهملتين أى سهلا ، وهى صفة مشبهة تدل على الثبوت ، فلذلك كرر أحوال البيع والشراء والتقاضى ، والسمح الجواد ، يقال سمح بكذا إذا جاد ، والمراد هنا المساهلة . **قوله** ( وإذا اقتضى ) أى طلب قضاء . حقه بسهولة وعدم الخاف ، في رواية حكاهما ابن التين « وإذا قضى ، أى أعطى الذى عليه بسهولة بغير مطال ، وللتزمذى والخامن من حديث أبى هريرة مرفوعا « ان الله يحب سمح البيع سمح الشراء سمح القضاء ، وللنسائي من حديث عثمان بن عفان « أدخل الله الجنة رجلا كان سهلا مشتريا وبائعا وقاضيا ومقتضيا ، ولأحمد من حديث عبد الله بن عمرو نحوه وفيه الحذف على الساحة في المعاملة واستعمال معالى الاخلاق وترك المشاحة والحض على ترك التضيق على الناس في المطالبة وأخذ العفو منهم

### ٩٧ - باب من أنظر مؤسرا

٢٠٧٧ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** زهير **حدثنا** منصور **أن** ربيع بن حراش **حدثه** أن **خَذِيفَةَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **قَالَ** : **قَالَ** النَّبِيُّ ﷺ « تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، قَالُوا : أَعَمِلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا ؟ قَالَ : كُنْتُ أَسْرُ قَتِيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا وَيَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمَوْتِ . قَالَ : فَتَجَاوَزُوا عَنْهُ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : وَقَالَ أَبُو مَالِكٍ عَنْ رَبِيعٍ « كُنْتُ أَبْسُرُ عَلَى الْمَوْتِ ، وَأَنْظُرُ الْمُسِيرَ . وَتَابَهُ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رَبِيعٍ . وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رَبِيعٍ « أَنْظِرُ الْمَوْتِ ، وَاتَّجَاوَزُ عَنِ الْمُسِيرِ . وَتَابَهُ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رَبِيعٍ . وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رَبِيعٍ « أَنْظِرُ الْمَوْتِ وَاتَّجَاوَزُ عَنِ الْمُسِيرِ » وَقَالَ نُصَيْمُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ رَبِيعٍ « فَأَقْبَلُ مِنَ الْمَوْتِ ، وَاتَّجَاوَزُ عَنِ الْمُسِيرِ »

[ الحديث ٢٠٧٧ - طرأه في : ٢٣٩١ ، ٢٤٥١ ]

**قوله** ( باب من أنظر مؤسرا ) أى فضل من فعل ذلك وحكمه . وقد اختلف العلماء في حد الموت : فقيل من عنده مؤنة ومؤنة من تلزمه نفقته ، وقال الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحق : من عنده خمسون درهما أو قيمتها

من الذهب فهو موسر ، وقال الثاقفي : قد يكون الشخص بالدرهم غنيا مع كسبه وقد يكون بالآلاف فقيرا مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله ، وقيل : الموسر والمعسر يرجعان الى العرف ، فمن كان حاله بالنسبة الى مثله يعبد يساذا فهو موسر وعكسه ، وهذا هو المعتمد وما قبله انما هو في حد من تجوز له المسألة والأخذ من الصدقة . **قوله** (منصور) هو ابن المعتز . **قوله** ( ان حذيفة حدثه ) زاد مسلم في روايته من طريق نعيم بن أبي هند عن ربي و اجتمع حذيفة وأبو مسعود ، فقال حذيفة : رجل لقي ربه ، فذكر الحديث وفي آخره فقال أبو مسعود هكذا سمعت رسول الله **ﷺ** ، ومثله رواية أبي عوانة عن عبد الملك عن ربي كما سيأتي في هذا الباب . **قوله** ( تلقت الملائكة ) أى استقبلت روحه عند الموت ، وفي رواية عبد الملك بن عمير عن ربي في ذكر بني إسرائيل ، ان رجلا كان فيمن كان قبلكم أتاه الملك ليقبض روحه . . **قوله** ( أعلمت من الخير شيئا ) وفي رواية بحذف همزة الاستفهام وهى مقدرة ، زاد في رواية عبد الملك المذكورة فقال ما أعلم ، قيل انظر ، قال ما أعلم شيئا غير أنى ، فذكره . وسلم من طريق شقيق عن أبي مسعود رفعه وحسب رجل من كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان يخالط الناس وكان موسرا ، وفي رواية أبي مالك الملقبة هنا ووصلها عند مسلم و آتى الله بعيد من عباده أتاه الله ما لا يقال له : ما علمت في الدنيا ؟ - قال ولا يكتبون الله حديثا - قال : يارب آتيتنى مالك فكنت أباع الناس وكان خلقى الجواز ، الحديث ، وفي رواية ابن أبي عمر في هذا الحديث فيقول : يارب ما علمت لك شيئا أرجو به كثيرا . إلا أنك كنت أعطيتنى فضلا من مال ، فذكره . **قوله** ( فتيانى ) بكسر أوله جمع فتى وهو الخادم حرا كان أو مملوكا . **قوله** ( أن ينظروا ويتجاوزوا عن الموسر ) كذا وقع في رواية أبي ذر والنسفي وهو لا يخالف الترجمة ، وللباقين ، أن ينظروا والمعسر ويتجاوزوا عن الموسر ، وكذا أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخارى فيه ، وظاهره غير مطابق للترجمة ، ولعل هذا هو السر في إيراد التعاليق الآتية لأن فيها ما يطابق الترجمة . **قوله** ( وقال أبو مالك عن ربي كنت أيسر على الموسر وأنظر المعسر ) وهذه الطريق عن حذيفة في هذا الحديث وصلها مسلم من طريق أبي خالد الأحمر عن أبي مالك كما تقدم أولا وقال في آخره فقال أبو مسعود الانصاري وعقبة بن عامر الجهني : هكذا سمعناه من في رسول الله **ﷺ** . **قوله** ( وتابعه شعبة عن عبد الملك ) يعنى ابن عمير ( عن ربي ) أى عن حذيفة يعنى في قوله « وأنظر المعسر » وقد وصله ابن ماجه من طريق أبي عامر عن شعبة بهذا اللفظ ، وصله المؤلف في الاستقراض عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ « فاتجاوز عن الموسر وأخفف عن المعسر » وفي آخره قول أبي مسعود « هكذا سمعت » . **قوله** ( وقال أبو عوانة عن عبد الملك الخ ) وصله المؤلف في ذكر بني إسرائيل مطولا ، وهو كما قال « أنظر الموسر وأتجاوز عن المعسر » وفي آخره قول أبي مسعود « هكذا سمعت » . **قوله** ( وقال نعيم بن أبي هند الخ ) وصله مسلم من طريق مغيرة بن مقسم عنه وقد تقدم لفظه ، وفيه قول أبي مسعود أيضا ، قال ابن التين : رواية من روى « وأنظر الموسر » أولى من رواية من روى « وأنظر المعسر » لأن إنظار المعسر واجب . قلت : ولا يلزم من كونه واجبا أن لا يؤجر صاحبه عليه أو يكفر عنه بذلك من سيئاته ، وسأذكر الاختلاف في الوجوب في الباب الذى يليه

### ١٨ - باب من أنظر مُعسرا

٢٠٧٨ - **عنه** هشام بن عمار حدثنا يحيى بن حمزة حدثنا الربيعي عن الزهري عن عبيد الله



ابن عبد الله أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « كان تاجر يدين الناس ، فإذا رأى مُصيراً قال لفتيانهِ : تجاوزوا عنه لعل الله أن يتجاوز عنا ، فتجاوز الله عنه »

[ الحديث ٢٠٧٨ - طرفة في : ٣٤٨٠ ]

**قوله** ( باب من أنظر مصراً ) روى مسلم من حديث أبي اليسر بفتح التحتانية والمهمله ثم الراء رفعه ، من أنظر مصراً أو وضع له أظله الله في ظل عرشه ، وله من حديث أبي قتادة مرفوعاً من سره أن ينجيهِ الله من كرب يوم القيامة فليتنس عن معسر أو يضع عنه ، ولاحد عن ابن عباس نحوه وقال ، وقاه الله من فيح جهنم ، واختلف السلف في تفسير قوله تعالى ( وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ) فروى الطبري وغيره من طريق إبراهيم النخعي ومجاهد وغيرهما أن الآية نزلت في دين الربا خاصة ، وعن عطاء أنها عامة في دين الربا وغيره ، واختار الطبري أنها نزلت فصاً في دين الربا وبلّغته به سائر الديون لحصول المعنى الجامع بينهما ، فإذا أعسر المديون وجب لإظهاره ولا سبيل إلى ضربه ولا إلى حبسه . **قوله** ( حدثنا الزبيدي ) بالضم **قوله** ( عن عبيد الله بن عبد الله ) أي ابن عتبة بن مسعود ، في رواية يونس عند مسلم عن الزهري ، أن عبيد الله بن عبد الله حدثه . **قوله** ( كان تاجر يدين الناس ) في رواية أبي صالح عن أبي هريرة عند النسائي ، أن رجلاً لم يعمل خيراً قط وكان يدين الناس . **قوله** ( تجاوزوا عنه ) زاد النسائي ، فيقول لرسوله خذ مايسر واترك ما عسر وتجاوز ، ويدخل في لفظ التجاوز الانظار والوضيعة وحسن التقاضي . وفي حديث الباب والذي قبله أن اليسر من الحسنات إذا كان خالصاً كغير كثير من السيئات ، وفيه أن الاجر يحصل لمن يأمر به وإن لم يتول ذلك بنفسه ، وهذا كله بعد تقرير أن شرع من قبلنا إذا جاء في شرعنا في سياق المدح كان حسناً عندنا

## ١٩ - باب إذا بين البيعان ، ولم يكتما ، ونصحا

ويذكر عن القدّاه بن خالد قال : كتب لي النبي ﷺ « هذا ما اشترى محمد رسول الله ﷺ من القدّاه ابن خالد ببيع المسلم من المسلم ، لاداء ولا خيئة ولا غائلة » . قال قتادة : الغائلة الرّنا والدسرة والإباق وقيل لإبراهيم : إن بعض النحّاسين يسمي : آري خراسان ، وسجستان ، فيقول : جاء أميس من خراسان ، وجاء اليوم من سجستان . فسكره كراهة شديدة

وقال عتبة بن عاصم : لا تحل لأصري ببيع سلعة يعلم أن بها داء إلا أخبره

٢٠٧٩ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبه عن قتادة عن صالح أبي التلحيل عن عبد الله بن الحارث رفعه إلى حكيم بن حزام رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا - أو قال : حتى يتفرقا - فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما »

[ الحديث ٢٠٧٩ - أطرافه في : ٢٠٨٢ ، ٢١١٠ ، ٢١١٤ ]

**قوله** (باب إذا بين البيعان) بفتح الموحدة وتشديد التحتانية أى البائع والمشتري . **قوله** (ولم يكتما) أى ما فيه من عيب ، وقوله (وفصحا) من العام بعد الخاص ، وحذف جواب الشرط للعلم به وتقديره بورك لها في بيعهما كما في حديث الباب ، وقال ابن بطال : أصل هذا الباب أن نصيحة المسلم واجبة . **قوله** (ويذكر عن العداء) بالتفخيل وآخره حمزة وزن الفعل ابن خالد بن هوذة بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة ، صحابي قليل الحديث ، أسلم بعد حنين . **قوله** (هذا ما اشترى محمد رسول الله ﷺ من العداء بن خالد) هكذا وقع هذا التعليق ، وقد وصل الحديث الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن الجارود وابن منده كلهم من طريق عبد المجيد بن أبي يزيد عن العداء بن خالد فاتفقوا على أن البائع النبي ﷺ والمشتري العداء عكس ما هنا ، فقيل إن الذي وقع هنا مقلوب وقيل هو صواب وهو من الرواية بالمعنى لأن اشترى وباع بمعنى واحد ، ولزم من ذلك تقديم اسم رسول الله ﷺ على اسم العداء ، وشرحه ابن العربي على ما وقع في الترمذي فقال فيه : البداءة باسم المفضول في الشروط إذا كان هو المشتري ، قال : وكتب رسول الله ﷺ له ذلك وهو بمن لا يجوز عليه تقض عهده لتعليم الخلق ، قال : ثم إن ذلك على سبيل الاستحباب لأنه قد يتعاطى صفقات كثيرة بغير عهدة ، وفيه كتابة الاسم واسم الاب والجد في العهدة إلا إذا كان مشهورا بصفة تخصه ، ولذلك قال و محمد رسول الله ، استغنى بصفته عن نسبه ونسب العداء بن خالد ، قال : وفي قوله وهذا ما اشترى ، ثم قال د بيع المسلم المسلم ، إشارة إلى أن لا فرق بين الشراء والبيع . **قوله** (بيع المسلم المسلم) فيه أنه ليس من شأن المسلم الحديثة ، وأن تصدير الوثائق بقول الكاتب هذا ما اشترى أو أصدق لأبأس به ، ولا عبرة بوسوسة من منع من ذلك وزعم أنها تلتبس بما النافية . **قوله** (لاداء) أى - عيب ، والمراد به الباطن سواء ظهر منه شيء أم لا كوجع الكبد والسعال قاله المطرزي ، وقال ابن المنير في الحاشية : قوله (لاداء) أى يكتمه البائع ، وإلا فلو كان بالعبء داه وبينه البائع لكان من بيع المسلم للمسلم ، وعحصله أنه لم يرد بقوله لاداء نفي الداء مطلقا بل نفي داه مخصوص وهو ما لم يطلع عليه . **قوله** (ولا خبئة) بكرر المعجمة وبضمها وسكون الموحدة بعدها مثناة أى مسليا من قوم لم عهد قاله المطرزي ، وقيل المراد الأخلاق الخبيثة كالآفاق ، وقال صاحب العين والرية ، وقيل المراد الحرام كما عبر عن الحلال بالطيب ، وقال ابن العربي . الداء ما كان في الخلق بالفتح والخبئة ما كان في الخلق بالضم ، والغائلة سكوت البائع على ما يعم من مكروه في المبيع . **قوله** (ولا غائلة) بالمعجمة أى ولا لجور ، وقيل المراد الآفاق ، وقال ابن بطال هو من قولهم اغتالني فلان إذا احتال بحيلة يتلف بها ماله . **قوله** (قال قتادة الخ) وصله ابن منده من طريق الاصبمى عن سعيد بن أبي عروبة عنه ، قال ابن قرقول : الظاهر أن تفسير قتادة يرجع الى الخبئة والغائلة معا . **قوله** (وقيل لابراهيم) أى التخفى (ان بعض النسخين) بالنون والحاء المعجمة أى الدلائل . **قوله** (يسى آرى) بفتح الهزلة المدودة وكسر الراء وتشديد التحتانية هو مربوط الدابة وقيل معلقها ورده ابن الأنباري ، وقيل هو جبل يدفن في الأرض ويبرز طرفه تشد به الدابة أصله من الحبس والاطامة من قولهم : تأرى الرجل بالمكان أى أقام به ، والمعنى أن النخاسين كانوا يسمون مرايط دوابهم باسماء البلاد ليدلسوا على المشتري بقولهم ذلك ليوموا أنه مجلوب من خراسان وسجستان فيحرص عليها المشتري ويظن أنها قرية المهدي بالجلب ، قال عياض : وأظن أنه سقط من الأصل لفظة دوابهم ، قلت أو سقطت الألف واللام التي للجنس كأنه كان فيه يسمى الآرى أى الاصطبل ، أو سقط الضمير كأنه كان فيه يسمى آرية ، وقد تصحفت هذه الكلمة في رواية أبي زيد

المروزي فذكرها « أرى ، بفتحيتين بغير مد وقصر آخره وزن دعا ، وفي رواية أبي ذر الهروي مثله لكن بضم همزة أى أظن ، واضطرب فيها غيرهما حكى ابن التين أنها رويت بفتح همزة وسكون الراء ، قال وفي رواية ابن نظيف قرى بضم القاف وفتح الراء والأول هو المتمد قال الراعي :

فقد غفروا بغيرهم علينا لنا آريهن على معد

وقد بين الصواب في ذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم قال « قيل له إن ناسا من النخاسين وأصحاب الدواب يسمى أحدهم اصطبل دوابه خراسان وسجستان ثم يأتي السوق فيقول جاءت من خراسان وسجستان ، قال فكره ذلك إبراهيم ، ورواه سعيد بن منصور عن هشيم ولفظه « أن بعض النخاسين يسمى آريه خراسان الخ ، والسبب في كراهة إبراهيم ذلك ما يتضمنه من الغش والخداع والتدليس . **قوله** ( وقال عقبة بن عامر لا يملح لأمري . يبيع سلعة يعلم أن بها داء إلا أخبره ) في رواية الكشميهني أخبر به ، وهذا الحديث وصله أحمد وابن ماجه والحاكم من طريق عبد الرحمن بن شماس بكسر المعجمة وتخفيف الميم وبعد الألف مهملة عن عقبة مرفوعا بلفظ « المسلم أخو المسلم ، ولا يملح المسلم باع من أخيه يباع فيه غش إلا بينه له ، وفي رواية أحمد « يعلم فيه عيبا ، وإسناده حسن ، **قوله** ( عن صالح أبي الخليل ) في الرواية التي بعد باين وسمعت أبا الخليل . **قوله** ( رفعه إلى حكيم بن حزام ) في الرواية المذكورة « عن حكيم ، وسأق الكلام عليه مستوفى في « باب كم يجوز الخيار ، بعد عشرين حديثا ، والغرض منه قوله فان صدقا وبيننا ، بورك لها في بيعها الخ ، وقوله صدقا أى من جانب البائع في السوم ومن جانب المشتري في الوفاء ، وقوله « وبيننا ، أى لما في الثمن والثمن من عيب فهو من جانبها وكذا قصه . وفي الحديث حصول البركة لها ان حصل منها الشرط وهو الصدق والتبين ، وبحقنا لأن وجد ضدهما وهو الكذب والكتم ، وهل تحصل البركة لأحدهما إذا وجد منه المشروط دون الآخر ؟ ظاهر الحديث يقتضيه ، ويحتمل أن يعود شؤم أحدهما على الآخر بأن تنزع البركة من المبيع إذا وجد الكذب أو الكتم من كل واحد منهما ، وإن كان الآخر ثابتا للصادق المبين ، والوزر حاصل للكاذب الكاتم . وفي الحديث أن الدنيا لا يتم حصولها إلا بالعمل الصالح ، وأن شؤم المعاصي يلعب بخير الدنيا والآخرة

## ٢٠ - باب بيع الخلط من التمر

٢٠٨٠ - **حديث** أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي سعيد رضى الله عنه قال « كنا نُرزق تمر التجمع ، وهو الخلط من التمر ، وكنا نبيع صاعين بصاج . فقال النبي ﷺ : لا صاعين بصاج ولا درهمين بذرهم »

**قوله** ( باب بيع الخلط من التمر ) الخلط بكسر المعجمة التمر المجمع من أنواع متفرقة . وقوله في الحديث « كنا نرزق ، بضم النون أوله أى نعطاه ، وكان هذا العطاء مما كان ﷺ يقسمه فيهم مما أفاء الله عليهم من خير وتمر التجمع بفتح الجيم وسكون الميم : فسر بالخلط ، وقيل هو كل لون من النخيل لا يعرف اسمه ، والغالب في مثل ذلك أن يكون رديته أكثر من جيده . وفائدة هذه الترجمة رفع نوم من يتوم أن مثل هذا لا يجوز بيعه لاختلاط جيده برديته

لان هذا الخلط لا يقدح في البيع لانه متغير ظاهر فلا يعد ذلك عيبا ، بخلاف ما لو خلط في أوعية موجهة يرى جيدها ويخفى رديتها . وفي الحديث الذي عن بيع التمر بالتمر متفاضلا ، وكذا الدمام . وسيأتى الكلام على ذلك مستوفى في باب اذا أراد بيع تمر بتمر خيره منه ، في أواخر البيوع ان شاء الله تعالى

## ٢١ - باب ما قيل في اللعَام والجَزَار

٢٠٨١ - **حديث** عمر بن حفصه حدثنا أبي حدثنا الاعمش قال حدثني شقيق عن أبي مسعود قال « جاء رجل من الأنصار يسكني أبا شعيب فقال لفلان له قصاب : أجل لي طعاما يسكنني خمسة من الناس ، فاني أريد أن أدهو النبي ﷺ خامسة ، فاني قد عرفت في وجهه الجوع ، فذهام ، فجاء معهم رجل ، فقال النبي ﷺ إن هذا قد تبمنا ، فان شئت أن تأذن له فأذن له ، وإن شئت أن يرجع رجع . فقال : لا ، بل قد أذنت له »

[ الحديث ٢٠٨١ - أخرجه في : ٢٥٥٦ ، ٥٤٣٤ ، ٥٤٦١ ]

**قوله** ( باب اللعَام والجَزَار ) كذا وقت هذه الترجمة هنا ، وفي رواية ابن السكيت بعد خمسة أبواب ، وهو أليق لتوالي تراجم الصناعات . **قوله** ( فقال لفلان له قصاب ) بفتح الناف وتشديد المهملة وآخره موحدة وهو الجزار ، وسيأتى في المظالم من وجه آخر عن الاعمش بلفظ « كان له غلام لحام » ، واتفقت الطرق على أنه من مسند أبي مسعود إلا ما رواه أحمد عن ابن نمير عن الاعمش بسنده فقال فيه « عن رجل من الانصار يكنى أبا شعيب قال أتيت رسول الله ﷺ فصرقت في وجهه الجوع ، فأنتيت غلاما لي ، فذكر الحديث ، وكذا رويناه في الجزء التاسع من دأمال المحاملي ، من طريق ابن نمير ، زاد مسلم في بعض طرقه « وعن الاعمش عن أبي سفيان عن جابر ، وسيأتى الكلام على فوائد هذا الحديث مستوفى في كتاب الاطعمة إن شاء الله تعالى

## ٢٢ - باب ما يمتنع الكذب والكتان في البيع

٢٠٨٢ - **حديث** بدل بن الحبر حدثنا شعبة عن قتادة قال سمعت أبا الخليل يحدث عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن حزام رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا - أوقال حتى يتفرقا - فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما »

**قوله** ( باب ما يمتنع الكذب والكتان ) أي من البركة ( في البيع ) ذكر فيه حديث حكيم بن حزام المذكور قبل بابين وهو واضح فيما ترجم له

٢٣ - **باب** قول الله عز وجل [ ١٣٠ آل عمران ] « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الرِّبَا أضعافا مضاعفة » الآية

٢٠٨٣ - **حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْقَعْرِئِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « كَيْتَايْنِ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُبَالَى الْمَرْءُ بِمَا أَخَذَ لِلْمَالِ أَمِنْ الْحِلَالِ أَمْ مِنْ حَرَامٍ »

**قوله** (باب قول الله عز وجل ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً الْآيَةُ ) هكذا للنسفي ليس في الباب سوى الآية . وساق غيره فيه حديث أبي هريرة الماضي في « باب من لم يبال من حيث كسب المال ، باسناده ومثنه ، وهو بعيد من عادة البخاري ولا سيما مع قرب العهد ، ولعله أشار بالترجمة إلى ما أخرجه النسائي من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا « يأتى على الناس زمان يأكلون الربا ، فمن لم يأكله أصابه من غباره » ، وروى مالك عن زيد بن أسلم في تفسير الآية قال وكان الربا في الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل حق إلى أجل ، فإذا حل قال أتقضى أم تربي ؟ فان قضاؤه أخذ وإلا زاده في حقه وزاده الآخر في الأجل ، . وروى الطبري من طريق عطاء ومن طريق مجاهد نحوه ، ومن طريق قتادة « أن ربا أهل الجاهلية يبيع الرجل البيع إلى أجل مسمى ، فإذا حل الأجل ولم يكن عند صاحبه قضاء زاد وأخر عنه . والربا مقصور ، وحكى مده وهو شاذ ، وهو من ربا يربو فيكتب بالالف ، ولكن قد وقع في خط المصحف بالواو . وأصل الربا الزيادة إما في نفس الشيء كقوله تعالى ( اهتزت ورببت ) وإما في مقابلة كدراهم بدرهمين ، قليل هو حقيقة فيها ، وقليل حقيقة في الأول مجاز في الثاني ، زاد ابن سريج أنه في الثاني حقيقة شرعية ، ويطلق الربا على كل يبيع محرم

٢٤ - **باب** أكل الربا وشاهدته وكاتبه . قول الله تعالى [ ٢٧٥ البقرة ] :

( الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ) إلى آخر الآية

٢٠٨٤ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنصُورٍ عَنْ أَبِي الصُّحَيْحِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « مَا زِلْتُ آخِرُ الْبَقَرَةِ قَرَأَنُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَيْهِمْ فِي الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ حَرَّمَ التَّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ »

٢٠٨٥ - **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ عَنْ سُمَيْرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « رَأَيْتُ الْبَيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيَانِي فَأَخْرَجَانِي إِلَى أَرْضٍ مُقَدَّسَةٍ ، فَأَنْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ مِنْ دَرَمٍ ، فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ ، وَعَلَى وَسْطِ النَّهْرِ رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ حِجَابَةٌ . فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي النَّهْرِ ، فَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْرُجَ رَمَى الرَّجُلَ بِحَجَرٍ فِي فِيهِ فَرْدَةٌ حَيْثُ كَانَ ، فَعَمِلَ كَمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِي فِيهِ حَجَرٍ فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ ، فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ فَقَالَ الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي النَّهْرِ : آكَلُ الرِّبَا »

**قوله** (باب أكل الربا وشاهدته وكاتبه) أي بيان حكمهم ، والتقدير باب لائم أو دم . في رواية الاسماعيل وشاهدته ، بالثنية ، **قوله** (قول الله تعالى ( الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ) إلى آخر الآية) وهو قوله (م فيها خالدون) من الطبري من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس في قوله (لا يقومون إلا كما يقوم

الذى يتخبطه الشيطان من المس ﴿ قال : ذاك حين يبعث من قبره . ومن طريق سعيد عن قتادة قال : تلك علامة أهل الربا يوم القيامة ، يمشون وبهم خبل . وأخرجه الطبري من حديث أنس نحوه مرفوعا . وقيل معناه أن الناس يخرجون من الأحداث سراعا ، لكن أكل الربا يربو الربا في بطنه فيريد الإسراع فيسقط فيصير بمنزلة المتخبط من الجنون . وذكر الطبري في قوله تعالى ﴿ ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا ﴾ أنهم لما قيل لهم هذا ربا لا يحل قالوا : لا فرق إن زدنا الثمن في أول البيع أو عند محله ، فأكذبهم الله تعالى . قال الطبري : إنما خص الآكل بالذكر لأن الذين نزلت فيهم الآيات المذكورة كانت طعنتهم من الربا ، والا فالوعيد حاصل لكل من عمل به سواء أكل منه أم لا . ثم ساق البخاري في الباب حديثين : أحدهما حديث عائشة ؓ لما نزلت آخر البقرة قرأهن النبي ﷺ ثم حرم التجارة في الحرز ، وقد تقدم الكلام عليه في أبواب المساجد من كتاب الصلاة ، ويأتي الكلام على تحريم التجارة في الحرز في أواخر البيوع . ثانيهما حديث سمرة في المذاق الطويل ، وقد تقدم بطوله في كتاب الجنائز ، واقتصر منه هنا على قصة أكل الربا . وقال ابن التين : ليس في حديثي الباب ذكر لكاتب الربا وشاهده ، وأجيب بأنه ذكرهما على سبيل الإلحاق لأعانتها للأكل على ذلك ، وهذا إنما يقع على من وأطأ صاحب الربا عليه فاما من كتبه أو شهد القصة ليشهد بها على ما عليه ليعمل فيها بالحق فهذا جميل النصد لا يدخل في الوعيد المذكور ، وإنما يدخل فيه من أعان صاحب الربا بكتابتة وشهادته فينزل منزلة من قال ﴿ إنما البيع مثل الربا ﴾ وأيضا فقد تضمن حديث عائشة نزول آخر البقرة ومن جملة ما فيه قوله تعالى ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ وفيه ﴿ إذا تدايتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ﴾ وفيه ﴿ وأشهدوا إذا تباعتم ﴾ فأمر بالكتابة والإشهاد في البيع الذي أحله ، فأفهم النهي عن الكتابة والإشهاد في الربا الذي حرمه ، ولعل البخاري أشار إلى ما ورد في الكاتب والشاهد صريحا ، فعند مسلم وغيره من حديث جابر ؓ لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده وقال : هم في الأثم سواء ، ولأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ؓ لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه ، وفي رواية الترمذي بالثنية ، وفي رواية النسائي من وجه آخر عن ابن مسعود ؓ أكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه ملعون على لسان محمد ﷺ ،

## ٢٥ - باب مَوَكِّلِ الرِّبَا ، لقول الله عز وجل [ ٢٧٨ البقرة ] :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ إلى قوله ﴿ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾

وقال ابن عباس ؓ : هَذِهِ آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

٢٠٨٦ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ « رَأَيْتُ أَبِي اشْتَرَى عَبْدًا حَبَشًا ، فَسَأَلْتُهُ ، فَقَالَ : سَمِيَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَثَمَنِ الدَّمِّ ، وَنَهَى عَنِ الْوَاشِمَةِ وَالْمَوْشُمَةِ ، وَأَكَلَ الرِّبَا وَمَوَكِّلُهُ ، وَلَمَنَ الْمَوْصُورُ »

[ الحديث ٢٠٨٦ - أخرجه في : ٢٢٣٨ ، ٥٢٤٥ ، ٥٩٤٥ ، ٥٩٦٣ ]

قوله ( باب موكل الربا ) أى مطعمه والتقدير فيه كالذى قبله . قوله ( لقول الله عز وجل ) ( يا أيها الذين آمنوا

اتقوا الله وذروا ما بينكم من الربا إن كنتم مؤمنين - إلى قوله - وهم لا يظنون ﴿ هكذا في جميع الروايات ووقع عند الداودي - إلى قوله - لا تظنون ولا تظنون ﴾ وفسره أي لا تظنون بأخذ الزيادة ولا تظنون بأن تحبس عنكم ردوس أموالكم . ثم اعترض بما سيأتي . **قوله** ( وقال ابن عباس : هذه آخر آية نزلت ) وصله المصنف في التفسير من طريق الشعبي عنه ، واعترضه الداودي فقال : هذا إما أن يكون وهما وإما أن يكون اختلافاً عن ابن عباس ، لأن الذي أخرجه المصنف في التفسير عنه فيه التخصيص على أن آخر آية نزلت قوله تعالى ﴿ واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ﴾ الآية ، قال : فلعل الناقل وهم لقربها منها انتهى . وتعقبه ابن التين بأنه هو الواهم لأن من جملة الآيات التي أشار إليها البخاري في الترجمة قوله تعالى ﴿ واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ﴾ الآية ، وهي آخر آية ذكرها لقوله إلى قوله وهم لا يظنون والها أشار بقوله هذه آخر آية أنزلت انتهى . وكأن البخاري أراد بذكر هذا الأمر عن ابن عباس تفسير قول عائشة : لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة ، . **قوله** ( عن عون بن أبي جحيفة ) في رواية آدم عن شعبة حدثنا عون ، وسيأتي في أواخر أبواب الطلاق . **قوله** ( رأيت أبي اشتري عبداً حراماً فساأته كذا وقع هنا ، وظاهره أن السؤال وقع عن سبب مشتراه ، وذلك لا يناسب جوابه بحديث النهي ، ولكن وقع في هذا السياق اختصار بيته ما أخرجه المصنف بعد هذا في آخر البيوع من وجه آخر عن شعبة بلفظ : اشتري حراماً فأمر بمحاجمه فكسرت ، فسأته على ذلك ، ففيه البيان بأن السؤال إنما وقع عن كسر المحاجم ، وهو المناسب للجواب . وفي كسر أبي جحيفة المحاجم ما يشعر بأنه فهم أن النهي عن ذلك على سبيل التحريم فأراد حسم المادة ، وكأنه فهم منه أنه لا يطبع النهي ولا يترك التسكيب بذلك فلذلك كسر محاجمه ، وسيأتي الكلام على كسب المحاجم بعد أبواب ، ونذكر هناك بقية فوائده إن شاء الله تعالى . **قوله** ( ونهى عن الواشمة والموشومة ) أي نهى عن فعلهما ، لأن الواشم والموشوم لا ينهى عنهما وإنما ينهى عن فعلهما . **قوله** ( وآكل الربا وموكله ) هكذا وقع في هذه الرواية معطوفاً على النهي عن الواشمة ، والجواب عنه كالذي قبله ، ثم ظهر لي أنه وقع في هذه الرواية تغيير فأبدل اللعن بالنهي فسيأتي في أواخر البيوع وفي أواخر الطلاق بلفظ : وأمن الواشمة والمستوشمة وآكل الربا وموكله ، والله أعلم

## ٢٦ - باب ( يَمْحَقُ اللَّهُ الرُّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ، وَاللَّهُ لَابْحَبُ كُلِّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ )

٢٠٨٧ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا **الليث** عن **يونس** عن **ابن شهاب** قال **ابن المسيب** إن أبا

هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « **الْخِافُ مَنْفَعَةٌ لِلسَّامِعِ ، تَمْحَقَةُ لِلرَّكَّاعِ** »

**قوله** ( باب يمحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم ) روى ابن أبي حاتم من طريق الحسن قال : ذلك يوم القيامة يمحق الله الربا يومئذ وأهله . وقال غيره : المعنى أن أمره بثول إلى قلة . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان قال : ما كان من ربا وإن زاد حتى يقبض صاحبه فإن الله يمحقه ، وأصده من حديث ابن مسعود عند ابن ماجه وأحمد بإسناد حسن مرفوعاً : أن الربا وإن كثر عاقبته إلى قل ، وروى عبد الرزاق عن معمر قال : سمعنا أنه لا يأتي على صاحب الربا أربعون سنة حتى يمحق . **قوله** ( عن يونس ) هو ابن يزيد . **قوله** ( الخلف ) بفتح المهملة وكسر اللام أي الخين الكاذبة . **قوله** ( منفعة ) بفتح الميم والفاء بينهما نون ساكنة مفعلة من

التفاق بفتح النون وهو الراجح ضد الكساد ، والسلمة بكسر السين المتاح ، وقوله محقة بالمهملة والقاف وزن الأول وحكى عياض ضم أوله وكسر الحاء ، والمحق النقص والابطال ، وقال القرطبي : المحدثون يشددونها والأول أصوب والهاء للبالغة ولذلك صح خبرا عن الحلف ، وفي مسلم البين ، ولأحمد البين الكاذبة وهي أوضح ، وهما في الأصل مصدران مزيدان محدودان بمعنى التفاق والمحق . **قوله** ( للبركة ) تابعه عتبة بن خالد عن يونس عند أبي داود ، وفي رواية ابن وهب وأبي صفوان عند مسلم ، للريح ، وتابعهما أنس بن عياض عند الاسماعيلي ، ورواه الليث عند الاسماعيلي بلفظ « محقة للكسب » ، وتابعه ابن وهب عند النسائي ، ومال الاسماعيلي الى ترجيح هذه الرواية ، وقد اختلف في هذه اللفظة على الليث كما اختلف على يونس ، ووقع للزبي في « الاطراف » في نسبة هذه اللفظة لمن خرجها وهم يعرف بما حررته ، قال ابن المنير : مناسبة حديث الباب للترجمة أنه كالتفسير الآية لأن الربا الزيادة والمحق النقص فقال : كيف تجتمع الزيادة والنقص ؟ فوضح الحديث أن الحلف الكاذب وإن زاد في المال فإنه يحق البركة فكذلك قوله تعالى ( يحق الله الربا ) أى يحق البركة من البيع الذى فيه الربا وإن كان العدد زائدا لكن حق البركة يفضى إلى اضمحلال العدد في الدنيا كما مر في حديث ابن مسعود ، وإلى اضمحلال الاجر في الآخرة على التأويل الثاني

## ٢٧ - باب ما يكره من الحلف في البيع

٢٠٨٨ - **حدثنا** عمرو بن محمد حدثنا هشيم أخبرنا العوام عن إبراهيم بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنه « أن رجلاً أقام سلمة وهو في السوق ، فحلف بالله لقد أعطى بها ما لم يعط ليوقع فيها رجلاً من المسلمين ، فنزلت ( إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ) [ ٧٧ آل عمران ]

حدث ٢٠٨٨ - طرفاه في : ٢٦٧٥ ، ٤٥٥١ ]

**قوله** ( باب ما يكره من الحلف في البيع ) أى مطلقاً فإن كان كذباً فهي كراهة تحريم ، وإن كان صدقاً فتزبه . وفي السنن من حديث قيس بن أبي غرزة بفتح المعجمة والراء والزاي مرفوعاً « يامعشر التجار ان البيع يحضره اللغو والحلف فشوبوه بالصدقة » . **قوله** ( عن عبد الله بن أبي أوفى ) في رواية يزيد عن العوام « سمعت عبد الله بن أبي أوفى ، وسيأتي في التفسير مع بقية الكلام عليه ، وقد تعقب بأن السبب المذكور في الحديث خاص والترجمة عامة لكن العموم مستفاد من قوله في الآية ( وأيمانهم ) وسيأتي في الشهادات في سبب نزولها من حديث ابن مسعود ما يقوى حمله على العموم

٢٨ - **باب** ما قيل في الصواع . وقال طائوس عن ابن عباس رضى الله عنهما قال النبي ﷺ « لا يَحْتَلَى خَلاها » وقال العباس « إلا الإذخر فإنه لا يَنْبِذُهُمْ . فقال : إلا الإذخر »

٢٠٨٩ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن ابن شهاب قال : أخبرني علي بن حسين أن حسين بن علي رضى الله عنهما أخبره أن عياً قال « كانت لي شارب من نصيبى من المئتم ، وكان النبي ﷺ أعطاني شارباً من الخنيس ، فلما أردت أن أبني فاطمة بنت رسول الله ﷺ وعدت رجلاً صواعاً من بني



قِيْلَ أَنْ بَرَكَيْلَ مَعِيَ فَاتَى بِإِذْنِهِ أَرَدْتُ أَنْ أَيْمَنَ مِنَ الصَّوْافِينِ وَأَسْتَعِينُ بِهِ فِي وَلِيْمَةِ عُرْسِي »  
[الحديث ٢٠٨٩ - أطرافه في : ٢٢٧٥ ، ٢٢٧٦ ، ٢٠٩١ ، ٤٠٠٣ ، ٥٧٩٣ ]

٢٠٩٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَلَمْ يَحْلِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَا لِأَحَدٍ بَعْدِي ، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ ، لَا يَخْتَلِي خَلَاها وَلَا يَعْصِدُ شَجَرُها وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُها وَلَا يُنْقَطُ أَنْطَقُها إِلَّا بِأَمْرِي . وَقَالَ عَبَّاسُ ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ : إِلَّا الْإِذْخِرَ لَصَاعِنًا وَسُقْفَ يُبُونَا . قَالَ : إِلَّا الْإِذْخِرَ » فَقَالَ عِكْرَمَةُ : هَلْ تَدْرِي مَا يُنْفَرُ صَيْدُها ؟ هُوَ أَنْ تُنَحِّيَهُ مِنَ الظِّلِّ وَتَنْزِلَ مَكَانَهُ . قَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ خَالِدٍ « لَصَاعِنًا وَقُبُورَنَا »

**قوله** ( باب ما قيل في الصواغ ) يفتح أوله على الأفراد ويضمه على الجمع يقال صاغ وصواغ وصياغ بالصغنة وأصله عمل الصياغة ، قال ابن المنير : فائدة الترجمة لهذه الصياغة وما بعدها التنبيه على أن ذلك كان في زمنه ﷺ وأقره مع العلم به فيكون كالنص على جوازه وما عداه يؤخذ بالقياس . **قوله** ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد ، ورواية ابن شهاب بالاسناد المذكور بما قيل فيه إنه أصح الاسانيد . **قوله** ( كانت لي شارف ) بمجمة وآخره فاء وزن فاعل : النافعة المسنة . **قوله** ( أبقى بغاطمة ) أى أدخل بها ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث في « فرض الخمس » ، والغرض منه قوله « واعدت رجلا صواغا من بني قينقاع » وقد قدمنا أنهم رجعوا من اليهود ، فيؤخذ منه جواز معاملة الصائغ ولو كان غير مسلم ، ويؤخذ منه أنه لا يلزم من دخول الفساد في صنعة أن تترك معاملة صاحبها ولو ناعاها أراذل الناس مثلا ، ولعل المصنف أشار إلى حديث « أكذب الناس الصباغون والصواغون » وهو حديث مضطرب الاسناد أخرجه أحد وغيره . **قوله** ( حدثنا إسحق ) هو ابن شاهين ، وخالد هو الطحان ، وشيخه خالد هو الحذاء . وقوله في أول الباب « وقال طاوس » وقوله في آخره « وقال عبد الوهاب الخ » تقدم وصل هذين التعليقين في كتاب الحج ، وكذلك شرح الحديث المذكور ، وغرض الترجمة منه ذكر الصياغة وتقرير النبي ﷺ على ذلك

## ٢٩ - باب ذكر القين والحداد

٢٠٩١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي الضَّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ خُبَّابٍ قَالَ « كُنْتُ قَيْنًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَكَانَ لِي عَلَى الْعَاصِي بْنِ وَائِلٍ دَيْنٌ ، فَأَتَيْتُهُ أَتَقَضَاؤُهُ قَالَ : لَا أُعْطِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ ، قُلْتُ : لَا أَكْفُرُ حَتَّى يُمَيِّتَكَ اللَّهُ ثُمَّ تَبَعْتُ . قَالَ : دَعْنِي حَتَّى أَمُوتَ وَأَبْعَثَ ، فَسَأَلُنِي مَا لَكَ وَلَوْلَا فَأَقْضِيكَ . فَتَزَلَّتْ أَفْرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بَأَيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيْنَّ مَا لَوْلَا ، أَمْ طَلَعَ النَّيْبُ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا »

[الحديث ٢٠٩١ - أطرافه في : ٢٢٧٥ ، ٢٢٧٦ ، ٤٧٢٢ ، ٤٧٢٣ ، ٤٧٢٤ ، ٤٧٣٥ ]

قوله (باب ذكر القين) بفتح القاف (والحداد) قال ابن دريد : أصل القين الحداد ثم صار كل صانع عند العرب قينا . وقال الزجاج : القين الذي يصلح الأسنة ، والقين أيضا الحداد . وكان البخاري يعتمد القول الصائر إلى التنازع بينهما . وليس في الحديث الذي أورده في الباب إلا ذكر القين ، وكأنه ألحق الحداد به في الترجمة لا اشتراكهما في الحكم ، وسيأتي الكلام على الحديث في تفسير سورة مريم إن شاء الله تعالى . وأما قول أم أيمن وأنا قينت عائشة ، فعناء زينتها ، قال الخليل : التقين التزين ، ومنه سميت قينة لأن من شأنها الزينة

### ٣٠ - باب الخطايا

٢٠٩٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول « إن خطيئا دعا رسول الله ﷺ لطعام صنعته ، قال أنس بن مالك فذهبت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام ، فغرب إلى رسول الله ﷺ خبزاً ومرفاً فيه دباً ، وقد يد ، فرأيت النبي ﷺ يتنعم الدباء من حوالى القصعة . قال : فلم أزل أحيب الدباء من يومئذ » [الحديث ٢٠٩٢ - أطرافه في : ٥٢٧٩ ، ٥٢٧٠ ، ٥٤٣٣ ، ٥٤٣٥ ، ٥٤٣٦ ، ٥٤٣٧ ، ٥٤٣٩ ]

**قوله** (باب الخطايا) بالمعجمة والتحتانية ، قال الخطابي : في أحاديث هذه الأبواب دلالة على جواز الإجارة . وفي الخطاية معنى زائد ، لأن الغالب أن يكون الخط من عند الخطيئ فيجتمع فيها إلى الصنعة الآلة ، وكان القياس أنه لا تصح إذ لا تميز إحداهما عن الأخرى غالباً ، لكن الشارع أقره لما فيه من الارقاق واستقر عمل الناس عليه ، وسيأتي الكلام على حديث الباب في كتاب الاطعمة إن شاء الله تعالى . وفيه دلالة على أن الخطاية لا تنافي المبرورة

### ٣١ - باب النساج

٢٠٩٣ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال سمعت سهل بن سعد رضي الله عنه قال « جاءت امرأة بريدة - قال أتدرون ما البردة ؟ فقيل له : نعم هي الشاة منسوجة في حاشيتها - قالت : يا رسول الله ، اني نسجت هذه بيدي أكسوها . فأخذها النبي ﷺ محتاج إليها ، فخرج إلينا وإنها إزاره ، فقال رجل من القوم : يا رسول الله أكسنيها ، فقال : نعم . فجلس النبي ﷺ في المجلس ، ثم رجع فطواها ثم أرسل بها إليه . فقال له القوم : ما أحدثت ، سألتها إياه . لقد عرفت أنه لا يرد سائلاً ، فقال الرجل : والله ما سألتها إلا لتسكون كفتي يوم أموت . قال سهل : فسكنت كفتنه »

**قوله** (باب النساج) بالنون والمهملة وآخره جيم ، وأورد فيه حديث سهل في البردة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب من استعد الكفن ، في كتاب الجنائز . وقوله ، فأخذها النبي ﷺ محتاج إليها ، أي وهو محتاج إليها

لخلف المبتدأ ، وللكشميني « محتاجا إليها ، بالنصب على الحال

### ٣٢ - باب التجار

٢٠٩٤ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ «أَتَى رِجَالٌ إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ يُسَالُوهُ عَنِ الْمَذْبَرِ فَقَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى فُلَانَةٍ - امْرَأَةٍ قَدْ سَمَّاهَا سَهْلٌ - أَنْ تُرِيَ غُلَامَكَ التَّجَارَ يَعْمَلُ لِي أَهْوَاءاً أَجْلِسُ عَلَيْهِمْ إِذَا كَلَّتِ النَّاسَ . فَأَمَرَتْهُ بِمَعْمَلِهَا مِنْ طَرَفَاءِ النَّابَةِ ، ثُمَّ جَاءَ بِهَا ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَا ، فَأَمَرَ بِهَا فَوُضِعَتْ ، فَجَلَسَ عَلَيْهِ»**

٢٠٩٥ - **حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ بُيُوحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا أَجْمَلُ لَكَ شَيْئًا تَقَعُدُ عَلَيْهِ ؟ فَإِنِّي لِي غُلَامٌ تَجَارًا . قَالَ : إِنِ شِئْتَ . فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ قَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمَذْبَرِ الَّذِي صُنِعَ فَصَاحَتِ النَّخْلَةُ الَّتِي كَانَ يَحْتَطِبُ عَنْدَهَا حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَنْشَقَّ ، فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَخَذَهَا فَضَمَّهَا إِلَيْهِ ، فَجَمَلَتْ ثُمَّ أَرَيْنَ الصَّبِيَّ الَّذِي يُسَكِّتُ حَتَّى اسْتَقَرَّتْ . قَالَ : بَسَكْتُ عَلَى مَا كَانَتْ تَسْمَعُ مِنَ الذِّكْرِ»**

قوله (باب التجار) بالنون والجيم ، وللكشميني بكسر النون وتخفيف الجيم وزيادة ها ، في آخره وبه ترجم أبو نعيم في «المستخرج» ، والاول أشبه بسياق بقية التراجم ، وأورد فيه حديث سهل أيضا في قصة المذبر ، وحديث جابر في ذكر المذبر وحين الجذع ، وقد تقدم الكلام على فوائدهما في كتاب الجمعة . وقوله في آخر الحديث «الذي يسكت» بضم أوله وتشديد الكاف ، وقوله «قال بككت على ما كانت تسمع من الذكر» . يحتمل أن يكون فاعل قال راوى الحديث ، لكن صرح وكيع في روايته عن عبد الواحد بن أيمن بأنه النبي ﷺ ، أخرجه أحمد وإبن أبي شعبة عنه

### ٣٣ - باب شراء الإمام الخوارج بنفسه

وقال ابن عمر رضى الله عنهما : اشترى النبي ﷺ رجلاً من عمر ، واشترى ابن عمر بنفسه . وقال عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنهما : جاء مشرك بنهم فاشترى النبي ﷺ منه شاة . واشترى من جابر بغيراً

٢٠٩٦ - **حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا نَبِيئَةً ، وَرَهْنَةً دِرْعَةً»**

قوله (باب شراء الإمام الخوارج بنفسه) كذا لا يذ عن غير الكشميني ، وسقطت الترجمة للباقيين ، ولبعضهم «شراء الخوارج بنفسه» أي الرجل . وفائدة الترجمة رفع توهم من يتوهم أن تعاطى ذلك يقدر في المروءة . قوله (وقال

ابن عمر : اشترى النبي ﷺ جلا من عمر ( هو طرف من حديث سيأتي موصولا في كتاب الهبة . **قوله** ) واشترى ابن عمر بنفسه ( هذا التعليق ثبت في رواية الكشميهني وحده ، وسيأتي موصولا بعد باب . **قوله** ) وقال عبد الرحمن بن أبي بكر ( أى الصديق ( جاء مشرك بغنم ) الحديث هو طرف من حديث يأتي موصولا في آخر البيوع في « باب الشراء والبيع مع المشركين » . **قوله** ) واشترى ( أى النبي ﷺ ) ( من جابر بعيرا ) هو طرف من حديث موصول في الباب الذى يليه ، وفي هذه الأحاديث مباشرة الكبير والشريف شراء الحوامج وإن كان له من يكفيه إذا فعل ذلك على سبيل التواضع ، والاقتداء بالنبي ﷺ ، فلا يشك أحد أنه كان له من يكفيه ما يريد من ذلك ولكنه كان يفعله تعليقا وتشريعا ، ثم أورد حديث عائشة في شراء الطعام من اليهودى ، وسيأتي شرحه في أول الرهن إن شاء الله تعالى

### ٣٤ - باب شراء الدواب والخير

وإذا اشترى دابة أو جلا وهو عليه هل يسكون ذلك قبضا قبل أن ينزل ؟

وقال ابن عمر رضى الله عنهما « قال النبي ﷺ ( امر : نَعْنِو . يعنى جلا ضعبا »

٢٠٩٧ - **حدثنا** محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا عبيد الله بن وهب بن كيسان عن جابر ابن عبد الله رضى الله عنهما قال « كنت مع النبي ﷺ في غزاة فأبطأ بجلى وأغيا ، فأتى على النسي **قوله** : فقال : جابر ؟ قلت : نعم ، قال : ماشأناك ؟ قلت : أبطأ على جلى وأغيا فتخلفت . فنزل يخجنه يحجنه . ثم قال : اركب ، فركبته ، فلقد رأيته أكنفه عن رسول الله ﷺ . قال : نزوت ؟ قلت نعم . قال : بكرأ أم ثيبا ؟ قلت : بل ثيبا . قال : أفلا جارية تلاءمها وتلاعبك ؟ قلت : إن لى أخوات ، فأحببت أن أتزوج امرأة تجمعهن وتمشطهن وتقوم عليهن . قال : أما إنك قادم ، فاذا قدمت فالكبس الكبس . ثم قال : أنبيع جملك ؟ قلت نعم . فاشترأه منى بأوقية . ثم قدم رسول الله ﷺ قبلى وقدمت بالنداء ، فخفنا إلى المسجد فوجدته على باب المسجد ، قال : الآن قدمت ؟ قلت نعم . قال : فدع جملك فادخل فصل ركعتين ، فدخلت فصليت . فأمر بلالا أن يرن له أوقية ، فوزن لى بلال فأرجع فى المزان . فانطلقت حتى ولّيت . فقال : ادعوا لى جابرا . قلت : الآن يرُد على الجمل ، ولم يكن شئ أبص إلى منه ، قال : خذ جملك ، ولك كتمته »

**قوله** ( باب شراء الدواب والخير ) في رواية أبى ذر « الحر » بضمين ، وليس في حديث الباب ذكر للحمر وكأنه أشار إلى إلحاقها فى الحكم بالابل لأن حديث الباب إنما فيهما ذكر بعير وجمل ، ولا اختصاص فى الحكم المذكور بدابة دون دابة فهذا وجه الترجمة . **قوله** ( ولذا اشترى دابة أو جلا وهو ) أى البائع ( عليه هل يكون ذلك قبضا )

يعنى أو يشترط في القبض قدر زائد على مجرد التخلية؟ وهى مسألة خلافية سيأتى شرحها قريباً في «باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته». **قوله** (قال النبي ﷺ لعمر بعينه يعنى بجلا صعباً) هذا طرف من حديث سيأتى في الباب المذكور. ثم أورد حديث جابر في قصة بيع جملة، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط أن شاء الله تعالى ويقال إن الغزوة التى كان فيها هى غزوة ذات الرقاع، وقوله فيه «يحجته» بفتح أوله وسكون المهملة وضم الجيم أى يطمئه وقوله «أبكر أم ثيباً» بالنصب فهما بتقدير أتزوجت، ويجوز الرفع بتقدير أهى

### ٣٥ - باب الأسواق التى كانت في الجاهلية، فتبايع بها الناس في الإسلام

٢٠٩٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما **قال** «كانت عكاظ ومجنة وذو الحجاز أسواقاً في الجاهلية، فلما كان الإسلام تأتوا من التجارة فيها، فأنزل الله (ليس عليكم جناح) في مواهب الحج. قرأ ابن عباس كذا» **قوله** (باب الأسواق التى كانت في الجاهلية، فتبايع بها الناس في الإسلام). قال ابن بطال: فقه هذه الترجمة أن مواضع المعاصى وأفعال الجاهلية لا تمنع من فعل الطاعة فيها، ثم أورد المصنف فيه حديث ابن عباس، وقد تقدم التنبيه عليه في أول البيوع وأن شرحه مضى في كتاب الحج

### ٣٦ - باب شراء الإبل الهيم أو الأجرى. الهائم: المخالف للقصد في كل شئ

٢٠٩٩ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **قال**: قال عمرو «كان هاهنا رجل اسمه ثواس، وكانت عنده إبل هيم، فذهب ابن عمر رضي الله عنهما فاشتري تلك الإبل من شريك له، فجاء إليه شريكه فقال: بصنا تلك الإبل. فقال: بمنى بمتها؟ فقال: من شيخ كذا وكذا. فقال: ويحك، ذلك والله ابن عمر. فجاءه فقال: إن شريكى باعك إبلاً هيماً ولم يعرفك. قال: فاستقمها. قال فلما ذهب يستأقها فقال: دعها، رخصنا بقضاء رسول الله ﷺ: «لأعدوى» سمع سفيان عمرأ

[الحديث ٢٠٩٩ - أطرافه في: ٢٨٥٨، ٥٠٩٣، ٥٠٩٤، ٥٧٥٣، ٥٧٧٢]

**قوله** (باب شراء الإبل الهيم) بكسر الهاء جمع أهيم للذكر ويقال للاتى هيمى. **قوله** (أو الأجرى) فى رواية النسبى والأجرى، وهو من عطف المفرد على الجمع فى الصفة لأن الموصوف هنا هو الإبل وهو اسم جنس صالح للجمع والمفرد، فكانت قال شراء الإبل الهيم وشراء الإبل الأجرى. **قوله** (الهائم المخالف للقصد فى كل شئ). قال: ابن التين ليس الهائم واحد الهيم، وما أدرى لم ذكر البخارى الهائم هنا. وقد أثبت غيره ما نفيه، قال الطبرى فى تفسيره: الهيم جمع أهيم، ومن العرب من يقول هائم ثم يجمعونه على هيم كما قالوا غائط وغيط، قال: والإبل الهيم التى أصابها الهيام بضم الهاء وبكسر هاء تصير منه عطشى تشرب فلا تروى. وقيل الإبل الهيم المطلية بالقطران من الجرب قصير عطشى من حرارة الجرب، وقيل هو داء ينشأ عنه الجرب. ثم أسند من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس من قوله (فتشربون شرب الهيم) قال: الإبل العطاش. ومن طريق عكرمة بن

الابل يأخذها العطش فتشرب حتى تهلك . **قوله** ( قال عمرو ) هو ابن دينار ، وقول البخارى فى آخر الحديث سمع سفيان عمرا ، هو مقول شيخه على بن عبد الله ، وقد رواه الحيندى فى مسنده عن سفيان قال « حدثنا عمرو به » . **قوله** ( كان هنا ) أى بمكة ، وفى رواية ابن أبى عمر عن سفيان عند الاسماعيلى « من أهل مكة » . **قوله** ( اسمه نواس ) بفتح النون والتشديد للاكثر ، وللقابسى بالكسر والتخفيف ، وللكشميى كالاول لكن بزيادة ياء النسب . **قوله** ( من شريك له ) لم أقف على اسمه . **قوله** ( لإبلا هيا ) فى رواية ابن أبى عمر هياما بكسر أوله . **قوله** ( ولم يعرفك ) بسكون العين من المعرفة للاكثر ، وللمستعمل بضم أوله وفتح العين والتشديد من التعريف . **قوله** ( فاستقما ) بالمهمله فعل أمر من الاستيقا ، والقائل ابن عمر والمقول له نواس ، وفى رواية ابن أبى عمر « قال فاستقما إذا ، أى إن كان الامر كما تقول فارتجعا » . **قوله** ( فقال دعها ) القائل هو ابن عمر ، وكان نواسا أراد أن يرتجعا فاستدرك ابن عمر فقال : دعها . **قوله** ( رضىنا بقضاء رسول الله ﷺ ) أى رضيت بمحكمه حيث حكم ألا عدوى ولا طيرة ، وعلى التأويل الذى اختاره ابن التين يصير الحديث موقوفا من كلام ابن أبى عمر ، وعلى الذى اخترته جرى الحيندى فى جمعه فأورد هذه الطريق عقب حديث الزهرى عن سالم وحزرة ابنى عبد الله بن عمر عن أبيهما مرفوعا « لا عدوى ولا طيرة ، كأنه اعتمد على أنه حديث واحد ، وفى الحديث جواز بيع الشيء المبيع إذا بينه البائع ورضى به المشتري ، سواء بينه البائع قبل العقد أو بعده ، لكن إذا أخر بيانه عن العقد ثبت الخيار للمشتري . وفيه اشتراء الكبير حاجته بنفسه ، وتوفى ظلم الرجل الصالح ، وذكر الحيندى فى آخر الحديث قصة قال : وكان نواس يحالس ابن عمر وكان يضحكه ، فقال يوما : وددت أن لى أبا قبيس ذهب ، فقال له ابن عمر : ما تصنع به ؟ قال : أموت عليه . **قوله** ( لا عدوى ) قال الخطابى : لا أعرف للعدوى هنا معنى إلا أن يكون الهيام دام من شأنه أن من وقع به إذا رعى مع الابل حصل لها مثله . وقال غيره : لها معنى ظاهر ، أى رضيت بهذا البيع على ما فيه من العيب ولا أعدى على البائع حاكما . واختار هذا التأويل ابن التين ومن تبعه . وقال الداودى : معنى قوله « لا عدوى » النهى عن الاعتداء والظلم . وقال أبو على الهجرى فى « النوادر » : الهيام دام من أدواء الابل يحدث عن شرب الماء النجل إذا كثرت طحله ، ومن علامة حدوثه إقبال البعير على الشمس حيث دارت ، واستمراره على أكله وشربه وبدنه ينقص كالذائب ، فإذا أراد صاحبه استبانة أمره استبان له فإن وجد ريحه مثل ريح الخيرة فهو أهيم ، فن شم من بوله أو بمره أصابه الهيام اه . وبهذا يتضح المعنى الذى خفى على الخطابى وأبداه احتمالا ، وبه يتضح صحة عطف البخارى الأجر على الهيم لاشتراكهما فى دعوى العدوى ، وما يقويه أن الحديث على هذا التأويل يصير فى حكم المرفوع ، ويكون قول ابن عمر « لا عدوى » تفسيرا للقضاء الذى تضمنه

#### ٣٧ - باب بيع السلاح فى الفتنه وغيرها . وكرة عمران بن حصين بيعه فى الفتنه

٢١٠٠ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبى محمد مولى أبى قتادة عن أبى قتادة رضى الله عنه قال « خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين فبعت الدرع فبعت به نحرقا فى بنى سلمة ، فأنه لأول مال تأملتة فى الإسلام »

[ الحديث ٢١٠٠ - أطرافه فى : ٢١٤٢ ، ٤٣٣١ ، ٤٣٣٢ ، ٧١٢٠ ]

**قوله** (باب بيع السلاح في الفتنة وغيرها) أي هل يمنع أم لا؟ **قوله** (وكره عمران بن حصين بيعه في الفتنة) أي في أيام الفتنة، وهذا وصلة ابن عدي في الكامل من طريق أبي الأشهب عن أبي رجاء عن عمران، ورواه الطبراني الكبير من وجه آخر عن أبي رجاء عن عمران مرفوعاً وإسناده ضعيف، وكأن المراد بالفتنة ما يقع من الحروب بين المسلمين لأن في بيعه إذ ذاك إغارة لمن اشتراه، وهذا محله إذا اشتبه الحال، فاما إذا تحقق الباغي فالبيع للطائفة التي في جازبها الحق لا بأس به، قال ابن بطلان: إنما كره بيع السلاح في الفتنة لأنه من باب التعاون على الإثم ومن ثم كره مالك والشافعي وأحمد وإسحق بيع العنب ممن يتخذونه خيراً وذهب مالك إلى فسخ البيع وكأن المصنف أشار إلى خلاف الثوري في ذلك حيث قال بيع حلاله ممن شئت. **قوله** (عن يحيى بن سعيد) هو الانصاري، وعمر بن كثير هو ابن أفلح وقع في رواية يحيى بن يحيى الاندلسي وعمر بن بفتح العين وهو تصحيف. والاسناد كله مديون، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق أولهم يحيى. **قوله** (خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين فبعت الدرع) كذا وقع مختصراً، فقال الخطابي: سقط شيء من الحديث لا يتم السلام إلا به وهو أنه قتل رجلاً من الكفار فأعطاه النبي ﷺ سلبه وكان الدرع من سلبه، وتمقبه ابن التين بأنه تصف في الرد على البخاري لأنه إنما أراد جواز بيع الدرع فذكر موضعه من الحديث وحذف سائرته، وكذا يفعل كثيراً. قلت: وهو كما قال. وليس ما قاله الخطابي بمدفوع، وسيأتي الحديث مستوفى مع السلام عليه في غزوة حنين من كتاب المغازي. وقد استشكل مطابقتها للترجمة: قال الاسماعيلي ليس في هذا الحديث من ترجمة الباب شيء، وأجيب بأن الترجمة مشتملة على بيع السلاح في الفتنة وغيرها فحديث أبي قتادة منزل على الشق الثاني وهو بيعه في غير الفتنة. وقرأت بخط القطب في شرحه: يحتمل أن يكون الرجل لما قال فأرضه منه فارد أن يأخذ الدرع ويعوضه عنه النبي ﷺ، وكأنه بمنزلة البيع، وكان ذلك وقت الفتنة انتهى. ولا يخفى تصسف هذا التأويل، والحق أن الاستدلال بالبيع إنما هو في بيع أبي قتادة الدرع بعد ذلك، لأنه باع الدرع فاشترى بشمه البستان، وكان ذلك في غير زمن الفتنة، ويحتمل أن المراد بإيراد هذا الحديث جواز بيع السلاح في الفتنة لمن لا يخشى منه الضرر، لأن أبا قتادة باع درعه في الوقت الذي كان القتال فيه قائماً بين المسلمين والمشركين وأقره النبي ﷺ على ذلك، والظن به أنه لم يبعه ممن يعين على قتال المسلمين، فيستفاد منه جواز بيعه في زمن القتال لمن لا يخشى منه. **قوله** (مخرقا) بالمعجمة الساكنة والفاء مفتوح الاول هو البستان، وبكسر الميم الوعاء الذي يجمع فيه الثمار. **قوله** (بني سلمة) بكسر اللام. **قوله** (تأثنته) بالثلاثه قبل اللام أي جمعت قاله ابن فارس، وقال القزاز جعلته أصل مالى، وأثنته كل شيء أصله

### ٢٨- باب في الصَّارِ وَبَيْعِ الْمَسْكِ

٢١٠١- **حَرْشُ** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا أبو بردة بن عبد الله قال سمعتُ أبا بردة بن أبي موسى عن أبيه رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ السَّوِّءِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الْمَسْكِ وَكَبِيرِ الْحَدَادِ: لَا يَبْعُدُكَ مِنْ صَاحِبِ الْمَسْكِ إِذَا تَشْتَرِيهِ أَوْ تَبْخِذُ رِيحَهُ، وَكَبِيرِ الْحَدَادِ يَحْرِقُ بَيْتَكَ أَوْ تَوْبَكَ أَوْ تَبْخِذُ مِنْهُ رِيحاً خَبِيثَةً»

[الحديث ٢١٠١ - طريقه في: ٥٢٤]

**قوله** (باب في العطار وبيع المسك) ليس في حديث الباب سوى ذكر المسك، وكأنه ألحق العطار به لاشتراكهما في الرائحة الطيبة. **قوله** (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد، وأبو بردة بن عبد الله هو زيد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى. **قوله** (كثّل صاحب المسك) في رواية أبي أسامة عن يزيد بن أسامة في الذبايح وكمال المسك، وهو أعم من أن يكون صاحبه أولاً. **قوله** (وكبر الحداد) بكسر الكاف بعدما تحتانية ساكنة معروف، وفي رواية أبي أسامة وكمال المسك ونافع الكبير، وحقيقته البناء الذي يركب عليه الزق والزق هو الذي ينفخ فيه فاطلق على الزق اسم الكبر مجازاً لمجاورته له، وقيل الكبر هو الزق نفسه وأما البناء فاسم الكور. **قوله** (لا يمدك) بفتح أوله وكذلك الدال من العدم أى لا يمدك إحدى المصليين أى لا يمدوك، تقول ليس يمدنى هذا لامرأى ليس يعدونى، وفي رواية أبي ذر بضم أوله وكسر الدال من الإعدام أى لا يمدك صاحب المسك إحدى المصليين. **قوله** (إما تشتريه أو تجد ربحه) في رواية أبي أسامة إما أن يمدك وإما أن يتباع منه، ورواية عبد الواحد أرجح لأن الإحذاء - وهو الاعطاء - لا يتبعين بخلاف الرائحة فإنها لازمة سواء وجد البيوع أو لم يوجد. **قوله** (وكبر الحداد يحرق بيتك أو ثوبك) في رواية أبي أسامة ونافع الكبير إما أن يحرق ثيابك، ولم يتعرض لذكر البيت وهو واضح، وفي الحديث النبى عن مجالسة من يتأذى بمجالسته في الدين والدنيا، والترغيب في مجالسة من ينتفع بمجالسته فيهما، وفيه جواز بيع المسك والحكم بطهارته لانه ﷺ مدحه ورغب فيه ففيه الرد عن من كرهه وهو منقول عن الحسن البصرى وعطاء وغيرهما، ثم انقضى هذا الخلاف واستقر الاجماع على طهارة المسك وجواز بيعه، وسيأتى لذلك مزيد بيان في كتاب الذبايح، ولم يترجم المصنف للحداد لانه تقدم ذكره، وفيه ضرب المثل والعمل في الحكم بالأشياء والنظائر

### ٣٩ - باب ذكر الحجام

٢١٠٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن محمد بن أنس بن مالك رضى الله عنه قال «حجّم أبو طيبة رسول الله ﷺ، فأمر له بصاع من تمر، وأمر أهله أن يؤثفوا من خراج» [الحديث ٢١٠٢ - الطرحة في: ٢٢١٠، ٢٢١٧، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٥٩٦٦]

٢١٠٣ - **حدثنا** مسدد حدثنا خالد هو ابن عبد الله حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال «احتجّم النبي ﷺ وأعطى الذي حجّمه، ولو كان حراماً لم يعطه»

**قوله** (باب ذكر الحجام) قال ابن المنير: ليست هذه الترجمة تصويها لصنعة الحجامه فانه قد ورد فيها حديث يخصها، وإن كان الحجام لا يظلم أجره فإنسى على الصانع لاعلى المستعمل، والفرق بينهما ضرورة المحتجّم إلى الحجام وعدم ضرورة الحجام لكثرة الصنائع سواها. قلت: إن أراد بالتصويب التحسين والتدب إليها فهو كما قال، وإن أراد التجويز فلا فانه يسوغ للمستعمل تعاطيها للضرورة، ومن لازم تعاطيها للمستعمل تعاطي الصانع لها فلا فرق إلا بما أشرت إليه، إذ لا يلزم من كونها من المكاسب الدنيئة أن لا تشرع فالكساح أسوأ حالا من الحجام ولو تواطأ الناس على تركه لأضر ذلك بهم، وسيأتى الكلام على كسب الحجام في كتاب الإجارة، ويأتى الكلام هناك عن



حديث الباب عن أنس وابن عباس إن شاء الله تعالى

#### ٤٠ - باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء

٢١٠٤ - **حديث** آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو بكر بن حفص عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أمه قال « أرسل النبي ﷺ إلى عمر رضى الله عنه بحلة حرير - أو سيرا - فرأها عليه فقال : إني لم أرسل بها إليك لتلبسها إنما يلبسها من لا خلق له ، إنما بعثت إليك لتستمع بها . يعنى تديعها »

٢١٠٥ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أنها أخبرته أنها اشترت تمرقة فيها تصاوير ، فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخل فرقت في وجهه الكراهة فقلت : يا رسول الله أنوب إلى الله وإلى رسوله ﷺ ، ماذا أذنبت ؟ فقال رسول الله ﷺ : ما بال هذه التمرقة ؟ قلت اشتريتها لك لتقدم عليها وتوسدها ، فقال رسول الله ﷺ : إن أصحاب هذه الصور يوم القيامة يُعذبون ، فيقال لهم : أخبوا ما خلقتم . وقال : إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله للانسكة .

[ الحديث ٢١٠٥ - أطرافه في : ٣٢٢٤ ، ٥١٨١ ، ٥٩٥٧ ، ٥٩٦١ ، ٧٥٥٧ ]

**قوله** ( باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء ) أى إذا كان مما يلتفت به غير من كره له لبسه ، أما ما لا منفعة فيه شرعية فلا يجوز بيعه أصلاً على الراجح من أقوال العلماء ، وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عمر في قصة عمر في حلة عطار وفيه قوله ﷺ « إنما بعثت بها إليك لتستمع بها ، يعنى تديعها ، وسياق في اللباس من وجه آخر بلفظ « إنما بعثت بها إليك لتديعها » وهو واضح فيما ترجم له هنا من جواز بيع ما يكره لبسه للرجال ، والتجارة وإن كانت أخص من البيع لكنها جزؤه المستلزمة له ، وأما ما يكره لبسه للنساء فبالمقاييس عليه ، أو المراد بالكراهة في الترجمة ما هو أعم من التحريم والتنزيه فيدخل فيه الرجال والنساء ، فصرف هذا جواب ما اعترض به الاسماعيلي من أن حديث ابن عمر لا يطابق الترجمة حيث ذكر فيها النساء . الثاني حديث عائشة في قصة التمرقة المصورة ، وسياق الكلام عليه وعلى الذى قبله مستوفى في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . ووجه الدلالة منه أنه ﷺ لم يفسخ البيع في التمرقة ، وسياق أن في بعض طرق الحديث المذكور أنه ﷺ توكأ عليها بعد ذلك ، والثوب الذى فيه الصورة يشترك في المنع منه الرجال والنساء فهو مطابق للترجمة من هذه الحيثية ، بخلاف ما اعترض به الاسماعيلي وقال ابن المنير : في الترجمة إشعار بجمل قوله « إنما يلبس هذه من لا خلق له » على العموم حتى يشترك في ذلك الرجال والنساء ، لكن الحق أن ذلك خاص بالرجال ، وإنما الذى يشترك فيه الرجال والنساء المنع من التمرقة ، وحاصله أن حديث ابن عمر يدل على بعض الترجمة ، وحديث عائشة يدل على جميعها

#### ٤١ - باب صاحب السلعة أحق بالشوم

٢١٠٦ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس رضي الله عنه قال : **قال النبي ﷺ** : يا بني التاجر ثامنوني بما تعطكم . وفيه خرب وفهل .

**قوله** ( باب صاحب السلعة أحق بالسوم ) يفتح المهمة وسكون الواو أى ذكر قدر معين للثمن ، وقال ابن بطال : لا خلاف بين العلماء في هذه المسألة ، وأن متولى السلعة من مالك أو وكيل أولى بالسوم من طالب شرائها . قلت لكن ذلك ليس بواجب ، فسيأتي في قصة جابر أنه **ﷺ** بدأه بقوله د بنيه بأوقية ، الحديث . **قوله** ( حدثنا عبد الوارث ) هو ابن سعيد والأسناد كله بصريون . **قوله** ( ثامنوني ) بمثابة على وزن فاعلوني ، وهو أمر لم يذكر الثمن معيناً باختيارهم على سبيل السوم ليدكر هو لم ثمننا معيناً يختاره ثم يقع التراضي بعد ذلك ، وهذا يطابق الترجمة . وقال المازري : معنى قوله ثامنوني أى بايعوني بالثمن أى ولا آخذة به ، قال : فليس فيه إلا أن المشتري يبدأ بذكر الثمن . وتعبه عياض بأن الترجمة إنما هي لذكر الثمن معيناً ، وأما مطلق ذكر الثمن فلا فرق فيه في الأولوية بين البائع والمشتري . قلت : وقد سبق هذا الحديث في أبواب المساجد ، ويأتي الكلام عليه مستوفى في أول الهجرة أن شاء الله تعالى

## ٤٢ - باب كم يجوز الخيار ؟

٢١٠٧ - **حديث** صدقة أخبرنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن - مريد قال سمعت نافعاً عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي **ﷺ** قال « إن المتبايعين بالخيار في بيعهما مالم ينفرا أو يكون البيع خياراً » . قال نافع : وكان ابن عمر إذا اشترى شيئاً يُبجيه فارتى صاحبه .

[ الحديث ٢١٠٧ - أطرافه في : ٢١٠٩ ، ٢١١١ ، ٢١١٢ ، ٢١١٣ ، ٢١١٦ ]

٢١٠٨ - **حديث** حفص بن عمر حدثنا همام عن قتادة عن أبي الخليل عن عبيد الله بن الحارث عن حكيم ابن جزام رضي الله عنه عن النبي **ﷺ** قال « البيعان بالخيار مالم ينفرا » . وزاد أحمد حدثنا بهز قال قال كهمام : فذكرت ذلك لأبي التياح فقال : كنت مع أبي الخليل لما حدثه عبيد الله بن الحارث هذا الحديث

**قوله** ( باب ) بالتثوين ( كم يجوز الخيار ) والخيار بكسر الخاء اسم من الاختيار أو التخيير ، وهو طلب خير الأمرين من لمضاء البيع أو فسخه ، وهو خياران : خيار المجلس وخيار الشرط ، وزاد بعضهم خيار النقص ، وهو مندرج في الشرط فلا يزداد . والكلام هنا على خيار الشرط والترجمة معقودة لبيان مقداره وليس في حديثي الباب بيان لذلك ، قال ابن المنير : لعله أخذ من عدم تحديده في الحديث أنه لا يتقيد بل يفوض الأمر فيه إلى الحاجة لتفاوت السلع في ذلك . قلت : وقد روى البيهقي من طريق أبي علقمة النروي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً والخيار ثلاثة أيام ، وهذا كأنه مختصر من الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من طريق محمد بن إسحق عن نافع عن قصة حبان بن منقذ وسأذكره بعد خمسة أبواب ، وبه احتج الحنفية والشافعية أن أمد الخيار ثلاثة أيام ، وأنكر مالك التوقيت في خيار الشرط ثلاثة أيام بغير زيادة وإن كانت في الغالب يمكن الاختيار فيها ، لكن لكل شيء أمد بحسبه يتخير فيه ،

فللداية مثلاً والثوب يوم أو يومان وللجارية جمعة وللدار شهر ، وقال الأوزاعي يمتد الخيار شهراً وأكثر بحسب الحاجة إليه . وقال الثوري : يختص الخيار بالمشترى ويمتد له إلى عشرة أيام وأكثر ، ويقال إنه انفرد بذلك ، وقد صح القول بامتداد الخيار عن عمر وغيره وسيأتي شيء منه في أبواب الملازمة ، ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله « كم يجوز الخيار ، أي كم يخير أحد المتبايعين الآخر مرة . وأشار إلى ما في الطريق الآتية بعد ثلاثة أبواب من زيادة همام ، ويختار ثلاث مرار ، لكن لما تكن الزيادة ثابتة أبقي الترجمة على الاستفهام كعادته . **قوله** ( حدثنا صدقة ) هو ابن الفضل المروزي ، وعبد الوهاب هو الثقفى ، ويحيى بن سعيد هو الانصارى . **قوله** ( ان المتبايعين بالخيار ) كذا الأكثر ، وحكى ابن التين في رواية الفايصى « ان المتبايعان ، قال وهى لغة ، وفي رواية أيوب عن نافع في الباب الذى يليه « البيعان » بتشديد التحتانية ، والبيع بمعنى البائع كضيق وضائق وصين وصالن وليس كبين وبائن فانهما متغايران كقيم وقائم ، واستعمال البيع في المشتري إما على سبيل التخليب أو لأن كلا منهما بائع . **قوله** ( مالم يتفرقا ) في رواية النسائي « يفترقا » بتقديم الفاء ، ونقل ثعلب عن الفضل بن سلة اقترفا بالكلام وتفرقا بالابدان ، ورده ابن العربي بقوله تعالى ﴿ وما تفرق الذين أوتوا الكتاب ﴾ فانه ظاهر في التفرق بالكلام لا أنه بالاعتقاد ، وأجيب بأنه من لازمه في الغالب لان من خالف آخر في عقيدته كان مستدعياً لمفارقة اياه بيده ، ولا يخفى ضعف هذا الجواب ، والحق حل كلام المفضل على الاستعمال بالحقيقة ، وانما استعمل أحدهما في موضع الآخر اتساعاً . **قوله** ( أو يكون البيع خياراً ) سيأتي شرحه بعد باب . **قوله** ( قال نافع وكان ابن عمر الخ ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وقد ذكره مسلم أيضاً من طريق ابن جريج عن نافع ، وهو ظاهر في أن ابن عمر كان يذهب الى أن التفرق المذكور بالابدان كما سيأتى . وفي الحديث ثبوت الخيار لكل من المتبايعين مادام في المجلس وسيأتي بعد باب . **قوله** ( عن أبي الخليل ) في رواية شعبة الآتية بعد باب « عن قتادة عن صالح أبي الخليل » وفي رواية أحمد عن غندر عن شعبة عن قتادة « سمعت أبا الخليل » . **قوله** ( عن عبد الله بن الحارث ) هو ابو نوفل ابن الحارث بن عبد المطلب ، ولم ينسب في شيء من طرق حديثه في الصحيحين ، لكن وقع لاحد من طريق سعيد عن قتادة « عبد الله بن الحارث الهاشمي » ، ورواه ابن خزيمة والاسماعيلي عنه من وجه آخر عن شعبة فقال عن قتادة « سمعت أبا الخليل يحدث عن عبد الله بن الحارث بن نوفل » ، وعبد الله هذا مذكور في الصحابة لانه ولد في عهد النبي ﷺ فأتى به لحشمكه ، وهو معدود من حيث الرواية في كبار التابعين ، وقاتدة وشيخه تابعيان أيضاً ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر عن العباس في قصة أبي طالب . **قوله** ( وزاد أحمد حدثنا هز ) أى ابن أسد ، وهذه الطريق وصلها أبو عوانة في صحيحه عن أبي جعفر الدارمي واسمه أحمد بن سعيد عن هز به ولم أرها في مسند أحمد بن حنبل ، وزعم بعضهم أنه أحمد المذكور ، وستأتي هذه الزيادة من وجه آخر عن همام بعد ثلاثة أبواب بوضع من سيقاه . وفي صنع همام فائدة طلب علو الاسناد لأن بينه وبين أبي الخليل في إسناده الأول رجلين وفي الثاني رجل واحد

### ٤٣ - باب إذا لم يؤقت الخيار هل يجوز البيع ؟

٢١٠٩ - حدثنا أبو الثعالب حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما

قال : قال النبي ﷺ « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لصاحبه اخترَ ، ورُبَّمَا قال : أَوْ يَكُونُ بَيْعَ خِيَارٍ »

**قوله** ( باب إذا لم يوقت الخيار ) أى إذا لم يعين البائع أو المشتري وقتا للخيار ( هل يجوز البيع ) وكأنه أشار بذلك إلى الخلاف الماضي في حد خيار الشرط ، والذي ذهب إليه الشافعية والخنفية أنه لا يزداد فيه على ثلاثة أيام ؛ وذهب ابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحق وأبو ثور وآخرون إلى أنه لا أمد لمسدة خيار الشرط بل البيع جائز والشرط لازم إلى الوقت الذي يشترطانه وهو اختيار ابن المنذر ، فإن شرطا أو أحدهما الخيار مطلقا فقال الأوزاعي وابن أبي ليلى : هو شرط باطل والبيع جائز ، وقال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي : يبطل البيع أيضا ، وقال أحمد وإسحق للذي شرط الخيار أبدا . ( تنبيه ) : قوله د أو يقول أحدهما ، كذا هو في جميع الطرق باتبات الواو في يقول ، وفي إثباتها نظر لأنه مجزوم عطفا على قوله د مالم يتفرقا ، فلعل الضمة أشبعت كما أشبعت الياء في قراءة من قرأ ( إنه من يتقى ويصبر ) . ويحتمل أن تكون بمعنى إلا أن يقرأ حينئذ ينصب اللام وبه جزم النووي وغيره ، ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن عمر من وجه آخر عن نافع وفيه د أو يكون بيع خيار ، والمعنى أن المتبايعين إذا قال أحدهما لصاحبه اختر إمضاء البيع أو فسخه فاختر إمضاء البيع مثلا أن البيع يتم وإن لم يتفرقا ، وبهذا قال الثوري والأوزاعي والشافعي وإسحق وآخرون ، وقال أحمد لا يتم البيع حتى يتفرقا ، وقيل إنه تفرد بذلك ، وقيل المعنى بقوله د أو يكون بيع خيار ، أى أن يشترط الخيار مطلقا فلا يبطل بالافتراق ، وسيأتي البحث فيه بعد بابين مستوفى إن شاء الله تعالى

٤٤ - باب « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا »

وبه قال ابن عمر وعمر وعمر بن الخطاب وطاوس وعطاء وابن أبي مليكة

٢١١٠ - **حديث** إسحاق أخبرنا حبان بن هلال قال « حدثنا شعبه قال قتادة أخبرني عن صالح أبي

الخليل عن عبد الله بن الحارث قال سمعت حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بَوْرِكَ لَهَا فِي بَيْعِهِمَا ، وَإِنْ كَذَبَا وَكُنَّا مُحِيطَاتُ بَيْعِهِمَا »

٢١١١ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن

رسول الله ﷺ قال « المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه مالم يتفرقا ، إلا ببيع الخيار »

**قوله** ( باب البيعان بالخيار مالم يتفرقا ) وبه قال ابن عمر ( أى بخيار المجلس ، وهو بين من صنيعه الذي مضى قبل باب ، وأنه كان إذا اشترى شيئا يحببه فارق صاحبه . وللترمذي من طريق ابن فضال عن يحيى بن سعيد ) وكان ابن عمر إذا ابتاع يوما وهو قاعد قام ليحب له ، ولابن أبي شيبة من طريق محمد بن إسحق عن نافع د كان ابن عمر إذا باع انصرف ليحب له البيع ، وسلم من طريق ابن جريج قال : أملى على نافع فذكر الحديث وفيه د قال نافع : وكان إذا باع رجلا فأراد أن لا يقبله قام فشى هنية ثم رجع إليه ، وسيأتي صنع ابن عمر ذلك من وجه آخر بعد بابين ،



يحتاج إلى التفرق كما سيأتى شرحه في الباب الذى يليه . وفي رواية أيوب عن نافع في الباب الذى قبله ، ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر ، وهو ظاهر في حصر لزوم البيع بهذين الأمرين ، وفيه دليل على اثبات خيار المجلس وقد مضى قبل بياب أن ابن عمر حمله على التفرق بالأبدان ، وكذلك أبو برزة الأسلمى ، ولا يعرف لها مخالف من الصحابة . وخالف في ذلك إبراهيم النخعى فروى ابن أبى شيبة بإسناد صحيح عنه قال ، البيع جائز وإن لم يتفرقا ، ورواه سعيد بن منصور عنه بلفظ ، إذا وجبت الصفقة فلا خيار ، وبذلك قال المالكية إلا ابن حبيب والخنفية كلهم ، قال ابن حزم : لأنهم لم يسلطوا إلا إبراهيم وحده ، وقد ذهبوا في الجواب عن حديثي الباب فرقا : فهم من وده لكونه معارضا لما هو أقوى منه ، ومنهم من صححه ولكن أوله على غير ظاهره ، فقالت طائفة منهم : هو منسوخ بحديث ، المسلمون على شروطهم ، والخيار بعد لزوم العقد يفسد الشرط ، وبحديث التحالف عند اختلاف المتبايعين لأنه يقتضى الحاجة إلى البين وذلك يستلزم لزوم العقد ولو ثبت الخيار لكان كافيا في رفع العقد ، وبقوله تعالى ( وأشهدوا إذا تباعتم ) والأشهاد إن وقع بعد التفرق لم يطابق الأمر وإن وقع قبل التفرق لم يصادف محلا ، ولا حجة في شيء من ذلك لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، والجمع بين الدليلين مهما أمكن لا يصار معه إلى الترجيح ، والجمع هنا ممكن بين الأدلة المذكورة بغير تمسك ولا تكلف . وقال بعضهم هو من رواية مالك وقد عمل بخلافه فدل على أنه عارضه ما هو أقوى منه ، والراوى إذا عمل بخلاف ما روى دل على وهن الروى عنده . وتعقب بأن مالكا لم يتفرّد به ، فقد رواه غيره وعمل به وهم أكثر عددا رواية وعلا ، وقد خص كثير من محقق أهل الأصول الخلاف المشهور - فيما إذا عمل الراوى بخلاف ما روى - بالصحابة دون من جاء بعدهم ، ومن قاعدتهم أن الراوى أعلم بما روى ، وابن عمر هو راوى الخبر وكان يفارق إذا باع بيده فاتبعه أولى من غيره . وقالت طائفة هو معارض بعمل أهل المدينة ، وتقول ابن التين عن لشبب بأنه مخالف لعمل أهل مكة أيضا . وتعقب بأنه قال به ابن عمر ثم سعيد بن المسيب ثم الزهري ثم ابن أبى ذئب كما مضى ، وهؤلاء من أكابر علماء أهل المدينة في أعصارهم ولا يحفظ عن أحد من علماء المدينة القول بخلافه سوى عن ربيعة . وأما أهل مكة فلا يعرف أحد منهم القول بخلافه ، فقد سبق عن عطاء وطاوس وغيرهما من أهل مكة ، وقد اشدت إنكار ابن عبد البر وابن العربى على من زعم من المالكية أن مالكا ترك العمل به لكون عمل أهل المدينة على خلافه ، قال ابن العربى : إنما لم يأخذ به مالك لأن وقت التفرق غير معلوم فأشبهه ببيع الغرر كالللماسة ، وتعقب بأنه يقول بخيار الشرط ولا يحده بوقت معين ، وما ادعاه من الغرر موجود فيه وبأن الغرر في خيار المجلس معدوم لأن كلا منهما متسكن من إمضاء البيع أو فسخه بالقول أو بالفعل فلا غرر ، وقالت طائفة هو خبر واحد فلا يعمل به إلا فيما تعم به البلوى ، ورد بأنه مشهور فيعمل به كما ادعوا نظير ذلك في خبر القهقهة في الصلاة وإيجاب الوتر . وقال آخرون : هو مخالف للقياس الجلى في إلحاق ما قبل التفرق بما بعده ، وتعقب بأن القياس مع النص فاسد الاعتبار . وقال آخرون : التفرق بالأبدان محمول على الاستحباب تحسينا للمعاملة مع المسلم لا على الوجوب ، وقال آخرون : هو محمول على الاحتياط للخروج من الخلاف وكلاما على خلاف الظاهر . وقالت طائفة : المراد بالتفرق في الحديث التفرق بالكلام كما في عقد النكاح والاجارة والعتق ، وتعقب بأنه قياس مع ظهور الفارق لأن البيع ينقل فيه ملك ربة المبيع ومنفعته بخلاف ما ذكر ، وقال ابن حزم : سواء قلنا التفرق بالكلام أو بالأبدان فإن خيار المجلس بهذا الحديث ثابت ، أما حيث

قلنا التفرق بالابدان فواضح ، وحيث قلنا بالكلام فواضح أيضا ، لأن قول أحد المتبايعين مثلا بعتك بعشرة وقول الآخر بل بعشرين مثلا افتراق في الكلام بلا شك ، بخلاف ما لو قال اشترته بعشرة فاتفقا حيثئذ متوافقان فيعتين ثبوت الخيار لهما حين يتفقان لا حين يتفرقان وهو المدعى . وقيل المراد بالمتبايعين المتساومان ، ورد بأنه مجاز والحل على الحقيقة أو ما يقرب منها أولى . واحتج الطحاوى بآيات وأحاديث استعمل فيها المجاز وقال : من أنكر استعمال لفظ البائع في السائم فقد غفل عن اتساع اللغة . وتعقب بأنه لا يلزم من استعمال المجاز في موضع طرده في كل موضع ، فالأصل من الاطلاق الحقيقة حتى يقوم الدليل على خلافه . وقالوا أيضا : وقت التفرق في الحديث هو ما بين قول البائع بعتك هذا بكذا وبين قول المشتري اشتريت ، قالوا فالمشتري بالخيار في قوله اشتريت أو تركه والبائع بالخيار إلى أن يوجب المشتري ، وهكذا حكاه الطحاوى عن عيسى بن أبان منهم ، وحكاه ابن خورزمنداد عن مالك ، قال عيسى بن أبان : وفائدته تظهر فيما لو تفرقا قبل القبول فإن القبول يتعذر ، وتعقب بأن تسميتهما متبايعين قبل تمام العقد مجاز أيضا ، فأجيب بأن تسميتهما متبايعين بعد تمام العقد مجاز أيضا ، لأن اسم الفاعل في الحال حقيقة وفيما عداه مجاز ، فلو كان الخيار بعد انعقاد البيع لكان لغير البيعين والحديث يردّه فتعين حمل التفرق على الكلام ، وأجيب بأنه إذا تعذر الحمل على الحقيقة تعين المجاز ، وإذا تعارض المجازان فالأقرب إلى الحقيقة أولى . وأيضا فالمتبايعان لا يكونان متبايعين حقيقة إلا في حين تماقدهما ، لكن عقدهما لا يتم إلا بأحد أمرين إما بإبرام العقد أو التفرق على ظاهر الخبر فصح أنهما متعاقدان ما داما في مجلس العقد ، فعلى هذا تسميتهما متبايعين حقيقة بخلاف حل المتبايعين على المتساومين فانه مجاز باتفاق . وقالت طائفة التفرق يقع بالأقوال كقوله تعالى ( وان يتفرقا يغن الله كلا من سمه ) ، وأجيب بأنه سمي بذلك لكونه يفضي إلى التفرق بالابدان ، قال البيضاوى : ومن نفي خيار المجلس ارتكب مجازين بحمله التفرق على الأقوال وحمله المتبايعين على المتساومين ، وأيضا فكلام الشارع يسان عن الحل عليه ، لأنه يصير تقديره ان المتساومين ان شاء عقدا البيع ، وإن شاء لم يعقده وهو تحصيل الحاصل لأن كل أحد يعرف ذلك ، ويقال لمن زعم أن التفرق بالكلام : ماهو الكلام الذى يقع به التفرق ، أهو الكلام الذى وقع به العقد أم غيره ؟ فان كان غيره فما هو ، فليس بين المتعاقدين كلام غيره ؟ وان كان هو ذلك الكلام بعينه لزم أن يكون الكلام الذى اتفقا عليه وتم بيعهما به هو الكلام الذى افترقا به وانفسخ بيعهما به وهذا في غاية الفساد . وقال آخرون العمل بظاهر الحديث متعذر فيعتين تأويله ، ويبان تعذره أن المتبايعين ان اتفقا في الفسخ أو الإمضاء لم يثبت لواحد منهما على الآخر خيار ، وان اختلفا فالجح بين الفسخ والإمضاء جمع بين النقيضين وهو مستحيل . وأجيب بأن المراد أن لكل منهما الخيار في الفسخ ، وأما الإمضاء فلا احتياج إلى اختياره فانه مقتضى العقد والحال يفضي إليه مع السكوت بخلاف الفسخ . وقال آخرون : حديث ابن عمر هذا وحكيم بن حزام معارض بحديث عبد الله بن عمرو ، وذلك فيما أخرجه أبو داود وغيره من طريق عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا اليهمان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ، ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله ، قال ابن العربي : ظاهر هذه الزيادة مخالف لأول الحديث في الظاهر ، فان تأولوا الاستقالة فيه على الفسخ تأولنا الخيار فيه على الاستقالة وإذا تعارض التأويلان فربح إلى الترجيح ، والقياس في جانبنا فيرجح . وتعقب بأن حمل الاستقالة على الفسخ أوضح من حل الخيار على الاستقالة ، لأنه لو كان المراد حقيقة

الاستقالة لم تمنحه من المفارقة لانها لا تختص بمجلس العقد ، وقد أثبت في أول الحديث الخيار ومده الى غاية التفريق ، ومن المعلوم أن من له الخيار لا يحتاج إلى الاستقالة فتعين حلها على الفسخ ، وعلى ذلك حمله الترمذى وغيره من العلماء . فقالوا : معناه لا يحل له أن يفارقه بعد البيع خشية أن يختار فسخ البيع لأن العرب تقول استقلت ماقات عني إذا استدركه ، فالمراد بالاستقالة فسخ النادم منها للبيع . وحلوا نفي الحل على الكراهة لانه لا يليق بالمرورة وحسن معايشة المسلم ، إلا أن اختيار الفسخ حرام ، قال ابن حزم : احتجاجهم بحديث عمرو بن شعيب على التفريق بالكلام لقوله فيه « خشية أن يستقبله » ، ليكون الاستقالة لا تكون إلا بعد تمام البيع ، وصحة انتقال الملك تستلزم أن يكون الخبر المذكور لا فائدة له لانه يلزم من حل التفريق على القول بإباحة المفارقة ، خشى أن يستقبله أو لم يخش . وقال بعضهم التفريق بالأبدان في الصرف قبل القبض يبطل العقد فكيف يثبت العقد ما يبطله ؟ وتعقب باختلاف الجهة وبالمعارضة بنظيره ، وذلك أن النقد وترك الاجل شرط لصحة الصرف وهو يفسد السلم عندهم . واحتج بعضهم بحديث ابن عمر الآتي بعد بابين في قصة البكر الصعب وسيأتي توجيهه وجوابه ، واحتج الطحاوى بقول ابن عمر : ما أدركت الصفة حيا مجموعا فهو من مال المبتاع . وتعقب بأنهم يخالفونه ، أما الخنفية فقالوا : هو من مال البائع مالم يره المبتاع أو يتله . والمالكية قالوا : ان كان غائبا غيبة بعيدة فهو من البائع وانه لا حاجة فيه لأن الصفة فيه محمولة على البيع الذي انبرم لا على مالم ينبرم جمعا بين كلاميه ، وقال بعضهم معنى قوله حتى يتفرقا أى حتى يتوافقا يقال للقوم : على ماذا تفارقتم ؟ أى على ماذا انفقتم ؟ وتعقب بما ورد في بقية حديث ابن عمر في جميع طرقه ولا سيما في طريق الليث الآتية في الباب الذى بعد هذا ، وقال بعضهم حديث « البيعان بالخيار » جاء بألفاظ مختلفة فهو مضطرب لا يحتج به ، وتعقب بأن الجمع بين ما اختلف من ألفاظه ممكن بغير تكلف ولا تعسف فلا يضره الاختلاف ، وشرط المضطرب أن يتعدو الجمع بين مختلف ألفاظه وليس هذا الحديث من ذلك . وقال بعضهم : لا يتعين حل الخيار في هذا الحديث على خيار الفسخ ، فلعلة أريد به خيار الشراء أو خيار الزيادة في الثمن أو المثمن ، وأجيب بأن المعبود في كلامه عليه السلام حيث يطلق الخيار إرادة خيار الفسخ كما في حديث المصراة وكما في حديث الذى يخدع في البيوع . وأيضاً فاذا ثبت أن المراد بالمثمين المتعاقدان فبعد صدور العقد لا خيار في الشراء ولا في الثمن . وقال ابن عبد البر : قد أكثر المالكية والخنفية من الاحتجاج لرد هذا الحديث بما يطول ذكره ، وأكثره لا يحصل منه شيء . وحكى ابن السمعاني في « الاصطلاح » عن بعض الخنفية قال : البيع عقد مشروع بوصف وحكم ، فوصفه اللزوم وحكمه الملك ، وقد تم البيع بالعقد فوجب أن يتم بوصفه وحكمه ، فاما تأخير ذلك إلى أن يفترقا فليس عليه دليل لأن السبب إذا تم يفيد حكمه ، ولا يقتضى إلا بمعارض ومن ادعاه فعملية البيان . وأجاب أن البيع سبب للإيقاع في الندم والندم يحوج الى النظر فأثبت الفارح خيار المجلس نظرا للمتعاقدين ليسلما من الندم ، ودليله خيار الرؤية عندهم وخيار الشرط عندنا . قال : ولولزم العقد بوصفه وحكمه لما شرعت الاقالة ، لكنها شرعت نظرا للمتعاقدين ، إلا أنها شرعت لاستدراك ندم يعمر به أحدهما فلم يجب ، وخيار المجلس شرع لاستدراك ندم يشتركان فيه فوجب

٤٥ - باب إذا خیر أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع

٢١١٢ - حَرْشٌ قُبِيهُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ



قال « إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعا ، أو يخير أحدهما الآخر ، فبأيما على ذلك فقد وجب البيع ، وإن تفرقا بعد أن يتبايما ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع »

قوله ( باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع ) أى وقبل التفرق ( فقد وجب البيع ) أى وإن لم يتفرقا .  
 أورد فيه حديث ابن عمر من طريق الليث عن نافع بلفظ « إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا ، أى فينقطع الخيار ، وقوله « وكانا جميعا ، تأكيد لذلك ، وقوله « أو يخير أحدهما الآخر ، أى فينقطع الخيار ، وقوله « فبأيما على ذلك فقد وجب البيع ، أى وبطل الخيار ، وقوله « وإن تفرقا بعد أن يتبايما ، ولم يترك أحد منهما البيع ، أى لم يفسخه ، فقد وجب البيع ، أى بعد التفرق ، وهذا ظاهر جدا فى انفساخ البيع بفسخ أحدهما ، قال الخطابي : هذا أوضح شئ فى ثبوت خيار المجلس ، وهو مبطل لكل تأويل مخالف لظاهر الحديث ، وكذلك قوله فى آخره « وإن تفرقا بعد أن يتبايما ، فيه البيان الواضح أن التفرق بالبدن هو القاطع للخيار ، ولو كان معناه التفرق بالقول لخلا الحديث عن فائدة انتهى . وقد أقدم الداودى على رد هذا الحديث المتفق على صحته بما لا يقبل منه فقال : قول الليث فى هذا الحديث « وكانا جميعا الخ ، ليس بمحفوظ لأن مقام الليث فى نافع ليس ك مقام مالك ونظرائه انتهى . وهو رد لما اتفق الأئمة على ثبوته بغير مستند . وأى لوم على من روى الحديث مفسرا لأحد عملائه حافظا من ذلك ما لم يحفظه غيره مع وقوع تعدد المجلس ، فهو محمول على أن شيخهم حدثهم به تارة مفسرا وتارة مختصرا ، وقد اختلف العلماء فى المراد بقوله فى حديث مالك « لا يبيع الخيار ، فقال الجمهور وبه جزم الشافعى : هو استثناء من امتداد الخيار الى التفرق ، والمراد أنهما ان اختارا لإمضاء البيع قبل التفرق لزم البيع حينئذ وبطل اعتبار التفرق ، فالتقدير لا يبيع الذى جرى فيه التخيار . قال النووي : اتفق أصحابنا على ترجيح هذا التأويل وأبطل كثير منهم ما سواه وغلطوا قائله انتهى . ورواية الليث ظاهرة جدا فى ترجيحه ، وقيل هو استثناء من انقطاع الخيار بالتفرق ، وقيل المراد بقوله « أو يفرق أحدهما الآخر ، أى فيشترط الخيار مدة معينة فلا ينقض الخيار بالتفرق بل يبقى حتى تمضى المدة حكاه ابن عبد البر عن أبى ثور ، ورجح الاول بأنه أقل فى الإيضاح ، وتعيينه رواية النسائي من طريق اسماعيل - قيل هو ابن أمية وقيل غيره - عن نافع بلفظ « إلا أن يكون البيع كان عن خيار ، فإن كان البيع عن خيار وجب البيع ، وقيل هو استثناء من إثبات خيار المجلس ، والمعنى أو يخير أحدهما الآخر فيختار فى خيار المجلس فيبقى الخيار وهذا أضعف هذه الاحتمالات ، وقيل قوله « إلا أن يكون يبيع خيار ، أى هما بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخيرا ولو قبل التفرق وإلا أن يكون البيع بشرط الخيار ولو بعد التفرق ، وهو قول يجمع التأويلين الاولين ، ويؤيده رواية عبد الرزاق عن سفيان فى حديث الباب الذى يليه حيث قال فيه « لا يبيع الخيار أو يقول لصاحبه اختر ان حلنا « أو ، على التقسيم لا على التلک . ( تنبيه ) : قوله « أو يخير أحدهما الآخر ، باسكان الزاء من « يخير ، عطفا على قوله « ما لم يتفرقا ، ويحتمل نصب الزاء على أن « أو ، بمعنى « إلا أن ، كما تقدم قريبا مثله فى قوله « أو يقول أحدهما لصاحبه اختر ،

#### ٦٤ - باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع ؟

٢١١٣ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما عن

النبي ﷺ قال « كلُّ بَيْعَيْنِ لَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا ، إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ »

٢١١٤ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا حَبَّانُ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَبِي أَلْحَلِيلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا - قَالَ هَمَّامٌ وَجَدْتُ فِي كِتَابِي : يَخْتَارُ ثَلَاثَ مَرَارٍ - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا بُرُوكَ لِمَا فِي بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَذَبَا وَكَفَى نَفْسِي أَنْ يَرْبَحَا وَيُخْلِفَا بِرُكَّةٍ بَيْنَهُمَا » . قَالَ وَحَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قوله (باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع) كأنه أراد الرد على من حصر الخيار في المشتري دون البائع فإن الحديث قد سوى بينهما في ذلك . قوله (كل بيعين) بتشديد التثنية . قوله (لا يبيع بينهما) أى لازم . قوله (حتى يتفرقا) أى فيلزم البيع حينئذ بالتفرق . قوله (لا يبيع الخيار) أى فيلزم باشتراطه كما تقدم البحث فيه ، وظاهره حصر لوم البيع في التفرق أو في شرط الخيار ، والمعنى أن البيع عقد جائز فإذا وجد أحد هذين الأمرين كان لازما . قوله (حدثني إسحق) هو ابن منصور . وحبان هو ابن هلال . قوله (حتى يتفرقا) في رواية الكشميهني «مالم يتفرقا» . قوله (قال همام : وجدت في كتابي ثلاث مرار) أشار أبو داود إلى أن هاما تفرد بذلك عن أصحاب قتادة ، ووقع عند أحمد عن عفان عن همام قال « وجدت في كتابي الخيار ثلاث مرار ، ولم يصرح همام بمن حدثه بهذه الزيادة فإن ثبتت فهي على سبيل الاختيار . وقد أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن حبان بن هلال فذكر هذه الزيادة في آخر الحديث . قوله (وحدثنا همام) القائل هو حبان بن هلال المذكور ، وقد تقدم قبل بايين من وجه آخر عن همام ، قال الكرمانى : القائل هو حبان ، فإن قيل لم قال «حدثنا» وقال قبل ذلك «قال همام» فالجواب أنه حيث قال كان سمع ذلك في المذاكرة وحيث قال «حدثنا» سمع منه في مقام التحديث . وفى جزمه بذلك نظر ، والذي يظهر أنه حيث ساقه بالاسناد عبر بقوله «حدثنا» وحيث ذكر كلام همام عبر عنه بقوله قال

٤٧ - **باب** إذا اشترى شيئا فوَّهَبَ من ساعته قبل أن يتفرقا ولم يُنكر البائعُ على المشتري ، أو اشترى عبداً فأعتقه . وقال طائفة من فِيمَنْ يَشْتَرِي السَّلْعَةَ عَلَى الرِّضَا مِمَّا بَاعَهَا وَجَبَتْ لَهُ وَالرَّجْعُ لَهُ

٢١١٥ - وَقَالَ الْحَمِيدِيُّ حَدَّثَنَا سَعْيَانُ حَدَّثَنَا عَمْرُو عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَقَرٍّ فَكُنْتُ عَلَى بَسْكَرٍ صَبَّبَ لِعَمْرٍ ، فَكَانَ يَمْلِكُنِي فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ الْقَوْمِ ، فَيَرْجُرُهُ عَمْرُو وَبِرُّدُهُ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيَرْجُرُهُ عَمْرُو وَبِرُّدُهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَمْرٍ : بِغْنِيهِ . قَالَ : هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : بِغْنِيهِ ، فَبَاعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍ تَصْنَعُ بِهِ مَا شِئْتَ »

[ الحديث ٢١١٥ - طرفاه في : ٣٦١٠ ، ٣٦١١ ]

٢١١٦ - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ هَيْدٍ

أخبر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « رُبْتُ مِنْ أُمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَالًا بِالْوَادِي بِأَلِّهِ تَجَبَّرَ ، فَلَمَّا تَبَايَعْنَا رَجَعْتُ عَلَى هَقْبِي حَتَّى خَرَجْتُ مِنْ بَيْتِهِ خَشْيَةً أَنْ يُرَادَنِي الْبَيْعُ ، وَكَانَتْ لَلشُّنَّةِ أَنْ الْمُتَبَايِعِينَ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَلَمَّا وَجِبَ بَيْمِي وَبَيْمُهُ رَأَيْتُ أَنِّي قَدْ غَبَنْتُهُ بِأَنِّي سَعْتُهُ إِلَى أَرْضِ تَمُودَ ثَلَاثَ لَيَالٍ ، وَسَأَفِي إِلَى الْمَدِينَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ »

**قوله** ( باب إذا اشترى شيئا فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا ولم ينكر البائع على المشتري ) أى هل ينقطع خياره بذلك ؟ قال ابن المنير : أراد البخارى إثبات خيار المجلس بحديث ابن عمر ثاني حديثي الباب ، وفيه قصته مع عثمان وهو بين في ذلك ، ثم خشي أن يعترض عليه بحديث ابن عمر في قصة البعير الصعب لأن النبي ﷺ تصرف في البكر بنفس تمام العقد فأسلفت الجواب عن ذلك في الترجمة بقوله « ولم ينكر البائع » ، يعنى أن الهبة المذكورة إنما تمت باعضاء البائع وهو سكوتة المنزل منزلة قوله ، وقال ابن التين : هذا تصف من البخارى ، ولا يظن بالنبي ﷺ أنه وهب ما فيه لأحد خيار ولا إنكار لانه إنما بعث مينا ١٠٠ . وجوابه أنه ﷺ قد بين ذلك بالأحاديث السابقة المصرحة بخيار المجلس ، واجمع بين الحديثين يمكن بأن يكون بعد العقد فارق عمر بأن تقدمه أو تأخر عنه مثلا ثم وهب ، وليس في الحديث ما يثبت ذلك ولا ما ينفيه فلا معنى للاحتجاج بهذه الواقعة العينية في إبطال ما دلت عليه الأحاديث الصريحة من إثبات خيار المجلس فانها إن كانت متقدمة على حديث « اليعمان بالخيار » لحديث اليعمان قاض عليها ، وإن كانت متأخرة عنه حمل على أنه ﷺ اكتفى بالبيان السابق ، واستفاد منه أن المشتري إذا تصرف في المبيع ولم ينكر البائع كان ذلك طاعما لخيار البائع كما فهمه البخارى والله أعلم . وقال ابن بطال أجمعوا على أن البائع إذا لم ينكر على المشتري ما أحسنه من الهبة والعقار أنه بيع جائز ، واختلفوا فيما إذا أنكر ولم يرض : فالذين يرون أن البيع يتم بالكلام دون اشتراط التفريق بالابدان يجوزون ذلك ، ومن يرى التفريق بالابدان لا يجوزونه والحديث حجة عليهم ١٠٠ . وليس الأمر على ما ذكره من الإطلاق ، بل فرقوا بين المبيعات : فاتفقوا على منع بيع الطعام قبل قبضه كما سيأتى ، واختلفوا فيما عدا الطعام على مذاهب : أحدها لا يجوز بيع شيء قبل قبضه مطلقا وهو قول الشافعى ومحمد ابن الحسن ، ثانيها يجوز مطلقا إلا الدور والأرض وهو قول أبى حنيفة وأبى يوسف ، ثالثها يجوز مطلقا إلا المكيل والموزون وهو قول الأوزاعى وأحمد وإسحق ، رابعها يجوز مطلقا إلا للمأكول والمشروب وهو قول مالك وأبى نور واختار ابن المنذر ، واختلفوا في الاعاقق فالجمهور على أنه يصح الإعاقق ويصير قبضا سواء كان البائع حتى الحبس بأن كان اثنين حالا ولم يدفع أم لا ، والأصح في الوقف أيضا صحته ، وفي الهبة والرهن خلاف ، والأصح عند الشافعية فيهما أنهما لا يصحان ، وحديث ابن عمر في قصة البعير الصعب حجة لقائله ، ويمكن الجواب عنه بأنه يحتمل أن يكون ابن عمر كان وكيلاً في القبض قبل الهبة وهو اختيار البغوى قال : إذا أذن المشتري للوهوب له في قبض المبيع كنى وتم البيع وحصلت الهبة بعده ، لكن لا يلزم من هذا اتحاد القابض والمقبض لأن ابن عمر كان راكب البعير حينئذ وقد احتج به للملكية والخفية في أن القبض في جميع الأشياء بالتخلى ، واليه مال البخارى كما تقدم له في « باب شراء الدواب والحر » إذا اشترى دابة وهو عليها هل يكون ذلك قبضا ؟ وعند الشافعية والحنبلة تكفى التخلية في الدور والأراضى وما أشبهها دون المنقولات ، ولذلك لم يحزم البخارى بالحكم بل أورد الترجمة مورد الاستفهام .

وقال ابن قدامة ليس في الحديث تصريح بالبيع ، فمحتمل أن يكون قول عمر د هو لك ، أى هبة ، وهو الظاهر فإنه لم يذكر ثمنًا . قلت : وفيه غفلة عن قوله في حديث الباب د قباعة من رسول الله ﷺ ، وقد وقع في بعض طرق هذا الحديث عند البخارى د فاشترته ، وسيأتى في الهبة ، فعلى هذا فهو بيع ، وكون الثمن لم يذكر لا يلزم أن يكون هبة مع التصريح بالثمن ، وكما لم يذكر الثمن يحتمل أن يكون القبض المشترط وقع وإن لم ينقل ، قال المحب الطبري : يحتمل أن يكون النبي ﷺ ساقه بعد العقد كما ساقه أولا ، وسوقه قبض له لأن قبض كل شيء بحسبه . **قوله** ( أو اشترى عبدا فأعتقه ) جعل المصنف مسألة الهبة أصلا ألحق بها مسألة العتق لوجود النص في مسألة الهبة دون العتق ، والشافعية نظروا إلى المعنى في أن للعتق قوة وسراية ليست لغيره ، ومن ألحق به منهم الهبة قال ان العتق اتلاف للآلية والاتلاف قبض فكذلك الهبة والله أعلم . **قوله** ( وقال طاوس فيمن يشتري السلعة على الرضا ثم باعها وجبت له والربح له ) وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق من طريق ابن طاوس عن أبيه نحوه ، وزاد عبد الرزاق د وعن معمر بن أيوب عن ابن سيرين إذا بعث شيئا على الرضا فإن الخيار لما حتى يتفرقا عن رضا . **قوله** ( وقال الحميدى ) في رواية ابن عساكر بإسناد البخارى د قال لنا الحميدى ، وحزم الاسماعيلي وأبو نعيم بأنه علقه ، وقد رويناه أيضا موصولا في مسند الحميدى ، وفي مستخرج الاسماعيلي ، وسيأتى من وجه آخر عن سفيان في الهبة موصولا . **قوله** ( في سفر ) لم أقف على تعيينه . **قوله** ( على بكر ) بفتح الموحدة وسكون الكاف : ولد الثالثة أول ما يركب . **قوله** ( صعب ) أى نفور . **قوله** ( قباعة ) زاد في الهبة د فاشترته النبي ﷺ ثم قال : هو لك يا عبد الله بن عمر تضع به ماشئت ، وفي هذا الحديث ما كان الصحابة عليه من توقيهم للنبي ﷺ وأن لا يتقدموه في المشي ، وفيه جواز زجر الدواب ، وأنه لا يشترط في البيع عرض صاحب السلعة بسلعته بل يجوز أن يسأل في بيعها ، وجواز التصرف في المبيع قبل بدل الثمن . ومراعاة النبي ﷺ أحوال الصحابة وحرصه على ما يدخل عليهم السرور . **قوله** ( وقال الليث ) وصله الاسماعيلي من طريق ابن زنجويه والرمادى ، وغيرهما ، وأبو نعيم من طريق يعقوب بن سفيان كلهم عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث به ، وذكر البيهقي أن يحيى بن بكير رواه عن الليث عن يونس عن الزهرى نحوه ، وليس ذلك بملة فقد ذكر الاسماعيلي أيضا أن أبا صالح رواه عن الليث كذلك فوضح أن الليث فيه شخين ، وقد أخرجه الاسماعيلي أيضا من طريق أيوب عن سويد عن يونس عن الزهرى . **قوله** ( بعث من أمير المؤمنين عثمان بن عفان مالا ) أى أرضا أو صفارا . **قوله** ( بالوادى ) يعنى وادى القرى . **قوله** ( قلنا تبايعنا رجعت على عقي ) في رواية أيوب بن سويد د فلففت أنكص على عقي التفهري ، . **قوله** ( يرادنى ) بتشديد الدال أصله يرادنى أى يطلب منى استرداده . **قوله** ( وكانت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا ) يعنى أن هذا هو السبب في خروجه من بيت عثمان ، وأنه فعل ذلك ليحب له البيع ولا يبق لعثمان خيار في فسخه . واستدل ابن بطال بقوله د وكانت السنة على أن ذلك كان في أول الامر ، فاما في الزمن الذى فعل ابن عمر ذلك فكان التفرق بالأبدان متروكا فلهذا فعله ابن عمر لأنه كان شديد الاتباع ، هكذا قال ، وليس في قوله د وكانت السنة ما يننى استمرارها . وقد وقع في رواية أيوب بن سويد د كذا إذا تبايعنا كل واحد منا بالخيار مالم يفترقا المتبايعان ، فتبايعت أنا وعثمان ، فذكر القصة وفيها إشعار باستمرار ذلك ، وأعرب ابن رشد في المقدمات د له فزعم أن عثمان قال لابن عمر د ليست السنة بافتراق الأبدان ، قد اتسخ ذلك ، وهذه الزيادة لم أر لها إسنادا ، ولو محتمل لم يخرج المسألة على الخلاف لأن أكثر

الصحابة قد نقل عنهم القول بأن الافتراق بالابدان . **قوله** ( سقته إلى أرض ثمود بثلاث ليال ) أى زدت المسافة إلى بينه وبين أرضه التى صارت اليه على المسافة التى كانت بينه وبين أرضه التى باعها بثلاث ليال . **قوله** ( وساقنى إلى المدينة بثلاث ليال ) يعنى أنه نقص المسافة التى بينى وبين أرضى التى أخذها عن المسافة التى كانت بينى وبين أرضى التى بيعتها بثلاث ليال ، وإنما قال إلى المدينة لانهما جميعا كانا بها فرأى ابن عمر القبطة فى القرب من المدينة فذلك قال « رأيت أنى قد غبته » وفى هذه القصة جواز بيع العين الغائبة على الصفة ، وسأنى نقل الخلاف فيها فى « باب بيع الملامسة ، وجواز التحيل فى ابطال الخيار ، وتقديم المراء مصلحة نفسه على مصلحة غيره ، وفيه جواز بيع الأرض بالأرض ، وقته أن العين لا يرد به البيع

#### ٤٠٠ - باب ما يُكره من الخداع فى البيع

٢١١٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما « أن رجلاً ذكر للنبي ﷺ أنه يُخدع فى البيوع ، فقال : إذا بايعت نقل لاخلابة » [ الحديث ٢١١٧ - أطرافه فى : ٢٤٠٧ ، ٢٤١٤ ، ٦٩٦٤ ]

**قوله** (باب ما يكره من الخداع فى البيع) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أن الخداع فى البيع مكروه ولكنه لا يفسخ البيع ، إلا أن شرط المشتري الخيار على ما تشعب به القصة المذكورة فى الحديث . **قوله** ( أن رجلاً ) فى رواية أحمد من طريق محمد بن إسحق « حدثنى نافع عن ابن عمر ، كان رجلاً من الأنصار ، زاد ابن الجارود فى « المنتقى » من طريق سفيان عن نافع أنه حبان بن منقذ ، وهو بفتح المهملة والموحدة الثقيلة ، ورواه الدارقطني من طريق عبد الأهل والبيهقي من طريق يونس بن بكير كلاهما عن ابن إسحق به وزاد فيه « قال ابن إسحق لحدثنى محمد بن يحيى بن حبان قال هو جدى منقذ بن عمرو ، وكذلك رواه ابن منده من وجه آخر عن ابن إسحق . **قوله** ( ذكر للنبي ﷺ ) فى رواية ابن إسحق « فشكل إلى النبي ﷺ ما يلقى من الغبن » . **قوله** ( أنه يُخدع فى البيوع ) بين ابن إسحق فى روايته المذكورة سبب شكواه وهو ما يلقى من الغبن ، وقد أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث أنس بلفظ « أن رجلاً كان يبايع ، وكان فى عقده ضعيف » . **قوله** ( لاخلابة ) بكسر المعجمة وتخفيف اللام أى لاخلدعة ولا ، لئنى المجلس أى لاخلدعة فى الدين لأن الدين النصيحة ، زاد ابن إسحق فى رواية يونس بن بكير وعبد الأهل عنه « ثم أنت بالخيار فى كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال ، فإن رضيت فامسك وإن سخطت فاردد ، فبقي حتى أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة ، فكثير الناس فى زمن عثمان ، وكان إذا اشترى شيئاً فقبل له إنك غبت فيه رجعت به فيفسد له الرجل من الصحابة بأن النبي ﷺ قد جعله بالخيار ثلاثاً فيرده له دراهمه . قال العلماء : لقته النبي ﷺ هذا القول ليتلفظ به عند البيع فيطلع به صاحبه على أنه ليس من ذوى البصائر فى معرفة السلع ومقادير القيمة فيرى له كما يرى لنفسه ، لما يقرر من حض المتبايعين على أداء النصيحة كما تقدم فى قوله ﷺ فى حديث حكيم ابن حزام « فإن صدقاً وبيننا بورك لهما فى بيعهما » الحديث . واستدل بهذا الحديث لأحمد وأحمد قولى مالك أنه يرد بالغبن الفاحش لمن لم يعرف قيمة السلعة ، وتعقب بأنه ﷺ إنما جعل له الخيار لضعف عقله ولو كان الغبن يملك به الفسخ لما احتاج إلى شرط الخيار . وقال ابن العربي : يحتتمل أن الخلدعة فى قصة هذا الرجل كانت فى العيب أو فى

الكذب أو في الثمن أو في الذنب فلا يحتاج بها في مسألة الغبن بخصوصها ، وليست قصة عامة وإنما هي خاصة في واقعة عين فيحتاج بها في حق من كان بصفة الرجل قال : وأما ما روى عن عمر أنه كلم في البيع فقال : ما أجد لكم شيئاً أوسع مما جعل رسول الله ﷺ لحبان بن منقذ ثلاثة أيام ، فداره على ابن لعيمة وهو ضعيف انتهى ، وهو كما قال أخرجه الطبراني والدارقطني وغيرهما من طريقه ، لكن الاحتمالات التي ذكرها قد تعينت بالرواية التي صرح بها بأنه كان يفتن في البيوع ، واستدل به على أن أمد الخيار المشتراط ثلاثة أيام من غير زيادة لأنه حكم ورد على خلاف الأصل فيقتصر به على أقصى ما ورد فيه ، ويؤيده جعل الخيار في المصراة ثلاثة أيام ، واعتبار الثلاث في غير موضع ، وأعرب بعض المالكية فقال إنما قصره على ثلاث لأن معظم بيعه كان في الرقيق ، وهذا يحتاج إلى دليل ولا يسكنى فيه مجرد الاحتمال ، واستدل به على أن من قال عند العقد لا خلافة ، أنه يصير في تلك الصفقة بالخيار سواء وجد فيه عيباً أو غيباً أم لا ، وبالعالم ابن حزم في جوده فقال : لو قال لا خديعة أو لا غش أو ما أشبه ذلك لم يكن له الخيار حتى يقول لا خلافة . ومن أسهل ما يرد به عليه أنه ثبت في صحيح مسلم أنه كان يقول لا خيابة ، بالتحتمالية بدل اللام وبإبدال المعجمة بدل اللام أيضاً وكأنه كان لا يفصح باللام للغة لسانه ومع ذلك لم يتغير الحكم في حقه عند أحد من الصحابة الذين كانوا يشهدون له بأن النبي ﷺ جعله بالخيار فدل على أنهم اكتفوا في ذلك بالمعنى ، واستدل به على أن الكبير لا يحجر عليه ولو تبين سهفه لما في بعض طرق حديث أنس أن أهله أتوا النبي ﷺ فقالوا يا رسول الله أحجر عليه ، فعداه فنهى عن البيع فقال لا أصبر عنه فقال وإذا بايعت فقل لا خلافة ، وتعقب بأنه لو كان الحجر على الكبير لا يصح لأنكر عليهم ، وأما كونه لم يحجر عليه فلا يدل على منع الحجر على السفیه . واستدل به على جواز البيع بشرط الخيار وعلى جواز شرط الخيار للبشترى وحده ، وفيه ما كان أملاً ذلك المصير عليه من الرجوع إلى الحق وقبول خبر الواحد في الحقوق وغيرها

#### ٤٩ - باب ما ذكر في الأسواق

وقال عبد الرحمن بن عوف : لما قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ قُلْتُ هَلْ مِنْ سُوقٍ فِيهِ تِجَارَةٌ ؟ فَقَالَ : سُوقٌ قَيْنَقَاعُ

وقال أنس : قال عبد الرحمن دُلُّونِي عَلَى السُّوقِ . وقال عمر : أَلْهَانِي الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ

٢١١٨ - **حدثني** محمد بن الصَّبَّاح حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « يَغْزُو جَيْشُ الْكُفَّةِ ، فَإِذَا كَانُوا أَبْدَاءَ مَنَ الْأَرْضِ يُحَسِّنُ بِأَوَّلِهِمْ وَأَخْرِمَ . قَالَتْ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يُحَسِّنُ بِأَوَّلِهِمْ وَأَخْرِمَ وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ ؟ قَالَ : يُحَسِّنُ بِأَوَّلِهِمْ وَأَخْرِمَ ، ثُمَّ يَمْتَنُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ »

٢١١٩ - **حدثنا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَبْرِ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « صَلَاةُ أَحَدِكُمْ فِي جَمَاعَةٍ زَيْدٌ عَلَى صَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ وَبَيْتُهُ يَضُمُّ عَشْرِينَ دَرَجَةً ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الرُّضُوءَ ، ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ ، لَا يَنْهَرُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ ، لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا

رَفَعَ بِهَا دَرَجَةً ، أَوْ حُطَّتْ عَنْهَا بِهَا خَطِيئَةٌ . وَاللَّائِكَةُ تَصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ ، مَا لَمْ يُحَدِّثْ فِيهِ ، مَا لَمْ يُؤْذِ فِيهِ . وقال : أحدكم في صلاة ما كانت الصلاة تُخْبِئُهُ ، ٢١٢٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي السُّوقِ ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا أَبَا الْقَاسِمِ ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ ، قَالَ : إِنَّمَا دَعَوْتُ هَذَا ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : سَمُُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكْفُرُوا بِكُنْيَتِي ، [ الحديث ٢١٢٠ - طرأه في : ٢١٢١ ، ٢٠٢٧ ]

٢١٢١ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : دَعَا رَجُلٌ بِالْقَيْعِ : يَا أَبَا الْقَاسِمِ ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ ، قَالَ : لَمْ أَعِنِكَ ، قَالَ : سَمُُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكْفُرُوا بِكُنْيَتِي ، ٢١٢٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَرْدٍ عَنْ نَافِعٍ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ مُطْعَمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَائِفَةِ النَّهَارِ لَا يُسَكِّمُنِي وَلَا أُسَكِّكُهُ ، حَتَّى أَتَى سُوقَ بَنِي قَيْنِقَاعَ ، جَلَسَ فِيهَا بَيْتَ فَاطِمَةَ ، قَالَ : أَتَمَّ لَسَكُمُ ، أَمْ لَمْ يَخْبَسْتُمْ شَيْئًا ، فَظَنَنْتُمْ أَنَّهَا تَلْبِسُهُ سَخَابًا أَوْ تُغَسِّلُهُ ، فَبَاءَ يَشْتَدُّ حَتَّى عَاقَهُ وَقِيلَ : قَالَ : اللَّهُمَّ أَحِبَّهُ وَأَحِبَّ مِنْ يُحِبُّهُ ، قَالَ سُفْيَانُ قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ رَأَى نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَوْ رَأَى بَرَكَةً [ الحديث ٢١٢٢ - طرأه في : ٥٨٨٤ ]

٢١٢٣ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عَمْرٍو أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَيَبِيعُهُ لَهُمْ مِنْ يَمْنَعُهُمْ أَنْ يَبِيعُوهُ حَيْثُ اشْتَرَوْهُ حَتَّى يَنْقُلُوهُ حَيْثُ يُبَاعُ الطَّعَامُ ، [ الحديث ٢١٢٣ - أطرافه في : ٢١٣١ ، ٢١٣٢ ، ٢١٦٦ ، ٢١٦٧ ، ٦٨٥٢ ]

٢١٢٤ - قَالَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُبَاعَ الطَّعَامُ إِذَا اشْتَرَاهُ حَتَّى يَسْتَوِفِيهِ ، [ الحديث ٢١٢٤ - أطرافه في : ٢١٣٦ ، ٢١٣٣ ، ٢١٣٦ ]

(قوله باب ما ذكر في الاسواق) قال ابن بطال أراد بذكر الاسواق اباحة المتاجر ودخول الاسواق للاشراف والفضلاء. وكأنه أشار الى ما لم يثبت على شرطه من أنها شر البقاع وهو حديث أخرجه أحمد والبراز وصححه الحاكم من حديث جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال : أحب البقاع إلى الله المساجد ، وأبغض البقاع إلى الله الاسواق ، واسناده حسن ، وأخرجه ابن حبان والحاكم أيضا من حديث ابن عمر نحوه ، قال ابن بطال : وهذا خرج على الغالب وإلا فرب سوق يذكر فيها الله أكثر من كثير من المساجد . قوله ( وقال عبد الرحمن بن عوف الخ ) تقدم موصولا في

أوائل البيوع ، والغرض منه هنا ذكر السوق فقط وكونه كان موجودا في عهد النبي ﷺ ، وكان يتعاهده الفضلاء من الصحابة لتحصيل المعاش للكفاف والتعفف عن الناس . **قوله** ( وقال أنس قال عبد الرحمن بن عوف ) تقدم أيضا موصولا هناك . **قوله** ( وقال عمر : ألهاني الصنف بالاسواق ) تقدم موصولا أيضا هناك في أثناء حديث أبي موسى الأشعري ، ثم أورد المصنف في الباب خمسة أحاديث . الأول حديث عائشة : **قوله** ( عن محمد بن سوقة ) بضم المهملة وسكون الواو بعدها كاف كوفي ثقة عابد يكنى أبا بكر من صغار التابعين ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر تقدم في العيدين . **قوله** ( عن نافع بن جبير ) أى ابن مطعم التوفلى وليس له في البخارى عن عائشة سوى هذا الحديث ، ووقع في رواية محمد بن بكار عن إسماعيل بن زكريا عن محمد بن سوقة « سمعت نافع بن جبير ، أخرجه إسماعيل . **قوله** ( حدثني عائشة ) هكذا قال إسماعيل بن زكريا عن محمد بن سوقة ، وخالفه سفيان بن عيينة فقال « عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير عن أم سلمة ، أخرجه الترمذى ، ويحتمل أن يكون نافع بن جبير سمعه منهما فإن روايته عن عائشة أتم من روايته عن أم سلمة ، وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عائشة ، وروى من حديث حفصة شيئا منه ، وروى الترمذى من حديث صفية نحوه . **قوله** ( يغزو جيش الكعبة ) في رواية مسلم « عتب النبي ﷺ في منامه فقلنا له صنعت شيئا لم تكن تفعله ، قال : العجب أن ناسا من أمتي يؤمون هذا البيت لرجل من قريش ، وزاد في رواية أخرى أن أم سلمة قالت ذلك زمن ابن الزبير ، وفي أخرى أن عبد الله بن صفوان أحد رواة الحديث عن أم سلمة قال : والله ما هو هذا الجيش . **قوله** ( ببيداء من الأرض ) في رواية مسلم « بالبيداء ، وفي حديث صفية على ذلك ، وفي رواية لمسلم عن أبي جعفر الباقر قال : هي ببيداء المدينة انتهى . والبيداء مكان معروف بين مكة والمدينة تقدم شرحه في كتاب الحج . **قوله** ( يخسف بأولهم وآخرهم ) زاد الترمذى في حديث صفية « ولم ينج أوسطهم » ، وزاد مسلم في حديث حفصة « فلا يبقى إلا الشريد الذى يخبر عنهم ، واستغنى بهذا عن تكلف الجواب عن حكم الأوسط وأن العرف يقتضى بدخوله فيمن هلك أو لكونه آخرًا بالنسبة للأول وأولا بالنسبة للآخر فيدخل . **قوله** ( وفيهم أسواقهم ) كذا عند البخارى بالمهملة والقاف جمع سوق وعليه ترجم ، والمعنى أهل أسواقهم أو السوق منهم . وقوله « ومن ليس منهم » أى من رافقهم ولم يقصد موافقتهم . ولا بد نعم من طريق سعيد بن سليمان عن إسماعيل بن زكريا « وفيهم أشرافهم » بالمعجمة والراء والقاف ، وفي رواية محمد بن بكار عند إسماعيل « وفيهم سواهم » وقال وقع في رواية البخارى « أسواقهم » فأظنه تصحيفا فان الكلام في الخسف بالناس لا بالاسواق . قلت : بل لفظ « سواهم » تصحيف فانه بمعنى قوله « ومن ليس منهم » فيلزم منه التكرار ، بخلاف رواية البخارى . نعم أقرب الروايات إلى الصواب رواية أبي نعيم ، وليس في لفظ « أسواقهم » ما يمنع أن يكون الخسف بالناس فالمراد بالاسواق أهلها أى يخسف بالمقاتلة منهم ومن ليس من أهل القتال كالإعلاء ، وفي رواية مسلم « فقلنا إن الطريق يجمع الناس ، قال نعم فهم المستبصر - أى المستبين لذلك القاصد للمقاتلة - والمجبور بالحجم والموحدة - أى المكره - وابن السبيل ، أى سالك الطريق معهم وليس منهم ، والغرض كله أنها استشكلت وقوع العذاب على من لا إرادة له في القتال الذى هو سبب العقوبة فوقع الجواب بأن العذاب يقع عاما لحضور آجالهم وبيعشون بعد ذلك على نياتهم ، وفي رواية مسلم « يهلكون مهلكا واحدا ويصدرون مصادر شتى » ، وفي حديث أم سلمة عند مسلم « فقلت يا رسول الله فكيف بمن كان كلارها ؟ قال : يخسف به ، ولكن يبعث يوم القيامة على نيتيه ، أى يخسف بالجميع لشؤم



الأشرار ثم يعامل كل أحد عند الحساب بحسب قصده ، قال المهلب : في هذا الحديث أن من كثر سواد قوم في المعصية مختاراً أن العقوبة تلزمه منهم . قال واستدبظ منه مالك عقوبة من يجالس شربة الخمر وإن لم يشرب ، وتعقبه ابن المنير بأن العقوبة التي في الحديث هي الهجعة الجاوية فلا يقاس عليها العقوبات الشرعية ، ويؤيده آخر الحديث حيث قال : ويبحثون على نياتهم ، وفي هذا الحديث أن الأعمال تعتبر بذية العامل ، والتحذير من مصاحبة أهل الظلم ومجالستهم وتكثير سوادهم إلا لمن اضطر إلى ذلك ، ويتردد النظر في مصاحبة التاجر لأهل الفتنة هل هي إغارة لهم على ظلمهم أو هي من ضرورة البشرية ، ثم يعتبر عمل كل أحد بنيتة . وعلى الثاني يدل ظاهر الحديث . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون هذا الجيش الذي يخسف بهم هم الذين يهدمون الكعبة فينتقم منهم فيخسف بهم ، وتعقب بأن في بعض طرقه عند مسلم : إن ناساً من أمي ، والذين يهدمونها من كفار الحبشة . وأيضاً فقضى كلامه أنهم يخسف بهم بعد أن يهدموها ويرجعوا ، وظاهر الخبر أنه يخسف بهم قبل أن يصلوا إليها . الحديث الثاني حديث أبي هريرة وقد تقدم مستوفى في أبواب الجماعة . والغرض منه ذكر السوق وجواز الصلاة فيه ، وقوله « لا ينزهه » بضم أوله وسكون النون وكسر الهاء بعدها زاي : ينزهه وزنا ومعنى ، والمراد لا يزججه ، والجملة بيان للجملة التي قبلها وهي « لا يريد إلا الصلاة » وقوله اللهم صل عليه بيان لقوله يصلي عليه أي يقول اللهم صل عليه ، وقوله « ما لم يؤذ فيه » أي يحصل منه أذى للملائكة أو لمسلم بالفعل أو بالقول . الحديث الثالث حديث أنس في سبب قوله ﷺ « تسموا باسمي ولا تنكروا بكنيتي » أورده من طريقين عن حميد عنه وسيأتي في كتاب الاستئذان ، والغرض منه هنا قوله في أول الطريق الأول « كان النبي ﷺ في السوق » وفائدة إيراد الطريق الثانية قوله فيها « لأنه كان بالبيع » فإشار إلى أن المراد بالسوق في الزاوية الأولى السوق الذي كان بالبيع ، وقد قال سبحانه وتعالى ﴿ وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق ﴾ . الحديث الرابع حديث أبي هريرة . قوله (عن عبيد الله) بالتصغير ، في رواية مسلم عن أحمد بن حنبل عن سفيان « حدثني عبيد الله » ولكنه أورده مختصراً جداً . قوله (عن نافع بن جبير) هو المذكور في الحديث الأول ، وليس له أيضاً عن أبي هريرة في البخاري سوى هذا الحديث . قوله (في طائفة من النهار) أي في قطعة منه ، وحكي الكرماني أن في بعض الروايات « صائفة » بالصاد المهملة بدل طائفة أي في حر النهار ، يقال يوم صائف أي حار . قوله (لا يكلمني ولا أكله) أما من جانب النبي ﷺ فله أن كان مشغولاً بالفسر بوحى أو غيره ، وأما من جانب أبي هريرة فالتوقيف ، وكان ذلك من شأن الصحابة إذا لم يروا منه نشاطاً . قوله (حتى أتى سوق بني قينقاع فجلس بفناء بيت فاطمة فقال) هكذا في نسخ البخاري ، قال الداودي : سقط بعض الحديث عن الناقل ، أو أدخل حديثاً في حديث ، لأن بيت فاطمة ليس في سوق بني قينقاع انتهى . وما ذكره أولاً احتيالا هو الواقع ، ولم يدخل الراوي حديث في حديث ، وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان فأنبت ماسقط منه ولفظه « حتى جاء سوق بني قينقاع ، ثم انصرف حتى أتى فناء فاطمة » وكذلك أخرجه الاسماعيلي من طرق عن سفيان ، وأخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان فقال فيه « حتى أتى فناء عائشة فجلس فيه » والأول أرجح . والفناء بكسر الفاء بعدها نون ممدودة أي الموضع المتسع أمام البيت . قوله (أثم لكع) بهمزة الاستفهام بعدها ماثثة مفتوحة ، ولكع بضم اللام وفتح الكاف ، قال الخطابي : اللكع على معنيين أحدهما الصغير والآخر اللثيم ، والمراد هنا الأول ، والمراد بالثاني ماورد في حديث أبي هريرة أيضاً « يكون أسعد الناس بالدينيا لكع ابن لكع » وقال ابن

الثين : زاد ابن فارس أن العبد أيضا يقال له لكع انتهى . ولعل من أطلقه على العبد أراد أحد الأمرين المذكورين .  
 وقال بلال بن جرير التميمي : اللكع في لغتنا الصغير ، وأصله في المهر ونحوه . وعن الأصمعي : اللكع الذي لا يهتدى لمنطق ولا غيره ، مأخوذ من الملاكيع وهي التي تخرج من السلا . قال الأزهري : وهذا القول أوجع الأقوال هنا ، لأنه أراد أن الحسن صغير لا يهتدى لمنطق ، ولم يرد أنه لثم ولا عبد . **قوله** ( لخبسته شيئا ) أي منعه من المبادأة إلى الخروج إليه قليلا ، والفاعل فاطمة . **قوله** ( فظننت أنها تلبسه سخابا ) بكسر المهملة بعدها معجمة خفيفة وبموحدة ، قال الخطابي : هي قلادة تتخذ من طيب ليس فيها ذهب ولا فضة . وقال الداودي من قرنفل ، وقال المروى هو خيط من خرز يلبسه الصبيان والجواري ، وروى الاسماعيلي عن ابن أبي عمر أحد رواة هذا الحديث قال : السخاب شيء يعمل من الخنظل كالقميص والوشاح . **قوله** ( أو تغسله ) في رواية الحميدي وتغسله بالواو . **قوله** ( لجاء يشتد ) أي يسرع في المشي ، في رواية عمر بن موسى عند الاسماعيلي د لجاء الحسن ، وفي رواية ابن أبي عمر عند الاسماعيلي د لجاء الحسن أو الحسين ، وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر فقال في روايته د أثم لكع يعني حسنا ، وكذا قال الحميدي في مسنده ، وسيأتي في اللباس من طريق ورقاء عن عبيد الله بن أبي يزيد بلفظ د فقال ابن لكع ، ادع الحسن بن علي ، فقام الحسن بن علي يمشي . **قوله** ( لجاء يشتد حتى عاققه وقبله ) في رواية ورقاء د فقال النبي ﷺ بيده هكذا . أي مدها . فقال الحسن بيده هكذا فالتزمه . **قوله** ( فقال اللهم أحبه ) بفتح أوله بلفظ الدعاء ، وفي رواية الكشميني د أحبه ، بفك الادغام ، زاد مسلم عن ابن أبي عمر د فقال : اللهم إني أحبه فأحبه . وفي الحديث بيان ما كان الصحابة عليه من توقير النبي ﷺ والمشي معه ، وما كان عليه من التواضع من الدخول في السوق والجلوس بفناء الدار ، ورحمة الصغير والمزاح معه ومعانفته وتقيله ، ومنهبة للحسن بن علي ، وسيأتي الكلام عليهما في مناقبه أن شاء الله تعالى . **قوله** ( قال سفيان ) هو ابن عيينة ، وهو موصول بالإسناد المذكور . **قوله** ( عبيد الله أخبرني ) فيه تقديم اسم الراوي على الصيغة وهو جائز ، وعبيد الله هو شيخ سفيان في الحديث المذكور ، وأراد البخاري بإيراد هذه الزيادة بيان لقي عبيد الله لنافع بن جبير فلا تضر المنفعة في الطريق الموصولة لأن من ليس بمدلس إذا ثبت لقائه لمن حدث عنه حملت عننته على السماع اتفاقا ، وإنما الخلاف في المدلس أو قيمه لم يثبت لقائه لمن روى عنه . وأبعد السكراني فقال : إنما ذكر الوتر هنا لأنه لما روى الحديث الموصول عن نافع بن جبير انتهز الفرصة لبيان مائتة في الوتر ، ما اختلف في جوازه ، والله أعلم . الحديث الخامس حديث ابن عمر في قتل الطعام من المكان الذي يشتري منه إلى حيث يباع الطعام ، وفيه حديثه في النهي عن بيع الطعام حتى يستوفيه وسيأتي الكلام عليهما بعد أربعة أبواب . وقد استشكل إدخال هذا الحديث في باب الأسواق ، وأجيب بأن السوق اسم لكل مكان وقع فيه التبايع بين من يتعاطى البيع ، فلا يختص الحكم المذكور بالمكان المعروف بالسوق بل يعم كل مكان يقع فيه التبايع ، فالعموم في قوله في الحديث د حيث يباع الطعام .

٥٠ - باب كراهية السَّحْبِ في الأسواق

٢١٢٥ - **حدثنا محمد بن سنان** حدثنا **فليح** حدثنا **هلال** عن **عطاء بن يسار** قال : **أَقْبَتَ** عَبْدَ اللَّهِ **ابن عمر** و **ابن العاصي** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قُلْتُ : أَخْبَرَنِي عَنْ صَفَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي التَّوَرَةِ ، قَالَ : أَجَلٌ ، وَاللَّهِ

إِنَّهُ لَوْ صُوفٌ فِي التَّوْرَةِ بِعِضِّ صَفَتِهِ فِي الْقُرْآنِ : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَحِرْزًا لِلْآمِنِينَ ، أَنْتَ عَبْدِي وَرَسُولِي ، سَمَّيْتُكَ التَّوَكُّلَ ، لَيْسَ يَفْظُرُ وَلَا غَلِظُ وَلَا سَخَابٌ فِي الْأَسْوَاقِ ، وَلَا يَدْعُ بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةِ ، وَلَكِنْ يَعْفُو وَيَغْفِرُ ، وَلَنْ يَقْبِضَهُ اللَّهُ حَتَّى يَقْبِضَ بِهِ الْمَلَّةُ الْعَوْجَاءُ . بَأَنْ يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَيُفْتَحُ بِهَا أُنْثَى عَمِّي وَأَذَانُ صَمٍّ وَقُلُوبُ غُلْفٍ . تَابَعَهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ هِلَالٍ عَنْ عِطَاءَ عَنْ ابْنِ سَلَامٍ . غُلْفٌ : كُلُّ شَيْءٍ فِي غِلَافٍ ، سَيْفٌ أَغْلَفُ ، وَقَوْسٌ غُلْفَاءُ ، وَرَجُلٌ أَغْلَفٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَخْتُونًا [ الحديث ٢١٢٥ - طرفه في : ٤٨٣٨ ]

قوله ( باب كراهية السخب في الأسواق ) بفتح المهملة والخاء المعجمة بعدها موحدة ، ويقال فيه الصخب بالصاد المهملة بدل السين ، وهو رفع الصوت بالخصام ، وقد تقدم ذكره في الكلام على حديث أبي سفيان في قصة هرقل في أول الكتاب . وأخذت الكراهة من نفي الصفة المذكورة عن النبي ﷺ كما نعتت عنه صفة الفظظة والغلظة . وأورد المصنف فيه حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي في صفة النبي ﷺ ، والغرض منه قوله فيه « ولا سخاب في الأسواق » وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى في تفسير سورة الفتح ، ويستفاد منه أن دخول الإمام الأعظم السوق لا يحيط من مرتبته لأن النبي إنما ورد في ذم السخب فيها لا عن أصل الدخول . وهلال المذكور في إسناده هو ابن علي ، ويقال له هلال بن أبي هلال ، وليس لشيوخه عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو في الصحيح غير هذا الحديث ، وقوله فيه « وحرزا » بكسر المهملة أى حافظا ، وأصل الحرز الموضع الحصين ، وهو استعارة . وقوله « حتى يقبض به الملة العوجاء » أى ملة العرب ، ووصفها بالعوج لما دخل فيها من عبادة الأصنام ، والمراد بإقامتها أن يخرج أهلها من الكفر إلى الإيمان . وقوله « وقلوب غلف » وقع في رواية النسفي والمستعمل قال أبو عبد الله يعني المصنف : الغلف كل شيء في غلاف ، يقال سيف أغلف وقوس غلفاء ورجل أغلف إذا لم يكن مختونا ، انتهى . وهو كلام أبي عبيدة في « كتاب المجاز » . وقوله ( تابعه عبد العزيز بن أبي سلمة عن هلال ) ستأتي هذه المتابعة موصولة في تفسير سورة الفتح . قوله ( وقال سعيد عن هلال عن عطاء عن ابن سلام ) سعيد هو ابن أبي هلال ، وقد خالف عبد العزيز وفليحا في تعيين الصحابي ، وطريقه هذه وصلها الدارمي في مسنده ويعقوب بن سفيان في تاريخه والطبراني جميعا بإسناد واحد عنه ، ولا مانع أن يكون عطاء بن يسار حمله عن كل منهما ، فقد أخرجه ابن سعد عن طريق زيد بن أسلم قال « بلغنا أن عبد الله بن سلام كان يقول ، قد كره . وأظن المبلغ لزيد هو عطاء بن يسار فانه معروف بالرواية عنه فيكون هذا شاهداً لرواية سعيد بن أبي هلال والله أعلم . وسأذكر لرواية عبد الله بن سلام متابعات في تفسير سورة الفتح . وما جاء عنه في ذلك مجحولا ما أخرجه الترمذي عن طريق محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه عن جده قال « مكتوب في التوراة صفة محمد ﷺ وعيسى بن مريم يدفن معه »

## ٥١ - باب الكيل على البائع والمُعطي

وقول الله عز وجل [ المطففين ] : ﴿ وَإِذَا كَالُمْهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ يعني كَالُوا لَهُمْ أَوْ وَزَنُوا لَهُمْ كَقَوْلِهِ [ الشعراء ٧٢ ] : ﴿ يَسْمُونَهُمْ ﴾ : يَسْمُونَهُمْ لِسَمٍّ . وقال النبي ﷺ « اكْتَالُوا حَتَّى تَسْتَوْفُوا » ، وَيُذَكِّرُ عَنْ

عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ إِذَا بَعْتَ فَسْكِلْ، وَإِذَا ابْتَعْتَ فَكَتِلْ،

٢١٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ دَمِنْ ابْتِاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ،

٢١٢٧ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُنِيرَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «تَوَوَّعْتُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَابْنَ حَرَامٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَاسْتَعْنْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى غَرْمَائِهِ أَنْ يَضْعُوا مِنْ دَيْنِهِ فَطَلَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ فَلَمْ يَقْعُوا، فَقَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ: اذْهَبْ فَصَنَّفْ تَمْرَكَ أَصْنَافًا: الْمَجْزُوعَةَ عَلَى حِدَةٍ، وَعَذَقُ ابْنِ زَيْدٍ عَلَى حِدَةٍ ثُمَّ أُرْسِلْ إِلَى . فَفَعَلْتُ، ثُمَّ أُرْسِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِجَاءً فَجَلَسَ عَلَى أَعْلَاهُ أَوْ فِي وَسْطِهِ ثُمَّ قَالَ: كُلْ لِقَوْمٍ، فَكَلَّمْتُهُمْ حَتَّى أَوْفَيْتُهُمُ الَّذِي لَمْ، وَبَقِيَ تَمْرِي كَأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ شَيْءٌ . . . وَقَالَ فِرَاسٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ: حَدَّثَنِي جَابِرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «فَمَا زَالَ يَسْكِيلُ لَمْ حَتَّى أَذَاهُ» . . . وَقَالَ هِشَامٌ عَنْ وَهْبٍ عَنْ جَابِرٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «جُدَّ لَهُ فَأَوْفَ لَهُ» .

[ الحديث ٢١٢٧ - أطرافه في : ٢٣٩٥ ، ٢٣٩٦ ، ٢٤٠٥ ، ٢٦٠١ ، ٢٧٠٩ ، ٢٧٨١ ، ٣٥٨٠ ، ٤٠٥٣ ، ٦٢٥٠ ]

قوله (باب السكيل على البائع والمطى) أى مؤنة السكيل على المطى بائعا كان أو موفى دين أو غير ذلك . ويلتحق بالسكيل فى ذلك الوزن فيما يوزن من السلع وهو قول فقهاء الأمصار ، وكذلك مؤنة وزن الثمن على المشتري إلا نقد الثمن فهو على البائع على الأصح عند الشافعية . قوله (وقول الله عز وجل ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ ) يعنى كالوا لهم أو وزنوا لهم هو تفسير أبى عبيدة فى المجاز ، وبه جزم الفراء وغيره ، وخالفهم عيسى بن عمر فكان يقف على كالوا وعلى وزنوا ثم يقول هم . وزيفه الطبرى ، والجمهور أعربوه على حذف الجار ووصل الفعل ، وقال بعضهم : يحتتمل أن يكون على حذف المضاف وهو المسكيل مثلا أى كالوا مكيلهم وقوله كقوله يسمعونكم أى يسمعون لكم . ومعنى الترجمة أن المرء يسكيل له غيره إذا اشترى ويكيل هو إذا باع . قوله ( وقال النبي ﷺ : اكتبوا حتى تستوفوا ) هذا طرف من حديث وصله النسائي وابن حبان من حديث طارق بن عبد الله المخاربى قال رأيت رسول الله ﷺ مرتين ، فذكر الحديث وفيه « فلما أظهر الله الاسلام خرجنا إلى المدينة ، فبينما نحن قعود إذ أتى رجل عليه ثوبان ومعنا جمل أحمر فقال : أتبيعون الجمل ؟ قلنا نعم ، فقال بكم ؟ قلنا بكذا وكذا صاعا من تمر ، قال : قد أخذت ، فأخذ بنظام الجمل ثم ذهب حتى توارى ، فلما كان العشاء أثنانا رجل فقال أنا رسول رسول الله اليكم وهو يأمركم أن تأكلوا من هذا التمر حتى تشبعوا وتكتالوا حتى تستوفوا ففعلنا ، ثم قدمنا فإذا رسول الله ﷺ قائم مخطب ، فذكر الحديث . ومطابقته للترجمة أن الاكتيال يستعمل لما يأخذه المرء لنفسه كما يقال اشترى إذا اتخذ الشواء واكتسب إذا حصل الكسب . ويفسر ذلك حديث عثمان المذكور بعده . قوله ( ويذكر عن عثمان أن النبي ﷺ قال له : إذا بعت فسكل ، وإذا ابتعت فاكبتل ) وصله الدارقطني من طريق عبيد الله بن المغيرة المصرى عن متفقد مول ابن سراقه عن عثمان بهذا ، ومتفقد مجهول الحال ، لكن له طريق أخرى أخرجهما أحمد وابن ماجه والبرار

من طريق موسى بن وردان عن سعيد بن المسيب عن عثمان بن عمار ، وفيه ابن أبي ليلى ، ولكنه من قديم حديثه . لأن ابن عبد الحكم أورده في «فتوح مصر» من طريق الليث عنه ، وأشار ابن التين إلى أنه لا يطابق الترجمة قال : لأن معنى قوله «إذا بعت فكل» أي فأوف ، وإذا ابتعت فاكل ، أي فاستوف ، قال والمعنى أنه إذا أعطى أو أخذ لا يزيد ولا ينقص ، أي لا لك ولا عليك انتهى . لكن في طريق الليث زيادة تساعد ما أشار إليه البخاري ولفظه «أن عثمان قال : كنت أشتري التمر من سوق بني قينقاع ثم أجلبه إلى المدينة ثم أفرغه لهم وأخبرهم بما فيه من المسكيلة فيعطونني ما رزيت به من الربح فيأخذونه ويأخذونه بخبري . فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : فظهر أن المراد بذلك تعامل الكيل حقيقة لا خصوص طلب عدم الزيادة والنقصان ، وله شاهد مرسل أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الحكم قال «قدم لعثمان طعام ، فذكر نحوه بمناه . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر «من باع طعاما فلا يجه حتى يستوفيه» ، وسيأتي الكلام عليه بعد أبواب ، وحديث جابر في قصة دين أبيه ، وسيأتي الكلام عليه وعلى ما اختلف من ألفاظه وطرقه في «علامات النبوة» ، إن شاء الله تعالى . والفرض منه قوله فيه «ثم قال كل للقوم» ، فانه مطابق لقوله في الترجمة «الكيل على المعطى» . وقوله فيه «صنف تترك أصنافا» أي أعزل كل صنف منه وحده ، وقوله فيه «وعذق ابن زيد» العذق بفتح العين النخلة وبكسرهما المرجون والذال فيها معجمة ، وابن زيد شخص نسب إليه النوع المذكور من التمر . وأصناف تمر المدينة كثيرة جدا ، فقد ذكر الشيخ أبو محمد الجويني في «الفروق» ، أنه كان بالمدينة فيلقبه أنهم هدوا عند أميرها صنوف التمر الأسود خاصة فزادت على الستين ، قال : والتمر الأحمر أكثر من الأسود عندهم . قوله ( وقال فراس عن الشعبي الخ ) هو طرف من الحديث المذكور ، وصله المؤلف في آخر أبواب الرصايا بتمامه وفيه اللفظ المذكور . قوله ( وقال هشام عن وهب عن جابر قال النبي ﷺ جلد له فأوف له ) وهذا أيضا طرف من حديثه المذكور ، وقد وصله المؤلف في الاستقراض بتمامه ، وهشام المذكور هو ابن عروة ، وهوب هو ابن كيسان . وقوله «جذ» بلفظ الأمر من الجذاذ بالجم والذال المعجمة وهو قطع العراجين ، وبين في هذه الطريق قدر الدين وقدر الذي فضل بعد وفائه ، وقد تضمن قوله «فأوف له» معنى قوله «كل للقوم» .

## ٥٢ - باب ما يستحب من الكيل

٢١٢٨ - - حديث إبراهيم بن موسى حدثنا الوليد عن ثور عن خالد بن معدان عن المقدام بن معدى كرب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال «كيلوا طعامكم ، يبارك لكم» .

قوله ( باب ما يستحب من الكيل ) أي في البايعات . قوله ( الوليد ) هو ابن مسلم . قوله ( عن ثور ) هو ابن يزيد الدمشقي ، في رواية الاسماعيلي من طريق دحيم «عن الوليد حدثنا ثور» . قوله ( عن خالد بن معدان عن المقدام بن معدى كرب ) هكذا رواه الوليد وتابعه يحيى بن حمزة عن ثور ، وهكذا رواه عبد الرحمن بن مهدي عن ابن المبارك عن ثور أخرجه أحمد عنه وتابعه يحيى بن سعد<sup>(١)</sup> عن خالد بن معدان ، وخالفهم أبو الزبيع الزهراني عن ابن المبارك فأدخل بين خالد والمقدام جبير بن نفير أخرجه الاسماعيلي أيضا ، وروايته من المزيد في متصل

(١) لعله «بجير بن سعيد» وهو البجلي ، فانه يروي عن ابن معدان ، وليس في الرواة عن ابن معدان بجير بن سعيد ، ولا بجير ابن سعيد

الاسانيد . ووقع في رواية اسماعيل بن عياش عند الطبراني ونفيه <sup>(١)</sup> عنده وعند ابن ماجه كلاما عن يحيى <sup>(٢)</sup> بن سعيد عن خالد بن معدان عن المقدم عن أبي أيوب الانصارى زاد فيه أبا أيوب ، وأشار الدارقطنى الى رجحان هذه الزيادة . قوله ( يبارك لكم ) كذا في جميع روايات البخارى ، ورواه أكثر من تقدم ذكره فزادوا في آخره وفيه . قال ابن بطال : الكيل مندوب اليه فيما ينفع المرء على عياله ، ومعنى الحديث أخرجا بكيل معلوم يبلغكم إلى المدة التي قدرتم ، مع ما وضع الله من البركة في مد أهل المدينة بدعوته عليه السلام . وقال ابن الجوزى : يشبه أن تكون هذه البركة للتسمية عليه عند الكيل . وقال الملب : ليس بين هذا الحديث وحديث عائشة ، كان عندى شطر شعير آكل منه حتى طال على فكلته ففنى ، يعنى الحديث الآتى ذكره في الرقاق معارضة ، لأن معنى حديث عائشة أنها كانت تخرج قوتها - وهو شئ يسير - بغير كيل فبروك لها فيه مع بركة النبي عليه السلام ، فلما كالت علبت المدة التي يبلغ اليها عند اقتضاءها . وهو صرف لما يتبادر إلى الذهن من معنى البركة ، وقد وقع في حديث عائشة المذكور عند ابن حبان « فإرلنا نأكل منه حتى كالت لجارية فلم نلت أن فنى ، ولو لم تكله لجوت أن يبق أكثر » ، وقال الحب الطبرى : لما أمرت عائشة بكيل الطعام ناطرة إلى مقتضى العادة غافقة عن طلب البركة في تلك الحالة ردت الى مقتضى العادة اه . والذى يظهر لى أن حديث المقدم محمول على الطعام الذى يشتري ، فالبركة تحصل فيه بالكيل لامتنال أمر الشارح ، وإذ لم يمثل الأمر فيه بالاكتيال نزعت منه لشوم العصيان ، وحديث عائشة محمول على أنها كالت للاختبار فلذلك دخله النقص ، وهو شبه بقول أبي رافع لما قال له النبي عليه السلام في الثالثة « ناولني الذراع » ، قال وهل للشاة الا ذراعان فقال : لو لم تقل هذا لتناولتي ما دمت أطلب منك ، فخرج من شوم المعارضة انتزاع البركة ، ويشهد لما قلته حديث « لا تحصى فيحصى الله عليك ، الآتى . والحاصل أن الكيل بمجرد لا تحصل به البركة ما لم ينضم اليه أمر آخر وهو امتثال الأمر فيما يشرع فيه الكيل ، ولا تنزع البركة من المكيل بمجرد الكيل ما لم ينضم اليه أمر آخر كالمعارضة والاختبار والله أعلم . ويحتمل أن يكون معنى قوله « كيلوا طعامكم » أى إذا ادخرتموه طالبن من الله البركة واتقن بالإجابة ، فكان من كاله بعد ذلك إنما يكيه ليتعرف مقداره فيكون ذلك شكاً في الإجابة فيعاقب بسرعة نفاذه ، قاله الحب الطبرى . ويحتمل أن تكون البركة التي تحصل بالكيل بسبب السلامة من سوء الظن بالخدام لأنه إذا أخرج بغير حساب قد يفرغ ما يخرج به وهو لا يشعر فيتهم من يتولى أمره بالأخذ منه . وقد يكون بريثا ، وإذ كاله آمن من ذلك والله أعلم . وقد قيل : ان في « مسند البزار » أن المراد بكيل الطعام تصغير الأرفة ، ولم أتحقق ذلك ولا خلافه

### ٥٣ - باب بركة صاع النبي عليه السلام ومده . فيه عائشة رضى الله عنها عن النبي عليه السلام

٢١٢٩ - **حَرْشَانُ** موسى حَدَّثَنَا وَهَبٌ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ نَجِيٍّ عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ الْإِنصَارِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ عليه السلام « أَنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لَهَا ، وَحَرَّمَتِ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ ، وَدَعَوْتُ لَهَا فِي مُدَّهَا وَصَاعَهَا مِثْلَ مَا دَعَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَكَّةَ ،

( ١ ) كذا في طبعة بولاق . ولول الصواب « بقية » ، وهو ابن الوليد الكلعي ، فانه يروى عن مجير بن سعيد بحب الدين

( ٢ ) لده « مجير » ، باباء الوحدة والراء ، وهو المذكور في الصليطين السابقين

٢١٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلُومٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكِيلِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ. وَمُدُّهُمْ. يَعْنِي أَهْلَ الْمَدِينَةِ».

[الحديث ٢١٣٠ - طرقه في: ٦٧١٤، ٧٣٣١]

**قوله** (باب بركة صاع النبي ﷺ ومده) في رواية النسفي «ومددهم» بصيغة الجمع وكذا لابي ذر عن غير الكشميني وبه جزم الاسماعيل وأبو نعيم، والضمير يعود للمحذوف في صاع النبي أي صاع أهل مدينة النبي ﷺ ومدهم. ويحتمل أن يكون الجمع لارادة التعظيم، وشرح ابن بطال على الاول. قوله (فيه عائشة عن النبي ﷺ) يشير إلى ما أخرجه موصولا من حديثها في آخر الحج عنها قالت «وعك أبو بكر وبلال - الحديث وفيه - أنهم بارك لنا في صاعنا ومدنا» - **قوله** (حدثنا موسى) هو ابن اسماعيل، وقد تقدم الكلام على ما تضمنه حديث عبد الله ابن زيد وهو ابن عاصم المذكور هنا في أواخر الحج، وكذا حديث أنس وسيعاد في كتاب الاهتمام. (تنبيه) إيراد المصنف هذه الترجمة عقب التي قبلها يشعر بأن البركة المذكورة في حديث المقدم مقيدة بما إذا وقع الكيل بعد النبي ﷺ وصاعه، ويحتمل أن يتبدى ذلك إلى ما كان موافقا لما لا إلى ما يخالفهما. والله أعلم

٥٤ - **باب ما يُذَكَّرُ في بيع الطعام، والمُسْكِرَةِ**

٢١٣١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «رَأَيْتُ الَّذِينَ يَسْتَرُونَ الطَّعَامَ بِمَجَازِفَةٍ يُفْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ حَتَّى يُؤْزُوهُ إِلَى رَحْلِهِمْ».

٢١٣٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَبٌ عَنْ ابْنِ طَالُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ طَعَامًا حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ. قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: كَيْفَ ذَاكَ؟ قَالَ: ذَاكَ دِرَاهِمٌ بِدَارِمٍ وَالطَّعَامُ مُرْجَأٌ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ﴿مُرْجَئُونَ﴾ [التوبة ١٠٦]: مُؤَخَّرُونَ [الحديث ٢١٣٢ - طرقه في: ٢١٣٠]

٢١٣٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ».

٢١٣٤ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ كَانَ هَرَوُ بْنُ دِينَارٍ يُحَدِّثُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ أَنَّهُ قَالَ «مَنْ عِنْدَهُ صَرْفٌ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ: أَمَا، حَتَّى يَحْيَى خَارِجًا مِنْ الْعَابَةِ. قَالَ سُفْيَانُ هُوَ الَّذِي حَقَّقْنَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُخْبِرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ «الذَّهَبُ بِالْوَرِقِ رِبًا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبًا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا إِلَّا هَاءُ

وهاء ، والشَّعِيرُ بالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاهُ وَهَاهُ »

[ الحديث ٢١٣٤ - طرفاه في : ٢١٧٠ ، ٢١٧٤ ]

قوله ( باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة ) أى بضم المهملة وسكون الكاف : حبس السلع عن البيع ، هذا مقتضى اللغة ، وليس في أحاديث الباب للحكرة ذكر كما قال الاسماعيلي ، وكان المصنف استنبط ذلك من الأمر بنقل الطعام إلى الرجال وضع بيع الطعام قبل استيفائه ، فلو كان الاحتكار حراما لم يأمر بما يتول إليه ، وكأنه لم يثبت عنده حديث معمر بن عبد الله مرفوعا ولا يحتكر إلا غاطىء ، أخرجه مسلم ، لكن مجرد إيواء الطعام إلى الرجال لا يستلزم الاحتكار الشرعي ، لأن الاحتكار الشرعي إمساك الطعام عن البيع وانتظار الغلاء مع الاستثناء عنه وحاجة الناس إليه ، وبهذا فسره مالك عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب ، وقال مالك فيمن رفع طعاما من ضيعته إلى بيته : ليست هذه بحكرة . وعن أحمد إنما يحرم احتكار الطعام المقات دون غيره من الأشياء . ويحتمل أن يكون البخاري أراد بالترجمة بيان تعريف الحكرة التي نهى عنها في غير هذا الحديث وأن المراد بها قدر زائد على ما يفسره أهل اللغة ، فصاق الأحاديث التي فيها تمكن الناس من شراء الطعام ونقله ، ولو كان الاحتكار ممنوعا لمنعوا من نقله ، أو لبين لهم عند نقله الأمد الذي ينتهون إليه ، أو لآخذ على أيديهم من شراء الشيء الكثير الذي هو مظنة الاحتكار ، وكل ذلك مشعر بأن الاحتكار إنما يمنع في حالة مخصوصة بشروط مخصوصة . وقد ورد في ذم الاحتكار أحاديث : منها حديث معمر المذكور أولا وحديث عمر مرفوعا من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والافلاس ، رواه ابن ماجه وإسناده حسن ، وعنه مرفوعا قال د الجالب مرزوق والاحتكار ملعون ، أخرجه ابن ماجه والحاكم وإسناده ضعيف ، وعن ابن عمر مرفوعا من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برئ . من الله وبرئ منه . أخرجه أحمد والحاكم وفي إسناده مقال ، وعن أبي هريرة مرفوعا من احتكر حكرة يريد أن يغالي بها على المسلمين فهو خاطيء ، أخرجه الحاكم . ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث : الأول حديث ابن عمر في تأديب من يبيع الطعام قبل أن يؤويه إلى رحله ، وسيأتي الكلام عليه بعد باب . الثاني والثالث حديث ابن عباس وابن عمر في النهي عن بيع الطعام قبل أن يستوفي ، وسيأتي الكلام عليهما في الباب الذي يليه . الرابع حديث عمر د الذهب بالورق رباه ، ومطابقته للترجمة لما فيه من اشتراط قبض الشعير وغيره من الربويات في المجلس فانه داخل في قبض الطعام بغير شرط آخر . وقد استشر ابن بطال دأبنته للترجمة فأدخله في ترجمة د باب بيع ما ليس عندك ، وهو مما يبرر النسخ المروية عن البخاري . وقوله في حديث عمر د حدثنا علي ، هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة ، وقوله د كان عمرو بن دينار يحدث عن الزهري عن مالك بن أوس أنه قال : من عنده صرف ؟ فقال طلحة - أى ابن عبيد الله - أنا حتى يحجى خازننا من الغابة ، تأتي بقيته في رواية مالك عن الزهري بعد نيف وعشرين بابا . قوله ( قال سفيان ) هو ابن عيينة بالإسناد المذكور ، وقوله د هذا الذي حفظناه من الزهري ليس فيه زيادة ، أشار إلى القصة المذكورة وأنه حفظ من الزهري المتن بغير زيادة ، وقد حفظنا مالك وغيره عن الزهري ، وأبعد الكرماني فقال : غرض سفيان تصديق عمرو وأنه حفظ نظير ما روى . قوله ( الذهب بالورق ) هكذا رواه أكثر أصحاب ابن عيينة عنه وهي رواية أكثر أصحاب الزهري ، وقال بعضهم فيه الذهب بالذهب كما سيأتي شرحه في المكان المذكور إن شاء الله تعالى . قوله في آخر حديث ابن عباس ( قال أبو عبد الله ) أى المصنف ( مرجئون ) أى مؤخرون ، وهذا في رواية المستمل



وحده ، وهو موافق لتفسير أبي عبيدة حيث قال في قوله (وآخرون مرجئون لأمر الله) أي مؤخرون لأمر الله ، يقال أرجأته أي أخرته ، وأراد به البخاري شرح قول ابن عباس « والطعام مرجأ » أي مؤخر ، ويجوز مرز مرجأ وترك حمزه ، ووقع في كتاب الخطابي بتشديد الجيم بغير حمز وهو للبلانة

### ٥٥ - باب بيع الطعام قبل أن يقبض ، وبيع ما ليس عندك

٢١٣٥ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ : **الَّذِي** حَفَظْنَاهُ مِنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ سَمِعَ طَاوُسًا يَقُولُ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ « أَمَا الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ يُبَاعَ حَتَّى يَقْبَضَ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَلَا أُحِبُّ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ »

٢١٣٦ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ »

**قوله** ( باب بيع الطعام قبل أن يقبض ، وبيع ما ليس عندك ) لم يذكر في حديث الباب بيع ما ليس عندك ، وكأنه لم يثبت على شرطه فاستنبطه من النهي عن البيع قبل القبض ، ووجه الاستدلال منه بطريق الأولى ، وحديث النبي من بيع ما ليس عندك أخرجه أصحاب السنن من حديث حكيم بن حزام بلفظ « قلت يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني البيع ليس عندي ، أبيع منه ثم أبتاعه له من السوق ؟ فقال : لا تبع ما ليس عندك » وأخرجه الترمذي مختصرا ولفظه « نهاني رسول الله ﷺ عن بيع ما ليس عندي ، قال ابن المنذر : وبيع ما ليس عندك يحتمل معنيين أحدهما أن يقول : أبيعك عبدا أو دارا معينة وهي غائبة ، فيشبه بيع الغرر لاحتمال أن تلف أو لا يرضاعا ، ثانيهما أن يقول : هذه الدار بكذا ، على أن أشتريها لك من صاحبها ، أو على أن يسلمها لك صاحبها . وقصة حكيم موافقة لاحتمال الثاني . **قوله** ( حدثنا سفیان ) هو ابن عيينة ، وقوله « الذي حفظناه من عمرو بن دينار » كأن سفیان يشير إلى أن في رواية غيره عمرو بن دينار عن طاوس زيادة على ما حدثهم به عمرو بن دينار عنه ، كسؤال طاوس من ابن عباس عن سبب النهي وجوابه وغير ذلك . **قوله** عن ابن عباس ( أما الذي نهى عنه الخ ) أي وأما الذي لم أحفظ نهي فأسوى ذلك . **قوله** ( فهو الطعام أن يباع حتى يقبض ) في رواية مسعر عن عبد الملك بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس « من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه ، قال مسعر : وأظنه قال « أو علقا ، وهو يفتح المهمة واللام والفاء . **قوله** ( قال ابن عباس لا أحسب كل شيء إلا مثله ) ولمسلم من طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه « وأحسب كل شيء بمنزلة الطعام ، وهذا من تفقه ابن عباس ، ومال ابن المنذر إلى اختصاص ذلك بالطعام واحتج بتفاهمهم على أن من اشترى عبدا فاعتقه قبل قبضه أن عتقه جائز ، قال : فالبيع كذلك . ومتعب بالفارق ، وهو تصوف الفارق إلى التقي . وقول طاوس في الباب قبله « قلت لابن عباس كيف ذاك ؟ قال : ذاك درهم بدرهم والطعام مرجأ ، معناه أنه استغفم عن سبب هذا النهي فاجابه ابن عباس بأنه إذا باعه المشتري قبل القبض وتأخر المبيع فيد البائع فسكانه باعه درهم بدرهم . وبين ذلك ما وقع في رواية سفیان عن ابن طاوس عند مسلم « قال طاوس قلت لابن عباس : لم ؟ قال : ألا تراهم يتبايعون بالذهب والطعام مرجأ ، أي فإذا اشترى طعاما بمائة دينار

مثلاً ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام ثم باع الطعام لآخر بمائة وعشرين ديناراً وقبضها والطعام في يد البائع فكأنه باع مائة دينار بمائة وعشرين ديناراً، وعلى هذا التفسير لا يختص النبي بالطعام، ولذلك قال ابن عباس ولا أحسب كل شيء إلا مثله، ويؤيده حديث زيد بن ثابت «نهى رسول الله ﷺ أن تباع السلع حيث يتباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم»، أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان، قال القرطبي: هذه الأحاديث حجة على عثمان الليثي حيث أجاز بيع كل شيء قبل قبضه، وقد أخذ بظاهرها مالك لحمل الطعام على عمومه وألحق بجميع المعاوضات، وألحق الشافعي وابن حبيب ومحنون بالطعام كل ما فيه حق توفية، وزاد أبو حنيفة والشافعي فعدياه إلى كل مشتري، إلا أن أبا حنيفة استثنى العقار وما لا ينقل، واحتج الشافعي بحديث عبد الله بن عمر وقال «نهى النبي ﷺ عن بيع ما لم يضمن»، أخرجه الترمذي. قلت: وفي معناه حديث حكيم بن حزام المذكور في صدر الترجمة. وفي صفة القبض عن الشافعي تفصيل: فإيتناول باليد كالدرهم والدنانير والثوب قبضه بالتناول، وما لا ينقل كالعقار والثمر على الحجر قبضه بالتخلية، وما ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب والحيوان قبضه بالنقل إلى مكان لا اختصاص للبائع به، وفيه قول أنه يكفي فيه التخلية. قوله عقب حديث ابن عمر (زاد اسماعيل فلا يبعه حتى قبضه) يعني أن اسماعيل ابن أبي أويس روى الحديث المذكور عن مالك بسنده بلفظ «حتى يقبضه»، بدل قوله «حتى يستوفيه»، وقد وصله البيهقي من طريق اسماعيل كذلك، وقال الاسماعيلي: وافق اسماعيل على هذا اللفظ ابن وهب وابن مهدي والشافعي وقتيبة قلت: وقول البخاري «زاد اسماعيل، يرد الزيادة في المعنى، لأن في قوله حتى قبضه زيادة في المعنى على قوله «حتى يستوفيه»، لأنه قد يستوفيه بالكيل بان يكيله البائع ولا يقبضه للبشري بل يحبسه عنده لينقذه الثمن مثلاً، وعرف بهذا جواب من اعترضه من الشراح فقال: ليس في هذه الرواية زيادة، وجواب من حل الزيادة على مجرد اللفظ فقال: معناه زاد لفظاً آخر وهو يقبضه وإن كان هو بمعنى يستوفيه، ويعرف من ذلك أن اختيار البخاري أن استيفاء المبيع المنقول من البائع وتبقيته في منزل البائع لا يكون قبضاً شرعياً حتى ينقله المشتري إلى مكان لا اختصاص للبائع به كما تقدم نقله عن الشافعي، وهذا هو التسكتة في تعقيب المصنف له بالترجمة الآتية

٥٦ - باب من رأى إذا اشترى طعاماً جزافاً أن لا يبيعه حتى يؤويه إلى رحله، والأدب في ذلك  
٢١٣٧ - حَرْشَانِ بِحِجْزِ بْنِ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «لَقَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَبْتَاعُونَ جِزَافاً - يَعْنِي الطَّعَامَ - يُضَرَّبُونَ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي سَكَاتِهِمْ حَتَّى يُؤْوُوهُ إِلَى رِحَالِهِمْ»

قوله (باب من رأى إذا اشترى طعاماً جزافاً أن لا يبيعه حتى يؤويه إلى رحله، والأدب في ذلك) أي تعزير من يبيعه قبل أن يؤويه إلى رحله. ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك، وهو ظاهر فيما ترجم له، وبه قال الجمهور، لكنهم لم يخصوه بالجزاف ولا قيدوه بالإيواء إلى الرحال، أما الأول فلما ثبت من النبي عن بيع الطعام قبل قبضه فدخل فيه المكيل، وورد التنصيص على المكيل من وجه آخر عن ابن عمر مرفوعاً أخرجه أبو داود. وأما الثاني فلأن الإيواء إلى الرحال خرج نزع الغالب، وفي بعض طرق مسلم عن ابن عمر «كنا نبتاع الطعام فيبعث إلينا رسول الله ﷺ من يأمرنا باتماله من المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه، وفرق مالك في المشهور

عنه بين المزرف والمكيل : فأجاز بيع المزرف قبل قبضه وبه قال الأوزاعي وإسحق ، واحتج لهم بأن المزرف مرعى فتسكن فيه التخلية ، والاستيفاء إنما يكون في مكيل أو موزون ، وقد روى أحمد من حديث ابن عمر فروعا « من اشترى طعاما بكيل أو وزن فلا يبيعه حتى يقبضه ، ورواه أبو داود والسنائي بلفظ « نهى أن يبيع أحد طعاما اشتراه بمكيل حتى يستوفيه ، والدارقطني من حديث جابر » نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يمرى فيه الصاعان صاع البائع والمشتري ، ونحوه للزاد من حديث أبي هريرة باسناد حسن ، وفي ذلك دلالة على اشتراط القبض في المكيل بالمكيل وفي الموزون بالوزن ، فمن اشترى شيئا مكايلة أو موازنة فقبضه جزافا فقبضه فاسد ، وكذا لو اشترى مكايلة فقبضه موازنة وبالعكس ، ومن اشترى مكايلة وقبضه ثم باعه لغيره لم يجز تسليمه بالمكيل الأول حتى يكيله على من اشتراه ثانيا ، وبذلك كله قال الجمهور ، وقال عطاء : يجوز بيعه بالمكيل الأول مطلقا ، وقيل إن باعه بتقد جاز بالمكيل الأول وإن باعه بنسيئة لم يجز بالأول والأحاديث المذكورة ترد عليه . وفي الحديث مشروعية تأديب من يتعاطى العقود الفاسدة ، وإقامة الامام على الناس من راعى أحوالهم في ذلك والله أعلم . وقوله « جزافا ، مثله الجرم والكسر أفصح . وفي هذا الحديث جواز بيع الصبرة جزافا سواء علم البائع قدرها أم لم يعلم ، وعن مالك التفرقة ، فلو علم لم يصح ، وقال ابن قدامة : يجوز بيع الصبرة جزافا لانعلم فيه خلافا إذا جهل البائع والمشتري قدرها فان اشتراها جزافا في بيعها قبل ثقلها رويان عن أحمد ، وثقلها قبضها

## ٥٧ - باب إذا اشترى متاعا أو دابة فوصعه عند البائع ، أو مات قبل أن يقبض

وقال ابن عمر رضي الله عنهما : ما أدركت الصفقة حيا تجوعا فهو من المبتاع

٢١٣٨ - **حديث** فروة بن أبي المغراء أخبرنا علي بن منسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « قلل يوم كان يأتي على النبي ﷺ ، لا يأتي فيه بيت أبي بكر أحد طرفي النهار ، فلما أذن له في الخروج إلى المدينة لم يرعنا إلا وقد أتناا ظهرا ، فخبّر به أبو بكر فقال : ما جاءنا النبي ﷺ في هذه الساعة إلا لأمر حدث . فمّا دخل عليه قال لأبي بكر : أخرج من عندك . قال : يا رسول الله ، إنما هما ابتئناي ، يعني عائشة وأسماء . قال : أشعرت أنه قد أذن لي في الخروج ؟ قال : الصحبة يا رسول الله . قال : الصحبة قال : يا رسول الله ، إن عندى ناقتين أعدتُهُما للخروج ، فخذ إحداها . قال : قد أخذتها باليمن »

**قوله** ( باب إذا اشترى متاعا أو دابة فوصفها عند البائع أو مات قبل أن يقبض ) أوود فيه حديث عائشة في قصة الهجرة ، وفيه قوله ﷺ لا يبي بكر عن الناقة ، وأخذتها باليمن ، قال الملب : وجه الاستدلال به أن قوله وأخذتها ، لم يكن أخذها باليد ولا بمجازة شخصها وإنما كان التزاما منه لابتئاعها باليمن وإخراجها عن ملك أبي بكر اه . وليس ما قاله بواضح لأن القصة ماسية لبیان ذلك ، فلذلك اختصر فيها قدر اثنين وصفة العقد ، فيحمل كل ذلك على أن الراوي اختصره لانه ليس من غرضه في سياقه ، وكذلك اختصر صفة القبض فلا يكون فيه حجة في عدم اشتراط القبض وقال ابن المنير : مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن البخاري أراد أن يحقّق انتقال الضمان في الدابة ونحوها إلى

المشتري بنفس العقد ، فاستدل لذلك بقوله عليه السلام : « قد أخذتها بائن » ، وقد علم أنه لم يقبضها بل أبقاها عند أبي بكر ، ومن المعلوم أنه ما كان ليقبها في ضمان أبي بكر لما يقتضيه مكارم أخلاقه حتى يكون المالك له والصانع على أبي بكر من غير قبض ثمن ، ولا سيما وفي القصة ما يدل على إثاره لمنفعة أبي بكر حيث أن أبي بكر يأخذها إلا بائن . قلت : ولقد تصف في هذا كما تصف من قبله ، وليس في الترجمة ما يلجئ إلى ذلك ، فإن دلالة الحديث على قوله « فوضه عند البائع » ظاهرة جدا وقد قدمت أنه لا يستلزم صحة المبيع بغير قبض ، وأما دلالاته على قوله « أو مات قبل أن يقبض » فهو وارد على سبيل الاستفهام ، ولم يجوز بالحكم في ذلك بل هو على الاحتمال فلا حاجة لتحمله ما لم يتحمل ، نعم ذكره لأثر ابن عمر في صدر الترجمة مشعر باختيار ما دل عليه فلذلك احتج إلى إيداء المناسبة ، والله الموفق . **قوله** ( وقال ابن عمر ما أدركت الصفقة ) أي العقد ( حيا ) أي بمهلة وتحتانية مثقلة ( بمجوعا ) أي لم يتغير عن حالته ( فهو من المبتاع ) أي من المشتري ، وهذا التعليق وصله الطحاوي والدارقطني من طريق الأزاعي عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه وقال في روايته « فهو من مال المبتاع » ، ورواه الطحاوي أيضا من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري مثله لكن لبس فيه « بمجوعا » ، وإسناد الإدراك إلى العقد مجاز أي ما كان عند العقد موجودا وغير منفصل ، قال الطحاوي : ذهب ابن عمر إلى أن الصفقة إذا أدركت شيئا حيا فهلك بعد ذلك عند البائع فهو من ضمان المشتري ، فدل على أنه كان يرى أن البيع يتم بالأقوال قبل الفرقة بالآبدان **هـ** . وما قاله ليس بلازم ، وكيف يحتج بأمر محتمل في معارضة أمر مصرح به ، فإن عمر قد تقدم عنه التصريح بأنه كان يرى الفرقة بالآبدان ، والمنقول عنه هنا محتمل أن يكون قبل التفرق بالآبدان ، ويحتمل أن يكون بعده فحمله على ما بعده أولى جمعا بين حديثيه . وقال ابن حبيب : اختلف العلماء ، فبعض باع عبدا واحتبسه بائن فمهلك في يديه قبل أن يأتي المشتري بائن ، فقال سعيد بن المسيب وربيعة : هو على البائع ، وقال سليمان بن يسار هو على المشتري ، ورجع إليه مالك بعد أن كان أخذ بالآول ، وتابعه أحمد وإسحق وأبو ثور ، وقال بالآول الحنفية والشافعية ، والأصل في ذلك اشتراط القبض في صحة البيع ، فمن اشترطه في كل شيء جمعه من ضمان البائع ومن لم يشترطه جمعه من ضمان المشتري والله أعلم ، وروى عبد الرزاق بأسناد صحيح عن طاوس في ذلك تفصيلا قال : إن قال البائع لا أعطيك حتى تنقضي الثمن فمهلك فهو من ضمان البائع ، وإلا فهو من ضمان المشتري . وقد فسر بعض الشراح المبتاع في أثر ابن عمر بالعين المبيعة وهو جيد ، وقد سئل الإمام أحمد عن اشترى طعما فطلب من يحمله فرجع فوجده قد احترق ، فقال : هو من ضمان المشتري ، وأورد أثر ابن عمر المذكور بلفظ « فهو من مال المشتري » ، وفرع بعضهم على ذلك أن المبيع إذا كان معينا دخل في ضمان المشتري بمجرد العقد ولو لم يقبض ، بخلاف ما يكون في الذمة فإنه لا يكون من ضمان المشتري إلا بعد القبض كما لو اشترى قميصا من صبرة والله أعلم . وسأيت الكلام على حديث عائشة في أول الهجرة إذ شاء الله تعالى ، فقد أوردته هناك من وجه آخر عن عروة أنهم من السياق الذي هنا ، وباقه التوفيق

**٥٨ - باب لا يبيع على بيع أخيه ، ولا يسوم على سوم أخيه ، حتى يآذن له أو يترك**

**٢١٣٩ - حديث إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول**

**الله ﷺ قال لا يبيع بعضكم على بيع أخيه ،**

[ الحديث ٢١٣٩ - طرفاه في : ٢١٦٥ ، ٥١٤٢ ]

٢١٤٠ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا صَفِيَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرَ لِبَادٍ . وَلَا تَتَاجَشَوْا . وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ . وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ . وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخِيهَا لَتَسْأَلُ مَا فِي بَاطِنِهَا ،**

[ الحديث ٢١٤٠ - أطرافه في : ٢١٤٨ ، ٢١٥٠ ، ٢١٥١ ، ٢١٦٠ ، ٢١٦٢ ، ٢٢٢٣ ، ٢٢٢٤ ، ٥١٤٤ ، ٥١٥٢ ، ٦٦٠١ ]

**قوله** ( باب لا يبيع على بيع أخيه ، ولا يسوم على سوم أخيه ، حتى يأذن له أو يترك ) أورد فيه حديث ابن عمر وأبي هريرة في ذلك ، وأشار بالتقييد إلى ما ورد في بعض طرقه ، وهو ما أخرجه مسلم من طريق صيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث بلفظ « لا يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه ، إلا أن يأذن له ، وقوله « إلا أن يأذن له » يحتمل أن يكون استثناء من المحكمين كما هو قاعدة الشافعي ، ويحتمل أن يختص بالآخر ، ويؤيد الثاني رواية المصنف في النكاح من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ « نهى أن يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، حتى يترك الخطاب قبله أو يأذن له الخطاب » ، ومن ثم نشأ خلاف الشافعية : هل يختص ذلك بالنكاح أو يلتحق به البيع في ذلك ؟ والصحيح عدم الفرق . وقد أخرجه النسائي من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ « لا يبيع الرجل على بيع أخيه حتى يبتاع أو يذر » ، وترجم البخاري أيضا بالسوم ولم يقع له ذكر في حديث الباب ، وكأنه أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه أيضا ، وهو ما أخرجه في الشروط من حديث أبي هريرة بلفظ « وأن يستام الرجل على سوم وأخيه ، وأخرجه مسلم في حديث نافع عن ابن عمر أيضا . وذكر المسلم ، لكونه أقرب إلى امثال الامر من غيره ، وفي ذكره إيدان بأنه لا يليق به أن يستأثر على مسلم مثله . **قوله** ( لا يبيع ) كذا للاكثر بابات الباب ، في « يبيع » على أن « لا » نافية ، ويحتمل أن تكون ناهية وأشبهت الكسرة كقراءة من قرأ ( أنه من يتقى ويصبر ) ، ويؤيده رواية الكشميهني بلفظ « لا يبيع » بصيغة النهي . **قوله** ( بعضكم على بيع أخيه ) كذا أخرجه عن اسماعيل عن مالك ، وسيأتي في « باب النهي عن تلقى الركبان » ، عن عبد الله بن يوسف عن مالك بلفظ « على بيع بعض » ، وظاهر التقييد بأخيه أن يختص ذلك بالمسلم وبه قال الأوزاعي وأبو عبيد بن حريجه من الشافعية ، وأصرح من ذلك رواية مسلم من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « لا يسوم المسلم على سوم المسلم » ، وقال الجمهور : لا فرق في ذلك بين المسلم والذمي : وذكر الأخ خرج للغالب فلا مفهوم له . **قوله** في حديث أبي هريرة ( نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد ، ولا تاتجشوا الخ ) عطف صفة النهي على معناها ، فتقدير قوله « نهى أن يبيع حاضر لباد » أي قال لا يبيع حاضر لباد فعطف عليه « ولا تاتجشوا » ، وسيأتي الكلام على بيع الحاضر للبادي بعد في باب مفرد ، وكذا على التجش في الباب الذي يليه . وقوله هنا « ولا تاتجشوا » ذكره بصيغة التفاعل لأن التاجر إذا فعل لصاحبه ذلك كان بصدد أن يفعل له مثله ، ويأتي الكلام على الخطبة في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . قال العلماء : البيع على البيع حرام ، وكذلك الشراء على الشراء ، وهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيار : افسخ لا يملك بأقص ، أو يقول للبائع افسخ لا اشترى منك بأزيد ، وهو يجمع عليه . وأما السوم فصورته أن يأخذ شيئا ليشتريه فيقول له رده لا يبيعك خيرا منه بشئ أو مثله بأرخص ، أو يقول للمالك استرده لاشتريه منك بأكثر ، وعمله بعد استقرار الثمن وركوب أحدهما إلى الآخر ، فإن كان ذلك

صريحا فلا خلاف في التحريم ، وإن كان ظاهرا ففيه وجهان للشافعية ، وتقل ابن حزم اشتراط الزكون عن مالك وقال : ان لفظ الحديث لا يدل عليه ، وتعقب بأنه لا بد من أمر مبيح لموضع التحريم في السوم ، لان السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد لا يحرم انفا كما نقله ابن عبد البر . فتعين أن السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك ، وقد استثنى بعض الشافعية من تحريم البيع والسوم على الآخر ما إذا لم يكن المشتري مغبونا غبنا فاحشا ، وبه قال ابن حزم واحتج بحديث « الدين النصيحة » ، لكن لم تنحصر النصيحة في البيع والسوم فله أن يعرفه أن قيمتها كذا وأنك إن بعثها بكذا مغبون من غير أن يزيد فيها ، فيجمع بذلك بين المصلحتين . وذهب الجمهور إلى صحة البيع المذكور مع تأنيهم فاعله ، وعند المالكية والخنابلة في فساد روايتان ، وبه جزم أهل الظاهر ، والله أعلم

٥٩ - باب بيع المزايدة . وقال عطاء : أدركت الناس لا يرون بأسا ببيع المغنم فيمن يزيد

٢١٤١ - حدثنا بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا الحسين السكتي عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما « ان رجلا أعتق غلاما له عن دبر فاحتاج ، فأخذته النبي ﷺ قال : من يشتريه مني ؟ فاشترأه نعيم بن عبد الله بكذا وكذا ، فدفعه إليه »

[ الحديث ٢١٤١ - أطرافه في : ٢٢٣٠ ، ٢٢٣١ ، ٢٤١٣ ، ٢٤١٥ ، ٢٥٢٤ ، ٦٧١٦ ، ٦٩٤٧ ، ٧١٨٦ ]

قوله ( باب بيع المزايدة ) لما أن تقدم في الباب قبله النهى عن السوم أراد أن يبين موضع التحريم منه وقد أوضحته في الباب الثاني قبله ، وورد في البيع فيمن يزيد حديث أنس « أنه ﷺ باع حلسا وقدما وقال : من يشتري هذا المجلس والقدح ؟ قال رجل : أخذتهما بدرهم ، فقال : من يزيد على درهم ؟ فأعطاه رجل درهمين ، فباعهما منه ، أخرجه أحد وأصحاب السنن مطولا ومختصرا واللفظ للترمذي وقال حسن ، وكان المصنف أشار بالترجمة إلى تضعيف ما أخرجه البزار من حديث سفيان بن وهب « سمعت النبي ﷺ ينهى عن بيع المزايدة » فإن في إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف . قوله ( وقال عطاء أدركت الناس لا يرون بأسا ببيع المغنم فيمن يزيد ) وصله ابن أبي شيبة ، ومحوه عن عطاء ومجاهد ، وروى هو وسعيد بن منصور عن ابن عينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : لا بأس ببيع من يزيد ، وكذلك كانت تباع الأخماس . وقال الترمذي عقب حديث أنس المذكور : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، لم يروا بأسا ببيع من يزيد في الغنائم والموارث ، قال ابن العربي : لا معنى لاختصاص الجواز بالغنمة والميراث فإن الباب واحد والمعنى مشترك . هـ . وكان الترمذي يقيد بما ورد في حديث ابن عمر الذي أخرجه ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر « نهى رسول الله ﷺ أن يبيع أحدكم على بيع أحد حتى يذر ، إلا الغنائم والموارث » هـ . وكأنه خرج على الغالب فيما يعتاد فيه البيع مزايدة وهي الغنائم والموارث ، وبلحق بهما غيرهما للاشتراك في الحكم . وقد أخذ بظاهره الأوزاعي وإسحق غصا الجواز ببيع المغنم والموارث . وعن إبراهيم النخعي أنه كره بيع من يزيد . ثم أورد المصنف حديث جابر في بيع المدبر وفيه قوله ﷺ « من يشتريه مني ؟ فاشترأه نعيم بن عبد الله بكذا وكذا ، فدفعه إليه » وسيأتي شرحه مستوفى في « باب بيع المدبر » ، في أواخر البيوع . وقوله « بكذا وكذا » يأتي أنه ثمانمائة درهم ، ويأتي أيضا تسمية الرجل المذكور إن شاء الله تعالى . وقد اعترضه الاسماعيلي فقال : ليس في قصة المدبر بيع المزايدة فإن بيع المزايدة أن

يعطى به واحد ثمان ثم يعطى به غيره زيادة عليها ١ هـ . وأجاب ابن بطال بأن شاهد الترجمة منه قوله في الحديث « من يشتره متى » قال فمرضه الزيادة ليستقصى فيه للفلس الذى باعه عليه ، وسيأتى بيان كونه كان مغلسا فى أواخر كتاب الاستقراض

## ٦٠ - باب النجش . ومن قال : لا يجوز ذلك البيع

وقال ابن أبى أوفى « الناجش أكَلُ رِبَا خَائِنٌ » . وهو خَدَاعٌ باطلٌ لا يحِلُّ

قال النبىُّ ﷺ « الخديعة فى النار ، ومن عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رَدٌّ »

٢١٤٢ - حدثنا عبد الله بن مسleme حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال ، « نهى

النبى ﷺ عن النجش »

[ الحديث ٢١٤٢ - طرئه فى : ٦٦٣ ]

قوله ( باب النجش ) يفتح النون وسكون الجيم بعدها معجمة ، وهو فى اللغة تنفير الصيد واستنارته من مكانه ليصاد ، يقال نجشت الصيد أنجسته بالضم نجشاً . وفى الشرع الزيادة فى ثمن السلعة من لا يريد شراءها ليقع غيره فيها ، سعى بذلك لأن الناجش يثير الرغبة فى السلعة ويقع ذلك بمواعدة البائع فيشتركان فى الإثم ، ويقع ذلك بغير علم البائع فيختص بذلك الناجش ، وقد يختص به البائع كمن يخبر بأنه اشتري سلعة بأكثر مما اشتراها به ليغريه بذلك كما سيأتى من كلام الصحابي فى هذا الباب . وقال ابن قتيبة النجش الختل والخديعة ، ومنه قيل للصائد ناجش لأنه يحتل الصيد ويحتال له . قوله ( ومن قال لا يجوز ذلك البيع ) كأنه يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق من طريق عمر بن عبد العزيز « أن عاملاً له باع سبياً فقال له : لو لا أنى كنت أزيد فأنتقه لكان كلدا ، فقال له عمر : هذا نجش لا يحل ، فبعث منادياً بنادى : أن البيع مردود وأن البيع لا يحل ، قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن الناجش عاص بفعله ، واختلفوا فى البيع إذا وقع على ذلك ، ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع ، وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك ، وهو المشهور عند الحنابلة إذا كان ذلك بمواعدة البائع أو صنعه ، والمشهور عند المالكية فى مثل ذلك ثبوت الخيار ، وهو وجه للشافعية قياساً على المصراة ، والأصح عندهم صحة البيع مع الإثم ، وهو قول الحنفية ، وقال الرافعى : أطلق الشافعى فى المختصر ، تعصية الناجش ، وشرط فى تعصية من باع على بيع أخيه أن يكون عالماً بالنهى . وأجاب الشارحون بأن النجش خديعة ، وتحريم الخديعة واضح لكل أحد وإن لم يعلم هذا الحديث بخصوصه ، بخلاف البيع على بيع أخيه فقد لا يشترك فيه كل أحد . واستشكل الرافعى الفرق بأن البيع على بيع أخيه إضرار والإضرار يشترك فى علم تحريمه كل أحد ، قال : فالوجه تخصيص المصصة فى الموضعين بمن علم التحريم ١ هـ . وقد حكى البيهقى فى « المعرفة » و « السنن » عن الشافعى تخصيص التعصية فى النجش أيضاً بمن علم النهى فظهر أن ما قاله الرافعى بحثاً منصوب ، ولفظ الشافعى : النجش أن يحضر الرجل السلعة يتباع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد شراءها ليقضى به السوام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سومه ، فن نجش فهو عاص بالنجش إن كان عالماً بالنهى ، والبيع جائز لا يفسده مصصة رجل نجش عليه . قوله ( وقال ابن أبى أوفى : الناجش

أكل ربا خائن) هذا طرف من حديث أورده المصنف في الشهادات في باب قول الله تعالى (ان الذين يشترون بعهدهم وأيمانهم ثمنا قليلا). ثم ساق فيه من طريق السككي عن عبد الله بن أبي أوفى قال: أقم رجل سلمته لحلف بالله لقد أعطني فيها ما لم يعط فزلت. قال ابن أبي أوفى: الناجش أكل ربا خائن، أورده من طريق يزيد بن هارون عن السككي، وقد أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور عن يزيد مقتصرين على الموقوف، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن ابن أبي أوفى مرفوعا لكن قال: ملعون، بدل خائن. وأطلق ابن أبي أوفى على من أخبر بأكثر مما اشترى به أنه ناجش لما ذكرته لمن يزيد في السلمة وهو لا يريد أن يشتريها في غرور الغير فاشتركا في الحكم لذلك وكونه أكل ربا بهذا التفسير، وكذلك يصح على التفسير الأول إن وإطاء البائع على ذلك وجعل له عليه جملا فيشتركان جميعا في الحيانة، وقد اتفق أكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بما تقدم، وقيد ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم التحريم بأن تكون الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل، قال ابن العربي: فلو أن رجلا رأى سلمة رجل تباع بدون قيمتها فرادها لتنتهي إلى قيمتها لم يكن ناجشا أصليا بل يؤجر على ذلك بنيه، وقد وافقه على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية، وفيه نظر إذ لم تتعين النصيحة في أن يوهم أنه يريد الشراء وليس من غرضه بل غرضه أن يزيد على من يريد الشراء أكثر مما يريد أن يشتري به، قلنا: يريد النصيحة مندوحة من ذلك أن يعلم البائع بأن قيمة سلمته أكثر من ذلك ثم هو باختياره بعد ذلك، ويحتمل أن لا يتعين عليه إعلامه بذلك حتى يسأله للحديث الآتي وهو الناس يرزق الله بعضهم من بعض، فإذا استنصح أحدكم أخاه فلينصحه، والله أعلم. قوله (وهو خداع باطل لا يحل) هو من تفقه المصنف، وليس من تمة كلام ابن أبي أوفى، وقد ذكرنا توجيه ما قاله المصنف قبل. قوله (قال النبي ﷺ الخديعة في النار، ومن عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد) أما الحديث الثاني فسياقنا موصولا من حديث عائشة في كتاب الصلح، وأما حديث «الخديعة في النار» فروينا في «الكامل لابن عدى» من حديث قيس بن سعد بن عباد قال: لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول «المكر والخديعة في النار» لكنت من أمكر الناس، وإسناده لا بأس به. وأخرجه الطبراني في «الصغير»، من حديث ابن مسعود والحاكم في «المستدرك»، من حديث أنس وإسحق بن راهويه في مسنده من حديث أبي هريرة وفي إسناده مقال، لكن مجموعهما يدل على أن الدين أصلا، وقد رواه ابن المبارك في «البر والصلة»، عن عوف عن الحسن قال: بلغني أن رسول الله ﷺ قال، فذكره. قوله (عن النجش) تقدم أن المشهور أنه بفتح الجيم وحكى الطريزي فيه السكون

### ٦١ - باب بيع القَرَر، وحَبْلِ الحَبْلَةِ

٢١٤٣ - **عُرِضَ** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُوفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِيَ عَنْ بَيْعِ حَبْلِ حَبْلَةِ، وَكَانَ بَيْعًا يَتَّبَاعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ: كَانَ الرَّجُلُ يَتَّبَعُ الْجُرُورَ إِلَى أَنْ تُنْتَجِ النَّاسُ، ثُمَّ تُنْتَجِ النَّاسُ فِي بَطْنِهَا»

[الحديث ٢١٤٣ - طه في: ٢٢٥٦، ٢٨١٣]

**قوله** (باب بيع القَرَر) بفتح المعجمة وبراء بن (و) بيع (حبل الحبل) بفتح المهملة والموحدة وقيل في الأول يسكون الموحدة وغلطه عياض، وهو مصدر حبلى تحبل حبلا والحبل جمع حابل مثل ظلة وظالم وكتبه وكانب وإلهام.



فيه للبائنة وقيل للاشهاد بالانوفة وقد ندر فيه امرأة حابلة فالهاء فيه لتأنيث ، وقيل حيلة مصدر يسمى به المخبول ، قال أبو حنيفة : لا يقال شيء من الحيوان حبلت إلا للأدميات إلا ما ورد في هذا الحديث . وأبنته صاحب « المحكم » ، قولاً ، فقال : اختلف أمي للأنثاء عامة أم للأدميات خاصة ، وأفند في التعميم قول الشارع ، أو ذبحة حبلت يصح ضرب ؛ وفي ذلك تمقّب على نقل النووي اتفاق أهل اللغة على التخصيص . ثم أن عطف بيع جبل الحيلة على بيع الفرد من عطف الخاص على العام ، ولم يذكر في الباب بيع الفرد صريحاً وكأنه أشار إلى ما أخرجه أحد من طريق ابن إسحق حدثني نافع وابن حبان من طريق سليمان التيمي عن نافع عن ابن عمر قال : نهى النبي ﷺ عن بيع الفرد ، وقد أخرج مسلم النهى عن بيع الفرد من حديث أبي هريرة وابن ماجه من حديث ابن عباس والطبراني من حديث سهل بن سعد ، ولأحد من حديث ابن مسعود رفعه : لا تشتروا السمك في الماء فإنه غرر ، وشراء السمك في الماء نوع من أنواع الغرر ، ويلتحق به الطير في الهواء والمعدوم والمجهول والآبق ونحو ذلك . قال النووي : النهى عن بيع الفرد أصل من أصول البيع فيدخل تحت مسائل كثيرة جداً ، ويستثنى من بيع الفرد أمران أحدهما ما يدخل في المبيع تبعاً فلو أفرد لم يصح بيعه ، والثاني ما يتساح بمثله إما لحاقته أو للشقة في تمييزه وتعيينه ، فمن الأول بيع أساس الدار والدابة التي في ضرعها اللبن والحامل ، ومن الثاني الحيلة المحشوة والشرب من السقاء ، قال وما اختلف العلماء فيه معنى على اختلافهم في كونه حقيراً أو يشق تمييزه أو تعينه فيكون الفرد فيه كالمعدوم فيصح البيع وبالعكس ، وقال ومن يبيع الفرد ما اعتاده الناس من الاستعراذ من الأسواق بالأوراق مثلاً فإنه لا يصح لأن الثمن ليس حاضراً فيكون من المعاطاة ولم توجد صيغة يصح بها العقد ، وروى الطبري عن ابن سيرين بإسناد صحيح قال : لا أعلم ببيع الفرد بأساً . قال ابن بطال : لعله لم يبلغه النهى والا فكل ما يمكن أن يوجد وأن لا يوجد لم يصح ، وكذلك إذا كان لا يصح غالباً ، فإن كان يصح غالباً كالثمرة في أول بدو صلاحها أو كان مستتراً تبعاً كالحمل مع الحامل جاز لغة الفرد ، ولعل هذا هو الذي أراده ابن سيرين ، لكن منع من ذلك ما رواه ابن المنذر عنه أنه قال : لا بأس ببيع العبد الآبق إذا كان عليهما فيه واحداً . فهذا يدل على أنه يرى بيع الفرد أن سلم في المال والله أعلم . قوله ( وكان ) أي بيع جبل الحيلة ( فيما يتبايعه أهل الجاهلية الخ ) كذا وقع هذا التفسير في الموطأ متصلاً بالحديث ، قال الإسماعيلي وهو مدني يعني أن التفسير من كلام نافع ، وكذلك ذكر الخطيب في المدرج وسياق في آخر السلم عن موسى بن إسماعيل التبوذكي عن جويرية التصريح بأن نافعاً هو الذي فسره ، لكن لا يلزم من كون نافع فسرهُ لجويرية أن لا يكون ذلك التفسير بما حمله عن مولاة ابن عمر ، فسياق في أيام الجاهلية من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : كان أهل الجاهلية يتبايعون لحماً الجوز إلى جبل الحيلة ، وجبل الحيلة أن تنتج الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي تحت فتهاهم رسول الله ﷺ عن ذلك ، فظاهر هذا السياق أن هذا التفسير من كلام ابن عمر . ولهذا جزم ابن عبد البر بأنه من تفسير ابن عمر ، وقد أخرجه مسلم من رواية الليث والترمذي والنسائي من رواية أيوب كلاًهما عن نافع بدون التفسير ، وأخرجه أحد والنسائي وابن ماجه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر بدون التفسير أيضاً . قوله ( الجزور ) يفتح الجيم وضم الزاي هو البعير ذكرًا كان أو أنثى ، إلا أن لفظه مؤنث . تقول هذه الجزور وإن أردت ذكرًا ، فيحتمل أن يكون ذكره في الحديث قيداً فيما كان أهل الجاهلية يضعونه فلا يتبايعون هذا البيع إلا في الجزور أو لحماً الجزور ، ويحتمل أن يكون ذكر على سبيل المثال ، وأما في المحكم فلا فرق بين الجزور وغيرها في ذلك . قوله ( إلى أن

تنتج) بضم أوله وفتح ثائه أى ولد ولدا ، والناقة فاعل ، وهذا الفعل وقع في لغة العرب على صيغة الفعل المسند إلى المفعول وهو حرف نادر ، وفوله «ثم تنتج التى في بطنها» أى ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلد ، وهذا القدر زائد على رواية عبيد الله بن عمر فإنه اقتصر على قوله «ثم تحمل التى في بطنها» ورواية جويرية أخصر منها ولفظه «أن تنتج الناقة ما في بطنها» وبظاهر هذه الرواية قال سعيد بن المسيب فيما رواه عنه مالك ، وقال به مالك والشافعي وجماعة ، وهو أن يبيع بشمن إلى أن يلد ولد الناقة ، وقال بعضهم : أن يبيع بشمن إلى أن تحمل الدابة وتلد ويحمل ولدها ، وبه جزم أبو إسحق في «التنبيه» فلم يشترط وضع حمل الولد كرواية مالك ، ولم أر من صرح بما اقتضته رواية جويرية وهو الوضع فقط ، وهو في الحكم مثل الذي قبله ، والمنع في الصور الثلاث الجمالة في الأجل ومن حقه على هذا التفسير أن يذكر في السلم ، وقال أبو عبيدة وأبو عبيد وأحمد وإسحق وابن حبيب المالكي وأكثر أهل اللغة وبه جزم الترمذي : هو يبيع ولد تتاج الدابة ، والمنع في هذا من جهة أنه يبيع معدوم ويجوز وغيره مقدور على تسليمه فيدخل في بيع الغرر ، ولذلك صدر البخاري بذكر الغرر في الترجمة لكنه أشار إلى التفسير الأول بإيراد الحديث في كتاب السلم أيضا ، ورجح الأول لكونه موافقا للحديث وإن كان كلام أهل اللغة موافقا للثاني ، لكن قد روى الإمام أحمد من طريق ابن إسحق عن نافع عن ابن عمر ما يوافق الثاني ولفظه «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر قال : إن أهل الجاهلية كانوا يتبايعون ذلك البيع يبتاع الرجل بالشارف جبل الحبلبة فنهوا عن ذلك» وقال ابن التين : يحصل الخلاف هل المراد البيع إلى أجل أو بيع المجنين ؟ وعلى الأول هل المراد بالأجل ولادة الأم أو ولادة ولدها ؟ وعلى الثاني هل المراد بيع المجنين الأول أو بيع جنين اجنين ؟ فصارت أربعة أقوال انتهى . وحكى صاحب المحكم ، قولاً آخر أنه يبيع ما في بطون الانعام ، وهو أيضا من بيع الغرر ، لكن هذا إنما فسر به سعيد بن المسيب كما رواه مالك في الموطأ - بيع المضامين ، وقسره غيره بيع الملائق ، وانفتحت هذه الأقوال - على اختلافها - على أن المراد بالحبلبة جمع حابل أو حابلة من الخيوان ، إلا ما حكاه صاحب المحكم ، وغيره عن ابن كيسان أن المراد بالحبلبة الكرمة ، وأن النهي عن بيع حبالها أى حملها قبل أن تبلغ كأنهى عن بيع ثم النخلة قبل أن تزهر ، وعلى هذا فالحبلبة باسكان الموحدة وهو خلاف ما ثبتت به الروايات ، لكن حكى في الكرمة فتح الباب ، وادعى السهلي تفرد ابن كيسان به ، وليس كذلك فقد حكاه ابن السكيت في كتاب الالفاظ ، ونقله القرطبي في المفهم ، عن أبي العباس المبرد ، والهاء على هذا للبالغة وجهها واحدا

## ٦٢ - باب بيع الملائسة . قال أنس : نهى النبي ﷺ عنه

٢١٤٤ - **حَرْشُ** سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عُمَيْلٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عاصِرُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَائِذَةِ ، وَهِيَ طَرَحُ الرَّجُلِ نَوْبَهُ بِالْبَيْعِ إِلَى رَجُلٍ قَبْلَ أَنْ يَقْلِبَهُ أَوْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ . وَنَهَى عَنِ الْمَائِيسَةِ ، وَالْمَائِيسَةُ نَسْأُ الثَّوبِ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ ،

٢١٤٥ - **حَرْشُ** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : «نَهَى عَنِ اللَّيْثَيْنِ : أَنْ تَحْشِيَ الرَّجُلَ فِي الثَّوبِ الْوَاحِدِ ، ثُمَّ يَرْفَعُهُ عَلَى مَسْكَبِهِ . وَعَنْ بَيْضَانَ : الثَّيَّاسِ ،

والنَّبَذُ »

٦٣ - باب بيع المنابذة . وقال أنس : نهى النبي ﷺ عنه

٢١٤٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَلَامَةِ وَالْمُنَابَذَةِ »

٢١٤٧ - حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءٍ بْنِ يَزِيدَ

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ عَنْ بَيْعَتَيْنِ : الْمَلَامَةِ وَالْمُنَابَذَةِ »

**قوله** ( باب بيع الملامسة . قال أنس : نهى النبي ﷺ عنه ) ثم قال « باب بيع المنابذة ، وعلق عن أنس مثله ، وأورد في الباب حديث أبي سعيد من وجهين وحديث أبي هريرة من وجهين . فأما حديث أنس فسياق موصولا بعد اللاتين بابا في « باب بيع المخاضة » . وقوله في حديث أبي سعيد « نهى عن المنابذة » وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع إلى رجل قبل أن يلقه أو ينظر إليه ، ونهى عن الملامسة والملامسة لمس الثوب لا ينظر إليه ، وسأق في اللباس من طريق يونس عن الزهري بلفظ « والملامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يلقه إلا بذلك » . والمنابذة أن ينفذ الرجل إلى الرجل ثوبه وينفذ الآخر بثوبه ويكون بينهما عن غير نظر ولا تراص . ولا في عوانة من طريق أخرى عن يونس « وذلك أن يتبايع القوم السلع لا ينظرون إليها ولا يخبرون عنها أو يتناذب القوم السلع كذلك » فهذا من أبواب الفهار . وفي رواية ابن ماجه من طريق سفيان عن الزهري « والمنابذة أن يقول ألق إلى مامعك وألقى إليك مامعي » . وللساق في حديث أبي هريرة « والملامسة أن يقول الرجل للرجل أبيعك ثوبي بثوبك ولا ينظر واحد منهما إلى ثوب الآخر ولكن يلبسه لمسا ، والمنابذة أن يقول أنبذ مامعي وتنبذ مامعك يشتري كل واحد منهما من الآخر ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر ونحو ذلك ، ولم يذكر التفسير في طريق أبي سعيد الثانية هنا ولا في طريق أبي هريرة ، وقد وقع التفسير أيضا عند أحمد من طريق معمر هذه أخرجه عن عبد الرزاق عنه وفي آخره « والمنابذة أن يقول : إذا نبتت هذا الثوب فقد وجب البيع . والملامسة أن يلبس بيده ولا ينشره ولا يلقه ، إذا مسه وجب البيع ، ولمس من طريق عطاء بن ميناء عن أبي هريرة « أما الملامسة فأن يلبس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل ، والمنابذة أن ينفذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر لم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه ، وقد تقدم في الصيام من هذا الوجه وليس فيه التفسير ، وهذا التفسير الذي في حديث أبي هريرة أقصد بلفظ الملامسة والمنابذة لأنها مفاعلة فتستدعي وجود الفعل من المجانين . واختلف العلماء في تفسير الملامسة على ثلاث صور وهي أوجه للشافعية : أحدها أن يأتي بثوب مطوي أو في ظلة فيلبسه المستام فيقول له صاحب الثوب بعثك بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأيته ، وهذا موافق للتفسيرين اللذين في الحديث الثاني ، أن يجعل نفس اللبس بيعا بغير صيغة زائدة . الثالث أن يجعل اللبس شرطا في قطع خيار المجلس وغيره . والبيع على التأويلات كلها باطل ، ومأخذ الأول عدم شرط رؤية المبيع واشتراط نفي الخيار ، ومأخذ الثاني اشتراط نفي الصيغة في عقد البيع فيؤخذ منه بطلان بيع المعاوضة مطلقا ، لكن من أجاز المعاوضة قيدها بالمحقرات أو بما جرت فيه العادة بالمعاوضة

وأما الملامسة والمناذة عند من يستعملها فلا يخصهما بذلك ، فعلى هذا يجتمع بيع المعاطة مع الملامسة والمناذة في بعض صور المعاطة ، فلن يميز بيع المعاطة أن يخص النهى في بعض صور الملامسة والمناذة عما جرت العادة فيه بالمعاطة ، وعلى هذا يحمل قول الرافعي إن الأئمة أجزوا في بيع الملامسة والمناذة الخلاف الذي في المعاطة وأما أعلم . وماخذ الثالث شرط نفي خيار المجلس ، وهذه الأقوال هي التي اقتصر عليها الفقهاء ، ونخرج بما ذكرناه من طرق الحديث زيادة على ذلك . وأما المناذة فاختلفوا فيها أيضا على ثلاثة أقوال وهي أوجه للشافعية : أحدها أن يحمل نفس التبدد فيما كما تقدم في الملامسة وهو الموافق للتفسير في الحديث المذكور ، والثاني أن يحصل التبدد فيما بغير صيغة ، والثالث أن يحمل التبدد قاطعا للخيار : واختلفوا في تفسير التبدد فقيل : هو طرح الثوب كما وقع تفسيره في الحديث المذكور ، وقيل هو تبدد الحصة ، والصحيح أنه غيره . وقد روى مسلم التهي عن بيع الحصة من حديث أبي هريرة . واختلف في تفسير بيع الحصة فقيل هو أن يقول بعتك من هذه الاثواب ما وقعت عليه هذه الحصة ويرى حصة ، أو من هذه الأرض ما انتهت إليه في الرمي ، وقيل هو أن يشترط الخيار إلى أن يرى الحصة ، والثالث أن يحمل نفس الرمي فيما . وقوله في الحديث : لمس الثوب لا ينظر إليه ، استدلال به على بطلان بيع الغائب وهو قول الشافعي في الجديد ، وعن أبي حنيفة يصح مطلقا ويثبت الخيار إذا رآه وحكى عن مالك والشافعي أيضا ، وعن مالك يصح إن وصفه وإلا فلا ، وهو قول الشافعي في القديم وأحمد وإسحق وأبي ثور وأهل الظاهر ، واختاره البغوي والرويان من الشافعية وإن اختلفوا في تفاصيله ، ويؤيده قوله في رواية أبي عوانة التي قدمتها « لا ينظرون إليها ولا يجبرون عنها ، وفي الاستدلال لذلك وقفا وخلافا طول ، واستدل به على بطلان بيع الأعشى مطلقا وهو قول معظم الشافعية حتى من أجاز منهم بيع الغائب لكون الأعشى لا يراه بعد ذلك فيكون كييع الغائب مع اشتراط نفي الخيار ، وقيل يصح إذا وصفه له غيره وبه قال مالك وأحمد ، وعن أبي حنيفة يصح مطلقا على تفاصيل عديم أيضا . ( تنبيهات ) : الأول وقع عند ابن ماجه أن التفسير من قول سفيان بن عيينة ، وهو خطأ من قائله بل الظاهر أنه قول الصحابي كما سأبينه بعد . الحديث الثاني حديث أبي سعيد اختلف فيه على الزهري : فرواه معمر وسفيان وابن أبي حفصة وعبد الله بن بديل وغيرهم عنه عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد ، ورواه عقيل ويونس وصالح بن كيسان وابن جريج عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبي سعيد ، وروى ابن جريج بعضه عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي سعيد ، وهو محمول عند البخاري على أنها كلها عند الزهري ، واقتصر مسلم على طريق عامر بن سعد وحده وأعرض عما سواها ، وقد خالفهم كلهم الزبيدي فرواه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة ، وخالفهم أيضا جعفر بن برقان فرواه عن الزهري عن سالم عن أبيه وزاد في آخره « وهي بيوع كانوا يتبايعون بها في الجاهلية » أخرجهما النسائي خطأ رواية جعفر . الثالث حديث أبي هريرة أخرجه البخاري عنه من طرق نائما طريق حفص بن عاصم عنه وهو في مواقيت الصلاة ولم يذكر في شيء من طرقه عنه تفسير المناذة واللامسة ، وقد وقع تفسيرهما في رواية مسلم والنسائي كما تقدم ، وظاهر الطرق كلها أن التفسير من الحديث المرفوع ، لكن وقع في رواية النسائي ما يشعر بأنه من كلام من دون النبي ﷺ ولفظه « وزعم أن الملامسة أن يقول الخ ، فالأقرب أن يكون ذلك من كلام الصحابي لبعد أن يعبر الصحابي عن النبي ﷺ بلفظ زعم ، ولوقوع التفسير في حديث أبي سعيد الخدري من قوله أيضا كما تقدم . الرابع وقع في حديث أبي هريرة في الطريق الأولى هنا نهى عن لبستين ، واقتصر على لبسة

واحدة ولم يذكره في موضع آخر ، وقد وقع بيان الثانية عند أحمد من طريق هشام عن محمد بن سيرين ولفظه «أن يحتبى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء ، وأن يرتدى في ثوب يرفع طرفه على عاتقيه ،

٦٤ - باب النهى للبائع أن لا يحفل بالإبل والبقر والغنم وكل محفلة . والمصرأة التي صرّى لبنها وحنّ فيه وجمع فلم يخلب أياماً . وأصل التصرية حبس الماء ، يقال منه : صرّبت الماء إذا حبسته

٢١٤٨ - حدثنا ابن بكير حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ « لا تضرّوا الإبل والغنم ، فمن ابتاعها بعد فإنّه يخبر النّظرين بعد أن يحتلبها : إن شاء أمسك وإن شاء ردّها وصاع تمر » . ويذكر عن أبي صالح ومجاهد والوليد بن رباح وموسى بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « صاع تمر » . وقال بعضهم عن ابن سيرين ، صاعاً من طعام وهو بالخيار ثلاثاً . وقال بعضهم عن ابن سيرين « صاعاً من تمر » ولم يذكر ثلاثاً ، والقرأ أكثر

٢١٤٩ - حدثنا مسدد حدثنا معتمر قال سمعت أبي يقول حدثنا أبو عثمان عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال « من اشترى شاة محفلة فردّها فليردّ معها صاعاً من تمر . ونهى النبي ﷺ أن تأتى البيوع »

[ الحديث ٢١٤٩ - طرحة في : ٢١٦٤ ]

٢١٥٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لا تلقوا الرّكبان ، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ، ولا تتاجشوا ، ولا يبيع حاضر لباد ، ولا تضرّوا الغنم ، ومن ابتاعها فهو بخير النّظرين بعد أن يحتلبها : إن رضيها أمسكها ، وإن سخطها ردّها وصاعاً من تمر »

قوله (باب النهى للبائع أن لا يحفل بالإبل والبقر والغنم) كذا في معظم الروايات . ود لا ، زائدة وقد ذكره أبو نعم بدون د لا ، ويحتمل أن تكون د أن ، مفسرة ود لا يحفل ، بيان النهى ، وفي رواية النسفي « نهى البائع أن يحفل بالإبل والغنم ، وقيد النهى بالبائع إشارة إلى أن المالك لو حفل لجمع اللبن للولد أو لعماله أو لضيّفه لم يحرم وهذا هو الواجب كما سيأتى ، وذكر البقر في الترجمة وإن لم يذكر في الحديث إشارة إلى أنها في معنى الإبل والغنم في الحكم خلافاً لداود ، وإنما اقتصر عليهما لغلبيتها عندهم ، والتحصيل بالمهلة والفاء التجميع ، قال أبو عبيد : سميت بذلك لأن اللبن يكثر في ضرعها ، وكل شيء كثرته فقد حفلته تقول : ضرع حافل أى عظيم واحتفل القوم إذا كثر جمعهم ومنه سمي المحفل . قوله ( وكل محفلة ) بالنصب عطف على المفعول وهو من عطف العام على الخاص إشارة إلى أن الحاق غير النعم من ما كول اللحم بالنعم للجامع بينهما وهو تقرير المشتري ، وقال الحنابلة وبعض الشافعية : يختص ذلك بالنعم واختلفوا في غير المأكول كالإتان والجارية فالاصح لا يرد اللبن عوضاً ، وبه قال الحنابلة في الإتان دون

الجمادية . قوله ( والمصرّة ) بفتح المهملة وتشديد الراء ( التي صرى لبها وحقق فيه ) أي في الشئ ( وجمع فلم يحلب ) وعطف الحقق على اتصريّة عطف تفسيري لانه بمعناه . قوله ( وأصل التصرية حبس الماء . يقال منه صريت الماء إذا حبسته ) وهذا التفسير قول أبي عبيد وأكثر أهل اللغة . وقال الشافعي : هو ربط أحواف الناقة أو الشاة وترك حلبها حتى يجمع لبنها فيكثر فيظن المشتري أن ذلك عادتها فيريد في ثمنها لما يرى من كثرة لبنها . قوله ( لا تصروا ) بضم أوله وفتح ثانيه بوزن تزكرا يقال صرى يصري تصرية كركي يزكي تركية . والابل بالنصب على المفعولية ، وقيد بعضهم بفتح أوله وضم ثانيه ، والأول أصح لانه من صريت اللبن في الضرع إذا جمعت وليس من صررت الشئ . إذا ربطته إذ لو كان منه لقليل مصرودة أو مصرودة ولم يقل مصرّة ، على أنه قد سمع الأمران في كلام العرب قال الأغلب :

وأنت غلاما قد صرى في فقرته ماء الشباب عنفوان سيرته

وقال مالك بن نويرة :

فقلت لقوى هذه صدقاتكم مصرودة أخلافا لم تحور

وضبطه بعضهم بضم أوله وفتح ثانية لكن بغير واو على الباء للجهرل والمشهور الأول . قوله ( الابل والغنم ) لم يذكر البقر ، وقد تقدم بيانه في الترجمة ، وظاهر النهي تحريم التصرية سواء قصد التدليس أم لا وسيأتي في الشروط من طريق أبي حازم عن أبي هريرة د نهي عن التصرية ، وبهذا جزم بعض الشافعية وعلم بما فيه من إيذاء الحيوان لكن أخرج النسائي حديث الباب من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج بلفظ لا تصروا الإبل والغنم للبيع ، وله من طريق أبي كثير السجيمي عن أبي هريرة د إذا باع أمة أو الشاة أو اللقحة فلا يحفلها ، وهذا هو الراجح وعليه يدل تحليل الأكثر بالتدليس ، وبجواب عن التعليل بالإيذاء بانه ضرر يسير لا يستمر فيفتقر لتحصيل المنفعة . قوله ( فن ابتاعها بعد ) أي من اشتراها بعد التحفيل ، زاد عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد د فهو بالخيار ثلاثة أيام ، أخرجه الطحاوي وسيأتي ذكر من وافقه على ذلك ، وابتداء هذه المدة من وقت بيان التصرية وهو قول الحنابلة . وعند الشافعية أنها من حين العقد وقيل من التفريق ، ويلزم عليه أن يكون الفرو أوسع من الثلاث في بعض الصور وهو ما إذا تأخر ظهور التصرية إلى آخر الثلاث ، ويلزم عليه أيضا أن تحسب المدة قبل التمكن من الفسخ وذلك بفوت مقصود التوسع بالمدة . قوله ( بخير النظيرين ) أي الرايين . قوله ( أن يحتلبها ) كذا في الأصل وهو يكسر ان على أنها شرطية وجزم يحتلبها ، ولان خزيمه والسماعلي من طريق أسيد بن موسى عن الليث د بعد أن يحتلبها ، بفتح أن ونصب يحتلبها ، وظاهر الحديث أن الخيار لا يثبت إلا بعد الحلب ، والجهرل على أنه إذا علم بالتصرية ثبت له الخيار ولو لم يحلب ، لكن لما كانت التصرية لا تعرف غالبا إلا بعد الحلب ذكر قيذا في ثبوت الخيار ، فلو ظهرت التصرية بغير الحلب فالخيار ثابت . قوله ( إن شاء أمسك ) في رواية مالك عن أبي الزناد في آخر الباب د ان رضيا أمسكها ، أي أبقاها على ملكه وهو يقتضي صحة بيع المصرّة واثبات الخيار للشترى ، فلو أطلع على عيب بعد الرضا بالتصرية فردها هل يلزم الصاع ؟ فيه خلاف ، والأصح عند الشافعية وجوب الرد ، وتقولوا نص الشافعي على أنه لا يرد ، وعند المالكية قولان . قوله ( وإن شاء ردّها ) في رواية مالك د وان سخطها ردّها ، وظاهره اشتراط الفور وقياسا على سائر العيوب . لكن الرواية التي فيها أن له الخيار ثلاثة أيام مقدّمة على

هذا الاطلاق، ونقل أبو حامد والروايان فيه نص الشافعي وهو قول الأكثر، وأجاب من صحح الاول بأن هذه الرواية محمولة على ما إذا لم يعلم أنها مصراة إلا في الثلاث لكون الغالب أنها لا تملك فيما دون ذلك، قال ابن دقيق العيد: والثاني أرجح لأن حكم التصرية قد غالف القياس في أصل الحكم لأجل النص فيطرد ذلك ويتبع في جميع موارد. قلت: ويؤيده أن في بعض روايات أحمد والطحاوي من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة «فهر» بأحد النظيرين: بالخيار إلى أن يجوزها أو يردّها وسيأتي. قوله (وصاع تمر) في رواية مالك «وصاعا من تمر، والوار عاطفة للصاع على الضمير في ردها، ويجوز أن تكون الواو بمعنى مع ويستفاد منه فورية الصاع مع الرد، ويجوز أن يكون مفعولا معه، ويعكر عليه قول جمهور النحاة أن شرط المفعول «مع» أن يكون فاعلا، فإن قيل التعبير بالرد في المصراة واضح فامعنى التعبير بالرد في الصاع؟ فالجواب أنه مثل قول الشاعر «علفتها تينا وماء باردا» أى علفتها تينا وسقيتها ماء باردا، ويجعل علقتها مجازا عن فعل شامل للامرئين أى ناولتها، فيحمل الرد في الحديث على نحو هذا التأويل واستدل به على وجوب رد الصاع مع الشاة إذا اختار فسخ البيع، فلو كان اللبن باقيا ولم يتغير فأراده هل يلزم البائع قبوله؟ فيه وجهان أحدهما لا لذهاب طروته ولاختلاطه بما تجدد عند المبتاع، والتنصيص على التمر يقتضى تعيينه كما سيأتي. قوله (ويذكر عن أبي صالح ومجاهد والوليد بن رباح وموسى بن يسار الخ) يعنى أن أبا صالح ومن بعده وقع في رواياتهم تعيين التمر، فاما رواية أبي صالح فوصلها أحمد ومسلم من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه بلفظ «من ابتاع شاة مصراة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام فإن شاء أمسكها وإن شاء ردها ورد معها صاعا من تمر، وأما رواية مجاهد فوصلها الزرار، قال مغلطاي لم أرها إلا عنه. قلت: قد وصلها أيضا الطبراني في الأوسط، من طريق محمد بن مسلم الطائفي عن ابن أبي نعيم، والدارقطني من طريق ليث بن أبي سليم كلاهما عن مجاهد، وأول رواية ليث «لا تبعوا المصراة من الإبل والغنم» الحديث، وليث ضعيف وفي محمد بن مسلم أيضا لين وأما رواية الوليد بن رباح وهو بفتح الراء وبالموحدة فوصلها أحمد بن منيع في مسنده بلفظ «من اشترى مصراة فليرد معها صاعا من تمر، وأما رواية موسى بن يسار وهو بالتحانية والمهملة فوصلها مسلم بلفظ «من اشترى شاة مصراة فليقلب بها فليحبها فإن رضى بها أمسكها وإلا ردها ومعها صاع من تمر، وسيافه يقتضى الفورية. قوله (وقال بعضهم عن ابن سيرين «صاعا من طعام وهو بالخيار ثلاثا» وقال بعضهم عن ابن سيرين «صاعا من تمر، ولم يذكر ثلاثا) أما رواية من رواه بلفظ الطعام والثلاث فوصلها مسلم والترمذي من طريق قرّة بن خالد عنه بلفظ «من اشترى مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فإن ردها رد معها صاعا من طعام لاسمراء، وأخرجه أبو داود من طريق حماد بن سلمة عن هشام وحبيب وأيوب عن ابن سيرين نحوه، وأما رواية من رواه بلفظ التمر دون ذكر الثلاث فوصلها أحمد من طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين بلفظ «من اشترى شاة مصراة فانه يحلبها فإن رضىها أخذها وإلا ردها ورد معها صاعا من تمر، وقد رواه سفيان عن أيوب فذكر الثلاث أخرجه مسلم من طريقه بلفظ «من اشترى شاة مصراة فهو بخير النظيرين ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعا من تمر لاسمراء» ورواه بعضهم عن ابن سيرين بذكر الطعام ولم يقل ثلاثا أخرجه أحمد والطحاوي من طريق عون عن ابن سيرين وخلاس بن عمرو كلاهما عن أبي هريرة بلفظ «من اشترى لقحة مصراة أو شاة مصراة فليقلبها فهو بأحد النظيرين بالخيار إلى أن يجوزها أو يردّها وانما من طعام، فخلصنا عن ابن سيرين على أربع روايات ذكر التمر والثلاث، وذكر التمر بدون الثلاث،

والطعام بدل التمر كذلك . والذي يظهر في الجمع بينها أن من زاد الثلاث معه زيادة علم وهو حافظ ، ويحمل الأمر فيمن لم يذكرها على أنه لم يجمعها أو اختصرها وتحمل الرواية التي فيها الطعام على التمر ، وقد روى الطحاوي من طريق أيوب عن ابن سيرين أن المراد بالسمراء الحنطة الشامية ، وروى ابن أبي شيبه وأبو عوانة عن طريق هشام ابن حسان عن ابن سيرين « لا سمراء » يعنى الحنطة . وروى ابن المنذر من طريق ابن عون عن ابن سيرين أنه سمع أبا هريرة يقول « لا سمراء » ، تمر ليس ببر ، فهذه الروايات تبين أن المراد بالطعام التمر ، ولما كان المتبادر إلى الذم أن المراد بالطعام القمح نفاء بقوله « لا سمراء » . لكن يعكر على هذا الجمع ما رواه البزار من طريق أشعث بن عبد الملك عن ابن سيرين بلفظ « ان ردھا ردھا ومعھا صاع من بر » ، لا سمراء ، وهذا يقتضى أن المتنى في قوله لا سمراء حنطة مخصوصة وهى الحنطة الشامية فيكون المثبت قوله « من طعام » ، أى من قمح ، ويحتمل أن يكون راويه رواه بالمعنى الذى ظنه مساويا ، وذلك أن المتبادر من الطعام البر فطن الراوى أنه البر فعبّر به ، وانما أطلق لفظ الطعام على التمر لانه كال غالب قوت أهل المدينة ، فهذا طريق الجمع بين مختلف الروايات عن ابن سيرين في ذلك ، لكن يعكر على هذا ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من الصحابة نحو حديث الباب وفيه « فان ردھا ردھا صاعا من طعام أو صاعا من تمر » فان ظاهره يقتضى التخيير بين التمر والطعام وأن الطعام غير التمر ويحتمل أن تكون « أو » شكا من الراوى لتخفيفاً ، وإذا وقع الاحتمال في هذه الروايات لم يصح الاستدلال بشئ منها فيرجع إلى الروايات التي لم يختلف فيها وهى التمر فهى الراجحة كما أشار اليه البخارى ، وأما ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر بلفظ « ان ردھا ردھا معها مثل أو مثلى لبنا قحما » ففى إسناده ضعف ، وقد قال ابن قدامة إنه متروك الظاهر بالاتفاق . قوله ( والتمر أكثر ) أى ان الروايات الناصة على التمر أكثر عددا من الروايات التي لم تنص عليه أو أبدلته بذكر الطعام . فقد رواه بذكر التمر - غير من تقدم ذكره - ثابت بن عياض كما أتى في الباب الذى يليه وهمام بن منبه عند مسلم وعكرمة وأبو اسحق عند الطحاوي ومحمد بن زياد عند الترمذى والشعبى عند أحمد وابن خزيمة كلهم عن أبي هريرة ، وأما رواية من رواه بذكر الإناء فيفسرها رواية من رواه بذكر الصاع وقد تقدم ضبطه في الزكاة ، وقد أخذ بظاهر هذا الحديث جمهور أهل العلم وأفتى به ابن مسعود وأبو هريرة ولا يخالف لهم من الصحابة ، وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يحصى عدده ولم يفرقوا بين أن يكون اللبن الذى احتلب قليلا أو كثيرا . ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد أم لا ، وخالف في أصل المسألة أكثر الحنفية وفى فروعها آخرون ، أما الحنفية فقالوا لا يرد ببيع التصرية ولا يجب رد صاع من التمر ، وخالفهم زفر فقال بقول الجمهور إلا أنه قال يتخير بين صاع تمر أو نصف صاع بر ، وكذا قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية إلا أنها قال لا يتعين صاع التمر بل قيمته ، وفى رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك لكن قالوا يتعين قوت البلد قياسا على زكاة العطر ، وحكى البغوى أن لاختلاف في المذهب أنها لو تراضيا بغير التمر من قوت أو غيره كنى ، وأثبت ابن كعب الخلاف في ذلك ، وحكى الماوردى وجهين فيما إذا عجز عن التمر هل تلزمه قيمته ببلده أو بأقرب البلاد التي فيها التمر اليه ؟ وبالثاني قال الحنابلة . واعتدلت الحنفية عن الأخذ بحديث المصراة بأعداد شتى : فهم من طعن في الحديث لكونه من رواية أبي هريرة ولم يكن كآب مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بما رواه مخالفًا للقياس الجلى ، وهو كلام أذى قائله به نفسه ، وفى حكايته غنى عن تكلم الرد عليه ، وقد ترك أبو حنيفة القياس



الجلل لرواية أبي هريرة وأمثاله كما في الوضوء بنبذ الترمز ومن القهقهة في الصلاة وغير ذلك ، وأظن أن لهذه التكلفة  
أورد البخاري حديث ابن مسعود عقب حديث أبي هريرة إشارة منه إلى أن ابن مسعود قد أفتى بوفى حديث أبي  
هريرة فلولاً أن خبر أبي هريرة في ذلك ثابت لما خالف ابن مسعود القياس الجلي في ذلك . وقال ابن السمعاني في  
« الاصطلاح » : التعرض إلى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله بل هو بدعة وضلالة ، وقد اختص أبو هريرة  
بمزيد الحفظ لدعاء رسول الله ﷺ له - يعنى المتقدم في كتاب العلم وفي أول البيوع أيضاً - وفيه قوله « ان اخواني  
من المهاجرين كان يشغلهم الصقي بالاسواق وكنت أزم رسول الله ﷺ فأشهد إذا غابوا وأحفظ إذا نسوا ، الحديث .  
ثم مع ذلك لم ينفرد أبو هريرة برواية هذا الاصل ، فقد أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر ، وأخرجه الطبراني  
من وجه آخر عنه ، وأبو يعلى من حديث أنس ، وأخرجه البيهقي في الخلافيات من حديث عمرو بن عوف المزني ،  
وأخرجه أحمد من رواية رجل من الصحابة لم يسم ، وقال ابن عبد البر : هذا الحديث يجمع على صحته وثبوته من جهة  
النقل ، واعتل من لم يأخذ به بأشياء لاحقة لها ، ومنهم من قال هو حديث مضطرب لذكر الترفه تارة والقمع  
أخرى والابن أخرى ، واعتباره بالصاح تارة وبالمثل أو المثلان تارة وبالأناة أخرى . والجواب أن الطرق الصحيحة  
لا اختلاف فيها كما تقدم ، والضعيف لا يعلى به الصحيح . ومنهم من قال هو معارض لعموم القرآن كقوله تعالى  
( وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عاقبتم به ) واجيب بأنه من ضمان المتلفات لا العقوبات ، والمتلفات تضمن بالمثل  
وبغير المثل . ومنهم من قال هو منسوخ ، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، ولا دالة على النسخ مع مدعيه  
لانهم اختلفوا في النسخ فقيل : حديث النهي عن بيع الدين بالدين ، وهو حديث أخرجه ابن ماجه وغيره من  
حديث ابن عمر ، ووجه الدلالة منه أن ابن المصراة يصير ديناً في ذمة المشتري ، فإذا أزم بصاح من تمر نسيئة صار  
ديناً بالدين ، وهذا جواب الطحاوي ، وتعقب بأن الحديث ضعيف باتفاق المحققين ، وعلى التزل فأنكر إنما شرع في  
مقابل الحلب سواء كان الدين موجوداً أو غير موجود فلم يضمن في كونه من الدين بالدين ، وقيل ناسخه حديث  
« الخراج بالاضمان » ، وهو حديث أخرجه أصحاب السنن عن عائشة ، ووجه الدلالة منه أن اللبن فضلة من فضلات الشاة  
ولو هلك لك كان من ضمان المشتري فكذلك فضلاتها تكون له فكيف يغمز بدلها للبائع ؟ حكاه الطحاوي أيضاً ،  
وتعقب بأن حديث المصراة أصح منه باتفاق فكيف يقدم المرجوح على الراجح ؟ ودعوى كونه بعده لا دليل عليها ،  
وعلى التزل فالمشتري لم يؤمر بغرامة ما حدث في ملكه بل بغرامة اللبن الذي ورد عليه العقد ولم يدخل في العقد  
فليس بين الحديثين على هذا معارض . وقيل ناسخه الاحاديث الواردة في رفع العقوبة بالمال ، وقد كانت مشروعة قبل  
ذلك كما في حديث هزبن حكيم عن أبيه عن جده في مانع الزكاة « فانا أخذوها وشطر ماله » وحديث عمرو بن شعيب  
عن أبيه عن جده في الذي يسرق من الجرين يغمز مثليه وكلاماً في السنن ، وهذا جواب عيسى بن أبان ، لحديث  
المصراة من هذا القبيل وهي كلها منسوخة ، وتعقبه الطحاوي بأن التصرية إنما وجدت من البائع ، فلو كان من  
ذلك الباب للزمه التغميز ، والفرض أن حديث المصراة يقتضي تغريم المشتري فأنتزاعاً . ومنهم من قال ناسخه حديث  
« البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » ، وهذا جواب محمد بن شجاع ، ووجه الدلالة منه أن الفرقة تقطع الخيار فثبت أن  
لا خيار بعدها إلا لمن استثناه الشارع بقوله « الا بيع الخيار » ، وتعقبه الطحاوي بأن الخيار الذي في المصراة من  
خيار الرد بالعيب ، وخيار الرد بالعيب لا تقطعه الفرقة ، ومن الغريب أنهم لا يقولون بخيار المجلس ثم محتجون به

فقال لم يرد فيه . ومنهم من قال هو خبر واحد لا يفيد إلا الظن ، وهو مخالف لقياس الأصول المقطوع به فلا يلزم العمل به ، وتذهب بأن التوقف في خبر الواحد إنما هو في مخالفة الأصول لا في مخالفة قياس الأصول ، وهذا الخبر إنما مخالف قياس الأصول بدليل أن الأصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس ، والكتاب والسنة في الحقيقة هما الأصل والآخرا مردودان اليهما ، فالسنة أصل والقياس فرع فكيف يرد الأصل بالفرع ؟ بل الحديث الصحيح أصل بنفسه فكيف يقال إن الأصل يخالف نفسه ؟ وعلى تقدير التسليم يكون قياس الأصول يفيد القطع وخبر الواحد لا يفيد إلا الظن ، فتناول الأصل لا يخالف هذا الخبر الواحد غير مقطوع به لجواز استثناء محله عن ذلك الأصل . قال ابن دقيق العيد : وهذا أقوى متعسك به في الرد على هذا المقام . وقال ابن السمعاني : متى ثبت الخبر صار أصلا من الأصول ولا يحتاج الى عرضه على أصل آخر لانه ان واقعه فذاك وإن خالفه فلا يجوز رد أحدهما لأنه رد للخبر بالقياس وهو مردود بانفاق فإن السنة مقدمة على القياس بلا خلاف ، إلى أن قال : والأولى عندي في هذه المسألة تسليم الآيسة لكنها ليست لازمة لأن السنة الثابتة مقدمة عليها واقعه تعالى أعلم . وعلى تقدير التناول فلا نسلم أنه مخالف لقياس الأصول لأن الذي ادعوه عليه من المخالفة بينها بأوجه : أحدها أن المعلوم من الأصول أن ضمان المثليات بالمثل والمقومات بالقيمة ، وهما ان كان اللين مثليا فليضمن باللين وإن كان مقوما فليضمن بأحد التقدين ، وقد وقع هنا مضمونا بالتر مخالف الأصل . والجواب منع الحصر ، فإن الحر يضمن في دينه بالإبل وليس مثلا ولا قيمة . وأيضا فضمان المثل بالمثل ليس مطردا فقد يضمن المثل بالقيمة إذا تعدت المائة كمن أتلّف شاة لبونا كان عليه قيمتها ، ولا يجعل بازاء لبنا آخر لتعذر المائة . ثانيا أن القواعد تقتضي أن يكون المضمون مقدر الضمان بقدر التالف وذلك مختلف ، وقد قدر هنا بمقدار واحد وهو الصاع يخرج عن القياس . والجواب منع التعميم في المضمونات كالوضحة فأرشها مقدر مع اختلافها بالكبر والصغر ، والقرة مقدرة في الجنين مع اختلافه ، والحكمة في ذلك أن كل ما يقع فيه التنازع فليقدر بشيء معين لقطع التشاجر ، وتقدم هذه المصلحة على تلك القاعدة فإن اللين الحادث بعد العقد اختلط باللين الموجود وقت العقد فلم يعرف مقداره حتى يوجب نظيره على المشتري ، ولو عرف مقداره فوكل الى تقديرهما أو تقدير أحدهما لافضى إلى النزاع والخصام ، فقطع الشارع النزاع والخصام وقدره بحد لا يتعدىانه فصلا للخصومة . وكان تقديره بالتر أقرب الأشياء إلى اللين فإنه كان قوتهم إذ ذاك كاللين وهو مكبل كاللين ومقتات فاشتركا في كون كل واحد منهما مطعوما مقتاتا مكبلا ، واشتركا أيضا في أن كلا منهما يقتات به بغير صنعة ولا علاج . ثالثا أن اللين التالف إن كان موجودا عند العقد فقد ذهب جزء من المدقود عليه من أصل الخلفة وذلك مانع من الرد فقد حدث على ذلك المشتري ، فلا يضمنه ، وإن كان مختلطا فأكان منه موجودا عند العقد وما كان حادثا لم يجب ضمانه ، والجواب أن يقال إنما يتمتع الرد بالنقص إذا لم يكن لاستعلاء العيب وإلا فلا يتمتع وهنا كذلك . رابعا أنه مخالف الأصول في جعل الخيار فيه ثلاثا مع أن خيار العيب لا يقدر بالثلاث وكذا خيار المجلس عند من يقول به وخيار الرؤية عند من يثبتها ، والجواب بأن حكم المصراة انفراد بأصله عن مائة فلا يستغرب أن ينفرد بوصف زائد على غيره ، والحكمة فيه أن هذه المدة هي التي يتبين بها لبن الخلفة من اللين المجتمع بالتدليس غالبا فسرعت لاستعلاء العيب ، بخلاف خيار الرؤية والعيب فلا يتوقف على مدة ، وأما خيار المجلس فليس لاستعلاء العيب ، فظاهر الفرق بين الخيار في المصراة وغيرها . خامسا أنه يلزم من الأخذ به الجمع بين العوض والمعوض فيما إذا

كانت قيمة الشاة صاعاً من تمر فإنها ترجع إليه من الصاع الذي هو مقدار ثمنها ، والجواب أن الأمر عوض عن اللبن لأن الشاة فلا يلزم ما ذكره . سادساً أنه مخالف لقاعدة الربا فيما إذا اشترى شاة بصاع فإذا احترد معها صاعاً فقد استرجع الصاع الذي هو الثمن فيكون قد باع شاة وصاعاً بصاع ، والجواب أن الربا إنما يمتد إلى العقود لا الفسوخ ، بدليل أنها لو تباعاً ذهباً بفضة لم يجر أن يتمرقاً قبل القبض ، فلو تقايلاً في هذا العقد بعينه جاز التفريق قبل القبض . سابعاً أنه يلزم منه ضمان الاعيان مع بقاءها فيما إذا كان اللبن موجوداً ، والاعيان لا تضمن بالبدل إلا مع فواتها كلافصوب . والجواب أن اللبن وإن كان موجوداً لكنه تندر رده ، لاختلاله باللبن الحادث بعد العقد وتندر تميزه فأشبهه الآبق بعد الفصوب فإنه يضمن قيمته مع بقاء عينه لتندر الرد . ثامناً أنه يلزم منه إثبات الرد بغير عيب ولا شرط ، أما الشرط فلم يوجد وأما العيب فتمنعان اللبن لو كان عيباً لثبت به الرد من غير نصرة ، والجواب أن الخيار يثبت بالتدليس كمن باع وحى دائرة بما جرمه لها بغير علم المشتري فإذا اطلع عليه المشتري كان له الرد ، وأيضا فالشترى لما رأى ضرراً مملواً لبنا ظن أنه عادة لها فكأن البائع شرط له ذلك فتبين الأمر بخلافه فثبت له الرد لفقد الشرط المعنوي لأن البائع يظهر صفة المبيع تارة بقوله وتارة بفعله فإذا أظهر المشتري على صفة فإن الأمر بخلافها كان قد دل على فسخه له الخيار وهذا هو محض القياس ومقتضى العدل ، فإن المشتري إنما بذل ماله بناء على الصفة التي أظهرها له البائع . وقد أثبت الشارع الخيار للركبان إذا تنقروا واشترى منهم قبل أن يهبطوا إلى السوق ويعلموا السعر وليس هناك عيب ولا خلاف في شرط ، ولكن لما فيه من الغش والتدليس . ومنهم من قال الحديث صحيح لا اضطراب فيه ولا علة ولا نسخ وإنما هو محمول على صورة مخصوصة وهو ما إذا اشترى شاة بشرط أنها تحلب مثلاً خمسة أروطال وشرط فيها الخيار فالشرط فاسد ، فإن اتفاقاً على إسقاطه في مدة الخيار صح العقد وإن لم يتفقاً بطل العقد ويجب رد الصاع من التمر لأنه كان قيمة اللبن يومئذ ، وتمنع بأن الحديث ظاهر في تعليق الحكم بالنصرة ، وما ذكره هذا القائل يقتضى تعليقه بفساد الشرط سواء وجدت النصرة أم لا فهو تأويل متعسف ، وأيضا فلفظ الحديث لفظ عموم ، وما ادعوه على تقدير تسليمه فرد من أفراد ذلك العموم فيحتاج من ادعى قصر العموم عليه الدليل على ذلك ولا وجود له ، قال ابن عبد البر : هذا الحديث أصل في النهي عن الغش ، وأصل في ثبوت الخيار لمن دلس عليه ببيع ، وأصل في أنه لا يفسد أصل البيع ، وأصل في أن مدة الخيار ثلاثة أيام ، وأصل في تحريم النصرة وثبوت الخيار بها ، وقد روى أحمد وابن ماجه عن ابن مسعود مرفوعاً : يبيع المحفلات خلافة ولا تحمل الخلافة لمسلم ، وفي أسناده ضعف ، وقد روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وموقفاً بإسناد صحيح ، وروى ابن أبي شيبة عن طريق قيس بن أبي حازم قال كان يقال : النصرة خلافة ، وإسناده صحيح ، واختلف القائلون به في أشياء منها لو كان عالماً بالنصرة هل يثبت له الخيار ؟ فيه وجه للشافعية ، ويرجح أنه لا يثبت رواية عكرمة عن أبي هريرة في هذا الحديث عند الطحاوي فإن لفظه : من اشترى مصراً ولم يعلم أنها مصرة . الحديث . ولو صار لبن المصرة عادة واستمر على كثرتهم هل له الرد ؟ فيه وجه لم يأت أيضاً خلافاً للحنابلة في المسألتين . ومنها لو تحفلت بنفسها أو صرماً المالك لنفسه ثم بدا له قباحتها فهل يثبت ذلك الحكم ؟ فيه خلاف : فنظر إلى المعنى أثبت له لأن العيب مثبت للخيار ولا يشترط فيه تدليس البائع ، ومن نظر إلى أن حكم النصرة خارج عن القياس خصه بمورد وهو حالة الصدق فإن النهي إنما تناوله فقط . ومنها لو كان العرض مملواً لما وظنه المشتري لبناً فاشترى على ذلك ثم ظهر له أنه لحم هل

يثبت له الخيار ؟ فيه وجهان أحدهما بعض المالكية . ومما لو اشترى غير مصراة ثم أطلع على عيب بها بعد حلبها ، فقد نص الشافعي على جواز الرد بما لنا لأنه قليل غير معتنى بجمعه ، وقيل يرد بدل اللبن كالمصراة ، وقال البغوي يرد صاعا من تمر . **قوله** ( حدثنا مسدد حدثنا معتمر ) سيأتي في « باب انتهى عن تلقى الركبان » بعد سبعة أبواب عن مسدد عن يزيد بن زريع ، وكأن الحديث عند مسدد عن شيخين فذكره المصنف عنه في موضعين ، وسياقه عن معتمر أتم . **قوله** ( سمعت أبي ) هو سليمان التيمي ، وأبو عثمان هو الهندي ، ورجال الاسناد بصريون سوى الصحابي . **قوله** ( قال من اشترى شاة مخفلة فردها فليرد معها صاعا من تمر ، ونهى النبي ﷺ أن تلقى البيوع ) هكذا رواه الأكثر عن معتمر بن سليمان موقوفا ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق عبيد الله بن معاذ عن معتمر مرفوعا وذكر أن رفعه غلط ، ورواه أكثر أصحاب سليمان عنه كما هنا : حديث المخفلة موقوف من كلام ابن مسعود ، وحديث النبي عن التلقي مرفوع . وخالفهم أبو خالد الأحمر عن سليمان التيمي فرواه بهذا الاسناد مرفوعا أخرجه الاسماعيلي وأشار إلى وهمه أيضا . **قوله** ( فردها ) أي أراد ردّها ، بقرينة قوله « فليرد معها » ، علا بمحققة المعية ، أو تحمل المعية على البعدي فلا يحتاج الرد إلى تأويل . وقد وردت مع بمعنى البعدي كقوله تعالى ( وأسلت مع سليمان ) الآية . **قوله** في رواية مالك ( لا تلقوا الركبان ) يأتي الكلام عليه بعد أبواب وعلى يسع الحاضر للبادي قريبا ، ومضى الكلام على البيع وعلى التجش ، ومضى الكلام على التصرية بما ينفي عن اعادته

### ٦٥ - باب إن شاء ردّ المصراة ، وفي حلبتها صاع من تمر

٢١٥١ - **حدثنا محمد بن عمرو** حدثنا المسكئ أخبرنا ابن حجاج قال أخبرني زياد أن ثابتاً مولى عبد الرحمن بن زيد أخبره أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « من اشترى غنماً مصراة فاختلها ، فإن رضيها أمسكها ، وإن سخطها ففي حلبتها صاع من تمر »

**قوله** ( باب إن شاء رد المصراة وفي حلبتها ) يسكون اللام على أنه اسم الفعل ويجوز الفتح على ارادة المحلوب ، وظاهره أن التمر مقابل للحلبة ، وزعم ابن حزم أن التمر في مقابلة الحلب لأن مقابلة اللبن لأن الحلبة حقيقة في الحلب مجاز في اللبن والخل على الحقيقة أولى فذلك قال يجب رد التمر واللبن معا وشذ بذلك عن الجمهور . **قوله** ( حدثنا محمد بن عمرو ) كذا للأكثر غير منسوب ، ووقع في رواية عبد الرحمن الهمداني عن المستملي « محمد بن عمرو بن جبلة » وكذا قال أبو أحمد الجرجاني في روايته عن الفربري ، وفي رواية أبي علي بن شبيب عن الفربري « حدثنا محمد بن عمرو يعني ابن جبلة » وأمله الباقر ، وجزم الدارقطني بأنه محمد بن عمرو أبو غسان الرازي المعروف بزنيج ، وجزم الحاكم والكلاباذي بأنه محمد بن عمرو السواق البلخي ، والأول أولى ، والله أعلم . **قوله** ( حدثنا المسكئ ) هو ابن إبراهيم ، وهو من مشايخ البخاري وسأقي روايته عنه بلا واسطة في « باب لا يشتري حاضر لباد » . **قوله** ( أخبرني زياد ) هو ابن سعد الخراساني . **قوله** ( أن ثابتاً ) هو ابن عياض ، وعبد الرحمن بن زيد مولاه من فوق أي ابن الخطاب . **قوله** ( من اشترى غنماً مصراة فاختلها ) ظاهره أن صاع التمر متوقف على الحلب كما تقدم . **قوله** ( ففي حلبتها صاع من تمر ) ظاهره أن صاع التمر في مقابل المصراة سواء كانت واحدة أو أكثر لقوله « من اشترى »

غنها ، ثم قال وفي حلبها صاع من تمر ، ونقله ابن عبد البر عن استعمال الحديث ، وابن بطال عن أكثر العلماء ، وابن قدامة عن الصافية والحنبلة ، وعن أكثر المالكية يرد عن كل واحدة صاعا حتى قال المازري : من المستبح أن يغمر متلف لبن ألف شاة كما يغمر متلف لبن شاة واحدة ، وأجيب بأن ذلك مقترن بالنسبة إلى ما تقدم من أن الحكمة في اعتبار الصاع قطع النزاع لجمل حدا يرجع إليه عند التخاصم فاستوى القليل والكثير ، ومن المعلوم أن لبن الشاة الواحدة أو الناقة الواحدة يختلف اختلافا متباينا ، ومع ذلك فالمعتبر الصاع سواء قل اللبن أم كثر ، فكذلك هو معتبر سواء قلت المصرة أو كثرت . والله تعالى أعلم

٦٦ - باب بيع العبد الزاني . وقال شريح : إن شاء رد من الزنا

٢١٥٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سَمِعَهُ يَقُولُ : قال النبي ﷺ « إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ قَتَبِينَ زَانَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُزْنَبْ ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُزْنَبْ ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّالِثَةَ فَلْيَبِيعْهَا وَلَوْ بِحِمْلٍ مِنْ شَعْرٍ » [ الحديث ٢١٥٢ - أطرافه في : ٢١٥٢ ، ٢٢٣٣ ، ٢٢٣٤ ، ٢٥٥٥ ، ٢٨٣٢ ، ٢٨٣٩ ]

٢١٥٣ ، ٢١٥٤ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد رضي الله عنهما « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ عَنِ الْأُمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُتَخَصَّنْ قَالَ : إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدْهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدْهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَبِيعْهَا وَلَوْ بِشَعِيرٍ » . قال ابن شهاب : لَا أَدْرِي أَبَدَّ الثَّالِثَةَ أَوِ الرَّابِعَةَ

[ الحديث ٢١٥٤ - أطرافه في : ٢٢٣٢ ، ٢٥٥٦ ، ٢٨٣٨ ]

قوله ( باب بيع العبد الزاني ) أي جواز مع بيان عيبه . قوله ( وقال شريح إن شاء رد من الزنا ) وصله سعيد ابن منصور من طريق ابن سيرين أن رجلا اشترى من رجل جارية كانت فجرت ولم يعلم بذلك المشتري ، فخاصمه إلى شريح فقال : إن شاء رد من الزنا ، واستأداه صحيح . ثم أورد المصنف في الباب حديث « إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ فَلْيَجْلِدْهَا ، الحديث أورده من وجهين ، وشاهد الترجمة منه قوله في آخره « فَلْيَبِيعْهَا وَلَوْ بِحِمْلٍ مِنْ شَعْرٍ » ، فإنه يدل على جواز بيع الزاني ، ويظهر بأن الزنا عيب في المبيع لقوله ولو بحمل من شعر ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . قال ابن بطال : فائدة الأمر ببيع الأمة الزانية المبالغة في تقييح قلبها ، والإعلام بأن الأمة الزانية لا جزاء لها إلا البيع أبدا ، وأنها لا تبقى عند سيد جزاؤها عن معاودة الزنا ، ولعل ذلك يكون سببا لاعاقها إما أن يزوجه المشتري أو يعفها بنفسه أو يصونها جهينة

٦٧ - باب الشراء والبيع مع النساء

٢١٥٥ - حدثنا أبو الهيثم أخبرنا شعيب عن الزهري قال عروة بن الزبير قالت عائشة رضي الله عنها « دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اشْتَرَيْ وَأَعْتَقِي فَأَتَمَّا الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ » ٢ - ٤٧ ع ٤ . فتح الباري

ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْعَمِيِّ ذَاتُنِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ : مَا بَالُ النَّاسِ يَشْتَرُونَ مُشْرُوطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ ، وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ ، شَرْطُ اللَّهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ ، ٢١٥٦ - حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ أَبِي عُبَادٍ حَدَّثَنَا هَمَامٌ قَالَ سَمِعْتُ نَافِعًا يَحْدِثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَأَلَتْ بَرِيرَةَ ، فَخَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَلَمَّا جَاءَتْ قَالَتْ : إِنَّهُمْ أَبَوْا أَنْ يَبِيعُوا إِلَّا أَنْ يَشْتَرُوا الْوَلَاءَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَهْتَقَ . قُلْتُ لِنَافِعٍ : حُرًّا كَانَ رَجُلًا أَوْ عَبْدًا ؟ فَقَالَ : مَا يُدْرِي

[الحديث ٢١٥٦ - أطرافه في : ٢١٦٩ ، ٢٥٦٢ ، ٦٧٥٢ ، ٦٧٥٧ ، ٦٧٥٩ ]

قَوْلُهُ ( باب الثراء والبيع مع النساء ) أورد فيه حديث عائشة وابن عمر في قصة شراء بريرة ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الشروط أن شاء الله تعالى ، وشاهد الترجمة منه قوله « ما بال رجال يشترون شروطا ليست في كتاب الله ، لاشعاره بأن قصة المبايعة كانت مع رجال ، وكان الكلام في هذا مع عائشة زوج النبي ﷺ . وقوله في آخر حديث ابن عمر « قلت لنافع الخ ، هو قول همام الراوى عنه ، وسيأتي ذكر الاختلاف في زوج بريرة هل كان حرا أو عبدا في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . وحسان أول السند وقع عند المستمل « ابن أبي عباد ، وعند غيره « حسان بن حسان ، وهما واحد

٦٨ - باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر ؟ وهل يعينه أو ينصحه ؟

وقال النبي ﷺ « إِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَنْصَحْ لَهُ » . وَرَخَّصَ فِيهِ عَطَلَا

٢١٥٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَبِيصٍ سَمِعْتُ جَرِيرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَهَادَةٍ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَالسَّعْيَ وَالطَّاعَةَ ، وَالنَّصَرَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ »

٢١٥٨ - حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مَقْمَرٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَا تَتَقَوُّوا الرَّكْبَانَ ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ » . قَالَ : فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : مَا قَوْلُهُ « لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ » ؟ قَالَ : لَا يَكُونُ لَهُ سِمَسَارٌ

[الحديث ٢١٥٨ - أطرافه في : ٢١٦٢ ، ٢٢٧٤ ]

قَوْلُهُ ( باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر ، وهل يعينه أو ينصحه ) قال ابن المنبر وغيره : حل المصنف النبي عن بيع الحاضر للبادي على معنى خاص وهو البيع بالأجر أخذًا من تفسير ابن عباس ، وقوى ذلك بعموم أحاديث « الدين النصيحة ، لأن الذي يبيع بالأجرة لا يكون غرضه نصح البائع غالبًا وإنما غرضه تحصيل الاجرة فاقتضى ذلك

إجازة بيع الحاضر للبادي بغير أجرة من باب النصيحة . قلت : ويؤيده ما سياتي في بعض طرق الحديث المعلق أول أحاديث الباب ، وكذلك ما أخرجه أبو داود من طريق سالم المكي ، أن أعرابيا حدثه أنه قدم بحلوبة له على طلحة بن عبيد الله ، فقال له : إن النبي ﷺ نهي أن يبيع حاضر لباد ، ولكن اذهب إلى السوق فانظر من يبيعك فنارني حتى أملكك وأتأكلك . قوله ( وقال النبي ﷺ إذا استنصح أحدكم أخاه فلينصح له ) هو طرف من حديث وصلة أحد من حديث عطاء بن السائب عن حكيم بن أبي يزيد عن أبيه ، حدثني أبي قال قال رسول الله ﷺ : دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ، فإذا استنصح الرجل الرجل فلينصح له ، ورواه البيهقي من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا مثله ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي خيثمة عن أبي الزبير بلفظ : لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض . قوله ( ورخص فيه عطاء ) أي في بيع الحاضر للبادي ، وصلة عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الله بن عثمان أي ابن خثيم عن عطاء بن أبي رباح قال : سألت عن أعرابي أبيع له فرخص لي ، وأما ما رواه سعيد بن منصور من طريق ابن أبي نجيم عن مجاهد قال : إنما نهي رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد لأنه أراد أن يصيب المسكين غرتهم ، فأما اليوم فلا بأس . فقال عطاء : لا يصلح اليوم . قال مجاهد : ما أرى أبا محمد إلا لو أتاه ظر له من أهل البادية إلا سيبيع له ، فالجمع بين الروایتين عن عطاء أن يعمل قوله هذا على كراهة التنزيه ولهذا نسب إليه مجاهد ما نسب ، وأخذ بقول مجاهد في ذلك أبو حنيفة وتمسكوا بعموم قوله ﷺ : الدين النصيحة ، وزعموا أنه ناسخ لحديث النهي ، وحمل الجمهور حديث : الدين النصيحة ، على عمومه إلا في بيع الحاضر للبادي فهو خاص فيقتضى على العام والنسخ لا يثبت بالاحتال ، وجمع البخاري بينهما بتخصيص النهي بمن يبيع له بالأجرة كالسمسار ، وأما من ينصحه فيعبله بأن السعر كذا مثلا فلا يدخل في النهي عنده والله أعلم . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث جرير في الفصح لكل مسلم وقد تقدم الكلام عليه في آخر كتاب الإيمان ، والثاني حديث ابن عباس . قوله ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد . قوله ( لا تلقوا الركبان ) زاد الكشي في روايته للبيع ، وسياق الكلام عليه قريبا . قوله ( لا يكون له سمسار ) بمهملتين هو في الأصل القيم بالأمر والحافظ له ، ثم استعمل في متولى البيع والشراء لغيره ، وفي هذا التفسير تعقب على من فسر الحاضر بالبادي بأن المراد نهي الحاضر أن يبيع للبادي في زمن الغلاء شيئا يحتاج إليه أهل البلد فهذا مذكور في كتب الحنفية ، وقال غيرهم : صورته أن يحییء البلد غريب بسلعته يريد بيعها بسعر الوقت في الحال ، فيأتيه بلدي فيقول له : ضعه عندي لأبيعك على التدرج بأعلى من هذا السعر ، فجعلوا الحكم منوطا بالبادي ومن شاركه في معناه . قال وإنما ذكر البادي في الحديث لشكونه الغالب فالحق به من يشاركه في عدم معرفة السعر الحاضر وإضرار أهل البلد بالإشارة عليه بأن لا يبادر بالبيع ، وهذا تفسير الشافعية والحنابلة ، وجعل المالكية البداوة قيда ، وعن مالك لا يلتحق بالبدوي في ذلك إلا من كان يشبهه ، قال فأما أهل القرى الذين يعرفون أثمان السلع والأسواق فليسوا داخلين في ذلك . قال ابن المنذر : اختلفوا في هذا النهي فالجمهور أنه على التحريم بشرط العلم بالهني وأن يكون المتاع المجلوب مما يحتاج إليه وأن يعرض الحضري ذلك على البدوي ، فلو عرضه البدوي على الحضري لم يمنع . وزاد بعض الشافعية عموم الحاجة وأن يظهر ببيع ذلك المتاع السعة في تلك البلد ، قال ابن دقيق العيد : أكثر هذه الشروط تدور بين اتباع المعنى أو اللفظ ، والذي ينبغي أن ينظر في المعنى إلى الظهور والخفاء فحيث يظهر يخصص

النص أو يسم، وحيث يخفى فاتباع اللفظ أولى، فأما اشتراط أن يلتزم البليدي ذلك فلا يقوى لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه، فإن الضرر الذي علل به التمسك لا يفتقر الحال فيه بين سؤال البليدي وعدمه، وأما اشتراط أن يكون العلم بما تدعو الحاجة اليه متوسط بين الظهور وعدمه، وأما اشتراط ظهور السعة فكذلك أيضا لاحتمال أن يكون المقصود مجرد تفويت الربح والرزق على أهل البلد، وأما اشتراط العلم بالتمسك فلا إشكال فيه. وقال السبكي: شرط حاجة الناس اليه معتبر، ولم يذكر جماعة عمومها وإنما ذكره الرافعي تبعا للبخوي ويحتاج إلى دليل. واختلفوا أيضا فيما إذا وقع البيع مع وجود الشروط المذكورة هل يصح مع التحريم أو لا يصح؟ على القاعدة المشهورة

### ٩٦ - باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر

٢١٥٩ - **حدثنا** عبد الله بن صبح الله بن صبح الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار قال حدثني أبي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال «نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد» وبه قال ابن عباس

**قوله** (باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر) وبه قال ابن عباس، أي حيث قسر ذلك بالسماح كما في الحديث الذي قبله. **قوله** (نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد) كذا أورده من حديث ابن عمر ليس فيه التقيد بالأجر كما في الترجمة. قال ابن بطال: أراد المصنف أن يبيع الحاضر للبادي لا يجوز بأجر ويجوز بغير أجر، واستدل على ذلك بقول ابن عباس، وكأنه قيد به مطلق حديث ابن عمر قال: وقد أجاز الأوزاعي أن يشير الحاضر على البادي وقال: ليست الإشارة بيعا. وعن الليث وأبي حنيفة لا يشير عليه، لأنه إذا أشار عليه فقد باعه. وعند الشافعية في ذلك وجهان والراجح منهما الجواز لأنه إنما نهى عن البيع له وليس الإشارة بيعا، وقد ورد الأمر بمنصحه فدل على جواز الإشارة. (تنبيه): حديث ابن عمر فرد غريب لم أره إلا من رواية أبي علي الحنفي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وقد ضاع مخرجه على الاسماعيلي وعلى أبي نعيم فلم يخرجاه إلا من طريق البخاري، وله أصل من حديث ابن عمر أخرجه الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر وليس هو في الموطأ، قال البيهقي: عدوه في أفراد الشافعي، وقد تابعه القعنبي عن مالك ثم ساقه بإسنادين إلى القعنبي

### ٧٠ - باب لا يشتري حاضر لباد بالسمسرة، وكرهه ابن سيرين وإبراهيم البائهر والمشتري

وقال إبراهيم: إن العرب تقول يبيع لي ثوبا، وهي تعني الشراء

٢١٦٠ - **حدثنا** المسكين بن إبراهيم قال أخبرني ابن جريج عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ «لا يبتع المرء على بيع أخيه، ولا تلتجشوا، ولا يبيع حاضر لباد»

٢١٦١ - **حدثني** محمد بن المثنى حدثنا معاذ حدثنا ابن عون عن محمد بن أنس بن مالك رضي الله



عنه « نُهينا أن يبيع حاضر لباد »

قوله ( باب لا يشتري حاضر لباد بالسمرة ) أى قياساً على البيع له أو استعمالاً للفظ البيع في البيع والشراء ، قال ابن حبيب المالكي . الشراء للبادى مثل البيع ، لقوله عليه الصلاة والسلام « لا يبيع بعضكم على بعض ، فان معناه الشراء . وعن مالك في ذلك روايتان . قوله ( وكرهه ابن سيرين وإبراهيم البائع والمشتري ) أما قول ابن سيرين فوصله أبو عوانة في صحيحه من طريق سلة بن علقمة عن ابن سيرين قال « لقيت أنس بن مالك فقلت : لا يبيع حاضر لباد ، أنيتم أن تبيعوا أو تبتاعوا لهم ؟ قال : نعم » . قال محمد : وصدق لأنها كلمة جامعة ، وقد أخرجه أبو داود من طريق أبي بلال عن ابن سيرين عن أنس بلفظ « كان يقال لا يبيع حاضر لباد ، وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئاً ولا يبتاع له شيئاً » ، وأما إبراهيم فهو النخعي فلم أقف عنه كذلك صريحاً . قوله ( قال إبراهيم : ان العرب تقول بيع لي ثوباً وهي تعني الشراء ) هذا قاله إبراهيم استدلالاً لما ذهب إليه من التسوية بين البيع والشراء في الكراهة . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة ، قوله ( عن ابن شهاب ) في رواية الاسماعيلي عن طريق أبي عاصم عن ابن جريج « أخبرني ابن شهاب » . قوله ( لا يبتع المراء ) كذا للأكثر ، وللكشميني لا يبتاع وهو خبر بمعنى النبي : وقد تقدم البحث فيه قبل باب أبواب ، وكذا على قوله لا تاجشوا . ثانيهما حديث أنس ، قوله ( عن محمد ) هو ابن سيرين . قوله ( نُهينا أن يبيع حاضر لباد ) زاد مسلم والنسائي من طريق يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أنس « وان كان أعاه أو أباه ، ورواه أبو داود والنسائي من وجه آخر « عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس أن النبي ﷺ ، فذكره ، وعرف بهذه الرواية أن الناهي المهم في الرواية الأولى هو النبي ﷺ ، وهو بقوى المذهب الصحيح أن لقول الصحابي نهينا عن كذا حكم الرفع وأنه في قوة قوله قال النبي ﷺ

٧١ - باب النهي عن تلقى الرُّكبان ، وأن يبعه مَرْدود

لأن صاحبه عاصي آثم إذا كان به عالماً ، وهو خداع في البيع والخداع لا يجوز

٢١٦٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ التَّلَاقِ ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ »

٢١٦٣ - حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « سَأَلْتُ

ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : مَا مَعْنَى قَوْلِهِ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ؟ فَقَالَ : لَا يَكُونُ لَهُ مِيسَرًا »

٢١٦٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ حَدَّثَنِي الثَّيْبِيُّ عَنْ أَبِي عَثَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ

اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « مَنْ اشْتَرَى مَخْذَلَةً فَلْيُرَدِّ مَعَهَا صَاعًا . قَالَ : وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ تَلَقُّي الْبُيُوعِ »

٢١٦٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ، وَلَا تَتَلَقَّوْا السَّلَعَ حَتَّى يَهْبِطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ »

**قوله** (باب النهى عن تلقى الركبان، وأن بيعه مردود لأن صاحبه عاص آثم إذا كان به علما، وهو خداع في البيع والخداع لا يجوز) جزم المصنف بأن البيع مردود بناء على أن النهى يقتضى انفساد، لكن محل ذلك عند المحققين فيما يرجع إلى ذات النهى عنه لا ما إذا كان يرجع إلى أمر خارج عنه فيصح البيع ويثبت الخيار بشرطه الآتى ذكره، وأما كون صاحبه عاصيا آثما والاستدلال عليه بكونه خداعا فصحيح، ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون البيع مردودا لأن النهى لا يرجع إلى نفس العقد ولا يخل بشيء من أركانه وشراطله وإنما هو لدفع الأضرار بالركبان، والقول بطلان البيع صار إليه بعض المالكية وبعض الحنابلة، ويمكن أن يحمل قول البخاري أن البيع مردود على ما إذا اختار البائع رده فلا يخالف الراجح، وقد تعقبه الإسماعيلي والزمه التناقض ببيع المصرة فإن فيه خداعا ومع ذلك لم يبطل البيع، وبكونه فصل في بيع الحاضر للبادي بين أن يبيع له بأجر أو بغير أجر، واستدل عليه أيضا بحديث حكيم بن حزام الماضي في بيع الخيار ففيه: فإن كذبا وكتبا عقت بركة بيعهما، قال فلم يبطل بيعهما بالكذب والسكران لليب، وقد ورد باسناد صحيح أن صاحب السلعة إذا باعها لمن تلفاه يصير بالخيار إذا دخل السوق ثم ساقه من حديث أبي هريرة، قال ابن المنذر: أجاز أبو حنيفة التلقي وكرهه الجمهور. قلت: في كتب الحنفية بكرة التلقي في حالتين: أن يضر بأهل البلد، وإن يلبس السعر على الواردين. ثم اختلفوا: فقال الشافعي من تلفاه فقد أساء وصاحب السلعة بالخيار، وحجته حديث أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ نهى عن تلقى الجلب، فإن تلفاه فاشتره فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق. قلت: وهو حديث أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن خزيمة من طريق أيوب، وأخرجه مسلم من طريق هشام عن ابن سيرين بلفظ: لا تلقوا الجلب، فن تلفاه فاشترى منه فاذا أتى سيده السوق فهو بالخيار، وقوله: فهو بالخيار، أى إذا قدم السوق وعلم السعر، وهل يثبت له، طلقا أو بشرط أن يقع له في البيع غبن؟ وجهان، أحدهما الأول وبه قال الحنابلة، وظاهره أيضا أن النهى لأجل منفعة البائع وإزالة الضرر عنه وصيانته من يخدعه. قال ابن المنذر: وحمله مالك على نفع أهل السوق لا على نفع رب السلعة، وإلى ذلك جنح الكوفيون والأوزاعي قال: والحديث حجة للشافعي لأنه أثبت الخيار للبائع لا لأهل السوق انتهى. واحتج مالك بحديث ابن عمر المذكور في آخر الباب، وسيأتي الكلام على ذلك. وقد ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث: أولها حديث أبي هريرة، **قوله** (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي. **قوله** (عن سعيد بن أبي سعيد) هو المقبري. **قوله** (عن التلقي) ظهريه منع التلقي مطلقا سواء كان قريبا أم بعيدا، سواء كان لأجل الشراء منهم أم لا، وسيأتي البحث فيه. ثانياها حديث ابن عباس، **قوله** (حدثنا عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى. **قوله** (سألت ابن عباس) كذا رواه مختصرا وليس فيه للتلقي ذكر. وكأنه أشار على عادته إلى أصل الحديث، فقد سبق قبل بابين من وجه آخر عن معمر وفي أوله: لا تلقوا الركبان، وكذا أخرجه مسلم من وجه آخر عن معمر، والقول في حديث ابن عباس كالقول في حديث أبي هريرة، وقوله: لا تلقوا الركبان، خرج الغالب في أن من يجلب الطعام يكونون عددا وركبانا، ولا مفهوم له بل لو كان الجلبا عددا مشاة أو واحدا راكبا أو ماشيا لم يختلف الحكم. وقوله: للبيع، يشمل البيع لهم والبيع منهم، ويفهم منه اشتراط قصد ذلك بالتلقي. فلو تلقى الركبان أحد السلام أو الفرجة أو خرج لحاجة له فوجدهم فباعهم هل يتناوله النهى؟ فيه احتمال، فمن نظر إلى المعنى لم يفتقر عنده الحكم بذلك وهو الأصح عند الشافعية، وشرط بعض الشافعية في

التهى أن يبتدىء التلقى فيطلب من الجالب البيع ، فلو ابتدأ الجالب بطلب البيع فاشتري منه المتلقى لم يدخل في التهى ، وذكر امام الحرمين في صورة التلقى المحرم أن يكذب في سعر البلد ويشترى منهم بأقل من ثمن المثل ، وذكر المتولى فيها أن يخبرهم بكثرة المؤنة عليهم في الدخول ، وذكر أبو إسحق الشيرازى أن يخبرهم بكساد ما همم ليغنيهم ، وقد يؤخذ من هذه التقييدات إثبات الخيار لمن وقعت له ولو لم يكن هناك تلقى ، لكن صرح الشافعية أن كون إخباره كذبا ليس شرطا لثبوت الخيار وإنما يثبت له الخيار إذا ظهر الغبن فهو المعتبر وجوداً وعدمًا . ثالثاً حديث ابن مسعود ، وقد مضى الكلام عليه في المصرة ، والغرض منه هنا قوله « ونهى عن تلقى البيوع » فإنه يقتضى تقييد التهى المطلق في التلقى بما إذا كان لأجل المبايعه . رابعاً حديث ابن عمر ، وسيأتى الكلام عليه في الباب الذى بعده . فدللت الطريقة الثالثة - وهى في الباب الذى يليه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع - أن الوصول إلى أول السوق لا يلقى حتى يدخل السوق ، وإلى هذا ذهب أحمد وإسحق وابن المنذر وغيرهم ، وصرح جماعة من الشافعية بأن منتهى التهى عن التلقى لا يدخل البلد سواء وصل إلى السوق أم لا ، وعند المالكية في ذلك اختلاف كثير في حد التلقى . قوله ( ولا نلقوا السلع ) فتح أوله واللام وتشديد القاف المفتوحة وضم الواو أى تتلقوا لحذف إحدى التامين . ثم إن مطلق التهى عن التلقى يتناول طول المسافة وقصرها وهو ظاهر إطلاق الشافعية ، وقيد المالكية محل التهى بمحد مخصوص ، ثم اختلفوا فيه فقيل ميل وقيل فرسخان وقيل يومان وقيل مسافة القصر وهو قول الثوري ، وأما ابتداءها فسيأتى البحث فيه في الباب الذى بعده

## ٧٢ - باب منتهى التلقى

٢١٦٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع عن عبيد الله رضى الله عنه قال « كنّا نلقى الركبان فاشتري منهم الطعام ، فهناك النبى ﷺ أن نبيمه حتى يبلغ به سوق الطعام » قال أبو عبد الله : هذا في أعلى السوق ، ويؤيده حديث عبيد الله

٢١٦٧ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله قال : حدثني نافع عن عبد الله رضى الله عنه قال « كانوا يبتاعون الطعام في أعلى السوق فيبيعونه في مكانه ، فنهام رسول الله ﷺ أن يبيعوه في مكانه حتى يبلوه »

قوله ( باب منتهى التلقى ) أى وابتدائه ، وقد ذكرنا أن الطاهر أنه لا حد لانتهاه من جهة الجالب ، وأما من جهة المتلقى فقد أشار المصنف بهذه الترجمة إلى أن ابتداء الخروج من السوق أخذاً من قول الصحابي لأنهم كانوا يبيعون بالطعام في أعلى السوق فيبيعونه في مكانه فنهام النبي ﷺ أن يبيعوه في مكانه حتى يبلوه ، ولم ينههم عن التبايع في أعلى السوق فدل على أن التلقى إلى أعلى السوق جائز ، فالخرج عن السوق ولم يخرج من البلد فقد صرح الشافعية بأنه لا يدخل في التهى ، وحد ابتداء التلقى عندهم الخروج من البلد والمعنى فيه أنهم إذا قدموا البلد أمكنهم صرفه السعر وطلب الحظ لأنفسهم ، فإن لم يفعلوا ذلك فهو من قصرهم ، وأما إكمال معرفتهم ذلك قبل دخول البلد فنادر ، والمعروف عند المالكية اعتبار السوق مطلقاً كما هو ظاهر الحديث ، وهو قول أحمد وإسحق ، وعن الليث

كرامة التلقى ولو في الطريق ولو على باب البيت حتى تدخل السلمة السوق . **قوله** (قال أبو عبد الله) هو المصنف . **قوله** (هذا في أعلى السوق) أي حديث جويرية عن نافع بلفظ «كننا تلقى الركبان فنشترى منهم الطعام» الحديث ، قال البخاري : وبينه حديث عبيد الله بن عمر يعني عن نافع أي حيث قال «كانوا يتبايعون الطعام في أعلى السوق» الحديث مثله ، وأراد البخاري بذلك الرد على من استدلل به على جواز تلقى الركبان لإطلاق قول ابن عمر «كننا تلقى الركبان» ولا دلالة فيه ، لأن معناه أنهم كانوا يتلفونهم في أعلى السوق كما في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع ، وقد صرح مالك في روايته عن نافع بقوله «ولا تلقوا السلع حتى يهبط بها السوق» فدل على أن التلقى الذي لم يهبط عنه إنما هو ما بلغ السوق ، والحديث يفسر بعضه بعضا . وادعى الطحاوي التعارض في هاتين الروايتين وجمع بينهما بوقوع الضرر لأصحاب السلع وعدمه ، قال فيحمل حديث النهي على ما إذا حصل الضرر ، وحديث الإباحة على ما إذا لم يحصل ، ولا يخفى رجحان الجمع الذي جمع به البخاري والله أعلم . ( تنبيه ) : وقع قول البخاري «هذا في أعلى السوق» عقب رواية عبيد الله بن عمر في رواية أبي ذر ، ووقع في رواية غيره عقب حديث جويرية وهر الصواب

### ٧٣ - باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل

٢١٦٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت «جاءتني بريرة فقالت : كاتبت أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية ، فأعطيني . فقلت : إن أحب أهلك أن أمدها لهم ، ويكون ولاؤك لي فقلت . فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم ، فآبوا ذلك عليها ، فجاءت من عندهم ورسول الله ﷺ جالس فقالت : إني قد عرضت ذلك عليهم ، فآبوا إلا أن يكون الولاء لهم . فسمع النبي ﷺ فأخبرت عائشة النبي ﷺ فقال : خذها واشترط لها الولاء ، فانما الولاء لمن أعتق . ففعلت عائشة ثم قام رسول الله ﷺ في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد ما بال رجال يشترون شروطاً ليست في كتاب الله ، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط ، قضاء الله أحق ، وشرط الله أوثق ، وإنما الولاء لمن أعتق »

٢١٦٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما «أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن تشتري جارية فتعتقها ، فقال أهلها : نبيكم أعلم أن ولأهلنا . فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : لا يملك ذلك ، وإنما الولاء لمن أعتق »

**قوله** (باب إذا اشترط في البيع شروطاً لا تحل) أي هل يفسد البيع بذلك أم لا ؟ أورد فيه حديثي عائشة وابن عمر في قصة بريرة ، وكان غرضه بذلك أن النهي يقتضي الفساد فيصح ما ذهب إليه من أن النهي عن تلسق الركبان يرد به البيع ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الشروط إن شاء الله تعالى

## ٧٤ - باب بيع التمر بالتمر

٢١٧٠ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ سَمِعَ عَمْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «الْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ »

**قوله** ( باب بيع التمر بالتمر ) أورد فيه حديث عمر مختصراً . وسيأتي الكلام عليه بعد باب

## ٧٥ - باب بيع الزبيب بالزبيب ، والطعام بالطعام

٢١٧١ - **حَدَّثَنَا** إسماعيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ . وَالْمُرَابَنَةُ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا ، وَبَيْعُ الزُّبَيْبِ بِالْكُرْمِ كَيْلًا »

[ الحديث ٢١٧١ - أطرافه في : ٢١٧٢ ، ٢١٨٥ ، ٢٢٠٥ ]

٢١٧٢ - **حَدَّثَنَا** أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ . قَالَ : وَالْمُرَابَنَةُ أَنْ يَبِيعَ التَّمْرَ بِكَيْلٍ ، إِنْ زَادَ قُلِيَ ، وَإِنْ نَقَصَ فَعُلِيَ »

٢١٧٣ - قال : وحديثي زيد بن ثابت « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعُرَايَا بِمُزْنِهَا »

[ الحديث ٢١٧٣ - أطرافه في : ٢١٨٤ ، ٢١٨٨ ، ٢١٩٢ ، ٢٢٨٠ ]

**قوله** ( باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام ) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن المُرَابَنَةِ من طريقين ، وسيأتي الكلام عليه بعد خمسة أبواب . وفي الطريق الثانية حديث ابن عمر عن زيد بن ثابت في العُرَايَا ، وسيأتي الكلام عليه بعد سبعة أبواب . وذكر في الترجمة الطعام بالطعام وليس في الحديث الذي ذكره للطعام ذكر ، وكذلك ذكر فيها الزبيب بالزبيب والذي في الحديث الزبيب بالكرم ، قال الاسماعيلي : لعله أخذ ذلك من جهة المعنى ، قال : ولو ترجم للحديث ببيع التمر في دوس الشجر بمثله من جنسه يابساً لكان أولى انتهى . ولم يحل البخاري بذلك كما سيأتي بعد ستة أبواب ، وأما هنا فكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه من ذكر الطعام ، وهو في رواية الليث عن نافع كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، وروى مسلم من حديث مصر بن عبد الله مرفوعاً « الطعام بالطعام مثلاً بمثل »

## ٧٦ - باب بيع الشعير بالشعير

٢١٧٤ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ أَخْبَرَهُ « أَنَّهُ لَمَّا تَسَّسَ سَرَقَاً بِمِائَةِ دِينَارٍ ، فَدَعَا نِي طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ فَمَرَّوْضَنَا ، حَتَّى اضْطَرَفَ مَتًى ، فَأَخَذَ الذَّهَبَ يُقْلِبُهَا فِي يَدِهِ ثُمَّ قَالَ : حَتَّى يَأْتِيَ خَازِنِي مِنَ الْعَابَةِ ، وَهَرُ يُسَمِعُ ذَلِكَ . فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا تُقَارِقُهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ ، قَالَ : فَصَحَّ الْبَارِي »

رسول الله ﷺ: الذهب بالذهب رباً إلا هاء وهاء، والبر بالبر رباً إلا هاء وهاء، والشئير بالشئير رباً إلا هاء وهاء، والتر بالتر رباً إلا هاء وهاء.

**قوله** (باب بيع الشعير بالشعير) أى ماحكه؟ **قوله** (أنه أتمس صرفاً) بفتح الصاد المهملة أى من الدراهم بنهب كان معه، وبين ذلك الليث في روايته عن ابن شهاب ولعله عن مالك بن أوس بن الحذان قال: أقبلت أقول من يصطرف الدراهم؟. **قوله** (فتراوضنا) بضاد معجمة أى تجارينا الكلام في قدر العوض بالزيادة والنقص كأمر كلاهما كان يروض صاحبه ويسهل خلقه، وقيل المفاوضة هنا المفاوضة بالسلطة، وهو أن يصف كل منهما سلته لرفيقه **قوله** (فأخذ الذهب بقلها) أى الذعبة، والذهب يذكر ويؤثر فيقال ذهب وذعبة، أو يحمل على أنه ضمن الذهب معنى العدد المذكور وهو المائة فاشتهر لذلك، وفي رواية الليث: فقال طلحة إذا جاء غادمان نعطيك ورقك، ولم أقت على تسحية الخازن الذي أشار إليه طلحة. **قوله** (من الغابة) بالغين المعجمة وبعد الألف موحدة يأتي شرح أمرها في أواخر الجهاد في قصة تركه الزبير بن العوام، وكان طلحة كان له بها مال من نخل وغيره وأشار إلى ذلك ابن عبد البر. **قوله** (حتى تأخذ منه) أى عوض الذهب، في رواية الليث: والله لنعطينه ورقه أو لتردن إليه ذهبه قال رسول الله ﷺ قال، فنذكره. **قوله** (الذهب بالورق ربا) قال ابن عبد البر لم يختلف على مالك فيه وحله عنه الحفاظ حتى رواه يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن مالك، وتابعه معمر واليث وغيرهما. وكذلك رواه الحفاظ عن ابن عيينة. وشذ أبو نعيم عنه فقال: الذهب بالذهب، وكذلك رواه ابن إسحق عن الزهري، ويجوز في قوله: الذهب بالورق، الرفع أى بيع الذهب بالورق لحذف المضاف للأصل به، أو المعنى الذهب يباع بالذهب، ويجوز التنصب أى يبيعوا الذهب، والذهب يطلق على جميع أنواعه المضروبة وغيرها، والورق الفضة وهو بفتح الواو وكسر الراء وباسكانها على المشهور ويجوز فتحهما، وقيل بكسر الواو المضروبة وفتحها المال، والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضروبة وغير مضروبة. **قوله** (إلا هاء وهاء) بالمد ففتح الهمة، وقيل بالكسر، وقيل بالسكون، وحكى الفصحى بغير همز وخطأها الخطابي، ورد عليه النووي وقال: هي صحيحة لكن قليلة والمعنى أخذ وهات، وحكى هاء، بزيادة كاف مكسورة ويقال هاء، بكسر الهمة بمعنى مات وفتحها بمعنى خذ بغير تنوين، وقال ابن الأثير: هاء وهاء، هو أن يقول كل واحد من البيعين هاء قيمته ما في يده كالحديث الآخر: إلا يدا بيد، يعنى مقابضة في المجلس. وقيل معناه خذ وأعط، قال وغير الخطابي يميز فيها السكون على حذف العوض ويتنزل منزلة هاء، التي للتثنية. وقال ابن مالك: هاء اسم فعل بمعنى خذ. وإن وقعت بعد إلا فيجب تقدير قول قبله يكون به محكماً فكأنه قيل: ولا الذهب بالذهب إلا مقولاً عنده من المتبايعين هاء وهاء. وقال الخليل: كلمة تستعمل هذه المناولة، والمقصود من قوله هاء وهاء، أن يقول كل واحد من المتماقين لصاحبه هاء فيستاقبان في المجلس قال ابن مالك: حقا أن لا تنفع بعد إلا كما لا يقع بعدها خذ، قال: فالقدير لا يبيعوا الذهب بالورق إلا مقولاً بين المتماقين هاء وهاء. واستدل به على اشتراط التفاضل في الصرف في المجلس وهو قول أبي حنيفة والشافعي، ومن مالكة لا يجوز الصرف إلا عند الإيجاب بالكلام، ولو اتفقا من ذلك الموضع إلى آخر لم يصح تقابضهما، ومنهجه أنه لا يجوز عنده مزاخى القبض في الصرف سواء كانا في المجلس أو تفرقا، وحل قول عمر: لا يفارقة، على الفور



رسول الله ﷺ قال « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضهما على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضهما على بعض ، ولا تبيعوا منها غائباً بناجز »

قوله ( باب بيع الفضة بالفضة ) تقدم حكمه أيضاً . قوله ( حدثني عبيد الله بن سعد ) زاد في رواية المستطلى « وهو ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عرف ، وابن أخى الزهرى هو محمد بن عبد الله ابن مسلم . قوله ( عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن أبا سعيد الخدرى حدثه مثل ذلك حديثا عن رسول الله ﷺ فلقبه عبد الله بن عمر فقال : يا أبا سعيد ما هذا الذى تحدث عن رسول الله ﷺ ؟ فقال أبو سعيد فى الصرف سمعت رسول الله ﷺ يقول ( فذكر الحديث ، هكذا ساقه وفيه اختصار وتقديم وتأخير ، وقد أخرجه الإسماعيلى من وجهين عن يعقوب بن إبراهيم شيخ شيخ البخارى فيه بلفظ « ان أبا سعيد حدثه حديثا مثل حديث عمر عن رسول الله ﷺ فى الصرف . فقال أبو سعيد ، فذكره ، فظهر بهذه الرواية معنى قوله « مثل ذلك ، أى مثل حديث عمر ، أى حديث عمر الماضى قريباى قصة طلحة بن عبيد الله ، وتكلف الكرماني هنا فقال : قوله « مثل ذلك ، أى مثل حديث أبى بكر فى وجوب المساواة . ولو وقف على رواية الإسماعيلى لما عدل عنها . وقوله « فلقبه عبد الله ، أى بعد أن كان سمع منهم الحديث فأراد أن يستثبته فيه ، وقد وقع لأبى سعيد مع ابن عمر فى هذا الحديث قصة وهى هذه ، ووقعت له فيه مع ابن عباس قصة أخرى كما فى الباب الذى بعده ، فأما قصته مع ابن عمر فانفرد بها البخارى من طريق سالم ، وأخرجهما مسلم من طريق الليث عن نافع ولفظه « ان ابن عمر قال له رجل من بنى ليث : إن أبا سعيد الخدرى يأتى هذا عن رسول الله ﷺ ، قال نافع : فذهب عبد الله وأنا معه والليث حتى دخل على أبى سعيد الخدرى فقال : ان هذا أخبرنى أنك تحب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، الحديث ، فأشار أرسيد بأصبعه إلى عينيه وأذنيه فقال « أبصرت عيناي وسمعت أذناى رسول الله ﷺ يقول لا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، الحديث . ولمسلم من طريق أبى نضرة فى هذه القصة لابن عمر مع أبى سعيد « ان ابن عمر نهى عن ذلك بعد أن كان ألقى به لما حدثه أرسيد بنهى النخعي . وأما قصة أبى سعيد مع ابن عباس فساد ذكرها فى الباب الذى يليه . قوله فى الرواية الأولى ( الذهب بالذهب ) يجوز فى الذهب الرفع والنصب ، وقد تقدم توجيهه ، ويدخل فى الذهب جميع أصنافه من مضروب ومنقوش وجيد وردى وصحيح ومكسر وحلى وتبر وخالص ومغشوش ، ونقل النوى تبعاً لمعيره فى ذلك الإجماع . قوله ( مثل بمثل ) كذا فى رواية أبى ذر بالرفع ، ولغير أبى ذر « مثلاً بمثل ، وهو مصدر فى موضع الحال أى لذهب يباع بالذهب موزوناً بموزون ، أو مصدر مؤكد أى يوزن وزناً بوزن ، وراد مسلم فى رواية سهيل بن أبى صالح عن أبيه « إلا وزناً بوزن مثلاً بمثل سواء سواء » قوله ( ولا تشفوا ) بضم أوله وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء أى تفضلوا ، وهو رباعى من أشف ، والشف بالكسر الزيادة ، وتطلق على القصد . قوله ( ولا تبيعوا منها غائباً بناجز ) بنون وجيم وزاى مؤجلاً بحال ، أى والمراد بالمعائب أهم من المؤجل كالعائب عن المجلس مطلقاً مؤجلاً كان أو حالاً والتاجر الحاضر . قال ابن بطال : فيه حجة للشافعى فى قوله : من كان له على رجل درهم ولآخر عليه دنانير لم يجوز أن يقاص أحدهما الآخر بما له لأنه لا بدخل فى معنى بيع الذهب بالورق ديناً ، لأنه لا لم يجوز غائب بناجز فأحرى أن لا يجوز غائب بغائب ، وأما الحديث الذى أخرجه أصحاب السنن عن ابن عمر قال « كنت أبيع الإبل بالبيع : أبيع بالدنانير وأخذ الدرهم ،



وأبيع بالدرهم وأخذ الدنانير. فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: لا بأس به إذا كان بسعر يومه ولم تفترقا وبينكما شيء. فلا يدخل في بيع الذهب بالورق ديناً، لأن الثمن يقبض الدرهم عن الدنانير لم يقصد إلى التأخير في الصرف قاله ابن بطال، واستدل بقوله ومثلاً بمثل، على بطلان البيع بقاعدة مدعوجة وهو أن يبيع مدعوجة ودنانيراً بدنانيرين مثلاً، وأصرح من ذلك في الاستدلال على المنع حديث فضالة بن عبيد عند مسلم في رد البيع في الفلادة التي فيها خرز وذهب حتى تفصل أخرجه مسلم، وفي رواية أبي داود، فقلت إنما أردت الحجارة، فقال: لا حتى تميز بينهما،

### ٧٩ - باب بيع الدينار بالدينار نساء

٢١٧٨ و ٢١٧٩ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا الضحاك بن محمد حدثنا ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار أن أبا صالح الزيات أخبره أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يقول: الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم. فقلت له: فإن ابن عباس لا يقول. فقال أبو سعيد: سألته فقلت سمعته من النبي ﷺ أو وجدته في كتاب الله؟ قال: كل ذلك لا أقول، وأنتم أعلم برسول الله ﷺ مني، ولكن أخبرني أسامة أن النبي ﷺ قال: لا ربا إلا في النسبة.

قوله (باب بيع الدينار بالدينار نساء) بفتح النون المهملة والمد والتون منصوباً، أي مؤجلاً مؤخراً، يقال أنساء نساء ونسيئة. قوله (الضحاك بن محمد) هو أبو عاصم شيخ البخاري، وقد حدث في مواضع عنه بواسطة كهذا الموضع. قوله (سمع أبا سعيد الخدري يقول: الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم) كذا وقع في هذه الطريق، وقد أخرجه مسلم من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار فزاد فيه ومثلاً بمثل، من زاد أو ازداد فقد أربى. قوله (إن ابن عباس لا يقول) في رواية مسلم ويقول غير هذا. قوله (فقال أبو سعيد سألته) في رواية مسلم وقد أقيمت ابن عباس فقلت له. قوله (فقال كل ذلك لا أقول) بنصب كل، على أنه مفعول مقدم، وهو في المعنى نظير قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ذي الدين (كل ذلك لم يكن، فإلنني هو المجموع، وفي رواية مسلم وقال لم أسمع من رسول الله ﷺ ولا وجدته في كتاب الله عز وجل، ولمسلم من طريق عطاء، أن أبا سعيد لقي ابن عباس، فذكر نحوه وفيه وقال كل ذلك لا أقول، أما رسول الله فأنتم أعلم به، وأما كتاب الله فلا أعلمه، أي لا أعلم هذا الحكم فيه، وإنما قال لابن سعيد، أنتم أعلم برسول الله ﷺ مني، لكون أبي سعيد وأفظاره كانوا أسن منه وأكثر ملازمة لرسول الله ﷺ. وفي السياق دليل على أن أبا سعيد وابن عباس متفقان على أن الأحكام الشرعية لا تطلب إلا من الكتاب أو السنة. قوله (لا ربا إلا في النسبة) في رواية مسلم: الربا في النسبة، وله من طريق عبيد الله بن أبي يزيد وعطاء جميعاً عن ابن عباس، وإنما الربا في النسبة، زاد في رواية عطاء: ألا إنما الربا، وزاد في رواية طاوس عن ابن عباس: ولا ربا فيما كان يدا بيد، وروى مسلم من طريق أبي نضرة قال: سألت ابن عباس عن الصرف فقال: أيذا بيد؟ قلت نعم، قال فلا بأس. فأخبرت أبا سعيد فقال: أو قال ذلك؟ إنا سنكتب اليه فلا ينتيكوه، وله من وجه آخر عن أبي نضرة: سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يريا به

بأساً ، فاقى لقاعد عند أبي سعيد فأسأله عن الصرف فقال : ما زاد فهو ربا ، فأنكرت ذلك لقولها ، فذكر الحديث قال : «حدثني أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرمه» . والصرف بفتح المهملة : دفع ذهب وأخذ فضة وعكسه ، وله شرطان : منع النسيئة مع اتفاق النوع واختلافه وهو المجمع عليه ، ومنع التفاضل في النوع الواحد منهما وهو قول الجمهور . وخالف فيه ابن عمر ثم رجح ، وابن عباس واختلف في رجوعه . وقد روى الحاكم من طريق حيان العدوي وهو بالمهملة والتحتانية و سألت أبا جاز عن الصرف فقال : كان ابن عباس لا يرى به بأساً زماناً من عمره ما كان منه عينا بعين يدا بيد ، وكان يقول : إنما الربا في النسيئة ، فلقبه أبو سعيد ، فذكر القصة والحديث ، وفيه : «التمر بالتمر والخنطة بالخنطة والشعير بالشعير والذهب بالذهب والفضة بالفضة يدا بيد مثلاً بمثل ، فمن زاد فهو ربا ، فقال ابن عباس : أستغفر الله وأنوب إليه ، فكان ينهى عنه أشد النهي» . واتفق العلماء على صحة حديث أسامة ، واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد فقيل : منسوخ ، لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال . وقيل المعنى في قوله «لا ربا ، الربا لا غلط الشديد التحريم المتبوع عليه بالعقاب الشديد كما تقول العرب لا عالم في البلد إلا زيد مع أن فيها علماء غيره ، وإنما قصد نفي الأكل لا نفي الأصل ، وأيضا فنفي تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمفهوم ، فيقدم عليه حديث أبي سعيد لأن دلالة بالمطروق ، ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر كما تقدم والله أعلم . وقال الطبري : معنى حديث أسامة «لا ربا إلا في النسيئة» ، إذا اختلفت أنواع البيع والفضل فيه يدا بيد ربا جمعا بينه وبين حديث أبي سعيد . ( تنبيه ) : وقع في نسخة الصفاني هنا «قال أبو عبد الله» ، يعني البخاري «سمعت سليمان بن حرب يقول : لا ربا إلا في النسيئة هذا عندنا في الذهب بالورق والخنطة بالشعير متفاضلا ولا بأس به يدا بيد ولا خير فيه نسيئة» . قلت : وهذا موافق (١) وفي قصة أبي سعيد مع ابن عمر ومع ابن عباس أن العالم يناظر العالم ويوقفه على معنى قوله ويرده من الاختلاف إلى الاجتماع ويحتج عليه بالدالة وفيه أفراد الصغير للكبير بفضل التقدم

### ٨٠ - باب بيع الورق بالذهب نسيئة

٢١٨٠ ، ٢١٨١ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبه قال أخبرني حبيب بن أبي ثابت قال سمعت المنهال قال : سألت لبراء بن عازب وزيد بن أرقم رضي الله عنهم عن الصرف ، فكل واحد منهما يقول : هذا خير مني ، فسكلاهما يقول : «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالورق ديناً»

قوله ( باب بيع الورق بالذهب نسيئة ) البيع كله إما بالنقد أو بالعرض حالا أو مؤجلا ، فهي أربعة أقسام : فبيع النقد إما بمثله وهو المرافضة ، أو بنقد غيره وهو الصرف . وبيع العرض بنقد يسمى النقد ثمنا والعرض عوضا ، وبيع العرض بالعرض يسمى مقابضة . والحلول في جميع ذلك جائز ، وأما التأجيل فإن كان النقد بالنقد مؤخرا فلا يجوز ، وإن كان العرض جاز ، وإن كان العرض مؤخرا فهو السلم ، وإن كانا مؤخرين فهو بيع الدين بالدين وليس بجائز إلا في الحوالة عند من يقول إنها بيع ، والله أعلم . قوله ( عن الصرف ) أي بيع الدرهم

بالذهب أو عكسه ، وسمي به لصرفه عن مقتضى البياعات من جواز التفاضل فيه ، وقيل من الصريف وهو تصويتها في الميزان ، وسيأتي في أوائل الهجرة من طريق سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال : باع شريك لي دراهم - أي بذهب - في السوق نسيئة . فقلت : سبحان الله يصلح هذا ؟ فقال : لقد بعته في السوق فإياه على أحد ، فسألت البراء بن عازب ، فذكره . قوله ( هذا خير مني ) في رواية سفيان المذكورة ، قال قال زيد بن أرقم فأناله فإنه كان أعظمنا تجارة ، فسألته ، فذكره . وفي رواية الحميدي في مسنده من هذا الوجه عن سفيان . فقال صدق البراء ، وقد تقدم في باب التجارة في البر ، من وجه آخر عن أبي المنهال بلفظ : ان كان يدا بيد فلا بأس . وإن كان نسيئة فلا يصلح . وفي الحديث ما كان عليه الصحابة من التواضع ، وإنصاف بعضهم بعضا ، ومعرفة أحدهم حتى الآخر ، واستظهار العالم في الفتيا بنظيره في العلم ، وسيأتي بعد الكلام على هذا الحديث في الشركة إن شاء الله تعالى

### ٨١ - باب بيع الذهب بالورق يدا بيد

٢١٨٢ - **حدثنا** عمران بن موسى **حدثنا** عباد بن التوام **أخبرنا** يحيى بن أبي إسحاق **حدثنا** عبد الرحمن بن أبي بسكرة عن أبيه رضى الله عنه قال : **نهى** النبي ﷺ **عن** النسيئة بالذهب بالذهب إلا سواء بسواء ، وأمرنا أن نبتاع الذهب بالفضة كيف شئنا ، والفضة بالذهب كيف شئنا »

**قوله** ( باب بيع الذهب بالورق يدا بيد ) ذكر فيه حديث أبي بكرة الماضى قبل بثلاثة أبواب ، وليس فيه التقييد بالحلول ، وكأنه أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه : فقد أخرجه مسلم عن أبي الربيع عن عباد الذي أخرجه البحار من طريقه وفيه ، فسأله رجل فقال : يدا بيد ، فقال : هكذا سمعت ، وأخرجه مسلم من طريق يحيى بن أبي كثير عن يحيى بن أبي إسحق فلم يسق لمظه ، فسأله أبو عوانه في مستخرجه فقال في آخره : والفضة بالذهب كيف شئتم يدا بيد ، واشترط القبض في الصرف متفق عليه ، وإنما وقع الاختلاف في التفاضل بين الجنس الواحد واستدل به دلي بيع الروبوات بعضها ببعض إذا كان يدا بيد ، وأصرح منه حديث عبادة بن الصامت عند مسلم بلفظ : فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم ،

### ٨٢ - باب بيع الزائنة ، وهي بيع التمر بالتمر ، وبيع الزبيب بالكرم ، وبيع الترايا

قال أسن : **نهى** النبي ﷺ **عن** الزائنة والمخالفة

٢١٨٣ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث عن عتبة عن ابن شهاب **أخبرني** سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : **لا تبيعوا التمر حتى يبدؤوا صلاحه ، ولا تبيعوا التمر بالتمر** »

٢١٨٤ - قال سالم : **وأخبرني** عبد الله عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ **رخص** بعد ذلك في بيع

الترابا بالزبيب أو بالتتمر . ولم يُرخص في غيره .

٢١٨٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة . والمزابنة بيع التمر بالتبر كَيْلاً ، وبيع السكر بالزبيب كَيْلاً »

٢١٨٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة والمحاقلة . والمزابنة اشتراه التمر بالتبر على رؤوس النخل »

٢١٨٧ - حدثنا مسدد حدثنا أبو معاوية عن الشيباني عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « نهى النبي ﷺ عن المحاقلة والمزابنة »

٢١٨٨ - حدثنا عبد الله بن مسعود حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم « أن رسول الله ﷺ أرخص لصاحب العريّة أن يبيعها بخرصها »

**قوله** (باب بيع المزابنة) بالزاي والموحدة والنون ، مقاطعة من الزن بفتح الزاي وسكون الموحدة وهو الدفع الشديد ، ومنه سميت الحرب الزبون لشدة الدفع فيها ، وقيل للبيع الخصوص المزابنة لأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه ، أو لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع بفسخه ، وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بامضاء البيع . **قوله** (وهي بيع التمر) بالمشاة والسكون (بالتمر) بالمثلثة وفتح الميم ، والمراد به الرطب خاصة . وقوله « بيع الزبيب بالسكر ، أي بالعنب ، وهذا أصل المزابنة ، وألحق الشافعي بذلك كل بيع مجهول بمجهول ، أو بمعلوم من جنس يجري الربا في نقده قال : وأما من قال أضحت لك صبرت لك هذه بعشرين صاعاً مثلاً فما زاد فلي وما نقص فلي فهو من القمار وليس من المزابنة . قلت : لكن تقدم في « باب بيع الزبيب بالزبيب » من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر « والمزابنة أن يبيع التمر بكيل إن زاد فلي وإن نقص فلي » فثبت أن من صور المزابنة أيضاً هذه الصورة من القمار ، ولا يلزم من كونها قماراً أن لا تسمى مزابنة . ومن صور المزابنة أيضاً بيع الزرع بالحنطة كَيْلاً ، وقد رواه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ « والمزابنة بيع تمر النخل بالتمر كَيْلاً ، وبيع العنب بالزبيب كَيْلاً ، وبيع الزرع بالحنطة كَيْلاً » وستأتي هذه الزيادة للمصنف من طريق الليث عن نافع بعد أبواب . وقال مالك : المزابنة كل شيء من الجراف لا يعلم كَيْله ولا وزنه ولا عدده إذا بيع بشيء . سمى من الكيل وغيره ، سواء كان من جنس يجري الربا في نقده أم لا . وسبب النهي عنه ما يدخله من القمار والغرر ، قال ابن عبد البر : نظر مالك إلى معنى المزابنة لغة - وهي المدافعة - ويدخل فيها القمار والمخاطرة ، وفسر بعضهم المزابنة بأنها بيع التمر قبل بدو صلاحه ، وهو خطأ فالغايرة بينهما ظاهرة من أول حديث في هذا الباب . وقيل هي المزاولة على الجزء وقيل غير ذلك ، والذي تدل عليه الأحاديث في تفسيرها أولى . **قوله** (قال أنس الخ) يأتي موصولاً في « باب بيع المخاضرة » وفيه تفسير المخافاة . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر من رواية ابنه سالم

ومن رواية نافع كلاهما عنه ، ثم حديث أبي سعيد في ذلك . وفي طريق نافع تفسير المزانية ، وظاهره أنها من المرفوع . ومثله في حديث أبي سعيد في الباب ، وأخرجه مسلم من حديث جابر كذلك ، ويؤيد كونه مرفوعاً رواية سالم وإن لم يتعرض فيها لذكر المزانية ، وعلى تقدير أن يكون التفسير من هؤلاء الصعابة فهم أعرف بتفسيره من غيرهم . وقال ابن عبد البر : لا تخالف لهم في أن مثل هذا مزانية ، وإنما اختلفوا هل يلتحق بذلك كل مالا يجوز إلا مثلاً بمثل فلا يجوز فيه كيل بجزاف ولا جزاء بجزاف ؟ فالجمهور على الإلحاق . وقيل يخص ذلك بالنخل والكرم . والله أعلم . **قوله** ( قال سالم ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وقد أفرد حديث زيد بن ثابت في آخر الباب من طريق نافع عن ابن عمر عنه ، وقد تقدم قبل أبواب من وجه آخر عن نافع مضموماً في سياق واحد ، وأخرجه الترمذي من طريق محمد بن إسحق عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت ولم يفصل حديث ابن عمر من حديث زيد بن ثابت ، وأشار الترمذي إلى أنه وهم فيه والصواب التفصيل ، ولفظ الترمذي : عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ نهى عن المحافلة والمزانية ، إلا أنه قد أذن لاهل العرايا أن يبيعوها بمثل خرصها ، ومراد الترمذي أن التصريح بالنهي عن المزانية لم يرد في حديث زيد بن ثابت وإنما رواه ابن عمر بغير واسطة ، وروى ابن عمر استثناء العرايا بواسطة زيد بن ثابت ، فإن كانت رواية ابن إسحق محفوظة احتل أن يكون ابن عمر حل الحديث كله عن زيد بن ثابت وكان عنده بعضه بغير واسطة واستدل بأحاديث الباب على تحريم بيع الرطب باليابس منه ولو تساوا في الكيل والوزن لأن الاعتبار بالتساوي إنما يصح حالة الكيل . والرطب قد ينقص إذا جف عن اليابس فقفا لا يتقدر وهو قول الجمهور ، وعن أبي حنيفة الاكتفاء بالمساواة حالة الرطوبة ، وخالفه أصحابه في ذلك لصحة الأحاديث الواردة في النهي عن ذلك ، وأصرح من ذلك حديث سعد بن أبي وقاص : أن النبي ﷺ سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال : أينقص الرطب إذا جف ؟ قالوا نعم ، قال : فلا إذا ، أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم . **قوله** ( رخص بعد ذلك ) أي بعد النهي عن بيع التمر بالتمر ( في بيع العرايا ) وهذا من أصرح ما ورد في الرد على من حل من الحنفية النهي عن بيع التمر بالتمر على عومه ومنع أن يكون بيع العرايا مستثنى منه وزعم أنهما حكمان مختلفان وردا في سياق واحد ، وكذلك من زعم منهم كما حكاه ابن المنذر عنهم أن بيع العرايا منسوخ بالنهي عن بيع التمر بالتمر لأن المنسوخ لا يكون بعد النسخ . **قوله** ( بالرطب أو بالتمر ) كذا عند البخاري ومسلم من رواية عقيل عن الزهري بلفظ : أو ، وهي محتملة أن تكون للتخيير وأن تكون للشك ، وأخرجه النسائي والطبراني من طريق صالح بن كيسان والبيهقي من طريق الأوزاعي كلاهما عن الزهري بلفظ : بالرطب والتمر ولم يرخص في غير ذلك ، هكذا ذكره بالواو ، وهذا يؤيد كون : أو ، بمعنى التخيير لا الشك ، بخلاف ما جزم به النووي . وكذلك أخرجه أبو داود من طريق الزهري أيضاً عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه وإسناده صحيح ، وليس هو اختلافاً على الزهري فإن ابن وهب رواه عن يونس عن الزهري بالاسنادين أخرجهما النسائي وفرقهما ، وإذا ثبتت هذه الرواية كانت فيها حجة للوجه الصائر إلى جواز بيع الرطب المخروص على ر.وس النخل بالرطب المخروص أيضاً على الأرض وهو رأى ابن خيران من الشافعية ، وقيل لا يجوز وهو رأى الاصطخري وصححه جماعة ، وقيل إن كانا نوعاً واحداً لم يحز إذ لا حاجة إليه ، وإن كانا نوعين جاز وهو رأى أبي إسحق وصححه ابن أبي عصرون ، وهذا كله فيما إذا كان أحدهما على النخل والآخر على الأرض . وقيل ومثله

ما إذا كانا معا على النخل ، وقيل إن محله فيما إذا كانا نوعين ، وفي ذلك فروع أخر يطول ذكرها . وصرح الماوردي بالحاق البسر في ذلك بالرطب . **قوله** ( بيع الثمر ) بالثلثة وتحريك الميم ، وفي رواية مسلم « ثمر النخل » وهو المراد هنا ، وليس المراد الثمر من غير النخل فإنه يجوز بيعه بالثمر بالمشاة والسكون ، وإنما وقع النهي عن الرطب بالثمر لكونه متفاضلا من جنسه . **قوله** ( كيلا ) يأتي الكلام عليه في الحديث الذي بعده . **قوله** ( وبيع الكرم بالزبيب كيلا ) في رواية مسلم « وبيع العنب بالزبيب كيلا » ، والكرم بفتح الكاف وسكون الراء هو شجر العنب والمراد منه هنا نفس العنب كما أوضحته رواية مسلم ، وفيه جواز تسمية العنب كرما . وقد ورد النهي عنه كما سيأتي الكلام عليه في الأدب ، ويجمع بينهما يحمل النهي على التنزيه ويكون ذكره هنا لبيان الجواز ، وهذا كله بناء على أن تفسير المزبنة من كلام النبي **ﷺ** ، وعلى تقدير كونه موقوفا فلا حجة على الجواز فيحمل النهي على حقيقة . واحتلف السلف : هل يلعق العنب أو غيره بالرطب في العرايا ؟ فقيل : لا ، وهو قول أهل الظاهر واختاره بعض الشافعية منهم المحب الطبري ، وقيل : يلعق العنب خاصة وهو مشهور مذهب الشافعي ، وقيل : يلعق كل ما يدخر وهو قول المالكية ، وقيل : يلعق كل ثمرة وهو منقول عن الشافعي أيضا . **قوله** ( عن داود بن الحصين ) هو المدني ، وكلامه مدينون إلا شيخ البخاري ، وليس لداود ولا لشيخه في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الباب الذي يليه ، وشيخه هو أبو سفيان مولى ابن أبي أحمد ، ووقع في رواية مسلم « أن أبا سفيان أخره أنه سمع أبا سعيد » وأبو سفيان مشهور بكنيته حتى قال النووي تبعا لغيره لا يعرف اسمه ، وسببهم إلى ذلك أبو أحمد الحاكم في الكفاي لكن حكى أبو داود في السنن في روايته لهذا الحديث عن القعني شيخه فيه أن اسمه قزمان ، وابن أبي أحمد هو عبد الله بن أبي أحمد بن جعش الاسدي ابن أخي زئب بنت جعش أم المؤمنين ، وحكى الواقدي أن أبا سفيان كان مولى ابني عبد الأشهل وكان يجالس عبد الله بن أبي أحمد فنسب إليه . **قوله** ( والمزبنة اشتراء الثمر بالتمر على ردوس النخل ) زاد ابن مهدي عن مالك عند الإسماعيل « كيلا » وهو موافق لحديث ابن عمر الذي قبله ، وذكر الكيل ليس بقيد في هذه الصورة بل لأنه صورة المباينة التي وقعت إذ ذاك فلا مفهوم له لخروجه على سبب أوله مفهوم . لكنه مفهوم الموافقة لأن المسكوت عنه « أولى بالمنع من المطوق » ويستفاد منه أن معيار الثمر والزبيب الكيل ، وزاد مسلم في آخر حديث أبي سعيد « والمحافلة كراء الأرض » ، وكذا هو في الموطأ . **قوله** ( عن الشيباني ) هو أبو إسحق . ووقع في رواية الإسماعيلي من وجه آخر عن أبي معاوية « حدثنا الشيبان » ، وسيأتي الكلام عن المحافلة في « باب بيع المخاضرة » ووقع في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي سعيد عقب هذا الحديث مثله ، والمزبنة في النخل والمحافلة في الزرع . **قوله** ( أرخص لصاحب العرية ) بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد النحتانية الجمع عرايا ، وقد ذكرنا تفسيرها لامة . **قوله** ( أن يديعها بخرصا ) زاد الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن القعني شيخ البخاري فيه « كيلا » ، ومثله للمصنف من رواية موسى بن عقبة عن نافع ، وسيأتي بعد باب . ورواه مسلم عن يحيى ابن يحيى عن مالك فقال بخرصها من التمر ، ونحوه للمصنف من رواية يحيى بن سعيد عن نافع في كتاب الشرب ، ومسلم من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد بلفظ « رخص » في العرية يأخذها أهل البيت بخرصها تمرا يأكلونها رطبا ، ومن طريق الليث عن يحيى بن سعيد بلفظ « رخص » في بيع العرية بخرصها تمرا ، قال يحيى : العرية أن يشتري الرجل تمرا النخلات بطعام أهله رطبا بخرصها تمرا ، وهذه الرواية تبين أن في رواية سليمان إدراجا ، وأخرجه

الطبراني من طريق حماد بن سلة عن أيوب وعبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ « رخص في العرايا ، النخلة والنخلتان يوهبان للرجل فيبيعهما بخرصهما تمرا ، زاد فيه يوهبان للرجل ، وليس بقيد عند الجمهور كما سيأتي شرحه بعد باب

### ٨٣ - باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة

٢١٨٩ - حدثنا يحيى بن سليمان حدثنا ابن وهب أخبرني ابن جريج عن عطاء وأبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال « سئى النبي ﷺ عن بيع الثمر حتى يطيب ، ولا يباع شيء منه إلا بالدinar والدنم ، إلا العرايا »

٢١٩٠ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال سمعت مالكا وسأله عبيد الله بن الربيع : أحدك : داود عن أبي سفيان عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن النبي ﷺ رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق قال : نعم »

[ الحديث ٢١٩٠ - طرفه في : ٢٣٨٢ ]

٢١٩١ - حدثنا علي بن عبيد الله حدثنا سفيان قال : قال يحيى بن سعيد سمعت بشيراً قال : سمعت سهل بن أبي حنمة « أن رسول الله ﷺ سئى عن بيع الثمر بالتمر ، ورخص في العربية أن تباع بخرصها يأكلها أهلها رطباً - وقال سفيان مرة أخرى : إلا أنه رخص في العربية يبيدها أهلها بخرصها يأكلونها رطباً - قال : هو سواء . قال سفيان فقلت ليحيى وأنا غلام : إن أهل مكة يقولون : إن النبي ﷺ رخص لهم في بيع العرايا . فقل : وما يندري أهل مكة ؟ قلت إنهم يروونه عن جابر . فسكت . قال سفيان : إنما أردت أن جابر من أهل المدينة . قيل لسفيان : أليس فيه « سئى عن بيع الثمر حتى يبيد صلاحه » ؟ قال : لا [ الحديث ٢١٩١ - طرفه في : ٢٣٨٤ ]

قوله ( باب بيع الثمر ) بفتح المثناة والميم ( على رؤوس النخل ) أى بعد أن يطيب . وقوله بالذهب أو الفضة ، اتبع فيه ظاهر الحديث وسيأتي البحث فيه . قوله ( عن عطاء ) هو ابن أبي رباح ، وأبو الزبير هو محمد بن مسلم ، كذا جمع بينهما ابن وهب ، وتابعه أبو عاصم عند مسلم ويحيى بن أيوب عند الطحاوي ، وكلاهما عن ابن جريج ، ورواه ابن عيينة عند مسلم عن ابن جريج عن عطاء وحده ، ووقع في روايته عن ابن جريج « أخبرني عطاء » . قوله ( عن جابر ) في رواية أبي عاصم المذكورة « انهما سمعا جابر بن عبد الله » . قوله ( عن بيع الثمر ) بفتح المثناة أى الرطب . قوله ( حتى يطيب ) في رواية ابن عيينة « حتى يبيد صلاحه » ، وسيأتي تفسيره بعد باب . قوله ( ولا يباع شيء منه إلا بالدinar والدنم ) قال ابن بطال : إنما اقتصر على الذهب والفضة لانهما جل ما يتعامل به الناس ، وإلا فلا خلاف بين الأمة في جواز بيعه بالعروض يعني بشرطه . قوله ( إلا العرايا ) زاد

يحيى بن أيوب في روايته « فان رسول الله ﷺ رخص فيها ، أى فيجوز بيع الرطب فيها بعد أن يخرص ويعرف قدره بقدر ذلك من الثمر كما سأتى البحث فيه . قال ابن المنذر : ادعى الكوفيون أن بيع العرايا منسوخ بنبيه ﷺ عن بيع الثمر بالتمر وهذا مردود لأن الذى روى النهى عن بيع الثمر بالتمر هو الذى روى الرخصة في العرايا فأثبت النهى والرخصة معا . قلت : ورواية سالم الماضية في الباب الذى قبله تدل على أن الرخصة في بيع العرايا وقع بعد النهى عن بيع الثمر بالتمر . ولفظه عن ابن عمر مرفوعا « ولا تبيعوا الثمر بالتمر » قال : وعن زيد بن ثابت « أنه ﷺ رخص بعد ذلك في بيع العربية » وهذا هو الذى يقتضيه لفظ الرخصة فإنها تكون بعد منع ، وكذلك بقية الأحاديث التى وقع فيها استثناء العرايا بعد ذكر بيع الثمر بالتمر ، وقد قدمت لإيضاح ذلك . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب ) هو الحجوى بفتح المهملة والجيم ثم موحدة ، بصرى مشهور . **قوله** ( سمعت مالكاً الخ ) فيه إطلاق السماع على ما قرئ على الشيخ وأقر به ، وقد استقر الاصطلاح على أن السماع مخصوص بما حدث به الشيخ لفظاً . **قوله** ( وسأله عبيد الله ) هو بالتصغير . والربيع أبوه هو حاجب المنصور وهو والد الفضل وزير الرشيد . **قوله** ( رخص ) كذا للاكثر بالتحديد وللأكتنهي « أرخص » . **قوله** ( في بيع العرايا ) أى في بيع عمر العرايا لأن العربية هى النخلة والعرايا جمع عرية كما تقدم ، غذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه . **قوله** ( في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق ) شك من الراوى ، بين مسلم في روايته أن الشك فيه من داود بن الحصين ، وللصنف في آخر الشرب من وجه آخر عن مالك مثله ، وذكر ابن التين تبعاً لغيره أن داود تفرد بهذا الاسناد قال : وما رواه عنه إلا مالك بن أنس . والوسق ستون صاعاً ، وقد تقدم بيانه في كتاب الزكاة ، وقد اعتبر من قال بجواز بيع العرايا بمفهوم هذا العدد ومنعوا ما زاد عليه ، واختلفوا في جواز الخمسة لأجل الشك المذكور ، والخلاف عند المالكية والشافعية ، والراجح عند المالكية الجواز في الخمسة فما دونها ، وعند الشافعية الجواز فيما دون الخمسة ولا يجوز في الخمسة ، وهو قول الخنابلة وأهل الظاهر ، فأخذ المنع أن الأصل التحريم وبيع العرايا رخصة ، فيؤخذ منه بما يتحقق منه الجواز ويلغى ما وقع فيه الشك . وسبب الخلاف أن النهى عن بيع المزابنة هل ورد متقدماً ثم وقعت الرخصة في العرايا ، أو النهى عن بيع المزابنة وقع مقروناً بالرخصة في بيع العرايا ؟ فعلى الأول لا يجوز في الخمسة للشك في رفع التحريم ، وعلى الثانى يجوز للشك في قدر التحريم ، ويرجع الأول رواية سالم المذكورة في الباب قبله . واحتج بعض المالكية بأن لفظه « دون » ، صالحة لجميع ماتحت الخمسة فلو عملنا بها لزم رفع هذه الرخصة ، وتعقب بأن العمل بها يمكن بأن يحمل على أقل ما تصدق عليه وهو المفتى به في مذهب الشافعى ، وقد روى الترمذى حديث الباب من طريق زيد بن الحباب عن مالك بلفظ « أرخص » في بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق . ولم يتردد في ذلك ، وزعم المازدى أن ابن المنذر ذهب إلى تحديد ذلك بأربعة أوسق لوروده في حديث جابر من غير شك فيه فتعين طرح الرواية التى وقع فيها الشك والأخذ بالرواية المتينة ، قال : وألزم المازنى الشافعى القول به ، وفيما نقله نظر ، أما ابن المنذر فليس فى شيء من كتبه ما نقله عنه وإنما فيه ترجيح القول بالصائر إلى أن الخمسة لا يجوز وإنما يجوز ما دونها ، وهو الذى ألزم المازنى أن يقول به الشافعى كما هو بين من كلامه ، وقد حكى ابن عبد البر هذا القول عن قوم قال : واحتجوا بحديث جابر ، ثم قال : ولا خلاف بين الشافعى ومالك ومن اتبعهما في جواز العرايا في أكثر من أربعة أوسق مما يبلغ خمسة أوسق ولم يثبت عندهم حديث جابر . قلت : حديث



جابر الذي أشار إليه أخرجه الشافعي وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم أخرجه كلهم من طريق ابن إسحق . حدثني محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن جابر سمعت رسول الله ﷺ يقول حين أذن لأصحاب العرايا أن يبيعوها بخرصها يقول : الوسق والوسقن والثلاثة والأربع ، لفظ أحمد ، وترجم عليه ابن حبان والاحتياط أن لا يزيد على أربعة أوسق ، وهذا الذي قاله يتعين المصير إليه ، وأما جعله حداً لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح ، واحتج بعضهم مالكا بقول سهل بن أبي حشمة ، إن العرية تكون ثلاثة أوسق أو أربعة أو خمسة ، وسيأتي ذكره في الباب الذي يليه ، ولا حجة فيه لأنه موقوف . ومن فروع هذه المسألة ما لو زاد في صفقة على خمسة أوسق فإن البيع يبطل في الجميع ، وخرج بعض الشافعية من جواز تفريق الصفقة أنه يجوز ، وهو بعيد لوضوح الفرق ، ولو باع ما دون خمسة أوسق في صفقة ثم باع مثلها البائع بعينه للشترى بعينه في صفقة أخرى جاز عند الشافعية على الأصح ، ومنعه أحمد وأهل الظاهر ، والله أعلم . قوله ( قال نعم ) القائل هو مالك ، وكذلك أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى قال « قلت لمالك أحدك داود ، فذكره وقال في آخره « نعم ، وهذا التحمل يسمى عرض السماع ، وكان مالك يختاره على التحديث من لفظه . واختلف أهل الحديث هل يشترط أن يقول الشيخ « نعم ، أم لا ، والصحيح أن سكوته ينزل منزلة لإقراره إذا كان عارفا ولم يمنعه مانع ، وإذا قال نعم فهو أولى بلا نزاع . قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( قال يحيى بن سعيد ) هو الأصبغى ، وسيأتي في آخر الباب ما يدل على أن سفيان صرح بتحديث يحيى بن سعيد له به وهو السر في إيراد الحكاية المذكورة . قوله ( سمعت بشيرا ) بالوحدة والمعجمة « بصيرا ، وهو ابن يسار بالتحثانية ثم المهملتان مخففاً الانصاري . قوله ( سمعت سهل بن أبي حشمة ) زاد الوليد بن كثير عند مسلم عن بشير بن يسار أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حشمة حدثاه ، وسلم من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ منهم سهل بن أبي حشمة . قوله ( أن تباع بخرصاً ) هو بفتح الخاء المعجمة وأشار ابن التين إلى جواز كسرهما . وجزم ابن العربي بالكسر وأنكر الفتح ، وجوزهما النوى وقال الفتح أشهر . قل : ومعناه تقدير ما فيها : إذا صار تمراً ، فمن فتح قال هو اسم الفعل ، ومن كسر قال هو اسم للشئ « الخروص اه . والخرص هو التخمين والحسد ، وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه في تفسير العرايا . قوله ( وقال سفيان مرة أخرى الخ ) هو كلام على بن عبد الله ، والفرض أن ابن عيينة حدثهم به مرتين على لفظين والمعنى واحد ، وإليه الإشارة بقوله « هو سواء ، أى المعنى واحد . قوله ( قال سفيان ) أى بالاسناد المذكور ( فقلت ليحيى ) أى ابن سعيد لما حدثه به . قوله ( وأنا غلام ) جملة حالية ، والفرض الإشارة إلى قدم طلبه وتقدم فطنته وأنه كان في سن الصبا يناظر شبوخته ويباحثهم . قوله ( رخص لهم في بيع العرايا ) محل الخلاف بين رواية يحيى بن سعيد ورواية أهل مكة أن يحيى بن سعيد قيد الرخصة في بيع العرايا بالخرص وأن يأكلها أهلها رطباً . وأما ابن عيينة في روايته عن أهل مكة فأطلق الرخصة في بيع العرايا ولم يقيد بها بشئ عما ذكر . قوله ( قلت لأنهم يروونه عن جابر ) في رواية أحمد في مسنده عن سفيان ، قلت أخبرهم عطاء أنه سمع من جابر ، . قلت : ورواية ابن عيينة كذلك عن ابن جريج عن عطاء عن جابر تقدمت الإشارة إليها وأنها تأتي في كتاب الشرب ، وهي على الاطلاق كما في روايته التي في أول الباب . قوله ( قال سفيان ) أى بالاسناد المذكور ( إنما أردت ) أى الحامل لى على قول ليحيى بن سعيد « أنهم يروونه عن جابر » ( أن جابراً من أهل المدينة ) ف يرجع

الحديث إلى أهل المدينة ، وكان ليحيى بن سعيد أن يقول له وأهل المدينة رويوا أيضا فيه التقييد فيحمل المطلق على المقيد حتى يقوم الدليل على العمل بالاطلاق ، والتقييد بالحرص زيادة حافط قتعين المصير إليها ، وأما التقييد بالأكل فالذي يظهر أنه لبيان الواقع لا أنه قيد ، وسيأتى عن أبي عبيد أنه شرطه والله أعلم . **قوله** ( قيل لسفيان ) لم أقف على تسمية القائل . **قوله** ( أليس فيه ) أى فى الحديث المذكور ( نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ؟ قال لا ) أى ليس هو فى حديث سهل بن أبى حشمة ، وإن كان هو صحيحا من رواية غيره ، وسيأتى بعد باب . وقد حدث به عبد الجبار بن العلاء عن سفيان فى حديث الباب بهذا اللفظ الذى تفاه سفيان ، وحكى الإسماعيل عن ابن صاعد أنه أشار إلى أنه وهم فيه . قلت . قد أخرجه النسائى عن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الزهرى عن سفيان كذلك ، فظهر أن عبد الجبار لم ينفرد بذلك

### ٨٤ - باب تفسير العرايا

وقال مالك : **العَرِيَّةُ** أَنْ يُعْرِىَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ النَّخْلَةَ ثُمَّ يَتَأَذَّى بِدُخُولِهِ عَلَيْهِ فُرْخَصَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا مِنْهُ بِثَمَرٍ . وقال ابن إدريس : **العَرِيَّةُ** لَا تَكُونُ إِلَّا بِالسَّكِيلِ مِنَ الثَّمَرِ يَدَأُ يَدٌ ، وَلَا تَكُونُ بِالْجَزْفِ . ومما يقويه قول سهل بن أبى حشمة : **بِالْأَوْسُقِ الْمَوْسِقَةِ** . وقال ابن إسحاق فى حديثه عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما : كانت **العرايا** أن يعرى الرجل الرجل فى ماله **النخلة** و **النخلة** . وقيل يزيد عن نفيان بن حسين : **العرايا** تَحُلُّ كَانَتْ نُوْهَبَ لِمَسَاكِينٍ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَنْظُرُوا سَهَا فُرْخَصَ لَمْ أَنْ يَبِيعُوها بَمَا شَاءُوا مِنْ الثَّمَرِ ٢١٩٢ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُقَاتِلِ** أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِحَرْصِهَا كَيْلًا . قال موسى ابن عُقْبَةَ : **وَالْعَرَايَا** تَحُلُّ مَعْلُومَاتٌ تَأْتِيهَا فَشْتَرِيهَا

**قوله** ( باب تفسير العرايا ) هى جمع عرية وهى عطية ثمر النخل دون الرقبة ، كان العرب فى الجند يتطوع أهل النخل بذلك على من لا ثمر له كما يتطوع صاحب الشاة أو الإبل بالمنيحة وهى عطية اللبن دون الرقبة ، قال حسان ابن ثابت فيما ذكر ابن التين - وقال غيره هى لسويد بن الصلت - :

ليست بسنهاء ولا رحية ولكن عرايا فى السنين الجوائح

ومعنى **«سنهاء»** ، أن تحمل سنة دون سنة ، و **«الرحية»** ، التى تدعم حين تميل من الضعف ، والعرية فعلة بمعنى مفعولة أو فاعلة يقال : عرى النخل بفتح العين والراء بالتمدية يمررها إذا أفردها عن غيرها ، بأن أعطاها لآخر على سبيل المنحة لىأكل ثمرها وتبقى رقبتهامعطيها ، ويقال عريت النخل بفتح العين وكسر الراء تمرى على أنه قاصر فكأنها عريت عن حكم أخواتها واستثبتت بالمطية ، واختلف فى المراد بها شرعا . **قوله** ( وقال مالك : العرية أن يعرى الرجل الرجل النخلة ) أى يهب له أو يهب لثمرها ( ثم يتأذى بدخوله عليه فرخص له ) أى الواهب ( أن يشتريها ) أى يشتري رطبها ( منه ) أى من الموهوبة له ( بتمر ) أى بأبس ، وهذا التعليق وصله ابن عبد

البر من طريق ابن وهب عن مالك، وروى الطحاوي من طريق ابن نافع عن مالك أن العرية النخلة للرجل في حائط غيره، وكانت العادة أنهم يخرجون بأهلهم في وقت الثمار إلى البساتين فيكروها صاحب النخل الكثير دخول الآخر عليه فيقول له: أنا أعطيك بخرص نخلتك تمرا فرخص له في ذلك، ومن شرط العرية عند مالك أنها لا تكون بهذه المعاملة إلا مع المعري خاصة لما يدخل على المالك من الضر بدخول حائطه، أو ليدفع الضر عن الآخر بقيام صاحب النخل بالسقي والسكف. ومن شرطها أن يكون البيع بعد بدو الصلاح، وأن يكون بتمر مؤجل. وغالقه الشافعي في الشرط الأخير فقال: يشترط التقابض. قوله (وقال ابن إدريس: العرية لا تكون إلا بالكيل من التمر يدا بيد، ولا تكون بالجواز) ابن إدريس هذا وجع ابن التين أنه عبد الله الأودي الكوفي، وتردد ابن بطال ثم السبكي في شرح المنب، وجرم المزني في التهذيب، بأنه الشافعي، والذي في الأم للشافعي، وذكره عنه البيهقي في المعرفة، من طريق الربيع عنه قال: المرأيا أن يشتري الرجل تمر النخلة فأكثر بخرصه من التمر، بأن يخرص الرطب ثم يقدر كم ينقص إذا يبس ثم يشتري بخرصه تمرا، فإن تفرقا قبل أن يتقابضا فسد البيع انتهى. وهذا وإن غاب ما علقه البخاري لفظا فهو يوافقه في المعنى لأن محصلها أن لا يكون جزافا ولا نسيئة، وقد جاء عن الشافعي بلفظ آخر قرأته بخط أبي علي الصديقي بهامش نسخه قال: لفظ الشافعي ولا تبتاع العرية بالتمر إلا أن تخرص العرية كما يخرص العشر فيقال: فيها الآن كذا وكذا من الرطب، فإذا يبس كان كذا وكذا، فيدفع من التمر بكيه خرصا ويقبض النخلة بشرها قبل أن يتفرقا. فإن تفرقا قبل قبضها فسد. قوله (وبما يقويه) أي قول الشافعي بأن لا يكون جزافا قول سهل بن أبي حنيفة، بالأسوق الموسقة، وقول سهل هذا أخرجه الطبري من طريق الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأخرج عن سهل موقوفا ولفظه. لا يباع التمر في رموس النخل بالأسواق الموسقة إلا بأسواقا ثلاثة أو أربعة أو خمسة يأكلها الناس، وما ذكره المصنف عن الشافعي هو شرط العرية عند أصحابه. وضابط العرية عندهم أنها يبيع رطب في نخل يكون خرصه إذا صار تمرا أقل من خمسة أسواق ينظيره في الكيل من التمر مع التقابض في المجلس. وقال ابن التين: احتجاج البخاري لابن إدريس بقول سهل بالأسواق الموسقة لا دليل فيه، لأنها لا تكون مؤجلة. وإنما يشهد له قول سفيان بن حسين يعني الآتي. قلت: لعله أراد أن مجموع ما أورده بعد قول ابن إدريس بقول ابن إدريس. ثم إن صور العرية كثيرة: منها أن يقول الرجل لصاحب حائط: بعني تمر نخلات بأعيانها بخرصها من التمر. فيخرصها ويبيع ويقبض منه التمر ويسلم إليه النخلات بالتخلية فينتفع برطبها. ومنها أن يبيع صاحب الحائط لرجل نخلات أو تمر نخلات معلومة من حائطه. ثم يتضرر بدخوله عليه فيخرصها ويشتري منه رطبها بقدر خرصه بتمر يجعله له. ومنها أن يبيع إياها فيتضرر الموهوب له بانتظار صيروده الرطب تمرا ولا يجب أكلها رطبا لاحتياجها إلى التمر فيبيع ذلك الرطب بخرصه من الواهب أو من غيره بتمر يأخذه مصجلا. ومنها أن يبيع الرجل تمر حائطه بعد بدو صلاحه، ويستثنى منه نخلات معلومة يبيعها لنفسه أو لعياله وهي التي عني له عن خرصها في الصدقة، وسميت عرايا لأنها أعريت من أن تخرص في الصدقة فرخص لأهل الحاجة الذين لا نقد لهم وعندهم فضول من تمر قوتهم أن يبتاعوا بذلك التمر من رطب تلك النخلات بخرصها. وبما يطلق عليه اسم عرية أن يمرى رجلا تمر نخلات يبيع له أكلها والتصرف فيها، وهذه مبة مخصصة. ومنها أن يمرى حامل الصدقة لصاحب الحائط من حائطه نخلات معلومة لا يخرصها في الصدقة. وهاتان الصورتان من المرأيا لا يبيع

فيها . وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجمهور ، وقصر مالك العرية في البيع على الصورة الثانية ، وقصرها أبو عبيد على الصورة الأخيرة من صور البيع وزاد أنه رخص لهم أن يأكلوا الرطب ولا يشتروه لتجارة ولا ادغار . ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها وقصر العرية على الهبة ، وهو أن يعرى الرجل تمر نخلته من نخله ولا يسلم ذلك له ثم يبدو له في ارتجاع تلك الهبة فرخص له أن يحتبس ذلك ويعطيه بقدر ما وهبه له من الرطب بخوصه تمرا ، وحمله على ذلك أخذه بمعوم انتهى عن بيع الثمر بالتمر ، وتعقب بالتصریح باستثناء الرايا في حديث ابن عمر كما تقدم وفي حديث غيره . وحكى الطحاوي عن عيسى بن أبان من أصحابهم أن معنى الرخصة أن الذي وهبت له العرية لم يملكها لأن الهبة لا تملك إلا بالقبض ، فلما جاز له أن يعطى بدلها تمرا وهو لم يملك المبدل منه حتى يستحق البدل كان ذلك مستثنى وكان رخصة . وقال الطحاوي : بل معنى الرخصة فيه أن المرء مأمور بإمضاء ما وعد به ويعطى بدله ولو لم يكن واجبا عليه ، فلما اذن له أن يحبس ما وعد به ويعطى بدله ولا يكون في حكم من أخلف وعده ظهر بذلك معنى الرخصة ، واحتج لمذهبه بأشياء تدل على أن العرية العطية ، ولا حاجة في شيء منها لأنه لا يلزم من كون أصل العرية العطية أن لا تطلق العرية شرعا على صور أخرى ، قال ابن المنذر : الذي رخص في العرية هو الذي نهى عن بيع الثمر بالتمر في لفظ واحد من رواية جماعة من الصحابة ، قال : ونظير ذلك الإذن في السلم مع قوله **ولا تتبع ما ليس عندك** ، قال : فمن أجاز السلم مع كونه مستثنى من بيع ما ليس عندك ومنع العرية مع كونها مستثناة من بيع الثمر بالتمر فقد تناقض . وأما حلهم الرخصة على الهبة فيعبد مع تصریح الحديث بالبيع واستثناء الرايا منه ، فلو كان المراد الهبة لما استثنيت العرية من البيع ، ولأنه عبر بالرخصة والرخصة لا تكون إلا بعد تنوع والمنع إنما كان في البيع لا الهبة وبأن الرخصة قيدت بخسة أوسق أو ما دونها والهبة لا تنقيد لأنهم لم يفرقوا في الرجوع في الهبة بين ذي رحم وغيره ، وبأنه لو كان الرجوع جائزا فليس إعطاؤه بالتمر بدل الرطب بل هو تجديد هبة أخرى فان الرجوع لا يجوز فلا يصح تأويلهم . **قوله** ( وقال ابن إسحق في حديثه عن نافع عن ابن عمر ، كانت الرايا أن يعرى الرجل الرجل في ماله النخلة والنخلتين ) أما حديث ابن إسحق عن نافع فوصله الترمذي دون تفسير ابن إسحق ، وأما تفسيره فوصله أبو داود عنه بلفظ **النخلات** ، وزاد فيه **فیشق عليه فيبيعها بمثل خرصها** ، وهذا قريب من الصورة التي قصر مالك العرية عليها . **قوله** ( وقال يزيد ) يعني ابن هارون ( عن سفيان بن حسين : الرايا نخل كانت توهب للساكنين فلا يستطيعون أن ينتظروا بها فرخص لهم أن يبيعوها بما شاءوا من الثمر ) وهذا وصله الإمام أحمد في حديث سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت مرفوعا في الرايا قال سفيان بن حسين فذكره ، وهذه إحدى الصور المتقدمة ، واحتج لمالك في قصر العرية على ما ذكره بحديث سهل بن أبي حشمة المذكور في الباب . الذي قبله بلفظ **يأكلها أهلها رطباً** ، فتسلك بقوله **أهلها** ، والظاهر أنه الذي أعرأها ، ويحتمل أن يراد بالأهل من نصير اليه بالشراء ، والأحسن في الجواب أن حديث سهل دل على صورة من صور العرية وليس فيه التعرض لكون غيرها ليس عرية ، وحكى عن الشافعي تقييدها بالساكنين على ما في حديث سفيان بن حسين وهو اختيار المزني ، وأنكر الشيخ أبو حامد نقله عن الشافعي ، ولعل مستند من أثبته ما ذكره الشافعي في اختلاف الحديث ، عن محمود بن لبيد قال **قلت لزيد بن ثابت : ما عراياكم هذه ؟ قال : فلان وأصحابه شكوا إلى رسول الله ﷺ أن الرطب يحضر وليس عندهم ذهب ولا فضة يشترون بها منه وعندهم فضل**

تمر من قوت سنتهم ، فرخص لهم أن يشتروا العرايا بخرصها من الثمر يأكلونها رطباً ، قال الشافعي : وحديث سفيان يدل لهذا ، فإن قوله : يأكله أهلها رطباً ، يشعر بأن المشتري العربية يشتريها ليأكلها وأنه ليس له رطب يأكله غيرها ، ولو كان المرخص له في ذلك صاحب الحائط يعني كما قال مالك لكان لصاحب الحائط في حائطه من الرطب ما يأكله غيرها ، ولم يفتر إلى بيع العربية . وقال ابن المنذر : هذا الكلام لا أعرف أحداً ذكره غير الشافعي ، وقال السبكي : هذا الحديث لم يذكر الشافعي إسناده ، وكل من ذكره إنما حكاه عن الشافعي ، ولم يجد البيهقي في « المعرفة » له إسناداً ، قال : ولعل الشافعي أخذه من السير ، يعني سير الواقدي ، قال : وعلى تقدير صحته فليس فيه حجة للتقييد بالفقير لأنه لم يقع في كلام الشارع وإنما ذكره في القصة فيحتمل أن تكون الرخصة وقعت لأجل الحاجة المذكورة ، ويحتمل أن يكون السؤال فلا يتم الاستدلال مع إطلاق الأحاديث المنصوصة من الشارع . وقد اعتبر هذا القيد الخنابلة مضموماً إلى ما اعتبره مالك ، فعندهم لا تجوز العربية إلا للحاجة صاحب الحائط إلى البيع أو الحاجة المشتري إلى الرطب ، والله أعلم . **قوله** (حدثنا محمد) كذا الأكبر غير منسوب ، ووقع في رواية أبي ذر هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك . **قوله** (قال موسى بن عقبة) أي بالإسناد المذكور إليه . **قوله** (والعرايا نخلات معلومات تأتينا فقتشترها) أي تشتري ثمرتها بتمر معلوم ، وكأنه اختصره للعلم به ولم أجد في شيء من الطرق عنه إلا هكذا ، ولعله أراد أن يبين أنها مشتقة من عروت إذا أتيت وترددت إليه لا من العري بمعنى التجرد قاله الكرماني ، وقد تقدم قول يحيى بن سعيد : العربية أن يشتري الرجل ثمر النخلات لطعام أهله رطباً بخرصها تمرًا ، وفي لفظ عنه : أن العربية النخلة تجعل اللقم فيبيعونها بخرصها تمرًا . وقال القرطبي : كان الشافعي اعتمد في تفسير العربية على قول يحيى بن سعيد ، وليس يحيى صحابياً حتى يعتمد عليه مع معارضة رأي غيره له . ثم قال : وتفسير يحيى مرجوح بأنه عين المزانية المنهى عنها في قصة لا ترضى إليها حاجة أكيدة ولا تندفع بها مفسدة ، فإن المشتري لها بالتمر متمكن من بيع ثمره بعين وشرائه بالعين ما يريد من الرطب ، فإن قال يتعذر هذا ، قيل له فأجز بيع الرطب بالتمر ولو لم يكن الرطب على النخل ، وهو لا يقول بذلك انتهى . والشافعي أقعد باتباع أحاديث هذا الباب من غيره ، فإنها ناطقة باستثناء العرايا من بيع المزانية ، وأما إلزامه الأخير فليس بلازم لأنها رخصة وقعت بمقيدة بقيد فيتبع القيد وهو كون الرطب على رؤوس النخل ، مع أن كثيراً من الشافعية ذهبوا إلى إلحاق الرطب بعد القطع بالرطب على رؤوس النخل بالمعنى كما تقدم ، والله أعلم . وكل ما ورد من تفسير العرايا في الأحاديث لا يخالفه الشافعي ، فقد روى أبو داود من طريق عمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد وهو أخو يحيى بن سعيد قال : العربية الرجل يعمرى الرجل النخلة ، أو الرجل يستثنى من ماله النخلة يأكلها رطباً فيبيعها تمرًا . وقال أبو بكر بن أبي شبة في مصنفه : حدثنا وكيع قال سمعنا في تفسير العربية أنها النخلة يرثها الرجل أو يشتريها في بستان الرجل ، وإنما يتجه الاعتراض على من تمسك بصورة من الصور الواردة في تفسير العربية ومنع غيرها ، وأما من عمل بها كلها ونظمها في ضابط يجمعها فلا اعتراض عليه ، والله أعلم

### ٨٥ - باب بيع النار قبل أن يبدؤ صلاحها

٢١٩٣ - وقال الليث عن أبي الزناد : كان عروة بن الربيع يحدث عن سهل بن أبي حنيفة الأنصاري عن بني

حارثة أنه حدثه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال « كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يتبايعون الثمار فإذا جذ الناس وحضر تفاضهم قال المتبايع : إنه أصاب الثمر المؤمن ، أصابه مرض ، أصابه قشام - عاهات يمتحنون بها - فقال رسول الله ﷺ لما كثرت عدده المحصومة في ذلك : فاما لافلا تتبايعوا حتى يبدؤ صلاح الثمر ، كالشؤرة يشرها لكثرة خصومتهم . وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت أن زيد بن ثابت لم يكن يبيع ثمار أرضه حتى تطلع الثريا ، فيبين الأصفر من الأحمر » قال أبو عبد الله : رواه علي بن بحر حدثنا حكام حدثنا عن عتبة عن زكرياء عن أبي الزناد عن عروة عن سهل عن زيد

٢١٩٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدؤ صلاحها ، نهى البائع والمبتاع »

٢١٩٥ - حدثنا ابن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا حميد الطويل عن أنس رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ نهى أن تباع ثمرة النخل حتى ترهق » قال أبو عبد الله : يعني حتى تحمر

٢١٩٦ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن سلم بن حيّان حدثنا سعيد بن ميناء قال : سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « نهى النبي ﷺ أن تباع الثمرة حتى تشقق . قيل : وما تشقق ؟ قال : ثمارها تصفّر ويؤكل منها »

قوله ( باب بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها ) يبدو بغير همز أى يظهر ، والثمار بالثاء جمع ثمرة بالتحريك وهي أهم من الرطب وغيره ، ولم يجزم بحكم في المسألة لقوة الخلاف فيها ، وقد اختلف في ذلك على أقوال : فقيل يبطل مطلقا وهو قول ابن أبي ليلى والثوري ، وهم من نقل الإجماع على البطلان . وقيل يجوز مطلقا ولو شرط التبقية وهو قول يزيد بن أبي حبيب ، وهم من نقل الإجماع فيه أيضا . وقيل إن شرط القطع لم يبطل وإلا بطل وهو قول الشافعي وأحمد والجمهور ورواية عن مالك . وقيل يصح إن لم يشترط التبقية والنهي فيه محمول على بيع الثمار قبل أن توجد أصلا وهو قول أكثر الحنفية . وقيل هو على ظاهره لكن النهي فيه للتنبيه ، وحديث زيد بن ثابت المصدر به الباب يدل للاخير ، وقد يعمل على الثاني . وذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث زيد بن ثابت ، قوله ( وقال الليث عن أبي الزناد الخ ) لم أره موصولا من طريق الليث ، وقد رواه سعيد بن منصور عن أبي الزناد عن أبيه نحو حديث الليث ولكن بالإسناد الثاني دون الأول ، وأخرجه أبو داود والطحاوي من طريق يونس بن يزيد عن أبي الزناد بالإسناد الأول دون الثاني ، وأخرجه البيهقي من طريق يونس بالإسنادين معا . قوله ( من بني حارثة ) بالمهمله والمثلثة . وفي هذا الإسناد رواية تابعي عن مثله عن صحابي عن مثله ، والأربعة مدنيون . قوله ( فإذا جذ الناس ) بالجيم والذال المعجمة الثقيلة أى قطعوا ثمر النخل ، أى استحق الثمر القطع . وفي رواية أبي ذر عن المستمل والسرخسي ، أجد ، بزيادة ألف ومثله للسنن ، قال ابن التين معناه دخلوا في زمن الجذاذ

كأظم إذا دخل في الظلام ، والجذاذ صرام النخل وهو قطع ثمرتها وأخذها من الشجر . قوله ( وحضر نقاضهم )  
بالضاد المعجمة . قوله ( قال المبتاع ) أى المشتري . قوله ( الدمان ) بفتح الميملة وتخفيف الميم ضبطه أبو عبيد ، وضبطه  
الخطابي بضم أوله ، قال عياض هما صحيحان والضم رواية القابسي والفتح رواية السرخسي ، قال : ورواها بعضهم  
بالكسر . وذكره أبو عبيد عن أبي الزناد بلفظ الأدمان زاد في أوله الألف وفتحها وفتح الدال ، وفسره أبو عبيد  
بأنه فساد الطلع وتغصه وسواده . وقال الاصمعي الدمال باللام العفن . وقال القزاز الدمان فساد النخل قبل إدراكه ،  
ولنما يقع ذلك في الطلع يخرج قلب النخلة أسود معفونا . ووقع في رواية يونس الدمار بالراء بدل النون وهو  
تصغير كما قاله عياض . ووجهه غيره بأنه أراد الهلاك كأنه قرأه بفتح أوله . قوله ( أصابه مرض ) في رواية  
الكشميني والنسفي « مراض » بكسر أوله الأكثر ، وقال الخطابي بضمه وهو اسم لجميع الأمراض بوزن الصداق  
والسعال ، وهو داء يقع في الشجرة فتهلك يقال أمرض إذا وقع في ماله عاهة ، وزاد الطحاوي في رواية « أصابه عفن »  
وهو بالمهمله والفاء المفتوحين . قوله ( قشام ) بضم القاف بعدها معجمة خفيفة ، زاد الطحاوي في روايته « والقشام  
شيء يصيبه حتى لا يربط » ، وقال الاصمعي : هو أن يلتصق ثمر النخل قبل أن يصير بلحا ، وقيل هو أكل يقع في  
الشر . قوله ( عاهات ) جمع عاهة وهو بدل من المذكورات أولا ، والعاهة العيب والآفة ، والمراد بها هنا ما يصيب  
الثمر بما ذكر . قوله ( فإمالا ) أصلها إن الشرطية وما زائدة فأدغمت ، قال ابن الأباري : هي مثل قوله ( فإما ترين  
من البشر أحدا ) فاكسني بلفظه عن الفعل ، وهو نظير قولهم : من أكرمنى أكرمته ومن لا ، أى ومن لم يكرمنى  
لم أكرمه ، والمعنى إن لا تفعل كذا فافعل كذا ، وقد نطقت العرب بامالة لا إمالة خفيفة ، والعامة تنسج إمالتها  
وهو خطأ . قوله ( كالمشورة ) بضم المعجمة وسكون الواو ، وسكون المعجمة وفتح الواو لغتان ، فلي الأول فهى  
فمولة وعلى الثانى مفولة . وزعم الحريرى أن الأسكان من لحن العامة ، وليس كذلك فقد أثبتا « الجامع »  
و « الصحاح » و « المحكم » وغيرهم . قوله ( وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت ) القائل هو أبو الزناد . قوله ( حتى  
أطلع الثريا ) أى مع الفجر ، وقد روى أبو داود من طريق عطاء عن أبي هريرة مرفوعا قال « إذا طلع النجم  
صباحا رفعت العامة عن كل بلد » ، وفي رواية أبي حنيفة عن عطاء « رفعت العامة عن الثمار » ، والنجم هو الثريا ،  
وطولها صباحا يقع في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز وابتداء نضج الثمار ، فالمعتبر  
في الحقيقة النضج وطلع النجم علامة له ، وقد بينه في الحديث بقوله « ويتبين الأصفر من الأحمر » ، وروى أحمد  
من طريق عثمان بن عبد الله بن سراقه « سألت ابن عمر عن بيع الثمار فقال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار  
حتى تذهب العامة . قلت ومتى ذلك ؟ قال : حتى تطلع الثريا » ، ووقع في رواية ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة  
عن أبيه « قدم رسول الله ﷺ المدينة ونحن نتبايع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، فسمع خصومة فقال : ما هذا ؟  
فذكر الحديث ، فأفاد مع ذكر السبب وقت صدور النهى المذكور . قوله ( ورواه على بن بحر ) هو القطان الرازى  
أحد شيوخ البخارى ، وحكام هو ابن سلم بفتح الميملة وسكون اللام رازى أيضا ، وعنبسة بسكون النون وفتح  
الموحدة بعدها مهمله هو ابن سعيد بن الضريس بالضاد المعجمة مصغر ضرر كوفى ولى قضاء الرى فعرف بالرازى  
وقد روى أبو داود حديث الباب من طريق عنبسة بن خالد عن يونس بن يزيد وهو غير هذا ، وقد خفي هذا على  
أبي على الصدفى فرأيت بخطه في هامش نسخته مانصه : حديث عنبسة الذى أخرجه البخارى عن حكام أخرجه

البايع من طريق أبي داود عن أحد بن صالح عن عنبسة انتهى ، فظن أنها واحد وليس كذلك بل هما اثنان ، وشيخهما مختلف ، وليس لعنبسة بن سعيد هذا في البخارى سوى هذا الموضع الموقوف ، بخلاف عنبسة بن خالد . وكذا ذكرها شيخه وهو ابن خالد الرازى ولا أعرف عنه راويا غير عنبسة بن سعيد المذكور . وقوله « عن سهل ، أى ابن أبي حنيفة المتقدم ذكره ، وزيد هو ابن ثابت ، والغرض أن الطريق الاولى عن أبي الزناد ليست غريبة فردة . الحديث الثانى حديث نافع عن ابن عمر بلفظ « نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، نهى البائع والمشتري . أما البائع فليأكل مال أخيه بالباطل ، وأما المشتري فليأكل ما يبيع ماله ويساعد البائع على الباطل . وفيه أيضا قطع النزاع والتخاصم ، ومقتضاه جواز بيعها بعد بدو الصلاح مطلقا سواء اشترط الإبقاء أم لم يشترط ، لأن ما بعد الغاية مخالف لما قبلها ، وقد جعل النهى امتدا إلى غاية بدو الصلاح ، والمعنى فيه أن تؤمن فيها العاهة وتقلب السلامة فيبقى المشتري بمصونها ، بخلاف ما قبل بدو الصلاح فإنه بصدد الغرر . وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أيوب عن نافع فزاد في الحديث « حتى يأمن العاهة » وفى رواية يحيى بن سعيد عن نافع بلفظ « وتذهب عنه الآفة يبدو صلاحه حرته وصفرته ، وهذا التفسير من قول ابن عمر يئنه مسلم فى روايته من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر « فصيل لابن عمر ماصلاحه ؟ قال : تذهب عاهته ، وإلى الفرق بين ما قبل ظهور الصلاح وبعده ذهب الجمهور ، وعن أبي حنيفة إنما يصح بيعها فى هذه الحالة حيث لا يشترط الإبقاء ، فإن شرطه لم يصح البيع . وحكى النووي فى « شرح مسلم » عنه أنه أوجب شرط القطع فى هذه الصورة ، وتعقب بأن الذى صرح به أصحاب أبي حنيفة أنه صح البيع حالة الإطلاق قبل بدو الصلاح وبعده ، وأبطله بشرط الإبقاء قبله وبعده ، وأهل مذهبه أعرف به من غيرهم . واختلف السلف فى قوله « حتى يبدو صلاحها » هل المراد به جنس الثمار حتى لو بدا الصلاح فى بستان من البلد مثلا جاز يبيع ثمرة جميع البساتين وإن لم يبد الصلاح فيها ، أو لا بد من بدو الصلاح فى كل بستان على حدة ، أو لا بد من بدو الصلاح فى كل جنس على حدة ، أو فى كل شجرة على حدة ؟ على أقوال : والاول قول الليث ، وهو عند المالكية بشرط أن يكون الصلاح متلاحقا . والثانى قول أحمد ، وعنه رواية كرايع . والثالث قول الشافعية . ويمكن أن يؤخذ ذلك من التعبير يبدو الصلاح لأنه دال على الاكتفاء بمسمى الإزهار من غير اشتراط تكامله فيؤخذ منه الاكتفاء بزهر بعض الثمرة وبزهر بعض الشجرة مع حصول المعنى وهو الأمن من العاهة ، ولولا حصول المعنى لكان تسميتها مزهية بأزهار بعضها قد لا يكتفى به لكونه على خلاف الحقيقة ، وأيضا لو قيل بازهار الجميع لأدى إلى فساد الحائظ أو أكثره ، وقد من الله تعالى بكون الثمار لا تعطب دفعة واحدة ليطول زمن التفكك بها . الحديث الثالث حديث أنس ، قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك . قوله ( عن أنس ) سياتى فى الباب الذى يليه من وجه آخر عن حميد قال « حدثنا أنس » . قوله ( نهى أن يباع ثمرة النخل ) كذا وقع التقييد بالنخل فى هذه الطريق . وأطلق فى غيرها ، ولا فرق فى الحكم بين النخل وغيره وإنما ذكر النخل لكونه كان الغالب عندهم . قوله ( قال أبو عبد الله : يعنى حتى تحمر ) كذا وقع هنا ، وأبو عبد الله هو المصنف . ورواية الاسماعيلي تشير بأن قائل ذلك هو عبد الله بن المبارك ، فلعل أداة الكسبة فى روايته مزيدة وسيأتى هذا التفسير فى الباب الذى يليه فى نفس الحديث ، ونذكر فيه من حكى أنه مدرج . الحديث الرابع حديث جابر ، قوله ( حتى تنشق ) بضم أوله من الرباعى يقال أشفق ثمر النخل إشفاقا إذا احمر أو اصفر ، والاسم الشفق



بعض المسجدة وسكون القاف بعدها مهيمة ، وذكره مسلم من وجه آخر عن جابر بلفظ « حتى تشقه » فأبدل من الحاء هاء لقربها منها . قوله ( قليل وما تشق ) ؟ هذا التفسير من قول سعيد بن ميناء راوى الحديث ، بين ذلك أحد في روايته لهذا الحديث عن بهز بن أسد عن سليم بن حيان أنه هو الذى سأل سعيد بن ميناء عن ذلك فأجابه بذلك ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق بهز ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سليم بن حيان فقال في روايته « قلت لجابر ما تشق الخ » فظهر أن السائل عن ذلك هو سعيد ، والذى فسره هو جابر ، وقد أخرج مسلم الحديث من طريق زيد بن أبي أنيسة عن أبي الوليد عن جابر مطولا وفيه « وأن يشتري النخل حتى يشقه » والإشقاء أن يحمر أو يصفر أو يؤكل منه شيء . وفي آخره « فقال زيد فقلت لعطاء أسمعت جابرا يذكر هذا عن النبي ﷺ ؟ قال نعم » وهو يحتمل أن يكون مراده بقوله هذا جميع الحديث فيدخل فيه التفسير ، ويحتمل أن يكون مراده أصل الحديث لا التفسير فيكون التفسير من كلام الراوى ، وقد ظهر من رواية ابن مهدي أنه جابر والله أعلم . وبما بقوى كونه مرفوعا وقوع ذلك في حديث أنس أيضا ، وفيه دليل على أن المراد يبدو الصلاح قدر زائد على ظهور الشعر ، وسبب النهي عن ذلك خوف الغرر لكثرة الجواخ فيها ، وقد بين ذلك في حديث أنس الآتي في الباب بعده « فإذا احمرت وأكل منها أمنت العانة عليها » أى غالبا . قوله ( تحمار وتصفار ) قال الخطابي لم يرد بذلك اللون الخالص من الصفرة والحمر ، وإنما أراد حمرة أو صفرة بكودة فلذلك قال تحمار وتصفار قال : ولو أراد اللون الخالص لقال تحمر وتصفر ، وقال ابن التين : التشقيق تغير لونها إلى الصفرة والحمر ، فأراد بقوله تحمار وتصفار ظهور أوائل الحمر والصفرة قبل أن تنضج ، قال : وإنما يقال تفعل في اللون الغير المتكسر إذا كان يتلون ، وأنكر هذا بعض أهل اللغة وقال : لا فرق بين تحمر وتصفر وتحمار وتصفار ، ويحتمل أن يكون المراد المبالغة في احمرارها واصفرارها ، كما تقرر أن الزيادة تدل على التكثير والمبالغة . ( تكميل ) : قال الداودى الشارح : قول زيد بن ثابت كالشودة يشير بها عليهم تأويل من بعض نقلة الحديث ، وعلى تقدير أن يكون من قول زيد بن ثابت فعمل ذلك كان في أول الأمر ثم ورد الجزم بالنهاى كما بينه حديث ابن عمر وغيره . قلت : وكان البخارى استشعر ذلك فرتب أحاديث الباب بحسب ذلك ، فأفاد حديث زيد بن ثابت سبب النهي ، وحديث ابن عمر التصريح بالنهاى ، وحديث أنس وجابر بيان الغاية التى ينتهى إليها النهي

## ٨٦ - باب بيع النخل قبل أن يبدؤ صلاحها

٢١٦٧ - حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي هَاشِمٍ حَدَّثَنَا مُعَلَّى حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ « نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا ، وَعَنِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُوَ . قِيلَ : وَمَا يَزْهُو ؟ قَالَ : يَحْمَرُّ أَوْ يَصْفَرُّ »

قوله ( باب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها ) هذه الترجمة معقودة لبيان حكم بيع الأصول ، وإلى قبلها لحكم بيع الثمار . قوله ( معلى بن منصور ) هو من كبار شيوخ البخارى ، وإنما روى عنه في الجامع بواسطة ، ووقع في نسخة الصغاني في آخر الباب « قال أبو عبد الله : كتبت أنا عن معلى بن منصور ، إلا أنى لم أكتب عنه هذا الحديث .

**قوله** (حتى يزهر) يقال زها النخل يزهر إذا ظهرت ثمرته ، وسيأتي في الباب الذي بعده بلفظ «حتى تزهي» وهو من أزهي يزهي إذا احمر أو اصفر . **قوله** (ف قيل وما يزهر) لم يسم السائل عن ذلك في هذه الرواية ولا المسئول ، وقد رواه إسماعيل بن جعفر كما سيأتي بعد خمسة أبواب عن حميد وفيه «قلنا لأنس : ما زهرها ؟ قال : تحمر» وفي رواية مسلم من هذا الوجه «فقلت لأنس ، وكذلك رواه أحمد عن يحيى القطان عن حميد لكن قال وقيل لأنس ما تزهر»

## ٨٧ - باب إذا باع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها ، ثم أصابته عاهة فهو من البائع

٢١٩٨ - عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن حميد عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تزهي . فقيل له : وما تزهي ؟ قال : حتى تحمر . فقال رسول الله ﷺ : أرأيت إذا منع الله الثمرة ثم يأخذ أحدكم مال أخيه ؟

٢١٩٩ - وقال الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب قال «لو أن رجلاً ابتاع ثمراً قبل أن يبدؤ صلاحه ، ثم أصابته عاهة كان ما أصابه على ربه . أخبرني سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال «لا تنبأعوا الثمرة حتى يبدؤ صلاحها ، ولا تبمعوا الثمرة بالمر»

**قوله** (باب إذا باع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع) جنح البخاري في هذه الترجمة إلى صحة البيع وإن لم يبدؤ صلاحه ، لكنه جمعه قبل الصلاح من ضمان البائع ، ومقتضاه أنه إذا لم يفسد فالبيع صحيح وهو في ذلك متابع للزهري كما أورده عنه في آخر الباب . **قوله** (حتى تزهي) قال الخطابي : هذه الرواية هي الصواب فلا يقال في النخل تزهر وإنما يقال تزهي لا غير ، وأثبت غيره مانفاً فقال : زها إذا طال واكتمل ، وأزهي إذا احمر واصفر . **قوله** (ف قيل وما تزهي) لم يسم السائل في هذه الرواية ولا المسئول أيضاً ، وقد رواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك بلفظ «قيل يا رسول الله وما تزهي ؟ قال تحمر» وهكذا أخرجه الطحاوي من طريق يحيى بن أيوب وأبو عوانة من طريق سليمان بن بلال كلاهما عن حميد وظاهره الرفع ورواه إسماعيل بن جعفر وغيره عن حميد موقوفاً على أنس كما تقدم في الباب الذي قبله . **قوله** (فقال رسول الله ﷺ) أرأيت إذا منع الله الثمرة الحديث) هكذا صرح مالك برفع هذه الجملة ، وتابعه محمد بن عباد عن الدراوردي عن حميد مقتصر على هذه الجملة الأخيرة ، وجزم الدارقطني وغير واحد من الحفاظ بأنه أخطأ فيه ، وبذلك جزم ابن أبي حاتم في «العلل» عن أبيه وأبي زرعة ، والخطأ في رواية عبد العزيز بن محمد بن عباد ، فقد رواه إبراهيم بن حمزة عن الدراوردي كرواية إسماعيل بن جعفر الآتي ذكرها . ورواه معتمر بن سليمان وبشر بن المفضل عن حميد فقال فيه «قال أفرأيت الخ» قال : فلا أدري أنس قال «ثم يستحل» أو حدث به عن النبي ﷺ ، أخرجه الخطيب في «الدرج» ورواه إسماعيل بن جعفر عن حميد فمطفه على كلام أنس في تفسير قوله «تزهي» وظاهره الوقف . وأخرجه الجوزي من طريق يزيد بن هارون والخطيب من طريق أبي خالد الأحمر كلاهما عن حميد بلفظ «قال أنس أرأيت إن منع الله الثمرة» الحديث ، ورواه ابن المبارك وهشيم كما تقدم آنفاً عن حميد فلم يذكر هذا القدر المختلف

فيه ، وتابهما جماعة من أصحاب حميد عنه على ذلك . قلنا : وليس في جميع ما تقدم ما يمنع أن يكون التفسير مرفوعا ، لأن مع الذي رفعه زيادة على ما عند الذي وقفه ، وليس في رواية الذي وقفه ما ينفي قول من رفعه . وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ما يقوى رواية الرفع في حديث أنس ولفظه : قال رسول الله ﷺ لو بيعت من أخيك ثمرا فأصابته عاهة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ، ثم تأخذ مال أخيك بغير حق ، ؟ واستدل بهذا على وضع الجوانح في الثمر يشتري بعد بدو صلاحه ثم تصيبه جائحة ، فقال مالك : يضع عنه الثلث ، وقال أحمد وأبو عبيد يضع الجميع ، وقال الشافعي والليث والكوفيون : لا يرجع على البائع بشيء . وقالوا إنما ورد وضع الجائحة فيما إذا بيعت الثمرة قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع فيحمل مطلق الحديث في رواية جابر على ما فيه في حديث أنس والله أعلم . واستدل الطحاوي بحديث أبي سعيد : أصيب رجل في ثمار ابتاعها فكثير دينه ، فقال النبي ﷺ : تصدقوا عليه . فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال : خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك ، أخرجه مسلم وأصحاب السنن ، قال : فلما لم يطل دين الغرماء بذهاب الثمار وفيهم باعها ولم يؤخذ الثمن منهم دل على أن الأمر بوضع الجوانح ليس على عمومه والله أعلم . وقوله : لم يستحل أحدكم مال أخيه ، ؟ أى لو تلف الثمر لا تنفي مقابلته العوض فكيف يأكله بغير عوض ؟ وفيه إجراء الحكم على الغالب ، لأن تطرق التلف إلى ما بدا صلاحه ممكن ، وعدم التطرق إلى ما لم يبد صلاحه ممكن ، فأنيط الحكم بالغالب في الحالتين . **قوله** ( وقال الليث حدثني بونس الخ ) هذا التعليق وصله الذهلي في « الزهريات » ، وقد تقدم الحديث عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل بهذا وأتم منه ، والغرض منه هنا ذكر استنباط الزهري للحكم المترجم به من الحديث

## ٨٨ - باب شراء الطعام إلى أجل

٢٢٠٠ - **حَرْشُ عَمْرِو بْنِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ** حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ : « ذَكَرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْنِ فِي السَّلَفِ قَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ . ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ فَرَهْنَهُ دِرْعُهُ »

**قوله** ( باب شراء الطعام إلى أجل ) ذكر فيه حديث عائشة في شرائه ﷺ طعاما إلى أجل ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الرهن إن شاء الله تعالى

## ٨٩ - باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه

٢٢٠١ ، ٢٢٠٢ - **حَرْشُ قُتَيْبَةَ** عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الْجَبِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْرٍ ، فَجَاءَهُ بِتَمَرٍ خَنِيْبٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَكُلْ تَمْرَ خَيْرٍ هَكَذَا ؟ قَالَ : لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا تَفْعَلْ ، يَجِيعُ الْجَمْعُ بِالْدِرَاهِمِ ، ثُمَّ ابْتِغِ

بالدراهم جنبيًا»

[ الحديث ٢٧٠١ - أطرافه في : ٢٣٠٧ ، ٤٧٤٤ ، ٤٧٤٦ ، ٧٣٥٠ ]

[ الحديث ٢٧٠٢ - أطرافه في : ٢٣٠٣ ، ٤٧٤٥ ، ٤٧٤٧ ، ٧٣٥١ ]

**قوله** ( باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه ) أى ما يصنع ليسلم من الربا . **قوله** ( عن عبد المجيد ) بجم مفتوحة بعدها جيم ، ومن قاله بالمهملة ثم الميم فقد صحف ، وسيأتى ذكر ذلك فى الوكالة . **قوله** ( عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن ) زاد فى الوكالة من هذا الوجه : ابن عوف . **قوله** ( عن سعيد بن المسيب ) فى رواية سليمان بن بلال عن عبد المجيد ، أنه سمع سعيد بن المسيب ، أخرجه المصنف فى الاعتصام . **قوله** ( عن أبي سعيد وعن أبي هريرة ) فى رواية سليمان ، أن أبا سعيد وأبا هريرة حدثاه ، قال ابن عبد البر : ذكر أبي هريرة لا يوجد فى هذا الحديث إلا لعبد المجيد ، وقد رواه قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد وحده ، وكذلك رواه جماعة من أصحاب أبي سعيد عنه . قلت : رواية قتادة أخرجهما النسائي وابن حبان من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه ، ولكن سياقه مغاير لسياق قصة عبد المجيد ، وسياق قتادة يشبه سياق عقبة بن عبد الغافر عن أبي سعيد كما ستأتى الإشارة إليه فى الوكالة . **قوله** ( أن رسول الله ﷺ استعمل رجلا على خير ) فى رواية سليمان المذكورة ، بعث أبا بنى عدى من الأنصار إلى خير فأمره عليها ، وأخرجه أبو عوانة والدارقطني من طريق الدراوردي عن عبد المجيد فسماه سواد بن غزية ، وهو بفتح السين المهمل وتخفيف الواو وفى آخره دال موهلة ، وغزية بغير ميمجة وزاى وتحتانية ثقيلة بوزن عطية ، وسيأتى ذكر ذلك فى المغازى فى غزوة خيبر . **قوله** ( بتمر جنبي ) بجم ونون وتحتانية وموحدة وزن عظيم ، قال مالك : هو الكبيس ، وقال الطحاوى : هو الطيب وقيل الصلب وقيل الذى أخرج منه حشفه ورديته ، وقال غيرهم : هو الذى لا يخلط بغيره بخلاف الجمع . **قوله** ( بالصابغين ) زاد فى رواية سليمان ، من الجمع ، وهو بفتح الجيم وسكون الميم التمر المختلط . **قوله** ( بالثلاث ) كذا للأكثر ، وللقاسى بالثلاثة ، وكلاهما جائز لأن الصاع يذكر ويؤنث . **قوله** ( لا تفعل ) زاد سليمان ، ولكن مثلاً بمثل ، أى بيع المثل بالمثل وزاد فى آخره ، وكذلك الميزان ، وكذا وقع ذكر الميزان فى الطريق التى فى الوكالة أى فى بيع ما يوزن من المقنات بمثله ، قال ابن عبد البر : كل من روى عن عبد المجيد هذا الحديث ذكر فيه الميزان سوى مالك . قلت : وفى هذا الحصر نظر لما فى الوكالة ، وهو أمر يجمع عليه لاختلاف بين أهل العلم فيه كل يقول على أصله : أن كل ما دخله الربا من جهة التفاضل فالكيل والوزن فيه واحد ، وأمكن ما كان أصله الكيل لا يباع إلا كيلا وكذا الوزن ، ثم ما كان أصله الوزن لا يصح أن يباع بالكيل ، بخلاف ما كان أصله الكيل فإن بعضهم يميز فيه الوزن ويقول أن المائنة تدرك بالوزن فى كل شيء ، قال : وأجمعوا على أن التمر بالتمر لا يجوز بيع بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل ، وسواء فيه الطيب والدون ، وأنه كله على اختلاف أنواعه جنس واحد . قال : وأما سكوت من سكنت من الرواة عن فسح البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع إما ذهولا وإما اكتفاء بان ذلك معلوم ، وقد ورد الفسخ من طريق أخرى . كأنه يشير إلى ما أخرجه مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد نحو هذه القصة وفيه ، فقال هذا الربا فردوه ، قال : ويحتمل تعدد القصة وأن القصة التى لم يقع فيها الرذكانت قبل تحریم ربا الفضل والله أعلم . وفى الحديث قيام عذر من لا يعلم التحريم حتى يعليه ، وفيه جواز الرق بالنفس وترك الحل على النفس لاختيار أكل الطيب على الردى . خلافاً لمن منع ذلك من المتزهدين . واستدل به على جواز بيع العينة

وهو أن يبيع السلعة من رجل بنقد ثم يشتريها منه بأقل من الثمن لأنه لم يخص بقوله « ثم اشتر بالدراهم جنيها » غير الذي باع له الجمع ، وتمتع بأنه مطلق والمطلق لا يشمل ولكن يشيع فإذا عمل به في صورة سقط الاحتجاج به فيها عداها ، ولا يصح الاستدلال به على جواز الشراء من باعه تلك السلعة بعينها . وقيل إن وجه الاستدلال به لذلك من جهة ترك الاستفصال ، ولا يخفى ما فيه . وقال القرطبي : استدلل بهذا الحديث من لم يقل بسد الذرائع ، لأن بعض صور هذا البيع يؤدي إلى بيع التمر بالتمر متفاضلا ويكون الثمن لغوا ، قال : ولا حجة في هذا الحديث لأنه لم ينص على جواز شراء التمر الثاني من باعه التمر الاول ، ولا يتناول ظاهر السياق بعمومه بل باطلاقه والمطلق يحتمل التقييد إجمالا فوجب الاستفسار ، وإذا كان كذلك فتقصيده بأدنى دليل كاف ، وقد دل الدليل على سد الذرائع فلتسكن هذه الصورة ممنوعة . واستدل بعضهم على الجواز بما أخرجه سعيد بن منصور من طريق ابن سيرين « أن عمر خطب فقال : ان الدرهم بالدرهم سواء يسوا يدا بيد ، فقال له ابن عوف : فنعطى الجنيب ونأخذ غيره ؟ قال : لا ، ولكن ابتع بهذا عرضا فإذا قبضته وكان له فيه نية فاهضم ماشئت وعخذ أى نقد شئت . » واستدل أيضا بالاتفاق على أن من باع السلعة التي اشتراها من اشتراها منه بعد مدة فالبيع صحيح فلا فرق بين التعجيل في ذلك والتأجيل ، فدل على أن المعتبر في ذلك وجود الشرط في أصل العقد وعدمه ، فان تشارطا على ذلك في نفس العقد فهو باطل ، أو قبله ثم وقع العقد بغير شرط فهو صحيح ، ولا يخفى الورع . وقال بعضهم : ولا يضر إرادة الشراء إذا كان بغير شرط ، وهو كمن أراد أن يزن بامرأة ثم عدل عن ذلك فخطبها وتزوجها فانه عدل عن الحرام إلى الحلال بكلمة الله التي أباحها ، وكذلك البيع والله أعلم . وفي الحديث جواز اختيار طيب الطعام ، وجواز الوكالة في البيع وغيره . وفيه أن البيوع الفاسدة ترد ، وفيه حجة على من قال إن بيع الزبا جائز بأصله من حيث أنه بيع ، ممنوع بوصفه من حيث أنه زبا ، فبلى هذا يسقط الزبا ويصح البيع قاله القرطبي ، قال : ووجه الرد أنه لو كان كذلك لما رد النبي ﷺ هذه الصفقة ، ولا مره برد الزيادة على الصاع

٩٠ - **باب من باع كخلاء قد أبرت** ، أو أرضا مزروعة ، أو باجارة

٢٢٠٣ - قال أبو عبد الله : وقال لي إبراهيم أخبرتنا هشام أخبرتنا ابن جريج قال سمعت ابن أبي مليكة يخبر عن نافع مولى ابن عمر « أنما تخل بيعت قد أبرت لم يذكر الثمر فالتمر الذي أبرها ، وكذلك القبد والخمر ، سئى له نافع هذه الثلاث »

[الحديث ٢٢٠٣ - أطرافه في : ٢٢٠٤ ، ٢٢٠٦ ، ٢٢٧٩ ، ٢٢٨٦]

٢٢٠٤ - حريش عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « من باع كخلاء قد أبرت فتمرها للبائع ، إلا أن يشترط المبتاع »

**قوله** ( باب من باع كخلاء قد أبرت أو أرضا مزروعة أو باجارة ) أى أخذ شيئا بما ذكر باجارة . والنخل اسم جنس يذكر ويؤنث والجمع نخيل ، وقوله أبرت بضم الهمزة وكسر الواحدة مخففا على المشهور ومشددا والراء مفتوحة يقال أبرت النخل آبره ابرا بوزن أكلت الشيء آكله أكلا ، ويقال أبرته بالتشديد آبره تأبرا ، بوزن

عده أمله تعلية والتأبير التثبيق والتلقيح ومعناه شق طلع النخلة الاثنى ليدز فيه شيء من طلع النخلة الذكر ،  
والحكم مستمر بمجرد التثبيق ولو لم يضع فيه شيئاً . وروى مسلم من حديث طلحة قال : مررت مع رسول الله  
ﷺ يقوم على رموس النخل فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ قالوا : يلقحونه يجعلون الذكر في الاثنى فيلقح ، الحديث .  
قوله ( وقال لي إبراهيم ) يعني ابن موسى الرازي ، وهشام شيخه هو ابن يوسف الصنعاني . قوله ( أيما نخل ) هكذا  
رواه ابن جريج عن نافع موقوفاً ، قال البيهقي : ونافع يروي حديث النخل عن ابن عمر عن النبي ﷺ وحديث  
العبد عن ابن عمر عن عمر موقوفاً . قلت : وقد أسند المؤلف حديث العبد مرفوعاً كما سيأتي التنبيه عليه في كتاب  
الشرب ، ونذكر هناك ان شاء الله تعالى ما وقع لصاحب الصدقة ، وشارحها من الوهم فيه ، وحديث الحادث لم  
يروه غير ابن جريج ، والرواية الموصولة ذكرها مالك والليث كما تراه في هذا الباب وفي الباب الذي يلي الباب الذي  
بعده ، ووصل مالك والليث وغيرهما عن نافع عن ابن عمر قصة النخل دون غيرها . واختلف على نافع وسالم في  
رفع ما عدا النخل : فرواه الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً في قصة النخل والعبد معا هكذا أخرجه الحفاظ عن  
الزهري ، وخالفهم سفيان بن حسين فوافقه ابن عمر عن عمر مرفوعاً لجميع الاحاديث أخرجه النسائي ، وروى  
مالك والليث وأيوب وعبيد الله بن عمر وغيرهم عن نافع عن ابن عمر قصة النخل ، وعن ابن عمر عن عمر قصة  
العبد موقوفة كذلك أخرجه أبو داود من طريق مالك بالاسنادين معا ، وسيأتي في الشرب من طريق مالك في قصة  
العبد موقوفة . وجزم مسلم والنسائي والدارقطني بترجيح رواية نافع المفضلة على رواية سالم ، ومال على بن المديني  
والبخاري وابن عبد البر الى ترجيح رواية سالم ، وروى عن نافع رفع القميتين أخرجه النسائي من طريق عبد  
ربه بن سعيد عنه وهو وهم ، وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال : ما هو إلا عن عمر شأن  
العبد ، وهذا لا يدفع قول من صحح الطريقتين وجوز أن يكون الحديث عند نافع عن ابن عمر على الوجهين . قوله  
( وكذلك العبد والحرة ) يشير بالعبد الى حديث : من باع عبداً وله مال فإله للبايع إلا أن يشترط المبتاع ، وصورة  
تشبيهه بالنخل من جهة الزوائد في كل منهما ، وأما الحرة فقال القرطبي : اباركل شيء بحسب ما جرت العادة أنه  
إذا فعل فيه نبتت ثمرة وانعدت فيه ، ثم قد يعبر به عن ظهور الثمرة وعن انقضاءه وان لم يفعل فيها شيء . قوله  
( من باع نخلاً قد أبرت ) في رواية نافع الآتية بعد يسير : أيما رجل أبر نخلاً ثم باع أصلها الخ ، وقد استدلل  
بمنطوقه على أن من باع نخلاً وعليها ثمرة مؤبرة لم تدخل الثمرة في البيع بل تستمر على ملك البائع ، وبمفهومه على أنها  
إذا كانت غير مؤبرة أنها تدخل في البيع وتكون للشترى وبذلك قال جمهور العلماء ، وخالفهم الأوزاعي وأبو  
حنيفة فقالا : تكون للبائع قبل التأبير وبعده ، وعكس ابن أبي ليلى فقال : تكون للشترى مطلقاً . وهذا كله  
عند إطلاق بيع النخل من غير تعرض للثمرة ، فان شرطها المشتري بأن قال اشتريت النخل بشمرتها كانت للشترى ،  
وان شرطها البائع لنفسه قبل التأبير كانت له . وخالف مالك فقال : لا يجوز شرطها للبائع . فالحاصل أنه يستفاد  
من منطوقه حكاية ومن مفهومه حكاية أحدهما بمفهوم الشرط والآخر بمفهوم الاستثناء ، قال القرطبي : القول  
بدليل الخطاب يعني بالمفهوم في هذا ظاهر لأنه لو كان حكم غير المؤبرة حكم المؤبرة لكان تقييده بالشرط لغواً لا  
فائدة فيه . ( تنبيه ) : لا يشترط في التأبير أن يؤبره أحد ، بل لو تأبر بنفسه لم يختلف الحكم عند جميع الفائلين به .  
قوله ( إلا أن يشترط المبتاع ) المراد بالمبتاع المشتري بقرينة الإشارة إلى البائع بقوله من باع ، وقد استدلل بهذا

الاطلاق على أنه يصح اشتراط بعض الثمرة كما يصح اشتراط جميعها وكأنه قال إلا أن يشترط المتابع شيئاً من ذلك وهذه هي النسكئة في حذف المفعول . وانفرد ابن القاسم فقال : لا يجوز له شرط بعضها ، واستدل به على أن المؤبر يخالف في الحكم غير المؤبر . وقال الشافعية . لو باع نخلة بعضها مؤبر وبعضها غير مؤبر فالجميع للبايع ، وإن باع نخلتين فلكذلك يشترط اتحاد الصفقة ، فإن أفرد فلكل حكمة . ويشترط كونهما في بستان واحد ، فإن تعدد فلكل حكمة . ونص أحد على أن الذي يؤبر للبايع والذي لا يؤبر للشترى ؛ وجعل المالكية الحكم للأغلب . وفي الحديث جواز التأبير وأن الحكم المذكور يختص باناث النخل دون ذكوره وأما ذكوره فللبايع نظراً إلى المعنى ، ومن الشافعية من أخذ بظاهر التأبير فلم يفرق بين أنثى وذكر ، واختلفوا فيما لو باع نخلة وبقيت ثمرتها له ثم خرج طلع آخر من تلك النخلة فقال ابن أبي هريرة : هو للشترى لأنه ليس للبايع إلا ما وجد دون ما لم يوجد ؛ وقال الجمهور : هو للبايع لكونه من ثمرة المؤبرة دون غيرها . ويستفاد من الحديث أن الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد لا يفسد البيع فلا يدخل في النهي عن بيع وشرط ، واستدل الطحاوي بحديث الباب على جواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ؛ واحتج بالمنهية التي حكيناها في ذلك . وقد تعقبه البيهقي وغيره بأنه يستدل بالشئ في غير ماورد فيه حتى إذا جاء ماورد فيه استدلل بغيره عليه كذلك ، فيستدل لجواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بحديث التأبير ، ولا يعمل بحديث التأبير بل لافرق عنده كما تقدم في البيع قبل التأبير . ويعدده فإن الثمرة في ذلك للشترى سواء شرطها البايع لنفسه أو لم بشرطها ، والجمع بين حديث التأبير وحديث النهي عن بيع الثمرة قبل بدو الصلاح سهل بأن الثمرة في بيع النخل تابعة للنخل وفي حديث النهي مستقلة ، وهذا واضح جداً ، والله أعلم بالصواب

## ٩١ - باب بيع الزرع بالطعام كيلاً

٢٢٠٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابَةِ : أَنْ يَبْعَ ثَمَرُ حَائِطِهِ إِنْ كَانَ تَحْتَ كَيْلٍ ، وَإِنْ كَانَ كَيْلُ مَا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا ، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ . وَنَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ »

**قوله** ( باب بيع الزرع بالطعام كيلاً ) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن المزابة وفيه « وإن كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام ، قال ابن بطال : أجمع العلماء على أنه لا يجوز بيع الزرع قبل أن يقطع بالطعام ، لأنه يبيع مجهول معلوم ، وأما بيع رطب ذلك بياضه بعد القطع وإمكان المائلة فالجمهور لا يجوزون بيع شيء من ذلك بحسنه لامتناعه ولا مثائلاً انتهى . وقد تقدم البحث في ذلك قبل أبواب . واحتج الطحاوي لأبي حنيفة في جواز بيع الزرع الرطب بالحلب اليابس بأنهم أجمعوا على جواز بيع الرطب بالرطب مثلاً بمثل مع أن رطوبة أحدهما ليست ك رطوبة الآخر بل تختلف اختلافاً متبايناً ، وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد ، وبأن الرطب بالرطب وإن تفاوتت لكانت نقصان يسير فعني عنه فقلته بخلاف الرطب بالتمر فإن تفاوتته تفاوتت كثيراً ، والله أعلم

## ٩٢ - باب بيع النخل بأصله

٢٢٠٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

قال « أَيُّمَا امْرِئٍ أَبْرَ نَخْلًا ثُمَّ بَاعَ أَصْلَهُ فَلْيَدِي أَبْرَ تَمْرٍ النَخْلُ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ »

قوله (باب بيع النخل بأصله) ذكر فيه حديث ابن عمر في التأخير وقد تقدم البحث فيه قبل بياب ، وأورده هنا من رواية الليث عن نافع بلفظ « أَيُّمَا امْرِئٍ أَبْرَ نَخْلًا ثُمَّ بَاعَ أَصْلَهُ ، قال ابن بطال : ذهب الجمهور إلى منع من اشترى النخل وحده أن يشتري ثمرة قبل بدو صلاحه في صفقة أخرى ، بخلاف ما لو اشتراه تبعاً للنخل فيجوز ، وروى ابن القاسم عن مالك الجواز مطلقاً قال : والاول أولى لمعوم انتهى عن ذلك

### ٩٣ - باب بيع المخاضرة

٢٢٠٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ وَهَبٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ قال حَدَّثَنَا أَبِي قال حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَاقِلَةِ وَالْمَخَاضِرَةِ وَالْمَلَامَةِ وَالْمَنَابِذَةِ وَالْمَزَابِنَةِ »

٢٢٠٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ عَنْ بَيْعِ تَمْرٍ التَّمْرَ حَتَّى يَزْهَوْ . قُلْنَا لِأَنَسٍ : مَا زَهْوُهَا ؟ قَالَ : تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ . أَرَأَيْتَ إِنْ مَتَعَ اللَّهُ التَّمْرَ بِحِمٍّ تَسْتَحِلُّ مَالَهُ أَخْبِكَ ؟ »

قوله (باب بيع المخاضرة) بالخاء والضاد المعجمتين ، وهى مفاعلة من الخضرة ، والمراد بيع الثمار والحبوب قبل أن يبدو صلاحها . قوله (حدثنا إسحق بن وهب) أى العلاف الواسطى ، وهو ثقة ليس له ولا تلميذه ولا لشيخ شيخه فى البخارى غير هذا الموضع . قوله (حدثنا عمر بن يونس حدثنا أبى) هو يونس بن القاسم الباقى من بنى حنيفة ، وثقه يحيى بن معين وغيره ، وهو قليل الحديث . قوله (عن الحاقلة) قال أبو عبيد : هو بيع الطعام فى سبيله بالبر مأخوذ من الحقل ، وقال الليث : الحقل الزرع إذا تشعب من قبل أن يغلظ سوقه ، والمنهى عنه بيع الزرع قبل إدراكه ، وقيل بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، وقيل بيع ما فى ردوس النخل بالتمر ، وعن مالك هو كراء الأرض بالحنطة أو بكيل طعام أو لإدام ، والمشهور أن الحاقلة كراء الأرض ببعض ماتنبت ، وسيأتى البحث فيه فى كتاب المزارعة إن شاء الله تعالى . وقد تقدم الكلام على الملامسة والمنابذة فى بابهِ وكذلك المزابنة . زاد الاسماعيلى فى روايته « قال يونس بن القاسم : والمخاضرة بيع الثمار قبل أن تطعم وبيع الزرع قبل أن يشتد ويفرك منه . » وللطحاوى « قال عمر بن يونس : فسر لى أبى فى المخاضرة قال : لا يشتري من تمر النخل حتى يورج : يحمر أو يصفر ، وبيع الزرع الأخضر مما يحصد بطناً بعد بطن مما يتم بمعرفة الحكم فيه ، وقد أجازته الحنفية مطلقاً وبثبت الخيار إذا اختلف ، وعند مالك يجوز إذا بدا صلاحه وللاشتري ما يتجدد منه بعد ذلك حتى ينقطع ، ويفتقر الفرر فى ذلك للحاجة ، وشبهه بجواز كراء خدمة العبد مع أنها تتجدد وتختلف ، وبكرام المرضعة مع أن لبنها يتجدد ولا يدبى كم يشرب منه الطفل ، وعند الشافعية يصح بعد بدو الصلاح مطلقاً ، وقبله يصح بشرط القطع . ولا يصح بيع الحب فى سبيله كالجوز واللوز . ثم ذكر فى الباب حديث أنس فى النهى عن بيع تمر النخل حتى يزهر ، وقد تقدم



البحث فيه قريباً

## ٩٤ - باب بيع الجار وأكله

٢٢٠٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَأْكُلُ جُجَارًا ، فَقَالَ : مِنْ الشَّجَرِ شَجَرَةٌ كَلْرَجُلٍ الْمُؤْمِنِ . فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ هِيَ النَّخْلَةُ ، فَاذَا أَنَا أَحَدُهُمْ ، قَالَ : هِيَ النَّخْلَةُ »

قوله ( باب بيع الجار وأكله ) بضم الجيم وتشديد الميم هو قلب النخلة ، وهو معروف ، ذكر فيه حديث ابن عمر « من الشجر شجرة كالرجل المؤمن » ، وقد تقدمت مباحثه في كتاب العلم ، وليس فيه ذكر البيع لكن الأكل منه يقتضى جواز بيعه قاله ابن المنير ، ويحتمل أن يكون أشار إلى أنه لم يجد حديثاً على شرطه يدل بمطابقته على بيع الجار . وقال ابن بطال : بيع الجار وأكله من المباحات بلا خلاف ، وكل ما انتفع به للأكل فبيعه جائز ، قلت : فائدة الترجمة رفع توهم المنع من ذلك لأنه قد يظن افساداً واضاعة وليس كذلك ، وفي الحديث أكل النبي ﷺ بحضرة القوم فيرد بذلك على من كره إظهار الأكل واستحب اخفاءه على إغفاء مخرجه

## ٩٥ - باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم

في الببوع والإحارة والمكيال والوزن وسُنَنِهِمْ عَلَى نِيَّاتِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمْ المشهورة  
وقال مُرْسَجُ الْفَزَائِنِ : سُنَنُكُمْ بَيْنَكُمْ . وقال عبد الوهاب عن أيوب عن محمد : لا بأس بالشيء بأحد عشر وأخذ للنفقة رجلاً . وقال النبي ﷺ لهبند « خُذْ مَا يَكْفِيكَ وَلِلدَّائِكِ بِالْمَعْرُوفِ » . وقال تعالى ﴿ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ . وأكثرت الحسن من عبد الله بن مرداس حماراً فقال : بكم ؟ قال : بدائنين ، فركبته ، ثم جاء مرة أخرى فقال الحمار الحمار ، فركبته ولم يُبَارِطْهُ فبعث إليه بنصف درهم

٢٢١٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُعَاوِيَةَ الطُّوَيْلِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « حَجَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبُو ضَبْيَةَ فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ ، وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفِّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَجِهِ »

٢٢١١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « قَالَتْ هَذَا أَمُّ مُعَاوِيَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ أَبَا مَعْقِيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ ، فَهَلْ عَلَى جُنَاحٍ أَنْ أَخْذَ مِنْ مَالِهِ مِرّاً ؟ قَالَ : خُذْ أَنْتِ وَبَنُوكَ مَا يَكْفِيكَ بِالْمَعْرُوفِ »

٢٢١٢ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا ابْنُ كَيْسَانَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ ح

و حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ فَرْقَدَةَ قَالَ سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ  
« سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ : ( وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ) أُنْزِلَتْ  
فِي وَالِي الْيَتِيمِ الَّذِي يُقِيمُ عَلَيْهِ وَيُصْلِحُ فِي مَالِهِ : إِنْ كَانَ فَقِيرًا أَكَلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ »

[ الحديث ٢٢١٢ - طرقه في : ٢٧٦٥ ، ٤٥٧٥ ]

**قوله** ( باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والأجارة والكيل والوزن وسننهم على نياتهم ومذاهبهم المشهورة ) قال ابن المنير وغيره : مقصوده بهذه الترجمة اثبات الاعتدال على العرف ، وأنه يقتضي به على ظواهر الالفاظ . ولو أن رجلا وكل رجلا في بيع سلعة فباعها بغير النقد الذي عرف الناس لم يجز ، وكذا لو باع موزونا أو ميكلا بغير الكيل أو الوزن المعتاد ، وذكر القاضي الحسين من الشافعية أن الرجوع إلى العرف أحد القواعد الخمس التي بني عليها الفقه ، فمنها الرجوع إلى العرف في معرفة أسباب الأحكام من الصفات الإضافية كصغر نسبة الفضة وكبرها وغالب الكدافة في اللحية ونادرها وقرب منزله وبعده وكثرة فعل أو كلام وقتله في الصلاة ، ومقابلا بمعوض في البيع<sup>(١)</sup> وعينا وثمن مثل ومهر مثل وكفء نكاح ومؤنة ونفقة وكسوة وسكنى وما يليق بحال الشخص من ذلك ، ومنها الرجوع إليه في المقادير كالحيض والشر وأكثر مدة الحمل وسن اليأس ، ومنها الرجوع إليه في فعل غير منضبط يترتب عليه الأحكام كإحياء الموات والأذن في الضيافة ودخول بيت قريب وتبسط مع صديق وما يعد قبضا وإيداعا وهديّة وغصبا وحفظ وديعة وانتفاعا بمارية ، ومنها الرجوع إليه في أمر مخصص كألفاظ الأيمان وفي الوقف والوصية والتفويض ومقادير المكاييل والموازين والنقود وغير ذلك .  
**قوله** ( وقال شرح الغزاليين ) بالمعجمة وتشديد الزاي . **قوله** ( ستتم بينكم ) أي جائزة ، وهذا على أن يقرأ ستتم بالرفع ، ويحتمل أن يقرأ بالنصب على حذف فعل أي الزموا . وهذا وصله سعيد بن منصور من طريق ابن سيرين أن ناسا من الغزاليين اختصموا إلى شرح في شيء كان بينهم فقالوا : إن سنتنا بيننا كذا وكذا ، فقال : ستتم بينكم ( تنبيه ) : وقع في بعض نسخ الصحيح و ستتم بينكم ربما ، وقوله « ربما » لفظة زائدة لا معنى لها هنا وإنما هي في آخر الأمر الذي بعده . **قوله** ( وقال عبد الوهاب ) هو ابن عبد الحميد ( عن أبيوب عن محمد ) هو ابن سيرين ، وهذا وصله أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الوهاب هذا . **قوله** ( لا بأس بالمشرة بأحد عشر ) أي لا بأس أن يبيع ما اشتراه بمائة دينار مثلا كل عشرة منه بأحد عشر فيكون رأس المال عشرة والربح دينارا قال ابن بطال : أصل هذا الباب بيع الصبرة كل قفيز بدرهم من غير أن يعلم مقدار الصبرة فأجازه قوم ومنعه آخرون . قلت : وفي كون هذا الفرع هو المراد من أثر ابن سيرين نظر لا يخفى ، وأما قوله « يأخذ للنفقة ربما فاختلفوا فيه فقال مالك : لا يأخذ إلا قفما له تأثير في السلعة كالصبيغ والخياطة ، وأما أجره السمسار والطب والشد فلا ، قال : فإن أربحه المشتري على ما لا تأثير له جاز إذا رضى بذلك . وقال الجمهور : للبائع أن يحسب في المراجعة جميع ما صرفه ويقول : قام على

( ١ ) في طبعة بولاق : كذا بالنسخ التي بأيدينا ، ولعل قبل « ومقابلا ، سقطت النسخ

بكذا . ووجه دخول هذا الاثر في الترجمة الإشارة إلى أنه إذا كان في عرف البلد أن المشتري بعشرة دراهم يباع باحد عشر فباعه المشتري على ذلك العرف لم يكن به بأس . **قوله** ( وقال النبي ﷺ لهند ) أى بنت عتبة زوج أبي سفيان وقد ذكر قصتها موصولة في الباب . **قوله** ( واكترى الحسن ) أى البصرى ( من عبد الله بن مرداس حمارا الخ ) وصلة سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس فذكر مثله ، وقوله « الخمار » بالنصب فيهما بفعل مضمر أى أحضر أو اطلب ، ويجوز الرفع أى المطلوب ، والداق بالمهمله ونون خفيفة مكسورة بعدها قاف : وزن سدس درهم ، ووجه دخوله في الترجمة ظاهر من جهة أنه لم يشاوطه اعتيادا على الأجرة المتقدمة ، وزاده بعد ذلك على الأجرة المذكورة على طريق الفضل . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أنس في قصة أبي طيبة وقد تقدم ذكره في أوائل البيوع وساقه فيه بهذا الاسناد ، ووجه دخوله في الترجمة كونه ﷺ لم يشاوطه على أجرته اعتيادا على العرف في مثله . ثانيها حديث عائشة في قصة هند وسيأتى الكلام عليه في كتاب النفقات ، والمراد منها قوله « خذى من ماله ما يكفيك بالمعروف » فأحاطا على العرف فيما ليس فيه تحديد شرعى . ثالثها حديث عائشة في قوله تعالى ( ومن كان غنيا فليستعفف ) وسيأتى الكلام عليه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى ، فانه ساقه عن إسحق هذا بهذا الاسناد فظهر من سياقه أنه هنا بلفظ عثمان بن فرقد وهناك بلفظ عبد الله بن نمير ، وقد ذكره هنا بلفظ « والى اليتيم الذى يقيم عليه » وقال ابن التين : الصواب « يقوم » ، لأنه من القيام لا من الإقامة ، قلت : وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن هشام . ولم يقع في رواية ابن نمير شيء من ذلك ولا في رواية أبي أسامة في الوصايا ، ورواية « يقيم » موجهة أى يلزمه أو يقيم نفسه عليه ، وإسحق شيخ البخارى فيه هو ابن منصور كما جزم به خلاف وغيره في « الأطراف » ، وقد استخرجه أبو نعيم من مسند إسحق بن راهويه عن ابن نمير وقال : أخرجه البخارى عن إسحق ، وقال في التفسير : أخرجه البخارى عن إسحق بن منصور . وهشام هو ابن عروة وعثمان بن فرقد بقاء . وقاف وزن جمع هذا هو العطار البصرى فيه مقال ، لكن لم يخرج له البخارى موصولا سوى هذا الحديث ، وقد قرنه بابن نمير ، وذكر له آخر تعليقا في المغازى ، والمراد منه في الترجمة حوالة والى اليتيم في أكله من ماله على العرف

## ٩٦ - باب بيع الشريك من شريكه

٢٢١٣ - **حدثني** محمد بن أحمد بن عبد الرزاق أخبرنا معمر بن الزهرى عن أبي سلمة عن جابر رضى الله عنه « **جَمَلَ رسولُ الله ﷺ الشُّفْعَةَ في كلِّ مالٍ لم يُقَسِّمْ ، فأذا وَقَّتِ الحدودُ وصُرِفَتِ الطُّرُقُ فلا شُفْعَةٌ** » [ الحديث ٢٢١٣ - أطرافه في : ٢٢١٤ ، ٢٢١٥ ، ٢٢١٦ ، ٢٢١٧ ، ٢٢١٨ ، ٢٢١٩ ]

**قوله** ( باب بيع الشريك من شريكه ) قال ابن بطال : هو جائز في كل شيء مشاع ، وهو كبيعته من الأجنبي ، فان باعه من الأجنبي فللشريك الشفعة ؛ وان باعه من الشريك ارتفعت الشفعة . وذكر فيه حديث جابر في الشفعة وسيأتى الكلام عليه في بابه : وحاصل كلام ابن بطال مناسبة الحديث للترجمة . وقال غيره معنى الترجمة حكم بيع الشريك من شريكه ، والمراد منه حض الشريك أن لا يبيع ما فيه الشفعة إلا من شريكه لأنه إن باعه لغيره كان للشريك أخذه بالشفعة قهراً ، وقيل وجه المناسبة أن الدار إذا كانت بين ثلاثة فباع أحدهم للآخر كان الثالث أن يأخذ بالشفعة

ولو كان المشتري شريكا . وقيل ينبغي على الخلاف : هل الأخذ بالشفعة أخذ من المشتري أو من البائع ؟ فإن كان من المشتري فيكون شريكا ، وإن كان من البائع فهو شريك شريك . وقيل مراده أن الشفعيع إن كان له الأخذ قهرا فللبائع إذا كان شريكه أن يبيع له ذلك بطريق الاختيار بل أولى ، والله أعلم

### ٩٧ - باب بيع الأرض والدور والعروض مشاعا غير مقسوم

٢٢١٤ - **حدثنا** محمد بن محبوب **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** معمر بن الزهرى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال « قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل مال لم يقسم . فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة »

**حدثنا** مسدد **حدثنا** عبد الواحد بهذا وقال « في كل مال لم يقسم » . تابعه هشام عن معمر قال عبد الرزاق « في كل مال » رواه عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهرى

قوله ( باب بيع الأرض والدور والعروض مشاعا غير مقسوم ) ذكر فيه حديث جابر في الشفعة أيضا ، وسيأتي في مكانه . وذكر هنا اختلاف الرواة في قوله « كل مال لم يقسم » أو « كل مال لم يقسم » فقال عبد الواحد بن زياد وهشام بن يوسف عن معمر « كل مال لم يقسم » وقال عبد الرزاق عن معمر « كل مال » . وكذا قال عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهرى ، وطريق هشام وصلها المؤلف في « ترك الخيل » ، وطريق عبد الرزاق وصلها في الباب الذى قبله ، وطريق عبد الرحمن بن إسحاق وصلها مسند في مسنده عن بشر بن المفضل عنه ، ووقع عند السرخسى في رواية عبد الرزاق وفي رواية عبد الواحد في الموضوعين « كل مال » ، وللباقين « كل ما » في رواية عبد الواحد « كل مال » في رواية عبد الرزاق ، وقد رواه إسحاق عن عبد الرزاق بلفظ « قضى بالشفعة في الأموال ما لم تقسم » وهو يرجح رواية غير السرخسى والله أعلم . قال الكرماني : الفرق بين هذه الثلاث يعنى قوله « تابعه » ، وقال ، « رواه » ، أن المتابعة أن يروى الراوى الآخر الحديث بعينه والرواية إنما تستعمل عند المذاكرة والقول أعم ، وما ادعاه من الاتحاد في المتابعة مردود فانها أعم من أن تكون باللفظ أو بالمعنى ، وحصره الرواية في المذاكرة مردود أيضا فإن في هذا الكتاب ما عبر عنه بقوله « رواه فلان » ثم أسنده هو في موضع آخر بصيغة « حدثنا » . وأما الذى هنا بخصوصه فبعد عبد الرحمن بن إسحاق ليس على شرطه ولذلك حذفه مع كونه أخرجه الحديث عن مسدد الذى وصله عن عبد الرحمن

### ٩٨ - باب إذا اشترى شيئا لغيره بغير إذنه فريضته

٢٢١٥ - **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** أبو عاصم **أخبرنا** ابن جريج قال أخبرني موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال « خرج ثلاثة نفر يشون فأصابهم المطر ، فدخلوا في جبل ، فأنحطت عليهم صخرة . قال فقال بعضهم لبعض ادعوا الله بأفضل عمل عملتموه . قال أحدهم : اللهم إني كان لى أبوان شيعان كبيران ، فسكنت أخرجه فارعى ، ثم أجيء فأحلب ، فأجىء بالحلاب فأتى به

أَبُو فَيْشَرٍ بَانٍ ، ثُمَّ أَسْقَى الصَّبِيَّةَ وَأَهْلِي وَإِمْرَأَتِي . فَاحْتَبَسْتُ لَيْلَةً فَجِئْتُ ، فَادَّأَمَا نَأْمَانًا ، قَالَ فَفَكَّرْتُ أَنْ أَوْفِقَ لَهَا ، وَالصَّبِيَّةُ يَبْغَضُونِ عِنْدَ رَجُلٍ ، فَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ دَائِي وَدَأْبَهُمَا حَتَّى طَلَعَ النَّجْمُ . اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي قُلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً تَرَى مِنْهَا السَّمَاءَ . قَالَ فَفَرَّجَ عَنْهُمْ . وَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ أَحِبُّ امْرَأَةً مِنْ بَنَاتِ عَمِّي كَأَشَدَّ مَا يُحِبُّ الرَّجُلُ النِّسَاءَ ، فَقَالَتْ لَأَتَالَ ذَلِكَ مِنْهَا حَتَّى تُعْطِيَهَا مِائَةَ دِينَارٍ ، فَسَمِعْتُ فِيهَا حَتَّى جَمَعْتُهَا ، فَلَمَّا قَعَدْتُ بَيْنَ رَجُلَيْهَا قَالَتْ : اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُفْسِدْ الْخَالِمَ إِلَّا بِحَقِّهِ ، فَقَعْتُ وَتَرَكْتُهَا ، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي قُلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً . قَالَ فَفَرَّجَ عَنْهُمْ الثَّلَاثِينَ . وَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا يَفْرَقُ مِنْ ذُرَّةٍ ، فَأَعْطَيْتُهُ وَأَبَى ذَلِكَ أَنْ يَأْخُذَ ، فَسَدَدْتُ إِلَى ذَلِكَ الْفَرْقَ فَوَزَعْتُهُ حَتَّى اشْتَرَيْتُ مِنْهُ بَقْرًا وَرَاعِيَهَا ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ أُعْطِيَ حَتَّى ، قُلْتُ : انْطَلِقْ إِلَى تِلْكَ الْبَقْرِ وَرَاعِيهَا فَأَمَّا لَكَ . فَقَالَ : أَتَسْتَهْزِئُ بِي ؟ قَالَ قُلْتُ : مَا اسْتَهْزَيْتُ بِكَ ، وَلَكِنَّهَا لَكَ . اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي قُلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ عَنَّا . فَفَكَّرْتُ عَنْهُمْ ۝

[ الحديث ٢٢١٥ - أطرافه في : ٢٢٢٧ ، ٢٢٣٣ ، ٢٤٦٥ ، ٥١٧٤ ]

قوله ( باب إذا اشترى شيئاً لغيره بغير إذنه فرضي ) هذه الترجمة معقودة لبيع الفضولى ، وقد مال البخارى فيها إلى الجواز ، وأورد فيه حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين انخسعت عليهم الصخرة في الغار وسيأتى شرحه في أواخر أحاديث الأنبياء ، وموضع الترجمة منه قول أحدهم : إني استأجرت أجيراً يفرق من ذرة فأعطيته فأبى ، فصعدت إلى الفرق فوزعته حتى اشتريت منه بقرًا وراعيها ، فإن فيه تصرف الرجل في مال الأجير بغير إذنه ، ولكنه لما ثمره له ونماء وأعطاه أخذه ورضى ، وطريق الاستدلال به ينبنى على أن شرع من قبلنا شرع لنا والجمهور على خلافه والخلاف فيه شهر . لكن يقرر بان النبي ﷺ ساقه مساق المدح والنساء على فاعله وأقره على ذلك ، ولو كان لا يجوز لبينه . فهذا الطريق يصح الاستدلال به لا بمجرد كونه شرع من قبلنا ، وفي اقتصار البخارى على الاستنباط لهذا الحكم بهذه الطريق دلالة على أن الذى أخرجه في فضل الخيل من حديث عروة البارقي في قصة بيعه الشاة لم يقصد به الاستدلال لهذا الحكم ، وقد أجيّب عن حديث الباب بأنه يحتمل أنه استأجره بفرق في الذمة ، ولما عرض عليه الفرق فلم يقبضه استمر في ذمة المستأجر ، لأن الذى في الذمة لا يتعين إلا بالقبض ، فلما تصرف فيه المالك صح تصرفه سواء اعتقده لنفسه أو لأجيريه ، ثم لأنه تبرع بما اجتمع منه على الأجير رضا منه والله أعلم . قال ابن بطال : وفيه دليل على صحة قول ابن القاسم : إذا أودع رجل رجلاً طعاماً فباعه المودع بشئ فرضى المودع فله الخيار إن شاء أخذ الثمن الذى باعه به وإن شاء أخذ مثل طعامه . ومنع أشهب قال : لأنه طعام بطعام فيه خيار . واستدل به لأبي ثور في قوله : إن من غصب قحاً فوزعه أن كل ما أخرجت الأرض من القمح فهو لصاحب الحنطة . وسيأتى بقية الكلام على هذا الفرع وما يتعلق به مع الكلام على بقية فوائده حديث أهل الغار في أواخر أحاديث الأنبياء . وقوله في هذه الطريق : أخبرنا ابن جريج أخبرني موسى بن عقبة عن نافع ، فيه ادخال الواسطة بين ابن جريج ونافع ، وابن جريج قد سمع الكثير من نافع . ففيه دلالة على قلة تدليس ابن جريج ، وروايته عن موسى بن جابر ۝

من نوع رواية الاقران . وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق . وقوله في المتن « الحلاب » بكسر المهملة وتخفيف اللام آخره موحدة : الإناء الذي يحلب فيه ، أو المراد اللبن . وقوله « يتضاغون » بمعنى يتجانسون أى يقبلون من الضغاء وهو البكاء بصوت . وقوله « فرجة » بضم الفاء ويجوز الفتح ، و « الفرق » تقدم في الزكاة ، و « الذرة » بضم المعجمة وتخفيف الراء معروف

### ٩٩ - باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب

٢٢١٦ - **حدثنا** أبو النعمان **حدثنا** مفضل بن سليمان عن أبيه عن أبي عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنهما قال « كنّا مع النبي ﷺ ، ثم جاء رجل مشرك مشعان طویل بغنم يسوقها ، فقال النبي ﷺ : «بيعا أم عطية - أو قال : أم هبة - فقال : لا ، بيع . فاشترى منه شاة »

[ الحديث ٢٢١٦ - طرأه في : ٦١٨ ، ٥٢٨٢ ]

قوله ( باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب ) قال ابن بطال : معاملة الكفار جائزة ، إلا بيع ما يستعين به أهل الحرب على المسلمين . واختلف العلماء في مباحة من غالب ماله الحرام ، وحجة من رخص فيه قوله ﷺ للمشرك « أبيعاً أم هبة » ؟ وفيه جواز بيع الكافر وثبات ملكه على ما في يده ، وجواز قبول الهدية منه ، وسيأتي حكم هدية المشركين في كتاب الهبة . قلت : وأورد المصنف فيه حديث الباب باسناده هذا أهم سياقه ، ويأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . وقوله فيه « مشعان » بضم الميم وسكون المعجمة بعدها مهملة وآخره نون ثقيلة أى طويل شعث الشعر ، وسيأتي تفسيره للمصنف في الهبة . وقوله « أبيعاً أم عطية » ؟ منصوب بفعل مضمر أى أنجمه ونحو ذلك ، ويجوز الرفع أى أهدأ ، وقد تقدم قريباً في « باب بيع السلاح في الفتنة » ما يتعلق بمباحة أهل الشرك

### ١٠٠ - باب شراء الملوك من الحرب وهدية

وقال النبي ﷺ : « كارتب ، وكان حراً فظلموه وباعوه . وسبي عمار وصعب وبلال » وقال الله تعالى [ النحل ٧١ ] : « والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ، فما الذين فضلوا برأى رزقهم على ما ملكت أيانهم فهم فيه سواء ، أفإنعمة الله يشحدون »

٢٢١٧ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب **حدثنا** أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « هاجر إبراهيم عليه السلام بسارة ، فدخل بها قرية فيها ملك من الملوك - أو جبار من الجبابرة - فدخل إبراهيم بامرأة هي من أحسن النساء . فأرسل إليه أن يا إبراهيم من هذه التي تمك ؟ قال : أختي . ثم رجع إليها فقال : لا تمكذبني حديثي . فاني أخبرتهم أنك أختي ، والله إن على الأرض من مؤمن غيري وغيرك . فرسل بها إليه فقام إليها ، فقامت نوحاً ونصلي فقالت : اللهم إن كنت آمنت بك

وبرسولك وأحصنت فرجى إلا على زوجى فلا تُسلط على الكافر. فَنُطِ حَتَّى رَكَضَ بِرَجْلِهِ - قَالَ الْأَعْرَجُ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ - قَالَتِ اللَّهُمَّ إِنْ يَمُتْ يُقَالُ هِيَ قَتَلْتَهُ. فَأُرْسِلَ ثُمَّ قَامَ إِلَيْهَا فَقَامَتْ تَوَضُّاً وَتُصَلَّى وَتَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ آمَنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ وَأُحْصِنْتُ فَرْجِي إِلَّا عَلَى زَوْجِي فَلَا تُسَلِّطْ عَلَى هَذَا الْكَافِرَ، فَنُطِ حَتَّى رَكَضَ بِرَجْلِهِ - قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ - قَالَتِ اللَّهُمَّ إِنْ يَمُتْ يُقَالُ هِيَ قَتَلْتَهُ. فَأُرْسِلَ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أُرْسِلَمُ إِلَى إِلَّا شَيْطَانًا، أَرْجِيوْهَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ، وَأَعْطُوْهَا أَجْرًا، فَرَجَعَتْ إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَتْ: أَشَعَرْتُ أَنَّ اللَّهَ كَبَتَ الْكَافِرَ وَأَخَذَمَ وَلِيدَهُ.»

[ الحديث ٢٢١٧ - أطرافه في: ٢٦٣٥، ٣٣٥٧، ٣٣٥٨، ٥٠٨٤، ٦٩٥٠ ]

٢٢١٨ - حَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ «اِخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ، فَقَالَ سَعْدُ: هَذَا يَارَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أُخَى عُنَيْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَبْدٌ إِلَى أَنَّهُ أَبْنُوهُ، انْظُرْ إِلَى شَبَّهِهِ. وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أُخَى يَارَسُولَ اللَّهِ وَلَدٌ عَلَى فِرَاشِ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ. فَانْظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَبَّهِهِ فَرَأَى شَبَّهًا بَيْنَهُمَا بَعُثْبَةً، فَقَالَ: هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَاللَّعَاهِ الْحَبْرُ، وَاحْتَجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ. فَلَمْ تَرَهُ سَوْدَةُ قَطُّ.»

٢٢١٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَصُيْبٍ: أَتَى اللَّهَ وَلَا تَدْعُ إِلَى غَيْرِ أَبِيكَ. فَقَالَ صُهَيْبٌ: مَا بَسْرُنِي أَنْ لِي كَذَا وَكَذَا وَأَنِّي قُلْتُ ذَلِكَ، وَلَكِنِّي سُرِقْتُ وَأَنَا صَبِيٌّ.»

٢٢٢٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ «يَارَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّنُ - أَوْ أَتَحَنَّنُ - بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صَلَافٍ وَعَنَاقَةِ وَصَدَقَةٍ، هَلْ لِي فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ حَكِيمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَسَلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَتْ لَكَ مِنْ خَيْرٍ.»

قَوْلُهُ (بَابُ شِرَاءِ الْمَمْلُوكِ مِنَ الْحَرْبِيِّ وَهَيْبَتِهِ وَعَقْدِهِ) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: غَرَضُ الْبُخَارِيِّ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ لِإثْبَاتِ مَلَكَ الْحَرْبِيِّ وَجَوَازِ تَصْرِفِهِ فِي مِلْكِهِ بِالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَالْعَقْدِ وَغَيْرِهَا، إِذْ أَقَرَّ النَّبِيُّ ﷺ سُلْطَانَ عِنْدَ مَالِكٍ مِنَ الْكُفَرِ وَأَمْرَهُ أَنْ يَكْتَابَ، وَقَبْلَ الْخَلِيلِ هَبَةِ الْجَبَارِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَا تَضَمَّنَهُ حَدِيثُ الْبَابِ. قَوْلُهُ (وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِسُلْطَانَ) أَيْ الْفَارَسِيِّ (كَاتِبٍ). وَكَانَ حُرًّا فَظَلَمُوهُ وَبَاعُوهُ) هَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ وَصَلَهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَحْمُودَ بْنِ لَيْدٍ عَنْ سُلْطَانَ قَالَ «كُنْتُ رَجُلًا فَارِسِيًّا، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِظَوْلِهِ وَفِيهِ «مَنْ مَرَى نَفَرًا مِنْ كَلْبٍ تَجَارَ خَمَلُونِي مَعَهُمْ، حَتَّى إِذَا قَدِمُوا فِي وَادِي الْقُرَى ظَلَمُونِي قِبَاعُونِي مِنْ رَجُلٍ يَهُودِيٍّ، الْحَدِيثَ وَفِيهِ» فَقَالَ

رسول الله ﷺ كاتب يا سليمان ، قال فسكنت صاحب على ثلثائة ودية ، وأخرجه ابن حبان والحاكم في صحيحهما من وجه آخر عن زيد بن صوحان عن سليمان نحوه ، وأخرجه أبو أحمد وأبو يعلى والحاكم من حديث بريدة بمناه ( تنبيه ) : قوله دكان حرا فظلوهم وباعوه ، من كلام البخارى لخصه من قصته في الحديث الذى علقه ، وظن الكرماني أنه من كلام النبي ﷺ بعد قوله لسليمان د كاتب يا سليمان ، فقال : قوله وكان حرا حال من قال النبي لا من قوله كاتب ، ثم قال : كيف أمره بالكتابة وهو حر ؟ وأجيب بأنه أراد بالكتابة صورتها لاحتقائها وكأنه أراد اقد نفسك وتخلص من الظلم ، كذا قال ، وعلى تسليم أن قوله وكان حرا من كلام النبي ﷺ لا يتعين منه حمل الكتابة على الحجاز لاحتمال أن يكون أراد بقوله د وكان حرا ، أى قبل أن يخرج من بلده فيقع في أسر الذين ظلوهم وباعوه ويستفاد من هذا كله تقرير أحكام المشركين على ما كانوا عليه قبل الاسلام ، وقد قال الطبرى : إنما أقر اليهودى على تصرفه في سليمان بالبيع ونحوه لأنه لما ملكه لم يكن سليمان على هذه الشريعة وإنما كان قد تنصر ، وحكم هذه الشريعة أن من غلب من الكفار على نفس غيره أو ماله ولم يكن المغلوب فيمن دخل في الاسلام أنه يدخل في ملك الغالب . قوله ( وسى عمار وصهيب وبلال ) أما قصة سى عمار فظهر لى المراد منها ، لأن عمارا كان عربيا عنسيا بالنون والمهمل ما وقع عليه سى ، وإنما سكن أبوه ياسر مكة وحالف بنى مخزوم فزوجه سمية وهى من مواليهم فولدت له عمارا ، فيحتمل أن يكون المشركون عاملوا عمارا معاملة السبي لكون أمه من مواليهم داخلوا في رقهم . وأما صهيب فذكر ابن سعد أن أباه من النمر بن قاسط وكان عاملا لكسرى فسبب الروم صهييا لما غزت أهل فارس فابتاعه منهم عبد الله بن جديعان ، وقيل بل هرب من الروم إلى مكة لحالف ابن جديعان ، وستأتى الإشارة إلى قصته في الكلام على الحديث الثالث . وأما بلال فقال مسدد في مسنده د حدثنا مضمهر عن أبيه عن نعيم بن أبى هند قال : كان بلال لأيتام أبى جهل ، فعذب به ، فبعث أبو بكر رجلا فقال : اشترى لى بلالا فأعتقه . وروى عبد الرزاق من طريق سعيد بن المسيب قال د قال أبو بكر للعباس : اشترى لى بلالا ، فاشتراه فأعتقه أبو بكر ، وفى المغازى لابن إسحق ، حدثنى هشام بن عروة عن أبيه قال د مر أبو بكر بأمية بن خلف وهو يعذب بلالا فقال : ألا تتق الله فى هذا المسكين ؟ قال : أتقنه أنت مما ترى ، فأعطاه أبو بكر غلاما أجلا منه وأخذ بلالا فأعتقه ، ويجمع بين القصتين بأن كلا من أمية وأبى جهل كان يعذب بلالا ولهما شوب فيه . قوله ( وقال الله تعالى ) والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق ( الآية ) موضع الترجمة منه قوله تعالى ( على ما ملكت أيمانهم ) فأثبت لهم ملك اليمين مع كون ملكهم غالبا كان على غير الأوضاع الشرعية ، وقال ابن النثير : مقصوده صحة ملك الحربى وملك المسلم عنه ، والمخاطب فى الآية المشركون ، والتوبيخ الذى وقع لهم بالنسبة إلى ما عاملوا به أصنامهم من التعظيم ولم يعاملوا بهم بذلك ، وليس هذا من غرض هذا الباب . ثم ذكر المصنف فى الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث أبى هريرة فى قصة إبراهيم عليه السلام وسارة مع الجبار ، وفيه أنه أعطاهما هاجر ، ووقع هنا د آجر ، بهزمة بدل الهاء ، وقوله د كبت ، بفتح الكاف والموحدة بعدها مثناة أى أعزاه وقيل رده خائبا وقيل أحزنه وقيل صرعه وقيل صرفه وقيل أذله ، حكاهما كلها ابن التين وقال : انها متقاربة ، وقيل أصل كبت كبد أى بلغ الهم كبده فأبدلت الدال مثناة . وقوله أخيم أى مكن من الخدمة ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى أحاديث الانبياء ، وموضع الترجمة منه قول الكافر د أعطوها هاجر ، وقبول سارة منه وإمضاء إبراهيم عليه السلام ذلك ، ففيه صحة هبة الكافر . ثانيا حديث عائشة فى قصة



ابن وليدة زمة، وقد تقدم قريبا ويأتى الكلام عليه في الباب المحال عليه ثم، وموضع الترجمة منه تقرير النبي ﷺ ملك زمة الوليدة وإجراء أحكام الرق عليها. ثالثا حديث صيب، قوله (عن سعد) أى ابن ابراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف. قوله (قال عبد الرحمن بن عوف لصيب: أتى الله ولا تدع إلى غير أبيك) كان صيب يقول انه ابن سنان بن مالك بن عبد عمرو بن عقيل ويسوق نسباً ينتهى إلى النمر بن قاسط وأن أمه من بني تميم، وكان لسانه أعجمياً لانه روى بين الروم فغلب عليه لسانهم، وقد روى الحاكم من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن ابن حاطب عن أبيه قال قال عمر لصيب: ما وجدت عليك في الاسلام إلا ثلاثة أشياء: اكتنيت أبا يحيى، وأنتك لاتمسك شيئاً، وتدعى إلى النمر بن قاسط. فقال: أما الكنية فإن رسول الله ﷺ كنى، وأما النفقة فإن الله يقول ﴿وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه﴾ وأما النسب فلو كنت من روثه لاتنسبت إليها، ولكن كان العرب يسمي بعضهم بعضاً نسباً ناس بعد أن عرفت مولدى وأهل قباعوى فأخذت بلسانهم، يعنى لسان الروم، ورواه الحاكم أيضاً وأحمد وأبو يعلى وابن سعد والطبرانى من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن حمزة بن صيب عن أبيه أنه كان يكنى أبا يحيى، ويقول انه من العرب، ويظم الكثير، فقال له عمر، فقال: إن رسول الله ﷺ كنى، وأنى رجل من النمر بن قاسط من أهل الموصل ولكن سبى الروم غلاماً صغيراً بعد أن عقلت قومي وعرفت نسي، وأما الطعام فإن رسول الله ﷺ قال: «خيركم من أطعم الطعام»، ورواه الطبرانى من طريق زيد بن أسلم عن أبيه قال: خرجت مع عمر حتى دخلنا على صيب فلما رآه صيب قال: يا ناس يا ناس، فقال عمر: ماله يدعو الناس؟ فقيل: إنما يدعو غلامه يحسن فقال: يا صيب ما فيك شيء أهيبه إلا ثلاث خصال، فذكر نحوه وقال فيه: وأما انتسابي إلى العرب فإن الروم سبى وأنا صغير وأنى لأذكر أهل بيتي، ولو أنى انفقت عن روثه لاتنسبت إليها. فبهذه طرق تقوى بعضها بعض فلهذا اتفقت له هذه المراجعة بينه وبين عمر مرة بينه وبين عبد الرحمن بن عوف أخرى، ويدل عليه اختلاف السياق. رابعاً حديث حكيم بن حزام أنه قال «يا رسول الله أرأيت أمورا كنت أتحدث بها، الحديث، وقد تقدم الكلام عليه في الزكاة، وموضع الترجمة منه ماتضمنه الحديث من وقوع الصدقة والعنافة من المشرك، فانه يتضمن صحة ملك المشرك، إذ صحة التمتع متوقفة على صحة الملك، وسيأتى الكلام على قوله «أتحدث» هل هو بالثلاثة أو المشاة في كتاب الادب، وذكر الكرماني أنه روى هنا أتحب بموحدتين وكان الأولى أن ينسبها لقائلها

### ١٠١ - باب جلود الميتة قبل أن تدبغ

٢٢٢١ - حَرْشُ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبراهيمَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ عُبيدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ: هَلَّا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا بَعِثًا؟ قَالُوا: إِنَّمَا مَيْتَةٌ. قَالَ: إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا. قوله (باب جلود الميتة قبل أن تدبغ) أى هل يصح بيعها أم لا؟ أورد فيه حديث ابن عباس في شاة ميمونة، وكأنه أخذ جواز البيع من جواز الاستمتاع لأن كل ما ينتفع به يصح بيعه وما لا فلا، وبهذا يجاب عن اعتراض الاسماعيل بأنه ليس في الخبر الذى أوردته تعرض للبيع، والاتقاع بجلود الميتة مطلقاً قبل الدباغ وبعده مشهور من مذهب الزهري، وكأنه اختار البخارى، وحجته مفهوم قوله ﷺ «أما حرم أكلها» فانه يدل على أن كل

ماعدًا أكلها مباح ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الذبائح ان شاء الله تعالى

### ١٠٢ - باب قتل الخنزير . وقال جابر : حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْعَ الْخِنْزِيرِ

٢٢٢٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ رَافِعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكُنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُنْطَقًا ، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ ، وَيَقْتُلَ الْخِنْزِيرَ ، وَيَضَعِ الْجِزْيَةَ ، وَيَفِيضَ الْمَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ »

[ الحديث ٢٢٢٢ - أطرافه في : ٢٤٧٦ ، ٢٤٤٨ ، ٣٤٤٩ ]

**قوله** ( باب قتل الخنزير ) أى هل يشرع كما شرع تحريم أكله ؟ ووجه دخوله في أبواب البيع الإشارة إلى أن ما أمر بقتله لا يجوز بيعه ، قال ابن التين : شد بعض الشافعية فقال لا يقتل الخنزير إذا لم يكن فيه ضراوة . قال : والجهود على جواز قتله مطلقا . والخنزير بوزن غريب ونونه أصلية وقيل زائدة وهو عتار الجوهري . **قوله** ( وقال جابر حرم النبي ﷺ بيع الخنزير ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف كما سيأتي بعد تسعة أبواب ، ثم ذكر المصنف في الباب حديث أبي هريرة في نزول عيسى بن مريم فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في أحاديث الأنبياء ، وموضع الترجمة منه قوله « ويقتل الخنزير » أى يأمر بأعدامه مبالغة في تحريم أكله ، وفيه توبيخ عظيم للنصارى الذين يدعون أنهم على طريقة عيسى ثم يستطون أكل الخنزير ويداغنون في عبثه

### ١٠٣ - باب لا يذاب شحم الميتة ، ولا يُباع ودكُه . رواه جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٢٢٢٣ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ أَخْبَرَنِي طَاوُسُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ « بَلَغَ عَمْرٌو أَنَّ فُلَانًا بَاعَ خِرًّا فَقَالَ : قَاتِلَ اللَّهُ فُلَانًا ، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، حَرَّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَعَلُوهَا فَبَاعُوهَا »

[ الحديث ٢٢٢٣ - طريقه في : ٣٤٦٠ ]

٢٢٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « قَاتِلَ اللَّهُ يَهُودًا ، حَرَّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوهَا أَثْمَانَهَا » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : قَاتَلَهُمُ اللَّهُ لَعَنَهُم . ﴿ قِيلَ ﴾ : لَعْنٌ . ﴿ انْفِرَاصُونَ ﴾ : السَّكْدُ ابْنُ

**قوله** ( باب لا يذاب شحم الميتة ولا يُباع ودكُه ) رواه جابر عن النبي ﷺ ( أى روى معناه . وسيأتي شرح ذلك في « باب بيع الميتة والأصنام » . **قوله** ( بلغ عمر بن الخطاب أن فلانا باع خرا ) في رواية مسلم وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن سفیان بن عيينة بهذا الاسناد . أن سمرة باع خرا فقال : قاتل الله سمرة ، زاد البهيقي من طريق البزوفرائي « عن سفیان بن سمرة بن جندب » ، قال ابن الجوزي والقرطبي وغيرهما اختلف في كيفية بيع سمرة للخمر

على ثلاثة أقوال : أحدها أنه أخذها من أهل الكتاب عن قيمة الجزية فباعها منهم معتقدا جواز ذلك ، وهذا حكاه ابن الجوزي عن ابن ناصر ورجحه وقال : كان ينبغي له أن يوليم بيعها فلا يدخل في محظور وإن أخذ أثمانها منهم بعد ذلك لأنه لم يتعاط حرما ويكون شيئا بقصة بريرة حيث قال هو عليها صدقة ولنا هدية . والثاني قال الخطابي : يجوز أن يكون باع الصير بمن يتخذ خرا ، والصير يسمى خرا كما قد يسمى العنب به لأنه يشول إليه قاله الخطابي ، قال : ولا يظن بسكرة أنه باع عين الخمر بعد أن شاع تحريمها ، وإنما باع الصير . والثالث أن يكون خلل الخروباعها ، وكان عمر يعتقد أن ذلك لا يحلها كما هو قول أكثر العلماء ، واعتقد سكرة الجواز كما تأوله غيره أنه يحل التحليل ، ولا ينصرف الحل في تحليلها بنفسها ، قال القرطبي تبعاً لابن الجوزي : والأشبه الأول . قلت : ولا يمتنع على الوجه الأول أخذها عن الجزية بل يحتمل أن تكون حصلت له عن غنينة أو غيرها ، وقد أبدى الاسماعيل في المدخل ، فيه احتيالا آخر ، وهو أن سكرة علم تحريم الخمر ولم يعلم تحريم بيعها ولذلك اقتصر همر على ذمه دون عقوبته ، وهذا هو الظن به ، ولم أر في شيء من الاختصاص أن سكرة كان والياً لعمر على شيء من أعماله ، إلا أن ابن الجوزي أطلق أنه كان والياً على البصرة لعمر بن الخطاب ، وهو وهم قائما ولي سكرة على البصرة لزياد وابنه عبيد الله ابن زياد بعد عمر بندهر ، وولادة البصرة لعمر قد ضبطوا وليس منهم سكرة ، ويحتمل أن يكون بعض أمراءها استعمل سكرة على قبض الجزية . قوله ( حرمت عليهم الشحوم ) أى أكلها ، وإلا فلو حرم عليهم بيعها لم يكن لم حيلة فيما صنوه من إذابتها . قوله ( لجملها ) بفتح الجيم والميم أى أذا بها ، يقال جله إذا أذابه ، والجبل اللحم المذاب ، ووجه تشبيه عمر ببيع المسلمين الخمر ببيع اليهود المذاب من الشحم الاشتراك في النهي عن تناول كل منهما ، لكن ليس كل ما حرم تناوله حرم بيعه كالخمر الأهلية وسباع الطير ، فالظاهر أن اشتراكهما في كون كل منهما صار بالني عن تناوله نجسا هكذا حكاه ابن بطال عن الطبري وأقره ، وليس بواضح بل كل ما حرم تناوله حرم بيعه ، وتناول الخمر والسباع وغيرها مما حرم أكله إنما يتأتى بعد ذبحه ، وهو بالذبح يصير ميتة لأنه لا ذكاة له وإذا صار ميتة صار نجسا ولم يجوز بيعه . فالإيراد في الأصل غير وارد ، هذا قول الجمهور وإن خالف في بعضه بعض الناس ، وأما قول بعضهم : الابن إذا ورث جارية أبيه حرم عليه وطؤها وجزأ له بيعها وأكل ثمنها ، فأجاب عياض عنه بأنه تمويه لأنه لم يحرم عليه الانتفاع بها مطلقا وإنما حرم عليه الاستمتاع بها لأمر خارجي ، والانتفاع بها لغيره في الاستمتاع وغيره حلال إذا ملكها ، بخلاف الشحوم فإن المقصود منها وهو الأكل كان محرما على اليهود في كل حال وعلى كل شخص فافترقا . وفي الحديث لعن العاصي المعين ، ولكن يحتمل أن يقال إن قول عمر « قاتل الله سكرة » لم يرد به ظاهره بل هي كلمة تقولها العرب عند إرادة الزجر فقالها في حقه تغليظا عليه ، وفيه إقالة ذوى الهيات زلاتهم لأن عمر اكتفى بتلك الكلمة عن مزيد عقوبة ونحوها ، وفيه إبطال الحيسل والوسائل إلى المحرم ، وفيه تحريم بيع الخمر وقد نقل ابن المنذر وغيره في ذلك الإجماع ، وشذ من قال يجوز بيعها ويجوز بيع المفقود المستحيل باطنه خرا ، واختلف في علة ذلك فقيل لنجاستها وقيل لأنه ليس فيها منفعة مباحة مقصودة وقيل للبلاغة في التنفير عنها ، وفيه أن الشيء إذا حرم عينه حرم ثمنه ، وفيه دليل على أن بيع المسلم الخمر من الذي لا يجوز ، وكذا توكيل المسلم الذي في بيع الخمر ، وأما تحريم بيعها على أهل الذمة فبني على الخلاف في خطاب الكافر بالفروع ، وفيه استعمال القياس في الأشياء والنظائر ، واستدل به على تحريم بيع جثة الكافر إذا قتلناه وأراد الكافر شراره ، وعلى منع بيع كل

حرم نجس ولو كان فيه منفعة كالسرقين ، وأجاز ذلك الكوفيون ، وذهب بعض المالكية إلى جواز ذلك للمشتري دون البائع لاحتياج المشتري دونه ، وسيأتي في باب بيع الميتة ، من حديث جابر بيان الوقت الذي قال فيه النبي ﷺ هذه المقالة ، وفي البحث عن الانتفاع بشحم الميتة وإن حرم بيعها ، وما يستثنى من تحريم بيع الميتة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . **قوله** ( قاتل الله يهودا ) كذا بالتنوين على إرادة البطن ، وفي رواية بغير تنوين على إرادة القبيلة ، وقد ذكر المصنف في رواية المستملي في آخر الباب أن معناه لعنهم ، واستشهد بأن قوله تعالى ( قتل الخراصون ) معناه لعن وهو تفسير ابن عباس في قتل ، وقوله « الخراصون الكذابون » هو تفسير مجاهد ورواهما الطبري في تفسيره عنهما . وقال الهروي : معنى قاتلهم قتلهم ، قال : وفاعل أصلها أن يقع الفعل بين اثنين ، وربما جاء من واحد كسافرت وطارت النمل ، وقال غيره : معنى قاتلهم عاдам وقال الداودي من صار عدوا لله وجب قتله . وقال البيضاوي : قاتل أي عادي أو قتل ، وأخرج في صورة المبالغة ، أو عبر عنه بما هو مسبب عنهم قائم بما اخترعوا من الحيلة اتصّبوا لمحاربة الله ومن حاربه حرب ومن قاتله قتل

#### ١٠٤ - باب بيع التصاوير التي ليس فيها روح ، وما يُكره من ذلك

٢٢٢٥ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب **حدثنا** يزيد بن زريع **أخبرنا** عوف عن سعيد بن أبي الحسن قال « كنت عند ابن عباس رضي الله عنهما إذ أتاه رجل فقال : يا أبا عباس إني إنسان إنما معيشتي من صنعة يدي ، وإنني أصنع هذه التصاوير . قال ابن عباس : لا أحد ذلك إلا ما سمعت من رسول الله ﷺ ، سمعته يقول : من صور صورة فإن الله مذبذبه حتى ينفخ فيها الروح ، وليس بنافخ فيها أبدا . فربما الرجل ربوة شديدة واضفر وجهه : فقال : ويحك إن أميت إلا أن تصنع فطليك بهذا الشجر ، كل شيء ليس فيه روح . قال أبو عبد الله : سمع سعيد بن أبي عروبة من النضر بن أنس هذا الواحد

[ الحديث ٢٢٢٥ - طرّفاه في : ٥٩٦٣ ، ٧٠٤٢ ]

**قوله** ( باب بيع التصاوير التي ليس فيها روح ، وما يكره من ذلك ) أي من الاتخاذ أو البيع أو الصنعة أو ما هو أعم من ذلك ، والمراد بالتصاوير الأشياء التي تصور . ثم ذكر المؤلف رحمه الله حديث ابن عباس مرفوعا « من صور صورة فإن الله مذبذبه » الحديث ، وجه الاستدلال به على كراهية البيع وغيره واضح ، وسعيد بن أبي الحسن رآه عن ابن عباس هو أخو الحسن البصري وهو أسن منه ومات قبله وليس له في البخاري موصولا سوى هذا الحديث ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . **قوله** ( فربا الرجل ) بالراء والموحدة أي انتفخ ، قال الخليل : ربا الرجل أصابه نفس في جوفه وهو الربو والربوة ؛ وقيل معناه دعر وامتلأ خوفا . وقوله ربوة بضم الراء وبفتحها . **قوله** ( فطليك بهذا الشجر ، كل شيء ليس فيه روح ) كذا في الأصل مخفض « كل » ، على أنه بدل كل من بعض ؛ وقد جوز بعض النحاة . ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي عليك مثل الشجر ، أو على حذف واو العطف أي وكل شيء ، ومثله قولهم في التحيات الصلوات اذ المعنى والصلوات ،

وهذا الأخير جرم الحميدي في جمعه ، وكذا ثبت في رواية مسلم والإسماعيلي بلفظ « فاصنع الشجر وما لا نفس له ، ولا في نعيم من طريق هوة عن عرف » فمليك بهذا الشجر وكل شيء ليس فيه روح ، بأنها وأو العطاف ، وقال الطيبي قوله « كل شيء » هو بيان للشجر لأنه لما منعه عن التصوير وأرشدته إلى الشجر كان غير واف بمقصوده ولأنه قصد كل ما لا روح فيه ولم يقصد خصوص الشجر ، وقوله كل بالخفض ويجوز النصب . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف . قوله ( سمع سعيد بن أبي عروبة من الضمر بن أنس هذا الواحد ) أي الحديث ، سقطت هذه الزيادة من رواية النسفي هنا ، وأشار بذلك إلى ما أخرجه في اللباس من طريق عبد الأعلى عن سعيد عن الضمر عن ابن عباس بمعناه ، وسأذكر ما بين الروایتين من التباين هناك إن شاء الله تعالى . ثم وجدت في نسخة الصغاني قبل قوله « سمع سعيد » مانسه « قال أبو عبد الله : وعن محمد بن عبد الله عن سعيد بن أبي عروبة سمعت الضمر بن أنس قال : كنت عند ابن عباس ، بهذا الحديث وبعده « قال أبو عبد الله سمع سعيد الخ ، فرأى الإشكال بهذا ، ولم أجد هذا في شيء من نسخ البخاري إلا في نسخة الصغاني ، ومحمد المذكور هو ابن سلام ، وعبد الله هو ابن سليمان

١٠٥ - باب تحريم التجارة في الحر . وقال جابر رضي الله عنه : حرّم النبي ﷺ بيع الحر

٢٢٢٦ - حدثنا مسلمٌ حدثنا شعبه عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة رضي الله

عنها « لما نزلت آيات سورة البقرة عن آخرها خرج النبي ﷺ فقال : حرّمت التجارة في الحر »

قوله ( باب تحريم التجارة في الحر ) تقدم نظير هذه الترجمة في أبواب المساجد لكن بقيد المسجد ، وهذه أهم من تلك . قوله ( وقال جابر حرم النبي ﷺ بيع الحر ) سيأتي موصولاً بعد ستة أبواب ، ونذكر تحرير المسألة هناك إن شاء الله تعالى . ثم أورد حديث عائشة بلفظ « حرمت التجارة في الحر » وقد تقدم في « باب أكل الربا » من هذا الوجه أهم سياقا ، ولأحمد والطبراني من حديث تميم الداري مرفوعاً ، أن الحر حرام شراؤها وثمنها ،

١٠٦ - باب إثم من باع حرّاً

٢٢٢٧ - حدثني بشر بن مَرْحُومٌ حدثنا يحيى بن سلمة عن إسماعيل بن أمية عن سعيد بن أبي سعيد

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « قال الله : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حرّاً فاكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعط أجره »

[ الحديث ٢٢٢٧ - طرّفه في : ٢٢٢٠ ]

قوله ( باب إثم من باع حرّاً ) أي عالماً متعمداً ، والحر الظاهر أن المراد به من بني آدم ، ويحتمل أن يكون أهم من ذلك فيدخل مثل الموقوف . قوله ( حدثنا بشر بن مرحوم ) هو بشر بن عيسى بمهملة ثم موحدة مصفراً ابن مرحوم بن عبد العزيز بن مهراّن الطاطر فنسب إلى جيسده ، وهو شيخ بصري ما أخرجه عن من الستة إلا البخاري ، وقد أخرج حديثه هذا في الإجارة عن شيخ آخر وافق بشراً في روايته له عن شيخهما ، قوله ( حدثنا يحيى بن سلمة ) بالتصغير هو الطائفي نزيلي مكة مختلف في توثيقه ، وليس له في البخاري موصولاً سوى هذا الحديث ،

وذكره في الإجارة من وجه آخر عنه ، والتحقق أن السلام فيه إنما وقع في روايته من عبيد الله بن عمر خاصة ، وهذا الحديث من غير روايته ، واتفق الرواة عن يحيى بن سليم على أن الحديث من رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة ، وغالطهم أبو جعفر النخعي فقال : عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة ، قاله البيهقي والمحفوظ قول الجماعة . **قوله** ( ثلاثة : أنا خصمهم ) زاد ابن خزيمة وابن حبان والاسماعيلي في هذا الحديث ، ومن كنت خصمه خصمته ، قال ابن التين : هو سبحانه وتعالى خصم لجميع الظالمين إلا أنه أراد التشديد على هؤلاء بالتصريح ، والخصم يطلق على الواحد وعلى الاثنين وعلى أكثر من ذلك ، وقال المروئي الواحد بكسر أوله ، وقال الفراء الأول قول الفصحاء ، ويجوز في الاثنين خصمان والثلاثة خصوم . **قوله** ( أعطى بني ثمود غنم ) كذا للجميع على حذف المفعول والتقدير أعطى يمينه بني أي عاهد عهدا وحلف عليه بالله ثم تقضه . **قوله** ( باع حراً فأكل ثمنه ) خص الأكل بالذكر لأنه أعظم مقصود ، ووقع عند أبي داود من حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً : ثلاثة لا تقبل منهم صلاة ، فذكر فيهم : ودجل اعتبد حراً ، وهذا أم من الأول في الفعل وأخص منه في المفعول به ، قال الخطابي : اعتياد الحر يقع بأمرين : أن يعتقه ثم يكتم ذلك أو يبيعه ، والثاني أن يستخدمه كرها بعد العتق ، والأول أشدهما ، قلت : وحديث الباب أشد لأن فيه مع كتم العتق أو جمعه العمل بمقتضى ذلك من البيع وأكل الثمن فمن ثم كان الوعيد عليه أشد ، قال المذهب : وإنما كان إثمه شديداً لأن المسلمين أكفأ في الحرية ، فمن باع حراً فقد منعه التصرف فيما أباح الله له وأزعمه الدال الذي أقضه الله منه . وقال ابن الجوزي : الحر عبد الله ، فمن جنى عليه غصمه سيده . وقال ابن المنذر لم يختلفوا في أن من باع حراً أنه لا قطع عليه ، يعني إذا لم يسرقه من حرز مثله ، إلا ما يروى عن علي بن أبي طالب أنه قطع يد من باع حراً قال : وكان في جواز بيع الحر خلاف قديم ثم ادفع ، فروى عن علي قال : من أقر على نفسه بأنه عبد فهو عبد . قلت : يحتمل أن يكون محله قيمته لم تعلم حرية ، لكن روى ابن أبي شيبة عن طريق قتادة : أن رجلاً باع نفسه ف قضى عمر بأنه عبد وجعل ثمنه في سبيل الله ، ومن طريق زرارة عن أوفى أحد التابعين أنه باع حراً في دين ، ونقل ابن حزم أن الحر كان يباع في الدين حتى نزلت ( وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ) ونقل عن الشافعي مثل رواية زرارة ، ولا يثبت ذلك أكثر الأصحاب واستقر الإجماع على المنع . **قوله** ( ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره ) هو في معنى من باع حراً وأكل ثمنه لأنه استوفى منفعتة بغير عوض وكأنه أكلها ، ولأنه استخدمه بغير أجره وكأنه استعبده

### ١٠٧ - باب أمر النبي ﷺ اليهود ببيع أرضهم حين أحلام

فيه المقبري عن أبي هريرة

**قوله** ( باب أمر النبي ﷺ اليهود ببيع أرضهم ) كذا في رواية أبي ذر يفتح الراء وكسر الصاد المعجمة جمع أرض وهو جمع شاذ لأنه جمع جمع السلامة ولم يبق مفردة سالماً لأن الراء في المفرد ساكنة وفي الجمع حركة . **قوله** ( حين أحلام ) أي من المدينة . **قوله** ( فيه المقبري عن أبي هريرة ) يشير إلى ما أخرجه في المجاهد في : باب إخراج اليهود من جزيرة العرب من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : بينما نحن في المسجد إذ خرج علينا النبي ﷺ فقال : انطلقوا إلى اليهود - وفيه - فقال إني أريد أن أجعلكم ، فن وجد منكم بماله شيئاً فليبه ، وهذه القصة

وقعت لبنى التضير كما سيأتي بيان ذلك في موضعه ، وكان المصنف أخذ يبيع الأرض من عموم بيع المال ، وقد تقدم في أبواب الخيار في قصة عثمان وابن عمر إطلاق المال على الأرض ، وغفل الكرماني عن الإشارة إلى هذا الحديث فقال : إنما ذكر البخاري هذا الحديث هذه الصيغة مقتضيا لكونه لم يثبت الحديث المذكور على شرطه والصواب أنه اكتفى هنا بالإشارة إليه لاتحاد غرضه عنده ففر من تكرار الحديث على صورته بغير فائدة زائدة كما هو الغالب من عادة

### ١٠٨ - باب بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة

واشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبرة مضمونة عليه يوقبها صاحبها بالربذة

وقال ابن عباس : قد يكون البعير خيرا من العيرين . واشترى رافع بن خديج بعيرا ببعيرين فأعطاه أحدهما وقال : آتيك بالآخر غدا رهوا إن شاء الله . وقال ابن المسيب لاربا في الحيوان : البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين إلى أجل . وقال ابن سيرين : لا بأس ببعير ببعيرين ودرهم بدرهم نسيئة

٢٢٢٨ - **عز** سئلان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن انس رضي الله عنه قال « كان في السبي صفة فصار إلى دحية الكلبي ، ثم صارت إلى النبي ﷺ »

**قوله** ( باب بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة ) التقدير بيع العبد بالعبد نسيئة والحيوان بالحيوان نسيئة وهو من عطف العام على الخاص ، وكأنه أراد بالعبد جنس من يستعبد فيدخل فيه الذكر والأنثى ولذلك ذكر قصة صفة ، أو أشار إلى إلحاق حكم الذكر بحكم الأنثى في ذلك لعدم الفرق ، قال ابن بطال : اختلفوا في ذلك فذهب الجمهور إلى الجواز ، لكن شرط مالك أن يختلف الجنس ، ومنع الكوفيون وأحمد مطلقا لحديث سمرة المخرج في السنن ورجاله ثقات إلا أنه اختلف في سماع الحسن من سمرة ، وفي الباب عن ابن عباس عند البزار والطحاوي ورجاله ثقات أيضا إلا أنه اختلف في وصله وإرساله فرجح البخاري وغير واحد إرساله ، وعن جابر عند الترمذي وغيره وإسناده لين ، وعن جابر بن سمرة عند عبد الله في زيادات المسند ، وعن ابن عمر عند الطحاوي والطبراني ، واحتج الجمهور بحديث عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ أمره أن يهجر جيشا - وفيه - فابتاع البعير بالبعيرين بأمر رسول الله ﷺ ، أخرجه الدارقطني وغيره وإسناده قوى ، واحتج البخاري هنا بقصة صفة واستشهد بآثار الصحابة . **قوله** ( واشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبرة ) الحديث وصله مالك والشافعي عنه عن نافع عن ابن عمر بهذا ورواه ابن أبي شيبة من طريق أبي بشر عن نافع أن ابن عمر اشترى ناقة بأربعة أبرة بالربذة فقال لصاحب الناقة : اذهب فانظر فإن رديت فقد وجب البيع ، وقوله « راحلة » أي ما أمكن ركوبه من الإبل ذكرنا أو أنثى ، وقوله « مضمونة » صفة راحلة أي تكون في ضمان البائع حتى يوفى بها أي يسلمها للبشترى ، والربذة بفتح الراء والموحدة والمعجمة مكان معروف بين مكة والمدينة . **قوله** ( وقال ابن عباس قد يكون البعير خيرا من البعيرين ) وصله الشافعي من طريق طاوس أن ابن عباس سئل عن بعير ببعيرين فقال . **قوله** ( واشترى رافع بن خديج بعيرا ببعيرين





٢٢٣١ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ** حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو سَمِيعٍ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ «بَاغَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»

٢٢٣٢، ٢٢٣٣ - **حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ** حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ عَنْ الْأَمَةِ تَزَنَّى وَلَمْ تُحْصَنَ، قَالَ: لَجِلْدُهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ يَمُوهَا بَعْدَ الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ

٢٢٣٤ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ** قَالَ أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ «إِذَا زَنَتْ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّالِثَةَ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَكْبِتْهَا وَلَوْ بِحِمْلٍ مِنْ شَعَرٍ»

**قوله** (باب بيع المدبر) أي الذي علق ماله بعتقه بموت ماله، سمي بذلك لأن الموت دبر الحياة أو لأن فاعله دبر أمر دنياه وآخرته: أما دنياه فباستمراره على الانتفاع بخدمة عبده، وأما آخرته فبتحصيل ثواب العتق، وهو راجع إلى الأول، لأن تدبير الأمر مأخوذ من النظر في العاقبة فيرجع إلى دبر الأمر وهو آخره. وقد أعاد المصنف هذه الترجمة في كتاب العتق وضرب عليها في نسخة الصغاني وصارت أحاديثها داخلة في بيع الرقيق وتوجيهها واضح، وكذا هو في رواية النسفي، وأورد المصنف فيه حديثين كل منهما من طريقين: الأول حديث جابر في بيع المدبر، **قوله** (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي خالد، وعطاء هو ابن أبي رباح، وفي الأسناد ثلاثة من التابعين في نسق: إسماعيل وسلة وعطاء، فإسماعيل وسلة قرينان من صفار التابعين وعطاء من أوساطهم. **قوله** (باع النبي ﷺ المدبر) هكذا أورده مختصراً، وأخرجه ابن ماجه من طريق وكيع كذلك، وأخرجه أحمد عن وكيع كذلك لكن زاد عن سفيان وإسماعيل جميعاً عن سلة، وأخرجه إسماعيل من طريق أبي بكر بن خلاد عن وكيع ولفظه «في رجل أعتق غلاماً له عن دبر وعليه دين فباعه رسول الله ﷺ بثمانمائة درهم، وقد أخرجه المصنف في الأحكام عن ابن نمير شيخه فيه هنا لكن قال «عن محمد بن بشر - بدل وكيع - عن إسماعيل بن أبي خالد، ولفظه «بلغ النبي ﷺ أن رجلاً من أصحابه أعتق غلاماً له عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه بثمانمائة درهم ثم أرسل بشمته إليه، وترجم عليه «بيع الإمام على الناس أموالهم، وقال في الترجمة «وقد باع النبي ﷺ مدبراً من نعيم بن النحام» وأشار بذلك إلى ما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر «أن رجلاً من الانصار يقال له أبو مذكور أعتق غلاماً له يقال له يعقوب عن دبر لم يكن له مال غيره، فدعا به رسول الله ﷺ فقال: من يشتريه؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله النحام بثمانمائة درهم فدفعها إليه، الحديث، وقد تقدم في «باب بيع المزايدة» من وجه آخر عن عطاء بلفظ «ان رجلاً أعتق غلاماً له عن دبر فاحتاج، فأخذه النبي ﷺ فقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم ابن عبد الله، فأفاد في هذه الرواية سبب بيعه وهو الاحتياج إلى ثمنه. وفي رواية ابن خلاد زيادة في تفسير الحاجة وهو الدين، فقد ترجم له في الاستقراض «من باع مال المفلس فقسمه بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه،

وكانه أشار بالأول إلى ما تقدم من رواية وكيع عند الاسماعيل في قوله « وعليه دين »، وإلى ما أخرجه النسائي من طريق الأعمش عن سلة بن كهيل بلفظ « إن رجلا من الأنصار أعتق غلاما له عن دبر وكان محتاجا وكان عليه دين فباعه رسول الله ﷺ بثمانمائة درهم ، فأعطاه وقال : افض دينك ، وبالثاني إلى ما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر قال « أعتق رجل من بني عذرة عبدا له عن دبر ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : ألك مال غيره ؟ فقال لا ، الحديث وفيه « فدفعها إليه ثم قال : ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، الحديث . وفي رواية أيوب المذكورة نحوه ولفظه « إذا كان أحدكم فقيرا فليبدأ بنفسه ، فإن كان فضل فعل عياله ، الحديث ، فانفقت هذه الروايات على أن يبيع المدبر كان في حياة الذي دبره ، إلا ما رواه شريك عن سلة بن كهيل بهذا الأسناد « إن رجلا مات وترك مديرا ودينا ، فأمرهم النبي ﷺ فباعه في دينه بثمانمائة درهم ، أخرجه الدارقطني ، ونقل عن شيخه أبي بكر النيسابوري أن شريكا أخطأ فيه ، والصحيح ما رواه الأعمش وغيره عن سلة وفيه « ودفع ثمنه إليه ، وفي رواية النسائي من وجه آخر عن اسماعيل بن أبي خالد « ودفع ثمنه إلى مولاة . قلت : وقد رواه أحمد عن أسود بن عامر عن شريك بلفظ « إن رجلا دبر عبدا له وعليه دين ، فباعه النبي ﷺ في دين مولاة ، وهذا شبيه برواية الأعمش وليس فيه لبوت ذكر ، وشريك كان تغير حفظه لما ولي القضاء ، وسامع من حمله عنه قبل ذلك أصح ومنهم أسود المذكور . ( تنبيهات ) : الأول اتفقت الطرق على أن ثمنه ثمانمائة درهم ، إلا ما أخرجه أبو داود من طريق هشيم عن اسماعيل قال « سبعائة أو تسعمائة . الثاني : وجدت لوكيع في حديث الباب . أسناد آخر أخرجه ابن ماجه من طريق أبي عبد الرحمن الأدرمي عنه عن أبي عمرو بن العلاء عن عطاء مثل لفظ حديث الباب مختصرا . الثالث : وقع في رواية الأوزاعي عن عطاء عند أبي داود زيادة في آخر الحديث وهو « أنت أحق بشئني والله أغني عنه . » الطريق الثاني ، قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار ، وفي رواية الحميدي في مسنده « حدثنا عمرو بن دينار ، قوله ( باعه رسول الله ﷺ ) هكذا أخرجه أيضا مختصرا ولم يذكر من يعود الضمير عليه ، وقد أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن سفيان فزاد في آخره « يعني المدبر » وأخرجه مسلم عن إسحق بن إبراهيم وأبي بكر بن أبي شيبة جميعا عن سفيان بلفظ « دبر رجل من الأنصار غلاما له لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله ﷺ ، فاشتراه ابن النحام عبدا قبطيا مات عام أول في إمارة ابن الزبير ، وهكذا أخرجه أحمد عن سفيان بتمامه نحوه ، وقد أخرجه المصنف في كمفارات الإيمان من طريق حماد بن زيد عن عمرو نحوه ولم يقل « في إمارة ابن الزبير ، ولا عين الثمن ، قال القرطبي وغيره : اتفقوا على مشروعية التدبير ، واتفقوا على أنه من الثلث ، غير الليث وزفر فاتهما قالا : من رأس المال ، واختلفوا هل هو عقد جائز أو لازم ، فمن قال لازم منع التصرف فيه إلا بالعتق ، ومن قال جائز أجاز ، وبالأول قال مالك والأوزاعي والكوفيون ، وبالثاني قال الشافعي وأهل الحديث ، وحجتهم حديث الباب ، ولأنه تعليق للعتق بصفة انفرد السيد بها فيتمكن من بيعه كمن علق عتقه بدخول الدار مثلا ، ولأن من أوصى بعتق شخص جاز له بيعه باتفاق قبله بعتق به جواز بيع المدبر لأنه في معنى الوصية ، وقيد الليث الجواز بالحاجة وإلا فيكره ، وأجاب الأول بأنها قضية عين لا عموم لها فيحمل على بعض الصور ، وهو اختصاص الجواز بما إذا كان عليه دين ، وهو مشهور مذهب أحد والخلاف في مذهب مالك أيضا . وأجاب بعض المالكية عن الحديث بأنه ﷺ رد تصرف هذا الرجل لكونه لم يكن له مال غيره ، فيستدل به على رد تصرف من تصلح بجميع

ماله ، وادعى بعضهم أنه عليه السلام إنما باع خدمة المدبر لارقبته ، واحتج بما رواه ابن فضيل عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر أنه عليه السلام قال « لا بأس ببيع خدمة المدبر ، أخرجه الدارقطني ورجال إسناده ثقات ، إلا أنه اختلف في وصله وإرساله ، ولو صح لم يكن فيه حجة لإدليل فيه على أن البيع الذي وقع في قصة المدبر الذي اشتراه نعيم بن التحامل كان في منفعة دون رقبته . الحديث الثاني حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في بيع الأمة إذا زنت ، وقد تقدمت الإشارة إليه في باب بيع العبد الزاني ، وأورده هنا من وجه آخر عن أبي هريرة ، ووجه دخوله في هذا الباب عموم الأمر ببيع الأمة إذا زنت ، فيشمل ما إذا كانت مدبرة أو غير مدبرة فيؤخذ منه جواز بيع المدبر في الجملة ، وأما ما وقع في رواية النسفي وفي نسخة الصغاني فلا يحتاج إلى اعتذار

### ١١١ - باب هل يسافر بالجارية قبل أن يستبرأ منها ؟

ولم ير الحسن بأساً أن يقبلها أو يباشرها . وقال ابن عمر رضي الله عنهما : إذا وهبت الوليدة التي توطأ أو بيعت أو عمت فليستبرأ رخصاً بحمضة ، ولا تستبرأ العذراء . وقال عطاء : لا بأس أن يصيب من جاريته الحامل ما دون الفرج . وقال الله تعالى ﴿ إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ﴾

٢٢٣٥ - حدثنا عبد الغفار بن داود حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن عمرو بن أبي عمرو عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « قدم النبي عليه السلام خيبر ، فلما فتح الله عليه الحصن ذكر له جمال صفية بنت حيي بن أخطب - وقد قتل زوجها وكانت عروساً - فاصطفاه رسول الله عليه السلام لنفسه فخرج بها ، حتى بلغنا مكة لزوجها حلت فتبني بها ، ثم صنع حبساً في يطمع صغير ، ثم قال رسول الله عليه السلام : آذن من حولك ، فكانت تلك وليمة رسول الله عليه السلام على صفية . ثم خرجنا إلى المدينة ، قال فرأيت رسول الله عليه السلام يحويها وراءه بماء ، ثم يجلس عند بئيره فيضع ركبته ، فتضع صفية رجلها على ركبته حتى تركب »

قوله (باب هل يسافر بالجارية قبل أن يستبرأ منها) هكذا قيد بالسفر ، وكان ذلك لكونه مظنة الملامسة والمباشرة غالباً . قوله (ولم ير الحسن بأساً أن يقبلها أو يباشرها) وصله ابن أبي شيبة من طريق يونس بن عبيد عنه قال : وكان ابن سيرين يكره ذلك . وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن الحسن قال يصيب ما دون الفرج ، قال الداودي : قول الحسن إن كان في المسبية صواب . وتعقبه ابن التين بأنه لا فرق في الاستبراء بين المسبية وغيرها . قوله (وقال ابن عمر : إذا وهبت الوليدة التي توطأ أو بيعت أو عمت فليستبرأ رخصاً بحمضة ، ولا تستبرأ العذراء) ما قوله الأول فوصله ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن نافع عنه ، وأما قوله (ولا تستبرأ العذراء) ، فوصله عبد الرزاق من طريق أيوب بن نافع عنه ، وكأنه يرى أن البكارة تمنع الحمل أو تدل على عدمه أو عدم الوطء وفيه نظر ، وعلى تقديره في الاستبراء شائبة تعبد ولهذا تستبرأ التي أيسر من الحيض . قوله (وقال عطاء : لا بأس أن يصيب من جاريته الحامل ما دون الفرج ، قال الله تعالى : ﴿ إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ﴾) قال ابن التين : إن أراد عطاء بالحامل من حملت من سيدها فهو فاسد لأنه لا يرتاب في حمله ، وإن أراد من غيره ففيه خلاف .

قلت : والثاني أشبه بمراده ، ولذلك قيده بما دون الفرج ، ووجه استدلاله بالآية أنها دلت على جواز الاستمتاع بجميع وجوهه ، فخرج الوطء بدليل فبقى الباقي على الأصل . ثم ذكر المصنف في الباب حديث أنس في قصة صفية وسيأتي مبسوطا في المغازي ، والغرض منه هنا قوله « حتى بلغنا سد الزواجر » حلت فبني بها ، فإن المراد بقوله « حلت » ، أي طهرت من حيضها . وقد روى البيهقي بإسناد لين أنه عليه السلام استبرا صفية بمحيضة ، وأما ما رواه مسلم من طريق ثابت عن أنس ، أنه عليه السلام ترك صفية عند أم سليم حتى انقضت عدتها ، فقد شك حماد رواه عن ثابت في وقعه ، وفي ظاهره نظر لأنه عليه السلام دخل بها منصرفه من خيبر بعد قتل زوجها يسير فلم يمض زمن يسع انقضاء العدة ، ولا تقلوا أنها كانت حاملا فتعمل العدة على طهرها من الحيض وهو المطلوب ، والصريح في هذا الباب حديث أبي سعيد مرفوعا « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة » ، قاله في سبأيا أوطاس . أخرجه أبو داود وغيره وليس على شرط الصحيح

### ١١٢ - باب بيع الميتة والأصنام

٢٢٣٦ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءٍ بْنِ أَبِي رَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ بِمَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ « إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْحِمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ . فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهُ يُطْعَمُ بِهَا الشُّعْنُ وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ ، فَقَالَ : لَا ، هُوَ حَرَامٌ . ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ : قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَعَلَهُ ثُمَّ بَاغَوْهُ فَأَكَلُوا مَنَّهُ » . وَقَالَ أَبُو عَاصِمٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ كُتِبَ إِلَى عَطَاءٍ « سَمِعْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ »**

[ الحديث ٢٢٣٦ - طرفاه في : ٤٢٩٦ ، ٤٦٣٣ ]

**قوله** ( باب بيع الميتة والأصنام ) أي تحريم ذلك ، والميتة بفتح الميم ما زالت عنه الحياة لا بذكاة شرعية ، والميتة بالكسر الهيئة وليست مرادا هنا ، وتقل ابن المنذر وغيره الإجماع على تحريم بيع الميتة ، ويستثنى من ذلك السمك والجراد . والأصنام جمع صنم قال الجوهري : هو الوثن ، وقال غيره : الوثن ماله جثة ، والصنم ما كان مصورا ، فيبينهما عموم وخصوص وجهي ، فإن كان مصورا فهو وثن وصنم . **قوله** ( عن عطاء ) بين في الرواية المعلقة قبل هذه الرواية المتصلة أن يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من عطاء وإنما كتب به إليه ، وليزيد فيه إسناد آخر ذكره أبو حاتم في **العلل** ، من طريق حاتم بن إسماعيل عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد ابن عبيدة عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : قد رواه محمد بن إسحق عن يزيد عن عطاء ، ويزيد لم يسمع من عطاء . ولا أعلم أحدا من المصريين رواه عن يزيد متابعا لعبد الحميد بن جعفر ، فإن كان حفظه فهو صحيح لأن عله الصدق . قلت : قد اختلف فيه على عبد الحميد ، ورواية أبي حاتم عنه الموافقة لرواية غيره عن يزيد أرجح فتكون رواية حاتم بن إسماعيل شاذة . **قوله** ( عن جابر ) في رواية أحمد عن حجاج بن محمد عن الليث بسنده « سمعت جابر بن عبد الله بمكة » . **قوله** ( وهو بمكة عام الفتح ) فيه بيان تاريخ ذلك ؛ وكان ذلك

في رمضان سنة ثمان من الهجرة ، ويحتمل أن يكون التحريم وقع قبل ذلك ثم أعاده ﷺ ليسمعه من لم يكن سمعه .  
**قوله** ( ان الله ورسوله حرم ) هكذا وقع في الصحيحين بإسناد الفعل إلى ضمير الواحد وكان الأصل « حرما » فقال  
 القرطبي : لأنه ﷺ تأدب فلم يجمع بينه وبين اسم الله في ضمير الاثنين ، لأنه من نوع ما رده به على الخطيب الذي قال  
 « ومن يعصهما » كذا قال ، ولم تتفق الرواة في هذا الحديث على ذلك فإن في بعض طرقه في الصحيح « ان الله حرم ،  
 ليس فيه ورسوله » ، وفي رواية لابن مردويه من وجه آخر عن الليث « ان الله ورسوله حرما » ، وقد صح حديث  
 أنس في النهي عن أكل الخمر الأهلية « إن الله ورسوله ينهيانكم » ووقع في رواية النسائي في هذا الحديث « بهاكم »  
 والتحقيق جواز الافراد في مثل هذا ، ووجهه الإشارة إلى أن أمر النبي ناشئ عن أمر الله ، وهو نحو قوله ( والله  
 ورسوله أحق أن يرضوه ) واختار في هذا أن الجملة الأولى حذفت لدلالة الثانية عليها ، والتقدير عند سيبويه : والله  
 أحق أن يرضوه ، ورسوله أحق أن يرضوه ، وهو كقول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف

وقيل أحق أن يرضوه خبر عن الاسمين ، لأن الرسول تابع لأمر الله . **قوله** ( فقيل يا رسول الله ) لم أقف على  
 تسمية القائل ، وفي رواية عبد الحميد الآتية « فقال رجل » . **قوله** ( رأيت شحوم الميتة فانه يطلى بها السفن ويدهن  
 بها الجلود ويستصبح بها الناس ) أى فهل يحل بيعها لما ذكر من المنافع فإنها مقتضية لصحة البيع . **قوله** ( فقال :  
 لا ، هو حرام ) أى البيع ، هكذا فسره بعض العلماء كالشافعي ومن اتبعه ، ومنهم من حل قوله « وهو حرام » على  
 الانتفاع فقال : يحرم الانتفاع بها وهو قول أكثر العلماء ، فلا ينفع من الميتة أصلا عندهم إلا ما خص بالدليل وهو  
 الجلد المدبوغ ، واختلفوا فيما يتنجس من الأشياء الطاهرة فالجمهور على الجواز ، وقال أحمد وابن الماجشون : لا ينفع  
 بشيء من ذلك ، واستدل الخطابي على جواز الانتفاع بإجماعهم على أن من ماتت له ذابة ساع له لإطعامها لسكلاب  
 الصيد فكذا ذلك يسوغ دهن السفينة بشحم الميتة ولا فرق . **قوله** ( ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك : قاتل الله  
 اليهود الخ ) وسياقه مشعر بقوة ما أوله الاكثر أن المراد بقوله « هو حرام » البيع لا الانتفاع ، وروى أحمد  
 والطبراني من حديث ابن عمر مرفوعا « الويل لبنى اسرائيل ، لأنه لما حرمت عليهم الشحوم باعوها فأكلوا ثمنها ،  
 وكذلك ثمن الخمر عليكم حرام » ، وقد مضى في « باب تحريم تجارة الخمر » حديث تميم الداري في ذلك . **قوله** ( وقال  
 أبو عاصم حدثنا عبد الحميد ) هو ابن جعفر ، وهذه الطريق وصلها أحمد عن أبي عاصم وأخرجها مسلم عن أبي  
 موسى عن أبي عاصم ولم يسق لفظه بل قال مثل حديث الليث ، والظاهر أنه أراد أصل الحديث ، ولأفنى سياقه  
 بعض مخالفة ، قال أحمد : حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن عبيد الحميد بن جعفر أخبرني يزيد بن أبي حبيب  
 ولفظه « يقول عام الفتح : إن الله حرم بيع الخنازير وبيع الميتة وبيع الخمر وبيع الأصنام » ، قال رجل :  
 يا رسول الله فما ترى في بيع شحوم الميتة ؟ فإنها تدهن بها السفن والجلود ويستصبح بها . فقال : قاتل الله يهود  
 الحديث فظهر بهذه الرواية أن السؤال وقع عن بيع الشحوم وهو يؤيد ما قررناه ، ويؤيده أيضا ما أخرجه أبو  
 داود من وجه آخر عن ابن عباس أنه ﷺ قال وهو عند الركن « قاتل الله اليهود ، ان الله حرم عليهم الشحوم فباعوها  
 وأكلوا أثمانها ، وإن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه » ، قال جمهور العلماء : العلة في منع بيع الميتة  
 والخمر والخنزير النجاسة فيتمتعى ذلك إلى كل نجاسة ، ولكن المشهور عند مالك طهارة الخنزير . والعلة في منع بيع

الأصنام عدم المتفعة المباحة ، فعلى هذا إن كانت بحيث إذا كسرت يلتفت برضاها جاز بيعها عند بعض العلماء من الشافعية وغيرهم ، والاكثر على المنع حلاله على ظاهره ، والظاهر أن النهى عن بيعها للبالغة في التفرغ عنها ، يلتحق بها في الحكم الصلبان التي تعظمها النصارى ويحرم تحت جميع ذلك وصنعتة ، وأجمعوا على تحريم بيع الميتة والخمر والخنزير إلا ما تقدمت الإشارة إليه في « باب تحريم الخمر » ، ولذلك رخص بعض العلماء في القليل من شعر الخنزير للخرز حكاه ابن المنذر عن الأوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية ، فعلى هذا فيجوز بيعه ، ويستثنى من الميتة عند بعض العلماء ما لا تحل الحياة كالشعر والصوف والوبر فإنه طاهر فيجوز بيعه وهو قول أكثر المالكية والحنفية ، وزاد بعضهم العظم والسن والقرن والظلف ، وقال بنجاسة الشعور الحسن واليث والأوزاعي . ولكنها تطهر عندهم بالغسل ، وكأنها متنجسة عندهم بما يتعلق بها من رطوبات الميتة لا نجاسة العين ، ونحوه قول ابن القاسم في عظم الفيل إنه يطهر إذا سلق بالماء ، وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في « باب لا يذاب شحم الميتة »

### ١١٣ - باب ثمن الكلب

٢٢٣٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ، ونهر البني ، وحلوان الكاهن »

[ الحديث ٢٢٣٧ - المرافة في : ٢٢٨٧ ، ٥٢٤٦ ، ٥٧٦١ ]

٢٢٣٨ - **حدثنا** حجاج بن منهال حدثنا شعبة قال أخبرني عون بن جحيفة قال « رأيت أبي اشترى حجاباً فأمر بمحاربه فكسرت ، فسألته عن ذلك ، فقال : إن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الدم وثن الكلب ، وكسب الأمة . ولكن الواشمة والمستوشمة ، وآكل الربا وموكله ، ولعن المصور »

**قوله ( باب ثمن الكلب )** أورده فيه حديثين : أحدهما عن أبي مسعود أنه ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البني وحلوان الكاهن . ثانيهما حديث أبي جحيفة نهى عن ثمن الدم وثن الكلب . وكسب الأمة ، الحديث ، وقد تقدم في « باب موكل الربا » في أوائل البيع . واشتمل هذان الحديثان على أربعة أحكام أو خمسة إن غارنا بين كسب الأمة ومهر البني : الأول ثمن الكلب ، وظاهر النهى تحريم بيعه ، وهو عام في كل كلب معلما كان أو غيره بما يجوز اقتناؤه أو لا يجوز ، ومن لازم ذلك أن لا قيمة على متلفه ، وبذلك قال الجمهور ، وقال مالك لا يجوز وتجب القيمة على متلفه ، وعنه كالجمهور ، وعنه كقول أبي حنيفة يجوز وتجب القيمة ، وقال عطاء والنخعي يجوز بيع كلب الصيد دون غيره وروى أبو داود من حديث ابن عباس مرفوعاً نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب وقال : إن جاء يطلب ثمن الكلب فأملاً كفه تراباً ، وإسناده صحيح ، وروى أيضاً بإسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعاً لا يحمل ثمن الكلب ولا حلوان الكاهن ولا مهر البني ، والعلة في تحريم بيعه عند الشافعي نجاسته مطلقاً وهي قائمه في الملم وغيره ، وعلة المنع عند من لا يرى نجاسته النهى عن اتخاذه والامر بقتله ولذلك خص منه ما أفن

في اتخاذه ، ويدل عليه حديث جابر قال : نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب إلا كلب صيد ، أخرجه النسائي باسناد رجاله ثقات إلا أنه طعن في صحته ، وقد وقع في حديث ابن عمر عند ابن أبي حاتم بلفظ : نهى عن ثمن الكلب وإن كان ضاريا ، يعنى بما يصيد وسنده ضعيف ، قال أبو حاتم هو منكر ، وفي رواية لأحمد : نهى عن ثمن الكلب وقال طعمة جاهلية ، ونحوه للطبراني من حديث ميمونة بنت سعد ، وقال القرطبي مشهور مذهب مالك جواز اتخاذه الكلب وكراهية بيعه ولا يفسخ إن وقع ، وكأنه لما لم يكن عنده نجسا وأذن في اتخاذه لمناقته المجازة كان حكمه حكم جميع المبيعات ، لكن الشرع نهى عن بيعه تنزيها لانه ليس من مكارم الاخلاق ، قال وأما تسويته في النهي بينه وبين مهر البني وحلوان الكاهن فمحمول على الكلب الذي لم يؤذن في اتخاذه ، وعلى تقدير العموم في كل كلب فالنهي في هذه الثلاثة في القدر المشترك من الكراهة أهم من التنزيه والتحرير ، إذ كل واحد منهما منهي عنه ثم تؤخذ خصوصية كل واحد منهما من دليل آخر ، فانا عرفنا تحريم مهر البني وحلوان الكاهن من الاجماع لا من مجرد النهي ، ولا يلزم من الاشتراك في العطف الاشتراك في جميع الوجوه إذ قد يعطف الأمر على النهي والايجاب على النهي ، الحكم الثاني مهر البني وهو ما تأخذه الزانية على الزنا سماه مهرا مجازا ، والبني بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد التحتانية وهو فقيل بمعنى فاعلة وجمع البني بفا ، والبقاء بكسر أوله الزنا والفجور ، وأصل البقاء الطلب غير أنه أكثر ما يستعمل في الفساد ، واستدل به على أن الأمة إذا أكرهت على الزنا فلا مهر لها ، وفي وجه للشافعية يجب للسيد . الحكم الثالث كسب الأمة ، وسيأتى في الإجارة د باب كسب البغي والاماء ، وفيه حديث أبي هريرة : نهى رسول الله ﷺ عن كسب الاماء ، زاد أبو داود من حديث رافع بن خديج : نهى عن كسب الأمة حتى يعلم من أين هو ، فعرف بذلك النهي والمراد به كسبها بالزنا لا بالعمل المباح ، وقد روى أبو داود أيضا من حديث رافعة ابن رافع مرفوعا : نهى عن كسب الأمة إلا ما عملت بيدها ، وقال هكذا بيده نحو الفزل والنفس وهو بالفاء أى تنف الصفوف ، وقيل المراد بكسب الأمة جميع كسبها وهو من باب سد الذرائع لأنها لا تؤمن إذا ألزمت بالكسب أن تكسب بفرجها ، فالمنى أن لا يجعل عليها خراج معلوم تؤديه كل يوم . الحكم الرابع حلوان الكاهن ، وهو حرام بالاجماع لما فيه من أخذ العوض على أمر باطل ، وفي معناه التنجيم والضرب بالحصى وغير ذلك مما يتعاناه العرافون من استطلاع الغيب ، والحلوان مصدر حلوته حلوانا إذا أعطيته ، وأصله من الخلوة شبه بالشيء الخلوة من حيث أنه يأخذه سهلا بلا كلفة ولا مشقة يقال حلوته إذا أطعمته الخلوة ، والحلوان أيضا الرشوة ، والحلوان أيضا أخذ الرجل مهر ابنته لنفسه . وسيأتى الكلام على الكماتة وأصلها وحكمها في أواخر كتاب الطب من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى . الحكم الخامس ثمن الدم ، واختلف في المراد به فقيل أجرة الحجامة ، وقيل هو على ظاهره ، والمراد تحريم بيع الدم كاحرم بيع الميتة والخنزير ، وهو حرام لإجماع أئمة يبيع الدم وأخذ ثمنه ، وسيأتى الكلام على حكم أجرة الحجامة في الإجارة إن شاء الله تعالى

(عامة) : اشتمل كتاب البيوع من المرفوع على مائتي حديث وسبعة وأربعين حديثا ، المعلق منها ستة وأربعون وما عداها موصول ، المكرر منه فيه وفيما مضى مائة وتسعة وثلاثون حديثا والخالص مائة وثمانية أحاديث ، وافقه مسلم على تحريجهما سوى تسعة وعشرين حديثا وهي : حديث عبد الرحمن بن عوف في قصة تزويجه ، وحديث أبي هريرة في الترة الساقطة ، وحديث عائشة في التسمية على الذبيحة ، وحديث أبي هريرة : يأتي على الناس

زمان لا يبالى المرء بما أخذ المال ، وحديث أبي بكر « قد علم قومي أن حرقى ، وحديث المقدام « أطيب ما أكل من كسبه ، وحديث أبي هريرة « إن داود كان يأكل من كسبه ، وحديث جابر « رحم الله عبدا سمعا ، وحديث العلاء « في المهدية ، وحديث أبي جحيفة في الحجاب ، وحديث ابن عباس « آخر آية أنزلت ، وحديث ابن أبي أوفى « إن رجلا أقام سلمة ، وحديث ابن عمر « كان على رجل صعب ، وحديثه في الأبل المهيمة ، وحديث « اكتالوا حتى تستوفوا ، وحديث « إذا بعت فكل ، وحديث جابر في دين أبيه ، وحديث المقدام « كيلوا طعامكم ، وحديث عائشة في شأن الهجرة ، وحديث « المكر والخديعة في النار ، وحديث أنس في الملازمة والمنازمة ، وحديث « إذا استصح أحدكم أغاه فليصحه ، وحديث ابن عمر « لا يبيع حاضر لباد ، وحديث ابن عباس في المزانية ، وحديث زيد بن ثابت في بيع الثمار ، وحديث سلمان في مكانته ، وحديث عبد الرحمن بن عوف مع صبيب ، وحديث أبي هريرة « ثلاثة أنا خصمهم ، وحديثه في إجماله اليهود . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين أثنان وخمسون أثرا . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٣٥ - كتاب السلم

### ١ - باب السلم في كيل معلوم

٢٢٣٩ - حدثني عمرو بن زرارَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي لَهْهَادٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَالنَّاسُ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّرِّ الْعَامَّ وَالْعَامِينَ - أَوْ قَالَ عَامَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ - شَكَّ إِسْمَاعِيلُ - قَالَ : مَنْ سَلَفَ فِي ثَمَرٍ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ »

حدثنا محمد بن أحمد أخبرنا إسماعيل بن ابن أبي نجيح بهذا . . « في كيل معلوم ووزن معلوم »

[ الحديث ٢٢٣٩ - أطرافه في : ٢٢٤٠ ، ٢٢٤١ ، ٢٢٥٣ ]

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب السلم . باب السلم في كيل معلوم) كذا في رواية المستمل ، والبسملة مقدمة عنده ومتوسطة في رواية الكشميهني بين كتاب وباب ، وحذف النسق كتاب السلم وأثبت الباب وآخر البسملة عنه . والسلم بفتح السين : السلف وزنا ومعنى . وذكر الماوردي أن السلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز ، وقيل السلف تقديم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس . فالسلف أعم . والسلم شرعا : بيع موصوف في النعمة ، ومن قيده بلفظ السلم زاده في الحد ، ومن زاد فيه ببدل يعطى عاجلا فيه نظر لأنه ليس داخلا في حقيقته . واتفق العلماء على مشروعيته إلا ما حكى عن ابن المسيب . واختلفوا في بعض شروطه . واتفقوا على أنه يشترط له ما يشترط للبيع ، وعلى تسليم رأس المال في المجلس . واختلفوا هل هو قد غرر يجوز للعاجلة أم لا ؟ وقول المصنف « باب السلم في كيل معلوم ، أي فيما يكال ، واشترط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المكيل متفق عليه من أجل اختلاف



المكاييل ، إلا أن لا يكون في البلد سوى كيل واحد فانه ينصرف اليه عند الاطلاق . ثم أورد حديث ابن عباس مرفوعاً « من أسلف في شيء » الحديث من طريق ابن عليه ، وفي الباب الذي بعده من طريق ابن عينة كلاهما عن ابن أبي نجيح ، وذكره بعد من طرق أخرى عنه ، ومداره على عبد الله بن كثير وقد اختلف فيه لجزم القابسي وعبد الغنى والمزى بأنه المكي القاري المشهور ، وجزم الكللاباذي وابن طاهر والدمياطى بأنه ابن كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي ، وكلاهما ثقة ، والاول أرجح فانه مقتضى صنيع المصنف في تاريخه ، وأبو المهال شيخه هو عبد الرحمن بن مطعم الذي تقدمت روايته قريباً عن البراء وزيد بن أرقم . **قوله** ( عامين أو ثلاثة شك اسماعيل ) يعني ابن عليه . ولم يشك سفيان فقال « وهم يسلفون في التمر السنتين والثلاث ، وقوله عامين وقوله السنتين منصوب إما على نزع الخافض أو على المصدر . **قوله** ( من سلف في تمر ) كذا لابن عليه بالتشديد ، وفي رواية ابن عينة « من أسلف في شيء » ، وهي أشمل ، وقوله « ووزن معلوم » الواو بمعنى أو ، والمراد اعتبار الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن . **قوله** ( حدثنا محمد أخبرنا اسماعيل هو ابن عليه ، واختلف في عهد فقال الجياثي لم أره منسوباً ، وعندى أنه ابن سلام وبه جزم الكللاباذي ، زاد السفيانان « الى أجل معلوم » وسأيت البحث فيه في باب

## ٢ - باب السلف في وزن معلوم

٢٢٤٠ - **حدثنا** صدقة أخبرنا ابن عيينة أخبرنا ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قديم النبي ﷺ المدبنة » وهم يسلفون بالتمر السنتين والثلاث ، فقال : من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم »

**حدثنا** علي حدثنا سفيان قال حدثني ابن أبي نجيح وقال « فليسلف في كيل معلوم الى أجل معلوم »  
٢٢٤١ - **حدثنا** قتيبة حدثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول « قديم النبي ﷺ » . وقال : في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم »

٢٢٤٢ ، ٢٢٤٣ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة عن ابن أبي الجالد . **حدثنا** يحيى حدثنا وكيع عن شعبة عن محمد بن أبي الجالد **حدثنا** حفص بن عمر **حدثنا** شعبة قال أخبرني محمد أو عبد الله بن أبي الجالد قال « اختلف عبد الله بن شداد بن الهاد وأبو بردة في السلف ، فبعثوني إلى ابن أبي أوفى رضي الله عنه ، فسأله فقال : إنما كنا نسلف على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر في الحنطة والشعير والزبيب والتمر » وسألت ابن أبي ربي فقال مثل ذلك

[ الحديث ٢٢٤٢ - طرفاه في : ٢٢٤٤ ، ٢٢٥٥ ]

[ الحديث ٢٢٤٣ - طرفاه في : ٢٢٤٥ ، ٢٢٥٤ ]

**قوله** (باب السلم في وزن معلوم) أى قيا يوزن، وكأنه يذهب إلى أن ما يوزن لا يسلم فيه مكيلا وبالعكس، وهو أحد الوجهين والأصح عند الشافعية الجواز، وحمله إمام الحرمين على ما بعد الكيل في مثله ضابطا، واتفقوا على اشتراط تعيين الكيل قيا يسلم فيه من المكيل كصاع الحجاز وقفيز العراق وأردب مصر، بل مكاييل هذه البلاد في نفسها مختلفة فإذا أطلق صرف إلى الأغلب. وأورد فيه حديثين: أحدهما حديث ابن عباس الماضي في الباب قبله ذكره عن ثلاثة من مشايخه حدثوه به عن ابن عيينة، قال في الأولى «من أسلف في شيء في كيل معلوم، الحديث، وقال في الثانية «من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم، ولم يذكر الوزن، وذكره في الثالثة. وصرح في الطريق الأولى بالاخبار بين ابن عيينة وابن أبي نجيح، وقوله «في شيء» أخذ منه جواز السلم في الخيران إلحاقا للحد بالكيل والمخالف فيه الخنفة، وسيأتى القول بصحته عن الحسن بعد ثلاثة أبواب. ثانيهما حديث ابن أبي أوفى. **قوله** (عن ابن أبي المجالد) كذا أبهمه أبو الوليد عن شعبة وسماه غيره عنه محمد بن أبي المجالد، ومنهم من أوردته على الشك محمدا وعبد الله، وذكر البخاري الروايات الثلاث، وأوردته النسائي من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة عن عبد الله، وقال مرة «محمد» وقد أخرجه البخاري في الباب الذي يليه من رواية عبد الواحد بن زياد وجماعة عن أبي إسحق الشيباني فقال «عن محمد بن أبي المجالد، ولم يشك في اسمه، وكذلك ذكره البخاري في تاريخه في المحدثين، وجزم أبو داود بأن اسمه عبد الله، وكذا قال ابن حبان ووصفه بأنه كان صهر مجاهد وبأنه كوفي ثقة وكان مولى عبد الله بن أبي أوفى، ووثقه أيضا يحيى بن معين وغيره، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد. **قوله** (اختلف عبد الله بن شداد) أى ابن الهادي الليثي، وهو من صغار الصحابة (وأبو بردة) أى ابن أبي موسى الأشعري. **قوله** (في السلف) أى هل يجوز السلم إلى من ليس عنده المسلم فيه في تلك الحالة أم لا؟ وقد ترجم له كذلك في الباب الذي يليه. **قوله** (وسألت ابن أبي) هو عبد الرحمن الخزاعي أحد صغار الصحابة، ولأبيه أبى صحبة على الراجح، وهو بالموحدة والزاي وزن أعلى، ووجه إيراد هذا الحديث في باب السلم في وزن معلوم الإشارة إلى ما في بعض طرقه وهو في الباب الذي يليه بلفظ «فنسلمهم في الخنطة والشعير والزيت» لأن الزيت من جنس مايوزن، قال ابن بطلان. أجمعوا على أنه إن كان في السلم مايكال أو يوزن فلا بد فيه من ذكر الكيل المعلوم والوزن المعلوم، فإن كان قيا لا يكال ولا يوزن فلا بد فيه من عدد معلوم. قلت: أو ذرع معلوم، والعند والذرع ملحق بالكيل والوزن للجامع بينهما وهو عدم الجهالة بالمقدار، ويجرى في الذرع ما تقدم شرطه في الكيل والوزن من تعيين الذراع لأجل اختلافه في الأماكن. وأجمعوا على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره، وكأنه لم يذكر في الحديث لأنهم كانوا يعملون به وإنما تعرض لذكر ما كانوا يعملونه

### ٣ - باب السلم إلى من ليس عنده أصل

٢٢٤٤، ٢٢٤٥ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** الشيباني **حدثنا** محمد بن أبي الجهم **قال** «بعتني عبد الله بن شداد وأبو بردة إلى عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما قالا: سئل هل كان أصحاب النبي ﷺ في عهد النبي ﷺ يسلفون في الخنطة؟ قال عبد الله: كنا نسلف قبيط أهل الشام في الخنطة»

والشعير والزيت في كيل معلوم إلى أجل معلوم . قلت : إلى من كان أصله عنده ؟ قال : ما كنا نسألهم عن ذلك . ثم بعثنا إلى عبد الرحمن بن أبزي فسألته ، قال : كان أصحاب النبي ﷺ يسلفون على عهد النبي ﷺ ، ولم نسألهم ألم حرت أم لا ؟

**حدثنا** إسحاق بن خالد بن عبد الله عن الشيباني عن محمد بن أبي مجالد بهذا وقال « فذسلنهم في الحنطة والشعير » . وقال عبد الله بن الوليد عن سفيان حدثنا الشيباني وقال « والزيت » . حدثنا قتيبة حدثنا جرير عن الشيباني وقال « في الحنطة والشعير والزبيب »

٢٢٤٦ - **حدثنا** آدم حدثنا شعبة أخبرنا عمرو قال سمعت أبا البختري الطائي قال « سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن السلم في النخل فقال : نهى النبي ﷺ عن بيع النخل حتى يؤكل منه وحق يؤزن . فقال رجل : وأى شيء يؤزن ؟ قال رجل إلى جانبه : حتى يُحمرَّ » . وقال معاذ : حدثنا شعبة عن عمرو قال أبو البختري سمعت ابن عباس رضي الله عنهما « نهى النبي ﷺ » مثله

[ الحديث ٢٢٤٦ - طرقه في : ٢٢٤٨ ، ٢٢٥٠ ]

**قوله** ( باب السلم إلى من ليس عنده أصل ) أي مما أسلم فيه ، وقيل المراد بالأصل أصل الشيء الذي يسلم فيه ، فأصل الحب مثلا الزرع وأصل الثمر مثلا الشجر ، والغرض من الترجمة أن ذلك لا يشترط . وأورد المصنف حديث ابن أبي أوفى من طريق الشيباني فأورده أولا من طريق عبد الواحد - وهو ابن زياد - عنه فذكر الحنطة والشعير والزيت ، ومن طريق خالد عن الشيباني ولم يذكر الزيت ، ومن طريق جرير عن الشيباني فقال الزيت بدل الزيت ومن طريق سفيان عن الشيباني فقال - وذكره بعد ثلاثة أبواب من وجه آخر عن سفيان - كذلك . **قوله** ( نبيط أهل الشام ) في رواية سفيان « أنباط من أنباط الشام » وهم قوم من العرب دخلوا في العجم والروم واختلطت أنسابهم وفسدت ألسنتهم ، وكان الذين اختلطوا بالعجم منهم ينزلون البطائح بين المراقين ، والذين اختلطوا بالروم ينزلون في بوادي الشام ويقال لهم النبط بفتح ن و النبط بفتح ن وله كسر ثانيه وزيادة تحتانية ، والانباط قيل سموا بذلك لمعرفتهم بانباط الماء أي استخراجهم لكثرة معالجتهم الفلاحة . **قوله** ( قلت إلى من كان أصله عنده ) أي السلم فيه ، وسيأتي من طريق سفيان بلفظ « قلت أكان لهم زرع أو لم يكن لهم » . **قوله** ( ما كنا نسألهم عن ذلك ) كانه استفاد الحكم من عدم الاستفصال وتقرير النبي ﷺ على ذلك . **قوله** ( وقال عبد الله بن الوليد ) هو العدني ، وسفيان هو الثوري ، وطريقه موصولة في « جامع سفيان » من طريق علي بن الحسن الهلالي عن عبد الله بن الوليد المذكور ، واستدل بهذا الحديث على صحة السلم إذا لم يذكر مكان القبض ، وهو قول أحمد وإسحق . وأبو ثور ، وبه قال مالك وزاد : ويقضه في مكان السلم ، فان اختلفا فالقول قول البايع . وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي : لا يجوز السلم فيما له حل وموثة إلا أن يشترط في تسليمه مكانا معلوما . واستدل به على جواز السلم فيما ليس موجودا في وقت السلم إذا أمكن وجوده في وقت حلول السلم وهو قول الجمهور ، ولا يضر انقطاعه قبل الحل وبعده عندهم . وقال أبو حنيفة : لا يصح فيما ينقطع قبله ، ولو أسلم فيما يم فانقطع في محله لم يفسخ البيع عند الجمهور ، وفي وجه

للشافعية ينفسخ ، واستدل به على جواز التفرق في السلم قبل القبض لكونه لم يذكر في الحديث ، وهو قول مالك إن كان بغير شرط . وقال الشافعي والكوفيون : يفسد بالافتراق قبل القبض لأنه يصير من باب بيع الدين بالدين . وفي حديث ابن أبي أوفى جواز مبيعة أهل الذمة والسلم إليهم ، ورجوع المختلفين عند التنازع إلى السنة ، والاحتجاج بتقرير النبي ﷺ ، وأن السنة إذا وردت بتقرير حكم كان أصلاً برأسه لا يضره مخالفة أصل آخر . ثم أورد المصنف في الباب حديث ابن عباس الآتي في الباب الذي يليه ، وزعم ابن بطلال أنه غلط من الناسخ وأنه لا مدخل له في هذا الباب إذ لا ذكر للسلم فيه ، وغفل عما وقع في السياق من قول الراوي إنه سأل ابن عباس عن السلم في النخل ، وأجاب ابن المنير أن الحكم مأخوذ بطريق المفهوم وذلك أن ابن عباس لما سئل عن السلم مع من له نخل في ذلك النخل رأى أن ذلك من قبيل بيع الثمار قبل بدو الصلاح فإذا كان السلم في النخل المعين لا يجوز تعين جوازه في غير المعين للأمن فيه من غائلة الاعتماد على ذلك النخل بعينه لئلا يدخل في باب بيع الثمار قبل بدو الصلاح ، ويحتمل أن يريد بالسلم معناه اللقوى أي السلف لما كانت الثمرة قبل بدو صلاحها فكأنها موصوفة في الذمة . قوله ( أخبرنا عمرو ) في رواية مسلم « عمرو بن مرة ، وكذلك أخرجه الاسماعيلي من طرق عن شعبة . قوله ( فقال رجل ما يوزن ) لم أقف على اسمه ، وزعم الكرماني أنه أبو البخترى نفسه لقوله في بعض طرقه « فقال له الرجل ، بالتعريف . قوله ( فقال له رجسلى إلى جانبه ) لم أقف على اسمه ، وقوله ( حتى يحرز ) بتقديم الراء على الزاى أى يحفظ ويصان ، وفي رواية الكشميني بتقديم الزاى على الراء أى وزن أو يحرص ، وفائدة ذلك معرفة كمية حقوق الفقراء قبل أن يتصرف فيه المالك ، وصوب عياض الأول ولكن الثانى أليق بذكر الوزن ، ورأيت في رواية السنن « حتى يحرز » براء من الأولى نفيلة ولكنه رواه بالشاء . قوله ( وقال معاذ حدثنا شعبة ) وصله الاسماعيلي عن يحيى بن محمد عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه به

#### ٤ - باب السلم في النخل

٢٢٤٧، ٢٢٤٨ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن عمرو بن أبي البخترى قال « سألت ابن عمر رضى الله عنهما عن السلم في النخل فقال : نهى عن بيع النخل حتى يصلح ، وعن بيع الورق نساء بناجز . وسألت ابن عباس عن السلم في النخل فقال : نهى النبي ﷺ عن بيع النخل حتى يؤكل منه أو يأكل منه حتى يؤزن »

٢٢٤٩، ٢٢٥٠ - حدثنا محمد بن بكشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عمرو بن أبي البخترى « سألت ابن عمر رضى الله عنهما عن السلم في النخل فقال : نهى النبي ﷺ عن بيع التمر حتى يصلح ، ونهى عن الورق بالذهب نساء بناجز . وسألت ابن عباس فقال : نهى النبي ﷺ عن بيع النخل حتى يأكل أو يؤكل وحتى يؤزن . قلت : وما يؤزن ؟ قال رجل عنده : حتى يحرز »

قوله ( باب السلم في النخل ) أى في ثمر النخل . قوله ( فقال ) أى ابن عمر ( نهى عن بيع النخل حتى يصلح )

أى نهى عن بيع ثمر النخل، واتفقت الروايات في هذا الموضع على أنه « نهى » على البناء للجهول، واختلفت في الرواية الثانية وهى رواية غندر: فمقد أبى ذو وأبى الوقت، فقال نهى عمر عن بيع الثمر الحديث، وفي رواية غيرهما « نهى النبي ﷺ »، واقصر مسلم على حديث ابن عباس . قوله ( وعن بيع الورق ) أى بالنخب كما في الرواية الثانية . قوله ( نساء ) بفتح النون والمهملة والمدة أى تأخيرا ، تقول نسات الدين أى أخرته نساء أى تأخيرا ، وسيأتى البحث في اشتراط الأجل في السلم في الباب الذى يليه ، وحديث ابن عمر إن صح فمحول على السلم الحال عند من يقول به أو ما قرب أجله ، واستدل به على جواز السلم في النخل المعين من البستان المعين لكن بعد بدو صلاحه وهو قول المالكية ، وقد روى أبو داود وابن ماجه من طريق النجاشي عن ابن عمر قال « لا يسلم في نخل قبل أن يطلع ، فإن رجلا أسلم في حديقة نخل قبل أن تطلع فلم تطلع ذلك العام شيئا ، فقال المشتري هو لى حتى تطلع ، وقال البائع إنما بعتك هذه السنة ، فاختصما إلى رسول الله ﷺ . فقال : اردد عليه ما أخذت منه ولا تسلبوا في نخل حتى يبدو صلاحه ، وهذا الحديث فيه ضعف ، ونقل ابن المنذر اتفاق الأكثر على منع السلم في بستان معين لأنه غرر ، وقد حل الأكثر الحديث المذكور على السلم الحال ، وقد روى ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث عبد الله بن سلام في قصة إسلام زيد بن سعدة بفتح السين المهملة وسكون العين المهملة بعدما نون أنه قال لرسول الله ﷺ « هل لك أن تبيعني تمرا معلوما إلى أجل معلوم من حائط بين فلان . قال : لا أبيعك من حائط مسمى ، بل أبيعك أوسقا مساة إلى أجل مسمى ،

### ٥ - باب الكفيل في السلم

٢٢٥١ - حدثني محمد بن سالم حدثنا يعلى حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها قالت « اشترى رسول الله ﷺ طعاما من يهودي بنسبة ، ورهته درعاه من حديد »

### ٦ - باب الرهن في السلم

٢٢٥٢ - حدثني محمد بن محبوب حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش قال « تذاكرنا عند إبراهيم الرهن في السلم فقال « حدثني الأسود عن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاما إلى أجل معلوم ، وارتهن منه درعاه من حديد »

قوله ( باب الكفيل في السلم ) أورد فيه حديث عائشة و اشترى النبي ﷺ طعاما من يهودي نسبة ورهته درعا من حديد ، ثم ترجم له « باب الرهن في السلم ، وهو ظاهر فيه ، وأما الكفيل فقال الإسماعيلي : ليس في هذا الحديث ما ترجم به ، ولعله أراد إلحاق الكفيل بالرهن لأنه حتى ثبت الرهن به فيجوز أخذ الكفيل فيه . قلت : هذا الاستنباط بعينه سبق إليه إبراهيم النخعي رادى الحديث ، وإلى ذلك أشار البخاري في الترجمة ، فسيأتى في الرهن « عن مسدد عن عبد الواحد عن الأعمش قال : تذاكرنا عند إبراهيم الرهن والكفيل في السلم ، فذكر إبراهيم هذا الحديث ، فوضح أنه هو المستبطل لذلك ، وأن البخاري أشار بالترجمة إلى ماورد في بعض طرق الحديث على عادته . وفي الحديث الرد على من قال إن الرهن في السلم لا يجوز ، وقد أخرج الإسماعيلي من طريق ابن نمير عن

الأعمش ، أن رجلاً قال لأبراهيم النخعي أن سعيد بن جبير يقول : إن الرهن في السلم هو الربا المضمون ، فرد عليه إبراهيم بهذا الحديث ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الرهن إن شاء الله تعالى . قال الموفق : رويت كراهة ذلك عن ابن عمر والحسن والأوزاعي وأحدى الروایتين عن أحمد ، وخص فيه الباقر والحجة فيه قوله تعالى ﴿ إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَدِينَ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاصْكَبُوا ﴾ . إلى أن قال - فرهن مقبوضة ﴿ واللفظ عام فيدخل السلم في عومه لأنه أحد نوعي البيع ، واستدل لأحمد بما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد « من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره ، وجه الدلالة منه أنه لا يأمن هلاك الرهن في يده بعدوان فيصير مستوفياً لحقه من غير المسلم فيه ، وروى الدارقطني من حديث ابن عمر رفته « من أسلف في شيء فلا يشترط على صاحبه غير قضائه ، وإسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على شرط بنافي مقتضى العقد . والله أعلم

٧ - باب السلم إلى أجل معلوم ، وبه قال ابن عباس وأبو سعيد والحسن والأشود

قال ابن عمر : لا بأس في الطعام الموصوف بغير معلوم إلى أجل معلوم

ما لم يكن ذلك في زرع لم يَبْدُ صلاحه

٢٢٥٣ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سُفيان عن ابن أبي نجيح عن عبيد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ لِلدِّينَةِ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّامِرِ السَّكْتِينَ وَالثَّلَاثَ ، قَالَ : اسْلِفُوا فِي الثَّامِرِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ » . وقال عبد الله بن الوليد حدثنا سُفيان حدثنا ابن أبي نجيح وقال « في كيل معلوم ووزن معلوم »

٢٢٥٤ ، ٢٢٥٥ - حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا سُفيان عن سليمان الشَّيبَانِي عن محمد بن أبي مجالد قال « أُرْسِلَنِي أَبُو بُرْدَةَ وَهَبُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُوْفَى فَسَأَلْتُهُمَا عَنِ السَّكْفِ فَقَالَا : كُنَّا نَصِيبُ الْمَنَامَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ ، فَتُسَلِّفُهُمْ فِي الْخَطِطِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْتِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى . قَالَ قُلْتُ : أَوَلَمْ يَكُنْ لَمْ زَرْعٌ ؟ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَمْ زَرْعٌ ؟ فَالَا مَا كُنَّا نَسْأَلُ مِنْ ذَلِكَ »

قوله ( باب السلم إلى أجل معلوم ) يشير إلى الرد على من أجاز السلم الحال وهو قول الشافعية ، وذهب الأكثر إلى المنع ، وحمل من أجاز الأمر في قوله « إلى أجل معلوم » على العلم بالأجل فقط ، فالتقدير عندهم من أسلم إلى أجل فليسلم إلى أجل معلوم لا مجهول ، وأما السلم لا إلى أجل لجوازه بطريق الأولى لأنه إذا جاز مع الأجل لوفيه الغرر فع الحال أولى لكونه أبعد عن الغرر . وتعقب بالكتابة ، وأجيب بالفرق : لأن الأجل في الكتابة شرع لعدم قدرة العبد غالباً . قوله ( وبه قال ابن عباس ) أي باختصاص السلم بالأجل ، وقوله « وأبو سعيد » هو الحنذلي ، « والحسن » أي البصري ، « والاسود » أي ابن يزيد النخعي . فاما قول ابن عباس فوصله الشافعي من

طريق أبي حسان الأعرج عن ابن عباس قال : أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ، ثم قرأ ( يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ) وأخرجه الحاكم من هذا الوجه وصححه ، وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس قال لا يسلف إلى العطاء ولا إلى الحصاد واضرب أجلا . ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس بلفظ آخر سيأتي . وأما قول أبي سعيد فوصله عبد الرزاق من طريق يحيى بنون وموحدة ومهملة مصغر وهو العزى بفتح الميملة والتون ثم الزاى الكوفى عن أبي سعيد الخدري قال : السلم بما يقوم به السعر بها ، ولكن أسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم . . وأما قول الحسن فوصله سعيد بن منصور من طريق بونس بن عبيد عنه : أنه كان لا يرى بأسا بالسلف في الحيوان إذا كان شيئا معلوما إلى أجل معلوم . وأما قول الأسود فوصله ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن أبي إسحق عنه قال : سأله عن السلم في الطعام فقال : لا بأس به ، كيل معلوم إلى أجل معلوم . . ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس قال : إذا سميت في السلم قفيزا وأجلا فلا بأس ، وعن شريك عن ابن إسحق عن الأسود مثله . واستدل بقول ابن عباس الماضي : لا تسلف إلى العطاء ، لاشتراط تعيين وقت الاجل بشئ لا يختلف ، فإن زمن الحصاد يختلف ولو يوم وكذلك خروج العطاء ومثله قدوم الحاج ، وأجاز ذلك مالك ووافقه أبو ثور ، واختار ابن خزيمة من الشافعية تأقيته إلى الميسرة ، واحتج بحديث عائشة : أن النبي ﷺ بعث إلى يهودى ابعت لى ثوبين إلى الميسرة ، وأخرجه النسائي ، وطعن ابن المنذر في صحته بما وهم فيه ، والحق أنه لا دلالة فيه على المطلوب لأنه ليس في الحديث إلا مجرد الاستدعاء فلا يمتنع أنه إذا وقع العقد قيد بشروطه ولذلك لم يصف الثوبين . قوله ( وقال ابن عمر : لا بأس في الطعام الموصوف بسعر معلوم إلى أجل معلوم ما لم يكن ذلك في زرع لم يبد صلاحه ) وصله مالك في « الموطأ » ، عن نافع عنه قال : لا بأس أن يسلف الرجل في الطعام الموصوف ، فذكر مثله وزاد : أو ثمرة لم يبد صلاحها ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع نحوه ، وقد مضى حديث ابن عمر في ذلك مرفوعا في الباب الذي قبله ، ثم أورد المصنف حديث ابن عباس المذكور في أول أبواب السلم . قوله ( وقال عبد الله بن الوليد حدثنا سفيان حدثنا ابن أبي نجیح ) هو موصول في « جامع سفيان » من طريق عبد الله بن الوليد المذكور وهو العذنى عنه ، وأراد المصنف بهذا التعليق بيان التحديث لأن الذى قبله مذكور بالنعنة . ثم أورد حديث ابن أبي أوفى وابن أبيزى وقد تقدم الكلام عليه مستوفى عن قريب

### ٨ - باب السلم إلى أن تنتج الناقة

٢٢٥٦ - حدثني موسى بن إسماعيل أخبرنا جويرية عن نافع عن عبد الله رضى الله عنه قال : كانوا يذبايئون الجزور إلى حبل الحبلية ، فنهى النبي ﷺ عنه . . فسرّه نافع : إلى أن تنتج الناقة ما في بطنها قوله ( باب السلم إلى أن تنتج الناقة ) أورد فيه حديث ابن عمر في النهى عن بيع حبل الحيلة وقد تقدمت مباحثه في كتاب البيوع ، ويؤخذ منه ترك جواز السلم إلى أجل غير معلوم ولو أسند إلى شئ يعرف بالمادة ، خلافا لما لك ورواية عن أحمد . ( غائمة ) : اشتمل كتاب السلم على أحد وثلاثين حديثا ، المعلق منها أربعة والبقية موصولة ، الخالص منها خمسة أحاديث والبقية مكررة وافقه مسلم على تخرجه حديث ابن عباس خاصة . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة آثار

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٣٦ - كتاب الشفعة

## ١ - باب الشفعة فيما لم يقسم ، فاذا وقعت الحدود فلا شفعة

٣٢٥٧ - حدثنا مسددٌ حدثنا عبدُ الواحدِ حدثنا قُتَيْبَةُ عن الزُّهْرِيِّ عن أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشفعةِ في كلِّ ما لم يقسم ، فاذا وقعت الحدودُ وصرفَتِ الطُّرُقُ فلا شفعة »

قوله (كتاب الشفعة . بسم الله الرحمن الرحيم . السلم في الشفعة ) كذا للاستعلى وسقط ماسوى البسطة للباقيين ، وثبت الجميع . باب الشفعة فيما لم يقسم . . والشفعة بضم المعجمة وسكون الفاء . وغلط من حركها ، وهى مأخوذة لغة من الشفع وهو الزوج ، وقيل من الزيادة ، وقيل من الاعانة . وفي الشرع : انتقال حصة شريك إلى شريك كانت انتقلت إلى أجنبي بمثل العوض المسمى . ولم يختلف العلماء في مشروعيتها إلا ما نقل عن أبي بكر الاسم من إنكارها . قوله (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد ، وقد تقدمت الاسناد الى روايته في « باب بيع الارض » من كتاب البيوع والاختلاف في قوله « كل ما لم يقسم » أو « كل مال يقسم » ، واللفظ الأول يشعر باختصاص الشفعة بما يكون قابلا للقسمه بخلاف الثاني . قوله ( فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ) أى يثبت مصارف الطرق وشواربها ، كأنه من التصرف أو من التصريف . وعن ابن مالك : معناه خلصت وبانت ، وهو مشتق من الصرف بكسر المهملة الخالص من كل شيء . وهذا الحديث اصل في ثبوت الشفعة ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر بلفظ « قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شرك لم يقسم ربة أو حائط ، لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه » فان شاء أخذ وإن شاء ترك ، فاذا باع وم يوقده هو احى به ، وقد تضمن هذا الحديث ثبوت الشفعة في المشاع ، وصدره يشعر بثبوتها في المنقولات ، وسياقه يشعر باختصاصها بالعقار وبما فيه العقار . وقد أخذ بمعومها في كل شيء مالك في رواية ، وهو قول عطاء . . وعن أحمد ثبت في الحيوانات دون غيرها من المنقولات وروى البيهقي من حديث ابن عباس مرفوعا « الشفعة في كل شيء » ، ورجاله ثقات إلا أنه أعل بالارسال ، وأخرج الطحاوى له شاهدا من حديث جابر باسناد لا بأس برواته . قال عياض : لو اقتصر في الحديث على القطعة الأولى لكانت فيه دلالة على سقوط شفعة الجوار ، ولكن أضاف اليها صرف الطرق ، والمترتب على أمرين ، لا يلزم منه ترتيبه على أحدهما . واستدل به على عدم دخول الشفعة فيما لا يقبل القسمة ، وعلى ثبوتها لكل شريك . وعن أحمد لا شفعة لذى . وعن الشعبي : لا شفعة لمن لم يكن المصر . ( تنبيهان ) : الأول اختلاف على الزهري في هذا الاسناد فقال مالك عنه عن أبي سلمة وابن المسيب مرسل كذا رواه الشافعي وغيره ، ورواه أبو عاصم والماجشون عنه فوصله بذكر أبي هريرة أخرجه البيهقي ، ورواه ابن جريج عن الزهري كذلك لكن قال عنهما أو عن أحدهما أخرجه أبو داود ، والمخفوط روايته عن أبي سلمة عن جابر موصولا وعن ابن المسيب عن النبي ﷺ مرسل وما



سوى ذلك شذوذ من رواه . ويقوى طريقه عن أبي سلة عن جابر متابعة يحيى بن أبي كثير له عن أبي سلة عن جابر ثم ساقه كذلك . الثاني : حكى ابن أبي حاتم عن أبيه أن قوله « فاذا وقعت الحدود الخ » ممدوج من كلام جابر ، وفيه نظر لأن الأصل أن كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الإدراج بدليل ، وقد نقل صالح بن أحمد عن أبيه أنه رجح رفعها

## ٢ - باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع

وقال الحكم : إذا أذن له قبل البيع فلا شفعة له

وقال الشعبي : من بيعت شفعته وهو شاهد لا يغيرها فلا شفعة له

٢٢٥٨ - **حَرْشُ السَّكِيِّ** بن إبراهيم أخبرنا ابن جريج أخبرني إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد قال « وقفت على سعد بن أبي وقاص فجاء المسور بن غزمية فوضع يده على إحدى منكبي ، إذ جاء أبو رافع مولى النبي ﷺ قال : باسمك أتبع مني بيتي في دارك . فقال سعد والله ما أتباعهما . فقال المسور والله اتبعتاهما . فقال سعد : والله لا أزيدك على أربعة آلاف منجعة أو مقطعة . قال أبو رافع : لقد أعطيت بها سخمائة دينار ، ولولا أني سمعت النبي ﷺ يقول : الجار أحق بسقي ما أعطتكمها بأربعة آلاف وأنا أعطي بها خمائة دينار ، فأعطاهما إياه »

[ الحديث ٢٢٥٨ - أطرافه في ٦٩٧٧ ، ٦٩٧٨ ، ٦٩٨٠ ، ٦٩٨١ ]

قوله ( باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع ) أى هل تبطل بذلك شفعته أم لا ؟ وسيأتى في كتاب ترك الحيل مزيد بيان لذلك . قوله ( وقال الحكم : إذا أذن له قبل البيع فلا شفعة له . وقال الشعبي : من بيعت شفعته وهو شاهد لا يغيرها فلا شفعة له ) أما قول الحكم فوصله ابن أبي شيبة بلفظ « إذا أذن المشتري في الشراء فلا شفعة له » ، وأما قول الشعبي فوصله ابن أبي شيبة أيضا بنحوه . قوله ( عن عمرو بن الشريد ) في رواية سفيان الآتية في ترك الحيل عن إبراهيم بن ميسرة وسمعت عمرو بن الشريد ، والشريد بفتح المعجمة وزن طويل محابى شهير ، وولده من أوساط التابعين ، وروى من ذكره في الصحابة ، وماله في البخارى سوى هذا الحديث . وقد أخرج الترمذى معلقا والنسائى وابن ماجه هذا الحديث من وجه آخر عنه عن أبيه ولم يذكر القصة ، فيحتمل أن يكون سمعه من أبيه ومن أبي رافع ، قال الترمذى : سمعت محمدا يعنى البخارى يقول : كلا الحديثين عندي صحيح . قوله ( وقفت على سعد بن أبي وقاص فجاء المسور بن غزمية فوضع يده على إحدى منكبي ) في رواية سفيان المذكورة مخالفة لهذا بآتى بيانها إن شاء الله تعالى . قوله ( أتبع مني بيتي في دارك ) أى الكاتنين في دارك . قوله ( فقال المسور : والله لتبعتاهما ) بين سفيان في روايته أن أبا رافع سأل المسور أن يساعده على ذلك . قوله ( أربعة آلاف ) في رواية سفيان « أربعائة » ، وفي رواية الثوري في ترك الحيل « أربعائة مثقال » وهو يدل على أن المثقال اذ ذاك كان بعشرة دراهم . قوله ( منجعة أو مقطعة ) شك من الراوى والمراد مؤجلة على أقساط معلومة . قوله ( الجار أحق بسقيه )

يفتح المهمة والقاف بعدما موحدة ، والسقب بالسین المهمة وبالصاد أيضا ويجوز فتح القاف واسكانها : القرب والملاصقة . ووقع في حديث جابر عند الترمذی « الجار أحق بسقبه ينتظر به إذا كان غائبا إذا كان طريقهما واحدا ، قال ابن بطال : استدلل به أبو حنيفة وأصحابه على إثبات الشفعة للجار ، وأوله غيرهم على أن المراد به الشريك بناء على أن أبا رافع كان شريك سعد في البيت ولذلك دعاه الى الشراء منه ، قال : وأما قولهم إنه ليس في اللغة ما يقتضى تسمية الشريك جارا فردود ، فإن كل شيء قارب شيئا قيل له جار ، وقد قالوا لامرأة الرجل جارة لما بينهما من الخلطة انتهى . وتعقبه ابن المنير بأن ظاهر الحديث أن أبا رافع كان يملك بيتين من جملة دار سعد لاشفقا شائعا من منزل سعد ، وذكر عمر بن شبة أن سعدا كان اتخذ دارين بالبلاط متقابلتين بينهما عشرة أذرع وكانت التي عن يمين المسجد منهما لأبي رافع فاشترها سعد منه . ثم ساق حديث الباب . فاقترضى كلامه أن سعدا كان جارا لأبي رافع قبل أن يشتري منه داره لا شريكا . وقال بعض الحنفية : يلزم الشافعية الفائلتين بحمل اللفظ على حقيقة ويجازوه أن يقولوا بشفعة الجار لان الجار حقيقة في المجاور مجاز في الشريك . وأجيب بأن محل ذلك عند التجرد ، وقد قامت القرينة هنا على المجاز فاعتبر للجمع بين حديثي جابر وأبي رافع ، لحديث جابر صريح في اختصاص الشفعة بالشريك ، وحديث أبي رافع مصروف الظاهر اتفاقا لأنه يقتضى أن يكون الجار أحق من كل أحد حتى من الشريك ، والذين قالوا بشفعة الجار قدموا الشريك مطلقا ثم المشارك في الطريق . ثم الجار على من ليس بمجاور ، فعلى هذا فيتعين تأويل قوله « أحق » بالحل على الفضل أو التعمد ونحو ذلك ، واحتج من لم يقل بشفعة الجوار أيضا بأن الشفعة ثبتت على خلاف الأصل لمعنى معدوم في الجار وهو أن الشريك ربما دخل عليه شريكه فتأذى به فدعت الحاجة الى مقاسمته فيدخل عليه الضرر بنقص قيمة ملكه ، وهذا لا يوجد في المقسوم . والله أعلم

### ٣ - باب أى الجوار أقرب ؟

٢٢٥٩ - حديثنا حجاج حدثنا شعبة ح

وحدثنا علي بن عبد الله حدثنا شعبة حدثنا شعبة حدثنا أبو عمران قال : سمعت طلحة بن عبد الله عن عائشة رضي الله عنها قالت « قلت يا رسول الله إن لي جارين قال أيهما أهدي ؟ قال : إلى أقربهما منك بابا »

[الحديث ٢٢٥٩ - طراه في : ٢٥٩٥ ، ٦٠٢٠]

**قوله** ( باب أى الجوار أقرب ) كأنه أشار بهذه الترجمة الى أن لفظ « الجار » في الحديث الذى قبله ليس على مرتبة واحدة . **قوله** ( حديثنا حجاج ) هو ابن منهال ، وقد روى البخارى لحجاج بن محمد بواسطة ، واشتركا في الرواية عن شعبة ، لكنه سمع من ابن منهال دون ابن محمد . **قوله** ( وحدثنا على ) كذا الأكثر غير منسوب ، وفي رواية ابن السكن وكريمة على بن عبد الله ، وابن شويه على بن المدينى . ورجح أبو على الحياتى أنه على بن سلة اللبى بفتح اللام والموحدة بعدها قاف ، وبه جزم الكللاباذى وابن طاهر ، وهو الذى ثبت في رواية المستملى ، وهذا يشعر بأن البخارى لم ينسبه وإنما نسبه من نسبه من الرواة بحسب ما ظهر له فإن كان كذلك فالأرجح أنه ابن المدينى لان العادة أن الاطلاق إنما ينصرف لمن يكون أشهر وابن المدينى أشهر من اللبى ، ومن عادة البخارى إذا أطلق الرواية عن على إنما يقصد به على بن المدينى . ( تنبيه ) : ساق المتن هنا على لفظ على المذكور ، وقد أخرجه المصنف

في كتاب الادب عن حجاج بن منال وحده وسأقه هناك على لفظه . قوله ( حدثنا أبو عمران ) هو الجوني . قوله ( سمعت طلحة بن عبد الله ) جزم المزى بأنه ابن عثمان بن عبيد الله بن معمر التيمي ، وقال بعضهم هو طلحة ابن عبد الله الخزاعي لأن عبد الرحمن بن مهدي روى عن الثوري عن سعد بن ابراهيم عن طلحة بن عبد الله عن عائشة حديثا غير هذا ، ويترجح ما قال المزى بأن المصنف أخرج حديث الباب في الهبة من طريق غندر عن شعبة فقال طلحة بن عبد الله رجل من بني تيم بن مرة ، وليس لطلحة بن عبد الله في البخاري سوى هذا الحديث ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الادب ان شاء الله تعالى . والجواز بضم الجيم وبكسرهما . وقوله قال إلى أقربهما ، يروى قال أقربهما ، يحذف حرف الجر ، وهو بالرفع ويجوز الجر على ابقاء عمل حرف الجر بعد حذفه أى أقرب الجارين ، قال ابن بطال : لا حجة في هذا الحديث لمن أوجب الشفعة بالجواز لأن عائشة إنما سألت عن تبدأ به من جيرانها بالهدية فأخبرها بأن الأقرب أولى ، وأجيب بأن وجه دخوله في الشفعة أن حديث أبي رافع يثبت شفعة الجوار فاستنبط من حديث عائشة تقديم الأقرب على الأبعد للعملة في مشروعية الشفعة لما يحصل من الضرر بمشاركة الغير الاجنبى بخلاف الشريك في نفس الدار والصحيح للدار

( غائبة ) : جميع ما في الشفعة ثلاثة أحاديث موصولة . الاول منها مكرر والآخران انفرد بهما المصنف عن مسلم . وفيه من الآثار اثنان غير قصة المسور وأبي رافع مع سعد وهي موصولة . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٣٧ - كتاب الاجارة

قوله ( كتاب الاجارة . بسم الله الرحمن الرحيم . في الاجارات ) كذا في رواية المستمل ، وسقط للنسفي قوله « في الاجارات » ، وسقط للباقرين « كتاب الاجارة » ، والاجارة بكسر أوله على المشهور وحكى فيها ، وهي لغة الانابة يقال أجرته بالمد وغير المد اذا أنبته ، واصطلاحاً تمليك منفعة رقبة بعوض

١ - باب استنجار الرجل الصالح . وقول الله تعالى ( « إن خير من استأجرت القوي الأمين » ) والخازن الأمين ، ومن لم يستعمل من أرادته

٢٢٦٠ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن أبي بردة قال أخبرني جدي أبو بردة عن أبيه أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « الخازن الأمين الذي يؤدي ما أمر به طيبة نفسه أحدُ الصديقين »

٢٢٦١ - حدثنا سعد بن حماد عن يحيى بن قزعة بن خالد قال حدثني حميد بن هلال حدثنا أبو بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال « أقبلت إلى النبي ﷺ ومسي رجلان من الأشعريين ، قلت ما علمت أنهما يظلمان العمل . فقال : لن - أولا - نستعمل على عملنا من أرادته »

[ الحديث ٢٢٦١ - أطرافه في : ٤٣٤١ ، ٤٣٤٣ ، ٤٣٤٤ ، ٦١٢٤ ، ٦١٢٣ ، ٦١٤٩ ، ٧٧٥٦ ، ٧١٥٧ ، ٧١٧٢ ]

**قوله** ( باب أستجار الرجل الصالح ، وقول الله تعالى ( ان خير من استأجرت القوي الامين ) في رواية أبي نذر ، وقال الله ، وأشار بذلك إلى قصة موسى عليه السلام مع ابنة شعيب ، وقد روى ابن جرير من طريق شعيب الجليبي بفتح الجيم والموحدة بعدهما همزة مقصورة أنه قال : اسم المرأة التي تزوجها موسى صفورة واسم أختها ليا ، وكذا روى من طريق ابن إسحق إلا أنه قال : اسم أختها شرقا وقيل ليا . وقال غيره إن اسمها ، صفورا وعبرا ، وانهما كانتا توأما ، وذكر ابن جرير اختلافا في أن أباهما هل هو شعيب النبي أو ابن أخيه أو آخر اسمه يثرون أو يرى أقوال لم يرجح منها شيئا . وروى من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( إن خير من استأجرت القوي الامين ) قال : قوي فيما ولي أمين فيما استودع . وروى من طريق ابن عباس ومجاهد في آخرين أن أباهما سألما عما رأيت من قوته وأمانته فذكرت قوته في حال السبي وأمانته في غض طرفه عنها وقوله لما أمشي خلفي ودليني على الطريق ، وهذا أخرجه البيهقي بإسناد صحيح عن عمر بن الخطاب وزاد فيه « فزوجه وأقام موسى معه يكفئه »<sup>(١)</sup> ويعمل له في رعاية غنمه . **قوله** ( والخازن الامين ومن لم يستعمل من أراده ) ثم أورد في الباب من طريق أبي موسى الأشعري حديث الخازن الامين أحد المتصدقين ، وحديثه الآخر في قصة الرجلين اللذين جاءا بطليبان من النبي ﷺ أن يستعملهما ، والاول قد مضى الكلام عليه في الزكاة ، والثاني سيأتي شرحه مستوفى في كتاب الأحكام . قال الاسماعيل : ليس في الحديثين جميعا معنى الإجارة . وقال الداودي : ليس حديث الخازن الامين من هذا الباب لأنه لا ذكر للإجارة فيه . وقال ابن التين : وإنما أراد البخاري أن الخازن لأشئ له في المال وإنما هو أجير . وقال ابن بطلان إنما أدخله في هذا الباب لأن من استؤجر على شيء فهو أمين فيه ، وليس عليه في شيء منه ضمان ان فيد أو تلف إلا إن كان ذلك بتعيينه اهـ . وقال الكرماني : دخول هذا الحديث في باب الإجارة للإشارة إلى أن غازن مال الغير كالاجير لصاحب المال ، وأما دخولي الحديث الثاني في الإجارة فظاهر من جهة أن الذي يطلب العمل إنما يطلبه غالبا لتحصيل الأجرة التي شرعت للعامل ، والعمل المطلوب يشمل العمل على الصدقة في جميعها وتفريقها في وجهها وله سهم منها كما قال الله تعالى ( والعاملين عليها ) فدخوله في الترجمة من جهة طلب الرجلين أن يستعملهما النبي ﷺ على الصدقة أو غيرها ويكون لهما على ذلك أجرة معلومة . **قوله** في الحديث الثاني ( ومعى رجلان من الأشعرين ، قال فقلت ما علمت أنهما يطلبان العمل ) كذا وقع مختصرا ، وسيأتي في استنباط المرتدين بهذا الإسناد بعينه تأما وفيه « ومعى رجلان من الأشعرين وكلاهما سأل أي للعمل ، فقلت : والذي بعثك ما اطلمت على ما في أنفسهما ولا علمت أنهما يطلبان العمل ، الحديث . **قوله** ( قال ان - أولا - نستعمل على علمنا من أراده ) هكذا ثبت في جميع الروايات التي وقفت عليها ، وهو شك من الراوي هل قال لن أو قال لا ، وحكى ابن التين أنه ضبط في بعض النسخ « أولى ، بضم الهمزة وفتح الراء وتشديد اللام مع كسرهما فصل مستقبل من الولاية ، قال القطب الحلبي : فعلى هذه الرواية يكون لفظ « نستعمل » زائدا ويكون تقدير الكلام لن أولى على علمنا . وقد وقع هذا الحديث في الأحكام من طريق بريد بن عبد الله عن أبي بردة بلفظ « أنا لا نولي على علمنا » وهو يعضد هذا التقرير والله أعلم . قال المهلب : لما كان طلب الهالة دليلا على الحرص ابتغى أن يحترس من الحرص

(١) في نسخة « يكفئه » به عليه في طبعة بولاق

فلذلك قال ﷺ « لا نستعمل على عملنا من أراده ، وظاهر الحديث منع تولية من يحرص على الولاية إما على سبيل التحريم أو الكراهة ، وإلى التحريم جرح القرطبي ، ولكن يستثنى من ذلك من تعين عليه

## ٢ - باب رعى الغنم على قراريط

٢٢٦٢ - حدثنا أحمد بن محمد المسكن حدثنا عمرو بن يحيى عن جده عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم . فقال أصحابه : وأنت ؟ فقال : نعم ، كنت أراهما على قراريط لأهل مكة »

**قوله** ( باب رعى الغنم على قراريط ) على بمعنى الباء وهي السبيبة أو المعاوضة ، وقيل لأنها هنا ظرفية كما سنبين **قوله** ( عمرو بن يحيى عن جده ) وهو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي . **قوله** ( ال رعى الغنم ) في رواية السكسكيني « ال راعى الغنم » . **قوله** ( على قراريط لأهل مكة ) في رواية ابن ماجه عن سويد بن سعيد عن عمرو بن يحيى « كنت أراهما لأهل مكة بالقراريط ، وكذا رواه الاسماعيلي عن المتيعي عن محمد بن حسان عن عمرو ابن يحيى ، قال سويد أحد رواه : يعني كل شاة بقيراط ، يعني القيراط الذي هو جزء من الدينار أو الدرهم ، قال ابراهيم الحربي « قراريط ، اسم موضع بمكة ولم يرد القراريط من القضة ، وصوبه ابن الجوزي تبعاً لابن ناصر وخطاً سويداً في نفسه ، لكن رجح الاول لأن أهل مكة لا يعرفون بها مكاناً يقال له قراريط . وأما ما رواه النسائي من حديث نصر بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها نون قال « اقتخر أهل الإبل وأهل الغنم ، فقال رسول الله ﷺ : بعث موسى وهو راعي غنم ، وبعث داود وهو راعي غنم ، وبعث وأنا أدرى غنم أهل بجياد ، فرغم بعضهم أن فيه رداً لتأويل سويد بن سعيد لأنه ما كان يرعى بالأجرة لأهله فيتعين أنه أراد المسكان فغير تارة بجياد وتارة بقراريط . وليس الرد بجياد إلا مانع من الجمع بين أن يرعى لأهله بغير أجره ولغيرهم بأجرة ، أو المراد بقوله « أهلى ، أهل مكة فيتحدد الخبران ويكون في أحد الحديثين بين الأجرة وفي الآخر بين المسكان فلا ينافي ذلك والله أعلم . وقال بعضهم : لم تكن العرب تعرف القيراط الذي هو من النقد ، ولذلك جاء في الصحيح « يستفتحون أوصاً يذكر فيها القيراط ، وليس الاستدلال لما ذكر من نفي المعرفة بواضح ، قال العلماء : الحكمة في إلهام الانبياء من رعى الغنم قبل النبوة أن يحصل لهم التمرن برعيها على ما يكلفونه من القيام بأمر أمتهم ، ولأن في مخالطتها ما يحصل لهم الحلم والشفقة لأنهم إذا صبروا على رعيها وجمعها بعد تفرقها في المرعى ونقلها من مسرح إلى مسرح ودفع عدوها من سبع وغيره كالسارق وعلوا اختلاف طباعها وشدة تفرقها مع ضعفها واحتياجها إلى المعاهدة ألغوا من ذلك الصبر على الأمانة وعرفوا اختلاف طباعها وتفاوت عقولها فنجروا كسرهم ورفقوا بضعيفها وأحسنوا التعاقد لها فيكون تحملهم لمشقة ذلك أسهل مما لو كلفوا القيام بذلك من أول وهلة لما يحصل لهم من التدرج على ذلك برعى الغنم ، وخصت الغنم بذلك لكونها أضعف من غيرها ، ولأن تفرقها أكثر من تفرق الإبل والبقر لإمكان ضبط الإبل والبقر بالربط دونها في العادة المألوفة ، ومع أكثرية تفرقها فهي أسرع انقياداً من غيرها . وفي ذكر النبي ﷺ لذلك بعد أن علم كونه أكرم الخلق على الله ما كان عليه من عظيم التواضع لربه والتجريح بمنته عليه وعلى إخوانه من الانبياء صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر الانبياء

### ٣ - باب استئجار المشركين عند الضرورة ، أو إذا لم يوجد أهل الإسلام

وعامل النبي ﷺ يهود خيبر

٢٢٦٣ - حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن مَعمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها « واستأجر النبي ﷺ وأبو بكر رجلا من بني الدليل ثم من بني عبد بن عدي هاديا خريتا - الخريت : الماهر بالهداية - قد غمس يمين حنبل في آل العاصي بن وائل ، وهو على دين كفتار قريش ، فأنماه ، فدفعنا إليه راحلتيهما ، وواعداه غار ثور بمد ثلاث ليال ، فأتاهما براحتيهما صبيحة ليال ثلاث فارتحلا ، وانطلق معهما عيسر بن فُهيرة والدليل الدليل فأخذ بهم أسفل مكة وهو طريق الساحل »

**قوله** ( باب استئجار المشركين عند الضرورة ، أو إذا لم يوجد أهل الإسلام . وعامل النبي ﷺ يهود خيبر ) هذه الترجمة مشعرة بأن المصنف يرى بامتناع استئجار المشرك حربيا كان أو ذميا إلا عند الاحتياج إلى ذلك كتعذر وجود مسلم يكفي في ذلك . وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب قال « لم يكن للنبي ﷺ عمال يعملون بها نخل خيبر وزرعها ، فدعا النبي ﷺ يهود خيبر فدفعها اليهم ، الحديث . وفي استشهاده بقصة معاملة النبي ﷺ يهود خيبر على أن يزرعوها وباستئجاره الدليل المشرك لما هاجر على ذلك نظر ، لأنه ليس فيها تصريح بالمقصود من منع استئجارهم وكأنه أخذ ذلك من هذين الحديثين معنوما إلى قوله ﷺ « إنا لانتعين بمشرك » أخرجه مسلم وأصحاب السنن ، فأراد الجمع بين الأخبار بما ترجم به . قال ابن بطال : عامة الفقهاء يميزون استئجارهم عند الضرورة وغيرها لما في ذلك من المذلة لهم ، وإنما الممتنع أن يؤاخر المسلم نفسه من المشرك لما فيه من اذلال المسلم اه . وحديث معاملة أهل خيبر يأتي في أواخر كتاب الاجارة موصولا ، وأشار في الترجمة بقوله « إذا لم يوجد أهل الإسلام ، إلى ما أخرجه أبو داود من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر - أحسبه عن نافع - عن ابن عمر « ان النبي ﷺ قاتل أهل خيبر ، فذكر الحديث وقال فيه « وأراد أن يجلهم فقالوا : يا محمد دعنا نعمل في هذه الأرض ولنا الشطر ولكم الشطر ، الحديث ، وإنما أجابهم إلى ذلك لمعرفةهم بما يصلح أرضهم دون غيرهم ، فنزل المصنف من لا يعرف منزلة من لم يوجد ، وحديث الدليل يأتي الكلام عليه مستوفى في أول الهجرة أن شاء الله تعالى . وقوله في أول الحديث « استأجر » وقع في رواية الاصل وأبي الوقت « واستأجر » بزيادة واو وهي ثابتة في الاصل في نفس الحديث الطويل ، لأن القصة معطوفة على قصة قبلها ، وقد ساقه المصنف في الترجمة بعدها بسند الآتي مطولا ، ووقع هنا « فاستأجر » بالفاء ، وهم من زعم أن المصنف زاد الواو للتنبيه على أنه اقتطع هذا القدر من الحديث . **قوله** ( هاديا ) زاد الكشميني في روايته وخريتا ، وهو بكسر المعجمة وتشديد الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم مشاة ، وقوله « الماهر بالهداية » كذا وقع في نفس الحديث ، وهو مدرج من قول الزهري كما سنبينه هناك ، ونحكي الخلاف في تسمية الهادي المذكور . وفي الحديث استئجار المسلم الكافر على هداية الطريق إذا أمن إليه ، واستئجار الاثنين واحدا على عمل واحد

٤ - باب إذا استأجر أجيرا ليعمل له بعد ثلاثة أيام - أو بعد شهر أو بعد سنة - جاز

وهما على شرطهما الذي اشترطاه إذا جاء الأجل

٢٢٦٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَأَخْبَرَنِي عُمَرَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ « وَاسْتَأْجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّيْلِ هَادِيًا يَخْرِيكًا وَهُوَ عَلَى دِينِ كِفَارِ قُرَيْشٍ ، فَدَفَعْنَا إِلَيْهِ راحِلَتَيْهِمَا ، وَوَعَدَاهُ غَارَ ثَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ، فَأَتَاهُمَا بِرَاحِلَتَيْهِمَا صَبِيحَ ثَلَاثٍ »

[ الحديث ٢٢٦٤ - أطرافه في : ٣٠٣٨ ، ٤٣٤١ ، ٤٣٤٣ ، ٤٣٤٤ ، ٦١٢٤ ، ٦٩٩٣ ، ٧١٤٩ ، ٧١٥٦ ، ٧١٥٧ ، ٧١٧٢ ]

قوله ( باب إذا استأجر أجيرا ليعمل له بعد ثلاثة أيام أو بعد شهر أو بعد سنة جاز ، وهما على شرطهما الذي اشترطاه إذا جاء الأجل ) أورد فيه طرفا من حديث عائشة المذكور ، وفيه أنهما واعدة الدليل براحلتهما بعد ثلاث ، وتعقبه الاسماعيلي بأنه ليس في الخبر على أنهما استأجراه على أن لا يعمل الا بعد ثلاث بل الذي في الخبر أنهما استأجراه وأبتدأ في العمل من وقته بتسليمه راحلتهما منهما يرعاهما ويحفظهما الى أن ينهيا لها الخروج . قلت ليس في ترجمة البخاري ما ألزمه به ، والذي ترجم به هو ظاهر القصة ، ومن قال ببطان الإجارة إذا لم يشرع في العمل من حين الإجارة هو المحتاج الى دليل والله أعلم . وقد قال ابن المنير متعقبا على من اعترض على البخاري بذلك : ان الخدمة المقصودة بالإجارة المذكورة كانت على الدلالة على الطريق من غير زيادة على ذلك ، ولا شك أنها تأخرت ، قلت : وبؤيده أن الذي كان يرعى رواحلهما عاصر بن فهيرة لا الدليل ، وقال ابن المنير : ليس في هذا الحديث تصريح بهذا الحكم لا إثباتا ولا نفيا ، وقد يحتمل في المدة القصيرة لندور الفرر فيها ما لا يحتمل في المدة الطويلة ، وهذا مذهب مالك حيث حدد الجواز في البيع بما لا تتغير السلعة في مثله . واستنبط من هذه القصة جواز إجارة الدار مدة معلومة قبل مجيء أول المدة ، وهو مبنى على صحة الأصل فيلحق به الفرع . والله أعلم

## ٥ - باب الأجير في الغزو

٢٢٦٥ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ بَعْلَى عَنْ بَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ جَيْشَ الْمُشْرِكَةِ ، فَكَانَ مِنْ أَوْثَقِ أَعْمَالِي فِي نَفْسِي ، فَكَانَ لِي أَجِيرٌ ، فَقَاتَلَ إِنْسَانًا ، فَخَضَّ أَحَدُهُمَا إصْبِعَ صَاحِبِهِ ، فَانْتَزَعَ إصْبِعَهُ فَأَنْدَرَ ثَمْدِيَّتَهُ فَسَمَطَتْ ، فَاذْهَبْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَهْدَرْتُ نَبِيَّتَهُ وَقَالَ : أَفِيدَعُ إصْبِعَهُ فِي فَيْكِ تَقْضُمُهَا ؟ قَالَ أَحْسِبُهُ قَالَ : كَأَيْقَعَمِ الْفَعْلُ »

٢٢٦٦ - قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُاسِكَةَ عَنْ جَدِّهِ بِمِثْلِ هَذِهِ الصَّفَةِ « أَنَّ رَجُلًا

عَنْ يَدِ رَجُلٍ فَأَنْدَرَ نَبِيَّتَهُ ، فَأَهْدَرَهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ »

**قوله** ( باب الإجير في الغزو ) قال ابن بطال : استئجار الاجير للخدمة وكفاية مؤنة العمل في الغزو وغيره سواء ا ه ، ويحتمل أن يكون أشار إلى أن الجهاد وإن كان القصد به تحصيل الاجر فلا ينافي ذلك الاستمانة بمن يخدم الجهاد ، ويكفيه كثيرا من الامور التي لا يتعاطاها بنفسه . **قوله** ( عن صفوان بن يعلى ) في رواية همام الماضية في الحج ، حدثني صفوان بن يعلى . **قوله** ( المسرة ) بضم العين وسكون السين المهملتين هي غزوة تبوك ، وسيأتي الكلام على الحديث في الديات ، ورواية همام المذكورة مختصرة . **قوله** ( فأنذر ) أى أسقط . **قوله** ( فأهدر ) أى لم يجعل له دية ولا قصاصا . **قوله** ( ترضمها ) بفتح الصاد المعجمة وماضيه بكسرها والاسم القرض بفتح القاف وسكون الصاد المعجمة وهو الأكل باطراف الأسنان ، والفعل الذكر من الابل ونحوه . **قوله** ( قال ابن جريج الخ ) هو بالاسناد المذكور اليه ، وهذه الزيادة التي عن أبي بكر الصديق وقعت هنا فقط . **قوله** ( عن جده ) كذا للجميع ، وكذلك أخرجه أبو داود من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج . وقال أبو حاتم ، عن ابن جريج عن أبيه عن جده عن أبي بكر ، زاده عن أبيه ، أخرجه الحاكم أبو أحمد في الكافي وابن شاهين في الصحابة . وعبد الله بن أبي مليكة منسوب إلى جده وقيل إلى جده أبيه فإنه عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة واسمه زهير بن عبد الله بن جده عن أبي بكر ، ومنهم من زاد في نسبه عبد الله بن عبيد الله بن زهير ، وقال أن الذي يكنى أبا مليكة هو عبد الله بن زهير ، فعلى الأول فالحديث من رواية زهير بن عبد الله عن أبي بكر ، وعلى الثاني هو من رواية عبد الله بن زهير ، ويتردد عود الضمير في قوله ( عن جده ) على من يعود على الخلاف المذكور ، وزعم منغلط أن الطريق التي أخرجه البخاري منقطعة في موضعين ، وليس كما زعم . والله أعلم

٦ - **باب** إذا استأجر أجيرا فبين له الأجل ، ولم يبين العمل

بقوله ( إني أريد أن أنسكتك إحدى ابنتي هاتين - إلى قوله - والله على ما نقول وكيل )

يَأْجُرُ فُلَانًا : يُعْطِيهِ أَجْرًا . ومنه في الفعوية : آجَرَكَ اللَّهُ

**قوله** ( باب إذا استأجر أجيرا ) في رواية غير أبي ذر ( فبين له الأجل ) في رواية الأصلي والاجر ، بسكون الجيم والراء ، والاولى أوجه . **قوله** ( ولم يبين العمل ) أى هل يصح ذلك أم لا ؟ وقد مال البخاري إلى الجواز لانه احتج لذلك فقال : لقوله تعالى ( إني أريد أن أنسكتك إحدى ابنتي هاتين ) الآية ، ولم يفصح مع ذلك بالجواز لأجل الاحتمال ، ووجه الدلالة منه أنه لم يقع في سياق القصة المذكورة بيان العمل ، وإنما فيه أن موسى أجر نفسه من والده المرأتين ، ثم إنما تم الدلالة بذلك إذا قلنا ان شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد شرعنا بتقريره ، وقد احتج الشافعي بهذه الآية على مشروعية الإجارة فقال : ذكر الله سبحانه وتعالى أن نبيا من أنبيائه أجر نفسه حججا مسما ملك بها بضع امرأة ، وقيل استأجره على أن يرعى له . قال المهلب : ليس في الآية دليل على جهالة العمل في الإجارة لأن ذلك كان معلوما بينهم وإنما حذف ذكره للعلم به . وتعبه ابن المنير بأن البخاري لم يرد جواز أن يكون العمل مجهولا وإنما أراد أن التخصيص على العمل باللفظ ليس مشروعا ، وأن المتبع المقاصد لا يلتفت ويحتمل أن يكون المصنف أشار إلى حديث عتبة بن النذر بضم النون وتشديد المهملة قال وكنا عند رسول الله ﷺ



قَالَ : ان موسى أجّر نفسه ثمان سنين أو عشرين على عفة فرجه وطعام بطنه ، أخرجه ابن ماجه وفي استاده ضعف ، فانه ليس فيه بيان العمل من قبل موسى ، وقد أبعد من جوز أن يكون المهر شيئاً آخر غير الرضى ، وإنما أراد شعيب أن يكون رضى غنمه هذه المدة وبزوجه ابنته فذكر له الأمرين ، وعلق التزويج على الرعية على وجه المعاهدة لا على وجه المعاهدة ، فاستأجره لرضى غنمه بشئ معلوم بينهما ثم أنكحه ابنته بمهر معلوم بينهما . قوله ( بأجر ) يعنى الجهم ( فلانا ) أى ( يعطيه أجراً ) هذا ذكره المصنف تفسيراً لقوله تعالى ( على أن تأجرنى ) وبذلك جزم أبو عبيدة في « الحجاز » ، وتعقبه الإسماعيلي بأن معنى الآية في قوله ( على أن تأجرنى ) أى تكون لى أجيراً ، والتقدير على أن تأجرنى نفسك . قوله ( ومنه في التعزية أجرك الله ) هو من قول أبى عبيدة أيضاً وزاد « بأجرى أى بئيبك » ، وكأنه نظر إلى أصل المادة وإن كان المعنى فى الأجر والأجرة مختلفاً

#### ٧ - باب إذا استأجر أجيراً على أن يُقيم حائطاً يريد أن ينقض جاز

٢٢٦٧ - حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرني قال : أخبرني يعلى بن مسلم وعمر بن دينار عن سعيد بن جبير - يزيد أحدهما على صاحبه - وغيرهما قال : قد سمعته يُحدثه عن سعيد قال : قال لى ابن همام رضى الله عنها حدثني أبى بن كعب قال « قال رسول الله ﷺ » فأنطلقا فوجدنا جدراً يريد أن ينقض قال سعيد يديره هكذا ، ورفع يده فاستقام . قال يعلى حسبتُ سعيداً قال : فسحبه يديره فاستقام ( لو شئت لا اتخذت عليه أجراً ) قال سعيد : أجرنا ناكله »

قوله ( باب إذا استأجر أجيراً على أن يُقيم حائطاً يريد أن ينقض جاز ) أورد فيه طرفاً من حديث أبى بن كعب في قصة موسى والخضر ، وقد أوردته مستوفى في التفسير بهذا الإسناد ويأتى الكلام عليه مبيناً هناك إن شاء الله تعالى . وإنما يتم الاستدلال بهذه القصة إذا قلنا إن شرح من قبلنا شرح لنا لقول موسى ( لو شئت لا اتخذت عليه أجراً ) أى لو تشارطت على عمله بأجرة معينة لنفمنا ذلك . قال ابن المنير وقصد البخارى أن الاجارة تضبط بتعين العمل كما تضبط بتعين الاجل

#### ٨ - باب الإجارة إلى نصف النهار

٢٢٦٨ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن الذى ﷺ قال « مثلكم ومثل أهل السكنايين كمثل رجل استأجر أجراً فقال : من يعمل لى من غدوة إلى نصف النهار على قيراط ؟ فمِلت اليهود . ثم قال : من يعمل لى من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط ؟ فمِلت النصارى . ثم قال : من يعمل لى من العصر إلى أن تغيب الشمس على قيراطين ؟ فأنتم هم . فقضت اليهود والنصارى فقالوا : ما لنا أكثر عملاً وأقل عطاء ؟ قال : هل نقصتكم من حنكم ؟ قالوا : لا . قال : فذلك فضلُ أوتيه من أشاء »

**قوله** (باب الإجارة إلى نصف النهار) أى من أول النهار ، وترجم في الذى بعده « الإجارة إلى صلاة العصر ، والتقدير أيضا أن الابتداء من أول النهار . ثم ترجم بعد ذلك « باب الإجارة من العصر إلى الليل ، أى إلى أول دخول الليل ، قيل أراد البخارى إثبات صحة الإجارة بأجر معلوم إلى أجل معلوم من جهة أن الصارع ضرب المثل بذلك ولولا الجواز ما أقره . ويحتمل أن يكون الفرض من كل ذلك لإثبات جواز الاستئجار لقطعة من النهار إذا كانت معينة دفعا لتوهم من يتوهم أن أقل المعلوم أن يكون يوما كاملا . **قوله** (مثلكم ومثل أهل الكتباين) كذا في رواية أيوب ، والمراد بأهل الكتباين اليهود والنصارى . **قوله** (كثل رجل) في السياق حذف تقديره مثلكم مع نبيكم ومثل أهل الكتباين مع أنبيائهم كثل رجل استأجر ، فالمثل مضروب الأمة مع نبيهم والممثل به الأجراء مع من استأجرهم . **قوله** (على قيراط) زاد في رواية عبد الله بن دينار « على قيراط قيراط ، وهو المراد . **قوله** (فعملت اليهود) زاد ابن دينار « على قيراط قيراط ، وزاد الزهري عن سالم عن أبيه كما تقدم في الصلاة « حتى إذا اتصف النهار عجزوا فأعطوا قيراطا قيراطا ، وكذا وقع في بقية الأمم ، والمراد بالقيراط النصيب وهو في الأصل نصف دائق والدائق سدس درهم . **قوله** ( إلى صلاة العصر ) يحتمل أن يريد به أول وقت دخولها ، ويحتمل أن يريد أول حين الشروع فيها ، والثاني يرفع الإشكال السابق في المواقيت على تقدير تسليم أن الوقتين متساويان ، أى ما بين الظهر والعصر وما بين العصر والمغرب ، فكيف يصح قول النصارى لهم أكثر عملا من هذه الأمة ؟ وقد قدمت هناك عدة أجوبة عن ذلك فلتراجع من ثم ، ومن الأجوبة التي لم تتقدم أن قائل « مالنا أكثر عملا ، اليهود خاصة ، ويؤيده ما وقع في التوحيد بلفظ « فقال أهل التوراة ، ويحتمل أن يكون كل من الفريقين قال ذلك ، أما اليهود فلأنهم أطول زمنا فيستأجر من يكونوا أكثر عملا ، وأما النصارى فلأنهم وازنوا كثرة أتباعهم بكثرة زمن اليهود لأن النصارى آمنوا بموسى وعيسى جميعا أشار إلى ذلك الاسماعيلي ، ويحتمل أن تكون أكثرية النصارى باعتبار أنهم عملوا إلى آخر صلاة العصر وذلك بعد دخول وقتها أشار إلى ذلك ابن القصار وابن العربي ، وقد قدمنا أنه لا يحتاج إليه لأن المدة التي بين الظهر والعصر أكثر من المدة التي بين العصر والمغرب ، ويحتمل أن تكون نسبة ذلك إليهم على سبيل التوزيع : فالقائل نحن أكثر عملا اليهود ، والقائل نحن أقل أجرا النصارى وفيه بعد . وحكى ابن التين أن معناه أن عمل الفريقين جميعا أكثر وزمانهم أطول ، وهو خلاف ظاهر السياق . **قوله** (ففضبت اليهود والنصارى) أى الكفار منهم . **قوله** (مالنا أكثر عملا وأقل عطاء) بنصب أكثر وأقل على الحال كقوله تعالى ﴿ فإلهم عن التذكرة معرضين ﴾ وقد تقدمت مباحث هذه الجملة في كتاب المواقيت . **قوله** (من حقم) أطلق لفظ « الحق ، لقصد الممالة والا فالكل من فضل الله تعالى . **قوله** (فذلك فضلى أوتيته من شاء) فيه حجة لأهل السنة على أن الثواب من الله على سبيل الإحسان منه جل جلاله

#### ٩ - باب الإجارة إلى صلاة العصر

٢٢٦٩ - **حدثنا** إسماعيل بن أبي أوس قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار مولى عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « إنما مناسككم واليهود والنصارى كرجل استعمل غلاما فقال : من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط ؟ فعملت اليهود على قيراط قيراط

ثُمَّ عَلِمَتِ النَّصَارَى عَلَى قِيْرَاطٍ قِيْرَاطٍ ، ثُمَّ أَتَمُّ الَّذِينَ تَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْمَصْرِ إِلَى مَغَارِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيْرَاطَيْنِ قِيْرَاطَيْنِ . فَصَيَّبَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى وَقَالُوا : نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقْلَ عَطَاءً ، قَالَ : هَلْ ظَلَمْتُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ : فَذَلِكَ فَضْلِي أَوْتِيهِ مَنْ أَشَاءُ »

**قوله** ( باب الإجارة إلى صلاة العصر ) ذكر فيه حديث ابن عمر من طريق مالك عن عبد الله بن دينار ، وليس في سياقه التصريح بالعمل إلى صلاة العصر وإنما يؤخذ ذلك من قوله و ثم أتم الذين يعملون من صلاة العصر ، فإن ابتداء عمل الطائفة عند انتهاء عمل الطائفة التي قبلها ، نعم في رواية أيوب في الباب قبله التصريح بذلك حيث قال « من يعمل من نصف النهار إلى صلاة العصر » . **قوله** في رواية عبد الله بن دينار ( إنما مثلكم اليهود والنصارى ) هو بخفض اليهود عطفًا على الضمير المجزور بغية إعادة الجار قاله ابن التين ، وإنما يأتي على رأى الكوفيين ، وقال ابن مالك يجوز الرفع على تقدير ومثل اليهود والنصارى على حذف المضاف وإعطاء المضاف إليه إعرابه . قلت : ووجدته مضبوطًا في أصل أبي ذر بالنصب وهو موجه على إرادة المعية ، ويرجح توجيه ابن مالك ما سيأتي في أحاديث الانبياء من طريق الليث عن نافع بلفظ « وإنما مثلكم ومثل اليهود والنصارى » . **قوله** ( إلى مغارب الشمس ) كذا ثبت في رواية لمالك بلفظ الجمع وكأنه باعتبار الأزمنة المتعددة باعتبار الطوائف ، ووقع في رواية سفيان الآتية في فضائل القرآن « إلى مغرب الشمس » على الأفراد وهو الوجه ، ومثله في رواية الليث عن نافع الآتية في أحاديث الانبياء ، ونحوه في رواية أيوب في الباب الذي بعده بلفظ « إلى أن تغيب الشمس » . **قوله** ( هل ظلمتكم ) أى نقصتكم كما في رواية نافع في الباب الذي قبله ، وسأذكر بقية فوائده بعد ما بين

### ١٠ - باب إثم من منع أجر الأجير

٢٢٧٠ - **حدثنا** يوسف بن محمد قال حدثني يحيى بن سليم عن اسماعيل بن أبية عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « قال الله تعالى : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حرًا فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرًا فاستوفى منه ولم يعطه أجره » **قوله** ( باب إثم من منع أجر الأجير ) أورد فيه حديث أبي هريرة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب إثم من باع حراً » في أواخر البيوع . ( تنبيه ) : أخر ابن بطلال هذا الباب عن الذي بعده ، وكأنه صنع ذلك للنسابة

### ١١ - باب الإجارة من العصر إلى الليل

٢٢٧١ - **حدثنا** محمد بن القلاء **حدثنا** أبو أسامة عن يزيد بن أبي بردة عن أبي موسى رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « مثل للسلين واليهود والنصارى كمثل رجل استأجر قومًا يعملون له عملاً يومًا إلى الليل على أجر معلوم ، فعملوا له نصف النهار ، فقالوا : لا حاجة لنا إلى أجرك الذي شمرطت لنا وما علينا باطل .

فقال لهم : لا تَقْعَلُوا ، أَكَلُوا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمْ وَخَذُوا أَجْرَكُمْ كَامِلًا ، فَأَبَوْا وَتَرَكُوا . وَاسْتَأْجَرَ آخَرِينَ بِدَعْتِهِمْ فَقَالَ : أَكَلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ هَذَا وَلَسَكُمْ الَّذِي تَسْرَعْتُمْ لَهُمْ مِنَ الْأَجْرِ فَعَمِلُوا ، حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْمَصْرِ قَالُوا : لَكَ مَاعِلُنَا بَاطِل ، وَلَكَ الْأَجْرُ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا فِيهِ . فَقَالَ لَهُمْ : أَكَلُوا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمْ فَإِنَّ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ شَيْءٌ يَسِيرٌ ، فَأَبَوْا ، فَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا أَنْ يَمْلِكُوا لَهُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ ، فَعَمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ ، وَاسْتَكَلُّوا أَجْرَ الْفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا ، فَذَلِكَ مِثْلُهُمْ وَمِثْلُ مَا قَبِلُوا مِنْ هَذَا النُّورِ ۝

**قوله** ( باب الإجارة من العصر إلى الليل ) أى من أول وقت العصر إلى أول دخول الليل ، أورد فيه حديث أبي موسى وقد مضى سنده ومثله في المواقيت ، وشيخه أبو كريب المذكور هناك هو محمد بن العلاء المذكور هناك ، ويريد بالموحدة والتصغير هو ابن عبد الله بن أبي بردة . **قوله** ( كثر رجل استأجر قوما ) هو من باب القلب والتقدير كثر قوم استأجرهم رجل ، أو هو من باب التشبيه بالركب . **قوله** ( يعملون له عملا يوما إلى الليل ) هذا مغاير لحديث ابن عمر لأن فيه أنه استأجرهم على أن يعملوا إلى نصف النهار وقد تقدم ذكر التوفيق بينهما في المواقيت وأنها حديثان سيقا في قصتين ، نعم وقع في رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه الماضية في المواقيت الآتية في التوحيد ما يوافق رواية أبي موسى ، فرجعها الخطابي على رواية نافع وعبد الله بن دينار ، لكن يستعمل أن تكون القصةان جميعا كانتا عند ابن عمر لحدث بهما في وقتين وجمع بينهما ابن التين باحتمال أن يكونوا غضبوا أولا فقالوا ما قالوا إشارة إلى طلب الزيادة ، فلما لم يعطوا قدرا زائدا تركوا فقالوا : لك ماعلنا باطل انتهى ، وفيه مع بعده مخالفة لصريح ما وقع في رواية الزهري في المواقيت وفي التوحيد ثيب و فأنزونا ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين وأعطينا قيراطا قيراطا ونحن كننا أكثر عملا ، ففيه التصريح بأنهم أعطوا ذلك ، إلا أن يحمل قولهم أعطيتنا أى أمرت لنا أو وعدتنا ، ولا يستلزم ذلك أنهم أخذوه ، ولا يخفى أن الجمع بكونهما قصتين أوضح ، وظاهر المثل الذي في حديث أبي موسى أن الله تعالى قال لليهود آمنوا بي وبرسلنى إلى يوم القيامة فآمنوا بموسى إلى أن بعث عيسى فكفروا به وذلك في قدر نصف المدة التى من مبعث موسى إلى قيام الساعة ، فقولهم ولا حاجة لنا إلى أجرنا ، إشارة إلى أنهم كفروا وتولوا واستغنى الله عنهم ، وهذا من إطلاق القول وإرادة لازمه ، لأن لازمه ترك العمل المعبر به عن ترك الإيمان ، وقولهم وما عملنا باطل ، إشارة إلى إحباط عملهم بكفرهم بعيسى ، إذ لا ينفعهم الإيمان بموسى وحده بعد بعثه عيسى ، وكذلك القول في النصارى إلا أن فيه إشارة إلى أن مدينتهم كانت قدر نصف المدة فاقصروا على نحو الربع من جميع النهار ، وقوله ولستم الذى شرطت ، زاد في رواية الاسماعيلى و الذى شرطت لهؤلاء من الأجر ، يعنى الذين قبلهم ، وقوله فأنما بقى من النهار شىء يسير ، أى بالنسبة لما مضى منه والمراد ما بقى من الدنيا ، وقوله واستكلموا أجر الفريقين أى بإيمانهم بالأنبياء الثلاثة ، وتضمن الحديث الإشارة إلى قصر المدة التى بقيت من الدنيا ، وسيأتى الكلام عليه في قوله و بعثت أنا والساعة كهاتين . **قوله** ( حتى إذا كان حين صلاة العصر ) هو بنصب حين ويجوز فيه الرفع . **قوله** ( واستكلموا أجر الفريقين كليهما ) كذا لأبى ذر وغيره ، وحكى ابن التين أن في روايته وكلاما ، بالرفع وخطأ ، وليس كما زعم بل له وجه . **قوله** ( فذلك مثلهم ) أى السلبين ( ومثل ما قبلوا

من هذا النور) في رواية الاسماعيلي « فذلك مثل المسلمين الذين قبلوا هدى الله وما جاء به رسوله ومثل اليهود والنصارى تركوا ما أمرهم الله ، واستدل به على أن بقاء هذه الأمة يزيد على الألف لأنه يقتضى أن مدة اليهود نظير مدتي النصارى والمسلمين ، وقد انفق أهل النحل على أن مدة اليهود إلى بعثة النبي ﷺ كانت أكثر من ألفي سنة ، ومدة النصارى من ذلك ستائة وقيل أقل فتكون مدة المسلمين أكثر من ألف قطعا ، وتضمن الحديث أن أجر النصارى كان أكثر من أجر اليهود لأن اليهود عملوا نصف النهار بغيراط والنصارى نحو ربع النهار بغيراط ، ولعل ذلك باعتبار ما حصل لمن آمن من النصارى موسى وعيسى لحصل لهم تضييف الأجر مرتين ، بخلاف اليهود فانهم لما بعث عيسى كفروا به . وفي الحديث تفضيل هذه الأمة وتوفير أجرها مع قلة عملها . وفيه جواز استدامة صلاة العصر إلى أن تغيب الشمس ، وفي قوله « فاقما بقى من النهار شيء يسير » إشارة إلى قصر مدة المسلمين بالنسبة إلى مدة غيرهم ، وفيه إشارة إلى أن العمل من الطوائف كان مساويا في المقدار . وقد تقدم البحث في ذلك في المواقيت مشروحا

## ١٢ - باب من استأجر أجيرا فترك أجره ، فمِلَ فيه المستأجرُ فزاد

أو من مِلَ في مالٍ غيره فاستفضلَ

٢٢٧٢ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شبيب عن الزهري حدثني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « انطلق ثلاثة رهط من كان قبلكم حتى أووا إلى البيت إلى غار فدخلوه ، فانحدرت صخرة من الجبل فسدت عليهم الغار ، فقالوا : انه لا ينبغيكم من هذه الصخرة إلا أن تدعوا الله بصلح أعمالكم . فقال رجل منهم : اللهم كان لي أبو أن شيطان كبيران ، وكنت لا أغيب قبلهما أهلا ولا مالا ، فأنأي في طلب شيء قوما فلم أرح عليهما حتى ناما ، فغابت لهما غبوة فوجدتهما نائمين ، فكرهت أن أغيب قبلهما أهلا أو مالا ، فلبثت والقدح على يدي أقتضر استيقاظهما حتى برق الفجر ، فاستيقظا ، فشربا غبوة قوما . اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك ففرج عني ما نحن فيه من هذه الصخرة ، فانفجرت شيئا لا يستطيعون الخروج . قال النبي ﷺ : وقال الآخر : اللهم كانت لي بنت عم كانت أحب الناس إلي ، فأردتها عن نفسها فامتنعت مني ، حتى ألت بها سنة من السنين فجاءتني فأعطيتهما عشرين ومائة دينار على أن تخلي بيني وبين نفسها ، ففعلت ، حتى إذا قدرت عليها قالت : لا أحل لك أن تنقض الخاتم إلا بحقه ، فنقضت من الوقوع عليها ، فانفجرت عنها وهي أحب الناس إلي ، وترك الذهب الذي أعطيتها . اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عني ما نحن فيه ، فانفجرت الصخرة ، غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها . قال النبي ﷺ : وقال الثالث : اللهم إني استأجرت أجرا فأعطيتم أجركم ، غير رجل واحد

تَرَكَ الَّذِي لَهُ وَذَهَبَ فَتَرْتُ أَجْرَهُ حَتَّى كَثُرَتْ مِنْهُ الْأَمْوَالُ ، فَنَادَانِي بَمَدِّ حِينَ فَقَالَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ أَدِّ إِلَيَّ أَجْرِي ، فَقَالَ لَهُ : كُلُّ مَا تَرَى مِنْ أَجْلِكَ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالنَّعَمِ وَالرَّقِيقِ . فَقَالَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ لَا تَسْتَهْزِئْ بِي . فَقُلْتُ : إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ بِكَ ، فَأَخَذَهُ كُلَّهُ فَاسْتَأْتَفَهُ فَلَمْ يَتَرَكَ مِنْهُ شَيْئًا . اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْتُ قُلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَأَفْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ . فَانْفَرَجَتِ الصَّخْرَةُ ، فَخَرَجُوا يَمْشُونَ »

**قَوْلُهُ** ( باب من استأجر أجيرا فترك أجره ) في رواية الكشميبي « فترك الاجير أجره » . **قَوْلُهُ** ( فعمل فيه المستأجر ) أي اتجر فيه أو زرع ( فزاد ) أي ربح . **قَوْلُهُ** ( ومن عمل في مال غيره فاستفضل ) هو من عطف العام على الخاص ، لأن العامل في مال غيره أعم من أن يكون مستأجرا أو غير مستأجر ، ولم يذكر المصنف الجواب إشارة الى الاحتمال كمادته . ثم ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين انطلق عليهم النار ، وقد تقدم من وجه آخر قريبا . وقد تعقب المهلب ترجمة البخاري بأنه ليس في القصة دليل لما ترجم له ، وإنما اتجر الرجل في أجر أجيره ثم أعطاه له على سبيل التبرع ، وإنما الذي كان يلزمه قدر العمل خاصة ، وقد تقدم ذلك في أثناء كتاب البيوع وسيأتي شرحه مستوفى في أواخر أحاديث الانبياء ان شاء الله تعالى . وقوله في هذه الرواية « لا أغيب » هو من أغيبق بالغين المعجمة والموحدة وآخره قاف : شرب العتي ، وضبطوه بفتح الهزعة أغيبق من الثلاثي ، الا الأصلي فبضمها من الرباعي وخطوه . وقوله « أهلا ولا مالا » المراد بالأهل ماله من زوج وولد وبالمال ماله من رقيق وخدم ، وزعم الداودي أن المراد بالمال الدواب وتعقبوه وله وجه . وقوله « فتأى » بفتح النون والهزعة مقصودا بوزن سعى أي بعد ، وفي رواية كريمة والأصلي « فناء » بعد النون بوزن جاء وهو بمعنى الاول . وقوله « فلم أرح » بضم الهزعة وكسر الراء ، وقوله « برق الفجر » بفتح الراء أي أضاء ، وقوله « فافرج » بالوصل وضم الراء وبهزعة قطع وكسر الراء من الفرج أو من الافراج ، وقوله « كل ما ترى من أجلك » كذا للكشميبي ، ولأبي زيد المروزي والباقرين « من أجرك » ولسلك وجهه

### ١٣ - باب من أجر نفسه ليحمل على ظهره ، ثم تصدق به ، وأجر الخصال

٢٢٧٣ - **حَدَّثَنِي** سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقُرَشِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ انْطَلَقَ أَحَدُنَا إِلَى السُّوقِ فَيُحَامِلُ ، فَيُصِيبُ اللَّدَّ ، وَإِنْ لَبِصَهُمْ مِائَةَ أَلْفٍ . قَالَ : مَا رَأُهُ إِلَّا نَفْسَهُ »

**قَوْلُهُ** ( باب من أجر نفسه ليحمل على ظهره ثم تصدق به ) في رواية الكشميبي « ثم تصدق منه » وقوله « وأجر الخصال » أي وباب أجر الخصال . **قَوْلُهُ** ( حدثنا أبي ) هو الاموي صاحب المغازي . وقوله « عن شقيق » هو أبو وائل ، وقوله « فيحامل » أي يطلب أن يحمل بالأجرة ، وقوله « بالمد » أي يحمل المتاع بالأجرة وهي مد من طعام ، والمعاملة مفاعلة وهي تكون بين اثنين ، والمراد هنا أن الحمل من أحدهما والأجرة من الآخر كالساقاة والمزارعة ، ووقع للنسائي من طريق منصور عن أبي وائل « ينطلق أحدنا الى السوق فيحمل على ظهره » . **قَوْلُهُ**

(وان لبعضهم مائة ألف) هذه اللام للتأكيد وهي ابتدائية لدخولها على اسم ان وتقدم الخبر وهي كقوله تعالى (ان في ذلك لعبرة) ومراده أن ذلك في الوقت الذي حدث به ، وقد تقدم في الزكاة بلفظ د وان لبعضهم اليوم مائة ألف ، زاد النسائي ، وما كان له يومئذ درهم ، أي في الوقت الذي كان يحمل فيه . **قوله** ( قال ما نراه الا نفسه) بين ابن ماجه من طريق زائدة عن الأعمش أن قاتل ذلك هو أبو وائل الراوي للحديث عن أبي مسعود ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الزكاة

١٤ - **باب** أجر السمرة . ولم ير ابن سيرين وعطاء و ابراهيم والحسن بأجر السمسار بأسا

وقال ابن عباس : لا بأس أن يقول بضع هذا الثوب ، فما زاد على كذا وكذا فهو لك

وقال ابن سيرين : إذا قال بعه بكذا ، فما كان من ربح فلان أو بيني وبينك ، فلا بأس به

وقال النبي ﷺ « المسلمون عند شروطهم »

٢٢٧٤ - **حديث** مسدد حدثنا عبد الواحد حدثنا ميمون عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي

الله عنهما قال « سئى النبي ﷺ أن يتلقى الزكبان ، ولا يبيع حاضر لباد . قلت يا ابن عباس : ما قوله لا يبيع حاضر لباد ؟ قال : لا يكون له سمسار »

**قوله** ( باب أجر السمرة ) أى حكمه وهي بمهملتين . **قوله** ( ولم ير ابن سيرين وعطاء و ابراهيم والحسن بأجر السمسار بأسا ) أما قول ابن سيرين و ابراهيم فوصله ابن أبي شيبة عنهما بلفظ لا بأس بأجر السمسار اذا اشترى يدا بيد ، وأما قول عطاء فوصله ابن أبي شيبة أيضا بلفظ « سئل عطاء عن السمرة فقال لا بأس بها ، وكان المصنف أشار الى الرد على من كررها ، وقد نقله ابن المنذر عن الكوفيين . **قوله** ( وقال ابن عباس : لا بأس أن يقول بضع هذا الثوب ، فما زاد على كذا وكذا فهو لك ) وصله ابن أبي شيبة من طريق عطاء نحوه ، وهذه أجر سمرة أيضا لكنها مجهولة ولذلك لم يحزها الجمهور وقالوا : ان باع له على ذلك فله أجر مثله ، وحمل بعضهم اجازة ابن عباس على أنه أجراه مجرى المقارض ، وبذلك أجاب أحد واصلق ونقل ابن التين أن بعضهم شرط في جوازه أن يعلم الناس ذلك الوقت أن ثمن السلعة يساوى أكثر مما سعى له ، وتعبه بأن الجمل بمقدار الأجرة باقى . **قوله** ( وقال ابن سيرين : اذا قال بعه بكذا فما كان من ربح فلان أو بيني وبينك فلا بأس به ) وصله ابن أبي شيبة أيضا من طريق يونس عنه ، وهذا أشبه بصورة المقارض من السمسار . **قوله** ( وقال النبي ﷺ : المسلمون عند شروطهم ) هذا أحد الأحاديث التي لم يوصلها المصنف في مكان آخر ، وقد جاء من حديث عمرو بن عوف المزني فأخرجه الصحيح في مسنده من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعا بلفظه وزاد ، الا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما ، وكثير بن عبد الله ضعيف عند الأكثر لكن البخاري ومن تبعه كالترمذي وابن خزيمة يقولون أمره ، وأما حديث أبي هريرة فوصله أحمد وأبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح وهو بموحدة عن أبي هريرة بلفظه أيضا دون زيادة كثير فزاد بدلها ، والصلح جائز بين المسلمين ،

وهذه الزيادة أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة ، ولابن أبي شيبة من طريق عطاء ، وبلغنا أن النبي ﷺ قال : المؤمنون عند شروطهم ، وللدارقطني والحاكم من حديث عائشة مثله وزاد ما وافق الحق ، ( تنبيه ) : ظن ابن التين أن قوله د وقال النبي ﷺ المسلمون على شروطهم ، بقية كلام ابن سيرين فشرح على ذلك فوم ، وقد تعقبه القطب الحلبي ومن تبعه من علمائنا . ثم أورد المصنف حديث ابن عباس الماضي في البيوع ، والمراد منه قوله في تفسير المنع لبيع الحاضر للبادي د أن لا يكون له سمسار ، فإن مفهومه أنه يجوز أن يكون سمسار في بيع الحاضر للحاضر ولكن شرط الجهور أن تكون الأجرة معلومة ، وعن أبي حنيفة إن دفع له ألفا على أن يشتري بها بزا بأجرة عشرة فهو فاسد ، فإن اشترى فله أجرة المثل ولا يجوز ماسى من الأجرة . وعن أبي ثور إذا جمل له في كل ألف شيئا معلوما لم يجز لأن ذلك غير معلوم فإن عمل فله أجر مثله ، وحجة من منع أنها إجارة في أمر لا مد غير معلوم ، وحجة من أجازها أنه إذا عين له الأجرة كنى ويكون من باب الجمالة . والله أعلم

١٥ - باب هل يؤاجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب ؟

٢٢٧٥ - حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن مسلم عن مسروق عن مسروق حدثنا خباب رضي الله عنه قال : كنت رجلاً قيناً ، فصلت للعاص بن وائل ، فاجتمع لي عنده ، فانيته أنقاضاً فقال : لا والله لا أفضيعك حتى تسكر بمحمد . فقلت : أما والله حتى تموت ثم تموت فلا . قال : وإن لميت ثم ميموت ؟ قلت : نعم . قال : فإنه سيكون لي ثم مالٌ وولد ، فأفضيعك . فأنزل الله تعالى ﴿ أفزيت الذي كفر بآياتنا وقال : لأوتينّ مالاً وولداً ﴾

قوله ( باب هل يؤاجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب ) ؟ وأورد فيه حديث خباب - وهو إذ ذاك مسلم - في عمله للعاص بن وائل وهو مشرك ، وكان ذلك بمكة وهي إذ ذاك دار حرب ، واطلع النبي ﷺ على ذلك وأقره ، ولم يحزم المصنف بالحكم لاحتمال أن يكون الجواز مقيدا بالضرورة ، أو أن جواز ذلك كان قبل الإذن في قتال المشركين ومنابتهم وقيل الأمر بعدم إذلال المؤمن نفسه ، وقال المهلب : كره أهل العلم ذلك إلا لضرورة بشرطين : أحدهما أن يكون عمله فيما يحل للسلم فعله ، والآخر أن لا يعينه على ما يعود ضرره على المسلمين . وقال ابن المنير : استقرت المذاهب على أن الصناعات في حوائجهم يجوز لهم العمل لأهل الذمة ولا يعد ذلك من الذلة ، بخلاف أن يخدمه في منزله وبطريق التبعية له والله أعلم . وقد تقدم حديث خباب في البيوع ، ويأتي بقية شرحه في تفسير سورة مريم

١٦ - باب ما يعطى في الرقبة على أحياء العرب بغنمة الكتاب

وقال ابن عباس عن النبي ﷺ « أحق ما أخذتم عليه أجر أكتاب الله

وقال الشعبي : لا يشترط للعلم ، إلا أن يعطى شيئاً فليقبله . وقال الحكم : لم أسمع أحداً كره أجر للعلم

وأعطى الحسن دراهم عشرة . ولم ير ابن سيرين بإسرى القسام بأساً



وقال : كان يقالُ السَّحْتُ الرَّشْوَةُ في الحُكْمِ ، وكانوا يُعطونَ على التَّخْرِصِ

٢٧٧٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ أَبِي التَّوَكِّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « أَضَلَّقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرَةٍ سَافَرُوهَا ، حَتَّى زَلُّوا عَلَى حَتَّى مِنْ أَصْحَاءِ الْعَرَبِ فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَتَوْا أَنْ يُصَيِّقُوهُمْ ، فَلَوَّغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيَّ ، فَسَوَّاهُ بِكُلِّ شَيْءٍ ، لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ . قَالَ بَعْضُهُمْ : لَوْ أَتَيْنُمْ هُوَلَاءِ الرَّهْطُ الَّذِينَ زَلُّوا لَعَلَّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ . فَأَتَوْهُمْ فَقَالُوا : يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لَدِغٌ ، وَسَعِينَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ ؟ قَالَ بَعْضُهُمْ : نَعَمْ وَاهُ ، إِنْ لَأَرَى ، وَلَكِنْ وَاهُ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُصَيِّقُونَا ، فَمَا أَنَا بِرَأَقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعَلًا . فَصَالَحُوهُمْ عَلَى قَطْعِ مِنَ النَّعَمِ . فَأَنْطَلَقَ يَقِفُ عَلَيْهِ وَيَقْرَأُ ( الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ) فَكَأَنَّمَا شَطَطَ مِنْ عِقَالٍ ، فَأَنْطَلَقَ يَمْشِي وَمَا بِهِ قَلْبَةٍ . قَالَ ذَاوُوهُمْ جَعَلَهُمُ الَّذِي صَالَحُوهُمْ عَلَيْهِ . قَالَ بَعْضُهُمْ : اقْسِمُوا . قَالَ الَّذِي رَفَى : لَا تَفْعَلُوا حَتَّى تَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرُ لَهُ الَّذِي كَانَ فَنَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا . فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ ، فَقَالَ : وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ ؟ نَعَمْ قَالَ : قَدْ أَصْبَحَ ، انْسِمُوا وَاضِرْبُوا إِلَى مَعَكُمْ سَهْمًا ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ »

قال أبو عبد الله وقال شعبة : حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ سَمِعْتُ أَبَا التَّوَكِّلِ . . بهذا

[ الحديث ٢٧٧٦ - أطراة في : ٥٠٠٧ ، ٥٧٣٦ ، ٥٧٤٩ ]

**قوله** ( باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب ) كذا ثبتت هذه الترجمة للجميع ، والأحياء بالفتح جمع حى والمراد به طائفة من العرب مخصوصة ، قال الهمداني في الأنساب : الشعب والحى بمعنى ، وسعى الشعب لأن القبيلة تنسب منه . وقد اعترض على المصنف بأن الحكم لا يختلف باختلاف الأمكنة ولا باختلاف الأجناس ، وتقييده في الترجمة بأحياء العرب يشعر بخصره فيه ، ويمكن الجواب بأنه ترجم بالواقع ولم يتعرض لنفي غيره ، وقد ترجم عليه في الطب « الشروط في الرقية بقطيع من الغنم » ، ولم يقيده بشيء ، وترجم فيه أيضا « الرقية بفاتحة الكتاب » ، والرقية كلام يستثنى به من كل عارض أشار إلى ذلك ابن درستويه ، وسيأتى تحقيق ذلك في كتاب الطب إن شاء الله تعالى . قوله ( وقال ابن عباس عن النبي ﷺ : أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله ) هذا طرف من حديث وصلة المؤلف رحمه الله في الطب ، واستدل به للجمهور في جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن ، وخاف الخفية فنموه في التلميح وأجازوه في الرق كاللواء ، قالوا لأن تعليم القرآن عبادة والأجر فيه على الله ، وهو القياس في الرق إلا أنهم أجازوه فيها لهذا الخبر ، وحمل بعضهم الأجر في هذا الحديث على الثواب ، وسياق القصة التي في الحديث يأتى هذا التأويل . وادعى بعضهم نسخه بالأحاديث الواردة في الوعيد على أخذ الأجرة على تعليم القرآن وقد رواها أبو داود وغيره ، وتعقب بأنه لإثبات للنسخ بالاحتمال وهو مردود ، وبأن الأحاديث ليس فيها تصريح بالمنع على الإطلاق بل هي وقائع أحوال محتملة للتأويل لتوافق الأحاديث الصحيحة كحديثي الباب ، وبأن الأحاديث

المذكورة أيضا ليس فيها ما تقوم به الحجة فلا تعارض الأحاديث الصحيحة ، وسيكون لنا عودة الى البحث في ذلك في كتاب النكاح في باب التزويج على تعليم القرآن . قوله (وقال الشعبي : لا يشترط الملم ، إلا أن يعطى شيئا فليقبله ، وقال الحكم : لم اسمع أحدا كره أجر الملم ، وأعطى الحسن دراهم عشرة) أما قول الشعبي فوصله ابن أبي شيبة بلفظ « وإن أعطى شيئا فليقبله » ، وأما قول الحكم فوصله البخوي في « المجموعات » ، حدثنا علي بن الجعد عن شعبة سألت معاوية بن قرة عن أجر الملم فقال : أرى له أجرا ، وسألت الحكم فقال : ما سمعت قطبا يكرهه . وأما قول الحسن فوصله ابن سعد في « الطبقات » من طريق يحيى بن سعيد بن أبي الحسن قال : لما حنقت قلت لعمرى يا عماء إن الملم يريد شيئا ، قال : ما كانوا يأخذون شيئا ثم قال : أعطه خمسة دراهم ، فلم أزل به حتى قال : أعطه عشرة دراهم . وروى ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن الحسن قال : لا بأس أن يأخذ على الكتابة أجرا وكره الشرط ، قوله ( ولم ير ابن سيرين بأجر القسام بأسا ، وقال : كان يقال السحت الرشوة في الحكم ) أما قوله في أجرة القسام فاختلفت الروايات عنه ، فروى عبد بن حميد في تفسيره من طريق يحيى بن عتيق عن محمد وهو ابن سيرين أنه كان يكره أجور القسام ويقول : كان يقال السحت الرشوة على الحكم ، وأرى هذا حكما يؤخذ عليه الأجرة . وروى ابن أبي شيبة من طريق قتادة قال قلت لابن المسيب : ما ترى في كسب القسام ؟ فكرهه . وكان الحسن يكره كسبه . وقال ابن سيرين إن لم يكن حسنا فلا أدرى ما هو . وجاءت عنه رواية يجمع بها بين هذا الاختلاف قال ابن سعد : حدثنا عارم حدثنا حماد عن يحيى بن محمد هو ابن سيرين أنه كان يكره أن يشارط القسام ، وكأنه يكره له أن يأخذ الأجرة على سبيل المشاركة ، ولا يكرهها إذا كانت بغير اشتراط كما تقدم عن الشعبي . وظهر بما أخرجه ، ابن أبي شيبة أن قول البخوي « وكان يقال السحت الرشوة » بقية كلام ابن سيرين ، وأشار ابن سيرين بذلك إلى ما جاء عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت من قولهم في تفسير السحت « إنه الرشوة في الحكم » ، أخرجه ابن جرير بأسانيد عنهم ، ودواه من وجه آخر مرفوعا ورجاله ثقات ، ولكنه مرسل ولفظه « كل لحم أنبته السحت فالتار أولى به » ، قيل يارسول الله وما السحت ؟ قال : الرشوة في الحكم . ( تنبيه ) : القسام بفتح القاف فعال من القسم بفتح القاف وهو القاسم ، وشرحه الكرماني على أنه بضم القاف جمع قاسم . والسحت بضم السين وسكون الحاء المهملتين وحكى ضم الحاء وهو شاذ ، وضبطه بعضهم بما يلزم من أكلة العار فهو أعم من الحرام . والرشوة بفتح الراء وقد تكسر وتضم وقيل بالفتح المصدر وبالسكسر الاسم . قوله ( وكانوا يعطون على الخرص ) هو بفتح المعجمة وسكون الراء ثم صاد مهملة هو الخور وزنا ومعنى ، وقد تقدم تفسيره في البيوع ، أي كانوا يعطون أجرة الخارص ، وفي ذلك دلالة على جواز أجرة القسام لاشتراكهما في أن كلا منهما يفضل التنازع بين المتخاصمين ، ولأن الخرص يقصد القسمة ومناسبة ذكر القسام والخارص للترجمة الاشتراك في أن جنسهما وجنس تعليم القرآن والرقبة واحد ، ومن ثم كره مالك أخذ الأجرة على عقد الوثائق لكونها من فروض الكفايات ، وكره أيضا أجرة القسام ، وقيل إنما كرهها لأنه كان يرزق من بيت المال فكره له أن يأخذ أجرة أخرى ، وأشار سحنون الى الجواز عند فساد أمور بيت المال . وقال عبد الرزاق أخبرنا ممر عن قتادة : أحدث الناس ثلاثة أشياء لم يكن يؤخذ عليهن أجر ضراب الفحل وقسمة الاموال والتعليم اهـ . وهذا مرسل ، وهو يشعر بانهم كانوا قبل ذلك يتبرعون بها فلما فشا الشح طلبوا الأجرة فعد ذلك من غير مكارم الاخلاق فتحمل كراهة من كرهها على التنزيه والله أعلم . قوله ( عن أبي بشر ) هو جعفر بن

أبي وحشية مشهور بكنيته أكثر من اسمه كما يه اسم إياس وهو مشهور بكنيته . **قوله** ( عن أبي المتوكل ) هو الناجي ، وقد ذكر المصنف في آخر الباب تصريح أبي بشر بالسماع منه ، وتابع أبا عروة على هذا الإسناد شعبة كما في آخر الباب ، وهشيم كما أخرجه مسلم والنسائي وخالفهم الأعمش فرواه عن جعفر بن أبي وحشية عن أبي نضرة عن أبي سعيد جعل بدل أبي المتوكل أبا نضرة أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريقه ، فأما الترمذي فقال : طريق شعبة أصح من طريق الأعمش ، وقال ابن ماجه إنها الصواب ، ورجحها الدارقطني في « العلل » ولم يرجح في « السنن » شيئا وكذا النسائي ، والذي يرجح في نقدي أن الطريقين محفوظان لاشتغال طريق الأعمش على زيادات في المتن ليست في رواية شعبة ومن تابعه ، فكأنه كان عند أبي بشر عن شيخين حدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ولم يصب ابن العربي في دعواه أن هذا الحديث مضطرب فقد رواه عن أبي سعيد أيضا معبد بن سيرين كما سيأتي في فضائل القرآن ، وسليمان بن قتة وهو بفتح القاف وتشديد المثناة كما أخرجه أحد الدارقطني ، وسأذكر ما في رواياتهم من الفوائد . **قوله** ( انطلق نفر ) لم أقف على اسم أحد منهم سوى أبي سعيد ، وليس في سياق هذه الطريق ما يشر بأن السفر كان في جهاد ، لكن في رواية الأعمش « ان النبي ﷺ بعثهم » وفي رواية سليمان بن قتة عند أحمد « بعثنا رسول الله ﷺ بعثا » زاد الدارقطني فيه « بعث سرية عليها أبو سعيد » ولم أقف على تعيين هذه السرية في شيء من كتب المغازي ، بل لم يتعرض لذكرها أحد منهم ، وهي واردة عليهم ، ولم أقف على تعيين الحى الذين نزولوا بهم من أى القبائل هم . **قوله** ( فاستضافوهم ) أى طلبوا منهم الضيافة ، وفي رواية الأعمش عند غير الترمذي « بعثنا رسول الله ﷺ ثلاثين رجلا فلزلنا بقوم ليلا فسلناهم القرى » فأقادت عدد السرية وقت النزول كما أقادت رواية الدارقطني تعيين أمير السرية ، والقرى بـ كسر التاء مقصور : الضيافة . **قوله** ( فأبوا أن يضيفوهم ) بالتشديد الأكثر وبكسر الصاد المعجمة مخففا . **قوله** ( فلدغ ) بضم اللام على البناء للجھول ، واللدغ بالذال المهمل والغين المعجمة وهو اللسع وزنا ومعنى ، وأما اللدغ بالذال المعجمة والعين المهمل فهو الإحراق الخفيف ، واللدغ المذكور في الحديث هو ضرب ذات الحية من حية أو عقرب وغيرهما ، وأكثر ما يستعمل في العقرب . وقد أقادت رواية الأعمش تعيين العقرب ، وأما مواقع في رواية هشيم عند النسائي أنه مصاب في عقله أو لديغ فشكل من هشيم ، وقد رواه الباقر فلم يشكوا في أنه لديغ ، ولا سيما تصريح الأعمش بالعقرب ، وكذلك ما سيأتي في فضائل القرآن من طريق معبد بن سيرين عن أبي سعيد بلفظ « ان سيد الحى سليم » وكذا في الطب من حديث ابن عباس « ان سيد الحى سليم والسليم هو اللديغ » نعم وقعت للصحابة قصة أخرى في رجل مصاب بعقوله فقرأ عليه بعضهم فاتحة الكتاب فبرأ أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من طريق خارجة بن الصلت عن عمه أنه « مر بقوم وعندهم رجل مجنون موثق في الحديد فقالوا إنك جئت من عند هذا الرجل بخير ، فارق لنا هذا الرجل » الحديث . فالذى يظهر أنهما قصتان ، لكن الواقع في قصة أبي سعيد أنه لديغ . **قوله** ( فسعوا له بكل شيء ) أى مما جرت به العادة أن يتداوى به من لدغة العقرب ، كذا للأكثر من السعي أى طلبوا له ما يداويه ، وللكشميهني فشفوا بالمعجمة والفاء وعليه شرح الخطابي فقال : معناه طلبوا الشفاء تقول شفى الله مريضى أى أبرأه وشفى له الطبيب أى عالجه بما يشفيه أو وصف له ما فيه الشفاء . لكن ادعى ابن التين أنها تصحيف . **قوله** ( لو أنتم هؤلاء الرهط ) قال ابن التين قال تارة نفرا وتارة رهطا ، والنفر ما بين العشرة والثلاثة والرهط ما دون العشرة وقيل يصل إلى الأربعين ، قلت : وهذا

الحديث يدل له . **قوله** ( فأقوم ) في رواية معبد بن سيرين أن الذي جاء في هذه الرسالة جارية منهم ، فيجعل على أنه كان معها غيرها ، زاد البراء في حديث جابر ، فقالوا لهم قد بلغنا أن صاحبكم جاء بالنور والشفاء ، قالوا نعم . . **قوله** ( وسعينا ) في رواية الكشميني ، وشفيينا ، بالمعجمة والفاء وقد تقدم ما فيها . **قوله** ( فهل عند أحد منكم من شيء ) زاد أبو داود في روايته من هذا الوجه ، وينفع صاحبنا . **قوله** ( فقال بعضهم ) في رواية أبي داود ، وقال رجل من القوم : نعم والله أني لأرقى ، بكسر القاف ، وبين الأعمش أن الذي قال ذلك هو أبو سعيد راوى الخبر ولفظه ، قلت نعم أنا . ولكن لا أرقيه حتى تعطونا غنيا ، فأقار ببيان جنس الجمل وهو بضم الجيم وسكون المهملة ما يعطى على عمل ، وقد استشكل كون الرقيق هو أبو سعيد راوى الخبر مع ما وقع في رواية معبد بن سيرين ، فقام معها رجل ما كنا نظنه يحسن رقية ، وأخرجه مسلم ، وسيأتي للمصنف في فضائل القرآن بلفظ آخر وفيه ، فلما رجع قلنا له : أكنست تحسن رقية ، في ذلك إشعار بأنه غيره ، والجواب أنه لا مانع من أن يكنى الرجل عن نفسه فلعل أبا سعيد صرح تارة وكفى أخرى ولم ينفرد الأعمش بتعيينه ، وقد وقع أيضا في رواية سليمان بن قتة بلفظ ، فأتيته فرقيته بفاتحة الكتاب ، وفي حديث جابر عند البراء ، فقال رجل من الانصار أنا أرقيه ، وهو مما يقوى رواية الأعمش فإن أبا سعيد أنصاري ، وأما حمل بعض الشارحين ذلك على تعدد القصة وأن أبا سعيد روى قصتين كان في إحداهما راقيا وفي الأخرى كان الرقيق غيره فبعيد جداً ، ولا سيما مع اتحاد المخرج والسياق والسبب ، ويكفى في رد ذلك أن الأصل عدم التعدد ولا حامل عليه فإن الجمع بين الرويتين ممكن بدونه ، وهذا بخلاف ما قدمته من حديث خارجة بن الصلت عن عمه فإن السياقين مختلفان ، وكذا السبب ، فكان الحمل على التعدد فيه قريباً . **قوله** ( فصالحوم ) أى واقوم . **قوله** ( على قطيع من الغنم ) قال ابن التين : القطيع هو الطائفة من الغنم ، وتعقب بأن القطيع هو الشيء المقطوع من غنم كان أو غيرها ، وقد صرح بذلك ابن قرقول وغيره ، وزاد بعضهم أن الغالب استعماله فيما بين العشرة والأربعين ، ووقع في رواية الأعمش ، فقالوا إنا نعطيك ثلاثين شاة ، وكذا ثبت ذكر عدد الشياه في رواية معبد بن سيرين وهو مناسب لعدد السرية كما تقدم في أول الحديث وكأنهم اعتبروا عددهم لجعلوا الجمل بأزائه . **قوله** ( فانطلق يتغل ) بضم الفاء وبكسرهما وهو نفخ معه قليل براق ، وقد تقدم البحث فيه في أوائل كتاب الصلاة . قال ابن أبي حزمة : محل التغل في الرقية يكون بعد القراءة لتحصيل بركة القراءة في الجوارح التي يمر عليها الرقيق فتحصل البركة في الرقيق الذي يتغله . **قوله** ( ويقرأ الحمد لله رب العالمين ) في رواية شعبة ، فجعل يقرأ عليها بفاتحة الكتاب ، وكذا في حديث جابر ، وفي رواية الأعمش ، فقرأت عليه الحمد لله ، ويستفاد منه تسمية الفاتحة الحمد والحمد لله رب العالمين ، ولم يذكر في هذه الطريق عدد ما قرأ الفاتحة ، لكنه بينه في رواية الأعمش وأنه سمع مرات ، ووقع في حديث جابر ثلاث مرات ، والحكم للزائد . **قوله** ( فكأنما نشط ) كذا للجميع بضم التاء وكسر المعجمة من الثلاثي ، قال الخطابي : وهو لغة ، والمشهور نشط إذا عقد وأنشط إذا حل ، وأصله الانشؤلة بضم الهيمزة والمعجمة بينهما نون ساكنة وهى الحبل ، وقال ابن التين : حكى بعضهم أن معنى أنشط حل ومعنى نشط أقيم بسرعة ، ومنه قولهم رجل نشيط . ويحتمل أن يكون معنى نشط فزع ، ولو قرئ بالتشديد لكان له وجه أى حل شيئاً فشيئاً . **قوله** ( من عقال ) بكسر المهملة بعدها قاف هو الحبل الذي يشده ذراع البهيمة . **قوله** ( وما به قلبه ) بحركات أى علة ، وقيل لليلة قلبه لأن الذي تصبیه يقبل من جنب إلى جنب ليعلم موضع الداء قاله ابن الأعرابي ، ومنه قول الشاعر :

« وقد برئت فما في الصدر من قلبية ، وفي نسخة النسيمايلي بخطه : قال ابن الأعرابي القلبية داء مأخوذ من الغلاب يأخذ البحر فيألم قلبه فيموت من يومه . قوله ( فقال بعضهم اقساموا ) لم أقف على اسمه . قوله ( انقال الذي روى ) بنتج القاف وفي رواية الأعمش « فلما قبضنا الغنم عرض في أنفسنا منها شيء » ، وفي رواية معبد بن سيرين « فامر لنا بثلاثين شاة وسقانا لبنا » ، وفي رواية سليمان بن قتة « فبعث البنا بالشياه والنزل فأكلنا الطعام ، وأمر أن يأكلوا الغنم حتى أتينا المدينة » ، وبين في هذه الرواية أن الذي منهم من تناولها هو الرائي ، وأما في باقي الروايات فأبهمه . قوله ( فننظر ما يأمرنا ) أي فتبعه ، ولم يريدوا أنهم يخبرون في ذلك . قوله ( وما يدريك أنها رقية ) قال الداودي : معناه وما أدراك ، وقد روى كذلك ، ولعله هو المحفوظ لأن ابن عيينة قال : إذا قال وما يدريك فلم يعلم ، وإذا قال وما أدراك فقد أعلم ، ونعقبه ابن التين بأن ابن عيينة إنما قال ذلك فيما وقع في القرآن كما تقدم في أواخر الصيام وإلا فلا فرق بينهما في اللغة أي في نفي الدراية ، وقد وقع في رواية هشيم « وما أدراك » ونحوه في رواية الأعمش ، وفي رواية معبد بن سيرين « وما كان يدريه » ، وهي كلمة تقال عند التعجب من الشيء وتستعمل في تعظيم الشيء أيضا وهو لا يلقى هنا ، زاد شعبة في روايته « ولم يذكر منه نبي » ، أي من النبي ﷺ عن ذلك ، وزاد سليمان بن قتة في روايته بد قوله وما يدريك أنها رقية « قلت أني في روعي » ، وللهارقطي من هذا الوجه « قلت يا رسول الله شيء » أني في روعي ، وهو ظاهر في أنه لم يكن عنده علم متقدم بمشروعية الرقي بالفاقة ، ولهذا قال له أصحابه لما رجع « ما كنت تحسن رقية » ، كما وقع في رواية معبد بن سيرين . قوله ( ثم قال قد أصبتم ) يحتمل أن يكون صوب فعلهم في الرقية ، ويحتمل أن ذلك في توقعهم عن التصرف في الجمل حتى استأذنوه ، ويحتمل أعم من ذلك . قوله ( واضربوا لي مكم سهما ) أي اجعلوا لي منه نصيبا ، وكأنه أراد المبالغة في تأنيسهم كما وقع له في قصة الحمار الوحشي وغير ذلك . قوله ( وقال شعبة حدثنا أبو بشر سمعت أبا المتوكل ) هذه الطريق بهذه الصيغة وصلها الترمذي ، وقد أخرجه المصنف في الطب من طريق شعبة لكن بالنعمة ، وهذا هو السر في عزوه إلى الترمذي مع كونه في البخاري ، وغفل بعض الشراح عن ذلك فعاب على من نسب إلى الترمذي . وفي الحديث جواز الرقية بكتاب الله ، وبلتحق به ما كان بالذكر والدعاء المأثور ، وكذا غير المأثور مما لا يخالف ما في المأثور ، وأما الرقي بما سوى ذلك فليس في الحديث ما يثبت ولا ما ينفيه وسيأتي حكم ذلك مبسوطا في كتاب الطب . وفيه مشروعية الضيافة على أهل البوادي والنزول على مياه العرب وطلب ما عندهم على سبيل القرى أو الشراء ، وفيه مقابلة من امتنع من المسكرمة بنظير ضيافته لما صنعه الصحابي من الامتناع من الرقية في مقابلة امتناع أولئك من ضيافتهم ، وهذه طريق موسى عليه السلام في قوله تعالى ﴿ لو شئت لاتخذت عليه أجرا ﴾ ولم يعتذر الخضر عن ذلك إلا بأمر خارجي . وفيه امضاء ما يلتزمه المرء على نفسه لأن أبا سعيد الترم أن يرقى وأن يكون الجمل له ولأصحابه وأمره النبي ﷺ بالوقاء بذلك . وفيه الاشتراك في الموهوب إذا كان أصله معلوما ، وجواز طلب الهدية من يعلم رغبته في ذلك وإجابته اليه . وفيه جواز قبض الشيء الذي ظاهره الحل وترك التصرف فيه إذا عرضت فيه شبهة . وفيه الاجتهاد عند فقد النص وعظيمة القرآن في صدور الصحابة خصوصا الفاتحة ، وفيه أن الرزق المقسوم لا يستطيع من هو في يده منعه من قسم له لأن أولئك منعوا الضيافة وكان الله قسم للصحابة في ما لهم نصيبا فمنعهم فسيب لهم لدغ العقرب حتى سبق لهم ما قسم لهم . وفيه الحكمة البالغة حيث اختص بالعقاب من كان رأسا في المنع ، لأن من عادة الناس الانتثار بأمر كبيرهم ، فلما كان رأسهم في المنع اختص بالعقوبة دونهم جزاء

وفاقاً، وكأن الحكمة فيه أيضاً إرادة الإجابة إلى ما يلتمسه المطلوب منه الشفاء، ولو كثيراً، لأن المدلوع لو كان من آحاد الناس لعله لم يكن يقدر على القدر المطلوب منهم

### ١٧ - باب ضريبة العبد، وتعاهد ضرائب الإمام

٢٢٧٧ - **حدثنا محمد بن يوسف** حدثنا **سفيان** عن **حميد الطويل** عن **أنس بن مالك** رضي الله عنه قال « **حجّم أبو حنيفة النبي ﷺ** فأمر له بصاع أو صاعين من طعام، وكلم موالية تخفف عن غلته أو ضريبته »

قوله ( باب ضريبة العبد وتعاهد ضرائب الإمام ) الضريبة بفتح المعجمة فعيلة بمعنى مفعولة : ما يقدره السيد على عبده في كل يوم ، وضرائب جمعها ، ويقال لها خراج وغلة بالغين المعجمة وأجر ، وقد وقع جميع ذلك في الحديث . ثم أورد المصنف فيه حديث أنس ، أن أبا طيبة حجّم النبي ﷺ وكلم مواليه تخففوا عنه من ضريبته ، ودلالته على الترجمة ظاهرة ، فإن المراد بها بيان حكم ذلك ، وفي تقرير النبي ﷺ له دلالة على الجواز ، وسأذكر كم كان قدر الضريبة بعد باب . وأما ضرائب الإمام فيؤخذ منه بطريق الإلحاق واختصاصها بالتعاهد لكونها مظنة تطرق الفساد في الأغلب ، وإلا فكما يخشى من اكتساب الأمة بفرجها يخشى من اكتساب العبد بالسرقه مثلاً . ولعله أشار بالترجمة إلى ما أخرجه هو في تاريخه من طريق **أبي داود** الأحمري قال : خطبنا حذيفة حين قدم المدائن فقال : تعاهدوا ضرائب إمامكم ، وهو عند أبي نعيم في ( الحلية ، بلفظ : ضرائب غلمانكم ، واسم الأحمري هذا مالك . وأورده **سعيد بن منصور** في السنن مطولاً من طريق **شداد بن الفرات** قال : حدثنا **أبو داود** شيخ من أهل المدائن قال : كنت تحت منبر حذيفة وهو يخطب ، ولاني داود من حديث **رافع بن خديج** مرفوعاً ونهى عن كسب الأمة حتى يعلم من أين هو ، وقد تقدم ذكر ذلك في أواخر **البيوع** . وقال **ابن المنير** في الحاشية : كأنه أراد بالتعاهد التقفد لمقدار ضريبة الأمة لاحتمال أن تكون ثقيلة فحتاج إلى التسكيب بالهجر ، ودلالته من الحديث أمره عليه الصلاة والسلام بتخفيف ضريبة الحجام ، فلزوم ذلك في حق الأمة أقعد وأولى لأجل العائلة الخاصة بها

### ١٨ - باب خراج الحجام

٢٢٧٨ - **حدثنا موسى بن إسماعيل** حدثنا **وهيب** حدثنا **ابن طاووس** عن **أبيهِ** عن **ابن عباس** رضي الله عنهما قال « **احتجّم النبي ﷺ** وأعطى الحجام أجره »

٢٢٧٩ - **حدثنا مسدد** حدثنا **يزيد بن زريع** عن **خالد** عن **عكرمة** عن **ابن عباس** رضي الله عنهما قال « **احتجّم النبي ﷺ** وأعطى الحجام أجره ، ولو عم كراهية لم يُعط »

٢٢٨٠ - **حدثنا أبو نعيم** حدثنا **يسعمر** عن **عمرو بن عمار** قال : سمعت أنساً رضي الله عنه يقول « كان النبي ﷺ يحجّم ، ولم يكن يظلم أحداً أجره »

قوله ( باب خراج الحجام ) أورد فيه حديث **ابن عباس** . احتجّم النبي ﷺ وأعطى الحجام أجره ، وزاد

من وجه آخر «ولو علم كراهية لم يبعطه، وهو ظاهر في الجواز، وتقدم في البيوع بلفظ «ولو كان حراما لم يبعطه، وعرف به أن المراد بالكراهية هنا كراهة التحريم. وكان ابن عباس أشار بذلك إلى الرد على من قال أن كسب الحجام حرام. واختلف العلماء بعد ذلك في هذه المسألة فذهب الجمهور إلى أنه حلال واحتجوا بهذا الحديث وقالوا: هو كسب فيه دماء وليس يحرم، خملوا الزجر عنه على التنزيه. ومنهم من ادعى النسخ وأنه كان حراما ثم أبيح وجمع إلى ذلك الطحاوي: والنسخ لا يثبت بالاحتال. وذهب أحمد وجماعة إلى الفرق بين الحر والعبد فكروا للحر الاحتراف بالحجامة، ويحرم عليه الاتفاق على نفسه منها ويجوز له الاتفاق على الرقيق والدواب منها وأباحوها للعبد مطلقا، وعندهم حديث محصة أنه «سأل النبي ﷺ عن كسب الحجام فنهاه، فذكر له الحاجة فقال: اعلفه نواضحك، أخرجه مالك وأحمد وأصحاب السنن ورجله ثقات، وذكر ابن الجوزي أن أجر الحجام إنما كره لأنه من الأشياء التي يجب للسلم إعانة له عند الاحتياج له، فالكاتب ينبغي له أن يأخذ على ذلك أجرا. وجمع ابن العربي بين قوله ﷺ «كسب الحجام خبيث»، وبين إعطائه الحجام أجرته بأن محل الجواز ما إذا كانت الأجرة على عمل معلوم، ويحمل الزجر على ما إذا كان على عمل مجهول. وفي الحديث لإباحة الحجامة، ويلتحق به ما يتداوى من أخراج الدم وغيره، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الطب. وفيه الأجرة على المعالجة بالطلب، والشفاة إلى أصحاب الحقوق أن يخففوا منها، وجواز بخارجه السيد لعبده كان يقول له أذنت لك أن تكسب على أن تعطني كل يوم كذا وما زاد فهو لك. وفيه استعمال العبد بغير إذن سيده الخاص إذا كان قد تضمن تمكنه من العمل أذنه العام. قوله (عن عمرو بن عامر) هو الانصاري وليست له رواية في البخاري إلا عن أنس، وقد تقدم له حديث في الطهارة وآخر في الصلاة وهذا، وهو جميع ما له عنده. قوله (كان النبي ﷺ يحتم) فيه إشعار بالمواظبة بخلاف الأول. وقوله (ولم يكن يظلم أحدا أجره) فيه إثبات إعطائه أجرة الحجام بطريق الاستنباط، بخلاف الرواية التي قبلها ففيها الجرم بذلك على طريق التنصيص

### ١٩ - باب من كَلَّمَ مَوَالِيَ الْعَبْدِ أَنْ يُخَفَّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ

٢٢٨١ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُجْمِدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «دَعَا النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا سَجَامًا حُجَّجَهُ وَأَمَرَهُ بِصَاعٍ أَوْ صَاعَيْنِ، أَوْ مُدًّا أَوْ مُدَيْنِ، وَكَلَّمَ فِيهِ خَفَفَ مِنْ خَرَبَتَيْهِ»

قوله (باب من كلم موالى العبد أن يخففوا عنه من خراجه) أى على سبيل التفضل منهم لا على سبيل الإلزام لهم، ويحتمل أن يكون على الإلزام إذا كان لا يطبق ذلك. قوله (عن حميد الطويل عن أنس) في رواية الاسماعيلي من هذا الوجه «عن حميد سمعت أنسا». قوله (دعا النبي ﷺ غلاما) هو أبو طيبة كما تقدم قبل باب، واسم أبي طيبة نافع على الصحيح؛ فقد روى أحمد وابن السكن والطبراني من حديث محصة بن مسعود أنه «كان له غلام حجام يقال له نافع أبو طيبة فانطلق إلى النبي ﷺ يسأله عن خراجه، الحديث، وحكى ابن عبد البر في اسم أبي طيبة أنه دينار، وهو في ذلك لأن دينارا الحجام تابعى روى عن أبي طيبة لا أنه اسم أبي طيبة، أخرجه حديثه ابن منده من طريق بسام الحجام عن دينار الحجام عن أبي طيبة الحجام قال «حجمت النبي ﷺ»، الحديث، وبذلك جرم أبو أحمد الحاكم في السكنى أن دينارا الحجام يروى عن أبي طيبة لا أنه أبو طيبة نفسه، وذكر البغوي في

الصحابه بإسناد ضعيف أن اسم أبي طيبة ميسرة ، وأما العسكري فقال : الصحيح أنه لا يعرف اسمه ، وذكر ابن الحذاء في رجال الموطاء أنه عاش مائة وثلاثاً وأربعين سنة . قوله ( بصاع أو صاعين أو مد أو مدين ) شك من شعبة ، وقد تقدم في رواية سفيان صاعاً أو صاعين على الشك أيضاً ولم يتعرض لذكر المد ، وقد تقدم في البيوع من رواية مالك عن حميد ، فأمر له بصاع من تمر ، ولم يشك ، وأفاد تعيين مافي الصاع ، وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث علي قال « أمرني النبي ﷺ فأعطيت الحجام أجره » ، فأفاد تعيين من باشر العطية . ولابن أبي شيبة من هذا الوجه أنه ﷺ قال للحجام كم خراجك ؟ قال صاعان ، قال فوضع عنه صاعاً ، وكان هذا هو السبب في الشك الماضي . وهذه الرواية تجمع الخلاف ، وفي حديث ابن عمر عند ابن أبي شيبة أن خراجهم كان ثلاثة آصم ، وكذا لأبي يعلى عن جابر ، فإن صح جمع بينهما بانه كان صاعين وزيادة فن قال صاعين ألغى الكسر ومن قال ثلاثة جبره . قوله ( وكلهم فيه ) لم يذكر المفعول وقد ذكره قبل بباب من وجه آخر عن حميد فقال « كلم مواليه ، ومواليه هم بنو حارثة عن الصحيح ، ومولاه منهم بحصة بن مسعود كما تراه هنا ، وإنما جمع الموالى مجازاً كما يقال بنو فلان قتلوا رجلاً ويكون القاتل منهم واحداً ، وأما ما وقع في حديث جابر أنه مولى بني بياضة فهو وهم ، فإن مولى بني بياضة آخر يقال له أبو هند

### ٢٠ - باب كَسْبِ الْبَنِيِّ وَالْإِمَاءِ . وَكَرِهَ إِبْرَاهِيمُ أَجْرَ النَّائِحَةِ وَالْمُغْتَنَةِ

وقول الله تعالى ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَانَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ مَحْصَنًا لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاتِ الدُّنْيَا ، وَمَنْ يُكْرِهْمَنْ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ . وقال مجاهد فتيانكم : إماءكم

٢٢٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ ابْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي سَمُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِيَ عَنْ ثَمَنِ السَّكَايِبِ ، وَمَهْرِ الْبَنِيِّ ، وَحُلُولِ السَّكَاكِينِ »

٢٢٨٣ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُعَادَةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « سَمِيَ الذَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْإِمَاءِ »

[ الحديث ٢٢٨٣ - طريقه في : ٥٣ : ٨ ]

قوله ( باب كسب البنى والاماء ) بين البنى والاماء خصوص وعموم وجهى ، فقد تكون البنى أمة وقد تكون حرة ، والبنى يفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد الياء بوزن فاعيل بمعنى فاعلة أو مفعولة وهى الزانية ولم يصرح المصنف بالحكم كأنه نبه على أن الممنوع كسب الامة بالفجور لا بالصنائع الجائزة . قوله ( وكره ابراهيم ) أى النخعي ( أجر النائحة والمغتنية ) وصله ابن أبي شيبة من طريق أبى هاشم عنه وزاد « والسكاهن » ، وكان البخارى أشار بهذا الاثر إلى أن النهى في حديث أبى هريرة محمول على ما كانت الحرفة فيه ممنوعة أو تجر إلى أمر ممنوع شرعاً للجامع ما بينهما من ارتكاب المعصية . قوله ( وقول الله عز وجل ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَانَكُمْ



على البغاء ﴿ إلى آخر الآية قال مجاهد : فتبائتم إمامكم ﴾ وقع هذا في رواية المستطلى ، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله ﴿ ولا تكرهوا اقتبائكم على البغاء ﴾ قال : لا تكرهوا إمامكم على الزنا ، وأخرجه هو وعبد بن حيد والطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال في قوله ﴿ ولا تكرهوا فتبائتم ﴾ قال إمامكم على الزنا ، وزاد أن عبد الله بن أبيّ أمر أمة له بالزنا فزنت فجاءت بيرد ، فقال ارجعي فازني على آخر ، فقالت : والله ما أنا براجمة فزلت ، وهذا أخرجه مسلم من طريق أبي سفيان عن جابر مرفوعا ، وسأها الزهري عن عمرو بن ثابت معاذة ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مرسلا في قصة طويلة ، وكذا أخرجه ابن أبي حاتم من طريق عكرمة مرسلا وانفقوا على تسميتها معاذة ، وروى أبو داود والنسائي من طريق أبي الزبير أنه سمع جابرا قال : جاءت مسيكة أمة لبعض الأنصار فقالت : إن سيدي يكرهني على البغاء فزلت ، فإظهار أنها نزلت فيهما ، وزعم مقاتل أنها مما كانتا أمتين لعبد الله بن أبي وزاد معهن غيرهن ، وقوله تعالى ﴿ ان أردن تحصنا ﴾ لا مفهوم له بل خرج مخرج الغالب ، ويحتمل أن يقال لا يتصور الاكراه إذا لم يردن التعفف لأنهن حينئذ في مقام الاختيار ، وقوله وقال مجاهد فتبائتم إمامكم ، وقع هذا في رواية المستطلى ، وذكره النسائي لكن لم ينسبه لمجاهد ولفظه قال فتبائتم الإمام ، وهو في تفسير الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ ولا تكرهوا اقتبائكم ﴾ يقول : إمامكم ﴿ على البغاء ﴾ على الزنا . ثم أورد المصنف حديث أبي مسعود في النهي عن مهر البغي وغيره ، وحديث أبي هريرة في النهي عن كسب الإمام ، وقد تقدم في أواخر السبع وفي الباب الذي قبله من شرحهما ما فيه مزيد كفاية

## ٢١ - باب عَسْبِ الْفَحْلِ

٣٢٨٤ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ »

**قوله** (باب عسب الفحل) أورد فيه حديث ابن عمر في النهي عنه ، والعسب بفتح العين وإسكان السين المهملتين وفي آخره موحدة ويقال له العسيب أيضا ، والفحل : الذكر من كل حيوان فرسا كان أو جلا أو تيسا أو غير ذلك ، وقد روى النسائي من حديث أبي هريرة ، نهى عن عسب التيس ، واختلف فيه فقيل هو عن ماء الفحل وقيل أجرة الجماع ، وعلى الأخير جرى المصنف . ويؤيد الأول حديث جابر عند مسلم نهى عن بيع ضراب الجمل ، وليس بصريح في عدم الخل على الإجارة لأن الإجارة بيع منفعة ، ويؤيد الخل على الإجارة لأن ما تقدم من قتادة قبل أربعة أبواب أنهم كانوا يكرهون أجر ضراب الجمل ، وقال صاحب الأفعال ، : أعسب الرجل عسيبا أكثرى منه خلا يزيه . وعلى كل تقدير فبيعه وإجارته حرام لأنه غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه ، وفي وجهه للشاقمية والمناخلة تجوز الإجارة مدة معلومة ، وهو قول الحسن وابن سيرين ورواية عن مالك قواها الأجرى وغيره ، وحل النهي على ما إذا وقع لأمد مجهول ، وأما إذا استأجره مدة معلومة فلا بأس كما يجوز الاستئجار للتلقيح النخل ، وتعمد بالفرق لأن المقصود هنا ماء الفحل وصاحبه عاجز عن تسليمه بخلاف التلقيح ، ثم النهي عن الشراء والكره إنما صدر لما فيه من الضرر ، وأما عارية ذلك فلا خلاف في جوازها ، فإن

أهدى للعر هدية من المستعير بغير شرط جاز . ولترمذي من حديث أنس ، ان رجلا من كلاب سأل النبي ﷺ عن عيب الفعل فنهاه ، فقال : يا رسول الله إنا نطرق الفعل فنكرم ، فرخص له في الكرامة ، ولابن حبان في صحيحه من حديث أبي كبشة مرفوعا : من أطرق فرسا فأعقب كان له كاجر سبعين فرسا . **قوله** ( عن علي بن الحكم ) هو الثاني بضم الواحدة بعدما نون خفيفة بصرى ثقة عند الجميع ، ولينه أبو الفتح الأزدي بلا مستند ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث . وقد أخرج الحاكم في المستدرک ، هذا الحديث عن مسدد شيخ البخاري فيه وقال : علي بن الحكم ثقة من أعز البصريين حديثا انتهى . وقد وهم في استدراكه ، وهو في البخاري كما ترى ، وكأنه لما لم يره في كتاب البيوع توهم ان البخاري لم يخرج

## ٢٢ - باب إذا استأجر أرضا فأت أحدهما

وقال ابن سيرين : ليس لأهل له أن يخرجوه الى تمام الأجل

وقال الحكم والحسين وإياس بن معاوية : تمضي الإجارة الى أجلها

وقال ابن عمر : أعطى النبي ﷺ خيبر بالشرط فكان ذلك على عهد النبي ﷺ

وأبي بكر وصدر من خلافة عمر ، ولم يذكر أن أبا بكر وعمر جددا الإجارة بعد ما قبض النبي ﷺ

٢٢٨٥ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله رضى الله عنه قال « أعطى رسول الله ﷺ خيبر اليهود أن يعملوها وبزروها ولم شرط ما يرجع منها . وأن ابن عمر حدثنا أن المزارع كانت تُسكّر على شيء يتناه نافع لا أحفظه »

[ الحديث ٢٢٨٥ - أطرافه في : ٢٢٢٨ ، ٢٢٢٩ ، ٢٢٣١ ، ٢٢٣٨ ، ٢٤٩٩ ، ٢٧٢٠ ، ٣١٥٢ ، ٤٢٤٨ ]

٢٢٨٦ - وأن رافع بن خديج حدث « أن النبي ﷺ سئل عن كراء المزارع » . وقال عبيد الله

عن نافع عن ابن عمر « حتى أجلاهم عمر »

[ الحديث ٢٢٨٦ - أطرافه في : ٢٢٢٧ ، ٢٢٣٢ ، ٢٢٤٤ ، ٢٧٢٢ ]

**قوله** ( باب إذا استأجر أرضا فأت أحدهما ) أى هل تنسخ الاجارة أم لا ؟ والجواب على عدم النسخ . وذهب الكوفيون والليث الى النسخ ، واستجوا بان الواو ملك الرقة والمنفعة تبع لها فانقضت يد المستأجر عنها بموت الذى آجره ، وتمقب بأن المنفعة قد تنفك عن الرقة كما يجوز بيع مسلوب المنفعة ، فحينئذ ملك المنفعة باق للمستأجر بمقتضى العقد . وقد اتفقوا على أن الاجارة لا تنسخ بموت ناظر الوقف فكذلك هنا . **قوله** ( وقال ابن سيرين ليس لأهل ) أى أهل الميت ( أن يخرجوه ) أى يخرجوا المستأجر ( الى تمام الأجل . وقال الحسن والحكم وإياس بن معاوية : تمضي الإجارة الى أجلها ) وصله ابن أبي شيبة من طريق حيد عن الحسن وإياس بن معاوية ومن طريق أيوب عن ابن سيرين نحوه . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر « أعطى النبي ﷺ خيبر اليهود على أن يعملوها ، وسأق الكلام عليه مستوفى في المزارعة ، وكذلك الطريق المعلقة آخر الباب وهو قوله « وقال عبيد الله

ابن عمر عن نافع عن ابن عمر حتى أجلاهم عمر ، يريد ان عبيد الله حدث بهذا الحديث عن نافع كما حدث به جويرية عن نافع وزاد في آخره « حتى أجلاهم عمر ، قال الكرمانى : القائل « وقال عبيد الله ، هو موسى بن اسماعيل الراوى عن جويرية وهو من تنمة حديثه ، وبه تحصل الترجمة . فأما قوله إنه موسى فغلط واضع لأن موسى لا رواية له عن عبيد الله بن عمر أصلا والقائل « وقال عبيد الله ، هو البخارى ، وهو تعليق سيأتى بيانه ، وقد وصله مسلم من طرق عن نافع وقال فى آخرها « حتى أجلاهم إلى تيماء وأريحاء ، وأما قوله « وهو من تنمة حديثه ، ان كان أراد به أنه حدث به فقد يئس أنه غلط ، وان أراد أنه من تنتمته لكن من رواية غيره فصحيح ، وكذا قوله « وبه تحصل الترجمة ، والغرض منه هنا الاستدلال على عدم فسخ الاجارة بموت أحد المتأجرين ، وهو ظاهر فى ذلك ، وقد أشار اليه بقوله « ولم يذكر أن أبا بكر جدد الاجارة بعد النبي ﷺ ، وذكر فيه حديث ابن عمر فى كراه المزارع وحديث وافع ابن خديج فى النهى عنه وسيأتى شرحهما فى المزارعة أيضا ان شاء الله تعالى

( غاتمة ) اشتمل كتاب الاجارة من الاحاديث المرفوعة على ثلاثين حديثا ، المعلق منها خمسة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ستة عشر حديثا والبقية خالصة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبى هريرة فى رعى الغنم ، وحديث « المسلبون عند شروطهم ، وحديث ابن عباس « أحق ما أخذتم عليه أجره كتاب الله ، وحديث ابن عمر فى النهى عن عصب الفحل . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ثمانية عشر أثرا . والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٣٨ - كتاب الحوالة

## ١ - باب الحوالة . وهل يرجع في الحوالة

وقال الحسن وقتادة : إذا كان يوم أحال عليه ملياً جاز . وقال ابن عباس : يخرج الشريك وأهل  
البراث فيأخذ هذا عينا وهذا ديناً ، فإن توى لأحدهما لم يرجع على صاحبه

٢٢٨٧ -- **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي  
الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « مطل النقي ظلم ، فإذا أتبع أحدكم على ملي فليتبع »

[ الحديث ٢٢٨٧ - طريقه : ٢٢٨٨ و ٢٤٠٠ ]

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم . باب الحوالة ) كذا الأكثر ، وزاد النسفي والمستمل بعد البسملة ( كتاب  
الحوالة ) . والحوالة بفتح الحاء وقد تكسر مشتقة من التحويل أو من الحثول ، تقول حال عن العهد إذا انتقل  
عنه حثولا . وهي عند الفقهاء نقل دين من دمة إلى دمة . واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من  
الهي عن بيع الدين بالدين ، أو هي استيفاء ؟ وقيل هي عقد إرفاق مستقل . ويشترط في صحتها رضا المحيل بلا  
خلاف ، والمحتال عند الأكثر ، والمحال عليه عند بعض شذ . ويشترط أيضا تماثل الحقيقتين في الصفات ، وأن  
يكون في شيء معلوم . ومنهم من خصها بالنقدين ومنهما في الطعام لأنه يبيع طعام قبل أن يستوفى . **قوله** ( وهل يرجع  
في الحوالة ) هذا إشارة إلى خلاف فيما هل هي عقد لازم أو جائز ؟ **قوله** ( وقال الحسن وقتادة إذا كان ) أي المحال  
عليه ( يوم أحال عليه مليا جاز ) أي بلا رجوع ، ومفهومه أنه إذا كان سمسما فله أن يرجع . وهذا الأمر أخرجه  
ابن أبي شيبة والأثرم واللفظ له من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة والحسن أنهما سئلا عن رجل احتال على  
رجل فافلس ، قالا : إن كان مليا يوم احتال عليه فليس له أن يرجع . وقيد أحمد بما إذا لم يعلم المحتال بالفلس  
المحال عليه . وعن الحكم لا يرجع إلا إذا مات المحال عليه . وعن الثوري يرجع بالموت وأما بالفلس فلا يرجع  
إلا بمحضر الخيل والمحال عليه . وقال أبو حنيفة : يرجع بالفلس مطلقا سواء عاش أو مات ولا يرجع بغير  
الفلس . وقال مالك : لا يرجع إلا إن غره كأن علم فلس المحال عليه ولم يعلمه بذلك . وقال الحسن وشريح وزفر :  
الحوالة كالكفالة ويرجع على أيهما شاء ، وبه يشعر ادخال البخاري أبواب الكفالة في كتاب الحوالة . وذهب  
الجمهور إلى عدم الرجوع مطلقا . واحتج الشافعي بأن معنى قول الرجل أحلته وأبرأني حولت حقه عني وأنبته على  
غيري . وذكر أن محمد بن الحسن احتج لقوله بحديث عثمان أنه قال في الحوالة أو الكفالة ويرجع صاحبها لا توى ،  
أي لا هلاك د على مسلم ، قال فسألته عن إسناده فذكره عن رجل مجهول عن آخر معروف لكنه منقطع بينه وبين  
عثمان فبطل الاحتجاج به من أوجه ، قال البيهقي أشار الشافعي بذلك إلى ما رواه شعبة عن خليل بن جعفر عن معاوية  
ابن قرة عن عثمان ، فالجهول خليد والانقطاع بين معاوية بن قرة وعثمان ، وليس الحديث مع ذلك مرفوعا ، وقد

شك راويه هل هو في الحوالة أو الكفالة . **قوله** ( وقال ابن عباس يتخارج الشريكان الخ ) وصله ابن أبي شيبة  
بمعناه ، قال ابن التين محله ما إذا وقع ذلك بالتراضى مع استواء الدين ، وقوله توى ، بفتح المشاة وكسر الواو  
أى هلك ، والمراد أن يفلس من عليه الدين أو يموت أو يجهل فيحلف حيث لا يئنة ففى كل ذلك لارجوح فى  
رضى بالدين ، قال ابن المنير : ووجه أن من رضى بذلك فهلك فهو فى ضائه كما لو اشترى عينا فلفت فى يده ،  
والحق البخارى الحوالة بذلك . وقال أبو عبيد : إذا كان بين ورثة أو شركاء مال وهو فى يد بعضهم دون بعض  
فلا بأس أن يتبايعوه بينهم . **قوله** ( عن الأعرج عن أبي هريرة ) قد رواه همام عن أبي هريرة ، ورواه ابن عمر  
وجابر مع أبي هريرة . **قوله** ( مطل الغنى ظلم ) فى رواية ابن عينة عن أبي الزناد عند الثقات وابن ماجه . المطل  
ظلم الغنى ، والمعنى أنه من الظلم ، وأطلق ذلك للبالغة فى التفتير عن المطل ، وقد رواه المجوزى من طريق همام عن  
أبي هريرة بلفظ : أن من الظلم مطل الغنى ، وهو يفسر الذى قبله ، وأصل المطل المد ، قال ابن فارس : مطلت الحديدة  
أعطها مطلا إذا مددتها تطول ، وقال الأزهري : المطل المدافعة ، والمراد هنا تأخير ما استحق أداءه بغير عذر .  
والغنى يختلف فى تفريره ولكن المراد به هنا من قدر على الأداء فأخره ولو كان فقيرا كما سيأتى البحث فيه . وهل  
يتصف بالمطل من ليس القدر الذى استحق عليه حاضرا عنده لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلا ؟ أطلق أكثر  
الشافعية عدم الوجوب ، وصرح بعضهم بالوجوب مطلقا ، وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب بسبب  
يعض به فيجب وإلا فلا ، وقوله مطل الغنى ، هو من إضافة المصدر للفاعل عند الجمهور ، والمعنى أنه يجرم على الغنى  
القادر أن يطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز ، وقيل هو من إضافة المصدر للفعول ، والمعنى أنه يجب وفاة  
الدين ولو كان مستحقه غنيا ولا يكون غناه سببا لتأخير حقه عنه ، وإذا كان كذلك فى حق الغنى فهو فى حق الفقير  
أولى ، ولا يخفى بعد هذا التأويل . **قوله** ( فإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع ) المشهور فى الرواية واللفظ كما قال النووي  
إسكان المشاة فى « أتبع » وفى « فليتبع » ، وهو على البناء للجهول مثل إذا أعلم فليعلم ، تقول تبع الرجل يمتحن أتبعه  
تباعه بالفتح إذا طلبته ، وقال القرطبي : أما أتبع فبضم الهمزة وسكون التاء مبنيا لما لم يسم فاعله عند الجميع ، وأما  
فليتبع فالأكثر على التخفيف ، وقيد بعضهم بالتشديد ، والاول أجود انتهى وما ادعاه من الاتفاق على أتبع  
رده قول الخطابى : أن أكثر المحدثين يقولونه بتشديد التاء والصواب التخفيف ، ومعنى قوله « أتبع فليتبع » أى  
أحيل فليحتل ، وقد رواه بهذا اللفظ أحمد عن وكيع عن سفيان الثورى عن أبي الزناد ، وأخرج البيهقي مثله من  
طريق يعلى بن منصور عن أبي الزناد عن أبيه وأشار الى تفرد يعلى بذلك ، ولم يتفرد به كما تراه ، ورواه ابن  
ماجه من حديث ابن عمر بلفظ « فإذا أحلت على مليء فاتبه » ، وهذا بتشديد التاء بلا خلاف ، والمليء بالهمز  
مأخوذ من الملاء يقال ملأ الرجل بضم اللام أى صار مليا ، وقال الكرماني : الملي كالغنى لفظا ومعنى ، فاقضى  
أنه بغير همز ، وليس كذلك فقد قال الخطابى انه فى الاصل بالهمز ومن رواه بتركها فقد سهل ، والأمر فى  
قوله فليتبع للاستحباب عند الجمهور ، وهم من نقل فيه الإجماع ، وقيل هو أمر بإباحة وإرشاد وهو شاذ ، وحله  
أكثر الحنابلة وأبو نود وابن جرير وأهل الظاهر على ظاهره ، وعابدة الخرقى : ومن أحيل بحقه على مليء  
فواجب عليه أن يمتثل . ( تنبيه ) ادعى الرافعى أن الأشهر فى الروايات « وإذا أتبع » وأنها جملتان لاتملق  
لإحداها بالآخرى ، وزعم بعض المتأخرين أنه لم يرد الا بالواو ، وغفل عما فى صحيح البخارى هنا فانه بالغاء فى

جميع الروايات ، وهو كالتوطئة والملة لقبول الحوالة ، أى إذا كان المظل ظلياً فليقبل من يمثاله بدنه عليه ، فإن المؤمن من شأنه أن يعتز عن الظلم فلا يمثل . نعم رواه مسلم بالواو وكذا البخارى فى الباب الذى بعده لكن قال « ومن أتبع » ومناسبة الجملة لتي قبلها أنه لما دل على أن مظل الغنى ظلم عقبه بأنه ينبغي قبول الحوالة على الملىء لما فى قبولها من دفع الظلم الحاصل بالمظل ، فإنه قد تكون مطالبة المحال عليه سهلة على المحتال دون المحيل فى قبول الحوالة إغاة على كفه عن الظلم ، وفى الحديث الزجر عن المظل ، واختلف هل يعد قمله عمداً كبيرة أم لا ؟ فالجمهور على أن فاعله يفسق ، لكن هل يثبت فسقه بمطله مرة واحدة أم لا ؟ قال النوى مقتضى مذهبه اشتراط التكرار ، وردده السبكي فى « شرح المنهاج » ، بأن مقتضى مذهبه عدمه ، واستدل بأن منع الحق بعد ظلمه وإتقاء العذر عن أدائه كالغصب والغصب كبيرة ، وتسميته ظلياً يشعر بكونه كبيرة ، والكبيرة لا يشترط فيها التكرار . نعم لا يحكم عليه بذلك إلا بعد أن يظهر عدم عذره انتهى . واختلفوا هل يفسق بالتأخير مع القدرة قبل الطلب أم لا ؟ فالذى يشعر به حديث الباب التوقف على الطلب لأن المظل يشعر به ، ويدخل فى المظل كل من لزمه حق كالزوج وزوجته والسيد لعبده والمالك لرعيته وبالعكس ، واستدل به على أن العاجز عن الأداء لا يدخل فى الظلم ، وهو بطريق المفهوم لأن تعليق الحكم بصفة من صفات الذات يدل على نفي الحكم عن الذات عند انتفاء تلك الصفة ، ومن لم يقل بالمفهوم أجاب بأن العاجز لا يسمى ماطلاً ، وعلى أن الغنى الذى ماله غائب عنه لا يدخل فى الظلم ، وهل هو مخصوص من عموم الغنى أو ليس هو فى الحكم بغيره ؟ الأظهر الثانى لأنه فى تلك الحالة يجوز إعطاؤه من سهم الفقراء من الزكاة ، فلو كان فى الحكم غنياً لم يحجز ذلك . واستنبط منه أن العسر لا يحبس ولا يطالب حتى يورس ، قال الشافعى : لو جازت مؤاخذته لكان ظالماً ، والفرض أنه ليس بظالم لعجزه . وقال بعض العلماء : له أن يجبهه . وقال آخرون : له أن يلزمه . واستدل به على أن الحوالة إذا صحت ثم تعذر القبض بمحدث حدث كوت أو فلس لم يكن للمحتال الرجوع على المحيل ، لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط الغنى فائدة ، فلما شرطت علم أنه انتقل انتقالاتاً لا رجوع له كما لو عوضه عن دينه بعوض ثم تلف العوض فى يد صاحب الدين فليس له رجوع . وقال الحنفية يرجع عند التعذر ، وشبهوه بالضمان ، واستدل به على ملازمة الماطل والإلزامه بدفع الدين والتوصل إليه بكل طريق وأخذ منه قهراً ، واستدل به على اعتبار رضى المحيل والمحتال دون المحال عليه لكونه لم يذكر فى الحديث ، وبه قال الجمهور . وعن الحنفية يشترط أيضاً ، وبه قال الأصطخري من الشافعية ، وفيه الإرشاد إلى ترك الأسباب القاطعة لاجتماع القلوب لأنه زجر عن الماطلة وهى تؤدى إلى ذلك

## ٢ - باب إذا أحال على مولى فليس له ردّ

٢٢٨٨ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا شُعَيْبَانُ عن ابنِ ذَكْوَانَ عن الأَعْرَجِ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَظْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ » ، وَمَنْ أَتْبَعَ عَلَى مَظْلٍ فَلْيَتَّبِعْ »

## ٣ - باب إن أحال دين الميت على رجل جاز

٢٢٨٩ - حدثنا المسكِيُّ بنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ أَبِي عُبَيْدٍ عن سَعْدَةَ بنِ الأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قال « كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَتَى بِجَنَازَةٍ فَقَالُوا : صَلِّ عَلَيْهَا ، قَالَ : هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ : فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا ؟ قَالُوا : لَا . فَصَلَّى عَلَيْهِ . ثُمَّ أَتَى بِجَنَازَةٍ أُخْرَى فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلِّ عَلَيْهَا . قَالَ : هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ؟ قِيلَ : نَعَمْ . قَالَ : فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا ؟ قَالُوا : ثَلَاثَةٌ دَنَانِيرَ . فَصَلَّى عَلَيْهَا . ثُمَّ أَتَى بِالثَّالِثَةِ فَقَالُوا : صَلِّ عَلَيْهَا . قَالَ : هَلْ تَرَكَ شَيْئًا ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ : فَهَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ؟ قَالُوا : ثَلَاثَةٌ دَنَانِيرَ . قَالَ : صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ . قَالَ أَبُو قَتَادَةَ : صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَى دِينِهِ ، فَصَلَّى عَلَيْهِ »

[ الحديث ٢٢٨٩ - طرفه في ٢٢٩٠ ]

**قوله** ( باب ان أحال دين الميت على رجل جاز ، وإذا أحال على مولى فليس له رد ) كذا ثبت عند أبي ذر . والترجمة الثانية مقدمة عند غيره على الباب في باب مفرد ، وفيه حديث أبي هريرة روى عنه مطلق الفتي ظم ، عن محمد بن يوسف عن سفيان وهو الثوري عن أبي الزناد ، ومناسبتة للترجمة واضحة ، وهو يشعر بأنه في ذلك موافق للجمهور على عدم الرجوع ، وقد تقدمت مباحث ذلك في الذي قبله . وقد ذكر أبو مسعود أن هذه الطريق ثبتت في رواية النعيمي عن الفربري ، وأنها لم تقع عند الحموي . قال وقد رواها حماد بن شاذان عن البخاري . قلت : وثبتت أيضا عند أبي زيد المروزي عن الفربري ، ورواها أيضا إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري . ويؤيد صنيع النسفي ومن تبعه أنه ترجم بعد أبواب الحديث سلة ، باب من تكفل عن ميت دينه فليس له أن يرجع ، فلو كان ماصنعه أبو ذر محفوظا لكان قد كرر الترجمة لحديث واحد . ( تنبيهان ) : الأول محمد بن يوسف لا قرابة بينه وبين عبد الله بن يوسف ، فمحمد هو ابن يوسف بن واقد بن عثمان الفريابي صاحب سفيان الثوري ، وعبد الله هو ابن يوسف ابن عبد الله التنيسي صاحب مالك ، ولم يلق الفريابي مالكا ولا التنيسي سفيان والله أعلم . الثاني . قال ابن بطال إنما ترجم بالحوالة فقال « ان أحال دين الميت ، ثم أدخل حديث سلة وهو في الضمان لأن الحوالة والضمان عند بعض العلماء متقاربان وإلى ذهب أبو نؤير لأنهما ينتظمان في كون كل منهما نقل ذمة رجل إلى ذمة رجل آخر ، والضمان في هذا الحديث نقل ما في ذمة الميت إلى ذمة الضامن فصار كالحوالة سواء . قلت : وقد ترجم له بعد ذلك بالكفالة على ظاهر الخبر . قوله ( إذا أتى بجنازة ) لم أقف على اسم صاحب هذه الجنازة ولا على الذي بعده ، وللحاكم من حديث جابر « مات رجل ففسلناه وكفنناه وحفظناه ووضعناه حيث توضع الجنازة عند مقام جبريل ، ثم أذننا رسول الله ﷺ به » . قوله ( فقال هل عليه دين ) سيأتي بعد أربعة أبواب سبب هذا السؤال من حديث أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل هل ترك لدينه قضاء ؟ فإن حدث أنه ترك لدينه وفاء صلى عليه والاقبال للسلدين : صلوا على صاحبكم » الحديث ، وبين فيه أنه ترك ذلك بعد أن فتح الله عليه الفتح . قوله ( ثم أتى بجنازة أخرى ) ذكر في هذا الحديث أحوال ثلاثة وترك حال رابع ، الأول لم يترك مالا وليس عليه دين ، والثاني عليه دين وله وفاء ، والثالث عليه دين ولا وفاء له ، والرابع من لا دين عليه وله مال ، وهذا حكمه أن يصلى عليه أيضا ، وكأنه لم يذكر لا لسكونه لم يقع بل لسكونه كان كثيرا . قوله ( ثلاثة دنانير ) في حديث جابر عند الحاكم « دنانير ، وأخرجه أبو داود من وجه آخر عن جابر نحوه ، وكذلك أخرجه الطبراني من حديث أسماء

بنت يزيد ، ويجمع بينهما بانهما كانا دينارين وشطرا ، فن قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال ديناران أنغاه ، أو كان أصلهما ثلاثة فوفى قبل موته دينارا وبقى عليه ديناران ، فن قال ثلاثة فباعتهار الأصل ومن قال ديناران فباعتهار ما بقي من الدين ، والاول ألبق ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي قتادة ثمانية عشر درهما ، وهذا دون دينارين وفي مختصر المزني من حديث أبي سعيد الخدري درهمين ، ويجمع إن ثبت بالتعدد . قوله ( فقال أبو قتادة : صل عليه يا رسول الله ، وعلى دينه ، فصلى عليه ) وفي رواية ابن ماجه من حديث أبي قتادة نفسه ، فقال أبو قتادة وأنا أتكفل به ، زاد الحاكم في حديث جابر ، فقال هما عليك وفي مالك والميت منهما برى . قال نعم ، فصلى عليه ، فجعل رسول الله ﷺ إذا لقي أبا قتادة يقول : ما صنعت الديناران ؟ حتى كان آخر ذلك أن قال : قد قضيتهما يا رسول الله ، قال : الآن حين بردت عليه جلده ، وقد وقعت هذه القصة مرة أخرى ، فروى الدار قطني من حديث علي وكان رسول الله ﷺ إذا أتى بمنزلة لم يسأل عن شيء من عمل الرجل ، ويسأل عن دينه ، فإن قيل عليه دين كفف ، وإن قيل ليس عليه دين صلى . فأتى بمنزلة ، فلما قام ليكبر سأل هل عليه دين فقالوا : ديناران ، فعدل عنه فقال علي : هما علي يا رسول الله وهو برى . منهما ، فصلى عليه . ثم قال لعلي جزاك الله خيرا وفك الله رهانك ، الحديث . قال ابن بطال : ذهب الجمهور إلى صحة هذه الكفالة ولا رجوع له في مال الميت . وعن مالك له أن يرجع إن قال إنما ضمننت لأرجع ، فإذا لم يكن للميت مال وعلم الضامن بذلك فلا رجوع له ، وعن أبي حنيفة إن ترك الميت وفاء جاز الضمان بقدر ما ترك ، وإن لم يترك وفاء لم يصح ذلك . وهذا الحديث حجة للجمهور . وفي هذا الحديث إشعار بصعوبة أمر الدين وأنه لا ينبغي تحمله إلا من ضرورة . وسيأتي الكلام على الحكمة في تركه ﷺ الصلاة على من عليه دين في أول الأمر عند الكلام على حديث أبي هريرة بعد أربعة أبواب إن شاء الله تعالى . وفي الحديث وجوب الصلاة على الجنائز ، وقد تقدم البحث في ذلك في موضعه



## بَابُ الْكِفَالَةِ

## ٣٩ - كتاب الكفالة

## ١ - باب الكفالة في القرض والدَّيُونِ بِالْأَبْدَانِ وَغَيْرِهَا

٢٢٩٠ - وقال أبو الزناد عن محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي عن أبيه « أن عمر رضى الله عنه بعثه مُصَدِّقًا، فوقع رجل على جارية امرأته، فأخذ حمزة من الرجل كفلاء حتى قديم على عمر، وكان عمر قد جلده مائة جلدة، فصدمتهم، وعذره بالجلمة »

وقال جرير والأشعث لميد الله بن مسعود في المرتدين: استنبهم وكفلهم، فتابوا وكفلهم عشارهم وقال حماد إذا تكفل بنفس فات فلائى عليه. وقال الحكم يضمن

٢٢٩١ - قال أبو عبد الله: وقال الأئمة حدثني جعفر بن زبيدة عن عبد الرحمن بن هُرَيْرَةَ عن أبي هريرة رضى الله عنه « عن رسول الله ﷺ أنه ذكر رجلًا من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يُسَلِّفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ فقال: ائني بأشهادهم، فقال كفى بالله شهيدًا. قال: فائني بالكفيل، قال: كنى بالله كفيلًا. قال: صدقت، فذقمها إليه على أجل مُسَمًّى. فخرج في البحر ففضى حاجته، ثم التمس مركبًا يركبها يَقدِّمُ عليه للأجل الذي أجله فلم يجد مركبًا، فأخذ خشبةً ففقرها فأدخل فيها ألف دينار وصحيفةً منه إلى صاحبه، ثم رَجَّعَ مَوْضِعَهَا، ثم أتى بها إلى البحر فقال: اللهم إني أعلم أني كنتُ تسلفتُ فلانًا ألف دينار فسألني كفيلًا فقلت كفى بالله كفيلًا، فرضى بك. وسألني شهيدًا فقلت كفى بالله شهيدًا، فرضى بذلك. وإني جهدتُ أن أجد مركبًا أبعث إليه الذي له فلم أقدر، وإني استودعتهما. فرمى بها في البحر حتى وُجِدتَ فيه، ثم انصرف وهو في ذلك يَلْتَمِسُ مركبًا يخرجُ إلى بلده، فخرج الرجل الذي كان أسلفه يُنْظَرُ لعل مركبًا قد جاء. فإذ بالخشبة التي فيها المال، فأخذها لأهل حطاب، فلما نَشَرُهَا وجدَ المالَ والصحيفةَ، ثم قدِمَ الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار فقال: والله ما زلتُ جاعداً في طلب مركبٍ لأتيك بما لك فإني وجدتُ مركبًا قبل الذي أنيتُ فيه. قال: هل كنتَ بعثتَ إلى بشيء؟ قال: أخبرتُك أني لم أجدُ مركبًا قبل الذي جئتُ فيه. قال: فإن الله قد أدَّى عنك الذي بعثتَ في الخشبة، فانصرف بالألف الدينار راشداً »

**قوله** (باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها) ذكر الديون بعد القرض من عطف العام على الخاص والمراد بغير الإبدان الأموال. **قوله** (وقال أبو الزناد الخ) هو مختصر من قصة أخرجه الطحاوي من طريق

عبد الرحمن بن أبي الزناد وحدثني أبي حدثني محمد بن حمزة بن عمرو الأسدي عن أبيه أن عمر بن الخطاب بعث  
 للصدقة ، فأذا رجل يقول لامرأة : صدقي مال مولك ، وإذا المرأة تقول : بل أنت صدقي مال ابنتك ، فسأل حمزة عن  
 أمرهما فأخبر أن ذلك الرجل زوج تلك المرأة وأنه وقع على جارية لها فولدت ولدا فأعتقته امرأته ثم ورث من  
 أمه مالا ، فقال حمزة للرجل : لأرجنك ، فقال له أهل الماء : إن أمره وقع إلى عمر فجلده مائة ولم ير عليه رجما . قال  
 فأخذ حمزة بالرجل كفيلا حتى قدم على عمر فسأله فصدقهم عمر بذلك مع قولهم ، وإنما درأ عمر عنه الرجم لانه  
 عذره بالجحالة ، واستفيد من هذه القصة مشروعية الكفالة بالأبدان فإن حمزة بن عمرو الأسدي صحابي وقدمه ولم  
 ينكر عليه عمر مع كثرة الصحابة حينئذ ، وأما جلد عمر للرجل فالظاهر أنه عذره بذلك قاله ابن التين . قال : وفيه  
 شاهد للمذهب مالك في مجاوزة الامام في التعزير قدر الحد . وتعقب بأنه فعل صحابي عارضه مرفوع صحيح فلا حاجة  
 فيه وأيضا فليس فيه التصريح بأنه جلده ذلك تعزيرا ، فلعل مذهب عمر أن الزاني المحصن إن كان عالما رجم وإن كان  
 جاهلا جلد . قوله ( وقال جرير ) أي ابن عبد الله البجلي ( والاشعث ) أي ابن قيس الكندي ( لعبد الله بن مسعود  
 في المرتدين : استنبهم وكفلهم ، قاتلوا وكفلهم عشائهم ) وهذا أيضا مختصر من قصة أخرجهما البيهقي بطولها من  
 طريق أبي إسحق عن حارثة بن مضرب قال : صليت الغداة مع عبد الله بن مسعود ، فلما سلم قام رجل فأخبره أنه انتهى  
 إلى مسجد بني حنيفة فسمع مؤذنا عبد الله بن النواحة يشهد أن مسيلة رسول الله ، فقال عبد الله : على باب النواحة  
 وأصحابه ، فجاء بهم . فأمر قرظة بن كعب فضرب عنق ابن النواحة ، ثم استضاف الناس في أولئك النفر فأشار عليه  
 عسدي بن حاتم بقتلهم ، فقام جرير والاشعث فقالا : بل استنبهم وكفلهم عشائهم ، قاتلوا وكفلهم عشائهم .  
 وروى ابن أبي شبة من طريق قيس بن أبي حازم أن عدة المذكورين كانت مائة وسبعين رجلا ، قال ابن المنير :  
 أخذ البخاري الكفالة بالأبدان في الديون من الكفالة بالأبدان في الحدود بطريق الأولى ، والكفالة بالنفس قال  
 بها الجمهور ولم يختلف من قال بها أن المكفول يحد أو قصاص إذا غلب أو مات أن لا حد على الكفيل بخلاف  
 الدين ، والفرق بينهما أن الكفيل إذا أدى المال وجب له على صاحب المال مثله . ( تنبيه ) : وقع في أكثر الروايات  
 في هذا الأمر « قاتلوا » من التوبة ووقع في رواية الأصيلي والقابسي وعبدوس « قاتلوا » بغير مثناة قبل الالف ، قال  
 عياض : وهو وهم ففسد المعنى . قلت : والذي يظهر لي أنه « قاتلوا » همزة ممدودة وهي بمعنى فرجعوا فلا يفسد  
 المعنى . قوله ( وقال حماد ) أي ابن أبي سليمان ( إذا تكفل بنفس فقات فلا شيء عليه ، وقال الحكم يضمن ) وصله  
 الأثرم من طريق شعبة عن حماد والحكم وبذلك قال الجمهور ، وعن ابن القاسم صاحب مالك بفصل بين الدين الحال  
 والمؤجل فيخرج في الحال ويفصل في المؤجل بين ما إذا كان لو قدم لادركه أم لا . قوله ( وقال الثعلبي حدثني جعفر  
 ابن زبيدة الخ ) وقع هنا في نسخة الصغاني « حدثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث » وقد تقدم في « باب التجارة في  
 البحر » أن أبا ذر وأبا الوقت وصلاه في آخره ، قال البخاري « حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث به » ووصله أبو  
 ذر هنا من روايته عن شيخه علي بن وصيف وحدثنا محمد بن غسان حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني حدثنا عبد الله  
 ابن صالح به « وكذلك وصله بهذا الاسناد في « باب ما يستخرج من البحر » من كتاب الزكاة ، ولم ينفرد عبد الله بن  
 صالح فقد أخرجه الاسماعيلي من طريق عاصم بن علي وآدم بن أبي لياس ، والنسائي من طريق داود بن منصور كلهم  
 عن الليث ، وأخرجه الإمام أحمد عن يونس بن محمد عن الليث أيضا ، وله طريق أخرى عن أبي هريرة علقها

المصنف في كتاب الاستئذان من طريق عمر بن أبي سلة عن أبيه عن أبي هريرة ، ووصلها في « الأدب المفرد » ، وابن حبان في صحيحه من هذا الوجه . **قوله** ( أنه ذكر رجلا من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار ) في رواية أبي سلة ، وأن رجلا من بني إسرائيل كان يسلف الناس إذا أتاه الرجل بكفيل ، ولم أقف على اسم هذا الرجل ، لكن رأيت في « مسند الصحابة الذين نزلوا مصر » ، لمحمد بن الربيع الجيزي باسناد له فيه مجهول عن عبد الله بن عمرو بن العاص يرفعه ، أن رجلا جاء إلى النجاشي فقال له اسلفني ألف دينار إلى أجل ، فقال من الخيل بك ؟ قال : الله ، فأعطاه الألف ، فضرب بها الرجل - أي سافر بها - في تجارة . فلما بلغ الأجل أراد الخروج إليه فحسسته الزبح ، فعمل تابوتا ، فذكر الحديث نحو حديث أبي هريرة ، واستفدنا منه أن الذي أقرض هو النجاشي ، فيجوز أن تكون نسبته إلى بني إسرائيل بطريق الانبعاث لهم لا أنه من نسلهم . **قوله** ( قال فأتيت بالكفيل ، قال كني بالله كفيلا ، قال صدقت ) في رواية أبي سلة فقال « سبحان الله نعم » . **قوله** ( فدفعها إليه ) أي الألف دينار ، في رواية أبي سلة فعند له ستائة دينار ، والاول أرجح لموافقة حديث عبد الله بن عمرو ، ويمكن الجمع بينهما باختلاف العدد والوزن فيكون الوزن مثلا ألفا والمعد ستائة أو بالعكس . **قوله** ( خرج في البحر ففرض حاجته ) في رواية أبي سلة فركب الرجل البحر بالمال يتجر فيه فقدر الله أن حل الأجل وأرجع البحر بينهما . **قوله** ( فلم يجد مركبا ) زاد في رواية أبي سلة « وغدا رب المال إلى الساحل يسأل عنه ويقول : اللهم اخلفني وانما أعطيت لك » . **قوله** ( فأخذ خشبة فقترها ) أي حفرها ، وفي رواية أبي سلة « فنجح خشبة » ، وفي حديث عبد الله بن عمرو « فعمل تابوتا وجعل فيه الألف » . **قوله** ( وصحيفة منه إلى صاحبه ) في رواية أبي سلة « وكتب إليه صحيفة : من فلان إلى فلان ، اني دفعت مالك إلى وكيلي الذي توكل بي » . **قوله** ( ثم زجج موضعها ) كذا للجميع بزاي وجميعين ، قال الخطابي : أي سوى موضع النقر وأصلحه ، وهو من تزجج الحواجب وهو حذف زوائد الشعر ، ويحتمل أن يكون مأخوذا من الزج وهو النصل كأن يكون النقر في طرف الخشبة فشد عليه زج ليمسكه ويحفظ ما فيه ، وقال عياض : معناه سمعها بمسامير كالزج ، أو حشى شقوق لصاقها بشيء ورفقه بالزج ، وقال ابن التين : معناه أصلح موضع النقر . **قوله** ( تسلفت فلانا ) كذا وقع فيه ، والمعروف تعديته بحرف الجر كما وقع في رواية الاسماعيلي « استسلفت من فلان » . **قوله** ( فرضي بذلك ) كذا للكشميني ، ولغيره « فرضى به » ، وفي رواية الاسماعيلي « فرضى بك » : **قوله** ( واني جهدت ) بفتح الجيم والماء ، وزاد في حديث عبد الله بن عمرو « فقال اللهم أدحالك » . **قوله** ( حتى ولجت فيه ) بتخفيف اللام أي دخلت في البحر . **قوله** ( فأخذها لأهله حطبا فلما نشرها ) أي قطعها بالمشمار ( وجد المال ) ، في رواية النسائي « فلما كسرها » ، وفي رواية أبي سلة « وغدا رب المال يسأل عن صاحبه كما كان يسأل فيجد الخشبة فيحملها إلى أهله فقال : أوقدوا هذه . فكسروها فانتشرت الدنانير منها والصحيفة ، فقرأها وعرف » . **قوله** ( ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالالف دينار ) وفي رواية أبي سلة « ثم قدم بعد ذلك فأناه رب المال فقال : يا فلان مالي قد طالت النظرة ، فقال : أما مالك فقد دفعته إلى وكيلي ، وأما أنت فهذا مالك ، وفي حديث عبد الله بن عمرو أنه قال له « هذه ألفك » ، فقال النجاشي : لا أقبلها منك حتى تخبرني ما صنعت ، فأخبره فقال : لقد أدى الله عنك ، . **قوله** ( وانصرف بالالف الدينار واثدا ) في حديث عبد الله بن عمرو « قد أدى الله عنك ، وقد بلغنا الألف في التابوت ، فأمسك عليك ألفك » ، زاد أبو سلة في آخره « قال أبو هريرة ولقد رأيتنا عند رسول الله ﷺ يكر

مراقتنا ولغطنا ، أيهما آمن ، ؟ وفي الحديث جواز الأجل في القرض ووجوب الوفاء به ، وقيل لا يجب بل هو من باب المعروف ، وفيه التحلل كما كان في بني إسرائيل وغيرهم من العجائب للاتعاظ والانتفاء ، وفيه التجارة في البحر وجواز ركوبه ، وفيه بداءه الكاتب بنفسه ، وفيه طلب الشهود في الدين وطلب الكفيل به ، وفيه فضل التوكل على الله وأن من صبح توكله تكفل الله بنصره وعونه . وسيأتي حكم أخذ ما لقطه البحر في كتاب اللقطة إن شاء الله تعالى . ووجه الدلالة منه على الكفالة تحدث النبي ﷺ بذلك وتقريره له ، وإنما ذكر ذلك ليتأسى به فيه والإلم يكن لذكره فائدة

٢ - باب قول الله عز وجل ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيْبُهُمْ ﴾

٢٢٩٢ - **حديث** العنث بن محمد حدثنا أبو أسامة عن إدريس عن طلحة بن مصرف عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما ﴿ وَلِكَلَّ جَمَلْنَا مَوَالِي ﴾ قال : ورثة ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ ﴾ قال : كان المهاجرون لما قدموا على النبي ﷺ للدينة ورث المهاجر الأنصاري دون ذوى رحمه ، للأخوة التي آتى النبي ﷺ بينهم ، فلما تزلت ﴿ وَلِكَلَّ جَمَلْنَا مَوَالِي ﴾ نسخت . ثم قال ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ ﴾ إلا النصر والرفادة والنصيحة - وقد ذهب الميراث - ويوصى له [ الحديث ٢٢٩٢ - طرقه في : ٤٥٨٠ ، ٦٧٤٧ ]

٢٢٩٣ - **حديث** قتيبة حدثنا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال « قَدِمَ عَلَيْنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنْتَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ »

٢٢٩٤ - **حديث** محمد بن الصباح حدثنا إسماعيل بن زكرياء حدثنا عاصم قال « قلتُ لأنس بن مالك رضي الله عنه : أبتلك أنف النبي ﷺ قال لا حلف في الإسلام ؟ فقال : قد حالف النبي ﷺ بين قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ فِي دَارِي »

[ الحديث ٢٢٩٤ - طرقه في : ٦٠٨٣ ، ٧٢٤٠ ]

**قوله** ( باب قول الله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيْبُهُمْ ﴾ ) أورد فيه حديث ابن عباس الآتي في تفسير سورة النساء بسنده ومثته ، وسيأتي الكلام عليه هناك ، والمقصود منه هنا الإشارة إلى أن الكفالة التزام مال بغير عوض تظوعا ، فيلزم كإلزام استحقاق الميراث بالخلف الذي عقد على وجه التطوع ، وروى أبو داود في النسخ من طريق يزيد النحوي عن عكرمة في هذه الآية : كان الرجل يحالف الرجل ليس بينهما نسب ، فيرث أحدهما الآخر ، ففسخ ذلك قوله تعالى ﴿ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ ثم أورد المصنف حديث أنس د أن النبي ﷺ آتى بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع ، وهو مختصر من حديث طويل تقدم في البيوع ، وغرضه إثبات الحلف في الإسلام ، ثم أورد حديث أنس أيضا في إثبات الحلف في الإسلام . **قوله** ( حدثنا عاصم ) هو ابن سليمان المعروف بالأحول . **قوله** ( قلت لأنس بن مالك أبتلك أن النبي ﷺ قال :

لاحلف في الاسلام ؟ الحلف بكسر الميملة وسكون اللام بعدها فاء : العهد . والمعنى أنهم لا يتعاقدون في الاسلام على الاشياء التي كانوا يتعاقدون عليها في الجاهلية كما سأذكره ، وكان عاصبا يشير بذلك الى ما رواه سعد بن ابراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جبير بن مطعم مرفوعا : لاحلف في الاسلام ، وأيا حلف كان في الجاهلية لم يزد الاسلام الا شدة ، أخرجه مسلم ، ولهذا الحديث طرق منها عن أم سلمة مثله أخرجه عمر بن شبة في «كتاب مكة» عن أبيه وعن عمرو بن شعيب عن جده قال «خطب رسول الله ﷺ على دوح الكعبة فقال : أيها الناس ، فذكر نحوه أخرجه عمر بن شبة ، وأصله في السنن . وعن قيس بن عاصم أنه «سأل رسول الله ﷺ عن الحلف فقال : لاحلف في الاسلام ، ولكن تمسكوا بحلف الجاهلية ، أخرجه أحمد وعمر بن شبة واللفظ له . ومنها عن ابن عباس رفته «ما كان من حلف في الجاهلية لم يزد الاسلام إلا شدة واحدة ، أخرجه عمر بن شبة واللفظ له وأحمد وصححه ابن حبان . ومن مرسل عدى بن ثابت قال «أرادت الأوس أن تحالف سلمان ، فقال رسول الله ﷺ مثل حديث قيس بن عاصم أخرجه عمر بن شبة . ومن مرسل الشعبي رفته «لاحلف في الاسلام ، وحلف الجاهلية مشدود» (١) وذكر عمر بن شبة أن أول حلف كان بمكة حلف الاحابيش أن امرأة من بني غزوم شكت لرجل من بني الحارث بن عبد مناة بن كنانة تسلط بني بكر بن عبد مناة بن كنانة عليهم ، فأق قومه فقال لهم : ذلك قريش لبني بكر فانصروا اخوانكم ، فركبوا الى بني المصطلق من خزاعة ، فسمعت بهم بنو الهون بن خزيمة بن مدركة فاجتمعوا بذنب حبش - بفتح الميملة وسكون الموحدة بعدها معجمة - وهو جبل بأسفل مكة ، فتحالفوا : إنا ليدل على غيرنا مارسي حبش مكانه ، وكان هذا ميذا الاحابيش . وعند عمر بن شبة من مرسل عروة بن الزبير مثله ، ثم دخلت فيهم القارة . قال عبد العزيز بن عمر : إنما سموا الاحابيش لتحالفهم عند حبش ، ثم أسند عن عائشة أنه على عشرة أيام من مكة . ومن طريق حاد الراوية سموا لتحبشهم أي تجمعهم ، قال عمر بن شبة : ثم كان حلف قريش وثقيف ودوس ؛ وذلك أن قريشا رغبت في وج وهو من الطوائف لما فيه من الشجر والزرع ، فخافتهم ثقيف لخالفتهم وأدخلت معهم بني دوس وكانوا إخوانهم وجيرانهم . ثم كان حلف المطييين وأزد . وأسند من طريق أبي سلمة رفته «ما شهدت من حلف إلا حلف المطييين ، وما أحب أن أنكثه وأن لي حر النعم ، ومن مرسل طلحة بن عوف نحوه وزاد «ولو دعيت به اليوم في الاسلام لأجبت ، ومن حديث عبد الرحمن بن عوف رفته «شهدت وأنا غلام حلفا مع عومتي المطييين ، فما أحب أن لي حر النعم وأنني نكثته . قال وحلف الفضول - وهم فضل وفضالة ومفضل - تحالفوا . فلما وقع حلف المطييين بين هاشم والمطلب وأسد وزهرة قالوا حلف كحلف الفضول ، وكان حلفهم أن لا يمين ظالم مظلوما بمكة ، وذكروا في سبب ذلك أشياء مختلفة حصلها أن القادم من أهل البلاد كان يندم مكة فرما ظلمه بعض أهلها فيشكوه الى من بها من القبائل فلا يفيد ، فاجتمع بعض من كان يكره الظلم ويستجبه الى أن عقدوا الحلف ، وظهر الاسلام وهم على ذلك ، وسيأتي بيان ما وقع في الاسلام من ذلك في أوائل مناقب الانصار وفي أوائل الهجرة . قوله ( قد حالف رسول الله ﷺ ) قال الطبري ما استدل به أنس على إثبات الحلف لابنات حديث جبير بن مطعم في ثقيف ، فإن الاعاء المذكور كان في أول الهجرة وكانوا يتراثرون به ، ثم نسخ من ذلك الميراث وبقي ما لم يطله القرآن وهو التعاون على الحق والنصر والأخذ على يد الظالم كما قال ابن عباس : إلا النصر والصحبة والرفادة ويوصى له ، وقد ذهب الميراث . قلت : وعرف بذلك وجه

(١) في طبعة بولاق «مشدود» بمعجمتين ؛ ويأتي قريبا أثر عمر بمبطلين وهو الصواب

إيراد حديث أنس مع حديث ابن عباس والله أعلم . وقال الخطابي : قال ابن عينة حالف بينهم أى أخى بينهم ، يريد أن معنى الحلف فى الجاهلية معنى الأخوة فى الاسلام . لكنه فى الاسلام جاز على أحكام الدين وحدوده ، وحلف الجاهلية جرى على ما كانوا يتواضعونه بينهم بأرائهم ، فبطل منه ما خالف حكم الاسلام وبقي ما عدا ذلك على حاله . واختلف الصحابة فى الحد الفاصل بين الحلف الواقع فى الجاهلية والاسلام ، فقال ابن عباس : ما كان قبل نزول الآية المذكورة جاهلي وما بعدها اسلامي . وعن علي ما كان قبل نزول ( لثيلاف فريش ) جاهلي . وعن عثمان : كل حلف كان قبل الهجرة جاهلي ، وما بعدها اسلامي . وعن عمر : كل حلف كان قبيل الحديدية فهو مشدود وكل حلف بعدها منقوض ، أخرج كل ذلك عمر بن شبة عن أبي غسان محمد بن يحيى بأسانيدهم ، وأظن قول عمر أقروا ، ويمكن الجمع بأن المذكورات فى رواية غيره ما يدل على تأكيد حلف الجاهلية ، والذي فى حديث عمر ما يدل على نسخ ذلك

### ٣ - باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع . وبه قال الحسن

٢٢٩٥ - حرش أبو عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه « أن النبي ﷺ أتى بمخازرة ليصلى عليها فقال : هل عليه من دين ؟ قالوا لا ، فصلّى عليه . ثم أتى بمخازرة أخرى فقال : هل عليه من دين ؟ قالوا نعم ، قال : فصلوا على صاحبكم . قال أبو قتادة : على دينه يارسول الله ، فصلّى عليه »

٢٢٩٦ - حرش على بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا عمرو سمع محمد بن علي عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهم قال « قال النبي ﷺ : لو قد جاء مال البحرين فدا أعطيتك هكذا وهكذا ، فلم يسجد مال البحرين حتى قبض النبي ﷺ ، فلما جاء مال البحرين أمر أبو بكر فدا : من كان له عند النبي ﷺ عدة أو دين فليأتنا ، فأتيتهم فقلت : إن النبي ﷺ قال لي كذا وكذا ، فخفى لي حمية ، فداها ، فاذا هي خسمانة وقال : خذ مثلها »

[ الحديث ٢٢٩٦ - أطرافه فى : ٢٥٩٨ ، ٢٦٨٣ ، ٣١٢٧ ، ٣١٦٤ ، ٤٣٨٣ ]

قوله ( باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع ، وبه قال الحسن ) يحتمل قوله « فليس له أن يرجع » أى عن الكفالة بل هى لازمة له ، وقد استقر الحق فى ذمته . ويحتمل أن يريد فليس له أن يرجع فى التركة بالقدر الذى تكفل به . والأول أليق بمقصوده . ثم أورد فيه حديث سلمة بن الأكوع المتقدم قبل باين ، وقد سبق القول فيه . ووجه الأخذ منه أنه لو كان لأبي قتادة أن يرجع لما صلى النبي ﷺ على المديان حتى يوفى أبو قتادة الدين لاحتمال أن يرجع فيكون قد صلى على مديان دينه باق عليه ، فدل على أنه ليس له أن يرجع . ( تنبيه ) : اقتصر فى هذه الطرق على ذكر اثنين من الأموات الثلاثة ، وقد تقدم فى تلك الطريق تأما ، وقد ساقه الاسماعيلي هنا تأما وساق فى قصته المحذوف أنه عليه الصلاة والسلام قال « ثلاث كيات ، وكأنه ذكر ذلك لكونه كان من أهل الصفة فلم يصبه أن يدخر شيئاً ، واستدل به على جواز ضمان ما على الميت من دين ولم يتركه فاه وهو قول الجمهور خلافاً

لا بى حنيفة ، وقد بالغ الطحاوى فى نصرة قول الجمهور ثم أورد فيه حديث جابر . قوله ( حدثنا عمرو ) هو ابن دينار . قوله ( سمع محمد بن على ) أى ابن الحسين بن على ، وقد سمع عمرو بن دينار من جابر الكثير وربما أدخل بينه وبينه واسطة ، ولسفيان فى هذا الحديث اسناد آخر سياتى بيانه فى فرض الخمس . قوله ( لو قد جاء مال البحرين ) هو مال الجزية كما سياتى بيانه فى المغازى ، وكان عامل النبى ﷺ على البحرين العلاء بن الحضرمى كما سياتى فى « باب انجاز الوعد » من كتاب الشهادات فى حديث جابر هذا . قوله ( قد أعطيتك هكذا وهكذا ) فى الطريق التى فى الشهادات وهكذا وهكذا فبسط يديه ثلاث مرات ، وبهذا تظهر مناسبة قوله فى آخر حديث الباب فمقدتها فإذا هى خمسة فقال : خذ مثلها ، وعرف بقوله فيه ، لحى لى حشية ، تفسير قوله « خذ هكذا ، كأنه أشار بيديه جميعا ، وسياتى بسط شرحه فى كتاب فرض الخمس إن شاء الله تعالى . ووجه دخوله فى الترجمة أن أبا بكر لما قام مقام النبى ﷺ تكفل بما كان عليه من واجب أو تطوع ، فلما ألزم ذلك لزمه أن يوفى جميع ما عليه من دين أو عدة ، وكان ﷺ يجب الوفاء بالوعد فنفذ أبو بكر ذلك . وقد عد بعض الشافعية من خصائصه ﷺ وجوب الوفاء بالوعد أخذنا من هذا الحديث ، ولا دلالة فى سياقه على الخصوصية ولا على الوجوب . وفيه قول خبر الواحد العدل من الصحابة ولو جر ذلك ففعا لنفسه ، لأن أبا بكر لم يلتزم من جابر شاهدا على صحة دعواه ، ويحتمل أن يكون أبو بكر علم بذلك ففضى له بعله فيستدل به على جواز مثل ذلك للحاكم

#### ٤ - باب جوار أبى بكر فى عهد النبى ﷺ وعقده

٢٢٩٧ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث عن عقيل قال ابن شهاب فأخبرنى عروة بن الزبير أن عائشة رضى الله عنها زوج النبى ﷺ قالت « لم أعقل أبوى إلا وهما يدينان الدين » . وقال أبو صالح حدثنى عبد الله عن يونس عن الزهرى قال أخبرنى عروة بن الزبير أن عائشة رضى الله عنها قالت « لم أعقل أبوى قط إلا وهما يدينان الدين ، ولم يمر علينا يوم إلا يأتينا فيه رسول الله ﷺ طرفى النهار بكرة وعتية . فلما ابتلى المسلمون خرج أبو بكر مهاجرا قبل الحبشة حتى إذا بلغ برك الفدا لقيه ابن الدغنة ، وهو سيد القارة فقال : أين تريد يا أبا بكر ؟ فقال أبو بكر : أخرجنى قومى ، فانا أريد أن أسبغ فى الأرض وأعبد ربى . قال ابن الدغنة : إن مثلك لا يخرج ولا يخرج ، فانك تكسب المعدوم ، وتصل الرحم ، وتحمل الكل ، وتقرى الضيف ، وتعين على نوائب الحق ، وأنا لك جار . فارجع فاعبد ربك ببلادك . فارتحل ابن الدغنة فرجع مع أبى بكر ظافا فى أشراف كنفار فربش فقال لهم : إن أبا بكر لا يخرج مثله ولا يخرج ، أخرجون رجلا يكسب المعدوم ، ويصل الرحم ، ويحمل الكل ، ويقرى الضيف ، ويعين على نوائب الحق ؟ فأفادت فربش جوار ابن الدغنة ، وآمنوا بأبا بكر ، وقالوا لابن الدغنة : سر أبا بكر فليجهد

رَبَّهُ فِي دَارِهِ ، فَلْيَصِلْ وَلْيُقِرَّ مَا شَاءَ وَلَا يُؤْذِنَا بِذَلِكَ ، وَلَا يَسْتَعْلِنَ بِهِ ، فَمَا قَدْ خَشِينَا أَنْ يَفْتِنَ أَبْنَاءَنَا وَنِسَاءَنَا : قَالَ ذَلِكَ ابْنُ الدَّغْنَةِ لِأَبِي بَكْرٍ ، فَطَفِقَ أَبُو بَكْرٍ يَسْعُدُ رَبَّهُ فِي دَارِهِ وَلَا يَسْتَعْلِنُ بِالصَّلَاةِ وَلَا التَّوْبَةِ فِي غَيْرِ دَارِهِ . ثُمَّ بَدَأَ ابْنُ بَكْرٍ فَاذْنَبَنِي مَسْجِدًا بَيْنَاهُ دَارُهُ ، وَبَرَزَ ، فَكَانَ يُصَلِّي فِيهِ وَيُقِرُّ الْقُرْآنَ ، فَيَتَقَشَّفُ عَلَيْهِ نِسَاءُ الْمُشْرِكِينَ وَأَبَاؤُهُمْ يَعْجُونَ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَجُلًا تَبَكَاءَ لَا يَمْلِكُ دَمْعُهُ حِينَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، فَأَفْزَعَ ذَلِكَ أَشْرَافَ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَأَرْسَلُوا إِلَى ابْنِ الدَّغْنَةِ فَقَدِمَ عَلَيْهِمْ فَقَالُوا لَهُ : إِنَّا كُنَّا أَخْرَجْنَا أَبَا بَكْرٍ عَلَى أَنْ يَسْعُدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ ، وَإِنَّهُ جَاوَزَ ذَلِكَ فَابْتَنَى مَسْجِدًا بَيْنَهُمَا دَارُهُ ، وَأَعْلَنَ الصَّلَاةَ وَالْقِرَاءَةَ ، وَقَدْ خَشِينَا أَنْ يَفْتِنَ أَبْنَاءَنَا وَنِسَاءَنَا ، فَأَتَيْهِ ، فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَنْ يَسْعُدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ فَقُلْ ، وَإِنْ أَبَى إِلَّا أَنْ يُعِينَ ذَلِكَ فَهَلَهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْكَ ذِمَّتُكَ ، وَإِلَّا كَرِهْنَا أَنْ نُخْفِرَكَ ، وَأَسْنَا مُقَرَّبِينَ الْأَسْطِغْلَانِ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَأَتَى ابْنُ الدَّغْنَةِ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ : قَدْ عَلِمْتَ الَّذِي عَقَدْتُ لَكَ عَلَيْهِ ، فَمَا أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِمَّا أَنْ تَرُدَّ إِلَيَّ ذِمَّتِي ، فَإِنِّي لَا أَحِبُّ أَنْ تَسْمَعَ الْعَرَبُ أَنَّي أَخْفَرْتُ فِي رَجُلٍ عَقَدْتُ لَهُ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : فَأَنِي أُرِدُّ إِلَيْكَ جَوَارِكَ وَأَرْضِي بِجَوَارِ اللَّهِ - رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ بِمَسْكَةٍ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : قَدْ أَرَيْتُمْ دَارَ هَجْرَتِكُمْ ، رَأَيْتُمْ سَبِيخَةَ ذَاتِ مَحَلٍّ بَيْنَ لَا بَتَيْنِ ، وَهِيَ الْخَرْتَانِ . فَهَاجَرَ مِنْ هَاجَرَ قَبْلَ اللَّيْلِ حِينَ ذَكَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَرَجَعَ إِلَى اللَّيْلِ بِبَعْضٍ مَنْ كَانَ هَاجَرَ إِلَى أَرْضِ الْخَبْزَةِ . وَتَجَهَّزَ أَبُو بَكْرٍ مَهْجَرًا ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : عَلَى رِسَاكِ ، فَنِي أَرْجُو أَنْ يُؤْذَنَ لِي . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : هَلْ تَرْجُو ذَلِكَ بِأَبِي أَنْتَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَنَسِيَ أَبُو بَكْرٍ نَفْسَهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيَصْحَبَهُ ، وَعَلَفَ رَاحِلَتَيْنِ كَانَتَا عَنْدَهُ وَرَقَّ السَّمَرُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ .

قَوْلُهُ (بَابُ جَوَارِ أَبِي بَكْرٍ) الصَّدِيقِ تَكْسِرُ الْجِيمِ وَتَضَمُّ . وَالْمُرَادُ بِهِ الذَّمَامُ وَالْإِمَانُ . قَوْلُهُ (فِي صَدْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَقْدِهِ) أُوْرِدَ فِيهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي شَأْنِ الْهَجْرَةِ مَطُولًا . قَوْلُهُ (فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ) فِيهِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ أَخْبَرَنِي فَلَانْ بِكَذَا وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بِكَذَا ، وَالْفَرَضُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ هُنَا رِضَا أَبِي بَكْرٍ بِجَوَارِ ابْنِ الدَّغْنَةِ ، وَتَقْرِيرُ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ عَلَى ذَلِكَ . وَوَجْهُ دُخُولِهِ فِي الْكِفَاةِ أَنَّهُ لَا تَقِي بِكَفَالَةِ الْإِبْدَانِ ، لِأَنَّ الَّذِي أَجَارَهُ كَأَنَّهُ تَكْفُلُ بِنَفْسِ الْمَجَارِ أَنْ لَا يُضَامَ قَالَهُ ابْنُ الْمُنِيرِ . (تَنْبِيْهُ) سَاقِي الْبُخَارِيِّ الْحَدِيثُ هُنَا (١) عَلَى لَفْظِ يُونُسَ عَنْ الزُّهْرِيِّ ، وَسَاقَهُ فِي الْهَجْرَةِ عَلَى لَفْظِ عَقِيلٍ ، وَسَاقِي مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَاوُتِ هُنَاكَ ، وَذَكَرَ فِيهِ الْإِخْتِلَافُ فِي اسْمِ ابْنِ الدَّغْنَةِ وَضَبْطُهُ وَضَبْطُ بَرَكِ الْغَادِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . قَوْلُهُ (وَقَالَ أَبُو صَالِحٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ) هَذَا التَّعْلِيلُ سَقَطَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ ، وَسَاقِي الْحَدِيثِ عَنْ عَقِيلٍ وَحْدَهُ . وَأَبُو صَالِحٍ هَذَا اتَّفَقَ أَبُو نَعِيمٍ وَالْأَصْبَلِيُّ وَالْجَلْبَانِيُّ وَغَيْرُهُمْ أَنَّهُ سُلَيْمَانُ بْنُ صَالِحٍ



أمرؤذى ولقبه سلويه وشيخه عبد الله هو ابن المبارك ، وبذلك جزم الأصملي . وجزم الاسماعيلي بأنه أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث وشيخه عبد الله على هذا هو ابن وهب . وزعم الديلماني أنه أبو صالح محبوب بن موسى الفراء الإنطاكي ولم يذكر لذلك مستندا ، ولم يسبقه أحد إلى عد محبوب بن موسى في شيوخ البخاري ، والمعتمد هو الأول فقد وقع في رواية ابن السكن عن الثوري عن البخاري قال قال أبو صالح سلويه حدثنا عبد الله بن المبارك ،

### ٥ - باب الدين

٢٢٩٨ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلفة عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين ، فيسأل : هل ترك لدينه فضلا ؟ فان حدث أنه ترك لدينه وفاء صلى ، وإلا قال للمسلمين : صلوا على صاحبكم . فلما فتح الله عليه الفتوح قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فن توفى من المؤمنين فترك ديناً فلي فضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته »

[ لحديث ٢٢٩٨ - أطرافه في : ٢٢٩٨ ، ٢٢٩٩ ، ٤٧٨١ ، ٥٢٦١ ، ٦١٢٦ ، ٦٧٤٥ ، ٦٧٦٢ ]

قوله ( باب الدين ) كذا للأصملي وكريمة ، وسقط الباب وترجمته من رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وسقط الحديث أيضا من رواية المستمل ، ووقع للنسفي وابن شويه « باب ، بغير ترجمة وبه جزم الاسماعيلي ، وأما ابن طال فذكر هذا الحديث في آخر « باب من تكفل عن ميت يدين ، وصنيعه أليق ، لان الحديث لا تعلق له بترجمة هواد أبي بكر حتى يكون منها ، أو ثبتت « باب ، بلا ترجمة فيكون كالفصل منها ، وأما من ترجم له « باب الدين » بعبارة لا تليق بذلك أن يكون في كتاب القرض ، قوله ( عن أبي سلفة عن أبي هريرة ) هكذا رواه عقيل وتابعه بنس وابن أخى ابن شهاب وابن أبي ذئب كما أخرجه مسلم ، وخالفهم معمر فرواه عن الزهري عن أبي سلفة عن جابر أخرجه أبو داود والترمذي . قوله ( هل ترك لدينه فضلا ) أى قدسدا زائدا على مؤنة تجهيزه ، وفي رواية الكشميني « قضاء ، بدل فضلا ، وكذا هو عند مسلم وأصحاب السنن ، وهو أولى بدليل قوله « فان حدث أنه ترك لدينه وفاء » . قوله ( فترك ديناً ) في رواية همام عن أبي هريرة عند مسلم « فترك ديناً أو ضيعة ، وسيأتى في تفسير سورة الاحزاب من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة بلفظ « ما من مؤمن إلا وأنا أولى الناس به في الدنيا والآخرة ، فأيا مؤمن مات ، فذكره ، وفيه « ومن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني ، وسيأتى الكلام على هذه الزيادة التي في أوله هناك ان شاء الله تعالى . والضياع بفتح المعجمة بعدها تحتانية قال الخطابي : هو وصف لمن خلفه الميت بلفظ المصدر ، أى ترك ذوى ضياع أى لأشئ لهم ، وقوله « دكلا »<sup>(١)</sup> بفتح أوله أصله الثقل والمراد به هنا العيال . قوله ( فلورثته ) في رواية مسلم « فهو لورثته ، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة « فليورثه عصبته ،

(١) ليست هذه الكلمة في رواية المتن الذي بأيدينا ، ولعلها في بعض طرق الحديث الأخرى

وسلم من طريق الأخرج من أبي هريرة ؓ قال لعصبة من كلن ، وسيأتي البحث فيه في كتاب الفرائض أن شاء الله تعالى . قال العلماء كان الذي فقهه عليه السلام من ترك الصلاة على من عليه دين ليخرض الناس على قضاء الديون في حياتهم والتوصل الى البراءة منها لثلاث تقوتهم صلاة النبي عليه السلام ، وهل كانت صلاته على من عليه دين محرمة عليه أو جائزة؟ وجهان ، قال النووي : الصواب المنجز بمجوازه مع وجود الضامن كما في حديث مسلم ، وحكى القرطبي أنه ربما كان يمتنع من الصلاة على من استدان ديناً غير جائز ، وأما من استدان لأمر هو جائز فما كان يمتنع ، وفيه نظر لأن في حديث الباب ما يدل على التعميم حيث قال د من توفي وعليه دين ، ولو كان الحال مختلفاً لبينه . نعم جاء من حديث ابن عباس ؓ أن النبي عليه السلام لما امتنع من الصلاة على من عليه دين جاءه جبريل فقال : إنما الظالم في الدين التي حملت في البغي والإسراف ، فأما المتغف ذو العيال فأنا ضامن له أؤدي عنه ، فصلى عليه النبي عليه السلام وقال بعد ذلك : من ترك ضياعاً الحديث ، وهو ضعيف . وقال الحازمي بعد أن أخرجه : لا بأس به في المتابعات ، وليس فيه أن التفصيل المذكور كان مستمرا ، وإنما فيه أنه طرأ بعد ذلك وأنه السبب في قوله عليه السلام د من ترك ديناً فعلي ، وفي صلاته عليه السلام على من عليه دين بعد أن فتح الله عليه الفتوح إشعار بأنه كان يقضيه من مال المصالح ، وقيل بل كان يقضيه من خالص نفسه ، وهل كان القضاء واجبا عليه أم لا؟ وجهان . وقال ابن بطلال : قوله د من ترك ديناً فعلي ، ناسخ لترك الصلاة على من مات وعليه دين ، وقوله د فعلي قضاؤه ، أي عما بينه الله عليه من الغنائم والصدقات ، قال وهكذا يلزم المتولى لأمر المسلمين أن يفعله بمن مات وعليه دين ، فإن لم يفعل فالاثم عليه إن كان حق الميت في بيت المال بني بقدر ما عليه من الدين ، والا فبقسطه

( غائمة ) اشتمل كتاب الحوالة وما معه من الكفالة على اثني عشر حديثاً المعلق منها طريقان والبقية موصولة المكرر منه فيه وفيها مضي ستة أحاديث ، والستة الأخرى غائصة ، وإفقه مسلم على تخريجها سوى حديث سلية بن الأكرع في الصلاة على من عليه دين ، وحديث ابن عباس في الميراث . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدهم ثمانية آثار . والله المستعان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٤٠ - كتاب الوكالة

١ - باب وكالة الشريك الشريك في القسمة وغيرها

وقد أشرك النبي ﷺ علياً في هديه ثم أمره بقسمتها

٢٢٩٩ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجِلَالِ الْبَدَنِ الَّتِي تُسَمَّى وَتُجْلَدُهَا »

٢٣٠٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا الْإِثْنُ عَنْ يَزِيدَ عَنْ أَبِي الْخَلْبَرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ ، فَبَقِيَ عَتُودٌ ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : ضَحَّ بِهِ أَنْتَ »

[ الحديث ٢٣٠٠ - أطرافه في : ٢٥٠٠ ، ٥٥٤٧ ، ٥٥٥٥ ]

قوله ( كتاب الوكالة . بسم الله الرحمن الرحيم . وكالة الشريك الشريك في القسمة وغيرها ) كذا لا يدرى ، وقدم غيره بالبسملة وزاد واوا والنسب في كتاب الوكالة . ووكالة الشريك ، ولغيره « باب ، بدل الواو . والوكالة بفتح الواو وقد تكرر التفويض والحفظ ، تقول وكلت فلانا إذا استغفطته وكلت الأمر اليه بالتخفيف إذا فوضته اليه . وهي في الشرع إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً أو مقيداً . قوله ( وقد أشرك النبي ﷺ علياً في هديه ثم أمره بقسمتها ) هذا الكلام ملفق من حديثين عند المصنف : أحدهما حديث جابر « أن النبي ﷺ أمر علياً أن يقيم على إحرامه ، وأشركه في الهدى ، وسيأتي موصولاً في الشركة ، ووم من زعم من الشراح أنه مضى في الحج . ثانيهما حديث علي « أن النبي ﷺ أمره أن يقوم على بدنه وأن يقسم بدنه كلها . . وقد تقدم موصولاً في الحج من طريق مجاهد عن ابن أبي ليلى عنه ، وقد ذكر هنا طرفاً من الحديث موصولاً في الأمر بالتصدق بجلال البدن ، وقد تقدم في الحج بهذا السند والمان مع الكلام عليه ، ومقصوده منه هنا ظاهر فيما ترجم له في القسمة . وأما قوله في الترجمة « وغيرها ، أى وفي غير القسمة ، فيؤخذ بطريق الإلحاق . والجلال بكسر الجيم وقد تقدم شرحها . ثم أورد المصنف حديث عقبة بن عامر « أن النبي ﷺ أعطاه غنماً يقسمها ، الحديث وسيأتي شرحه في كتاب الأضاحى ، وشاهد الترجمة منه قوله « ضح به أنت ، فإنه علم به أنه كان من جملة من كان له حظ في تلك القسمة فكانه كان شريكاً لهم وهو الذى تولى القسمة بينهم . وأبدي ابن المنير احتمالاً أن يكون ﷺ وهب لكل واحد من المقسوم فيهم ما صار اليه فلا تتجه الشركة . وأجاب بأنه ساق الحديث في الأضاحى من طريق أخرى بلفظ « أنه قسم بينهم ضحايا » قال فدل على أنه عين تلك الغنم الضحايا فوهب لهم جملتها ثم أمر عقبة بقسمتها ، فيصح الاستدلال به لما ترجم له ، قال ابن بطال : وكالة الشريك جائزة كما يجوز شركة الوكيل لأعلم فيه خلافاً . واستدل الداودى بحديث علي « على جواز تفويض الأمر الى رأى الشريك ، وتعقبه ابن التين باحتمال أن يكون عين له من يعطيه كما عين له ما يعطيه فلا يكون فيه تفويض . قوله ( عتود ) بفتح المهملة وضم المثناة وسكون الواو : الصغير من المعز إذا قوى ، وقيل إذا أتى عليه

حول ، وقيل إذا قدر على السفاد

## ٢ - باب إذا وكل المسلم حربياً في دار الحرب - أو في دار الإسلام - جاز

٢٣٠١ - **عمر بن عبد العزيز بن عبد الله** قال حدثني **يوسف بن الماحشون** عن **صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف** عن أبيه عن جدّه **عبد الرحمن بن عوف** رضى الله عنه قال «كاتب أمية بن خلف كتاباً بأن يحفظني في صاغيتي بمكة وأحفظه في صاغيتي بالمدينة، فلما ذكرت «الرحمن» قال: لا أعرف «الرحمن» كاتبني باسمك الذي كان في الجاهلية، فكانت «عبد هير» . فلما كان في يوم بدر خرجت إلى جبل لأحرزّه حين نام الناس، فأبصره بلال، فخرج حتى وقف على مجلس من الأنصار قال: أمية ابن خلف، لا تجوز إن نجما أمية. فخرج معه فريق من الأنصار في آثارنا، فلما خشيت أن يلبتونا خلفت لهم ابنة لأشغلهم فقتلوه، ثم أبوا حتى يتبعونا - وكان رجلاً قتيلاً - فلما أدركونا قلت له: ابرك، فبرك، فالتفت عليّ ففسى لأمتعه، فقبلوه بالسيف من تحت حتى قتلوه، وأصاب أحدكم رجل سيفه . وكان عبد الرحمن بن عوف يُرينا ذلك الأثر في ظهر قدمه .

[ الحديث ٢٣٠١ - طرفة في : ٢٩٧١ ]

**قوله** (باب إذا وكل المسلم حربياً في دار الحرب أو في دار الإسلام جاز) . أى إذا كان الحربى في دار الاسلام بامان . **قوله** (عن صالح بن إبراهيم) . أى تصريحه بالسماح . **قوله** (كاتب أمية بن خلف) أى كتب بيني وبينه كتاباً ، وفي رواية الاسماعيلي عاهدت أمية بن خلف حواكيتيه . **قوله** (بأن يحفظني في صاغيتي) الصاغية بصاد مهملة وغين معجمة خاصة الرجل ، مأخوذ من صغى إليه إذا مال . قال الأصمى : صاغية الرجل كل من يميل إليه ، ويطلق على الأهل والمال . وقال ابن التين : رواه الداودى طاعتى بالظاء المشالة المعجمة والعين المهملة بعدما نون ، ثم فسرّه بأنه الشيء الذى يسفر إليه قال ولم أر هذا لغیره . **قوله** (لا أعرف الرحمن) أى لا أعترف بتوحيده ، وزاد ابن إسحق في حديثه أن أمية بن خلف كان يسميه عبد الإله . **قوله** (حين نام الناس) . أى رقدوا ، وأراد بذلك اعتنام غفلتهم ليصون دمه . **قوله** (فقال : أمية بن خلف) بالنصب على الاغراء ، أى عليك أمية ، وفي رواية أبى ذر بالرفع على أنه خبر مبتدأ مضمّر أى هذا أمية . **قوله** (خلفت لهم ابنة) هو على بن أمية ، سماه ابن إسحق في روايته في هذه القصة من وجه آخر ، وسيأتى مزيد بسط لهذه القصة في شرح غزوة بدر ، ونذكر تسمية من باشر قتل أمية ومن باشر قتل ابنه على بن أمية ومن أصاب رجل عبد الرحمن بالسيف ان شاء الله تعالى . ووجه أخذ الترجمة من هذا الحديث أن عبد الرحمن بن عوف وهو مسلم في دار الاسلام فوض الى أمية بن خلف وهو كافر في دار الحرب ما يتعلق بأموره ، والظاهر اطلاع النبي ﷺ عليه ولم ينكره ، قال ابن المنذر : توكل المسلم حربياً مستأمنًا وتوكل الحربى المستأمن مسلماً لا خلاف في جوازه . **قوله** (وكان رجلاً قتيلاً) أى ضمن الجنة . **قوله** (فقبلوه بالسيف) بالجيم أى غشوه كذا الاصمى ولا بى ذر ، ولغيرهما بالخاء المعجمة أى أدخلوا أسياهم

خلاله ، حتى وصلوا اليه وطنوه بها من تحت ، من قولهم خلته بالرح واخلتله اذا طعنته به ، وهذا أشبه ببيان الخبر ، ووقع في رواية المستمل «فتخلوه» ، بلام واحدة ثقيلة . قوله (سمع يوسف صالحا وابراهيم أباه) كذا ثبت لابن ذر عن المستمل ، وقد وقع في آخر القصة ما يدل على سماع ابراهيم من أبيه حيث قال في آخر الحديث « فكان عبد الرحمن بن حوف يريتنا ذلك الاثر في ظهر قدمه »

### ٣ - باب الوكالة في الصرف والميزان . وقد وكل عمر وابن عمر في الصرف

٢٣٠٢ ، ٢٣٠٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن ابن حوف عن سعيد بن السائب عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ استعمل رجلا على خيبر ، فجاءه بتمر جنيب فقال : أكل تمر خيبر هكذا ؟ فقال : إنا لنأخذ الصاع بالصاعين والصاعين بالثلاثة . فقال : لا تفعل ، بيع الجمع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنيبا . وقال في الميزان مثل ذلك »

قوله ( باب الوكالة في الصرف والميزان ) قال ابن المنذر أجمعوا على أن الوكالة في الصرف جائزة حتى لو وكل رجلا بصرف له درهم وكل آخر يصرف له دنانير فتلاهما وتصارفا صرفا معتبرا بشرطه جاز ذلك . قوله ( وقد وكل عمر وابن عمر في الصرف ) أما أثر عمر فوصله سعيد بن منصور من طريق موسى بن أنس عن أبيه « أن عمر أعطاه آنية موهمة بالذهب فقال له : اذهب فبعها ، فباعها من يهودى بضعت وزنه ، فقال له عمر : اردده ، فقال له اليهودى أزيدك ، فقال له عمر لا إلا بوزنه ، وأما أثر ابن عمر فوصله سعيد بن منصور أيضا من طريق الحسن بن سعد قال « كانت لي عند ابن عمر دراهم فأصبت عنه دنانير فأرسل معي رسولا إلى السوق فقال : اذا قامت على سعر فأعرضها عليه فان أخذها والا فاشتر له حقه ، ثم أفضه إياه ، واساند كل منهما صحيح . قوله ( عن عبد المجيد بن سهيل ) كذا لاكثر بتقديم الميم على الجيم وهو الصواب ، وحكى ابن عبد البر أنه وقع في رواية عبد الله بن يوسف « عبد المجيد » بحاء مبهمة قبل الميم ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخارى عن عبد الله بن يوسف ، فإنه وقع كذلك في رواية غير البخارى . قال : وكذلك وقع ليحيى بن يحيى الليثي عن مالك وهو خطأ . قوله ( استعمل رجلا على خيبر ) تقدم في البيوع أنه أنصاري وأن اسمه سواد بن غزية وتقدم الكلام عليه هناك . وقوله في آخره « وقال في الميزان مثل ذلك ، أى والموزون مثل ذلك لا يبيع رطل برطلين ، وقال الداودى ، أى لا يجوز التمر بالتمر ، إلا كيلا بكيل أو وزنا بوزن ، وتعقبه ابن التين بأن التمر لا يوزن وهو عجيب قلعله الأثر بالثلثة وفتح الميم ، ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة لتفويضه ﷺ أمر ما يكال ويوزن الى غيره فهو في معنى الركيل عنه ، ويلتحق به الصرف . قال ابن بطال : يبيع الطعام يدا بيد مثل الصرف سواء أى في اشتراط ذلك . قال : ووجه أخذ الوكالة منه قوله ﷺ لعمال خيبر « بيع الجمع بالدرهم » بعد أن كان باع على غير السنة فنهاه عن بيع الزبا وأذن له في البيع بطريق السنة

### ٤ - باب إذا أصر الراى أو الوكيل شاة تموت أو شيئا يفسد

دبح أو أصطح ما يخاف عليه الفساد

٢٣٠٤ - حدثني إسحاق بن إبراهيم سمع المعتمر أن أبا عبيد الله عن نافع أنه سمع ابن كعب بن مالك يحدث عن أبيه أنه كانت له غنم ترعى تسلم فابهرت جارية لنا بشاة من غنمنا موتاً، فكسرت حجراً فذبحتها به، فقال لهم: لا تأكلوا حتى أسأل رسول الله ﷺ - أو أرسل إلى النبي ﷺ من يسأله - وأنه سأل النبي ﷺ عن ذلك - أو أرسل - فأمره بأكلها »

قال عبيد الله: فيمحيى أنها أمة وأنها ذبحت. تابعه عبدة عن عبيد الله

[ الحديث ٢٣٠٤ - أطرافه في: ٥٥٠١، ٥٥٠٢، ٥٥٠٤ ]

**قوله** (باب إذا أبصر الراعي أو الوكيل شاة تموت أو شيئا يفسد ذبح أو أصلح ما يخاف عليه الفساد) كذا لا يذو والنسفي وعليه جرى الاسماعيل، ولابن شويه « فأصلح، بدل د أو أصلح، وجواب الشرط محذوف أى جاز ونحو ذلك، وفي شرح ابن التين بحذف «أو»، فصار الجواب أصلح ما يخاف عليه الفساد وأما الاصيل فمعه «أو شيئا يفسد ذبح وأصلح، وقد أورد فيه حديث ابن كعب بن مالك عن أبيه «أنه كانت له غنم ترعى بسلع، الحديث، قال ابن المنير ليس غرض البخاري بحديث الباب الكلام في تحليل الذبيحة أو تحررها، وإنما غرضه إسقاط الضمان عن الراعي وكذا الوكيل، وقد اعترض ابن التين بأن التي ذبحت كانت ملكاً لصاحب الشاة وليس في الخبر أنه أراد تضمينها، والذي يظهر أنه أراد رفع الحرج عن فعل ذلك وهو أهم من التضمن. **قوله** (أنه سمع ابن كعب بن مالك) جزم المزى في «الأطراف» بأنه عبد الله، لكن روى ابن وهب عن أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه طرفاً من هذا الحديث فالظاهر أنه عبد الرحمن. **قوله** (قال عبيد الله) هو ابن عمر المصري راوى الحديث، وهو موصول بالاسناد المذكور اليه. **قوله** (تابعه عبدة) أى ابن سليمان (عن عبيد الله) هو العمري المذكور بالاسناد المذكور، وسيأتى موصولاً في كتاب الذبائح ويأتى الكلام عليه هناك ونذكر الاختلاف فيه على نافع وعلى غيره. واستدل به على تصديق المؤمن على ما أتمن عليه ما لم يظهر دليل الحيانة، وعلى أن الوكيل إذا أنزى على إناث الماشية فلا بغية إذن المالك حيث يحتاج إلى ذلك فهلكت أنه لا ضمان عليه

#### ٥ - باب وكالة الشاهد وللفائب جائزة

وكتب عبد الله بن عمر وإلى قهرمانه وهو غائب عنه أن يزكى عن أهل الصغير والكبير .  
٢٣٠٥ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان لرجل على النبي ﷺ جل من الإبل، فجاءه يقضاه فقال: أعطوه، فطأوا سنه فلم يجدوا له إلا سناً فوقهم - فقال: أعطوه، فقال: أو فتنى أوفى الله بك، قال النبي ﷺ: إن خياركم أحسنكم قضاء»

[ الحديث ٢٣٠٥ - أطرافه في: ٢٣٠٦، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٤٠١، ٢٦٠٦، ٢٦٠٩ ]

**قوله** (باب) بالتونين (وكالة الشاهد) أى الحاضر (والنائب جازمة) قال ابن بطال: أخذ الجمهور بجواز توكيل الحاضر بالبلد بغير عذر، ومنعه أبو حنيفة إلا بعذر مرض أو سفر أو مرضا الخصم، واستثنى مالك من بينه وبين الخصم عداوة، وقد بالغ الطحاوى فى نصرة قول الجمهور واعتمد فى الجواز حديث الباب قال: وقد انضى الصحابة على جواز توكيل الحاضر بغير شرط قال: ووكالة النائب مفقورة إلى قبول الوكيل الوكالة باتفاق، وإذا كانت مفقورة إلى قبول حكم النائب والحاضر سواء، **قوله** (وكتب عبد الله بن عمرو) أى ابن العاص (إلى قهرمانه) أى خازنه القيم بأمره وهو الوكيل واللفظة فارسية. **قوله** (أن يزكى عن أهله) أى زكاة الفطر، ولم أقف على اسم هذا القهرمان، وقد أورد فيه حديث أبى هريرة: كان لرجل على النبي ﷺ حمل من الأبل لجاءه يتقاضاه فقال أعطوه، الحديث وسأأتى شرحه فى كتاب القرض، وموضع الترجمة منه لوكاة الحاضر واضح، وأما النائب فيستفاد منه بطريق الأولى، لأن الحاضر إذا جازله التوكيل مع اقتداره على المباشرة بنفسه لجوازه للنائب عنه أولى لاحتياجه إليه. وقال الكرماني: لفظ أعطوه يتناول وكلاء رسول الله ﷺ حضورا وغيبا

#### ٦ - باب الوكالة فى قضاء الديون

٢٣٠٦ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبه عن سلفة بن كهيل سمعت أنا سلفة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة رضى الله عنه «أن رجلا أتى النبي ﷺ يتقاضاه فاعلظ، فهم به أمهابه، فقال رسول الله ﷺ دعوهُ فإن لصاحب الحق مقالا». ثم قال: أعطوه حتماً مثل ربي، قالوا: يا رسول الله، إلا أمثل من سنه، فقال: أعطوه، فإن من خيركم أحسنكم قضاء»

**قوله** (باب الوكالة فى قضاء الديون) أورد فيه حديث أبى هريرة المذكور فى الباب قبله من وجه آخر، وهو ظاهر فيما ترجم به. وقوله قال أعطوه سنما مثل سنه، قالوا يا رسول الله إلا أمثل من سنه، كذا جميع الرواة وفيه حذف يظهر من سياق الذى قبله والتقدير فقالوا لم نجد إلا أمثل الخ، قال ابن المنير: فقه هذه الترجمة أنه ربما تومم تومم أن قضاء الدين لما كان واجبا على الفور امتنعت الوكالة فيه لأنها تأخير من الموكل إلى الوكيل فبين أن ذلك جائز، ولا يعد ذلك مطلا

#### ٧ - باب إذا وهب شيئا لوكيل أو شفع قوم جاز

أقول النبي ﷺ لو فهد هوازن حين سأله الأنعام، قال النبي ﷺ: نصيبى لكم  
٢٣٠٧ . ٢٣٠٨ - **حدثنا** سعيد بن عفير **قال** حدثني الليث **قال** حدثني قتيل عن ابن شهاب **قال** وزعم عروة أن مروان بن الحكم واليسور بن مخزومة أخبراه أن رسول الله ﷺ قام حين جاءه وفد هوازن يسألون أن يرده إليهم أموالهم وسبيهم، فقال لهم رسول الله ﷺ: أحب الحديث إلى أصدقته فاختاروا إحدى الطائفتين: إما السبي وإما المال. فقد كنت استأثيت بهم - وقد كان رسول الله ﷺ انظرهم

بضع عشرة ليلة حين قتل من العائدين - فما تبين لهم أن رسول الله ﷺ غير راد إليهم إلا إحدى الطائفتين قالوا تختار سبينا . فقام رسول الله ﷺ في المسلمين فأنشأ على الله بما هو أمله ثم قال : أما بعدُ فإن إني أسألكم هؤلاء قد جاءونا ثائمين ، وإنى رأيت أن أرد إليهم سبيهم ، فمن أحب منكم أن يعطي بذاك فليقتل ، ومن أحب منكم أن يسكون على حظي حتى نمطيه إياه من أول ما ينشأ الله علينا فليقتل . قال الناس : قد طيبنا ذلك لرسول الله ﷺ . قال رسول الله ﷺ : إنا لا ندرى من أين منكم في ذلك ممن لم يأذن ، فارجعوا حتى يرفعوا إلينا عرفوكم أسركم ، فرجع الناس ، فكلمهم عرفاؤهم ، ثم رجعوا إلى رسول الله ﷺ فأخبروه أنهم قد طيبوا وأذنوا .

[ الحديث ٢٣٠٧ - أخرجه في : ٢٣٩ ، ٢٥٨٤ ، ٢٦٠٧ ، ٢٦٣١ ، ٤٣١٨ ، ٦١٧٦ ]

[ الحديث ٢٣٠٨ - أخرجه في : ٢٥٨٠ ، ٢٥٨٣ ، ٢٦٠٨ ، ٢٦٣٢ ، ٤٣١٩ ، ٦١٧٧ ]

**قوله ( باب إذا وهب شيئا لوكيل أو شفيع قوم جاز )** يجوز في «وكيل» التنوين ، ويجوز تركه على حد قوله « بين ذراعي وجهه الأسد » ووقع عند الاسماعيلي « لوكيل قوم أو شفيع قوم » . **قوله ( لقول النبي ﷺ لو فد هوازن حين سأله المغانم فقال النبي ﷺ : نصبي لكم )** وهو طرف من حديث أخرجه ابن إسحق في المغازي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص . وسيأتي بيانه في كتاب الخسران شاء الله تعالى ، وقد أورد المصنف هنا حديث المسور بن مخرمة وسروان بن الحكم في قصة وفد هوازن أيضا ، وسيأتي شرحه في غزوة حنين من كتاب المغازي . وشاهد الترجمة منه قوله فيه « وإنى قد رأيت أن أرد إليهم سبيهم » الحديث ، قال ابن بطال : كل الوفد رسلا من هوازن ، وكانوا وكلاء وشفعاء في رد سبيهم ، فشفعهم النبي ﷺ فيهم ، فإذا طلب الوكيل أو الشفيع لنفسه ولغيره فأعطى ذلك لحكمه حكمهم . وقال الخطابي : فيه أن إقرار الوكيل على موكله مقبول . لأن الرقاء بمنزلة الوكلاء فيما أقيموا له من أمرهم . وبهذا قال أبو يوسف ، وفيه أبو حنيفة وعبد الحاكم ، وقال مالك والشافعي وإبني أبي ليلى : لا يصح إقرار الوكيل على الموكل . وليس في الحديث حجة للجواز لأن الرقاء ليسوا وكلاء وإنما هم كالأمراء عليهم ، فقبول قولهم في حقهم بمنزلة قبول قول الحاكم في حق من هو حاكم عليه واقفه أعلم . واستدل به على القرض إلى أجل مجهول لقوله « حتى نمطيه إياه من أول ما ينشأ الله علينا » ، وسيأتي البحث فيه في باب « وقال ابن المنذر : قوله ﷺ لو فدوهم الذين جاءوا وشفعاء في قومهم » نصبي لكم ، قد يوم أن الموهبة وقت للوساطة ، وليس كذلك بل المقصودم وجميع من تسلموا بسببه ، فيستفاد منه أن الأمور تنزل على المتعاضد لا على الصور ، وأن من شفع لغيره في مئة فقال المشفوع عنده لشفيع قد وهبتك ذلك فليس لشفيع أن يتعلق بظاهر اللفظ ويخص بذلك نفسه ، بل المبة للمشفوع له ، ويلتحق به من وكل على شراء شيء . بينه فاشتراه الوكيل ثم ادعى أنه إنما نوى نفسه فانه لا يقبل منه ، ويكون المبيع للوكل انتهى . وهذا قاله على مقتضى منعه ، وفي المسألة خلاف مشهور



٨ - باب إذا وكل رجل رجلًا أن يعطى شيئًا ولم يبين كم يعطى ، فأعطى على ما يتعارفه الناس

٢٣٠٩ - حديث المشي بن إبراهيم حدثنا ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح وغيره - يزيد بعضهم على بعض ، ولم يبلغه كله ، ورجل واحد منهم - عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال « كنت مع النبي ﷺ في سفر ، فكنيت على جمل فقال إنما هو في آخر القوم ، فرأى النبي ﷺ فقال : من هذا ؟ قلت جابر بن عبد الله . قال : مالك ؟ قلت : إني على جمل فقال . قال : أمك قصيب ؟ قلت : نعم . قال : أعطني ، فأعطني فصره فزجره ، فكان من ذلك للكان من أول القوم . قال : يعني ، قلت : بل هو لك يا رسول الله . قال : بل يعني ، قد أخذته بأربعة دنانير ولاك ظهره إلى المدينة . فلما دنونا من المدينة أخذت أرحل ، قال : أين تريد ؟ قلت : تزوجت امرأة قد خلا منها . قال : فهل جارية تلاحبها وتلاعبك ؟ قلت : إن أبي توفى وترك بنات فأردت أن أنكح امرأة قد جربت خلا منها ، قال : فذلك . فلما قدمنا للمدينة قال : يا بلال أقمه وزده . فأعطاه أربعة دنانير وزاده قيراطا . قال جابر : لا تفارقني زيادة رسول الله ﷺ ، فلم يسكن القيراط يفارق جراب جابر بن عبد الله »

قوله (باب إذا وكل رجل رجلًا أن يعطى شيئًا ولم يبين كم يعطى فأعطى على ما يتعارفه الناس) أى فهو جائز ، فيه حديث جابر في قصة يمه الجمل وسيأتي شرحه في كتاب الشروط . وشاهد الترجمة منه قوله فيه « يا بلال أقمه وزده ، فأعطاه أربعة دنانير وزاده قيراطا ، فإنه لم يذكر قدر ما يعطيه عند أمره بأطاء الزيادة فاعتمد بلال على العرف في ذلك فزاده قيراطا . قوله (عن عطاء بن أبي رباح وغيره يزيد بعضهم على بعض ولم يبلغه كله رجل منهم) كذا للاكثر وكذا وقع عند الاسماعيلي ، أى ليس جميع الحديث عند واحد منهم بعينه وإنما عند بعضهم منه ما ليس عند الآخر ، ووقع لبعضهم « لم يبلغه كله » رجل واحد منهم ، وعليه شرح ابن التين وزعم أن معناه أن بين بعضهم وبين جابر فيه واسطة . وعند أبي نعم في المستخرج « لم يبلغه كله الا رجل واحد عن جابر ، ومثله للحميدي في جمعه ، وبخط الديلمى في نسخته من البخارى « لم يبلغه » بالتشديد ، وقال الكرماني قوله « يزيد بعضهم » الضمير فيه يرجع الى الغير وفي « لم يبلغه » الى الحديث أو الرسول ، و « رجل » بدل من كل . قلت الضمير للحديث جزما لا للرسول ، لان السند متصل . ثم قال الكرماني : وفي أكثر الروايات لفظة « وغيره » بالجر « وأما رفعه فملى الابتداء و « يزيد » خبره ، ويحتمل أن يكون « رجل » فاعل فعل مقدر لبيلغه ، وعلى التقادير لا يخفى ما في هذا التركيب من التجرف . قلت : انما جاء التجرف من عدم فهم المراد ، والافهمي الكلام أن ابن جريج روى هذا الحديث عن عطاء وعن غير عطاء كلهم عن جابر ، لكنه عنده عنهم بالتوزيع : روى عن كل واحد قطعة من الحديث . وقوله لم يبلغه كله رجل ، أى لم يسقه بتامه ، فهو بيان منه لصورة تحمله ، وهو كقول الزهري في حديث الافك « وكل حدثني طائفة من حديثها لكنه زاد عليه ، نى أن يكون كل واحد منهم سافه بتامه ، فأى تعجرف في هذا ؟ والسبب من شارح ترك الرواية المشهورة التي لا لفتى في تركيبها وتشاغل بتجوير شيء لم يثبت في

الرواية ثم يطلق على الجميع التسعير ، فهذا شارح أو جارح ؟ ووقفت من تسمية من روى ابن جريج عنه هذا الحديث عن جابر على أبي الزبير ، وقد تقدم في الحج شيء من ذلك . قوله ( على جل نفال ) بفتح المثناة بعدها فاء خفيفة هو البعير البطيء السير ، يقال نفال ونفيل ، وأما النفال بكسر أوله فهو ما يوضع تحت الرحى لينزل عليه الحقيق . وقال ابن التين : من ضبط النفال الذي هو البعير بكسر أوله فقد أخطأ . وقوله « أربعة دنانير ، كذا للحصيص ، وذكره الداودي الخارج بلفظ « أربع الدنانير » ، وقال : سقطت الماء لما دخلت الألف واللام ، وذلك جائز فيما دون العشرة . وتعبه ابن التين بأنه قول مخرج لم يقله أحد غيره ، وقوله « فلم يكن القيراط يفارق قراب جابر » كذا لأبي ذر والنسفي يقاف ، قال الداودي الشارح : يمتى خريطته . وتعبه ابن التين بأن المراد قراب سيفه ، وأن الخريطة لا يقال لها قراب انتهى . وقد وقع في رواية الأكثر « جراب » ، فهو الذي حمل الداودي على تأويله المذكور وقد زاد مسلم في آخر هذا الحديث من وجه آخر « فأخذه أهل الشام يوم الحرة » ، قال ابن بطال : فيه الاعتماد على العرف لأن النبي ﷺ لم يعين قدر الزيادة في قوله « وزده » ، فاعتمد بلال على العرف ، فاقصر على قيراط ، فلو زاد مثلاً ديناراً لتناوله مطلق الزيادة لكن العرف يأباه ، كذا قال ، وقد ينازع في ذلك باحتيال أن يكون هذا القدر كان النبي ﷺ أذن في زيادته ، وذلك القدر الذي زيد عليه كأن يكون أمره أن يزيد من يأمر له بالزيادة على كل دينار ربع قيراط فيكون عمله في ذلك بالنص لا بالعرف

#### ٩ - باب وكالة المرأة للإمام في النكاح

٢٣١٠ - **عبد الله بن يوسف** أخبرنا مالك عن **أبي حازم** عن **سحل بن سعد** قال « جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله إني قد وهبت لك من نفسي . فقال رجلٌ : زوّجنيها . قال : قد زوّجناكِ بما مَلَكَ من القرآن »

[ الحديث ٢٣١٠ - أطرافه في : ٥٠٢٩ ، ٥٠٣٠ ، ٥٠٨٧ ، ٥١٢١ ، ٥١٢٦ ، ٥١٣٢ ، ٥١٣٥ ، ٥١٦١ ، ٥١٤٩ ، ٥١٥٠ ،

٥٨٧١ ، ٧٤١٧ ]

قوله ( باب وكالة المرأة للإمام في النكاح ) أي توكيل المرأة . والإمام بالنصب على المصولية . وأورد فيه حديث **سحل بن سعد** في قصة الواهبية نفسها ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح . وقد تعبّه الداودي بأنه ليس فيه أنه ﷺ استأذنها ولا أنها وكلته ، وإنما زوجها الرجل بقول الله تعالى ( النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) انتهى . وكان المصنف أخذ ذلك من قولها « قد وهبت لك نفسي » ففوضت أمرها إليه . وقال الذي خطبها « زوجها » فلم تسكر هي ذلك بل استمرت على الرضا ، فكأنها فوضت أمرها إليه ليتزوجها أو يزوجه لمن رأى . ووقع في هذه الرواية « إني وهبت لك من نفسي » وخلت أكبر الروايات عن لفظ « من » فقال النووي : قول الفقهاء وهبت من فلان كذا عما ينكر عليهم ، وتعب بأن الإنكار مردود لاحتمال أن تكون زائدة على مذهب من يرى زيادتها في الإنبات من النعاه ، ويحتمل أن تكون ابتدائية وهناك حذف تقديره طيبة مثلاً

٩٠ - **باب** إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً فأجازهُ الموكِّل فهو جائز

وإن أقرضهُ إلى أجلٍ مُسَّيَّ جاز

٢٣١١ - وقال عثمان بن الهيثم أبو عمرو حدثنا عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « وكُنِّي رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان . فأتاني آت فجعل يَخْمُو من الطعام ، فأخذهُ وقلت : والله لأرْفَعَنَّكَ إلى رسول الله ﷺ ، قال : إني محتاج ، وعلى عيال ، ولي حاجة شديدة . قال فخلَّيتُ عنه . فأصبحتُ ، فقال النبي ﷺ : يا أبا هريرة ما فعل أسيرُك البارحة ؟ قال قلت : يا رسول الله شكا حاجة شديدة وعيالا ، فرحمته فخلَّيتُ سبيله . قال : أما إنه قد كذَّبَكَ ، وسيعودُ . فعرُفتُ أنه سيعودُ لقول رسول الله ﷺ : إنه سيعودُ ، فرصدته ، فجعل يَخْمُو من الطعام ، فأخذهُ فقلت : لأرْفَعَنَّكَ إلى رسول الله ﷺ . قال : دعني فاني محتاج ، وعلى عيال ، لا أعودُ . فرحمته فخلَّيتُ سبيله . فأصبحتُ ، فقال لي رسول الله ﷺ : يا أبا هريرة ما فعل أسيرُك ؟ قلتُ : يا رسول الله شكا حاجة شديدة وعيالا ، فرحمته فخلَّيتُ سبيله . قال : أما إنه قد كذَّبَكَ ، وسيعود . فرصدته الثالثة ، فجعل يَخْمُو من الطعام ، فأخذهُ فقلت : لأرْفَعَنَّكَ إلى رسول الله ﷺ . وهذا آخرُ ثلاثِ مراتٍ ، إنك تَزْعُمُ لا تعودُ ثم تعود . قال : دعني أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللهُ بها . قلتُ : ماهن ؟ قال : إذا أوتيتَ إلى فراشِكَ فاقرأ آيةَ الكرسي ﴿ اللهُ لا إله إلا هو الحي القيوم ﴾ حتى تَخْتِمَ الآيةَ فانك لن يزالَ عليك من الله حافظ ، ولا يقربك شيطانٌ حتى تصبح . فخلَّيتُ سبيله . فأصبحتُ فقال لي رسول الله ﷺ : ما فعل أسيرُك البارحة ؟ قلتُ : يا رسول الله زعمُ أنه يُعَلِّمُنِي كَلِمَاتٍ يَنْفَعُنِي اللهُ بها فخلَّيتُ سبيله . قال : ماهي ؟ قلتُ : قال لي إذا أوتيتَ إلى فراشِكَ فاقرأ آيةَ الكرسي من أولها حتى تَخْتِمَ الآية ﴿ اللهُ لا إله إلا هو الحي القيوم ﴾ وقال لي : لن يزالَ عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطانٌ حتى تصبح ، وكانوا أحرصَ شيءٍ على الخير . فقال النبي ﷺ : أما إنه قد صدَّقَكَ وهو كَذُوبٌ . تَعْلَمُ مَنْ يُخَاطَبُ مُدَّ ثَلَاثِ لَيَالٍ يا أبا هريرة ؟ قال : لا . قال : ذاك شيطان »

[ الحديث ٢٣١١ - طرفه في : ٢٢٧٥ ، ٥٠١٠ ]

قوله ( باب إذا وكل رجلا فترك الوكيل شيئا فأجازه الموكل فهو جاز ، وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز ) .  
أورد فيه حديث أبي هريرة في حفظه زكاة رمضان ، قال المذهب : مفهوم الترجمة أن الموكل إذا لم يجر ما فعله الوكيل بما لم يأذن له فيه فهو غير جاز ، قال : وأما قوله « وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز » أي إن أجاز له الموكل أيضا ، قال ولا أعلم خلافا أن المؤمن إذا أقرض شيئا من مال الودعة وغيرها لم يجر له ذلك وكان رب المال بالخيار . قال : وأخذ ذلك من حديث الباب بطريق أن الطعام كان مجموعا للصدقة وكانوا يجمعونه قبل إخراجهم ، وإخراجه كان ليلة القدر ، فلما شكا السارق لأبي هريرة الحاجة تركه فكأنه أسلفه له إلى أجل وهو وقت الإخراج . وقال الكرمانى : فخذ المناسبة من حيث أنه أمهله إلى أن رقبه إلى النبي ﷺ . كذا قال . قوله ( وقال عثمان بن الهيثم ) هكذا أورد

اليخارى هذا الحديث هنا ولم يصرح فيه بالحديث ، وزعم ابن العربي أنه منقطع ، وأعاده كذلك في صفة إبليس وفي فضائل القرآن لكن باختصار ، وقد وصله النسائي والإسماعيلي وأبو نعيم من طرق إلى عثمان المذكور ، وذكرته في تعليق التعليق ، من طريق عبد العزيز بن منيب وعبد العزيز بن سلام وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وهلال بن بشر الصواف ومحمد بن غالب الذي يقال له تمام ، وأفرههم لأن يكون اليخارى أخذه عنه - أن كان ماسمه من ابن الميثم - هلال بن بشر ، فإنه من شيوخه أخرج عنه في جزء القراءة خلف الامام ، وله طريق أخرى عند النسائي أخرجهما من رواية أبي المتوكل الناجي عن أبي هريرة ، ووقع مثل ذلك لماذ بن جبل أخرجه الطبراني وأبو بكر الروياني . قوله ( وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان فأتاني آت ليجعل يحشو ) بأسكان الهاء المهمة بعدما مثلثة يقال حشا يحشو وحشي يحش ، وفي رواية أبي المتوكل عن أبي هريرة ، أنه كان على تمر الصدقة فوجد أثر كف كأنه قد أخذ منه . ولابن الضريس من هذا الوجه ، فإذا التمر قد أخذ منه ملء كف . قوله ( فأخذته ) زاد في رواية أبي المتوكل ، أن أبا هريرة شكى ذلك إلى النبي ﷺ أولا فقال له إن أردت أن تأخذه فقل سبحان من يحرك محمد ، قال فقلتها فإذا أنا به قائم بين يدي فأخذته . قوله ( لأرغمك ) أي لأذهبن بك أشكوك ، يقال رفعه إلى الحاكم إذا أحضره الشكوى . قوله ( إنى عتاج وعلى عيال ) أى نفقة عيال أو على ، بمعنى ، وفي رواية أبي المتوكل ، قال إنما أخذته لأهل بيت فقراء من الجن ، وفي رواية الإسماعيلي ، ولا أعود . قوله ( ولى حاجة ) في رواية الكشميني ، وفى حاجة . قوله ( فرصدته ) أى رقبته . قوله ( ليجعل ) في رواية الكشميني والمستعلى وجاءه في المومنين . قوله ( قال دعنى أعلمك ) في رواية أبي المتوكل ، دخل عني . قوله ( ينفعك الله بها ) في رواية أبي المتوكل ، إذا قلتن لم يقربك ذكر ولا أنثى من الجن ، وفي رواية ابن الضريس من هذا الوجه ، ولا يقربك من الجن ذكر ولا أنثى صغير ولا كبير . قوله ( قلت ما هن ) في رواية الكشميني ، ما هو ، أى الكلام ، وفي رواية أبي المتوكل ، قلت وما هؤلاء الكلمات . قوله ( إذا أويت إلى فراشك ) في رواية أبي المتوكل ، وعند كل صباح ومساء . قوله ( آية الكرسي ) ( الله لا اله إلا هو الحى القيوم ) حتى تختم الآية ) في رواية النسائي والإسماعيلي ، الله لا اله إلا هو الحى القيوم من أولها حتى تختمها ، وفي رواية ابن الضريس من طريق أبي المتوكل ، الله لا اله إلا هو الحى القيوم ، وفي حديث معاذ بن جبل من الزيادة ، وعاشه سورة البقرة : آمن الرسول إلى آخرها ، وقال في أول الحديث ، ضم إلى رسول الله ﷺ تمر الصدقة فكنت أجد فيه كل يوم نقصا ففشكت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال لى : هو عمل الشيطان فأرصدته ، فرصدته فأقبل في صورة فيل ، فلما انتهى إلى الباب دخل من خلل الباب في غير صورته فدنا من القبر ليجعل يلتصقه ، فشددت على ثيابي فتوسطته ، وفي رواية الروياني ، فأخذته فالتفت يدي على وسطه فقلت : يا عذو الله وثبت إلى تمر الصدقة فأخذته وكانوا أحق به منك ، لأرغمك إلى رسول الله ﷺ فيفرضحك ، وفي رواية الروياني ، ما أدخلك بيتي تأكل التمر ؟ قال أنا شيخ كبير فقير ذو عيال ، وما أتيتك إلا من فسيبين ، ولو أصبت شيئا دون ما أتيتك ، ولقد كنا في مدينتكم هذه حتى بعت صاحبكم فلما نزلت عليه آيتان ففرقتنا منها ، فإن خليت سبيلى عليتكما . قلت نعم ، قال : آية الكرسي وآخر سورة البقرة من قوله آمن الرسول إلى آخرها . قوله ( لن يزال عليك ) في رواية الكشميني ، لم يزل ، ووقع عكس ذلك في فضائل القرآن ، والاول هو الذى وقع في صفة إبليس وهو رواية النسائي والإسماعيلي . قوله ( من الله حافظ ) أى من عند الله أو من جهة أمر

الله أو من بأس الله ونقمته . **قوله** (ولا يقربك) بفتح الزاء وضم المرحدة . **قوله** (وكانوا) أى الصحابة (أحرص شيء على الخير) فيه التفات ، إذ السياق يقتضى أن يقول : وكنا أحرص شيء على الخير ، ويحتمل أن يكون هذا الكلام منديجا من كلام بعض رواة ، وعلى كل حال فهو مسوق للاعتذار عن تخليه سبيله بعد المرة الثالثة حرصا على تعليم ما ينفع . **قوله** (صدقك وهو كذوب) فى حديث معاذ بن جبل «صدق الحديث وهو كذوب» وفى رواية أبى المتوكل «أو ما علمت أنه كذلك» . **قوله** (من ثلاث) فى رواية الكشميهنى «من ثلاث» . **قوله** (ذاك شيطان) كذا للجميع أى شيطان من الشياطين ، ووقع فى فضائل القرآن «ذاك الشيطان» واللام فيه للعهد الذهن ، وقد وقع أيضا لأبى بن كعب عند النسائى وأبى أيوب الأنصارى عند الترمذى وأبى أسيد الأنصارى عند الطبرانى وزيد بن ثابت عند ابن أبى الدنيا قصص فى ذلك إلا أنه ليس فيها ما يشبه قصة أبى هريرة إلا قصة معاذ بن جبل التى ذكرتها ، وهو محمول على التعدد ، فى حديث أبى بن كعب أنه «كان له جرن فيه تمر وأنه كان يتماهد» فوجده ينقص ، فإذا هو بدابة شبه الغلام المحتلم ، فقلت له أجنى أم لئسى ؟ قال بل جنى ، وفيه أنه قال له «بلنا أنك تحب الصدقة وأحبنا أن نصيب من طعامك» قال فما الذى يميزنا منك ؟ قال هذه الآية آية الكرسي ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : صدق الحديث ، وفى حديث أبى أيوب «انه كانت له سهوة - أى بفتح المهملة وسكون الهاء - وهى الصفة - فيها تمر ، وكانت الفول تجى فتأخذ منه ، فشكى ذلك الى النبي ﷺ فقال : إذا رأيتهما قل بسم الله أعجبي رسول الله ، فأخذها خلعت أن لا تعود ، فذكر ذلك ثلاثا فالتفت إلى ذاكرة لك شيئا آية الكرسي اقرأها فى بيتك فلا يقربك شيطان ولا غيره» الحديث ، وفى حديث أبى أسيد الساعدى أنه لما قطع تمر حائطه جعلها فى غرفة ، وكانت الفول تحالفه ففسق تمره ونقصه عليه فذكر نحو حديث أبى أيوب سواء . وقال فى آخره «وذلك على آية تقرأها فى بيتك فلا يخالف إلى أهلك» ، وتقرأها على إناثك فلا يكشف غطاؤه وهى آية الكرسي ، ثم حلت استهيا فضرطت ، الحديث . وفى حديث زيد بن ثابت أنه «خرج الى حائطه فسمع جلبة فقال : ما هذا ؟ قال : رجل من الجن ، أصابتنا السنة ، فأردت أن أصيب من ثماركم . قال له : فما الذى يميزنا منك ؟ قال آية الكرسي» . **قوله** (وهو كذوب) من التميم البلبح الغاية فى الحسن لانه أثبت له الصدق فأومر له صفة المدح ، ثم استدرك ذلك بصفة المبالغة فى الذم بقوله «وهو كذوب» وفى الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الشيطان قد يعلم ما ينتفع به المؤمن ، وأن الحكمة قد تلقاها الفاجر فلا ينتفع بها وتؤخذ عنه فينتفع بها ، وأن الشخص قد يعلم الشيء ولا يعمل به وأن الكافر قد يصدق ببعض ما يصدق به المؤمن ولا يكون بذلك مؤمنا ، وبأن الكذاب قد يصدق ، وبأن الشيطان من شأنه أن يكذب ، وأنه قد يتصور ببعض الصور فتشكك رؤيته ، وأن قوله تعالى (لانه يراكم هو وقييله من حيث لا ترونهم) مخصوص بما إذا كان على صورة التى خلق عليها ، وأن من أقيم فى حفظ شيء سعى وكيلا ، وأن الجن يأكلون من طعام الإنس ، وأنهم يظهرون للإنس لكن بالشرط المذكور ، وأهم يتكلمون بكلام الإنس ، وأنهم يسرقون ويخدعون . وفيه فضل آية الكرسي وفضل آخر سورة البقرة ، وأن الجن يصيبون من الطعام الذى لا يذكر اسم الله عليه . وفيه أن السارق لا يقطع فى الجاهة ، ويحتمل أن يكون القصد المسروق لم يبلغ النصاب ولذلك جاز للمصحاتى المغو عنه قبل تبليغه إلى الشارع . وفيه قبول العذر والستر على من يظن به الصدق . وفيه اطلاع النبي ﷺ على الخفيات . ووقع فى حديث معاذ بن جبل أن جهيريل عليه السلام جاء الى النبي ﷺ فأخبره بذلك . وفيه جواز جمع زكاة الفطر قبل ليلة الفطر

وتوكيل البعض لحفظها وتفرقتها

## ١١ - باب إذا باع الوكيل شيئاً فأسداً فبيعه مردود

٢٣١٢ - **حديث** إسحاق **حدثنا** يحيى بن صالح **حدثنا** مارية **هو** ابن سلام **عن** يحيى **قال** : سمعت عتبة بن عبد الغافر أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال « جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر برقي ، فقال له النبي ﷺ : من أين هذا ؟ قال بلال : كان عندي تمر ردي ، فبعت منه صاعين بصاع لنطيم النبي ﷺ . فقال النبي ﷺ عند ذلك : أوه أوه ، عين الربا ، لا تقبل ، ولكن إذا أردت أن تشتري فبع التمر بتمر آخر ثم اشتريه »

**قوله** ( باب إذا باع الوكيل شيئاً فأسداً فبيعه مردود ) أورد فيه حديث أبي سعيد « جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر برقي ، الحديث . وليس فيه تصريح بالرد بل فيه إشماع به ، ولعله أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه : فبعت مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد في نحو هذه القصة فقال « هذا الربا فرده ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في باب من أراد شراء تمر بتمر خير منه ، من كتاب البيوع ، وفيه قول ابن عبد البر : إن القصة وقعت مرتين مرة لم يقع فيه الأمر بالرد وكان ذلك قبل العلم بتحريم الربا ، ومرة وقع فيها الأمر بالرد وذلك بعد تحريم الربا والعلم به . ويدل على التحديد أن الذي تولى ذلك في إحدى النسختين سواد بن غزيرة عامل خيبر ، وفي الأخرى بلال . وعند الطبري من طريق سعيد بن المسيب عن بلال قال « كان عندي تمر دون ، فابتعت منه تمرأ أسود منه ، الحديث وفيه « فقال النبي ﷺ : هذا الربا بعينه ، انطلق فرده على صاحبه وخذ تمرك وبه بمخطة أو شهير ثم اشتر به من هذا التمر ثم جمعي به » . **قوله** ( حدثنا إسحق ) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم ، وحزم أبو علي الجبائي بأنه ابن منصور ، واحتج بأن مسلماً أخرجه هذا الحديث بعينه عن إسحق بن منصور عن يحيى بن صالح بهذا الإسناد ، ولكن ليس ذلك بالزم . ويؤيد كونه ابن راهويه تنافي السياقين متنا وإسنادهما ، فهنا قال إسحق أخبرنا يحيى بن صالح وعند مسلم « حدثنا يحيى ، ومن عادة إسحق بن راهويه التعبير عن مشايخه بالأخبار لا التحديد . ووقع هنا عن يحيى ، وعند مسلم « أنبأنا يحيى وهو ابن أبي كثير » ، وكذلك وقعت المغايرة في سياق المتن في عدة أماكن ، ويحتمل أن يكون أحدهما ذكره عن إسحق بن منصور بالمعنى . **قوله** ( جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر برقي ) بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها نون ثم تحتانية مشددة ضرب من التمر معروف ، قيل له ذلك لأن كل ثمرة تشبه البرنية . وقد وقع عند أحد مرفوعاً « خير تمراتكم البرني ، يذهب الداء ولاداء فيه » . **قوله** ( كان عندي ) في رواية الكشميني « عندنا » . **قوله** ( ردي ) بالهمزة وزن عظيم . **قوله** ( لنطيم النبي ﷺ ) بالنون المضمومة ، ولغير أبي ذر بالتحتانية المفتوحة والعين مفتوحة أيضاً ، وفي رواية مسلم « لطم النبي ﷺ » ، بالهم . **قوله** ( أوه أوه ، عين الربا عين الربا ) كذا فيه بالتكرار مرتين ، ووقع في مسلم مرة واحدة ، ومراده بعين الربا نفسه ، وقوله « أوه » كلمة قال عند التوجه وهي مشددة الواو مفتوحة ، وقد تكسر والهاء ساكنة ، وربما حذفوها ، ويقال يسكون الواو وكسر الهاء ، وحكي بعضهم مد الهمزة بدل التشديد ، قال ابن التين إنما تأوه ليكون أبلغ في الزجر ، وقاله إما قائل من هذا الفصل

ولما من سوء الفهم . قوله ( فيح التمر ببيع آخر ثم اشترى به ) في رواية مسلم د ولكن إذا أردت أن تشتري التمر فيه ببيع آخر ثم اشترى ، وبينهما مغايرة . لأن التمر في رواية الباب المراد به التمر الرديء والضمير في به يعود إلى التمر أي بالتمر الرديء . والمفعول محذوف أي اشترى به تمرا جيدا ، وأما رواية مسلم فالمراد بالتمر الجيد ، والضمير في قوله د ثم اشترى ، للجيد . وفي الحديث البحث عما يستريب به الشخص حتى ينكشف حاله . وفيه النص على تحريم وبا الفضل . واهتمام الامام بأمر الدين وتعليمه لمن لا يعلمه ، وإرشاده إلى التوصل إلى المباحات وغيرها ، واهتمام التابع بأمر متبوعه ، وانتقاء الجيد له من أنواع المطعومات وغيرها . وفيه أن صفقة الربا لا تصح ، وقد تقدم ذلك مبسوطا في موضعه

### ١٢ - باب الوكالة في الوقف ونفقته ، وأن يعطى صديقا له ويأكل بالمعروف

٢٣١٣ - **حَرْشُ** قَتِيْبَةُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَمْرِو ، قَالَ فِي صَدَقَةِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « لَيْسَ عَلَى الْوَلِيِّ جُنَاحٌ أَنْ يَأْكُلَ وَيُؤْكَلَ صَدِيقًا لَهُ غَيْرَ مَتَأْتِلٍ مَالًا . فَكَانَ ابْنُ عَمْرِو يَأْكُلُ صَدَقَةَ عَمْرِو ، يُهْدِي لِنَاسٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ كَانَ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ »

[ الحديث ٢٣١٣ - أطرافه في : ٢٧٢٧ ، ٢٧٢٢ ، ٢٧٢٣ ، ٢٧٢٤ ، ٢٧٢٥ ]

**قوله** ( باب الوكالة في الوقف ونفقته وأن يعطى صديقا له ويأكل بالمعروف ) ذكر فيه قصة عمر في وقفه مختصرة غفر موصولة . **قوله** ( عن عمرو ) هو ابن دينار المكي . **قوله** ( في صدقة عمر ) أي في روايته لما عن ابن عمر كما جزم بذلك المزى في الاطراف ، ويوضحه رواية الاسماعيليين من طريق ابن أبي عمر عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر . **قوله** ( غير متأتل ) بمثابة ثم مثله أي غير جامع ، وإنما كان ابن عمر يهدي منه أخذًا بالشرط المذكور وهو أن يعطى صديقه ، ويحتمل أن يكون إنما يعطهم من نصيبه الذي جعل له أن يأكل منه بالمعروف فكان يوفيه ليهدي لأصحابه منه . **قوله** ( فكان ابن عمر ) هو موصول بالاسناد المذكور كما هو بين في رواية الإسماعيليين ، قال الكرماني : قوله د في صدقة عمر ، صدقة بالتثنية وعمر فاعل ، قال : وهو بصورة الإرسال لأنه - يعني عمرو بن دينار - لم يذكر عمر ، قال : وفي بعض الروايات بالإضافة أي قال عمرو بن دينار في وقف عمر ذلك ، قال د وفي بعض الروايات عمرو بالواو . قلت : هذه الأخيرة غلط ، وقوله صدقة بالتثنية غلط محض ، وصدقة عمر بالإضافة هي التي عند جميع رواة هذا الحديث في البخاري ، ومعنى هذا الكلام أن سفيان بن عيينة روى عن عمرو بن دينار أنه حكى عن صدقة عمر ما ذكره واستند في ذلك إلى صنيع ابن عمر ، فكانه حل ما ذكره عما فهمه من فعل ابن عمر فيكون الخبر موصولا بهذا التقرير ، وهذا ترجم المزى في مسند ابن عمر عمرو بن دينار عن ابن عمر ثم ساق هذا الحديث بهذا السند . **قوله** ( لناس ) بين الاسماعيليين أنهم آل عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العاص ، قال المهلب : أخذ عمر شرط وقفه من كتاب الله حيث قال في ولي اليتيم ( ومن كان فقيرا فليأكل كل بالمعروف ) والمعروف ما يتعارفه الناس بينهم

### ١٣ - باب الوكالة في الحلد

٢٣١٤ ، ٢٣١٥ - **حَرْشُ** أَبُو الْوَلِيدِ أَخْبَرَنَا الْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ

ابن خالد وأبى هريرة رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال « واغدُ يا أنيسُ إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها »

[ الحديث ٢٣١٤ - أطرافه في : ٢٦٤٩ ، ٢٦٧٠ ، ٢٦٦٤ ، ٢٦٧٨ ، ٢٦٨١ ، ٢٦٨٣ ، ٢٦٨٦ ، ٢٦٩٠ ، ٢٦٩٤ ، ٢٧٠٩ ،

[ ٢٧٣٩

[ الحديث ٢٣١٥ - أطرافه في : ٢٦٩٥ ، ٢٧٧٤ ، ٢٦٦٣ ، ٢٦٧٧ ، ٢٦٨٣ ، ٢٦٨٥ ، ٢٦٨٧ ، ٢٦٩٣ ، ٢٧٠٨ ، ٢٧٣٠ ،

[ ٢٧٧٨

٢٣١٦ - **عدي بن سلام** أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عتبة بن الحارث قال « جئنا بالثعمان - أو ابن الثعمان - شارباً ، فأمر رسول الله ﷺ من كان في البيت أن يضربوه ، قال فكنت أنا فمين ضربته ، فصر يناد بالثعلب والجريد »

[ الحديث ٢٣١٦ - طرفاه في : ٢٧٧٤ ، ٢٧٧٥ ]

**قوله** ( باب الوكالة في الحدود ) أورد فيه طرفاً من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة السيف مقصراً منها على قوله « واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » وهذا التقدير هو المحتاج إليه في هذه الترجمة ، وسيأتي هذا الحديث بتمامه والكلام عليه في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . **قوله** ( جئنا بالثعمان ) بالتحسين . **قوله** ( أو ابن الثعمان ) هو شك من الراوي ، ووقع عند الإسماعيلي في رواية « جئنا بثمان أو ثعمان » فشكل هل هو بالتكبير أو بالتخفيف ، ويأتي مثلاً في الكشميتي في كتاب الحدود . وفي رواية للإسماعيلي « جئت بالثعمان » بغير شك ، ويستفاد منه تسمية الذي أحضر الثعمان وأنه الثعمان بغير شك ، وقد وقع عند الزبير بن بكار في النسب من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه قال « كان بالمدينة رجل يقال له الثعمان يصيب الثراب » فذكر الحديث نحوه ، وروى ابن منده من حديث مروان بن قيس السلمي من صحابة رسول الله ﷺ « أن النبي ﷺ مر بـ رجل سكران يقال له ثعمان فأمر به فضرب » الحديث ، وهو الثعمان بن عمرو بن رفاعه بن الحارث بن سواد بن مالك بن غنم بن مالك بن النجار الأنصاري عن شهد بدرًا وكان مزاحاً . **قوله** ( شارباً ) سيأتي في الحدود من وجه آخر « وهو سكران » وزاد فيه « دفعق عليه » وسيأتي بقية الكلام عليه هناك . وشاهد الترجمة منه قوله فيه « فأمر رسول الله ﷺ من كان في البيت أن يضربوه » فإن الإمام لما لم يتول إقامة الحد بنفسه وولاه غيره كان ذلك بمنزلة توكيله لهم في إقامته ، ويؤخذ منه أن حد الحر لا يستأني به إلا فاقة كحد الحامل لتضع الحمل

#### ١٤ - باب الوكالة في البذل وتماهدها

٢٣١٧ - **عدي بن إسماعيل** بن هيد الله قال حدثني مالك عن هيد الله بن أبي بكر بن حزم عن حمزة بنت هيد الرحمن أنها أخبرته « قالت عائشة أنا قتلت قلاتة هدي رسول الله ﷺ يدي ، ثم قلدها رسول الله ﷺ بيديه ، ثم بث بها مع أبي ، فلم يخرم على رسول الله ﷺ شي أحل الله له حتى نحرم الهدي »

**قوله** ( باب الوكالة في البذل وتماهدها ) أورد فيه حديث عائشة في قتلها قلاتة وتقليد النبي ﷺ لها يديه



وبعث إياها مع أبي بكر ، وهو ظاهر فيما ترجم له من الوكالة في البدن ، وأما تادمها فلعله يشير به إلى ما تضمنه الحديث من مباشرة النبي ﷺ إياها بنفسه حتى قلدها بيديه ، فمن شأن أبي بكر أن يقتني بما اقتنى به ، وقد سبق الكلام عليه في الحج

١٥ - باب إذا قال الرجل لوكيله : ضعه حيث أراك الله . وقال الوكيل : قد سمعت ما قلت

٢٣١٨ - حدثني يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن إسحاق بن عبد الله أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول « كان أبو طلحة أكثر أنصارى بالمدينة مالا ، وكان أحب أمواله إليه بيرحاء وكانت مستقبلة المسجد ، وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب . فلما رأت « لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » قام أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن الله تعالى يقول في كتابه « لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » وإن أحب أموالي إلي بيرحاء ، وإنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله ، فضمهها يا رسول الله حيث شئت . فقال : بئخ ، ذلك مال رايح ، ذلك مال رايح . قد سمعت ما قلت فيها ، وأرى أن تجعلها في الأفريقين . قال : أقبل يا رسول الله . فقصتها أبو طلحة في أفريقه وبني عمه »

تابعه إسماعيل عن مالك . وقال روح عن مالك « رايح »

قوله ( باب إذا قال الرجل لوكيله ضمه حيث أراك الله ، وقال الوكيل قد سمعت ما قلت ) أي فوضه حيث أراد جاز . فيه حديث أنس في قصة صدقة أبي طلحة عند نزول قوله تعالى « لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » وشاهد الترجمة منه قول أبي طلحة للنبي ﷺ « إنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله ، فضمهها يا رسول الله حيث شئت » فإن النبي ﷺ لم يشكر عليه ذلك ، وإن كان ما وضعها بنفسه بل أمره أن يضعها في الأفريقين ، لكن الحجة فيه تقريره ﷺ على ذلك . ويؤخذ منه أن الوكالة لا تتم إلا بالقبول لأن أبا طلحة قال « ضمه » أي قبضه ، فدل عليه ذلك وقال « أرى أن تجعلها في الأفريقين » . قوله ( أقبل يا رسول الله ) مضبوط في الطرق كلها بهزة قطع على أنه فعل مستقبل ، وحكي الداودي فيه صيغة الأمر ، أي أقبل ذلك أنت يا رسول الله ، وتعقبه ابن التين بأنه لم يثبت به الرواية وأن السياق يأباه . قوله ( تابعه إسماعيل عن مالك ) يأتي موصولا في تفسير آل عمران . قوله ( وقال روح عن مالك رايح ) يعني أن روح بن عباد وافق في الرواية عن مالك في الإسناد والمتن ، إلا في هذه اللفظة . وروايته المذكورة أخرجه الإمام أحمد عنه ، وقد تقدم بيان الاختلاف في هذه اللفظة في « باب الزكاة على الأكابر » من كتاب الزكاة ، وتقدم هناك ضبط بيرحاء ، ويأتي شرح الحديث في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى

١٦ - باب وكالة الأمين في الخزانة ونحوها

٢٣١٩ - حدثني محمد بن التلاء حدثنا أبو أسامة عن برید بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « الخازن الأمين الذي ينفق - وربما قال : الذي يعطي - ما أمر به كاملا

مَوْفَرًّا طَيِّبًا نَفْسُهُ إِلَى الَّذِي أَمَرَهُ بِهِ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ »

**قوله** (باب وكالة الأمين في الخزائن ونحوها) أورد فيه حديث أبي موسى في الخازن الأمين، وقد سبق مبسوطا في كتاب الزكاة، وذكر له طريقا أخرى في أول الإجابة كما تقدم

(خاتمة) : اشتمل كتاب الوكالة على ستة وعشرين حديثا، المعلق منها ستة والبقية موصولة، المكرر منها فيه وفيما معنى اثنا عشر حديثا والبقية خالصة، واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث عبد الرحمن بن حوف في قتل أمية ابن خلف، وحديث كعب بن مالك في الشاة المذبوحة، وحديث وفد هوازن من طريقه، وحديث أبي هريرة في حفظ زكاة ومعدان، وحديث حبة بن الحارث في قصة النجاشي. وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم ستة آثار. والله أعلم

#### تم الجزء الرابع

ويليه - إن شاء الله - الجزء الخامس، وأوله (كتاب الحرث والمزارعة)

فہرست

# فهرس

## الجزء الرابع من فتح الباري

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٥٧	ليس الحفنين للمحرم إذا لم يجد التطين	٢٧	( ٢٧ - كتاب المحصر )
٥٨	إذا لم يجد الاذار فليلبس السراويل	١٨٠٦ - ١٨٧٠	رم
٥٨	لبس السلاح للمحرم	١	إذا أحصر المحصر
٥٨	دخول المحرم ومكة بغير إحرام	٢	الاحصار في الحج
٦٣	إذا أحرم جمللا وعليه قبص	٣	التحر قبل الحلق في المحصر
٦٣	المحرم يموت بعرقه	٤	من قال ليس على المحصر بدل
٦٤	سنة المحرم إذا مات	٥	(فن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه)
٦٤	الحج والنذور عن الميت ، والرجل يصح من المرأة	٦	(أو صدقة) وهي إطعام ستة مساكين
٦٦	الحج عن لا يستطيع الثبوت على الراحة	٧	الاطعام في القدية نصف صاع
٦٧	حج المرأة عن الرجل	٨	النسك شاة
٧١	حج المديان	٩	(فلا رفث)
٧٢	حج النساء	١٠	(ولا فسوق ولا جدال في الحج)
٧٨	من نذر المشي إلى الكعبة	٢٨	( ٢٨ - كتاب جزاء الصيد )
٢٩	( ٢٩ - كتاب فضائل المدينة )	١٨٦١ - ١٨٦٦	رم
١٨٦٧ - ١٨٩٠	رم	١	جزاء الصيد ونحوه
٨١	حرم المدينة	٢	إذا صاد الحلال فأهدى للمحرم الصيد أكله
٨٧	فضل المدينة وأنها تنفي الناس	٣	إذا رأى المحرمون صيدا فضعوا فطن الحلال
٨٨	المدينة طابة	٤	لا يمين المحرم الحلال في قتل الصيد
٨٩	لابتا المدينة	٥	لا يغير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال
٨٩	من رغب عن المدينة	٦	إذا أهدى للمحرم حماراً وحشياً حيا لم يقبل
٩٣	الايان بأرض إلى المدينة	٧	ما يقتل المحرم من الدواب
٩٤	إثم من كاد أهل المدينة	٨	لا يصد شجر المحرم
٩٤	أطام المدينة	٩	لا يضر صيد المحرم
٩٥	لا يدخل الدجال المدينة	١٠	لا يحل القتال بمكة
٩٦	المدينة تنفي الحبس	١١	الحجامة للمحرم
٩٩	كراهية النبي ﷺ أن تسرى المدينة	١٢	تزويج المحرم
٩٩	حدثنا مسدد عن يحيى عن عبيد الله بن عمر	١٣	ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمه
		١٤	الاغتسال للمحرم

( ٣٠ - كتاب الصوم )

رقم ١٨٩١ - ٢٠٠٧

صفحة الباب

١ ١٠٢	وجوب صوم رمضان
٢ ١٠٣	فضل الصوم
٣ ١١٠	الصوم كفارة
٤ ١١١	الربان للصائم
٥ ١١٢	هل يقال رمضان أو شهر رمضان ، ومن رأى كله واسما
٦ ١١٥	من صام رمضان إيمانا واحتسابا ونية
٧ ١١٦	أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان
٨ ١١٦	من لم يدع قول الزور والعمل به في الصوم
٩ ١١٨	هل يقول إن صائم إذا شتم
١٠ ١١٩	الصوم لمن غاف على نفسه العزبة
١١ ١١٩	إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا
١٢ ١٢٤	شهر اعيد لا ينقص
١٣ ١٢٦	لا تكتب ولا تحسب
١٤ ١٢٧	لا تقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين
١٥ ١٢٩	( أحل لكم ليلة الصيام الرفق الى نساءكم )
١٦ ١٣٢	( وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر )
١٧ ١٣٦	لا يمنعكم من سحورك أذان بلال
١٨ ١٣٧	تسجيل السحور
١٩ ١٣٨	قدركم بين السحور وصلاة الفجر
٢٠ ١٣٩	بركة السحور من غير إيجاب
٢١ ١٤٠	إذا نوى بالهنا صوما
٢٢ ١٤٣	الصائم يصبح جنباً
٢٣ ١٤٩	المباشرة للصائم
٢٤ ١٥٢	القيلة للصائم
٢٥ ١٥٣	اغتسال الصائم

صفحة الباب

٢٦ ١٥٥	الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا
٢٧ ١٥٨	سواك الرطب واليابس للصائم
٢٨ ١٥٩	إذا توضأ فليستغشق بمنغره الماء
٢٩ ١٦٠	إذا جامع في رمضان
٣٠ ١٦٣	إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكثر
٣١ ١٧٣	الجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة إذا كانوا محايج
٣٢ ١٧٣	الحجامة والتي للصائم
٣٣ ١٧٩	الصوم في السفر والإفطار
٣٤ ١٨٠	إذا صام أياما من رمضان ثم سافر
٣٥ ١٨٢	الصوم في السفر
٣٦ ١٨٣	ليس من البر الصوم في السر
٣٧ ١٨٦	لم يجب أصحاب النبي ﷺ بعضهم بعضا في الصوم والإفطار
٣٨ ١٨٦	من أفطر في السفر ليراه الناس
٣٩ ١٨٧	( وعلى الذين يطيقونه فدية )
٤٠ ١٨٨	متى يقضى قضاء رمضان
٤١ ١٩١	الحائض ترك الصوم والصلاة
٤٢ ١٩٢	من مات وعليه صوم
٤٣ ١٩٦	متى يحل إفطار الصائم
٤٤ ١٩٨	يفطر بما تيسر بالمال وغيره
٤٥ ١٩٨	تسجيل الإفطار
٤٦ ١٩٩	إذا أفطر في رمضان ثم طامت الشمس
٤٧ ٢٠٠	صوم الصبيان
٤٨ ٢٠٢	الوصال ، ومن قال ليس في الليل صيام
٤٩ ٢٠٥	التكثير لمن أكثر الوصال
٥٠ ٢٠٨	الوصال الى السحر
٥١ ٢٠٩	من أغمض على أخيه ليفطر في التطوع ، ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفق له
٥٢ ٢١٣	صوم شعبان

## ( ٣٣ - كتاب الاعتكاف )

رقم ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦

صفحة الباب	
٢٧١	١ الاعتكاف في العشر الأواخر ، والاعتكاف في المساجد كلها
٢٧٢	٢ الحائض ترجل المتكف
٢٧٣	٣ لا يدخل البيت إلا للحاجة
٢٧٤	٤ غسل المتكف
٢٧٤	٥ الاعتكاف ليلا
٢٧٥	٦ اعتكاف النساء
٢٧٧	٧ الأغنية في المسجد
٢٧٨	٨ هل يخرج المتكف لحوائجه الى باب المسجد
٢٨٠	٩ الاعتكاف وخروج النبي ﷺ صليحة عشرين
٢٨١	١٠ اعتكاف المستحاضة
٢٨١	١١ زيارة المرأة زوجها في اعتكافه
٢٨٢	١٢ هل يدرأ المتكف عن نفسه
٢٨٣	١٣ من خرج من اعتكافه عند الصبح
٢٨٣	١٤ الاعتكاف في شوال
٢٨٤	١٥ من لم ير عليه إذا اعتكف صوما
٢٨٤	١٦ إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم
٢٨٤	١٧ الاعتكاف في العشر الأوسط من رمضان
٢٨٥	١٨ من أراد أن يعتكف ثم بدا له أن يخرج
٢٨٦	١٩ لمعتكف يدخل رأسه البيت للفعل

## ( ٣٤ - كتاب البيوع )

رقم ٢٠٢٧ - ٢٢٣٨

٢٨٧	١ ( فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله )
٢٩٠	٢ الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات
٢٩١	٣ تفسير المشتبهات
٢٩٣	٤ ما يترده من الشبهات
٢٩٤	٥ من لم ير الوساوس ونحوها من الشبهات
٢٩٦	٦ ( وإذا رأوا تجارة أو نحوها فانقضوا بها )

## صفحة الباب

٢١٥	٥٣ ما يذكر من صوم النبي ﷺ وإفطاره
٢١٧	٥٤ حق العفيف في الصوم
٢١٧	٥٥ حق الجسم في الصوم
٢٢٠	٥٦ صوم النحر
٢٢١	٥٧ حق الأهل في الصوم
٢٢٤	٥٨ صوم يوم وإفطار يوم
٢٢٤	٥٩ صوم داود عليه السلام
٢٢٦	٦٠ صيام أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة
٢٢٨	٦١ من زار قوما فلم يفطر عندهم
٢٣٠	٦٢ الصوم من آخر الشهر
٢٣٢	٦٣ صوم يوم الجمعة
٢٣٥	٦٤ هل يخص شيئا من الأيام
٢٣٦	٦٥ صوم يوم عرفة
٢٣٨	٦٦ صوم يوم الفطر
٢٤٠	٦٧ صوم يوم النحر
٢٤٢	٦٨ صيام أيام القنرين
٢٤٤	٦٩ صيام يوم عاشوراء

## ( ٣١ - كتاب صلاة التراويح )

رقم ٢٠٠٨ - ٢٠١٣

٢٥٠ ١ فضل من قام رمضان

## ( ٣٢ - كتاب فضل ليلة القدر )

رقم ٢٠١٤ - ٢٠٢٤

٢٥٥	١ فضل ليلة القدر
٢٥٦	٢ التماس ليلة القدر في السبع الأواخر
٢٥٩	٣ تحرى ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر
٢٦٧	٤ رفع معرفة ليلة القدر لنلاحى الناس
٢٦٩	٥ العمل في العشر الأواخر من رمضان

صفحة الباب	مادة الباب	صفحة الباب
٢٩٦ ٧	من لم يبال من حيث كسب المال	٢٩٦ ٧
٢٩٧ ٨	التجارة في البر وغيره	٢٩٧ ٨
٢٩٨ ٩	الخروج في التجارة	٢٩٨ ٩
٢٩٩ ١٠	التجارة في البحر	٢٩٩ ١٠
٣٠٠ ١١	( وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها )	٣٠٠ ١١
٣٠٠ ١٢	( أنفقوا من طيبات ما كسبتم )	٣٠٠ ١٢
٣٠١ ١٣	من أحب البسط في الرزق	٣٠١ ١٣
٣٠٢ ١٤	شراء النبي ﷺ بالنسيئة	٣٠٢ ١٤
٣٠٣ ١٥	كسب الرجل وعمله يده	٣٠٣ ١٥
٣٠٦ ١٦	السهولة والسباحة في الشراء والبيع ، ومن طلب حقاً فليطلبه في عفاف	٣٠٦ ١٦
٣٠٧ ١٧	من أنظر موسراً	٣٠٧ ١٧
٣٠٨ ١٨	من أنظر مسراً	٣٠٨ ١٨
٣٠٩ ١٩	إذا بين البيعان ولم يكن بينهما نصحا	٣٠٩ ١٩
٣١١ ٢٠	بيع الخلط من التمر	٣١١ ٢٠
٣١٢ ٢١	ما قبل في اللحام والجزار	٣١٢ ٢١
٣١٢ ٢٢	ما يمتنع الكذب والكتمان في البيع	٣١٢ ٢٢
٣١٢ ٢٣	( يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضغافاً مضاعفة )	٣١٢ ٢٣
٣١٣ ٢٤	أكل الربا وشاهده وكاتبه	٣١٣ ٢٤
٣١٤ ٢٥	موكل الربا	٣١٤ ٢٥
٣١٥ ٢٦	( يمحى الله الربا ويرى الصدقات )	٣١٥ ٢٦
٣١٦ ٢٧	ما يكره من الحلف في البيع	٣١٦ ٢٧
٣١٦ ٢٨	ما قبل في الصواغ	٣١٦ ٢٨
٣١٧ ٢٩	ذكر القين والحداد	٣١٧ ٢٩
٣١٨ ٣٠	ذكر الخياط	٣١٨ ٣٠
٣١٨ ٣١	ذكر النساج	٣١٨ ٣١
٣١٩ ٣٢	التجار	٣١٩ ٣٢
٣١٩ ٣٣	شراء الامام الخوارج بنفسه	٣١٩ ٣٣
٣٢٠ ٣٤	شراء الدواب والحير	٣٢٠ ٣٤
٣٢١ ٣٥	الأسواق التي كانت في الجاهلية ، فتبايع بها الناس في الاسلام	٣٢١ ٣٥
٣٢١ ٣٦	من رأى إذا اشترى طعاماً جزأه أن لا يبيعه حتى يؤويه الى رحله ، والآدب في ذلك	٣٢١ ٣٦
٣٢١ ٣٧	إذا اشترى متاعاً أو دابة فوضعه عند البائع أو مات قبل أن يقبض	٣٢١ ٣٧
٣٢٢ ٣٨	لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك	٣٢٢ ٣٨
٣٢٤ ٣٩	بيع المزادة	٣٢٤ ٣٩
٣٢١ ٣٦	شراء الابل الميم أو الأجر	٣٢١ ٣٦
٣٢٢ ٣٧	بيع السلاح في الفتنة وغيرها	٣٢٢ ٣٧
٣٢٣ ٣٨	في العطار وبيع المسك	٣٢٣ ٣٨
٣٢٤ ٣٩	ذكر الحمام	٣٢٤ ٣٩
٣٢٥ ٤٠	التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء	٣٢٥ ٤٠
٣٢٥ ٤١	صاحب السلعة أحق بالسوم	٣٢٥ ٤١
٣٢٦ ٤٢	كم يجوز الخيار	٣٢٦ ٤٢
٣٢٧ ٤٣	إذا لم يوقت في الخيار هل يجوز البيع	٣٢٧ ٤٣
٣٢٨ ٤٤	البيعان بالخيار ما لم يتفرقا	٣٢٨ ٤٤
٣٢٢ ٤٥	إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع	٣٢٢ ٤٥
٣٢٣ ٤٦	إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع	٣٢٣ ٤٦
٣٢٤ ٤٧	إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا	٣٢٤ ٤٧
٣٢٧ ٤٨	ما يكره من الخداع في البيع	٣٢٧ ٤٨
٣٢٨ ٤٩	ما ذكر في الأسواق	٣٢٨ ٤٩
٣٤٢ ٥٠	كراهية السخب في السوق	٣٤٢ ٥٠
٣٤٣ ٥١	الكيل على البائع والمعطى	٣٤٣ ٥١
٣٤٤ ٥٢	ما يستحب من الكيل	٣٤٤ ٥٢
٣٤٦ ٥٣	بركة صاع النبي ﷺ ومده	٣٤٦ ٥٣
٣٤٧ ٥٤	ما يذكر في بيع الطعام والحكمة	٣٤٧ ٥٤
٣٤٩ ٥٥	بيع الطعام قبل أن يقبض ، وبيع ما ليس عندك	٣٤٩ ٥٥
٣٥٠ ٥٦	من رأى إذا اشترى طعاماً جزأه أن لا يبيعه حتى يؤويه الى رحله ، والآدب في ذلك	٣٥٠ ٥٦
٣٥١ ٥٧	إذا اشترى متاعاً أو دابة فوضعه عند البائع أو مات قبل أن يقبض	٣٥١ ٥٧
٣٥٢ ٥٨	لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك	٣٥٢ ٥٨
٣٥٤ ٥٩	بيع المزادة	٣٥٤ ٥٩

صفحة الباب		صفحة الباب
٢٥٥ ٦٠	التجس، ومن قال لا يجوز ذلك البيع	٢٩٨ ٨٧
٢٥٦ ٦١	بيع الغرر، وحبل الحبله	٢٩٩ ٨٨
٢٥٨ ٦٢	بيع الملامه	٢٩٩ ٨٩
٢٥٩ ٦٣	بيع المتأبذ	٤٠١ ٩٠
٢٦١ ٦٤	النهي للبائع أن لا يحفل الابل والبقر، فمن وكل محفلة	٤٠٣ ٩١
٢٦٨ ٦٥	إن شاء رد المصراة . وفي حلبتها صاع من تمر	٤٠٣ ٩٢
٢٦٩ ٦٦	سح العبد الزاني	٤٠٤ ٩٣
٢٦٩ ٦٧	البيع والنسراء مع النساء	٤٠٥ ٩٤
٣٧٠ ٦٨	هل يبيع حاضر لباد بغير أجر . وهل يعينه أو ينصحه	٤٠٥ ٩٥
٣٧٢ ٦٩	من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر	٤٠٧ ٩٦
٣٧٢ ٧٠	لا يبيع حاضر لباد بالسمرة	٤٠٨ ٩٧
٣٧٣ ٧١	النهي عن تلقى الركبان وأن يبعه مرود	مقسوم
٣٧٥ ٧٢	منتهى التلقي	٤٠٨ ٩٨
٣٧٦ ٧٣	إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل	٤١٠ ٩٩
٣٧٧ ٧٤	بيع الثمر بالتمر	٤١٠ ١٠٠
٣٧٧ ٧٥	بيع الزبيب بالزبيب ، والطعام بالطعام	٤١٣ ١٠١
٣٧٧ ٧٦	بيع الشعير بالشعير	٤١٣ ١٠٢
٣٧٩ ٧٧	بيع الذهب بالذهب	٤١٤ ١٠٣
٣٧٩ ٧٨	بيع الفضة بالفضة	٤١٦ ١٠٤
٣٨١ ٧٩	بيع الدينار بالدينار نأ	٤١٧ ١٠٥
٣٨٣ ٨٠	بيع الورق بالذهب نسيئة	٤١٧ ١٠٦
٣٨٣ ٨١	بيع الذهب بالورق يدا بيد	٤١٨ ١٠٧
٣٨٣ ٨٢	بيع المزبنة . وهي بيع الثمر بالتمر . وبيع الزبيب بالكرم . وبيع العرايا	٤١٩ ١٠٨
٣٨٧ ٨٣	بيع الثمر على رؤوس التخييل بالذهب الفضة	٤٢٠ ١٠٩
٣٩٠ ٨٤	تفسير العرايا	٤٢٠ ١١٠
٣٩٣ ٨٥	بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها	٤٢٣ ١١١
٣٩٧ ٨٦	بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها	
		إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عامة فهو من البائع
		شراء الطعام الى أجل
		إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه
		قبض من باع نخلا قد أبرت ، أو أرضا ، مزروعة أو باجالة
		بيع الزرع بالطعام كيلا
		بيع النخل بأصله
		بيع الخاضرة
		بيع البجار وأكله
		من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والأجارة
		بيع الشريك من شريكه
		بيع الأرض والدور والعروض مشاعا غير مقسوم
		إذا اشترى شيئا لغيره بغير إذنه فرضى
		الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب
		شراء المملوك من الحربى وصيته وعقده
		جلود الميتة قبل أن تدبغ
		قتل الخنزير
		لا يذاب شحم الميتة ولا يباع ودكه
		بيع التصاوير التي ليس فيها روح وما يكره من ذلك
		تحريم التجارة في الحر
		إثم من باع حراً
		أمر النبي ﷺ يبيع اليهود ببيع أرضهم حين أجلهم
		بيع العبيد والحيوان نسيئة
		بيع الرقيق
		بيع المدبر
		هل يسافر بالجارية قبل أن يستبرئها



صفحة الباب	باب	صفحة الباب
٩ ٤٤٦	الاجارة الى صلاة العصر	١١٢ ٤٢٤ بيع الميتة والأصنام
١٠ ٤٤٧	اثم من منع أجر الأجير	١١٣ ٤٢٦ ثمن الكلب
١١ ٤٤٧	الاجارة من العصر الى الليل	( ٣٥ - كتاب السلم )
١٢ ٤٤٩	من استأجر أجيروا فترك أجره فعمل فيه المستأجر الخ	رقم ٢٢٣٩ - ٢٢٥٦
١٣ ٤٥٠	من أجر نفسه ليحمل على ظهره ثم تصدق به، وأجرة الحال	١ ٤٢٨ السلم في كيل معلوم
١٤ ٤٥١	أجر السمرة	٢ ٤٢٩ السلم في وزن معلوم
١٥ ٤٥٢	هل يؤاجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب	٣ ٤٣٠ السلم الى من ليس عنده أصل
١٦ ٤٥٢	ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاخرة الكتاب	٤ ٤٣٢ السلم في الثنخل
١٧ ٤٥٨	ضريبة العبد، وتفاهد ضرائب الاماء	٥ ٤٣٣ الكفيل في السلم
١٨ ٤٥٨	خراج الحجام	٦ ٤٣٣ الزهن في السلم
١٩ ٤٥٩	من كلم موال العبد أن يخففوا عنه من خواجه	٧ ٤٣٤ السلم الى أجل معلوم
٢٠ ٤٦٠	كسب البني والاماء	٨ ٤٣٥ السلم الى أن تنتج الناقة
٢١ ٤٦١	عسب الفحل	( ٣٦ - كتاب الشفعة )
٢٢ ٤٦٢	اذا استأجر أرضا فأت أحدهما	رقم ٢٢٥٧ - ٢٢٥٩
( ٣٨ - كتاب الحوالة )		١ ٤٣٦ الشفعة ما لم يقسم، فاذا وقعت الحدود فلا شفعة
رقم ٢٢٨٧ - ٢٢٨٩		٢ ٤٣٧ عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع
١ ٤٦٤ في الحوالة، وهل يرجع في الحوالة		٣ ٤٣٨ أى الجوار أقرب
٢ ٤٦٦ إذا أحال على ملى فليس له رد		( ٣٧ - كتاب الاجارة )
٣ ٤٦٦ إن أحال دين الميت على رجل جاز		رقم ٢٢٦٠ - ٢٢٨٦
( ٣٩ - كتاب الكفالة )		١ ٤٣٩ استئجار الرجل الصالح
رقم ٢٢٩٠ - ٢٢٩٨		٢ ٤٤١ رعى الفم على قرايط
١ ٤٦٩ الكفالة في القرض والديون بالابدان وغيرهما		٣ ٤٤٢ استئجار المشركين عند الضرورة
( والذين عاقدت أباؤكم فأتوهم نصيبهم )		٤ ٤٤٣ إذا استأجر أجيروا يعمل له بعد ثلاثة أيام
		٥ ٤٤٣ الأجير في الغزو
		٦ ٤٤٤ من استأجر أجيروا فبين له الأجل ولم يبين العمل
		٧ ٤٤٥ إذا استأجر أجيروا على أن يقيم حافظا يريد أن ينقض جاز
		٨ ٤٤٥ الاجارة الى نصف النهار

صفحة الباب	صفحة الباب
٤٧٤ ٣	من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع
٤٧٥ ٤	جوار أبي بكر في عهد النبي ﷺ وعهده
٤٧٧ ٥	الدين
	(٤٠ - كتاب الوكالة)
	٢٢٩٩ - ٢٣١٩
٤٧٩ ١	وكالة الشريك الشريك في القسمة وغيرها
٤٨٠ ٢	إذا وكل المسلم حريياً في دار الحرب أو دار الاسلام جاز
٤٨١ ٣	الوكالة في الصرف والميزان
٤٨١ ٤	إذا أبصر الراعي أو الوكيل شاة نعت أو شيئاً يفسد ذبح وأصلح ما يخاف عليه الفساد
٤٨٢ ٥	وكالة الشاهد والغائب جائزة
٤٨٣ ٦	الوكالة في قضاء الديون
٤٨٣ ٧	إذا وهب شيئاً لوكيل أو شفيع قوم جاز
٤٨٥ ٨	إذا وكل رجل أن يعطى شيئاً ولم يبين كم يعطى فأعطى كل ما يتعارفه الناس
٤٨٦ ٩	وكالة المرأة الامام في التكاح
٤٨٦ ١٠	إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً فأجازه الموكل فهو جائز
٤٩١ ١١	إذا باع الوكيل شيئاً فأسدأ قيمه مردود
٤٩١ ١٢	الوكالة في الوقف ونفقتة ، وأن يعطى صديقاً له ويأكل بالمعروف
٤٩١ ١٣	الوكالة في الحدود
٤٩١ ١٤	الوكالة في البدن وتماهدها
٤٩٢ ١٥	إذا قال الرجل لوكيله ضعه حيث أراك الله وقال الوكيل قد سمعت ما قلت
٤٩٢ ١٦	وكاله الامين في الخزانة ونحوها

## تصويب

صفحة سطر	خطا	صواب	صفحة سطر	خطا	صواب
٤	١١	١١	٣٠٣	١٢	علي بن وهب
١٥	١١	أجدنة هديا	٣١٣	١٤	الربا
١٥	١١	أبو عوا	٣١٣	١٦	عند
٢٣	١١	عن حميد	٣١٤	٢٧	٥٩٦٣
١٧٩	٩	عياش الشيباني	٣١٩	٤	غلامك
١٨٠	١٩	٤١٩٥	٣٢٣	٢٦	قال : عنه قال
١٨٦	٢٣	وتعقبه	٣٢٤	٢	هو زيد
١٨٨	٢٤	ابن عباس	٣٢٥	٢٦	بالشوم
١٩٤	٢٥	الحافظ	٣٢٦	٢	التجسار
١٩٤	٢٨	سنة	٣٢٦	٧	مختاره
١٩٩	٤	من عمرو	٣٣٢	٢٩	قتيبة
٢٠٥	٢٨	يتموا	٣٣٨	١٨	الإسواق
٢١٥	أمل الصفحة ١١٥	٢١٥	٣٤٧	٢٦	والبر
٢١٥	٢٦	صائما	٣٦٩	١٢	عن
٢٤١	١٩	حكيم عن أبي حرة	٣٦٩	٢٧	أعشى
٢٤٥	٢٤	وهم يصوم	٣٧٠	٥	زوجها
٢٥٠	٩	سلة إن	٣٧٢	٨	٩٦
٢٥٨	٢٥	سقفه	٣٧٦	٢٢٠	١٦ ذلك
٢٧٣	١١	زوج	٣٨١	١١	ذلك
٢٧٤	١٦	في المفاز	٣٨٢	٢١	المهال
٢٧٤	٢٦	بن دينار	٣٨٣	٢١	بالقر
٢٨١	١٤	أعتكفت	٣٨٨	١٢	نمر
٢٨٣	٦	الليلة	٣٩١	٢٩	نخلات
٢٨٤	٢	من	٣٩٧	٢٣	٢١٦٧
٢٨٨	٣	أبيه	٣٩٨	٧	عبد الله
٢٩٥	٢٣	بشير سمعت رضى	٤٠٢	٢٠	عمرته .. الهرة
٢٩٢	٩	يا عبد	٤٠٤	١١	بيع نمر .. الله القمير بيع نمر .. الله القمير
٢٩٤	٢٥	نعيم	٤٠٩	٥	فسميت
			٤١١	١٠	أبنة